كارل ماركس



رأس المال

المجلد الثاني

عملية تداول رأس المال



ترجمة: د. فالح عبد الجبار

كارل ماركس

رأس المال

نقد الاقتصاد السياسي

المجلد الثاني

عملية تداول رأس المال

أعدّه للنشر: فريدريك إنجلز

ترجمة: د. فالح عبد الجبار

دار الفارابي

الكتاب: رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي
المؤلف: كارل ماركس
الترجمة: د. فالح عبد الجبار
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-940-5

ملاحظات الناشر العربي

توفي كارل ماركس في 14 آذار/مارس عام 1883، قبل أن يهيىء المجلد الثاني من رأس المال للنشر. وأخذ فريدريك إنجلز على عاتقه مهمة مراجعة المخطوطات النهائية وإعدادها للنشر.

وصدر المجلد الثاني بإشراف إنجلز عام 1885 في هامبورغ.

والطبعة الحالية من المجلد الثاني لكتاب رأس المال باللغة العربية تطابق الطبعة الألمانية الصادرة عام 1984 عن ديتز فيرلاغ ـ برلين، المنقولة عن الطبعة الألمانية الثانية التي صدرت في هامبورغ عام 1893.

وقد أدرجنا، بتصرف، ملاحظات وشروحات الناشر الألماني بمقدار ما تخدم وضع النص. كما أدرجنا أرقام صفحات الطبعة الألمانية المعتمدة على يمين وشمال متن الترجمة العربية، لتسهيل رجوع القارئ إلى فهارس الإعلام والمواضيع والمراجع وغير ذلك. أما الملاحظات التي أضفناها عند الضرورة فتحمل توقيع الناشر العربي [ن.ع].

الناشر العربي

مقدمة

لم يكن من اليسير العمل في إعداد الكتاب الثاني من رأس المال للنشر، إعداداً يجعل منه عملاً متماسكاً ومنجزاً قدر الإمكان من جـهة، بل كذلك عملاً يخص الكاتب وحده، لا المحرِّر من جهة أخرى. فكثرة المخطوطات التي تم تنقيحها، والمجزأة في الغالب، زادت المهمة عسراً. ولم تكن ثمة إلّا مخطوطة واحدة (المخطوطة IV) قد صيغت، في جزئها الذي أدرج في الكتاب، صياغة كاملة للطباعة، إلّا أن الجزء الأعظم منها عفا الدهر عليه من جراء تنقيحات أُدرجت لاحقاً. فقوام المادة كان منجزاً، بشطره الأكبر، من حيث المضمون، لا الأسلوب؛ فهو مصاغ بتلك اللغة التي درج ماركس على استخدامها في وضع ملخصاته: أسلوب مهمل، حافل بتعابير عامية دارجة، غالباً ما يحتوي على تعابير وصيغ شديدة السخرية، واصطلاحات تكنيكية إنكليزية وفرنسية، وفي كثير من الأحيان جمل كاملة، بل صفحات باللغة الإنكليزية. وهي عبارة عن تسجيل للأفكار بالشكل الذي تطورت به في ذهن المؤلف في هذه الحالة أو تلك. وإلى جانب أقسام معينة معروضة بالتفصيل، ثمة أقسام أخرى لا تقل أهمية، لم تحظ إلّا بتلميح فحسب. وكانت المواد الإيضاحية قد جُمعت، إلّا أنها بالكاد مُرتبة، ناهيك عن الصياغة؛ وفي خاتمة الفصل لم يكتب ماركس أحياناً كثيرة، في عجلته للإنتقال إلى الفصل التالي، سوى بضع جُمل مفككة تشير إلى تطور الفكرة التي تُركت في هذا الموضع دون إنجاز. وأخيراً كان هناك خط اليد الشهير الذي كان المؤلف نفسه يعجز أحياناً عن قراءته.

لقد اكتفيت بنسخ هذه المخطوطات بأكبر قدر ممكن من الدقة الحرفية، دونما تعديل الأسلوب إلّا حيثما كان ماركس سيعدّله بنفسه، وأدخلت جُملاً وفقرات تفسيرية للربط حيثما كان ضرورياً بصورة مطلقة، وبشكل يُبقي المعنى دونما أي التباس. أما الأحكام التي كان من الممكن أن يثير تفسيرها أدنى شك، فقد فضّلت أن أستنسخها حرفياً. وما قمت به من إعادة صياغة وإضافة لا يصل على العموم حتى إلى عشر صفحات مطبوعة، وهي ذات طابع شكلي لا غير.

[8] إن مجرد تعداد المادة المخطوطة التي خلّفها ماركس للكتاب الثاني يبيّن بأي إتقان لا نظير له، وأية صرامة في النقد الذاتي سعى ماركس إلى إيصال اكتشافاته الاقتصادية الكبرى إلى أقصى درجات الكمال قبل نشرها. ونادراً ما كان هذا النقد الذاتي يسمح له بتكييف العرض، سواء من حيث المضمون أو الشكل، مع أفقه الفكري الذي كان يتسّع باستمرار نتيجة لدراسات جديدة. وتتضمن هذه المادة ما يلي:

أولاً ـ ثمة مخطوطة بعنوان مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي تتألف من 1472 صفحة من حجم الكوارت، وتقع في 23 دفتراً كُتبت بين آب/أغسطس 1861 وحزيران/يونيو 1863. وهذه مواصلة لمؤلف بالعنوان نفسه نُشر قسمه الأول في برلين عام 1859. وتعالج المخطوطة على الصفحات 1 ـ 220 (الدفاتر I-V) ثم على الصفحات 1159 ـ 1472 (الدفاتر XIX-XXIII) المواضيع المبحوثة في الكتاب الأول من رأس المال، ابتداءً من تحوّل النقد إلى رأسمال حتى النهاية، وتمثل هذه المخطوطة أول صيغة من الصيغ الموجودة لهذا الكتاب. أما الصفحات 973 ـ 1158 (الدفاتر XVI-XVIII) فتُعالج رأس المال والربح، معدل الربح، رأسمال التاجر ورأس المال النقدي، أي المواضيع التي طُوِّرت فيما بعد في مخطوطة الكتاب الثالث. أما المواضيع المعالجة في الكتاب الثاني، والكثير جداً من المواضيع التي عولجت فيما بعد في الكتاب الثالث، فلم تعالج هنا معالجة خاصة. فقد عولجت على نحو عابر، وبالتحديد في القسم الذي يؤلف الشطر الرئيسي من المخطوطة، نعني بذلك الصفحات 220 ـ 972 (الدفاتر VI-XV) المعنونة: «**نظريات فائض القيمة**». يحتوي هذا الجزء على تاريخ نقدي تفصيلي للنقطة المركزية في الاقتصاد السياسي، وهي نظرية فائض القيمة، في حين أن أغلب النقاط التي بُحثت فيما بعد بحثاً خاصاً في مخطوطة الكتابين الثاني والثالث، في سياق ترابطها المنطقي، ترد هنا في معرض مساجلة الأسلاف. وإنني أحتفظ لنفسي بالحق في نشر الجزء النقدي من هذه المخطوطة، بعد حذف مواضيع كثيرة غطاها الكتابان الثاني والثالث، وجعلها بمثابة كتاب رابع من رأس المال(*) ومهما كانت هذه المخطوطة ثمينة، فلم يكن بالوسع الإفادة منها للطبعة الحالية من الكتاب الثاني.

(*) لم يتسن لإنجلز إصدار نظريات فائض القيمة *Theorien über den Mehrwert* بصيغة مجلد رابع من رأس المال. وقد تولى كارل كاوتسكي إصدار النص خلال أعوام 1905 ـ 1910 مع بعض التعديلات. ثم نشرت الطبعة الألمانية الكاملة خلال الفترة 1954 ـ 1961 في موسكو. وصدرت طبعة لاحقة في ألمانيا الديموقراطية خلال الفترة 1956 ـ 1962. [ن. برلين].

[9]

Das Kapital.

Kritik der politischen Oekonomie.

Von

Karl Marx.

Zweiter Band.

Buch II: Der Cirkulationsprocess des Kapitals.

Herausgegeben von Friedrich Engels.

Hamburg
Verlag von Otto Meissner.
1885.

صورة غلاف الطبعة الألمانية الأولى

أما المخطوطة الأخرى التي تلي ذلك من حيث تاريخ الكتابة، فهي مخطوطة الكتاب الثالث. لقد كُتب الشطر الأعظم من هذه المخطوطة، في الأقل، في عامي 1864 و1865. وبعد إنجاز هذه المخطوطة من حيث الأساس، شرع ماركس في صياغة الكتاب الأول من المجلد الأول الذي نشر عام 1867. وأقوم الآن بإعداد مخطوطة الكتاب الثالث هذه للطباعة.

وتوجد من الفترة التالية ـ أي بعد نشر الكتاب الأول ـ أربع مخطوطات بورق من القطع الكبير (in folio) خاصة بالكتاب الثاني. وقد رقّمها ماركس بنفسه من I-IV. إن المخطوطة رقم I (150 صفحة) قد كُتبت، على ما يبدو، في 1865 أو 1867، وهي [11]
أول صياغة مستقلة للكتاب الثاني بترتيبه الحالي، وإن كانت مفككة بهذا القدر أو ذاك. وهنا أيضاً لم يكن ثمة ما يمكن الإفادة منه. أما المخطوطة III فهي تتألف جزئياً من مقتطفات وإحالات إلى دفاتر ملاحظات ماركس ـ ويتصل أغلبها بالجزء الأول من الكتاب الثاني ـ وتضم جزئياً صياغات لبعض النقاط وبخاصة نقد أحكام آدم سميث عن رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر ومصدر الربح؛ ثم يأتي عرض للعلاقة بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح يخص الكتاب الثالث. ولم تكن الإحالات لتقدم شيئاً جديداً نوعاً ما؛ أما صياغات بعض النقاط سواء للكتاب الثاني أم الكتاب الثالث فقد اتضح أنها زائدة عن اللزوم من جراء الصياغات اللاحقة، ولذا ترتب تركها جانباً في معظم الحالات. ـ أما المخطوطة رقم IV التي تشكل نص الجزء الأول من الكتاب الثاني، والفصول الأولى من الجزء الثاني لهذا الكتاب، فقد كانت جاهزة للنشر، وقد استُخدمت في موضعها المناسب. ومع أنه اتضح أن المخطوطة رقم IV قد كُتبت قبل المخطوطة رقم II، إلّا أنه كان بالوسع، نظراً لكونها أكثر اكتمالاً من حيث الشكل، الإفادة منها بنجاح في القسم المناسب من الكتاب؛ ولم تكن لتحتاج أكثر من بعض الإضافات من المخطوطة رقم II. ـ وهذه المخطوطة الأخيرة، هي الصياغة الوحيدة من الكتاب الثاني، التي كانت منجزة على وجه التقريب، ويعود تاريخها إلى عام 1870. إن الملاحظات الخاصة بالصيغة النهائية، وهذا ما سأتحدث عنه فيما بعد، تنص صراحة على أن «الصيغة الثانية يجب أن تُعتمد أساساً».

بعد عام 1870 حلت فترة انقطاع، ترجع بالأساس إلى تردّي صحة ماركس. وكما جرت العادة، فقد استغل ماركس هذه الفترة لدراسة الهندسة الزراعية وعلاقات الأرض في أميركا، وبخاصة في روسيا، وسوق النقد والمصارف، وأخيراً العلوم الطبيعية؛

الجيولوجيا والفيزيولوجيا، وبخاصة دراسات مستقلة في الرياضيات تؤلف مضمون العديد من دفاتر الملاحظات لهذه الفترة. وفي بداية عام 1877 استعاد ماركس صحته بما يكفي لمواصلة عمله الأساسي. وابتداءً من نهاية آذار/مارس 1877 هناك إحالات وملاحظات من المخطوطات الاربع المذكورة آنفاً والمكرّسة كأساس لصياغة جديدة للكتاب الثاني، وُضعت في بداية مخطوطة V (56 صفحة من القطع الكبير in folio). وتضم هذه المخطوطة الفصول الأربعة الاولى، ولكنها لم تكن مُصاغة إلّا قليلاً؛ لقد عولجت النقاط الجوهرية هنا في الحواشي أسفل المتن، وكانت المادة مجمّعة أكثر من كونها ممحّصة، ولكن هذه المخطوطة V كانت آخر عرض كامل لهذا الشطر البالغ الأهمية من الجزء الأول. ـ وإن المخطوطة رقم VI تمثّل أول محاولة لإعداد مخطوطة صالحة للطباعة (وضعت في الفترة ما بعد تشرين الأول/أكتوبر عام 1877، وقبل تموز/يوليو عام 1878) بـ 17 صفحة فقط من حجم الكوارت، تغطي الجزء الأعظم من الفصل الاول. أما المحاولة الثانية ـ والأخيرة ـ فهي المخطوطة رقم VII المؤرخة في «2 تموز/يوليو عام 1878»، بسبع صفحات فقط من القطع الكبير (in folio). [12]

في ذلك الوقت أصبح من الواضح لماركس، على ما يبدو، أنه لن يقدر على إنجاز صياغة الكتابين الثاني والثالث على نحو يرضيه هو نفسه ما لم يطرأ تغيّر جذري على حالته الصحية. الواقع، إن المخطوطات V-VIII تحمل في أحيان كثيرة جداً آثاراً من صراع مرير مع المرض المضني. إن أصعب جزء في الجزء الأول قد صيغ من جديد في المخطوطة V؛ أما باقي الجزء الأول، والجزء الثاني كله (باستثناء الفصل 17 منه) فما كانا ينطويان على مصاعب نظرية كبيرة. وبالعكس، فإن الجزء الثالث، الذي يعالج تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي وتداوله، كان يبدو لماركس أنه بحاجة ماسّة إلى المراجعة؛ ذلك لأن المخطوطة رقم II كانت قد عالجت تجديد الإنتاج من دون أن تأخذ في الاعتبار تداول النقد، هذا الوسيط الذي يتحقق تجديد الإنتاج عن طريقه، ثم عالجته بأخذ تداول النقد في الاعتبار. فكان ينبغي حذف ذلك، وإعادة صياغة الجزء كله على نحو ينسجم مع الأفق المتسع للمؤلف. هكذا ظهرت المخطوطة رقم VIII إلى الوجود، وهي دفتر لا يحتوي سوى 70 صفحة من حجم الكوارت؛ إن سعة المادة التي استطاع ماركس حشدها في هذه الصفحات، تتضح لدى مقارنة هذه المخطوطة بالجزء الثالث المطبوع، بعد أن تُحذف منه المقاطع التي أخذتها من المخطوطة رقم II.

ولا تتضمن هذه المخطوطة، هي الأخرى، سوى معالجة تمهيدية للموضوع، فغرضها

هو في المقام الأول تحديد وتطوير الآراء الجديدة التي تم التوصل إليها بعد المخطوطة رقم II، وإغفال النقاط الأخرى التي لم يكن ثمة جديد يُقال بشأنها. إن شطراً كبيراً من الفصل السابع عشر من الجزء الثاني، والذي ينتمي بهذا القدر أو ذاك إلى الجزء الثالث، قد صيغ ثانية وجرى توسيعه. وكثيراً ما كان الترابط المنطقي ينقطع في هذه المخطوطة، أما معالجة الموضوع فناقصة في بعض المواضع، ومفككة في أخرى، وبخاصة في الخاتمة. غير أن ما كان ماركس يعتزم قوله بصدد الموضوع قد قيل هنا، على هذا النحو أو ذاك.

هذه هي مادة الكتاب الثاني، التي كان عليّ أن «أصنع منها شيئاً» حسب قول ماركس لإبنته إليانور قبيل وفاته. لقد قبلت هذا التكليف بأضيق أطره؛ فحيثما كان الأمر ممكناً، قَصَرتُ عملي على مجرد إختيار نص من مختلف الصيغ ووضعت في الأساس دائماً أحدث الصيغ الموجودة مقارناً إياها بالصيغ السابقة. وكان الجزآن، الأول والثالث فقط، ينطويان على مصاعب فعلية، تتجاوز المصاعب ذات الطابع الفني الصرف، وقد كانت هذه كبيرة حقاً. وسعيت إلى حلّها وفق روح المؤلف حصراً.

لقد ترجمتُ المقتطفات [إلى الألمانية](*) في معظم الأحوال حيثما كان الاستشهاد بها يجري توثيقاً لوقائع، أو حيثما كان الأصل، كما هو الحال بالنسبة إلى المقاطع المأخوذة [13] عن آدم سميث، متوافراً لكل من يرغب في دراسة المسألة بصورة عميقة. إلّا أن ذلك لم يكن مستحيلاً إلّا في الفصل العاشر، لأنه يرد نقد مباشر للنص الإنكليزي ـ ولدى الاستشهاد بمقاطع الكتاب الأول من رأس المال ذُكرت صفحات الطبعة الثانية، وهي آخر طبعة تصدر عندما كان ماركس على قيد الحياة.

أما بالنسبة للكتاب الثالث، فعدا عن الصياغة الأولى لبعض المسائل في المخطوطة المعنونة مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي وعدا عن الأجزاء المذكورة أعلاه في المخطوطة رقم III، وعن بعض الملاحظات القصيرة المبعثرة هنا وهناك في دفاتر المراجع، فلا تتوافر إلّا المواد التالية: مخطوطة بالقطع الكبير (in folio) لعامي 1864 ـ 1865 أشرنا إليها سابقاً، وهي مصاغة صياغة تامة تقريباً تماثل صياغة المخطوطة رقم II الخاصة بالكتاب الثاني، فضلاً عن دفتر مؤرخ في عام 1875 حول نسبة معدل فائض القيمة إلى معدل الربح، المعروضة عرضاً رياضياً (بصيغة مُعادَلات). إن إعداد هذا

(*) الإضافة من عندنا. [ن. ع].

الكتاب للنشر يمضي حثيثاً. وبقدر ما يسعني الحكم الآن، فإنه لن ينطوي إلّا على صعوبات فنية بالأساس، باستثناء بعض الأقسام الهامة جداً بالطبع.

* * *

من المناسب هنا دحض تلك التهمة ضد ماركس، التي لم تكن تذيعها في البدء إلّا بعض الشخصيات وبهمس فقط والتي أعلنها الآن، بعد موته، كحقيقة واقعة، اشتراكيو المنابر واشتراكيو الدولة الألمان(*) وأنصارهم، حيث يزعمون أن ماركس انتحل مؤلف رودبرتوس. لقد سبق لي أن قلت في مكان آخر(1) أهم ما يمكن قوله بهذا الخصوص، ولكن بوسعي الآن هنا أن أقدم للمرة الأولى الأدلة القاطعة.

لقد جاءت هذه التهمة أول مرة، بحدود إطلاعي، على الصفحة 43 من كتاب: ر. ماير، نضال الطبقة الرابعة من اجل الانعتاق.
(*Emancipationskampf des vierten Standes*):

> «لقد استمد ماركس الجزء الأكبر من نقده كما يمكن البرهنة على ذلك من هذه المؤلفات المنشورة» (يقصد مؤلفات رودبرتوس التي يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من الثلاثينات).

وأستطيع أن أفترض، بالطبع، إلى أن تظهر براهين أخرى، أن كل «البرهان» في هذا الزعم يقتصر على كون رودبرتوس قد أكد للسيد ماير بأن الأمر كذلك ـ وفي عام 1879 يظهر رودبرتوس نفسه على المسرح ويكتب إلى ي. تسيللر (مجلة العلوم السياسية العامة الصادرة في توبنغن *Zeitschrift für die gesammte Staatswissenschaft*, 1879, S.

(*) اشتراكيو المنابر واشتراكيو الدولة: تيار في الاقتصاد السياسي الألماني ظهر في سبعينات القرن التاسع عشر. ومن أبرز الوجوه التي ضمها هذا التيار: غوستاف شموللر، لويو برنتانو، أدولف فاغنر، كارل بوشر، فيرنر زومبارت وسواهم، الذين اتخذوا موقفاً معارضاً للماركسية وللحزب الديموقراطي الاجتماعي، داعين إلى موقف إصلاحي، على قاعدة السلام الطبقي، وقد اعتبروا تأميمات بسمارك لسكك الحديد وغيرها بمثابة اشتراكية دولة. وقد وجه ماركس وإنجلز نقداً شديداً لهذا التيار. [ن. برلين].

(1) في مقدمة لمؤلف كارل ماركس بؤس الفلسفة، رداً على فلسفة البؤس للسيد برودون، ترجمها إلى الألمانية إ. برنشتاين، وك. كاوتسكي، شتوتغارت، 1885.

219(*) مستشهداً بمؤلفه مساهمة في الكشف عن أوضاع اقتصادنا السياسي
[14] (Zur Erkenntniss unsrer staatswirthschaftlichen Zustände, 1842) ما يلي:

«لسوف تجد أن ذلك» (أي الأفكار المعروضة في هذا المؤلف) «قد استخدمه ماركس استخداماً لا بأس به.. من دون أن يذكرني».

وقد قام ناشر أعمال رودبرتوس بعد وفاته، وهو ت. كوتساك، بتكرار هذا الزعم بلا مواربة في: رأس المال، تأليف رودبرتوس، برلين، 1884، المقدمة، ص 15، (Das Kapital, von Rodbertus, Berlin, 1884, Einleitung, S. XV) ـ أخيراً يقول رودبرتوس في رسائل ومقالات اجتماعية سياسية للدكتور رودبرتوس ـ ياغتسوف (Briefe und socialpolitische Aufsätzen von Dr. Rodbertus-Jagetzow) التي نشرها ر. ماير عام 1881، قولاً مباشراً ما يلي:

«أرى اليوم كيف نهبني شيفله وماركس من دون أن يذكرا اسمي» (الرسالة رقم 60، ص 134).

وفي موضع آخر يتخذ ادعاء رودبرتوس شكلاً أكثر تحديداً:

«لقد بينت في رسالتي الاجتماعية الثالثة من أين ينبع فائض القيمة للرأسمالي، على غرار ما فعل ماركس من حيث الجوهر، ولكن على نحو أوضح وأوجز» (الرسالة رقم 48، ص 111).

لم يتناه إلى ماركس قط أي شيء عن كل هذه الاتهامات بالانتحال. فلم يفتح صفحات نسخته من مجلة *Emancipationskampf* سوى تلك المتعلقة بالأممية، أما الصفحات المتبقية فظلت على حالها حتى فتحتها بنفسي بعد وفاته. ولم ير ماركس ابداً مجلة توبنغن. وبقي ماركس يجهل الرسائل *Briefe etc.* الموجهة إلى ر. ماير، كما أنني لم أعلم بالفقرة التي تشير إلى «النهب» إلى أن تكرّم السيد الدكتور ماير نفسه ليلفت انتباهي إليها في عام 1884. غير أن ماركس كان مطلعاً على الرسالة رقم 48. فقد كان السيد ماير لطيفاً لدرجة أنه تفضل بتقديم نصها الأصلي إلى صغرى بنات ماركس. إن ماركس الذي وصل إلى مسامعه، طبعاً، الهمس الخفي عن مصادر سرية استقى منها نقده، وهي تعود في الأصل إلى رودبرتوس، أطلعني على تلك الرسالة وقال إنه يعتبرها في نهاية المطاف بمثابة شهادة أصلية عما يدعيّه رودبرتوس لنفسه، وإذا كان ذلك هو كل

(*) يشير إنجلز هنا إلى رسالة من رودبرتوس إلى ي. تسيللر مؤرخة في 14 آذار/مارس 1875، ولكنها لم تنشر، أول مرة، إلّا عام 1879 في مجلة الاقتصاد السياسي ـ توبنغن. [ن. برلين].

ما يزعمه رودبرتوس فإنه، أي ماركس، لا تهمه هذه المزاعم البتة، وبوسعه أن يدع رودبرتوس ينعم بلذة اعتبار صياغته هي الأوجز والأوضح. الواقع، أن ماركس اعتبر القضية كلها منتهية برسالة رودبرتوس هذه.

لقد كان بوسع ماركس أن يظن ذلك، نظراً لأنني أعلم علم اليقين، أنه لم يكن مطلعاً أدنى اطلاع على النشاط الأدبي لرودبرتوس حتى عام 1859 حين أنجز ماركس نقده الخاص للاقتصاد السياسي، لا في خطوطه العامة فحسب، بل في أهم تفاصيله أيضاً. لقد بدأ ماركس دراساته الاقتصادية في باريس عام 1843 مبتدئاً بكبار الإنكليز والفرنسيين، أما الألمان فلم يكن يعرف منهم سوى راو وليست، وكان ذلك يكفيه. ولم يكن أحد منا، لا ماركس ولا أنا، قد علم شيئاً عن وجود رودبرتوس إلى أن بات علينا [15] أن ننقد في عام 1848، في صحيفة نويه(*) راينيشه تسايتونغ *Neue Rheinische Zeitung*، الخطب التي ألقاها رودبرتوس بوصفه نائباً عن برلين، والتصرفات التي قام بها بوصفه وزيراً. ولقد كنا نجهل من هو رودبرتوس هذا الذي أصبح وزيراً على حين غرة، بحيث كان علينا أن نسأل عنه نواب الراين. غير أنه لم يكن في ميسور هؤلاء النواب أن يخبرونا شيئاً عن الكتابات الاقتصادية لرودبرتوس. أما أن ماركس كان يعرف آنذاك، بالأصل، دون عون رودبرتوس، ليس فقط من أين بل وكيف «ينبع فائض القيمة للرأسمالي» فذلك ما يبرهن عليه مؤلفه بؤس الفلسفة الصادر عام 1847، ومحاضراته عن العمل المأجور ورأس المال التي ألقاها في بروكسيل عام 1847 ثم نُشرت عام 1849 في الأعداد 264 ـ 269 من صحيفة نويه راينيشه تسايتونغ. ولم يعرف ماركس بوجود اقتصادي يدعى رودبرتوس إلّا عن طريق لاسال في العام 1859 تقريباً، ثم عثر على «الرسالة الاجتماعية الثالثة» له في المتحف البريطاني.

تلك هي الملابسات الفعلية. دعونا نرى الآن ما هو المحتوى الذي اتُهم ماركس بـ «سرقته» من رودبرتوس؟

يقول رودبرتوس:

> «لقد بينت في رسالتي الاجتماعية الثالثة من أين ينبع فائض القيمة للرأسمالي على غرار ما فعل ماركس، ولكن على نحو أوجز وأوضح».

هنا إذن النقطة المركزية: نظرية فائض القيمة؛ والحق، تتعذر الإشارة إلى شيء آخر

(*) نويه راينيشه تسايتونغ ـ الصحيفة الرينانية الجديدة، جريدة راديكالية صدرت أثناء ثورة 1848 ـ 1849، وترأس ماركس تحريرها. [ن. برلين].

لدى ماركس مما يمكن لرودبرتوس أن يدّعي امتلاكه. هكذا يعلن رودبرتوس عن نفسه بأنه المبدع الحقيقي لنظرية فائض القيمة، وأن ماركس سرقها منه.

ولكن ما الذي تقوله الرسالة الاجتماعية الثالثة(*) لنا بصدد أصل فائض القيمة؟ إنها تقول ببساطة إن «الريع»، الذي يعني به رودبرتوس الريع العقاري والربح معاً، لا ينبع من «إضافة قيمة» إلى قيمة السلعة، بل

«من اقتطاع قيمة من الأجور؛ أي بتعبير آخر: لأن الأجور لا تمثل غير جزء من قيمة المنتوج»،

وإذا كانت إنتاجية العمل كافية

«فلا ينبغي للأجور أن تكون مساوية للقيمة التبادلية الطبيعية لمنتوج العمل كي يبقى من هذه الأخيرة جزء أيضاً للتعويض عن رأس المال» (!) «وللريع».

ولكن رودبرتوس لا يخبرنا، على أية حال، ما هي هذه «القيمة التبادلية الطبيعية» للمنتوج التي لا يبقى منها أي شيء «للتعويض عن رأس المال» أي بصورة أدق، للتعويض عن المواد الأولية واهتلاك الأدوات.

وإنه لمن حسن الحظ أنه كان من نصيبنا ذكر الانطباع الذي ولّده لدى ماركس هذا
الاكتشاف فائق الأهمية الذي حققه رودبرتوس. ففي مخطوطة مساهمة في نقد، إلخ، [16]
الدفتر العاشر، حاشية ص 445 وما يليها نجد ما يلي: «استطراد جانبي. السيد رودبرتوس. نظرية جديدة في الريع العقاري». هذه هي وجهة النظر الوحيدة التي ينظر منها ماركس إلى الرسالة الاجتماعية الثالثة هنا. ويقضي ماركس على نظرية رودبرتوس حول فائض القيمة بشكلها العام، بالملاحظة الساخرة التالية: «إن السيد رودبرتوس يبحث الأمور بادىء ذي بدء في بلد لا تنفصل فيه ملكية الأرض عن ملكية رأس المال، ليصل هنا إلى نتيجة هامة تقول بأن الريع (الذي يقصد به مجمل فائض القيمة) يساوي فقط العمل غير مدفوع الأجر أو مقدار المنتوجات التي يجد فيها هذا العمل غير مدفوع الأجر تعبيره»(**)

(*) يشير إنجلز هنا إلى كتاب: رودبرتوس ـ ياغتسوف، رسائل اجتماعية إلى فون كيرشمان. الرسالة الثالثة، نقض نظرية ريكاردو في الريع العقاري، وتأسيس نظرية جديدة في الريع، برلين، 1851، ص 87. [ن. برلين].

(**) أنظر: ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، الفصل الثامن، ص7، الحاشية. [ن. ع].

لقد كانت البشرية الرأسمالية تنتج فائض القيمة على مدى قرون وتوصلت، شيئاً فشيئاً، إلى أن أخذت تفكر في منشأ هذه القيمة. وكان فهمها الأول فهماً ينبثق من الممارسة التجارية المباشرة: إن فائض القيمة ينبع من إضافة على قيمة المنتوج. وكان هذا الرأي سائداً لدى المركنتليين، لكن جيمس ستيوارت سبق أن أدرك بأن الواحد سيكسب، في هذه الحالة، بالضرورة ما يخسره الآخر. ومع ذلك، فقد لبث هذا الرأي ردحاً طويلاً من الزمن بعده، وبخاصة لدى الاشتراكيين. إلّا أن آدم سميث أزاحه من العلم الكلاسيكي.

يقول آدم سميث في مؤلفه (ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل IV).

(*Wealth of Nations*, book I, ch. VI):

«حالما يتجمع رأس المال (stock) بين أيدي أشخاص فرادى، فإن بعضهم سوف يستخدمه بالطبع في تشغيل أناس كدودين، فيزودهم بالمواد الأولية ووسائل العيش، لكي يجنى ربحاً ببيع منتوجات عمل هؤلاء، أو **بما يضيفه عمل هؤلاء إلى قيمة المواد المعالجة**... إن القيمة التي يضيفها العمال إلى المواد الأولية ، تنحل في هذه الحالة إلى قسمين، القسم الأول يُسدد أجورهم، والقسم الثاني يدفع ربح رب العمل عن مجمل رأس المال الذي سلّفه بشكل مواد أولية وأجور».

ثم يضيف بعد ذلك بقليل:

«حالما تصبح الأرض بأسرها في أي بلد من البلدان ملكية خاصة، فإن مالكي الأرض، شأن بقية الناس، يحبون أن يحصدوا حيثما لم يزرعوا، فيطالبون بريع حتى عن المنتوج الطبيعي للأرض. .». والعامل «. يجب أن يتخلى لمالك الأرض عن جزء معين مما يجمعه أو ينتجه عمله. إن هذا الجزء، أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، سعر هذا الجزء **يؤلف الريع العقاري**».

وعلى هذه الفقرة يعلّق ماركس في مخطوطة مساهمة في نقد، إلخ. المذكورة أعلاه، ص 253 قائلاً: «وهكذا فإن سميث يرى في فائض القيمة، أي في العمل الفائض، ـ فائض العمل المبذول والمتشييء في السلعة عن العمل مدفوع الأجر، أي عن العمل [17] الذي تلقى مُعادِلاً له بالأجور ـ **مقولة عامة** لا يؤلف فيها الربح بمعناه الحقيقي، والريع العقاري، سوى فرعين لها»(*)

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، الفصل الثالث، ص53. [ن. ع].

ويضيف آدم سميث بعد ذلك، في الكتاب الأول، الفصل الثامن، قائلاً:

«ما إن تصبح الأرض ملكية خاصة حتى يطالب مالك الأرض بنصيب من كل منتوج تقريباً يستطيع العامل أن يستنبته في هذه الأرض أو يجمعه منها. إن ريعه العقاري يؤلف **أول اقتطاع من منتوج العمل المبذول في فلاحة الأرض**. ونادراً ما يحدث أن الشخص الذي يفلح الأرض يملك الوسائل لإعالة نفسه لحين جني المحصول. فإعالته تسلّف إليه عادة من رأسمال (stock) ربّ عمله، أي المزارع الذي يستخدمه، والذي لن يجد أية مصلحة في استخدامه ما لم **يحصل على حصة من منتوج عمل العامل**، وما لم يعوّض له رأسماله مع بعض الربح. ويؤلف هذا الربح **اقتطاعاً ثانياً** من منتوج العمل المبذول في فلاحة الأرض. إن منتوج كل عمل آخر تقريباً خاضع لاقتطاع مماثل من أجل دفع الربح. وفي جميع فروع الصناعة تحتاج أغلبية العمال إلى رب عمل يسلّفهم المواد الأولية لعملهم وكذلك أجورهم ووسائل عيشهم قبل إنجاز العمل. ثم يتقاسم ربّ العمل هذا مع العمال منتوج عملهم، أي يتقاسم معهم القيمة التي أضافها عملهم إلى المواد الأولية المعالجة؛ وهذه الحصة تؤلف ربح ربّ العمل».

يعلق ماركس (المخطوطة، ص 256) على ذلك قائلاً: «هنا إذن يصف آدم سميث، بكلمات واضحة، الريع العقاري وربح رأس المال بوصفهما مجرد **اقتطاعين** من منتوج **العامل** أو من قيمة منتوجه، التي تساوي كمية **العمل** التي أضافها إلى المواد الأولية. ولكن هذا الاقتطاع، كما برهن آدم سميث نفسه من قبل، لا يمكن أن يتألف إلّا من ذلك الجزء من العمل الذي يضيفه العامل إلى المواد الأولية، علاوة على كمية العمل التي تسدد أجوره فقط، أو التي تقدم مُعادِل أجوره فقط؛ وبالتالي، يتألف هذا الاقتطاع من العمل الفائض، من الجزء غير مدفوع الأجر من عمل العامل»(*)

وهكذا نجد أنه حتى آدم سميث كان يعرف «من أين ينبع فائض القيمة للرأسمالي» وكذلك فائض القيمة لمالك الأرض أيضاً. وقد أقرّ ماركس ذلك بصراحة منذ عام 1861، أما رودبرتوس، وجمهور معجبيه، الذين تكاثروا كالأعشاب في الربيع تحت الأمطار الدافئة لاشتراكية الدولة، فيبدو أنهم قد نسوا ذلك تماماً.

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، الفصل الثالث، ص56. [ن. ع].

«مع ذلك» يمضي ماركس إلى القول «فإن سميث لم يفصل فائض القيمة، كمقولة خاصة، عن الأشكال المتميزة التي ترتديها في الربح والريع العقاري. وهذا هو مصدر الكثير من الأخطاء والنواقص في بحثه، وبدرجة أكبر في بحث ريكاردو»(*) - وينطبق هذا القول على رودبرتوس حرفياً. وإن «ريع» رودبرتوس هو ببساطة حاصل جمع الريع
[18] العقاري والربح؛ فقد وضع لنفسه نظرية خاطئة كلياً عن الريع العقاري؛ فهو يتقبل الربح دون أي تمحيص بالشكل الذي وجده عند أسلافه. - أما فائض القيمة عند ماركس فإنه، على العكس من ذلك، يمثّل **الشكل العام** لمجموع القيمة الذي يستولي عليه مالكو وسائل الإنتاج دون مقابل، والذي ينقسم إلى الشكلين الخاصين، **المحوّلين**، وهما الربح والريع العقاري، بموجب قوانين خاصة تماماً كان ماركس أول من اكتشفها. وسيجري عرض هذه القوانين في الكتاب الثالث، الذي سيظهر فيه لأول مرة كم يلزم من الحلقات الوسيطة للإنتقال من فهم فائض القيمة عموماً إلى فهم تحوله إلى ربح وريع عقاري، وبالتالى إلى فهم قوانين توزيع فائض القيمة بين طبقة الرأسماليين.

ويمضي ريكاردو أبعد من آدم سميث بكثير. فهو يؤسس فهمه لفائض القيمة على نظرية جديدة في القيمة كانت موجودة عند سميث بصورة جنينية، إلّا أنه ينساها دائماً تقريباً عندما يدور الحديث عن تطبيقها، وقد أصبحت هذه النظرية نقطة الانطلاق في مجمل العلم الاقتصادي اللاحق. فمن تحديد قيمة السلع بمقدار العمل المتحقق فيها، يستخلص ريكاردو توزيع كمية القيمة، التي يضيفها العمل إلى المواد الأولية، بين العمال والرأسماليين، أي انقسامها إلى أجور وربح (فائض قيمة في هذه الحالة). ويبين ريكاردو أن قيمة السلع تظل على حالها مهما تغيرت النسبة بين هذين القسمين، وهو قانون لا يمحضه ريكاردو سوى استثناءات قليلة. بل إنه يضع بعض القوانين الأساسية حول التناسب بين الأجور وفائض القيمة (المأخوذ في شكل ربح) (ماركس، رأس المال، الكتاب الأول، الفصل 15، آ)(**)، ويبين أن الريع العقاري هو فائض فوق الربح ينفصل في ظروف معينة. - إن رودبرتوس لم يتجاوز ريكاردو في أي من هذه النقاط. فقد ظل إما جاهلاً تماماً بالتناقضات الداخلية في نظرية ريكاردو، والتي أدت إلى انهيار هذه المدرسة، أو أن هذه التناقضات دفعته (أنظر رودبرتوس، مساهمة. *Zur Erkenntniss, etc.*, S. 130) إلى التقدم بمطالب طوباوية بدل البحث عن حلول اقتصادية.

(*) المرجع السابق نفسه، ص53. [ن. ع].

(**) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص543-547، [الطبعة العربية، ص638-643]. [ن. برلين].

بيد أن مذهب ريكاردو عن القيمة وفائض القيمة لم يكن بحاجة لانتظار مؤلف رودبرتوس، (مساهمة، إلخ... .*Zur Erkenntniss, etc*) ليجد استخداماً اشتراكياً. فعلى الصفحة 609 من المجلد الأول من رأس المال (الطبعة الألمانية الثانية)(*) نجد المقتطف التالي: «مالكو المنتوج الفائض أو رأس المال» (The possessors of surplus produce or capital) مأخوذاً عن مؤلف بعنوان: منبع وعلاج المصاعب الوطنية. رسالة إلى اللورد جـون راسـل: (*The Source and Remedy of the National Difficulties. A Letter to Lord John Russell,* London, 1821). إن هذا المؤلف الذي كان يجب الاهتمام به [19]
لمجرد التعبير الوارد فيه: «المنتوج الفائض أو رأس المال» (Surplus produce or capital) عبارة عن كراس يتألف من 40 صفحة، انتشله ماركس من مهاوي النسيان؛ وجاء فيه ما يلي:

> «مهما تكن حصة الرأسمالي» [من وجهة نظر الرأسمالي] «فلا يمكن أن يستولي سوى على العمل الفائض (surplus labour) للعامل إذ ينبغي للعامل أن يعيش» (ص 23).

أما كيف يعيش العامل، وبالتالي، ما هو العمل الفائض الذي يستولي عليه الرأسمالي، فهذا مقدار نسبي جداً.

> «إذا كانت قيمة رأس المال تنخفض ليس بالنسبة التي يزداد بها حجمه، فإن الرأسمالي سوف يعتصر من العامل منتوج كل ساعة عمل تتجاوز ذلك الحد الأدنى الذي يمكن للعامل أن يعتاش منه.. وبوسع الرأسمالي أن يقول للعامل آخر الامر: لا تأكل الخبز، لأنه يمكن العيش على جذور الشمندر والبطاطا. وقد بلغنا هذا الحد» (ص 23-24). «إذا كان بالإمكان جعل العامل يقتات على البطاطا بدل الخبز، فإنه لمن الصحيح تماماً أن بالإمكان في هذه الحالة اعتصار المزيد من عمله، أي أنه، عندما كان يقتات على الخبز، فقد كان مرغماً على أن يصرف، بغية إعالة نفسه وأسرته، **عمل الاثنين والثلاثاء**، أما عندما يقتات على البطاطا، فلن يتلقى من أجل نفسه سوى **نصف يوم الاثنين**، ويتحرر النصف الآخر من الاثنين وكامل الثلاثاء إما لصالح الدولة أو لأجل الرأسمالي» (ص 26). «ولا جدال (it is admitted) في أن الفوائد المئوية المدفوعة للرأسماليين، سواء كانت بهيئة ريع، أو فائدة

(*) ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثاني والعشرون، الطبعة الألمانية، ص614. [الطبعة العربية، ص725-726]. [ن. ع].

منوية على النقد المقرض، أو ربح صاحب المشروع، تُدفع من عمل الآخرين» (ص 23).

وهكذا نرى هنا «ريع» رودبرتوس بكامله، سوى أنه بدلاً من «الريع» يجري استخدام تعبير «الفوائد المئوية».

وعلى ذلك يدلي ماركس بالتعليق التالي (مخطوطة: مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 852)(*): «إن هذا الكراس قليل الشهرة، الذي صدر أيام أخذ «الإسكافي المُذهل»(**) ماكلوخ يلفت النظر إليه، يمثل خطوة هامة إلى الأمام بالمقارنة مع ريكاردو. فهو يسمي مباشرة فائض القيمة، أو «الربح» بلغة ريكاردو (الذي كثيراً ما يسميها «المنتوج الفائض» («surplus produce»)، أو «الفائدة» (interest)، كما يسميها مؤلف هذا الكراس، بأنها «عمل فائض» (surplus labour)، العمل الذي يؤديه العامل مجاناً، العمل الذي يؤديه علاوة على العمل الذي يعوّض عن قيمة قوة عمله، أي علاوة على العمل الذي ينتج مُعادِلاً لأجوره. ومثلما كان مهماً تماماً إرجاع القيمة إلى العمل، كذلك كان مهماً تماماً إرجاع «فائض القيمة» (surplus value) الذي يتمثل في «منتوج فائض» (surplus produce) إلى «العمل الفائض» (surplus labour). لقد قيل ذلك في
[20] الواقع على لسان آدم سميث، وهو يؤلف عنصراً من العناصر الرئيسة في شروح ريكاردو. ولكنهما لا يقولان ذلك ولا يثبّتانه في أي مكان في شكل مطلق». ونقرأ في موضع لاحق على الصفحة 859 من المخطوطة(***): «غير أن المؤلِّف يظل في أسر المقولات الاقتصادية التي وجدها عند أسلافه. ومثلما أن خلط فائض القيمة بالربح يقود ريكاردو إلى تناقضات غير مستطابة، كذلك هو حال هذا المؤلف حين يعمّد فائض القيمة بإسم الفائدة المئوية على رأس المال. الحق أنه يتقدم على ريكاردو في أنه أولاً، يُرجع كل فائض قيمة إلى العمل الفائض، وثانياً، على الرغم من أنه يطلق على فائض القيمة إسم

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثالث، ص234-235. [ن.ع].

(**) الإسكافي المذهل (This most incredible cobler)، أو المرقّع البديع، وصف أطلقه جون ويلسون على ماكلوخ وذلك في كراس له بعنوان: بعض الأمثلة عن مبادىء السيد ماكلوخ في الاقتصاد السياسي، إدنبره، 1826 وقد ذيله بتوقيع مستعار.
(J. Wilson, *Some illustrations of Mr. MacCulloch's principles of political economy*, Edinburgh, 1826). [ن. برلين].

(***) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثالث، الفصل الحادي والعشرون، ص250. [ن. ع].

فائدة مئوية على رأس المال، إلّا أنه يؤكد في الوقت نفسه أنه يقصد بتعبير الفائدة على رأس المال (interest of capital) الشكل العام للعمل الفائض، خلافاً لأشكاله الخاصة: الريع، الفائدة المئوية على النقد المُقرض، ربح صاحب المشروع. ولكنه يأخذ اسم أحد هذه الأشكال الخاصة، الفائدة (interest)، ليطلقه على الشكل العام. وكان ذلك كافياً لوقوعه مرة أخرى في الرطانة (ورد في المخطوطة تعبير: عامية «slang») الاقتصادية»(*)

إن هذه الملاحظة الأخيرة تنطبق على صاحبنا رودبرتوس كلياً وتماماً. فهو الآخر يظل في أسر المقولات الاقتصادية التي وجدها عند أسلافه. وهو أيضاً عمّد فائض القيمة بإسم أحد أشكاله الفرعية المحوّلة: الريع، الذي جعله مع ذلك غير محدد تماماً. والنتيجة التي تترتب على هذين الخطأين أنه يسقط من جديد في مهاوي الرطانة الاقتصادية، وأنه، إذ خطا خطوة إلى أمام بالمقارنة مع ريكاردو، إلّا أنه لا يمضي أبعد من ذلك نقدياً، بل يخضع لإغواء جعل نظريته التي لم تكتمل بعد ولم تخرج من قشرتها، أساساً لطوباوية طرحها على نحو متأخر تماماً، كما هو حاله دوماً. فلقد ظهر الكراس في عام 1821 مستبقاً كلياً «ريع» رودبرتوس الذي ظهر عام 1842.

إن كراس صاحبنا ليس سوى الموقع الأكثر تقدماً من أدب واسع قام في عشرينات القرن باستخدام نظرية ريكاردو في القيمة وفائض القيمة ضد الإنتاج الرأسمالي لصالح البروليتاريا، وضرب البورجوازية بأسلحتها بالذات. إن شيوعية أوين برمّتها، في حدود السجال الاقتصادي، إنما ترتكز على ريكاردو. وهناك إلى جانبه، كثرة من الكتّاب الذين استشهد ماركس ببعضهم منذ 1847 في السجال ضد برودون (بؤس الفلسفة، ص 49) مثل: إدموندز، تومبسون، هودجسكين، إلخ، إلخ، «وأربع صفحات أخرى، إلخ.». وإنني لأختار المؤلف الآتي، كيفما اتفق، من بين عدد هائل من المؤلفات: بحث في مبادىء توزيع الثروة، المؤدية إلى اكبر سعادة بشرية، تأليف وليم تومبسون، طبعة جديدة، لندن، 1850. (*An Inquiry into the Principles of the Distribution of Wealth, most conducive to Human Happiness*, by William Thompson; a new edition, London, 1850). لقد كُتب هذا البحث عام 1822، وظهر أول مرة عام 1824. وفي كل مكان هنا أيضاً توصف الثروة التي تستولي عليها الطبقات غير المنتجة، بأنها اقتطاع من منتوج العامل، ويستخدم المؤلف في وصفه تعابير حادّة. [21]

(*) المرجع السابق نفسه. [ن. ع].

«إن السعي الدائم لما نسميه بالمجتمع كان يتمثل في أن يرغم العامل المنتج عن طريق الخداع أو الاقناع، الخوف أو الإكراه على أن يعمل لقاء أقل حصة ممكنة من منتوج عمله بالذات» (ص 28). «فلماذا لا يلزم للعامل أن يحصل على كامل منتوج عمله بصورة مطلقة؟» (ص 32). «إن هذا التعويض الذي يقتطعه الرأسماليون من العامل المنتج، بإسم الريع العقاري أو الربح، إنما يطلبونه لقاء استعمال الأرض أو غيرها من الأشياء. ولما كانت كل المواد الطبيعية، التي يستطيع العامل المنتج المعدم الذي لا يملك شيئاً سوى قدرته على الإنتاج أن يُظهر فيها أو بواسطتها قدرته هذه على الإنتاج هي ملك لأشخاص آخرين ممن لهم مصالح تتعارض مع مصلحته، ولما كانت موافقة هؤلاء شرطاً مسبقاً لقيامه بالنشاط، أفلا تتوقف أو ألا يجب أن تتوقف على رحمة هؤلاء الرأسماليين أي حصة من ثمار عمله بالذات يشاؤون أن يتركوها له تعويضاً عن هذا العمل؟» (ص 125) «. حصة من مقدار **ما يقتطعونه من المنتوج**، سواء كان اسم هذه الأجزاء المستولى عليها من المنتوج ضرائب، أم ربحاً، أم سرقة» (ص 126)، إلخ.

أعترف أنني كتبت هذه السطور بشيء من الخجل. قد أستطيع أن أسلّم بأن الأدب المعادي للرأسمالية الذي ظهر في إنكلترا في العشرينات والثلاثينات مجهول كلياً في ألمانيا، بالرغم من إحالات ماركس المباشرة إليه حتى في مؤلفه بؤس الفلسفة، وفي اقتباساته المتكررة من هذا الأدب، كما من كراس عام 1821 مثلاً، ومن رافنستون، وهودجسكين، إلخ، التي ترد في المجلد الأول من رأس المال. علاوة على الأديب المبتذل (literatus vulgaris)(*) الذي «لم يتعلم أي شيء حقاً» ويتشبث يائساً بأذيال سترة رودبرتوس، فإن شخصاً يحتل كرسي الاستاذية(**) و«يتبجح بمعارفه» هو الآخر قد نسي اقتصاده السياسي الكلاسيكي نسياناً يبلغ حداً يجعله يلوم ماركس، جاداً، بأنه انتحل من رودبرتوس أشياء يمكن العثور عليها حتى عند آدم سميث وريكاردو. إن هذا الواقع يدل على عمق الهاوية التي انحدر إليها الاقتصاد السياسي الرسمي في الوقت الحاضر.

ولكن ما الجديد الذي أتى به ماركس بخصوص فائض القيمة؟ كيف حدث أن نظرية ماركس حول فائض القيمة انقضّت كصاعقة من سماء صافية، في جميع البلدان المتمدنة،

(*) الأديب المبتذل، المقصود ر. ماير. [ن. برلين].

(**) الإشارة هنا إلى أ. فاغنر. [ن. برلين].

في حين أن نظريات جميع أسلافه الاشتراكيين، بمن فيهم رودبرتوس لم تخلّف أثراً؟

يمكن لتاريخ الكيمياء أن يقدّم لنا مثالاً إيضاحياً عن ذلك.

من المعروف أن نظرية الفلوجيستين كانت ما تزال سائدة في أواخر القرن الثامن [22] عشر، وكانت تؤكد أن جوهر كل اشتعال يكمن في افتراض وجود مادة معينة قابلة للإشتعال بصورة مطلقة اسمها الفلوجيستين، تنفصل عن الجسم المشتعل. وكانت هذه النظرية تكفي لتفسير غالبية الظواهر الكيميائية المعروفة آنذاك، وإن كانت تفسرها في بعض الحالات بصعوبة لا يُستهان بها. وبحلول عام 1774 جاء بريستلي ليصف ضرباً من الهواء،

«يبلغ من النقاء والخلو من الفلوجيستين حداً يجعل الهواء الاعتيادي يبدو ملوثاً بالمقارنة معه».

وقد أسماه: الهواء الخالي من الفلوجيستين. وبعد فترة وجيزة من ذلك، وصف شيله هذا النوع نفسه من الهواء، في السويد، وبرهن على وجوده في الجو. ووجد أن هذا النوع من الهواء يتلاشى حيثما جرى احراق جسم من الأجسام فيه أو في الهواء الاعتيادي، لذلك أُطلق عليه اسم الهواء الناري (Feuerluft).

«من هذه الوقائع توصل إلى الاستنتاج بأن المركّب الناتج عن اتحاد الفلوجيستين بأحد الأجزاء المكوّنة للهواء» (أي عند الاشتعال) «ليس سوى نار أو حرارة تتطاير عبر الزجاج»[2]

لقد وصف بريستلي وشيله الأوكسيجين، دون أن يدركا ما الذي كان بين أيديهما. ولقد «ظلا في أسر مقولات» الفلوجيستين «التي وجداها عند أسلافهما». والعنصر الذي كان مقيضاً له أن يقضي على جميع التصورات الفلوجيستينية وأن يُحدث انقلاباً في الكيمياء، ظل عقيماً بين أيديهما. غير أن بريستلي قام بعد ذلك بقليل، أثناء وجوده في باريس، بإبلاغ اكتشافه إلى لافوازييه؛ وعمد لافوازييه، مستخدماً هذا الواقع الجديد، إلى دراسة مجمل الكيمياء الفلوجيستينية، واكتشف لأول مرة أن هذا الضرب الجديد من الهواء كان عنصراً كيميائياً جديداً، وأن ما يحدث في الاشتعال **ليس خروج فلوجيستين** غامض من الجسم المحترق، بل **اتحاد** هذا العنصر الجديد مع ذلك الجسم، وبذا أوقف

---

(2) روسكو ـ شورلمر، كتاب مدرسي مفصل في الكيمياء، براونشفيغ 1877، المجلد الأول، ص13-18.

(Roscoe-Schorlemmer, *Ausführiliches Lehrbuch der Chemie,* Braunschweig, 1877, V.I, S. 13-18).

لأول مرة الكيمياء بأسرها على القدمين، بعد أن كانت في شكلها الفلوجيستيني تقف على رأسها. وحتى لو لم يكن لافوازييه قد وصف الأوكسيجين بنفسه في وقت واحد مع الآخرين، وبصورة مستقلة عنهم كما أكد فيما بعد، فإنه هو الذي اكتشف الأوكسيجين من حيث جوهر الأمر، وليس ذانك الاثنان اللذان وصفاه فقط من دون أن يعرفا ماذا كانا يصفان بالذات.

إن علاقة ماركس بأسلافه من ناحية نظرية فائض القيمة، هي كعلاقة لافوازييه ببريستلي وشيله. إن وجود ذلك الجزء من قيمة المنتوج، والذي ندعوه الآن فائض القيمة قد تم [23] إثباته قبل ماركس بكثير؛ كما جرى، بهذا القدر أو ذاك من الوضوح، تحديد ما يتألف منه فائض القيمة، ونعني بالضبط أنه يتألف من منتوج عمل لم يدفع له مَنْ استولى عليه أيّ مُعادِل. ولكن أحداً لم يذهب إلى أبعد من ذلك. فقام البعض ـ الاقتصاديون البورجوازيون الكلاسيكيون ـ في أفضل الأحوال ببحث النسبة الكمية التي يتوزع بها منتوج العمل بين العامل ومالك وسائل الإنتاج. ووجد البعض الآخر ـ الاشتراكيون ـ أن هذا التوزيع جائر، فبحثوا عن وسائل طوباوية لإلغاء هذا الجور. وظل هؤلاء وأولئك في أسر المقولات الاقتصادية التي وجدوها عند أسلافهم.

هنا جاء ماركس. فوقف في تضاد مباشر مع جميع أسلافه. وما اعتبره هؤلاء حلاً اعتبره هو مشكلة. ورأى أن أمامه هنا، لا الهواء الخالي من الفلوجيستين، ولا الهواء الناري، بل الأوكسيجين، وأن المسألة هنا ليست مجرد إقرار الحقيقة الاقتصادية أو التناقض بين هذه الحقيقة وبين العدالة الأزلية والأخلاق الأصيلة، بل هي حقيقة يُقدر لها أن تُحدث انقلاباً في الاقتصاد السياسي بأسره، وتوفر المفتاح لفهم الإنتاج الرأسمالي بمجمله لمن يعرف كيف يستفيد منه. واتخذ ماركس من هذه الحقيقة نقطة انطلاق ليتفحص كل المقولات الاقتصادية التي وجدها بين يديه، مثلما أن لافوازييه انطلق من اكتشاف الأوكسيجين ليتفحص مقولات الكيمياء الفلوجيستينية السابقة. ولمعرفة جوهر فائض القيمة، كان على ماركس أن يعرف جوهر القيمة. وكان لزاماً عليه أن ينتقد قبل كل شيء نظرية القيمة عند ريكاردو. لذا فقد درس خاصية العمل في خلق القيمة، وأقر لأول مرة أي عمل يخلق القيمة، ولماذا وكيف يقوم العمل بذلك؛ ووجد أن القيمة بوجه عام ليست سوى عمل متبلور من هذا الصنف، وهذه هي النقطة التي لم يدركها رودبرتوس حتى آخر أيامه. ثم بحث ماركس علاقة السلعة بالنقد، مبيّناً كيف ولماذا ينبغي للسلعة والتبادل السلعي، بفعل خصائص القيمة الملازمة للسلعة، أن يولّدا التضاد بين السلعة والنقد؛ وإن نظرية النقد التي صاغها ماركس على هذا الأساس هي أول نظرية

شاملة في النقد، وقد حظيت الآن بالاعتراف الصامت في كل مكان. واستقصى ماركس تحول النقد إلى رأسمال، وبرهن على أن هذا التحول يرتكز على شراء وبيع قوة العمل. وبإحلال قوة العمل، هذه الخاصية الخالقة للقيمة، محل العمل، استطاع ماركس أن يحلّ بضربة واحدة إحدى الصعوبات التي قوّضت مدرسة ريكاردو وهي: استحالة وضع التبادل بين رأس المال والعمل في توافق مع قانون ريكاردو القائل بأن القيمة تتحدد بالعمل. وإذ
[24] ميز ماركس الفرق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، فقد تمكن من تصوير عملية تكوين فائض القيمة وفق مجراها الحقيقي، حتى في أدق تفاصيلها، وتمكن لذلك من تفسيرها، وهذا أمر لم يكن في مقدور أي من أسلافه القيام به؛ وبذا أقام ماركس تمايزاً داخل رأس المال نفسه، وهذا ما لم يكن رودبرتوس ولا الاقتصاديون البورجوازيون في وضع يؤهلهم لبلوغه، رغم أنه أمر يوفر المفتاح لحل أكثر المشكلات الاقتصادية تعقيداً، وهو ما يبرهن عليه بأجلى صورة الكتاب الثاني، وبدرجة أكبر، كما سنرى، الكتاب الثالث. ثم بحث ماركس في فائض القيمة فاكتشف شكلين منها: فائض القيمة المطلق، وفائض القيمة النسبي، وبيّن أنهما لعبا دورين مختلفين، ولكنهما حاسمان في كل مرة، في مجرى التطور التاريخي للإنتاج الرأسمالي. وبالإرتكاز إلى نظرية فائض القيمة طوّر ماركس أول نظرية عقلانية عن الأجور، ليس لدينا الآن سواها، ورسم لأول مرة الخطوط الأساسية لتاريخ التراكم الرأسمالي وعرض ميوله التاريخية.

ورودبرتوس؟ بعد أن قرأ ذلك كله، فقد وجد فيه ـ شأنه شأن كل اقتصادي متحيز! ـ «اعتداءً على المجتمع»(*)، ووجد أنه هو بالذات قد بيّن بمنتهى الإيجاز والوضوح من أين ينبع فائض القيمة، ووجد أخيراً أن ذلك كله ينطبق على «الشكل الراهن لرأس المال»، أي ينطبق على رأس المال الموجود تاريخياً، لكنه لا ينطبق على «مفهوم رأس المال»، أي لا ينطبق على الفكرة الطوباوية التي كوّنها السيد رودبرتوس عن رأس المال. فما اشبهه ببريستلي العجوز، الذي ظل يُقيم بالفلوجيستين حتى آخر أيامه، وأبى أن يسمع شيئاً عن الأوكسيجين. غير أن بريستلي كان أول من وصف الأوكسيجين بالفعل، في حين أن رودبرتوس اقتصر على إعادة اكتشاف موضوع عام، في تصوره عن فائض القيمة، وبالأحرى تصوره عن «الريع»، أما ماركس فقد أحجم، على نقيض سلوك لافوازييه، عن الادعاء بأنه كان المكتشف الأول لحقيقة وجود فائض القيمة.

(*) رودبرتوس-ياغتسوف، المرجع المذكور، المجلد الأول، برلين، [1881]، ص111. [ن. برلين].

أما باقي ما أدخله رودبرتوس في الاقتصاد السياسي فيقف على المستوى نفسه. إن تحويل رودبرتوس فائض القيمة إلى طوباوية قد انتقده ماركس، دون قصد، في مؤلفه بؤس الفلسفة؛ وما كان يتعين قوله أيضاً بصدد ذلك قد قلته في مقدمتي للترجمة الألمانية من هذا المؤلف. إن تفسير رودبرتوس للأزمات التجارية بوصفها نتيجة لتدني استهلاك الطبقة العاملة شيء يمكن للمرء أن يجده في مؤلف (سيسموندي، المبادىء الجديدة للاقتصاد السياسي، Sismondi, *Nouveaux Principes d'Économie Politique*, liv. IV, ch. IV.)[3] غير أن سيسموندي كان يضع السوق العالمية أمام ناظريه دوماً، أما أفق [25] رودبرتوس فلم يتجاوز الحدود البروسية. وإن تأملاته فيما إذا كانت الأجور تنشأ عن رأس المال أم عن الدخل، تنتمي إلى المدرسية (السكولائية)، ويلغيها تماماً مضمون الجزء الثالث من هذا الكتاب الثاني من رأس المال. لقد بقيت نظرية رودبرتوس حول الريع ملكه حصراً، ويمكن أن ترقد بسلام حتى يتم نشر مخطوطة ماركس التي تنتقدها(*) أخيراً فإن مشروعاته لتحرير ملكية الأرض البروسية القديمة من نير رأس المال طوباوية تماماً هي الأخرى؛ فهي تتحاشى المسألة العملية الوحيدة المُثارة بهذا الصدد ـ وهي: كيف يمكن لليونكر البروسي القديم أن يحصل مثلاً على 20 ألف مارك في السنة، وأن يُنفق مثلاً 30 ألف مارك في السنة، من دون أن يغرق في الديون؟

لقد تحطمت مدرسة ريكاردو قرابة عام 1830 على صخرة فائض القيمة. وما عجزت هذه المدرسة عن حلّه بقي من دون حلّ بالنسبة لخلفها، أي الاقتصاد السياسي المبتذل. والنقطتان اللتان تسببتا في فشلها هما التاليتان:

أولاً ـ العمل هو مقياس القيمة. ولكن للعمل الحي، في تبادله مع رأس المال قيمة أدنى من العمل المتشيىء الذي يُبادل به. فالأجور، أي قيمة كمية معينة من العمل الحيّ، هي دوماً أقل من قيمة المنتوج الذي تنتجه هذه الكمية من العمل الحيّ نفسها، أو المنتوج الذي يتجسد فيه هذا العمل. والمسألة غير قابلة للحل حقاً إنْ بقيت في هذه الصيغة. ولقد صاغها ماركس صياغة صحيحة، فتمكن بذلك من الإجابة عنها. فليس

---

(3) «وهكذا، بسبب تركز الأملاك في أيدي عدد قليل من المالكين، تضيق السوق المحلية أكثر فأكثر، وتضطر الصناعة أكثر فأكثر إلى البحث عن منافذ للتصريف في الأسواق الخارجية، حيث تتهددها هزات كبرى» (أي تحديداً أزمة 1817 التي يصفها سيسموندي بعد ذلك مباشرة)
(Sismondi, *Nouv. Princ,* éd., 1819, I, p. 336).

(*) الإشارة إلى: نظريات فائض القمية، الجزء الثاني، ص7-106. [ن. برلين].

العمل هو ما يمتلك قيمة. فبوصفه النشاط الذي يخلق القيمة، لا يسعه أن يمتلك أية قيمة خاصة مثلما لا تمتلك الجاذبية وزناً خاصاً، والحرارة درجة خاصة، والكهرباء قوة تيار خاصة. فليس العمل هو ما يُشترى ويُباع كسلعة، بل قوة العمل. وما إن تصبح قوة العمل سلعة حتى تتحدد قيمتها بالعمل المتجسد في هذه القيمة كمنتوج اجتماعي، وهذه القيمة تساوي العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج وتجديد إنتاج هذه القيمة. من هنا فإن شراء وبيع قوة العمل على أساس قيمتها المعينة على هذا النحو لا يتناقضان أبداً مع قانون القيمة الاقتصادي.

[26] ثانياً ـ استناداً إلى قانون القيمة عند ريكاردو، فإن رأسمالَيْن يستخدمان المقدار نفسه من العمل الحيّ ويدفعان له الأجور نفسها يُنتجان، في حالة تساوي سائر الظروف الأخرى، منتوجات ذات قيمة واحدة، وكذلك فائض قيمة أو ربحاً متساوياً في فترات زمنية متساوية. أما إذا استخدما مقدارين غير متساويين من العمل الحيّ فلن يكون بوسعهما إنتاج فائض قيمة أو، كما يقول الريكارديون، ربحين متساويين. غير أن الحال على العكس من ذلك. ففي واقع الأمر أن رؤوس أموال متساوية تُنتج، بصرف النظر عن كثرة أو قلة العمل الحي الذي تستخدمه، ارباحاً متساوية في المتوسط خلال فترة زمنية واحدة. ثمة هنا إذن تناقض واضح مع قانون القيمة لاحظه ريكاردو نفسه، ولكن مدرسته كانت عاجزة عن حلّه. ولم يكن بمقدور رودبرتوس هو الآخر ألّا يُلاحظ هذا التناقض؛ وبدلاً من أن يحله، فقد اتخذه واحدة من نقاط انطلاق الطوباوية التي اصطنعها (رودبرتوس، مساهمة. . .، ص 131 *Zur Erkenntniss...*)، أما ماركس فقد سبق أن حلّ هذا التناقض(*) في مخطوطته مساهمة في نقد، وحسب خطة رأس المال فإن هذا الحلّ يندرج في الكتاب الثالث(**) ولن يُنشر هذا قبل مرور أشهر. وعليه فأمام أولئك الاقتصاديين الذين يريدون أن يكتشفوا في رودبرتوس المنبع السري لنظرية ماركس، والسلف المتفوق عليه، تتوافر الآن فرصة لتبيان ما يستطيع اقتصاد رودبرتوس السياسي أن يحققه. وإذا كان بمقدورهم أن يبينوا بأية طريقة يمكن وينبغي لمعدل ربح وسطي متساوٍ أن ينشأ بدون انتهاك لقانون القيمة، بل على أساس هذا القانون بالذات، فإننا على استعداد لمواصلة النقاش معهم. ولكن يتعين عليهم أن يحثوا الخطى. فالبحوث الباهرة

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص19-24، 58-65، 170-234، 428-470. [ن. برلين].

(**) ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الجزآن الأول والثاني. [ن. برلين].

للكتاب الثاني الحالي والنتائج الجديدة تماماً التي تقدمها في ميادين لم تُطرق تقريباً حتى الآن، ليست سوى موضوعات تمهيدية لمضمون الكتاب الثالث، الذي يعرض الاستنتاجات الختامية من دراسة ماركس لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية الجارية على أساس رأسمالي. وعندما يصدر هذا الكتاب الثالث، سوف يكون المجال أضيق لذكر اقتصادي اسمه رودبرتوس.

لقد أراد ماركس إهداء الكتابين الثاني والثالث، كما قال لي مراراً، إلى زوجته.

لندن، في عيد ميلاد ماركس، 5 أيار/مايو 1885

فريدريك إنجلز

[27]

مقدمة الطبعة الثانية

إن الطبعة الثانية الحالية هي، على العموم، إعادة طباعة حرفية للأولى. وقد جرى تصحيح الأخطاء المطبعية، وإزالة بعض الهفوات الأسلوبية، وحذف بعض الفقرات القصيرة التي تحتوي على شيء من التكرار.

إن الكتاب الثالث، الذي انطوى على مصاعب غير متوقعة تماماً، جاهز تقريباً الآن على شكل مخطوطة. وإذا بقيت معافى فإن طباعته قد تبدأ هذا الخريف.

لندن، 15 تموز/يوليو 1893 **فريدريك إنجلز**

* * *

[28] تسهيلاً للأمور ندرج هنا تسلسل الفقرات [بأرقام صفحات الطبعة الألمانية] مع ما يقابلها من المخطوطات (VIII-II) التي أُخذت منها.

الجزء الأول

- الصفحات 31-32 من المخطوطة II [الطبعة العربية، ص 37-38-39].
- الصفحات 32-42 من المخطوطة VII [الطبعة العربية، ص 38-50].
- الصفحات 42-45 من المخطوطة VI [الطبعة العربية، ص 50-53].
- الصفحات 45-120 من المخطوطة V [الطبعة العربية، ص 52-136].
- الصفحات 120-123 (ملاحظة عثر عليها بين المقتطفات من الكتب). [الطبعة العربية، ص 135-139].
- الصفحات 124 حتى نهاية الجزء من المخطوطة IV [الطبعة العربية، ص 140-147]. ولكن أُدرج في الصفحات 131-132 [الطبعة العربية، ص 148-150]. مقطع من المخطوطة VIII

ـ الملاحظة على الصفحة 136 والملاحظة على الصفحة 142. [الطبعة العربية، ص 153-154 و160-161]، مأخوذتان من المخطوطة II.

الجزء الثاني

البداية، الصفحات 154-163، [الطبعة العربية، ص 175-186]، نهاية المخطوطة IV. ـ وابتداءً من ذلك حتى نهاية الجزء، ص 350، [الطبعة العربية، ص 186-395]، كلها من الخطوطة II.

الجزء الثالث

الفصل 18: (الصفحات 351-358) [الطبعة العربية، ص 399-406]، من المخطوطة II.
الفصل 19: I وII (الصفحات 359-388)، [الطبعة العربية، ص 407-439]، من المخطوطة VIII ـ III (الصفحات 388-390) [الطبعة العربية، ص 439-442]، من المخطوطة II.
الفصل 20:
I ـ (الصفحات 391-393) [الطبعة العربية، ص 443-446]، من المخطوطة II، باستثناء الفقرة الختامية المأخوذة من المخطوطة VIII
II ـ (الصفحات 394-397) [الطبعة العربية، ص 446-450]، من المخطوطة II في الأساس.
III ـ IV ـ V ـ (الصفحات 397-420) [الطبعة العربية، ص 450-475]، من المخطوطة VIII
VI ـ VII ـ VIII ـ IX (الصفحات 420-435) [الطبعة العربية، ص 475-493]، من المخطوطة II.
X ـ XI ـ XII ـ (الصفحات 433-476) [الطبعة العربية، ص 493-540]، من المخطوطة VIII
XIII ـ (الصفحات 476-484) [الطبعة العربية، ص 540-550]، من المخطوطة II.
الفصل 21: (الصفحات 485-518) [الطبعة العربية، ص 551-589]، مأخوذة بأكملها من المخطوطة VIII

المجلد الثاني

عملية تداول رأس المال

الجزء الأول

استحالات رأس المال ودورتها

[31]

الفصل الأول

دورة رأس المال النقدي

إن عملية دورة[1] رأس المال تمر بثلاث مراحل تؤلف، حسب ما هو معروض في المجلد الأول، السلسلة التالية:

المرحلة الأولى: يظهر الرأسمالي، بصفته شارياً، في سوق السلع وسوق العمل، فيتحول نقده إلى سلعة، أي يقوم نقده بفعل التداول (ن ـ س).

المرحلة الثانية: يستهلك الرأسمالي السلع المشتراة استهلاكاً إنتاجياً. إنه يتصرف كمنتج رأسمالي للسلع؛ فيقوم رأسماله بعملية الإنتاج. والنتيجة هي سلعة ذات قيمة أكبر من قيمة عناصر إنتاجها.

المرحلة الثالثة: يعود الرأسمالي إلى السوق بصفة بائع، فتتحول سلعته إلى نقد، أي أنها تقوم بفعل التداول (س ـ ن).

لذا فإن صيغة دورة رأس المال النقدي تتمثل في: ن ـ س... ج... سَ ـ نَ حيث تشير النقاط إلى انقطاع عملية التداول، حيث أن (سَ)، شأنها شأن (نَ)، ترمز إلى كلٍّ من (س و ن) اللذين ازدادا بمقدار فائض القيمة.

لقد بحث المجلد الأول المرحلتين الأولى والثالثة، ولكن في حدود ما كان ذلك ضرورياً لفهم المرحلة الثانية، أي عملية إنتاج رأس المال. ولهذا لم تبحث هناك الأشكال المتباينة التي يتخذها رأس المال في مختلف المراحل، والتي يرتديها حيناً

(1) من المخطوطة II.

ويخلعها حيناً في مجرى تكراره لدورته، وهذه الأشكال هي الآن موضوع بحث أكثر تفصيلاً.

[32] وبغية فهم هذه الأشكال في حالتها الصافية، يتعين على المرء أولاً أن يتجرد عن جميع اللحظات التي لا صلة لها بتغير أو نشوء الأشكال بما هي عليه. وعليه فمن المفترض هنا ليس فقط أن السلع تُباع حسب قيمها، بل أيضاً إن ذلك يجري دوماً في ظل الشروط نفسها. وبالتالي، تُنحى جانباً تغيرات القيمة التي قد تطرأ خلال عملية الدورة.

I ـ المرحلة الأولى (ن ـ س)(2)

تمثل (ن ـ س) تحوّل مبلغ معين من النقد إلى مقدار معين من السلع: بالنسبة للشاري ـ تحوّل نقده إلى سلع، وبالنسبة للباعة ـ تحول سلعهم إلى نقد. وهذا الفعل من أفعال التداول العام للسلع يصبح، في آنٍ واحدٍ، مرحلة محددة وظيفياً في دورة مستقلة لرأسمال فردي في المقام الأول ليس من جراء شكل هذا الفعل، بل من جراء محتواه المادي، أي الطابع الخاص لاستعمال السلع التي تحلّ مكان النقد. فهذه هي وسائل إنتاج من جهة، ومن جهة أخرى، قوة عمل، أي عوامل شيئية وشخصية في إنتاج السلع، عوامل ينبغي طبعاً أن يلائم طابعها الخاص صنف المنتوجات المُراد صنعها. وإذا ما رمزنا لقوة العمل بالرمز (ق ع) ولوسائل الإنتاج بالرمز (و إ)، فإن مقدار السلع التي يشتريها الرأسمالي س = ق ع + و إ، أو باختصار س < (ق ع / و إ) إذن فإن الفعل (ن ـ س) المأخوذ من حيث المحتوى يتمثل في ن ـ س < (ق ع / و إ)، نعني القول إن (ن ـ س) ينقسم إلى (ن ـ ق ع)، و (ن ـ وإ)؛ فمبلغ النقد (ن) ينقسم إلى قسمين، الأول لشراء قوة العمل، والثاني لشراء وسائل الإنتاج. إن هاتين الحلقتين من الشراء تتحققان في سوقين مختلفتين كلياً، الأولى في سوق السلع بالذات، والثانية في سوق العمل.

وعدا عن هذا الانقسام النوعي لمقدار السلع الذي يتحول إليه (ن)، فإن الفعل ن ـ س < (ق.ع / و إ)، يمثل علاقة كمية متميزة تماماً.

---

(2) ابتداء من هنا فلاحقاً يرد النص من المخطوطة VII، التي باشر بها ماركس في الثاني من تموز/ يوليو 1878.

نحن نعرف أن قيمة، أو سعر قوة العمل تُدفع إلى مالكها، الذي يعرضها للبيع كسلعة، بشكل أجور، أي كسعر لمقدار معين من العمل يحتوي على عمل فائض أيضاً؛ فمثلاً، لو أن القيمة اليومية لقوة العمل تساوي منتوج خمس ساعات عمل قيمتها 3 ماركات، فإن هذا المبلغ يظهر في العقد المبرم بين الشاري والبائع بوصفه سعراً، أو لنقل أجور 10 ساعات عمل. ولو أُبرم عقد كهذا مع 50 عاملاً، فالمفروض أنهم يعملون، معاً، 500 ساعة عمل في اليوم لأجل الشاري، وأن نصف هذا الوقت، أي [33]
250 ساعة عمل تعادل 25 يوم عمل مؤلفاً من 10 ساعات لكل واحد، لا يمثل غير العمل الفائض. وينبغي أن تكون كمية وحجم وسائل الإنتاج الواجب شراؤها، كافيين لاستخدام هذه الكتلة من العمل.

إذن فإن ن ـ س < ق.ع / و إ، لا تعبّر فقط عن العلاقة النوعية، ولا تعبّر فقط عن أن مبلغاً معيناً من النقد، وليكن 422 جنيهاً، يتحول إلى وسائل إنتاج وما يلائمها من قوة عمل فحسب، بل تعبّر أيضاً عن علاقة كمية بين ذلك الجزء من النقد الذي أُنفق على قوة العمل (ق ع) وذلك الجزء الذي أُنفق على وسائل الإنتاج (و إ). وتتحدد هذه العلاقة، منذ البداية، بمقدار العمل الفائض الإضافي الذي سيبذله عدد معين من العمال.

وعليه، إذا كانت الأجور الأسبوعية لخمسين عاملاً، في أحد مصانع الغزول، مثلاً، تبلغ 50 جنيهاً، فلا بد من إنفاق 372 جنيهاً على وسائل الإنتاج، إذا كان من المفروض أن هذا المبلغ هو قيمة وسائل الإنتاج التي تتحول إلى غزول بفعل العمل الأسبوعي في خلال 3000 ساعة، منها 1500 ساعة هي عمل فائض.

ولا يهم هنا إطلاقاً مقدار ما يستدعي استخدام العمل الإضافي إنفاقاً إضافياً من القيمة، بشكل وسائل إنتاج في مختلف فروع الصناعة. فالمقصود فقط هو أن ذلك الجزء من النقد الذي يُنفق على وسائل الإنتاج ـ أي أن وسائل الإنتاج المشتراة في الفعل (ن ـ و إ) ينبغي أن تكون كافية في جميع الأحوال، أي ينبغي أن تُحسب سلفاً لتتطابق مع ذلك وتتوافر بنسبة ملائمة. وبكلمة أخرى، فإن كمية وسائل الإنتاج يجب أن تكون كافية لامتصاص كمية ملائمة من العمل لكي تتحول بواسطة هذا العمل إلى منتوج. ولو كانت وسائل الإنتاج المتاحة غير كافية، فلن يكون بالوسع استخدام العمل الفائض المتيسر للشاري، وسيكون حقه في التصرف بهذا العمل عقيماً. ولو كانت هناك وسائل إنتاج أكثر من العمل المتاح لشاريه، فإنها ستظل غير متشبعة بالعمل، ولن تتحوّل إلى منتوج.

ومنذ أن يكتمل الفعل ن ـ س < (ق.ع / و إ)، يصبح لدى الشاري ليس فقط وسائل إنتاج وقوة عمل لازمة لإنتاج شيء ما نافع. بل تصبح بحوزته كمية أكبر من قوة العمل المستخدمة، أي بحوزته كمية من العمل أكبر مما هو ضروري للتعويض عن قيمة قوة العمل، وبحوزته في الوقت نفسه وسائل الإنتاج اللازمة لتحقيق أو تشييء كمية العمل هذه مادياً؛ إن بحوزته إذن العوامل اللازمة لإنتاج مصنوعات ذات قيمة أكبر من قيمة عناصر إنتاجها ـ عوامل لإنتاج كتلة من السلع تحتوي على فائض قيمة. وعليه، فإن القيمة التي سلّفها على شكل نقد تتخذ الآن شكلاً طبيعياً يمكن لها أن تتحقق فيه بوصفها قيمة تخلق فائض قيمة (بصورة سلع). وبعبارة أخرى، توجد القيمة هنا في حالة أو شكل
[34] رأسمال إنتاجي قادر على خلق قيمة وفائض قيمة. دعونا نرمز إلى رأس المال في شكله هذا بالرمز (ج).

غير أن قيمة ج = قيمة ق ع + و إ، وهذه = ن المحوّل إلى ق ع و و إ، هي نفس القيمة ـ رأسمال (ج)، سوى أن لها شكل وجود مختلفاً، وهو قيمة ـ رأسمال بحالة أو شكل نقد ـ أي **رأسمال نقدي**.

لذا، فإن الفعل ن ـ س < (ق.ع / و إ)، أو في شكله العام (ن ـ س)، يمثل مجموع كل أفعال شراء السلع، وهو فعل من أفعال التداول العام للسلع، وهو في الوقت نفسه، بوصفه مرحلة من الدورة المستقلة لرأس المال، تحوّل القيمة ـ رأسمال من شكلها النقدي إلى شكل إنتاجي أو، بوجيز العبارة، تحول **رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي**. وفي مخطط الدورة المبحوث هنا في المقام الأول، يظهر النقد إذن بوصفه الحامل الأول للقيمة ـ رأسمال، ولذا يؤلف رأس المال النقدي الشكل الذي يُسلّف به رأس المال.

إن رأس المال في شكل رأسمال نقدي هو في حالة يستطيع معها أن يؤدي وظائف النقد، مثل وظيفتي الوسيلة الشاملة للشراء والوسيلة الشاملة للدفع في حالتنا هذه. (والوظيفة الأخيرة تصحّ نظراً لأن قوة العمل، رغم أنها تُشترى أولاً، لا يُدفع مقابلها إلّا بعد أن تكون قد أدّت عملها. وما دامت وسائل الإنتاج لا تتيسر جاهزة في السوق بل ينبغي طلبها أولاً، فإن النقد في الفعل ن ـ و إ يكون بمثابة وسيلة دفع). ولا تنبع هذه القدرة من كون رأس المال النقدي رأسمالاً، بل من كونه نقداً.

من جهة أخرى فإن القيمة ـ رأسمال لا تستطيع، وهي في هيئة نقد، أن تؤدي غير

وظائف النقد. وما يحوّل وظائف النقد هذه إلى وظائف رأس المال هو دورها المحدد الذي تلعبه في حركة رأس المال، وبالتالي أيضاً ارتباط المرحلة التي تظهر فيها هذه الوظائف بالمراحل الأخرى من دورة رأس المال. فمثلاً، يتحوّل النقد في الحالة التي تهمنا قبل كل شيء، إلى سلع تمثل في ترابطها الشكل الطبيعي لرأس المال الإنتاجي؛ وعليه فإن هذا الشكل ينطوي ضمناً، من حيث الإمكانية، على نتيجة عملية الإنتاج الرأسمالية سلفاً.

إن جزءاً من النقد الذي يؤدي وظيفة رأسمال نقدي في ن ـ س < (ق.ع / و إ)، ينتقل خلال إنجاز هذا التداول، إلى أداء وظيفة يختفي فيها طابعه كرأسمال، ويبقى فيها طابعه كنقد فقط. وينقسم تداول رأس المال النقدي (ن) إلى (ن ـ و إ) وإلى (ن ـ ق ع)، ينقسم إلى شراء وسائل إنتاج، وشراء قوة عمل. فلندرس الفعل الأخير لذاته. إن (ن ـ ق ع) هي شراء الرأسمالي لقوة عمل؛ وهي أيضاً بيع لقوة العمل من جانب العامل الذي يمتلكها، وبوسعنا القول هنا بيع العمل نظراً لأن شكل الأجور قد افترضناه مسبقاً. فما يبدو أنه ن ـ س (= ن ـ ق ع) لدى الشاري، يبدو هنا، كما في أي شراء آخر، ق ع ـ ن (= س ـ ن) لدى البائع (العامل)، أنه بيع لقوة عمله. هذه هي المرحلة الأولى من [35] التداول، أو الاستحالة الأولى للسلعة (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2 ـ آ)(*) فهو من جانب بائع العمل تحوّل سلعته إلى شكل نقدي. ويُنفق العامل بالتدريج ما يتلقاه هكذا من نقد، على مقدار معين من السلع لتلبية حاجاته، على مواد للإستهلاك. والتداول الكامل لسلعته يبدو، لذلك، بوصفه (ق ع ـ ن ـ س). نعني بوصفه أولاً ق ع ـ ن (= س ـ ن) وثانياً (ن ـ س)، أي أنه يبدو في الشكل العام للتداول السلعي البسيط (س ـ ن ـ س). والنقد هنا، في هذه الحالة، هو مجرد وسيلة للتداول تلعب دوراً عابراً، أي مجرد وسيط لمبادلة سلعة بسلعة.

إن (ن ـ ق ع) هي اللحظة المميزة في تحوّل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، لأنها الشرط الجوهري لتحوّل القيمة المسلّفة بشكل نقد تحوّلاً فعلياً إلى رأسمال، إلى قيمة تُنتج فائض قيمة. أما (ن ـ و إ) فهي ضرورية فقط لغرض تحقيق كمية العمل المشتراة في الفعل (ن ـ ق ع)، لذلك فقد بحثنا الفعل (ن ـ ق ع) من وجهة النظر هذه في الجزء الثاني من الكتاب الأول تحت عنوان «تحوّل النقد إلى رأسمال». وعلينا هنا

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثالث، 2 ـ وسيلة التداول، آ ـ استحالات السلع، الطبعة الألمانية، ص118، [الطبعة العربية، ص142-143]. [ن. برلين].

أن ندرس القضية كذلك من زاوية أخرى تتعلق برأس المال النقدي خصوصاً، بوصفه شكل تجلّي الظاهرة، أي رأس المال.

يُعتبر الفعل (ن ـ ق ع)، بوجه عام، خاصية مميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي. غير أن ذلك لا يرجع أبداً إلى السبب المذكور آنفاً، وهو أن شراء قوة العمل يمثل صفقة تشترط تقديم كمية من العمل تتجاوز الكمية اللازمة للتعويض عن سعر قوة العمل، أي عن الأجور، وبالتالي تقديم عمل فائض، هذا الشرط الأساسي لرسملة القيمة المسلّفة، أي لإنتاج فائض قيمة، وهذا يعني الشيء نفسه. على العكس فهو يعتبر هكذا بسبب شكله، نظراً لأنه في شكل الأجور يُشترى العمل بالنقد، مما يُعتبر السمة المميزة للاقتصاد النقدي.

كذلك فإن لاعقلانية هذا الشكل ليست هي السمة المميزة له. بالعكس، فغالباً ما يُصرف النظر عن هذه اللاعقلانية. وتكمن اللاعقلانية في واقع أن العمل نفسه بوصفه العنصر الخالق للقيمة لا يمتلك أية قيمة، ولا يمكن بالتالي لأي كم معين من العمل أن يمتلك قيمة يعبّر عنها بسعره أو بتعادله مع كمية معينة من النقد. بيد أننا نعرف أن الأجور ليست إلّا شكلاً مموهاً، شكلاً يتلبسه سعر قوة العمل ليوم واحد، على سبيل المثال، ليبدو وكأنه سعر العمل الذي يتدفق من قوة العمل هذه في يوم واحد، بحيث أن القيمة التي تُنتجها قوة العمل هذه في ست ساعات عمل، مثلاً، إنما يُعبّر عنها بوصفها قيمة وظيفة قوة العمل هذه أو عملها خلال 13 ساعة.

[36] إن (ن ـ ق ع) تعتبر الخاصية المميزة، السمة الخاصة لما يسمى بالاقتصاد النقدي وذلك لأن العمل هنا يظهر باعتباره سلعة لمالكه، ويظهر النقد بالتالي كشارٍ؛ وعليه، فإن العلاقة النقدية (أي بيع وشراء النشاط البشري)، هي السمة المميزة للاقتصاد النقدي. لكن النقد يظهر في زمن مبكر جداً بوصفه شاري ما يُعرف بالخدمات، ومع ذلك لم يتحول (ن) إلى رأسمال نقدي، ولم يطرأ أي انقلاب في الطابع العام للاقتصاد.

وبالنسبة للنقد، لا أهمية قط لنوع السلع التي يتحوّل هو إليها. فالنقد هو شكل المُعادِل العام لسائر السلع التي تشير أسعارها إلى أنها تعبّر مثالياً عن مبلغ معين من النقد وتنتظر تحولها إلى نقد، وأنها لا تحوز على الشكل الذي يجعل منها قيماً استعمالية لمالكيها ما لم تتبادل المواقع مع النقد. وعليه ما إن توجد قوة العمل في السوق بصفتها سلعة لمالكها، علماً أن بيع هذه السلعة يجري في شكل مدفوعات لقاء العمل، في هيئة أجور، حتى لا يُمثّل شراؤها وبيعها شيئاً ملفتاً للنظر، شأنه شأن شراء وبيع أية سلعة

أخرى. فالشيء المميز لا يتمثل في أن سلعة ـ قوة العمل قابلة للشراء بل في أن قوة العمل هي سلعة.

وعن طريق ن ـ س < ق.ع / و إ ، أي تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، يحقق الرأسمالي الربط ما بين العوامل الشيئية والشخصية للإنتاج وذلك لأن هذه العوامل تتألف من سلع. فإذا كان النقد يتحول إلى رأسمال إنتاجي للمرة الأولى، أو يؤدي للمرة الأولى وظيفة رأسمال نقدي لمالكه، فعلى هذا المالك أن يبتدىء بشراء وسائل الإنتاج، كالمباني، والآلات، إلخ، قبل شرائه قوة العمل، لأنه ينبغي أن تتوافر له، قبل أن تصبح قوة العمل تحت تصرفه، وسائل إنتاج ضرورية لكي يستطيع بواسطتها أن يستخدم قوة العمل.

على هذا النحو تلوح القضية للرأسمالي.

أما للعامل فكالآتي: إن انفاق قوة عمله إنتاجياً يغدو ممكناً لحظة اتصالها، عقب بيعها، بوسائل الإنتاج. فقبل هذا البيع، توجد قوة العمل منفصلة عن وسائل الإنتاج، منفصلة عن الشروط الشيئية لإنفاقها. ففي حالة الانفصال هذه، لا يمكن استخدامها بصورة مباشرة من أجل إنتاج قيم استعمالية لمالكها، ولا من أجل إنتاج سلع يستطيع أن يعيش من بيعها. ولكن ابتداءً من لحظة اتصال هذه القوة، إثر بيعها، بوسائل الإنتاج، فإنها تؤلف جزءاً مكوّناً لرأس المال الإنتاجي التابع لشاريها، شأنها في ذلك شأن وسائل الإنتاج تماماً.

وعليه، رغم أن مالك النقد ومالك قوة العمل، في الفعل (ن ـ ق ع) لا يعقدان سوى علاقة بين بائعٍ وشارٍ، يواجه أحدهما الآخر كمالك نقد ومالك سلعة لا أكثر، وبهذا [37]
الخصوص، فهما لا يدخلان إلّا في علاقة نقدية، فإن الشاري يظهر منذ البداية، بصفته أيضاً مالكاً لوسائل الإنتاج التي تؤلف الشروط الشيئية لقيام مالك قوة العمل بإنفاق هذه القوة إنفاقاً منتجاً. بتعبير آخر إن وسائل الإنتاج هذه تواجه مالك قوة العمل باعتبارها ملكية غريبة. من ناحية أخرى يقف بائع العمل بمواجهة الشاري باعتباره قوة عمل غريبة ينبغي أن تصير تحت تصرف هذا الشاري، وتندمج برأسماله، حتى يؤدي هذا وظيفته كرأسمال إنتاجي بالفعل. فالعلاقة الطبقية بين الرأسمالي والعامل المأجور إذن تقوم بالأصل، أي أنها مفترضة بالأصل، ابتداءً من لحظة تقابل الاثنين في الفعل (ن ـ ق ع) أي (ق ع ـ ن من جهة العامل). إن هذا الفعل شراء وبيع، علاقة نقدية، غير أنه شراء

وبيع يفترض الشاري رأسمالياً والبائع عاملاً مأجوراً؛ وتنبثق هذه العلاقة من واقع أن الشروط اللازمة لتحقيق قوة العمل، نعني بها وسائل العيش ووسائل الإنتاج، مفصولة عن مالك قوة العمل بصفتها ملكية غريبة.

ولسنا معنيين، هنا، بكيفية نشوء هذا الانفصال. فهو يوجد بمجرد أن يتحقق (ن ـ ق ع). فما يهمنا هنا هو ما يلي: إذا كان (ن ـ ق ع) وظيفة لرأس المال النقدي، أو إذا كان النقد هنا شكلاً لوجود رأس المال، فليس مبعث ذلك، بأي حال، أن النقد يضطلع هنا بدور وسيلة دفع لقاء نشاط بشري نافع أو لقاء خدمة فحسب؛ وبالتالي ليس مبعث ذلك، بأي حال، أن ما يحدث هو عاقبة لقيام النقد بوظيفة وسيلة دفع. إذ لا يمكن إنفاق النقد بهذا الشكل إلّا لأن قوة العمل موجودة في حالة انفصال عن وسائل الإنتاج (بما في ذلك وسائل العيش باعتبارها وسائل لإنتاج قوة العمل ذاتها)، ولأنه لا يمكن تجاوز هذا الانفصال إلّا ببيع قوة العمل إلى مالك وسائل الإنتاج، وبالتالي إلّا بعد أن يستحوذ الشاري كذلك على أداء قوة العمل لوظيفتها، وهذه الوظيفة ليست قط مقصورة على أداء كمية العمل اللازمة لتجديد إنتاج سعرها بالذات. إن العلاقة الرأسمالية لا تتجلى خلال عملية الإنتاج إلّا لأنها موجودة، في ذاتها، في فعل التداول، في الشروط الاقتصادية الأساسية المختلفة، التي يواجه فيها الشاري والبائع أحدهما الآخر، أي في علاقتهما الطبقية. وليس النقد بطبيعته هو الذي يخلق هذه العلاقة، بل بالعكس، فإن الوجود المتعين لهذه العلاقة هو الذي يستطيع تحويل وظيفة النقد البسيطة إلى وظيفة رأسمال.

ينطوي التصور عن رأس المال النقدي (ونعالج هذا في الوقت الحاضر في حدود وظيفته الخاصة التي نواجهها هنا لا أكثر) على خطأين مترادفين أو متداخلين. فأولاً، إن [38] الوظائف التي تؤديها القيمة ـ رأسمال بصفتها رأسمالاً نقدياً، وهي تؤديها بفضل شكلها النقدي بالضبط، تُعزى خطأً إلى طابعها كرأسمال، بينما هي ترجع إلى الحالة النقدية للقيمة ـ رأسمال، إلى شكل تجلّي الظاهرة، تجلّيها كنقد. وثانياً، على العكس من ذلك، إن المحتوى الخاص لوظيفة النقد، الذي يحوّل في آنٍ واحدٍ هذه الوظيفة إلى وظيفة رأسمال، تُعزى إلى طبيعة النقد (وبالتالي يجري الخلط هنا بين النقد ورأس المال)، في حين أن وظيفة رأس المال النقدي تفترض وجود شروط اجتماعية، كالتي يفصح عنها الفعل (ن ـ ق ع)، وهي شروط لا تتوافر قط في ظل التداول السلعي البسيط وما يقابله من تداول نقدي.

إن شراء وبيع العبيد هما أيضاً من حيث الشكل شراء وبيع لسلع. ولكن النقد لا يستطيع أداء هذه الوظيفة من دون وجود العبودية. فإنْ وجدت العبودية أمكن إنفاق النقد

على شراء العبيد. من جهة أخرى، إن مجرد وجود النقد في يد الشاري لا يكفي قط لجعل العبودية ممكنة.

وواقع أن بيع المرء لقوة عمله الخاصة (في شكل بيع المرء لعمله الخاص، أي في شكل أجور) ليس ظاهرة معزولة، بل مقدمة حاسمة لإنتاج السلع على نطاق اجتماعي، وأن رأس المال النقدي يؤدي بالتالي الوظيفة المبحوثة هنا ن ـ س < ق.ع / و إ على نطاق اجتماعي، إن هذا الواقع يفترض عمليات تاريخية قد أدت إلى انحلال الرابطة الأصلية بين وسائل الإنتاج وقوة العمل، عمليات أدت عواقبها إلى وضع جمهرة الشعب، العمال، كأناس لا يملكون وسائل الإنتاج، وجهاً لوجه إزاء الذين لا يعملون، كأناس يملكون هذه الوسائل. ولا يغير من الأمر شيئاً، في هذه الحالة، سواء كانت لهذه الرابطة بين قوة العمل ووسائل الإنتاج، قبل انحلالها، شكل يجعل الشغيل، الذي كان هو نفسه وسيلة إنتاج في عداد وسائل الإنتاج الأخرى، أم كان مالكاً لهذه الوسائل.

وهكذا، فإن الأمر القائم هنا في أساس الفعل ن ـ س < ق.ع / و إ هو التوزيع، لا التوزيع بالمعنى العادي كتوزيع لمواد الاستهلاك، بل توزيع عناصر الإنتاج بالذات، علماً أن العوامل الشيئية متركزة في جانب، وقوة العمل المعزولة، في جانب آخر.

إذن ينبغي لوسائل الإنتاج، للجزء الشيئي من رأس المال الإنتاجي، أن تواجه العامل كما هي عليه، أي بصفتها رأسمالاً، قبل أن يتمكن الفعل (ن ـ ق ع) من أن يغدو فعلاً اجتماعياً شاملاً.

لقد رأينا سابقاً(*) أن الإنتاج الرأسمالي، ما إن يظهر مرة حتى لا يقتصر في مجرى
تطوره على تجديد إنتاج هذا الانفصال بل يمضي في توسيع نطاقه باطراد، حتى يغدو هذا [39]
الانفصال الوضع الاجتماعي السائد بصورة عامة. غير أن ثمة وجهاً آخر للمسألة. فلكي يستطيع رأس المال أن يتكوّن ويُحكِم السيطرة على الإنتاج لا بد من درجة معينة من تطور التجارة وكذلك من تطور تداول السُلع، وبالتالي إنتاج السلع، لأن المصنوعات لا يمكن أن تدخل التداول كسلع ما لم تُنتج للبيع، أي ما لم تُنتج بمثابة سلع. بيد أن

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء السابع. [ن. برلين].

الإنتاج السلعي لا يغدو النمط العادي المهيمن للإنتاج إلّا على أساس الإنتاج الرأسمالي.

إن ملّاك الأرض الروس الذين يزاولون الآن، إثر ما يسمى بتحرير الفلاحين، الزراعة بواسطة العمال المأجورين عوضاً عن الأقنان الذي يعملون بالقسر، يشكون من أمرين: أولاً، من الافتقار إلى رأس المال النقدي. فهم يقولون مثلاً إن عليهم دفع مبالغ طائلة نسبياً إلى العمال المأجورين قبل بيع المحاصيل، وهنا يتجلى نقص الشرط الأول، أي نقص النقد. ذلك أن رأس المال في شكل نقد ينبغي أن يكون متيسراً دوماً، وبخاصة لدفع الأجور، لمزاولة الإنتاج بالطريقة الرأسمالية. ولكن بوسع ملّاك الأرض أن يطمئنوا بهذا الخصوص فالأمور مرهونة بأوقاتها، أما الرأسمالي الصناعي فلا يحوز نقوده الخاصة وحدها، بل أيضاً نقود الآخرين (L'argent des autres).

أما الشكوى الثانية فتتسم بميزة أهم: حتى لو كان النقد بحوزة المرء، فليس بوسعه العثور على ما يكفي من قوى عمل حرة يمكن شراؤها وقتما يشاء، وذلك لأن الشغيل الزراعي الروسي، بسبب الملكية الجماعية للأرض في مَشاعة القرية، لم يُفصل بعد فصلاً تاماً عن وسائل إنتاجه، وبالتالي فإنه لم يصبح بعد «عاملاً مأجوراً حراً» بالمعنى التام للكلمة. إلّا أن وجود هذا الأخير على نطاق اجتماعي شرط لا بد منه كي يستطيع (ن ـ س)، أي تحوّل النقد إلى سلعة، أن يُمثّل تحوّل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي.

وعليه فمن الجلي تماماً أن صيغة دورة رأس المال النقدي **ن ـ س... ج... سَ ـ نَ**، لن تكون الشكل البديهي لدورة رأس المال إلّا على أساس إنتاج رأسمالي متطور سلفاً، نظراً لأنها تفترض مقدماً وجود طبقة العمال المأجورين على النطاق الاجتماعي. ولقد رأينا أن الإنتاج الرأسمالي لا يُنتج سلعة وفائض قيمة فحسب، بل يجدد أيضاً إنتاج طبقة العمال المأجورين، على نطاق متسع باطّراد، ويحوّل السواد الأعظم من المُنتجين المباشرين إلى عمال مأجورين. وبما أن الشرط الأول لتحقق الدورة **ن ـ س... ج...**
[40] **سَ ـ نَ** يتمثّل في الوجود الدائم لطبقة من العمال المأجورين، فإنها تفترض سلفاً وجود رأس المال في شكل رأسمال إنتاجي، ولذلك تفترض أيضاً شكل دورة رأس المال الإنتاجي.

II ـ المرحلة الثانية. وظيفة رأس المال الإنتاجي

إن دورة رأس المال، التي نبحثها هنا، تبدأ مع فعل التداول (ن ـ س)، تحوّل النقد إلى سلعة، الشراء. لذا ينبغي للتداول أن يُستكمل بالتحول المعاكس (س ـ ن)، أي تحويل السلعة إلى نقد، البيع. بيد أن النتيجة المباشرة التي تتمخض عن الفعل ن ـ س < ق.ع / و إ هي انقطاع تداول القيمة ـ رأسمال المسلّفة في شكل نقد. فتحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي يسبغ على القيمة ـ رأسمال شكلاً طبيعياً لا يسمح لها بمواصلة التداول ويرغمها على الدخول في الإستهلاك، نعني الإستهلاك الإنتاجي. إن إستهلاك قوة العمل، أي العمل، لا يمكن أن يتحقق إلّا خلال عملية العمل. فليس بوسع الرأسمالي أن يبيع العامل مجدداً كسلعة لأن العامل ليس عبده المملوك، ولأن الرأسمالي لم يشترِ سوى استخدام قوة عمله لفترة معينة من الزمن. من جهة أخرى لا يتمكن الرأسمالي من استخدام قوة العمل سوى بإجبارها على استخدام وسائل الإنتاج بوصفها عوامل لخلق السلع. إذن فالنتيجة التي تتمخض عن المرحلة الأولى هي الدخول في المرحلة الثانية، المرحلة الإنتاجية لرأس المال.

وتتمثل الحركة بشكل ن ـ س < ق.ع / و إ ... ج، حيث ترمز النقاط إلى انقطاع تداول رأس المال، بينما تمضي عملية دورته مستمرة، نظراً لأنه ينتقل من مجال تداول السلع إلى مجال الإنتاج. والمرحلة الأولى، تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، ليست إذن سوى طور سابق وتمهيدي للمرحلة الثانية، وهي قيام رأس المال الإنتاجي بوظيفته.

إن الفعل ن ـ س < ق.ع / و إ يفترض مقدماً أن الفرد الذي يؤدي هذا الفعل لا يمتلك قيماً في أي شكل استعمالي فحسب، بل إنه يمتلك هذه القيم في شكل نقد، أي أنه مالك للنقد. ولكن هذا الفعل يتألف، على وجه الدقة، من التخلي عن النقد، فلا يستطيع مالك النقد أن يبقى مالكاً للنقد إلّا بمقدار ما يعود النقد إليه لزوماً بفضل فعل الإنفاق بالذات. ولكن النقد لا يمكن أن يعود إليه إلّا ببيع السلع. فهذا الفعل يفترض إذن أن مالك النقد هو منتج سلع.

ن ـ ق ع. إن العامل المأجور لا يعيش إلّا ببيع قوة عمله. والحفاظ عليها ـ الحفاظ على نفسه ـ يقتضي الإستهلاك كل يوم. من هنا لا بد من تكرار الدفع له دون انقطاع [41] وعلى فترات قصيرة نسبياً حتى يكون قادراً على تكرار الفعل (ق ع ـ ن ـ س أو س ـ ن ـ س)، تكرار أفعال الشراء اللازمة للحفاظ على الذات. ولهذا السبب يتعين على الرأسمالي دوماً أن يواجه العامل المأجور بصفته رأسمالياً نقدياً، وأن يواجه رأسماله كرأسمال نقدي. لكن من جهة أخرى، لكي تستطيع جمهرة المنتجين المباشرين، أي العمال المأجورين، أن يؤدوا فعل التداول (ق ع ـ ن ـ س)، فلا بد من أن يواجهوا دوماً وسائل العيش الضرورية، في شكل قابل للشراء، أي في شكل سلع. وهذه الحالة تتطلب إذن وجود درجة عالية من تطور تداول المنتوجات كسلع، فتتطلب بالتالي أبعاداً واسعة من الإنتاج السلعي. وحين يعمّ الإنتاج بواسطة العمل المأجور، فلا بد من أن يصبح الإنتاج السلعي الشكل العام للإنتاج. وبافتراض أن الإنتاج السلعي يتسم بطابع عام فإنه يجر وراءه، من جهة، تقسيماً متنامياً باطراد للعمل الاجتماعي، نقصد بذلك تخصصاً متنامياً باطراد في المواد التي ينتجها الرأسمالي المعني في شكل سلعة، وانشطاراً متنامياً باطّراد لعمليات الإنتاج المتكاملة إلى عمليات مستقلة. لذا فإن (ن ـ و إ) تتطور بنفس درجة تطور (ن ـ ق ع)، أي أن إنتاج وسائل الإنتاج يُفصل، بنفس المقدار، عن إنتاج السلع التي تكون وسائل لإنتاجها، وتواجه هذه الوسائل نفسها كل مُنتج سلعي بوصفها سلعاً لا ينتجها هو بل يشتريها لأجل عملية الإنتاج الخاصة به. فهذه السلع تخرج من فروع إنتاج تعمل بصورة مستقلة، ومنفصلة بالكامل عن فرعه الإنتاجي، وتدخل في فرع إنتاجه بوصفها سلعاً يتعين شراؤها. والشروط الشيئية للإنتاج السلعي تواجه منتج السلع بمدى متزايد باعتبارها منتوجات يصنعها منتجو سلع آخرون، باعتبارها سلعاً. وإلى هذا المدى نفسه يجب على الرأسمالي أن يقوم بدور رأسمالي نقدي، بتعبير آخر يتسع النطاق الذي يجب أن يضطلع فيه رأسماله بوظائف رأسمال نقدي.

ومن جهة أخرى فإن الأوضاع ذاتها التي تولّد الشرط الأساسي للإنتاج الرأسمالي، أي وجود طبقة من العمال المأجورين، تسّهل إنتقال الإنتاج السلعي برمته إلى إنتاج سلعي رأسمالي. وبمقدار ما يتطور الإنتاج السلعي الرأسمالي تزداد قدرته على تفكيك وتذويب كل شكل من أشكال الإنتاج الأقدم التي تهدف في الغالب إلى إشباع الحاجات الذاتية المباشرة، ولا تحوّل سوى فائض المنتوج إلى سلعة. إن الإنتاج السلعي الرأسمالي يتخذ من بيع المنتوج مصلحته الرئيسية، دون أن يمس ظاهرياً، أول الأمر، نمط الإنتاج ذاته. على هذا النحو كان أول تأثير للتجارة العالمية الرأسمالية على شعوب مثل الشعب

الصيني والهندي والعربي، إلخ. ولكن الإنتاج السلعي الرأسمالي، يدمر، حيثما تترسخ جذوره، سائر أشكال الإنتاج السلعي التي ترتكز إما على العمل الذاتي للمنتج، أو على
[42] مجرد بيع فائض المنتوج كسلعة. فالإنتاج السلعي الرأسمالي يقوم أولاً بتعميم الإنتاج السلعي، ثم يحوّل كل الإنتاج السلعي، بالتدريج، إلى إنتاج رأسمالي(3).

ومهما تكن الأشكال الاجتماعية للإنتاج، يظل العمال ووسائل الإنتاج دائماً العنصرين المكوّنين للإنتاج. وعندما يكونان منفصلين، فإن كل واحد منهما لن يكون عنصراً إلّا بوصفه إمكانية. فلكي يجري أي إنتاج، لا بدّ من اتحادهما. وإن الطابع الخاص والنمط الخاص الذي يتحقق به هذا الاتحاد يميز مختلف العهود الاقتصادية للبنية الاجتماعية. وفي الحالة المبحوثة، يؤلف انفصال العامل الحر عن وسائل إنتاجه نقطة الانطلاق المعطاة، ولقد رأينا كيف وفي ظل أية ظروف يتحد العامل ووسائل الإنتاج في يدي الرأسمالي، ليؤلفا بالتحديد نمط الوجود المنتج لرأسماله. وعليه فإن العملية الفعلية التي يدخل فيها العنصران الشخصي والشيئي الخالقان للسلعة عندما يدمجان بهذه الطريقة، أي عملية الإنتاج نفسها، تصبح هي ذاتها وظيفة رأس المال، تصبح عملية الإنتاج الرأسمالية التي حللنا طبيعتها تحليلاً مستفيضاً في الكتاب الأول من هذا المؤلف. فكل مشروع يقوم بإنتاج السلع يصبح في الوقت ذاته مشروعاً لاستغلال قوة العمل: ولكن الإنتاج السلعي الرأسمالي هو وحده يغدو ذلك النمط من الاستغلال الذي يؤسس حقبة جديدة والذي يعمل في مجرى تطوره التاريخي، على قلب كامل البنية الاقتصادية للمجتمع من خلال تنظيم عملية العمل والتطوير الهائل للتكنيك، وبذلك يفوق كل الحقب السالفة بشوط بعيد.

إن وسائل الإنتاج وقوة العمل، بمقدار ما هما شكلان لوجود قيمة ـ رأسمال مُسلّفة، تتمايزان كرأسمال ثابت ورأسمال متغير بفعل الدورين المتباينين اللذين تضطلعان بهما خلال عملية الإنتاج، في خلق القيمة وبالتالي في خلق فائض القيمة أيضاً. وبوصفهما جزءين متباينين مكوّنين لرأس المال الإنتاجي فهما تتمايزان أيضاً بأن وسائل الإنتاج التي يحوزها الرأسمالي تظل رأسماله هو حتى خارج عملية الإنتاج، في حين أن قوة العمل لا تغدو شكلَ الوجود المتعين لرأسمال فردي إلّا في نطاق هذه العملية. وبينما لا تغدو قوة العمل سلعة إلّا بين يدي بائعها، العامل المأجور، فإنها في المقابل لا تصبح رأسمالاً

(3) عند هذا الحد ينتهي النص المأخوذ من المخطوطة رقم VII، يليها نص مأخوذ من المخطوطة رقم VI

إلّا بين يدي شاريها، الرأسمالي، الذي يحوز على استعمالها المؤقت. ولا تصبح وسائل الإنتاج تجسيداً شيئياً لرأس المال الإنتاجي، أو لا تصبح رأسمالاً إنتاجياً إلّا بعد أن تحصل قوة العمل، أي شكل الوجود الذاتي المتعين لرأس المال الإنتاجي، على إمكانية [43] الاتحاد مع هذه الوسائل. إن قوة العمل البشري إذن ليست رأسمالاً بطبيعتها، مثلما أن وسائل الإنتاج ليست كذلك بالطبيعة. فهي تكتسي هذا الطابع الاجتماعي الخاص فقط في ظل ظروف محددة تطورت تاريخياً، تماماً مثلما أن تلك الظروف هي وحدها التي تدمغ المعادن الثمينة بطابع النقد وتدمغ النقد بطابع رأسمال نقدي.

وعندما يؤدي رأس المال الإنتاجي وظائفه الخاصة فإنه يستهلك الأجزاء المكوّنة له لغرض تحويلها إلى كتلة من المنتوجات ذات قيمة أكبر. وبما أن قوة العمل تنشط بوصفها مجرد جهاز عضوي من أجهزة رأس المال الإنتاجي، فإن ما ينجم عن العمل الفائض من فضلة في قيمة المنتوج تفوق قيمة العناصر المكوّنة لرأس المال الإنتاجي، هو أيضاً ثمرة من ثمار رأس المال. إن العمل الفائض لقوة العمل هو العمل المجاني المقدم لرأس المال، وهو يؤلف بذلك فائض قيمة للرأسمالي، وهي قيمة لا يدفع لقاءها مُعادِلاً فالمنتوج إذن ليس مجرد سلعة، بل سلعة حبلى بفائض قيمة. وقيمتها تساوي (ج + ف)، أي تساوي قيمة رأس المال الإنتاجي (ج) المستهلك في إنتاج السلعة، زائداً فائض القيمة (ف) الذي أنتجه. لنفترض أن هذه السلعة تتألف من 10 آلاف باون غزول، وقد استهلكت لصنعها وسائل إنتاج بقيمة 372 جنيهاً، وقوة عمل بقيمة 50 جنيهاً. لقد نقل الغازلون، خلال عملية الغزل، قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة بعملهم إلى الغزول، وتبلغ هذه 372 جنيهاً، وخلقوا في الوقت ذاته، بما يتناسب مع ما أنفقوه من عملهم، قيمة جديدة تبلغ 128 جنيهاً مثلاً. لذا فإن الـ 10 آلاف باون من الغزول تحمل قيمة مقدارها 500 جنيه.

III ـ المرحلة الثالثة (سَ ـ نَ)

تغدو السلعة رأسمالاً سلعياً بوصفه شكل الوجود الوظيفي النابع مباشرة من عملية الإنتاج ذاتها للقيمة ـ رأسمال التي نمت ذاتياً. ولو كان الإنتاج السلعي يجري بكامل نطاقه الاجتماعي على الطريقة الرأسمالية، لأضحت كل سلعة عنصراً من رأس المال السلعي منذ البداية، سواء كانت هذه السلعة خامات حديد، أم مخرّمات بروكسيل، أم حامض الكبريتيك، أم لفائف تبغ. وإن مسألة أي نوع من أنواع السلع مؤهل بطبيعته لأن

يكون في مرتبة رأسمال وأية أنواع أخرى تخدم كسلع عادية، هي واحدة من المصاعب الساذجة التي خلقها الاقتصاد المدرسي(*) لنفسه بنفسه.

ويتوجب على رأس المال أن يؤدي وظيفة سلعة في شكل سلعي ما. وإن المواد التي يتألف منها رأس المال هي مواد يجري إنتاجها منذ البداية للسوق، وينبغي أن تُباع، أي تُحوّل إلى نقد، أي ينبغي أن تمر بالحركة (س ـ ن).

[44] لنفرض أن سلعة الرأسمالي تتألف من 10 آلاف باون من غزول القطن. فلو كانت 372 جنيهاً تمثل قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في عملية الغزل، والقيمة الجديدة المولّدة تبلغ 128 جنيهاً، فإن للغزول قيمة تبلغ 500 جنيه، وهي قيمة يُعبّر عنها بسعر ذي تسمية مماثلة. إن هذا السعر يتحقق بعملية البيع (س ـ ن). فما الذي يجعل هذا الفعل البسيط في كل تداول سلعي يؤدي وظيفة رأسمال في الوقت نفسه؟ ليس مردّ ذلك أبداً إلى أي تغير يجري في نطاق هذا الفعل: لا تغير في الطابع الاستعمالي للسلعة ـ لأن السلعة تنتقل إلى يدي الشاري كشيء استعمالي بالذات: ولا تغير في قيمتها ـ لأن هذه القيمة لا تتعرض لتغير في المقدار بل لتغير في الشكل فقط. فقد كانت القيمة موجودة أولاً في الغزول، أما الآن فتوجد في النقد. وعلى هذا النحو يبرز فرق جوهري بين المرحلة الأولى (ن ـ س)(**) والمرحلة الأخيرة (س ـ ن). فهناك يؤدي النقد المسلّف وظائفه كرأسمال نقدي، لأنه يُحوّل نفسه بتوسط التداول إلى سلع ذات قيمة استعمالية خاصة. وهنا، في المرحلة الأخيرة (س ـ ن)، لا تستطيع السلعة أن تنشط كرأسمال إلّا بمقدار ما تحمل طابع رأس المال هذا جاهزاً من عملية الإنتاج قبل أن تبدأ في التداول. فخلال عملية الغزل، يخلق الغازلون قيمة للغزول مقدارها 128 جنيهاً. من هذا المبلغ ثمة 50 جنيهاً، مثلاً، تمثّل بالنسبة للرأسمالي مجرد مُعادِل لما أنفقه على قوة العمل، في حين أن الـ 78 جنيهاً ـ حين تبلغ درجة استغلال قوة العمل 156 في المائة ـ تؤلف فائض القيمة. إن قيمة العشرة آلاف باون من الغزول تتضمن أولاً قيمة رأس المال الإنتاجي المستهلك (ج)، الذي يبلغ جزؤه الثابت 372 جنيهاً، وجزؤه المتغير 50 جنيهاً، ومجموعهما 422 جنيهاً، يساوي 8440 باوناً من الغزول. أما قيمة رأس المال الإنتاجي (ج = س) فهي تساوي العناصر المكوّنة لرأس المال هنا، والتي واجهت

(*) حرفياً: السكولائي ـ بمعنى النصي والحَرْفي. راجع معجم رأس المال. [ن.ع].

(**) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: (س ـ ن)، وقد صححها إنجلز، لطبعة مقبلة. [ن. برلين].

الرأسمالي، في المرحلة (ن ـ س) بوصفها سلعاً بين أيدي بائعيها. ـ غير أن قيمة الغزول، من الناحية الأخرى، تحتوي أيضاً على فائض قيمة مقداره 78 جنيهاً، أي قيمة 1560 باوناً من الغزول. وعليه فإن (س) بوصفها تعبيراً عن قيمة 10 آلاف باون من الغزول تساوي (س زائداً △س)، أي (س) مضافاً لها العلاوة على س (علاوة تساوي 78 جنيهاً) وسنرمز لها بالرمز (س)، لأنها موجودة في هذا الوقت بالشكل السلعي نفسه الذي توجد به القيمة الأصلية (س). وعلى هذا فإن قيمة الـ 10 آلاف باون من الغزول المساوية لـ 500 جنيه تتمثل في المعادلة (س + س = سَ). وإن ما يجعل (س)، وهي التعبير عن قيمة الـ 10 آلاف باون غزول، تتحوّل إلى (سَ) لا يرجع إلى المقدار المطلق لقيمة س (500 جنيه)، لأن المقدار المطلق لقيمة (سَ) محدد، كما هو الحال مع أية (س)، بوصفها تعبيراً عن قيمة مقدار معين آخر من السلع يتحدد بكمية العمل المتشيىء فيها. إن (س) تتحوّل إلى (سَ) بفعل المقدار النسبي لقيمتها، أي بفعل مقدار قيمتها بالمقارنة مع مقدار قيمة رأس المال (ج) المستهلك في إنتاجها. وإن قيمة هذا الأخير ماثلة في السلعة (سَ) إلى جانب فائض القيمة الذي ولّده رأس المال الإنتاجي. وقيمة (سَ) أكبر، فهي تتجاوز هذه القيمة ـ رأسمال بما يساوي فائض القيمة (س). إن الـ 10 [45] آلاف باون من الغزول هي حاملات القيمة ـ رأسمال التي نمت ذاتياً واغتنت بفائض القيمة، وهي تضطلع بدور هذه الحاملات بوصفها منتوج عملية الإنتاج الرأسمالية. إن (سَ) تعبر عن علاقة قيمة، علاقة قيمة المنتوج السلعي مع قيمة رأس المال المُنفق على إنتاجه؛ أي إن (سَ) تعبر عن واقع أن قيمتها تتألف من القيمة ـ رأسمال وفائض القيمة. فالعشرة آلاف باون من الغزول لا تمثل رأس المال السلعي، (سَ)، إلّا لأنها شكل محوّل لرأس المال الإنتاجي (ج)، أي لأنها مرتبطة به بعلاقة غير موجودة إلّا في دورة رأس المال الفردي هذا، أو إلّا بالنسبة للرأسمالي الذي أنتج الغزول بمعونة رأسماله. إنها لعلاقة جوّانية لا برّانية، إنْ جاز القول، تلك التي تجعل الـ 10 آلاف باون غزول، بوصفها حاملاً للقيمة، رأسمالاً سلعياً؛ فالوحمة الرأسمالية التي تحملها هذه الآلاف العشرة من باونات الغزول لا تكمن في المقدار المطلق لقيمتها بل في المقدار النسبي لهذه القيمة، في مقدار قيمتها بالمقارنة مع مقدار قيمة رأس المال الإنتاجي الذي تحتوي عليه قبل أن يتحوّل رأس المال الإنتاجي إلى سلعة. وعليه لو بيعت هذه الآلاف العشرة من باونات الغزول بقيمتها البالغة 500 جنيه، فإن فعل التداول هذا، مأخوذاً لذاته، يتطابق مع (س ـ ن)، أي مجرد تحويل لقيمة ثابتة من شكل سلعي إلى شكل نقدي. ولكن هذا الفعل نفسه، مأخوذاً كمرحلة خاصة في دورة رأسمال فردي، يؤلف تحقيقاً

للقيمة ـ رأسمال التي تحملها السلعة، والبالغة 422 جنيهاً، زائداً فائض القيمة الذي تحمله السلعة نفسها والبالغ 78 جنيهاً. نقصد بذلك أن هذا الفعل يمثل (سَ ـ نَ)، أي تحويل رأس المال السلعي من شكله السلعي إلى شكله النقدي[4]

إن وظيفة (سَ) هي وظيفة كل منتوج سلعي، أي: أن تحوّل نفسها إلى نقد، أن تُباع، أن تجتاز طور التداول (س ـ ن). وطالما بقي رأس المال، بعد أن أنمى قيمته، في شكل رأسمال سلعي، طالما رقد في السوق بلا حراك، فإن عملية الإنتاج تخمد في سكون. ولا يعود رأس المال ينشط كخالق للمنتوجات ولا كخالق للقيمة. وتبعاً لدرجات السرعة التي يخلع بها رأس المال عن نفسه شكله السلعي ويتلبس الشكل النقدي، أي تبعاً لسرعة وتيرة البيع، ستعمل القيمة ـ رأسمال ذاتها بدرجات بالغة التباين، كخالق للمنتوج وخالق للقيمة، ووفقاً لذلك سيتسع أو يتقلص نطاق تجديد الإنتاج. سبق أن أوضحنا في الكتاب الأول[*] أن درجة فاعلية أي رأسمال معين مرهونة بقدرات عملية
[46] الإنتاج، وهي قدرات مستقلة، إلى حد معين، عن مقدار قيمة رأس المال. فيتجلى الآن أن عملية التداول تحرّك قدرات جديدة مستقلة عن مقدار قيمة رأس المال وتؤثر على درجة فاعليته، على توسعه وتقلصه.

وينبغي لكتلة السلع (سَ)، باعتبارها حامل رأس المال الذي أنمى قيمته، علاوة على ذلك، أن تجتاز بأجمعها طور الاستحالة (سَ ـ نَ). والعنصر الجوهري المقرر، هنا، هو كمية السلع المباعة. فليست السلعة المفردة سوى جزء متمم من الكتلة السلعية الإجمالية. والقيمة البالغة 500 جنيه موجودة في الـ 10 آلاف باون من الغزول. وإذا ما أفلح الرأسمالي في بيع 7440 باوناً فحسب، بقيمتها البالغة 372 جنيهاً، فإنه يكون قد عوّض فقط عن قيمة رأسماله الثابت، عن قيمة وسائل الإنتاج المنفقة؛ ولو باع 8440 باوناً لما استعاد غير قيمة إجمالي رأس المال المسلّف. وعليه أن يبيع المزيد كي يحقق فائض القيمة، كما أن عليه أن يبيع العشرة آلاف باون جميعاً كي يحقق كل فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً (= 1560 باوناً من الغزول). إنه لا يتلقى في الخمسمائة جنيه من النقد سوى قيمة مساوية للسلعة المباعة؛ فصفقته هذه، في نطاق التداول، هي (س ـ ن) بكل بساطة. ولو كان قد دفع لعماله 64 جنيهاً كأجور عوضاً عن 50 جنيهاً، لبات فائض

---

(4) عند هذا الحد ينتهي النص المأخوذ من المخطوطة رقم VI. وفيما بعد يرد النص المستقى من المخطوطة رقم V

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 22، ص629-631، [الطبعة العربية، الفصل 22، ص 742-746]. [ن. ع].

قيمته 64 جنيهاً بدلاً من 78 جنيهاً، ولبلغت درجة الاستغلال 100 بالمائة عوضاً عن 156 بالمائة؛ لكن قيمة الغزول تبقى كما كانت سابقاً، فكل ما يتغير هو العلاقة بين الجزءين المختلفين لهذه القيمة؛ وسيظل فعل التداول (س ـ ن)، ممثلاً الآن، كما في السابق، في بيع 10 آلاف باون من الغزول لقاء 500 جنيه، أي بقيمتها.

إن (سَ) تساوي (س + س) (أي تساوي 422 جنيهاً زائداً 78 جنيهاً). ـ وإن (س) تساوي قيمة (ج)، أي قيمة رأس المال الإنتاجي، وهذه تساوي قيمة (ن)، النقد الذي يسلّف في الفعل (ن ـ س)، في شراء عناصر الإنتاج، البالغة 422 جنيهاً حسب مثالنا. وإذا ما بيعت كل كتلة السلع بقيمتها، فإن (س) تساوي 422 جنيهاً و(س) تساوي 78 جنيهاً، وهي قيمة المنتوج الفائض البالغ 1560 باوناً من الغزول. ولو رمزنا لـ(س)، حين نعبّر عنها بالنقد، بالرمز (ن)، فإن سَ ـ نَ = (س + س) ـ (ن + ن)، والدورة ن ـ س ... ج ... سَ ـ نَ، تتمثل، في شكلها الموسَّع، بالرموز ن ـ س < (ق.ع / و إ) ... ج... (س + س) ـ (ن + ن).

في المرحلة الأولى يسحب الرأسمالي مواد استعمالية من سوق السلع بالذات ومن سوق العمل؛ وفي المرحلة الثالثة يطرح السلع مجدداً، ولكن في سوق واحدة فقط، سوق السلع بالذات، بيد أن كونه يسحب من السوق فيما بعد، بواسطة سلعته، قيمة أكبر مما قد طرح في السوق بالأصل، هو أمر يرجع بالتحديد إلى كونه يطرح في السوق قيمة سلعية أكبر من القيمة التي سحبها من السوق أول الأمر. فلقد طرح القيمة (ن) في السوق وسحب منها قيمة تعادلها (س)، ثم طرح مجدداً في السوق القيمة (س + س) وسحب منها قيمة تعادلها (ن + ن). ـ إن (ن) في مثالنا أعلاه يساوي قيمة 8440 باوناً من الغزول لكن الرأسمالي يطرح في السوق 10 آلاف باون من الغزول؛ وعليه فهو يُعطي [47] السوق قيمة أكبر مما أخذ منها. ومن جهة أخرى نجد أنه طرح في السوق هذه القيمة النامية لا لشيء إلّا لأنه قد أنتج، عن طريق استغلال قوة العمل في عملية الإنتاج، فائض قيمة (يعبّر عنه في المنتوج الفائض كجزء معين من المنتوج). ولا تصبح كتلة السلع رأسمالاً سلعياً، حاملاً للقيمة ـ رأسمال التي نمت، إلّا لكونها منتوج عملية الإنتاج. وبفضل إجراء الفعل (سَ ـ نَ) تتحقق القيمة ـ رأسمال المسلّفة وفائض القيمة على السواء. وهما يتحققان في آنٍ واحدٍ عبر سلسلة من المبيعات، أو في البيع، دفعة واحدة، لمجمل كتلة السلع المعبّر عنها في (سَ ـ نَ). ولكن فعل التداول (سَ ـ نَ) نفسه هو شيء مختلف بالنسبة للقيمة ـ رأسمال وفائض القيمة، لأن هذا الفعل يعبّر،

بالنسبة لكل منهما، عن مرحلة مختلفة من مراحل تداولهما، عن مقطع مختلف من سلسلة الاستحالات التي يتعين أن يمرّا بها في مجال التداول. إن فائض القيمة، (س)، لم ير النور إلّا خلال عملية الإنتاج. فهو يبرز إذن أول مرة في سوق السلع، وذلك في شكل سلعي بالذات؛ وهذا أول شكل يتداوله، لذا فإن فعل التداول (س ـ ن) هو فعل تداوله الأول، أي استحالته الأولى التي ينبغي، بالتالي، تكملتها بواسطة الفعل المضاد للتداول، أي الاستحالة المعاكسة (ن ـ س)[5].

والأمر مختلف بالنسبة للتداول الذي تمر به القيمة ـ رأسمال (س) في نفس فعل التداول (سَ ـ نَ)، فهو يؤلف بالنسبة لهذه القيمة ـ رأسمال فعل التداول (س ـ ن) حيث (س) تساوي (ج)، وتساوي (ن) المسلّف بالأصل. لقد افتتحت القيمة ـ رأسمال فعل تداولها الأول وهي في شكل (ن)، أي رأس المال النقدي، وهي تعود من خلال الفعل (س ـ ن) إلى الشكل نفسه؛ وبهذا تكون قد اجتازت طَوْرَين متضادين من التداول، الأول (ن ـ س)، والثاني (س ـ ن) لتجد نفسها ثانية في الشكل الذي تستطيع به أن تبدأ مجدداً عملية الدورة نفسها. وما يؤلف بالنسبة لفائض القيمة التحوّل الأول من الشكل السلعي إلى شكل نقدي، إنما يؤلف بالنسبة للقيمة ـ رأسمال عودة أو إعادة التحول إلى الشكل النقدي الأصلي الذي كانت ترتديه.

إن رأس المال النقدي يتحوّل إلى ما يساويه قيمةً من مقدار السلع (ق ع) و (و إ) عن طريق ن ـ س < ق.ع / و إ ولم تعد هذه السلع تؤدي وظيفة سلع، أي لم تعد تؤدي وظيفة مواد للبيع. فقيمتها الآن بين يدي شاريها، الرأسمالي، وهي تمثل قيمة رأسماله الإنتاجي (ج). ففي نطاق وظيفة (ج)، أي الإستهلاك الإنتاجي، تتحوّل إلى نوع جديد من السلع يختلف من حيث الشكل المادي عن وسائل الإنتاج، أي تتحوّل إلى غزول، وفي هذه الغزول لا يجري الحفاظ على قيمتها فحسب بل إن هذه القيمة كبُرت من 422 جنيهاً إلى 500 جنيه. وعن طريق هذه الاستحالة الفعلية، نجد أن السلع المسحوبة من السوق في [48]
المرحلة الأولى (ن ـ س)، إنما تحل محلها سلع تختلف عنها مادة وقيمة، ويتوجب

(5) وهذا صحيح بصرف النظر عن كيفية فصلنا القيمة ـ رأسمال عن فائض القيمة. إن الـ 10 آلاف باون من الغزول تحتوي على 1560 باوناً، أي 78 جنيهاً من فائض القيمة، وبالمثل فإن باوناً واحداً من الغزول، أو ما قيمته شلن واحد، يحتوي على 2.496 أونصة أو 1.872 بنس من فائض القيمة.

على هذه الآن أن تؤدي وظيفة سلعة، أن تُحوَّل إلى نقد، أن تُباع. لذا تبدو عملية الإنتاج مجرد انقطاع في عملية تداول القيمة ـ رأسمال، العملية التي لم يتحقق منها، عند هذه النقطة، سوى الطور الأول (ن ـ س). وتجتاز هذه القيمة ـ رأسمال الطور الثاني والختامي (س ـ ن)، بعد أن تتغير (س) مادة وقيمة. أما إذا درسنا القيمة ـ رأسمال لذاتها فنجد أنها لم تتعرض خلال عملية الإنتاج، إلّا لتبدل محض في الشكل الاستعمالي. فقد كانت موجودة في شكل قوة عمل (ق ع) ووسائل إنتاج (و إ) قيمتهما 422 جنيهاً، بينما توجد الآن في شكل 8440 باوناً من الغزول قيمتها 422 جنيهاً. إذن، لو درسنا طَوْرَي عملية تداول القيمة ـ رأسمال، المأخوذة بمعزل عن فائض قيمتها، لوجدنا أنها تجتاز أولاً (ن ـ س) وثانياً (س ـ ن)، حيث تمتلك (س) الثانية شكلاً استعمالياً مختلفاً عن (س) الأولى، ولكنها تمتلك نفس قيمتها؛ لذلك فإن القيمة ـ رأسمال تجتاز (ن ـ س ـ ن)، وهو شكل من التداول يحتم، بسبب تبديل السلعة لموقعها مرتين وبالإتجاه المعاكس ـ التحوّل من نقد إلى سلعة ومن سلعة إلى نقد ـ يحتم عودة القيمة المسلّفة بشكل نقد إلى شكلها النقدي، أي إعادة تحويلها إلى نقد.

إن فعل التداول (سَ ـ نَ) نفسه، الذي يمثّل بالنسبة للقيمة ـ رأسمال المسلّفة بشكل نقد الاستحالة الثانية، الختامية، أي العودة إلى الشكل النقدي، إن هذا الفعل يمثّل، بالنسبة لفائض القيمة الذي يحتويه رأس المال السلعي نفسه والذي يتحقق عن طريق تحوّله إلى شكل نقدي، الاستحالة الأولى، التحوّل من الشكل السلعي إلى شكل نقدي (س ـ ن)، يمثل الطور الأول من التداول.

ولا بد من أن نشير هنا إلى أمرين. أولاً، إن إعادة تحويل القيمة ـ رأسمال، آخر المطاف، إلى شكلها النقدي الأصلي، هي وظيفة رأس المال السلعي. ثانياً، إن هذه الوظيفة تتضمن التحويل الأول لفائض القيمة من شكله السلعي الأصلي إلى شكله النقدي. إذن، يلعب الشكل النقدي، هنا، دوراً مزدوجاً: فهو من جهة، الشكل الذي تعود إليه قيمة سُلّفت بالأصل في شكل نقد، وهو بالتالي عودة إلى شكل للقيمة افتُتحت به العملية؛ وهو، من جهة ثانية، أول شكل محوّل لقيمة دخلت التداول بالأصل في الشكل السلعي. وإذا ما بيعت السلع، التي يتألف منها رأس المال السلعي بقيمها، كما يفترض هنا، فإن (س + س) تتحوّل إلى (ن + ن) المساوية لها من حيث القيمة. وفي هذا الشكل ن + ن (422 جنيهاً + 78 جنيهاً = 500 جنيه) يوجد الآن رأس المال السلعي المتحقق في يدي الرأسمالي. إن القيمة ـ رأسمال وفائض القيمة موجودان الآن كنقد، أي في شكل المُعادِل العام.

وهكذا، ففي ختام العملية، تجد القيمة ـ رأسمال نفسها ثانية في الشكل الذي دخلت به هذه العملية، وهي تستطيع، إذن، كرأسمال نقدي، أن تفتتح هذه العملية وتجتازها من [49] جديد. ونظراً لأن الشكلين الابتدائي والنهائي للعملية هما شكل رأسمال نقدي (ن)، فإننا نسمي عملية الدورة في هذا الشكل دورة رأس المال النقدي. فكل ما يتغير في ختام العملية هو مقدار القيمة المسلّفة لا شكلها.

إن (ن + ن) ليس أكثر من مبلغ من النقد يمتلك مقداراً معيناً، وهو 500 جنيه في حالتنا هذه. إلّا أن هذا المبلغ من النقد يحتوي، نتيجة دورة رأس المال، وبوصفه رأسمالاً سلعياً متحققاً، على القيمة ـ رأسمال وعلى فائض القيمة. ولم تعد هاتان القيمتان متحدتين على نحو لا انفصام له، كما كان حالهما في الغزول، فهما تجثمان الآن متجاورتين جنباً إلى جنب. فلقد أعطى البيع لكل منهما شكلاً نقدياً مستقلاً. وإن $\frac{211}{250}$ من هذا المبلغ يمثل القيمة ـ رأسمال البالغة 422 جنيهاً، و$\frac{39}{250}$ منه يؤلف فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً. وإن هذا الانفصال الذي تأتى بتحقيق رأس المال السلعي، لا ينطوي على مضمون شكلي فحسب، وهو ما سنتطرق إليه راهناً؛ فهذا الانفصال يرتدي أهمية كبيرة في عملية تجديد إنتاج رأس المال، تبعاً لكون (ن) مندمجاً كلياً أو جزئياً أو غير مندمج إطلاقاً مع (ن)، أي أن ذلك يتوقف على ما إذا كان يواصل أو لا يواصل وظيفته كجزء مكوّن للقيمة ـ رأسمال المسلّفة. إن كلاً من (ن و ن) قد يمر بعمليات تداول مختلفة تمام الاختلاف.

في (نَ) يعود رأس المال إلى شكله الأصلي (ن)، إلى شكله النقدي، ولكن في شكل يتحقق فيه كرأسمال.

ها هنا، أولاً، فارق كمي. فقد كان (ن) 422 جنيهاً؛ وبات الآن (نَ)، 500 جنيه، ويعبّر عن هذا الفارق بالرمزين (ن نَ)، بقطبي الدورة المختلفين كمياً، أما حركة الدورة فنشير إليها بنقاط ثلاث. إن (نَ) أكبر من (ن)، ونَ ـ ن = ف، أي يساوي فائض القيمة. ولكن بنتيجة هذه الدورة (ن نَ)، لا وجود إلّا لـ (نَ) وحده، إنه منتوج الدورة الذي تلاشت فيه عملية تكوّنه. إن (نَ) موجود الآن لذاته، مستقلاً عن الحركة التي أتت به إلى الوجود. لقد انتهت تلك الحركة، و (نَ) قد حلّ محلها.

غير أن (نَ)، بوصفه (ن + ن)، بوصفه 500 جنيه مؤلفة من 422 جنيهاً من رأس المال المسلّف زائداً علاوة طرأت عليه مقدارها 78 جنيهاً، إنما يمثل في الوقت نفسه علاقة نوعية، رغم أن هذه العلاقة النوعية نفسها لا توجد إلّا كعلاقة بين جزءي المبلغ الواحد ذاته، وبالتالي لا توجد إلّا كعلاقة كمية. إن (ن)، أي رأس المال المسلّف،

الذي يوجد الآن من جديد في شكله الأصلي (422 جنيهاً)، موجود الآن كرأسمال متحقق. ولم يكتف بصيانة ذاته بل كذلك حقق ذاته كرأسمال، لأنه يميز نفسه بما هو عليه عن ن (78 جنيهاً)، وهو يقف إزاء (ن) كما إزاء زيادة خاصة به، إزاء ثمرة خاصة
[50] به، إزاء علاوة ولّدها بنفسه. لقد تحقق كرأسمال لأنه تحقق بوصفه قيمة قد خلقت قيمة. إن (نَ) موجود كعلاقة رأسمالية؛ ولم يعد (ن) يتجلى كمجرد نقد، بل صار يلعب بالتحديد دور رأسمال نقدي، فيتجلى كقيمة تنمّي قيمتها ذاتياً، وتملك بالتالي خاصية الإنماء الذاتي، خاصية خلق قيمة أكبر من قيمته هو. لقد أصبح (ن) رأسمالاً بفضل علاقته بالجزء الآخر من (نَ)، الذي ولّده، والذي كان سبب نشوئه، علاقته بالجزء، بالنتيجة التي هي أساسه. هكذا فإن (نَ) هو مبلغ القيمة المتمايزة داخل ذاتها وتتضمن وظيفياً (مفهومياً) أجزاء مختلفة، هو مبلغ القيمة التي تعبّر عن علاقة رأسمالية.

ولكن هذه العلاقة مُعبّر عنها كنتيجة فقط، دون توسط العملية التي تمخضت هذه العلاقة نتيجة لها.

إن أجزاء القيمة، بما هي عليه، لا تختلف عن بعضها نوعياً، إلّا بمقدار ما تتجلى كقيم لمواد مختلفة، لأشياء ملموسة، أي في أشكال استعمالية مختلفة، وبالتالي كقيم لأجساد سلعية مختلفة ـ وهو اختلاف لا ينبع منها بوصفها مجرد أجزاء للقيمة. فكل الاختلافات بين السلع تتلاشى في النقد لأنه الشكل المُعادِل المشترك بينها جميعاً. إن مبلغاً من النقد مقداره 500 جنيه يتألف من عناصر متجانسة تماماً كل عنصر فيها هو جنيه واحد. وبما أن الحلقة الوسيطة لمنشأ هذا المبلغ من النقد قد انطمست في وجوده البسيط، وبما أنه قد امّحى تماماً كل أثر للتمايز الخاص بين الجزءين المختلفين المكوّنين لرأس المال في عملية الإنتاج، فليس ثمة من تمايز سوى التمايز بين شكل مفهوم المبلغ الأصلي (بالإنكليزية principal) الذي يساوي 422 جنيهاً، أي رأس المال المسلّف، ومفهوم المقدار الإضافي من القيمة البالغ 78 جنيهاً. ليكن (نَ) مساوياً لـ 110 جنيهات مثلاً، منه 100 جنيه تساوي (ن)، المبلغ الأصلي، و10 جنيهات تساوي (ف)، فائض القيمة. ثمة تجانس مطلق هنا، غياب لأي تمايز في المفهوم، بين الجزءين المكوّنين لمبلغ 110 جنيهات. فأية 10 جنيهات من هذا المبلغ تؤلف، دوماً، $\frac{1}{11}$ من المبلغ الإجمالي 110 جنيهات، سواء كانت $\frac{1}{10}$ من المبلغ الأصلي المسلّف والبالغ 100 جنيه، أم كانت علاوة عليه قدرها 10 جنيهات. ولذا فإن المبلغ الأصلي ومبلغ العلاوة، رأس المال والمبلغ الفائض، يمكن أن يتم التعبير عنهما كجزءين كسريين من المبلغ الإجمالي؛ وحسب مثالنا فإن $\frac{10}{11}$ تؤلف المبلغ الأصلي، أي رأس المال، و$\frac{1}{11}$ تؤلف المبلغ الفائض.

لذا فإن التعبير النقدي الذي يتجلى به رأس المال المتحقق، في نهاية عمليته، هو تعبير مبهم عن العلاقة الرأسمالية.

صحيح أن هذا ينطبق أيضاً على سَ (= س + س). إلّا أن هناك الفارق التالي: إن (سَ) حيث (س و س) ليسا سوى جزءين متناسبين من قيمة كتلة واحدة متجانسة من السلع، تشير إلى أن نبعها هو رأس المال الإنتاجيُ (ج)، فهي منتوجه المباشر، أما في [51]
(نَ)، وهو شكل منبثق عن التداول مباشرة، فقد تلاشت العلاقة المباشرة برأس المال الإنتاجي (ج).

إن التمايز المبهم بين المبلغ الأصلي ومبلغ الزيادة، واللذين يحتويهما (نَ)، في حدود ما يعبّر ذلك عن نتيجة حركة (ن   نَ)، سرعان ما يتلاشى ما إن ينشط (نَ) مجدداً كرأسمال نقدي، عوض تثبيته كتعبير نقدي عن رأس المال الصناعي الذي أنمى قيمته. إن دورة رأس المال النقدي لا يمكن أن تبدأ أبداً بـ نَ (رغم أن نَ يؤدي الآن وظيفة ن)، إنها لا يمكن أن تبدأ إلّا بـ (ن)، نعني القول إنها لا تبدأ قط كتعبير عن علاقة رأسمالية بل فقط بصفتها الشكل الذي يعبّر عن تسليف القيمة ـ رأسمال. وما إنْ تُسلّف الـ 500 جنيه مجدداً كرأسمال، بغية الإنماء الذاتي ثانية، حتى تشكل نقطة انطلاق، بينما كانت سابقاً نقطة النهاية. فعوضاً عن تسليف رأسمال مقداره 422 جنيهاً، يُسلّف الآن رأسمال مقداره 500 جنيه، وهذا نقد أكثر من السابق، هذه القيمة ـ رأسمال أكبر، إلّا أن العلاقة بين الجزءين المكوّنين قد تلاشت؛ الواقع أن مبلغ 500 جنيه كان بالوسع أن يستخدم كرأسمال تماماً كما في الأصل بدلاً من استخدام مبلغ 422 جنيهاً.

ليست الوظيفة النشطة لرأس المال النقدي أن يظهر بوصفه (نَ)؛ فظهوره بشكل (نَ) هو بالأحرى وظيفة (سَ). فحتى في التداول البسيط للسلع، أولاً في س$_1$ ـ ن، وثانياً في ن ـ س$_2$، لا يبرز النقد (ن) بنشاط إلّا في الفعل الثاني ن ـ س$_2$. فليس ظهوره في شكل (ن) سوى نتيجة للفعل الأول، الذي يظهر (ن) بفضله عندئذ كشكل محوَّل لـ س$_1$. حقاً إن العلاقة الرأسمالية التي يحتويها (نَ)، علاقة أحد جزءيه بوصفه القيمة ـ رأسمال بالجزء الآخر بوصفه القيمة المضافة عليها، تكتسب أيضاً أهمية وظيفية بمقدار ما ينشطر (نَ)، عبر التكرار المستمر للدورة (ن   نَ)، بين نوعين من التداول، هما تداول رأس المال وتداول فائض القيمة، وبما أن الجزءين لا يؤديان وظيفتين مختلفتين كمياً فحسب، بل وظيفتين مختلفتين نوعياً، فإن (ن) يختلف عن (ن). أما إذا نظرنا إلى الشكل (ن...

نَ)، في ذاته، فإنه لا يتضمن ما يستهلكه الرأسمالي، وإنما يتضمن الإنماء الذاتي للقيمة والتراكم فقط، وذلك بمقدار ما يتجلى هذا الأخير، قبل كل شيء، بوصفه نمواً دورياً لرأس المال النقدي المسلّف باستمرار.

رغم أن (نَ = ن + ن) هو الشكل المبهم لرأس المال، فإنه في الوقت ذاته ليس سوى رأس المال النقدي في شكله المتحقق، في شكل نقد فرّخ نقداً. ولكن ينبغي أن نفرّق هذا عن وظيفة رأس المال النقدي في المرحلة الأولى، ن ـ س < ق.ع / و إ ففي المرحلة الأولى يجري تداول (ن) كنقد. وهو يضطلع بوظائف رأس المال النقدي لأنه لا يستطيع أداء وظيفة النقد، وتحويل نفسه إلى عناصر (ج)، إلى (ق ع و وإ) التي تقف بمواجهته كسلع، إلّا عندما يكون بحالة نقد. وفي فعل التداول هذا لا يؤدي رأس المال
[52] النقدي غير وظيفة النقد: ولكن بما أن هذا الفعل هو المرحلة الأولى في عملية حركة القيمة ـ رأسمال فإنه يؤلف في الوقت ذاته وظيفة رأس المال النقدي، وذلك بفضل الشكل الاستعمالي الخاص للسلع المشتراة (ق ع و وإ). ومن جهة أخرى فإن (نَ)، المؤلف من القيمة ـ رأسمال (ن) ومن (ن)، فائض القيمة الذي أنتجه، يعبّر عن القيمة ـ رأسمال التي نمت، يعبّر عن الغاية والنتيجة، عن وظيفة كل عملية دورة رأس المال. وواقع أن (نَ) يعبّر عن هذه النتيجة في شكل نقد، في شكل رأسمال نقدي متحقق، لا ينجم عن كونه الشكل النقدي لرأس المال، أي عن كونه رأسمالاً نقدياً، بل ينجم على العكس، عن كونه رأسمالاً نقدياً، أي عن كونه رأسمالاً في شكل نقدي، رأسمالاً دشن العملية في هذا الشكل، رأسمالاً سُلّف في شكل نقدي. وإن إعادة تحويله إلى شكل نقدي هي، كما رأينا، وظيفة رأس المال السلعي (سَ)، لا وظيفة رأس المال النقدي. أما بالنسبة للفارق بين (نَ و ن) فإن (ن) هو ببساطة الشكل النقدي لـ (س)، هذه العلاوة المضافة إلى (س)؛ إن (نَ) يتألف من (ن + ن) لا لشيء إلّا لأن (سَ) كانت تتألف من (س + س). إذن ففي (سَ) كان هذا الفرق وهذه النسبة بين القيمة ـ رأسمال وفائض القيمة الذي أنتجته موجودين ومعبراً عنهما قبل أن يجري تحويلهما معاً إلى (نَ)، إلى مبلغ واحد من النقد يتواجه فيه جزءا القيمة وجهاً لوجه، مستقلين عن بعضهما، فيمكن لذلك استخدامهما أيضاً لأداء وظيفتين مستقلتين ومتمايزتين.

إن (نَ) ما هو إلّا نتيجة لتحقق (سَ). وما (نَ و سَ) غير شكلين مختلفين للقيمة ـ

[53]

صفحة من مخطوطة المجلد الثاني بخط يد ماركس

[54]

رأسمال التي نمت، فواحد هو الشكل السلعي، والآخر هو الشكل النقدي؛ ويتسم الشكلان بميزة مشتركة هي: أنهما قيمة ـ رأسمال قد نمت. وكلاهما رأسمال متحقق، لأن القيمة ـ رأسمال بما هي عليه توجد هنا بمعية فائض القيمة، وهي الثمرة التي نجمت عنها وتميزت عنها، رغم أن هذه العلاقة لا يُعبّر عنها إلّا في شكل مبهم، في العلاقة بين جزءي المبلغ النقدي نفسه أو جزءي القيمة السلعية نفسها. إلّا أن (نَ و سَ) بوصفهما تعبيرين عن رأس المال في علاقته بفائض القيمة وفي تمايزه عن فائض القيمة الذي أنتجه، وبالتالي بوصفهما تعبيرين عن القيمة النامية، هما تعبير واحد عن شيء واحد، كل ما في الأمر أنهما مختلفان في الشكل؛ إنهما لا يختلفان كرأسمال نقدي ورأسمال سلعي، بل يختلفان كنقد وسلعة. وبما أنهما يمثلان القيمة النامية، أي يمثلان رأس المال الناشط كرأسمال، فإنهما لا يعبّران إلّا عن نتيجة قيام رأس المال الإنتاجي بوظيفته، وهي الوظيفة الوحيدة التي تعمل فيها القيمة ـ رأسمال على خلق قيمة. والميزة المشتركة التي تجمع بينهما أن الاثنين معاً، رأس المال النقدي ورأس المال السلعي على حد سواء، هما نمطان لوجود رأس المال. فالأول رأسمال في شكل نقدي، والآخر في شكل سلعي. والوظائف الخاصة التي تميز بينهما لا يمكن أن تكون شيئاً آخر عدا الفوارق بين وظائف النقد ووظائف السلعة. إن رأس المال السلعي، هذا المنتوج المباشر لعملية الإنتاج الرأسمالية، يحمل آثار أصله هذا من عملية الإنتاج، ولذا فهو، من حيث شكله، أكثر عقلانية وأقل إبهاماً من رأس المال النقدي، الذي يتلاشى فيه كل أثر لعملية الإنتاج تماماً كما يتلاشى في النقد كل شكل استعمالي خاص للسلعة. فإن مثل هذه الغرابة [55]
في الشكل النقدي لرأس المال لا تزول إلّا حيث يقوم (نَ) نفسه بوظيفة رأسمال سلعي حيث يكون هو نفسه المنتوج المباشر لعملية الإنتاج وليس الشكل المحوَّل لهذا المنتوج، ـ يعني في إنتاج مادة النقد نفسها. ففي استخراج الذهب مثلاً نجد أن الصيغة ستكون

ن ـ س < (ق.ع / و إ) ... ج ... نَ (ن + ن)، حيث يقف (نَ) بوصفه منتوجاً سلعياً، لأن (ج) يعطي ذهباً أكثر مما سلّف لقاء عناصر استخراج الذهب في (ن) الأول، الذي هو رأس المال النقدي. إذن، تتلاشى هنا الطبيعة المبهمة للتعبير ن... نَ (ن + ن)، حيث أن جزءاً من المبلغ النقدي يعتبر الأم المنجبة لجزء آخر من هذا المبلغ النقدي ذاته.

IV ـ الدورة ككل

سبق أن رأينا أن عملية التداول بعد انقضاء طورها الأول ن ـ س < ق.ع / و إ تنقطع بالإنتاج (ج)، الذي يجري خلاله إستهلاك السلع (ق ع و و إ) المشتراة من السوق، بوصفها أجزاء مادية وقيمية مكوّنة لرأس المال الإنتاجي؛ ومنتوج هذا الإستهلاك هو سلعة جديدة (سَ)، قد تغيرت من حيث شكلها المادي ومن حيث القيمة. إن عملية التداول المنقطعة، (ن ـ س)، ينبغي أن تكتمل بواسطة (س ـ ن). ولكن (سَ) هي التي تظهر كحامل لهذا الطور الثاني والختامي من التداول، وهي سلعة مختلفة من حيث شكلها المادي ومن حيث القيمة عن (س) الأصلية. وعليه فإن سلسلة التداول يعبّر عنها كما يلي: 1- ن ـ س$_{1}$؛ 2- سَ$_{2}$ ـ نَ، حيث يستعاض عن السلعة الأولى س$_{1}$، في الطور الثاني، بسلعة أخرى ذات قيمة أكبر وشكل استعمالي مختلف هي سَ$_{2}$، وذلك خلال فترة الانقطاع الناجم عن وظيفة (ج)، أي خلال إنتاج (سَ) من عناصر (س)، من أشكال الوجود المتعين لرأس المال الإنتاجي (ج). بيد أن الشكل الأول لتجلّي الظاهرة، الذي يواجهنا به رأس المال (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الرابع، 1)، وهو (ن ـ س ـ نَ) ويتجزأ إلى: 1- ن ـ س$_{1}$؛ 2- س$_{1}$ ـ نَ، يعرض السلعة الواحدة نفسها مرتين. السلعة في كلا الحالين هي ذاتها، سلعة يُحوّل إليها النقد في الطور الأول، ويُعاد تحويلها إلى نقد أكثر في الطور الثاني. ورغم هذا الفارق الجوهري، تتسم عمليتا التداول كلتاهما بميزة مشتركة هي هذه: في طورهما الأول يُحوّل النقد إلى سلعة، وفي طورهما الثاني تُحوّل السلعة إلى نقد، فالنقد المنفق في الطور الأول يعود إذن في الطور الثاني. إنهما تشتركان، من جهة، بتدفق النقد رجوعاً إلى نقطة إنطلاقه، وتشتركان، من جهة أخرى، بأن النقد العائد يفوق النقد المسلّف. ولذا، فإن الصيغة ن ـ س ... سَ ـ نَ ماثلة في الصيغة العامة (ن ـ س ـ نَ).

[56] ينجم عن ذلك هنا، أيضاً، أنه في كلتا الاستحالتين الخاصتين بالتداول (ن ـ س و سَ ـ نَ)، تتواجه كل مرة قيم متساوية في المقدار ومتزامنة في الحضور، لتحلّ محلّ بعضها بعضاً. إن التغيير في مقدار القيمة يرجع حصراً إلى التحوّل (ج)، إلى عملية الإنتاج، التي تتجلى هكذا باعتبارها الاستحالة الفعلية لرأس المال بالمقارنة مع الاستحالات الشكلية المحض في ميدان التداول.

لندرس الآن الحركة الإجمالية ن ـ س ... ج ... سَ ـ نَ، أي شكلها الموسَّع

[57]

صفحة من مخطوطة المجلد الثاني مستنسخة ومحررة بخط يد إنجلز

[58]

ن – س < ق.ع / و إ ... ج ... سَ (س + س) – نَ (ن + ن). يتجلى رأس المال هنا كقيمة تمر بسلسلة تحولات مترابطة يشترط بعضها بعضاً، سلسلة استحالات تضم عدداً مماثلاً من الأطوار أو المراحل المؤلفة لعملية إجمالية. وينتمي إثنان من هذه الأطوار إلى ميدان التداول، وينتمي طور واحد إلى ميدان الإنتاج. وفي كل واحد من هذه الأطوار نجد القيمة ـ رأسمال في شكل مميز تطابقه وظيفة خاصة، مميزة. ولا تكتفي القيمة المسلّفة، في نطاق هذه الحركة، بالحفاظ على ذاتها، بل إنها تنمو، وتزيد من مقدارها. وأخيراً فإنها تعود، في المرحلة الختامية، إلى نفس الشكل الذي تجلّت به في بداية العملية الإجمالية. إن هذه العملية الإجمالية، إذن، هي عملية دورة.

إن الشَكْلين اللذين تتخذهما القيمة ـ رأسمال في مراحل تداولها، هما شكل رأس المال النقدي وشكل رأس المال السلعي، أما شكلها الخاص بمرحلة الإنتاج فهو شكل رأس المال الإنتاجي. وإن رأس المال الذي يرتدي، هذه الأشكال ويخلعها في مجرى دورته الإجمالية، مؤدياً في كل واحد منها الوظيفة المطابقة له، هو **رأس المال الصناعي** ـ ونعني بالصناعي هنا أنه يشمل كل فرع من فروع الإنتاج يُدار على أساس رأسمالي.

إن رأس المال النقدي، ورأس المال السلعي، ورأس المال الإنتاجي لا تدل هنا إذن على أنواع مستقلة من رأس المال تؤلف وظائفها مضمون فروع من الأعمال مستقلة ومنفصلة عن بعضها بالمثل. فهي لا تدل هنا سوى على أشكال وظيفية خاصة للرأسمال الصناعي، الذي يرتدي كل هذه الأشكال الثلاثة، الواحد عقب الآخر.

إن دورة رأس المال لا تمضي بصورة طبيعية إلّا بمقدار ما تنتقل أطوارها المختلفة من طور إلى آخر دون توقف. ولو توقف رأس المال في طوره الأول (ن ـ س)، فإن رأس المال النقدي يتجمد في شكل كنز، ولو توقف في طور الإنتاج، فإن وسائل الإنتاج ستكفّ عن أداء وظيفتها من جهة، بينما تبقى قوة العمل بلا استخدام من جهة ثانية؛ ولو توقف رأس المال في طوره الأخير (سَ ـ نَ)، فإن أكوام السلع البائرة ستعيق تدفق التداول.

من جهة أخرى، فإن الدورة نفسها تحتم، من حيث جوهر الأمر، تثبيت رأس المال لآماد معينة من الزمن في مختلف أطوار الدورة. ففي كل طور من أطواره يرتبط رأس [59]
المال الصناعي بشكل معين واحد: رأسمال نقدي، رأسمال إنتاجي، رأسمال سلعي. ولا يرتدي الشكل الذي يستطيع أن يدخل به إلى طور جديد من التحوّل إلّا بعد أن يؤدي

الوظيفة المطابقة للشكل الذي هو موجود فيه في الوقت المعني. ولكي نوضح ذلك، فلقد افترضنا في مثالنا أن القيمة ـ رأسمال لكتلة السلع التي صُنّعت في مرحلة الإنتاج تساوي مجمل القيمة المسلّفة في البداية بشكل نقد، أو بتعبير آخر، أن مجمل القيمة ـ رأسمال المسلّفة في شكل نقد تنتقل كلها دفعة واحدة من مرحلة إلى مرحلة أخرى، تالية. ولقد سبق أن رأينا (رأس المال، المجلد الأول، الفصل السادس) أن جزءاً من رأس المال الثابت، أي وسائل العمل بالذات (الآلات مثلاً) تخدم مرة بعد أخرى، عبر تكرار هذا العدد أو ذاك من عمليات الإنتاج نفسها، فلا تنقل بذلك قيمتها إلى المنتوج إلّا على دفعات. ولسوف نرى فيما بعد إلى أي مدى يؤثر هذا الظرف في تعديل عملية دورة رأس المال. ونكتفي في الوقت الحاضر بقول الآتي: إن قيمة رأس المال الإنتاجي في مثالنا، التي تبلغ 422 جنيهاً لا تحتوي سوى متوسط اهتلاك مباني المصنع والآلات، إلخ، نقصد فقط ذلك الجزء من القيمة الذي تنقله إلى الغزول في مجرى تحويل الـ 10,600 باون من القطن إلى 10 آلاف باون من الغزول، التي تمثل منتوج عملية غزل أسبوعية تتألف من 60 ساعة. لذلك فإن وسائل العمل ـ المباني، الآلات، إلخ، ـ وهي جزء من وسائل الإنتاج التي تحوّل إليها رأس المال الثابت المسلّف البالغ 372 جنيهاً، وكأنها قد استؤجرت ببساطة من السوق لقاء أقساط أسبوعية. ولكن هذا لا يغير شيئاً من جوهر الأمر، على الاطلاق. فما علينا سوى أن نضرب كمية الغزول المنتجة أسبوعياً، وهي 10 آلاف باون من الغزول، بعدد الأسابيع التي يضمها عدد معين من السنين، حتى يكون قد انتقل إلى الغزول مجمل قيمة وسائل العمل المشتراة والمستهلكة خلال هذه الفترة. ومن الواضح إذن أن رأس المال النقدي المسلّف ينبغي أن يتحوّل أولاً إلى وسائل العمل هذه، لذا لا بد من أن يكون قد اجتاز الطور الأول (ن ـ س) قبل أن يتمكن من أداء وظيفته كرأسمال إنتاجي (ج). كما أن من الواضح أيضاً، حسب مثالنا، أن القيمة-رأسمال البالغة 422 جنيهاً، والمندمجة في الغزول خلال عملية الإنتاج، لا يمكن أن تدخل طور التداول (سَ ـ نَ) بوصفها جزءاً مكوّناً لقيمة الـ 10 آلاف باون من الغزول إلّا بعد أن تكون جاهزة. فلا يمكن بيع الغزول قبل أن تُغزل.

لقد جرى اعتبار منتوج (ج)، في الصيغة العامة، بوصفه شيئاً مادياً يختلف عن عناصر رأس المال الإنتاجي، بوصفه شيئاً يتمتع بوجود خاص، بمعزل عن عملية الإنتاج، ويمتلك شكلاً استعمالياً مختلفاً عن الشكل الاستعمالي لعناصر الإنتاج. وهذا هو الحال [60]
دوماً حيثما تظهر نتيجة عملية الإنتاج في صورة شيء، خصوصاً حيث يعود جزء من

المنتوج، تارة أخرى، ليدخل في الإنتاج المتجدد كواحد من عناصره. فالحبوب على سبيل المثال تخدم باعتبارها بذوراً لإنتاج الحبوب، لكن المنتوج لا يضم غير الحبوب، ويمتلك بالتالي شكلاً يختلف عن العناصر الأخرى المستخدمة معه: قوة العمل، أدوات العمل، الأسمدة. غير أن هناك فروعاً صناعية مستقلة لا يكون فيها منتوج عملية الإنتاج منتوجاً شيئياً جديداً، لا يكون سلعة. والفرع الوحيد الهام اقتصادياً من بين هذه الفروع هو صناعة النقل والمواصلات، سواء صناعة النقل الفعلية لنقل السلع والمسافرين أو الصناعة التي لا توصل سوى البلاغات والرسائل والبرقيات، إلخ.

ويقول أ. تشوبروف[6] حول هذه النقطة:

«بوسع الصناعي أن يُنتج المصنوعات أولاً، ثم يبحث لها عن مستهلكين»؛

[إن منتوجه المطروح جاهزاً من عملية الإنتاج ينتقل إلى ميدان التداول كسلعة منفصلة عن هذه العملية]؛

«وهكذا يظهر الإنتاج والإستهلاك كفعلين منفصلين في المكان والزمان؛ أما في صناعة النقل، التي لا تخلق أية منتوجات جديدة، بل تقتصر على نقل البشر والأشياء، فيندمج هذان الفعلان معاً؛ وخدمات سكك الحديد» (النقل) «تُستهلك في لحظة إنتاجها بالذات. لهذا السبب فإن الرقعة التي تستطيع سكك الحديد في نطاقها أن تجد تصريف خدماتها تمتد في أحسن الأحوال مسافة خمسين فرسخاً» (53 كيلومتراً) «على جانبي الخط».

وسواء جرى نقل البشر أم السلع، فالنتيجة هي حدوث تغيير في مكان وجودهم العياني. فالغزول، مثلاً، توجد الآن في الهند بدلاً من إنكلترا حيث كانت قد أُنتجت.

ولكن ما تبيعه صناعة النقل هو النقل بالذات. والنتيجة النافعة التي تسفر عنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم بعملية النقل، أي بعملية الإنتاج الخاصة بصناعة النقل. فيرتحل البشر والسلع مع وسيلة معينة من وسائل النقل، وحركة هذه الوسيلة، تنقّلها، تشكل بالضبط عملية الإنتاج التي تنشئها. ولا يمكن إستهلاك النتيجة النافعة إلّا خلال عملية الإنتاج، وهذه النتيجة لا توجد كشيء نافع مختلف عن هذه العملية، كشيء لا يؤدي وظيفته كمادة تجارية، أي لا يُتداول كسلعة، إلّا بعد أن يتم إنتاجه. ولكن القيمة التبادلية

(6) أ. تشوبروف، اقتصاد سكك الحديد، موسكو، 1875، ص69-70.

لهذه النتيجة النافعة تتحدد، شأن القيمة التبادلية لأية سلعة أخرى، بقيمة عناصر الإنتاج
(قوة العمل ووسائل الإنتاج) المنفقة عليه، زائداً فائض القيمة الذي خلقه العمل الفائض 1]
للعمال المستخدمين في صناعة النقل. أما استهلاك هذه النتيجة النافعة لصناعة النقل، فإنها لا تختلف أبداً من هذه الناحية أيضاً عن السلع الأخرى. فحين تُستهلك فردياً، تتلاشى قيمتها في أثناء استهلاكها؛ أما إذا استُهلكت إنتاجياً بحيث تؤلف هي ذاتها، مرحلة في إنتاج السلعة المنقولة، فإن قيمتها تنتقل إلى السلعة نفسها كقيمة إضافية. وهكذا فإن الصيغة لصناعة النقل تكون على النحو التالي: ن ـ س < (ق.ع / و إ) ... ج ـ نَ، نظراً لأن عملية الإنتاج ذاتها هي ما يُدفع لقاءه ويُستهلك، وليس المنتوج، الذي يمكن فصله عن العملية. فأمامنا، إذن، نفس الشكل تقريباً الذي يخص إنتاج المعادن الثمينة، والفارق الوحيد هو أن (نَ) هنا يمثل الشكل المحوّل للنتيجة النافعة المتولّدة خلال عملية الإنتاج، ولا يمثل الشكل الطبيعي للذهب أو الفضة اللذين تم استخراجهما خلال هذه العملية، وإخراجهما منها.

إن رأس المال الصناعي هو نمط الوجود المتعين الوحيد لرأس المال الذي تصبح فيه وظيفته، لا الاستيلاء على فائض القيمة أو المنتوج الفائض فحسب، بل وخلق هذه القيمة في آنٍ واحدٍ. ولذا يشترط رأس المال الصناعي الطابع الرأسمالي للإنتاج؛ ووجوده ينطوي على تضاد طبقي بين الرأسماليين والعمال المأجورين. وبمدى ما يسيطر على الإنتاج الاجتماعي، يطرأ انقلاب في التكنيك والتنظيم الاجتماعي لعملية العمل كما يطرأ انقلاب في النمط الاقتصادي ـ التاريخي للمجتمع. أما الأنواع الأخرى من رأس المال، التي ظهرت قبل رأس المال الصناعي، وسط أنماط إنتاج اجتماعية غابرة أو آيلة إلى الزوال، فإنها لا تمسي تابعة له وتتغير آلية عملها لتتناسق معه فحسب، بل إنها لا تعد تتحرك إلّا على أساسه وحده، وبذا فإنها تحيا وتموت، تنهض وتكبو مع هذا الأساس. إن رأس المال النقدي ورأس المال السلعي، بمقدار ما يظهران ويؤديان وظيفتيهما كحاملين لفروع خاصة من الأعمال، جنباً إلى جنب مع رأس المال الصناعي، ليسا أكثر من نَمَطيْن لوجود شكلين وظيفيين مختلفين يرتديهما رأس المال الصناعي حيناً، ويخلعهما حيناً آخر في ميدان التداول ـ نمطين اكتسبا وجوداً مستقلاً وتطوراً وحيد الجانب بفعل التقسيم الاجتماعي للعمل.

إن الدورة (ن ... نَ)، تتشابك مع التداول العام للسلع، تخرج منه وتدخله، مؤلفة جزءاً منه، هذا من جهة. من جهة ثانية تؤلف الدورة حركة مستقلة للقيمة ـ رأسمال

الخاصة برأسمالي فردي، حركة تمضي جزئياً في نطاق التداول العام للسلع، وجزئياً خارجه، لكنها تبقى محتفظة على الدوام بطابع مستقل. ومردّ ذلك أولاً أن طَوْرَي الحركة (ن ـ س) و (سَ ـ نَ) اللذين يجريان في ميدان التداول، يمتلكان طابعاً محدداً وظيفياً
بوصفهما طَوْرَي حركة رأس المال؛ ففي (ن ـ س)، تتحدد (س)، من حيث قوامها [62]
المادي، بأنها قوة عمل ووسائل إنتاج، وفي (سَ ـ نَ) تتحقق القيمة-رأسمال زائداً فائض القيمة. ومردّ ذلك ثانياً أن (ج)، أي عملية الإنتاج، تنطوي على الاستهلاك الإنتاجي. ويكمن السبب الثالث في أن عودة النقد إلى نقطة انطلاقه، يجعل من حركة (ن... نَ) دورة كاملة تحقق ذاتها في ذاتها.

وعليه فمن جهة، يمثّل كل رأسمال فردي، في شَطْرَي تداوله (ن ـ س و سَ ـ نَ)، وسيلة التداول العام للسلع، يؤدي وظيفته في هذا التداول أو يؤلف حلقة من حلقاته، بوصفه نقداً تارة وبوصفه سلعة تارة أخرى، من هنا فإنه حلقة في السلسلة العامة للإستحالات الجارية في عالم السلع. ومن جهة ثانية، فإنه يرسم في نطاق التداول العام دورته المستقلة الخاصة، حيث يؤلف فيها ميدان الإنتاج مرحلة انتقالية، وحيث يعود رأس المال هذا إلى نقطة انطلاقه بنفس الشكل الذي غادر به هذه النقطة. وضمن دورته الخاصة هذه، التي تتضمن أيضاً استحالته الفعلية خلال عملية الإنتاج، يغير رأس المال مقدار قيمته في الوقت عينه. ولا يعود بوصفه محض قيمة نقدية، بل كقيمة نقدية نمت وتزايدت.

وأخيراً لو عاينا ن ـ س ج سَ ـ نَ كشكل خاص من أشكال دورة رأس المال، قائم إلى جانب الأشكال الأخرى التي سنحللها فيما بعد، لوجدنا أنها تتميز بالسمات التالية:

1) إنها تتجلى كدورة لرأس المال النقدي، لأن رأس المال الصناعي في شكله النقدي، في شكله كرأسمال نقدي، يشكل نقطة انطلاق ونقطة عودة العملية الكلية. والصيغة ذاتها تعبر عن واقع أن النقد لا يُنفق هنا كنقد، بل يُسلّف وحسب، وبالتالي فإنه محض شكل نقدي لرأس المال، أي محض رأسمال نقدي. علاوة على ذلك، تعبّر هذه الصيغة عن أن القيمة التبادلية، لا القيمة الاستعمالية، هي الغاية الذاتية التي تحدّد الحركة. وعلى وجه التحديد لأن الشكل النقدي للقيمة هو شكل الظاهرة المستقل والملموس الذي تتجلى به هذه القيمة، فإن شكل التداول (ن نَ) الذي يبدأ بالنقد الفعلي وينتهي به، يعبّر بأكبر وضوح عن الدافع المحرك للإنتاج الرأسمالي ـ ألا وهو جني النقود. ولا تظهر عملية الإنتاج سوى كحلقة وسيطة لا غنى عنها، كشرٌ لا بد منه

في سبيل جني النقود. [لذا تنتاب سائر الأمم ذات النمط الرأسمالي للإنتاج، دورياً، حمّى مضاربة تسعى خلالها إلى جني النقود من دون توسط عملية الإنتاج][*]

2) إن مرحلة الإنتاج، وهي وظيفة (ج)، تمثل في هذه الدورة انقطاعاً بين طَوْري التداول (ن ـ س نَ ـ سَ)، وهذا من جديد لا يمثل سوى حلقة وسيطة في التداول البسيط (ن ـ س ـ نَ). وتتجلى عملية الإنتاج هنا في الشكل الذي تتخذه عملية الدورة نفسها، تتجلى من ناحية الشكل والوضوح بما هي عليه حقاً في النمط الرأسمالي [63] للإنتاج، أي محض وسيلة لإنماء القيمة المسلّفة، أي أن الإثراء، بحد ذاته، هو الغاية الذاتية التي يرمي إليها الإنتاج.

3) ولما كان تتابع الأطوار يبتدىء من الطور (ن ـ س)، فإن الحلقة الثانية من التداول ستكون (سَ ـ نَ)، بتعبير آخر أن نقطة الانطلاق هي (ن)، أي رأس المال النقدي الساعي لإنماء القيمة، ونقطة الختام هي (نَ)، أي رأس المال النقدي (ن + ن) متنامي القيمة، حيث يقف (ن) كرأسمال متحقق إلى جانب وليده (ن). وهذا ما يجعل دورة (ن) تختلف عن دورتي (ج و سَ) الأخريين، وذلك من ناحيتين. فهي تتميز أولاً بالشكل النقدي لقطبيها كليهما؛ والنقد هو الشكل الحسي المستقل لوجود القيمة، قيمة المنتوج في شكل القيمة المستقل الذي يتلاشى فيه كل أثر للقيمة الاستعمالية للسلع. من ناحية ثانية نجد أن الشكل (ج ج) لا يتحوّل بالضرورة إلى ج جَ (ج + ج) كما لا نلمح في الشكل (سَ سَ) أي اختلاف في القيمة بين القطبين. ـ وهكذا تتميز الصيغة (ن نَ)، من جهة، بأن القيمة ـ رأسمال تشكل نقطة الانطلاق، وأن القيمة ـ رأسمال التي نمت تشكل نقطة الختام، بحيث يظهر تسليف القيمة ـ رأسمال بمثابة الوسيلة، بينما تظهر القيمة ـ رأسمال، التي نمت، بمثابة غاية للعملية برمتها؛ ومن جهة ثانية، تتميز الصيغة بأن التعبير عن هذه العلاقة يجري في شكل نقدي، في شكل القيمة المستقل، من هنا فإن رأس المال النقدي يكتسب التعبير عنه بوصفه النقد المنجب للنقد. إن قيام القيمة بخلق فائض قيمة لا يُعبّر عنه باعتباره بداية هذه العملية ونهايتها فحسب، بل إنه يتمثّل في شكل نقد برّاق.

4) بما أن (نَ)، رأس المال النقدي المتحقق نتيجة (سَ ، نَ)، نتيجة الطور المكمل والختامي لـ (ن ـ س)، يمتلك تماماً نفس الشكل الذي بدأ به دورته الأولى، فإن بوسعه، ما إن يخرج من هذه الأخيرة، أن يبتدىء نفس الدورة ثانية بوصفه رأسمالاً نقدياً قد تعاظم (قد تراكم): (نَ = ن + ن)؛ ولا يعبّر الشكل (ن نَ) عن أن تداول (ن)

(*) العبارة من إنجلز. [ن. ع].

ينفصل عن تداول (ن) عند تكرار الدورة. لذلك فإن دورة رأس المال النقدي، إذا ما نظرنا إليها شكلياً، في صورتها المعزولة، فإنها لا تعبّر سوى عن عملية إنماء القيمة وعملية التراكم. ولا يجد الاستهلاك تعبيراً له فيها إلّا كاستهلاك إنتاجي بالصيغة

ن – س < ق.ع / و إ ، وهذا الاستهلاك وحده هو ما يدخل في دورة رأس المال الفردي

هذه. إن (ن ـ ق ع) هي (ق ع ـ ن) أو (س ـ ن) من جانب العامل؛ وهي بالتالي الطور الأول للتداول الذي يوصل إلى استهلاكه الفردي: ق ع ـ ن ـ س (وسائل العيش). أما الطور الثاني (ن ـ س)، فلم يعد واقعاً ضمن دورة رأس المال الفردي، إلّا أن هذه الدورة تؤول إليه وتفترضه سلفاً، وذلك لأن على العامل، قبل كل شيء، أن

[64] يعيش، وبالتالي أن يحفظ نفسه باستهلاكه الفردي، كي يظل ماثلاً في السوق دوماً كمادة يستطيع الرأسمالي أن يستغلها. بيد أن هذا الاستهلاك ذاته مفروض هنا كشرط مسبق لاستهلاك رأس المال لقوة العمل استهلاكاً إنتاجياً، وذلك بمقدار ما يحفظ العامل نفسه ويجدد إنتاج نفسه كقوة عمل عبر استهلاكه الفردي. أما (و إ)، أي تلك السلع، التي تدخل في الدورة، فليست إلّا مادة تغذّي الاستهلاك الإنتاجي. إن فعل التداول (ق ع ـ ن) يوصل إلى الاستهلاك الفردي للعامل، إلى تحوّل وسائل العيش إلى لحمه ودمه. وبالطبع ينبغي على الرأسمالي أن يبقى هو الآخر، ينبغي عليه أن يعيش ويستهلك كي يكون قادراً على أداء وظيفة الرأسمالي. ولهذا الغرض، لا يحتاج، في الواقع، أن يستهلك إلّا بمقدار ما يستهلك العامل، وهذا هو كل ما يفترضه سلفاً هذا الشكل من عملية التداول. ولكن حتى هذه الواقعة لا تجد لها أي تعبير شكلي هنا، نظراً لأن الوظيفة تنتهي بـ (نَ)، أي تنتهي بنتيجة يمكن لها في الحال أن تستأنف وظيفتها كرأسمال نقدي قد تنامى.

إن (سَ ـ نَ) تتضمن مباشرة بيع (سَ)؛ لكن (سَ ـ نَ)، وهي بيع بالنسبة لطرف، هي (ن ـ س)، أي شراء بالنسبة لطرف آخر؛ فلا تُشترى السلعة نهائياً إلّا لأجل قيمتها الاستعمالية، إلّا لأجل الدخول في عملية الاستهلاك (تاركين البيع الوسيط خارج الاعتبار)، سواء كان هذا الاستهلاك فردياً أم إنتاجياً، تبعاً لطبيعة المادة المشتراة. غير أن هذا الاستهلاك لا يدخل في دورة رأس المال الفردي، الذي تمثل (سَ) منتوجه، فهذا المنتوج يُنتبذ من دورة رأس المال الفردي بصفته سلعة للبيع. ذلك أن (سَ) معدّة بالضبط لكي يستهلكها آخرون. وهكذا نجد أن بعض مفسري المذهب المركنتيلي (الذي يقوم على الصيغة ن ـ س ج سَ ـ نَ) يلقون مواعظ مسهبة تقول إن على

الرأسمالي المفرد ألّا يستهلك إلّا قدر ما يستهلك العامل، وأن على الأمة الرأسمالية المعنية أن تترك استهلاك سلعها هي، وتترك عملية الاستهلاك بعامة، إلى الأمم الأخرى الأغبى. أما الاستهلاك الإنتاجي فينبغي أن تجعله مهمة حياتها. إن هذه المواعظ كثيراً ما تذكر المرء، في الشكل والمحتوى، بدعوات زُهدٍ مماثلة تصدر عن رُعاة الكنيسة.

* * *

وهكذا، فإن عملية دورة رأس المال، هي وحدة التداول والإنتاج، فهي تتضمن الإثنين معاً. وما دام الطوران (ن ـ س و سَ ـ نَ)، هما فعلان من أفعال التداول، فإن تداول رأس المال يؤلف جزءاً من التداول العام للسلع. ولكن بما أنهما يؤلفان مقطعين أو مرحلتين محددتين وظيفياً من مراحل دورة رأس المال التي لا تقع في مجال التداول فحسب بل تتعداه أيضاً إلى مجال الإنتاج، فإن رأس المال يحقق دورته الخاصة في [65] نطاق التداول العام للسلع. فالتداول العام للسلع يُعينُ رأس المال، في المرحلة الأولى، على أن يكتسي ذلك الشكل الذي يستطيع أن يؤدي به وظيفة رأسمال إنتاجي؛ ويعينُه في المرحلة الثانية على أن يخلع الوظيفة السلعية(*) التي لا يمكن فيها أن يجدد دورته، كما أنه يوفر لرأس المال الفرصة لفصل دورته الخاصة بوصفه رأسمالاً عن تداول فائض القيمة التي نمت منه.

وعليه فإن دورة رأس المال النقدي هي الشكل الأكثر أحادية، وبالتالي شكل الظاهرة الأكثر بروزاً وتميزاً لتجلّي دورة رأس المال الصناعي، لتجلّي غايته ودافعه المحرك ـ إنماء القيمة، جني النقود، والتراكم ـ تجلياً ساطعاً (الشراء للبيع بسعر أعلى). وبسبب كون الطور الأول هو (ن ـ س)، يتجلّى أيضاً أن الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي تنبع من سوق السلع، كما يتجلى أيضاً أن عملية الإنتاج الرأسمالية بوجه عام محكومة بالتداول، محكومة بالتجارة. فدورة رأس المال النقدي ليست محض إنتاج للسلع، فهي لا تحصل إلّا عن طريق التداول، وتفترضه سلفاً، ويتضح ذلك سلفاً من واقع أنِ الشكل (ن) المنتمي للتداول يتجلّى بوصفه الشكل الأول والنقي للقيمة ـ رأسمال المسلّفة، ولكن الحال ليس كذلك في شَكْلي الدورة الآخَرين.

إن دورة رأس المال النقدي لا تظل دوماً التعبير العام عن رأس المال الصناعي إلّا

(*) ورد في الطبعة الأولى: الشكل السلعي (Warenform). [ن. برلين].

بقدر ما تتضمن دوماً إنماء القيمة المسلّفة. أما في الدورة (ج ج)، فإن التعبير النقدي عن رأس المال يتجلّى بوصفه سعر عناصر الإنتاج لا أكثر، أي محض قيمة يتم التعبير عنها بنقد حسابي، وهو الشكل الذي تُقيّد به في المحاسبة.

وتغدو (ن نَ) شكلاً خاصاً لدورة رأس المال الصناعي بقدر ما يُسلّف رأسمال جديد لأول مرة في شكل نقد ليُسحب من بعد ذلك في الشكل نفسه، سواء عند الانتقال من فرع صناعي إلى آخر، أو عند خروج رأس المال الصناعي من مشروع معين. ويتضمن هذا الشكل كذلك قيام فائض القيمة بوظيفة رأسمال عند تسليفه أول مرة في شكل نقد، ويبرز هذا بأسطع ما يكون عندما يؤدي فائض القيمة هذه الوظيفة في مشروع غير الذي ينبع منه. ويمكن للصيغة (ن نَ) أن تكون الدورة الأولى لرأس المال هذا؛ أو أن تكون الدورة الأخيرة، كما يمكن اعتبارها شكلاً لإجمالي رأس المال الاجتماعي؛ إنها شكل رأسمال يجري توظيفه لأول مرة، سواء كرأسمال تراكم حديثاً في شكل نقد، أو كرأسمال قديم حُوّل برمته إلى نقد لغرض نقله من فرع إنتاجي إلى آخر.

[66] وبما أن رأس المال النقدي هو شكل تتضمنه دوماً كل الدورات، فإنه يحقق هذه الدورة بالضبط [ن نَ] لأجل ذلك الجزء من رأس المال الذي يُنتج فائض قيمة، نعني به رأس المال المتغير. إن الشكل المألوف لتسليف الأجور هو الدفع النقدي، وينبغي تكرار هذه العملية بانتظام على فترات قصيرة، لأن العامل يعيش على الكفاف. لذا ينبغي على الرأسمالي دوماً أن يواجه العامل كرأسمال نقدي، وأن يواجه العامل رأسماله كرأسمال نقدي. وإن تسوية الحسابات على نحو مباشر أو غير مباشر غير واردة هنا بالمرة، خلافاً لشراء وسائل الإنتاج أو بيع السلع المنتجة (بحيث أن الشطر الأعظم من رأس المال النقدي لا يبرز عملياً إلّا بشكل سلع، ولا يبرز النقد إلّا في شكل نقد حسابي، أما النقود فغير مطلوبة في آخر المطاف إلّا لتسوية الأرصدة). من ناحية أخرى، يُنفق الرأسمالي جزءاً من فائض القيمة الذي يخلقه رأس المال المتغير على استهلاكه الشخصي الذي ينتمي إلى ميدان تجارة المفرق؛ وهو يُنفق هذا الجزء في آخر الأمر نقداً، في الشكل النقدي لفائض القيمة. وسيّان إن كان هذا الجزء من فائض القيمة كبيراً أو صغيراً، فذلك لا يغير في الأمر شيئاً. فرأس المال المتغير يظهر من جديد على الدوام كرأسمال نقدي مُنفق على الأجور (ن ـ ق ع)، ويظهر (ن) بوصفه فائض قيمة يُنفق لتغطية الاحتياجات الشخصية للرأسمالي. وهكذا فإن كلاً من (ن)، أي قيمة رأس المال المتغير المسلّف و (ن)، أي العلاوة التي نمت بها، يبقى بالضرورة في شكل نقدي، ويُنفق في هذا الشكل.

إن الصيغة ن ـ س ... ج ... نَ ـ سَ، ونتيجتها نَ = ن + ن، خادعة من حيث الشكل، وتحمل طابعاً وهمياً ناجماً عن وجود القيمة المسلّفة والقيمة النامية، في شكلهما المُعادِل، أي النقد. وما يبرز هنا ليس نمو القيمة، بل الشكل النقدي لهذه العملية، أي واقع أن قيمة في شكل نقد قد سُحبت في الختام من التداول أكثر مما تم تسليفه بالأصل، أي واقع تنامي كتلة الذهب والفضة التي تخص الرأسمالي. إن ما يسمى بالمذهب النقدي (Monetärsystem) ليس سوى تعبير عن الشكل المبهم (ن ـ س ـ نَ)، وهو حركة تقع حصراً في مجال التداول، ولذا لا يمكن لفعلي التداول: 1 ـ ن ـ س و2 ـ س ـ نَ أن يجدا في هذا المذهب سوى التفسير التالي وهو أن (س) في الفعل الثاني تُباع بأعلى من قيمتها، وبالتالي فهي تسحب من التداول نقداً أكثر مما وُضع فيه لقاء شرائها. وبالعكس، فإن ن ـ س ... ج ... سَ ـ نَ، حين تثبت بوصفها شكلاً وحيداً، تؤلف أساساً للمذهب المركنتيلي الأكثر تطوراً، حيث لا يبرز تداول السلع بل إنتاجها أيضاً كعنصر ضروري.

إن الطابع الوهمي للصيغة ن ـ س ... ج ... سَ ـ نَ، وما يقابله من تأويل وهمي، يبقيان ما دام يُنظر إلى هذا الشكل بوصفه شكلاً ثابتاً بصورة نهائية، لا شكلاً [67] سيّالاً يتجدد أبداً، أي ما دام هذا الشكل يُعتبر الشكل الكلي، لا شكلاً من أشكال الدورة. ولكن هذا الشكل نفسه يشير إلى أشكال أخرى.

أولاً ـ إن هذه الدورة بأكملها تفترض سلفاً الطابع الرأسمالي لعملية الإنتاج ذاتها، وتفترض بالتالي عملية الإنتاج هذه مع وضع المجتمع الخاص النابع عنها، بمثابة قاعدة للدورة. إن ن ـ س = ن ـ س < ق.ع / و إ، ولكن (ن ـ ق ع) تفترض وجود العامل المأجور، وتفترض بالتالي وجود وسائل الإنتاج كجزء من رأس المال الإنتاجي؛ إنها تفترض إذن عملية العمل وعملية إنماء للقيمة، تفترض عملية الإنتاج كوظيفة لرأس المال.

ثانياً ـ إذا كان الفعل (ن ... نَ) يتكرر، فإن العودة إلى الشكل النقدي تبدو سريعة الزوال شأن سرعة زوال الشكل النقدي في المرحلة الأولى. إن (ن ـ س) تختفي لتخلي المكان إلى (ج). وإن تسليف النقد المتكرر أبداً وعودة القيمة المسلّفة المتكررة أبداً في شكل نقد، ليست سوى لحظات عابرة في الدورة.

ثالثاً ـ

ن ـ س ج سَ ـ نَ. ن ـ س ج سَ ـ نَ. ن ـ س ج إلخ.

لدى التكرار الأول للدورة، تبرز الدورة ج سَ ـ نَ. ن ـ س ج قبل أن تكتمل دورة (نَ) الثانية؛ وهكذا يمكن النظر إلى كل دورات (ن) اللاحقة حسب الشكل ج سَ ـ ن ـ س... ج، باعتبار أن (ن ـ س)، كطور أول من الدورة الأولى، هو مجرد تمهيد عابر لدورة رأس المال الإنتاجي المتكررة أبداً، وهذا هو الحال في الواقع مع رأس المال الصناعي الموظف في مشروع لأول مرة في شكل رأسمال نقدي.

ومن ناحية أخرى، قبل أن تكتمل الدورة الثانية لـ (ج) تكون قد تمت الدورة الأولى سَ ـ نَ. ن ـ س ج سَ ومختصرها (سَ سَ) وهي دورة رأس المال السلعي. وعليه فإن الشكل الأول ينطوي أصلاً على الشكلين الآخرين معاً، وبذلك يختفي الشكل النقدي ما دام لا يمثل محض تعبير عن القيمة بل تعبيراً عن القيمة بشكلها المُعادَل، بالنقد.

أخيراً، إذا أخذنا رأسمالاً مفرداً وُظِّف حديثاً، وهو يجتاز الدورة ن ـ س... ج سَ ـ نَ لأول مرة، فإن (ن ـ س) تؤلف الطور التمهيدي، الاستهلالي لأول عملية إنتاج يمر بها رأس المال المفرد هذا. لذلك فإن عملية الإنتاج لا تفترض وجود هذا الطور (ن ـ س)، بل هي بالأحرى تستدعيه أو تحكمه. إلّا أن ذلك ينطبق على رأس المال المفرد هذا وحده. فالشكل العام لدورة رأس المال الصناعي هو دورة رأس المال النقدي، حيثما يُفترض أن نمط الإنتاج الرأسمالي قائم، أي حيثما يكون وضع [68]
المجتمع خاضعاً للإنتاج الرأسمالي. ولذا يُفترض وجود عملية الإنتاج الرأسمالية كشيء مسبق (prius)، إنْ لم يكن في الدورة الأولى لرأس المال النقدي الذي يتخذ رأس المال الصناعي شكله عند توظيفه مجدداً، فعلى الأقل خارجها. إن استمرار وجود عملية الإنتاج الرأسمالية يفترض سلفاً التجدّد الدائم للدورة (ج... ج). فهذه المقدمة تبرز أصلاً منذ المرحلة الأولى من الفعل ن ـ س < ق.ع / و إ، لأن هذا الفعل يفترض وجود طبقة من العمال المأجورين من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن ما يشكل المرحلة الأولى (ن ـ س) بالنسبة لشاري وسائل الإنتاج، إنما يشكل (سَ ـ نَ) بالنسبة للبائع، من هنا تفترض (سَ) وجود رأس المال السلعي، وبالتالي تفترض أن السلعة نفسها هي ثمرة الإنتاج الرأسمالي، وهي بالتالي وظيفة رأس المال الإنتاجي.

[69]

الفصل الثاني

دورة رأس المال الإنتاجي

تمتلك دورة رأس المال الإنتاجي الصيغة العامة التالية: ج   سَ ـ نَ ـ س ج. وهذه الدورة تعني التكرار الدوري لوظيفة رأس المال الإنتاجي وبالتالي تعني تجديد إنتاج رأس المال أو عملية إنتاجه بوصفها عملية تجديد إنتاجه بالارتباط مع إنماء القيمة، ولا تعني فقط إنتاج فائض القيمة، بل تجديد إنتاجه دورياً، فهي تعني أن وظيفة رأس المال الصناعي القائم في شكله الإنتاجي، لا تقع مرة واحدة بل تتكرر دورياً، بحيث أن البداية الجديدة معطاة سلفاً في نقطة الانطلاق. إن جزءاً من سَ (في حالات معينة، في فروع معينة لتوظيف رأس المال الصناعي) قد يعود ثانية للدخول مباشرة بوصفه وسيلة إنتاج في نفس عملية العمل التي خرج منها بهيئة سلعة؛ ومن جراء ذلك لا موجب لتحويل قيمة هذا الجزء إلى نقد فعلي أو رموز نقدية، أو أنه لا يتخذ تعبيراً مستقلاً سوى كنقد حسابي. إن هذا الجزء من القيمة لا يدخل في التداول. وهكذا، تدخل في عملية الإنتاج قيم لا تدخل في عملية التداول. ويصح الشيء ذاته على ذلك الجزء من (سَ) الذي يستهلكه الرأسمالي في شكل عيني (in natura) بوصفه قسماً من المنتوج الفائض. غير أن هذا الجزء لا يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للإنتاج الرأسمالي؛ وهو يتطلب الدراسة في مجال الزراعة في الأغلب.

ثمة شيئان في هذا الشكل يلفتان النظر على الفور.

أولاً ـ في الشكل الأول (ن   نَ)، نجد أن عملية الإنتاج، وهي وظيفة (ج)، تقطع عملية تداول رأس المال النقدي ولا تقوم سوى بدور الوسيط بين طوريها (ن ـ

س) و (سَ ـ نَ)، وهنا لا تؤلف عملية تداول رأس المال الصناعي برمتها، أي مجمل حركته في نطاق طور التداول، سوى انقطاع وبالتالي حلقة تربط بين رأس المال الإنتاجي، الذي يفتتح الدورة بوصفه القطب الأول، ورأس المال الإنتاجي، الذي يغلقها
[70] بوصفه القطب النهائي، وهو في الشكل نفسه، في الشكل الذي يبدأ به الحركة من جديد. إن التداول، بمعناه الفعلي، لا يتجلّى سوى كوسيط لتجديد الإنتاج المتكرر دورياً، والذي يكتسب استمراريته بفعل هذا التكرار.

ثانياً ـ إن التداول برمته يتجلى في شكل مضاد تماماً لذلك الشكل الذي اكتساه في دورة رأس المال النقدي. فهناك كان شكله: ن ـ س ـ ن (ن ـ س. س ـ ن) بمعزل عن مقدار القيمة، أما هنا فشكله، بمعزل عن مقدار القيمة أيضاً، هو: س ـ ن ـ س (س ـ ن ن ـ س) أي شكل التداول السلعي البسيط.

I ـ تجديد الإنتاج البسيط

فلنبحث أولاً العملية (سَ ـ نَ ـ س)، التي تجري في مجال التداول بين القطبين (ج ج).

إن نقطة انطلاق هذا التداول هي رأس المال السلعي: سَ = س + س = ج + س. لقد عالجنا، في الشكل الأول للدورة، وظيفة رأس المال السلعي سَ ـ نَ (تحقيق القيمة-رأسمال = ج التي يحتويها، وهذه القيمة توجد الآن باعتبارها الجزء س من السلعة سَ، إضافة إلى تحقيق فائض القيمة الذي تحتويه والذي يوجد كجزء مكوّن لنفس الكتلة من السلع، يمتلك قيمة مقدارها س). ولكن هذه الوظيفة كانت تشكل، هناك، الطور الثاني من التداول المقطوع، والطور الختامي للدورة بمجملها. أما هنا فهي تؤلف الطور الثاني من الدورة، ولكنها تؤلف الطور الأول من التداول. إن الدورة الأولى تنتهي بـ (نَ)، وبما أن (نَ) يستطيع، شأنه شأن (ن) الأصلي، أن يفتتح الدورة الثانية كرأسمال نقدي، فلم يكن ضرورياً بادىء الأمر النظر في ما إذا كان ن و ن (فائض القيمة) اللذان يحويهما (نَ)، يواصلان المسير معاً أم يفترقان. وكان النظر في ذلك سيغدو ضرورياً فقط لو كنا قد تتبعنا مسار الدورة الأولى في مجرى تجددها. لكن ينبغي البت بهذه المسألة أثناء عملية دورة رأس المال الإنتاجي، لأن تحديد دورته الأولى يتوقف على ذلك، ولأن (سَ ـ نَ) تظهر فيه بوصفها الطور الأول للتداول الذي ينبغي استكماله بالطور (ن ـ

س). فعلى هذا البت يتوقف كون الصيغة التي ننظر فيها تمثل تجديد الإنتاج البسيط أم تجديد الإنتاج الموسع. وتبعاً لهذا البت أو ذاك يتغير طابع الدورة.

لنأخذ أولاً تجديد الإنتاج البسيط لرأس المال الإنتاجي، مفترضين هنا، كما في الفصل الأول، أن الشروط تظل ثابتة، وأن السلع تُباع وتُشرى بقيمتها. وحسب هذا الافتراض يدخل كل فائض القيمة في مجال الاستهلاك الشخصي للرأسمالي. وحالما يتم تحويل رأس المال السلعي (سَ) إلى نقد، فإن ذلك الجزء من مبلغ النقد، الذي يمثل القيمة ـ رأسمال، يواصل التداول في دورة رأس المال الصناعي، أما الجزء الآخر منه [71]
الذي يمثل فائض القيمة المحوّل إلى نقد، فيدخل في التداول العام للسلع، ويشكل تداولاً نقدياً ينطلق من الرأسمالي ولكنه يجري خارج نطاق تداول رأسماله الفردي.

لقد كان لدينا، حسب مثالنا، رأسمال سلعي (سَ) مؤلف من 10 آلاف باون غزول، تبلغ قيمتها 500 جنيه، منها 422 جنيهاً تمثل قيمة رأس المال الإنتاجي وتواصل، بوصفها الشكل النقدي لـ 8440 باوناً غزول، تداول رأس المال الذي بدأته (سَ)، في حين أن فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً، وهو الشكل النقدي لـ 1560 باوناً من الغزول، أي الجزء الفائض من المنتوج السلعي، يغادر تداول رأس المال هذا ويجتاز طريقاً منفصلاً في نطاق التداول العام للسلع.

سَ (س + س) — نَ — (ن + ن)
ن — س < ق.ع / و إ
ن — س

إن الفعل (ن ـ س) يمثل سلسلة مشتريات تتم بواسطة النقد الذي يُنفقه الرأسمالي إما لشراء سلع أو خدمات تُؤدّى لشخصه المبجّل أو أسرته. وهذه المشتريات مجزأة وتجري في أوقات مختلفة. وعلى هذا يوجد النقد مؤقتاً في شكل ذخيرة نقدية مخصصة للاستهلاك الجاري، أو في شكل كنز، لأن النقد الذي ينقطع تداوله يتخذ شكل كنز. ووظيفته كوسيلة للتداول، وهو يبقى كذلك أيضاً في شكله العابر ككنز، لا تدخل في تداول رأس المال بشكله النقدي (ن). فالنقد في هذه الحالة لا يُسلّف بل يُنفَق.

لقد افترضنا أن مجمل رأس المال المسلّف ينتقل بأكمله، دوماً، من أحد أطواره إلى الطور الآخر، ولذا نفترض هنا أيضاً أن المنتوج السلعي للعملية (ج) يمثل إجمالي قيمة رأس المال الإنتاجي (ج)، أي 422 جنيهاً زائداً فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً، والذي

تم خلقه في عملية الإنتاج. وفي مثالنا الخاص بالمنتوج السلعي القابل للتجزئة يوجد فائض القيمة في شكل 1560 باوناً من الغزول، تماماً، مثلما يوجد، إذا ما حسبناه على أساس باون واحد من الغزول، في شكل 2496 أونصة من الغزول. أما لو كان المنتوج السلعي على سبيل المثال، آلة قيمتها 500 جنيه، وله تركيب قيمي مماثل، أي أن جزءاً من قيمة هذه الآلة، وهو 78 جنيهاً، يؤلف فائض القيمة، فإن هذه الجنيهات الـ 78 لن توجد إلّا في الآلة برمتها؛ فلا يمكن تجزئة هذه الآلة إلى قيمة ـ رأسمال وفائض قيمة من دون تحطيمها إلى أجزاء، وبالتالي من دون تدمير قيمتها لدى تدمير قيمتها الاستعمالية. لهذا السبب لا يمكن في هذه الحالة تصوير الجزءين المكوّنين للقيمة، إلّا مثالياً بوصفهما جزءين مكوّنين لجسد السلعة، فلا يمكن تصويرهما كعنصرين مستقلين من عناصر السلعة (سَ)، على نحو ما يشكل كل باون من الغزول عنصراً منفصلاً، ومستقلاً
[72] من سلعة الـ 10 آلاف باون غزول. وفي الحالة الأولى، يتعين بيع السلعة بكاملها، يتعين بيع رأس المال السلعي، أي الآلة، بيعها بكلّيتها قبل أن يبدأ (ن) تداوله الخاص. وبالعكس، إذا ما باع الرأسمالي 8440 باوناً من الغزول، فإن بيع الـ 1560 باوناً المتبقية سوف يمثل تداولاً منفصلاً تماماً لفائض القيمة في شكل س (1560 باوناً من الغزول) ـ ن (78 جنيهاً) ـ س (مواد استهلاكية). بيد أن عنصري قيمة كل جزء منفرد من الـ 10 آلاف باون من المنتوج، أي الغزول، يمكن تماماً أن يتمثلا في أجزاء من المنتوج كعناصر من قيمته الكلّية. ومثلما أن هذا الأخير، الـ 10 آلاف باون غزول، يمكن تجزئته إلى قيمة رأس المال الثابت (ث)، أي 7440 باوناً من الغزول بقيمة 372 جنيهاً، وقيمة رأس المال المتغير (م) أي 1000 باون غزول قيمتها 50 جنيهاً، وإلى فائض قيمة (ف)، أي 1560 باوناً من الغزول قيمتها 78 جنيهاً، كذلك يمكن تجزئة كل باون من الغزول إلى (ث) تساوي 11,904 أونصة غزول قيمتها 8928 بنساً، و(م) تساوي 1600 أونصة غزول قيمتها 1200 بنس و (ف) تساوي 2496 أونصة غزول قيمتها 1872 بنساً. ولذا يكون بمقدور الرأسمالي بيع مختلف أجزاء الـ 10 آلاف باون من الغزول على التعاقب، ليستهلك بالتدريج عناصر فائض القيمة الذي تحتويه هذه الأجزاء، وبهذا يتحقق بنفس هذا التدريج مبلغ (ث + م). بيد أن هذه العملية تفترض هي الأخرى بيع مجمل الـ 10 آلاف باون من الغزول، وبذلك يتم التعويض عن قيمة (ث و م) ببيع الـ 8440 باوناً. (رأس المال، الكتاب الاول، الفصل السابع، 2).

ومهما يكن السبيل، فإن القيمة ـ رأسمال وفائض القيمة مما تحتويه (سَ)، تكتسبان كلتاهما بواسطة الفعل (سَ ـ نَ) وجودين قابلين للفصل، وجود مبلغين مختلفين من

النقد؛ وفي كلا الحالين، لا يؤلف (ن) وكذلك (ن) في الواقع غير شكل محوّل للقيمة التي كانت تمتلك بالأصل في (سَ) تعبيرها الخاص، المثالي، بوصفها سعر السلعة.

إن التداول (س ـ ن ـ س) يمثل التداول السلعي البسيط، وطوره الأول، (س ـ ن)، يندرج في نطاق تداول رأس المال السلعي (سَ ـ نَ)، أي في نطاق دورة رأس المال؛ أما الطور المكمل (ن ـ س)(*) فيقع، على العكس من ذلك، خارج هذه الدورة، نظراً لكونه فعلاً منفصلاً من أفعال التداول العام للسلع. إن تداول (سَ و س)، تداول القيمة ـ رأسمال وفائض القيمة، ينشطر بعد تحويل (سَ إلى نَ). فيترتب على ذلك ما يلي:

أولاً ـ بعد تحقيق رأس المال السلعي بواسطة الفعل سَ ـ نَ = سَ ـ (ن + ن)، فإن حركة القيمة ـ رأسمال وفائض القيمة، التي كانت ما تزال موحّدة للاثنين معاً في (سَ ـ نَ) وكانت تحققها الكتلة نفسها من السلع، تصبح قابلة للانفصال ليتخذ كل واحد من هاتين القيمتين شكلاً مستقلاً بوصفه مبلغاً من النقد.

ثانياً ـ إذا ما وقع هذا الانفصال، وأنفق الرأسمالي (ن) كإيراد، بينما يواصل (ن)، بوصفه الشكل الوظيفي للقيمة ـ رأسمال، مساره الذي حددته الدورة، فإن الفعل الأول [73] (سَ ـ نَ) يمكن تصويره بالإرتباط مع الفعلين اللاحقين (ن ـ س) و (ن ـ س)، بمثابة تداولين مختلفين هما (س ـ ن ـ س) و (س ـ ن ـ س)، وكلتا هاتين السلسلتين تنتميان، من حيث الشكل العام، إلى التداول الاعتيادي للسلع.

غير أنه في حالة وجود سلع ذات جسد متصل لا يتجزأ، فإن الممارسة تقوم في فصل مكوّنات القيمة لذاتها بصورة مثالية. ففي أعمال البناء بلندن مثلاً، والتي تمضي في الغالب على أساس الائتمان، يتلقى مقاول البناء التسليفات وفقاً لما بلغه بناء المنزل من مراحل. وإن أياً من هذه المراحل ليس منزلاً، بل محض جزء موجود فعلاً من الأجزاء المكوّنة لمنزل مقبل قيد البناء، وعلى هذا فإن هذه المرحلة، رغم كونها واقعاً، ليست إلّا كسراً مثالياً من المنزل الكلي، ولكنها واقعية بما فيه الكفاية بحيث تقدم ضمانة كافلة لسلفة جديدة. (اقرأ عن ذلك في الفصل الثاني عشر).

ثالثاً ـ إذا انفصلت حركة القيمة ـ رأسمال وفائض القيمة، التي كانت ما تزال موحدة في (س و ن)، إنفصالاً جزئياً (بحيث أن جزءاً من فائض القيمة لا يُنفق كإيراد) أو لا تنفصل إطلاقاً، فإن تغيراً يطرأ على القيمة ـ رأسمال ذاتها في أثناء دورتها حتى قبل أن

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: س ـ ن. صححت وفق مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

تكتمل هذه الدورة. وفي مثالنا أعلاه، كانت قيمة رأس المال الإنتاجي تساوي 422 جنيهاً. وعليه، إذا ما واصل رأس المال الحركة (ن ـ س)، ولنقل مثلاً بمقدار 480 جنيهاً أو بمقدار 500 جنيه، فإنه يقطع المراحل الأخيرة من الدورة كقيمة تزيد بـ 58 جنيهاً أو 78 جنيهاً عن قيمته الأصلية. وقد يتوافق ذلك مع وقوع تغير في تركيب رأس المال، من حيث القيمة. ـ

إن (سَ ـ نَ)، وهي المرحلة الثانية في التداول والمرحلة الختامية من الدورة I (ن نَ)، هي المرحلة الثانية في دورتنا هذه والأولى في تداول السلع. وعليه، فبمقدار ما يتعلق الأمر بالتداول، فلا بد أن تكتمل (سَ ـ نَ) بواسطة (نَ ـ سَ). ولكن الفعل (سَ ـ نَ) لا يأتي بعد عملية نمو القيمة (بعد وظيفة ج في هذه الحالة، أي المرحلة الأولى) فحسب، بل هو نتيجة هذه العملية؛ لقد تحقق المنتوج السلعي (سَ) بواسطة هذا الفعل. وعليه فإن عملية نمو قيمة رأس المال وتحقيق المنتوج السلعي الذي يمثل القيمة ـ رأسمال التي نمت، ينتهيان بالفعل (سَ ـ نَ).

لقد افترضنا إذن تجديد الإنتاج البسيط أي افترضنا أن (ن ـ س) تنفصل كلّية عن (ن ـ س). وبما أن هذين التداولين (س ـ ن ـ س) و (س ـ ن ـ س)، ينتميان من ناحية الشكل العام إلى تداول السلع (ولهذا السبب لا يطرأ أي اختلاف على قيمة قطبيهما)؛ فمن اليسير تصوير عملية الإنتاج الرأسمالية، على غرار ما يفعل الاقتصاد السياسي المبتذل، على أنه محض إنتاج للسلع، لقيم استعمالية مخصصة لهذا النوع من الاستهلاك [74]
أو ذاك، ولا يتوخى الرأسمالي من إنتاجها سوى التعويض عنها بسلع ذات قيم استعمالية أخرى، أو مبادلتها بهذه السلع كما يقول الاقتصاد السياسي المبتذل زوراً.

إن (سَ) تظهر منذ البداية تماماً بوصفها رأسمالاً سلعياً، والغاية المتوخاة من العملية برمتها، أي الإثراء (إنماء القيمة) لا تستبعد استهلاك الرأسمالي الشخصي الذي يتزايد بتزايد مقدار فائض القيمة (وبالتالي تزايد رأس المال)، بل تفترضه بصورة قاطعة.

إن السلعة (س) التي تم إنتاجها (أو ذاك الجزء المثالي من المنتوج السلعي سَ الذي يقابلها) لا تقوم في مجرى تداول إيراد الرأسمالي إلّا بتحويل هذا الإيراد إلى نقد أولاً، ثم تحويل هذا النقد إلى عدد من السلع الأخرى المخصصة للاستهلاك الشخصي. عند هذه النقطة لا يجوز للمرء أن يغفل الواقعة الصغيرة التالية وهي أن (س) قيمة سلعية لم تكلف الرأسمالي قرشاً، فهي تجسيد للعمل الفائض، ولذا فإنها برزت أصلاً على المسرح كجزء مكوّن لرأس المال السلعي (سَ). إن (س) هذه، بحكم طبيعة وجودها ذاته، مقيدة بدورة القيمة ـ رأسمال أثناء قيامها بعمليتها، وإذا ما توقفت هذه الدورة أو اختلّت

عموماً على نحو ما فلن يتقلص استهلاك (س) أو يتوقف كلّية فحسب، بل كذلك تصريف تلك الطائفة من السلع التي تعوّض عن (س). ويحدث الشيء ذاته حين ينتهي الفعل (سَ ـ نَ) إلى الفشل، أو لا يباع من (سَ) سوى جزء فحسب.

لقد رأينا أن (س ـ ن ـ س)، التي تمثّل تداول إيراد الرأسمالي، لا تدخل في تداول رأس المال إلّا بمقدار ما تكون (س) جزءاً من قيمة (سَ)، أي جزءاً من رأس المال في شكله الوظيفي كرأسمال سلعي؛ ولكن ما إن يغدو تداول الإيراد مستقلاً من خلال (ن ـ س)، فإنه لا يدخل بشكله التام (س ـ ن ـ س) في حركة رأس المال الذي سلّفه الرأسمالي، رغم أنه قد نشأ عن رأس المال هذا. ويرتبط تداول الإيراد بتداول رأس المال المسلّف بمقدار ما إن وجود رأس المال يفترض أصلاً وجود الرأسمالي، أما وجود هذا الأخير فرهن باستهلاكه لفائض القيمة.

في إطار التداول العام تقوم (سَ)، ولتكن خيوط غزل، بوظيفة سلعة لا أكثر، ولكنها، كلحظة في تداول رأس المال إنما تؤدي وظيفة رأسمال سلعي، وهو شكل تتلبسه القيمة ـ رأسمال وتخلعه تباعاً. وحين تُباع خيوط الغزل إلى التاجر فإنها تخرج من عملية دورة رأس المال ذاك الذي كانت منتوجاً له، ومع ذلك فهي تبقى بوصفها سلعة في مجال التداول العام. إن تداول الكتلة ذاتها من السلع يتواصل، رغم أنها قد كفّت عن أن تؤلف لحظة في الدورة المستقلة لرأسمال صاحب مصنع الغزول. وعلى هذا فإن الاستحالة الختامية فعلاً لكتلة السلع التي يزجّها الرأسمالي في التداول، الفعل (س ـ ن)، أي خروجها نهائياً إلى ميدان الاستهلاك، يمكن أن تنفصل انفصالاً تاماً من حيث الزمان والمكان عن تلك الاستحالة التي تعمل فيها كتلة السلع هذه بوصفها رأسمالاً [75] سلعياً للرأسمالي المعني. فنفس الاستحالة التي سبق أن تمت في مجال تداول رأس المال المعني تبقى بانتظار اكتمالها في ميدان التداول العام.

ولا يغير من الأمر شيئاً فيما لو دخلت خيوط الغزل من جديد في دورة رأسمال صناعي آخر. فالتداول العام يتضمن دورات متشابكة لشتى الأجزاء المستقلة من رأس المال الاجتماعي، أي مجمل دورات رؤوس الأموال المفردة، إلى جانب تداول تلك القيم التي لم تُزج في السوق بوصفها رأسمالاً بل تدخل في نطاق الاستهلاك الفردي.

إن العلاقة بين دورة رأسمال ما حين تؤلف جزءاً من التداول العام، ودورة تؤلف حلقة في دورة مستقلة، تبرز أمامنا عندما نتفحص التداول (نَ = ن + ن). إن (ن) بوصفه رأسمالاً نقدياً يواصل دورة رأس المال؛ أما (ن) الذي يُنفق كإيراد (ن ـ س)، فيدخل في نطاق التداول العام، إلّا أنه يغادر دورة رأس المال المعني. ولا يدخل في دورة

رأس المال هذا سوى ذلك الجزء من (ن) الذي يضطلع بوظيفة رأسمال نقدي إضافي. ففي (س ـ ن ـ س) لا يخدم النقد إلّا بوصفه عملة، وغاية هذا التداول هو الاستهلاك الفردي للرأسمالي. وما يُبرز بلاهة الاقتصاد السياسي المبتذل أنه يصف هذا التداول، الذي لا يدخل في دورة رأس المال ـ أي تداول ذلك الجزء من القيمة المُنتَجة الذي يُستهلك كإيراد ـ على أنه الدورة الخاصة برأس المال.

وفي الطور الثاني، في (ن ـ س)، فإن القيمة ـ رأسمال ن = ج (قيمة رأس المال الإنتاجي الذي يفتتح، عند هذه النقطة، دورة رأس المال الصناعي) تحضر ثانية، بعد أن تخلصت من فائض القيمة، ولذلك فإنها تمتلك نفس مقدار القيمة الذي كان لها في المرحلة الأولى من دورة رأس المال النقدي (ن ـ س). وعلى الرغم من اختلاف المكان، فإن وظيفة رأس المال النقدي الذي تحوّل إليه رأس المال السلعي الآن، تظل على حالها: تحوّله إلى (و إ و ق ع)، أي إلى وسائل إنتاج وقوة عمل.

وعليه، لدى القيام بأداء وظيفة رأسمال سلعي (سَ ـ نَ)، فإن القيمة ـ رأسمال تكون قد اجتازت، سوية مع (س ـ ن)، الطور (س ـ ن) لتدخل الآن في الطور المكمل ن ـ س < (ق.ع / و إ) وعلى هذا فإن مجمل حركة تداولها تتمثل في س ـ ن ـ س < (ق.ع / و إ)

أولاً ـ ظهر رأس المال النقدي (ن) في الشكل I (الدورة ن نَ) بوصفه الشكل الأوّلي الذي تُسلّف به القيمة ـ رأسمال؛ وهو يظهر الآن منذ البداية كجزء من ذلك المبلغ النقدي الذي تحوّل إليه رأس المال السلعي في طور التداول الأول (سَ ـ نَ)، أي يظهر منذ البداية على أنه تحويل (ج)، رأس المال الإنتاجي إلى الشكل النقدي عن
[76] طريق بيع المنتوج السلعي. ويوجد رأس المال النقدي هنا، منذ البداية، لا بوصفه الشكل الأوّلي ولا الشكل الختامي للقيمة ـ رأسمال، نظراً لأن الطور (ن ـ س) المكمّل للطور (س ـ ن)، لن يتحقق إلّا بخلع الشكل النقدي مرة ثانية. وعليه فإن ذلك الجزء من (ن ـ س) الذي يمثّل (ن ـ ق ع) في الوقت نفسه، لا يعود يظهر بوصفه محض تسليف نقدي لشراء قوة العمل، بل كتسليف تُدفع فيه نفس الباونات الألف من الغزول، التي تبلغ قيمتها 50 جنيهاً، وهذه جزء من القيمة السلعية التي خلقتها قوة العمل، تُدفع لقوة العمل في شكل نقد. إن النقد المسلّف هنا إلى العامل ليس إلّا الشكل المُعادِل المحوّل لجزء من قيمة السلعة التي أنتجها العامل نفسه. ولهذا السبب دون غيره فإن الفعل (ن ـ س)، بمقدار ما يمثل (ن ـ ق ع)، ليس بأي حال مجرد إحلال سلعة في

شكل استعمالي محل سلعة في شكل نقدي، بل يتضمن عناصر أخرى مستقلة عن التداول العام للسلع بما هو عليه.

إن (نَ) يظهر كشكل محوّل لـ (سَ)، وهذه ذاتها منتوج الوظيفة السابقة لـ (ج)، أي لعملية الإنتاج السابقة، ويظهر إجمالي مبلغ النقد (نَ) لذلك على أنه تعبير بالنقد عن عمل الماضي. وفي مثالنا السابق، فإن الـ 10 آلاف باون من خيوط الغزل التي تساوي 500 جنيه هي منتوج عملية الغزل؛ منها 7440 باوناً من الغزول تعادل رأس المال الثابت المسلّف ث = 372 جنيهاً؛ و1000 باون من الغزول تعادل رأس المال المتغير المسلّف م = 50 جنيهاً، و1560 باوناً من الغزول تعادل فائض القيمة ف = 78 جنيهاً. وإذا لم يُسلّف من (نَ) مجدداً سوى رأس المال الأصلي البالغ 422 جنيهاً، فلن يُسلّف للعامل في الأسبوع القادم، في الفعل (ن ـ ق ع)، عند بقاء جميع الشروط الأخرى ثابتة، سوى جزء من الـ 10 آلاف باون من الغزول التي أُنتجت في هذا الأسبوع (وبالذات القيمة النقدية لـ 1000 باون من الغزول). ويكون النقد هنا تعبيراً عن عمل الماضي على الدوام بصفته نتيجة للفعل (س ـ ن). وإذا ما جرى الفعل التكميلي (ن ـ س) في سوق السلع على الفور، أي جرت مبادلة (ن) بسلع فعلية موجودة في السوق، فذلك يؤلف ثانية مبادلة لعمل الماضي في شكل معين (نقد) بشكل آخر (سلعة). بيد أن الفعل (ن ـ س) مفصول عن الفعل (س ـ ن) من حيث الزمان. وقد يقعان في آن واحد على سبيل الإستثناء، مثلاً حين يعمد الرأسمالي الذي يؤدي الفعل (ن ـ س) والرأسمالي الذي يمثّل هذا الفعل بالنسبة إليه فعل (س ـ ن)، بنقل سلعهما الواحد إلى الآخر في آن واحد، فلا يستخدمان النقد (ن) حينئذ إلّا لتسوية الرصيد. إن الفارق الزمني بين تنفيذ (س ـ ن) وتنفيذ (ن ـ س)، قد يكون كبيراً إلى هذا الحد أو ذاك. ورغم أن (ن)، بوصفه نتيجة للفعل (س ـ ن)، يمثّل عمل الماضي، فإن (ن) يمكن أن يمثّل، في الفعل (ن ـ س)، الشكل المحوّل لسلع لم تمثُل بعد في السوق، بل ستَمْثُل فيه مستقبلاً، وذلك نظراً لأن الفعل (ن ـ س) لا يتحقق عادة إلّا بعد أن يتم إنتاج (س) مجدداً. وعلى غرار ذلك يمكن لـ (ن) أيضاً أن يمثّل سلعاً يتم إنتاجها في آن واحد مع (س) التي يشكل (ن) التعبير النقدي عنها. فمثلاً في المبادلة ن ـ س (شراء وسائل الإنتاج) [77] يمكن شراء الفحم قبل استخراجه من المنجم. وبمقدار ما يؤلف (ن) تراكماً للنقد، ولا يُنفق بوصفه إيراداً، فإن بوسعه أن يمثّل قطناً لن يتم إنتاجه إلّا في العام القادم. ويصح الشيء ذاته على إنفاق إيراد الرأسمالي في (ن ـ س). كما ينطبق ذلك على أجور قوة العمل (ق ع) التي تساوي 50 جنيهاً. فهذا النقد لا يقتصر على كونه الشكل النقدي

لعمل الماضي الذي أداه العامل، بل هو في الوقت نفسه حوالة على عمل متزامن أو عمل مُقبل، تحقق لتوه أو ينبغي أن يتحقق في المستقبل. فالعامل يمكن أن يستخدم أجوره لشراء سترة لن تُخاط إلّا بعد أسبوع. وينطبق ذلك تحديداً على عدد كبيرٍ جداً من وسائل العيش الضرورية التي ينبغي أن تُستهلك فور إنتاجها تقريباً للحيلولة دون فسادها. وبذا يتلقى العامل، في النقد الذي يُدفع له بمثابة أجور، الشكل المحوّل للعمل المقبل الذي سيؤديه هو أو غيره من العمال. فبإعطاء العامل جزءاً من عمله الماضي، فإن الرأسمالي يعطيه حوالة مسحوبة على عمله المقبل هو. إن العمل الآني أو المقبل الذي يؤديه العامل هو الذي يؤلف الخزين الذي لم يتشكل بعد، والذي يُدفع منه للعامل لقاء عمله الماضي. في هذه الحالة تتلاشى تماماً فكرة تكوين الخزين(*)

ثانياً ــ في التداول س ــ ن ــ س < ق.ع / و إ ، يغيّر نفس النقد موضعه مرتين، إذ يتلقاه الرأسمالي أولاً بوصفه بائعاً، ثم يدفعه بوصفه شارياً، ولا يخدم تحويل السلعة إلى شكل نقدي من هدف سوى إعادة تحويلها من الشكل النقدي إلى الشكل السلعي؛ وعلى هذا فإن الشكل النقدي لرأس المال، أي وجوده المتعين كرأسمال نقدي، ليس إلّا لحظة زائلة في هذه الحركة؛ بتعبير آخر، ما دامت الحركة مستمرة، فإن رأس المال النقدي لايظهر إلّا بوصفه وسيلة للتداول إذا كان يخدم كوسيلة للشراء؛ فهو يقوم بدور وسيلة للدفع، بالمعنى الدقيق للكلمة، حين يشتري الرأسماليون من بعضهم بعضاً، أي حين لا توجد حاجة غير تسوية أرصدة المدفوعات.

ثالثاً ــ إن وظيفة رأس المال النقدي، سواء كان محض وسيلة للتداول أم وسيلة للدفع، لا تحقق إلّا الاستعاضة عن (س) بعنصري (ق ع و و إ)، أي الاستعاضة عن خيوط الغزل، وهي المنتوج السلعي الذي يمثل نتيجة نشاط رأس المال الإنتاجي (بعد اقتطاع ما يُنفق من فائض القيمة بوصفه إيراداً)، بعناصر إنتاج هذا المنتوج؛ وبالتالي تتوسط تحويل القيمة ــ رأسمال مجدداً من شكلها السلعي إلى عناصر تكوين هذه السلعة، أي أن وظيفة رأس المال النقدي، في التحليل الأخير، تتوسط تحويل رأس المال السلعي مجدداً إلى رأسمال إنتاجي.

(*) ترد في المخطوطة: «غير أن ذلك كله ينتمي إلى الجزء الأخير من الكتاب الثاني». [ن. ع].

ولكي تمضي الدورة بصورة طبيعية ينبغي أن تُباع (سَ) كلها حسب قيمتها. علاوة على
[78] ذلك، لا تنطوي (س ـ ن ـ س) على مجرد استبدال سلعة بأخرى فحسب، بل استبدال قيمة بأخرى مساوية. ولقد افترضنا أن ذلك هو ما يجري هنا. غير أن قيمة وسائل الإنتاج تتغير في واقع الأمر، فالإنتاج الرأسمالي يتميز، على وجه الدقة، بتغير مستمر في علاقات القيمة، نظراً لما يتميز به من تغيرات دائمة في إنتاجية العمل. ونكتفي هنا بمجرد الإشارة إلى هذا التغير في قيمة عناصر الإنتاج؛ وسنبحثه فيما بعد(*) إن تحويل عناصر الإنتاج إلى منتوج سلعي، تحويل (ج) إلى (سَ)، يتم في ميدان الإنتاج؛ في حين أن إعادة تحويل (سَ) إلى (ج) تحدث في ميدان التداول. ويتحقق ذلك عبر الاستحالة البسيطة للسلع، إلّا أن محتوى هذه الاستحالة يؤلف، على أية حال، لحظة من لحظات عملية تجديد إنتاج، مأخوذة ككل. إن (س ـ ن ـ س) باعتبارها شكلاً لتداول رأس المال، تتضمن عملية تبادل للمادة (الأيض) محددة وظيفياً. ثم إن التداول (س ـ ن ـ س) يشترط أن تكون (س) مساوية لعناصر إنتاج كمية معينة من سلع (سَ)، وأن تبقى العلاقة المتبادلة بين قيم هذه العناصر كما كانت في البداية. وهكذا لا يقتصر الافتراض هنا على أن السلع تُشرى حسب قيمها، بل كذلك إنها لا تتعرض لأي تغيّر في القيمة خلال حركة الدورة؛ فلا يمكن للعملية، بخلاف ذلك، أن تسير سيرها المعتاد.

في الحركة (ن   نَ)، يمثل (ن) الشكل الأصلي للقيمة ـ رأسمال، التي لا تخلع هذا الشكل إلّا لكي ترتديه ثانية. وفي الحركة ج   سَ ـ نَ ـ س   ج، يمثّل (ن) شكلاً يُرتدى فقط في عملية الدورة ليُخلع ثانية قبل أن تنتهي. ويتجلى الشكل النقدي هنا كشكل مستقل عابر لقيمة رأس المال. ورأس المال في شكل (سَ) يتلهف لارتداء الشكل النقدي، بمقدار لهفته حين يكون في شكل (نَ)، على خلع هذا الشكل، بعد أن تلبّسه مثل شرنقة ليتحوّل من جديد إلى شكل رأسمال إنتاجي. وطالما مكث رأس المال هذا في الشكل النقدي، فإنه لا يقوم بوظيفة رأسمال، ولا ينمّي قيمته ذاتياً. فيلبث رأس المال بائراً. إن (ن) يخدم هنا بوصفه وسيلة تداول ولكنها وسيلة لتداول رأس المال(**)

(*) أنظر هذا المجلد: الفصل الخامس عشر، البند ٧، ص287-295، [الطبعة العربية، ص 326-335]. [ن. برلين].

(**) أدرج ماركس هنا الملحوظة التالية في المخطوطة: «ضد توك». [ن. برلين].

إن مظهر الاستقلال الذي يحوزه الشكل النقدي للقيمة ـ رأسمال في الشكل الأول من دورتها (في شكل دورة رأس المال النقدي) يتلاشى في الشكل الثاني الذي يؤلف بالتالي تخطئة للشكل I ويحيله إلى محض شكل خاص. وإذا ما واجهت الاستحالة الثانية، (ن ـ س)، أية عقبات (إذا لم تتوافر وسائل إنتاج في السوق، مثلاً) فإن الدورة، أي تدفقات عملية تجديد الإنتاج، تنقطع كما يحدث حين يبور رأس المال في شكل رأسمال سلعي. ولكن هناك فارقاً، هو الآتي: إن بوسع رأس المال أن يبقى في شكله النقدي أمداً أطول من بقائه في الشكل السلعي العابر. فهو لا يكفّ عن كونه نقداً عندما يتوقف [79] عن أداء وظائف رأسمال نقدي، ولكنه يكفّ عن أن يكون سلعة، أو قيمة استعمالية بوجه عام فيما لو أستُبقي طويلاً في وظيفته كرأسمال سلعي. من ناحية ثانية، يستطيع رأس المال، في شكله النقدي، أن يرتدي شكلاً آخر عوضاً عن شكله الأصلي كرأسمال إنتاجي، أما في الشكل (سَ) فلا يستطيع رأس المال أن يتزحزح إطلاقاً.

إن التداول (سَ ـ نَ ـ س)، يتضمن، بالنسبة إلى (سَ) وحدها ووفقاً لشكلها، أفعال تداول، هي لحظات تجديد إنتاجها؛ ولكن من أجل تحقيق (سَ ـ نَ ـ س) لا بدّ من تجديد الإنتاج الفعلي لـ (س) التي تتحوّل (سَ) إليها؛ غير أن تجديد الإنتاج هذا يتوقف بدوره على عمليات تجديد أخرى تقع خارج عملية تجديد إنتاج رأس المال الفردي الذي تمثله (سَ). ـ

في الشكل I، نجد أن الفعل ن ـ س < ق.ع / و إ لا يمهد سوى للتحويل الأول لرأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، أما في الشكل II فإنه يمهد لإعادة تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال إنتاجي؛ نقصد أنه طالما بقي مجال استثمار رأس المال الصناعي دون تغير، فإن هذا الفعل يمهد لإعادة تحويل رأس المال السلعي إلى نفس عناصر الإنتاج التي نشأ هو عنها. وعليه، يبدو هذا الفعل هنا، كما هو حاله في الشكل I، كطور تمهيدي لعملية الإنتاج، بل بمثابة عودة إلى هذه العملية، بمثابة تكرار لها، وبالتالي بمثابة ممهد لعملية تجديد الإنتاج، وبالتالي لتكرار عملية إنماء القيمة أيضاً.

وينبغي أن نشير هنا ثانية إلى أن الفعل (ن ـ ق ع) ليس تبادلاً بسيطاً للسلع بل شراء لسلعة، هي (ق ع)، يفترض أن تُستخدم في إنتاج فائض القيمة، مثلما أن (ن ـ و إ)، هو إجراء لازم مادياً لبلوغ هذه الغاية.

وباكتمال الحركة ن ـ س < (ق.ع / و إ)، يتحوّل (ن) مجدداً إلى رأسمال إنتاجي، إلى (ج)، ثم تبدأ الدورة من جديد.

وعليه يمكن توسيع الشكل ج   سَ ـ نَ ـ س   ج على النحو التالي:

ج   سَ   (س + س) ـ (ن + ن) ـ س < (ق ع / و إ)   ج

ـ س

إن تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي هو شراء سلع لإنتاج سلع. ولا يقع الاستهلاك في نطاق دورة رأس المال نفسه إلّا بمقدار ما يكون استهلاكاً إنتاجياً؛ وشرط وقوع هذا الاستهلاك هو خلق فائض قيمة بتوسط السلع التي استُهلكت إنتاجياً. وهذا شيء يختلف جداً عن الإنتاج، بل وعن الإنتاج السلعي، الذي تقتصر غايته على ضمان وجود المنتجين؛ إن إحلالاً كهذا لسلعة محل أخرى مشروطاً بإنتاج فائض القيمة، لأمر
[80] يختلف كل الاختلاف عن تبادل المنتوجات في ذاته، بتوسط النقد ليس إلّا ولكن الاقتصاديين يأخذون هذا الأمر مأخذ البرهان على أن فيض الإنتاج مستحيل.

وإلى جانب الاستهلاك الإنتاجي لـ (ن) الذي يُحوّل إلى (ق ع و وإ)، تحتوي دورة رأس المال على الحلقة الأولى من الفعل (ن ـ ق ع)، التي تشكل، عند العامل، (ق ع ـ ن = س ـ ن). وفي التداول (ق ع ـ ن ـ س)، الخاص بالعامل، والذي يتضمن ما يقوم به من استهلاك، نجد أن ما يقع في مجال دورة رأس المال هو الحلقة الأولى فقط بصفتها نتيجة للفعل (ن ـ ق ع). أما الفعل الثاني، أي (ن ـ س)، فلا يقع ضمن تداول رأس المال الفردي، رغم أنه ينبثق عنه. بيد أن استمرار الطبقة العاملة في الوجود شرط ضروري لوجود طبقة الرأسماليين، من هنا ضرورة قيام العامل بالاستهلاك بتوسط (ن ـ س).

إن الشرط الوحيد الذي يفترضه (سَ ـ نَ) لكي تستمر القيمة ـ رأسمال في الدورة ولكي يستهلك الرأسمالي فائض القيمة، هو أن تتحوّل (سَ) إلى نقد، أي أن تُباع. وبالطبع فإن (سَ) لا تُشترى إلّا لأنها قيمة استعمالية، أي ملائمة لنوع ما من الاستهلاك، إنتاجياً كان أم فردياً. ولكن إذا واصلت (سَ) التداول، مثلاً، بين يدي التاجر الذي اشترى خيوط الغزل، فإن هذا لا يؤثر بادىء الأمر أيما تأثير على استمرار دورة رأس المال الفردي ذاك الذي أنتج الغزول وباعها إلى التاجر. فالعملية برمتها

تستمر، كما من قبل، ومعها يستمر ما تشترطه من استهلاك فردي للرأسمالي وللعامل. وهذه نقطة هامة عند بحث الأزمات.

وحالما تُباع (سَ)، حالما تُحوّل إلى نقد، يغدو بالإمكان تحويلها مجدداً إلى عناصر فعلية لعملية العمل، وبالتالي لعملية تجديد الإنتاج. لذا فسيّان إن كان شاري (سَ) هو مستهلكها النهائي أم تاجراً يروم بدوره أن يبيعها، فذلك لا يؤثر أي تأثير على المسألة مباشرة. إن حجم كتل السلع التي يخلقها الإنتاج الرأسمالي يتوقف على نطاق هذا الإنتاج وعلى الحاجة إلى توسيعه باطراد، وليس على دائرة مقرَّة سلفاً من الطلب والعرض، من حاجات يتوجب اشباعها. وليس للإنتاج الواسع من زبائن مباشرين غير تجّار الجملة، هذا عدا عن الرأسماليين الصناعيين الآخرين. ويمكن لعملية تجديد الإنتاج على النطاق القديم نفسه أو على نطاق موسع أن تجري في حدود معينة، حتى عندما لا تدخل السلع التي انبثقت منه دخولاً فعلياً في مجال الاستهلاك الفردي أو الإنتاجي. فاستهلاك السلع لا يندرج في دورة رأس المال التي تمخضت عنها هذه السلع. فما إن تُباع خيوط الغزل، مثلاً، حتى يمكن أن تبدأ مجدداً دورة القيمة ـ رأسمال التي تمثلها هذه الخيوط، وذلك بصرف النظر عما يحدث لخيوط الغزل بادىء الأمر. وطالما يُباع [81] المنتوج، فإن كل شيء يمضي في مجراه المعتاد، من وجهة نظر المنتج الرأسمالي. فدورة القيمة ـ رأسمال التي يمثلها هذا المُنتج الرأسمالي لا تنقطع. وإذا ما توسعت هذه العملية ـ وهذا يتضمن توسع الاستهلاك الإنتاجي لوسائل الإنتاج ـ فإن تجديد إنتاج رأس المال هذا قد يقترن بتوسع الاستهلاك الفردي (وبالتالي ازدياد الطلب) من جانب العمال، ذلك لأن هذه العملية تبدأ وتتحقق عن طريق الاستهلاك الإنتاجي. إن إنتاج فائض القيمة يمكن أن ينمو على هذا النحو هو والاستهلاك الفردي للرأسمالي، فتجد كامل عملية تجديد الإنتاج نفسها في أكثر الأحوال ازدهاراً؛ ومع ذلك يكون شطر كبير جداً من السلع قد دخل مجال الاستهلاك في الظاهر فقط، أما في الواقع فإنه قد يبقى غير مباع بين يدي باعة المفرق، أي أنه ما يزال في واقع الأمر موجوداً في السوق. ولكن سيلاً من السلع يتدفق إثر آخر، حتى يتضح آخر الأمر أن الاستهلاك لم يبتلع السيل السابق إلّا ظاهرياً. فتتزاحم رؤوس الأموال السلعية مع بعضها بعضاً لنيل حيز في السوق. ويضطر القادمون متأخرين إلى البيع دون السعر لكي يبيعوا شيئاً، وبينما تظل السيول السابقة غير محوّلة إلى نقد سائل تكون آجال تسديد أثمانها قد حلّت. فيضطر مالكوها إلى إعلان إفلاسهم، أو إلى البيع بأي ثمن لتسديد ما بذمتهم. ولا علاقة لهذا البيع، قط، بالوضع الفعلي للطلب. فهو يتعلق بالطلب من أجل التسديد، يتعلق بالضرورة المطلقة لتحويل السلع إلى نقد. وهنا تندلع الأزمة. وهي تتجلى للعيان لا في

الانخفاض المباشر للطلب الاستهلاكي، أي الطلب على الاستهلاك الفردي، بل في انخفاض عدد مبادلات رأسمال برأسمال، أي في تقليص عملية تجديد إنتاج رأس المال .ـ

ولكي يؤدي (ن) وظيفته كرأسمال نقدي، أو كقيمة ـ رأسمال يُراد تحويلها مجدداً إلى رأسمال إنتاجي، يتم تحويل (ن) هذا إلى السلع (و إ و ق ع) وإذا ما كان يُراد شراء هذه السلع أو تسديد أثمانها في آجال مختلفة، بحيث أن (ن ـ س) تؤلف سلسلة متعاقبة من الشراء والدفع، فإن جزءاً من (ن) يُنجز الفعل (ن ـ س)، بينما يلبث الجزء الآخر في شكل نقد ولا يستخدم لتحقيق أفعال (ن ـ س) المتزامنة أو المتعاقبة إلّا في أوقات تقررها شروط العملية نفسها. وهذا الجزء من (ن) لا يُسحب من التداول إلّا بصورة مؤقتة، ريثما يعود إلى النشاط فيؤدي وظيفته في وقت معين. ولكن اختزان هذا الجزء هو، بدوره، وظيفة يستدعيها تداول هذا الجزء نفسه وهي مكرّسة لهذا التداول. وإن وجوده كرصيد للشراء والدفع، أي تعليق حركته، أو وضعه في حالة قطع تداوله، يؤلف
[82] إذن حالة يؤدي فيها النقد إحدى وظائفه كرأسمال نقدي. ذلك لأن النقد الهاجع في سبات مؤقت هو ذاته، في مثل هذه الحالة، جزء من رأس المال النقدي ن (نَ ـ ن = ن)، أو جزء من شطر قيمة رأس المال السلعي الذي يساوي (ج)، أي قيمة رأس المال الإنتاجي الذي تبدأ منه الدورة. من ناحية ثانية يكون كل النقد المسحوب من التداول موجوداً بشكل كنز. وعليه فإن شكل الكنز الذي يكتسيه النقد يصبح هنا وظيفة من وظائف رأس المال النقدي، تماماً مثلما أن وظيفة النقد في (ن ـ س) بوصفه وسيلة شراء أو وسيلة دفع تصبح وظيفة من وظائف رأس المال النقدي، وذلك لأن القيمة ـ رأسمال توجد هنا في شكل نقدي، لأن الشكل النقدي هنا هو حالة يمرّ بها رأس المال الصناعي في إحدى مراحله التي يقتضيها ترابط الدورة؛ ولكن يتضح هنا مرة أخرى صواب القول بأن رأس المال النقدي لا يؤدي، في نطاق دورة رأس المال الصناعي، من وظائف غير وظائف النقد، وأن وظائف النقد هذه لا تكتسب أهمية وظائف رأس المال إلّا بفضل ترابطها مع المراحل الأخرى من هذه الدورة.

إن التعبير عن (نَ) بوصفه علاقة بين (ن و ن)، أي بوصفه علاقة رأسمالية، ليس هو الوظيفة المباشرة لرأس المال النقدي، بل لرأس المال السلعي (سَ)، الذي لا يعبّر بدوره، بوصفه علاقة بين (س و س)، إلّا عن نتيجة عملية الإنتاج، عن نتيجة النمو الذاتي للقيمة ـ رأسمال الذي تحقق في عملية الإنتاج.

وإذا ما واجه استمرار عملية التداول عقبات يضطر معها (ن) إلى وقف وظيفته (ن ـ

س) بسبب ظروف خارجية، كأوضاع السوق مثلاً، إلخ، ويبقى بالتالي في شكله النقدي لفترة قد تقصر أو تطول، فإن النقد يتجمد في كنز تارة أخرى، وهو أمر يحصل أيضاً في التداول السلعي البسيط حالما ينقطع الانتقال من (س ـ ن) إلى (ن ـ س) بفعل ظروف خارجية. وهذا اكتناز خارج عن الإرادة. ويتخذ النقد، في الحالة المبحوثة، شكل رأسمال نقدي مستتر (latent)، رأسمال نقدي يهجع بائراً. ولكننا لن نبحث هذه النقطة أكثر من ذلك في الوقت الحاضر.

ولكن في الحالتين كلتيهما، يكون بقاء رأس المال النقدي في حالة نقد ناجماً عن انقطاع الحركة، بصرف النظر عما إذا كان ذلك نافعاً أم ضاراً، طوعاً أم قسراً، ناجماً عن وظائف رأس المال أم مناقضاً لها.

II ـ التراكم وتجديد الإنتاج على نطاق موسَّع

بما أن النِسَب التي يمكن أن تتوسع بها عملية الإنتاج ليست اعتباطية بل مفروضة بتكنيك معين، فإن فائض القيمة المتحقق، حتى لو كان يُراد رسملته، لا يمكن له في كثير من الأحيان أن ينمو إلى حجم معين (وقبل بلوغ هذا الحجم ينبغي أن يُكدّس) كافٍ [83]
لكي يؤدي وظيفته كرأسمال إضافي بصورة فعلية أو يدخل دورة قيمة ـ رأسمال في صيرورة ناشطة إلّا بعد تكرار عدة دورات. وبذا يتجمد فائض القيمة في كنز، مؤلِفاً في شكله هذا رأسمالاً نقدياً مستتراً. ونقول مستتراً (latent) لأنه لا يستطيع أن ينشط كرأسمال طالما لبث في شكله النقدي[6a] وعليه فإن تكوين الكنز هنا يتجلى كلحظة مندرجة في عملية التراكم الرأسمالي، ومرافقة لها، ولكنها مع ذلك لحظة متميزة عنها جوهرياً، ذلك لأن عملية تجديد الإنتاج ذاتها لا تتوسع بنشوء رأسمال نقدي مستتر. على العكس، فرأس المال النقدي المستتر يتكوّن هنا نظراً لأن المُنتج الرأسمالي لا يستطيع أن يوسع نطاق إنتاجه على نحو مباشر. ولو باع منتوجه الفائض إلى مُنتِج الذهب أو

(6a) إن اصطلاح «المستتر» (latent) مستعار من فكرة الفيزياء بصدد الحرارة المستترة، التي أُزيحت الآن كلّياً على وجه التقريب بنظرية تحوّل الطاقة. لذا يستخدم ماركس في الجزء الثالث، (وهو صيغة أحدث زمناً)، اصطلاحاً آخر: «رأس المال الكامن» (potentielles Kapital) مستعاراً من فكرة الطاقة الكامنة، أو «رأس المال الافتراضي» (virtuelles Kapital) قياساً على السرعات الافتراضية عند دالامبرت. [ف. انجلز].

الفضة الذي يُلقي في التداول ذهباً وفضة جديدين، أو باعهما، وهذا ما يعني الشيء نفسه، إلى تاجر يستورد ذهباً أو فضة إضافيين من بلدان أجنبية مقابل شطر معين من المنتوج الوطني الفائض، فإن رأسماله النقدي المستتر يؤلف، حينئذ، زيادة في الكنز الوطني في شكل ذهب أو فضة. وفي جميع الأحوال الأخرى، فإن الـ 78 جنيهاً، مثلاً، التي كانت وسيلة تداول بين يدي الشاري، لا تتخذ بين يدي الرأسمالي إلّا شكل كنز؛ لذا فإن كل ما يحدث هنا هو توزيع مختلف للكنز الوطني في شكل ذهب أو فضة.

وإذا أدى النقد وظيفة وسيلة للدفع في صفقات صاحبنا الرأسمالي (على نحو لا يسدد فيه الشاري أثمان السلع إلّا في آجال قصيرة أو طويلة نوعاً) فإن المنتوج الفائض المُزمع رسملته لا يُحوّل إلى نقد بل إلى ديون واجبة التسديد، أي إلى سندات تملّك مُعادِل، وقد تكون هذه بحوزة الشاري حالياً، أو يتوقع أن يحوزها في المستقبل. وهذا المُعادِل لا يدخل في عملية تجديد إنتاج رأس المال الذي يقوم بالدورة المعنية، شأنه شأن النقد الموظف في سندات مالية بفائدة، إلخ، وذلك رغم أنه قد يدخل في دورات رؤوس أموال صناعية فردية أخرى.

إن طابع الإنتاج الرأسمالي بأكمله يتحدد بإنماء قيمة القيمة ـ رأسمال المسلّفة، أي يتحدد في المقام الأول، بإنتاج أكبر قدر ممكن من القيمة، وثانياً بإنتاج رأس المال (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثاني والعشرين) أي بتحويل فائض القمية إلى رأسمال. إن التراكم، أي الإنتاج على نطاق موسع، الذي يتجلى كوسيلة لتوسيع إنتاج فائض القيمة باطراد ـ وبالتالي كوسيلة لإثراء الرأسمالي، كهدف شخصي له ـ ويؤلف واحداً من جوانب الميل العام للإنتاج الرأسمالي، يصبح فيما بعد، بنتيجة تطوره، كما بيّنا في الكتاب الأول، ضرورة لازمة لكل رأسمالي فردي. ويغدو الازدياد الدائم لرأسماله شرطاً للحفاظ على رأس المال هذا. ولكننا لن نعود إلى ما سبق إيضاحه. [84]

لقد درسنا بادىء الأمر تجديد الإنتاج البسيط، مفترضين أن فائض القيمة يُنفق بأكمله كإيراد. أما في الواقع، فينبغي دوماً إنفاق جزء من فائض القيمة كإيراد في الظروف الاعتيادية، وتحويل جزء آخر منه إلى رأسمال؛ وبهذا الخصوص لا أهمية البتة إن كان فائض القيمة الذي يتم إنتاجه في فترات معينة يُستهلك كلياً مرة، أو يحوّل بمجمله إلى رأسمال في مرة أخرى. فلو اتخذت الحركة مسارها الوسطي ـ والصيغة العامة لا تعبر إلّا عن هذا المسار ـ فإن العمليتين تحصلان دائماً في آنٍ واحدٍ. ولكي نتحاشى تعقيد الصيغة، يُستحسن أن نفترض أن مجمل فائض القيمة يذهب إلى التراكم. إن الصيغة

ج . . . سَ – نَ – سَ < (ق.ع، و إ) جَ تعبّر عن رأس المال الإنتاجي، الذي يُجدد إنتاجه على نطاق موسَّع وبقيمة أكبر، ويبدأ دورته الثانية، أو أنه، وهذا يضارع الشيء نفسه، يجدد دورته الأولى بوصفه رأسمالاً إنتاجياً قد تنامى. وحالما تبدأ هذه الدورة الثانية يكون لدينا (ج)، من جديد، بمثابة نقطة انطلاق، سوى أن (ج) هذا هو رأسمال إنتاجي أكبر مما كانه (ج) الأول. وبالمثل فإن الدورة الثانية، حسب الصيغة (ن ... نَ)، تبدأ بـ (نَ)، ويقوم (نَ) هذا بوظيفة (ن)، أي كرأسمال نقدي مسلّف ذي مقدار محدّد؛ فهو رأسمال نقدي أكبر من نظيره الذي دشن الدورة الأولى، لكن أي أثر لنموه عن طريق تحويل فائض القيمة إلى رأسمال يزول منذ أن يتقدم لأداء وظيفة رأسمال نقدي مسلّف. فمعالم هذا الأصل تنطمس بكاملها في شكله كرأسمال نقدي يبدأ دورته. وهذا ينطبق بالمثل على (جَ) حالما يبدأ وظيفته كنقطة انطلاق لدورة جديدة.

ولو قارنا (ج ... جَ) مع (ن ... نَ)، أي مع الدورة الأولى، لوجدنا أنهما يختلفان في المعنى كثيراً. فلو أخذنا (ن ... نَ) بمفردها كدورة معزولة، لرأينا أنها لا تعبّر عن شيء سوى أن (ن)، أي رأس المال النقدي (أو رأس المال الصناعي في دورته كرأسمال نقدي) هو نقد يفقّس نقداً، قيمة تفقّس قيمة، إنه ينتج فائض قيمة. وعلى العكس من ذلك في دورة (ج)، فعملية إنماء القيمة تكون قد اكتملت سلفاً منذ انتهاء المرحلة الأولى، منذ انتهاء مرحلة عملية الإنتاج، وبعد اجتياز المرحلة الثانية (المرحلة [85]
الأولى من التداول) سَ – نَ، تكون القيمة – رأسمال زائداً فائض القيمة قائمة أصلاً كرأسمال نقدي متحقق، أي تكون موجودة بهيئة (نَ)، الذي ظهر في الدورة الأولى كقطب نهائي. إن واقع كون فائض القيمة قد أُنتج، يجد تعبيره في الشكل الأول الذي سبق بحثه ج ... ج (أنظر الصيغة الموسعة على ص 47)(*) بواسطة (س – ن – س) الذي يقع، في مرحلته الثانية، خارج نطاق تداول رأس المال، ويمثل تداول فائض القيمة بصفته إيراداً. وفي هذا الشكل الذي يعبّر عن مجمل الحركة، في (ج ... ج)، حيث لا يوجد أي اختلاف في مقدار القيمة بين القطبين، فإن إنماء القيمة المسلّفة، أي إنتاج فائض القيمة، يجد تعبيره في الدورة (ن ... نَ)، سوى أن الفعل (سَ – نَ)، الذي يظهر كمرحلة أخيرة في (ن ... نَ) وكمرحلة ثانية في الدورة، يظهر في التداول (ج ... ج) كمرحلة أولى.

(*) أنظر هذا المجلد، ص 79، [الطبعة العربية، ص 89-90]. [ن. برلين].

وفي (ج جَ)، لا يعبّر (جَ) عن واقع أن فائض القيمة قد جرى إنتاجه، بل عن كون فائض القيمة المُنتج قد ترسمل، بالتالي يعبّر عن أن رأس المال قد تراكم، وأن (جَ) يتألف، بالمقارنة مع (ج)، من القيمة ـ رأسمال الأصلية زائداً القيمة التي ينشأ تراكم رأس المال بفعل حركتها.

إن (نَ)، باعتباره اختتاماً بسيطاً للحركة (ن نَ)، وكذلك (سَ)، كما تظهر في جميع هذه الدورات، لا يعبّران، إذا ما أُخذَ كلٌ لذاته، عن الحركة بل عن نتيجتها: أي إنماء قيمة القيمة ـ رأسمال المتحققة في شكل سلع أو في شكل نقد، وبالتالي يعبّران عن القيمة ـ رأسمال في شكل (ن + ن) أو (س + س)، أي في شكل العلاقة بين القيمة ـ رأسمال وفائض القيمة بوصفه وليدها. وهما يعبّران عن هذه النتيجة كشكلين مختلفين من تداول القيمة ـ رأسمال التي أنمت قيمتها. ولكن إنماء القيمة المتحقق هذا لا يؤلف بذاته، لا في الشكل (سَ) ولا في الشكل (نَ)، وظيفة رأس المال النقدي أو رأس المال السلعي. فهذان هما شكلان أو نمطان خاصان مختلفان من وجود رأس المال الصناعي يتطابقان مع مختلف وظائفه. فرأس المال النقدي لا يستطيع أن يؤدي من وظائف غير وظائف النقد، ورأس المال السلعي لا يستطيع أن يؤدي غير وظائف السلع، وما الفرق بينهما سوى الفرق بين النقد والسلعة. وبالمثل لا يمكن لرأس المال الصناعي، وهو في شكل رأسمال إنتاجي، أن يتألف إلّا من نفس العناصر التي تتألف منها عموماً أية عملية عمل تخلق منتوجات: الشروط الشيئية للعمل (وسائل الإنتاج) من جهة، وقوة العمل التي تنشط نشاطاً مُنتجاً (هادفاً)، من جهة أخرى. ومثلما أن رأس المال الصناعي لا يمكن أن يوجد في مجال الإنتاج إلّا بتركيب يتطابق مع عملية الإنتاج بوجه عام، وبالتالي أيضاً مع عملية الإنتاج غير الرأسمالية، كذلك لا يمكن له أن يوجد [86] في مجال التداول إلّا في الشكلين المطابقين لهذا المجال، وهما شكل السلعة وشكل النقد. ولكن مجموع عناصر الإنتاج تعلن عن نفسها منذ البداية على أنها رأسمال إنتاجي نظراً لأن قوة العمل هي قوة عمل الغير التي يشتريها الرأسمالي من مالكها، تماماً كما يشتري لنفسه وسائل الإنتاج من مالكي سلع أخرى؛ ولذا فإن عملية الإنتاج تتجلى كوظيفة إنتاجية من وظائف رأس المال الصناعي، أما النقد والسلعة، فهما شكلان لتداول رأس المال الصناعي ذاته، وبالتالي تتجلى وظائف النقد والسلعة باعتبارها وظائف تداول رأس المال هذا، التي إما تمهد لوظائف رأس المال الإنتاجي، أو تنجم عنها. إن وظيفة النقد ووظيفة السلعة هما، هنا، في آنٍ واحدٍ، وظيفتا رأس المال النقدي ورأس المال السلعي، ولكن لا لسبب سوى أن هذين الأخيرين مترابطان كشكلين لوظائف ينبغي لرأس

المال الصناعي أن يؤديها في مختلف مراحل دورته. لذا فمن الخطأ تماماً السعي إلى أن تُعزى المميزات والوظائف الخاصة التي تميز النقد بما هو نقد والسلعة بما هي سلعة إلى خواصهما بوصفهما رأسمالاً؛ على العكس من ذلك فالسعي لإرجاع مميزات رأس المال الإنتاجي إلى نمط وجوده بهيئة وسائل إنتاج، لا يقل خطأ عن سلفه.

وما إن يتبلور (نَ) بوصفه (ن + ن) ـ أو تتبلور (سَ) بوصفها (س + س)، أي بوصفها علاقة بين القيمة ـ رأسمال ووليدها فائض القيمة، فإن هذه العلاقة تجد تعبيرها في كليهما، مرة في الشكل النقدي، ومرة ثانية في الشكل السلعي، وهذا لا يغير من الأمر شيئاً البتة. وعليه فإن هذه العلاقة لا تنجم عن أية خصائص أو وظائف ملازمة للنقد بما هو نقد أو للسلعة بما هي سلعة. ففي الحالين كليهما لا يتم التعبير عن الخاصية المميزة لرأس المال، وهي أنه قيمة تفقّس قيمة، إلّا باعتبارها النتيجة. ذلك أن (سَ) هي على الدوام منتوج وظيفة (ج)، و(نَ) هو على الدوام محض شكل تحولت إليه (سَ) خلال دورة رأس المال الصناعي. لذا ما إن يستأنف رأس المال النقدي المتحقق وظيفته الخاصة كرأسمال نقدي، حتى يكفّ عن التعبير عن العلاقة الرأسمالية الماثلة في (نَ = ن + ن). وبعد اجتياز الحركة (ن   نَ)، وشروع (نَ) في دورة جديدة، لا يعود هذا يبرز باعتباره (نَ) بل باعتباره (ن). حتى لو جرى تحويل كامل فائض القيمة الذي يحتويه (نَ) إلى رأسمال. وفي مثالنا، تبدأ الدورة الثانية برأسمال نقدي قوامه 500 جنيه عوضاً عن 422 جنيهاً كما حصل في الدورة الأولى. إن رأس المال النقدي الذي يفتتح الدورة هو أكبر من ذي قبل بمقدار 78 جنيهاً، ويبرز هذا الفارق عند مقارنة دورة بأخرى، بيد أن هذه المقارنة لا مكان لها داخل كل دورة منفردة بذاتها. فالجنيهات الخمسمائة المسلّفة الآن بوصفها رأسمالاً نقدياً، والتي كانت 78 جنيهاً منها تؤلف فائض قيمة من قبل، لا تلعب أيما دور مغاير للدور الذي تلعبه خمسمائة جنيه يستخدمها أي رأسمالي آخر لبدء دورته الأولى. وينطبق الشيء ذاته على دورة رأس المال الإنتاجي. [87]
ذلك أن (جَ) وقد ازداد، يفعل فعله عند إعادة الدورة شأنه شأن (ج)، مثلما فعل (ج) في تجديد الإنتاج البسيط (ج   ج).

وفي المرحلة نَ ـ سَ < (ق.ع / و إ)، يُشار إلى ازدياد مقدار رأس المال بواسطة (سَ) لا بواسطة (ق عَ) أو (و إَ). وبما أن (س) هي مجموع (ق ع) و (و إ)، فإن (سَ) تُظهر أن مجموع ما تحتويه من (ق ع) و (و إ) هو أكبر من (ج) الأصلي. ومن ناحية ثانية فإن استخدام الرمزين (ق عَ) و (و إَ) سيكون خاطئاً، لأننا نعرف أن نمو رأس المال ينطوي

على تبدل في تركيبه من حيث القيمة، وأن قيمة (و إ) تزداد في مجرى هذا التبدل، بينما تنخفض قيمة (ق ع) باستمرار انخفاضاً نسبياً، ومطلقاً في كثير من الأحيان.

III ـ تراكم النقد

إن احتمال ضم (ن)، أي فائض القيمة المحوّل ذهباً (vergoldete)، من جديد وعلى الفور، إلى القيمة - رأسمال الناشطة في صيرورة، ليتمكن بذلك من أن يدخل عملية الدورة بمعية رأس المال (ن)، ويُزيد مقداره إلى (نَ)، أمر يتوقف على ظروف مستقلة عن حضور (ن) المحض. وإذا كان يُراد استخدام (ن) كرأسمال نقدي في مشروع جديد، مستقل، من المزمع تأسيسه إلى جانب المشروع الأول، فمن الجلي أنه لا يمكن استخدام (ن) لذلك الغرض إلّا إذا كان يتمتع بالحد الأدنى من المقدار اللازم لهذا المشروع. أما إذا كان يُراد استخدام (ن) لتوسيع المشروع الأصلي، فإن تناسب هذه العناصر المادية لـ (ج) وتناسب قيمة هذه العناصر يقتضي توافر (ن) بمقدار ذي حد أدنى معين. فالعلاقات بين جميع وسائل الإنتاج المستخدمة في هذا المشروع ليست علاقات نوعية فحسب، بل هي أيضاً علاقات كمية معينة، أي تناسب معين في المقادير. إن هذه العلاقات المادية وما يرتبط بها من علاقات قيمة بين العناصر المؤلفة لرأس المال الإنتاجي، تقرر حجم الحد الأدنى الذي يجب أن يمتلكه (ن) لكي يمكن تحويله، بوصفه زيادة لرأس المال الإنتاجي، إما إلى وسائل إنتاج إضافية وقوة عمل إضافية أو إلى وسائل إنتاج فقط. وهكذا فإن مالك مصنع للغزول لا يستطيع أن يزيد عدد مغازله من دون أن يقوم، في الوقت ذاته، بشراء عدد ملائم من آلات تمشيط القطن وبرم الخيوط، هذا عدا عن زيادة الإنفاق على القطن والأجور، التي يستدعيها مثل هذا التوسيع في الأعمال. ولكي يتحقق ذلك التوسيع لا بد من أن يكون فائض القيمة قد بلغ مقداراً كبيراً (تبلغ النفقات الجديدة عادة جنيهاً واحداً لكل مغزل). وما لم يبلغ حجم (ن) هذا الحد الأدنى، يتعين تكرار دورة رأس المال عدة مرات، إلى أن يصل مجموع مقادير (ن) المُنتَجة على التعاقب حداً يستطيع معه أداء

[88] وظيفته سوية مع (ن)، أي في الشكل نَ ـ سَ < ق.ع / و إ بل إن تحويرات جزئية في آلات الغزل، مثلاً، والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجيتها، تتطلب نفقات أكبر على المواد الأولية وزيادة عدد آلات برم الخيوط، وإلخ. وعليه، ففي الفترة الفاصلة يجري تكديس (ن)، غير أن هذا التكديس ليس وظيفة (ن) بل نتيجة لتكرار (ج ج). فوظيفة (ن)

هي أن يلبث في هيئة نقد حتى يحصل على إضافة كافية تأتيه من تكرار دورات إنماء القيمة، أي تأتي من خارجه، ليحوز على مقدار الحد الأدنى الضروري كي يؤدي وظيفته بفعالية، كي يبلغ المقدار الذي يستطيع به وحده أن يشترك في حركة رأس المال النقدي (ن)، أي أن يشترك بوصفه رأسمالاً نقدياً، وفي حالتنا هذه باعتباره جزءاً متراكماً من رأس المال النقدي الناشط. ولكن، في الفترة الفاصلة، يجري تراكم (ن)، ولا يوجد عندئذ إلّا في شكل كنز في طور التشكّل والنمو. وبذا يتجلى تراكم النقد، الاكتناز، ها هنا، كعملية ترافق، بصورة مؤقتة، التراكم الحقيقي، المتمثل في توسيع نطاق عمل رأس المال الصناعي؛ ونقول بصورة مؤقتة، لأنه طالما لبث الكنز في حالة كنز، فلن يؤدي وظيفة رأسمال، ولن يسهم في عملية إنماء القيمة، فيظل مبلغاً من النقد لا ينمو إلّا لأن النقد الذي يأتي بدون مساعدته إنما يُلقى في الخزانة نفسها.

إن شكل الكنز هو بكل بساطة شكل نقد غائب عن التداول، نقد انقطع تداوله ولبث لذلك في شكله النقدي. وبحدود ما يتعلق الأمر بعملية الاكتناز، فإنها ملازمة لكل إنتاج سلعي، ولا تغدو غاية قائمة بذاتها إلّا في ظل الأشكال المتدنية، ما قبل الرأسمالية، من هذا الإنتاج. ولكن الكنز يظهر هنا كشكل لرأس المال النقدي، ويتجلى تكوين الكنز كعملية ترافق بصورة مؤقتة تراكم رأس المال، وما ذلك إلّا لأن النقد يبرز هنا **كرأسمال نقدي مستتر**، لأن تكوين الكنز، ـ أي إبقاء فائض القيمة الموجود في الشكل النقدي في حالة الكنز ـ هو مرحلة تمهيدية محددة وظيفياً تمضي خارج الدورة التي يجتازها رأس المال، وتعبر الطريق لتحويل فائض القيمة إلى رأسمال ناشط فعلاً. وبهذه الصفة فإن الكنز إذن رأسمال نقدي مستتر، ولذلك أيضاً فإن الحجم الذي يجب أن يبلغه قبل أن يدخل في عملية دورة رأسِ المال يتحدد، كل مرة، بتركيب قيمة رأس المال الإنتاجي. وطالما بقي النقد في حالة كنز، فإنه لا يؤدي وظيفة رأسمال نقدي، بل يهجع كرأسمال نقدي بائر، إنه لا يؤدي وظيفته، كما كان الحال من قبل، ليس لأن وظيفته قد انقطعت، بل لأنه غير قادر بعدُ على أدائها.

ونحن نأخذ تكديس النقد، ها هنا، في شكله الحقيقي الأصلي، بوصفه كنزاً نقدياً حقيقياً. ويمكن لهذا التكديس أن يوجد أيضاً بشكل مستندات دين بسيطة، بشكل ديون مستحقة للرأسمالي الذي سبق أن باع (سَ). أما بالنسبة للأشكال الأخرى التي قد يوجد [89]
بها رأس المال النقدي المستتر هذا، حتى في الفترة الفاصلة، في مظهر نقد يفقّس نقداً، مثلاً في شكل ودائع في أحد المصارف تدرّ الفائدة، وفي كمبيالات أو سندات من هذا النوع أو ذاك، فإنها أشكال لا تعنينا هنا. ففائض القيمة المتحقق في النقد يؤدي في هذه

الحالة وظائف خاصة لرأس المال تقع خارج نطاق دورة رأس المال الصناعي الذي انبثق منه فائض القيمة؛ وهي وظائف لا علاقة لها بدورة رأس المال هذا بما هي عليه، هذا أولاً، أما من الناحية الثانية، فإن تلك الوظائف تفترض وجود وظائف أخرى لرأس المال مختلفة عن وظائف رأس المال الصناعي. وذلك ما لم نتناوله هنا بعد.

IV ـ الرصيد الاحتياطي

إن الكنز في الشكل الذي بحثناه تواً، والذي هو شكل لوجود فائض القيمة، يُمثّل رصيداً نقدياً للتراكم، أي ذلك الشكل النقدي الذي يكتسبه تراكم رأس المال مؤقتاً؛ وبهذه الحدود يكون الكنز شرطاً لهذا التراكم. ولكن رصيد التراكم هذا يمكن أن يؤدي أيضاً خدمات ثانوية معينة، نقصد القول إن بوسعه الدخول في عملية دورة رأس المال من دون أن يتخذ شكل (ج جَ)، أي من دون توسيع نطاق تجديد الإنتاج الرأسمالي.

فلو استطالت عملية (سَ ـ نَ) أكثر من أمدها المعتاد، لتأخر رأس المال السلعي بالتالي تأخراً غير اعتيادي في تحوّله إلى شكل نقدي، أو لو حدث، بعد اكتمال هذا الحدث، أن ارتفع، مثلاً، سعر وسائل الإنتاج التي ينبغي أن يتحوّل إليها رأس المال النقدي، ارتفاعاً يفوق مستوى الأسعار الذي كان موجوداً في بداية الدورة، لأمكن استخدام الكنز المضطلع بدور رصيد للتراكم، بديلاً عن رأس المال النقدي أو عن جزء منه. وعندها يخدم رصيد التراكم النقدي بمثابة رصيد احتياطي لتلافي اضطرابات الدورة.

ويختلف الرصيد الاحتياطي بصفته هذه عن رصيد وسائل الشراء أو الدفع، المبحوث في الدورة (ج ج). فهذه الوسائل جزء من رأس المال النقدي الفاعل (وبالتالي فهي أشكال لوجود جزء من القيمة ـ رأسمال المشاركة في العملية بوجه عام)، الذي لا تبدأ أجزاؤه بأداء وظيفتها إلّا في أوقات مختلفة بصورة متعاقبة. إن رأس المال النقدي الاحتياطي ينشأ خلال استمرار عملية الإنتاج بسبب استلام النقد في هذا اليوم مثلاً من دون أن تكون هناك حاجة للدفع إلّا في موعد لاحق، وبيع كميات كبيرة من السلع اليوم دونما حاجة لشراء كميات كبيرة من السلع إلّا لاحقاً؛ وعليه يوجد في هذه الفترات الفاصلة جزء من رأس المال المتداول في شكل نقد باستمرار. أما الرصيد الاحتياطي، من جهة أخرى، فلا يؤلف جزءاً مكوّناً لرأس المال الفاعل، أو، إن توخينا دقة أكبر، جزءاً من رأس المال النقدي الفاعل، فهو، بالأحرى، جزء مكوّن لرأس المال يمرّ [90]
بمرحلة تمهيدية من تراكمه، جزء مكوّن لفائض القيمة الذي لم يتحوّل بعد إلى رأسمال

ناشط. ولكن من البديهي أن الرأسمالي الواقع في حرج لا يكترث كثيراً في التفكير بالوظائف الخاصة التي يؤديها النقد الماثل بين يديه، بل يستخدم كل ما يقع بين يديه لكي يواصل عملية تداول رأسماله. ففي مثالنا الإيضاحي، على سبيل المثال، نجد أن ن = 422 جنيهاً، و نَ = 500 جنيه. فلو أن جزءاً من رأس المال البالغ 422 جنيهاً قد أُفرد كرصيد لوسائل الشراء أو الدفع، أي كذخيرة نقدية، فإنه يُحتسب، شريطة بقاء الظروف على حالها، باعتباره سيدخل بكامله في الدورة، وأنه، فوق ذلك كافٍ لأن يفي بهذا الغرض. لكن الرصيد الاحتياطي هو جزء من فائض القيمة البالغ 78 جنيهاً، ولا يمكن له أن يدخل دورة رأس المال البالغ 422 جنيهاً إلّا إذا جرت هذه الدورة في ظروف لا تبقى على حالها؛ ذلك لأنه جزء من رصيد التراكم، ويبرز هذا من دون أي توسيع لنطاق تجديد الإنتاج.

إن رصيد التراكم النقدي إنما هو وجود رأسمال نقدي مستتر، وبذا فهو تحوّل النقد إلى رأسمال نقدي.

فيما يلي نقدم الصيغة العامة لدورة رأس المال الإنتاجي. وهي تشمل تجديد الإنتاج البسيط وتجديد الإنتاج الموسع.

1 (فوق: سَ – نَ)　2 (فوق: ن – س)

ج　سَ – نَ. ن – س < ق.ع / و إ　ج (جَ).

إذا كان ج = ج، فإن (ن) في (2) يساوي (نَ) مطروحاً منه (ن)، وإذا كان ج = جَ، فإن (ن) في (2) أكبر من (نَ) مطروحاً منه (ن)، نقصد بذلك أن (ن) قد تحوّل كلياً أو جزئياً إلى رأسمال نقدي.

إن دورة رأس المال الإنتاجي هي الشكل الذي يدرس به الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عملية دورة رأس المال الصناعي.

[91]

الفصل الثالث

دورة رأس المال السلعي

تتمثل الصيغة العامة لدورة رأس المال السلعي في:

سَ ـ نَ ـ س   ج   سَ

لا تتجلى (سَ) كناتج للدورتين السابقتين فحسب، بل تتجلى أيضاً كمقدمة لهما، نظراً لأن ما يعني (ن ـ س) لرأس المال هذا، يعني (سَ ـ نَ) لرأسمال آخر، على الأقل بمقدار ما أن جزءاً من وسائل الإنتاج هو منتوج سلعي لرؤوس أموال فردية أخرى تجتاز دوراتها. فالفحم والآلات، إلخ، في حالتنا، على سبيل المثال، تمثل رأسمالاً سلعياً لمالك المنجم وللرأسمالي صانع الآلات، إلخ. زد على ذلك أننا سبق أن بيّنا في الفصل الأول، البند IV، أنه حتى عند تكرار الدورة (ن   نَ) لأول مرة، وقبل اكتمال هذه الدورة الثانية من رأس المال النقدي، لا يفترض سلفاً وجود الدورة (ج   ج) فحسب بل الدورة (سَ   سَ) أيضاً.

ولو جرى تجديد الإنتاج على نطاق موسّع فإن (سَ) النهائية تكون أكبر من (سَ) الابتدائية لذا سنرمز إليها هنا بالرمز (سّ).

إن الفرق بين الشكل الثالث والشكلين الأولين هو كما يلي: **أولاً** ـ في هذه الحالة، يفتتح التداول الكلّي بطوريه المتضادين هذه الدورة، أما في الشكل I فإن التداول ينقطع بعملية الإنتاج، وفي الشكل II يتجلى التداول الكلّي بطوريه المتكاملين على أنه محض حلقة وسيطة لتحقيق عملية تجديد الإنتاج ويؤلف بالتالي الحركة التي تتوسط (ج   ج). وفي حالة (ن   نَ)، يتخذ التداول شكل ن ـ س   سَ ـ نَ = ن ـ س ـ

ن. أما في حالة (ج   ج)، فيتخذ التداول الشكل المقلوب (سَ ـ نَ. ن ـ س = س ـ ن ـ س). وللحالة (سَ   سَ) يتخذ التداول هذا الشكل الأخير نفسه.

ثانياً ـ عند تكرار الدورتين I وII فإن الشكل الذي تم به إنتاج (نَ و جَ) يتلاشى حتى
[92] لو كانت النقطتان النهائيتان (نَ و جَ) هما نقطتا انطلاق الدورة الجديدة. وإن (نَ = ن + ن). و (جَ = ج + ج)، تبدآن العملية الجديدة بوصفهما (ن و ج). أما في الشكل III، فإن نقطة الانطلاق س ينبغي أن يُرمز لها بـ سَ حتى لو تجددت الدورة على النطاق القديم نفسه، وسبب ذلك هو الآتي. ما إن يبدأ (نَ)، في الشكل I، بما هو عليه، بافتتاح دورة جديدة، حتى يقوم بدور رأسمال نقدي (ن)، أي كقيمة ـ رأسمال مسلّفة في شكل نقد ينبغي أن تنمّي قيمتها. لقد ازداد مقدار رأس المال النقدي المسلّف، بعد أن نما بفعل التراكم الذي تحقق خلال الدورة الأولى. ولكن سواء كان مقدار رأس المال النقدي المسلّف 422 جنيهاً أم 500 جنيه، فذلك لا يغير شيئاً في كونه قيمة ـ رأسمال لا غير. ولا يعود (نَ) يبرز كرأسمال متنامي القيمة، أو كرأسمال أُخصب بفائض قيمة، أي كعلاقة رأسمالية. إذ يتوجب على (نَ) أن يجتاز أولاً عملية إنماء القيمة. ويصحّ الشيء ذاته على (ج   جَ)، إذ ينبغي أن يظل (جَ) دوماً على وظيفته وأن يجدد الدورة كـ (ج)، كقيمة ـ رأسمال عليها أن تولّد فائض قيمة. ـ وعلى العكس، فإن دورة رأس المال السلعي لا تبدأ بمحض قيمة ـ رأسمال، بل بقيمة ـ رأسمال أنمت قيمتها في شكل سلعي، وبذا فإنها تتضمن منذ البداية ليس فقط دورة القيمة ـ رأسمال الماثلة في شكل سلعي، بل كذلك دورة فائض القيمة. وعليه إذا ما جرى تجديد الإنتاج البسيط في هذا الشكل، سيكون حجم (سَ) واحداً في نقطته النهائية وفي نقطة الانطلاق. ولو دخل جزء من فائض القيمة في دورة رأس المال، فإن ما سيظهر في الخاتمة لن يكون سَ بل سً، أي سَ أكبر، غير أن سَ تفتتح الدورة التالية من جديد، وما سَ هذه سوى سَ أكبر مما كانت عليه في الدورة السابقة، وتبدأ دورتها الجديدة بقيمة ـ رأسمال متراكمة أكبر، أي بفائض قيمة أكبر نسبياً، جرى إنتاجه مجدداً. وفي جميع الأحوال تدشن سَ الدورة، على الدوام، كرأسمال سلعي يساوي القيمة ـ رأسمال زائداً فائض القيمة.

وفي دورة رأسمال صناعي مفرد لا تتجلى (سَ) مثل (س) بوصفها شكل رأس المال هذا، بل كشكل لرأسمال صناعي آخر، وذلك بمقدار ما تكون وسائل الإنتاج منتوج هذا الأخير. إن الفعل (ن ـ س) أي (ن ـ و إ) بالنسبة لرأس المال الأول هو الفعل (سَ ـ نَ) بالنسبة لرأس المال الثاني.

وفي مسار التداول ن ـ س < ق.ع / و إ ، تتصرف (ق ع) و (و إ) تصرفاً متماثلاً طالما بقيتا سلعتين بين أيدي بائعيهما، أي العمال الذين يبيعون قوة عملهم، ومالكو وسائل الإنتاج الذين يبيعون هذه الوسائل. ولا تؤدي (ق ع) و (و إ) من وظيفة، في نظر الشاري، الذي يضطلع نقده بوظيفة رأسمال نقدي، سوى وظيفة سلع طالما لم يقم بشرائهما بعد، أي طالما بقيتا تواجهان رأسماله، الماثل في شكل نقد، بصفتهما سلعتين تخصان آخرين. وهنا لا تختلف (و إ) عن (ق ع) إلّا بقدر ما تكون (و إ) بين يدي بائعها = سَ ويمكن بالتالي أن تكون رأسمالاً، بقدر ما تمثل (و إ) الشكل السلعي لرأسمال البائع، في حين أن (ق ع) تكون، دوماً، مجرد سلعة بالنسبة للعامل ولا تغدو [93] رأسمالاً إلّا عندما تنتقل إلى يد شاريها لتؤلف جزءاً مكوّناً من (ج).

لهذا السبب لا يمكن لـ (سَ) قط أن تفتتح أية دورة بوصفها محض (س)، أي محض شكل سلعي للقيمة ـ رأسمال. وكرأسمال سلعي، تتسم (سَ) دوماً بطابع مزدوج. فهي من وجهة نظر القيمة الاستعمالية منتوج وظيفة (ج) ـ خيوط الغزل هنا ـ الذي قام عنصراه (ق ع) و (و إ)، الآتيان من ميدان التداول كسلع، بوظيفة خلق هذا المنتوج فقط(*) ثانياً، ومن وجهة نظر القيمة، تساوي (سَ) القيمة ـ رأسمال (ج) زائداً فائض القيمة (ف) الذي تم إنتاجه أثناء أداء (ج).

ولا يمكن إلّا في دورة (سَ) بالذات، حيث ينبغي ويمكن أن تكون س = ج = القيمة ـ رأسمال، أن تنفصل ويجب أن تنفصل عن ذلك الجزء من (سَ) الذي يتجسد فيه فائض القيمة، أي تنفصل عن المنتوج الفائض الذي يتضمن فائض القيمة، سيّان إن كان هذان الجزآن قابلين للانفصال فعلياً، كما هو الحال في خيوط الغزل، أم غير قابلين للانفصال، كما في الآلة مثلاً. فهما يصبحان قابلين للانفصال كلما تحوّلت سَ إلى (نَ).

وإذا كان بالوسع تجزئة المنتوج السلعي الكلّي إلى منتوجات جزئية متجانسة ومستقلة، كما هو الحال في مثالنا مع العشرة آلاف باون من خيوط الغزل، وإذا أمكن بالتالي تمثيل الفعل (سَ ـ نَ) كمجموع بيوعات متعاقبة، فإن القيمة ـ رأسمال المتجسدة في شكل

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد: الآن (nun)، بدلاً من فقط، لا غير (nur). جرى التصحيح اعتماداً على مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

سلع يمكن أن تؤدي وظيفة (س)، يمكن أن تنفصل عن (سَ)، قبل أن يتحقق فائض القيمة، بل قبل أن تتحقق (سَ) بمجملها.

إن قيمة العشرة آلاف باون من الغزول تساوي 500 جنيه، أما قيمة 8440 باوناً منها فتبلغ 422 جنيهاً وهذه تساوي القيمة ـ رأسمال المنفصلة عن فائض القيمة. ولو باع الرأسمالي فقط 8440 باوناً من الغزول مقابل 422 جنيهاً، فإن هذه الكمية من الغزول تمثّل (س)، تمثّل قيمة ـ رأسمال في شكلها السلعي؛ أما المنتوج الفائض البالغ 1560 باوناً من الغزول، والماثل إلى جانبها في (سَ)، مساوياً لفائض قيمة يبلغ 78 جنيهاً، فإنه لا يدخل التداول إلّا فيما بعد، فيستطيع الرأسمالي إنجاز التداول س ـ ن ـ س< ق.ع / و إ قبل تداول المنتوج الفائض، قبل (س ـ ن ـ س).

ولو باع الرأسمالي أولاً 7440 باوناً من الغزول بقيمة 372 جنيهاً، ثم باع 1000 باون بقيمة 50 جنيهاً، فإنه يستطيع التعويض عن وسائل الإنتاج (الجزء الثابت من رأس المال (ث) بالجزء الأول من (س)، وعن رأس المال المتغير، (م)، أي قوة العمل، بالجزء الثاني من (س)، ثم يمضي الأمر كما في السابق.

ولكن إذا ما جرت بيوعات متعاقبة من هذا النوع، وسمحت ظروف الدورة بذلك، فإن الرأسمالي يستطيع، عوضاً عن تقسيم كل (سَ) إلى (ث + م + ف)، أن يحقق هذا التقسيم بالنسبة لأي جزء من أجزاء (سَ).

فمثلاً إن 7440 باوناً من الغزول = 372 جنيهاً، باعتبارها جزءين من سَ (10 آلاف باون من الغزول = 500 جنيه) تمثل الجزء الثابت من رأس المال، يمكن أن تُشطر بدورها إلى 5535.360 باوناً من الغزول قيمتها 276.768 جنيهاً تعوّض فقط عن الجزء [94] الثابت من رأس المال، أي عن قيمة وسائل الإنتاج المُستهلكة في إنتاج هذه الـ 7440 باوناً من الغزول، وإلى 744 باوناً من الغزول، قيمتها 37.200 جنيه تعوّض فقط عن رأس المال المتغير، وإلى 1160.640 باوناً من الغزول قيمتها 58.032 جنيهاً، هي حامل فائض القيمة بهيئة منتوج فائض. وعليه يستطيع الرأسمالي ببيعه الـ 7440 باوناً من الغزول، أن يعوّض عن القيمة ـ رأسمال التي تحتويها الغزول ببيع 6279.360 باوناً من الغزول بسعر 313.968 جنيهاً، ويستطيع إنفاق قيمة المنتوج الفائض المؤلف من 1160.640 باوناً من الغزول والبالغة 58.032 جنيهاً كإيراد.

وعلى غرار ذلك، يمكن أن يقسّم 1000 باون من الغزول قيمتها 50 جنيهاً، وهي تساوي القيمة ـ رأسمال المتغيرة، إلى أقسام عدة وبيعها كالآتي: 744 باوناً من الغزول

قيمتها 37.200 جنيه، وتساوي القيمة ـ رأسمال الثابتة التي يحتويها الألف باون من الغزول؛ 100 باون من الغزول بقيمة 5.000 جنيه وتساوي الجزء المتغير من رأس المال في الألف باون غزول نفسها، وعليه فإن 844 باوناً من الغزول بقيمة 42.200 جنيه تعوّض عن القيمة رأسمال التي يحتويها الألف باون من الغزول؛ أخيراً، هناك 156 باونا من الغزول بقيمة 7.800 جنيه تمثّل ما تحتويه من منتوج فائض يمكن استهلاكه بصفته هذه.

أخيراً، يمكن له أن يقسّم الـ 1560 باوناً المتبقية من الغزول، وقيمتها 78 جنيهاً، بطريقة معينة تتيح له، إذا ما أفلح في بيعها، أن يبيع 1160.640 باوناً منها بقيمة 58.032 جنيهاً للتعويض عن قيمة وسائل الإنتاج التي تحتويها الـ 1560 باوناً من الغزول، ويبيع 156 باوناً أخرى بقيمة 7.800 جنيه للتعويض عن قيمة رأس المال المتغير؛ وإن 1316.640 باوناً من الغزول = 65.832 جنيهاً تمثل بمجملها التعويض عن مجمل القيمة ـ رأسمال؛ وأخيراً، يبقى المنتوج الفائض ومقداره 243.360 باوناً من الغزول = 12.168 جنيهاً لكي يُنفق كإيراد.

وكما أن كل عنصر من العناصر (ث، م، ف)، التي تحتويها الغزول، يمكن أن ينقسم إلى نفس الأجزاء المكوّنة له، كذلك شأن كل باون واحد من الغزول بقيمة تبلغ شلناً واحداً = 12 بنساً.

ث = 0,744	باوناً	من الغزول	= 8.928	بنس
م = 0,100	باون	من الغزول	= 1.200	بنس
ف = 0,156	باوناً	من الغزول	= 1.872	بنس
ث + م + ف = باوناً واحداً من الغزول			= 12	بنساً

ولو جمعنا نتائج البيوع الجزئية الثلاث المذكورة آنفاً، لحصلنا على النتيجة التي نحققها ببيع مجمل الـ 10 آلاف باون من الغزول دفعة واحدة.

فلدينا من رأس المال الثابت:

لدى البيع الأول	5535.360	باوناً من الغزول	= 276.768	جنيهاً
لدى البيع الثاني	744.000	باون من الغزول	= 37.200	جنيه
لدى البيع الثالث	1160.640	باوناً من الغزول	= 58.032	جنيهاً
المجموع	7440	باوناً من الغزول	= 372	جنيهاً

[95]

ولدينا من رأس المال المتغير:

لدى البيع الأول	744.000	باون من الغزول = 37.200 جنيه
لدى البيع الثاني	100.000	باون من الغزول = 5.000 جنيه
لدى البيع الثالث	156.000	باون من الغزول = 7.800 جنيه
المجموع	1000	باون من الغزول = 50 جنيهاً

ولدينا من فائض القيمة:

لدى البيع الأول	1160.640	باوناً من الغزول = 58.032 جنيهاً
لدى البيع الثاني	156.000	باون من الغزول = 7.800 جنيه
لدى البيع الثالث	243.360	باوناً من الغزول = 12.168 جنيهاً
المجموع	1560	باوناً من الغزول = 78 جنيهاً

المجموع الكلّي:

رأس المال الثابت	7440	باوناً من الغزول = 372 جنيهاً
رأس المال المتغير	1000	باون من الغزول = 50 جنيهاً
فائض القيمة	1560	باوناً من الغزول = 78 جنيهاً
المجموع	10,000	باون من الغزول = 500 جنيه

لا تمثل (سَ ـ نَ)، لذاتها، سوى بيع العشرة آلاف باون من الغزول. وهذه العشرة آلاف باون هي سلعة شأنها شأن أية غزول أخرى. وما يهمّ الشاري أن سعر الباون الواحد هو شلن واحد، وأن سعر العشرة آلاف باون هو 500 جنيه. ولو عنّ للشاري أثناء الصفقة أن يهتم بتركيب قيمة رأس المال، فما ذلك إلّا على نية ماكرة في أن يبرهن أن بالوسع بيع الباون الواحد منها بأقل من شلن، وأن ذلك سيضمن للبائع ربحاً طيباً. بيد أن كمية السلع التي يشتريها المستهلك مرهونة باحتياجاته؛ ولو كان هذا مالك مصنع للنسيج، مثلاً، فستتوقف الكمية على تركيب رأسماله الناشط في هذا المشروع، لا على تركيب رأسمال صاحب مصنع الغزول الذي يشتري منه. إن النسبتين اللتين يتعين أنْ

تنقسم (سَ) بموجبهما للتعويض عن رأس المال المستهلك في عملية إنتاجها (أو عن مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال هذا) من جهة، وللإستخدام كمنتوج فائض يخصص لإنفاق فائض القيمة أو لتراكم رأس المال، من جهة ثانية، إن هاتين النسبتين لا توجدان إلّا في دورة رأس المال الذي تؤلف الـ 10 آلاف باون من الغزول شكله السلعي. ولا علاقة لهاتين النسبتين بالبيع، في حد ذاته. الأكثر من ذلك أننا نفترض هنا أن (سَ) تُباع حسب قيمتها، أي مجرد تحويلها من شكل سلعي إلى شكل نقدي. وبالطبع فمن الحاسم بالنسبة لـ (سَ)، بوصفها شكلاً وظيفياً في دورة رأس المال المفرد هذا الذي ينبغي تعويض رأس المال الإنتاجي منه، معرفة ما إذا كان هناك تفاوت بين السعر والقيمة عند البيع ومدى هذا التفاوت؛ غير أن هذا التفاوت لا يعنينا هنا طالما أننا نقتصر على دراسة فوارق الشكل.

[96] في الشكل I، أي (ن نَ)، تظهر عملية الإنتاج في الوسط بين طَوْرَي تداول رأس المال المتكاملين والمتضادين؛ وهي تنتهي قبل أن يبدأ الطور الختامي (سَ ـ نَ). إن النقد يُسلّف بمثابة رأسمال لعناصر الإنتاج بادىء الأمر، ثم تتحوّل عناصر الإنتاج إلى منتوج سلعي، ثم يتحوّل هذا المنتوج السلعي مجدداً إلى نقد. وهذه دورة من الصفقات كاملة وتامة تنتهي بالنقد، الذي يستطيع كائن من كان أن يستخدمه لأي غرض يشاء. وعليه فإن بدء الدورة من جديد قائم بصفته إمكانية لا أكثر. فقد تكون (ن ج نَ)، إما آخر دورة يختتم بها رأسمال فردي وظيفته لينسحب بعدئذ من المشروع أو أول دورة لرأسمال فردي جديد يدشن بها وظيفته. والحركة العامة هنا هي (ن نَ)، أي من نقد إلى مبلغ أكبر من النقد.

أما في الشكل II، أي ج سَ ـ نَ ـ س ج (جَ)، فإن عملية التداول تأتي برمتها عقب (جَ) الأول وقبل (ج) الثاني، بيد أنها تجري في تسلسل معاكس لتسلسلها في الشكل I. ذلك أن (ج) الأول هو رأس المال الإنتاجي، ووظيفته أن يقوم بعملية الإنتاج باعتبارها الشرط المسبق لعملية التداول التي تلي ذلك. أما (ج) الختامي فهو، على العكس، لا يمثل عملية الإنتاج، بل هو الوجود العياني المتجدد لرأس المال الصناعي في شكل رأسمال إنتاجي. زد على ذلك، أن (ج) هذا هو نتيجة لتحويل القيمة ـ رأسمال خلال الطور الأخير من التداول إلى (ق ع + و إ)، إلى العاملين الذاتي والموضوعي اللذين يؤلفان باتحادهما شكل وجود رأسمال إنتاجي. وسواء كان رأس المال (ج) أو (جَ)، فإنه يَمْثُلُ في نهاية الدورة، كرّة أخرى، في شكل يتعين عليه أن يؤدي فيه من جديد وظيفة رأسمال إنتاجي، أن يقوم بعملية الإنتاج. إن الشكل العام

للحركة (ج ج)، هو شكل تجديد الإنتاج، وهو، على نقيض الشكل (ن نَ)، لا يعبّر عن أن إنماء القيمة هو غاية العملية. لذا فإن هذا الشكل يسر للاقتصاد السياسي الكلاسيكي أن يغفل الشكل الرأسمالي المحدّد لعملية الإنتاج وأن يصور الإنتاج لأجل الإنتاج بمثابة الغاية التي تتوخاها هذه العملية، ونعني تحديداً إنتاج أكبر قدر ممكن وبأرخص ما يمكن، ومبادلة المنتوج لقاء منتوجات أخرى متنوعة قدر الإمكان، بغية تكرار الإنتاج (ن ـ س) من ناحية، ولإشباع الاستهلاك (ن ـ س) من ناحية أخرى. ولما كان (ن و ن) يبرزان هنا كمجرد وسيلة عابرة للتداول، يغدو بالإمكان إغفال خصائص النقد وخصائص رأس المال النقدي، فتلوح العملية برمتها بسيطة وطبيعية، طبيعية في نظر أصحاب العقلانية الضحلة. وعلى غرار ذلك ينسى أولاء الربح، بين الفينة والفينة، عند دراسة رأس المال السلعي ولا يبرز هذا الأخير كسلعة إلّا عند الحديث عن دورة الإنتاج ككل؛ ولكن ما إن يأتي الأمر على بحث الأجزاء المكوّنة للقيمة، حتى يبرز رأس المال السلعي ـ كرأسمال سلعي. وبالطبع يجري النظر إلى التراكم على نحو ما يُنظر إلى الإنتاج. [97]

أما في الشكل III، أي سَ ـ نَ ـ س ج سَ، فإن طَوْرَي عملية التداول يفتتحان الدورة، بل إنهما يفتتحانها وفق نفس التسلسل الجاري في الشكل II (ج ج)؛ يعقب ذلك (ج) مع وظيفته، أي عملية الإنتاج، كما هو الحال في الشكل I؛ وتنغلق الدورة بتحقق نتيجة عملية الإنتاج، أي بـ (سَ). ومثلما أن الدورة في الشكل II تنغلق بـ (ج)، بصفته محض الوجود المتجدد لرأس المال الإنتاجي، كذلك تنغلق الدورة هنا بـ (سَ)، بصفتها الوجود المتجدد لرأس المال السلعي؛ ومثلما أن رأس المال، في الشكل II يتعين أن يبدأ، وهو بشكله الختامي (ج)، العملية كلها من جديد كعملية إنتاج، كذلك ينبغي، هنا، مع ظهور رأس المال الصناعي ثانية في شكل رأسمال سلعي، أن تبدأ الدورة من جديد بطور التداول (سَ ـ نَ). إن هذين الشكلين للدورة يبقيان ناقصين كليهما لأنهما لا ينتهيان بظهور (نَ)، بظهور القيمة ـ رأسمال التي نمت وتحوّلت إلى نقد. وعليه ينبغي للشكلين أن يواصلا التحرك، ولذلك فإنهما يتضمنان تجديد الإنتاج. إن الدورة الكلّية في الشكل III تتمثل في (سَ سَ).

ويتميز الشكل III عن الشكلين I و II في أنه الدورة الوحيدة التي تظهر فيها القيمة ـ رأسمال التي نمت، وليس القيمة ـ رأسمال الأصلية، التي تزمع أن تنمو، باعتبارها نقطة انطلاق لعملية إنماء القيمة. إن (سَ) هنا، بوصفها علاقة رأسمالية، هي نقطة الانطلاق، وتتمتع بصفتها هذه بتأثير يقرر مجمل الدورة لأن هذه الدورة تتضمن دورة القيمة ـ رأسمال، كما تتضمن دورة فائض القيمة منذ الطور الأول، ولأن فائض القيمة ينبغي أن

يُنفق جزئياً كإيراد، بشكل وسطي حتى وإن لم يجر الإنفاق في كل دورة منفردة، وأن يجتاز التداول (س ـ ن ـ س)، وأن يؤدي، جزئياً، وظيفة عنصر لتراكم رأس المال.

ويفترض الشكل (سَ   سَ) استهلاك المنتوج السلعي كله كشرط لسير دورة رأس المال ذاته سيراً طبيعياً. فالاستهلاك الفردي الذي يقوم به العامل، والاستهلاك الفردي لذلك الجزء الذي لا يُراكم من المنتوج الفائض، يؤلفان معاً مجمل الاستهلاك الفردي. وعليه فإن الاستهلاك في كليته التامة ـ الفردي والإنتاجي سواء بسواء ـ يندرج في دورة (سَ) باعتباره شرطاً مسبقاً. أما الاستهلاك الإنتاجي (ويتضمن حسب طبيعة الأشياء الاستهلاك الفردي للعامل، نظراً لأن قوة العمل هي، في حدود معينة، المنتوج الدائم للاستهلاك الفردي الذي يقوم به العامل) فيقوم به كل رأسمال فردي مباشرة. ويُفترض هنا أن الاستهلاك الفرد، باستثناء ما يلزم لوجود الرأسمالي الفرد، ليس سوى فعل اجتماعي، لا فعل للرأسمالي الفرد بأي حال.

وتظهر الحركة الإجمالية في الشكلين I و II باعتبارها حركة القيمة ـ رأسمال [98]
المسلّفة. أما في الشكل III، فإن رأس المال الذي نمت قيمته والماثل بهيئة منتوج سلعي كلّي، يؤلف نقطة الانطلاق متخذاً شكل رأسمال متحرك، رأسمال سلعي. ولا تتفرع هذه الحركة إلى حركة رأسمال وحركة إيراد إلّا بعد تحويله إلى نقد. وإن تقسيم المنتوج الاجتماعي الكلّي، وكذلك التقسيم الخاص بمنتوج كل رأسمال سلعي فردي، إلى رصيد استهلاك فردي من جهة، ورصيد تجديد إنتاج من جهة أخرى، إن هذا التقسيم متضمن في هذا الشكل من دورة رأس المال.

إن (ن   نَ) تتضمن إمكانية توسيع الدورة، وذلك حسب مقدار ذلك الجزء من (ن) الذي سيدخل في الدورة المُتجدّدة.

أما في (ج   ج) فيمكن بدء دورة جديدة بواسطة (ج) ذي قيمة مماثلة، بل ذي قيمة أقل، ويمثل مع ذلك تجديد إنتاج على نطاق موسّع؛ ويحدث ذلك مثلاً عندما تنخفض أسعار عناصر السلعة من جراء ارتفاع إنتاجية العمل. والعكس بالعكس، إذ يحدث أن تزداد قيمة رأسمال إنتاجي معين، في حالة أخرى، ولكنه يمثّل مع ذلك تجديد إنتاج على نطاق مادي أضيق وذلك، مثلاً، عندما تصبح عناصر الإنتاج أغلى سعراً. ويصح الشيء ذاته على (سَ   سَ).

وفي (سَ   سَ) يؤلف رأس المال المتجسد في شكل سلع شرطاً لازماً للإنتاج. وهو يعود مجدداً للظهور كشرط لازم في نطاق الدورة متجسداً في (س) الثانية. وتتوقف الدورة ما لم يتم إنتاج أو تجديد إنتاج (س) هذه. ويتعين تجديد إنتاج الشطر الأعظم من

(س) بوصفها (سَ) لرأسمال صناعي آخر معين. وتوجد (سَ) في هذه الدورة كنقطة انطلاق، ونقطة انتقالية، ثم نقطة ختامية للحركة، وبالتالي فإنها تكون حاضرة دوماً. إنها شرط دائم لعملية تجديد الإنتاج.

ويتميز الشكل (سَ سَ) عن الشكلين I و II من جانب آخر. إن لجميع الدورات الثلاث خاصية مشتركة، وهي أن رأس المال ينهي عملية دورته في شكل يماثل الشكل الذي افتتح به هذه الدورة، وبذلك يتّخذ من جديد الشكل الأوّلي الذي تبتدىء به نفس الدورة ثانية. إن الأشكال الأولى (ن، ج، سَ)، هي على الدوام الشكل الذي تُسلّف به القيمة ـ رأسمال (في الشكل III مع فائض القيمة الذي يلحق بها) بتعبير آخر، إنها الأشكال الأصلية للدورة. أما الأشكال الختامية (نَ، ج، سَ)، فهي دوماً شكل متحوّل لأحد الأشكال الوظيفية السابقة له في الدورة، والذي لا يمثل الشكل الأصلي.

وهكذا فإن (نَ)، في الشكل I، هو شكل محوّل من (سَ)، كما أن (ج) الختامي في الشكل II هو شكل محوّل من ن (ويتحقق هذا التحويل في الشكلين I و II عن طريق فعل بسيط من التداول السلعي، أي بالتغيير الشكلي لموقعي السلعة والنقد)؛ أما في [99]
الشكل III فإن (سَ) هي الشكل المحوّل لرأس المال الإنتاجي (ج). بيد أن التحويل هنا، في الشكل III، لا يتعلق، في المقام الأول، بالشكل الوظيفي لرأس المال فحسب بل بمقدار قيمته أيضاً؛ غير أن هذا التحويل نفسه، في المقام الثاني، ليس نتيجة لمحض التغيير الشكلي في المواقع المتعلقة بعملية التداول، بل هو، بالأحرى، نتيجة تحويل حقيقي تعرّض له الشكل الاستعمالي والقيمة الخاصة بالأجزاء السلعية المكوّنة لرأس المال الإنتاجي خلال عملية الإنتاج.

إن شكل نقطة الإبتداء (ن، ج، سَ) هو الشرط الضروري للدورة المطابقة له، أي I و II و III؛ والشكل العائد في نقطة الإختتام إنما يتولّد عن ويتحدد بفعل سلسلة استحالات الدورة ذاتها. إن (سَ)، بوصفها نقطة اختتام دورة رأسمال صناعي فردي، لا تفترض سوى وجود الشكل (ج) لنفس رأس المال الصناعي، الواقع خارج التداول، والذي تشكل (سَ) منتوجه هو. أما (نَ)، باعتباره نقطة اختتام الشكل I، باعتباره الشكل المتحوّل من سَ، (سَ ـ نَ)، فيفترض أن (ن) موجود بين يدي الشاري، خارج نطاق الدورة (ن نَ)، وأنه لا يُزّج في هذه الدورة إلّا ببيع (سَ) ليصبح الشكل الختامي لهذه الدورة عينها. وهكذا أيضاً فإن (ج) الختامي في الشكل II يفترض أن (ق ع) و (و إ) أي (س) موجودتان خارج الدورة، وأنهما تُدمجان كشكل ختامي لهذه الدورة بواسطة إجراء الفعل (ن ـ س). ولكن، باستثناء نقطة الاختتام الأخيرة، لا تفترض دورة

رأس المال النقدي الفردي وجود رأس المال النقدي عموماً، ولا تفترض دورة رأس المال الإنتاجي الفردي أيضاً وجود رأس المال الإنتاجي. وفي الشكل I، قد يكون (ن) أول رأسمال نقدي؛ وفي الشكل II قد يكون (ج) أول رأسمال إنتاجي يظهر على المسرح التاريخي. أما في الشكل III:

سَ { س ـ } ن ـ س < ق.ع / و إ ... ج ... سَ
  ـ نَ
  س ـ ن ـ س

فيفترض أن (س) توجد مرتين خارج الدورة. الحالة الأولى في الدورة سَ ـ نَ ـ س < ق.ع / و إ إن (س) هذه، بمقدار ما تتألف من وسائل إنتاج، هي سلعة بين يدي البائع، وهي ذاتها رأسمال سلعي، وذلك بمقدار ما تكون منتوج عملية إنتاج رأسمالية؛ وحتى لو لم تكن كذلك، فإنها تظهر كرأسمال سلعي بين يدي التاجر. والحالة الثانية هي (س) الثانية في (س ـ ن ـ س) التي يجب أن تكون، بالمثل، حاضرة كسلعة لكي يمكن شراؤها. وعلى كل حال سواء كانت (ق ع) و (وإ) رأسمالاً سلعياً أم لا، فإنهما سلعتان مثل (سَ)، وتتصرفان إزاء أحداهما الأخرى كسلعتين. ويصح الشيء نفسه على (س) الثانية في (س ـ ن ـ س). وهكذا بمقدار ما إن سَ = س (ق ع + و إ)، فإن عناصر تكوينها تضم سلعاً، وهي سلع يتوجب التعويض عنها في التداول بسلع من نوع مماثل؛ مثلما يتوجب التعويض عن (س) الثانية في (س ـ ن ـ س) بسلع أخرى مماثلة عن طريق التداول.

[100] زد على ذلك أن كل سلعة، على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي كنمط سائد، يجب أن تكون رأسمالاً سلعياً بين يدي بائعها. وهي تظل رأسمالاً سلعياً بين يدي التاجر، أو تغدو كذلك حتى لو لم تكن لها هذه الصفة من قبل. أو أنها يجب أن تكون ـ كالمصنوعات المستوردة مثلاً ـ سلعة تعوّض عن رأس المال السلعي الأصلي ولا تضفي عليه بالتالي إلّا شكلاً آخر من الوجود المتعين.

إن العنصرين السلعيين (ق ع و إ) اللذين يتألف منهما رأس المال الإنتاجي (ج)، لا يمتلكان بوصفهما أشكالاً لوجود (ج) نفس الهيئة التي كانا يكتسيانها سابقاً في مختلف أسواق السلع التي جُلبا منها. فهما الآن متحدان ويستطيعان بوحدتهما هذه أن يؤديا وظائف رأس المال الإنتاجي.

وواقع أن (س) لا تستطيع إلّا في هذا الشكل III، وفي نطاق الدورة نفسها، أن تظهر بوصفها المقدمة الضرورية لـ (س)، يجد تفسيره في أن نقطة انطلاق الدورة هي رأسمال في شكل سلعي. فالدورة تُفتتح بتحويل سَ (وبما أنها تقوم بوظيفة قيمة ـ رأسمال، فسيّان إن كانت قد نمت بإضافة فائض قيمة إليها أم لا) إلى سلع تؤلف عناصر إنتاجها. غير أن هذا التحويل ينطوي على مجمل عملية التداول (س ـ ن ـ س = ق ع ـ و إ) ويمثل نتيجة هذه العملية. ولهذا تبرز (س) هنا في القطبين معاً، بيد أن القطب الثاني، الذي يتلقى شكله بوصفه (س) من الخارج، أي من سوق السلع، بواسطة الفعل (ن ـ س)، ليس هو القطب الأخير من الدورة، بل القطب الأخير للمرحلتين الأوليتين اللتين تضمان عملية التداول. ونتيجتها هي (ج)، الذي تبتدىء وظيفته، أي عملية الإنتاج، بعد ذلك. ونتيجة لهذه العملية الأخيرة بالذات، وليس نتيجة عملية التداول، تظهر (سَ) في ختام الدورة وتكتسي نفس الشكل الذي كانت (سَ) ترتديه في نقطة البداية. ومن ناحية أخرى نجد في (ن   نَ)، وفي (ج   ج)، أن نقطتي الاختتام (نَ) و (ج) هما نتيجتان مباشرتان لعملية التداول، ولهذا السبب فمن المفترض هنا أن (نَ) في الحالة الأولى، و(ج) في الحالة الثانية، لا يوجدان بين أيدي الآخرين إلّا في نهاية الدورة. وبما أن الدورة جارية بين القطبين، فإنه لا (ن) في الحالة الأولى ولا (ج) في الحالة الثانية ـ أي وجود (ن) بوصفه نقداً لشخص آخر، ووجود (ج) كعملية إنتاج تخص طرفاً آخر ـ يظهر كمقدمة ضرورية لكل واحدة من هاتين الدورتين. أما الدورة (سَ   سَ) فتفترض، على العكس من ذلك، أن س (= ق ع + و إ) تمثل سلع الغير وتوجد في أيدي الغير، وأن هذه السلع تنجذب إلى الدورة عن طريق افتتاح عملية التداول، لتُحوّل إلى رأسمال إنتاجي يقوم بأداء وظائفه، وبنتيجتها تصبح (سَ)، تارة أخرى، الشكل الختامي للدورة.

ولكن لأن الدورة (سَ   سَ) بالضبط تفترض في نطاق حركتها وجود رأسمال صناعي آخر في شكل س (= ق ع + و إ) (أما و إ فتنطوي على رؤوس أموال أخرى شتى، وهي تتضمن في حالتنا هذه على سبيل المثال الآلات، والفحم، والزيت، إلخ) فإن هذه الدورة تطالب بأن تُعتبر لا مجرد شكل عام للدورة، أي ليس مجرد شكل [101]
اجتماعي يمكن النظر في نطاقه إلى كل رأسمال صناعي مفرد (باستثناء ذلك الذي يُوظف أول مرة)، وبالتالي ليس مجرد شكل مشترك من الحركة لدى جميع رؤوس الأموال الفردية فحسب، بل أنْ تُعتبر في الوقت نفسه شكل حركة مجموع رؤوس الأموال الفردية، وبالتالي شكل حركة إجمالي رأسمال طبقة الرأسماليين، وهي حركة تتجلى فيها

حركة كل رأسمال صناعي فردي بوصفها حركة جزئية تتداخل وتتشبك مع حركات رؤوس الأموال الأخرى وتخضع لتأثيراتها. فمثلاً لو تناولنا المنتوج السلعي الكلّي السنوي في بلد معين وحللنا الحركة التي يتم بموجبها التعويض بجزء من هذا المنتوج عن رأس المال الإنتاجي في كل المشاريع الفردية، بينما يدخل جزء آخر في مجال الاستهلاك الفردي لمختلف الطبقات، فإننا نعتبر (سَ سَ) عندئذ بمثابة شكل الحركة المميز لرأس المال الاجتماعي عموماً ولفائض القيمة أو المنتوج الفائض المتولّد عنه. إن رأس المال الاجتماعي يساوي مجموع رؤوس الأموال الفردية (بما في ذلك مجموع رؤوس الأموال المساهمة ومجموع رأسمال الدولة كله، إذ إن الحكومات تستخدم العمل المأجور المُنتج في المناجم وسكك الحديد، إلخ، وتؤدي بالتالي، وظيفة الرأسماليين الصناعيين) وإن الحركة الإجمالية لرأس المال الاجتماعي تساوي المجموع الجبري لحركات رؤوس الأموال الفردية ؛ وهذه الحقيقة لا تمنع هذه الحركة بوصفها حركة رأسمال فردي منعزل، بأي حال، من الكشف عن ظاهرات أخرى تختلف عن الظاهرات التي تكشفها نفس هذه الحركة عند النظر إليها كجزء من الحركة الكلّية لرأس المال الاجتماعي، أي عند النظر إليها في ترابطها مع حركات أجزاء أخرى من رأس المال الاجتماعي. وإن هذه الحركة تحل، في نفس الوقت، القضايا التي لا بدّ أن يُفترض أن حلّها قد تم عند دراسة دورة رأسمال فردي منفصل عوضاً عن استخلاصها منها.

إن (سَ سَ) هي الدورة الوحيدة التي تؤلف فيها القيمة ـ رأسمال المسلّفة بالأصل جزءاً من ذلك القطب الذي يفتتح الحركة، والذي تعلن هذه الحركة فيه، على هذا النحو، عن نفسها منذ البداية بوصفها الحركة الكلّية لرأس المال الصناعي ـ أي حركة ذلك الجزء من المنتوج الذي يعوّض عن رأس المال الإنتاجي، وكذلك حركة ذلك الجزء الذي يؤلف المنتوج الفائض، والذي يُنفق عادة، في جانب منه، كإيراد ويُستخدم، في جانب آخر، كعنصر للتراكم. إن إنفاق فائض القيمة كإيراد يدخل في نطاق هذه الدورة، وبهذه الحدود يدخل فيها الاستهلاك الفردي أيضاً. بل إن هذا الأخير، علاوة على ذلك، يدخل في الدورة بسبب أن نقطة الانطلاق (س)، السلعة، توجد في شكل شيء استعمالي معين؛ ولكن كل ما يُنتج بالطريقة الرأسمالية هو رأسمال سلعي، بصرف النظر عما إذا كان شكله الاستعمالي يؤهله للاستهلاك الإنتاجي أم الاستهلاك الفردي، أم الاثنين معاً. إن الدورة (ن نَ)، لا تشير إلّا إلى جانب واحد من القيمة، إلى نماء [102]
القيمة ـ رأسمال المسلّفة كغاية لمجمل العملية؛ أما الدورة ج ج (جَ) فتشير إلى عملية إنتاج رأس المال كعملية تجديد إنتاج تتم برأسمال إنتاجي ذي مقدار واحد أم متنامٍ

(تراكم)؛ أما (سَ   سَ)، فهي، إذ تعلن عن نفسها في نقطة البداية كشكل للإنتاج السلعي الرأسمالي، فإنها تتضمن كلاً من الاستهلاك الإنتاجي والاستهلاك الفردي من البداية، وأن ما تتضمنه من استهلاك إنتاجي وإنماء القيمة هو جزء من الحركة في هذا الشكل. أخيراً، بما أن (سَ) قد توجد في شكل استعمالي لا يستطيع أن يدخل في أية عملية إنتاج، يغدو واضحاً من البداية أن مختلف مكوّنات قيمة (سَ)، المعبّر عنها بأجزاء من المنتوج، ينبغي أن تحتل موقعاً مختلفاً يتوقف على ما إذا كانت (سَ   سَ) شكلاً لحركة إجمالي رأس المال الاجتماعي، أم هي حركة مستقلة لرأسمال صناعي فردي. إن هذه الدورة تتجاوز في جميع خواصها المميزة حدودها بوصفها دورة معزولة لرأسمال فردي معين.

في الصيغة (سَ   سَ) تظهر حركة رأس المال السلعي، ونقصد بذلك المنتوج الكلّي الذي تم إنتاجه رأسمالياً، ليس فقط كشرط ضروري لبدء دورة مستقلة لرأسمال فردي، بل تظهر أيضاً كحركة مشروطة بهذه الدورة. وعليه إذا أدركنا هذه الصيغة بما تتضمنه من خصائص مميزة، فلا تعود تكفي المرء الإشارة إلى أن الاستحالتين (سَ ـ نَ) و (ن ـ س) هما طوران محددان وظيفياً من استحالة رأس المال من جهة، وأنهما، من جهة ثانية، حلقتان من حلقات التداول العام للسلع. ومن الضروري الآن إيضاح الطريقة التي تتشابك بها استحالات رأسمال فردي معين باستحالات رؤوس أموال فردية أخرى، وبذلك الجزء من المنتوج الكلّي المخصص للاستهلاك الفردي. لذلك فإن تحليلنا لدورة رأسمال صناعي فردي ارتكز في المقام الأول على الشكلين الأولين.

وتظهر الدورة (سَ   سَ) كشكل لرأسمال فردي مستقل، مثلاً، في الزراعة، حيث تجري الحسابات من موسم حصاد إلى آخر. ففي الصيغة II تؤلف البذور نقطة الانطلاق، وفي الصيغة III يؤلف الحصاد هذه النقطة، أو، كما يقول الفيزيوقراطيون، في الأولى تسليفات (avances) وفي الثانية عائدات (reprises). ولا تظهر حركة القيمة ـ رأسمال في الصيغة III، منذ البداية، إلّا كلحظة من حركة الكتلة العامة للمنتوجات، في حين أن حركة (سَ) في الصيغتين I وII، لا تؤلف سوى لحظة من حركة رأسمال مفرد معين.

في الصيغة III تؤلف السلع الموجودة في السوق الشرط الضروري الدائم لعملية [103] الإنتاج وتجديد الإنتاج، وعليه إذا انحصر الانتباه على هذه الصيغة، فإن جميع عناصر عملية الإنتاج تبدو وكأنها تنبع من مجال تداول السلع وتتألف فقط من سلع. وهذا التصور الأحادي يُغفل عناصر عملية الإنتاج التي ليست بعناصر سلعية.

وبما أن نقطة الانطلاق في (سَ   سَ) هي المنتوج الكلّي (القيمة الكلّية)، يتضح

هنا (إذا أغفلنا التجارة الخارجية) أن تجديد الإنتاج على نطاق موسّع لا يمكن أن يجري في حال بقاء الإنتاجية على حالها، إلّا عندما يحتوي ذلك الجزء من المنتوج الفائض، المخصص للتحويل إلى رأسمال، يحتوي سلفاً على العناصر المادية لرأس المال الإنتاجي الإضافي؛ وعليه يتضح هنا أنه بمقدار ما يكون إنتاج سنة من السنين شرطاً لإنتاج السنة التالية، أو بمقدار ما يمكن أن يجري هذا الإنتاج خلال سنة واحدة في وقت واحد مع عملية تجديد الإنتاج البسيط، فإن المنتوج الفائض يُنتج على الفور في شكل يتيح له أداء وظائف رأسمال إضافي. إن الإنتاجية المتنامية لا تستطيع أن تزيد سوى القوام المادي لرأس المال من دون زيادة قيمة رأس المال هذا، ولكنها تخلق بذلك مادة إضافية لإنماء قيمة رأس المال.

إن (سَ   سَ) هي أساس الجدول الاقتصادي (Tableau économique) الذي وضعه كينيه؛ وواقع أن كينيه اختار في معارضة الشكل ن   نَ (الشكل الذي تمسك به المذهب المركنتلي بوجه الحصر) الشكل (سَ   سَ)، وليس الشكل (ج   ج)، ينم عن حصافته الكبيرة، الصائبة.

[104]

الفصل الرابع

الصيغ الثلاث لعملية الدورة

يمكن وضع الصيغ الثلاث لعملية الدورة على النحو التالي، متخذين (ك) رمزاً لعملية التداول الكلّي:

I ـ ن ـ س ... ج ... سَ ـ نَ

II ـ ج ... ك ... ج

III ـ ك ... ج (سَ).

لو تناولنا الصيغ الثلاث كلها معاً، فإن جميع مقدمات عملية الدورة تظهر كأنها نتيجة للعملية، كأنها مقدمة أنتجتها العملية بنفسها. وتظهر كل لحظة بمثابة نقطة انطلاق ونقطة انتقال، ونقطة عودة. وتتجلى وسيطاً، مأخوذة ككل، بوصفها وحدة لعملية الإنتاج وعملية التداول؛ وتغدو عملية الإنتاج وسيطاً لعملية التداول، والتداول وسيطاً للإنتاج.

وتتسم جميع الدورات الثلاث بالميزة المشتركة التالية: إن إنماء القيمة هو الهدف المقرّر، والدافع المحرك. في الصيغة I يجد ذلك تعبيره الفعلي في شكل الدورة. أما الصيغة II فإنها تبدأ من (ج)، أي تبدأ بعملية إنماء القيمة. في حين أن الدورة في الصيغة III تبدأ بقيمة نامية وتنتهي بقيمة نامية من جديد، حتى لو تكررت الحركة على المستوى نفسه.

وبما أن (س ـ ن) تعني (ن ـ س) عند الشاري، و (ن ـ س) تعني (س ـ ن) عند البائع، فإن تداول رأس المال لا يمثل غير الاستحالات الاعتيادية للسلعة، وتنطبق عليه تلك القوانين المستخلصة من معالجة هذه الاستحالات (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2) التي تحدّد كتلة النقد المتداول. ولكن إذا لم نتوقف عند هذا الجانب

الشكلي من القضية، بل درسنا الصلة الفعلية بين استحالات مختلف رؤوس الأموال الفردية، أي لو درسنا في الواقع الصلة بين دورات رؤوس الأموال الفردية باعتبارها صلة حركات جزئية من عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي الكلّي، فإن التغير المحض في شكل النقد وشكل السلعة لا يمكن أن يفسر هذه الصلة.

إن كل نقطة في مدار ذي حركة دائمة تؤلف نقطة انطلاق ونقطة عودة في آنٍ [105] معاً. وإذا قطعنا حركة الدوران هذه، فلن تعود أي نقطة انطلاق نقطة عودة. وهكذا سبق أن رأينا أن كل دورة مفردة لا تفترض ضمناً (implizite) دورة أخرى فحسب، بل إن تكرار الدورة في شكل معين يفترض حصول الدورة في الأشكال الأخرى. وبذا يتجلى الفرق برمته على أنه فرق شكلي محض، أو مجرد فرق ذاتي لا يوجد إلّا في نظر المراقب.

وطالما أن كل واحدة من هذه الدورات تُعدّ شكلاً خاصاً من الحركة توجد فيه مختلف رؤوس الأموال الصناعية الفردية، فإن هذا الفارق لا يوجد، دوماً، إلّا كفارق فردي، أما في الواقع فإن كل رأسمال صناعي فردي يكون حاضراً في جميع الدورات الثلاث في آنٍ واحدٍ. فهذه الدورات الثلاث، وهي أشكال تجديد الإنتاج التي تكتسيها الأشكال الثلاثة من رأس المال، إنما تجري باستمرار الواحدة إلى جانب الأخرى. فمثلاً أن جزءاً من القيمة ـ رأسمال يؤدي الآن وظيفة رأسمال سلعي، يتحوّل إلى رأسمال نقدي. ولكن هناك في الوقت نفسه جزءاً آخر من القيمة ـ رأسمال يغادر عملية الإنتاج ويلج التداول بوصفه رأسمالاً سلعياً جديداً. وهكذا فإن شكل الدورة (سَ   سَ) يرتسم باستمرار؛ وذلك هو حال الشكلين الآخرين. فتجديد إنتاج رأس المال في كل شكل من أشكاله، وفي كل مرحلة من مراحله، إنما يجري باستمرار، شأنه في ذلك شأن استحالات هذه الأشكال وانتقالها المتعاقب عبر المراحل الثلاث. وعلى هذا فإن الدورة هنا هي بمجملها في الواقع وحدة أشكالها الثلاثة.

لقد افترضنا في معاينتنا هذه أن كل قيمة ـ رأسمال تظهر بكامل مقدارها القيمي إما كرأسمال نقدي، أو كرأسمال إنتاجي أو كرأسمال سلعي. فمثلاً كان لدينا في البدء 422 جنيهاً برمتها كرأسمال نقدي، ثم تحوّلت جميعاً إلى رأسمال إنتاجي، وأخيراً تحوّل هذا إلى رأسمال سلعي، إلى غزول قيمتها 500 جنيه (بما فيها 78 جنيهاً فائض قيمة). والمراحل المختلفة تؤلف، هنا، عدداً معيناً من الانقطاعات. فمثلاً طالما بقيت الجنيهات الـ 422 في شكلها النقدي، نقصد القول إلى أن يتم الشراء ن ـ س (ق ع + و إ)، فإن رأس المال كلّه يوجد ويؤدي وظيفته بصفة رأسمال نقدي لا غير. ولكن حالما يتم

تحويله إلى رأسمال إنتاجي، فإنه لا يؤدي وظيفة رأسمال نقدي ولا وظيفة رأسمال سلعي. فعملية تداوله تنقطع برمتها، مثلما تنقطع من جهة أخرى عملية إنتاجه برمتها، وذلك حالما يبدأ بأداء وظيفته في واحدة من مرحلتي تداوله الاثنتين، إما بوصفه (ن) أو بوصفه (سَ)، وهكذا فإن الدورة (ج   ج) سوف تعرض نفسها في هذه الحالة لا كتجديد دوري لرأس المال الإنتاجي فحسب، بل أيضاً كانقطاع في وظيفتها، أي انقطاع في عملية الإنتاج، إلى حين اكتمال عملية التداول؛ وبدلاً من أن يمضي الإنتاج
[106] باستمرار، فإنه يسير بنوبات متقطعة، ولا يتجدّد إلّا بعد فترات زمنية متقلّبة، وذلك تبعاً لسرعة أو بطء اجتياز مرحلتي عملية التداول. وهذا هو الحال، مثلاً، مع الحِرفي الصيني الذي لا يعمل سوى لأجل زبائنه الخاصين، إذ تتوقف عملية الإنتاج التي يقوم بها حتى يتلقى طلباً جديداً.

ويصحّ هذا في الواقع على كل جزء مفرد من رأس المال قيد الحركة؛ وتمرّ جميع أجزاء رأس المال عبر هذه الحركة بصورة متعاقبة. لنفرض أن عشرة آلاف باون من خيوط الغزل هي المنتوج الأسبوعي لصاحب مصنع الغزول. وتترك هذه العشرة آلاف باون من الغزول ميدان الإنتاج كلّياً لتدخل ميدان التداول، ويتعين تحويل جميع ما تحتويه من قيمة ـ رأسمال إلى رأسمال نقدي؛ ولكن بمقدار ما تظل هذه القيمة في شكل رأسمال نقدي فلن يسعها الدخول ثانية إلى عملية الإنتاج، فلا بدّ لها أولاً من أن تدخل ميدان التداول ليعاد تحويلها هناك إلى عناصر لرأس المال الإنتاجي، أي إلى (ق ع + و إ). فما عملية دورة رأس المال إلّا انقطاع مستمر، مغادرة مرحلة ودخول أخرى تالية، خلع شكل، ووجود متعين في شكل آخر؛ وإن كل واحدة من هذه المراحل لا تشترط المرحلة الأخرى فحسب، بل وتنفيها أيضاً.

بيد أن الاستمرارية هي صفة مميزة للإنتاج الرأسمالي تشترطها قاعدته التكنيكية، رغم أن بلوغها ليس ممكناً بالضرورة على الدوام. فلننعم النظر بما يحدث في الواقع. بينما تظهر مثلاً غزولنا البالغة 10 آلاف باون في السوق كرأسمال سلعي ويتم تحويلها إلى نقد (بصرف النظر عما إذا كان هذا وسيلة دفع أو وسيلة شراء أم مجرد نقد حسابي) فإن قطناً وفحماً جديدين، إلخ، يحلّان في عملية الإنتاج محلّ الغزول، ويكونان بذلك قد تحوّلا مجدداً من الشكل النقدي والشكل السلعي إلى شكل رأسمال إنتاجي، يشرع في أداء وظيفته بهذه الصفة. وبينما يجري تحويل هذه العشرة آلاف باون من الغزول إلى نقد، تمرّ العشرة آلاف باون من الغزول السابقة بالمرحلة الثانية من تداولها وتتحوّل ثانية من نقد إلى عناصر لرأس المال الإنتاجي. إن جميع أجزاء رأس المال تجتاز عملية الدورة

بالتعاقب، فهي موجودة في آن واحد في مراحل مختلفة من هذه العملية. وهكذا فإن رأس المال الصناعي الذي يمضي في مسار دورته باستمرار، يكون حاضراً، في آن واحد، في جميع مراحله، وفي مختلف الأشكال الوظيفية المطابقة لهذه المراحل. وإن ذلك الجزء من رأس المال الصناعي الذي يُحوّل، لأول مرة، من رأسمال سلعي إلى نقد إنما يبدأ الدورة (سَ سَ)، في حين أن رأس المال الصناعي بوصفه كلاً متحركاً يكون قد اجتاز هذه الدورة أصلاً. فالنقد يُدفع بهذه اليد، ويُستلم بالأخرى؛ وتدشين
الدورة (ن نَ) في مكان يعني عودة النقد من مكان آخر. ويصحّ الشيء ذاته على [107]
رأس المال الإنتاجي.

إن الدورة الفعلية لرأس المال الصناعي هي، في استمراريتها، ليست وحدة عملية التداول وعملية الإنتاج فحسب، بل هي أيضاً وحدة جميع دوراته الثلاث. ولكن لا يمكن لهذه الدورة أن تكوّن وحدة من هذا النوع إلّا إذا استطاع كل واحد من أجزاء رأس المال على اختلافها أن يجتاز المراحل المتعاقبة من الدورة، فينتقل من طور إلى آخر، من شكل وظيفي إلى آخر، بحيث أن رأس المال الصناعي، باعتباره الكلّ المؤلّف من هذه الأجزاء، يكون موجوداً، في آنٍ واحد، في مختلف الأطوار والوظائف ليجتاز بذلك كل الدورات الثلاث في آن واحد. إن تعاقب كل هذه الأجزاء في الزمان مشروط بتجاورها في المكان، نقصد بذلك تقسيم رأس المال. ففي ظل النظام المصنعي لتقسيم العمل يكون المنتوج حاضراً باستمرار في مختلف مراحل عملية تكوينه، فيما ينتقل من طور إنتاجي إلى طور آخر. وبما أن لرأس المال الصناعي الفردي مقداراً محدداً يتوقف على وسائل الرأسمالي وله مقدار حد أدنى معين في كل فرع صناعي، يترتب على ذلك أن يتم تقسيمه إلى أجزاء وفق نسب معينة. إن مقدار رأس المال المتاح يقرر مقدار عملية الإنتاج، ومقدار هذا الأخير يقرر مقدار كل من رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، وذلك بحدود ما يقومان بوظيفتيهما في موازاة عملية الإنتاج. غير أن هذا التجاور المكاني لأجزاء رأس المال، الذي يحدّد استمرارية الإنتاج، لا يتحقق هنا إلّا من خلال الحركة التي تجتاز بها أجزاء رأس المال مختلف مراحل الدورة على التعاقب. فهذا التجاور لأجزاء رأس المال في المكان ذاته ليس إلّا نتيجة لتعاقبها في الزمان. فلو أن حركة (سَ ـ نَ) الخاصة بأحد أجزاء رأس المال تتوقف لتعذر بيع السلعة، فإن دورة هذا الجزء تنقطع، ولا يتحقق تعويض هذا الجزء بوسائل إنتاجه؛ أما الأجزاء التالية، التي تخرج من عملية الإنتاج بهيئة (سَ)، فتجد أن الأجزاء السابقة قد سدّت عليها الطريق إلى تبديل وظائفها. ولو دام ذلك بعض الوقت، فإن الإنتاج ينحسر، وقد تتوقف

العملية بأكملها. فأي توقف في الحركة المتعاقبة للأجزاء يحمل الاضطراب إلى تجاورها المكاني، وأي توقف في أية مرحلة يسبب هذا القدر أو ذاك من التوقف في مجمل الدورة، لا لذلك الجزء من رأس المال الذي توقفت حركته فحسب، بل لدورة رأس المال الفردي كله.

والشكل التالي الذي تتخذه العملية هو التعاقب الزمني للأطوار، بحيث أن انتقال رأس المال إلى طور جديد إنما يتقرر بخروجه من طور سابق. وعليه تتخذ كل دورة خاصة واحداً من الأشكال الوظيفية لرأس المال كنقطة انطلاق ونقطة رجوع. من جهة أخرى تؤلف العملية الكلّية في الواقع وحدة الدورات الثلاث التي هي الأشكال المختلفة التي تعبّر بها استمرارية العملية عن نفسها. إن الدورة الكلّية إزاء كل شكل وظيفي لرأس [108] المال هي دورة خاصة به، وكل واحدة من هذه الدورات هي شرط استمرار العملية الكلّية، إذ إن المسار الدائري لكل شكل وظيفي هو شرط المسار الدائري للأشكال الأخرى. وإنه لشرط ضروري بالنسبة لعملية الإنتاج الكلّية، وبخاصة بالنسبة لرأس المال الاجتماعي، أن تكون عملية الإنتاج في الوقت نفسه عملية تجديد إنتاج، وبالتالي عملية دورة لكل واحدة من لحظاتها. إن أجزاء كسرية مختلفة من رأس المال تمرّ على التعاقب بمختلف المراحل والأشكال الوظيفية. وبفضل ذلك يجتاز كل شكل وظيفي دورته الخاصة مع الأشكال الأخرى في آن واحد، رغم أنه يعبّر دائماً عن جزء جديد من رأس المال. فثمة جزء من رأس المال، وهو جزء يتغير باستمرار، ويتجدد إنتاجه باستمرار، يوجد كرأسمال سلعي يتحوّل إلى نقد، وثمة جزء ثانٍ من رأس المال يوجد كرأسمال نقدي يتحوّل إلى رأسمال إنتاجي؛ وثمة جزء ثالث يوجد كرأسمال إنتاجي يتحوّل إلى رأسمال سلعي. فالوجود الدائم لهذه الأشكال الثلاثة إنما يتحقق بفعل الدورة التي يجتاز بها رأس المال الكلّي هذه الأطوار الثلاثة على وجه التحديد.

وعليه فإن رأس المال يكون بمجمله حاضراً في آن واحد في أطواره المختلفة، المتجاورة مكانياً. بيد أن كل جزء منه ينتقل دوماً، بالتتابع، من طور ومن شكل وظيفي إلى طور وشكل آخر، فيؤدي بذلك وظيفته بالتتابع في جميع الأشكال. وعليه فإن هذه الأشكال سيّالة، يتحقق تزامنها بتوسط تعاقبها. فكل شكل يعقب ويسبق غيره من الأشكال، بحيث أن عودة جزء معين من رأس المال إلى شكل معين مرهون بعودة الجزء الآخر إلى شكل آخر. وكل جزء يقوم باستمرار بدورته الخاصة، ولكن يحدث على الدوام أن جزءاً آخر من رأس المال يجد نفسه حاضراً في هذا الشكل، وتؤلف هذه الدورات الخاصة لحظات متزامنة ومتعاقبة في العملية الكلّية.

إن استمرار العملية الكلّية، بدلاً من انقطاعها الموصوف أعلاه، لا يتحقق إلّا بوحدة هذه الدورات الثلاث. ولرأس المال الاجتماعي الكلّي دوماً هذه الاستمرارية، وعمليته دوماً هي وحدة هذه الدورات الثلاث.

غير أن استمرارية تجديد الإنتاج بالنسبة لرؤوس الأموال الفردية تنقطع أحياناً، بهذه الدرجة أو تلك. فأولاً، كثيراً ما تتوزع كتل القيمة في فترات مختلفة بحصص متباينة على مختلف المراحل والأشكال الوظيفية. ثانياً، قد تتوزع هذه الحصص توزيعاً مختلفاً وفقاً لطابع السلعة الجاري إنتاجها، وبالتالي وفقاً لخصائص ميدان الإنتاج الذي وُظف فيه رأس المال. ثالثاً، قد تنقطع الاستمرارية بهذا القدر أو ذلك في فروع الإنتاج تلك التي تعتمد على المواسم، إما بسبب عوامل الطبيعة (الزراعة، صيد سمك الرنجة، إلخ.) أو [109]
بسبب الظروف التقليدية، كما هو الحال مع ما يُدعى بالأعمال الموسمية مثلاً وتمضي العملية على أكبر قدر من الانتظام والاتساق في المصانع والمناجم. بيد أن هذا الاختلاف بين فروع الإنتاج لا يولّد أي اختلاف في الأشكال العامة لعملية الدورة.

إن رأس المال كقيمة تُنمّي قيمتها ذاتياً، لا ينطوي فقط على العلاقات الطبقية، على طابع اجتماعي محدّد يرتكز على وجود العمل في شكل عمل مأجور. فهو حركة، عملية تمضي على شكل دورة تجتاز مختلف المراحل، عملية تنطوي بدورها على ثلاثة أشكال مختلفة من عملية الدورات، وعليه يمكن إدراكه فقط كحركة، لا كشيء ساكن. وأولئك الاقتصاديون الذين يعتبرون وجود القيمة وجوداً مستقلاً إنما هو شيء تجريدي محض ينسون أن حركة رأس المال الصناعي هي هذا التجريد في الفعل (in actu). فالقيمة هنا تمرّ بأشكال مختلفة، وتقوم بحركات مختلفة تصون فيها ذاتها وتُنمي قيمتها ذاتياً في نفس الوقت، أي تزداد. وبما أننا معنيون هنا أولاً بشكل الحركة ليس إلّا، فلن نأخذ في الاعتبار الثورات التي قد تتعرض لها القيمة ـ رأسمال خلال عملية دورتها، ولكن من الواضح أنه على الرغم من جميع الثورات في القيمة لا يمكن أن يظل الإنتاج الرأسمالي في الوجود ويواصل وجوده إلّا بمقدار ما تنمّي القيمة ـ رأسمال نفسها ذاتياً؛ نعني بمقدار ما تجتاز عملية دورتها كقيمة اكتسبت استقلالاً، وبالتالي بمقدار ما يتمّ التغلّب على الثورات في القيمة وتسويتها بطريقة من الطرق. إن حركات رأس المال تظهر بوصفها نشاط رأسمالي صناعي مفرد معين، يؤدي وظائفه كشارٍ للسلع والعمل، وبائع للسلع، أي يؤدي وظائفه كرأسمالي إنتاجي فيحقق هذه الدورة بنشاطه. ولو حدثت الثورة في قيمة رأس المال الاجتماعي، فقد يصادف أن يصبح رأس المال الفردي العائد للرأسمالي المعني ضحية لهذه الثورة ويهلك لأنه يعجز عن مراعاة شروط حركة القيمة هذه. وكلما اشتدت الثورات في القيمة تكراراً وحدّة، أخذت الحركة التلقائية للقيمة

المستقلة، على غرار قوة عملية طبيعية أولية، تتغلب على بصيرة وتحسّب الرأسمالي المفرد، ويخضع مجرى الإنتاج الاعتيادي إلى المضاربة الشاذة، ويتعاظم الخطر المحيق بوجود رؤوس الأموال المفردة. وعليه فإن هذه الثورات الدورية في القيمة تثبت ما يُفترض أن تدحضه، أي أن القيمة، بوصفها رأسمالاً، تكتسب وجوداً مستقلاً تصونه وتثبته من خلال حركتها.

إن تتابع استحالات رأس المال الناشط في صيرورته ينطوي على المقارنة المستمرة
[110] لتغيرات مقدار قيمة رأس المال، هذه التغيرات التي طرأت على القيمة الأصلية خلال الدورة. وإذا كان اكتساب القيمة استقلالية إزاء القوة الخالقة للقيمة، أي قوة العمل، يبتدىء بالفعل ن ـ ق ع (شراء قوة العمل) ويتحقق خلال عملية الإنتاج كاستغلال لقوة العمل، فإن اكتساب القيمة لهذه الاستقلالية لا يعود إلى الظهور ثانية في تلك الدورة التي لا يؤلف فيها النقد والسلع وعناصر الإنتاج سوى أشكال متعاقبة من القيمة ـ رأسمال في عملية الحركة، والتي يُقارن فيها المقدار السابق للقيمة بالقيمة الحالية لرأس المال بعد أن تغيرت.

يقول بايلي(*) في اعتراضه على اكتساب القيمة وجوداً مستقلاً باعتباره صفة تميز نمط الإنتاج الرأسمالي، ويعتبره وهماً من أوهام بعض الاقتصاديين: «إن القيمة هي علاقة بين سلعتين متزامنتين، فهذا هو وحده ما يسمح بمبادلتهما لقاء بعضهما بعضاً».

«Value is a relation between contemporary commodities, because such only admit of being exchanged with each other».

إنه يقول هذا كحجة ضد المقارنة بين قيم سلعية في فترات مختلفة وهي ليست إلّا مقارنة بين نفقات العمل اللازم لإنتاج نفس الأنواع من السلع في فترات مختلفة، شريطة ثبات قيمة النقد في كل فترة. وينبع هذا الرأي من تصوره الخاطىء العام الذي تتساوى بموجبه القيمة التبادلية مع القيمة، وشكل القيمة مع القيمة نفسها، وعليه فإن القيم السلعية

(*) يقتبس ماركس هنا: [بايلي]: رسالة نقدية في طبيعة وأسباب ومقاييس القيمة، من ناحية صلتها بكتابات السيد ريكاردو وأتباعه، بقلم مؤلف أبحاث في نشوء ونشر الآراء، لندن، 1825، ص72.
([Bailey], *A critical dissertation on the nature, measures, and causes of value, chiefly in reference to the writtings of Mr. Ricardo and his followers.* By the author of essays on the formation and publication of opinions in London, 1825, p. 72.) .[ن. برلين].

لا يمكن أن تُقارن إذا لم تكن تؤدي وظيفتها بنشاط كقيم تبادلية، أي إذا تعذّر تبادلها ببعضها فعلاً ولا يخطر على باله قط أن القيمة لا تقوم بوظيفة قيمة ـ رأسمال أو رأسمال إلّا بمقدار ما تظل متطابقة مع نفسها وتُقارن مع نفسها في مختلف أطوار دورتها، وهي أطوار ليست متزامنة (contemporary) أبداً، بل متعاقبة في الزمان.

وابتغاء دراسة صيغة الدورة في حالة نقية، لا يكفي الانطلاق من الافتراض بأن السلع تُباع حسب قيمها بل ينبغي الانطلاق من الافتراض أيضاً بأن ذلك يجري مع بقاء الجوانب الأخرى ثابتة. لنأخذ مثلاً الشكل (ج ج)، بمعزل عن كل الثورات الجارية في التكنيك في نطاق عملية الإنتاج والتي تستطيع أن تخفض قيمة رأس المال الإنتاجي الخاص برأسمالي معين، وكذلك بمعزل عن كل تأثير عكسي، قد ينجم عن التغير في قيمة عناصر رأس المال الإنتاجي، على قيمة رأس المال السلعي الموجود، علماً بأن هذه الأخيرة يمكن أن ترتفع أو تنخفض إذا كان ثمة خزين من رأس المال هذا. لنفرض أن العشرة آلاف باون من الغزول، أي (سَ)، قد بيعت بقيمتها وهي 500 جنيه، وأن 8440 باوناً منها، وقيمتها 422 جنيهاً، تعوّض عن القيمة ـ رأسمال التي تحتويها (سَ). ولكن إذا ارتفعت قيمة القطن والفحم، إلخ، (وإننا نصرف هنا النظر عما يطرأ على الأسعار من تقلبات محض) فلعل هذه الـ 422 جنيهاً لن تكفي للتعويض [111] بصورة تامة عن عناصر رأس المال الإنتاجي، فيلزم عندئذ رأسمال نقدي إضافي، وبذلك يتقيد رأسمال نقدي. ويحصل العكس حين تهبط تلك الأسعار. فعندئذ يتحرر رأسمال نقدي. ولا تمضي العملية بصورة طبيعية كلّياً إلّا عندما تظل علاقات القيمة ثابتة، ويبقى مسارها اعتيادياً من الناحية العملية طالما سوّت الاختلالات بعضها بعضاً في مجرى تكرار الدورة. وكلما تعاظمت هذه الاختلالات تعاظم مقدار رأس المال النقدي الذي يتعين على الرأسمالي الصناعي أن يمتلكه ليتمكن من تسويتها؛ وبما أن نطاق كل عملية إنتاج فردية يتسع، مع تطور الإنتاج الرأسمالي، ويزيد مع ذلك مقدار الحد الأدنى من رأس المال المسلّف، فإننا نواجه هنا ظرفاً آخر يضاف إلى الظروف الأخرى التي تحوّل وظيفة الرأسمالي الصناعي على نحو متزايد، إلى احتكار بيد كبار الرأسماليين الماليين، سواء كانوا أفراداً أو متحدين.

ونشير هنا استطراداً إلى أنه إذا ما حدث تغير في قيمة عناصر الإنتاج، برز اختلاف بين الشكل (ن نَ) من جهة، والشكلين (ج ج)، و (سَ سَ) من جهة أخرى.

وفي (ن نَ)، بوصفها الصيغة التي يتخذها رأس المال المستثمر حديثاً، الذي

يظهر أول الأمر كرأسمال نقدي، فإن هبوطاً في قيمة وسائل الإنتاج، كالمواد الأولية والمواد المساعدة وما شاكل، سوف يسمح بتقليص ما يُنفق من رأس المال النقدي دون المستوى القائم من قبل، من أجل البدء بمشروع ذي حجم معين، لأن نطاق عملية الإنتاج يتوقف (في حال بقاء مستوى تطور القدرة الإنتاجية على حاله) على كتلة وحجم وسائل الإنتاج التي تستطيع كمية معينة من قوة العمل أن تديرها؛ إلّا أن نطاق عملية الإنتاج هذا لا يتوقف على قيمة وسائل الإنتاج ولا على قيمة قوة العمل (فقيمة هذه الأخيرة لا تؤثر في شيء سوى على مقدار إنماء القيمة). لنأخذ الحالة المعاكسة. لو طرأ ارتفاع على قيمة عناصر إنتاج السلعة التي تؤلف عناصر رأس المال الإنتاجي، فستكون هناك حاجة إلى رأسمال نقدي أكثر بغية تأسيس مشروع بحجم معين. في الحالين كليهما لا يتغير شيء عدا عن مقدار رأس المال النقدي اللازم للإستثمار الجديد. وفي الحالة الأولى يغدو رأس المال النقدي فائضاً، أما في الحالة الثانية فيتقيد رأسمال نقدي، شريطة أن يمضي تنامي رؤوس الأموال الصناعية الفردية الجديدة على نحو اعتيادي في الفرع الصناعي المعين.

إن الدورتين (ج ... ج) و (سَ ... سَ) تعرضان نفسيهما بوصفهما (ن ... نَ) بمقدار ما تكون حركة (ج) و (سَ) تراكماً في الوقت نفسه، أي بمقدار ما يجري تحويل (ن) إضافي، نقد، إلى رأسمال نقدي. ولكن إذا تركنا ذلك جانباً، فإن تغيراً في قيمة عناصر رأس المال الإنتاجي يؤثر على هاتين الدورتين تأثيراً مختلفاً عما في (ن ... نَ)؛ وهنا أيضاً لا نأخذ في الاعتبار الأثر العكسي الذي يمارسه مثل هذا التغير في القيمة على تلك الأجزاء المكوّنة لرأس المال التي توجد في عملية الإنتاج. فما يتأثر [112] هنا، بصورة مباشرة، ليس الإنفاق الأصلي بل رأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه لا ذاك المنخرط في دورته الأولى، أي سَ ... س < (ق.ع / و إ)، وهي إعادة تحويل رأس المال السلعي إلى عناصر الإنتاج الخاصة به، وذلك بمقدار ما تتألف هذه العناصر من سلع. وحينما تهبط القيمة (أو الأسعار) تنشأ ثلاث حالات ممكنة: أنْ تستمر عملية تجديد الإنتاج على النطاق نفسه، وفي هذه الحالة يتحرر جزء من رأس المال النقدي السابق ويتم تراكم رأسمال نقدي رغم عدم حدوث تراكم فعلي (إنتاج على نطاق موسَّع)، أو تحويل فعلي لـ ن (فائض القيمة) إلى رصيد تراكم يدشن أو يرافق تراكماً كهذا، أو أن عملية تجديد الإنتاج تتسع على نطاق أكبر من النطاق الاعتيادي،

شريطة أنْ يسمح التناسب التكنيكي بذلك، أو، أخيراً، أن يتكون خزين أكبر من المواد الأولية، إلخ.

ويحدث العكس بارتفاع قيمة العناصر المعوّضة عن رأس المال السلعي. وعندها لا يعود تجديد الإنتاج يجري في نطاقه الاعتيادي (فمثلاً قد يتقلص وقت العمل)، أو قد يتوجب دخول رأسمال نقدي إضافي بغية الحفاظ على النطاق السابق لتجديد الإنتاج (تقييد لرأسمال نقدي)؛ أو أن الرصيد النقدي للتراكم، إنْ كان موجوداً، يُستخدم كلّياً أو جزئياً لتسيير عملية تجديد الإنتاج على النطاق السابق عوضاً عن توسيع هذه العملية. وهذا يتضمن أيضاً تقييداً لرأسمال نقدي، سوى أن رأس المال النقدي الإضافي هنا لا يأتي من مصدر خارجي، من سوق النقد، بل من أموال الرأسمالي الصناعي ذاته.

ولكن في حالتي (ج   ج) و (سَ   سَ) قد تطرأ ظروف تُدخل هذا التغير أو ذاك. فلو أن لدى صاحبنا مالك مصنع الغزول مثلاً، خزيناً كبيراً من القطن (أي أن جزءاً كبيراً من رأسماله الإنتاجي يوجد في شكل خزين قطني)، فإن قيمة جزء من رأسماله الإنتاجي تنخفض بهبوط أسعار القطن، أما إذا حصل العكس وارتفعت الأسعار، فإن هذا الجزء من رأسماله الإنتاجي يرتفع قيمةً. من جهة أخرى إذا ثبّت كميات كبيرة من القيم في شكل رأسمال سلعي، مثلاً في شكل غزول قطن، فإن جزءاً من رأسماله السلعي، أي جزءاً من رأسماله الكلّي المستمر في الدورة، سوف ينخفض قيمةً بهبوط أسعار القطن؛ والعكس إذا ارتفعت أسعار القطن. أخيراً، نأخذ العملية سَ ـ ن ـ س < ق.ع / و إ إذا تم الفعل (سَ ـ ن)، أي تحقيق رأس المال السلعي، قبل حدوث تغير في قيمة عناصر س، فإن رأس المال لن يتأثر بشيء عدا ما ذكرناه في الحالة الأولى، ونعني تحديداً في الفعل الثاني من التداول وهو ن ـ س < ق.ع / و إ ؛ أما إذا وقع هذا قبل إتمام الفعل (سَ ـ ن)، فإن هبوطاً في سعر القطن يسبب هبوطاً مماثلاً في سعر الغزول، وارتفاعاً في سعر القطن يولّد على العكس من ذلك ارتفاعاً في سعر الغزول، هذا شريطة أن تبقى [113] الظروف الأخرى على حالها. إن التأثير على مختلف رؤوس الأموال المفردة الموظفة في الفرع نفسه من الإنتاج قد يتباين تبايناً مختلفاً جداً وفقاً لمختلف الظروف التي يجد كل رأسمال نفسه فيها. ـ فيمكن لرأس المال النقدي أن يتحرر أو يتقيد بسبب الاختلافات في الأمد الزمني لعملية التداول، أي بسبب الاختلافات في سرعة التداول. بيد أن هذا

موضوع ينتمي إلى بحث الدوران(*) فنحن معنيون عند هذا الحد بالفارق الحقيقي الذي يبرز، من حيث تغير قيمة عناصر رأس المال الإنتاجي، بين (ن نَ)، والشكلين الآخرين من عملية الدورة.

وفي مرحلة التداول ن ـ س< ق.ع / و إ الذي يجري في حقبة النمط الرأسمالي المتطور، وبالتالي السائد، للإنتاج، نجد أن قسماً كبيراً من السلع التي تؤلف (و إ)، أي وسائل الإنتاج، هو رأسمال سلعي ناشط يخص آخرين. وعليه، فمن وجهة نظر البائع، يجري الفعل (سَ ـ نَ)، أي تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي. ولكن ليست هذه قاعدة مطلقة. على العكس. ففي نطاق عملية التداول التي يقوم رأس المال الصناعي خلالها إما بوظيفة نقد أو سلعة، تتقاطع دورة رأس المال الصناعي، سواء كان بشكل رأسمال نقدي أم رأسمال سلعي، مع تداول السلع التي يتم إنتاجها في ظل أشد أنماط الإنتاج الاجتماعي تنوعاً، بمقدار ما تقوم هذه الأخيرة بإنتاج سلع. وسيّان إنْ كانت السلع منتوج إنتاج يرتكز على العمل العبودي، أم منتوج فلاحين (الصينيون، المزارعون الهنود) أم الجماعات المشاعية (الهند الشرقية الهولندية) أم إنتاج دولة (كما كان قائماً في حقب ماضية من التاريخ الروسي على أساس القنانة) أم منتوج أقوام صيد شبه متوحشة، إلخ.، فهي بوصفها سلعاً ونقداً تقف وجهاً لوجه مع النقد والسلع التي يتمثل فيها رأس المال الصناعي، وتدخل في دورته هو كما تدخل في دورة فائض القيمة التي يحملها رأس المال السلعي، شريطة أن يُنفق فائض القيمة كإيراد؛ وعليه فإنها [المنتوجات](**) تدخل في كلا فرعي تداول رأس المال السلعي. أما طابع عملية الإنتاج التي تنبثق منها فلا أهمية له؛ فهي [المنتوجات] تضطلع في السوق بوظيفة سلع، وهي تدخل بوصفها سلعاً في دورة رأس المال الصناعي مثلما تدخل في تداول فائض القيمة الذي يحمله رأس المال السلعي. وعليه تتميز عملية تداول رأس المال الصناعي بالطابع الشامل لنشوء السلع وبوجود السوق كسوق عالمية. وما يصحّ على سلع الآخرين يصح على نقودهم أيضاً؛ فمثلما أن رأس المال السلعي يواجه النقد بصفته سلعة لا أكثر، كذلك يتصرف هذا النقد إزاء رأس المال السلعي بوصفه نقداً لا أكثر؛ ويقوم النقد هنا بوظيفة نقد عالمي.

(*) الدورة (Kreislauf) تختلف عن الدوران (Umschlag)، وهو ما تتناوله الفصول القادمة. [ن. ع].

(**) الإحالة هنا إلى المنتوجات الصادرة عن أنماط إنتاج غير رأسمالية، والتي تُتداول في أسواق رأسمالية فتتشابك مع دورة رأس المال الصناعي. [ن.ع].

بيد أن هناك ملاحظتين.

أولاً ـ ما إن يكتمل الفعل (ن ـ و إ)، حتى تكفّ السلع (و إ) عن أن تظل سلعاً
[114] لتغدو أحد أنماط وجود رأس المال الصناعي المتعين في شكله الوظيفي بصفته (ج)، أي رأسمالاً إنتاجياً. بيد أن ذلك يمحو أثر منشئها، ولا يعود لها من وجود، ابتداءً من ذلك فصاعداً إلّا كأشكال لوجود رأس المال الصناعي، فهي ملتحمة به. مع ذلك يصحّ القول إن التعويض عنها يوجب تجديد إنتاجها، وفي هذه الحدود يكون نمط الإنتاج الرأسمالي مشروطاً بأساليب إنتاج أخرى تقع خارج مرحلة تطوره. لكن نمط الإنتاج الرأسمالي ينزع إلى تحويل كل إنتاج، قدر الإمكان، إلى إنتاج سلعي، والوسيلة الرئيسية التي يحقق بها ذلك هي بالضبط جرّ أنماط الإنتاج هذه إلى عملية تداوله؛ وما الإنتاج السلعي المتطور ذاته سوى إنتاج سلعي رأسمالي. وإن تدخّل رأس المال الصناعي يسرّع في كل مكان هذا التحوّل، ولكنه يسرّع معه أيضاً تحوّل جميع المُنتجين المباشرين إلى عمال مأجورين.

ثانياً ـ إن السلع التي تدخل في عملية تداول رأس المال الصناعي (بما في ذلك وسائل العيش الضرورية التي يتحوّل إليها رأس المال المتغير بعد أن يُدفع إلى العمال، بهدف تجديد إنتاج قوة عملهم) بصرف النصر عن منشئها والشكل الاجتماعي لعملية الإنتاج التي تنحدر منها، تواجه في الأصل رأس المال الصناعي ذاته في شكل رأسمال سلعي ورأسمال متاجرة بالسلع أو رأسمال تاجر؛ ويتضمن رأسمال التاجر، بفعل طبيعته بالذات، سلعاً مُنتجة في ظل جميع أنماط الإنتاج.

وكما أن نمط الإنتاج الرأسمالي يشترط نطاقاً واسعاً للإنتاج، فإنه يشترط كذلك بالضرورة نطاقاً واسعاً للبيع، أي لبيع السلع إلى التاجر، لا إلى المستهلك المفرد. وبمقدار ما يكون هذا المستهلك نفسه مستهلكاً مُنتجاً، أي رأسمالياً صناعياً، وبالتالي بمقدار ما يجهّز رأس المال الصناعي في فرع ما من فروع الإنتاج فرعاً إنتاجياً آخر بوسائل الإنتاج، يحصل هناك بيع مباشر للسلع من جانب رأسمالي صناعي معين إلى العديد من الرأسماليين الصناعيين الآخرين (في شكل طلبات، إلخ.). ولذا يكون كل رأسمالي صناعي بائعاً مباشراً بل وتاجراً لنفسه، غير أنه يكون بائعاً مباشراً أيضاً عندما يبيع إلى التاجر.

إن المتاجرة بالسلع كوظيفة لرأسمال التاجر، مقدمة ضرورية للإنتاج الرأسمالي، وهي تتطور قدماً في مجرى تطور هذا الإنتاج. لذلك فإننا، إذ نبين مختلف جوانب عملية التداول الرأسمالية، نفترض في الوقت نفسه وجود المتاجرة بالسلع، أما عند التحليل

العام لعملية التداول الرأسمالية فنحن نفترض وجود بيع مباشر دون توسط التاجر، لأن هذا التوسط يخفي لحظات شتى من الحركة.

ويمكن أن نقتطف من سيسموندي الذي يعرض المسألة بشيء من السذاجة:

«تستخدم التجارة أيضاً رأسمالاً كبيراً لا يبدو للوهلة الأولى أنه جزء من رأس المال ذاك الذي كتبنا عن تطوره أعلاه. إن قيمة القماش المكدّس في مستودعات تاجر الأقمشة تبدو مختلفة تماماً عن ذلك الجزء من الإنتاج السنوي الذي يعطيه الغني كأجور للفقير ليجعله يعمل. بيد أن [115] رأس المال التجاري يحلّ مراراً محلّ رأس المال ذاك الذي تحدثنا عنه حتى الآن. ومن أجل إيضاح تطور الثروة بصورة أفضل، فقد تتبعنا هذا التطور منذ نشوء الثروة، وصولاً إلى الاستهلاك. فإن رأس المال المستخدم، مثلاً، في إنتاج الأقمشة كان يبدو ثابتاً على حاله دوماً؛ وحين مبادلته بمداخيل المستهلك، إنقسم إلى قسمين أولهما في شكل ربح يمثّل دخل الصناعي، وثانيهما، في شكل أجور لقاء الوقت الذي كان العمال ينتجون الأقمشة خلاله، يمثّل دخل العامل.

ولكن المصلحة العامة كانت تتطلب بوضوح أن تحلّ مختلف أجزاء رأس المال هذا في تأدية وظائف معينة بعضها محل بعض، بحيث إذا كان مبلغ 100 ألف كرون كافياً لمجمل التداول بين الصناعي والمستهلك، فإنه يجب أن يتشارك فيه بالتساوي الصناعي وتاجر الجملة وتاجر المفرق. فيستطيع الأول منهم أن يصنع الآن بثلث رأس المال الكمية نفسها من السلع التي كان يصنعها سابقاً بمجمل رأس المال لأنه أصبح الآن، بعد صنع المنتوج الذي يتطلب أن يُباع بأسرع وقت، من الممكن العثور على الشاري التاجر أسرع كثيراً من العثور على الشاري من عداد المستهلكين المباشرين. من جهة أخرى يتم التعويض عن رأسمال تاجر الجملة بواسطة رأسمال بائع المفرق على نحو أسرع. والفرق بين المبلغ المسلّف للأجور وسعر الشراء الذي يدفعه المستهلك النهائي يؤلف ربح رأس المال. والربح يُقسّم على الصناعي وتاجر الجملة وتاجر المفرق، بعد أن تقاسموا الوظائف فيما بينهم، لأن العمل كان مشتركاً، رغم أنه تطلب أن يشترك فيه ثلاثة أشخاص عوضاً عن شخص واحد وثلاثة رؤوس أموال عوضاً عن رأسمال واحد». ([سيسموندي]، المبادىء الجديدة، إلخ، الجزء الأول، ص139-140).

«إن هؤلاء جميعاً» (التجار) «قد أسهموا في الإنتاج بصورة غير مباشرة، ولأن غاية الإنتاج هي الاستهلاك، فلا يمكن اعتباره مكتملاً إلى أن يضع الشيء المصنوع في متناول المستهلك» (المرجع نفسه، ص137).

"Le commerce emploie un capital considérable qui parait, au premier coup d'œil, ne point faire partie de celui dont nous avons détaillé la marche. La valeur des draps accumulés dans les magasins du marchand-drapier semble d'abord tout-à-fait étrangère à cette partie de la production annuelle que le riche donne au pauvre comme salaire pour le faire travailler. Ce capital n'a fait cependant que remplacer celui dont nous avons parlé. Pour saisir avec clarté le progrès de la richesse, nous l'avons prise à sa création, et nous l'avons suivie jusqu'à sa consommation. Alors le capital employé dans la manufacture des draps, par exemple, nous a paru toujours le même; échangé contre le revenu du consommateur, il ne s'est partagé qu'en deux parties: l'une a servi de revenu au fabricant comme produit, l'autre a servi de revenu aux ouvriers comme salaire, tandis qu'ils fabriquent de nouveau drap.

Mais on trouva bientôt que, pour l'avantage de tous, il valait mieux que les diverses parties de ce capital se remplaçassent l'une l'autre, et que, si cent mille écus suffisaient à faire toute la circulation entre le fabricant et le consommateur, ces cent mille écus se partageassent également entre le fabricant, le marchand en gros, et le marchand en détail. Le premier, avec le tiers seulement, fit le même ouvrage qu'il avait fait avec la totalité, parcequ'au moment où sa fabrication était achevée, il trouvait le marchand acheteur beaucoup plus tôt qu'il n'aurait trouvé le consommateur. Le capital du marchand en gros se trouvait de son côté beaucoup plus tôt remplacé par celui du marchand en détail   La différence entre les sommes des

salaires avancés et le prix d'achat du dernier consommateur devait faire le profit des capitaux. Elle se répartit entre le fabricant, le marchand et le détaillant, depuis qu'ils eurent divisé entre eux leurs fonctions, et l'ouvrage accompli fut le même, quoiqu'il eût employé trois personnes et trois fractions de capitaux, au lieu d'une. ([Sismondi], *Nouveaux Principes*, etc., 1. p. 139-140.) "Tous" *(die Kaufleute)* "concouraient indirectement à la production; car celle-ci, ayant pour objet la consommation, ne peut être considérée comme accomplie que quand elle a mis la chose produite à la portée du [116]
consommateur." (Ib., p. 137.)

ولدى بحث الأشكال العامة للدورة، بل وفي عموم هذا الكتاب الثاني، نقصد بالنقد المعدني، مستثنين النقد الرمزي، الرموز المحض للقيمة، التي تمثّل حالة تختص بها بعض الدول، ومستثنين النقد الإئتماني، الذي لم نبحثه بعد. فأولاً هذا هو المسار التاريخي، ذلك أن النقد الإئتماني لا يلعب أيما دور على الاطلاق، أو لا يلعب إلّا دوراً ضئيلاً، خلال الحقبة الأولى من الإنتاج الرأسمالي. وثانياً، لقد تم نظرياً إثبات ضرورة إتباع هذا المسار بواقع أن كل البحوث الانتقادية بصدد تداول النقد الإئتماني التي قام بها إلى الآن توك وغيره أرغمتهم المرة تلو الأخرى على النظر مجدداً في المسألة لرؤية كيف ستبرز الأمور فيما لو كان النقد المعدني لوحده قيد التداول. وينبغي ألّا يغرب عن البال مع ذلك أن النقد المعدني يستطيع أداء وظيفة وسيلة للشراء ووسيلة للدفع أيضاً. ولغرض التبسيط سندرس النقد عموماً، في هذا الكتاب الثاني، في شكله الوظيفي الأول لا غير.

إن عملية تداول رأس المال الصناعي، وهي جزء فقط من دورته الفردية، تتحدد بالقوانين العامة التي صغناها من قبل (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث)، وذلك بمقدار ما لا تؤلف هذه العملية إلّا سلسلة أفعال تقع في نطاق التداول العام للسلع. فكلما تعاظمت سرعة تداول النقد وازدادت بالتالي سرعة انتقال كل رأسمال مفرد عبر سلاسل استحالاته السلعية أو النقدية، تزايد عدد رؤوس الأموال الصناعية (أو رؤوس الأموال الفردية في شكل رؤوس أموال سلعية) التي تضعها كتلة بعينها من النقد، ولتكن 500 جنيه، مثلاً، في التداول على التعاقب. وكلما اتسع أداء النقد لوظيفته

كوسيلة للدفع بحيث لا يتعين سوى تسديد الفرق لتسوية الأرصدة مثلاً عند التعويض عن رأسمال سلعي معين بوسائل إنتاجه، وكلما تقلصت الفترات الزمنية لاستحقاق الدفع، كما بالنسبة لدفع الأجور مثلاً، تضاءل مقدار النقد الذي تتطلبه كتلة معينة من القيمة ـ رأسمال لتحقيق تداولها. من ناحية ثانية لو فرضنا أن سرعة التداول وبقية الشروط الأخرى تظل ثابتة، فإن مقدار النقد اللازم للتداول كرأسمال نقدي يتحدد بمجموع أسعار السلع (السعر مضروباً بكمية السلع)، أو يتحدد بقيمة النقد نفسه، إذا كانت كمية وقيم السلع ثابتة.

[117] بيد أن مفعول قوانين التداول العام للسلع لا يسري إلّا عندما تؤلف عملية تداول رأس المال سلسلة من أفعال التداول البسيط، وليس عندما تؤلف هذه الأفعال مقاطع محدّدة وظيفياً لدورة رؤوس أموال صناعية فردية.

وابتغاء إيضاح ذلك، فمن الأفضل أن ندرس عملية التداول في ترابطها المتصل من دون انقطاع، كما تتجلى في الشكلين التاليين:

II ـ ج ... سَ { س ـ / ـ نَ / س ـ } ن ـ س < ق ع / و إ ... ج (جَ)
ن ـ س

III ـ سَ { س ـ / ـ نَ / س ـ } ن ـ س < ق ع / و إ ... ج ... سَ
ن ـ س

إن عملية التداول بصفتها سلسلة أفعال تداول بوجه عام (سواء كانت في شكل س ـ ن ـ س أم في شكل ن ـ س ـ ن) لا تمثّل سوى سلسلتين متضادتين من استحالات السلعة، وتتضمن كل واحدة من هذه الاستحالات بدورها استحالة متضادة لسلعة الغير أو نقد الغير الذي يقف قبالتها.

إن ما هو (س ـ ن) لمالك سلعة يؤلف (ن ـ س) لشاريها؛ والاستحالة الأولى للسلعة في (س ـ ن) هي الاستحالة الثانية للسلعة الأخرى التي تظهر في شكل (ن)؛ والعكس ينطبق على الفعل (ن ـ س). وإن ما بيّناه من قبل بصدد تشابك استحالة سلعة في واحدة من مراحلها باستحالة سلعة أخرى في مرحلة مغايرة إنما ينطبق على تداول رأس المال،

وذلك بحدود ما يقوم الرأسمالي بوظيفة شارٍ وبائع للسلعة، ويقوم رأسماله، لهذا السبب، بوظائفه في شكل نقد يقف في مواجهة سلعة الغير، أو في شكل سلعة تواجه نقد الغير. ولكن هذا التشابك لاستحالات السلع لا يعبّر في آن واحد عن تشابك استحالات رؤوس الأموال.

فلقد رأينا، أولاً ـ أن ن ـ س (و إ) قد تمثل تشابك استحالات رؤوس أموال فردية شتى. فمثلاً أن خيوط الغزل، أي رأس المال السلعي لصاحب مصنع الغزول تعوّض جزئياً بالفحم. ويوجد قسم من رأس المال هذا في شكل نقد، وهو يُحوّل إلى شكل سلعة، في حين أن رأسمال مُنتج الفحم الرأسمالي موجود في شكل سلعة، وهو يُحوّل لذلك إلى شكل نقد؛ ويعبّر فعل التداول الواحد عينه في هذه الحالة عن استحالتين متضادتين لرأسمالَيْن صناعيين (من فرعين مختلفين للإنتاج)، وهو يعبّر بالتالي عن تشابك سلسلتي استحالات هذين الرأسمالَيْن. ولكن سبق أن رأينا أن وسائل الإنتاج (و إ) التي
[118] يحوّل إليها النقد (ن)، ليست بالضرورة رأسمالاً سلعياً بالمعنى القاطع لهذه المقولة؛ أي أنها ليست شكلاً وظيفياً لرأسمال صناعي، رأسمالاً سلعياً أنتجه رأسمالي. إنها دائماً (ن ـ س) من الجانب الأول و(س ـ ن) من الجانب الثاني، ولكنها ليست دوماً تشابك استحالات رؤوس أموال. زد على ذلك أن (ن ـ ق ع)، أي شراء قوة العمل، لا يؤلف قط تشابك استحالات رؤوس أموال، ذلك أن قوة العمل، رغم كونها سلعة العامل، لا تصبح رأسمالاً إلّا بعد أن تُباع إلى الرأسمالي. من جهة أخرى فإن (نَ) في العملية (سَ ـ نَ) لا يمثّل بالضرورة شكلاً محوّلاً لرأسمال سلعي؛ فقد يكون تعبيراً عن سلعة قوة العمل المحوّلة إلى نقد فضي (أجور)، أو تعبيراً عن المنتوج المحوّل إلى نقد، المنتوج الذي أنتجه شغيل مستقل، أو عبد، أو قن، أو جماعة مشاعية معينة.

ولكن، ثانياً ـ إن أداء الدور المحدّد وظيفياً الذي تلعبه كل استحالة تقع في نطاق عملية تداول رأسمال فردي معين لا يستلزم أن تمثّل هذه الاستحالة وقوع تحوّل متضاد مقابل في دورة رأسمال آخر، حتى في حال الافتراض أن مجمل الإنتاج في السوق العالمية يجري برمته على أساس رأسمالي. فمثلاً في الدورة (ج ج)، فإن (نَ) الذي يحوّل (سَ) إلى نقد، قد يكون عند الشاري مجرد فائض قيمته المحوّل إلى نقد (إذا كانت السلعة مادة للاستهلاك)، أو أن (نَ) في نَ ـ سَ < (ق.ع / و إ) (حيث يدخل رأسمال متراكم بالأصل) قد يدخل، بمقدار ما يتعلق الأمر ببائع (و إ) في تداول رأسماله للتعويض عن

رأسماله المسلّف أو أنه لا يدخل في تداول رأسماله، وذلك بالضبط إذا تفرع (نَ) هذا عن الأخير بوصفه إنفاقاً للإيراد.

وعليه فإن مسألة الطريقة التي تقوم بها مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الاجتماعي الكلّي، الذي لا تؤلف رؤوس الأموال المفردة منه سوى أجزاء مكوّنة تعمل بصورة مستقلة، بالحلول محلّ بعضها بعضاً في مجرى عملية التداول، إن هذه المسألة ـ سواء أكان الحديث يدور عن رأس المال أم عن فائض القيمة ـ لا يحلها بحث تشابك استحالات التداول السلعي وحدها، فهذه التشابكات صفة مشتركة تميز تداول رأس المال مثلما تميز كل تداول آخر للسلع، بل تتطلب بحثها بأسلوب آخر. لقد جرى الاكتفاء حتى الآن بما قيل من كلام في هذا الخصوص، ولكن عند تحليل ذلك عن كثب يجد المرء أنه لا يحتوي غير نَظَرات هلامية مستقاة أصلاً من بحث تشابك الاستحالات المميزة لكل تداول سلعي.

* * *

إن أجلى خصائص دورة رأس المال الصناعي، وبالتالي خصائص الإنتاج الرأسمالي تتمثل، من جهة أولى، بأن العناصر المكوّنة لرأس المال الإنتاجي ينبغي أن تأتي من سوق السلع وأن تتجدد منه باستمرار، أي أن تُشترى باستمرار كسلع؛ وتتمثّل من جهة ثانية في أن منتوج عملية العمل يخرج منها كسلعة وينبغي أن يُباع دوماً وأبداً بوصفه [119]
سلعة. فلنقارن على سبيل المثال مزارعاً معاصراً من المنخفضات الإسكتلندية بفلاح صغير من الطراز القديم في القارة الأوروبية. إن الأول يبيع مجمل منتوجه ويتوجب عليه، لذلك، أن يعوّض عن جميع عناصره، بما في ذلك البذار، من السوق، أما الثاني فيستهلك الشطر الأعظم من منتوجه مباشرة، فيشتري ويبيع أقل مقدار ممكن، صانعاً أدواته، ولباسه، إلخ.، بنفسه قدر الإمكان.

لهذا السبب جرى وضع الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد النقدي والاقتصاد الائتماني في معارضة بعضها بعضاً بوصفها ثلاثة أشكال اقتصادية متميزة من حركة الإنتاج الاجتماعي.

أولاً ـ إن هذه الأشكال الثلاثة لا تمثل أطواراً متساوية من التطور. فما يُدعى بالاقتصاد الائتماني ليس هو ذاته سوى شكل من أشكال الاقتصاد النقدي، وذلك بمقدار ما يعبّر الاصطلاحان كلاهما عن وظيفتين أو نمطين من المبادلة بين المُنتجين أنفسهم. ففي الإنتاج الرأسمالي المتطور لا يظهر الاقتصاد النقدي إلّا بوصفه قاعدة يرتكز عليها

الاقتصاد الائتماني. وهكذا فإن الاقتصاد النقدي والاقتصاد الائتماني تقابلهما مرحلتان مختلفتان من تطور الإنتاج الرأسمالي، ولكنهما ليسا، بأي حال، شكلين مختلفين مستقلين من المبادلة في مقابل الاقتصاد الطبيعي، والأصح للمرء أن يعتبر أشكال الاقتصاد الطبيعي المختلفة جداً أشكالاً متساوية في مقابل هذين الشكلين الاقتصاديين.

ثانياً ـ بما أن التأكيد في هاتين المقولتين: الاقتصاد النقدي والاقتصاد الائتماني، لا ينصبّ على الاقتصاد، أي على عملية الإنتاج بالذات، باعتبارها الخاصية التي تميز بينهما، بل يؤكد على ما يقابل الاقتصاد من نمط المبادلة بين مختلف ممثلي الإنتاج أو بين المُنتجين، فإن الشيء ذاته ينبغي أن يسري على المقولة الأولى. إذن، عوضاً عن «الاقتصاد الطبيعي» نقول «اقتصاد المقايضة». إن اقتصاداً طبيعياً معزولاً تماماً، كما هو الحال مثلاً، في دولة الأنكا في بيرو(*)، لن يندرج تحت أي من هاتين المقولتين.

ثالثاً ـ إن الاقتصاد النقدي سمة مميزة لكل إنتاج سلعي، ويظهر المنتوج كسلعة في أشد التكوينات العضوية للإنتاج الاجتماعي تبايناً. وعليه فإن ما يميز الإنتاج الرأسمالي هو فقط مدى سعة إنتاج المنتوج كمادة للمتاجرة، كسلعة، وكذلك بالتالي مدى سعة دخول العناصر المكوّنة للمنتوج ثانية كمادة للمتاجرة، كسلع، في الاقتصاد الذي ينبثق منه هذا المنتوج.

الواقع أن الإنتاج الرأسمالي هو الإنتاج السلعي الذي غدا الشكل العام للإنتاج، ولكنه ليس كذلك ولا يصبح هكذا على نحو متزايد في مجرى تطوره، إلّا لأن العمل نفسه يظهر هنا بصفة سلعة، إلّا لأن العامل يبيع العمل، أي يبيع وظيفة قوة عمله، ونفترض [120]
أنه يبيعها بقيمتها التي تتحدد بتكاليف تجديد إنتاجها. إذن، بمقدار ما يصبح العمل عملاً مأجوراً، يغدو المُنتج رأسمالياً صناعياً؛ ولهذا السبب فإن الإنتاج الرأسمالي (وبالتالي أيضاً الإنتاج السلعي) لا يبلغ مداه الكامل ما لم يتحوّل المُنتج الزراعي المباشر إلى عامل مأجور. إن العلاقة النقدية، العلاقة بين الشاري والبائع، القائمة في العلاقة بين الرأسمالي والعامل المأجور، تغدو علاقة تلازم الإنتاج ذاته. بيد أن هذه العلاقة ترتكز من حيث الأساس على الطابع الاجتماعي للإنتاج، لا على أساس نمط المبادلة، فهذا

(*) الأنكا، دولة نشأت على أراضي بيرو خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وكانت تتميز باقتصاد عبودي، مع بقايا ملحوظة من المجتمع القديم. وكان تنظيمها الاجتماعي والاقتصادي يقوم على المشاعة الفلاحية (آيلا)، حيث الملكية المشتركة للأرض والحيوان. وازدهرت دولة الأنكا حتى الغزو الإسباني الذي محقها محقاً في ثلاثينات القرن السادس عشر. [ن. برلين].

الأخير بالأحرى ينبثق عن الأول. بيد أن ما يسم الأفق البورجوازي، حيث تستحوذ صفقات الأعمال التجارية على تفكير العقل برمته، أنه لا يرى في نمط الإنتاج الأساس الذي يرتكز عليه نمط المبادلة المقابل له، بل العكس(7)

* * *

إن القيم التي يلقيها الرأسمالي بشكل نقد في التداول هي أقل مما يستخلصه من هذا التداول، نظراً لأنه يلقي في التداول قيماً بشكل سلع أكثر مما استخلص منه قيماً بشكل سلع. وبمقدار ما يؤدي محض وظيفة رأسمال متجسد في إهاب شخص، وظيفة رأسمالي صناعي، فإن عرضه من القيم السلعية أكبر دوماً من طلبه عليها. ولو تطابق عرضه وطلبه في هذا المجال، لكان رأسماله يكفّ عن إنماء قيمته، ويكفّ عن أداء وظيفة رأسمال إنتاجي؛ وأن رأس المال الإنتاجي يكون قد تحوّل إلى رأسمال سلعي غير مخصَّب بفائض قيمة؛ وإنه لم يستخلص أي فائض قيمة في شكل سلعي من قوة العمل خلال مجرى عملية الإنتاج، وبالتالي فإنه لم يؤد وظيفة رأسمال على الاطلاق. ففي الواقع ينبغي للرأسمالي أن «يبيع بأغلى مما اشترى»؛ ولكن النجاح لا يحالفه في ذلك إلّا لأن عملية الإنتاج الرأسمالية تتيح له تحويل سلعة أرخص اشتراها ـ أرخص لأنها تحتوي على قيمة أقل ـ إلى سلعة ذات قيمة أكبر، وبالتالي ذات سعر أعلى. إنه لا يبيع بسعر أعلى لأنه يبيع سلعته بسعر يفوق قيمتها، بل لأنه يبيع سلعة تفوق قيمتها مجموع القيم المتضمنة في العناصر المكوّنة لإنتاجها.

والمعدل الذي ينمّي به الرأسمالي قيمة رأسماله يتعاظم كلما تعاظم الفارق بين عرضه وطلبه، أي كلما زاد فائض القيمة السلعية التي عرضها عن القيمة السلعية التي يطلبها. [121]
فهو لا يتوخى تساوي عرضه وطلبه بل تباينهما، يتوخى أن يتفوق عرضه على طلبه، بأكبر قدر ممكن.

وما يصحّ على الرأسمالي المفرد يصح على طبقة الرأسماليين كذلك.

وبمقدار ما يكون الرأسمالي محض تجسيد لرأس المال الصناعي في إهاب شخص، فإن طلبه يقتصر على وسائل الإنتاج وقوة العمل. إن طلبه على وسائل الإنتاج (و إ) هو،

(7) عند هذا الحد ينتهي النص من المخطوطة V. وما يليه، وحتى نهاية الفصل، هو ملحوظة ماركس الواردة في دفتر يعود تاريخه إلى عام 1877 أو عام 1878.

من ناحية القيمة، أصغر من رأسماله المسلّف؛ فهو يشتري وسائل إنتاج بقيمة أقل من قيمة رأسماله، وبالتالي بقيمة أقل كثيراً من قيمة رأس المال السلعي الذي يعرضه في السوق.

أما ما يتعلق بطلب الرأسمالي على قوة العمل، فإنه يتحدّد، من ناحية القيمة، بنسبة رأسماله المتغير إلى رأسماله الكلّي، أي بنسبة م ر. وينمو هذا الطلب، في الإنتاج الرأسمالي، نمواً أقل نسبياً من نمو طلبه على وسائل الإنتاج. فيصبح الرأسمالي بدرجة متزايدة أبداً شارياً لـ (و إ) أكثر مما هو شارٍ لـ (ق ع).

وبقدر ما يحوّل العامل كل أجوره تقريباً إلى وسائل عيش، وهي في الشطر الأعظم منها وسائل عيش ضرورية، فإن طلب الرأسمالي على قوة العمل هو في الوقت نفسه وبصورة غير مباشرة، طلب على وسائل الاستهلاك التي تدخل في استهلاك الطبقة العاملة. بيد أن هذا الطلب يساوي (م) ولا يزيد عليه مقدار ذرة (وإذا ادّخر العامل شيئاً من أجوره ـ ونحن نصرف النظر بالضرورة عن كل العلاقات الائتمانية ـ فإنه يحوّل قسماً من أجوره إلى كنز، وبهذا القدر (pro tanto) لا يظهر كمصدر للطلب، كشارٍ). إن الحدّ الأقصى لطلب الرأسمالي يساوي (ر = ث + م)، أما عرضه فيساوي (ث + م + ف)، وعليه إذا كان تركيب رأسماله السلعي (80 ث + 20 م + 20 ف)، فإن طلبه يساوي (80 ث + 20 م)، أي أن طلبه من ناحية القيمة، أصغر بمقدار $\frac{1}{5}$ من عرضه. وكلما كَبُرت النسبة المئوية لكتلة (م) التي ينتجها (معدل الربح) صَغُر طلبه بالمقارنة مع عرضه. ورغم أن طلب الرأسمالي على قوة العمل، وبالتالي طلبه غير المباشر على وسائل العيش الضرورية أيضاً، يتناقص باطراد، مع تطور الإنتاج قدماً، بالمقارنة مع طلبه على وسائل الإنتاج، فينبغي ألّا يغرب عن البال، من ناحية أخرى، أن طلبه على (و إ) أصغر دوماً من رأسماله إذا احتسبناه بصورة وسطية. لذا يجب أن يكون طلبه على وسائل الإنتاج أصغر، دوماً، من قيمة المنتوج السلعي للرأسمالي الذي يجهزه بوسائل الإنتاج تلك، ويعمل برأسمال ذي قيمة مساوية لذلك، عند تساوي بقية الظروف. ولا تغير من الأمر شيئاً حقيقة أن عدداً كبيراً من الرأسماليين وليس رأسمالياً واحداً يقومون بهذا التجهيز. ولو فرضنا أن رأسمال الرأسمالي المعني يبلغ ألف جنيه، وأن الجزء الثابت من رأس المال هذا يساوي 800 جنيه، فإن طلبه على جميع أولاء الرأسماليين يساوي 800 جنيه. [122]
وتبلغ قيمة عرضهم من وسائل الإنتاج 1200 جنيه مقابل كل 1000 جنيه (مهما بلغ نصيب كل واحد فيهم من الألف جنيه، وبصرف النظر عن نسبة هذا النصيب من رأس المال الكلّي لكل واحد فيهم) مفترضين أن معدل الربح واحد؛ بناء على ذلك فإن طلب

الرأسمالي لا يغطي سوى ثلثي عرضهم، في حين أن إجمالي طلبه هو لا يبلغ سوى أربعة أخماس ما يقدمه من عرض، مقاساً من حيث مقدار القيمة.

وما يزال يتعين علينا أن نستقصي دوران (Umschlag) رأس المال بصورة وجيزة عابرة. لنفرض أن رأس المال الكلّي الذي يحوزه الرأسمالي المعني يبلغ 5000 جنيه، منها 4000 جنيه رأسمالاً أساسياً و1000 جنيه رأسمالاً دائراً، ولتكن هذه الألف جنيه الأخيرة = 800 ث + 200 م كما قد افترضنا أعلاه. إن على رأسماله الدائر أن يقوم بالدوران خمس مرات في السنة لكي يقوم رأسماله الكلّي بالدوران مرة واحدة. وإذن فإن منتوجه السلعي يساوي 6000 جنيه، أي أكثر من رأسماله المسلّف بمقدار ألف جنيه، وهذا يعطينا نفس النسبة من فائض القيمة إلى رأس المال كما كانت عليه سابقاً:

5000 ر   1000 ف = 100 (ث + م)   20 ف. إن هذا الدوران لا يغير، إذن، التناسب بين طلب الرأسمالي الكلّي وعرضه الكلّي: فالطلب يظل أقل من العرض بمقدار $\frac{1}{5}$.

لنفرض أن رأسماله الأساسي ينبغي أن يتجدد بعد عشر سنوات. عندها يفرد الرأسمالي كل $\frac{1}{10}$ منه، أي 400 جنيه، إلى رصيد تغطية الاندثار، وعندها لن تبقى لديه بعد مضي العام سوى قيمة قدرها 3600 جنيه رأسمالاً أساسياً زائداً 400 جنيه نقداً. وإذا كانت التصليحات ضرورية، وهي لا تتعدى المعدل الوسطي فإن كلفتها لا تمثل غير توظيف رأسمال يقوم به الرأسمالي لاحقاً. وبوسعنا اعتبار الأمر كأن الرأسمالي قد دفع كلفة التصليحات سلفاً لدى تقرير قيمة رأسماله الموظف، وذلك بمقدار ما تدخل هذه في المنتوج السلعي السنوي، بحيث أنها تدخل في رصيد تغطية الاندثار البالغ $\frac{1}{10}$ من رأس المال الأساسي. (إذا كانت حاجته للتصليحات في الواقع دون المعدل الوسطي جاءه الفارق مكسباً، وإذا كانت فوق المعدل صار الفارق خسارة. بيد أن هذه الفوارق تلغي بعضها بعضاً بالنسبة لمجموع طبقة الرأسماليين المشتغلين في نفس الفرع الصناعي). وعلى أية حال رغم أن طلبه السنوي يظل 5000 جنيه، أي مساوياً للقيمة ـ رأسمال التي سلّفها بالأصل، مفترضين أن رأسماله الكلّي يقوم بدوران واحد كل عام، فإن هذا الطلب يزداد من جهة الجزء الدائر من رأس المال، ولكنه ينخفض باطراد من جهة الجزء الأساسي من رأس المال.

ننتقل الآن إلى تجديد الإنتاج. لنفرض أن الرأسمالي يستهلك شخصياً كل فائض القيمة (ن)، ولا يحوّل من جديد إلى رأسمال إنتاجي غير مبلغ يساوي مقدار رأس المال الأصلي (ر). عندها يكون طلب الرأسمالي مساوياً في القيمة لعرضه؛ ولكنه يختلف فيما

يتعلق بحركة رأسماله، لأنه، بصفته رأسمالياً، لا يقدم طلباً يزيد عن أربعة أخماس ما يقدمه من عرض (من حيث مقدار القيمة)؛ وهو يستهلك الخُمس ليس بصفته رأسمالياً، أي ليس في نطاق وظيفته كرأسمالي، بل لأجل حاجته الشخصية أو مسراته. [123]

إن حسابه معبّراً عنه بالنسب المئوية هو التالي:

الطلب كرأسمالي = 100، العرض = 120

الطلب كرجل دنيوي = 20 ، العرض = صفر

مجموع الطلب = 120، العرض = 120

إن هذا الافتراض يضارع افتراضنا بأن الإنتاج الرأسمالي لا وجود له، وأن الرأسمالي الصناعي نفسه لا وجود له أيضاً، ذلك أن الافتراض بأن الدافع المحرك هو الاستهلاك الشخصي وليس الإثراء يلغي أساس الرأسمالية بالذات.

بيد أن هذه الفرضية مستحيلة حتى من الناحية التكنيكية. فعلى الرأسمالي ليس فقط أن يكوّن رأسمالاً إحتياطياً احترازاً من تقلبات الأسعار وللتمكّن من انتظار أحوال اقتصادية أفضل للشراء والبيع؛ فعليه أن يدّخر رأس المال لكي يوسّع إنتاجه ويُدخِل منجزات تكنيكية في كيانه العضوي الإنتاجي.

ولكي يدّخر رأسمالاً ينبغي للرأسمالي قبل كل شيء أن يسحب من التداول، في شكل نقد، جزءاً من فائض القيمة الذي يتدفق إليه من ذلك التداول، وأن يكتنزه إلى أن يتنامى حتى يبلغ المقدار اللازم لتوسيع المشروع القديم أو افتتاح مشروع جديد إلى جانب القديم. وطالما استمر تكوين الكنز، فإنه لا يُزيد في طلب الرأسمالي؛ فالنقد يتحجر، ولا يسحب من سوق السلع أي مُعادِل في شكل سلعة لقاء المُعادِل النقدي المسحوب من السوق لقاء السلعة المعروضة فيه.

ونصرف النظر هنا عن دراسة الائتمان. ويتضمن الائتمان مثلاً نقداً متراكماً يودعه الرأسمالي في مصرف كحساب جارٍ لقاء فائدة مئوية.

الفصل الخامس

زمن التداول[8]

لقد رأينا أن حركة رأس المال عبر ميدان الإنتاج وطَوْرَي ميدان التداول، تجري على فترات زمنية متتالية. فمدة بقائه في ميدان الإنتاج تؤلف زمن إنتاجه، أما مدة بقائه في ميدان التداول فتؤلف زمن دورانه أو زمن تداوله. وعليه فإن الزمن الكلّي الذي يجتاز خلاله رأس المال هذا دورته يساوي مجموع زمن الإنتاج وزمن التداول.

إن زمن الإنتاج يتضمن بالطبع فترة عملية العمل، ولكن هذه الأخيرة لا تشمل مجمل زمن الإنتاج. ولنتذكر أولاً أن جزءاً من رأس المال الأساسي يوجد في شكل وسائل عمل، مثل الآلات والمباني، إلخ، تخدم عمليات العمل الواحدة المتكررة ذاتها دوماً حتى نهاية عمرها. إن الانقطاعات الدورية لعملية العمل في أثناء الليل مثلاً، تقطع وسائل العمل هذه عن أداء وظيفتها، ولكنها لا تلغي وجودها في موضع الإنتاج. فهي تبقى في هذا المكان سواء أكانت تؤدي وظيفتها أم لا من جهة ثانية يتعين على الرأسمالي أن يوفر خزيناً معيناً من المواد الأولية والمواد المساعدة تحت اليد، لكي تمضي عملية الإنتاج لفترة قد تطول أو تقصر من الوقت، على نطاق محدّد سلفاً، وذلك من دون أن تكون مرهونة بتقلبات العرض اليومي للسلع في السوق. وهذا الخزين من المواد الأولية، إلخ، لا يُستهلك استهلاكاً إنتاجياً إلّا بالتدريج، شيئاً فشيئاً. وعلى هذا ينشأ فرق بين زمن إنتاج رأس المال[9] وزمن قيامه بوظيفته. وهكذا فإن زمن إنتاج وسائل

(8) النص مأخوذ من المخطوطة IV.

(9) يستخدم تعبير زمن الإنتاج، هنا، بالمعنى الإيجابي: فزمن إنتاج وسائل الإنتاج لا يعني في هذه الحالة الزمن الذي يتم خلاله إنتاج هذه الوسائل، بل الزمن الذي تشارك خلاله في عملية إنتاج المنتوج السلعي. [ف. إنجلز].

الإنتاج يتضمن على وجه العموم ما يلي: 1) الزمن الذي تضطلع خلاله بوظيفة وسائل إنتاج، أي تخدم في عملية الإنتاج؛ 2) التوقفات التي تنقطع خلالها عملية الإنتاج وتكفّ [125] بالتالي وسائل الإنتاج المندمجة فيها عن العمل؛ 3) الزمن الذي تُحفظ فيه احتياطاً كشرط مسبق لتلك العملية، وتؤلف بالتالي رأسمالاً إنتاجياً رغم أنها لم تدخل بعد عملية الإنتاج.

إن الفرق المبحوث أعلاه هو دائماً الفرق بين الزمن الذي يبقى خلاله رأس المال الإنتاجي في ميدان الإنتاج، والزمن الذي يبقى خلاله في عملية الإنتاج. بيد أن عملية الإنتاج ذاتها قد تشترط انقطاعات في عملية العمل، أي انقطاعات في زمن العمل، وهي فواصل زمنية يتعرض خلالها موضوع العمل إلى فعل عمليات فيزيائية من دون إضافة مزيد من العمل البشري. وعليه فإن عملية الإنتاج، وبالتالي عمل وسائل الإنتاج، تستمر في هذه الحالة رغم أن عملية العمل، وبالتالي عمل وسائل الإنتاج بوصفها وسائل عمل، تكون قد انقطعت. ونرى ذلك في مثال حبوب القمح بعد بذرها، ومثال النبيذ الذي يتخمر في القبو، ومواد العمل التي تُعرّض لفعل عمليات كيميائية، كما يحصل في العديد من المؤسسات الصناعية، كالمدابغ مثلاً. إن زمن الإنتاج هنا أطول من زمن العمل. ويكمن الفرق بين الاثنين في الزيادة التي يفوق بها زمنُ الإنتاج زمنَ العمل. وهذه الزيادة تنشأ دوماً عن وجود رأس المال الإنتاجي في حالة مستترة في ميدان الإنتاج من دون أن يؤدي وظيفته في عملية الإنتاج نفسها، أو تنشأ عن أدائه لوظيفته في عملية الإنتاج من دون حضوره في عملية العمل.

إن هذا الجزء من رأس المال الإنتاجي المستتر الذي لا يمكث حاضراً تحت اليد إلّا كشرط لازم لعملية الإنتاج، مثل القطن والفحم، إلخ.، في مصنع للغزول، لا يقوم بدور مولّد للمنتوج ولا مولّد للقيمة. فهو رأسمال مُراحٌ في سبات، رغم أن راحته هذه شرط لانسياب عملية الإنتاج بلا انقطاع. فالمباني، والمعدات، إلخ.، الضرورية لخزن الاحتياطي الإنتاجي (رأس المال المستتر) شرط لعملية الإنتاج وهي تؤلف لذلك أجزاء مكوّنة من رأس المال الإنتاجي المسلّف. وهي تؤدي وظيفتها كحافظات لمكوّنات رأس المال الإنتاجي في المرحلة التمهيدية. وبمقدار ما تكون عمليات العمل ضرورية في هذه المرحلة، فإنها تزيد كلفة المواد الأولية، إلخ، ولكنها عمل مُنتج فهي تولّد فائض قيمة، لأن شطراً من هذا العمل، شأن كل عمل مأجور، لا يُدفع لقاءه شيء. وأثناء الانقطاعات المعتادة في مجمل عملية الإنتاج، أي الفواصل التي لا يؤدي رأس المال الإنتاجي خلالها وظيفته، لا تخلق أية قيمة ولا أي فائض قيمة. من هنا السعي إلى

فرض العمل الليلي أيضاً (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن، 4). ـ إن الفواصل في وقت العمل التي ينبغي أن يمرّ بها موضوع العمل خلال عملية الإنتاج لا تولّد قيمة ولا فائض قيمة؛ ولكنها تساعد على خلق المنتوج، وتؤلف جزءاً من حياته، [126] وهي عملية ينبغي له أن يجتازها. إن قيمة المعدات، إلخ.، تنتقل إلى المنتوج بما يتناسب مع مجمل الوقت الذي تؤدي خلاله وظائفها؛ ويصل المنتوج إلى مرحلة الإنتاج هذه بواسطة العمل نفسه؛ واستخدام هذه المعدات هو شرط للإنتاج شأنه في ذلك شأن تحوّل جزء من القطن أثناء الغزل إلى نسالة غبار لا يدخل في المنتوج ولكنه ينقل قيمته إليه. أما الجزء الآخر من رأس المال المستتر، كالمباني، والآلات، وغير ذلك، أي وسائل العمل التي لا تنقطع وظيفتها سوى بالتوقفات المنتظمة لعملية الإنتاج ـ أما التوقفات غير المنتظمة الناجمة عن تقلص الإنتاج، والأزمات، إلخ، فهي خسائر تامة ـ فإن هذا الجزء من رأس المال المستتر يضيف قيمته إلى المنتوج من دون أن يدخل في تكوينه. والقيمة الكلّية التي يضيفها هذا الجزء إلى المنتوج، تتحدّد بالمعدل الوسطي لأمد عمره؛ وهو يفقد قيمته لأنه يفقد قيمته الاستعمالية، خلال الوقت الذي يؤدي فيه وظيفته كما خلال الوقت الذي لا يؤدي فيه هذه الوظيفة.

أخيراً فإن قيمة الجزء الثابت من رأس المال الذي يستمر في عملية الإنتاج رغم توقف عملية العمل، تعود إلى الظهور في منتوج عملية الإنتاج. والعمل نفسه، هنا، يضع وسائل الإنتاج في ظروف تجعلها تجتاز من تلقاء ذاتها عمليات طبيعية معينة تفضي إلى توليد نتيجة نافعة محدّدة أو إلى إحداث تغيير في شكل قيمتها الاستعمالية. إن العمل ينقل دوماً قيمة وسائل الإنتاج إلى المنتوج، إذ إنه يستهلكها بطريقة هادفة حقاً بوصفها وسائل إنتاج. ولا يغيّر من الأمر شيئاً فيما لو كان على العمل أن يؤثر باستمرار في موضوعه بواسطة وسائل العمل بغية إحداث هذه النتيجة، أم كان عليه أن يعطي فقط الدفعة الأولى بأن يضع وسائل الإنتاج تحت ظروف تجعلها تتعرض إلى التغيّر المطلوب من تلقاء ذاتها بفعل عمليات طبيعية من دون تدخل إضافي من العمل.

ومهما يكن السبب الذي يجعل زمن الإنتاج يفوق وقت العمل ـ سواء أكان ذلك لأن وسائل الإنتاج ليست إلّا رأسمالاً إنتاجياً مستتراً وما تزال بالتالي في مرحلة تسبق عملية الإنتاج الفعلية، أم لأن وسائل الإنتاج تنقطع عن أداء وظيفتها في عملية الإنتاج بسبب التوقفات في هذه الأخيرة، أم أخيراً لأن عملية الإنتاج نفسها تقتضي إحداث انقطاعات في عملية العمل ـ فإن وسائل الإنتاج في جميع هذه الحالات لا تؤدي وظيفتها كوسائل لامتصاص العمل. وإذا كانت لا تمتص العمل فإنها لا تمتص العمل الفائض أيضاً. لذا

لا يطرأ إنماء لقيمة رأس المال الإنتاجي طالما مكث هنا، في فترة الإنتاج تلك التي يزيد خلالها زمن الإنتاج على زمن العمل، مهما تعذّر فصل توقفاته هذه عن إنجاز عملية إنماء القيمة. ومن الواضح أنه كلما اقترب زمن الإنتاج من التساوي مع وقت العمل تعاظمت [127] الإنتاجية وتعاظم إنماء قيمة رأس المال الإنتاجي المعني في فترة زمنية معينة. من هنا نزوع الإنتاج الرأسمالي إلى تقليص الفارق الذي يزيد به زمن الإنتاج على زمن العمل قدر الإمكان. ولكن رغم أن زمن الإنتاج الخاص برأسمالٍ ما قد ينحرف عن زمن عمله، فإنه يتضمن هذا الثاني دوماً، وتفوّق الأول على الثاني هو ذاته شرط لعملية الإنتاج. وعليه فإن زمن الإنتاج هو على الدوام الزمن الذي ينتج خلاله رأس المال القيم الاستعمالية وينمّي قيمته ذاتياً، أي يقوم بوظيفة رأسمال إنتاجي، رغم أن زمن العمل يتضمن زمناً يكون خلاله رأس المال إما مستتراً أو ينتج منتوجات من دون إنماء قيمته ذاتياً.

في مجال التداول، يحيا رأس المال في شكل رأسمال سلعي ورأسمال نقدي. وتتألف عمليتا تداوله من تحوّله من الشكل السلعي إلى شكل نقدي ومن الشكل النقدي إلى شكل سلعي. وواقع أن تحوّل السلعة إلى نقد، هنا، هو في الوقت نفسه تحقيق لفائض القيمة الذي تحتويه السلعة، وأن تحوّل النقد إلى سلعة هو في الوقت نفسه تحويل أو إعادة تحويل القيمة ـ رأسمال إلى شكل عناصر إنتاجها، إن هذا الواقع لا يغيّر بالمرة من حقيقة أن هاتين العمليتين، بوصفهما عمليتي تداول، هما عمليتا استحالات بسيطة للسلع.

إن زمن التداول وزمن الإنتاج يلغيان بعضهما بعضاً على نحو متبادل. فخلال زمن التداول لا يقوم رأس المال بوظائف رأسمال إنتاجي، ولذلك فإنه لا ينتج سلعة ولا فائض قيمة. ولو درسنا الدورة في أبسط أشكالها، حينما تنتقل القيمة ـ رأسمال بمجملها كل مرة، دفعة واحدة، من طور إلى آخر، لاتضح بجلاء أن عملية الإنتاج وبالتالي، طبعاً إنماء قيمة رأس المال تتوقف ما دام زمن التداول مستمراً، وأن تكرار عملية الإنتاج سيمضي بوتيرة أسرع أو أبطأ تبعاً لطول زمن التداول. وبالعكس، إذا اجتازت مختلف أجزاء رأس المال الدورة بصورة متعاقبة، بحيث أن دورة مجمل القيمة ـ رأسمال تتم على نحو متعاقب في دورات مختلف الأجزاء المكوّنة لها، فمن الجلّي أنه كلما طال زمن مكوث الأجزاء المكوّنة للقيمة-رأسمال دوماً في مجال التداول، صَغُر جزؤها الناشط دوماً في مجال الإنتاج. وإنّ تمدّد وتقلّص زمن التداول يفعل إذن فعل قيد سلبي على تقلّص وتمدّد زمن الإنتاج، أو على مدى نشاط رأسمال ذي حجم معين كرأسمال إنتاجي. وكلما غدت استحالات تداول رأسمال معين مثاليةً صرفاً، أي كلما غدا زمن

التداول مساوياً للصفر، أو قريباً من الصفر، كان نشاط رأس المال في أداء وظيفته
[128] أسرع، وإنتاجيته أعظم والإنماء الذاتي أكبر. فمثلاً لو أن رأسمالياً عمل حسب الطلب بحيث يُدفع له الثمن عند تسليم المنتوج، وإذا جرى الدفع بوسائل إنتاجه هو، فإن زمن التداول يقترب من الصفر.

وعليه، يحدّ زمن تداول رأس المال، بوجه عام، من زمن إنتاجه ويحدّ بالتالي من عملية إنماء قيمته. وهو يحدّ من هذه العملية بمقدار يتناسب وأمده بالذات. وقد يتّسع هذا الأمد أو يتقلص بدرجات بالغة التفاوت، ويمكن له بالتالي أن يحدّ من زمن إنتاج رأس المال بدرجات بالغة التفاوت. بيد أن الاقتصاد السياسي لا يرى إلّا **المظهر**، ونعني بالتحديد تأثير زمن التداول على عملية إنماء قيمة رأس المال بوجه عام. وهو يأخذ هذا الأثر السلبي مأخذ أثر إيجابي، لأن نتائجه إيجابية. ويزداد تشبثاً بهذا المظهر ما دام هذا الأخير يبدو وكأنه يقدم البرهان على أن رأس المال يمتلك منبعاً صوفياً [غامضاً] لإنماء القيمة ذاتياً، بصورة مستقلة عن عملية الإنتاج التي يقوم بها وبالتالي بصورة مستقلة عن استغلال العمل، وعلى أن هذا المنبع ماثل في مجال التداول. وسنرى لاحقاً أن الاقتصاد السياسي العلمي نفسه قد انخدع بمظهر الأشياء هذا. وتعزز بعض الظاهرات، كما سيتضح، هذا المظهر، ومنها: 1) الطريقة الرأسمالية في حساب الربح، التي يبدو فيها السبب السلبي كسبب إيجابي، نظراً لأن رؤوس الأموال التي تعمل في ميادين استثمار مختلفة حيث لا يختلف إلّا زمن التداول، نجد أن زمن التداول الأطول يسبّب زيادة في الأسعار، وبوجيز القول يعمل كواحد من أسباب مساواة الأرباح. 2) لا يؤلف زمن التداول إلّا لحظة من زمن الدوران؛ غير أن هذا الأخير يتضمن زمن الإنتاج أو زمن تجديد الإنتاج. إن ما يرجع حقاً إلى هذا الأخير يبدو وكأنه يرجع إلى زمن التداول. 3) إن تحويل السلع إلى رأسمال متغير (أجور) مرهون بتحوّلها السابق إلى نقد. وفي حالة تراكم رأس المال، يجري إذن تحويل السلع إلى رأسمال متغير إضافي في مجال التداول، أو خلال زمن التداول. وعليه يظهر التراكم المتحقق على هذا النحو وكأنه يتم بفضل هذا الأخير.

يمرّ رأس المال، في مجال التداول، بطورين متضادين هما (س ـ ن)، و (ن ـ س)، سواء بهذا التسلسل أو ذاك. لذا فإن زمن تداول رأس المال ينقسم بالمثل إلى جزءين، وهما: الزمن اللازم لتحوّله من سلعة إلى نقد، والزمن اللازم لتحوّله من نقد إلى سلعة.

ولقد سبق أن عرفنا من تحليل التداول البسيط للسلع (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث) أن (س ـ ن)، أي البيع، هو القسم الأصعب من استحالة السلعة، وأن ذلك يستغرق في الظروف الاعتيادية الشطر الأعظم من زمن التداول. في النقد تجسد القيمة نفسها في شكل قابل للتحوّل دوماً إلى أي شكل آخر. أما في شكل سلعة، فيتوجب على القيمة أن تتحوّل إلى نقد قبل أن تستطيع إتخاذ الشكل القابل للتبادل [129] المباشر، والمستعد بالتالي دوماً للنشاط. إن الطور (ن ـ س)، في مجرى عملية تداول رأس المال، ينطوي على تحوّل رأس المال النقدي إلى سلع تؤلف عناصر محدّدة من رأس المال الإنتاجي في مشروع معين. ولكن قد لا تكون وسائل الإنتاج متوافرة في السوق، بل يجب إنتاجها أولاً، أو يتوجب إيصالها من أسواق نائية، أو أن قصوراً أصاب عرضها المعتاد، أو أن تغيراً طرأ على أسعارها إلخ، إلخ، وباختصار ثمة طائفة من الظروف لا يمكن تشخيصها في التغيّر البسيط للشكل (ن ـ س)، ولكنها تقتضي الآن قدراً أكبر أو أقل من الزمن لإتمام هذا الجزء من طور التداول. وكما أن (س ـ ن) و (ن ـ س) تنفصلان عن بعضهما من حيث الزمان فإنهما تستطيعان أن تنفصلا من حيث المكان أيضاً، فسوق الشراء قد يقع في غير مكان سوق البيع. وبالنسبة للمصانع مثلاً يكون البائع والشاري شخصين مختلفين تماماً في أغلب الأحوال. فالتداول، شأن الإنتاج نفسه، شرط ضروري للإنتاج السلعي، بحيث أن الوسطاء المنفذين للتداول ضروريون ضرورة الوسطاء المنفذين للإنتاج. إن عملية تجديد الإنتاج تتضمن وظيفتي رأس المال كلتيهما، وبالتالي تتضمن أيضاً ضرورة وجود ممثلين لهاتين الوظيفتين إما في شخص الرأسمالي نفسه أو العمال المأجورين، أي وسطائه المنفذين. لكن ذلك ليس البتة أساساً للخلط بين الوسطاء المنفذين للتداول والوسطاء المنفذين للإنتاج، كما أنه ليس أساساً للخلط بين وظائف رأس المال السلعي ورأس المال النقدي وبين وظائف رأس المال الإنتاجي. فالوسطاء المنفذون للتداول ينبغي أن يُدفع لهم من جانب الوسطاء المنفذين للإنتاج. ولكن إذا كان الرأسماليون، الذين يبيعون ويشترون من بعضهم بعضاً، لا يخلقون بهذه الأفعال أية منتوجات ولا أية قيمة، فإن هذا الوضع لن يتغير فيما لو استطاعوا أو اضطروا بسبب سعة مشاريعهم، إلى إسناد وظيفتي الشراء والبيع إلى آخرين غيرهم. وفي بعض المشاريع تُدفع للبائعين والشارين نسب مئوية من الأرباح. والجملة القائلة بأن هؤلاء يُدفع لهم من جيب المستهلكين لا تفسّر شيئاً. فليس بوسع المستهلكين

أن يدفعوا إلّا إذا كانوا ينتجون، كوسطاء منفذين للإنتاج، مُعادِلاً في شكل سلع، أو يستحوذون على مُعادِل كهذا بحصولهم عليه من الوسطاء المنفذين للإنتاج بموجب حق قانوني معين (كشركاء Associés لهم وإلخ) أو لقاء خدمات شخصية.

وثمة تمايز بين (س ـ ن) و (ن ـ س) لا علاقة له بالاختلاف بين شكل السلعة وشكل النقد بل ينبع من الطابع الرأسمالي للإنتاج. فإن كلاً من (س ـ ن) و (ن ـ س) هي في ذاتها ولذاتها محض تحويل لقيمة معينة من شكل إلى شكل آخر. بيد أن (سَ ـ نَ) تؤلف في الوقت نفسه تحقيقاً لفائض القيمة الذي تحتويه (سَ). أما (ن ـ س) فليس كذلك. لذا فإن البيع أكثر أهمية من الشراء. إن (ن ـ س) يمثل في الظروف الاعتيادية فعلاً ضرورياً لإنماء القيمة المعبّر عنه في (ن)، ولكنه ليس فعل تحقيق لفائض [130] القيمة، بل بداية تستهل إنتاجه وليس فعلاً ختامياً بالنسبة لهذا الإنتاج.

إن شكل وجود السلع ذاته، أي وجودها كقيم استعمالية، يفرض حدوداً معينة على تداول رأس المال السلعي (سَ ـ نَ). فالقيم الاستعمالية، بطبيعتها، قابلة للزوال. لذا ما لم تُستهلك إنتاجياً أو فردياً خلال فترة محددة من الزمن، تبعاً لخواصها، أو بتعبير آخر ما لم يتم بيعها خلال فترة معينة، فإنها تفسد وتفقد مع قيمتها الاستعمالية خاصية كونها حاملات للقيمة التبادلية. فيضيع ما تحتويه من قيمة ـ رأسمال، وبالتالي ما قد انضم إليها من فائض قيمة. إن القيم الاستعمالية لا تظل حاملات للقيمة ـ رأسمال الباقية دائماً والتي تنمو ذاتياً إلّا بقدر ما يجري تجديدها وتجديد إنتاجها، والاستعاضة عنها بقيم استعمالية جديدة من النوع نفسه أو من نوع آخر. ولكن بيع القيم الاستعمالية في شكل سلع جاهزة، وبالتالي دخولها إلى حيّز الاستهلاك الإنتاجي أو الفردي عبر هذا البيع، هو الشرط المتجدد أبداً لتجديد إنتاجها. فينبغي عليها أن تخلع شكلها الاستعمالي القديم خلال فترة زمنية محددة لكيما تواصل وجودها في شكل جديد. ولا تصون القيمة التبادلية ذاتها إلّا عن طريق هذا التجديد الدائم لجسدها السلعي. فالقيم الاستعمالية لمختلف السلع تفسد بسرعة أو ببطء، لذا فإن الفترة الفاصلة بين إنتاجها واستهلاكها قد تطول أو تقصر تبعاً لذلك؛ من هنا يمكن لها أن تبقى في طور التداول (س ـ ن) لفترة تقصر أو تطول في شكل رأسمال سلعي من دون أن تفسد، وتستطيع أن تصمد في التداول كسلع لفترة تقصر أو تطول. إن حدود زمن تداول رأس المال السلعي المرهون بفساد جسد السلعة نفسه هي الحدود المطلقة لهذا الجزء من زمن التداول، أو الحدود المطلقة لزمن التداول الذي يمكن أن يستغرقه رأس المال السلعي بما هو رأسمال سلعي. وكلما كانت السلعة أسرع فساداً، وجب استهلاكها وبالتالي بيعها سريعاً عقب إنتاجها، وقَصُرت

المسافة التي تستطيع الابتعاد فيها عن موضع إنتاجها، وضاق بالتالي الحيز المكاني لتداولها وازداد الطابع المحلي لسوق تصريفها. ولهذا السبب كلما كانت السلعة أسرع فساداً واشتد ما تفرضه خواصها المادية من قيود مطلقة تحدّ من زمن تداولها كسلعة، قلّ صلاحها لأن تكون موضوعاً للإنتاج الرأسمالي. ولا يمكن لهذا الأخير أن يتعاطى بمثل هذه السلع إلّا في الأماكن المكتظة بالسكان، أو بمقدار ما تتقلص المسافات بفضل تطور وسائط النقل. بيد أن تركّز إنتاج سلعة ما في أيدي القلة في منطقة مكتظة بالسكان، يمكن أن يخلق سوقاً كبيرة نسبياً لأجل سلع مثل منتوجات المصانع الكبيرة للجعة والألبان، إلخ.

[131]

الفصل السادس

تكاليف التداول

I ـ التكاليف الخالصة للتداول

1) زمن الشراء والبيع

إن تحوّلات شكل رأس المال من سلعة إلى نقد ومن نقد إلى سلعة، هي في الوقت نفسه صفقات تجارية يبرمها الرأسمالي، أفعال شراء وبيع. وإن الزمن الذي تتحقق به تحوّلات شكل رأس المال هذه يؤلف، من الوجهة الذاتية، من وجهة نظر الرأسمالي، زمن الشراء والبيع، إنه الزمن الذي يؤدي خلاله وظائفه كشارٍ وبائع في السوق. ويؤلف زمن تداول رأس المال جزءاً ضرورياً من زمن تجديد إنتاجه، كذلك يؤلف الزمن الذي يقوم به الرأسمالي خلاله بالشراء والبيع ويجوس السوق، جزءاً ضرورياً من زمن قيامه بوظيفته كرأسمالي، أي كرأسمال في إهاب شخص. فهو يؤلف جزءاً من وقت أعماله.

[وبما أننا قد افترضنا بأن السلع تُشترى وتُباع بموجب قيمها، فما هذان الحدثان سوى تحويل لقيمة واحدة من شكل إلى شكل آخر، من الشكل السلعي إلى شكل نقدي ومن الشكل النقدي إلى شكل سلعي ـ سوى تغيير في الحالة. فعند بيع السلع بموجب قيمها يظل مقدار القيمة الماثل بين يدي الشاري أو البائع كليهما من دون تغير؛ فكل ما تغير هو شكل وجود القيمة. وعليه، إذا ما بيعت السلع ليس حسب قيمها، فإن مقدار القيم المحوّلة يبقى ثابتاً؛ فما هو موجب على هذا الطرف هو سالب على الطرف الآخر.

غير أن الاستحالتين (س ـ ن) و (ن ـ س) هما صفقتان تجاريتان مبرمتان بين شارٍ وبائعٍ، وهذان يحتاجان إلى فترة من الزمن للتوصل إلى اتفاق، خصوصاً وأن صراعاً يندلع هنا حيث يحاول كل طرف أن يبزّ الآخر، فهنا يتقابل رجلا أعمال، وحين يتلاقى إغريقيان تنشب الحرب (when Greek meets Greek then comes the tug of war)(*)

إن إحداث تغيير في الحالة يكلّف وقتاً وقوة عمل، لا بهدف خلق قيمة، بل لتحقيق تحويل القيمة من شكل إلى آخر. ولا يغير من الأمر شيئاً المسعى المتبادل لامتلاك كمية [132] فائضة من القيمة. فهذا العمل، الذي يزداد بفعل النوايا الشريرة عند الطرفين، لا يخلق أيما قيمة، مثلما أن العمل المبذول في المرافعات القضائية لا يزيد في قيمة الشيء المتنازع عليه. ودور هذا العمل الذي يؤلف لحظة ضرورية في عملية الإنتاج الرأسمالية بصفتها الكلّية، أي عندما تتضمن عملية الإنتاج الرأسمالية التداول أيضاً، أو عندما تكون هذه العملية مضمنة في التداول ـ إن دور هذا العمل شبيه مثلاً بدور العمل المبذول لإحراق مادة معينة تستخدم لتوليد الحرارة. فعمل الاحراق لا يولّد أية حرارة، رغم أنه لحظة ضرورية في عملية الاحتراق. فلكي يُستهلك الفحم كوقود، مثلاً، يتعين عليّ أن أجعله يتحد مع الأوكسيجين، ولتحقيق ذلك ينبغي أن أحوله من الحالة الصلبة إلى الحالة الغازية (لأن غاز ثاني أوكسيد الكاربون، أي ناتج عملية الاحتراق، هو الفحم في حالة غازية)، وعلى هذا ينبغي أن أغير الشكل الفيزيائي لوجوده أو حالته الفيزيائية. إن فصل جزيئات الكاربون المتحدة في جسم صلد، وانشطار الجزيئات إلى ذراتها المنفصلة، ينبغي أن يسبقا تكوّن مركّب جديد. وهذا يقتضي انفاق شيء من الطاقة لا يتحوّل إلى كمية إضافية من الحرارة بل يُطرح منها. لذا فإن لم يكن مالكو السلع رأسماليين بل مُنتجين مباشرين مستقلين، فإن الزمن اللازم للبيع والشراء يُطرح من وقت عملهم، ولهذا السبب كانوا يسعون دوماً إلى إرجاء مثل هذه الصفقات (في العصور القديمة والوسطى) إلى أيام الأعياد.

(*) عبارة محوّرة من تراجيديا الكاتب المسرحي الإنكليزي في القرن السابع عشر نتانائيل لي، ملكتان متعاديتان، في: الأعمال الدرامية الكاملة، لندن، المجلد الثالث، 1734، ص266. [ن. برلين].

(Nathanael Lee, *Rival Queens*, In: *The dramatic works*, V. 3, London, 1734, p. 266).

وبالطبع فإن الأبعاد التي يتخذها تبادل السلع في أيدي الرأسماليين لا تستطيع أن تحوّل هذا العمل، الذي لا يخلق أية قيمة بل يؤلف محض واسطة لتغيير شكل القيمة، إلى عمل خالق للقيمة. وبالمثل لا يمكن أن تتحقق معجزة مثل هذا التحوّل للعمل كذلك بأن يُكلّف آخرون بالقيام به، أي بأن يجعل الرأسماليون الصناعيون «عمل الاحراق» هذا شغلاً يختص به طرف ثالث من أشخاص يستأجرونهم بدلاً من أن ينجزوه بأنفسهم. فالأطراف الثلاثة هذه لن تضع بالطبع قوة عملها تحت تصرف الرأسماليين حباً بسواد عيونهم (beaux yeux). وعلى كل حال لا يهم محصّل الريع عن مالك عقارات أو ساعٍ لمصرف، أن عملهما هو الآخر لا يضيف مثقال ذرة إلى قيمة أي من الريع أو سبائك الذهب المنقولة أكياساً إلى مصرف آخر][10]

ويصبح الشراء والبيع وظيفة رئيسية بالنسبة للرأسمالي الذي يجعل آخرين يعملون من [133] أجله. وبما أنه يمتلك منتوج الكثيرين على نطاق اجتماعي واسع، فإن عليه أن يبيع هذا المنتوج على النطاق نفسه، وأن يحوّل النقد من جديد إلى عناصر إنتاج. وكما هو الحال من قبل، لا يخلق زمن الشراء ولا زمن البيع أيما قيمة. وإن ما يولّد وهم خلق القيمة هنا هو قيام رأسمال التاجر بوظيفته. ولكن حتى بدون الدخول في دراسة هذه المسألة بتفصيل أكبر، فمن الواضح عند هذا الحدّ أنه، إذا كانت وظيفة ما، رغم أنها في ذاتها ولذاتها غير مُنتجة، ولكنها مع ذلك لحظة ضرورية لتجديد الإنتاج، تتحوّل، عبر تقسيم العمل، من وظيفة ثانوية تمارسها كثرة إلى وظيفة محددة تمارسها قلة، إلى عمل خاص يمارسه هؤلاء، فإن ذلك لن يغير من طابع الوظائف ذاته. إذ يمكن لتاجر واحد (ولا يُعدّ التاجر هنا أكثر من وسيط منفذ لتحويل شكل السلع، أي محض شارٍ وبائع) أنْ يقلص، بعملياته، زمن الشراء والبيع بالنسبة للكثير من المُنتجين. ويمكن أن يُعتبر في مثل هذه الحالة بمثابة آلة تختزل الإنفاق عديم الفائدة من الطاقة أو تساعد على التوفير في زمن الإنتاج[11]

---

(10) هذا النص المحاط بقوسين مربعين [ ] منقول عن ملحوظة أوردها ماركس في نهاية المخطوطة VIII

(11) «ينبغي اعتبار تكاليف التجارة، على ضرورتها، إنفاقاً خاسراً» (كينيه، تحليل الجدول الاقتصادي، في: الفيزيوقراطيون، طبعة دير، الجزء الأول، باريس، 1846، ص 71. *Quesnay, Analyse du Tableau Économique,* in Daire, *Physiocrates,* Ière partie, Paris, 1846, p. 71.) ـ واستناداً إلى كينيه فإن «الربح» الذي يتولّد عن المنافسة بين التجار، وذلك بمقدار ما ترغمهم هذه على

وابتغاء تبسيط الأمور (نظراً لأننا لن ندرس التاجر كرأسمالي ولن ندرس رأسمال التاجر إلّا فيما بعد) فإننا نفترض أن الوسيط المنفذ للشراء والبيع هذا هو رجل يبيع عمله. فهو يُنفق قوة عمله ووقت عمله لتحقيق عمليتي (س ـ ن) و (ن ـ س). وعليه فهو يكسب عيشه بهذه الطريقة، مثلما يكسب آخر العيش بغزل الخيوط أو صنع أقراص
[134] دواء. إنه يؤدي وظيفة ضرورية، لأن عملية تجديد الإنتاج ذاتها تتضمن وظائف غير مُنتجة أيضاً. ويعمل مثلما يعمل غيره، ولكن مضمون عمله لا يخلق قيمة ولا منتوجاً. فهو نفسه جزء من نفقات الإنتاج غير المُنتجة (faux frais). ولا يكمن نفعه في تحويله لوظيفة غير مُنتجة إلى وظيفة مُنتجة، أو في تحويله لعمل غير مُنتج إلى عمل مُنتج. إنها لمعجزة حقاً لو تحقق هذا التحوّل بمجرد نقل الوظيفة من شخص إلى آخر. إن نفعه يكمن، بالأحرى، في أن جزءاً أصغر بكثير من قوة عمل المجتمع ووقت عمل المجتمع بات الآن، بفضل نشاطه، مقيّداً بهذه الوظيفة غير المُنتجة. بل ثمة مزيد. لنفترض أنه محض عامل مأجور، حتى وإن كان من الأعلى أجراً. ومهما تكن أجوره، فإنه يعمل، بصفته عاملاً مأجوراً، في جزء من وقته مقابل لا شيء. فقد يتلقى يومياً قيمة منتوج يخلقه خلال 8 ساعات عمل، بينما يعمل مدة 10 ساعات. إن ساعتي العمل الفائض التي يؤديها لا تُنتجان أيما قيمة شأن الساعات الثماني من العمل الضروري، رغم أن جزءاً من المنتوج الاجتماعي يُنقل إليه من جرّاء هذا العمل الضروري. فأولاً، إذا ما

= «الإكتفاء بمكافأة أو مكسب أقل... هو، بدقيق العبارة، ليس سوى تقليل الخسارة بالنسبة للبائع الأصلي والشاري المستهلك. إلّا أن تقليل الخسائر ليس منتوجاً حقيقياً أو زيادة في الثروة من خلال التجارة التي تعتبر في ذاتها ولذاتها مجرد تبادل، سواء نظرنا إليها بمعزل عن تكاليف النقل، أم نظرنا إليها مع تكاليف النقل هذه» (ص 145 ـ 146). «إن تكاليف التجارة إنما يتحملها دوماً باعة المنتوجات، الذين يمكن لهم أن يتلقوا الأسعار الكاملة التي يدفعها الشارون، لو لم تكن هناك نفقات وساطة» (ص 163). إن ملّاك الأرض (propriétaires) والمُنتجين (producteurs) هم «دافعو أجور» (salariants)، والتجار هم «قابضو أجور» (salariés)، أي مأجورون. (كينيه، حوارات حول التجارة وأعمال الحرفيين، طبعة دير، الفيزيوقراطيون، الجزء الأول، باريس، 1846، ص 164. *Quesnay, Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans*, in Daire, *Physiocrates*, 1ère partie, Paris, 1846, p. 164). (*)

[(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية عنوان الكتاب أعلاه بالصيغة التالية: قضايا اقتصادية *Problèmes économiques*. ن. برلين].

نظرنا إلى ذلك، كما من قبل، من وجهة نظر المجتمع، فإن قوة العمل لا تُستهلك خلال الساعات العشر كلها إلّا في وظيفة التداول. ولا تستخدم قوة العمل لأي شيء آخر، بما في ذلك أداء عمل مُنتج. غير أن المجتمع، ثانياً، لا يدفع شيئاً لقاء تينك الساعتين من العمل الفائض، رغم أن الشخص الذي يؤدي هذا العمل قد أنفقهما. وبحكم ذلك لا يتملك المجتمع منتوجاً إضافياً أو قيمة إضافية. غير أن تكاليف التداول، التي يمثلها هذا الشخص، تُختزل بمقدار الخُمس، تُختزل من 10 إلى 8 ساعات. ولا يدفع المجتمع أي مُعادِل لقاء خُمس زمن التداول الفعلي، الذي يضطلع هو بدور وسيطه المنفذ. ولكن إذا كان الرأسمالي هو الذي يستخدم هؤلاء الوسطاء المنفذين، فإن عدم دفع أجور هاتين الساعتين يختزل تكاليف تداول رأسماله هو، هذه التكاليف التي تُقتطع من عوائده. وهذا مكسب إيجابي بالنسبة للرأسمالي لأن الحدود السلبية المقيّدة لنمو قيمة رأسماله تتقلص. وطالما ظل صغار مُنتجي السلع المستقلون يُنفقون جزءاً من وقتهم الخاص على الشراء والبيع، فإن هذا الوقت لا يمثّل غير إنفاق للوقت خلال الانقطاعات في نشاطهم الإنتاجي، أو خسارة من وقت الإنتاج.

ويؤلّف الوقت المنفق على الشراء والبيع، في الأحوال كلها، تكاليف التداول التي لا تضيف للقيم المحوّلة شيئاً. إنها التكاليف اللازمة لتحويل القيم من شكل سلعي إلى شكل نقدي. وبمقدار ما يظهر مُنتج السلع الرأسمالي كوسيط منفذ للتداول، فإنه لا يختلف عن المُنتج المباشر للسلع إلّا في كونه يشتري ويبيع على نطاق أوسع، وإن وظيفته كوسيط منفذ للتداول تكتسي، لذلك، مدى أعظم. وإذا كان نطاق أعماله يرغمه على أو يمكّنه [135]
من شراء (استخدام) وسطاء منفذين للتداول خاصين كعمال مأجورين، فإن ذلك لن يغيّر في جوهر الأمر شيئاً. فلا بدّ من إنفاق قدر معين من قوة العمل ووقت العمل في عملية التداول (بمقدار ما تقتصر على تغيير محض في الشكل). بيد أن هذا الإنفاق يبدو الآن استثماراً للمزيد من رأس المال؛ فجزء من رأس المال المتغير ينبغي أن يُنفق لابتياع قوى العمل هذه التي تعمل في التداول فقط. ولا يخلق مثل هذا التسليف لرأس المال منتوجاً ولا قيمة. ولكنه يقلص بنفس النسبة (pro tanto) النطاق الذي يعمل فيه رأس المال المسلّف على نحو إنتاجي. ويشبه الأمر كما لو أن جزءاً من المنتوج قد تحوّل إلى آلة تقوم ببيع وشراء بقية المنتوج. إن هذه الآلة تمثل اقتطاعاً من المنتوج. ولا تسهم في عملية الإنتاج، رغم أنها قد تقلل إنفاق قوة العمل، إلخ، في ميدان التداول. فهي تشكّل محض جزء من تكاليف التداول.

2) مسك الدفاتر

إلى جانب إنفاق الوقت على الشراء والبيع، يُنفق وقت العمل أيضاً في مسك الدفاتر الذي يقتضي، بالإضافة إلى ذلك، إنفاق العمل المتشيىء (مثل أقلام الكتابة، الحبر، الورق، المناضد وإلخ) أي أنه يقتضي تكاليف المكتب. لذا تُنفق في أداء هذه الوظيفة قوة عمل من جهة ووسائل عمل من جهة ثانية. والحال هنا، بهذا الخصوص، شأن الحال تماماً مع الوقت المنفق على الشراء والبيع.

إن رأس المال بوصفه وحدة داخل دوراته، بوصفه قيمة في حالة صيرورة، سواء في مجال الإنتاج أم في طَوْرَي مجال التداول، إن رأس المال بوصفه هذه الوحدة لا يوجد إلّا مثالياً في صورة نقد حسابي، قبل كل شيء في ذهن مُنتج السلع، أو ذهن المُنتج الرأسمالي للسلع. ويجري تسجيل وضبط هذه الحركة عبر مسك الدفاتر، الذي يتضمن أيضاً تحديد أو حساب أسعار السلع (حساب الأسعار). إن حركة الإنتاج، وبخاصة عملية إنماء القيمة - حيث لا تبرز السلع إلّا باعتبارها حاملات للقيمة باعتبارها أسماء لأشياء يتثبّت وجودها المثالي كقيم في صورة نقد حسابي - تتلقى انعكاساً رمزياً في الخيال. وما دام المُنتج المفرد للسلع لا يمسك الدفاتر إلّا في مخيلته (كالفلاح مثلاً؛ إذ لم يظهر المزارع الذي يمسك الدفاتر فعلاً إلّا بظهور الزراعة الرأسمالية) ولا يسجل حساب مصاريفه وإيراداته وآجال تسديد مدفوعاته، إلخ، إلّا بصورة عابرة، في أوقات فراغه، إلخ، فمن الواضح تماماً أن وظيفته هو ووسائل العمل التي يستهلكها في أداء هذه الوظيفة، كالورق وما إلى ذلك، تمثل إنفاقاً إضافياً لوقت العمل ووسائل العمل، وهو إنفاق ضروري إلّا أنه يمثل اقتطاعاً من الوقت الذي يمكن بذله للإنتاج ومن وسائل [136]
العمل التي تؤدي وظيفتها في عملية الإنتاج الفعلية وتشترك في خلق المنتوج والقيمة[12]

---

(12) في القرون الوسطى، لا نجد مسك الدفاتر الزراعية إلّا في الأديرة. ولكننا سبق أن رأينا [رأس المال]، المجلد الأول، ص 343، [الطبعة الألمانية ص378، الطبعة العربية، ص 450-451]) أن تعيين محاسب يتولى الحساب في الإنتاج الزراعي يرجع إلى عهد الجماعات المشاعية الهندية البدائية الغابرة. فمسك الدفاتر هناك قد أسند، كوظيفة مستقلة خاصة، بموظف في المشاعة. وهذا التقسيم للعمل يوفر الوقت والجهد والنفقات، بيد أن الإنتاج ومسك الدفاتر عن سير الإنتاج يظلان شيئين متمايزين شأنهما في ذلك شأن تمايز تحميل سفينة عن تحرير أوراق الشحن. ففي شخص المحاسب يُصرف قسم من قوة عمل المشاعة عن الإنتاج، ويجري التعويض عن كلفة هذه الوظيفة، لا بعمل المحاسب ذاته، بل بجزء يقتطع من منتوج المشاعة. وما يصح على محاسب

ولا تتغير طبيعة هذه الوظيفة بسبب الأبعاد التي تكتسبها بفعل تركزها بين يدي مُنتج السلع الرأسمالي وتحوّلها من وظيفة لعديد من صغار مُنتجي السلع إلى وظيفة خاصة برأسمالي واحد، وظيفة في إطار عملية إنتاج واسعة النطاق؛ كما لا تتغير طبيعة هذه الوظيفة بفعل انفصالها عن تلك الوظائف الإنتاجية التي كانت تشكل ملحقاً لها، ولا بفعل تحوّلها إلى وظيفة مستقلة تُسند حصراً إلى وسطاء منفذين خواص.

إن تقسيم العمل، وجعل وظيفة معينة مستقلة، لا يجعلان هذه الوظيفة خالقة للمنتوج والقيمة ما لم تكن هي في ذاتها كذلك، أي ما لم تكن كذلك قبل أن تغدو مستقلة. ولو استثمر أحد الرأسماليين رأسماله لأول مرة، فإن عليه أن يستثمر جزءاً منه في استئجار محاسب، إلخ، وفي شراء وسائل المحاسبة. أما إذا كان رأسماله قيد العمل بالأصل، أي منخرطاً في عملية تجديد إنتاجه الدائمة، فإن عليه أن يحوّل جزءاً من منتوجه السلعي إلى نقد ويُنفق هذا الجزء على محاسب ومستخدمين كتبة، وما إلى ذلك. إن هذا الجزء من رأسماله يخرج من عملية الإنتاج، وينضم إلى تكاليف التداول التي تُقتطع من المردود الإجمالي. (ويجب قول الشيء ذاته عن قوة العمل نفسها التي تُستخدم حصراً لأداء هذه الوظيفة).

بيد أن هناك فارقاً معيناً بين التكاليف الناجمة عن مسك الدفاتر أو الإنفاق غير المُنتج لوقت العمل من جهة، وتكاليف وقت البيع والشراء الصرف، من جهة ثانية. فهذه الأخيرة لا تنشأ إلّا عن الشكل الاجتماعي المعين لعملية الإنتاج، عن واقع أنها عملية [137]
إنتاج سلع. وإن مسك الدفاتر، بوصفه رقابة على هذه العملية وتلخيص مثالي لها، يزداد ضرورة كلما تعاظم النطاق الاجتماعي الذي تكتسبه عملية الإنتاج وفقدت طابعها الفردي الصرف؛ ولذا فإن ضرورة مسك الدفاتر في الإنتاج الرأسمالي تفوق ضرورته في الإنتاج الحِرفي والفلاحي المبعثر، وضرورته في الإنتاج الجماعي تفوق ضرورته في الإنتاج الرأسمالي. بيد أن تكاليف مسك الدفاتر تنخفض بتركيز الإنتاج وتنخفض بدرجة أكبر أيضاً مع تزايد الطابع الاجتماعي للمحاسبة.

ونحن معنيون هنا فقط بالطابع العام لتكاليف التداول التي لا تنجم إلّا عن الاستحالات في الشكل. وليس ثمة ما يدعو هنا لبحث جميع الأشكال التفصيلية لهذه التكاليف. أما كيف يمكن لأشكال التكاليف هذه التي تقع ضمن تحوّل الأشكال

= المشاعة الهندية يصح، بعد إجراء التعديلات الضرورية (mutatis mutandis) على المحاسب الذي يعمل للرأسمالي. (من المخطوطة II).

المحض، وتنبع بالتالي من الشكل الاجتماعي المعين لعملية الإنتاج، كيف يمكن لهذه الأشكال التي لا تؤلف بالنسبة لمُنتج السلع الفردي سوى لحظات عابرة، لا يكاد يستطيع ملاحظتها، أنْ تمضي بجانب وظائفه الإنتاجية أو تتشابك معها؛ أما كيف يمكن لهذه الأشكال أنْ تُذهل المرء عندما تظهر بوصفها تكاليف ضخمة للتداول فذلك ما يتضح من مجرد عملية استلام النقود ودفعها حالما تستقل هذه العملية بذاتها وتتركز على نطاق واسع بوصفها وظيفة مقصورة على المصارف، إلخ، أو على الصراف في مشروع منفرد. ولكن ما ينبغي إبقاؤه في الذهن هو أن طابع تكاليف التداول هذه لا يتغير بتغير صورتها.

3) النقد

إن المنتوج يظل دوماً صورة مادية للثروة، قيمة استعمالية مخصصة للاستهلاك الفردي أو الاستهلاك الإنتاجي، سيان إن جرى إنتاجه ليكون سلعة أم غير سلعة. وقيمته كسلعة إنما تجد التعبير المثالي عنها في السعر، وهذا السعر لا يغير شيئاً من شكله الاستعمالي الفعلي. ولكن واقع أن سلعاً محددة، مثل الذهب والفضة، تقوم بوظيفة نقد، وتمكث بوصفها هذا في عملية التداول حصراً (وبوصفها كنزاً، أو رصيداً احتياطياً، إلخ، تظل أيضاً في ميدان التداول وإن يكن بصورة مستترة) ـ إن هذا الواقع محض نتيجة لشكل اجتماعي معين من عملية الإنتاج، لعملية إنتاج السلع بالذات. وبما أن السلعة تصبح على أساس الإنتاج الرأسمالي الشكل العام الذي يتلبسه المنتوج؛ وبما أن الشطر الأعظم من كتلة المنتوج يُنتَج بمثابة سلعة وينبغي لذلك أن يتلبس شكل النقد، وبما أن كتلة السلع، أي ذلك الجزء من الثروة الاجتماعية الذي يقوم بوظيفة سلعية، تنمو باطراد، فإن كمية الذهب والفضة اللذين يؤديان وظيفة وسيلة للتداول، ووسيلة للدفع، ورصيد [138]
احتياطي، إلخ، تزداد هي الأخرى. إن تينك السلعتين اللتين تضطلعان بوظيفة النقد لا تدخلان في الاستهلاك الفردي ولا في الاستهلاك الإنتاجي. فهما تمثلان العمل الاجتماعي وقد تثبّت في شكل لا يخدم به إلّا كآلة للتداول. وإلى جانب بقاء هذا الجزء من الثروة الاجتماعية في هذا الشكل غير المُنتج، فإن اهتراء النقد يقتضي تعويضه باستمرار، أي تحويل المزيد من العمل الاجتماعي الماثل في شكل منتوج إلى كميات أكبر من الذهب والفضة. وتبلغ تكاليف التعويض هذه مقادير كبيرة لدى الأمم المتطورة رأسمالياً، نظراً لأن ذلك الجزء من الثروة، المقيّد في شكل نقد، كبير بوجه عام. إن الذهب والفضة، بوصفهما سلعتين نقديتين، يؤلفان بالنسبة للمجتمع تكاليف تداول لا تنجم سوى عن الشكل الاجتماعي للإنتاج، إنها نفقات غير مُنتجة (faux frais) للإنتاج

السلعي، التي تزداد بتطور هذا الإنتاج بوجه عام، وبخاصة الإنتاج الرأسمالي. وهذا جزء من الثروة الاجتماعية ينبغي التضحية به قرباناً لعملية التداول(13)

II ـ تكاليف الخزن

إن تكاليف التداول التي تنشأ عن مجرد تغيير شكل القيمة، عن التداول منظوراً إليه مثالياً، لا تدخل في قيمة السلع. وأجزاء رأس المال المنفقة على هذا النحو ليست سوى اقتطاعات من رأس المال المنفق إنفاقاً إنتاجياً، وذلك بقدر ما يتعلق الأمر بالرأسمالي. أما تكاليف التداول التي سنتناولها الآن فهي ذات طبيعة مختلفة. فقد تنجم عن عمليات الإنتاج التي لا تستمر إلّا في التداول، وعليه فإن التداول يُخفي طابعها الإنتاجي، لا أكثر. من جهة أخرى قد لا تزيد، من وجهة نظر المجتمع، عن محض تكاليف أو إنفاق غير مُنتج للعمل الحي أو العمل المتشيىء، ولكنها، لهذا السبب بالذات، قد تصبح مولّدة للقيمة بالنسبة للرأسمالي الفردي، وقد تشكل علاوة تُضاف إلى سعر بيع سلعته. وهذا ينشأ أصلاً عن واقع أن هذه التكاليف تتباين بتباين ميادين الإنتاج، بل تتباين أحياناً بالنسبة لمختلف رؤوس الأموال الفردية الناشطة في الميدان الإنتاجي الواحد ذاته. وإذ
تشكل هذه التكاليف علاوة تُضاف إلى سعر السلعة فإنها تتوزع بما يتناسب ومقدار ما [139]
يصيب منها كل رأسمالي على إنفراد. ولكن كل عمل يضيف قيمة يستطيع أيضاً أن يضيف فائض قيمة، بل إنه على أساس الإنتاج الرأسمالي يضيف فائض قيمة دوماً نظراً لأن القيمة التي يولّدها هذا العمل تتوقف على مقدار العمل نفسه، أما فائض القيمة الذي يولّده فيتوقف على مقدار ما يدفعه الرأسمالي لقاء هذا العمل. يترتب على ذلك أن التكاليف التي ترفع سعر السلعة من غير أن تضيف شيئاً إلى قيمتها الاستعمالية، وتشكل بالتالي نفقات إنتاج غير مُنتجة (faux frais) بالنسبة للمجتمع، قد تكون مصدر ثراء بالنسبة للرأسمالي الفردي. من جهة أخرى، فإن الطابع غير الإنتاجي لهذه التكاليف لا يزول، لأن العلاوة التي يضيفها إلى سعر السلع تقتصر على توزيع تكاليف التداول هذه

(13) «إن النقد المتداول في بلد من البلدان هو جزء معين من رأسمال ذلك البلد وقد سُحب كلّياً من الإنتاج بغية تسهيل أو زيادة إنتاجية باقي رأس المال؛ إن مقداراً معيناً من الثروة ضروري، إذن، لجعل الذهب يضطلع بدور وسيلة للتداول، مثلما هو ضروري لصنع آلة بغية تسهيل إنتاج ما آخر» (إيكونوميست، *Economist*، المجلد الخامس، ص 520).

بالتساوي. فشركات التأمين، على سبيل المثال، توزع خسائر الرأسماليين الفرديين على عموم طبقة الرأسماليين. ولكن ذلك لا يمنع هذه الخسائر الموزعة بالتساوي من أن تظل خسائر بالنسبة لمجموع رأس المال الاجتماعي.

1) تكوين الخزين بوجه عام

يؤلف المنتوج في أثناء وجوده كرأسمال سلعي، أو في أثناء بقائه في السوق، أي طالما يوجد خلال الفترة الفاصلة بين عملية الإنتاج التي يخرج منها، وعملية الاستهلاك التي يدخل إليها، يؤلف المنتوج في أثناء ذلك خزيناً سلعياً. وحين يكون رأس المال السلعي على هيئة سلعة في السوق وبالتالي في مظهر خزين، فإنه يبرز مرتين في كل دورة: مرة كمنتوج سلعي لرأس المال ذاك قيد الحركة الذي نتفحص دورته؛ ومرة ثانية كمنتوج سلعي لرأسمال آخر، كمنتوج ينبغي أن يكون موجوداً في السوق لكي يُصار إلى شرائه وتحويله إلى رأسمال إنتاجي. ويمكن بالواقع ألّا يتم إنتاج رأس المال السلعي الأخير هذا إلّا حسب الطلب. في هذه الحالة يطرأ انقطاع لمدة يجري خلالها إنتاجه. بيد أن مجرى عملية الإنتاج وتجديد الإنتاج يقتضي أن تتوافر كتلة معينة من السلع (وسائل إنتاج) في السوق دوماً، وأن تؤلف بالتالي خزيناً. ويتضمن رأس المال الإنتاجي بالمثل شراء قوة العمل، وليس الشكل النقدي هنا إلّا شكل قيمة وسائل العيش، التي ينبغي أن يجد العامل الجزء الأعظم منها في السوق. وسنبحث هذا الأمر لاحقاً في هذه الفقرة بتفصيل أكبر. بيد أن النقطة التالية واضحة عند هذا الحد. إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية القيمة ـ رأسمال قيد الحركة التي قد تحولت إلى منتوج سلعي ويتعين الآن بيعها أي تحويلها مجدداً إلى نقد، والتي تقوم الآن إذن بوظيفة رأسمال سلعي في السوق، فإن هذه الحالة لرأس المال السلعي التي يؤلف فيها خزيناً إنما هي مكوث قسري في السوق
[140] ومناف للغرض. فكلما ازداد البيع سرعة زادت عملية تجديد الإنتاج إنسياباً. فالتلكؤ في تحويل الشكل (سَ ـ نَ) يعيق تبادل المادة (الأيض) الحقيقي الذي ينبغي أن يجري داخل دورة رأس المال، كما يعيق هذا الأخير في أداء وظيفته كرأسمال إنتاجي. ومن جهة أخرى فإن الحضور الدائم للسلعة في السوق، أي خزين سلعي، يظهر بالنسبة إلى (ن ـ س) شرطاً لا يمكن أن تجري بدونه عملية تجديد الإنتاج ولا استثمار رأسمال جديد أو إضافي.

إن بقاء رأس المال السلعي في السوق بهيئة خزين من السلع يتطلب مباني، ومتاجر، ومخازن ومستودعات للسلع، يتطلب، بتعبير آخر، إنفاق رأسمال ثابت كما يتطلب الدفع

لقاء قوة عمل لنقل السلع في المخازن. زد على ذلك أن السلع تُصاب بالتلف وتتعرض للمؤثرات الضارة لعوامل المناخ. ولحماية السلع من المؤثرات المذكورة لا بد من إنفاق رأسمال إضافي، بعضه في وسائل عمل، أي في شكل أشياء مادية، وبعضه في قوة عمل(14).

لذا فإن وجود رأس المال في شكل رأسمالي سلعي، وبالتالي في شكل خزين سلعي يتطلب تكاليف تعتبر بمثابة تكاليف تداول، لأنها لا تنتمي إلى مجال الإنتاج. وتختلف تكاليف التداول هذه عن تلك المذكورة في البند I، حيث إنها تدخل بحدود معينة في قيمة السلع، أي أنها ترفع من أسعار السلع. إن رأس المال وقوة العمل اللذين يعملان على صيانة وحفظ خزين السلع يُسحبان، في كل الأحوال، من عملية الإنتاج المباشرة. من جهة أخرى ينبغي أن يُقتطع من المنتوج الاجتماعي ما يعوّض عن رؤوس الأموال المستخدمة في هذا المجال، بما في ذلك قوة العمل بوصفها جزءاً مكوّناً لرأس المال. لذا فإن إنفاقها يُحدث أثراً يماثل انخفاض قدرة إنتاجية العمل، بحيث يتطلب الأمر بذل مقدار أكبر من رأس المال والعمل للحصول على نتيجة نافعة معينة. وهذه **تكاليف غير مثمرة**.

وبما أن تكاليف التداول التي يقتضيها تكوين خزين سلعي تنشأ بالأصل عن طول المدة التي تتحوّل القيم الموجودة خلالها من الشكل سلعي إلى شكل نقدي، وبالتالي تنشأ فقط عن الشكل الاجتماعي الخاص لعملية الإنتاج (أي تنشأ حصراً عن كون المنتوج [141]
يُصنع بوصفه سلعة وينبغي لذلك أن يجتاز التحوّل إلى نقد) فإن هذه التكاليف تكتسب

(14) وفقاً لحسابات كوربيت في عام 1841، فإن تكاليف خزن القمح طوال موسم يمتد 9 أشهر تتألف من خسارة $\frac{1}{2}$% من الكمية، و3% فائدة على سعر القمح، و2% استئجار المستودعات، و1% أجرة الغربلة والنقل، و$\frac{1}{2}$% لتسليم القمح، وهي تؤلف بمجموعها 7%، أو 3 شلنات و6 بنسات من ثمن كوارتر القمح البالغ 50 شلناً. (ت. كوربيت، بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، إلخ، لندن، 1841، [ص140]. Th. Corbet, *An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals etc.*, London, 1841 [p. 140]. وحسب شهادات تجار ليفربول أمام لجنة سكك الحديد، فإن التكاليف (الصافية) غير المُنتجة لخزن الحبوب بلغت عام 1865 بنسين للكوارتر الواحد، أي 9 أو 10 بنسات للطن الواحد في الشهر. أنظر: اللجنة الملكية لسكك الحديد، 1867، شهادات، ص19، رقم 331.
(*Royal Commission on Railways, 1867, Evidence*, p. 19, No. 331).

تماماً نفس الطابع الذي تتسم به تكاليف التداول المذكورة في البند I. من جهة أخرى لا تتغير قيم السلع أو تزداد هنا إلّا لأن القيمة الاستعمالية، أي المنتوج نفسه، يوضع في ظل شروط مادية محددة تتطلب إنفاقاً من رأس المال ويتعرض لعمليات فيها عمل إضافي يؤثر على القيم الاستعمالية. أما حساب قيم السلع، أي مسك الدفاتر حول هذه العملية، وعمليات البيع والشراء، فلا تؤثر في القيمة الاستعمالية التي تتجسد فيها قيمة السلعة، ولا تخص جميع هذه العمليات إلّا شكل القيمة السلعية. ورغم أن التكاليف غير المثمرة لتكوين الخزين السلعي (وهو قسري هنا) في الحالة المذكورة(*) لا تنشأ إلّا عن تأخر تغيير الشكل وعن ضرورة هذا التغيير، إلّا أنها تختلف مع ذلك عن التكاليف غير المثمرة المذكورة في البند I من حيث أنها لا تتوخى تغيير شكل القيمة، بل الحفاظ على القيمة الماثلة في السلعة بوصفها منتوجاً، بوصفها قيمة استعمالية، على اعتبار أنه لا يمكن الحفاظ عليها بأية طريقة أخرى سوى الحفاظ على المنتوج، الحفاظ على القيمة الاستعمالية نفسها. إن القيمة الاستعمالية لا ترتفع ولا تزداد هنا، بل على العكس، تتناقص. بيد أن تناقصها يُكبَح، فتُصان وتُحفظ. كما أن القيمة المسلّفة التي تحتويها السلعة لا تزداد هي الأخرى، بيد أن عملاً جديداً، عملاً متشيئاً وعملاً حياً، يُضافان إليها.

ويتعين الآن أن نبحث في مدى نشوء هذه التكاليف غير المثمرة عن الطابع الخاص للإنتاج السلعي بوجه عام وعن الإنتاج السلعي في شكله العام المطلق، نعني به الإنتاج السلعي الرأسمالي؛ وأن نبحث من جهة أخرى إلى أي مدى تكون هذه التكاليف ملازمة لكل إنتاج اجتماعي، في حين أنها لا تكتسي هنا، في إطار الإنتاج الرأسمالي، إلّا صورة خاصة، شكلاً خاصاً لتجلّي الظاهرة.

لقد جاء آدم سميث بفكرة خرافية مفادها أن تكوين الخزين ظاهرة خاصة بالإنتاج الرأسمالي(15) ويزعم اقتصاديون محدثون، مثل لالور، على عكس ذلك، بأن هذا الخزين يتناقص مع تطور الإنتاج الرأسمالي، بل إن سيسموندي يذهب إلى اعتبار هذا التناقص واحدة من سلبيات هذا الإنتاج(**)

(*) المقصود حسابات كورييت الواردة في الحاشية السابقة رقم 14. [ن. برلين].

(15) المجلد الثاني، المقدمة. (Book II. Introduction).

(**) لالور، النقد والاخلاق، كتاب للعصور، لندن، 1852، ص 43 ـ 44.

(Lalor, *Money and morals; a book for the times,* London, 1852, p. 43-44).

الواقع أن الخزين يوجد في ثلاثة أشكال: في شكل رأسمال إنتاجي وفي شكل رصيد للاستهلاك الفردي، وفي شكل خزين سلعي أو رأسمال سلعي. وحين يتزايد الخزين في [142] أحد هذه الأشكال فإنه يتناقص نسبياً في شكل آخر، رغم أن حجمه المطلق قد ينمو في كل الأشكال الثلاثة في آن واحد.

ومن الواضح أنه حيثما يتجه الإنتاج إلى إشباع حاجات المُنتج مباشرة ولا يُنتج المنتوج بغية التبادل أو البيع إلّا في جزء ضئيل، وبالتالي حيثما لا يكتسي المنتوج الاجتماعي شكل السلعة أبداً أو لا يكتسيه إلّا بجزئه الصغير، فإن الخزين في شكل السلعة، أو الخزين السلعي لا يؤلف سوى جزء ضئيل وغير محسوس من الثروة. بيد أن رصيد الاستهلاك يكون هنا كبيراً نسبياً، خصوصاً رصيد وسائل العيش. حسبُ المرء أن يلقي نظرة واحدة على الاقتصاد الفلاحي الموغل في القدم. فالشطر الأعظم من المنتوج يتحوّل هنا مباشرة إلى وسائل احتياطية للإنتاج أو وسائل احتياطية للعيش، من دون أن يغدو خزيناً سلعياً، ذلك لأنه يبقى بين يدي مالكه. فهو لا يتخذ شكل خزين سلعي، ولهذا السبب بالذات لا يوجد، برأي آدم سميث، أي خزين في المجتمعات التي ترتكز على هذا النمط من الإنتاج. فيخلط سميث بين الخزين ذاته وشكل الخزين، ويعتقد أن المجتمع عاش، قبل هذا الحين، عيشة كفاف أو أسلم نفسه لما يحمله الغد من مصادفات[16] وهذا سوء فهم طفولي.

= سيسموندي، دراسات في الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، بروكسيل، 1837، ص 49، الحاشية.

(Sismondi, *Études sur l'économie politique,* Band I, Bruxelles, 1837, p. 49 ff). [ن. برلين].

(16) يتوهم آدم سميث أن نشوء الخزين لا ينجم إلّا عن تحويل المنتوج إلى سلعة وتحويل خزين الإستهلاك إلى خزين سلعي. أما في الواقع، فإن هذا التغيير في الشكل يفضي، على العكس من ذلك، إلى هزّ اقتصاد المُنتجين بأشد الأزمات عنفاً خلال فترة الانتقال من الإنتاج الموجه إلى إشباع حاجات المُنتج إلى الإنتاج السلعي. ففي الهند، مثلا، بقيت حتى الوقت الأخير «عادة تخزين كميات كبيرة من الحبوب لا يعود بيعها بربح يُذكر في سنوات الموسم الوفير» تقرير: المجاعة في البنغال وأوريسا. مجلس العموم، 1867، الجزء الأول، ص 230 ـ 231، رقم 74-(Return. *Bengal and Orissa Famine.* H. of. C. 1867, I, 230-231, No. 74). إن الزيادة المفاجئة في الطلب على القطن والجوت، وسواهما، التي نجمت عن الحرب الأهلية الأميركية، أدت، في أنحاء عديدة من الهند، إلى تقليص حاد في زراعة الرز، وارتفاع أسعاره، وبيع الخزين القديم المدّخر عند المُنتجين. وينبغي أن نضيف إلى ذلك تصدير الرز، على نحو لم يسبق له

إن الخزين في شكل رأسمال إنتاجي يوجد في شكل وسائل إنتاج ماثلة أصلاً في عملية الإنتاج أو على الأقل بين يدي المُنتج، أي في عملية الإنتاج بشكل مستتر. لقد رأينا من قبل أنه بتطور إنتاجية العمل وكذلك بتطور نمو الإنتاج الرأسمالي ـ الذي ينمّي [143]
القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل أكثر من جميع أنماط الإنتاج السالفة ـ تنمو باطراد كتلة وسائل الإنتاج (المباني، الآلات، وما إلى ذلك) التي دخلت في عملية الإنتاج، مرة وإلى الأبد، في شكل وسائل عمل، وتؤدي فيها وظيفتها، بتكرار منتظم، لفترات تطول أو تقصر؛ ورأينا كذلك أن نمو وسائل الإنتاج هذه هو مقدمة ونتيجة لتطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل. إن نمو الثروة في هذا الشكل، لا بصورة مطلقة بل وبصورة نسبية أيضاً (قارن: رأس المال، الكتاب الأول، الفصل 23، الفقرة 2) هو ما يميّز نمط الإنتاج الرأسمالي قبل غيره. إن الأشكال المادية لوجود رأس المال الثابت، أي وسائل الإنتاج، لا تتألف بالطبع من وسائل العمل هذه فحسب، بل كذلك من مواد عمل في مختلف مراحل معالجتها ومن مواد مساعدة. وبتوسع نطاق الإنتاج وتنامي قدرة إنتاجية العمل من خلال التعاون وتقسيم العمل، واستخدام الآلات، إلخ، تنمو كتلة المواد الأولية والمواد المساعدة، إلخ، التي تدخل في عملية تجديد الإنتاج اليومية. وينبغي أن تكون هذه العناصر جاهزة تحت اليد في موضع الإنتاج. إن حجم هذا الخزين الماثل في شكل رأسمال إنتاجي يزداد إذن على نحو مطلق. ولكي تمضي عملية الإنتاج دون انقطاع ـ بصورة مستقلة تماماً عما إذا كان تجديد هذا الخزين يجري يومياً أو في مواعيد محددة ـ فلا بد من أن يكون هناك على الدوام تكديس للمواد الأولية، إلخ، في موضع الإنتاج أكبر مما يُستهلك في يوم أو أسبوع مثلاً. ويقتضي استمرار العملية ألّا يكون وجود الشروط الضرورية لها متوقفاً على انقطاعات محتملة للمشتريات اليومية، ولا على البيع اليومي أو الأسبوعي للمنتوج السلعي، وبالتالي عدم انتظام تحويل المنتوج السلعي مجدداً إلى عناصر إنتاج. ولكن من الواضح أن رأس المال الإنتاجي قد يظل مستتراً، أو يؤلف

= مثيل، إلى أستراليا ومدغشقر، إلخ، خلال أعوام 1864 ـ 1866. وهذا يفسر الطابع الحاد لمجاعة عام 1866، التي أودت بحياة مليون إنسان في ناحية أوريسا وحدها (المرجع السابق نفسه، ص 174-175-213-214، الجزء الثالث: تقارير تتعلق بالمجاعة في بيهار، ص 32 و33. (I. c., p. 174, 175, 213, 214, III, *Papers relating to the Famine in Behar*, p. 32-33 حيث يشار خصيصاً إلى أن استنزاف المخزونات القديمة (drain of old stock) هو أحد مسببات المجاعة. (من المخطوطة II).

خزيناً بمقادير مختلفة تماماً. فهناك، على سبيل المثال، فارق كبير حين يكون على صاحب مصنع للغزول أن يوفّر لديه خزيناً من القطن أو الفحم يكفيه لثلاثة أشهر، أو لشهر واحد فقط. وواضح إذن أن بإمكان هذا الخزين أن يقلّ من الناحية النسبية، رغم ازدياده من الناحية المطلقة.

ويتوقف ذلك على ظروف مختلفة ترجع جميعاً، في الأساس، إلى المزيد من سرعة وانتظام وضمان إمكان التزود بمقدار المواد الأولية الضروري لكي لا يحدث أبداً أي انقطاع في عملية الإنتاج. وكلما ضعفت مراعاة هذه الشروط، وتناقص بالتالي ضمان وانتظام وسرعة التزود، توجب أن يتعاظم الجزء المستتر من رأس المال الإنتاجي، أي خزين المواد الأولية، إلخ، الذي يظل بين يدي المُنتج، في انتظار تصنيعه. وتتناسب هذه [144] الشروط، وبالتالي مقادير الخزين نفسه في هذا الشكل، تناسباً عكسياً مع مستوى تطور الإنتاج الرأسمالي ومع قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي أيضاً.

غير أن ما يتجلى هنا كتناقص في الخزين (كما هو الحال عند لالور) هو في جانب منه ليس أكثر من انخفاض الخزين في شكل رأسمال سلعي، أو انخفاض الخزين السلعي الفعلي؛ وما هذا إذن سوى تغير في شكل الخزين نفسه. فلو كانت مثلاً كتلة الفحم التي يستخرجها بلد معين كبيرة، أي لو كان نطاق وقدرة استخراج الفحم كبيرين، فإن صاحب مصنع الغزول لن يكون بحاجة إلى تخزين كبير للفحم لضمان استمرارية إنتاجه. فالتجديد المستمر والمنتظم لمخزون الفحم ينفي ضرورة ذلك. ثانياً، إن السرعة التي يمكن لمنتوج إحدى العمليات أن ينتقل بها، بوصفه وسيلة إنتاج، إلى عملية أخرى تتوقف على مستوى تطور وسائط النقل والمواصلات. ويلعب رخص أسعار النقل دوراً كبيراً في هذا الشأن. إن النقل المتجدد دوماً للفحم من المنجم إلى مصنع الغزول مثلاً سيكون أكثر تكلفة من التزود بكمية أكبر بكثير من الفحم لفترة أطول من الزمن عندما تكون تكلفة النقل أرخص نسبياً. وينجم هذان الظرفان، اللذان بحثناهما حتى الآن، عن عملية الإنتاج نفسها. ثالثاً، إن لتطور نظام الائتمان تأثيره. فكلما قلّ اعتماد صاحب مصنع الغزول على البيع المباشر لغزوله لكي يجدّد خزينه من القطن والفحم، إلخ، ـ ويتضاءل هذا الاعتماد المباشر أكثر كلما كان نظام الائتمان أكثر تطوراً ـ أمكن أن يصغر الحجم النسبي من هذا الخزين اللازم لضمان استمرارية إنتاج الغزول على نطاق معين، وجعله مستقلاً عن تقلبات بيع الغزول. رابعاً، لكن هناك الكثير من أنواع المواد الأولية ونصف المصنّعة، إلخ، التي يتطلب إنتاجها فترات أطول من الوقت؛ وهذا ينطبق بوجه خاص على جميع أنواع المواد الأولية التي تقدمها الزراعة. وهكذا، إذا ما أُريد تفادي انقطاع في عملية

الإنتاج، فإن خزيناً معيناً من أنواع المواد الأولية هذه ينبغي أن يكون متوافراً تحت اليد على امتداد مجمل الفترة التي لا تحلّ فيها منتوجات جديدة محل المنتوجات القديمة. فإذا انخفض هذا الخزين بين يدي الرأسمالي الصناعي، فهذا يعني فقط أنه يزداد بين يدي التاجر في شكل مخزون سلعي. ويتيح تطور وسائط النقل، مثلاً، شحن القطن الموجود في مستودعات الاستيراد بميناء ليفربول على وجه السرعة إلى مانشستر، بحيث يستطيع الصناعي أن يجدد مخزونه من القطن بمقادير صغيرة نسبياً، حسب الحاجة. ولكن القطن نفسه يظل في هذه الحالة متوافراً بمقادير أضخم جداً بين أيدي تجار ليفربول في هيئة خزين سلعي. إذن فالإمر هنا محض تغيير في شكل الخزين، وهذا ما أغفله لالور وغيره. أما إذا أخذنا رأس المال الاجتماعي، فإن الكتلة نفسها من المنتوج تظل موجودة في الحالتين بشكل خزين. وإن حجم الكتلة التي تلزم بلداً معيناً لمدة عام واحد مثلاً [145] تنخفض بتطور وسائط النقل. وإذا كان هناك عدد كبير من البواخر والسفن الشراعية تمخر البحر بين أميركا وإنكلترا، فإن فرص إنكلترا لتجديد المخزون القطني تتزايد ولذلك ينخفض المقدار الوسطي من القطن الواجب خزنه في مستودعاتها. ويتولّد الأثر نفسه بتطور السوق العالمية، وتكاثر مصادر الحصول على نفس السلعة. فتُجلب السلعة أجزاءً من بلدان شتى وبمواعيد شتى.

2) الخزين السلعي الفعلي

لقد رأينا أن السلعة تصبح الشكل العام للمنتوج على أساس الإنتاج الرأسمالي، وتتطور صفتها هذه مع تطور الإنتاج الرأسمالي سعةً وعمقاً. وعليه ـ حتى إذا بقي نطاق الإنتاج على حاله ـ فإن جزءاً من المنتوج الموجود بهيئة سلعة يصبح أكبر بكثير مما كان في ظل أنماط الإنتاج السابقة أو في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي عند درجة أوطأ من تطوره. ولكن كل سلعة ـ وبالتالي كل رأسمال سلعي، فما هذا الأخير إلّا سلعة تقوم بمثابة شكل لوجود القيمة ـ رأسمال ـ تؤلف عنصراً من عناصر الخزين السلعي طالما لم تنتقل مباشرة من مجال إنتاجها إلى مجال الاستهلاك الإنتاجي أو الفردي، وبقيت موجودة في السوق. وعليه، فمع تطور الإنتاج الرأسمالي ينمو، حتى إذا ما بقي حجم الإنتاج على حاله، المخزون السلعي في ذاته ولذاته (أي تنمو هذه الاستقلالية والتثبيت للشكل السلعي للمنتوج). ولقد سبق أن رأينا أن ذلك محض تغيير في شكل الخزين، نعني بذلك أن الخزين في شكل سلعي يزداد من ناحية لأن الخزين في الشكل المكرس مباشرة للإنتاج أو الاستهلاك ينقص من الناحية الأخرى. وما هذا سوى شكل اجتماعي متغير

للخزين. وفي الوقت نفسه إذا لم تقتصر الزيادة في الحجم النسبي للخزين السلعي، بالمقارنة مع إجمالي المنتوج الاجتماعي، بل شملت هذه الزيادة مقداره المطلق أيضاً، فسبب ذلك أن كتلة المنتوج الإجمالي تنمو بتطور الإنتاج الرأسمالي.

ومع تطور الإنتاج الرأسمالي، لا يعود نطاق الإنتاج يتحدد بفعل الطلب المباشر على المنتوج، إذ يضعف هذا التأثير باستمرار، بل يتحدد نطاق الإنتاج، على نحو متزايد، بتأثير مقدار رأس المال الذي بحوزة الرأسمالي الفردي، وبتأثير إندفاع رأسماله نحو إنماء قيمته، وبفعل ضرورة استمرار وتوسع عملية الإنتاج. وهكذا ففي كل فرع مفرد من فروع [146] الإنتاج، تنمو بالضرورة كتلة المنتوج التي توجد في السوق بهيئة سلعة، أو تبحث عن منفذ للتصريف. وتنمو كتلة رأس المال المثبت في شكل رأسمال سلعي، لفترة قد تطول أو تقصر. من هنا نمو الخزين السلعي أيضاً.

أخيراً فإن الشطر الأعظم من أفراد المجتمع يتحوّل إلى عمال مأجورين، إلى أناس يعيشون على الكفاف، فيتلقون أجورهم أسبوعياً ويُنفقونها يوماً بيوم، ولا بد لهم بالتالي من أن يجدوا في السوق وسائل عيشهم متاحة بهيئة خزين. ورغم أن عناصر معينة من هذا الخزين قد تنساب باستمرار، فإن شطراً منها ينبغي أن يبقى دون حراك دوماً لكي يظل الخزين برمته سيّالاً

إن هذه اللحظات كلها تنبع من شكل الإنتاج، وما يتضمنه من تغيير في الشكل يتعين أن يمرّ به المنتوج خلال عملية التداول.

ومهما يكن الشكل الاجتماعي لخزين المنتوجات، فإن حفظه يتطلب تكاليف من أجل: المباني، والأوعية وإلخ، لحفظ المنتوج؛ كما يتطلب، تبعاً لطبيعة المنتوج، قدراً أكبر أو أقل من العمل ومن وسائل الإنتاج التي ينبغي إنفاقها للوقاية من التأثيرات الضارة. وكلما ازداد التركيز الاجتماعي للخزين انخفضت هذه التكاليف نسبياً. وتؤلف هذه النفقات على الدوام جزءاً من العمل الاجتماعي، سواء في شكل عمل متشيىء أم عمل حي ـ أي أنها في شكلها الرأسمالي تمثل نفقات رأس المال ـ وهي لا تدخل في تكوين المنتوج ذاته ولهذا تشكل اقتطاعاً منه. وهذه التكاليف غير المثمرة ضرورية للثروة الاجتماعية. فهي تكاليف الحفاظ على المنتوج الاجتماعي سواء كان وجوده كعنصر من عناصر الخزين السلعي ينبع فقط عن الشكل الاجتماعي للإنتاج، أي من الشكل السلعي وتحويلاته الضرورية، أم اعتبرنا الخزين السلعي مجرد شكل خاص من خزين المنتوجات الملازم لسائر المجتمعات، حتى لو لم يكن هذا الخزين في شكل خزين سلعي، هذا الشكل من خزين المنتوجات الذي ينتمي إلى عملية التداول.

ويبرز الآن السؤال حول مدى دخول هذه التكاليف في قيمة السلع.

إذا كان الرأسمالي قد حوّل رأسماله المسلّف في وسائل إنتاج وقوة عمل إلى منتوج، إلى كتلة من السلع الجاهزة المعدة للبيع، وبقيت هذه الكتلة في المستودع من دون أن تُباع، فإننا إزاء حالة لا تقتصر على انقطاع عملية إنماء قيمة رأسماله خلال هذه الفترة. فما يتطلب الحفاظ على هذا الخزين من نفقات المباني والعمل الإضافي، إلخ، يشكل خسارة مؤكدة. والشاري الذي سيحضر في نهاية المطاف سوف يضحك من الرأسمالي إنْ قال هذا الأخير: كانت سلعتي كاسدة طيلة ستة أشهر، وإن الحفاظ عليها خلال هذه الأشهر الستة سبب لي ليس تجميد كذا وكذا من رأسمالي فحسب، بل تطلب مني كذلك [147] (س) من تكاليف غير مثمرة. وسيقول الشاري: هذا من سوء حظك (Tant pis pour vous). ها هنا بجوارك بائع آخر أُنتجت سلعته أمس الأول فقط، سلعتك كاسدة ولعل الزمن أعمل فيها أنيابه. لذا يتوجب عليك أن تبيع بسعر أقل من سعر منافسك. ــ وسواء كان مُنتج السلعة هو مُنتجها الفعلي، أم مُنتجاً رأسمالياً، أي أنه في الواقع مجرد ممثل للمُنتجين الفعليين، فإن ظروف وجود السلعة لا تتغير في شيء. فينبغي عليه أن يحول شيئه إلى نقد. والتكاليف غير المثمرة التي يتكبّدها من جراء الإبقاء على هذا الشيء في شكل سلعي هي مجال مغامرته الفردية التي لا تعني شاري السلعة في شيء. فهذا الأخير لا يدفع له شيئاً مقابل زمن تداول سلعته. وحتى لو حجب الرأسمالي سلعته عن السوق عمداً، في وقت الثورة الفعلية أو المتوقعة في القيمة، فإن نجاحه في استرجاع التكاليف الإضافية غير المثمرة التي أنفقها مرهون بوقوع هذه الثورة في القيمة حقاً، أي مرهون بصواب أو خطأ مضاربته. بيد أن الثورة في القيمة لا تأتي نتيجة لتكاليفه غير المثمرة. وعليه، بما أن نشوء الخزين يشكل توقفاً في التداول، فإن التكاليف الناجمة عن ذلك لا تضيف أية قيمة إلى السلعة. ومن جهة أخرى لا يمكن أن يكون هناك خزين من دون مكوث في مجال التداول، من دون تجمّد رأس المال في شكله السلعي، لهذه المدة أو تلك؛ لذا لا يمكن أن يكون هناك خزين من دون توقف التداول، مثلما لا يمكن تداول النقد من دون تكوين احتياطي من النقد. إذن لا وجود لتداول سلعي بدون وجود خزين سلعي. وإذا لم يواجه الرأسمالي ضرورة تكوين الخزين في (سَ ــ نَ)، فإنه سيواجهها في (ن ــ س)؛ وإذا لم تنشأ هذه الضرورة بالنسبة إلى رأسماله السلعي، فإنها تنشأ بالنسبة إلى رأسمال سلعي لغيره من الرأسماليين الذين ينتجون له وسائل الإنتاج وينتجون لعماله وسائل العيش.

وسواء كان تكوين الخزين طوعياً أم قسرياً، نعني سواء كان مُنتج السلع هو الذي

ينشىء الخزين عن قصد، أم أن سلعه تشكل خزيناً نتيجة المقاومة التي تبديها ظروف عملية التداول بوجه بيعها، فذلك لا يمكن أن يغيّر من جوهر الأمر شيئاً، كما يبدو. ومع ذلك من المفيد لحلّ هذه المسألة أن نعرف ما يميز تكوين الخزين طوعاً عن تكوينه قسراً. إن التكوين القسري للخزين ينشأ عن، أو يتطابق مع، ركود في التداول يحدث بمعزل عن معرفة الرأسمالي وخلافاً لإرادته. ولكن ما الذي يميز التكوين الطوعي للخزين؟ إن البائع يسعى في الحالتين إلى تصريف سلعته بأسرع ما يمكن. فهو يعرض منتوجه دوماً للبيع بصفته سلعة. وإذا ما أمسك عن البيع، فإن المنتوج لا يؤلف إلّا [148] عنصراً ممكناً (δυνα΄μει) وليس عنصراً فعلياً (ενεργεia) من عناصر الخزين السلعي. فالسلعة، بوصفها كذلك، ما تزال بالنسبة إليه محض حامل للقيمة التبادلية كما هو حالها دوماً، ولا تستطيع أن تفعل فعلها بصفتها هذه إلّا بواسطة وبعد نزع شكلها السلعي، إلّا بعد تلبّسها الشكل النقدي.

وينبغي أن يكون للخزين السلعي حجم معين لكي يتمكن من إشباع مقدار الطلب الناشىء في فترة معينة. ويؤخذ بالحسبان في هذا الشأن حصول توسع دائم في دائرة المشترين. فمثلاً لكي يكفي الخزين يوماً واحداً، فإن جزءاً من السلع الموجودة في السوق ينبغي أن يظل على الدوام في الشكل السلعي، بينما يتدفق الجزء الآخر ليتحوّل إلى نقد؛ علماً أن الجزء الذي يركد أثناء تدفق الباقي، يتناقص باطراد، مثلما يتناقص حجم الخزين نفسه حتى يُباع كله آخر المطاف. وعليه فإن مكوث السلع هنا يعد شرطاً ضرورياً لبيعها. زد على ذلك أن حجم الخزين ينبغي أن يكون أكبر من المعدل الوسطي للبيع، أي المعدل الوسطي للطلب، وبخلافه يتعذر إشباع الطلب عند تجاوزه المعدل الوسطي. ويتعين من جهة أخرى تجديد الخزين باستمرار، لأنه يُنفق باستمرار. ولا يمكن لهذا التجديد أن يتحقق، في التحليل الأخير، إلّا من الإنتاج، إلّا من عرض السلع. ولا أهمية البتة لمصدر هذا العرض، سواء جاء من خارج البلاد أم لا ويتوقف التجديد على الفترات الزمنية التي يتطلبها تجديد إنتاج السلع. وينبغي للخزين السلعي أن يكفي لتغطية هذا الأمد الزمني. إن عدم بقاء هذا الخزين بين أيدي مُنتجيه الأصليين، وانتقاله عبر مستودعات شتى، من بائع الجملة إلى بائع المفرق، إنما يغير فقط مظهر الشيء لا الشيء نفسه. ومن وجهة نظر المجتمع فإن جزءاً من رأس المال يبقى، في الحالتين، في شكل خزين سلعي حتى تدخل السلعة مجال الاستهلاك الإنتاجي أو الفردي، ويسعى المُنتج ذاته إلى أن يحوز مخزوناً سلعياً كافياً يطابق الطلب الوسطي على سلعته لكي لا يعتمد مباشرة على الإنتاج، ولكي يضمن لنفسه دائرة دائمة من الشارين. إن فترات الإنتاج تقرر

آجال الشراء، وتؤلف السلع خزيناً لفترات زمنية تطول أو تقصر، إلى أن يغدو بالوسع الاستعاضة عنها بنسخ جديدة من النوع ذاته. ولا يجري، إذن، ضمان ديمومة واستمرارية عملية التداول، وبالتالي عملية تجديد الإنتاج التي(*) تتضمن عملية التداول أيضاً، إلّا بفضل تكوين مثل هذا الخزين.

وينبغي التنبيه إلى أن (سَ ـ نَ) يمكن أن تكتمل بالنسبة إلى مُنتج (س)، حتى لو كانت (س) ما تزال في السوق. وإذا ما أراد المُنتج أن يحتفظ بسلعته في المستودع حتى [149]
تُباع إلى المستهلك النهائي، فإن عليه أن يحرّك رأسمالَيْن، الأول كرأسمال مُنتج للسلعة، والثاني كرأسمال تاجر. وفيما يتعلق الأمر بالسلعة ذاتها، سواء نظرنا إليها كسلعة مفردة، أم كجزء مكوّن لرأس المال الاجتماعي، فسيّان إنْ وقعتْ تكاليف تكوين الخزين على مُنتج السلعة أم على سلسلة من التجار من الألف إلى الياء.

وبما أن الخزين السلعي لا يزيد عن شكل سلعي للمنتوج الذي يمكن له، في نطاق معين من الإنتاج الاجتماعي، أن يوجد بصفة خزين إنتاجي (رصيد مستتر للإنتاج) أو بصفة رصيد للاستهلاك (احتياطي من وسائل الاستهلاك) من دون أن يكون موجوداً في شكل خزين سلعي، فإن التكاليف اللازمة للحفاظ على الخزين، وبالتالي تكاليف تكوين الخزين ـ تكاليفه من العمل الحي أو المتشيىء المنفق لهذا الغرض ـ لن تزيد عن كونها تكاليف مُرحَّلة للحفاظ على رصيد الإنتاج الاجتماعي أو للحفاظ على رصيد الاستهلاك الاجتماعي. والزيادة التي تسببها هذه التكاليف في قيمة السلعة توزع هذه التكاليف بالتناسب (pro rata) على مختلف السلع، نظراً لتباين هذه التكاليف بتباين أنواع السلع. وتظل تكاليف تكوين الخزين، كما في السابق، اقتطاعات من الثروة الاجتماعية، رغم أنها تؤلف واحداً من شروط وجود هذه الثروة عينها.

وعندما يكون خزين السلع شرطاً لتداول السلع، بل وشكلاً ينبثق بالضرورة عن تداول هذه السلع، أي بمقدار ما يكون هذا الركود الظاهر شكلاً للحركة نفسها ـ مثلما أن تكوين الاحتياطي النقدي شرط لتداول النقد ـ عند ذاك وحسب يكون مثل هذا الركود طبيعياً. ولكن، ما إن تعجز السلع المتلكئة في مستودعات التداول، عن إفساح المجال للموجة التالية من الإنتاج، وبالتالي تمتلىء المستودعات إلى أقصاها، فإن الخزين السلعي

(*) في الطبعتين الأولى والثانية، الضمير يعود إلى الديمومة والاستمرارية وليس إلى تجديد الإنتاج. [ن. ع].

يزداد جرّاء ركود التداول مثلما تنمو الكنوز عند توقف تداول النقد. ولا فرق هنا البتة إنْ حصل هذا التوقف في مستودعات الرأسمالي الصناعي أم في مخازن التاجر. فالخزين السلعي، في هذه الحالة، ليس شرطاً لمضي البيع دون انقطاع بل عاقبة لتعذر بيع السلع. وتظل التكاليف هي ذاتها، ولكن بما أنها تنشأ الآن عن الشكل صرفاً، نعني القول إنها تنشأ عن ضرورة تحويل السلع إلى نقد وعن صعوبة اجتياز هذه الاستحالة، فإنها لا تدخل في قيمة السلعة بل تؤلف اقتطاعاً، خسارة في القيمة أثناء تحقيق القيمة. وبما أن الشكل الطبيعي للخزين لا يتميز بشيء عن شكله غير الطبيعي، فكلاهما توقف في التداول، فإن من الممكن الخلط بين الظاهرتين؛ وقد تخدعان الوسطاء المنفذين للإنتاج [150] هم ذاتهم بسهولة أكبر، إذ يمكن للمُنتج أن يشعر بأن عملية تداول رأسماله تجري كما في السابق مع أن عملية تداول السلع التي انتقلت إلى أيدي التجار قد توقفت. وإذا ما تعاظم نطاق الإنتاج والاستهلاك، وبقيت الظروف الأخرى ثابتة، فإن الخزين السلعي يتعاظم بالمثل. ويجري تجديده وامتصاصه بسرعة سابقة، ولكن حجمه يتعاظم. ولذا فإن حجم الخزين السلعي المتضخم نتيجة لتوقف التداول قد يُفهم خطأً على أنه من علائم توسع عملية تجديد الإنتاج؛ ويصبح هذا الخطأ محتملاً، خصوصاً وأن الغموض قد يكتنف الحركة الفعلية مع تطور نظام الائتمان.

وتتضمن تكاليف تكوين الخزين من 1) إنخفاض كمي في كتلة المنتوج (لدى تكوين خزين الطحين مثلاً)؛ 2) فساد في النوعية؛ 3) العمل المتشيىء أو العمل الحي اللازمين للحفاظ على الخزين.

III ـ تكاليف النقل

ليس من الضروري أن ندخل في جميع تفصيلات تكاليف التداول، هنا، مثل الرزم والفرز، إلخ. فالقانون العام هو **أن جميع تكاليف التداول التي تنشأ عن تغيير شكل السلعة فقط، لا تضيف إليها أية قيمة**. فهذه مجرد تكاليف من أجل تحقيق القيمة أو تكاليف ضرورية لتحويل القيمة من شكل إلى شكل آخر. ورأس المال المنفق لتغطية هذه التكاليف (بما في ذلك العمل الذي يتحكم به رأس المال هذا) ينتمي إلى النفقات غير المنتجة (faux frais) للإنتاج الرأسمالي. ولا بدّ من أن يحصل التعويض عن هذه التكاليف من المنتوج الفائض، وهذا يؤلف، بقدر ما يتعلق الأمر بطبقة الرأسماليين

ككل، اقتطاعاً من فائض القيمة أو المنتوج الفائض، مثلما أن الوقت الذي يلزم العامل لشراء وسائل عيشه هو وقت يضيع منه. غير أن تكاليف النقل تلعب دوراً هاماً أكبر من أن يُترك دون قول ملاحظات وجيزة.

في نطاق دورة رأس المال وفي عملية استحالات السلعة التي تشكل جزءاً من تلك الدورة، يجري تبادل مادي (أيض) للعمل الاجتماعي. إن هذا التبادل المادي (الأيض) قد يقتضي انتقال المنتوجات، حركة انتقالها فعلاً من موضع إلى آخر. بيد أن تداولاً للسلع يمكن أن يجري من دون تحركها جسدياً، كما يمكن نقل المنتوجات من دون أن يكون ثمة تداول سلعي، بل حتى دون مقايضة المنتوجات. فإن بيتاً يبيعه أ إلى ب يُتداول كسلعة إلّا أنه يظل ساكناً في مكانه. والقيم السلعية القابلة للنقل، كالقطن وخامات الحديد، قد تهجع في مستودع السلع في نفس ذلك الوقت الذي تمر فيه [151] بعشرات من عمليات التداول، فيشتريها المضاربون ليبيعوها مجدداً[17] فما يتحرك هنا متنقلاً في الواقع هو سند ملكية الشيء، لا الشيء ذاته. من جهة أخرى لعب نقل المنتوجات، في دولة الأنكا مثلاً، دوراً بارزاً رغم أن المنتوج الاجتماعي لم يكن يخضع للتداول كسلعة ولا يوزع عن طريق التجارة بالمقايضة.

ورغم أن نقل المنتوجات على أساس الإنتاج الرأسمالي يبدو سبباً لتكاليف التداول، فإن هذا الشكل الخاص لتجلّي الظاهرة لا يغير من جوهر الأمر شيئاً.

إن كتلة المنتوج لا تزداد بفعل نقله. وجميع التغييرات التي يحدثها النقل في الخواص الطبيعية للمنتوجات ليست نتيجة نافعة مقصودة بل شراً لا بدّ منه، عدا عن استثناءات معينة. بيد أن القيمة الاستعمالية للأشياء لا تتحقق إلّا عند استهلاك هذه الأشياء، وقد يتطلب هذا الاستهلاك تغيير مكان هذه الأشياء، ومن هنا فقد يستدعي القيام بعملية إنتاج إضافية تتمثل في صناعة النقل. إن رأس المال الإنتاجي الموظّف في هذه الصناعة يضيف قيمة إلى المنتوج المنقول، جزئياً بنقل قيمة وسائل النقل إليها، وجزئياً بإضافة قيمة العمل المبذول في النقل. وهذه الإضافة الأخيرة من القيمة تنقسم، كما هو الحال في الإنتاج الرأسمالي عموماً، إلى عوض للأجور وإلى فائض قيمة.

وفي كل عملية إنتاج، يلعب تغيير مكان موضوع العمل، وما يلزم ذلك من وسائل عمل وقوة عمل دوراً كبيراً ـ كنقل القطن من مكان التمشيط إلى مكان الغزل، أو رفع

---

(17) يسمي شتورخ ذلك تداولاً وهمياً (Circulation factice).

الفحم من قاع المنجم إلى سطح الأرض. إن انتقال المنتوج الناجز في شكل سلعة ناجزة من موضع محدّد للإنتاج إلى مكان آخر يقع بعيداً، إنما يعرض الظاهرة نفسها، ولكن على نطاق أكبر. ويعقب نقل المنتوجات من مكان الإنتاج إلى مكان آخر نقل المنتوجات الناجزة من مجال الإنتاج إلى مجال الاستهلاك. ولا يغدو المنتوج جاهزاً للاستهلاك إلّا بعد أن يُكمل هذه الحركة.

وكما أوضحنا من قبل، فإنه لقانون عام للإنتاج السلعي أن تتناسب إنتاجية العمل تناسباً عكسياً مع القيمة التي يخلقها. ويسري هذا أيضاً على صناعة النقل كما يسري على أي فرع آخر من فروع الإنتاج. وكلما صَغُر مقدار العمل الحي والعمل الميت
[152] اللازمين لنقل السلعة لمسافة معينة تعاظمت قدرة إنتاجية العمل، والعكس بالعكس(18)

إن المقدار المطلق للقيمة الذي يضيفه النقل إلى السلع يتناسب تناسباً عكسياً مع قدرة إنتاجية العمل في صناعة النقل، وتناسباً طردياً مع مسافات نقل السلع، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها.

أما المقدار النسبي من القيمة الذي تضيفه تكاليف النقل إلى سعر السلعة فيتناسب تناسباً طردياً مع حجمها ووزنها، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. بيد أن هناك العديد من العوامل المحوّرة. إذ يقتضي النقل، مثلاً، إتخاذ تدابير وقائية بهذا القدر أو

---

(18) يورد ريكاردو أقوال ساي الذي يعتبر ارتفاع أسعار المنتوجات، أو ازدياد قيمتها بفعل تكاليف النقل واحداً من بركات التجارة. يقول ساي: «تتيح لنا التجارة أن نحصل على السلعة من مكان المنشأ وأن ننقلها إلى مكان آخر حيث تُستهلك، فهي لذلك تمنحنا إمكانية زيادة قيمة السلعة، بكامل الفرق بين سعرها في مكان وسعرها في مكان آخر»(*) ويشير ريكاردو بصدد ذلك قائلاً: «حقاً، ولكن كيف تُضاف هذه القيمة الجديدة؟ ذلك بأن تضاف إلى تكاليف الإنتاج، أولاً تكاليف النقل وثانياً ربح رأس المال الذي سلّفه التاجر. وتزداد قيمة السلعة لنفس السبب الذي يمكن أن تزداد به قيمة أية سلعة أخرى، وذلك لأن عملاً أكثر قد أُنفق على إنتاجها ونقلها قبل أن يشتريها المستهلك. إلّا أن ذلك بعيد عن أن يكون واحدة من حسنات التجارة» (ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة، لندن، 1821، ص309-310).

(Ricardo, *Principles of Pol. Econ.*, 3rd ed., London, 1821, p. 309-310).

(*) ج. ب. ساي، أطروحة في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، باريس 1817، ص 433.

(J.B. Say, *Traité d'économie politique*, 3ème éd., Band 2, Paris, 1817, p. 433). [ن. برلين].

ذاك من الأهمية، ويقتضي بالتالي انفاقاً بهذا القدر أو ذاك من العمل ووسائل العمل، تبعاً لما يتصف به المنتوج من قابلية نسبية للكسر، أو التلف، أو الانفجار، إلخ. وفي هذا المجال يبدي أساطين سكك الحديد عبقرية في اختراع أجناس خيالية تفوق ما يبتكره علماء النبات والحيوان من أنواع وأجناس. إن تصنيف السلع المعمول به على خطوط سكك الحديد الإنكليزية، مثلاً، كفيل بأن يملأ مجلدات، ويقوم من حيث مبدئه العام على النزوع إلى تحويل الخواص الطبيعية المتنوعة للسلع إلى عدد مماثل من عيوبها في نظر النقل وإلى ذرائع للابتزاز.

> «إن الزجاج الذي كانت قيمة الصندوق crate (صندوق تعبئة ذو سعة محددة) منه تبلغ في السابق 11 جنيهاً تبلغ الآن جنيهين فقط من جراء نجاحات الصناعة وإلغاء الضريبة على الزجاج، بيد أن نفقات النقل ما تزال عالية كما كانت عليه في السابق، بل إنها الآن أعلى مما كانت عليه أثناء النقل عبر القنوات المائية. إن نقل الزجاج والمواد الزجاجية المستخدمة في الطلي بالميناء كان يكلف 10 شلنات للطن الواحد لمسافة 50 ميلاً عن برمنغهام. أما في الوقت الحاضر، فإن سعر النقل قد رُفع إلى ثلاثة أضعاف بذريعة المجازفة الناجمة عن قابلية السلعة للكسر. ولكن إدارة سكك الحديد لا تدفع شيئاً لقاء ما ينكسر فعلاً»[19]

ثم إن كون جزء القيمة النسبي الذي تضيفه تكاليف النقل إلى السلعة يتناسب تناسباً [153] عكسياً مع قيمة هذه السلعة يزود أساطين سكك الحديد بذريعة خاصة لفرض تعريفة على نقل السلع تتناسب طردياً مع قيمتها. وإن شكاوى الصناعيين والتجار حول هذه النقطة تتكرر على كل صفحة من صفحات أقوال الشهود التي يضمها التقرير المذكور.

إن نمط الإنتاج الرأسمالي يقلّص تكاليف نقل السلعة المفردة بتطوير وسائط النقل والمواصلات، وكذلك بتركيز (توسيع نطاق) النقل. وهو يزيد ذلك الجزء من العمل الاجتماعي، الحي والمتشيىء، الذي يُنفق في نقل السلع - يزيده لأنه يحول الغالبية العظمى من سائر المنتوجات إلى سلع أولاً، ويستعيض عن الأسواق المحلية بالأسواق النائية ثانياً.

---

(19) اللجنة الملكية لسكك الحديد، ص 31، رقم 630. (*Royal Commission on Railways*, p. 31, No. 630).

إن التداول، أي الحركة الفعلية للسلع في المكان، ينحصر في نقل السلع. وتؤلف صناعة النقل، من ناحية، فرعاً مستقلاً من فروع الإنتاج، أي ميداناً خاصاً لتوظيف رأس المال الإنتاجي، ولكن هذه الصناعة تتميز، من ناحية أخرى، بأنها تشكل مواصلة لعملية الإنتاج داخل عملية التداول ولأجل عملية التداول.

الجزء الثاني

دوران (Umschlag) رأس المال

[154]

الفصل السابع

زمن الدوران وعدد الدورانات

لقد رأينا أن الزمن الكلّي للتداول التام لرأسمال معين يساوي مجموع زمن تداوله وزمن إنتاجه. إنها الفترة الزمنية التي تبدأ من لحظة تسليف القيمة ـ رأسمال في شكل معين وتنتهي بعودة القيمة ـ رأسمال الناشطة وهي بالشكل نفسه.

إن الغاية المقرَّرة للإنتاج الرأسمالي هي على الدوام إنماء القيمة المسلّفة، بصرف النظر عن كون هذه القيمة تُسلّف في شكلها المستقل، أي في الشكل النقدي، أم في شكل سلعة، حيث لا يكتسب شكل قيمتها غير استقلال مثالي يتمثل في سعر السلع المسلّفة. وفي الحالين كليهما، تمرّ هذه القيمة ـ رأسمال بأشكال مختلفة من الوجود في مجرى دورتها. إن تطابقها مع ذاتها يُثبَّت في سجلات حساب الرأسمالي أو في شكل نقد حسابي.

وسواء أخذنا الشكل (ن نَ) أو الشكل (ج ج)، فإن الشكلين كليهما يعبّران عن 1) أن القيمة المسلّفة كانت تؤدي وظيفة قيمة ـ رأسمال أنمت قيمتها ذاتياً، 2) بعد أن تكمل القيمة هذه العملية، تعود إلى الشكل الذي بدأتها به. إن إنماء القيمة المسلّفة (ن)، وعودة رأس المال، في الوقت ذاته، إلى هذا الشكل (الشكل النقدي) أمر جلي للعيان في (ن نَ). غير أن الشيء نفسه يجري أيضاً في الشكل الثاني. وبالفعل فإن نقطة انطلاق (ج) هي حضور عناصر الإنتاج، وهي سلع ذات قيمة معينة. ويتضمن هذا الشكل إنماء قيمة هذه القيمة (سَ و نَ) والعودة إلى الشكل الأصلي، لأن القيمة المسلّفة تكتسب مجدداً، في (ج) الثانية، شكل عناصر الإنتاج التي سُلّفت في الأصل.

لقد رأينا من قبل أنه: «إذا كان الإنتاج رأسمالياً من حيث شكله، فإن تجديد الإنتاج [155]

يكون كذلك. ومثلما أن عملية العمل لا تبرز في نمط الإنتاج الرأسمالي إلّا بوصفها وسيلة لتحقيق عملية إنماء القيمة، كذلك لا يبرز تجديد الإنتاج إلّا كوسيلة لتجديد إنتاج القيمة المدفوعة سلفاً، بوصفها رأسمالاً ـ أي بوصفها قيمة متنامية ذاتياً». (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل 21، ص 588)(*)

إن الأشكال الثلاثة: I) ن   نَ؛ II) ج   ج وIII) سَ   سَ، تختلف عن بعضها بعضاً بما يلي: يعبّر الشكل II (ج   ج) عن تجديد العملية، عملية تجديد الإنتاج، كواقع؛ أما الشكل I فلا يعبّر عنها إلّا كإمكانية. ويختلف هذان الشكلان، كلاهما، عن الشكل III بأن القيمة ـ رأسمال المسلّفة، (المدفوعة بهيئة نقد أم بهيئة عناصر مادية للإنتاج)، هي نقطة الانطلاق وهي بالتالي نقطة العودة. وفي (ن   نَ) يجري التعبير عن العودة بواسطة (نَ = ن + ن). وإذا ما تجددت العملية على النطاق نفسه، فإن (ن) يؤلف من جديد نقطة الانطلاق؛ أما (ن) فلا يدخلها، بل يقتصر على أن يُظهر لنا أن (ن) قد نما من حيث القيمة كرأسمال وولّد، بالتالي، فائض قيمة (ن)، إلّا أنه أقصى عن نفسه هذا الفائض. أما في الشكل (ج   ج) فإن القيمة ـ رأسمال المسلّفة في شكل عناصر إنتاج (ج) تؤلف بالمثل نقطة الانطلاق. وينطوي هذا الشكل كذلك على النمو الذاتي للقيمة المسلّفة. وإذا ما جرى تجديد الإنتاج البسيط، فإن القيمة ـ رأسمال نفسها تجدّد حركتها في الشكل (ج) نفسه. أما إذا حصل تراكم، فإن جَ (ومقدار قيمتها = نَ = سَ) هي التي تفتتح العملية بوصفها قيمة ـ رأسمال قد أنمت قيمتها. ولكن العملية تبدأ مع ذلك ثانية بالقيمة ـ رأسمال المسلّفة وهي في شكلها الأصلي، حتى وإن كانت قيمتها أعظم من ذي قبل. أما في الشكل III، فعلى العكس، لا تبدأ القيمة ـ رأسمال العملية كقيمة مسلّفة، بل كقيمة قد نمت بالأصل، كثروة إجمالية موجودة في شكل سلع لا تؤلف القيمة ـ رأسمال المسلّفة غير جزء واحد منها. إن هذا الشكل الأخير (III) هام بالنسبة للجزء الثالث من المجلّد الحالي، حيث تعالج حركة رؤوس الأموال المفردة بالارتباط مع حركة رأس المال الاجتماعي الكلّي. ولكن لا يمكن استخدام هذا الشكل لدراسة دوران رأس المال، الذي يبدأ دوماً بتسليف القيمة ـ رأسمال سواء في شكل نقد أم سلعة، والذي يتطلب عودة القيمة ـ رأسمال الدائرة في الشكل الذي سلّفت به. ومن بين الدورتين الأولى (I) والثانية (II)، سنستخدم الأولى (I)

(*) أنظر: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 21، ص591، [الطبعة العربية، ص 699-700]. [ن. برلين].

بحدود ما يكون تأثير الدوران على تكوين فائض القيمة هو الشيء الرئيسي قيد الدراسة؛ ونستخدم الثانية (II) بحدود ما يتعلق الأمر بتأثير الدوران على تكوين المنتوج.

لم يميز الاقتصاديون بين مختلف أشكال الدورات، ولم يتفحصوا علاقة كل دورة،
[156] على انفراد، بدوران رأس المال. وقد ركزوا الانتباه، عادة، على الشكل (ن ... نَ)، لأن هذا الشكل هو الذي يطغى على الرأسمالي المفرد ويعينه في حساباته حتى لو لم يكن النقد حاضراً في نقطة الانطلاق إلّا بهيئة نقد حسابي. وهناك آخرون ينطلقون من النفقات المبذولة في شكل عناصر إنتاج ويعالجون الحركة حتى لحظة العودة دون أن يعبأوا بشكل هذه العودة، أتتحقق في سلعة أم في نقد. ونقرأ على سبيل المثال:

«إن الدورة الاقتصادية... هي كل مسار الإنتاج، منذ وقت البدء بالنفقات حتى وقت استلام العائدات. وتبدأ الدورة الاقتصادية في الزراعة بوقت البذار، وتنتهي بالحصاد». (س. ف. نيومان، عناصر الاقتصاد السياسي، أندوفر و نيويورك [1835]، ص81).

«Economic Cycle... the whole course of production, from the time that outlays are made till returns are received. In agriculture, seedtime is its commencment, and harvesting its ending». (S. Ph. Newman, *Elements of Pol. Econ.*. Andover and New York, [1835], p. 81).

وينطلق آخرون من سَ (من الشكل III):

«يمكن اعتبار أن عالم الصلات الإنتاجية يتحرك في دائرة نسميها بالدورة الاقتصادية، تختتم كل دورة فيها بعودة المشروع ثانية، عبر صفقاته المتعاقبة، إلى النقطة التي بدأت الدورة منها، ويمكن اعتبار أن البداية هي نقطة يحصل فيها الرأسمالي على العائدات التي بواسطتها يعود رأسماله إليه؛ ومن هذه النقطة ينطلق مجدداً ليستخدم العمال، ويوزع عليهم وسائل عيشهم بشكل أجور، أو بالأحرى يعطيهم القدرة على اقتناء هذه الوسائل، ليحصل منهم على المصنوعات التي يتخصص بمتاجرتها، وينقل هذه المصنوعات إلى السوق، لينهي هناك مدار هذه المجموعة من الحركات، إذ يبيع هذه المصنوعات ويحصل على تعويض عن مجمل نفقات رأسماله بهيئة ربح». (ت. تشالمرز، في الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، غلاسكو، 1832، ص85).

(Th. Chalmers, *On Pol. Econ.*, 2nd ed., Glasgow, 1832, p. 85).

إن إجمالي القيمة ـ رأسمال التي يوظفها رأسمالي مفرد، في أي فرع من فروع الإنتاج، تجد نفسها، بمجرد أن تكمل الدورة حركتها، عائدة تارةً أخرى إلى شكلها الأصلي، وقادرة على أن تعيد العملية نفسها كرّة أخرى. وينبغي عليها أن تكرر هذه العملية، لكي تستطيع القيمة أن تخلّد نفسها وتستمر في النمو كقيمة ـ رأسمال. وما الدورة المنفردة إلّا مقطع متكرر أبداً من حياة رأس المال، وما هي بالتالي إلّا فترة. وفي ختام الفترة (ن نَ) يتخذ رأس المال، تارة أخرى، شكل رأسمال نقدي يجتاز مجدداً تلك السلسلة من تحوّلات الشكل التي تتضمن عملية تجديد إنتاجه أو عملية إنماء القيمة. وفي ختام الفترة (ج ج) يرتدي رأس المال كرّة أخرى شكل عناصر إنتاج تؤلف مقدمة لتجديد دورته. إن الدورة التي يقوم بها رأسمال ما، لا كفعل منعزل، بل كعملية دورية منتظمة، هي ما نسميه بدوران رأس المال. وتتحدد مدة هذا الدوران [157] بحاصل جمع زمن إنتاجه وزمن تداوله. ويؤلف مجموع هذا الزمن زمن دوران رأس المال. ولذلك فإن زمن الدوران هو الفاصل الممتد من بداية فترة دورة إجمالي القيمة ـ رأسمال حتى بداية الفترة التالية، ويشير، إلى الصفة الدورية في عملية حياة رأس المال أو، إن شئتم، إلى الزمن اللازم لتجديد، لتكرار عملية إنماء القيمة أو عملية الإنتاج الخاصة بالقيمة ـ رأسمال نفسها.

وإذا ما أغفلنا المجازفات الفردية التي يمكن أن تعجّل أو تقصر زمن دوران رأسمال معين، فإن هذا الزمن يختلف عموماً باختلاف مجالات معينة لاستثمار رأس المال.

ومثلما أن يوم العمل هو الوحدة الطبيعية لقياس أداء قوة العمل لوظيفتها، كذلك تؤلف السنة الوحدة الطبيعية لقياس دورانات رأس المال الناشط. إن الأساس الطبيعي الذي ترتكز عليه وحدة القياس هذه يعود إلى أن أهم المحاصيل الزراعية في أراضي المنطقة المعتدلة، موطن الإنتاج الرأسمالي، تُنتج مرّة في السنة.

وإذا رمزنا للسنة باعتبارها وحدة لقياس زمن الدوران، بالرمز (ت)، وزمن دوران رأسمال معين بالرمز (ت)، وعدد دوراناته بالرمز (ص)، فإن ص = $\frac{\text{ت}}{\text{ت}}$ فلو كان زمن الدوران ت، مثلاً، 3 أشهر، فإن ص = $\frac{12}{3}$ = 4؛ أي أن رأس المال ينجز أربعة دورانات أو يدور أربع مرّات في السنة. وإذا كانت (ت) تساوي 18 شهراً فإن ص = $\frac{12}{18}$ = $\frac{2}{3}$، أي أن رأس المال ينجز ثلثي دورانه فقط في السنة الواحدة. وإذا كان زمن دورانه يمتد لعدة سنوات فإنه يُحسب على أساس مضاعفات السنة الواحدة.

إن زمن دوران رأس المال، من وجهة نظر صاحبه الرأسمالي، هو الزمن الذي ينبغي خلاله أن يسلّف رأسماله حتى تنمو قيمته ويعود إليه في شكله الأصلي.

وقبل أن نتحرى عن كثب تأثير الدوران على عملية الإنتاج وعملية إنماء القيمة، يتعين علينا أن نتحرى شكلين جديدين تخلعهما عملية التداول على رأس المال، وتؤثران على شكل دورانه.

الفصل الثامن

رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر

I ـ الفوارق في الشكل

سبق أن رأينا (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السادس)(*) أن جزءاً من رأس المال الثابت يحتفظ بالشكل الاستعمالي المحدّد الذي يدخل به عملية الإنتاج بمواجهة المنتوجات التي يسهم في تكوينها. وعليه، يؤدي هذا الجزء من رأس المال الثابت دائماً الوظائف نفسها، لفترات تطول أو تقصر، في عمليات عمل متكررة دائماً. ومن أمثلة ذلك المباني الإنتاجية، والآلات، إلخ. ـ باختصار كل الأشياء التي نجملها تحت اسم وسائل العمل. وينقل هذا الجزء من رأس المال الثابت قيمته إلى المنتوج، بنسبة القيمة التبادلية التي يفقدها سوية مع ما يفقد من قيمته الاستعمالية. إن مدى هذا النقل أو هذا الانتقال لقيمة وسيلة الإنتاج هذه إلى المنتوج الذي تسهم في تكوينه إنما يتحدد بحساب المعدلات الوسطية؛ فهو يقاس بمتوسط مدة عمل وسائل الإنتاج، منذ اللحظة التي تدخل فيها عملية الإنتاج حتى اللحظة التي تُبلى فيها تماماً فتهلك، وينبغي أن يُستعاض عنها بنسخة جديدة من النوع نفسه أو يجدد إنتاجها.

وعليه فإن الخاصية المميزة لهذا الجزء من رأس المال الثابت ـ أي وسائل العمل بالمعنى الدقيق للكلمة ـ هي هذه:

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص218. [الطبعة العربية، ص262-263]. [ن. برلين].

إن جزءاً من رأس المال يُسلّف في شكل رأسمال ثابت، أي في شكل وسائل إنتاج تقوم بوظيفة عوامل لعملية العمل طالما بقيت محتفظة بشكلها الاستعمالي المستقل الذي تدخل به عملية العمل. إن المنتوج الناجز، وبالتالي العوامل المكوّنة للمنتوج، بمقدار ما تكون هذه قد تحوّلت إلى منتوج، يُقذف بها خارج عملية الإنتاج، لتمضي بوصفها سلعة من مجال الإنتاج إلى مجال التداول. أما وسائل العمل فإنها، ما إن تلج مجال الإنتاج، [159]
حتى لا تغادره قط. فالوظيفة التي تؤديها تبقيها بثبات في مجال الإنتاج. وعليه فإن جزءاً من القيمة ـ رأسمال المسلّفة تتثبت في هذا الشكل الذي تقرّره وظيفة وسائل العمل في عملية الإنتاج. ومع أداء وسائل العمل لوظيفتها وبالتالي بلاها، ينتقل جزء من قيمتها إلى المنتوج، بينما يظلّ الجزء الآخر ثابتاً في وسائل العمل، وبالتالي يبقى في عملية الإنتاج. إن القيمة المثبتة على هذا النحو تتضاءل بانتظام، حتى تُبلى وسيلة العمل كلّياً، وتتوزع قيمتها، خلال فترة قد تطول أو تقصر، على كتلة المنتوجات التي تنبثق من سلسلة عمليات عمل متكررة دوماً. ولكن بمقدار ما تظل وسيلة العمل فعالة كوسيلة عمل وبالتالي لا تقتضي تعويضها بنسخة جديدة من النوع نفسه، فإن مقداراً معيناً من قيمة رأس المال الثابت يظل مثبتاً فيها، في حين أن الجزء الآخر من القيمة التي كانت مثبتة فيها بالأصل ينتقل إلى المنتوج ويُتداول كجزء مكوّن للخزين السلعي. وكلما دامت وسيلة العمل فترة أطول، تباطأ اهتلاكها، وطالت فترة بقاء القيمة ـ رأسمال الثابتة مثبتة في هذا الشكل الاستعمالي. ولكن مهما كانت درجة ديمومة وسيلة العمل، فإن الدرجة التي تنقل قيمتها بها تتناسب دوماً تناسباً عكسياً مع إجمالي الفترة الزمنية لأداء وظيفتها. فلو كانت هناك آلتان لهما قيمة واحدة، تهتلك أولاهما في خمس سنوات والثانية في عشر، فإن الأولى تنقل ضعف مقدار القيمة التي تنقلها الثانية خلال نفس المدة الزمنية.

إن هذا الجزء من القيمة ـ رأسمال، المثبّت في وسيلة العمل، يُتداول شأن أي جزء آخر منها. ولقد رأينا أن القيمة ـ رأسمال بأكملها تجري عموماً في التداول باستمرار، وبهذا المعنى فإن كل رأس المال هو رأسمال دائر. بيد أن تداول هذا الجزء قيد البحث من رأس المال، يتميز بميزة خاصة. فهو أولاً لا يُتداول في شكله الاستعمالي، بل إن قيمته هي وحدها التي تُتداول، ويجري ذلك على نحو تدريجي جزءاً فجزءاً بنسبة انتقال هذه القيمة منه إلى المنتوج الذي يُتداول كسلعة. وخلال مجمل فترة عمل هذا الجزء يظل جزء من قيمته على الدوام مثبتاً به، ويحتفظ باستقلاله حيال السلع التي يساعد في إنتاجها. إن هذه الخصوصية المميزة هي ما يسبغ على هذا الجزء من رأس المال الثابت شكل: **رأسمال أساسي** *Fixes Kapital*. أما سائر المكوّنات المادية الأخرى لرأس المال المسلّف في عملية الإنتاج فتؤلف على الضد من ذلك: **رأسمالاً دائراً أو سيّالاً** *Zirkulierendes oder flüssiges Kapital*.

إن بعضاً من وسائل الإنتاج ـ أي المواد المساعدة التي تستهلكها وسائل العمل نفسها في أثناء قيامها بوظائفها، كالفحم الحجري الذي يستهلكه المحرك البخاري، أو التي تساعد على تنفيذ العملية مثل غاز الإنارة، إلخ، ـ لا يدخل مادياً في المنتوج. كل ما في الأمر أن قيمته هذه تؤلف جزءاً من قيمة المنتوج. ويقوم المنتوج بمداولة قيمة وسائل الإنتاج هذه في أثناء تداوله هو؛ وهذه هي السمة المشتركة التي تجمعها برأس المال
[160] الأساسي. بيد أنها تُستهلك كلّياً في أية عملية عمل تدخلها، لذا لا بدّ من التعويض عنها كلّياً بنسخ جديدة من النوع نفسه في كل عملية عمل جديدة. كما أنها لا تحتفظ بشكلها الاستعمالي المستقل أثناء أدائها لوظيفتها. وعليه، فأثناء أدائها لوظيفتها لا يبقى أي جزء من القيمة ـ رأسمال مثبتاً بهيئته الاستعمالية القديمة، بالشكل الطبيعي لوسائل الإنتاج هذه. إن كون هذا الجزء من المواد المساعدة لا يدخل مادياً في المنتوج بل يدخل في قيمة المنتوج حسب قيمة هذه المواد لا أكثر، مؤلفاً جزءاً من قيمة المنتوج، وكون وظيفة هذه المواد مثبتة في مجال الإنتاج، قد أديا حتى باقتصادي مثل رامزي (وهو يخلط في الوقت نفسه بين رأس المال الأساسي ورأس المال الثابت) إلى أن يدرج هذه المواد في مقولة رأس المال الأساسي(*)

إن ذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذي يدخل مادياً في المنتوج، نعني المواد الأولية، إلخ، يكتسب بذلك، جزئياً، أشكالاً قد يدخل بها، فيما بعد مجال الاستهلاك الفردي كأشياء للاستهلاك. إن وسائل العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، وهي الحاملات المادية لرأس المال الأساسي، لا تُستهلك إلّا استهلاكاً إنتاجياً، ولا يمكن أن تدخل حيز الاستهلاك الفردي، لأنها لا تدخل في المنتوج، أو القيمة الاستعمالية، التي تساعد في تكوينها، بل تحتفظ بشكلها المستقل في مواجهته حتى تهتلك تماماً. وتُعد وسائل النقل إستثناء من هذه القاعدة. إن الأثر النافع الذي تولّده هذه أثناء أدائها لوظيفتها الإنتاجية، أي خلال بقائها في مجال الإنتاج ـ نعني بذلك تغيير المكان ـ يدخل في آن واحد مجال الاستهلاك الفردي للمسافر مثلاً. وهذا الأخير يدفع لقاء استعمالها على غرار ما يدفع لقاء استعمال وسائل الاستهلاك الأخرى. ولقد رأينا من قبل على سبيل المثال أن المواد الأولية والمساعدة تندمج ببعضها في الصناعة الكيميائية(**) ويصحّ الشيء ذاته على وسائل العمل والمواد المساعدة والمواد الأولية. وبالمثل فإن المواد المُضافة إلى التربة

(*) [ماركس، نظريات فائض القيمة]، الجزء الثالث، ص323-325. [ن. برلين].

(**) [ماركس، رأس المال، المجلد الأول]، ص196، [الطبعة العربية، ص 237-238]. [ن. برلين].

بغية تحسينها في الزراعة، تنتقل جزئياً إلى النباتات المزروعة بصفتها عوامل مكوّنة للمنتوج. غير أن مفعولها يتوزع، من جهة أخرى، على فترة زمنية مديدة، لمدة 4 أو 5 سنوات مثلاً لذا فإن جزءاً منها يدخل مادياً في هذا المنتوج وينقل بذلك في آن واحد قيمته إليه، بينما يظل الجزء الآخر في شكله الاستعمالي القديم ويثبت قيمته فيه. فهو يبقى كوسائل إنتاج ويكتسب بالتالي شكل رأسمال أساسي. إن الثور يُعدّ رأسمالاً أساسياً كدابّة للجرّ. لكن إذا أُكل فإنه لا يعود يقوم بدور وسيلة عمل ولا بدور رأسمال أساسي.

إن الصفة التي تسبغ على جزء من القيمة ـ رأسمال أُنفق على وسائل الإنتاج طابع رأسمال أساسي تكمن بالتحديد في النمط الخاص لتداول هذا الجزء تحديداً. وينبع هذا [161]
النمط الخاص للتداول من النمط الخاص الذي تنقل به وسيلة العمل قيمتها إلى المنتوج، أو من الدور الخاص الذي تلعبه كعنصر خالق للقيمة خلال عملية الإنتاج. وينبع هذا النمط بدوره من خصائص أداء مختلف وسائل العمل لوظائفها خلال عملية العمل.

من المعروف أن القيمة الاستعمالية نفسها التي تنبثق من عملية عمل أولى كمنتوج، تدخل في عملية عمل ثانية كوسيلة إنتاج. وإن ما يجعل المنتوج رأسمالاً أساسياً هو بالضبط أداؤه لوظيفة وسيلة عمل في عملية الإنتاج. وبالعكس، عندما ينبثق المنتوج من عملية الإنتاج وحسب، فإنه لا يؤلف هو ذاته رأسمالاً أساسياً قط. فمثلاً أن آلة ما، بصفتها منتوجاً أو سلعة من سلع صناعي آلات، إنما تنتمي إلى رأسماله السلعي. إنها لا تغدو رأسمالاً أساسياً إلّا بين يدي شاريها، الرأسمالي الذي يستخدمها استخداماً إنتاجياً.

وببقاء جميع الظروف الأخرى ثابتة، تزداد درجة ثبات وسيلة العمل في عملية الإنتاج بازدياد ديمومة وسيلة العمل هذه. هذه الديمومة هي التي تحدد مقدار الفرق بين القيمة ـ رأسمال المثبتة في وسيلة العمل وذلك الجزء من هذه القيمة الذي ينتقل إلى المنتوج خلال عمليات العمل المتكررة. فكلما كان انتقال القيمة هذا أبطأ ـ علماً أن وسيلة العمل تنقل قيمة في كل تكرار لعملية العمل ـ كان ثبات رأس المال أكبر، وغدا الفارق بين رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج ورأس المال المستهلك فيها أعظم. وما إنْ يمحّى هذا الفارق حتى تبلغ وسيلة العمل خاتمة حياتها، وتفقد قيمتها بفقدانها لقيمتها الاستعمالية. فتكفّ بذلك عن أن تكون حاملاً للقيمة. وبما أن وسيلة العمل، شأن أي حامل مادي آخر لرأس المال الثابت، لا تنقل قيمتها إلى المنتوج إلّا بمقدار ما تفقد من قيمتها سوية مع ما تفقده من قيمتها الاستعمالية، فمن الجلي إذن أنه كلما كان فقدان قيمتها الاستعمالية أبطأ، وكان بقاؤها في عملية الإنتاج أطول، كانت مدة بقاء القيمة ـ رأسمال الثابتة مثبتة فيها أطول.

وإذا كانت هناك وسيلة إنتاج لا تؤلف وسيلة بالمعنى الدقيق للكلمة، مثل المواد المساعدة والمواد الأولية والمنتوجات نصف المصنعة، بل تسلك من ناحية نقل القيمة، وبالتالي من ناحية نمط تداول قيمتها، على غرار ما تسلك وسائل العمل، فإنها تُعدّ بالمثل حاملاً مادياً لرأس المال الأساسي وشكلاً لوجوده. وهذا هو شأن تحسين التربة المذكورة آنفا، الذي يضيف إليها مواد كيماوية يتوزع مفعولها على فترات إنتاج أو سنوات عديدة. إن جزءاً من قيمتها هنا يواصل بقاءه، كما من قبل، إلى جانب المنتوج
[162] في هيئة مستقلة، في هيئة رأسمال أساسي، بينما يكون الجزء الآخر من القيمة قد انتقل إلى المنتوج وأخذ، لذلك، في التداول معه. في هذه الحالة لا يقتصر الأمر على دخول جزء من قيمة رأس المال الأساسي إلى المنتوج، بل دخول القيمة الاستعمالية، المادة التي يوجد فيها هذا الجزء من القيمة.

وعدا عن الخطأ الأساسي الذي يقترفه الاقتصاديون حتى الآن ـ نعني خلطهم مقولتي رأس المال الأساسي والدائر بمقولتي رأس المال الثابت والمتغير ـ فإن تشوشهم في تحديد المفاهيم يقوم أولاً وقبل كل شيء على النقاط التالية:

إنهم يجعلون خواص معينة تمتلكها وسائل العمل من حيث شكلها المادي خواص مباشرة لرأس المال الأساسي، مثال ذلك انعدام الحركة الجسدية للمنزل مثلاً. غير أن من اليسير أن نبرهن على أن وسائل عمل أخرى، وهي بذاتها رأسمال أساسي بالمثل، تحوز على خواص معاكسة تماماً: القدرة على الحركة الجسدية للسفينة مثلاً.

أو أنهم يخلطون بين الطابع الاقتصادي المحدّد للشكل الذي ينبع من تداول القيمة وبين خاصية شيئية، وكأن الاشياء التي هي في ذاتها ليست رأسمالاً بالمرّة، بل إنها لا تصبح كذلك إلّا في ظل شروط اجتماعية معينة، يمكن أن تغدو في ذاتها ومن الطبيعة رأسمالاً ذا شكل معين، أساسياً أو دائراً. ولقد رأينا (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس)(*) أن وسائل الإنتاج المستخدمة في كل عملية عمل، تنقسم دائماً، بصرف النظر عن الشروط الاجتماعية التي تجري فيها العملية، إلى وسائل عمل وموضوع عمل. ولكن لا تغدو وسائل العمل وموضوع العمل رأسمالاً إنتاجياً، حسب تعريفنا في الجزء السابق من الكتاب، إلّا في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. ومع ذلك فإن الفارق بين وسائل العمل وموضوع العمل، الفارق الذي يكمن أساسه في طبيعة عملية العمل ذاتها،

(*) [ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص192-196]، [الطبعة العربية، ص233- 238]. [ن.ع].

يتجلى في شكل جديد هو الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر. وعندئذ فحسب يصبح الشيء، الذي يؤدي وظيفة وسيلة عمل، رأسمالاً أساسياً. وإذا ما سمحت خصائصه المادية بأن يؤدي وظائف أخرى غير وظيفة وسائل عمل، فإن كونه رأسمالاً أساسياً أم لا، يتوقف على اختلاف وظائفها. فالأبقار، كدواب للجرّ، هي رأسمال أساسي، أما حين تُسمن للذبح فإنها مادة أولية تدخل التداول آخر المطاف كمنتوج، ولذا فإنها تغدو رأسمالاً دائراً لا أساسياً.

إن مجرد بقاء وسيلة من وسائل الإنتاج ثابتة لفترة من الوقت طويلة نسبياً في عمليات عمل متكررة، ومترابطة، ومستمرة، بحيث تشكّل فترة إنتاج واحدة ـ أي مجمل زمن الإنتاج اللازم لإنجاز منتوج معين ـ يُرغم الرأسمالي، كما هو حاله مع رأس المال الأساسي، على أن يسلّف رأسمالاً لمدة تطول أو تقصر، ولكن ذلك لا يجعل جزءاً معيناً من رأسماله رأسمالاً أساسياً. فالبذور، مثلاً، ليست رأسمالاً أساسياً، بل مادة أولية ثابتة في عملية الإنتاج قرابة عام. وكل رأسمال ما دام يؤدي وظيفة رأسمال إنتاجي [163]
إنما هو مثبَّت في عملية الإنتاج، وهذا هو حال جميع عناصر رأس المال الإنتاجي، مهما كانت صورتها المادية، ووظيفتها، ونمط تداول قيمتها. وسواء دامت حالة الثبات هذه لفترة طويلة أو قصيرة من الزمن، وفقاً لنوع عملية الإنتاج أو الأثر النافع المتوخى، فذلك لا يولّد الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر[20]

إن جزءاً من وسائل العمل، بما في ذلك الشروط العامة للعمل، إما أن يُسمّر في مكانه منذ أن يدخل عملية الإنتاج بوصفه وسائل عمل أو عندما يُهيّأ لأداء الوظيفة الإنتاجية، كما هو الحال مع الآلات مثلاً. أو أن إنتاج هذا الجزء من وسائل العمل يجري منذ البداية في شكل ساكن مقيَّد بالمكان المعني، مثل تحسين التربة، مباني المصانع، أفران الصهر، القنوات، سكك الحديد، وما إلى ذلك. إن التصاق وسائل العمل التصاقاً دائماً بعملية الإنتاج التي ينبغي أن تؤدي فيها وظيفتها مشروط هنا أيضاً بنمط وجودها الحسيّ. من جهة أخرى يمكن لوسيلة من وسائل العمل أن تنتقل جسدياً في المكان باستمرار، فتتحرك من موضع إلى آخر، وتظل مع ذلك على الدوام في عملية الإنتاج، كالقاطرة أو السفينة أو دواب الجرّ، إلخ. فلا انعدام قابلية الحركة في الحالة الأولى يسبغ عليها طابع رأسمال أساسي، ولا قابلية الحركة تنزع عنها، في الحالة

(20) بسبب صعوبة تحديد ما هو رأسمال أساسي وما هو رأسمال دائر، يتصور السيد لورنتس شتاين أن هذا التمييز يتوخى تبسيط معالجة الموضوع.

الثانية، هذا الطابع. ولكن كون وسائل العمل ثابتة في المكان المعني، وتضرب جذورها في الأرض، يحدّد دوراً خاصاً لهذا الجزء من رأس المال الأساسي في حياة الأمم الاقتصادية. فلا يمكن إرسال هذه الوسائل خارج البلاد، أي لا يمكن تداولها كسلع في السوق العالمية. بيد أن حق ملكية رأس المال الأساسي هذا يمكن أن ينتقل، فقد يُشترى ويُباع، فيمضي، في هذه الحدود، بالتداول مثالياً. إن حقوق الملكية هذه قد تمضي للتداول حتى في الأسواق الخارجية، على شكل أسهم مثلاً. بيد أن تبدل أشخاص مالكي هذا الصنف من رأس المال الأساسي، لا يغير التناسب بين الجزء الساكن، والثابت مادياً من ثروة البلد المعني وبين الجزء المتحرك منها[21]

إن خصوصية تداول رأس المال الأساسي تقود إلى خصوصية دورانه. فذلك الجزء من القيمة الذي يفقده رأس المال الأساسي في شكله الطبيعي بسبب الاهتراء، يمضي في
[164] التداول كجزء من قيمة المنتوج. ويتحوّل المنتوج، عن طريق تداوله، من سلعة إلى نقد، وهذا ما يحدث أيضاً لذلك الجزء من قيمة وسيلة العمل الذي يتداوله المنتوج، لكن قيمة هذا الجزء تتساقط قطرة قطرة، في شكل نقد، من عملية التداول وفق نفس النسبة التي تكفّ بها وسيلة العمل المعنية عن أن تكون حاملاً للقيمة في عملية الإنتاج. وعلى هذا تكتسب الآن قيمة وسيلة العمل هذه، وجوداً مزدوجاً. فيبقى جزء منها لصيقاً بالشكل الاستعمالي أو الشكل الطبيعي لوسيلة العمل هذه، الذي ينتمي إلى عملية الإنتاج، بينما ينفصل الجزء الآخر عن هذا الشكل ويصير نقداً. وفي مجرى أداء وسيلة العمل لوظيفتها يتناقص ذلك الجزء من قيمتها الماثل في شكلها الطبيعي تناقصاً مطرداً، في حين أن ذلك الجزء من قيمتها الذي تحوّل إلى شكل نقد يتزايد باطراد حتى تفنى هذه الوسيلة وتنفصل قيمتها الكلّية عن جثتها، وتتحوّل بأكملها إلى نقد. وهنا تتجلّى للعيان خصوصية دوران هذا العنصر من رأس المال الإنتاجي. فتحوّل قيمته إلى نقد يسير جنباً إلى جنب مع تحويل السلعة، حامل هذه القيمة، إلى شرنقة نقدية. بيد أن إعادة تحويله من شكل نقدي إلى شكل استعمالي يتحقق بصورة منفصلة عن إعادة تحويل السلعة إلى عناصر أخرى لإنتاجها، ويتحدد بالفترة اللازمة لتحديد إنتاج وسيلة العمل ذاتها، نعني بالفترة الزمنية التي تهلك خلالها وسيلة العمل هذه ويتوجب تعويضها بنسخة أخرى من النوع نفسه. فلو أن آلة قيمتها 10 آلاف جنيه يدوم عملها، مثلاً، مدة عشر سنوات، فإن فترة دوران القيمة الاصلية المسلّفة فيها تبلغ 10 سنوات. وما لم تنصرم هذه المدة، فلن يكون ثمة

---

(21) في هذا الموضع ينتهي النص المستقى من المخطوطة IV. ـ وفيما يلي يرد النص من المخطوطة II.

ما يدعو لاستبدالها بآلة جديدة، بل تواصل عملها في شكل طبيعي. ولكن في غضون ذلك تمضي قيمتها في التداول قطعة قطعة كجزء من قيمة السلع التي تخدم هذه الآلة في إنتاجها المستمر. وهكذا تتحوّل قيمتها بالتدريج، إلى نقد حتى تتحوّل في نهاية السنوات العشر، آخر المطاف، إلى نقد كلّياً، ثم يعاد تحويلها من نقد إلى آلة، أو بتعبير آخر حتى تكمل دورانها. وإلى أن يحين أوان تجديد إنتاجها، تتراكم قيمتها تدريجياً في شكل رصيد نقدي احتياطي.

أما العناصر الأخرى من رأس المال الإنتاجي فتتألف جزئياً من عناصر رأس المال الثابت الماثلة في المواد المساعدة والمواد الأولية، وجزئياً من رأس المال المتغير المنفق في قوة العمل.

لقد بيّن تحليلنا لعملية العمل وعملية إنماء القيمة (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس) أن الأجزاء المختلفة المكوّنة لرأس المال الإنتاجي تلعب أدواراً متباينة تماماً في خلق المنتوج وخلق القيمة. إن قيمة ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يتألف من المواد المساعدة والمواد الأولية ـ شأن قيمة ذلك الجزء منه الذي يتألف من وسائل العمل ـ تعاود الظهور في قيمة المنتوج ولكن باعتبارها قيمة منقولة، أما قوة العمل فتضيف إلى المنتوج ما يُعادِل قيمتها، عن طريق عملية العمل، بتعبير آخر أن قوة العمل تقوم حقاً بتجديد إنتاج قيمتها. زد على ذلك أن جزءاً من المواد المساعدة ـ كفحم التدفئة وغاز الإنارة، إلخ. ـ يُستهلك في عملية العمل من دون أن يدخل مادياً في [165]
المنتوج، في حين أن الجزء الآخر منها يدخل مادياً في المنتوج ليكوّن قوام جوهره المادي. بيد أن هذه الفروق جميعاً لا أهمية لها بقدر ما يتعلق الأمر بالتداول وبالتالي بنمط الدوران. فبما أن المواد المساعدة والمواد الأولية تُستهلك كلّياً في خلق المنتوج المعني، فإنها تنقل إليه كامل قيمتها. لذا فإن هذه القيمة تمضي بكاملها للتداول بواسطة المنتوج، وتتحوّل إلى نقد، ثم تتحوّل مجدداً من نقد إلى عناصر لإنتاج السلعة. إن دوران هذا الجزء من القيمة لا ينقطع خلافاً لدوران رأس المال الأساسي، بل يمضي بلا انقطاع ليكمّل مجمل دورة أشكاله، بحيث أن عناصر رأس المال الإنتاجي هذه تتجدد دوماً عينياً (in natura).

أما بالنسبة لذلك الجزء المكوّن المتغير لرأس المال الإنتاجي الذي يُنفق على قوة العمل، فإن قوة العمل تُشترى لفترة محددة من الزمن. وحالما يقوم الرأسمالي بشرائها ودمجها بعملية الإنتاج، فإنها تؤلف جزءاً مكوّناً لرأسماله، ألا وهو الجزء المكوّن المتغير لرأسماله. وتنشط قوة العمل لفترة من الزمن كل يوم فتضيف خلال ذلك إلى المنتوج

ليس فقط قيمتها اليومية الكاملة بل تضيف علاوةً عليها قيمة إضافية معينة، فائض قيمة نصرف النظر عنه في الوقت الحاضر. وبعد أن يتم شراء قوة العمل وتشغيلها لمدة أسبوع مثلاً فلا بدّ من تجديد شرائها باستمرار في الآجال المعتادة. إن مُعادِل القيمة، الذي تضيفه قوة العمل باستمرار إلى المنتوج خلال أداء وظيفتها، هذا المُعادِل الذي يتحوّل إلى نقد مع تداول المنتوج، ينبغي أن يُعاد تحويله باستمرار من نقد إلى قوة عمل، أي ينبغي أن يجتاز باستمرار الدورة الكاملة لأشكاله، نعني ينبغي أن يمضي في دورانه باستمرار كي لا تنقطع دورة الإنتاج المستمرة.

من هنا فإن ذلك الجزء من قيمة رأس المال الإنتاجي المسلَّف لقاء قوة العمل ينتقل بالكامل إلى المنتوج (نغفل هنا فائض القيمة) ويجتاز معه الاستحالتين اللتين تنتميان إلى مجال التداول، ويبقى على الدوام مندمجاً في عملية الإنتاج بفضل هذا التجدد المستمر. وعليه مهما اختلفت قوة العمل في النواحي الأخرى، من حيث دورها في خلق القيمة، عن تلك الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت التي لا تؤلف رأسمالاً أساسياً، فإن نمط دوران قيمة قوة العمل هذا هو السمة المشتركة التي تجمعها بهذه الأجزاء المكوّنة، وهي سمة تضعها في تضاد مع رأس المال الأساسي. وبسبب الخاصية المشتركة التي تسم طابع دوران هذه الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي ـ نعني بها أجزاء قيمته المُنفقة على قوة العمل وعلى وسائل الإنتاج التي لا تؤلف رأسمالاً أساسياً ـ فإنها تقف إزاء رأس المال الأساسي باعتبارها رأسمالاً **دائراً** *zirkulierendes* أو **سيّالاً** *flüssiges*(*)

[166] كما رأينا من قبل(**) فإن النقد الذي يدفعه الرأسمالي للعامل لقاء استعمال قوة عمله لا يزيد عن شكل المُعادِل العام لوسائل العيش الضرورية للعامل. وبهذا المعنى فإن رأس المال المتغير يتألف مادياً من وسائل العيش. غير أننا هنا، بدراستنا للدوران، إنما نعالج الشكل. فالرأسمالي لا يشتري وسائل عيش العامل بل قوة عمله بالذات. فما يؤلف الجزء المتغير من رأسماله ليس وسائل عيش العامل بل قوة عمله الناشطة. وما يستهلكه الرأسمالي في عملية العمل استهلاكاً إنتاجياً إن هو إلّا قوة العمل نفسها لا وسائل عيش

(*) يستخدم ماركس كلا هذين المفهومين: رأس المال الدائر ورأس المال السيّال بمعنى واحد، فالأول تعبير منقول عن الإنكليزية، والثاني ألماني الأرومة. وهو يستخدم هذا مرة، وذاك مرة أخرى، أو يوردهما معاً. [ن. ع].

(**) ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع، 3، شراء وبيع قوة العمل، الطبعة الألمانية، ص181-191، [الطبعة العربية، ص217-229]. [ن. برلين].

العامل. وإن العامل نفسه هو من يحوّل النقد الذي يتلقاه مقابل قوة عمله، إلى وسائل عيش، لكي يعيد تحويل هذه الوسائل إلى قوة عمل، لكي يبقى على قيد الحياة، تماماً على غرار تحويل الرأسمالي، مثلاً، جزءاً من فائض قيمة السلعة، التي يبيعها لقاء نقد، إلى وسائل عيش لنفسه، لكن ذلك لا يسوغ لنا القول إن شاري سلعته يدفع له وسائل عيشه. وحتى عندما يتلقى العامل جزءاً من أجوره بهيئة وسائل عيش، أي عينياً (in natura)، فإن هذا يؤلف الآن صفقة ثانية. إنه يبيع قوة عمله بسعر معين، وعند ذلك يتم الاتفاق بين الطرفين على أن يتلقى جزءاً من السعر بهيئة وسائل عيش. ويقتصر ذلك على تغيير شكل الدفع ليس إلّا، ولكنه لا يغير من واقع أن ما يبيعه فعلاً هو قوة عمله. إنها صفقة ثانية، ولكنها لم تعد بين عامل ورأسمالي، بل بين العامل كشارٍ للسلعة والرأسمالي كبائع لها، في حين كان العامل في الصفقة الأولى بائعاً لسلعة (قوة عمله) والرأسمالي شارياً لها. ويشبه الأمر كما لو أن الرأسمالي بعد أن باع سلعته، ولنقل إنها آلة، إلى مصنع للحديد، أراد أن يتلقى لقاءها سلعة أخرى، ولنقل إنها حديد. إذن ليست وسائل عيش العامل ولا قوة عمله هي التي تغدو رأسمالاً سيّالاً في تضاد مع رأس المال الأساسي، بل ذلك الجزء من قيمة رأس المال الإنتاجي الذي يُنفق على قوة العمل الذي يكتسب، بفضل شكل دورانه، هذا الطابع الذي يشترك به مع بعض الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت وبه يقف في تضاد مع بعضها الآخر.

إن قيمة رأس المال السيّال ـ الماثلة في قوة العمل ووسائل الإنتاج ـ لا تُسلّف إلّا للفترة الزمنية التي يجري خلالها صنع المنتوج حسب نطاق الإنتاج الذي يتحدد بحجم رأس المال الاساسي. وتدخل هذه القيمة كلّياً في المنتوج، وتعود بالتالي كاملة من التداول بعد بيعه، حيث يمكن تسليفها مجدداً. إن قوة العمل ووسائل الإنتاج، التي يمثُلُ [167] فيها الجزء المكوّن السيّال لرأس المال، تُسحب من التداول بالمقدار الضروري لخلق المنتوج الناجز وبيعه، ولكن يتوجب تعويضها وتجديدها باستمرار عن طريق شرائها مجدّداً، عبر إعادة تحويلها من الشكل النقدي إلى عناصر إنتاج. إنها تُسحب من السوق كل مرة بمقادير أصغر من عناصر رأس المال الأساسي، ولكن ينبغي سحبها من السوق ثانيةً مراراً وتكراراً، فيتجدد تسليف رأس المال المنفق عليها لفترات زمنية أقصر نسبياً. ويتحقق هذا التجديد الدائم عبر التصريف المستمر للمنتوج الذي يقوم بمداولة قيمتها كاملة. وهي، أخيراً، تجتاز باستمرار مجمل دورة استحالاتها، لا من حيث قيمها فحسب، بل كذلك من حيث شكلها المادي؛ فيعاد تحويلها أبداً من سلعة إلى عناصر لإنتاج تلك السلعة عينها.

إن قوة العمل تضيف قيمتها الخاصة إلى المنتوج باستمرار سوية مع فائض قيمة، هذا التجسيد للعمل غير مدفوع الأجر. وعليه، فإن المنتوج الناجز يُدخل في التداول باستمرار فائض قيمة يتحوّل مع المنتوج إلى نقد، شأنه في ذلك شأن العناصر الأخرى من قيمة المنتوج. ولكن بما أننا معنيون هنا، في المقام الأول، بدوران القيمة ـ رأسمال لا بدوران فائض القيمة الذي يقوم بدورانه في نفس الوقت مع الأولى، فإننا نصرف النظر عن هذا الأخير في الوقت الحاضر.

نخلص مما تقدم، إلى ما يلي:

1) إن تحديد شكل رأس المال الأساسي والسيّال لا ينبع إلّا من تباين دوران القيمة ـ رأسمال الناشطة في عملية الإنتاج، أي **رأس المال الإنتاجي**. وينشأ هذا الاختلاف في الدوران بدوره، عن اختلافات النمط الذي تنقل به مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي قيمتها إلى المنتوج، لا عن تباين مساهمتها في إنتاج قيمة المنتوج أو عن خصائص دورها في عملية إنماء القيمة. وأخيراً، فإن الاختلافات في نقل القيمة إلى المنتوج، وبالتالي اختلاف سبل تداول هذه القيمة بواسطة المنتوج، وتجديدها في شكلها الطبيعي (العيني) الأصلي من خلال استحالات المنتوج ـ تنشأ عن اختلاف الأشكال المادية التي يوجد فيها رأس المال الإنتاجي، حيث يُستهلك جزء منه كلّياً في أثناء تكوين المنتوج المعيّن، فيما يُستهلك الجزء الآخر بالتدريج ليس إلّا لذا فإن رأس المال الإنتاجي هو وحده الذي يمكن أن ينقسم إلى رأسمال أساسي ورأسمال سيّال (دائر). غير أن هذا التضاد لا وجود له بالنسبة للنمطين الآخرين من وجود رأس المال الصناعي، أي لا لرأس المال السلعي ولا لرأس المال النقدي، بل لا وجود له أيضاً كتضاد بين هذين الشكلين حيال رأس المال الإنتاجي. فما لهذا التضاد من وجود إلّا **بالنسبة لرأس**
المال الإنتاجي وفي نطاقه هو بالذات. لنفرض أن رأس المال النقدي ورأس المال [168]
السلعي يقومان بوظيفة رأسمال، ولكن مهما كانت سرعة تداولهما، فليس بوسعهما أن يصبحا رأسمالاً سيّالاً (دائراً)، في تضاد مع رأس المال الأساسي إلّا بعد تحوّلهما إلى أجزاء دائرة مكوّنة لرأس المال الإنتاجي. ولكن بما أن هذين الشكلين من رأس المال موجودان في مجال التداول، فإن الاقتصاد السياسي، منذ عهد آدم سميث، كما سنرى لاحقاً(*)، إنخدع بذلك فراح يخلط هذين الشكلين في كومة واحدة مع الجزء الدائر من

(*) في الفصلين العاشر والحادي عشر من هذا المجلد. [ن. ع].

رأس المال الإنتاجي ويجمعهما تحت مقولة رأس المال الدائر. أما في الواقع فإن رأس المال النقدي ورأس المال السلعي يمثلان رأسمال التداول في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، ولا يمثلان رأسمالاً دائراً في تضاد مع رأس المال الأساسي.

2) إن دوران الجزء الأساسي من الأجزاء المكوّنة لرأس المال، وبالتالي زمن الدوران اللازم له، يتضمن عدة دورانات من الأجزاء المكوّنة لرأس المال السيّال. فخلال الزمن الذي يحقق به رأس المال الأساسي دوراناً واحداً، يقوم رأس المال السيّال بالدوران عدة مرات. ولا يكتسب أحد الأجزاء المكوّنة لقيمة رأس المال الإنتاجي الطابع المحدّد لشكل رأس المال الأساسي إلّا بمقدار ما لا تهتلك وسيلة الإنتاج التي يتجسد فيها هذا الجزء اهتلاكاً تاماً خلال الفترة الزمنية اللازمة لصنع المنتوج وإخراجه من عملية الإنتاج كسلعة. وإن جزءاً من قيمة وسيلة الإنتاج يجب أن يظل مقيّداً كما من قبل في الشكل الاستعمالي القديم الذي يحافظ على نفسه، بينما يمضي الجزء الآخر من القيمة إلى التداول بواسطة المنتوج الناجز؛ بيد أن تداول المنتوج يمثل في الوقت نفسه تداول مجمل قيمة الجزء السيّال من رأس المال.

3) إن ذلك الجزء من قيمة رأس المال الإنتاجي، الذي يُنفق على رأس المال الأساسي يُسلّف كلّه دفعةً واحدة لمجمل فترة استخدام ذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذي يؤلف رأس المال الأساسي. وهكذا يُلقي الرأسمالي بهذه القيمة في التداول دفعةً واحدة؛ ولكنه لا يسحبها ثانية من التداول إلّا على دفعات تدريجية، وذلك بتحقيق أجزاء القيمة التي يضيفها رأس المال الأساسي، على دفعات، إلى السلع. من جهة ثانية، فإن وسائل الإنتاج ذاتها، التي يتثبت فيها جزء من مكوّنات رأس المال الإنتاجي، تُسحب من التداول كلها دفعة واحدة، لكي تُدمج في عملية الإنتاج طوال مجمل الفترة التي تؤدي فيها وظيفتها، ولكنها لا تتطلب خلال هذه الفترة التعويض بنسخ جديدة من النوع نفسه، أي لا تتطلب تجديد إنتاجها. فهي تمضي، على مدى فترة تطول أو تقصر، في تكوين السلع التي تُلقى في التداول، من دون أن تسحب من التداول العناصر اللازمة لتجديدها. لذلك فإنها لا تُرغم الرأسمالي، خلال هذه الفترة، على القيام بتجديد التسليف. أخيراً، فإن القيمة ـ رأسمال الداخلة في رأسمال أساسي لا تقوم، خلال فترة نشاط وسائل الإنتاج التي تتجسد فيها هذه القيمة ـ رأسمال، باجتياز دورة أشكالها من الناحية المادية،

بل من ناحية القيمة، وهي إنما تقوم بذلك على دفعات وبالتدريج. بتعبير آخر، أن جزءاً [169] من قيمة رأس المال الأساسي يُتداول باستمرار كجزء من قيمة السلعة، ويتحوّل إلى نقد ولكن من دون أن يُعاد تحويله من نقد إلى شكله الطبيعي الأصلي. إن اعادة تحويل النقد هذه إلى الشكل الطبيعي لوسيلة معينة من وسائل الإنتاج لا يقع إلّا في نهاية حياتها الفاعلة، أي بعد أن تهتلك وسيلة الإنتاج هذه تماماً

4) إن عناصر رأس المال السيّال يجب أن تكون على الدوام مثبتة في عملية الإنتاج ـ لكي تجري هذه العملية دون انقطاع ـ شأن عناصر رأس المال الأساسي. ولكن على حين أن عناصر الأول المثبتة هكذا، تتجدد على الدوام عينياً (in natura) (استبدال وسائل الإنتاج بنسخ جديدة من النوع نفسه، وتجديد شراء قوة العمل باستمرار) فإن عناصر رأس المال الأساسي ذاتها لا تتجدد خلال فترة ديمومتها، ولا يتعين تجديد فعل شرائها. فالمواد الأولية والمساعدة تكون حاضرة دوماً في عملية الإنتاج، ولكن ثمة على الدوام نسخ جديدة من النوع نفسه، تحلّ محلها بقدر ما يجري التهام القديم منها في تكوين المنتوج الناجز. كما أن قوة العمل حاضرة على الدوام في عملية الإنتاج، ولكن عن طريق التجديد الدائم لفعل شرائها، وغالباً ما يرافق ذلك تغيير في الأشخاص أيضاً. بيد أن المباني والآلات ذاتها، إلخ، تواصل القيام بوظيفتها في عمليات الإنتاج المتكررة نفسها، بينما يقوم رأس المال السيّال بالدوران مراراً وتكراراً.

II ـ رأس المال الأساسي، أجزاؤه المكوّنة، تعويضه، إصلاحه، وتراكمه

يختلف أمد حياة العناصر المفردة التي يتألف منها رأس المال الأساسي في المشروع الواحد نفسه، من هنا اختلاف أزمنة دورانها. ففي سكك الحديد مثلاً نجد أن للقضبان، والعوارض، والمنشآت الترابية، وأبنية المحطات، والجسور، والأنفاق، والقاطرات، والعربات، آماد خدمة وأزمنة تجديد إنتاج مختلفة، لذا فإن لأجزاء رأس المال المسلّف فيها أزمنة دوران مختلفة. ونجد أن المباني وأرصفة المحطات، وأبراج المياه والقناطر، والأنفاق، والممرات المحتفرة، والسدود الترابية، وباختصار كل ما يسمى في صناعة سكك الحديد الإنكليزية بالمنشآت الفنية (works of art) لا تحتاج إلى تجديد طيلة

سنين عديدة. أما الأشياء الأكثر اهتلاكاً فهي السكك والمعدات الدارجة (rolling stock).

حين جرى مدّ خطوط سكك الحديد الحديثة أول الأمر، ساد رأيٌ حظي بدعم أبرز
[170] المهندسين التطبيقيين، مفاده أن سكك الحديد سرمدية من حيث متانتها، وأن اهتلاك القضبان ضئيل إلى درجة تتيح إهماله إذا كان الحديث يدور عن المسائل المالية والعملية؛ وقيل افتراضاً إن القضبان الجيدة يمكن أن تعمّر 100 إلى 150 عاماً. ولكن سرعان ما اتضح أن متوسط أمد حياة القضبان، يتوقف بداهة على سرعة حركة القاطرات ووزن عدد القطارات، وسمك القضبان، إضافة إلى طائفة من الظروف الثانوية الأخرى، لا يتجاوز 20 عاماً. بل إن القضبان في بعض المحطات، في مراكز الحركة النشيطة تهتلك في ظرف عام واحد. وفي حوالى عام 1867 بوشر بمدّ قضبان الفولاذ، التي تبلغ كلفتها زهاء ضعف كلفة قضبان الحديد، ولكنها تعمّر أكثر من ضعف المدة. وكانت العوارض الخشبية التي ترتكز إليها القضبان تقاوم بين 12 إلى 15 عاماً. أما بخصوص المعدات الدارجة فقد تبين أن عربات الشحن تهتلك بسرعة أكبر من عربات المسافرين. وقُدِّر أمد حياة القاطرات، عام 1867، بين 10 إلى 12 سنة.

يتأتى الاهتلاك أولاً وقبل كل شيء من الاستعمال ذاته. وكقاعدة عامة فإن القضبان تُبلى بسرعة تتناسب مع عدد القطارات (اللجنة الملكية رقم ١٦٦٤٥ *R.C., No. 17645*)[22] ولكن زيادة السرعة تفضي إلى زيادة الاهتلاك بنسبة تزيد على مربع السرعة، نعني بذلك أن مضاعفة سرعة القطارات تزيد الاهتلاك أكثر من أربع مرّات (اللجنة الملكية، رقم ١٧٠٤٦، *R.C., No. 17046*).

ويتأتى الاهتلاك، علاوة على ذلك، من فعل قوى الطبيعة. فالعوارض الخشبية للسكك مثلاً لا تُعاني من الاهتلاك الفعلي فحسب، بل إنها تنتخر أيضاً.

> «إن كلفة صيانة الخط لا تتوقف على الاهتلاك الناشىء عن سير القطارات، بقدر ما تتوقف على نوعية الخشب والحديد والآجر والملاط

(22) المقتطفات المذيلة بالحرفين «R.C» «اللجنة الملكية» مأخوذة عن تقرير اللجنة الملكية حول سكك الحديد. محاضر شهادات أمام اللجنة، قُدمت إلى مجلس البرلمان، لندن، 1867.
(*Royal Commission on Railways, Minutes of Evidences taken before the Commissioners,* presented, to both Houses of Parliament, London, 1867.) ـ تحمل الاسئلة والأجوبة أرقاماً نوردها هنا.

المعرّضة لتأثير الجو. فشهر من هطول الأمطار يُنزل من الضرر بخط سكك الحديد أكثر مما تنزله القاطرات مدة عام». (ر. ب. وليامز، حول صيانة وتجديد الطريق الدائم، تقرير معهد الهندسة المدنية R.P. Williams, *On the Maintenance of Permanent Way, Institution of Civil Engineers*(*) في خريف عام 1867).

أخيراً هنا كما في أي موضع آخر من الصناعة الكبرى، يلعب الاهتلاك المعنوي دوره: إذ يسع المرء بعد انصرام 10 سنوات أن يشتري العدد نفسه من العربات والقاطرات بمبلغ 30 ألف جنيه، بعد أن كانت تكلف في السابق 40 ألف جنيه. وهكذا، يتعين حساب هبوط قيمة هذه المعدات بما نسبته 25% من سعر السوق، حتى عندما لا يكون هناك أي [171]
هبوط في قيمتها الاستعمالية. (لاردنر، اقتصاد سكك الحديد، [ص 120]).
(Lardner, *Railway Economy*, [p. 120]).

«إن الجسور الإنبوبية لا تُستبدل في شكلها الحالي».
(لأن هناك أشكالاً أفضل من الجسور اليوم).

«إن إصلاحاتها الاعتيادية، ونزع بعض الأجزاء واستبدالها أمور لا جدوى منها». (و. ب. آدامز، طرق وقضبان، لندن، 1862، [ص 136]).
(W.B. Adams, *Roads and Rails*, London, 1862, [p. 136]).

إن وسائل العمل تتعرض عادة لانقلابات مستمرة بفعل التقدم الصناعي. لذا لا يجري استبدالها في الشكل القديم، بل في الشكل المجدّد. إن كون كتلة رأس المال الأساسي توظَّف في المشاريع في شكل طبيعي معين ويجب أن توجد فيه خلال متوسط حياة محددة يؤلف واحداً من الأسباب التي تقتضي إدخال الآلات الجديدة، إلخ، بوتيرة تدريجية، ويشكل لذلك عقبة بوجه الدخول العام والسريع لوسائل عمل متطورة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تحتّم المنافسة استبدال وسائل العمل القديمة بأخرى جديدة قبل انتهاء حياتها الطبيعية، خصوصاً عند حدوث انقلابات حاسمة في مجال التكنيك. إن تجديد المعدات الصناعية على نحو سابق للأوان كهذا وعلى نطاق اجتماعي واسع أمر تفرضه الكوارث أو الأزمات بصورة أساسية.

(*) يستشهد ماركس، هنا، من محاضرة وليامز المعنونة: حول صيانة وتجديد الطريق الدائم، المنشورة في مجلة سوق النقد *Money Market Review*، الصادرة في 2 كانون الأول/ديسمبر 1867. [ن. برلين].

إن الاهتلاك (نستثني المعنوي) هو ذلك الجزء من قيمة رأس المال الأساسي الذي ينقله بالتدريج، نتيجة الاستعمال، إلى المنتوج بنسبة تتفق مع متوسط ما يفقده من قيمته الاستعمالية.

ويجري هذا الاهتراء، في جانب منه، على نحو معين بحيث تكون لرأس المال الأساسي فترة حياة بمعدل معين، وهو يُدفع دفعة واحدة لهذه الفترة كلها، لكنه ينبغي أن يستبدل كلّياً بعد انقضائها. وبقدر ما يتعلق الأمر بوسائل العمل الحية، كالجياد مثلاً، فإن الطبيعة هي التي تحدّد زمن تجديد إنتاجها. كما أن متوسط أعمارها كوسيلة عمل يتحدّد بفعل قوانين الطبيعة. وما أنْ ينقضي هذا الأجل حتى يتوجب استبدال النسخ المستهلكة نهائياً بأخرى جديدة. ولا يمكن استبدال الحصان قطعة قطعة، بل ينبغي استبداله بحصان آخر.

هناك عناصر أخرى من رأس المال الأساسي تُتيح تجديدها دورياً أو جزئياً. وهنا لا بدّ من تمييز التعويض الجزئي أو الدوري عن التوسع التدريجي للمشروع.

ويتألف رأس المال الأساسي، في جانب منه، من مكوّنات متجانسة، لكنها لا تدوم لنفس المدة، بل ينبغي تجديدها على دفعات في فواصل زمنية مختلفة. وينطبق ذلك، مثلاً، على قضبان السكك في المحطات التي ينبغي أن تُستبدل في مدّة أقصر من مدة استبدال القضبان في مواضع أخرى تقع على الخطوط العامة. ويصحّ الأمر كذلك على العوارض الخشبية، التي كان ينبغي تجديدها في سكك الحديد البلجيكية، في
[172] الخمسينات، بمعدل 8 في المائة سنوياً، حسب تقديرات لاردنر، بحيث تم تجديد كل العوارض في غضون 12 عاماً(*) من هنا ينشأ الوضع التالي: إن مبلغاً معيناً يُسلّف في نوع معين من رأس المال الأساسي، لمدة عشر سنوات على سبيل المثال. فيجري هذا الانفاق دفعة واحدة. بيد أن شطراً معيناً من رأس المال الأساسي، هذا الشطر الذي انضافت قيمته إلى قيمة المنتوج وتحوّل معه إلى نقد، إنما يعوّض عينياً (in natura) كل سنة، في حين يواصل الشطر الباقي وجوده في شكله الطبيعي الأصلي. وإن ما يميز رأس

(*) لاردنر، اقتصاد سكك الحديد: اطروحة في النقل الحديث.
(Lardner, *Railway economy: a treatise on the new art of transport*).
وحسبَ لاردنر فإن نسبة التجديد تناهز 8% تقريباً، ولو كانت النسبة 8% بالضبط لتوجب أن تكون مدة التجديد $12\frac{1}{2}$ سنة وليس 12 سنة. [ن. برلين].

المال الأساسي هذا عن رأس المال السيّال [الدائر]، يكمن بالضبط في أنه يُنفق دفعة واحدة ولا يجدد إنتاجه في شكله الطبيعي إلّا على دفعات.

وهناك عناصر أخرى من رأس المال الأساسي تتألف من أجزاء غير متجانسة، تُبلى في آجال غير متساوية وينبغي أن تُعوّض في فترات متباينة من الزمن. ينطبق ذلك بوجه خاص على الآلات. وما قلناه تواً بصدد اختلاف آماد حياة مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الأساسي ينطبق بالقدر نفسه على اختلاف آماد حياة الأجزاء المكوّنة للآلة التي تؤلف عنصراً من عناصر رأس المال الأساسي.

أما بخصوص التوسيع التدريجي للمشروع في مجرى التجديد الجزئي فلنا الملاحظات التالية: رغم أن رأس المال الأساسي، كما رأينا، يواصل أداء وظائفه عينياً (in natura) في عملية الإنتاج، يكون جزء من قيمته، بنسبة متوسط اهتلاكه، قد مضى للتداول مع المنتوج، وتحوّل إلى نقد، مؤلِفاً عنصراً من الرصيد النقدي الاحتياطي المكرس لتعويض رأس المال عندما يحلّ أوان تجديد إنتاجه عينياً (in natura)، ويمكن استخدام هذا الجزء من قيمة رأس المال الأساسي، وقد تحوّل إلى نقد، لتوسيع المشروع أو لتطوير الآلات بما يزيد من كفاءتها. وبذا يجري تجديد الإنتاج على فترات معينة، وما هذا ـ من وجهة نظر المجتمع ـ سوى تجديد إنتاج على نطاق موسّع، وهو واسع ممتد (extensive) إذا ما جرى توسيع ميدان الإنتاج، وهو مكثّف (intensive)(*) إذا ما استخدمت وسائل إنتاج أكثر كفاءة. ولا ينبع تجديد الإنتاج هذا على نطاق موسّع من التراكم ـ أي تحويل فائض القيمة إلى رأسمال، بل من إعادة تحويل القيمة التي تفرعت وانفصلت في شكل نقد عن جسد رأس المال الأساسي لتتحوّل إلى رأسمال جديد من النوع نفسه، إما بصفة رأسمال أساسي إضافي أو أكثر كفاءة من سابقه. وبالطبع فإن مدى وأبعاد القدرة على تحقيق هذا التوسيع التدريجي، وبالتالي كذلك حجم الرصيد الاحتياطي الواجب جمعه كي يُعاد توظيفه في المشروع نفسه، والفترات الزمنية التي يمكن أن يحصل ذلك فيها، إنما تتوقف جميعاً في جانب منها، على الطبيعة الخاصة للمشروع المعني. ومن ناحية أخرى فإن إمكانية تحسين أجزاء الآلات القائمة، تتوقف [173]
بالطبع على طبيعة التحسينات وتركيب الآلة ذاتها. ويبين لنا آدامز كيف أن هذه النقطة أُوليت ما تستحق من اهتمام منذ البداية على سبيل المثال في منشآت سكك الحديد:

(*) (extensive) نمو من حيث المدة، أو الامتداد، أو السعة؛ و(intensive) نمو من حيث الشدّة أو الكثافة. [ن. ع].

«ينبغي للتركيب برمته أن يتسق مع المبدأ الذي يسود خلية النحل ـ القدرة على التوسع بلا حدود. فجميع المنشآت مفرطة الضخامة ولا سيما المنشآت المتناظرة تنقلب شراً ويتحتم هدمها في حالة التوسع» (المرجع السابق، ص 123).

ويتوقف ذلك في غالبية الحالات على المكان المتاح. إذ تمكن إضافة طوابق جديدة لبعض المباني، بينما تتطلب مبانٍ أخرى توسعاً أفقياً، أي مزيداً من الأرض. وينطوي الإنتاج الرأسمالي من جهة، على تبديد موارد كثيرة، وينطوي من جهة ثانية على توسع أفقي غير معقول من هذا النوع (بما يضرّ قوة العمل جزئياً) عند توسيع نطاق المشروع بالتدريج، لأنه ما من شيء يحصل وفق خطة اجتماعية، بل يتوقف كل شيء على الظروف والوسائل وإلخ، المختلفة اختلافاً لا نهاية له، والتي يأخذها الرأسمالي المفرد بعين الاعتبار. وينشأ عن ذلك هدر كبير في القوى المُنتجة.

إن إعادة توظيف رأس المال من الرصيد النقدي الاحتياطي على دفعات (أي من الرصيد الذي يؤلفه ذلك الجزء من رأس المال الأساسي الذي أُعيد تحويله إلى نقد) أسهل ما يكون في الزراعة. فبوسع حقل إنتاج محدد المساحة أن يقوم بأكبر امتصاص تدريجي ممكن لرأس المال. ويصحّ الشيء ذاته حيثما يجري تجديد إنتاج طبيعي، كما في تربية المواشي.

ويقتضي رأس المال الأساسي تكاليف خاصة للصيانة. ويتحقق جانب من الصيانة بفعل عملية العمل نفسها، فرأس المال الأساسي يتلف ما لم يجر تشغيله في عملية العمل (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 196، والفصل الثالث عشر، ص 423(*) حول اهتلاك الآلات الناجم عن عدم استعمالها). لذلك فإن القانون الإنكليزي يعتبر أن عدم زراعة قطع الأرض المستأجرة حسب الأعراف، بمثابة هدر (waste) مباشر. (المحامي و. أ. هولدزوورث، قانون مالك العقار والمستأجر، لندن، 1857، ص96).

(W.A. Holdsworth, Barister at law, *The Law of Landlord and Tenant*, London, 1857, p. 96).

وعليه فإن هذه الصيانة الناجمة عن الاستعمال في أثناء عملية العمل هبة مجانية من طبيعة

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل السادس، ص 221-222، والفصل الثالث عشر، ص 426، [الطبعة العربية، ص 266-267 و501-502]. [ن. ع].

العمل الحي. والواقع أن لقدرة العمل على الصيانة طابعاً مزدوجاً. فمن جهة يصون العمل قيمة مواد العمل بنقل هذه القيمة إلى المنتوج؛ ومن جهة أخرى، فإن العمل بمقدار ما لا ينقل إلى المنتوج قيمة وسائل العمل يصون مع ذلك قيمتها أيضاً عن طريق صيانة قيمتها الاستعمالية بتشغيلها في عملية الإنتاج.

بيد أن صيانة رأس المال الأساسي تتطلب انفاقاً إيجابياً للعمل. فينبغي تنظيف الآلات
[174] بين الفينة والأخرى. ومن شأن ذلك بذل عمل إضافي، لا تعود الآلات صالحة للعمل بدونه؛ وما ذلك إلّا لوقاية الآلات من التأثيرات المدمرة لعوامل الطبيعة التي تلازم عملية الإنتاج؛ نعني أن الأمر يتعلق بصيانة الآلات لتبقى صالحة للعمل بالمعنى الحرفي للكلمة. ولا حاجة للقول بأن العمر الاعتيادي لرأس المال الأساسي يُحتسب على افتراض الإلتزام بجميع الشروط التي يستطيع رأس المال هذا في ظلها أن يعمل بصورة اعتيادية طوال هذا العمر، تماماً مثل افتراضنا، عند تقدير متوسط عمر امرىء ما بثلاثين عاماً، أنه لا يبقى دون اغتسال. ولا يتعلق الأمر هنا بتعويض العمل الذي تحتويه الآلة، بل بعمل إضافي دائم يتطلبه استعمال هذه الآلة. ولا يتعلق الأمر بالعمل الذي تؤديه الآلة، بل بالعمل المبذول عليها، فهي هنا ليست واسطة تقوم بالإنتاج بل هي مادة أولية. ورأس المال المنفق على هذا العمل هو جزء من رأس المال السيّال (الدائر)، رغم أنه لا يدخل في عملية العمل الحقيقية التي يدين لها المنتوج بنشوئه. ولا بد من انفاق رأس المال على هذا العمل في مجرى الإنتاج باستمرار، لذا ينبغي تعويض قيمته دوماً من قيمة المنتوج. ورأس المال المُنفق على هذا العمل ينتمي إلى ذلك الجزء من رأس المال السيّال [الدائر] الذي ينبغي أن يغطي تكاليف الرأسمالي العامة غير المُنتجة ويتوزع على القيمة المُنتجَة مجدداً بموجب متوسط حساب سنوي. ولقد رأينا من قبل أن العمال في الصناعة الفعلية يؤدون أعمال التنظيف خلال فترات الإستراحة مجاناً(*)، ولهذا السبب بالذات تجري هذه الأعمال أيضاً في كثير من الأحيان خلال عملية الإنتاج نفسها، حيث تشكل مصدر وقوع أغلب الحوادث المؤسفة. ولا يُحتسب هذا العمل في سعر المنتوج. وبهذه الحدود يتلقاه المستهلك مجاناً. من جهة أخرى، لا يدفع الرأسمالي، بذلك، تكاليف صيانة آلاته. أما العامل فيدفع ذلك من جسده بالذات؛ وهذا هو أحد المنابع الخفية للحفاظ على الذات عند رأس المال، التي توفر للعامل، في حقيقة الأمر، سنداً قانونياً للإدعاء بشراكته في الآلات، وتجعل منه شريكاً في ملكيتها،

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص449-450، الحاشية رقم 190a. [ن. برلين]، [الطبعة العربية، ص528-529، الحاشية 190a].

حتى من وجهة نظر الحقوق البورجوازية. بيد أن هناك فروعاً عديدة من الإنتاج يتوجب فيها إخراج الآلات من عملية الإنتاج لأغراض التنظيف، حيث لا يمكن القيام بالتنظيف كيفما اتفق ـ كما هو الحال مثلاً مع القاطرات ـ فهنا يُحتسب عمل الصيانة كمصاريف جارية، ويشكل بذلك عنصراً من عناصر رأس المال السيّال [الدائر]. وبعد العمل مدةً لا تزيد عن ثلاثة أيام يجب توجيه القاطرة إلى العنبر لتنظيفها هناك؛ ولا بد من تبريد المرجل قبل غسله كي لا يلحق به ضرر. (اللجنة الملكية، رقم ١٧823. *R.C., No. 17823*).

إن التصليحات الحقيقية، أو أعمال الترميم، تتطلب انفاقاً من رأس المال والعمل لا يتضمنه رأس المال المسلّف بالأصل، ولا يمكن بالتالي التعويض عنه أو تغطيته، على [175] الأقل ليس دائماً، كما هو شأن التعويض التدريجي لقيمة رأس المال الأساسي. فلو كانت قيمة رأس المال الأساسي، تبلغ 10 آلاف جنيه، مثلاً، وكان أمد حياته الإجمالي 10 سنوات، فإن هذه الآلاف العشرة من الجنيهات سوف لن تُعوّض، بعد أن تتحوّل بأسرها إلى نقد إثر انقضاء السنوات العشر، إلّا عن قيمة رأس المال الموظف بالأصل، ولكنها لا تعوّض عن رأس المال أو العمل، المبذولين في التصليحات خلال هذه المدة. فهذا جزء مكوّن إضافي للقيمة، ولا يسلّف كله دفعة واحدة بل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وأن الأوقات المختلفة التي تستدعي تسليفه تخضع بطبيعة الحال، للمصادفة. ويحتاج كل رأسمال أساسي إلى مثل هذه الجرعات اللاحقة الجزئية لانفاق رأسمال إضافي على وسائل العمل وقوة العمل.

إن المصادفة هي التي تتحكم بالطبع في عطب بعض أجزاء الآلات شأنها شأن التصليحات اللازمة لذلك. ولكن من بين كتلة هذه التصليحات يتميز نوعان منهما بطابع ثابت إلى هذا الحد أو ذاك، ويقعان في فترتين مختلفتين من حياة رأس المال الأساسي. وهما عِلل الطفولة وعِلل تجاوز العمر متوسط أمد الحياة، التي تفوقها عدداً بكثير. ومهما يبلغ تركيب آلة ما، على سبيل المثال، من الكمال عند دخولها عملية الإنتاج، فإن استخدامها الفعلي يكشف عن عيوب ينبغي تقويمها ببذل عمل تكميلي. ومن جهة أخرى، كلما اجتازت الآلة أواسط العمر، وبالتالي كلما تعاظم اهتلاكها الاعتيادي وطال البلى والهرم المواد التي تتألف منها، كانت الاصلاحات اللازمة لإبقائها على قيد الحياة لبقية عمرها المعتاد أكبر عدداً وجسامة. وحال هذه شأن حال الشيخ الذي يُنفق على الطب كي لا يموت قبل الأوان أكثر مما يُنفق رجل في ريعان الشباب. وعليه، رغم طابع

المصادفة الذي تتسم به أعمال التصليح، فإنها تتوزع توزعاً غير متسق على مختلف مراحل حياة رأس المال الأساسي.

يترتب على كل ما سبق، كما يترتب على الطابع العارض لأعمال تصليح الآلة على وجه العموم، ما يلي:

فمن ناحية أولى، نجد أن الإنفاق الفعلي لقوة العمل ووسائل العمل في أعمال التصليح يخضع للمصادفة، شأن الظروف ذاتها التي تجعل هذه التصليحات ضرورية؛ وإن مدى التصليحات اللازمة يتوزع توزيعاً يختلف باختلاف فترات حياة رأس المال الأساسي. ومن ناحية أخرى، يفترض عند تقدير متوسط أمد حياة رأس المال الأساسي، أنه يُدام في وضع صالح للعمل على الدوام، عن طريق التنظيف من جهة (بما في ذلك
[176] تنظيف موقع العمل) وعن طريق إجراء التصليحات بقدر ما يلزم، من جهة ثانية. ويُحتسب انتقال قيمة رأس المال الأساسي من جراء اهتلاكه، على أساس متوسط أمد حياته، بيد أن متوسط أمد الحياة هذا يُحتسب هو الآخر على افتراض أن رأس المال الإضافي، اللازم لأغراض الصيانة، يُسلّف دوماً.

وواضح أيضاً، من جهة أخرى، أن القيمة التي يضيفها هذا الانفاق الإضافي من رأس المال والعمل إلى رأس المال الأساسي لا يمكن أن تدخل في سعر السلع في لحظة الانفاق ذاتها. فمثلاً، أن صاحب مصنع الغزول لا يستطيع أن يبيع خيوطه في هذا الأسبوع بسعر أغلى مما باعها في الأسبوع السابق لمجرد أن إحدى العجلات قد انكسرت أو أن أحد الأحزمة قد انقطع في هذا الأسبوع. فالتكاليف العامة للغزل لم تتغير بأي حال لوقوع حادث من هذا النوع في مصنع واحد بعينه. فهنا، كما في أي تحديد للقيمة، يكون المعدل الوسطي هو العنصر المقرر. وتبين التجربة المقدار الوسطي لهذه الحوادث ومتوسط حجم أعمال الصيانة والتصليح خلال فترة وسطية لحياة رأس المال الأساسي الموظف في فرع إنتاجي معين. وتتوزع هذه النفقات الوسطية على الفترة المتوسطة لحياة رأس المال الأساسي، فتُضاف بما يناسب ذلك من أجزاء إلى سعر المنتوج، وتُعوّض هذه النفقات بالتالي عن طريق بيع المنتوج.

إن رأس المال الإضافي، المعوّض على هذا النحو، ينتمي إلى رأس المال السيّال [الدائر] رغم أن النفقات المعنية تتسم بطابع غير منتظم. وبما أن من الأهمية بمكان معالجة أية علة تصيب الآلات على الفور، فإن كل مصنع كبير نسبياً يستخدم، علاوة على عمال المصنع النظاميين، طاقماً خاصاً من العاملين ـ كالمهندسين، والنجارين، والميكانيكيين، والمركّبين، إلخ. وتؤلف أجور هؤلاء جزءاً من رأس المال المتغير،

وتتوزع قيمة عملهم على المنتوج. من جهة أخرى، تتحدد النفقات اللازمة على وسائل الإنتاج على أساس الحساب الوسطي، فتؤلف وفقاً له جزءاً من قيمة المنتوج على الدوام، رغم أنها لا تُسلّف إلّا في فترات غير منتظمة، وبالتالي لا تدخل في المنتوج أو رأس المال الأساسي إلّا في فترات غير منتظمة. إن رأس المال هذا المنفق على التصليحات، بالمعنى الدقيق للكلمة، يؤلف من نواح عدة، رأسمالاً من نوع خاص، إذ لا يمكن تصنيفه كرأسمال سيّال [دائر] ولا كرأسمال أساسي، ولكنه أقرب إلى رأس المال الأول نظراً لأنه يدخل في باب النفقات الجارية.

إن طريقة الحساب في سجلات المحاسبة لا تغير في شيء، بالطبع، من العلاقات الفعلية للأشياء التي تتناولها المحاسبة. ولكن من المهم أن نلاحظ أن العادة جرت في كثير من فروع الإنتاج على دمج نفقات التصليحات مع الاهتلاك الفعلي لرأس المال الأساسي على النحو التالي: لنفرض أن رأس المال الأساسي المسلّف يبلغ 10 آلاف [177] جنيه، وأن مدة حياته 15 عاماً؛ عندها يبلغ اهتلاكه السنوي $666\frac{2}{3}$ جنيهاً. ولكن الاهتلاك يحتسب على أساس مدة عشرة أعوام لا أكثر، بتعبير آخر يضاف 1000 جنيه سنوياً لسعر السلع المُنتجة مقابل بلى رأس المال الأساسي، بدلاً من $666\frac{2}{3}$ جنيهاً؛ وبذا فإن $333\frac{1}{3}$ جنيهاً تُفرد احتياطاً لأعمال التصليح، إلخ. (أخذنا الرقمين 10 و15 كمثال إيضاحي لا أكثر). ويُنفق هذا المبلغ بشكل وسطي على التصليحات لكي يُعمّر رأس المال الأساسي 15 سنة. وبالطبع فإن حساباً من هذا النوع لا يمنع رأس المال الأساسي ولا رأس المال الإضافي المنفق على التصليحات من أن يؤلفا مقولتين مختلفتين. وبالإستناد إلى هذا الأسلوب في الحسابات جرى الإفتراض، مثلاً، أن الحدّ الأدنى للكلفة المقدرة لصيانة واستبدال السفن البخارية يبلغ نسبة 15% سنوياً، أي أن زمن تجديد الإنتاج يعادل $6\frac{2}{3}$ سنة. وقامت الحكومة الإنكليزية، في الستينات، بتعويض شركة بيننسولار وأورينتال (Peninsular and Oriental co.) عن نفقاتها من هذا النوع بنسبة 16 في المائة سنوياً، وهذا يقابل $6\frac{1}{4}$(*) سنة لتجديد الإنتاج. وفي سكك الحديد، يبلغ متوسط عمر القاطرة 10 سنوات، ولكن الاهتلاك يقدر بـ $12\frac{1}{2}$% عند حساب نفقات التصليحات، مما يخفض أمد عمر القاطرة إلى 8 سنوات. أما بالنسبة لعربات المسافرين ومركبات الشحن، فيقدر الاهتلاك السنوي بنسبة 9 في المائة، أي أن أمد عمرها يبلغ $11\frac{1}{9}$ سنة.

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد: $6\frac{1}{3}$. [ن. برلين].

إن التشريع المتعلق بعقود إيجار المنازل وغيرها من المنشآت التي تؤلف رأسمالاً أساسياً بالنسبة لمالكيها الذين يؤجرونها بهذه الصفة، يعترف في كل مكان بالفارق بين الاهتلاك الاعتيادي الناشىء عن فعل الزمن وتأثير قوى الطبيعة والاستعمال الاعتيادي ذاته من جهة، وبين الترميمات العارضة اللازمة بين الحين والآخر لصيانة المنزل خلال فترة حياته الاعتيادية واستعماله الاعتيادي. والقاعدة العامة أن تقع النفقات الأولى على عاتق مالك العقار والثانية على المستأجر. وتُقسّم أعمال الترميم أيضاً على أعمال اعتيادية وأخرى أساسية. إن قسماً من هذه الأخيرة يتمثل في تجديد رأس المال الأساسي في شكله الطبيعي، ويقع بالمثل على عاتق مالك العقار، ما لم ينص العقد صراحة على خلاف ذلك. وهكذا، على سبيل المثال، يقول القانون الإنكليزي:

«أما المستأجر من سنة إلى أخرى فليس ملزماً سوى بحماية الأبنية من الرياح والأمطار حين يمكنه القيام بذلك دونما ترميمات كلية؛ وهو ملزم عموماً بأعمال الترميم التي تُعد حقاً اعتيادية. ولكن حتى بخصوص ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مدة الخدمة والحالة العامة المعنية لأجزاء المبنى عند الاستئجار، لأن المستأجر ليس ملزماً باستبدال المواد القديمة والمهترئة بأخرى جديدة، ولا بتعويض الاندثار الحتمي الناشىء [178] عن فعل الزمن والاستعمال المنتظم» ([و.أ.] هولدزوورث، قانون مالك العقار والمستأجر، ص90-91).

([W.A.] Holdsworth, *The Law of Landlord and Tenant,* p. 90-91).

إن التأمين ضد الدمار المحتمل الناجم عن ظواهر طبيعية خارقة كالحرائق والفيضانات يختلف كلّياً عن تعويض الاهتلاك وعن أعمال الصيانة والتصليح. ونفقات التأمين يجب أن تُغطى على حساب فائض القيمة، فهي تمثل اقتطاعاً منه. أما إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية المجتمع بأسره، فلا بد من وجود فيض إنتاج باستمرار، نعني بذلك إنتاجاً على نطاق أكبر مما هو ضروري لمجرد تعويض وتجديد إنتاج الثروة القائمة؛ وهذا ضروري ـ إذا تركنا زيادة السكان جانباً ـ لتوفير وسائل الإنتاج اللازمة لإزالة آثار الدمار الاستثنائي الناجم عن الحوادث والقوى الطبيعية.

والواقع، إن الرصيد النقدي الاحتياطي يؤلف الجزء الضئيل من رأس المال اللازم لهذا التعويض. أما الشطر الأعظم منه فيكمن في توسيع نطاق الإنتاج ذاته، وهذا في جانب منه توسع فعلي، بينما يعود في جانب آخر إلى الحجم الاعتيادي للإنتاج في فروع الإنتاج التي تُنتج رأس المال الأساسي. فمثلاً ينبغي لمصنع ينتج الآلات أن يتهيأ لتوسع مصانع زبائنه كل عام، ولحاجة عدد منها إلى تجديد الإنتاج جزئياً أو كلّياً على الدوام.

ولدى تحديد الاهتلاك وتحديد تكاليف أعمال التصليحات أيضاً، بموجب معدل وسطي اجتماعي، تنشأ بالضرورة فوارق كبيرة حتى بين رؤوس أموال من حجم واحد، موظفة في ظروف متماثلة في الفرع الإنتاجي ذاته. ففي الحياة العملية تدوم آلة ما، إلخ، أطول من الأمد الوسطي عند هذا الرأسمالي وتدوم أقصر من ذلك عند آخر. وتتجاوز تكاليف التصليحات الحدّ الوسطي عند هذا، وتكون دونها عند ذاك، إلخ. بيد أن ما يُضاف إلى سعر السلع نتيجة الاهتلاك وتكاليف أعمال التصليحات تظل هي هي في الحالين، وتتحدد وفقاً للمعدل الوسطي. وبذا فإن الزيادة المضافة للسعر تجلب للأول أكثر وللثاني أقل مما أضاف فعلاً. إن هذا الظرف، شأن كل الظروف الأخرى التي تفضي إلى تباين أرباح مختلف الرأسماليين العاملين في فرع واحد من الإنتاج، رغم أن درجة استغلال قوة العمل واحدة، يؤدي إلى مفاقمة الصعوبة في إدراك الطبيعة الحقيقية لفائض القيمة.

إن الحدود التي تفصل بين التصليحات الصرف والتعويض، بين تكاليف الصيانة وتكاليف التجديد، حدود متحركة بهذا القدر أو ذاك. من هنا منبع الخلاف الأبدي في سكك الحديد مثلاً، حول ما إذا كانت مصاريف معينة هي نفقات تصليح أم تعويض، وما إذا كان ينبغي أن تُدفع من الانفاق الجاري أم من رأس المال الأساسي للشركة المساهمة. إن نقل مصاريف عمليات التصليح إلى حساب رأس المال عوضاً عن حساب [179] الإيراد هو الوسيلة المألوفة التي تعمد إليها إدارات شركات سكك الحديد لتضخيم أرباح أسهمها تضخيماً مصطنعاً. غير أن التجربة قد قدمت أهم الأدلة الدامغة في هذا الشأن أيضاً. فالأعمال الإضافية خلال الفترة المبكرة من حياة سكة الحديد، مثلاً،

> «ليست تصليحات أبداً، بل يجب اعتبارها جزءاً مكوّناً من أعمال بناء سكك الحديد، وينبغي أن تجري على حساب رأس المال لأنها ليست ناجمة عن الاهتلاك أو عن التشغيل الاعتيادي لحركة السير، بل ناجمة عن النواقص الأصلية المحتومة في بناء سكك الحديد». (لاردنر، المرجع نفسه، ص 40).
>
> «وبالعكس، فإن الطريقة السليمة الوحيدة هي أن يُحسم من إيراد كل عام الإندثار الذي يحصل بالضرورة لكسب هذا الإيراد، سواء، أُنفق المبلغ فعلياً أم لم يُنفق» (الكابتن فيتزموريس، من شهادة أمام لجنة التحقيق في وضع الأمور في شركة كاليدونيان لسكك الحديد *Caledonian Railway* نشر في مجلة سوق النقد *Money Market Review*، [25/ 1/]1868).

وفي الزراعة يغدو فصل تعويض رأس المال الأساسي عن صيانته متعذراً من الناحية العملية، ولا معنى له في الأقل ما دامت القوة البُخارية غير مستخدمة بعد.

«حيثما يوجد تجهيز كامل، لكن بغير إفراط، من الأدوات» (من شتى معدات الزراعة وغيرها من معدات العمل والمزرعة) «فقد جرت العادة على تخمين الاهتراء السنوي للأدوات وكذلك تكاليف صيانتها، تبعاً لاختلاف الظروف القائمة، بمعدل وسطي عام يتراوح بين 15 إلى 25 في المائة من رأس المال الأصلي» (كيرشهوف، دليل في الاقتصاد الزراعي، ديساو، 1852، ص137. Kirchhof, *Handbuch der landwirtschaftlichen Betriebslehre*, Dessau, 1852, S. 137).

أما بالنسبة للمعدات الدارجة في سكك الحديد فيتعذر بالمرة فصل التصليح عن التعويض.

«إننا نحافظ على المعدات الدارجة عددياً. فنحن نحافظ على عدد القاطرات التي توجد لدينا. وإذا ما أُتلفت قاطرة نتيجة الهرم، وبات خيراً لنا أن نصنع واحدة جديدة صنعنا واحدة على حساب الإيراد، وهنا بالطبع نضيف إلى الإيراد قيمة أجزاء القاطرة القديمة. إن الأجزاء القديمة المتبقية كثيرة حقاً؛ فهناك عجلات، ومحاور، ومراجل، بل يتبقى في الواقع أجزاء غير قليلة من القاطرة القديمة» (ت. غوش، رئيس مجلس ادارة شركة قطارات غريت ويسترن، اللجنة الملكية، الشهادات رقم *17329-17327* T. Gooch, *Great Western Railway Co. R.C. No. 17327-17329.)*.

ـ «التصليح يعني التجديد؛ إن كلمة «التعويض» لا تقنعني. فما إن تشترى شركة سكك حديد عربة أو قاطرة حتى يتوجب عليها تصليح هذه بما يتيح لها أن تخدم إلى الأبد» (الشهادة رقم 17784). «نحن نحسب كلفة القاطرة على أساس $8\frac{1}{2}$ بنس لكل ميل إنكليزي تقطعه. وتتم دوماً صيانة القاطرات من هذه البنسات الثمانية والنصف. ونحن نجدد قاطراتنا. فإذا أردتم شراء قاطرة جديدة، أنفقتم من النقد أكثر مما هو ضروري... فالقاطرة القديمة تقدم لنا على الدوام عدة عجلات أو [180] محور عجلات أو قطعة أخرى، صالحة، مما يجعل كلفة إنتاج قاطرة أرخص، وهي لا تختلف عن الجديدة بشيء من الناحية العملية» (الشهادة رقم 17790). «إنني أصنع في الوقت الحاضر كل أسبوع قاطرة جديدة، أي قاطرة جيدة وكأنها جديدة، لأن المرجل والأسطوانة والإطار فيها

جديدة» (ارشيبالد ستاروك، المشرف الأقدم على قاطرات شركة قطارات غريت نورثرن «Great Nortehrn Railway»، الشهادة رقم 17823 في اللجنة الملكية .R.C, 1867).

والحال نفسه مع العربات:

«بمرور الزمن يتم تجديد خزين القاطرات والعربات باستمرار، فتُركّب لها عجلات جديدة مرة، وهيكل جديد مرة أخرى. وهكذا تتجدد بالتدريج مختلف الأجزاء المتحركة من القاطرات والعربات التي تتعرض للاهتلاك أكثر من سواها؛ كما أن القاطرات والعربات تخضع هي الأخرى إلى سلسلة متعاقبة من التصليحات بحيث لا يتبقى في بعضها أثر من الأجزاء الأصلية. وإذا صارت القاطرات والعربات القديمة غير صالحة إطلاقاً للإصلاح فإن الأجزاء المفردة منها تستخدم لإصلاح عربات وقاطرات أخرى، وبذا فإنها لا تتلاشى كلّياً بالنسبة لسكة الحديد. ولهذا السبب يوجد رأس المال الموظف في المعدات الدارجة، في حالة تجديد إنتاج متصلة، والشيء الذي يتوجب القيام به دفعة واحدة في وقت معين، كما هو الحال مع متن سكة الحديد، عندما يتعين تغييره بالكامل، إنما يجري بالنسبة للقاطرات والحافلات على نحو تدريجي من عام لآخر. إن وجودها أبدي، وشبابها يتجدد باستمرار» (لاردنر، المرجع نفسه، ص 115 ـ 116).

إن هذه العملية التي يصفها لاردنر هنا فيما يتعلق بسكك الحديد، لا تنطبق بكل تفاصيلها على مصنع مأخوذاً على انفراد، ولكنها ترسم لنا صورة لتجديد الإنتاج الجزئي ولكن المتصل لرأس المال الأساسي في تداخله مع التصليحات ضمن إطار أي فرع صناعي كامل، بل حتى ضمن مجمل الإنتاج مأخوذاً على نطاق المجتمع.

وإليكم واقعاً آخر يبين إلى أي حدّ يتمادى مدراء سكك الحديد البارعون في التلاعب بمفهومي التصليح والتعويض بهدف الحصول على أرباح كبيرة على الأسهم. فاستناداً إلى تقرير ر. ب. وليامز الذي استشهدنا به آنفاً، عمدت عدة شركات سكك حديد إنكليزية إلى أن تشطب من حساب الإيراد، المبالغ الوسطية التالية التي أُنفقت خلال عدد من السنين، على أعمال التصليح وصيانة متن سكة الحديد والمباني (الأرقام للميل الإنكليزي الواحد من الخط سنوياً):

لندن الشمال الغربي	370 جنيهاً

وسط إنكلترا (Midland)	225 جنيهاً
لندن والجنوب الغربي	257 جنيهاً
خطوط الشمال الكبرى	360 جنيهاً
لانكشاير ويوركشاير	377 جنيهاً
الجنوب الشرقي	263 جنيهاً
برايتون	266 جنيهاً
مانشستر وشفيلد	200 جنيه

ولا تنجم هذه الفروق عن تباين الانفاق الفعلي إلّا بدرجة ضئيلة تماماً؛ فهي ترجع [181] كلّياً على وجه التقريب إلى اختلاف طرائق الحسابات، تبعاً لتسجيل الانفاق في حساب رأس المال أو في حساب الإيراد. ويقول وليامز عن هذا بصراحة:

«إن نفقات أقل تُحتسب لأن ذلك ضروري لجودة الأسهم، بينما تُحتسب نفقات أعلى لأن هناك إيراداً أكبر يستطيع أن يغطي ذلك»(*)

ويبلغ الاهتلاك، وبالتالي تعويضه، في بعض الحالات، مقداراً متناهياً في الصغر من الوجهة العملية، بحيث لا تُدرج في الحساب سوى تكاليف التصليح. وينطبق الاستشهاد التالي المأخوذ عن لاردنر، والمتعلق بـ المنشآت الفنية (works of art) لسكك الحديد، ينطبق بوجه عام على جميع المنشآت المعمّرة والقنوات والترسانات والجسور الحديدية والحجرية، إلخ.

«إن الاهتلاك الناجم عن المفعول المديد للزمن على الهياكل المتينة، لا يولّد أيما أثر محسوس حين ننظر إليه لفترة قصيرة، ولكنه يبرز بعد مضي فاصل مديد من الزمن، قرون مثلاً، إلى حد أنه يقتضي التجديد الكلّي أو الجزئي حتى بالنسبة لأشد المباني متانة. ويمكن تشبيه علاقة هذا الاهتلاك غير المحسوس والاهتلاك المحسوس في الأجزاء الأخرى من سكة الحديد بعلاقة الإنحرافات الدهرية والإنحرافات الدورية التي تقع في حركة الأجرام في الكون. ففعل الزمن في المنشآت الفنية الضخمة نسبياً لسكك الحديد كالجسور، والأنفاق، والقناطر، إلخ. يقدم مثالاً على ما يمكن أن نسميه بالاهتراء الدهري. أما الاهتراء السريع والمحسوس، الذي تتم إزالته بالتصليح والتعويض، في فترات زمنية أقصر فيشبه الإنحرافات الدورية. وتتضمن تكاليف الترميم السنوية،

(*) وليامز، مجلة سوق النقد *Money Market Review*، المرجع نفسه. [ن. برلين].

كذلك التعويض عن الأضرار الطارئة التي تصيب الأجزاء الخارجية من حين إلى آخر حتى في المنشآت المتينة نسبياً، ولكن التقادم الزمني يترك أثره على هذه المنشآت، رغماً عن الترميمات المذكورة، ولا بد من أن تأتي حقبة من الزمن، مهما بعُدت، تغدو فيها هذه المنشآت بحالة تملي إعادة بنائها. وعلى كل حال قد تكون هذه الحقبة الزمنية، من الوجهة المالية والاقتصادية، أبعد من أن تؤخذ في الحسابات العملية» (لاردنر، المرجع نفسه، ص 38 ـ 39).

وينطبق ذلك على جميع المنشآت المعمّرة، المماثلة، التي لا يحتاج رأس المال المسلّف فيها بالتالي، إلى أن يُعوَّض تدريجياً بمقدار الاهتلاك، بل يقتصر الأمر على نقل متوسط التكاليف السنوية لأعمال التصليح والصيانة إلى سعر المنتوج.

ورغم أن قسماً أكبر من النقد الذي يتدفق عائداً للتعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي يُعاد تحويله سنوياً، بل حتى على فترات زمنية أقصر، كما رأينا من قبل، إلى الشكل الطبيعي لرأس المال هذا، مع ذلك فإن كل رأسمالي مفرد يحتاج إلى رصيد تغطية الإندثار لذلك الجزء من رأسماله الأساسي الذي لا يحلّ أجل تجديد إنتاجه إلّا بعد
[182] انصرام عدد من السنين، وحينئذٍ ينبغي تعويضه كلّياً. إن جزءاً هاماً من مكونات رأس المال الأساسي يستبعد، بحكم خاصيته، تجديد إنتاجه على دفعات. يُضاف إلى ذلك، أنه حينما يجري تجديد الإنتاج على دفعات بحيث يُضاف رأسمال جديد، في فترات زمنية قصيرة، إلى رأس المال الأساسي الذي فقد قيمته، ينبغي توافر تراكم تمهيدي للنقد بغية جعل هذا التعويض ممكناً، بهذا القدر أو ذاك، تبعاً للطابع الخاص المميز للفرع الإنتاجي المعني. ولا يكفي لهذا الغرض أي مبلغ كان من النقد، فثمة حاجة إلى مقدار محدّد.

وإذا ما درسنا تكوين رصيد تغطية الإندثار على افتراض التداول النقدي البسيط حصراً، دون أي اعتبار لنظام الائتمان، الذي سنعالجه لاحقاً(*)، فإن آلية الحركة تكون على النحو التالي: إذا كان شطر من النقد الموجود في مجتمع ما يبقى هاجعاً على الدوام بهيئة كنز، في حين يقوم الجزء الآخر بوظيفة وسيلة تداول أو كرصيد احتياطي آني للنقد المتداول مباشرة، فإن النسبة التي تنقسم بها الكتلة الإجمالية للنقد إلى كنز ووسائل تداول تتغير باستمرار، حسبما بيّنا ذلك في الكتاب الأول من رأس المال، الفصل

(*) يبحث ماركس نظام الائتمان في المجلد الثالث، الجزء الخامس. [ن. ع].

الثالث، 3a. إن النقد الذي ينبغي أن يتكدس، في مثالنا، بهيئة كنز بين يدي رأسمالي كبير بمقادير كبيرة نوعاً ما، يُلقى به دفعة واحدة في التداول عند شراء رأس المال الأساسي. ثم ينقسم هذا النقد نفسه في المجتمع من جديد، إلى وسائل تداول وإلى كنز. ومن جراء تكوين رصيد تغطية الإندثار، الذي تعود إليه قيمة رأس المال الأساسي رجوعاً إلى نقطة انطلاقها بمقدار ما يهتلك، يأخذ قسم من النقد المتداول، ثانية، بتكوين كنز، لفترة قد تطول أو تقصر، بين يدي نفس الرأسمالي الذي سبق أن غادره كنزه، عند شراء رأس المال الأساسي، متحوّلاً إلى وسيلة تداول؛ إنه تقسيم متغير، دوماً، للكنز الموجود في المجتمع، والذي يقوم على التعاقب بوظيفة وسيلة تداول أولاً، ثم ينفصل مجدداً، بوصفه كنزاً عن كتلة النقد المتداول. ومع تطور نظام الائتمان، الذي يواكب تطور الصناعة الكبرى والإنتاج الرأسمالي لا محالة، لا يعود هذا النقد يؤدي وظيفة كنز بل وظيفة رأسمال، ولكن ليس بين يدي مالكه، بل بين أيدي رأسماليين آخرين يوضع تحت تصرفهم.

[183]

الفصل التاسع

الدوران الكلّي لرأس المال المسلّف. حلقات الدوران

لقد رأينا أن الأجزاء المكوّنة الأساسية والسيّالة [الدائرة] لرأس المال الإنتاجي، تقوم بدوراناتها بسبل مختلفة وفترات مختلفة، كما رأينا أن لمختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الأساسي في مشروع واحد فترات دوران مختلفة، تبعاً لاختلاف آماد حياتها وبالتالي آماد تجديد إنتاجها. (حول الاختلافات الفعلية أو الظاهرية في دوران مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال السيّال [الدائر] في المشروع الواحد، أنظر نهاية هذا الفصل، البند رقم 6).

1) إن الدوران الكلّي لرأس المال المسلّف هو متوسط دوران مختلف الأجزاء المكوّنة له، وسنقدم طريقه الحساب لاحقاً. وليس هناك بالطبع أسهل من حساب المتوسط ما دام الأمر يتعلق بآماد زمنية مختلفة لا أكثر؛ ولكن

2) الفارق هنا ليس كمياً فحسب بل نوعي أيضاً.

إن رأس المال السيّال [الدائر] الذي يدخل في عملية الإنتاج ينقل كامل قيمته إلى المنتوج، ولا بد بالتالي من تعويضه عينياً (in natura)، باستمرار، عن طريق بيع المنتوج، إذا ما أردنا لعملية الإنتاج أن تمضي بلا انقطاع. أما رأس المال الأساسي الذي يدخل عملية الإنتاج فلا ينقل سوى جزء من قيمته (الاهتلاك) إلى المنتوج، ويواصل أداء وظيفته في عملية الإنتاج رغم هذا الاهتلاك؛ لذلك لا تنشأ حاجة لتعويضه عينياً، إلّا بعد انقضاء فترات زمنية متفاوتة، ولكن وتيرة تعويضه على أية حال أقل تكراراً

منها في تعويض رأس المال السيّال [الدائر]. إن ضرورة التعويض هذه، أو آجال تجديد الإنتاج، لا تختلف بالنسبة لشتى الأجزاء المكوّنة لرأس المال الأساسي اختلافاً كمياً فحسب؛ وقد رأينا أن جزءاً من رأس المال الأساسي الذي يعمّر مدة أطول ويقدر على أداء وظيفته خلال سنوات، يمكن أن يعوّض عينياً (in natura) سنوياً أو على فترات أقصر، فيُضاف على دفعات إلى رأس المال الأساسي القديم؛ أما بالنسبة لرأس المال الأساسي الذي يتسم بخصائص أخرى، فإن تعويضه لا يمكن أن يحصل إلّا دفعة واحدة بعد انقضاء أمد حياته.

[184] لذا تقضي الضرورة أن نختزل الدورانات الخاصة لمختلف أجزاء رأس المال الأساسي ونردّها إلى دوران ذي شكل واحد، بحيث لا يبقى من اختلاف بين هذه الأجزاء سوى الاختلاف الكمّي، ونعني به اختلاف مدة الدوران.

إن هذا التماثل النوعي لا يتحقق إذا اتخذنا من (ج ... ج) نقطة انطلاق وهو شكل يعبّر عن عملية إنتاج مستمرة. سبب ذلك أن عناصر معينة من (ج) ينبغي أن تُعوّض باستمرار عينياً (in natura)، أما الأخرى فلا. غير أن الشكل (ن ... نَ) يُسبغُ هذا التماثل على الدوران، بلا ريب. لنأخذ على سبيل المثال آلة تبلغ قيمتها 10 آلاف جنيه، وتدوم 10 سنوات، ويُعاد تحويل عُشْر قيمتها، أي ألف جنيه، إلى نقد سنوياً. لقد تحوّلت هذه الجنيهات الألف، في السنة الأولى، من رأسمال نقدي إلى رأسمال إنتاجي ثم إلى رأسمال سلعي، ثم تحوّلت من هذا الأخير إلى رأسمال نقدي مجدداً. لقد عادت الجنيهات إلى شكلها الأصلي، إلى الشكل النقدي تماماً مثل رأس المال السيّال [الدائر]، فيما لو درسناه وهو في هذا الشكل؛ ولا يهمّ هنا إنْ كان رأس المال النقدي هذا، أي الألف جنيه، يتحوّل ثانية في نهاية العام إلى شكل طبيعي لآلة أم لا ولدى حساب الدوران الكلّي لرأس المال الإنتاجي المسلّف نقوم بتثبيت كل عناصره في الشكل النقدي، بحيث تكون العودة إلى الشكل النقدي خاتمة الدوران. ونحن نفترض أن القيمة تُسلّف دوماً بهيئة نقد، حتى في عملية الإنتاج المستمرة، حيث لا يبرز هذا الشكل النقدي للقيمة إلّا بهيئة نقد حسابي. وبذا نستطيع حساب المعدل الوسطي.

3) يترتب على ذلك أنه حتى عندما يكون الجزء الأكبر من رأس المال الإنتاجي المسلّف مؤلفاً من رأسمال أساسي تنطوي فترة تجديد إنتاجه، وبالتالي فترة دورانه، على حلقة تمتد على مدار عدة سنوات، فإن القيمة ـ رأسمال، التي تكمل الدوران على مدى عام واحد بفعل الدوران المتكرر الذي يقوم به رأس المال السيّال [الدائر]، قد تكون أكبر من إجمالي قيمة رأس المال المسلّف.

لنفرض أن رأسمالاً أساسياً يبلغ 80 ألف جنيه، وأن فترة تجديد إنتاجه تساوي 10 سنوات، بحيث أن 8 آلاف جنيه منه تعود سنوياً إلى شكلها النقدي، أو أن رأس المال الأساسي ينجز عُشْر دورانه في السنة. ولنفترض أيضاً أن رأس المال السيّال [الدائر] يبلغ 20 ألف جنيه، وأنه يقوم بالدوران 5 مرات في السنة. فرأس المال الكلّي يساوي إذن 100 ألف جنيه. ورأس المال الأساسي الذي ينجز الدوران يبلغ 8 آلاف جنيه، ورأس المال السيّال [الدائر] الذي ينجز الدوران = 20,000 × 5 = 100 الف جنيه. وبذا فإن رأس المال الذي يقوم بالدوران في عام واحد يساوي 108 آلاف جنيه، أي بزيادة 8 آلاف جنيه عن رأس المال المسلّف. لقد قام بالدوران 1 + $\frac{2}{25}$ من رأس المال.

4) بناء على ما تقدم يفترق دوران قيمة رأس المال المسلّف من حيث الزمن عن تجديد إنتاجه الفعلي أو عن الدوران الفعلي لأجزائه المكوّنة. لنأخذ على سبيل المثال رأسمالاً يبلغ 4 آلاف جنيه، ولنفرض أنه يقوم بالدوران 5 مرات في السنة. إن رأس المال الذي يحقق الدوران يبلغ عندئذ 4000 × 5 = 20 ألف جنيه. غير أن ما يعود في [185] نهاية كل دوران ليُسلّف من جديد، هو رأس المال الأصلي المسلّف ذاته، أي 4 آلاف جنيه. فمقداره لا يتأثر بعدد فترات الدورانات التي يؤدي خلالها وظائفه مجدداً بصفته رأسمالاً (بمعزل عن فائض القيمة).

لقد افترضنا في المثال الوارد في الفقرة رقم 3، أن المبالغ التي تعود إلى يد الرأسمالي في نهاية السنة تضم: آ) مقداراً من القيمة يبلغ 20 ألف جنيه، يقوم الرأسمالي بتوظيفه ثانية في العناصر السيّالة [الدائرة] من رأسماله، وب) مبلغ 8 آلاف جنيه، وهو مقدار انفصل بفعل الاهتلاك عن قيمة رأس المال الأساسي المسلّف؛ وعند ذلك يبقى في عملية الإنتاج، كما في السابق، نفس رأس المال الأساسي هذا، ولكن بقيمة أدنى تبلغ 72 ألف جنيه بدلاً من 80 ألف جنيه. فينبغي لعملية الإنتاج، أن تستمر إذن تسع سنوات أخرى، حتى ينتهي أمد حياة رأس المال الأساسي المسلّف ويكفّ عن أداء وظيفته كمولّد للمنتوج ومولّد للقيمة، مما يوجب استبداله. وعليه، ينبغي أن تجتاز القيمة ـ رأسمال المسلّفة حلقة مؤلفة من دورانات، وفي حالتنا هذه مثلاً حلقة مؤلفة من 10 دورانات سنوية، وتتحدد هذه الحلقة بأمد حياة وبالتالي بأمد تجديد إنتاج أو زمن دوران رأس المال الأساسي المستخدم.

وعليه إذ ينمو مقدار قيمة وأمد حياة رأس المال الأساسي المستخدم مع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن أمد حياة الصناعة ورأس المال الصناعي يتسع هو الآخر، في كل حقل خاص من حقول توظيف رأس المال، ليمتد سنوات عديدة، ولنقلْ عشر سنوات

وسطياً. وإذا كان تطور رأس المال الأساسي يفضي إلى إطالة هذه الحياة من جهة، فإن هذه الحياة تتقلص، من جهة أخرى، بفعل الانقلابات المستمرة في وسائل الإنتاج، انقلابات تتكرر دوماً مع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. ويرتبط بذلك تبدل وسائل الإنتاج وضرورة تعويضها على الدوام، من جراء الاهتلاك المعنوي الذي يحل قبل فترة طويلة من موتها الجسدي. ويمكن للمرء أن يفترض بأن متوسط دورة الحياة هذه يبلغ عشر سنوات في الفروع الرئيسية من الصناعة الكبرى، في الوقت الحاضر. ولكن ليس الرقم الدقيق هو المهم ها هنا. فواضح على كل حال ما يلي: إن هذه الحلقة المؤلفة من دورانات مترابطة تمتد إلى عدد من السنين، والتي يكون رأس المال فيها مقيداً بجزئه المكوّن الأساسي، توفر أساساً مادياً للأزمات الدورية، التي تتعرض خلالها الأعمال
[186] لفترات متعاقبة من الكساد، فالنشاط المعتدل، فالإندفاع، فالأزمة. والحق أن الفترات التي يوظف خلالها رأس المال تتباين جداً، ولا تتطابق آجالها، بيد أن الأزمة تؤلف على الدوام نقطة الانطلاق لتوظيفات رأسمال جديدة كبيرة. فالأزمة تشكل، لهذا السبب أيضاً ـ إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر المجتمع بأسره ـ أساساً مادياً جديداً للحلقة المقبلة من الدورانات[22a]

5) بخصوص طريقة حساب الدوران، نفسح مجال الحديث لأحد الاقتصاديين الأميركيين:

> «يعود كل رأس المال المسلّف أو يدور عدة مرات خلال عام واحد، في بعض فروع الإنتاج. وفي بعض الفروع الأخرى، يدور جزء منه أكثر من مرة في العام، فيما يدور جزؤه الآخر أقل من ذلك. وينبغي للرأسمالي أن يحسب أرباحه استناداً إلى الفترة الوسطية التي يقتضيها مجمل رأسماله كي يمر عبر يديه، أي كي يكمل دوراناً واحداً. لنفرض أن شخصاً في مشروع معين قد وظف نصف رأسماله في المباني والآلات التي يتم تجديدها مرة كل عشر سنوات، ووظف ربعاً من رأسماله في الأدوات وما إلى ذلك، والتي يتم تجديدها مرة كل سنتين،

(22a) «الإنتاج المديني يرتبط بدوران يشمل عدة أيام؛ أما الإنتاج الريفي فيرتبط، على العكس، بدوران يشمل سنوات» (آدم موللر، عناصر فن الحكم، برلين، 1809، المجلد الثالث، ص 178. (Adam H. Müller, *Die Elemente der Staatskunst*, Berlin, 1809, III, S. 178. هذا هو التصور الساذج لدى الرومانسيين عن الصناعة والزراعة.

وأن الربع الباقي، المخصص لدفع الأجور وشراء المواد الأولية، يدور مرتين في السنة الواحدة. ولنقل إن رأسماله الإجمالي يبلغ 50 ألف دولار. عندئذ يكون إنفاقه السنوي كالآتي:

$\frac{50,000}{2}$ = 25,000 دولار في عشر سنوات = 2500 دولار في السنة

$\frac{50,000}{4}$ = 12,500 دولار في سنتين = 6250 دولار في السنة

$\frac{50,000}{4}$ = 12,500 دولار في نصف سنة = 25,000 دولار في السنة

في السنة الواحدة = 33,750 دولاراً

وعليه فإن متوسط الفترة التي يدور خلالها كل رأسماله مرة واحدة هو ستة عشر شهراً(*)

لنأخذ حالة أخرى: فلنقل أن ربع رأس المال الكلّي البالغ 50,000 دولار يُتداول في 10 سنوات، وربعاً آخر في سنة واحدة، والنصف الباقي مرتين في السنة. عندئذ يكون الانفاق السنوي كالآتي:

$\frac{12,500}{10}$	=	1250 دولاراً
12,500	=	12,500 دولار
2 × 25,000	=	50,000 دولار
مجموع ما يدور في السنة	=	63,750 دولاراً»

(سكروب، الاقتصاد السياسي، تحرير ألونزو بوتر، نيويورك، 1841، ص142-143).

(Scrope, *Pol. Econ.*, edit. Alonzo Potter, New York, 1841, p. 142-143).(**)

(*) يشير ماركس في مخطوطاته إلى أن هذه الطريقة في حساب زمن دوران رأس المال مغلوطة. وإن متوسط زمن الدوران الوارد في الاقتباس (16 شهراً) محسوب على اعتبار أن نسبة الربح تبلغ $7\frac{1}{2}$% عن مجمل رأس المال البالغ 50 ألف دولار. ومن دون اعتبار الربح بهذه النسبة، يتوجب على زمن دوران رأس المال هذا أن يكون 18 سنة. [ن. برلين].

(**) مقاطع من ألونزو بوتر، الاقتصاد السياسي: مواضيعه، غاياته، ومبادؤه: منظوراً إليها من زاوية وضع الشعب الأميركي، نيويورك، 1841.

(A. Potter, *Political economy: its objects, uses, and principles: considered with reference to the condition of the American People*, New York, 1841).

6) الاختلافات الفعلية والظاهرية في دوران مختلف أجزاء رأس المال. ـ يقول [187] سكروب نفسه في المقطع عينه [ص 141]:

«إن رأس المال الذي يُنفقه الصناعي، أو المزارع، أو التاجر في دفع الأجور، يحقق أسرع تداول، فلعله يدور مرة في الأسبوع، إذا كانت الأجور تُدفع كل أسبوع، ذلك لأن الإيرادات المتأتية من بيع السلع أو دفع الفواتير تتحقق كل أسبوع أيضاً؛ أما رأس المال المنفق على المواد الأولية أو خزين السلع الناجزة فيدور بسرعة أقل، فلربما يدور مرتين أو أربع مرات في السنة، تبعاً للزمن المنصرم بين شراء المواد الأولية وبيع السلع ـ فنحن نفترض أن آجال الائتمان واحدة في البيع والشراء. ويدور رأس المال الموظف في الأدوات والآلات أبطأ بكثير، فهو يدور، أي يُستهلك ويُجدّد، بمعدل وسطي يناهز مرة كل خمسة أو كل عشرة أعوام، رغم أن هناك بعضاً من الأدوات التي تهترىء كلّياً بعد سلسلة قصيرة من العمليات. أما رأس المال الموظف في المباني، كالمعامل والمخازن والمستودعات، والحظائر والطرق ومنشآت الري، إلخ، فقد يلوح وكأنه لا يجري في التداول البتة. بيد أن هذه الأشياء، في حقيقة الأمر، شأنها شأن الأشياء السابقة التي ذكرناها، تُستهلك أثناء مساهمتها في الإنتاج، ولا بد من تجديد إنتاجها لكي يتمكن المُنتج من مواصلة عملياته. ولكن ثمة فارقاً واحداً، وهو أنها تُستهلك ويُجدد إنتاجها بوتيرة أبطأ من البقية. وقد يدور رأس المال الموظف فيها مرة واحدة كل عشرين ولربما مرة كل خمسين عاماً».

يخلط سكروب هنا بين اختلاف انسياب أجزاء معينة من رأس المال السيّال [الدائر] الذي يتأتى للرأسمالي الفرد بسبب آجال البيع وشروط الائتمان، وبين اختلاف الدورانات بسبب طبيعة رأس المال. فهو يقول إن الأجور يجب أن تُدفع أسبوعياً من الإيرادات الأسبوعية المتأتية عن المبيعات أو الفواتير المدفوعة. وما ينبغي أن نلاحظه في المقام الأول، أن اختلافات معينة تنشأ حتى بصدد الأجور حسب طول آجال الدفع، أي طول المدة التي يتعين على العامل أن يُقرض خلالها الرأسمالي، أي فيما إذا كانت الأجور تُدفع أسبوعياً، أم شهرياً، أم كل ثلاثة أشهر، أم كل نصف سنة، إلخ. وينطبق هنا

= تفيد المقدمة أن الشطر الأعظم من هذا الكتاب هو إعادة طباعة للفصول العشرة الأولى من كتاب ج. سكروب: مبادىء الاقتصاد السياسي *Principles of political economy* المنشور في إنكلترا، عام 1833، مع تعديلات أدخلها بوتر. [ن. برلين].

القانون الذي صغناه من قبل والذي ينص على أن «كتلة وسيلة الدفع (أي رأس المال النقدي الذي ينبغي أن يسلّف دفعة واحدة) اللازمة لتسوية كل المدفوعات الدورية، مهما كان مصدرها تتناسب بصورة طردية(*) مع طول فترات الدفع» (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 3b، ص 124)(**)

ثانياً، إن ما يدخل بكلّيته في المنتوج الأسبوعي ليس فقط القيمة الجديدة التي يضيفها عمل هذا الأسبوع إليه خلال الإنتاج، بل وقيمة المواد المساعدة والمواد الأولية [188] المستهلكة في المنتوج الأسبوعي هذا. وهذه القيمة التي يحتويها المنتوج تمضي في التداول سوية مع المنتوج نفسه. وهي تكتسب الشكل النقدي عن طريق بيع المنتوج، ثم يتعين أن تتحوّل مجدداً إلى عناصر الإنتاج نفسها. وينطبق ذلك على قوة العمل بمقدار انطباقه على المواد الأولية والمواد المساعدة. ولكن سبق أن رأينا (راجع الفصل السادس، II، الفقرة رقم 1) أن استمرارية الإنتاج تقتضي توافر خزين من وسائل الإنتاج يتباين بتباين فروع الإنتاج، ويتباين في الفرع الواحد بتباين الأجزاء المكوّنة لهذا العنصر من رأس المال السيّال [الدائر] كالفحم والقطن مثلاً. وعليه رغم أنه يتوجب تعويض هذه المواد عينياً (in natura)، باستمرار، فليس من الضروري شراؤها مجدداً باستمرار. فوتيرة تكرار الشراء تتوقف على حجم الخزين المتاح، وعلى الزمن اللازم لاستنفاد هذا الخزين. أما بالنسبة لقوة العمل فلا وجود لمثل هذا الخزين. فإعادة تحويل ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على قوة العمل إلى نقد كرّةً أخرى، تسير جنباً إلى جنب مع إعادة تحويل ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على المواد الأولية والمساعدة. بيد أن تحويل النقد مجدّداً إلى قوة عمل، من جهة، وإلى مواد أولية، من جهة ثانية، يمضي في خطين منفصلين بسبب تباين آماد الشراء والدفع بين هذين العنصرين، فأحدهما يُشترى كخزين إنتاجي لفترات مديدة، أما الآخر، أي قوة العمل، فيُشترى لفترات قصيرة نسبياً، لأسبوع مثلاً ومن جهة أخرى يتعين على الرأسمالي أن يحتفظ بخزين من السلع الناجزة إلى جانب خزينه الإنتاجي. وبصرف النظر عن صعوبات البيع، إلخ، فإن هناك كتلة معينة من السلع ينبغي إنتاجها حسب الطلب مثلاً. إذ بينما يجري إنتاج الجزء الأخير من السلع، يظل الجزء الناجز منها في المستودع حتى يُنجز الطلب بأسره. وهناك فروق

(*) في الطبعتين الأولى والثانية، ورد: عكسية. [ن. برلين]

(**) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول، ص 156. [ن. برلين]، [الطبعة العربية، ص 185-187]. [ن. ع].

أخرى في دوران رأس المال السيّال [الدائر] تنشأ حيثما وجب أن تبقى بعض عناصره في مرحلة تمهيدية من عملية الإنتاج (كتجفيف الخشب مثلاً، إلخ) مدة أطول مما تبقى فيها عناصر أخرى.

إن نظام الائتمان، الذي يشير إليه سكروب هنا، شأن رأس المال التجاري، يحوّر الدوران بالنسبة إلى الرأسمالي المفرد. أما على نطاق المجتمع، فإنه لا يحوّر الدوران إلّا بمقدار ما يسرّع، لا الإنتاج فحسب، بل الاستهلاك أيضاً.

[189]

الفصل العاشر

نظريات رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر
الفيزيوقراطيون وآدم سميث

يتجلى الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر(*) [السيّال] عند كينيه كفارق بين تسليفات أصلية (avances primitives) وتسليفات سنوية (avances annuelles). وهو يعرض هذا الفارق عرضاً صائباً باعتباره فارقاً قائماً فقط في حدود رأس المال الإنتاجي، أي رأس المال المندمج في عملية الإنتاج المباشرة. ولما كان كينيه يرى رأس المال المستخدم في الزراعة، نعني رأسمال المزارع، على اعتبار أنه رأس المال الوحيد الإنتاجي حقاً، فإن هذه الفوارق إنما تصحّ بالنسبة لرأسمال المزارع وحده. وينشأ عن ذلك أيضاً دوران جزء من رأس المال مدة عام، ودوران الجزء الآخر مدة أطول (10 أعوام). وأخذ الفيزيوقراطيون، مع تطوير مذهبهم، ينشرون على نحو عرضي، هذه الفوارق على أنواع أخرى من رأس المال، وعلى رأس المال الصناعي بوجه عام. وقد ظل الفارق بين التسليفات السنوية والتسليفات المستمرة خلال سنوات كثيرة، يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى المجتمع بحيث دأب الكثير من الاقتصاديين، حتى بعد آدم سميث، على العودة إلى هذا التعريف.

إن الفارق بين هذين الصنفين من التسليفات لا يبرز إلّا بعد أن يتحوّل النقد المسلّف

(*) يستخدم ماركس هنا: (Zirkülierend) الدائر، وهي مرادف لمقولة (Flüssig) السيّال. والمصطلحان مترادفان، وقد أدرجناهما معاً لتفادي اللبس، حيثما يتناوب النص على استخدام المفردتين في الفصل الواحد عينه. [ن. ع].

إلى عناصر رأسمال إنتاجي. ولا يقوم هذا الفارق إلّا ضمن رأس المال الإنتاجي وحده. لذلك لم يخطر لكينيه أن يصنّف النقد إلى تسليفات أصلية أو تسليفات سنوية. فهذان الصنفان من التسليفات باعتبارهما تسليفات للإنتاج ـ أي باعتبارهما رأسمالاً إنتاجياً ـ يقفان في مواجهة النقد، كما يقفان في مواجهة السلع الماثلة في السوق. زد على ذلك أن كينيه يختزل بصورة صحيحة الفارق بين هذين العنصرين من رأس المال الإنتاجي إلى اختلاف الطرق التي يدخل بواسطتها إلى قيمة المنتوج الناجز، وبالتالي اختلاف أنماط تداول قيمة كل منهما مع قيمة المنتوج، واختلاف أنماط تعويضهما أو تجديد إنتاجهما،
[190] نظراً لأن قيمة أحدهما تُعوّض سنوياً، فيما لا تعوّض قيمة الآخر إلّا جزءاً فجزءاً على مدى فترات أطول(23).

والتقدم الوحيد الذي أحرزه آدم سميث في هذه المسألة يكمن في ما قام به من تعميم للمقولات المذكورة. ولم تعد تتعلق عنده بشكل واحد خاص من رأس المال، أي

(23) قارن: كينيه، تحليل الجدول الاقتصادي، [الفيزيوقراطيون، طبعة دير، باريس]، 1846).
(Quesnay, *Analyse du Tableau économique*. [In: *Physiocrates*, Éd Daire, I^ère partie, Paris], 1846). ونقرأ هناك على سبيل المثال ما يلي: «تتألف التسليفات السنوية من النفقات السنوية اللازمة لزراعة الأرض. وينبغي تمييز هذه التسليفات عن التسليفات الأصلية التي تؤلف رصيد المعدات لزراعة الأرض» (ص 59). ـ وأخذت هذه التسليفات (avances) في بعض الأحيان تدعى «رأسمال» مباشرة: «رأسمال أو تسليفات» (Capital ou avances)، في مؤلفات الفيزيوقراطيين اللاحقين، (أنظر: دوبون دو نيمور، الأقوال المأثورة للدكتور كينيه، أو خلاصة مبادئه في الاقتصاد الاجتماعي، طبعة دير، الجزء الأول، ص 391).
(Dupont de Nemours, *Maxime du Docteur Quesnay, ou résumé de ses principes, d'économie Sociale*, Daire, I, p. 391); [في الطبعتين الأولى والثانية ورد العنوان بصيغة أخرى: منابع وتقدم علم جديد (*Origine & Progrès d'une science nouvelle*, 1767) ـ [ن. برلين]. ويقول لو ترون: «تمتلك أمة من الأمم في هيئة ثمار العمل الموجودة خلال زمن طويل إلى هذا الحدّ أو ذاك، خزيناً هاماً من الثروات المستقلة عن تجديد إنتاجه كل عام؛ إن هذا الرصيد يؤلف رأسمالاً ـ تراكم على مدى فترة طويلة ودُفعت لقاءه منتوجات، ـ رأسمالاً يتجدد ويزداد باستمرار» (طبعة دير، الجزء الثاني، ص 928 ـ 929). ـ ويستخدم تورغو اصطلاح «رأس المال»، بدلاً من «التسليفات» بانتظام أكبر، بل يماثل تسليفات الصناعيين (manufacturiers) على شكل أكمل لتسليفات المزراعين، (أنظر: تورغو؛ تأملات في نشوء وتوزيع الثروات، 1766).
(Turgot, *Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses*, 1766).

رأسمال المزارع بل بكل شكل من أشكال رأس المال الإنتاجي. وعليه ينجم عن ذلك تلقائياً أنه عوضاً عن التمايز بين الدوران السنوي والدوران الذي يزيد على السنة، المستمد من الزراعة، يأتي التمايز العام في اختلاف آماد الدوران، بحيث أن دوران رأس المال الأساسي ينطوي دوماً على أكثر من دوران واحد لرأس المال الدائر، بصرف النظر عن آماد دوران رأس المال الدائر، سواء كانت هذه سنوية أو أكثر من سنوية، أو أقل من سنوية. وبذا تتحوّل التسليفات السنوية (avances annuelles) عند سميث إلى رأسمال دائر و«التسليفات الأصلية» (avances primitives) إلى رأسمال أساسي. بيد أن ما أحرزه سميث من تقدم يقتصر على تعميم هاتين المقولتين. أما فيما يتعلق بطريقة إجرائه هذا التعميم فهو دون كينيه بكثير.

إن الأسلوب التجريبي الفج الذي يبتدىء به سميث بحثه يولّد الغموض من البداية:

> «هناك طريقتان مختلفتان يمكن أن يستخدم بهما رأسمال ما لكي يثمر لصاحبه إيراداً أو ربحاً» «There are two different ways in which a capital may be employed so as to yield a revenue or profit to its employer». (ثروة الأمم، الكتاب الثاني، الفصل الأول، طبعة أبردين 1848، الفصل الأول، ص189).
>
> (*Wealth of Nations*, book II, ch. I, Edit Aberdeen, 1848. p. 189).

[191] إن الطرق التي يمكن توظيف القيمة بها لكي تؤدي وظيفة رأس المال، وتدرّ فائض قيمة على مالكه، متنوعة ومتعددة تنوع وتعدد مجالات توظيف رأس المال. فهذه مسألة تتعلق بشتى فروع الإنتاج التي يمكن توظيف رأس المال فيها. وإذا ما صغنا المسألة على هذا النحو فإنها ستمضي إلى أبعد من ذلك. فهي تنطوي على مسألة أخرى تتعلق بالطريقة التي يمكن بها للقيمة أن تؤدي وظيفة رأسمال لمالكها حتى من دون أن توظف كرأسمال إنتاجي، مثلاً كرأسمال يدرّ الفائدة، أو كرأسمال تاجر، إلخ. عند بلوغ هذه النقطة لا أكثر، نكون قد بعدنا بُعد السماوات عن الأرض، عن الموضوع الفعلي لتحليلنا، ونعني به مسألة كيف يؤثر تقسيم رأس المال الإنتاجي إلى عناصره المختلفة على دورانها، بصرف النظر عن اختلاف مجالات توظيفها.

ويمضي آدم سميث عقب ذلك إلى القول:

> «أولاً، يمكن أن يُستخدم رأس المال في استنبات السلع، أو إنتاجها أو شرائها، وبيعها ثانية بربح» «First, it may be employed in raising, manufacturing, or purchasing goods, and selling them again with a profit». [المجلد الثاني، ص 254].

ولا يقول لنا سميث، هنا، أي شيء سوى أن رأس المال يمكن أن يستخدم في الزراعة والصناعة والتجارة. وهو بهذا لا يتحدث إلّا عن مختلف مجالات توظيف رأس المال، بما في ذلك مجالات معينة، كالتجارة مثلاً، حيث لا يندمج رأس المال في عملية الإنتاج المباشرة، وبالتالي لا يؤدي وظيفة رأسمال إنتاجي. ويتخلى سميث، بهذا، عن الأساس الذي اتخذه الفيزيوقراطيون ركيزة لتصوير الفوارق بين مختلف أجزاء رأس المال الإنتاجي، وتأثيراتها على طابع الدوران. بل إن سميث يتخذ من رأسمال التاجر مثالاً ايضاحياً، مع أن الحديث في هذه الحالة لا يدور إلّا عن الفوارق بين أجزاء رأس المال الإنتاجي خلال عملية تكوين المنتوج والقيمة، والتي تولّد بدورها فوارق في دوران رأس المال وتجديد إنتاجه.

ويمضي قائلاً:

«إن رأس المال المستخدم بهذه الطريقة لا يدرّ إيراداً أو ربحاً لصاحبه ما دام باقياً في حوزته أو مستمراً في البقاء على نفس الشكل».
«The capital employed in this manner yields no revenue or profit to its employer while it either remains in his possession or continues in the same shape». [المجلد الثاني، ص 254].

ـ «رأس المال المستخدم بهذه الطريقة»! (The capital employed in this manner!) ولكن سميث إنما يتحدث عن رأس المال الموظّف في الزراعة أو في الصناعة، ثم يقول لنا فيما بعد إن رأسمالاً موظفاً على هذا النحو ينقسم إلى رأسمال أساسي ودائر! وإذن فإن توظيف رأس المال بهذه الطريقة لا يمكن أن يجعله رأسمالاً أساسياً ولا رأسمالاً دائراً.

[192] أم تُراه يقصد القول إن رأس المال المستخدم لإنتاج سلع وبيع هذه السلع بربح، ينبغي أن يُباع، بعد تحويله إلى سلع، وأن ينتقل عن طريق البيع، أولاً من حوزة البائع إلى حوزة الشاري، وأن يُبدِّل، ثانياً، شكله الطبيعي كسلعة بشكله النقدي، وأن رأس المال لا فائدة فيه لصاحبه «ما دام باقياً في حوزته أو مستمراً في البقاء» ـ عند صاحبه ـ «على نفس الشكل»؟ ولكن ما ينجم عن الأمر حينئذ هو الآتي: إن نفس القيمة ـ رأسمال التي كانت تؤدي سابقاً وظيفتها كرأسمال إنتاجي، أي في شكل يلازم عملية الإنتاج، تقوم الآن بأداء وظيفتها كرأسمال سلعي ورأسمال نقدي، وهما شكلان يلازمان عملية التداول، وبذلك لم تعد القيمة ـ رأسمال لا رأسمالاً أساسياً ولا سيّالاً [دائراً]. وينطبق ذلك بالمثل على تلك العناصر من القيمة التي تضيفها المواد الأولية والمساعدة،

أي التي يضيفها رأس المال السيّال [الدائر]، كما ينطبق على تلك العناصر التي يضيفها استهلاك وسائل العمل، أي يضيفها رأس المال الأساسي. وبذا لا نتقدم على هذا الطريق أيضاً خطوة واحدة نحو استيضاح الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال السيّال [الدائر].

بعد ذلك:

«إن سلع التاجر لا تدرّ عليه إيراداً أو ربحاً إلى أن يبيعها لقاء نقد، والنقد لا يفيده كثيراً إلى أن يبادله ثانية بسلع. إن رأسماله يغادره دوماً في شكل معين ويعود إليه في شكل آخر، ولا يمكن لرأس المال أن يدرّ عليه بعض الربح إلّا بواسطة مثل هذا التداول، أو المبادلات المتعاقبة. ويمكن أن نسمي رؤوس أموال كهذه، عن صواب، رؤوس أموال دائرة» [المجلد الثاني، ص 254].

«The goods of the merchant yield him no revenue or profit till he sells them for money, and the money yields him as little till it is again exchanged for goods. His capital is continually going from him in one shape, and returning to him in another, and it is only by means of such circulation, or successive exchanges, that it can yield him any profit. Such capitals, therefore, may very properly be called circulating capitals». [V.II, p.254].

إن ما يحدده آدم سميث هنا على أنه رأسمال دائر، هو ما أقترح تسميته **رأسمال التداول**، إنه رأسمال في شكل يلازم عمل التداول، أي لتبديل الأشكال الجاري بتوسط التبادل (تبدّل المادة (الأيض) وتبدّل الأيدي)، أي أنه رأسمال سلعي ورأسمال نقدي في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، أي مع شكل رأس المال الذي يلازم عملية الإنتاج. وما هذان بنوعين مختلفين يقسّم الرأسمالي الصناعي بهما رأسماله، بل هما شكلان مختلفان ترتديهما نفس القيمة ـ رأسمال المسلّفة وتخلعهما مراراً وتكراراً في مجرى سير حياتها (curriculum vitae). ويخلط آدم سميث ذلك ـ وهذه خطوة كبيرة إلى الوراء بالمقارنة مع الفيزيوقراطيين ـ مع الفوارق في الشكل التي تنبثق في إطار تداول القيمة ـ رأسمال، أثناء مرور هذه بالمراحل المتعاقبة لدورتها، فيما توجد القيمة ـ رأسمال في شكل [193]
رأسمال إنتاجي؛ وتنشأ هذه الفوارق عن اختلاف طرق مساهمة شتى عناصر رأس المال الإنتاجي في عملية تكوين القيمة، واختلاف الطرق التي تنقل بها هذه العناصر قيمتها إلى المنتوج. ولسوف ننظر أدناه في عواقب هذا الخلط الأساسي لرأس المال الإنتاجي

ورأس المال الماثل في ميدان التداول (رأس المال السلعي، ورأس المال النقدي) من جهة، برأس المال الأساسي ورأس المال السيّال [الدائر] من جهة أخرى. إن القيمة ـ رأسمال المسلّفة في رأس المال الأساسي تُتداول مع المنتوج مثلها مثل تلك القيمة ـ رأسمال المسلّفة في رأس المال السيّال [الدائر]، وتتحوّلان كلتاهما بالمثل إلى رأسمال نقدي عبر تداول رأس المال السلعي. والفارق ينجم أساساً عن هذا الواقع وهو أن قيمة رأس المال الأساسي تمضي إلى التداول جزءاً فجزءاً، وينبغي أن تُعوَّض بالتالي أيضاً جزءاً فجزءاً على فترات تطول أو تقصُر، وأنْ يُجدّد إنتاجها في شكلها الطبيعي.

إن المثال الإيضاحي الذي اختاره سميث إختياراً جد سيئ، يدلّ على أن رأس المال الدائر لا يعني عنده سوى رأسمال التداول، أي القيمة ـ رأسمال الماثلة في الشكلين الملازمين لعملية التداول (وهما رأس المال السلعي ورأس المال النقدي). فهو ينتقي كمثال لهذا الغرض نوعاً من رأس المال لا ينتمي البتة إلى عملية الإنتاج، بل يمكث حصراً في ميدان التداول ولا يتضمن سوى رأسمال التداول ـ أي رأسمال التاجر.

أما مدى سخف البدء بمثال لا يُعد فيه رأس المال قط رأسمالاً إنتاجياً، فذلك ما يقوله سميث نفسه عقب ذلك مباشرة:

«إن رأسمال التاجر، هو، برمته، رأسمال دائر».
«The capital of a merchant is altogether a circulating capital».
[المجلد الثاني، ص 255].

ولكن الفرق بين رأس المال الدائر ورأس المال الأساسي ينبثق كما سوف نعرف من سميث فيما بعد، عن فوارق جوهرية ناشئة في صلب رأس المال الإنتاجي ذاته. إن سميث يقصد الفارق الذي أرساه الفيزيوقراطيون، من جانب، ويقصد من جانب آخر اختلاف الأشكال التي ترتديها القيمة ـ رأسمال أثناء دورتها. فهو يخلط هذا وذاك في كومة واحدة.

أما كيف ينشأ الربح عن طريق تغيير شكل النقد والسلعة، عن مجرد تحويل القيمة من شكل إلى آخر، فذلك ما لا سبيل إلى معرفته إطلاقاً. ثم إن تفسير ذلك غير ممكن على الإطلاق نظراً لأن سميث يبتدىء هنا انطلاقاً من رأسمال التاجر، الذي يقتصر على التحرك في حقل التداول. ولسوف نعود إلى هذه القضية فيما بعد. أما الآن فلنصغ إلى ما يقوله سميث عن رأس المال الأساسي [المجلد الثاني، ص 254 ـ 255]:

«ثانياً، يمكن استخدامه» (رأس المال) «في تحسين التربة، وفي شراء آلات وأدوات العمل المفيدة، أو ما يماثلها من أشياء تثمر إيراداً أو [194]

ربحاً دونما حاجة لتغيير مالكها أو تداولها أكثر من ذلك. ويمكن لرؤوس أموال من هذا النوع أن تسمى بصواب رؤوس أموال أساسية. إن الصنائع المختلفة تتطلب تناسبات مختلفة بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر المستخدمين فيها.. ولا بد لبعض أجزاء رأسمال أي معلم حِرفي أو صناعي من أن يكون ثابتاً في أدوات عمله. بيد أن هذا الجزء صغير جداً في بعض الصنائع، وكبير جداً في البعض الآخر.. غير أن الجزء الأعظم من رأسمال كل المعلمين الحِرفيين من هذا الطراز» (كالخياطين، وصانعي الأحذية، والنسّاجين) «يمضي في التداول، سواء في أجور عمالهم، أو في سعر موادهم الأولية، ليعود إليهم ثانية مع ربح بواسطة سعر العمل».

"Secondly, it" (capital) "may be employed in the improvement of land, in the purchase of useful machines and instruments of trade, or in such like things as yield a revenue or profit without changing masters, or circulating any further. Such capitals, therefore, may very properly be called fixed capitals. Different occupations require very different proportions between the fixed and circulating capitals employed in them Some part of the capital of every master artificer or manufacturer must be fixed in the instruments of his trade. This part, however, is very small in some, and very great in others The far greater part of the capital of all such master artificers" (wie Schneider, Schuster, Weber) "however is circulated, either in the wages of their workmen, or in the price of their materials, and to be repaid with a profit by the price of the work."

وعدا عن السذاجة الطفولية في تحديد منشأ الربح، يتجلى ضعف هذا العرض وارتباكه على الفور من الآتي: إن الآلة بالنسبة لصانعيّ الآلات، مثلاً، هي منتوجه، الذي يمضي للتداول كرأسمال سلعي، أو على حد قول سميث نفسه:

«يفترق عنه، ويغير مالكه، ويمضي للتداول أكثر».

«is parted with, changes masters, circulates further».

واستناداً إلى تعريف سميث فإن هذه الآلة لن تكون رأسمالاً أساسياً بل دائراً. ومردّ هذا الارتباك، ثانية، أن سميث يخلط ما بين رأس المال الأساسي والسيّال [الدائر] من فارق ينشأ عن اختلاف أنواع تداول مختلف عناصر رأس المال الإنتاجي، وبين تبدل

الأشكال التي يمرّ بها نفس رأس المال الذي يؤدي وظيفة رأسمال إنتاجي في نطاق عملية الإنتاج، ولكنه يؤدي وظيفة رأسمال تداول، أي وظيفة رأسمال سلعي أو رأسمال نقدي، في مجال التداول. فالأشياء نفسها، عند آدم سميث، تستطيع إذن أن تقوم بوظيفة رأسمال أساسي (كوسائل عمل وعناصر من رأس المال الإنتاجي) أو بوظيفة رأسمال «دائر»، أي رأسمال سلعي (كمنتوج يُقذف من مجال الإنتاج إلى مجال التداول)، وذلك [195]
تبعاً للموقع الذي تحتله في مجرى حياة رأس المال.

بيد أن آدم سميث يغير، على حين غرة، الأساس الذي يرتكز إليه في تصنيف رأس المال، ويناقض النص الذي ابتدأ به مجمل بحثه قبل بضعة أسطر لا غير. ونقصد بذلك على وجه التحديد جملته التي تقول:

«هناك طريقتان مختلفتان يمكن أن يستخدم بهما رأس المال لكي يثمر لمالكه إيراداً أو ربحاً» [المجلد الثاني، ص 254].

«There are two different ways in which a capital may be employed so as to yield a revenue or profit to its employer».

وهما تحديداً استخدامه كرأسمال دائر أو كرأسمال أساسي. وحسب هذا القول فإن هاتين هما طريقتان مختلفتان لاستخدام شتى رؤوس الأموال بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً، والتي يمكن توظيفها، على سبيل المثال إما في الصناعة أو في الزراعة. ـ ولكننا نقرأ بعد ذلك [المجلد الثاني، ص 255]:

«إن الصنائع المختلفة تتطلب تناسبات مختلفة بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر المستخدمين فيها».

«Different occupations require very different proportions between the fixed and circulating capitals employed in them.»

ها نحن نجد أن رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر لم يعودا استثمارين مختلفين ومستقلين لرأس المال، بل جزآن مختلفان من رأسمال إنتاجي واحد بعينه، يؤلفان نسبتين مختلفتين من القيمة الإجمالية لرأس المال هذا، في مجالين مختلفين من مجالات التوظيف. إذن فنحن إزاء فوارق ناجمة عن التقسيم الملائم لرأس المال الإنتاجي نفسه، وهي لا تنطبق بالتالي إلّا عليه. ولكن سرعان ما ينقض سميث هذا القول، حين يضع رأس المال التجاري، باعتباره محض رأسمال دائر، في مقابل رأس المال الأساسي، فهو يقول:

«إن رأسمال التاجر. هو برمته، رأسمال دائر». [المجلد الثاني، ص255].

أما في الواقع فإن رأس المال هذا يؤدي وظائفه في مجال التداول وحده، ويقف، بهذه الصفة، في تعارض عام مع رأس المال الإنتاجي، أي رأس المال المندمج في عملية الإنتاج، ولكنه لا يمكن، لهذا السبب بالذات، أن يقف في تعارض مع الجزء الأساسي من رأس المال الإنتاجي بصفته جزءاً سيّالاً (دائراً) من رأس المال الإنتاجي هذا.

ونجد في الأمثلة التي يسوقها سميث أنه يعتبر «أدوات العمل» (instruments of trade) رأسمالاً أساسياً، فيما يعتبر ذلك الجزء من رأس المال الذي وظف في الأجور والمواد الأولية، بما فيها المواد المساعدة، (والذي «يتم تعويضه مع ربح بواسطة سعر العمل» «repaid with a profit by the price of the work» رأسمالاً دائراً).

[196] إذن فهو لا ينطلق، بادىء الأمر، إلّا من مختلف العناصر المكوّنة لعملية العمل: قوة العمل (العمل) والمواد الأولية من ناحية، وأدوات العمل من ناحية أخرى. ولكن هذه العناصر هي أجزاء مكوّنة لرأس المال، لأن مقداراً معيناً من القيمة مكرّس لأن يقوم بوظيفة رأسمال، قد أُنفق عليها. وفي حدود ذلك، فإنها تؤلف عناصر مادية، أو أنماط وجود رأس المال الإنتاجي، أي رأس المال الناشط في عملية الإنتاج. ولكن لماذا يسمي أحد هذه الأجزاء أساسياً؟ لأنه

> «لا بد لجزء من رأس المال من أن يكون ثابتاً في أدوات العمل»
> «some parts of the capital must be fixed in the instruments of trade». [المجلد الثاني، ص254].
>
> ولكن الجزء الآخر «ثابت» أيضاً في الأجور والمواد الأولية. إلّا أن الآلات و «أدوات العمل. وما يماثلها من أشياء. تثمر إيراداً أو ربحاً دونما حاجة لتغيير مالكها أو تداولها أكثر من ذلك. ويمكن لرؤوس أموال من هذا النوع أن تسمى بصواب رؤوس أموال أساسية» [المجلد الثاني، ص 254].
>
> "instruments of trade such like things yield a revenue or profit without changing masters, or circulating any further. Such capitals, therefore, may very properly be called fixed capitals"

لنأخذ على سبيل المثال الصناعة المنجمية. لا تُستخدم هنا أية مادة أولية، لأن موضوع العمل، كالنحاس مثلاً، هو منتوج طبيعة ينبغي تملكه عن طريق العمل. والنحاس المزمع استخراجه هو منتوج العملية، الذي لا يُتداول بوصفه سلعة، أو بوصفه رأسمالاً

سلعياً، إلّا بعد إنجاز هذه العملية؛ ولا يؤلف هذا النحاس عنصراً من عناصر رأس المال الإنتاجي. فليس ثمة أي جزء من قيمة رأس المال الإنتاجي قد وُظف في النحاس. من ناحية ثانية فإن العناصر الأخرى لعملية الإنتاج، كقوة العمل والمواد المساعدة كالفحم والماء، إلخ، لا تدخل مادياً في المنتوج، هي الأخرى. فالفحم يُستهلك برمته، ولا يدخل منه شيء في المنتوج غير قيمته، مثله في ذلك مثل جزء من قيمة الآلة، إلخ. أخيراً يظل العامل ماثلاً على استقلاله إزاء المنتوج، أي النحاس، شأن استقلال الآلة، ولكن القيمة التي ينتجها العامل بعمله تغدو الآن جزءاً مكوّناً لقيمة النحاس. يتضح لنا من هذا المثال أنه ما من جزء من الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي يغيّر الأيدي (أي مالكيه masters)، أو يمضي في التداول أكثر من ذلك، لأنه ما من أحد منها يدخل مادياً في المنتوج. فأين يمكث رأس المال الدائر، في هذه الحالة، إذن؟ حسب التعريف الذي صاغه سميث، يُعدّ مجمل رأس المال المستخدم في منجم النحاس رأسمالاً أساسياً ولا شيء سواه.

لنأخذ، على العكس من ذلك، صناعة أخرى تستخدم مواد أولية تؤلف القوام المادي للمنتوج، ومواد مساعدة تدخل في المنتوج لا من ناحية القيمة وحسب، مثل فحم [197]
التدفئة، بل من الناحية المادية أيضاً. وعندما يتحوّل المنتوج، ولنفرض أنه خيوط غزل، من يد مالك إلى آخر، فإن المواد الأولية التي يتألف منها المنتوج، كالقطن، تغيّر مالكها معه؛ وينتقل المنتوج من عملية الإنتاج إلى عملية الاستهلاك. ولكن طالما بقي القطن يؤدي وظيفة عنصر من رأس المال الإنتاجي، فإن مالكه لا يعمد إلى بيعه، بل تصنيعه، وتحويله إلى غزول. ولا يدعه المالك يفلت من يديه. أو إذا ما استخدمنا تعابير سميث الخاطئة والفجّة، فإن المالك لا يجني أيما ربح عن طريق الافتراق عن المنتوج وتغيير مالكه أو تــداولــه .(by parting with it, by its changing masters, or by circulating it.). كما لا يدع مواده تمضي إلى التداول، شأن ما يفعل بآلاته. فهذه المواد تبقى ثابتة في عملية الإنتاج، تماماً كحال آلات الغزل ومباني المصنع. الواقع، أن عليه أن يثبّت جزءاً من رأس المال الإنتاجي باستمرار، في شكل فحم وقطن، إلخ، كما في شكل وسائل عمل. والفرق الوحيد أن القطن أو الفحم، إلخ، اللازمين لإنتاج الغزول أسبوعياً، إنما يُستهلكان كلّياً في صنع منتوج الأسبوع، وينبغي التعويض عنهما بنسخ جديدة من القطن والفحم إلخ؛ وهكذا، فإن عناصر رأس المال الإنتاجي هذه، رغم أنها تظل متماثلة من حيث النوع، إلّا أنها تتألف دوماً من نسخ جديدة من نفس النوع، في حين أن آلة الغزل المفردة ذاتها أو مبنى المصنع المفرد ذاته، يواصلان الاشتراك في جملة كاملة من

عمليات الإنتاج الأسبوعية المتكررة دون استبدالهما بدفعات جديدة من النوع نفسه. إن جميع هذه الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي، تظل ثابتة بوصفها عناصر لرأس المال هذا، في عملية الإنتاج، ما دامت هذه لا تستطيع أن تمضي بدون تلك، وإن جميع عناصر رأس المال الإنتاجي أساسية كانت أم سيّالة (دائرة) على حد سواء تقف بوصفها رأسمالاً إنتاجياً في مواجهة رأسمال التداول، أي في مواجهة رأس المال السلعي ورأس المال النقدي.

كذلك أمر قوة العمل. فلا بد من تثبيت جزء من رأس المال الإنتاجي فيها، على الدوام، علماً بأن الرأسمالي ذاته يستخدم قوى العمل المتماثلة نفسها في أي فرع كان، مثلما يستخدم الآلات نفسها، لفترة طويلة من الوقت. ولا يكمن اختلاف قوة العمل عن الآلات، هنا، في أن الآلة تُشترى دفعة واحدة (فليس الأمر على هذه الشاكلة عندما تُشترى الآلة بالتقسيط) في حين أن العامل لا يُشترى على هذا النحو؛ فالاختلاف يكمن، بالأحرى، في أن العمل الذي يبذله العامل ينتقل كلّياً إلى قيمة المنتوج، بينما لا تنتقل قيمة الآلة إلّا على دفعات.

ويخلط سميث بين مختلف التعريفات عندما يتحدث عن رأس المال الدائر في تعارضه مع رأس المال الأساسي:

> [198] «إن رأس المال المستخدم بهذه الطريقة لا يدرّ إيراداً أو ربحاً لصاحبه، ما دام باقياً في حوزته، أو استمر في البقاء على نفس الشكل». [المجلد الثاني، ص 254].
>
> «The capital employed in this manner yields no revenue or profit to its employer, while it either remains in his possession, or continues in the same shape.»

ويضع سميث الاستحالة المحض في شكل السلعة التي يجتازها المنتوج، أي رأس المال السلعي، في مجال التداول، والتي تفضي إلى انتقال السلع من يد إلى أخرى، إنه يضع ذلك في صف واحد مع الاستحالة الجسدية التي تجتازها مختلف عناصر رأس المال الإنتاجي خلال عملية الإنتاج. ويخلط سميث، دون تبصّر، بين تحوّل السلعة إلى نقد وتحوّل النقد إلى سلعة، أي البيع والشراء، وبين تحوّل عناصر الإنتاج إلى منتوج. ويورد عن رأس المال الدائر مثالاً هو رأسمال التاجر الذي يتحوّل من سلعة إلى نقد ومن نقد إلى سلعة ـ أي تغيير الشكل الذي يلازم تداول السلع: س ـ ن ـ س. بيد أن كل ما يعنيه هذا التغيير في الشكل الذي يقع في نطاق التداول، بالنسبة إلى رأس المال

الصناعي المنخرط في النشاط، هو أن السلع التي جرى تحوّل النقد إليها مجدداً، هي عناصر إنتاج (وسائل عمل وقوة عمل)، وأن تغيير الشكل هذا يتيح استمرار رأس المال الصناعي في وظيفته، ويتيح مواصلة الإنتاج كعملية مستمرة، أي كعملية تجديد إنتاج. ويقع هذا التغير في الشكل برمته في نطاق التداول، وهو الذي يفضي إلى الانتقال الفعلي للسلع من يد إلى أخرى. أما الاستحالات التي يمر بها رأس المال الإنتاجي في نطاق عملية إنتاجه فهي، على العكس، استحالات تلازم **عملية العمل**، وهي ضرورية لتحويل عناصر الإنتاج إلى المنتوج المطلوب. ويتشبث سميث بالواقع الآتي، وهو أن جزءاً من وسائل الإنتاج (وسائل العمل بالمعنى الدقيق) يخدم في عملية العمل (وهو يعبّر عن ذلك تعبيراً خاطئاً بقوله إنها تثمر ربحاً لمالكها «yield a profit to their master») من دون أن يتغير شكلها الطبيعي، حيث لا تهترىء إلّا تدريجياً، في حين أن الجزء الآخر، أي المواد يتغير، فيحقق بفضل هذا التغير بالذات غايته بوصفه وسائل إنتاج. غير أن هذا الدور المتباين لعناصر رأس المال الإنتاجي خلال عملية العمل ليس سوى نقطة انطلاق الاختلاف بين رأس المال الأساسي ورأس المال غير الأساسي، لا الاختلاف نفسه. وقد سبق أن اتضح ذلك من واقع أن الدور المتباين المذكور تستوي فيه جميع أنماط الإنتاج، الرأسمالية وغير الرأسمالية. ولكن هذا الدور المادي المتباين لعناصر رأس المال الإنتاجي في عملية العمل تقابله طرائق معينة لانتقال **القيمة** إلى المنتوج، وتقابل هذه الأخيرة، بالمثل، طرائق معينة لتعويض القيمة عبر بيع المنتوج؛ وذلك وحده بالذات ما يؤلف الاختلاف المقصود. لذا فإن رأس المال ليس رأسمالاً أساسياً لأنه مثبّت في وسائل العمل بل لأن جزءاً من قيمته الموظفة في وسائل العمل يظل مثبّتاً في نفس [199]
الوسائل، في حين يمضي جزء آخر إلى التداول كجزء مكوّن لقيمة المنتوج.

«إذا كان» (رأس المال) «مستخدماً للحصول على ربح في المستقبل، فيجب عليه أن يحقق هذا الربح بالبقاء معه» (مع مالكه)، «أو بالانتقال إلى يد أخرى. وهو في الحالة الأولى رأسمال أساسي، وفي الثانية رأسمال دائر» [189].

«If it» (the stock) «is employed in procuring future profit, it must procure this profit by staying with him» (the employer) «or by going from him. In the one case it is a fixed, in the other it is a circulating capital.» [189].

إن ما يثير انتباه المرء للوهلة الأولى، هنا، ذلك التصور التجريبي المجرّد عن منشأ

الربح، المستمد من آراء الرأسمالي العادية، وهذا أمر يتناقض تماماً مع فهم باطني أعمق لدى آدم سميث نفسه. فسعر المنتوج لا يعوّض عن سعر المواد وقوة العمل معاً فحسب، بل كذلك عن سعر ذلك الجزء من القيمة الذي ينتقل إلى المنتوج من جراء اهتلاك أدوات العمل. ولا ينشأ الربح عن مثل هذا التعويض بأي حال. وسواء جرى التعويض عن القيمة المسلّفة لأجل إنتاج المنتوج بصورة كلية أم جزئية، دفعة واحدة أم على دفعات، عبر بيع المنتوج، فذلك لن يغير إلّا أسلوب ومدة التعويض؛ ولا يبقى في كلتا الحالتين إلّا التعويض عن القيمة التي قد أنفقت ولا يتحوّل البتة إلى خلق فائض قيمة. ويكمن أساس هذا التصور في الفكرة المألوفة القائلة بأن فائض القيمة لا ينشأ إلّا من البيع، من التداول، وذلك لأن فائض القيمة لا يتحقق إلّا عن طريق بيع المنتوج، عن طريق تداوله. والواقع، إن قول سميث بأن الربح ينشأ بطرق مختلفة ليس إلّا التعبير الخاطىء عن أن مختلف عناصر رأس المال الإنتاجي تختلف في خدمتها بصورة متباينة، وتفعل فعلها بصورة متباينة في عملية العمل بوصفها عناصر إنتاج. أخيراً، فإن الفارق لا يُستخلص من عملية العمل وعملية إنماء القيمة، ولا من وظيفة رأس المال الإنتاجي ذاته، بل يتسم، كما يرى سميث، بأهمية ذاتية وحسب بالنسبة للرأسمالي المفرد، الذي يعتبر جزءاً من رأسماله نافعاً من جانب، والجزء المتبقي نافعاً من جانب آخر.

أما كينيه فقد استخلص هذه الفوارق، على عكس ذلك، من عملية تجديد الإنتاج وضرورتها. فلكي تمضي هذه العملية باستمرار، لا بد من تعويض قيمة التسليفات السنوية بالكامل من قيمة المنتوج السنوي، أما قيمة رأس المال الأساسي الموظف، فينبغي أن تُعوّض بدفعات، بحيث أنها تُعوّض كاملة، وبالتالي لا يتجدد إنتاجها كاملاً (يتم استبدالها بنسخ جديدة من النوع نفسه) إلّا خلال عدد من السنين، عشر سنوات مثلاً. والنتيجة أن آدم سميث خطا خطوة كبيرة إلى الوراء بالمقارنة مع كينيه.

[200] وهكذا لا يبقى لآدم سميث أي شيء بالمرة في تعريف رأس المال الأساسي، سوى أنه وسائل عمل لا تغيّر شكلها في عملية الإنتاج، حيث تواصل خدمتها في الإنتاج حتى تُبلى كلّياً وتقف متميزة عن المنتوجات التي تسهم في خلقها. وينسى سميث أن كل عناصر رأس المال الإنتاجي تقف دوماً بشكلها الطبيعي (كوسائل عمل ومواد وقوة عمل) بالضد من المنتوج، والمنتوج المتداول كسلعة، وأن الفارق بين الجزء الذي يتألف من المواد وقوة العمل والجزء الآخر الذي يتألف من وسائل العمل لا يزيد، فيما يخص قوة العمل، عن الآتي: إن قوة العمل تُشترى من جديد دوماً (فهي لا تُشترى لمدة حياتها كما هو حال وسائل العمل)، أما بالنسبة للمواد، فإن ما يدخل منها في عملية العمل

ليس نسخاً متماثلة ذاتها، بل نسخ جديدة أبداً من النوع نفسه. ويتولّد، في الوقت ذاته، وهمٌ بأن قيمة رأس المال الأساسي لا تنخرط في التداول، رغم أن آدم سميث قد أشار من قبل إلى أن اهتلاك رأس المال الأساسي يؤلف، بالطبع، جزءاً من سعر المنتوج.

وحين يضع آدم سميث رأس المال الدائر في تضاد مع رأس المال الأساسي فإنه لا يؤكد أن هذا التضاد غير قائم إلّا لأن رأس المال الدائر هو ذلك الجزء المكوّن لرأس المال الإنتاجي، جزء ينبغي تعويضه كلّياً من قيمة المنتوج، وينبغي لذلك أن يساهم بالكامل في استحالات هذا المنتوج، بينما الحال ليس كذلك مع رأس المال الأساسي. ولكن عوضاً عن ذلك يخلط آدم سميث رأس المال السيّال [الدائر] في كومة واحدة مع الشكلين اللذين يكتسبهما رأس المال عند انتقاله من مجال الإنتاج إلى مجال التداول، كرأسمال سلعي ورأسمال نقدي. بيد أن هذين الشكلين كليهما، أي رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، هما حاملان بنفس الدرجة لقيمة كل من الجزءين الأساسي والسيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي. فهما رأسمال تداول في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، ولكن ما هما برأسمال دائر (سيّال) في تضاد مع رأس المال الأساسي.

أخيراً، إنه لخاطىء كلّياً ذلك الرأي الذي يفيد بأن رأس المال الأساسي يولّد الربح ببقائه في عملية الإنتاج في حين أن رأس المال الدائر يولّد الربح بخروجه منها إلى مجال التداول؛ فهذا الرأي يفضي إلى ما يلي: أن الشكل المتشابه الذي يكتسبه رأس المال المتغير والجزء الدائر من رأس المال الثابت خلال **عملية الدوران**، يطمس الفارق الجوهري بينهما في **عملية إنماء القيمة** وتكوين فائض القيمة، وبذلك يصير لغز الإنتاج الرأسمالي أكثر غموضاً. إن تسمية الاثنين معاً: «رأس المال الدائر»، تلغي هذا الفارق الجوهري. غير أن الاقتصاد السياسي بعد آدم سميث ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ قرر أن التضاد ليس بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير بل التضاد بين رأس المال [201] الأساسي ورأس المال الدائر هو التضاد الجوهري والوحيد الواجب تحديده.

وبعد أن يصف آدم سميث رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر بأنهما طريقتان مختلفتان في توظيف رأس المال، تثمر كل منهما الربح بصورة مستقلة، يقول:

> «ما من رأسمال أساسي يمكن أن يدرّ أي إيراد إلّا بواسطة رأس المال الدائر. فأكثر الآلات وأدوات العمل نفعاً لا تستطيع أن تُنتج أي شيء بدون رأس المال الدائر الذي يوفر المواد التي تعمل عليها، ووسائل العيش للعمال الذين يشغلونها» [ص 188].
>
> "No fixed capital can yield any revenue but by means of a

circulating capital. The most useful machines and instruments of trade will produce nothing without the circulating capital which affords the materials they are employed upon, and the maintenance of the workmen who employ them." [p. 188.]

ويتضح هنا ما تعنيه التعابير السابقة من قبيل: تثمر إيراداً (yield a revenue)، وتدرّ ربحاً (make a profit)، إلخ، فهي تعني أن جزءي رأس المال هما عنصران لتكوين المنتوج.

بعد ذلك يسوق آدم سميث المثال التالي:

«إن ذلك الجزء من رأسمال المزارع، الذي وظفه في أدوات الزراعة هو رأسمال أساسي، وذلك الجزء الذي وظفه في الأجور وفي وسائل عيش خدمه العاملين هو رأسمال دائر».

"That part of the capital of the farmer which is employed in the implements of agriculture is a fixed, that which is employed in the wages and maintenance of his labouring servants is a circulating capital."

(إن الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر ينحصر هنا بصورة صحيحة في اختلاف التداول، في اختلاف دوران مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي).

«إنه يجني ربحاً من الأول بإبقائه في حوزته، ومن الثاني بالإفتراق عنه. إن سعر أو قيمة حيوانات الجرّ هي رأسمال أساسي».

"He makes a profit of the one by keeping it in his own possession, and of the other by parting with it. The price or value of his labouring cattle is a fixed capital"

(يصيب سميث ثانية إذ يضع القيمة، لا العنصر المادي، في أساس الفارق).

«شأنه في ذلك شأن الأدوات الزراعية، أما وسائل اطعامها» (دواب الجرّ) «فهي رأسمال دائر شأنها شأن وسائل عيش الخدم العاملين. ويحقق المزارع ربحه بإبقاء دواب الجر في حوزته وبالافتراق عن وسائل اطعامها».

"in the same manner as that of the instruments of husbandry; their maintenance" (des Arbeitsviehs) "is a circulating capital, in

the same way as that of the labouring servants. The farmer makes his profit by keeping the labouring cattle, and by parting with their maintenance."

[202] (إن المزارع يحتفظ بعلف حيوانات الجر، ولا يبيعه. فيستخدمه علفاً للحيوانات بينما يستخدم الحيوانات نفسها كوسيلة عمل. والفارق الوحيد هو هذا: إن العلف المخصص لصيانة حيوانات الجر يُستهلك كلّياً وينبغي أن يُستعاض عنه باستمرار بعلف جديد من منتوج الزراعة مباشرة أو من بيعه؛ أما حيوانات الجر ذاتها فلا تعوّض إلّا بعد أن يعجز كل رأس منها عن العمل).

«إن كلاً من سعر وعلف الدواب التي تُشترى وتسمّن، لا لأجل العمل بل للبيع، هما رأسمال دائر فالمزارع يجني ربحه بالإفتراق عنهما» [المجلد الثاني، ص 255 ـ 256].

"Both the price and the maintenance of the cattle which are bought in and fattened, not for labour but for sale, are a circulating capital. The farmer makes his profit by parting with them."

(إن كل مُنتج للسلع، وكذلك المُنتج الرأسمالي، يبيع منتوجه، أي ثمرة عملية إنتاجه، ولكن منتوجه لا يشكل من جراء ذلك جزءاً أساسياً أو جزءاً سيّالاً [دائراً] من رأسماله الإنتاجي. بل هو الآن موجود بالشكل الذي انقذف به من عملية الإنتاج، وعليه الآن أن يؤدي وظيفة رأسمال سلعي. فالمواشي المسمّنة تقوم بوظيفة مادة أولية في عملية الإنتاج، لا بوظيفة أداة عمل شأن دواب الجر. لذا فإن المواشي المسمّنة تدخل المنتوج كمادة له وتنتقل قيمتها إليه بالكامل، شأن قيمة المواد المساعدة (علفها). وعليه فإن المواشي المسمّنة جزء سيّال [دائر] من رأس المال الإنتاجي، وليس ذلك بسبب أن المنتوج المُباع، أي المواشي المسمّنة، يمتلك نفس الشكل الطبيعي الذي تمتلكه المادة الأولية، أي المواشي التي لم تُسمّن بعد. فهذا التشابه محض مصادفة. وكان ينبغي لآدم سميث أن يرى، في هذا المثال الايضاحي، أن المظهر الشيئي لعنصر من عناصر الإنتاج ليس هو ما يضفي على القيمة التي يحتويها هذا العنصر صفة رأسمال أساسي أو رأسمال سيّال [دائر]، فما يضفي ذلك هو الوظيفة التي يؤديها هذا العنصر في عملية الإنتاج).

«إن القيمة الإجمالية للبذور هي أيضاً رأسمال أساسي في حقيقة الأمر. ورغم أنها تروح دائماً جيئة وذهاباً بين الأرض المزروعة وأهراء الغلال، فإنها لا تغير مالكها أبداً، ولذلك فإنها ليست متداولة حقاً.

ويجني المزارع ربحه لا ببيعها بل بزيادتها» [المجلد الثاني، ص 256].

"The whole value of the seed too is a fixed capital. Though it goes backwards and forwards between the ground and the granary, it never changes masters, and therefore it does not properly circulate. The farmer makes his profit not by its sale, but by its increase."

في هذا الموضوع يتجلى الإهمال الكامل للفارق الذي قرره سميث. فالبذور، حسب نظرته، تكون رأسمالاً أساسياً إذا كانت لا تغيّر مالكيها (change of masters)، أي إذا ما جرى تعويض البذور من المنتوج السنوي مباشرة، أي جرى اقتطاعها منه. لكنها [203] ستكون، من ناحية أخرى، رأسمالاً دائراً، إذا ما بيع المنتوج بأكمله وتم، بجزء من قيمته، شراء البذور من مالك آخر. ففي الحالة الأولى هناك تغيّر للمالكين (change of masters)، أما في الحالة الثانية فلا. إن سميث يخلط هنا تارة أخرى بين رأس المال السيّال [الدائر] ورأس المال السلعي. إن المنتوج هو الحامل المادي للرأسمال السلعي، ولكن هذا الحامل ما هو، بالطبع، سوى ذلك الجزء منه الذي يدخل في التداول ولا يعود إلى الدخول على نحو مباشر في عملية الإنتاج التي خرج منها بصفته منتوجاً.

وسواء جرى اقتطاع البذور مباشرة كجزء من المنتوج، أم بِيعَ المنتوج كله وحُوّل جزء من قيمته إلى بذور مُشتراة من الغير، فإن الأمر لا يعدو، في الحالين، عن تعويض القيمة، دون أن ينشأ أي ربح عن هذا التعويض. ففي الحالة الأولى تمضي البذور إلى التداول كسلعة سوية مع بقية المنتوج، أما في الحالة الثانية فلا تظهر إلّا في دفتر الحسابات كجزء مكوّن لقيمة رأس المال المسلّف. ولكن البذور تظل، في الحالين، جزءاً مكوّناً سيّالاً [دائراً] من رأس المال الإنتاجي. وهي(*) تُستهلك كلّياً في إكمال المنتوج، وينبغي تعويضها كلّياً منه، لكي يغدو تجديد الإنتاج ممكناً.

«فالمادة الأولية والمواد المساعدة تفقد الشكل المستقل الذي كان يميزها كقيم استعمالية قبل دخولها عملية العمل. ولكن الأمر بخلاف ذلك مع وسائل العمل بالذات. فالأدوات، والآلات، ومباني الورش والحاويات، لا تكون نافعة في عملية العمل إلّا إذا بقيت تحتفظ بشكلها الأصلي، وتكون على أهبة الاستعداد، كل صباح، لتكرار العملية،

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد الضمير المحايد (Es) الذي يعود إلى رأس المال الدائر، بدل الضمير (Er) المذكر الذي يعود إلى البذور. قام إنجلز بالتصحيح. [ن.ع].

كما بالأمس، من دون أن يطرأ أي تبدل على هيئتها. وكما أنها خلال أمد حياتها، نعني خلال عملية العمل المتواصلة التي تخدم فيها، تحتفظ بشكلها الخاص المستقل عن المنتوج، كذلك تفعل بعد موتها أيضاً. فأشلاء الآلات والأدوات والورش، إلخ، تبقى دوماً منفصلة ومتميزة عن المنتوج الذي أسهمت في صنعه. ([رأس المال]، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 192)(*)

إن هذه الطرق المختلفة التي تُستخدم بها وسائل الإنتاج لتكوين المنتوج، حيث يحتفظ بعضها بشكله المستقل إزاءه، بينما يغير البعض الآخر شكله أو يفقده تماماً ـ إن هذا الاختلاف، الملازم لعملية العمل بما هي عليه، وإن كانت موجهة حصراً إلى إشباع حاجات المُنتجين لا أكثر، حاجات الأسرة الأبوية مثلاً، دونما أي تبادل أو أي إنتاج سلعي ـ هو ما يصوّره آدم سميث في ضوء زائف إذ إنه 1) يُدخل هنا تعريفاً للربح لا صلة له بالموضوع تماماً، حيث تدرّ بعض وسائل الإنتاج ربحاً لمالكها عن طريق احتفاظها بشكلها، في حين يدرّ البعض الآخر الربح عن طريق فقدان هذا الشكل؛ إذ إنه
[204] 2) يخلط التغيرات التي تطرأ على قسم من عناصر الإنتاج خلال عملية العمل مع التغير في الشكل الذي يلازم تبادل المنتوجات، أي تداول السلع (الشراء والبيع)، والذي يتضمن في الوقت نفسه انتقال ملكية السلع المتداولة من شخص إلى آخر.

إن الدوران يفترض تجديد الإنتاج بواسطة التداول، أي ببيع المنتوج، بتحويله إلى نقد، وإعادة تحويله من نقد إلى عناصر إنتاجه. ولكن بما أن جزءاً من المنتوج يعود ليخدم مُنتجه الرأسمالي نفسه على نحو مباشر كوسيلة إنتاج، فإن المُنتج يبدو كمن يبيع منتوجه لنفسه، وعلى هذه الصورة تظهر هذه العملية في دفاتر حساباته. لذا فإن هذا الجزء من تجديد الإنتاج لا يتحقق بتوسط التداول، بل على نحو مباشر. غير أن ذلك القسم من المنتوج الذي يخدم ثانية كوسيلة إنتاج بهذه الطريقة إنما يعوّض رأسمالاً سيّالاً [دائراً]، لا أساسياً، إذ إن 1) قيمة الجزء المعني من رأس المال تدخل بكاملها في المنتوج و2) إذ إن هذا الجزء من رأس المال يتم تعويضه تعويضاً عينياً (in natura) كاملاً بنسخة جديدة من المنتوج الجديد.

ثم يخبرنا آدم سميث ممّ يتألف رأس المال الدائر ورأس المال الأساسي. إنه يعدد الأشياء، أي العناصر المادية التي تؤلف رأسمالاً أساسياً، ويعدد تلك الأشياء التي تؤلف

(*) ([ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل السادس]، ص217-218، [الطبعة العربية، ص 261-263]). [ن. ع].

رأسمالاً دائراً، وكأن صفات التعريف هذه لصيقة مادياً بهذه الأشياء من الطبيعة وليست ناشئة بالأحرى عن الوظائف المحددة التي تؤديها هذه الأشياء في عملية الإنتاج الرأسمالية. مع ذلك يشير آدم سميث في الفصل نفسه قائلاً رغم أن شيئاً معيناً، كالمنزل مثلاً، مخصصاً للاستهلاك المباشر،

«قد يدرّ إيراداً لمالكه، ويؤدي بذلك وظيفة رأسمال بالنسبة له، فإن المنزل لا يمكن أن يدرّ أي ربح أو أن يؤدي لهم وظيفة رأسمال، ولا يمكن أن يزيد أبداً إيراد الشعب بأسره عن هذا الطريق، أدنى زيادة» ([الكتاب الثاني، الفصل الثاني]، ص 186).

"may yield a revenue to its proprietor, and thereby serve *in the function of a capital* to him, it cannot yield any to the public, nor serve in the function of a capital to it, and the revenue of the whole body of the people can never be in the smallest degree increased by it". (S.186.)

إن آدم سميث يقول هنا بوضوح إن الخاصية التي تجعل الشيء رأسمالاً ليست هكذا في الأشياء بما هي أشياء، في كل الأحوال، بل هي رهن بالوظيفة التي ترتديها الأشياء أو لا ترتديها حسب الظروف. بيد أن ما يصحّ على رأس المال بوجه عام يصحّ على أجزائه الفرعية.

فالأشياء نفسها تؤلف جزءاً مكوّناً من رأس المال السيّال [الدائر] أو رأس المال الأساسي تبعاً للوظيفة التي تؤديها الأشياء في عملية العمل. فالمواشي مثلاً بوصفها حيوانات للجر (وسيلة عمل) تمثل نمط الوجود المادي لرأس المال الأساسي، أما عندما [205] تستخدم ماشية للتسمين (مادة أولية) فإنها تؤلف جزءاً مكوّناً لرأس المال الدائر للمزارع. ومن جهة أخرى يمكن للشيء نفسه أن يؤدي هذه المرة وظيفة جزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي، وأن ينتمي مرة أخرى إلى رصيد الاستهلاك المباشر. فحين يقوم المنزل مثلاً بوظيفة مكان عمل يغدو جزءاً أساسياً من رأس المال الإنتاجي، وحين يخدم للسكن فإنه لا يعود، بهذه الصفة (qua)، شكلاً لرأس المال بل يمثل منزلاً للسكن، لا أكثر. قد تخدم وسائل العمل الواحدة عينها في أحوال كثيرة تارةً كوسائل إنتاج وتارةً أخرى كوسائل استهلاك.

إن أحد الأخطاء النابعة من تصورات سميث هو اعتقاده أن خاصيتي كون الأشياء رأسمالاً أساسياً أو دائراً هما خاصيتان ملازمتان للأشياء ذاتها. غير أن مجرد تحليل

عملية العمل (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس)(*) يبين كيف يتغير تعريف وسائل العمل ومواد العمل، والمنتوج تبعاً للأدوار المختلفة التي يلعبها الشيء الواحد نفسه في هذه العملية. أما تعريف كلّ من رأس المال الأساسي وغير الأساسي فيرتكز بدوره على الأدوار المحددة التي تلعبها هذه العناصر في عملية العمل، وبالتالي في عملية تكوين القيمة أيضاً.

لكن يتضح ثانياً، لدى تعداد الأشياء التي يتألف منها رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر، أن سميث يخلط الفارق بين الأجزاء الأساسية والسيّالة [الدائرة] المكوّنة لرأس المال، وهو فارق فعلي لا معنى له إلّا حيال رأس المال الإنتاجي (أي رأس المال في شكله الإنتاجي)، يخلطها بالفارق بين رأس المال الإنتاجي وبين الشكلين الملازمين لرأس المال خلال عملية تداوله، ونعني بهما رأس المال السلعي ورأس المال النقدي. فهو يقول في الفقرة المذكورة:

«إن رأس المال الدائر يتألف من. المؤن، والمواد، والمنتوجات الناجزة من كل صنف، التي تكون بين أيدي باعة كل منها، كما يتألف من النقد الضروري لمداولتها وتوزيعها، إلخ».

"The circulating capital consists of the provisions, materials, and finished work of all kinds that are in the hands of their respective dealers, and of the money that is necessary for circulating and distributing them etc."

الواقع، لو نظرنا إلى الأمر عن كثب لرأينا أن سميث، بالضد من أقواله السابقة، يساوي مرة أخرى رأس المال الدائر مع رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، أي مع شكلين من رأس المال لا يلازمان عملية الإنتاج إطلاقاً، ولا يؤلفان رأسمالاً دائراً (سيّالاً) يقف في تضاد مع رأس المال الأساسي، بل يؤلفان رأسمال تداول يقف في تضاد مع رأس المال الإنتاجي. إن الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي والمسلّفة في المواد (المواد الأولية أو المنتوجات نصف المصنّعة) والمندمجة فعلاً في عملية الإنتاج لا تلعب دورها ثانية إلّا بموازاة هذين الشكلين. يقول سميث:

[206] «. إن الجزء الثالث والأخير من الأجزاء الثلاثة التي ينقسم إليها مجمل رأسمال المجتمع بصورة طبيعية، هو رأس المال الدائر، الذي

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص192-200، [الطبعة العربية، ص233-242]. [ن.ع].

يتميز بأنه لا يدرّ إيراداً إلّا عن طريق التداول أو تغيير المالكين. ويتألف هذا بدوره من أربعة أجزاء: أولاً النقد...».

"... The third and last of the three portions into which the general stock of the society naturally divides itself, is the circulating capital, of which the characteristic is, that it affords a revenue only by circulating or changing masters. This is composed likewise of four parts: first, of the money ..."

(ولكن النقد ليس أبداً شكلاً لرأس المال الإنتاجي الذي يقوم بوظيفته في عملية الإنتاج، فالنقد هو على الدوام أحد الأشكال التي يرتديها رأس المال في عملية تداوله).

ـ «ثانياً، خزين المؤن الماثلة في حوزة القصاب ومربي المواشي والمزارع. التي يأملون أن ينالوا من بيعها ربحاً. رابعاً وأخيراً، المصنوعات الناجزة الكاملة، «ولكنها لا تزال بين يدي التاجر والصناعي». ـ و «ثالثاً، المواد، سواء كانت في حالة خام تماماً أو مصنّعة بهذا القدر أو ذاك، من الملابس والأثاث، والمباني، التي لم تكتمل هيئتها في هذه الأشكال الثلاثة بعد، بل ما تزال بين أيدي الزرّاع، والصناعيين وتجار الحرير والأقمشة وتجار الخشب والنجارين ونجاري الانشاءات وصانعي الآجر، إلخ.» [ص 187 ـ 188].

"secondly, of the stock of provisions which are in the possession of the butcher, the grazier, the farmer and from the sale of which they expect to derive a profit Fourthly and lastly, of the work which is made up and completed, but which is still in the hands of the merchant and manufacturer." - Und: "thirdly, of the materials, whether altogether rude or more or less manufactured, of clothes, furniture, and building, which are not yet made up into any of those three shapes but which remain in the hands of the growers, the manufacturers, the mercers and drapers, the timber-merchants, the carpenters and joiners, the brickmakers etc."

إن البندين الثاني والرابع لا يضمان سوى منتوجات دُفعت بما هي عليه من عملية الإنتاج وينبغي أن تُباع، أو باختصار أنها تقوم الآن بوظيفة سلع، أي وظيفة رأسمال سلعي، وعليه فإنها تتخذ شكلاً وموقعاً في العملية لا تعود في ظلهما تؤلف عنصراً مكوّناً لرأس المال الإنتاجي، مهما كان غرضها النهائي، أي سيّان إن كان الغرض المرجو منها

(قيمتها الاستعمالية) يؤهلها أخيراً للاستهلاك الفردي أم للاستهلاك الإنتاجي. أما تلك المنتوجات المذكورة في البند الثاني فهي مواد غذائية، وتلك المذكورة في البند الرابع هي جميعاً منتوجات ناجزة تتألف بدورها إما من وسائل عمل ناجزة أو مواد استهلاك ناجزة (غير المواد الغذائية المذكورة في البند الثاني).

إن حديث سميث عن التاجر ثانية يكشف عن تشوشه. فما إن يبيع المُنتج منتوجه للتاجر، حتى لا يعود هذا جزءاً من رأسماله، في أي شكل. ولكن المنتوج يظل، من وجهة نظر المجتمع، رأسمالاً سلعياً، حتى لو كان بين يدي إنسان آخر غير مُنتجه. ولأنه [207]
على وجه التحديد رأسمال سلعي، فهو ليس رأسمالاً أساسياً سيّالاً [دائراً].

ويتعين على المنتوج، في ظل كل إنتاج لا يرمي مباشرة إلى إشباع حاجات المُنتج، أن يمضي للتداول كسلعة، أي أن يُباع، لا لجني ربح، بل لكي يتمكن المُنتج من مجرد العيش. وفي ظل الإنتاج الرأسمالي يفضي بيع السلعة أيضاً إلى تحقيق ما تحتويه من فائض قيمة. ويخرج المنتوج من عملية الإنتاج بوصفه سلعة، فهو بالتالي لا عنصر أساسي ولا سيّال [دائر] في هذه العملية.

وبالمناسبة فإن سميث ينقض هنا نفسه بنفسه. فالمنتوجات الناجزة، بصرف النظر عن مظهرها المادي أو قيمتها الاستعمالية، أو أثرها النافع، هي جميعاً رأسمال سلعي، أي أنها رأسمال في شكل من الأشكال الملازمة لعملية التداول. وما دامت المنتوجات في هذا الشكل، فإنها ليست البتة أجزاء مكوّنة لرأس المال الإنتاجي الخاص بمالكها، ولكن ذلك لا يمنعها بأي حال من أن تصبح، بعد بيعها مباشرة بين يدي شاريها، أجزاء مكوّنة لرأس المال الإنتاجي، سيّالاً [دائراً] كان أم أساسياً. ومن الجلي للعيان هنا أن الأشياء نفسها التي تظهر في السوق، لبعض الوقت، بصفة رأسمال سلعي في تضاد مع رأس المال الإنتاجي، قد تؤدي أو قد لا تؤدي وظيفة الجزء السيّال [الدائر] أو الأساسي من رأس المال الإنتاجي، بعد أن تغادر السوق.

إن منتوج صناعي غزول القطن، أي خيوط الغزل، يؤلف الشكل السلعي لرأسماله، أو رأس المال السلعي، بقدر ما يتعلق الأمر به. ولا يمكن لخيوط الغزل أن تقوم ثانية بوظيفة جزء مكوّن لرأسماله الإنتاجي، لا كمادة عمل ولا كوسيلة عمل. غير أن خيوط الغزل إذ تصبح بين يدي صاحب مصنع النسيج الذي يشتريها، تندمج في رأسماله الإنتاجي بوصفها أحد الأجزاء المكوّنة السيّالة [الدائرة] لرأس المال هذا. أما بالنسبة لصاحب مصنع الغزول، فإن خيوط الغزل هي حامل جزء من قيمة كل من رأسماله الأساسي والسيّال [الدائر] (ندع فائض القيمة جانباً). وعلى غرار ذلك فإن الآلة، كمنتوج لصاحب مصنع الآلات، هي شكل سلعي لرأسماله، هي رأسمال سلعي عنده، وما دامت

باقية في هذا الشكل، فإنها لا تؤلف رأسمالاً سيّالاً [دائراً] ولا رأسمالاً أساسياً. ولكن إذا ما بيعت لصاحب مصنع يقوم باستخدامها في إنتاجه، فإنها تغدو جزءاً مكوّناً لرأس المال الإنتاجي الأساسي. وحتى لو أمكن للمنتوج، بفضل شكله الاستعمالي، أن يعود بجزء منه للدخول مجدداً، كوسيلة إنتاج، في تلك العملية التي خرج منها كمنتوج، مثل الفحم في صناعة استخراج الفحم، فإن ذلك الجزء من المنتوج، ذلك الجزء من الفحم المّعد للبيع لا يمثل رأسمالاً سيّالاً [دائراً] ولا رأسمالاً أساسياً، بل رأسمالاً سلعياً.

من جانب آخر يمكن للشكل الاستعمالي للمنتوج أن يمنعه كلّياً عن أن يؤلف عنصراً من رأس المال الإنتاجي، سواء كمادة عمل أو كوسيلة عمل. مثال ذلك بعض وسائل
[208] العيش. ومع هذا فإن المنتوج هو رأسمال سلعي بالنسبة لمُنتجه، وهو حامل لقيمة رأسماله الأساسي والسيّال [الدائر] على السواء، والمنتوج يحملها من هذا أو من ذاك تبعاً لوجود تعويض رأس المال المستخدم في إنتاجه تعويضاً كلّياً أم بدفعات، أي وفقاً لقيام رأس المال بنقل قيمته إلى المنتوج كلّياً أو بدفعات.

إن المواد الأولية (بما في ذلك الخامات، المواد نصف المصنّعة، والمواد المساعدة) الواردة في البند الثالث عند سميث لا تظهر كجزء مكوّن مندمج في رأس المال الإنتاجي، بل تظهر في الواقع كصنف خاص من تلك القيم الاستعمالية التي يتألف منها المنتوج الاجتماعي عموماً، كنوع خاص من السلع بجانب العناصر المادية الأخرى من المنتوج الاجتماعي المذكورة في البندين الثاني والرابع، أي وسائل العيش، إلخ، هذا من جهة؛ ولكن من جهة ثانية فإن هذه المواد الأولية نفسها تُعرض باعتبارها مندمجة في رأس المال الإنتاجي، أي باعتبارها عناصر من هذا الأخير بين يدي المُنتج. فالخلط يتجلى عند تصوير هذه المواد على أنها تعمل بين يدي المُنتج من جانب («بين أيدي الزراع وأصحاب المصانع»، إلخ "in the hands of the growers, the manufacturers, etc."»، وبين أيدي التجار من جانب آخر («تجار الحرير والأقمشة، وتجار الخشب» "mercers, drapers, timber-merchants") حيث لا تمثل بالنسبة لهم سوى رأسمال سلعي لا أجزاء مكوّنة لرأس المال الإنتاجي.

وعندما يقوم آدم سميث بتعداد عناصر رأس المال الدائر فإنه ينسى في الواقع تماماً الفارق ـ الذي ينطبق على رأس المال الإنتاجي دون غيره ـ بين رأس المال الأساسي ورأس المال السيّال [الدائر]. ولكنه يضع رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، أي ذينك الشكلين من رأس المال الخاصين بعملية التداول، في مواجهة رأس المال الإنتاجي، رغم أنه لا يفعل ذلك أيضاً إلّا بصورة غير واعية.

أخيراً، مما يثير الانتباه أن آدم سميث ينسى ذكر قوة العمل عند تعداده للأجزاء التي تؤلف رأس المال الدائر. ويحصل ذلك لسببين.

لقد رأينا تواً أن رأس المال الدائر، إذا تركنا رأس المال النقدي جانباً، ما هو إلّا الاسم الآخر لرأس المال السلعي. ولكن بمقدار ما يجري تداول قوة العمل في السوق، فإنها ليست رأسمالاً، ليست شكلاً لرأس المال السلعي. إنها ليست رأسمالاً أبداً، فالعامل ليس رأسمالياً، رغم أنه يجلب إلى السوق سلعة، هي جسده بالذات. وعندما تُباع قوة العمل وتُزج في عملية العمل ـ أي عندما تكُف عن التداول كسلعة ـ عند ذلك فحسب تغدو جزءاً مكوّناً لرأس المال الإنتاجي: تغدو رأسمالاً متغيراً كمنبع لفائض القيمة، وجزءاً مكوّناً سيّالاً [دائراً] لرأس المال الإنتاجي من ناحية دوران القيمة ـ رأسمال المنفقة عليه. وبما أن سميث يخلط هنا رأس المال الدائر برأس المال السلعي، فإنه لا يستطيع أن يُدرج قوة العمل في باب رأس المال الدائر عنده. لذلك يبدو رأس [209] المال المتغير، عنده، في شكل السلع التي يشتريها العامل بأجوره، أي في شكل وسائل العيش. وفي هذا الشكل، كما يرى سميث، تنتمي القيمة ـ رأسمال المنفقة على الأجور إلى رأس المال الدائر. غير أن ما يُدمج في عملية الإنتاج هو قوة العمل، هو العامل نفسه، لا وسائل العيش التي يقيم بها أوده. حقاً، لقد رأينا (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الحادي والعشرون) أن تجديد إنتاج العامل ذاته عن طريق ما يقوم به من استهلاك فردي يشكّل، من وجهة نظر المجتمع، جزءاً من عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي. بيد أن هذا لا ينطبق على عملية إنتاج مفردة قائمة بذاتها، هي موضع دراستنا هنا. إن «القدرات النافعة المشتراة» (acquired and useful abilities) (ص 187) التي يُدرجها سميث في باب رأس المال الأساسي تؤلف، في الواقع، الأجزاء المكوّنة لرأس المال السيّال [الدائر] لأن هذه القدرات هي «قدرات» العامل المأجور، الذي باع عمله سوية مع قدراته (abilities).

لقد ارتكب سميث خطأ كبيراً بتقسيمه مجمل الثروة الاجتماعية إلى: 1) رصيد الاستهلاك المباشر و2) رأسمال أساسي و3) رأسمال دائر. وحسب ذلك ينبغي أن يُقسّم مجمل الثروة إلى: 1) رصيد استهلاك لا يؤلف جزءاً من رأس المال الاجتماعي الناشط رغم أن أقساماً منه يمكن أن تؤدي باستمرار وظيفة رأسمال، و2) رأسمال. بناء على ذلك يقوم جزء من الثروة بمثابة رأسمال، ويقوم الجزء الآخر بمثابة لا رأسمال، أي بمثابة رصيد للاستهلاك. وتظهر هنا، إذن، ضرورة لا فكاك منها تفرض أن يكون كل رأسمال إما أساسياً أو سيّالاً [دائراً]، شيء أشبه بالضرورة الطبيعية التي تفرض على كل

فرد من اللبائن أن يكون إما ذكراً أو أنثى. ولكن سبق أن رأينا أن التضاد بين رأس المال الأساسي والسيّال [الدائر] لا ينطبق إلّا على عناصر رأس المال الإنتاجي، وأنه يوجد إلى جانبهما مقدار هام جداً من رأس المال ـ رأس المال السلعي والنقدي ـ يمثّلُ في شكل لا يستطيع أن يكون معه لا أساسياً ولا سيّالاً [دائراً].

وبما أن كتلة منتوجات الإنتاج الاجتماعي برمتها تتداول على الأساس الرأسمالي في السوق كرأسمال سلعي، باستثناء ذلك الجزء من المنتوجات الذي يستخدمه المُنتج الرأسمالي المفرد ثانية في شكله الطبيعي كوسائل إنتاج مباشرة، من دون أن يبيعه أو يشتريه، فمن الجلي أن العناصر الأساسية والسيّالة [الدائرة] من رأس المال الإنتاجي، إضافة إلى جميع عناصر رصيد الاستهلاك إنما تُستمد من رأس المال السلعي. وهذا لا يعني في الواقع سوى القول إن كلاً من وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك تظهر على
أساس الإنتاج الرأسمالي، كرأسمال سلعي أولاً، حتى لو كان يُزمع استخدامها لاحقاً [210]
كوسائل إنتاج أو استهلاك، تماماً مثلما أن قوة العمل نفسها تظهر في السوق كسلعة، رغم أنها لا تظهر كرأسمال سلعي.

من هنا منبع اختلاط جديد في الأمور عند سميث. فهو يقول:

«من هذه الأجزاء الأربعة» (of these four parts)

(لرأس المال الدائر (circulating capital)، أي لرأس المال في شكليه السلعي والنقدي اللذين يلازمان عملية التداول ـ أي الجزءين اللذين يحولهما آدم سميث إلى أربعة حين يمايز الأجزاء المكوّنة لرأس المال السلعي مرة أخرى على أساس القوام المادي).

«هناك ثلاثة أجزاء ـ المؤن، والمواد والمنتوجات الناجزة، تُسحب منه بانتظام سنوياً أو على فترات أطول أو أقصر، لتوضع إما في رأس المال الأساسي، أو في الخزين الإحتياطي المُعد للاستهلاك الآني. وكل رأسمال أساسي إنما يستمد أصله ويتطلب رفده باستمرار من رأسمال دائر. وإن سائر الآلات وأدوات العمل النافعة تنشأ في الأصل من رأس المال الدائر الذي يقدم المواد التي تصنع منها هذه ويقدم وسائل العيش للعمال الذين يصنعونها. بل إنها تتطلب النوع نفسه من رأس المال أيضاً لإصلاحها دوماً» (ص 188).

"three provisions, materials, and finished work, are either annually or in a longer or shorter period, regularly withdrawn from it, and placed either in the fixed capital, or in the stock reserved for immediate consumption. Every fixed capital is both

originally derived from, and requires to be continually supported by, a circulating capital. All useful machines and instruments of trade are originally derived from a circulating capital, which furnishes the materials of which they are made and the maintenance of the workmen who make them. They require, too, a capital of the same kind to keep them in constant repair." (p. 188.)

وباستثناء ذلك الجزء من المنتوج الذي يستخدمه المنتجون ثانية بصورة مباشرة وعلى الدوام كوسائل إنتاج، فإن المبدأ العام الآتي ينطبق على الإنتاج الرأسمالي: إن سائر المنتوجات تذهب إلى السوق كسلع، وبالتالي فإنها تقوم بالتداول لأجل الرأسمالي بوصفها الشكل السلعي لرأسماله، أي كرأسمال سلعي، سواء كان الشكل الطبيعي أو القيمة الاستعمالية لهذه المنتوجات يمكّنها من أو يفرض عليها أن تؤدي وظيفة عناصر لرأس المال الإنتاجي (في عملية العمل) أي وظيفة وسائل إنتاج، وبالتالي وظيفة عناصر أساسية أو سيّالة [دائرة] من رأس المال الإنتاجي؛ أو أن هذه المنتوجات تستطيع أن تخدم فقط كمواد استهلاك فردي لا كوسائل استهلاك إنتاجي. إن سائر المنتوجات تُطرح في السوق بوصفها سلعاً، لذا فإن كل وسائل الإنتاج ومواد الاستهلاك، وكل عناصر الاستهلاك الإنتاجي والاستهلاك الفردي، ينبغي أن تُسحب ثانية من السوق عن طريق شرائها بوصفها سلعاً. إن هذه المسلّمة البديهية (truism) صحيحة بالطبع. وهي تنطبق، لهذا السبب، على العناصر الأساسية انطباقها على العناصر السيّالة [الدائرة] لرأس المال [211]
الإنتاجي، أي تنطبق على وسائل العمل انطباقها على مواد العمل بكل الأشكال. (يجري نسيان أن هناك عناصر من رأس المال الإنتاجي تقدمها الطبيعة وهي ليست منتوجات عمل). إن الآلة تُشترى من السوق شأن القطن. ولكن لا يترتب على ذلك، بأي حال، أن كل رأسمال أساسي ينبع بالأصل من رأسمال سيّال [دائر]، فذلك ينبع من خلط سميث بين رأسمال التداول ورأس المال السيّال أو الدائر، أي رأس المال غير الأساسي. زد على ذلك أن سميث يدحض نفسه بنفسه. فالآلات باعتبارها سلعة تؤلف، حسب رأيه هو بالذات، جزءاً من رأس المال الدائر المذكور في البند الرابع. لذلك فإن القول بأنها تنبع من رأس المال الدائر لا يعني سوى أنها كانت تقوم بوظيفة رأسمال سلعي قبل أن تقوم بوظيفتها كآلات، بيد أنها تنشأ مادياً من نفسها، تماماً شأن القطن،

كعنصر سيّال [دائر] من رأسمال صاحب مصنع الغزول، الذي ينشأ من القطن المتداول في السوق. ولكن إذا كان سميث يستخلص رأس المال الأساسي، في شروحه اللاحقة، من رأس المال السيّال [الدائر]، مستنداً في ذلك إلى أن بناء الآلات يقتضي عملاً ومواد أولية، فإن بناء الآلات يقتضي وسائل عمل، أي يقتضي توافر رأسمال أساسي في المقام الأول، وأن صنع المواد الأولية يقتضي هو الآخر توافر رأسمال أساسي، كالآلات وما إلى ذلك، في المقام الثاني، نظراً لأن رأس المال الإنتاجي يتضمن دوماً وسائل عمل ولكنه لا يتضمن على الدوام مواد عمل. ويقول سميث بنفسه عقب ذلك تماماً:

«إن الأرض، والمناجم، ومصائد السمك، تتطلب في آنٍ معاً رأسمالاً أساسياً ودائراً بهدف استثمارها»،

«Lands, mines, and fisheries, require all both a fixed and circulating capital to cultivate them».

(وبهذا يعترف أن إنتاج المواد الأولية لا يتطلب رأسمالاً سيّالاً [دائراً] فحسب بل ورأسمالاً أساسياً أيضاً)

«كما أن» (هنا إعوجاج جديد) «ما تغلّه هذه من منتوج يعوّض ببعض الربح، لا رؤوس الأموال تلك فحسب، بل جميع رؤوس الأموال الأخرى في المجتمع» (ص 188).

«and»(...) «their produce replaces with a profit, not only those capitals *but all the others in society»*. (p.188).

إن هذا القول أعوج برمته. فما تدرّه هذه من منتوج يقدم المواد الأولية والمواد المساعدة، إلخ، لجميع الفروع الصناعية الأخرى. أما قيمتها فلا تعوّض قيمة جميع رؤوس الأموال الاجتماعية الأخرى، بل تقتصر على تعويض القيمة ـ رأسمال الخاصة بها (+ فائض قيمة). تارةً أخرى، يستعيد سميث ذكرى الفيزيوقراطيين.

وإذا ما نظرنا إلى الأمور من وجهة النظر الاجتماعية، فإنه لمن الصائب أن ذلك الجزء من رأس المال السلعي الذي يتألف من منتوجات لا يمكن أن تخدم إلّا كوسائل عمل سوف يقوم فعلاً، إن عاجلاً أو آجلاً، بوظيفة وسائل عمل ـ إذا لم تكن وسائل العمل هذه عديمة النفع، ولم تكن غير قابلة للبيع؛ بتعبير آخر ما إن تكفّ وسائل العمل، على أساس الإنتاج الرأسمالي، عن أن تكون سلعاً، حتى تغدو وفقاً لغرضها عناصر فعلية من الجزء الأساسي لرأس المال الإنتاجي الاجتماعي. [212]

هنا يبرز فارق نابع من الشكل الطبيعي للمنتوج.

فآلة الغزل، على سبيل المثال، لا تمتلك أيما قيمة استعمالية ما لم تُستخدم في الغزل، ما لم تقم بوظيفة عنصر إنتاج؛ أي أنها عند معاينة الأمر من وجهة نظر رأسمالية، لا تقوم بوظيفة جزء أساسي مكوّن لرأس المال الإنتاجي. غير أن آلة الغزل شيء منقول. ويمكن تصديرها من البلد الذي أنتجها، لتُباع في الخارج على نحو مباشر أو غير مباشر سواء لقاء مواد أولية، إلخ، أم لقاء شمبانيا. في هذه الحالة تكون الآلة قد عملت في بلد المنشأ كرأسمال سلعي فقط، لا كرأسمال أساسي قط، ولا حتى بعد بيعها.

مقابل ذلك هناك منتوجات موضعية بسبب التحامها بالأرض، ولا يمكن أن تستخدم إلّا موضعياً في المكان ذاته، كمباني المصانع، وسكك الحديد، والجسور، والأنفاق، والترسانات، إلخ، ومنشآت تحسين التربة، وما إلى ذلك، ولا يمكن تصديرها جسدياً، بشحمها ولحمها، فهي غير منقولة. فأما ألّا تجد استعمالاً لها، وإما عليها أن تقوم، بعد بيعها، بوظيفة رأسمال أساسي في البلد الذي أنتجها. وبالنسبة للمُنتج الرأسمالي الذي يضارب فيشيد المصانع ويستصلح الأراضي لكي يبيعها، تمثّل هذه الأشياء شكلاً لرأسماله السلعي، أو أنها، حسب آدم سميث، شكلاً لرأسماله الدائر. أما عند النظر إلى هذه الأشياء من وجهة المجتمع بأسره فينبغي لها أن تقوم، في نهاية المطاف بوظيفة رأسمال أساسي في ذلك البلد نفسه، وفي عملية الإنتاج المسمّرة مكانياً بموضعها، لكي لا تظل عديمة النفع. ولا يترتب على ذلك أبداً أن الأشياء غير المنقولة هي بذاتها رأسمال أساسي، فقد تنتمي، كمنازل السكن وسوى ذلك، إلى رصيد الاستهلاك، وفي هذه الحالة لا تدخل عموماً في رأس المال الاجتماعي، رغم أنها تؤلف عنصراً من الثروة الاجتماعية التي لا يشكل مجمل رأس المال سوى واحدٍ من أجزائها. إن مُنتج هذه الأشياء، إن استعرنا تعبير سميث، يحقق من بيعها ربحاً. إذن فهي رأسمال دائر! والشخص الذي يستخدمها عملياً، أي شاريها الأخير، لا يستطيع أن يستعملها إلّا بتشغيلها في عملية الإنتاج. إذن فهي رأسمال أساسي!

إن سندات المِلكية، كأسهم سكك الحديد مثلاً، يمكن أن تنتقل من يد إلى أخرى كل يوم، ويجني مالكها الربح ببيعها حتى في بلدان أجنبية، وبذا يمكن تصدير سندات المِلكية، أما سكك الحديد فلا. مع ذلك يتعين على هذه الأشياء، في مثل هذه الحالة، [213]
إما أن تخدم كجزء أساسي من رأس المال الإنتاجي في البلد الذي تمكث فيه، أو أن تهجع خامدة. وعلى غرار ذلك يمكن للصناعي آ أن يجني ربحاً ببيع مصنعه إلى الصناعي

ب، إلّا أن ذلك لا يمنع قيام المصنع الآن بوظيفة رأسمال أساسي، كما كان حاله من قبل.

وعليه، فإن وسائل العمل الثابتة موضعياً في المكان والتي لا يمكن فصلها عن الأرض ينبغي أن تخدم حتماً وفقاً لغرضها، بصفة رأسمال أساسي في ذلك البلد الذي تُلصق به، رغم أن هذه الوسائل قد تؤدي وظيفة رأسمال سلعي بالنسبة لمُنتِجها ولا تؤلف أياً من عناصر ما عنده من رأسماله الأساسي (الذي يتألف، بالنسبة له، من وسائل العمل اللازمة لتشييد المباني ومد خطوط سكك الحديد، إلخ). ولكن ذلك لا يترتب عليه الإستنتاج المعاكس القائل بأن رأس المال يتألف بالضرورة من أشياء غير منقولة. فالباخرة، والقاطرة، لا مفعول لهما إلّا بالحركة، مع ذلك فإنهما تؤديان وظيفة رأسمال أساسي لا بالنسبة لمن أنتجهما، بل بالنسبة لمن يستخدمهما. من جانب آخر هناك أشياء مثبتة فعلاً في عملية الإنتاج، فتحيا وتموت فيها، ولا تغادرها قط ما إنْ تدخلها، وهي تؤلف أجزاء مكوّنة سيّالة [دائرة] لرأس المال الإنتاجي. مثال ذلك الفحم المستهلك في تشغيل الآلات خلال عملية الإنتاج، والغاز المستخدم لإنارة مباني المصنع، إلخ. فليست هذه الأشياء سيّالة [دائرة] لأنها تخرج بجسمها من عملية الإنتاج بمعية المنتوج لتمضي في التداول كسلعة، بل لأن قيمتها تدخل كلّياً في قيمة السلعة التي تسهم في إنتاجها، وبالتالي يتعين تعويضها كلّياً عن طريق بيع السلعة.

هناك عبارة أخرى في الفقرة الأخيرة التي اقتبسناها عن سميث، جديرة بالملاحظة:

> «رأس المال الدائر الذي يقدم. وسائل العيش للعمال الذين يصنعونها» (الآلات، إلخ.).
>
> «A circulating capital which furnishes... the maintenance of the workmen who make them». (Mashinen etc.)

لقد أصاب الفيزيوقراطيون، بإدراج ذلك الجزء من رأس المال الذي يسلّف في الأجور، في باب التسليفات السنوية (avances annuelles) التي تقف في تضاد مع التسليفات الأصلية (avances primitives). ونجد من ناحية أخرى أن الفيزيوقراطيين لا يدرجون قوة العمل ضمن الجزء المكوّن لرأس المال الإنتاجي الذي يستخدمه المزارع، بل يدرجون وسائل العيش («وسائل عيش العمال» «the maintenance of the workmen» كما يسميها آدم سميث) التي تُعطى إلى العمال الزراعيين. وهذا يرتبط تماماً مع مذهبهم الخاص. فهم يرون أن ذلك الجزء من القيمة الذي يضيفه العمل إلى المنتوج (شأن ذلك الجزء من القيمة الذي تضيفه المواد الأولية وأدوات العمل إلى المنتوج،

[214] وباختصار كل المكوّنات المادية لرأس المال الثابت) لا يساوي غير قيمة وسائل العيش المدفوعة للعمال والتي يستهلكونها بالضرورة للحفاظ على وضعهم كقوى عاملة. إن مذهب الفيزيوقراطيين بالذات هو العقبة التي حالت دون اكتشافهم الفارق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. فإذا كان العمل هو مُنتج فائض القيمة (علاوة على تجديد إنتاج سعره بالذات) فإنه يفعل ذلك في الصناعة تماماً كما في الزراعة. ولكن بما أن العمل، حسب مذهب الفيزيوقراطيين، لا يُنتج فائض قيمة إلّا في فرع واحد من فروع الإنتاج، ألا وهو الزراعة، فإن فائض القيمة هذا لا «ينبثق» من العمل بل من النشاط الخاص (المشارك) للطبيعة في هذا الفرع من الإنتاج. ولهذا السبب لا غيره فإن العمل الزراعي، في نظرهم عمل مُنتِج، خلافاً لسائر أنواع العمل الأخرى.

ويصنّف آدم سميث وسائل عيش العمال كرأسمال دائر في تضاد مع رأس المال الأساسي وذلك:

1) لأنه يخلط رأس المال السيّال [الدائر]، المتضاد مع رأس المال الأساسي، بأشكال أخرى من رأس المال ملازمة لمجال التداول، أي برأسمال التداول، وهو خلط ورثه الاقتصاديون الآخرون من بعده دون تمحيص نقدي. فهو يخلط إذن رأس المال السلعي بالجزء السيّال [الدائر] المكوّن لرأس المال الإنتاجي؛ وعندئذ يكون بديهياً أنه، حيثما يرتدي المنتوج الاجتماعي شكل سلعة، لا يمكن الحصول على وسائل عيش العمال وغير العاملين على حد سواء، وعلى مواد العمل ووسائل العمل إلّا من رأس المال السلعي.

2) ولكن تصورات الفيزيوقراطيين ملحوظة هي الأخرى عند سميث، رغم أنها تتناقض مع العنصر الجوّاني، ـ العلمي حقاً ـ في دراسته.

إن رأس المال المسلّف يتحوّل عموماً إلى رأسمال إنتاجي، أي يرتدي شكل عناصر إنتاج هي ذاتها منتوج عمل سابق (بما في ذلك قوة العمل). ولا يمكن لرأس المال المسلّف أن يؤدي وظيفته في عملية الإنتاج إلّا في هذا الشكل. وإذا استبدلنا قوة العمل نفسها التي حُوّل إليها الجزء المتغير من رأس المال، بوسائل عيش العامل، فمن الواضح أن وسائل العيش هذه، بما هي عليه، تلعب في عملية تكوين القيمة، نفس دور عناصر رأس المال الإنتاجي الأخرى، مثل المواد الأولية وعلف دواب الجر وما إلى ذلك، وهذا هو السبب الذي جعل آدم سميث، يضعها جميعاً على قدم المساواة في إحدى الفقرات التي اقتبسناها آنفاً، مقتفياً أثر الفيزيوقراطيين. إن وسائل العيش لا تستطيع هي ذاتها أن تزيد قيمتها أو تضيف إليها فائض قيمة. فقيمة هذه الوسائل، شأن قيم عناصر

رأس المال الإنتاجي الأخرى، تستطيع أن تعاود الظهور في قيمة المنتوج ليس إلّا فهي لا تستطيع أن تضيف إلى المنتوج قيمة أكثر مما تملك. وهي شأن المواد الأولية والمنتوجات نصف المصنّعة، إلخ، لا تختلف عن رأس المال الأساسي المؤلف من [215]
وسائل العمل إلّا في كونها تُستهلك كلّياً في المنتوج الذي تسهم في تكوينه (على الأقل بحدود ما يتعلق الأمر بالرأسمالي الذي يدفع لقاءها) وأنه يتعين لذلك تعويض قيمتها كاملة، في حين أن هذا لا يجري إلّا تدريجياً، على دفعات، بالنسبة لرأس المال الأساسي. وعلى هذا فإن ذلك الجزء من رأس المال الإنتاجي الذي سُلّف في قوة العمل (أو في وسائل عيش العامل) لا يختلف هنا عن بقية العناصر المادية الأخرى لرأس المال الإنتاجي إلّا من الناحية المادية، لا من ناحية دوره في عملية العمل وعملية إنماء القيمة. فهو لا يتميز إلّا في كونه يندرج تحت مقولة رأس المال الدائر، سوية مع جزء من العناصر الموضوعية المكوّنة للمنتوج («المواد» «materials» كما يسميها سميث عموماً) في تضاد مع الجزء الآخر من العوامل الموضوعية المكوّنة للمنتوج، الجزء الذي يندرج تحت مقولة رأس المال الأساسي.

ورغم أن رأس المال المُنفق على الأجور ينتمي إلى الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي، ويشاطر بعضاً من العوامل المادية، المكوّنة للمنتوج كالمواد الأولية وغيرها، صفة السيولة هذه، في تضاد مع الجزء الأساسي من رأس المال الإنتاجي، فإن هذه الحقيقة لا علاقة لها إطلاقاً بالدور الذي يلعبه هذا الجزء المتغير من رأس المال في عملية إنماء القيمة، في تضاد مع الجزء الثابت منه. فهي لا تتعلق إلّا بطريقة تعويض هذا الجزء المسلّف من القيمة ـ رأسمال، وتجديده، وتجديد إنتاجه من قيمة المنتوج، بواسطة التداول. إن شراء قوة العمل والأفعال المتكررة لشرائها تنتمي إلى عملية التداول. ولكن القيمة المُنفقة على قوة العمل تتحوّل، في عملية الإنتاج فقط، (بالنسبة للرأسمالي لا للعامل) من مقدار ثابت محدّد إلى مقدار متغير، وعلى هذا النحو دون غيره تتحوّل القيمة المسلّفة إلى قيمة ـ رأسمال، إلى رأسمال، إلى قيمة تنمّي قيمتها ذاتياً. ولكن بما أنهم يضعون، على غرار آدم سميث، القيمة المنفقة على وسائل عيش العمال، بدلاً من القيمة المنفقة على قوة العمل، في باب الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي، يغدو من المستحيل إدراك الفارق بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، وإدراك عملية الإنتاج الرأسمالي بوجه عام. إن تعريف هذا الجزء من رأس المال على أنه رأسمال متغير يقف في تضاد مع رأس المال الثابت المنفق على العوامل الشيئية المكوّنة للمنتوج، يُدفن هنا تحت ركام التعريف القائل بأن ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على قوة

العمل ينتمي، من ناحية الدوران، إلى الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي. ويكتمل هذا الدفن بإدراج وسائل عيش العامل، بدلاً من قوة العمل، ضمن عناصر رأس المال الإنتاجي. فسيّان إن كانت قيمة قوة العمل تسلّف بالنقد، أم على نحو مباشر،
[216] بوسائل عيش. غير أن الحالة الأخيرة لا يمكن أن تَرِد على قاعدة الإنتاج الرأسمالي إلّا على سبيل الاستثناء(24)

وإذ ثبّت آدم سميث تعريف رأس المال الدائر كمحدّد لطابع القيمة ـ رأسمال المنفقة على قوة العمل ـ وهو تعريف مأخوذ من الفيزيوقراطيين من غير المقدمة المنطقية للفيزيوقراطيين ـ فقد أفلح في القضاء على قدرة خلفائه في إدراك أن الجزء المُنفق من رأس المال على قوة العمل هو رأسمال متغير. لقد أخفقت أفكار أكثر عمقاً وصواباً نثرها سميث نفسه في أماكن أخرى، وكانت الغلبة لهذا الخطأ بالذات. والحق، أن كُتّاباً آخرين من بعده، تمادوا إلى أبعد من ذلك: فلم يكتفوا بجعل اصطلاح رأس المال الدائر التحديد الحاسم لذلك الجزء المُنفق من رأس المال على قوة العمل، ـ بوصفه متضاداً مع رأس المال الأساسي، بل جعلوا من انفاقه على وسائل عيش العمال التحديد الجوهري له كرأسمال دائر. ومن هنا ينبثق بالضرورة المذهب الذي يرى بأن رصيد العمل(*) المتكوّن من وسائل العيش الضرورية، إنما يمثّل مقداراً معيناً، يقيّد مادياً حصة العمال في المنتوج الاجتماعي، من جهة، ولكن يجب، من جهة أخرى، انفاقه بالكامل في شراء قوة العمل.

---

(24) أما إلى أي مدى سدّ آدم سميث على نفسه الطريق لفهم دور قوة العمل في عملية إنماء القيمة، فذلك ما تبينه الجملة التالية التي تضع عمل العمال، بروح الفيزيوقراطيين تماماً، على قدم المساواة مع عمل دواب الجر. «ليس أجراؤه» (أجراء المزارع) «وحدهم عاملين مُنتجين، فحيوانات الجرّ هي كذلك أيضاً» (الكتاب الثاني، الفصل الخامس، ص 243).

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص636-639، [الطبعة العربية، ص 750-754]. [ن. ع].

الفصل الحادي عشر

نظريات رأس المال الأساسي والدائر
ريكاردو

لا يسوق ريكاردو الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر إلّا لمجرد توضيح الاستثناءات في قانون القيمة، نعني بالتحديد الحالات التي يؤثر فيها «معدل» الأجور على الأسعار. ولن نتحدث عن هذه النقطة إلّا في الكتاب الثالث(*)

بيد أن الافتقار أصلاً إلى الوضوح يتجلّى من البداية في المقارنة السريعة لما يلي:

«هذا الاختلاف في درجة ديمومة رأس المال الأساسي، وهذا التنوع في النسب التي يمكن أن يُجمع بها هذان الصنفان من رأس المال»(25)

وإنْ تساءلنا عن أي «صنفين من رأس المال» يجري الحديث، لقيل لنا:

«كما أن النسب التي يمكن أن يُجمع بها بين رأس المال المخصص لإعالة العمل، ورأس المال الموظف في الأدوات والآلات والمباني، قد تتباين هي الأخرى»(26)

(*) المجلد الثالث، الفصل الحادي عشر. [ن. برلين].

(25) [ريكاردو]، مبادئ، ص 25. «This difference in the degree of durability of fixed capital, *and* this variety in the proportions in which the two sorts of capital may be combined», ([Ricardo], *Principles,* p. 25).

(26) المرجع نفسه «The proportions too, in which the capital that is to support labour, and the capital that is invested in tools, machinery and buildings, may be variously combined». (I. c).

بتعبير آخر إن رأس المال الأساسي = وسائل العمل، ورأس المال الدائر = رأس المال المُنفق على العمل. إن «رأس المال المخصص لإعالة العمل» اصطلاح لا معنى له، ومستعار من آدم سميث. ويجري هنا، من جهة، خلط رأس المال الدائر برأس المال المتغير، أي بذلك الجزء من رأس المال الإنتاجي الذي أُنفق على العمل. ولكن ينبثق، من الناحية الأخرى، تعريفان خاطئان على نحو مزدوج بسبب عدم استخلاص هذا
[218] التضاد من عملية إنماء القيمة حيث ينقسم رأس المال إلى رأسمال ثابت ومتغير، بل من عملية التداول (تشوش آدم سميث القديم).

أولاً ـ يجري النظر إلى الاختلاف في درجة ديمومة رأس المال الأساسي والاختلاف في تركيب مجمل رأس المال المؤلف من جزء ثابت وجزء متغير، على أنهما متماثلان. بيد أن الاختلاف الثاني يقرر التباين في إنتاج فائض القيمة؛ أما الاختلاف الأول، من جهة أخرى، فإنه يقتصر، بقدر ما يتعلق الأمر بعملية إنماء القيمة، على طريقة انتقال قيمة معينة من وسائل الإنتاج إلى المنتوج؛ أما بقدر ما يتعلق الأمر بعملية التداول، فإن هذا الاختلاف يقتصر على مدة تجديد رأس المال المُنفق، أو يقتصر إذا ما نظرنا للأمر من زاوية أخرى، على المدة التي سُلّف بها رأس المال. وإذا لم يتغلغل المرء في أعماق الآلية الباطنية لعملية الإنتاج الرأسمالية واكتفى، عوضاً عن ذلك، ببحث الظاهرات بشكلها النهائي لا أكثر، فإن هذه الاختلافات تتطابق بالفعل. ولدى توزيع فائض القيمة الاجتماعي على رؤوس الأموال الموظفة في شتى فروع الإنتاج، نجد أن الاختلافات في شتى الفترات الزمنية التي يسلّف بها رأس المال (مثلاً تباين أمد حياة رأس المال الأساسي) وتباين التركيب العضوي لرأس المال (وبالتالي تباين تداول رأس المال الثابت وتداول رأس المال المتغير) تفعل فعلها، إذ إنها تسهم إسهاماً متماثلاً في تسوية المعدل العام للربح وتحويل القيم إلى أسعار إنتاج.

ثانياً ـ من وجهة نظر عملية التداول، تقف وسائل العمل، أي رأس المال الأساسي في جانب، وتقف مواد العمل والأجور أي رأس المال السيّال [الدائر] في جانب آخر. أما من وجهة نظر عملية العمل وعملية إنماء القيمة، فتقف وسائل الإنتاج (وسائل العمل ومواد العمل) أي رأس المال الثابت في جانب، وتقف قوة العمل أي رأس المال المتغير في جانب آخر. أما بالنسبة للتركيب العضوي لرأس المال (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل 23، البند 2، ص 647)(*) فليس ثمة أي فرق في أن يكون مقدار القيمة

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء السابع، الفصل الثالث والعشرون، ص640، [الطبعة العربية، ص 755-756]. [ن. ع].

نفسه من رأس المال الثابت مؤلفاً من وسائل عمل كثيرة ومواد عمل قليلة، أم من وسائل عمل قليلة ومواد عمل كثيرة؛ فإن التركيب العضوي لرأس المال يتحدد بكليته عبر التناسب بين رأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج ورأس المال المُنفق على قوة العمل. والعكس بالعكس: فمن وجهة نظر عملية التداول، من وجهة نظر الفرق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر لا أهمية بتاتاً بأية نسب ينقسم مقدار معين من قيمة رأس المال الدائر إلى مواد عمل وأجور. فمن وجهة النظر الأولى، أُدرجت مواد العمل [219] ضمن نفس المقولة مع وسائل العمل وذلك في تضاد مع القيمة ـ رأسمال المنفقة على قوة العمل. ومن وجهة النظر الثانية أُدرج ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على قوة العمل في مقولة واحدة مع الجزء الآخر المُنفق على مواد العمل، وذلك في تضاد مع ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على وسائل العمل.

لذلك فإن ذلك الجزء من القيمة ـ رأسمال، الذي أُنفق على مواد العمل (المواد الأولية والمواد المساعدة) لا يظهر، عند ريكاردو، على أي من الجانبين. إنه يختفي كلّياً. فهو لا يصلح لأن يُدرج في باب رأس المال الأساسي، لأنه يتطابق من حيث نمط تداوله تطابقاً كلّياً مع ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على قوة العمل. ولا يمكن، من ناحية أخرى، وضعه في باب رأس المال الدائر، لأنه في هذه الحالة تتلاشى من تلقاء ذاتها مساواة التضاد بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر بالتضاد بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. والحال أن ريكاردو يأخذ عن آدم سميث ويحافظ بصمت على مساواة هذين التضادين الاثنين. إن غريزة المنطق عند ريكاردو أرهف من أن تفوّت عليه تحسس ذلك، ولهذا السبب يختفي عنده تماماً الجزء المذكور من رأس المال.

تنبغي الإشارة هنا إلى أن الرأسمالي، إذا استعرنا أسلوب الاقتصاد السياسي في التعبير، يسلّف رأسماله المنفق على الأجور لآماد متباينة من الزمن، وفقاً للطريقة المتبعة في الدفع، أسبوعياً أو شهرياً أم كل ثلاثة أشهر. غير أن العكس تماماً هو ما يحدث في الواقع. فالعامل هو الذي يسلّف عمله للرأسمالي طوال أسبوع، أو شهر، أو كل ثلاثة أشهر، حسب الطريقة المتبعة في دفع أجوره، أسبوعياً، أو شهرياً، أو كل ثلاثة أشهر. ولو اشترى الرأسمالي قوة العمل بدلاً من أن يدفع لها بعد استهلاكها أو، بتعبير آخر، لو أنه دفع للعامل أجور يوم أو أسبوع أو شهر أو ثلاثة أشهر مقدماً، لأمكن القول بأنه سلّف أجور هذه الفترات. ولكن، بما أن الرأسمالي يدفع بعد أن يكون العمل قد استغرق أياماً أو أسابيع أو أشهراً، عوضاً عن أن يشتريه ويدفع له لقاء المدة التي ينبغي أن يستغرقها، فإن الأمر كله يرقى إلى احلال هذا محل ذاك (Quiproquo) على الطريقة

الرأسمالية؛ فالسلفة التي يعطيها العامل للرأسمالي من عمله تستحيل إلى سلفة يعطيها الرأسمالي إلى العامل من نقوده. ولا يغير من الأمر أي شيء أن الرأسمالي لا يحصل على منتوج عمل العمال إلّا بعد فترة طويلة أو قصيرة من الزمن نسبياً، تبعاً لاختلاف الفترة اللازمة لصنع المنتوج؛ كما لا يغير من الأمر أي شيء أن الرأسمالي يصرف هذا المنتوج أو يستعيد من التداول قيمته (سوية مع فائض القيمة المتجسد في المنتوج) إلّا بعد انقضاء آماد مختلفة، تبعاً لاختلاف الفترة اللازمة لتداوله. ولا يكترث البائع بشيء حيال ما سيفعله الشاري بالسلعة. ولا يحصل الرأسمالي على الآلة بثمن أقل لأنه يجب أن يدفع كل قيمتها دفعة واحدة، بينما لا تعود هذه القيمة إليه من التداول إلّا تدريجياً
[220] وعلى دفعات؛ ولا يدفع لقاء القطن أغلى لأن قيمته تدخل برمّتها في قيمة المنتوج الذي يُسهم في صنعه، وتُعوّض كذلك قيمته هذه كلها دفعة واحدة عبر بيع المنتوج.

دعونا نعود إلى ريكاردو.

1. إن الخاصية المميزة لرأس المال المتغير تكمن في أن جزءاً محدداً ومعيناً (وبهذا المعنى فهو ثابت) من رأس المال، مقداراً معيناً من القيمة (يفترض أنه مساوٍ لقيمة قوة العمل، رغم أنه لا يهمنا هنا إن كانت الأجور مساوية، أم أكبر، أم أقل من قيمة قوة العمل) يُبادل لقاء قوة تنمّي قيمتها ذاتياً، وتخلق القيمة ـ ألا وهي قوة العمل، التي لا تقتصر على تجديد إنتاج قيمتها التي دفعها الرأسمالي، بل تُنتج في الوقت نفسه فائض قيمة، تُنتج قيمة لم يكن لها وجود من قبل ولم يُدفع لقاءها أي مُعادِل. إن هذه الخاصية المميزة للجزء المنفق على الأجور من رأس المال، والتي تميزه من كل النواحي (toto coelo) كرأسمال متغير عن رأس المال الثابت تختفي ما إن ننظر إلى جزء رأس المال المنفق على الأجور، من وجهة نظر عملية التداول المحض، فيتجلى عندئذ في مظهر رأسمال دائر بإزاء رأس المال الأساسي المنفق على وسائل العمل. ويبرز ذلك ما أن يُدرج تحت عنوان واحد ـ هو رأس المال الدائر ـ جزء رأس المال المُنفق على قوة العمل سوية مع جزء رأس المال الثابت المُنفق على مواد العمل، ليوضع مقابل جزء آخر من رأس المال الثابت مُنفق على وسائل العمل. وبذا يجري إغفال فائض القيمة كلّياً، رغم أنها هي بالذات الظرف الذي يحول مقدار القيمة الموظف إلى رأسمال. وبالمثل يُغفل واقع آخر، وهو أن ذلك الجزء من القيمة الذي يضيفه رأس المال المُنفق على الأجور إلى المنتوج، إنما هو جزء من القيمة أُنتج مجدداً (وبالتالي تم تجديد إنتاجه فعلياً)، في حين أن جزء القيمة الذي تضيفه المواد الأولية إلى المنتوج لا يُنتج مجدداً، أي لم يجدد إنتاجه فعلياً بل يُصان ويُحفظ في قيمة المنتوج لا أكثر، أي أنه يقتصر على

العودة إلى الظهور ثانية كجزء مكوّن لقيمة المنتوج. والفارق كما يتجلى الآن من وجهة نظر التضاد بين رأس المال السيّال [الدائر] والأساسي، يكمن فيما يلي فقط: أن قيمة وسائل العمل المستخدمة في إنتاج السلعة لا تدخل في قيمة هذه السلعة إلّا على دفعات، ولذلك لا تُعوّض، من بيع هذه السلعة إلّا على دفعات، وبالتالي فإنها لا تُعوّض، عموماً إلّا على دفعات وبصورة تدريجية. ومن جهة أخرى فإن قيمة قوة العمل ومواضيع العمل (المواد الأولية، إلخ) المستخدمة في إنتاج السلعة تدخل كلّياً في هذه السلعة، وتُعوّض كلّياً من خلال بيعها. وبهذا المعنى، يعرض أحد جزءي رأس المال نفسه، من وجهة [221] عملية التداول وفي حدودها، بصفته رأسمالاً أساسياً، أما الآخر فيعرض نفسه كرأسمال سيّال أو دائر. وما تنطوي عليه الحالتان مقصورٌ على نقل قيمة معينة مسلّفة إلى المنتوج وتعويض هذه القيمة ثانية ببيع المنتوج. والفارق الوحيد يقوم الآن في أن نقل القيمة، وبالتالي تعويض القيمة أيضاً، يجري على دفعات وبالتدريج في إحدى الحالتين، ودفعةً واحدة في الحالة الأخرى. ومع ذلك يمحّي الفارق الحاسم بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، أي ينطمس كل سرّ تكوين فائض القيمة، وكل سرّ الإنتاج الرأسمالي، أي تنطمس الظروف التي تحوّل قيماً معينة والأشياء التي تتمثل فيها هذه القيم، إلى رأسمال. فلا يبقى من فارق بين جميع الأجزاء المكوّنة لرأس المال سوى نمط تداول كل منها (وبالطبع فإن تداول السلعة مقصور على قيمة معينة موجودة بالأصل)؛ غير أن رأس المال المُنفق على الأجور يتشابه في نمط تداوله الخاص مع جزء آخر من رأس المال مُنفق على المواد الأولية، والمنتوجات نصف المصنّعة، والمواد المساعدة، ويقف في تضاد مع الجزء المُنفق على وسائل العمل من رأس المال.

وعليه، فمن المفهوم لماذا كان الاقتصاد السياسي البورجوازي يتمسك غريزياً بخلط آدم سميث مقولتي «رأس المال الثابت» و «رأس المال المتغير» بمقولتي «رأس المال الأساسي»، و «رأس المال الدائر»، وينقل هذا الخلط من دون تمحيص نقدي، من جيل لآخر، على مدى قرن كامل تقريباً. فالاقتصاد السياسي البورجوازي لم يعد يميّز قط رأس المال المُنفق على الأجور عن ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على المواد الأولية، بل يقتصر على تمييز الأول، شكلياً، عن رأس المال الثابت ـ وذلك من ناحية دخوله إلى التداول بواسطة المنتوج على دفعات أم دفعة واحدة. وبذلك فقد دمّر بضربة واحدة الأساس الضروري لإدراك الحركة الفعلية للإنتاج الرأسمالي، وللإستغلال الرأسمالي سواء بسواء. وحُصرت المسألة في عودة القيمة المسلّفة إلى الظهور مجدداً.

إن هذا الخلط الذي تقبّله ريكاردو من آدم سميث بلا تمحيص نقدي، يعيقه عن تطوير

نظريته بانسجام. فهو يعيقه أكثر مما يعيق التبريريين اللاحقين الذين يساعدهم، على العكس، هذا الخلط للمفاهيم، بل إنه يعيقه بدرجة أكبر من آدم سميث نفسه لأن ريكاردو على نقيض سميث يتبع من حيث جوهر الأمر، مذهب سميث الباطني في مواجهة مذهبه الظاهري(*)، يطور نظريته حول القيمة وفائض القيمة على نحو أكثر انسجاماً وسطوعاً.

ولا نجد أثراً لهذا الخلط عند الفيزيوقراطيين. فالفارق بين التسليفات السنوية (avances annuelles) والتسليفات الأصلية (avances primitives) عندهم يتعلق حصراً بالفترات الزمنية المختلفة اللازمة لتجديد إنتاج مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال، [222] وبخاصة رأس المال الزراعي، في حين أن وجهات نظرهم حول إنتاج فائض القيمة تؤلف جزءاً نظرياً مستقلاً عن هذا التمييز، وهو بالضبط ذلك الجزء الذي يبرزونه بوصفه نقطة الذروة في نظريتهم. ولكنهم لا يفسرون نشوء فائض القيمة من رأس المال بما هو عليه، بل يعزون هذا النشوء إلى مجال معين واحد من مجالات الإنتاج التي ينشط فيها رأس المال، ألا وهو الزراعة.

2. إن ما هو جوهري في تعريف رأس المال المتغير، ـ وبالتالي في تحديد أي تحوّل لمقدار معين من القيمة إلى رأسمال ـ يتمثل في أن الرأسمالي يُبادِل مقداراً محدداً ومعيناً (وبهذا المعنى مقداراً ثابتاً) من القيمة مقابل القوة الخالقة للقيمة، يُبادِل مقداراً معيناً من القيمة مقابل إنتاج القيمة، مقابل عملية نموها ذاتياً. وسواء دفع الرأسمالي للعامل نقداً أم وسائل عيش فذلك لا يغير من هذا التعريف الجوهري شيئاً. فكل ما يتغير هو نمط وجود القيمة التي سلّفها الرأسمالي، والتي تتخذ في الحالة الأولى، شكل نقد يشتري به العامل لنفسه وسائل العيش من السوق، وتتخذ في الحالة الثانية، شكل وسائل عيش يستهلكها على نحو مباشر. ويفترض الإنتاج الرأسمالي المتطور، في الواقع، أن الدفع للعامل يجري بالنقد، مثلما أن هذا الإنتاج يفترض بوجه عام، أن عملية الإنتاج تتحقق بتوسط عملية التداول، وبالتالي فإنه يفترض وجود الاقتصاد النقدي. بيد أن خلق فائض القيمة، وبالتالي تحويل مقدار القيمة المسلّف إلى رأسمال، لا ينبع من الشكل النقدي ولا من الشكل الطبيعي اللذين تتلبسهما الأجور، ولا من رأس المال المنفق على شراء قوة العمل. إنه ينبع من مُبادلة قيمة بقوة خالقة للقيمة، ينبع من تحويل مقدار ثابت إلى مقدار متغير. ـ

(*) الباطني/الظاهري (esoterische, exoterisch)، مفردتان إنكليزيتان، تعنيان العميق/السطحي، أو الخفي/الظاهر (أو العلمي ـ وغير العلمي ـ حسب تفسير آخر). [ن. ع].

إن كِبَر أو صِغَر درجة ثبات وسائل العمل يتوقفان على درجة ديمومة هذه الوسائل، أي يتوقفان على خاصيتها الفيزيائية المعينة. وإذا بقيت الظروف الأخرى ثابتة، فإن بطء أو سرعة اهتلاكها أمر يتوقف على طول أو قصر مدة أدائها لوظيفتها كرأسمال أساسي، أي يتوقف على درجة ديمومتها. بيد أن خاصية الديمومة الفيزيائية هذه لا تجعلها تؤدي وظيفة رأسمال أساسي. فالمواد الأولية في مصانع التعدين لا تقل ديمومة عن الآلات المستخدمة في تصنيعها، بل إنها أكثر ديمومة من الكثير من أجزاء هذه الآلات ـ كالجلود والخشب. مع ذلك فإن المعدن الذي يخدم كمادة أولية يؤلف جزءاً من رأس المال الدائر، بينما تؤلف وسيلة العمل، المصنوعة ربما من المعدن نفسه، جزءاً من رأس المال الأساسي، عندما تكون وسيلة العمل قيد الخدمة. وعليه، لا ينحصر الأمر في الطبيعة الفيزيائية للمادة، ولا كِبَر أو صِغَر درجة بلى المعدن نفسه هي التي تقود إلى إدراجه تحت عنوان رأس المال الأساسي تارة وتحت عنوان رأس المال الدائر تارة أخرى. فهذا الاختلاف نابع بالأحرى من الدور الذي يلعبه المعدن في عملية الإنتاج، [223]
حيث يقوم كموضوع عمل كرّة، وكوسيلة عمل كرّة أخرى.

إن وظيفة وسيلة العمل في عملية الإنتاج تقتضي أن تستخدم وسيلة العمل هذه، على العموم، في عمليات عمل متكررة دوماً على مدى فترة زمنية قد تطول أو تقصر. لذا فإن هذه الوظيفة تفرض أن تكون المادة على هذا القدر أو ذاك من الديمومة. بيد أن ديمومة المادة التي تصنع منها وسيلة العمل، لا تجعل هذه الوسيلة في ذاتها ولذاتها رأسمالاً أساسياً. فالمادة عينها تغدو رأسمالاً دائراً عندما تخدم كمادة أولية؛ أما عند أولئك الاقتصاديين الذين يخلطون الفارق بين رأس المال السلعي ورأس المال الإنتاجي بالفارق بين رأس المال الدائر والأساسي، فإن هذه المادة الواحدة بعينها، أو الآلة الواحدة بعينها، تغدو رأسمالاً دائراً عندما تكون منتوجاً، وتغدو رأسمالاً أساسياً عندما تكون وسيلة عمل.

ورغم أن ديمومة المادة التي تصنع منها وسيلة العمل، ليست هي التي تجعل من وسيلة العمل هذه رأسمالاً أساسياً، مع ذلك فإن دورها كوسيلة من هذا النوع يقتضي أن تتكون من مادة متينة نسبياً. وعليه فإن ديمومة مادتها شرط لوظيفتها كوسيلة عمل وبالتالي أساس مادي لنمط التداول الذي يجعل منها رأسمالاً أساسياً. وإذا ما بقيت الظروف الأخرى دون تغيير، فإن سرعة وبطء بلى المادة التي صنعت منها وسيلة العمل، يدمغ هذه الوسيلة بخاتم الثبات إلى درجة أكبر أو أصغر، فهو يلتحم بالتالي التحاماً جوهرياً بنوعية هذه الوسيلة كرأسمال أساسي.

ولو جرى التمعن في ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على قوة العمل من وجهة نظر رأس المال الدائر حصراً، وبالتالي في تضاد مع رأس المال الأساسي، وجرى بالتالي أيضاً خلط الفوارق بين رأس المال الثابت والمتغير بالفوارق بين رأس المال الأساسي والدائر، فمن الطبيعي والحالة هذه، نظراً لأن الواقع المادي لوسيلة العمل يؤلف الأساس الجوهري لطابعها كرأسمال أساسي ـ أن نستخلص طابع رأس المال الدائر، في تضاد مع رأس المال الأساسي، من الواقع المادي لرأس المال المُنفق على قوة العمل، ثم نقوم بعد ذلك ثانية بتحديد طابع رأس المال الدائر عبر الواقع المادي لرأس المال المتغير.

إن المادة الفعلية لرأس المال المُنفق على الأجور هي العمل ذاته، هي قوة العمل الفاعلة الخالقة للقيمة، أي العمل الحي الذي يبادله الرأسمالي بالعمل الميت، المتشيئ، فيدمجه برأسماله ليجعل القيمة الماثلة بين يديه، تتحوّل عن هذا الطريق وحده، إلى قيمة تنمو ذاتياً. بيد أن الرأسمالي لا يبيع هذه القوة التي تولّد إنماء القيمة ذاتياً. فهي لا تؤلف على الدوام إلّا جزءاً مكوّناً لرأسماله الإنتاجي، شأنها في ذلك شأن وسائل العمل، ولكنها لا تؤلف قط جزءاً مكوّناً لرأسماله السلعي، كالمنتوج الناجز الذي يبيعه [224]
مثلاً. إن وسائل العمل، بوصفها أجزاء مكوّنة لرأس المال الإنتاجي، لا تقف، خلال عملية الإنتاج، مقابل قوة العمل، بوصف هذه الوسائل رأسمالاً أساسياً، مثلما أن مواد العمل والمواد المساعدة لا تتطابق مع قوة العمل بوصفها رأسمالاً دائراً؛ فقوة العمل تقف، بوصفها عوامل شخصية، في مواجهة تلك المواد مجتمعة بصفتها العوامل الشيئية ـ وذلك إذا أخذنا الأمور من وجهة نظر عملية العمل. أما من وجهة نظر عملية إنماء القيمة، فإن الاثنين معاً يقفان في مواجهة قوة العمل، كرأسمال ثابت إزاء رأسمال متغير. وإذا ما تناولنا بالحديث الفارق المادي، في حدود تأثيره على عملية التداول، فلا يعدو الأمر ما يلي: يترتب على طبيعة القيمة، وهي ليست أكثر من عمل متشيئ، ويترتب على طبيعة قوة العمل الفاعلة، وهي ليست سوى عمل آخذ في التشيؤ، يترتب أن قوة العمل تخلق باستمرار قيمة وفائض قيمة طوال زمن أدائها لوظيفتها، وأن ما يظهر من جهة قوة العمل كحركة، كخلق للقيمة، يظهر من جهة المنتوج في شكل ساكن، قيمة مخلوقة. وإذا ما أنهت قوة العمل وظيفتها، فإن رأس المال لا يعود مؤلفاً من قوة عمل، على هذا الجانب، ووسائل إنتاج، على الجانب الآخر. فالقيمة ـ رأسمال التي كانت منفقة على قوة العمل قد غدت الآن قيمة أُضيفت (+ فائض قيمة) إلى المنتوج. وابتغاء تكرار العملية، لا بد من بيع المنتوج، واستخدام حصيلة بيعه من النقد لشراء قوة عمل جديدة،

لتُدمج في رأس المال الإنتاجي دوماً. هذا، إذنْ، هو ما يسبغ على ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على قوة العمل، كما يسبغ على الأجزاء المنفقة على مواد العمل، إلخ، طابع رأسمال دائر في تضاد مع رأس المال الذي يبقى مثبتاً في وسائل العمل.

أما إذا غدا التحديد الثانوي لجزء من رأس المال الدائر، الذي يشترك به مع جزء من رأس المال الثابت (الجزء المتمثل بالمواد الأولية والمساعدة)، التحديد الجوهري لرأس المال المُنفق على قوة العمل، أي إذا اعتبرنا أن التحديد الجوهري لرأس المال هذا يتلخص في أن القيمة المُنفقة على قوة العمل تنتقل بكاملها إلى المنتوج الذي تُستهلك قوة العمل هذه في إنتاجه، ولا تنتقل تدريجياً وعلى دفعات كما بالنسبة لرأس المال الأساسي، وبالتالي يتوجب تعويض هذه القيمة كاملة عبر بيع المنتوج ـ فإن ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على الأجور ينبغي أن يتألف مادياً، بالمثل، لا من قوة العمل الفاعلة بل من العناصر المادية التي يشتريها العامل بأجوره، أي أن يتألف من ذلك الجزء من رأس المال السلعي الاجتماعي الذي يدخل في استهلاك العامل، ونعني بذلك وسائل العيش. في هذه الحالة، يتألف رأس المال الأساسي من وسائل عمل لا تبلى إلّا ببطء نسبياً، ولا تُعوّض إلّا ببطء أيضاً، أما رأس المال المُنفق على قوة العمل فيتألف من وسائل عيش ينبغي أن تعوّض بسرعة أكبر.

بيد أن معالم الحدود الفاصلة بين سرعة البلى وبطئه تنطمس هاهنا. [225]

«إن المأكل والملبس، مما يستهلكه العامل، والمباني التي يعمل فيها، والأدوات التي تعينه في عمله، هي جميعاً ذات طبيعة زائلة. بيد أن هناك فوارق هائلة في زمن ديمومة كل واحد من رؤوس الأموال المختلفة هذه: فالمحرّك البخاري يدوم مدة أطول من الباخرة، والباخرة مدة أطول من ملابس العامل، وملابس العامل تدوم مدة أطول من الطعام الذي يستهلكه»[27]

(27) ريكاردو، إلخ، ص 26. «The food and clothing consumed by the labourer, the buildings in which he works, the implements with which his labour is assisted, are all of a perishable nature. There is however a vast difference in the time for which these different capitals will endure: a steam-engine will last longer than a ship, a ship than the clothing of the labourer, and the clothing of the labourer longer than the food which he consumes». (Ricardo, etc., p. 26).

وينسى ريكاردو ذكر المنزل الذي يقطن فيه العامل، والأثاث، وأدوات الاستهلاك كالسكاكين والأشواك والصحون، إلخ، التي تتسم بنفس طابع ديمومة وسائل العمل. فالأشياء نفسها، وأصناف الأشياء ذاتها، تظهر هنا كوسائل استهلاك، وتظهر هناك كوسائل عمل.

والفرق، حسب ما يعلن ريكاردو، هو هذا:

> «يُصنّف رأس المال في باب رأس المال الدائر أو في باب رأس المال الأساسي تبعاً لسرعة بلاه ولزوم تجديد إنتاجه مراراً، أو لبطء استهلاكه»(28)

ثم يضيف هذه الملاحظة:

> «إن هذا التقسيم غير جوهري، حيث لا يمكن رسم الخط الفاصل بدقة»(29)

ها قد وصلنا عائدين بسلام إلى الفيزيوقراطيين الذين كان الفارق عندهم بين التسليفات السنوية (avances annuelles) والتسليفات الأصلية (avances primitives) فارقاً في طول زمن الاستهلاك، وبالتالي في زمن تجديد إنتاج رأس المال المستخدم. بيد أن ما كان يشكل عند الفيزيوقراطيين ظاهرة هامة من ظواهر الإنتاج الاجتماعي، المعروضة في الجدول الاقتصادي (Tableau économique) في صلتها أيضاً بعملية التداول، غدا هنا تمايزاً ذاتياً، أو كما يقول ريكادرو نفسه: لا لزوم له. [226]

وإذا كان ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على العمل لا يتمايز عن الجزء المُنفق على وسائل العمل إلّا بالفترة اللازمة لتجديد إنتاجه، وبالتالي بأمد تداوله؛ وإذا كان الجزء الأول يتألف من وسائل عيش، ويتألف الآخر من وسائل عمل، بحيث لا تتمايز الأولى عن هذه الأخيرة(*) إلّا بسرعة الزوال، مثلما أن درجات زوال الأولى متباينة أيضاً، إذا كان الأمر كذلك، فمن الطبيعي أن يمّحي تماماً الفارق المميز

---

(28) «According as capital is rapidly perishable, and requires to be frequently reproduced, or is of slow consumption, it is classed under the heads of circulating, or of fixed capital».

(29) «A division not essential, and in which the line of demarcation cannot be accurately drawn».

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: هذه الأخيرة عن الأولى. [ن. ع].

(differentia specifica) بين رأس المال المُنفق على قوة العمل، ورأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج.

وهذا يتناقض كلّياً مع مذهب ريكاردو في القيمة، وكذلك مع نظريته في الربح، التي هي في واقع الأمر نظرية فائض القيمة. ولا يدرس ريكاردو الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر على العموم إلّا في حدود التأثير الذي يولّده اختلاف تناسب هذين في رأسمالَيْن متساويين في المقدار وموظفين في فرعين مختلفين من الإنتاج، على قانون القيمة، وبخاصة مدى تأثير ارتفاع أو انخفاض الأجور على الأسعار، نتيجة هذين الظرفين. ولكن ريكاردو يرتكب حتى في هذا النطاق الضيق من البحث، أكبر الأخطاء نتيجة خلطه رأس المال الأساسي والدائر برأس المال الثابت والمتغير؛ والواقع أنه ينطلق في تحليله من أساس خاطىء كلّياً. وهكذا 1) بمقدار ما يدرج رأس المال الدائر بكليته تحت عنوان ذلك الجزء من القيمة ـ رأسمال الذي أُنفق على قوة العمل، فإن تعاريف رأس المال الدائر نفسه تُعرض عرضاً خاطئاً، وبخاصة العرض الخاطىء للظروف التي تضع جزءاً من رأس المال منفقاً على العمل تحت هذا العنوان؛ 2) هناك خلط بين التعريف الذي يكون بموجبه جزء رأس المال المنفق على العمل رأسمالاً متغيراً، وبين التعريف الآخر الذي يكون بموجبه ذلك الجزء نفسه رأسمالاً دائراً، يقف في تضاد مع رأس المال الأساسي.

ومن الجلي، منذ الوهلة الأولى، أن تعريف رأس المال المُنفق على قوة العمل بأنه رأسمال دائر أو سيّال، تعريف ثانوي، يمحّي فيه الفارق المميز (differentia specifica) في عملية الإنتاج؛ ففي هذا التعريف تغدو رؤوس الأموال المُنفقة على العمل متساوية في الأهمية مع رؤوس الأموال المُنفقة على المواد الأولية وما إليها، من ناحية أولى، ذلك لأن التصنيف الذي يساوي جزءاً من رأس المال الثابت برأس المال المتغير يتجاهل كلّياً الفارق المميز لرأس المال المتغير في تضاده مع رأس المال الثابت. من جهة ثانية، فإن جزء رأس المال المُنفق على العمل يوضع حقاً في تضاد مع الجزء المُنفق على وسائل العمل، ولكن ليس من ناحية تباين طريقة اسهام كل واحد منهما في إنتاج القيمة قط، بل [227]
من ناحية تباين الفترات الزمنية التي ينقل كل واحد من الاثنين خلالها قيمته المعنية إلى المنتوج.

إن النقطة الهامة في جميع هذه الحالات تتركز في الآتي: كيف تنتقل قيمة معنية منفقة في عملية إنتاج السلعة، سواء كانت أجوراً أم سعر مواد أولية أم سعر وسائل إنتاج، كيف تنتقل إلى المنتوج، وبالتالي كيف تُتداول بواسطة المنتوج، وتؤوب إلى نقطة

الانطلاق أي تُعوّض بواسطة بيع المنتوج. إن الفرق الوحيد يكمن هنا في هذه الـ «كيف»، في النمط الخاص لانتقال وتداول هذه القيمة أيضاً.

وسواء دُفع سعر قوة العمل، المحدّد سلفاً بموجب عقد، بالنقد أم بوسائل العيش، فذلك لا يؤثر بأي حال على طابعه كسعر معين، محدّد في كلتا الحالتين. ولكن في حال دفع الأجور بالنقد، فمن الجلي أن النقد نفسه لا يدخل في عملية الإنتاج، وذلك بعكس وسائل الإنتاج التي لا تدخل قيمتها فحسب بل ومادتها أيضاً في هذه العملية. ولكن، إذا ما أُدرجت وسائل العيش، التي يشتريها العامل بأجوره، سوية مع المواد الأولية، إلخ، تحت عنوان واحد مباشرة باعتبارها الشكل المادي لرأس المال الدائر، ووضعت في مواجهة وسائل العمل، فإن ذلك يضفي على المسألة مظهراً آخر. فلو أن قيمة هذه الأشياء، أي وسائل الإنتاج، تنتقل إلى المنتوج خلال عملية العمل، فإن قيمة تلك الأشياء الأخرى، أي وسائل العيش، تعاود الظهور ثانية في قوة العمل التي تقوم باستهلاك هذه الوسائل، فتنتقل، بالمثل، إلى المنتوج عبر ما تقوم به هذه القوة من نشاط. ولا يعدو الأمر، في الحالين، عن محض عودة القيم المسلّفة خلال الإنتاج إلى الظهور مجدداً في قيمة المنتوج سواء بسواء. (لقد أخذ الفيزيوقراطيون ذلك بكل جدية، فأنكروا لذلك على العمل الصناعي أن يكون قادراً على خلق فائض قيمة). وهكذا نقرأ في الفقرة المقتبسة(*) من قبل وايلند:

> «لا يهم أبداً في أي شكل يعود رأس المال إلى الظهور مجدداً. . .
> إن مختلف أنواع الأغذية والألبسة والمنازل الضرورية لوجود الكائن البشري وراحته تتغير أيضاً. فهي تُستهلك مع مرور الزمن، وتظهر قيمتها مجدداً» إلخ. ([وايلند]، عناصر الاقتصاد السياسي، ص31-32).
>
> ([Wayland] [The] *Elements of Polit, Econ.*, p. 31-32).

إن القيم ـ رأسمال المسلّفة لأجل الإنتاج في صورة وسائل إنتاج ووسائل عيش تعاود الظهور هنا بالمثل، في قيمة المنتوج. وهكذا تتحوّل عملية الإنتاج الرأسمالية، بنجاح، إلى لغز تام، ويختفي منبع فائض القيمة الماثل في المنتوج عن الأنظار كلية. [228]

وبذلك أيضاً فإن الصنمية المميزة للإقتصاد السياسي البورجوازي تبلغ ذروة الكمال، وهي صنمية تحوّل الطابع الاقتصادي الاجتماعي الذي تضفيه عملية الإنتاج الاجتماعية على الأشياء إلى طابع ما طبيعي، ينبثق من طبيعة هذه الأشياء بالذات. فمثلاً أن التعريف

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل السادس، ص222، [الطبعة العربية، ص 267]. [ن.ع].

القائل إن «وسائل العمل هي رأسمال أساسي» تعريف سكولائي [مدرسي] يفضي إلى تناقضات وخلط. فلقد سبق أن أثبتنا من قبل، أثناء دراسة عملية العمل (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الخامس) أن الأمر يتوقف كلّياً على الدور الذي تلعبه العناصر المادية، في كل مرة، في عملية عمل معينة، أي يتوقف على وظيفة هذه العناصر ـ أتقوم بوظيفة وسائل عمل أم مادة عمل، أم منتوج. وعلى غرار ذلك بالضبط لا تكون وسائل العمل رأسمالاً أساسياً أولاً، إلّا إذا كانت عملية الإنتاج عموماً عملية إنتاج رأسمالية، وكانت وسائل الإنتاج بالتالي رأسمالاً عموماً، أي تمتلك الصفة الاقتصادية المحدّدة، والطابع الاجتماعي لرأس المال؛ ثانياً، إنها لا تكون رأسمالاً أساسياً إلّا إذا نقلت قيمتها إلى المنتوج بطريقة خاصة. فإن لم يكن الحال كذلك، فإنها تظل وسائل عمل من دون أن تغدو رأسمالاً أساسياً. وعلى غرار ذلك فإن المواد المساعدة، كالأسمدة مثلاً، عندما تنقل قيمتها بالأسلوب الخاص نفسه الذي يميز الشطر الأعظم من وسائل العمل، فإنها تغدو رأسمالاً أساسياً رغم أنها ليست بوسائل عمل. وليست القضية هنا قضية تعريفات تصنّف الأشياء بموجبها، فالقضية هنا تتعلق بوظائف محددة يُعبّر عنها بمقولات محددة.

إذا كانت خاصية وسائل العيش، في ذاتها، وفي كل الظروف، أن تغدو رأسمالاً يُنفق على الأجور، فعندئذ تتحوّل خاصية «إعالة العمل» (to support labour) هذه (ريكاردو، ص 25) إلى خاصية ملازمة «للرأس المال الدائر». وينتج إذن أنه لو لم تكن وسائل العيش «رأسمالاً» لما أعالت قوة العمل، في حين أن طابعها كرأسمال هو بالضبط ما يسبغ عليها خاصية إعالة رأس المال من خلال عمل الغير.

وإذا كانت وسائل العيش هي في ذاتها رأسمالاً دائراً ـ بعد تحويل هذا الأخير إلى أجور ـ يترتب على ذلك لاحقاً أن مقدار الأجور يتوقف على التناسب بين عدد العمال وكتلة معينة من رأس المال الدائر ـ الفرضية المفضلة عند الاقتصاديين؛ أما في واقع الأمر فإن كتلة وسائل العيش التي يسحبها العامل من السوق، وكتلة وسائل العيش المتيسرة لاستهلاك الرأسمالي، تتوقفان على التناسب بين فائض القيمة وسعر العمل.

[229] إن ريكاردو، شأنه شأن بارتون[29a]، يخلط في كل مكان، نسبة رأس المال المتغير

(29a) ملاحظات حول الظروف المؤثرة في وضع الطبقات العاملة في المجتمع، لندن، 1817. (*Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society*, London, 1817). ورد مقطع بهذا الخصوص في المجلد الأول، ص 655، حاشية 79. [أنظر: ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 23، ص660، الحاشية 79، الطبعة العربية، الحاشية 79، ص 776-777]. [ن. ع].

إلى الثابت، مع نسبة رأس المال الدائر إلى الأساسي. ولسوف نرى فيما بعد كيف يلج بحث ريكاردو بصدد معدل الربح طريقاً خاطئاً بسبب هذا الخلط(*)

زد على ذلك أن ريكاردو يساوي الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر بالفروق التي تنشأ عن أسباب أخرى تماماً خلال عملية الدوران. فيكتب قائلاً:

«تنبغي الإشارة أيضاً إلى أن رأس المال الدائر قد يُتداول أو يعود إلى صاحبه في فترات زمنية متباينة تماماً. فالقمح الذي يشتريه المزارع للبذر هو رأسمال أساسي بالمقارنة مع القمح الذي يشتريه الخباز ليصنع منه خبزاً. فالأول يبذره في التربة، ولا يستطيع الحصول عليه إلّا بعد عام، أما الثاني فيستطيع أن يطحنه دقيقاً، ويبيعه كخبز للزبائن، فيحرر رأسماله بعد أسبوع، ليجدد به الاستخدام نفسه، أو يدشن به استخداماً آخر»(30) [ص26-27].

المثير هنا أن القمح، بصفته قمح بذار، لا يخدم كوسيلة عيش بل كمادة أولية، هو رأسمال دائر في المقام الأول، لأنه في ذاته وسيلة عيش، وهو في المقام الثاني رأسمال أساسي، لأن وقت عودته يحين بعد عام. غير أن ما يجعل من وسيلة الإنتاج رأسمالاً أساسياً، ليس بطء أو سرعة عودتها فحسب، بل أيضاً الأسلوب المحدد الذي تنقل به قيمتها إلى المنتوج.

إن الخلط الذي أحدثه آدم سميث قد ولّد النتائج التالية:

1) خلط الفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال السيّال [الدائر] بالفارق بين رأس المال الإنتاجي ورأس المال السلعي. فالآلة نفسها، على سبيل المثال، تُعد بمثابة رأسمال دائر عندما تكون سلعة في السوق، ورأسمال أساسي عندما تُدمج في عملية الإنتاج. وهنا يكون من المستحيل بصورة مطلقة أن نفهم لماذا يتعين أن يكون صنف [230]
محدّد من رأس المال أساسياً أكثر أو دائراً أكثر من صنف آخر.

(*) ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الفصول 1-2-3. [ن. برلين].

(30) «It is also to be observed that the circulating capital may circulate, or be returned to its employer, in very unequal times. The wheat bought by a farmer to sow is comparatively a fixed capital to the wheat purchased by a baker to make into loaves. The one leaves it in the ground, and can obtain no return for a year; the other can get it ground into flour, sell it as bread to his customers, and have his capital free to renew the same, or commence any other employment in a week» (p. 26-27).

2) إعتبار كل رأس المال الدائر مطابقاً لرأس المال المُنفق أو المزمع انفاقه على الأجور. هكذا الحال، مثلاً، عند جون ستيورات ميل وآخرين(*)

3) إن الفارق بين رأس المال المتغير والثابت، الذي اختلط عند بارتون وريكاردو وآخرين، بالفارق بين رأس المال الدائر والأساسي، يُختزل برمته آخر المطاف إلى الفارق الأخير، كما هو الأمر عند رامزي(**) مثلاً، الذي يعتبر، ليس فقط وسائل العمل، بل جميع وسائل الإنتاج كالمواد الأولية وما إلى ذلك، رأسمالاً أساسياً، ويعتبر رأس المال المُنفق على الأجور هو وحده رأسمالاً دائراً. ولما كان الاختزال يجري بهذا الشكل يتعذر إدراك الفارق الفعلي بين رأس المال الثابت والمتغير.

4) أما عند أحدث الاقتصاديين البريطانيين، وبخاصة الإسكتلنديين، الذين ينظرون إلى الأمور من وجهة نظر ضيقة تفوق الوصف، وجهة نظر موظف مصرفي، مثل ماكليود(***) وباترسون(****) وآخرين، فإن الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر يتحوّل إلى فارق بين النقد المتاح (money at call) والنقد غير المتاح (money not at call) (أي الفرق بين الودائع النقدية التي يمكن سحبها من المصرف دون إشعار مسبق، والودائع النقدية التي لا يمكن سحبها دون مثل هذا الإشعار).

(*) جون ستيوارت ميل، أبحاث في بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي، لندن، 1844، ص164.

(John Steuart Mill, *Essays on some unsettled questions of political economy*, London, 1844, p. 164). [ن. برلين].

(**) رامزي، بحث في توزيع الثروة، إدنبرة، 1836، ص21-24.

(Ramsay, *An essay on the distribution of wealth*, Edinburgh, 1836, p. 21-24). [ن. برلين].

(***) ماكليود، عناصر الاقتصاد السياسي، لندن، 1858، ص76-80.

(Macleod, *The elements of political economy*, London, 1858, p. 76 - 80). [ن. برلين].

(****) باترسون، علم المالية، أطروحة عملية. إدنبره، لندن، 1868، ص129-144.

(Patterson, *The science of finance. A practical treatise*, Edinburgh, London, 1868, p. 129-144). [ن. برلين].

الفصل الثاني عشر

فترة العمل

دعونا نأخذ فرعين من الإنتاج يكون فيهما طول يوم العمل واحداً ولنقل إن عملية العمل تستغرق فيهما عشر ساعات، وهما مثلاً: غزل القطن، وصنع القاطرات. إن أحد هذين الفرعين يصنع كمية محدّدة من المنتوج الناجز، من الغزول القطنية، كل يوم أو كل أسبوع؛ أما في الفرع الآخر، فقد تدوم عملية العمل مدة ثلاثة أشهر بغية صنع منتوج ناجز واحد، وهو قاطرة. في الحالة الأولى يكون المنتوج غير متصل بطبيعته، وتبدأ نفس عملية العمل كرّةً أخرى كل يوم أو كل أسبوع. أما في الحالة الثانية، فإن عملية العمل متصلة، وتمتد لتغطي عدداً كبيراً نوعاً ما من عمليات العمل اليومية، التي تفضي، بترابطها واستمرارية فعلها، إلى توليد المنتوج الناجز ولكن بعد مدة من الزمن طويلة نوعاً ما. ورغم أن أمد عملية العمل اليومية واحدة في الاثنين، فثمة فارق هام جداً في مدة فعل الإنتاج، أي أمد عمليات العمل المتكررة اللازمة لصنع المنتوج جاهزاً لإرساله إلى السوق كسلعة، وتحويله بالتالي من رأسمال إنتاجي إلى رأسمال سلعي. إن الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر لا دخل له هنا. فالفارق المذكور يظل قائماً حتى لو استخدم فرعا الإنتاج كلاهما نفس التناسب تماماً بين رأس المال الأساسي والدائر.

فالفوارق في مدة فعل الإنتاج لا تحصل بين مجالات إنتاج مختلفة فحسب، بل كذلك في نطاق مجال الإنتاج نفسه، وذلك تبعاً لحجم المنتوج الذي ينبغي صنعه. إن منزلاً اعتيادياً للسكن يُبنى في زمن أقصر من مصنع ضخم، ويقتضي لذلك عدداً أقل من عمليات العمل المتصلة. وبينما يستغرق بناء قاطرة ثلاثة أشهر، فإن بناء بارجة حربية يستغرق عاماً أو عدة أعوام. ويتطلب الأمر قرابة عام لإنتاج الحبوب، وعدة سنوات

لتربية الأبقار؛ وقد تستغرق زراعة الغابات من 12 إلى 100 عام. ولعل بضعة أشهر [232] تكفي لشق طريق بري؛ أما مدّ خط سكة حديد فيتطلب سنوات عديدة؛ وقد تُصنع السجادة العادية خلال أسبوع، أما الباريسي (غوبلان) فخلال سنوات، إلخ. وهكذا فإن الفوارق في آماد فعل الإنتاج متنوعة تنوعاً لا ينتهي.

ولا بد للفارق في أمد أفعال الإنتاج من أن يولّد، بداهة، فارقاً في سرعة دوران رأس المال، إذا كانت نفقات رؤوس الأموال متساوية، وبالتالي يولّد فارقاً في الآماد التي يُسلّف خلالها رأسمال معين. لنفترض أن مصنع غزل القطن ومصنع القاطرات يستخدمان المقدار نفسه من رأس المال، وأن التناسب بين رأس المال الثابت والمتغير واحد في الاثنين، كذلك هو التناسب بين الجزءين الأساسي والسيّال [الدائر] المكوّنين لرأس المال، وأخيراً فإن طول يوم العمل وانقسامه إلى عمل ضروري وعمل فائض، متماثل في الاثنين. ولكي نزيل، علاوة على ذلك، كل الظروف الناجمة عن عملية التداول والتي لا صلة لها بحالتنا هذه، نفترض أيضاً أن كلاً من غزل القطن والقاطرة يُصنعان بموجب طلب، ويُسدد ثمنهما عند تسليم المنتوج الناجز. فبعد انتهاء الأسبوع وتسليم الغزول الجاهزة يستعيد مالك مصنع غزول القطن كل ما وظفه من رأسمال دائر (بصرف النظر هنا عن فائض القيمة) كما يستعيد اهتلاك رأس المال الأساسي، الماثل في قيمة الغزول. وبوسعه الآن أن يكرّر الدورة من جديد لرأس المال نفسه. فقد أتم رأس المال دورانه. أما صناعي القاطرات، فعليه أن يُنفق رأسمالاً تلو الآخر على الأجور والمواد الأولية، أسبوعاً بعد أسبوع، على مدى ثلاثة أشهر، وبعد انقضاء هذه الأشهر الثلاثة، وتسليم القاطرة فحسب، يعود رأس المال الدائر، الذي أُنفق في غضون ذلك بصورة تدريجية، في فعل الإنتاج الواحد ذاته من أجل صنع السلعة الواحدة عينها، إلى الظهور ثانية في الشكل الذي يستطيع أن يبدأ به دورته مجدداً، كما أن اهتلاك آلاته خلال هذه الأشهر الثلاثة لا يعوّض إلّا الآن. إن انفاق الأول انفاقٌ لأسبوع واحد، أما انفاق الثاني فهو الانفاق الأسبوعي مضروباً بإثني عشر. وبافتراض أن جميع الظروف الأخرى متساوية، فينبغي أن يتوافر لدى هذا رأسمال دائر أكبر بإثنتي عشرة مرة منه لدى ذاك.

ولكن لا أهمية البتة هنا لواقع أن الرأسمالَيْن المسلّفين أسبوعياً متساويان عند الاثنين. ومهما يكن مقدار رأس المال المسلّف فإنه يسلّف لأسبوع واحد فقط في الحالة الأولى، ولإثني عشر أسبوعاً في الحالة الثانية، وبعد انقضاء هذين الأمدين فقط يكون بوسع رأس المال أن يعمل مجدداً، أن يكرّر العملية نفسها أو أن يبدأ بعملية من نوع آخر.

والفارق في سرعة الدوران أو في الأمد الزمني الذي يتعين تسليف رأسمال مفرد

خلاله قبل أن يكون بالوسع استخدام نفس القيمة ـ رأسمال مجدداً في عملية عمل جديدة [233]
أو في عملية جديدة لإنماء القيمة، إنما ينبع هنا من الآتي:

لنفرض أن صنع قاطرة أو أية آلة أخرى يتطلب 100 يوم عمل. إن أيام العمل المائة هذه، بمقدار ما يتعلق الأمر بالعمال المستخدمين في صنع الغزول أو بناء القاطرات، تؤلف في الحالين مقداراً متقطعاً (غير متصل) يتألف، حسب افتراضنا، من 100 عملية عمل مماثلة منفصلة، متعاقبة، تتضمن العملية الواحدة منها 10 ساعات. بيد أن أيام العمل المائة هذه تشكل بالنسبة إلى المنتوج ـ الآلة ـ مقداراً متصلاً، تشكل يوم عمل مؤلفاً من 1000 ساعة عمل، أي فعل إنتاج واحداً مترابطاً. إن يوم عمل كهذا، متألِفاً من أيام عمل مترابطة، متعاقبة، ومتعددة بهذا المقدار أو ذاك، هو ما أسميه فترة عمل. وعندما نتحدث عن يوم عمل فإننا نقصد بذلك المدة الزمنية التي يتعين على العامل خلالها أن يُنفق قوة عمله يومياً، أن يعمل خلالها يومياً. أما عندما نتحدث عن فترة عمل فإن ذلك يعني عدداً معيناً من أيام العمل المتصلة، اللازمة لإخراج المنتوج الناجز، في فرع إنتاج معين. في هذه الحالة لا يعود منتوج كل يوم من أيام العمل سوى منتوج جزئي يتواصل إنجازه يوماً فيوماً، ولكنه لا يكتسي هيئته الناجزة، لا يغدو قيمة استعمالية مكتملة، إلّا في نهاية فترة من وقت العمل، طالت أم قَصُرت.

وهكذا فإن الانقطاعات والاضطرابات التي تطرأ على عملية الإنتاج الاجتماعية، من جراء الأزمات مثلاً، تؤثر على منتوجات العمل ذات الطبيعة غير المتصلة تأثيراً يختلف جداً عن تأثيرها على تلك التي يتطلب إنتاجها فترة متصلة أطول. فإنتاج كمية معينة من الغزول والفحم، إلخ، هذا اليوم لا يعقبه في الحالة الأولى إنتاج جديد من الغزول والفحم، إلخ، في الغد. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى السفن والمباني وسكك الحديد، وما إليها. فلا ينقطع العمل وحده بل كذلك فعل الإنتاج المترابط. وما لم يتواصل البناء، يكون ما أُنفق عليه حتى الآن من وسائل إنتاج وعمل قد ذهب سدى. وحتى لو أستؤنف ثانية، يكون التلف قد أصابه أثناء ذلك لا محالة.

إن جزء القيمة الذي يتخلى عنه رأس المال الأساسي إلى المنتوج كل يوم يتكدس طبقة فوق أخرى على امتداد مجمل فترة العمل حتى يكتمل المنتوج. وهنا تتكشف أيضاً الأهمية العملية للفارق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر. فرأس المال الأساسي يُسلّف في عملية الإنتاج لفترة أطول؛ ولا حاجة لتجديده إلّا بعد فترة قد تدوم
[234] عدة سنوات. وسواء نقل المحرك البخاري قيمته إلى خيوط غزل على دفعات يومياً، أي إلى منتوج عملية عمل غير متصلة، أم نقلها طوال ثلاثة أشهر إلى قاطرة، أي إلى منتوج

فعل إنتاج متصل، فلا يغير ذلك من شيء في انفاق رأس المال اللازم لشراء المحرك البخاري. ففي الحالة الأولى تتدفق قيمة المحرك عائدة بجرعات صغيرة، كل أسبوع مثلاً، فيما تعود في الحالة الثانية بمقادير أكبر، بعد كل ثلاثة أشهر مثلاً. ولكن تجديد المحرك البخاري قد لا يقع، في كلتا الحالتين، إلّا بعد عشرين عاماً مثلاً. وما دامت كل فترة واحدة يتدفق خلالها جزء من قيمة المحرك البخاري عائداً عبر بيع المنتوج هي أقصر من أمد حياة المحرك ذاته، فإن هذا المحرك يواصل وظيفته في عملية الإنتاج لعدة فترات عمل.

ولكن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للأجزاء الدائرة من رأس المال المسلّف. فقوة العمل التي تُشترى لهذا الأسبوع تُنفق خلال هذا الأسبوع عينه وتتشيأ في المنتوج. وينبغي أن يُسدّد ثمنها في نهاية هذا الأسبوع. ويتكرر هذا الانفاق لرأس المال على قوة العمل أسبوعياً طوال الأشهر الثلاثة؛ ولذلك فإن انفاق هذا الجزء من رأس المال خلال الأسبوع الأول لا يُعفي الرأسمالي من ضرورة شراء العمل ثانية في الأسبوع التالي. فلا بد من انفاق رأسمال إضافي جديد كل أسبوع بغية دفع ثمن قوة العمل، وينبغي للرأسمالي، إذا ما تركنا كل علاقات الائتمان جانباً، أن يكون قادراً على دفع الأجور مدة ثلاثة أشهر، رغم أنه يدفعها بجرعات أسبوعية. ويسري الحال نفسه على الجزء الآخر من رأس المال الدائر، أي المواد الأولية والمواد المساعدة. إن العمل يتكدّس في المنتوج طبقة فوق أخرى. وليس فقط قيمة قوة العمل المبذولة بل كذلك فائض القيمة هو ما ينتقل، باستمرار، خلال عملية العمل إلى المنتوج، لكنه منتوج لمّا يكتمل بعد، فلم يتخذ بعدُ هيئة سلعة ناجزة، وهو بالتالي غير قادر على التداول. وينطبق ذلك بالمثل على القيمة ـ رأسمال التي تتضمنها المواد الأولية والمساعدة والتي تنتقل إلى المنتوج على شكل طبقات.

وتبعاً لطول أو قِصَر فترة العمل التي تفرضها الطبيعة الخاصة للمنتوج أو الغاية النافعة المتوخاة من صنعه، تترتب نفقات إضافية مستمرة من رأس المال الدائر (على الأجور، المواد الأولية، المواد المساعدة)، علماً بأن أي جزء منه لا يكون في شكل قادر على التداول ولا يستطيع بالتالي أن يخدم تجديد العملية ذاتها؛ على العكس، فكل جزء يتثبّت تباعاً في مجال الإنتاج بوصفه جزءاً مكوّناً للمنتوج الناشئ، أي يتقيّد في شكل رأسمال إنتاجي. بيد أن زمن الدوران يساوي حاصل جمع زمن الإنتاج مع زمن تداول رأس [235]
المال. لذا فإن أي إطالة لزمن الإنتاج تقلّص سرعة دوران رأس المال شأنها في ذلك شأن أي إطالة لزمن التداول. ولكن ينبغي في حالتنا هذه أن نهتم بالظرفين التاليين:

أولاً ـ إطالة بقاء رأس المال في مجال الإنتاج. إن رأس المال المسلّف في العمل والمواد الأولية، إلخ، في الأسبوع الأول، مثلاً، وأجزاء قيمة رأس المال الأساسي التي انتقلت إلى المنتوج، تظل جميعاً مقيّدة في مجال الإنتاج طوال فترة الأشهر الثلاثة، ولا تستطيع، وهي مندمجة في منتوج لم يكتمل بعد، أن تدخل مجال التداول بوصفها سلعة.

ثانياً ـ بما أن فترة العمل اللازمة لأداء فعل الإنتاج تدوم ثلاثة أشهر، وتؤلف في واقع الأمر عملية عمل واحدة متصلة لا أكثر، فلا بدّ من إضافة جزء جديد من رأس المال الدائر إلى الأجزاء السابقة أسبوعاً إثر آخر. وهكذا فإن كتلة رأس المال الإضافي المسلّف تباعاً تنمو مع إطالة فترة العمل.

لقد افترضنا أن هناك رأسمالَيْن متساويين في المقدار موظفان في مصنع غزول القطن وبناء الآلات، وأن هذين الرأسمالَيْن ينقسمان بنسب متماثلة إلى رأسمال ثابت ورأسمال متغير، وبنسب متماثلة إلى رأسمال أساسي ودائر، وأن طول يوم العمل واحد في الفرعين، وباختصار افترضنا أن جميع الشروط متساوية باستثناء أمد فترة العمل. إن النفقات في الأسبوع الأول متساوية عند الاثنين، لكن منتوج صاحب مصنع الغزول يمكن أن يُباع، ويمكن استخدام دخل البيع لشراء قوة عمل جديدة ومواد أولية جديدة، إلخ؛ وباختصار تمكن مواصلة الإنتاج على النطاق نفسه. أما صناعي بناء الآلات، فليس بمقدوره أن يعيد تحويل رأسماله الدائر، المُنفق في الأسبوع الأول، إلى نقد لكي يواصل به أعماله إلّا بعد انقضاء 3 أشهر، أي بعد اكتمال منتوجه. وبذا يبرز في المقام الأول اختلاف في زمن عودة تدفق المقدار نفسه من رأس المال المُنفق. بيد أن هناك في المقام الثاني مقداراً متساوياً من رأس المال الإنتاجي مستخدماً خلال الأشهر الثلاثة في مصنع غزول القطن وبناء الآلات؛ ولكن مقدار رأس المال المُنفق في حالة صاحب مصنع الغزول يختلف تماماً عن نظيره المُنفق في حالة صناعي بناء الآلات؛ ففي الحالة الأولى يتم تجديد رأس المال نفسه بسرعة، ويمكن بالتالي تكرار العملية نفسها مجدداً، في حين أن تجديد رأس المال في الآلة الثانية بطيء نسبياً، بحيث يتطلب الأمر إضافة كميات جديدة من رأس المال باستمرار إلى الكميات القديمة حتى يحلّ أوان التجديد. وبناءً عليه فإن هناك تبايناً لا يقتصر على طول الفترات التي تتجدد فيها أجزاء معينة من رأس المال أو طول الفترات التي يُسلّف فيها رأس المال، بل هناك تباين أيضاً في كتلة رأس المال الواجب تسليفها حسب تباين مدة عملية العمل (رغم تساوي رأس المال
[236] المستخدم يومياً أو أسبوعياً). إن هذا الظرف جدير بالاهتمام، نظراً لأن المدة التي يُسلّف خلالها رأس المال قد تطول، وهو ما سنراه في الحالات التي ندرسها في الفصل

القادم، من دون أن يتطلب ذلك زيادة تناسبية لرأس المال الواجب تسليفه. فإذا توجب تسليف رأس المال مدة أطول، مكث مقدار أكبر من رأس المال مقيّداً في شكل رأسمال إنتاجي.

وفي مستويات متدنية من تطور الإنتاج الرأسمالي، فإن المشاريع التي تقتضي فترة عمل طويلة، وتتطلب بالتالي نفقات رأسمال كبيرة لمدة طويلة، وبخاصة تلك التي يتعذر تنفيذها إلّا على نطاق واسع، كمدّ الطرق وشق القنوات، إلخ، إن هذه المشاريع لم تكن تُنفذ على أساس رأسمالي إطلاقاً بل كانت تجري إما على حساب الجماعة المحلية أو الدولة (أما في العصور الغابرة فكانت تنفذ عن طريق العمل القسري، بمقدار ما يتعلق الأمر بقوة العمل). أو أن المنتوجات التي يتطلب إنتاجها فترة عمل مطولة نسبياً، لم تكن تُصنع بالوسائل المالية الخاصة للرأسمالي نفسه باستثناء جزء ضئيل منها تماماً. فمثلاً عند بناء منزل، فإن الفرد المعين الذي يُبنى هذا المنزل لأجله يدفع أقساطاً من حين لآخر لمتعهد البناء. فهو يدفع، في الواقع، لقاء المنزل على دفعات، بمقدار ما تمضي عملية الإنتاج قُدماً. أما في عهد الرأسمالية المتطورة، حيث تتركز رؤوس أموال ضخمة بين أيدي أفراد من جهة، ويظهر الرأسمالي المتحد (الشركات المساهمة) جنباً إلى جنب مع الرأسماليين الفرادى من جهة أخرى، ويبلغ نظام الائتمان في الوقت ذاته درجة متطورة، فإن متعهد البناء الرأسمالي لا يعود يشيد المباني تلبية لطلب أفراد إلّا على سبيل الاستثناء. فأعماله تقوم في بناء جملة من منازل السكن، وأحياء كاملة من مدينة، لبيعها في السوق، مثلما أن أعمال الرأسماليين الفرادى الآخرين تقوم في أن يمدوا خطوط سكك الحديد بوصفهم متعهدين.

وتبين لنا شهادة أحد متعهدي البناء أمام لجنة قضايا المصارف لعام 1857، مدى الانقلاب الذي أحدثه الإنتاج الرأسمالي في بناء المنازل في لندن. ففي أيام شبابه، حسبما يقول، كانت المنازل تُبنى حسب الطلب، وكان الدفع إلى المتعهد يجري على أقساط عند إنجاز كل مرحلة معينة من البناء. ولم يبن من أجل المضاربة عدا القليل؛ وكان المتعهدون يلجأون إلى ذلك، أساساً، لاستبقاء عمالهم في عمل منتظم بغية الاحتفاظ بهم معاً. إلّا أن الأمر تغيّر تماماً خلال الأربعين سنة الأخيرة. فما يُبنى حسب الطلب قليل جداً. وإذا ما احتاج أحدهم إلى منزل جديد عليه أن يختاره من بين المنازل المشادة أصلاً للمضاربة أو من بين أخرى قيد البناء. فلم يعد متعهد البناء يعمل اليوم لزبائن بل لأجل السوق؛ فهو مرغم، شأن أي صناعي آخر، على أن يُقدّم للسوق سلعاً ناجزة. وبينما كان متعهد البناء، في السابق، يبني ثلاثة أو أربعة منازل للمضاربة في آنٍ

[237] واحدٍ، فإن عليه الآن أن يشتري قطعة أرض واسعة (وهذا يعني باللغة الدارجة في القارة، استئجارها لمدة 99 عاماً عادة) وأن يشيد عليها 100 إلى 200 منزل، وبذا يزج نفسه في مشروع يفوق موارده عشرين إلى خمسين مرة. ويحصل على الأرصدة عن طريق رهن الممتلكات غير المنقولة، ولكن النقود لا توضع تحت تصرفه إلّا بتقدم بناء المنازل المنفردة. وإذا ما حلّت أزمة توقف دفع أقساط السلف، ينهار المشروع برمته في العادة؛ وتظل المنازل في أحسن الأحوال من دون إنجاز حتى تحلّ أوقات أفضل، أما في أسوأ الأحوال فتباع بالمزاد بنصف السعر. ومن المستحيل اليوم على أي متعهد أن يدبر أعماله بدون أن يبني للمضاربة على نطاق واسع. فالربح المستمد من أعمال البناء ذاتها ضئيل للغاية؛ أما مصدر الربح الرئيسي للمتعهد فيأتي من زيادة إيجار الأرض والاختيار الذكي لموقع البناء واستغلاله ببراعة. ولقد شيدت بيلغرافيا وتيبورنيا وآلاف أخرى لا تعد ولا تحصى من الفيلات حول لندن، بهذه الطريقة من المضاربة التي تستبق الطلب. (العرض المختصر من تقرير اللجنة المختارة حول قوانين المصارف، الجزء الأول، 1857. أقوال الشهود والأجوبة عن الأسئلة، الأرقام 5413 ـ 5418، 5435 ـ 5436).

(Report from the Select Committee on Bank Acts, Part I, 1857, Evidence).

إن تنفيذ المشاريع الكبيرة، حيث تطول فترة العمل لآجال مديدة، وحيث يكون نطاق العمل واسعاً، لا يقع بالكامل في مجال الصناعة الرأسمالية إلّا بعد أن يبلغ تركّز رأس المال أبعاداً هائلة، وبات تطور نظام الائتمان الرأسمالي، من جانب آخر، يوفر إمكانية مؤاتية لتسليف رأسمال الآخرين، بدلاً من تسليف رأسماله الخاص وبالتالي المجازفة به. ولكن لا حاجة للقول إنه سواء كان رأس المال المسلّف للإنتاج ملكاً للذي يستخدمه أم ملكاً لغيره، فذلك لا يؤثر بشيء على سرعة وزمن دوران رأس المال.

إن الظروف التي تساعد على زيادة منتوج كل يوم عمل منفرد، كالتعاون وتقسيم العمل واستخدام الآلات، تقلّص في الوقت نفسه فترة العمل التي تتكون من أفعال الإنتاج المترابطة. على هذا النحو تقلّص الآلات زمن بناء البيوت والجسور، وما إلى ذلك، وتقلّص الحاصدات والدرّاسات، إلخ، فترة العمل الضرورية لتحويل الحبوب الناضجة إلى سلعة ناجزة. كما أن التحسينات في بناء السفن تقلّص زمن دوران رأس المال الموظف في الملاحة نظراً لزيادة سرعة السفن. بيد أن هذه التحسينات التي تقصّر فترة العمل فتقصّر بذلك الزمن الذي ينبغي أن يسلّف به رأس المال الدائر تقترن في الغالب بزيادة انفاق رأس المال الأساسي. من جهة يمكن تقليص فترة العمل في فروع إنتاج معينة بتوسيع التعاون لا أكثر؛ فزمن إنجاز خط سكة حديد يتقلّص بزج جيوش جرارة من [238]

العمال للقيام بالعمل من مواضع متعددة في آنٍ واحدٍ. ويتقلّص هنا زمن الدوران عبر زيادة رأس المال المسلّف. فيتوجب في ظل كل هذه الظروف توحيد المزيد من وسائل الإنتاج والمزيد من قوة العمل تحت إمرة الرأسمالي.

وهكذا، فإن تقليص فترة العمل يقترن في الغالب بزيادة رأس المال المسلّف لمدة أقصر، بحيث أنه بمقدار ما تتقلص المدة التي يسلّف فيها رأس المال، تكبر كتلة رأس المال المسلّف. ولذلك لا بد من التذكير هنا أن الأمر كله، إذا تجردنا عن الكتلة الموجودة من رأس المال الاجتماعي، إنما يتوقف على درجة تبعثر أو تركّز وسائل الإنتاج ووسائل العيش، أو التصرف بها، بين أيدي رأسماليين مفردين، وبالتالي على مدى التركّز الذي وصل إليه رأس المال. وبمقدار ما يسهم الائتمان في تحقيق تركّز رأس المال في يدي شخص ويسرّعه ويزيده، فإنه يساعد على تقليص فترة العمل، فيقلّص بذلك أيضاً زمن الدوران.

وهناك فروع إنتاج لا يمكن تقليص فترة العمل فيها، سواء كانت هذه متصلة أم متقطعة، بالوسائل المذكورة أعلاه، بسبب خضوعها لشروط طبيعية محددة.

> «إن عبارة: 'دوران أسرع'، لا يمكن أن تُطبق على محاصيل القمح، نظراً لأن الدوران هنا لا يتحقق إلّا مرة في السنة. وبخصوص تربية المواشي، فإننا نتساءل ببساطة، كيف يمكن تسريع دوران الأغنام البالغة من العمر عامين أو ثلاثة أعوام، والثيران البالغة من العمر 4 أو 5 أعوام؟». (و. والتر غود، أضاليل سياسية وزراعية وتجارية، لندن، 1866، ص 235. W. Walter Good, *Political, Agricultural and Commercial Fallacies*, London, 1866, p. 325).

إن ضرورة تأمين سيولة نقدية في وقت مبكر (مثلاً لتسديد إلتزامات مالية ثابتة، كالضرائب والريع العقاري، الخ) تُرغم على حلّ هذه القضية مثلاً ببيع أو ذبح المواشي قبل بلوغها العمر الاقتصادي الاعتيادي مما ينزل الضرر الكبير بالزراعة، ويفضي ذلك في نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار اللحوم.

> «إن الناس الذين كانوا في السابق يمتهنون، أساساً، تسمين المواشي ويستفيدون من مراعي المقاطعات الوسطى (Midland counties) في الصيف وحظائر المقاطعات الشرقية في الشتاء... قد تدهوروا، نتيجة تقلّب وانخفاض أسعار القمح، إلى درجة حتى إنهم يُسرّون الآن إذا تسنى لهم كسب ربح من ارتفاع أسعار الزبدة والجبن؛ وهم يأخذون

الزبدة للأسواق كل أسبوع كي يغطوا، بعد بيعها، النفقات الجارية، أما الأجبان فيأخذون عليها سُلَفاً من أحد الوكلاء الذي يأخذها ما إن تغدو صالحة للنقل، وفق الأسعار التي يحدّدها بالطبع على هواه. لهذا السبب أيضاً، نظراً لأن الزراعة تخضع لقوانين الاقتصاد السياسي، فإن العجول التي كانت تُرسل من مناطق صنع مشتقات الحليب إلى الجنوب للتسمين، صارت في كثير من الأحيان تُذبح بأعدادٍ كبيرة، رغم أن عمرها لا يزيد عن ثمانية أو عشرة أيام، في مسالخ برمنغهام ومانشستر وليفربول، وغيرها من المدن الكبيرة المجاورة. ولكن لو كان شعير البيرة معفى من الضرائب، لصار المزارعون ليس فقط يجنون أرباحاً أكثر ويتمكنون من الاحتفاظ بمواشيهم حتى تكبر وتسمن، بل لكان شعير البيرة قد حلّ محل الحليب في تغذية العجول حتى تصير أكبر عمراً وأثقل وزناً عند أولئك الذين لا يملكون أبقاراً، ولكان بالوسع، إلى حدٍ كبير، تجنب الشحّة الحالية المرعبة في عدد المواشي الفتية. وعندما يوجه النصح الآن لهؤلاء المزارعين الصغار بأن يسمّنوا العجول، فإنهم يردون قائلين: نعرف جيداً أن تغذية المواشي بالحليب مجزية، ولكن ذلك يتطلب منا، أولاً، أن نمدّ أيدينا إلى حافظات نقودنا لننفق، وهذا ما لا نستطيعه، ثم ينبغي علينا بعدئذ أن ننتظر العائد فترة طويلة، عوضاً عن الحصول عليه فوراً بصنع مشتقات الحليب» (المرجع نفسه، ص 11 ـ 12). [239]

وإذا كانت لإطالة أمد الدوران مثل هذه العواقب حتى على صغار المزراعين الإنكليز، فمن اليسير أن ندرك أية مصاعب تنزلها بصغار الفلاحين في القارة.

وعند استطالة أمد فترة العمل وبالتالي الفترة الزمنية اللازمة لاكمال السلعة الصالحة للتداول، فإن ذلك الجزء من القيمة الذي ينتقل بمثابة طبقات من رأس المال الأساسي إلى المنتوج يتكدّس، بينما تتأخر عودة هذا الجزء من القيمة. بيد أن هذا التأخر لا يُسبب انفاقاً جديداً في رأس المال الأساسي. فالآلة تواصل أداء وظيفتها في عملية الإنتاج، سواء كان تعويض اهتلاكها يتدفق بسرعة أم ببطء عائداً في الشكل النقدي. والأمر بخلاف ذلك مع رأس المال الدائر؛ فلا يتوجب تقييد رأس المال الموظّف مدة أطول تبعاً لطول أمد فترة العمل فحسب، بل ينبغي أيضاً الاستمرار بتسليف رأسمال جديد في الأجور والمواد الأولية والمواد المساعدة. ولذا يترك بطء تدفق العودة أثراً

مختلفاً على كل من رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر. فسواء كان تدفق العودة أبطأ أو أسرع، فإن رأس المال الأساسي يواصل عمله. أما رأس المال الدائر، فيغدو عاجزاً عن أداء وظيفته بتأخر تدفق عودته، لأنه مقيّد في شكل منتوج غير مباع، أو غير ناجز، أو غير قابل للبيع، ولم يتوافر رأسمال إضافي لتجديده عينياً (in natura).ـ

«بينما يتضور الفلاح جوعاً، تُسمّن أبقاره. لقد هطلت الأمطار مدراراً، وبات العشب وفيراً. لكن الفلاح الهندي سيُفنى جوعاً بجوار ثوره السمين. إن فروض الخرافات، التي تبدو قاسية على الفرد، تحفظ المجتمع؛ فالحفاظ على مواشي الجر يضمن القدرة على الزراعة، وموارد الحياة والثروة للمستقبل. قد يلوح أن من الفظاظة والقسوة أن نقول ذلك، ولكن تعويض الإنسان في الهند أيسر من تعويض ثور». [240]
(تقرير الهند الشرقية. المجاعة في مدراس وأوريسا، ص 44، رقم 4).
(*Return, East India. Madras and Orissa Famine*, p. 44, No. 4).

قارنوا ما تقدم بما يقوله نص مانافا ـ دارما ـ شاستراʼ(*):

«إن التضحية بالنفس، لافتداء كاهن أو بقرة، دون طمع بأجر.
يَمُنّ على القبائل الوضيعة المحتد بالخير والبركة» (الفصل العاشر، الفقرة 62).

وبالطبع، فمن المحال إيصال حيوان عمره خمس سنوات إلى السوق قبل بلوغه إياها. غير أن الشيء الممكن، في حدود معينة، هو إعداد الحيوانات لمصيرها في فترة زمنية أقصر بتغيير أسلوب معاملتها. وهذا بالضبط ما حققه باكويل. [وحسبما يقول لافيرن]: لم تكن الأغنام الإنكليزية في السابق، شأن نظائرها الفرنسية الآن، أي في عام 1855، تصلح للذبح قبل بلوغها الرابعة أو الخامسة من العمر. وحسب نظام باكويل يمكن تسمين الحملان إلى الحد المطلوب في عامها الأول، وتبلغ نموها الكامل في كل الأحوال قبل نهاية عامها الثاني. عمد باكويل، وهو مزارع من ديشلي ـ غرانج، عن طريق اصطفاء دقيق، بتصغير الهيكل العظمي للحملان إلى الحد الأدنى الضروري لبقائها على قيد الحياة. ويُدعى نسله بأغنام نيولايستر.

(*) مانافا ـ دارما ـ شاسترا (Manava-Dharma-Sastra): شرائع مانو، وهي مجموعة قديمة من النصوص حول الفرائض الدينية، والطقوس، والحقوق، الملزمة لكل الطوائف المغلقة في الهند، حسب الدين البرهمي. وتعزو التقاليد وضع هذه الشرائع إلى مانو، الذي تصوره أباً لبني البشر. [ن. برلين].

«إن باستطاعة مربي الأغنام أن يبعث إلى السوق الآن بثلاثة رؤوس خلال نفس الفترة التي كان يحتاجها في السابق لتربية رأس واحد، علماً بأنها أعرض وأكثر امتلاءً، والمواضع التي تدرّ أكثر اللحم هي أشد المواضع نمواً. ويكاد وزنها أن يكون كله لحماً خالصاً». (لافيرن، الاقتصاد الريفي في إنكلترا، إلخ، 1855، ص20).

(Lavergne, *The Rural Economy of England etc.*, 1855, p. 20).

إن الطرائق التي تقلّص فترة العمل لا يمكن أن تُطبّق في شتى فروع الصناعة إلّا بدرجات متباينة تبايناً كبيراً، من دون أن تزيل الفوارق الزمنية بين مختلف فترات العمل. وإذا ما بقينا عند مثالنا الايضاحي نقول إن فترة العمل اللازمة لبناء قاطرة واحدة قد يتقلّص من الناحية المطلقة باستخدام آلات ـ أدوات عمل جديدة. ولكن إذا أدت التحسينات في عمليات الغزل إلى زيادة المنتوج الناجز المصنوع يومياً أو أسبوعياً، زيادة أسرع، فإن فترة العمل في بناء الآلات ستزداد طولاً، من الوجهة النسبية، بالمقارنة مع طول فترة العمل في إنتاج الغزول.

الفصل الثالث عشر

زمن الإنتاج

إن زمن العمل هو على الدوام زمن الإنتاج. نقصد بذلك الزمن الذي يبقى رأس المال خلاله مقيّداً في مجال الإنتاج. وبالعكس، ليس كل زمن يوجد خلاله رأس المال في عملية الإنتاج هو بالضرورة زمن عمل.

وليست المسألة هنا مسألة الانقطاعات في عملية العمل التي تفرضها الحدود الطبيعية لإمكانيات قوة العمل ذاتها، رغم أننا قد رأينا سابقاً أن الواقع التالي، وهو بقاء رأس المال الأساسي ـ مباني المصانع، الآلات، إلخ ـ متعطلاً خلال انقطاعات عملية العمل أصبح أحد الدوافع الهامة للتمديد غير الطبيعي لعملية العمل، وفرض العمل النهاري والليلي(*) فالمسألة تتعلق بانقطاع مستقل عن أمد عملية العمل، والناشىء عن طبيعة المنتوج وأسلوب تصنيعه بالذات، حيث يخضع موضوع العمل، على مدى فترة قد تطول أو تقصر، لعمليات طبيعية، ويجب أن يمر بتغيرات فيزيائية وكيميائية وفيزيولوجية تكون عملية العمل في أثنائها قد غُلّقت كلّياً أو جزئياً.

فالنبيذ المودع في القبو يجب أن يتخمّر بعض الوقت، وأن يبقى فترة أخرى لكي يبلغ درجة معينة من التعتيق. ويتعين على المنتوج، في فروع صناعية كثيرة، أن يمرّ بعملية تجفيف، كما في صناعة الفخار، أو أن يتعرض لتأثيرات معينة تغير خواصه الكيميائية، كما هو الحال في قصر الأقمشة. ويستغرق القمح الشتوي 9 أشهر، مثلاً، كي ينضج.

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثامن، 4، ص271-278، [الطبعة العربية، ص 327-337]. [ن.ع.].

فتتوقف عملية العمل بين موسم البذر وموسم الحصاد توقفاً يكاد يكون تاماً. وبعد إنجاز البذر وغير ذلك من الأعمال التمهيدية في زراعة الغابات، قد تستغرق البذرة 100 عام لكي تتحوّل إلى منتوج ناجز؛ ولا تحتاج الغابة خلال هذه الفترة المديدة من الزمن إلى مفعول العمل إلّا بصورة جدّ ضئيلة نسبياً.

[242] وفي جميع هذه الحالات، لا يُضاف عمل إضافي إلّا لِماماً طوال الشطر الأكبر من زمن الإنتاج. أشرنا في الفصل السابق إلى الظروف التي تستوجب إضافة المزيد من رأس المال والعمل الإضافيين إلى رأس المال الموظّف بالأصل في عملية الإنتاج؛ وتجري مثل هذه الإضافة هنا أيضاً ولكن مع فواصل زمنية قد تطول أو تقصر.

وعليه يتألف زمن إنتاج رأس المال المسلّف، في جميع هذه الحالات، من فترتين: في الفترة الاولى، يوجد رأس المال في عملية العمل، وفي الفترة الثانية يكون شكل وجوده ـ بهيئة منتوج غير ناجز بعد ـ عُرضةً لفعل عمليات الطبيعة، من دون أن يكون خلال ذلك الوقت في عملية العمل. ولا يغير في الأمر شيئاً أن تتقاطع أو تتداخل هاتان الفترتان في بعض الأحيان. ففترة العمل لا تتطابق هنا مع فترة الإنتاج. إن فترة الإنتاج أطول من فترة العمل. ولكن المنتوج لا يكتمل أو ينضج ليغدو بالتالي صالحاً للتحوّل من شكل رأسمال إنتاجي إلى شكل رأسمال سلعي إلّا بعد انتهاء فترة الإنتاج. وعليه فإن فترة دوران رأس المال تطول بمقدار ما يطول ذلك الجزء من زمن الإنتاج الذي لا يتألف من زمن عمل. وبما أن زمن الإنتاج الذي يزيد على زمن العمل لم يُحدَّد بفعل قوانين الطبيعة الأبدية، كما هو الحال بالنسبة لنُضج القمح، أو نمو السنديان، وما إلى ذلك، فإن بالوسع اختزال فترة الدوران، بهذا القدر أو ذاك في كثير من الأحيان، عبر تقليص اصطناعي لزمن الإنتاج. ومن الأمثلة على ذلك قصر الأقمشة بالوسائل الكيميائية عوضاً عن قصرِها في الهواء الطلق، واستخدام معدات أكثر فعالية في عمليات التجفيف. وفي الدباغة، كان تَشبُّع الجلود بحوامض الدبغ يستغرق، حسب الطريقة القديمة، من 6 إلى 18 شهراً، أما الطريقة الجديدة، التي تستخدم مضخة الهواء، فإنها تستغرق بين شهر ونصف إلى شهرين ليس أكثر. (ج. غ. كورسيل-سينوي، أطروحة نظرية وعملية للمشاريع الصناعية، إلخ، باريس، 1857، الطبعة الثانية، [ص49]. J. G. Courcelle-Seneuil, *Traité théorique et pratique des entreprises industrielles etc.*, Paris, 1857, 2ème Éd.[p.49].) إن أعظم مثال على الاختصار الاصطناعي لذلك الجزء من زمن الإنتاج الذي يتألف، حصراً، من عمليات طبيعية، هو ما يقدمه تاريخ إنتاج الحديد،

وبوجه خاص تحويل خامات الحديد إلى فولاذ خلال المائة سنة الأخيرة، ابتداءً من عملية بودلنغ المكتشفة عام 1780، وانتهاءً بعملية بيسمير الحديثة والطرائق الأخرى الأحدث التي استُخدمت منذئذٍ. لقد تقلص زمن الإنتاج تقلصاً هائلاً، غير أن توظيف رأس المال الأساسي قد ازداد بنفس النسبة.

وتقدم لنا الصناعة الأميركية لقوالب الأحذية مثالاً طريفاً على التباعد بين زمن الإنتاج وزمن العمل. إن قدراً كبيراً من التكاليف غير المُنتجة ينشأ هنا من أن الخشب ينبغي أن يُترك حتى يجفّ لفترة قد تصل 18 شهراً، منعاً، لتمدد القالب وتغير شكله، فيما بعد. ولا يتعرض الخشب خلال هذا الوقت إلى أية عملية عمل. وعليه فإن فترة دوران رأس [243] المال الموظف لا تتحدد حصراً بالزمن اللازم لصنع القوالب فحسب، بل كذلك بالزمن الذي يهجع فيه رأس المال الموظف عاطلاً في هيئة خشب مجفّف. ويظل هذا طوال 18 شهراً في عملية الإنتاج قبل أن يدخل عملية العمل الحقيقية. ويبين هذا المثال في الوقت نفسه مدى تباين فترات دوران مختلف أجزاء مجمل رأس المال الدائر تبعاً لظروف لا تنشأ في مجال التداول، بل عن عملية الإنتاج.

ويبرز الفارق بين زمن الإنتاج وزمن العمل بوضوح خاص في الزراعة. إن الأرض تدرّ الحبوب مرة واحدة كل عام في ظل مناخاتنا المعتدلة. ويتوقف قِصَر أو طول فترة الإنتاج (التي تستغرق 9 أشهر في المتوسط للمزروعات الشتوية) على تعاقب السنين الحسنة والسيئة، ولذا لا يمكن تحديدها وضبطها مسبقاً بشكل دقيق كما في الصناعة الفعلية. فالمنتوجات الثانوية وحدها، كالحليب والأجبان، وما إلى ذلك، يمكن إنتاجها وبيعها على الدوام في فترات قصيرة نسبياً. ويكون زمن العمل بعكس ذلك، كما يلي:

«يُقدر متوسط عدد أيام العمل في المناطق المختلفة من ألمانيا، تبعاً لظروف المناخ وغير ذلك من الظروف المؤثرة بالنسبة لفترات العمل الرئيسية الثلاث كما يلي: فصل الربيع، من منتصف آذار/مارس أو بداية نيسان/إبريل حتى منتصف أيار/مايو بـ 50 إلى 60 يوم عمل؛ فصل الصيف، من بداية حزيران/يونيو حتى نهاية آب/أغسطس، بـ 65 إلى 80 يوم عمل؛ وفصل الخريف، ابتداءً من مطلع أيلول/سبتمبر حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر أو حتى منتصف أو نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بـ 55 إلى 75 يوم عمل. أما بالنسبة للشتاء فليس هنا ما نشير إليه سوى الأعمال المعتادة في هذا الموسم كنقل السماد والخشب وزيارة السوق

ونقل لوازم البناء، إلخ». (ف. كيرشهوف، دليل في الاقتصاد الزراعي، ديساو، 1852).

(F. Kirchhof, *Handbuch der Landwirtschaftlichen Betriebslehre*, Dessau, 1852, S.160).

وكلما ازداد المناخ سوءاً، تقلّصت فترة العمل في الزراعة، وتقلّصت معها الفترة التي يُنفق خلالها رأس المال والعمل. لنأخذ روسيا مثالاً إن العمل في حقول بعض الأصقاع الشمالية من هذا البلد غير ممكن إلّا مدة 130 إلى 150 يوماً في السنة. ويمكن أن نتصور مبلغ الخسارة التي تتعرض لها روسيا عند بقاء 50 مليوناً من سكان الشطر الأوروبي، البالغ عددهم 65 مليوناً، من دون عمل خلال أشهر الشتاء الستة أو الثمانية، حيث تتوقف بالضرورة سائر الأعمال في الحقول. وعدا عن وجود 200 ألف فلاح يعملون في 10,500 مصنع روسي، فقد تطورت في كل مكان صناعات منزلية خاصة في القرى. فهناك قرى بات فيها الفلاحون جميعاً، من جيل إلى جيل، نسّاجين، ودباغي جلود أو صانعي أحذية، أو صانعي أقفال، أو صانعي سكاكين، إلخ. ويسود هذا الحال بوجه خاص في محافظات موسكو، وفلاديمير، وكالوغا، وكوستروما،
[244] وبطرسبورغ. وبالمناسبة، أصبحت هذه الصناعات المنزلية مضطرة إلى العمل، أكثر فأكثر، في خدمة الإنتاج الرأسمالي. فالتجار يجهزون النسّاجين بخيوط السداة واللحمة إما مباشرة أو عبر الوكلاء. (باختصار عن: تقارير سفراء وبعثات صاحبة الجلالة عن المانيفاكتورات والتجارة، إلخ، 1865، ص 86 ـ 87، رقم 8. *Reports by H.M. Secretaries of Embassy and legation, on the Manufactures, commerce, etc.,* 1865, p.86-87, No.8.) ونرى هنا كيف إن الفارق بين فترة الإنتاج وفترة العمل، حيث الثانية ليست إلّا جزءاً من الأولى، يؤلف الأساس الطبيعي للجمع بين الزراعة والصنائع الريفية المساعدة، وكيف تصبح هذه الأخيرة، من جهة أخرى، نقاط إرتكاز للرأسمالي الذي يتغلغل فيها بادىء الأمر بصفة تاجر. وعندما يتمكن الإنتاج الرأسمالي لاحقاً من فصل المانيفاكتورة عن الزراعة، فإن العامل الزراعي يصبح خاضعاً أكثر فأكثر لأشغال ثانوية طارئة، فيتدهور بذلك وضعه. ولسوف نرى لاحقاً أن كل الفروق في الدوران تنطمس بالنسبة إلى رأس المال، أما بالنسبة إلى العامل، فلا.

إن الإنتاج متسق في أغلب فروع الصناعة التحويلية، وفي المناجم وفي النقل؛ فزمن العمل يظل على حاله من سنة إلى أخرى؛ وعدا عن الانحرافات الشاذة مثل تقلّبات

الأسعار واضطراب سير الأعمال، فإن النفقات على رأس المال الضروري لعملية التداول اليومية تتوزع توزعاً متسقاً أيضاً. وإذا ما بقيت ظروف السوق على حالها، فإن تدفق رأس المال الدائر عائداً، أو تجدّده على مدار السنة يجري على فترات زمنية متساوية. ولكن أكبر التفاوت في انفاق رأس المال الدائر، في فترات مختلفة من السنة، يبرز في تلك الفروع التي لا يؤلف زمن العمل فيها سوى جزء من زمن الإنتاج، في حين أن استعادته لا تتم إلّا دفعة واحدة في الموعد الذي تقرره الشروط الطبيعية. وعليه، إذا كان نطاق المشروع مستقراً على حاله، أي إذا كان مقدار رأس المال الدائر المسلّف يظل على حاله، فلا بد من تسليفه دفعة واحدة بمقادير أكبر ولفترة زمنية أطول مما في تلك المشاريع التي تجري فيها فترات العمل على نحو متصل. ويختلف هنا أمد حياة رأس المال الأساسي اختلافاً أكبر أهمية عن الأمد الذي يعمل خلاله بصورة إنتاجية حقاً. وبديهي أنه إذا كان هناك فارق بين زمن العمل وزمن الإنتاج، فإن زمن استهلاك رأس المال الأساسي المستخدم يتقطع تقطعاً دائماً لفترات قد تطول أو تقصر، كما هو الحال، في الزراعة مثلاً، مع دواب الجرّ وأدوات العمل والآلات. وبما أن رأس المال الأساسي هذا يتألف من دواب جرّ، فإنه يتطلب دوماً نفقات متساوية أو متساوية تقريباً على العلف وما إلى ذلك سواء عملت الدواب أم لم تعمل. أما بالنسبة لوسائل العمل الميتة فإن عدم استعمالها يؤدي أيضاً إلى فقدان مقدار معين من قيمتها. وهكذا فإن ثمن المنتوج يرتفع عموماً، نظراً لأن انتقال القيمة إلى المنتوج لا يُحتسب وفقاً للزمن الذي [245] يؤدي خلاله رأس المال الأساسي وظائفه، بل وفقاً للزمن الذي يفقد خلاله قيمته. إن هجوع رأس المال الأساسي عاطلاً، في هذه الفروع من الإنتاج، سواء اقترن ذلك بنفقات جارية أم لا، يؤلف شرطاً لاستخدامه الاعتيادي، مثلما يؤلف ضياع كمية معينة من القطن أثناء الغزل شرطاً لاستخدامه الاعتيادي؛ وعلى غرار ذلك تماماً فإن نفقات قوة العمل غير المنتجة، ولكن التي لا مناص منها في أية عملية عمل تجري في ظل الشروط التكنيكية المعتادة، تُحتسب تماماً كما تُحتسب نفقاتها المُنتجة. وكل تحسين يخفض الانفاق غير المُنتج لوسائل العمل والمواد الأولية وقوة العمل، إنما يخفض بالمثل قيمة المنتوج.

وتجمع الزراعة بين الاثنين معاً، الأمد الطويل نسبياً لفترة العمل، وضخامة الفارق بين زمن العمل وزمن الإنتاج. وبهذا الصدد يلاحظ هودجسكين بصواب:

«إن الفارق بين الزمن» (بالمناسبة، إنه لا يفرق هنا بين زمن العمل وزمن الإنتاج) «اللازم لإكمال منتوجات الزراعة، ولإكمال منتوجات غيرها من فروع العمل، هو السبب الرئيسي لتعاظم تبعية أهل الزراعة. إذ لا يستطيع هؤلاء أن يجلبوا سلعهم إلى السوق في أقل من عام. فهم مضطرون إلى الاقتراض طوال هذه المدة من صانع الأحذية، والخياط، والحداد، وصانع العربات، وغيرهم من الصناع، الذين يحتاجون إلى منتوجاتهم والذين تصنع منتوجاتهم في ظروف أيام قلائل أو أسابيع. وبسبب هذا الظرف الطبيعي، وبسبب زيادة أسرع للثروة في فروع العمل الأخرى، فإن الملّاك العقاريين، رغم أنهم لا يحتكرون أرض البلاد كلها فحسب بل يحتكرون حق التشريع أيضاً، قد عجزوا عن إنقاذ أنفسهم وإنقاذ خدامهم، أي المستأجرين، من أن يصبحوا أكثر الناس تبعية في البلاد». (توماس هودجسكين، الاقتصاد السياسي الشعبي، لندن، 1827، ص 147، الحاشية).

(Thomas Hodgskin, *Popular Political Economy*, London, 1827, p. 147, Note).

إن جميع الطرائق التي تتيح توزيع النفقات على الأجور ووسائل العمل في الزراعة توزيعاً أكثر اتساقاً على مدار السنة كلها، من جهة، وتتيح، من جهة أخرى، تقليص مدة الدوران بإنتاج أنواع مختلفة من المنتوجات حتى يمكن بالتالي جني المحاصيل في أوقات مختلفة من السنة نفسها، إنما تتطلب زيادة رأس المال الدائر المسلّف في الإنتاج، والذي يُنفق على الأجور والأسمدة والبذور، إلخ. وهذا ما يحدث عند الانتقال من نظام الحقول الثلاثية مع إراحة الأرض، إلى نظام زراعة المحاصيل المتناوبة دون إراحة. وهذا يحدث أيضاً في ظل نظام تقليل البذار (cultures dérobées) في الفلاندرز.

«تزرع النباتات الدرنية وفق نظام «تقليل البذار»؛ فالحقل الواحد ذاته يدر على التعاقب الحبوب أولاً، فالكتان، أو بذر اللفت، لتلبية حاجات البشر، وبعد الحصاد تُزرع النباتات الدرنية لصيانة المواشي. إن هذا النظام الذي يتيح تربية الأبقار بإبقائها دائماً في الزرائب، ليعطي مقداراً [246] كبيراً من السماد، ويصبح بالتالي حجر الزاوية لزراعة المحاصيل المتناوبة. إن أكثر من ثلث مساحة الأرض المزروعة مخصص في

المناطق الرملية لنظام تقليل البذار وهذا يضارع توسيع مساحة الأرض المزروعة بنسبة الثلث».

ويُزرع البرسيم وغيره من أعشاب العلف لهذا الغرض، إلى جانب النباتات الدرنية.

«من المفهوم أن الزراعة المكثفة إلى هذا الحدّ بحيث تتحوّل إلى بستنة، تتطلب توظيف قدر هام نسبياً من رأس المال. ويُقدّر توظيف رأس المال في إنكلترا بـ 250 فرنكاً للهكتار الواحد أما في الفلاندرز فقد يعتبر مزارعونا أن توظيف 500 فرنك للهكتار أقل جداً مما ينبغي». (بحث في \الاقتصاد الريفي لبلجيكا\، تأليف أميل دي لافيليه، باريس، 1863، ص 59-60-63. *Essai sur l'Économie Rurale de la Belgique* par Émile de Laveleye, Paris, 1863, p. 59-60-63).

لنأخذ أخيراً احتطاب الغابات، ـ

«إن احتطاب الغابة يختلف بصورة جوهرية عن أغلب فروع الإنتاج الأخرى من حيث إن قوى الطبيعة هنا تفعل فعلها بصورة مستقلة، فالتجدّد الطبيعي لا يحتاج إلى طاقة الإنسان ورأس المال. وإن ما يُنفق من طاقة الإنسان ورأس المال يكاد لا يُذكر بالمقارنة مع فعل قوى الطبيعة حتى في الأماكن التي تُنمّى فيها الغابات اصطناعياً. زد على ذلك أن الغابات تنمو بقوة في أراضٍ ومواقع ينبت فيها القمح، أو أن إنتاجه لا يعود مجزياً. ولكن زراعة الغابات على نحو منتظم تتطلب رقعة من الأرض أوسع مما تتطلبه زراعة الحبوب، لأن الرقع الصغيرة لا تسمح بقطع الغابات على نحو اقتصادي، وتَحول، إلى حدٍ كبيرٍ، دون الحصول على الإيرادات الثانوية، وتجعل حماية الغابة أكثر صعوبة، إلخ. غير أن عملية الإنتاج ترتبط بفترات زمنية طويلة بحيث تتجاوز حدود خطط مشروع فردي، بل إنها تتجاوز في بعض الأحوال حدود حياة جيل واحد. إن رأس المال المُنفق لشراء رقع الأرض لزراعة الغابات(*)»،

[في الإنتاج الجماعي تزول الحاجة إلى رأس المال هذا وتنحصر المسألة، ببساطة، في تحديد رقعة الأرض التي يمكن للمجتمع أن

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد خطأ: أراضي (Landbodens) وليس غابات (Waldbodens). [ن. برلين].

يقتطعها من الحقول والمراعي ويخصصها لزراعة الغابات.] «لن يدرّ ثماراً مجزية إلّا بعد ردح طويل من الزمن، فيقوم بدوران جزئي؛ أما دورانه الكامل بالنسبة لبعض أصناف الأشجار فيتم في آجال(*) تصل إلى 150 سنة. يُضاف إلى ذلك أن تدبير الاقتصاد الغابي بصورة منتظمة يتطلب وجود رصيد احتياطي من الغابة يزيد على حجم قطعها السنوي ما بين عشرة أضعاف إلى أربعين ضعفاً، وعليه ما لم يكن للمرء مصادر دخل أخرى سوى مساحات واسعة من الغابات، فإنه لا يستطيع أنْ يدبر الاقتصاد الغابي بانتظام» (كيرشهوف، ص58).

إن زمن الإنتاج الطويل (الذي لا يتضمن سوى فترة قصيرة نسبياً من زمن العمل) وبالتالي طول المدة الزمنية لفترات الدوران، يجعلان زراعة الغابات فرعاً غير مؤاتٍ [247] للإنتاج الخاص، وبالتالي غير مؤاتٍ للإنتاج الرأسمالي، فهذا الأخير، مشروع خاص من حيث الجوهر، حتى لو حلّ الرأسمالي المتّحد محلّ الرأسمالي المفرد. إن تطور الزراعة والصناعة بوجه عام يقترن، منذ القدم، بتدمير نشيط للغابات، أما كل ما صنع للحفاظ عليها وللتشجير الجديد فضئيل بالمقارنة مع هذا التدبير.

والمقطع التالي من نص المقتبس السابق عن كيرشهوف، جدير باهتمام خاص.

«يُضاف إلى ذلك أن تدبير الاقتصاد الغابي بصورة منتظمة يتطلب أن يكون دائماً ثمة رصيد احتياطي من الغابة يزيد على الاحتطاب السنوي ما بين عشرة أضعاف إلى أربعين ضعفاً».

وهذا يعني أن دوران رأس المال يتم مرة واحدة كل 10 إلى 40 سنة، أو أكثر.

وينطبق الشيء ذاته على تربية المواشي. إن جزءاً من القطيع (خزين المواشي) يبقى في عملية الإنتاج، بينما يُباع جزء آخر منه بوصفه منتوجاً سنوياً. في هذه الحال لا يقوم سوى جزء واحد من رأس المال بإتمام الدوران كل سنة، كما هو حال رأس المال الأساسي من الآلات ودواب الجرّ، إلخ. ورغم أن رأس المال هذا مقيّد في عملية الإنتاج مدة طويلة نسبياً من الزمن، فيطيل بذلك أمد دوران رأس المال الكلّي، فإنه لا يؤلف رأسمالاً أساسياً بالمعنى الدقيق لهذه المقولة.

إن ما يُسمى هنا بالخزين ـ كمية معينة من الغابات أو المواشي الحية ـ ماثل في عملية الإنتاج بمعنى مشروط (كوسائل عمل ومادة عمل في آنٍ واحدٍ)؛ وإن جزءاً هاماً من هذا الخزين ينبغي أن يبقى دوماً موجوداً في هذا الشكل، في شكل الخزين، تبعاً

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد خطأ: أحراج (Forsten)، وليس آجال (Fristen). [ن. برلين].

للشروط الطبيعية الضرورية لتجديد إنتاج الغابة أو الماشية في ظل تدبير الاقتصاد بصورة صحيحة.

وهناك نوع آخر من الخزين يترك تأثيراً مماثلاً على دوران رأس المال، وهو خزين لا يؤلف سوى رأسمال إنتاجي كامن، ولكنه ينبغي أن يتكدّس بكميات كبيرة بهذا القدر أو ذاك بسبب طبيعة الاقتصاد ذاتها، وأن يُسلّف بالتالي لأغراض الإنتاج على مدى فترة طويلة نسبياً، رغم أنه لا يدخل عملية الإنتاج الفعالة إلّا تدريجياً. ومن ذلك، مثلاً، السماد قبل نقله إلى الحقول، وكذلك الحبوب والقش والحشيش المجفف، إلخ.، ومخزون وسائل التغذية المستخدمة في إنتاج المواشي.

«إن قسماً كبيراً من رأسمال المشروع موجود في خزين المزرعة. بيد أن هذا الخزين يمكن أن يفقد من قيمته بهذا القدر أو ذاك، ما لم تُتخذ، بالدقة المطلوبة، التدابير الاحترازية الضرورية لبقائه في حالة جيدة، بل إن قصور العناية يمكن أن يؤدي إلى فقدان تام لجزء من خزين منتوج المزرعة. لهذا السبب لا بد من العناية بتفقّد الأهراء، ومستودعات الحبوب والأعلاف، والأقبية، كما ينبغي غلق أبواب المستودعات جيداً، وإبقاؤها نظيفة وتهويتها، إلخ. ويجب أيضاً تقليب الحبوب وغيرها من الثمار المخزونة بعناية بين الحين والآخر، ووقاية البطاطا والشمندر من الصقيع والماء والتعفن»(*) (كيرشهوف، ص 292). «ولدى حساب حاجة المزرعة الذاتية، وخصوصاً بالنسبة لتربية الماشية، حيث تُوزع هذه الحاجة وفقاً لمقدار المنتوج الموجود والهدف المنشود، فإن على المرء ألّا يحسب فقط حساب تغطية الحاجة المعنية، بل كذلك ضرورة توفير خزين احتياطي كافٍ لحالات الطوارىء. وإذا ما اتضح أن غلال المزرعة لا تكفي لتلبية الحاجة تماماً، فمن الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أولاً فيما إذا كان بالوسع سد النقص بغلال أخرى (بدائل)، أو شراء هذه بسعر أرخص عوضاً عن الغلال الناقصة. فلو حدث مثلاً نقص في الحشيش المجفف فيمكن الاستعاضة عنه بنباتات درنية مع إضافة القش إليها. وعلى العموم ينبغي للمرء في مثل هذه الأحوال أن يأخذ بعين الاعتبار، دوماً، القيمة الاقتصادية وأسعار السوق لمختلف أنواع المحاصيل، وأن ينظم الاستهلاك تبعاً لذلك. فلو كان [248]

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: الحريق (Feuer). [ن.ع].

الشوفان مثلاً غالياً بينما البازلاء والجودار رخيصين نسبياً فيمكن الاستعاضة بصورة مربحة عن قسم من الشوفان بالبازلاء أو الجودار طعاماً للجياد، وبيع الشوفان المتبقي من تلك الاستعاضة» (المرجع نفسه، ص 300).

لقد أشرنا من قبل، عند بحث تكوين الخزين(*) إلى وجوب أن تتوافر كمية من رأس المال الإنتاجي الكامن، صَغُرت هذه أم كَبُرت، أي مقداراً معيناً من وسائل الإنتاج المخصصة للإنتاج، أن تتوافر كخزين بكتل أكبر أو أصغر لكي تدخل في عملية الإنتاج شيئاً فشيئاً. وأشرنا بهذا الخصوص أيضاً إلى أن مقدار خزين الإنتاج هذا يتوقف، في مشروع معين أو في ظل مشروع رأسمال ذي حجم محدود، على ضخامة أو قلة الصعوبات في تجديد الخزين، وعلى القرب النسبي من أسواق التجهيز، وعلى تطور وسائط النقل والمواصلات، إلخ. إن هذه الظروف جميعاً تقرر الحد الأدنى من رأس المال الذي ينبغي أن يتوافر في شكل خزين إنتاجي، وبذلك تقرر الأمد الزمني الذي يجب تسليف رؤوس الأموال له، وحجم كتلة رأس المال المسلّفة دفعة واحدة. إن حجم كتلة رأس المال الذي يؤثر على الدوران أيضاً، مشروط بطول أو قِصَر المدة التي يثبت خلالها رأس المال الدائر في شكل خزين إنتاجي، أي بوصفه محض رأسمال إنتاجي كامن. ومن جهة أخرى، بما أن توقفه هذا مرهون بكِبَر أو صِغَر إمكانية التعويض السريع، أي مرهون بظروف السوق، إلخ. فإنه ينشأ عن زمن التداول، أي ينشأ عن ظروف تنتمي إلى مجال التداول.

«زد على ذلك أن الأدوات، أو اللوازم، مثل أدوات العمل اليدوية والمناخل، والسلال، والحبال، وشحوم العربات، والمسامير، إلخ، يجب أن تتوافر للتعويض الآني وبكميات متنامية، كلما قلت فرصة [249] شرائها من مكان قريب دون إبطاء. أخيراً، ينبغي أن يجري سنوياً تفحّص الموجود من هذه الأدوات بدقة أثناء الشتاء، وبعد ذلك يجب الاهتمام في الحال بإتمام ما هو ضروري من استكمال وتصليح هذه الأدوات. وعلى وجه العموم يتحدّد حجم خزين الأدوات تبعاً للظروف المحلية بصورة رئيسية. فحيثما لا يوجد حِرفيون ومتاجر في الجوار، يصبح من الضروري الاحتفاظ بخزين أكبر مما في الأماكن التي يتوافر

(*) راجع هذا المجلد، ص 139 ـ 145. [ن. برلين]. [الطبعة العربية، ص 156-164]. [ن. ع].

فيها الحِرفيون والمتاجر في المكان نفسه أو قريباً منه. ولكن إذا كان الخزين الضروري يُشترى بكميات كبيرة نسبياً في وقت واحد، وإذا لم تتغير الظروف الأخرى، فإن المرء عادة يجني من ذلك مكسباً في الشراء بسعر أرخص، لا سيما إذا اختار اللحظة المناسبة للشراء؛ صحيح أنه يسحب عند ذلك من رأس المال المتداول (umlaufenden) للمشروع دفعة واحدة مبلغاً أكبر بكثير لا يمكن للمشروع دائماً الاستغناء عنه بسهولة» (كيرشهوف، ص 301).

إن الفارق بين زمن الإنتاج وزمن العمل يمكن أن ينبثق، كما رأينا، في حالات بالغة التنوع. فيمكن أن يكون رأس المال الدائر موجوداً في فترة الإنتاج قبل أن يدخل عملية العمل الفعلية (صنع قوالب الأحذية)؛ أو يكون موجوداً في فترة الإنتاج بعد اجتيازه عملية العمل الفعلية (النبيذ، البذور)؛ أو أن زمن العمل يدخل في الزمن العام للإنتاج بانقطاعات، بأجزاء منفصلة (الزراعة الحقلية، زراعة الغابات)؛ وإن الجزء الأكبر من المنتوج الصالح للتداول يظل مندمجاً في عملية الإنتاج الفعالة، بينما لا يدخل منه في التداول السنوي إلّا جزء ضئيل (زراعة الغابات، وتربية المواشي)؛ وإن طول أو قِصَر المدة التي يتوجب انفاق رأس المال الدائر خلالها في شكل رأسمال إنتاجي كامن، وبالتالي كثرة أو قلّة مقدار رأس المال هذا الواجب انفاقه دفعة واحدة، ينشأ جزئياً عن طابع عملية الإنتاج ذاتها (الزراعة) ويعتمد جزئياً على قرب الأسواق، إلخ، وبإيجاز يتوقف على ظروف تنتمي إلى مجال التداول.

ولسوف نرى لاحقاً (رأس المال، الكتاب الثالث) أية نظريات عقيمة توصل إليها ماكلوخ وجيمس ميل، وغيرهما، في مسعاهم لمطابقة زمن الإنتاج الذي ينحرف عن زمن العمل بهذا الأخير، وهو مسعى يرجع بدوره إلى تطبيق خاطىء لنظرية القيمة.

* * *

إن حلقة الدوران التي بحثناها آنفاً تتحدد بأمد ديمومة رأس المال الأساسي المسلّف في عملية الإنتاج. وبما أن هذه الحلقة تستغرق عدداً أكبر أو أقل من السنين، فإنها تتضمن أيضاً إما سلسلة من دورانات سنوية لرأس المال الأساسي، أو دوراناته التي تتكرر في السنة الواحدة.

[250] وتنشأ حلقة دوران كهذه في الزراعة عن نظام تناوب المحاصيل.

«لا ينبغي أن تكون مدة الإيجار بأي حال من الأحوال أقل من مدة

إكتمال الدوران المناسب لنظام مناوبة المحاصيل المطبَّق، ولذلك، نواجه دائماً في نظام الحقول الثلاثية أرقام 3، أو 6، أو 9، إلخ. وإذا كان نظام الحقل الثلاثي مع إراحة الأرض هو الساري، فإن كل حقل، لا يُزرع غير 4 مرات في 6 سنوات، فيُزرع حبوباً شتوية أو ربيعية خلال سنوات الزرع، أما إذا اقتضت خواص التربة أو سمحت بذلك فإنه يُزرع قمحاً وجوداراً أو شعيراً وشوفاناً، بالتناوب. إن كل صنف من الحبوب يعطي في التربة ذاتها محاصيل أكثر أو أقل من غيره ولكل صنف قيمة مختلفة، ويُباع بسعر مختلف عن الآخر، لهذا السبب يتباين الدخل من الحقل في كل سنة من سنوات الزرع عن الدخل في السنة السابقة، ويتباين في النصف الأول من الدورة» (السنوات الثلاث الأولى) «عنه في نصفها الثاني. بل إن متوسط الدخل في النصف الأول من زمن الدورة لا يساوي نظيره في النصف الثاني، نظراً لأن الغلّة لا تتوقف على جودة التربة فقط، بل تتوقف أيضاً على الطقس؛ كما أن الأسعار تتوقف على طائفة من الشروط المتغيرة. وإذا ما حسبنا الدخل(*) من الحقل بأخذ المعدل الوسطي للغلة والمعدل الوسطي للأسعار طوال السنوات الست لفترة الدورة، فإننا نستخرج بذلك إجمالي الدخل السنوي في فترتي الدورة كلتيهما. ولكننا لن نستخرج ذلك إذا حسبنا الدخل لنصف مدة الدورة، أي لمدة 3 سنوات فقط، لأن إجمالي الدخل في الفترتين لا يتطابق. يترتب على ذلك أن مدة إيجار الأرض المزروعة وفق نظام الحقل الثلاثي ينبغي أن تتحدد بست سنوات في الأقل. ولكن من الأفضل كثيراً للمؤجر والمستأجر أن تكون مدة الإيجار مضاعفاً من مضاعفات مدة الإيجار» (كذا !sic)؛ «أي يجب أن تكون المدة 12 أو 18 سنة، أو أكثر، عوضاً عن 6 سنوات بالنسبة لنظام الحقل الثلاثي، و14 أو 28 سنة بدلاً من 7 سنوات بالنسبة لنظام الحقل السباعي» (كيرشهوف، ص 117 ـ 118).

[تأتي في هذا الموضع من مخطوطة ماركس الملحوظة التالية: «نظام تناوب زراعة المحاصيل الإنكليزي. يجب إدراج الملاحظة في هذا المكان»].

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثاني: مقدار (Betrag). [ن. برلين].

[251]

الفصل الرابع عشر

زمن التداول

إن سائر الظروف، المبحوثة آنفاً، التي تُميّز طول فترات دوران مختلف رؤوس الأموال الموظفة في مختلف فروع الإنتاج، وتُميّز بالتالي طول الفترات التي يتوجب خلالها تسليف رأس المال، تنبع من عملية الإنتاج ذاتها، مثل الاختلاف بين رأس المال الأساسي والسيّال [الدائر]، والاختلاف بين فترات العمل، إلخ. ولكن زمن دوران رأس المال يساوي حاصل جمع زمن إنتاجه وزمن تداوله أو زمن جريانه. ومن البديهي إذن أن الاختلاف في طول زمن التداول يولّد اختلافاً في زمن الدوران، وبالتالي في طول فترة الدوران. ويتضح ذلك بجلاءٍ تام، إذا قارنا توظيفين مختلفين لرأس المال تتساوى فيهما كل الظروف المحوّرة للدوران باستثناء زمن التداول، أو إذا أخذنا رأسمالاً معيناً ينقسم بتناسب معين إلى رأسمال أساسي وسيّال [دائر] وله فترة عمل معينة، إلخ، باستثناء جعل زمن تداوله يتغير افتراضاً.

إن شطراً من زمن التداول ـ وهو الأهم نسبياً ـ يتألف من زمن البيع، أي المدة التي يظل رأس المال خلالها في حالة رأسمال سلعي. وعليه فإن زمن التداول، وبالتالي أمد الدوران بوجه عام، يطول أو يقصر تبعاً للطول النسبي لهذا الأجل. وقد تدعو الضرورة إلى انفاق رأسمال إضافي نتيجة لمصاريف الخزن، إلخ. وبديهي، أن الزمن اللازم لبيع السلع الناجزة قد يتباين إلى حدٍ كبير عند الرأسماليين الفرادى في فرع الإنتاج الواحد ذاته، أي أنه لا يتباين فقط بالنسبة لكتلة رؤوس الأموال الموظفة في فروع إنتاجية مختلفة، بل يتباين أيضاً بالنسبة إلى مختلف رؤوس الأموال المستقلة، التي ليست في الواقع سوى أجزاء مستقلة من رأس المال الكلّي الموظف في الفرع نفسه من الإنتاج.

ومع بقاء الظروف الأخرى ثابتة، تتباين فترة البيع بالنسبة لرأس المال الفردي الواحد
[252] نفسه تبعاً للتغيرات العامة في ظروف السوق، أو تبعاً لتغيراتها في فرع معين من فروع الإنتاج. ولن نطيل التوقف عند هذه النقطة أكثر من ذلك. ونكتفي فقط بذكر هذه الحقيقة البسيطة: إن جميع الظروف التي تفضي، بوجه عام، إلى اختلاف في طول فترات دوران رؤوس الأموال الموظفة في فروع مختلفة من الإنتاج تجّر في أعقابها اختلافاً في دوران مختلف رؤوس الأموال الفردية الموجودة في فرع الإنتاج نفسه، شريطة أن تفعل رؤوس الأموال هذه فعلها على نحو فردي (مثلاً، إذا سنحت الفرصة لأحد الرأسماليين كي يبيع بسرعة أكبر من منافسه، أو إذا استخدم أحدهم طرائق لتقليص فترات العمل أكثر من الآخر، إلخ).

ومن الأسباب التي تفضي دائماً إلى الاختلاف في زمن البيع، وبالتالي في زمن الدوران عموماً، بُعْد السوق الذي تباع فيه السلعة عن مكان إنتاجها(*) إن رأس المال يبقى مقيّداً بهيئة رأسمال سلعي طوال زمن رحلته إلى السوق؛ وإذا كانت السلعة تُنتج حسب الطلب بقي رأس المال مقيداً حتى وقت تسليم السلعة إلى الزبون؛ وإذا لم تُنتج حسب الطلب وجب أن يُضاف إلى زمن الرحلة للسوق، الزمن الذي تبقى فيه السلعة في السوق نفسه بانتظار البيع. إن تطوير وسائل المواصلات والنقل يقلّص، بصورة مطلقة، فترة تجوال السلع، ولكنه لا يزيل الفارق النسبي الناجم عن هذا التجوال بين زمن تداول مختلف رؤوس الأموال السلعية بل وبين زمن تداول مختلف أجزاء الرأسمال السلعي الواحد بعينه والتي ترتحل إلى أسواق مختلفة. فمثلاً، أن السفن الشراعية والبخارية المحسّنة التي تقلّص وقت مكوث السلع في الطريق، إنما تقلّص هذا الوقت بالنسبة للموانىء القريبة والبعيدة على حد سواء. ويظل الفارق النسبي في الوقت قائماً، رغم أنه يتضاءل في كثير من الاحيان. بيد أن تطور وسائل النقل والمواصلات قد يؤدي إلى تعديل الفوارق النسبية في وقت مكوث السلع في الطريق بحيث لا تتناسب مع المسافات الجغرافية. فمثلاً أن خط سكة حديد يمتد من مكان الإنتاج إلى مركز سكاني رئيسي في البلاد، قد يطيل المسافة إلى نقطة أخرى في البلاد، تقع في مكان أقرب جغرافياً ولا تصلها سكة حديد، إطالة مطلقة أو نسبية بالقياس إلى بُعدها الجغرافي عنه؛ وعلى غرار ذلك يمكن لهذا الظرف نفسه أن يحوّر البعد النسبي بين أماكن الإنتاج وأسواق التصريف

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: مكان البيع (Verkaufplatz). [ن. برلين].

الكبيرة نسبياً، مما يفسر تدهور مراكز قديمة للإنتاج ونشوء مراكز جديدة بفعل التغيرات في وسائل النقل والمواصلات. (ويضاف إلى ذلك رخص أكبر نسبياً للنقل إلى مسافات طويلة بالقياس إلى المسافات القصيرة). وبموازاة تطور وسائل النقل لا يقتصر الأمر على ازدياد سرعة الحركة وتقلص البُعد المكاني من الوجهة الزمنية فحسب. كما لا يقتصر [253]
الأمر على تزايد كتلة وسائل النقل والمواصلات فحسب، بحيث أن سفناً عديدة تنطلق إلى ميناءٍ واحدٍ في آنٍ واحدٍ، أو أن عدة قطارات تسير في آنٍ واحدٍ، بين نفس النقطتين على خطوط مختلفة، بل إن سفن الشحن قد تغادر ليفربول إلى نيويورك، مثلاً، في أيام مختلفة من الأسبوع، أو تقوم قطارات السلع برحلاتها بين مانشستر و لندن في ساعات مختلفة من اليوم الواحد. الواقع، أن هذا الظرف الأخير لا يغير السرعة المطلقة ـ وبالتالي لا يغير هذا الشطر من زمن التداول ـ فيما لو بقيت كفاءة وسائل النقل عند مستوى معين. بيد أن كميات متعاقبة من السلع تستطيع أن تبدأ رحلاتها بعد فترات زمنية متتالية أقصر فتصل إلى السوق تباعاً من دون أن تتكدس بمقادير كبيرة كرأسمال سلعي كامن حتى يحين أوان شحنها الفعلي. من هنا فإن تدفق عودة رأس المال يتحقق جزءاً جزءاً بعد فترات زمنية متعاقبة قصيرة نسبياً، بحيث أن جزءاً منه يتحوّل باستمرار إلى رأسمال نقدي، بينما يقوم الجزء الآخر بالتداول كرأسمال سلعي. إن توزيع تدفق عودة رأس المال على عدة فترات متعاقبة يفضي إلى اختصار الزمن الكلّي للتداول، وبالتالي اختصار زمن الدوران. في بادىء الأمر تزداد كفاءة حركة وسائل النقل بدرجة أكبر أو أقل؛ فمثلاً يزداد عدد قطارات سكة الحديد بمقدار ما يزداد الإنتاج في مكان من أماكن الإنتاج فيغدو مركز الإنتاج أكبر، علماً بأن عدد القطارات يزداد باتجاه سوق التصريف القائمة بالأصل، أي باتجاه مراكز الإنتاج والسكان الكبرى، وباتجاه موانىء التصدير، إلخ. ولكن من جهة أخرى فإن هذه السهولة المميزة في النقل وما ينجم عنها من تسارع في دوران رأس المال (طالما أن هذا الدوران مشروط بزمن التداول) يؤدي في المقابل إلى تطور متسارع لمركز الإنتاج المعني ويرسخ موقعه في أسواق التصريف. وبموازاة التركّز المتسارع على هذا النحو لكتل من البشر ورؤوس الأموال في نقاط معينة، يزداد تركّز هذه الكتل من رؤوس الأموال في أيدٍ قليلة. ويحصل في الوقت نفسه تغيّر في أماكن مراكز الإنتاج والاسواق وتنقّلها نتيجة التغير الذي يطرأ على مواقعها النسبية بفعل تبدل وسائل النقل والمواصلات. فمكان ما من الإنتاج كان في السابق يحوز على مزايا خاصة لوقوعه على طريق رئيسي أو قناة، يجد نفسه الآن بالقرب من خط سكة حديد فرعي وحيد لا يعمل إلّا بين فترات متباعدة نسبياً، في حين أن مكاناً آخر، كان يقع

بعيداً عن طرق المواصلات الرئيسية، أصبح الآن واقعاً عند تقاطع عدة طرق، فالمكان الثاني يتطور، أما الأول فيتدهور. وهكذا فإن التغيرات التي تطرأ على وسائل النقل تولّد
[254] فوارق محلية في زمن تداول السلع، وفي فرص الشراء والبيع، إلخ، أو أنها تعدّل توزيع الفوارق المحلية القائمة أصلاً. وتتضح أهمية هذا الظرف بالنسبة لدوران رأس المال في النزاعات الدائمة بين ممثلي التجار والصناعيين لمختلف المناطق وبين إدارات سكك الحديد. (أنظر مثلاً الكتاب الأزرق من لجنة سكك الحديد *(Railway Committee* الذي سبق أن استشهدنا به(*)

وعليه فإن سائر فروع الإنتاج التي تعتمد، بسبب طبيعة منتوجاتها، اعتماداً رئيسياً على التصريف المحلي كمصانع الجعة، تتطور إلى أبعادٍ كثيرة جداً في مراكز السكان الرئيسية، ويأتي دوران رأس المال بوتيرة أسرع في هذه الأماكن ليعوّض جزئياً عن غلاء أكبر لبعض شروط الإنتاج كأرض المبنى، وما إلى ذلك.

وعلى حين أن تطور وسائل النقل والمواصلات الملازم لتقدم الإنتاج الرأسمالي يقلّص زمن تداول كمية معينة من السلع من جهة، فإن هذا التقدم نفسه والإمكانات الناشئة عن تطور وسائل النقل والمواصلات يولّدان، من الجهة المعاكسة، ضرورة العمل من أجل أسواق أبعد فأبعد، أي بوجيز العبارة، من أجل السوق العالمية. إن كتلة السلع قيد الرحيل، والمسافرة إلى مواضع نائية تتزايد تزايداً لا مثيل له، فينمو معها، نمواً نسبياً ومطلقاً، ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الذي يبقى باستمرار في مرحلة رأس المال السلعي، أي في نطاق زمن التداول، لفترات أطول. وينمو، في آنٍ واحد، ذلك الجزء من الثروة الاجتماعية الذي يُنفق على وسائل النقل والمواصلات، وعلى رأس المال الأساسي والدائر اللازم لتشغيل هذه الوسائل، عوضاً عن قيامه بوظيفة وسيلة إنتاج مباشرة.

إن محض اختلاف أمد ارتحال السلعة من محل الإنتاج إلى محل التصريف يشترط اختلافات لا في القسم الاول من زمن التداول فحسب، أي زمن البيع، بل كذلك في الجزء الثاني منه، أي في إعادة تحويل النقد إلى عناصر رأسمال إنتاجي أي في زمن الشراء. إن السلعة تُرسل مثلاً إلى الهند. ويستغرق ذلك 4 أشهر مثلاً. لنفرض أيضاً أن زمن البيع يُساوي صفراً، أي أن السلعة تُشحن حسب الطلب ويُدفع لقاءها إلى وكيل

(*) راجع هذا المجلد، ص 152، [الطبعة العربية، ص 170-171]. [ن.ع].

المُنتج عند التسليم. إن عودة النقد (أياً كان الشكل الذي يعود به) تستغرق أربعة أشهر أخرى. وبذا تمر ثمانية أشهر في المجموع قبل أن يتمكن رأس المال نفسه من أداء وظيفته ثانية كرأسمال إنتاجي، أي قبل أن تستطيع العملية ذاتها أن تتجدد. إن التباينات في طول مدة الدوران الناشئة على هذا النحو، تؤلف إحدى القواعد المادية لتباين [255] الائتمان، مثلما كانت تجارة ما وراء البحار عموماً في البندقية وجنوه، على سبيل المثال، منبعاً من منابع نشوء نظام الائتمان بمعناه الدقيق.

«لقد أتاحت أزمة 1847 للمصارف والشركات التجارية وقتذاك تقليص المدة العرفية (Usance) للهند والصين» (المدة التي يسمح بعدها بجريان الكمبيالات بين هذين البلدين وأوروبا) «من مدة عشرة أشهر إلى الدفع بعد ستة أشهر عند الطلب، وإن انصرام السنوات العشرين وما حملته من تعجيل في النقل وإقامة خطوط التلغراف يحتم من جديد ضرورة تقليص مدة الدفع بعد ستة أشهر عند الطلب، إلى الدفع غب أربعة أشهر، كخطوة أولى نحو الدفع بعد 4 أشهر عند الطلب. إن رحلة سفينة شراعية من كلكوتا إلى لندن حول رأس الرجاء الصالح تستغرق أقل من 90 يوماً في المعدل. والمدة العرفية للدفع عند الطلب في 4 أشهر قد تساوي الجريان لمدة 150 يوماً مثلاً. أما المدة العرفية الراهنة للدفع عند الطلب في ستة أشهر فتساوي الجريان مدة 215 يوماً». (إيكونوميست *Economist*، لندن، 16 حزيران/يونيو 1866).

ـ بالمقابل:

«ما تزال المدة العرفية بالنسبة للبرازيل شهرين وثلاثة أشهر للدفع عند الطلب، أما كمبيالات أنتويرب (على لندن) فتُسحب في ثلاثة أشهر، بل إن مانشستر وبرادفورد تسحبان على لندن في مهلة 3 أشهر أو أكثر. وتتوافر للتاجر، بإتفاق ضمني، فرصة طيبة لتحقيق عوائد سلعته؛ صحيح أن ذلك لا يجري قبل تاريخ استحقاق سحب الكمبيالات عليه، بل في موعد مقارب لتاريخ سحبها. من هذه الزاوية، لا يمكن اعتبار المدة العرفية لدفع كمبيالات الهند مفرطة في الطول. فأغلب منتوجات الهند تُباع في لندن بأجل تسديد مدته 3 أشهر، وإذا حسبنا الوقت اللازم لإجراء البيع، فإنها لا يمكن أن تتحقق في أقل من 5 أشهر، وعلاوة على ذلك تمضي 5 أشهر أخرى بين وقت الشراء في الهند والتسليم في المستودعات الإنكليزية. أمامنا إذن مدة عشرة أشهر، في حين أن الكمبيالات المسحوبة على هذه السلع لا تدوم أكثر من سبعة أشهر».

[إيكونوميست، لندن]، 30 حزيران/يونيو 1866). «وفي الثاني من تموز/يوليو 1866، أعلنت خمسة مصارف لندنية كبرى تتعامل أساساً مع الهند والصين، كما أعلن مصرف (Comptoir d'Escompte) الباريسي أن فروعه ووكالاته في الشرق لن تشتري وتبيع غير الكمبيالات التي لا يزيد أجل تسديدها عن أربعة أشهر عند الطلب، وذلك ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير 1867» ([إيكونوميست، لندن]، 7 تموز/يوليو 1866).

بيد أنه لم يتسن إجراء هذا التقليص لآجال حسم الكمبيالات، وتوجب نبذه. (وفيما بعد غيّرت قناة السويس هذه الآجال بصورة جذرية).

ومن البديهي أن خطر تغيّر الأسعار في سوق التصريف يتزايد بازدياد مدة تداول السلع، نظراً لاستطالة المدة التي يمكن أن يقع خلالها هذا التغيّر في الأسعار.

إن تباين زمن التداول، أي التباين الفردي بين مختلف رؤوس الأموال الفردية العاملة في فرع إنتاجي واحد من ناحية، والتباين بين فروع مختلفة بتباين المدة العرفية للدفع حيثما لا يجري هذا نقداً وعلى الفور من ناحية أخرى، إنما ينشأ عن اختلاف آجال [256] التسديد عند البيع والشراء. ولن نطيل التوقف عند هذه النقطة الهامة بالنسبة لنظام الائتمان.

وتتوقف التباينات في طول زمن دوران رأس المال أيضاً على حجم الصفقات لتسليم السلع، وينمو حجم هذه باتساع حجم ونطاق الإنتاج الرأسمالي. إن عقد التسليم كصفقة مبرمة بين الشاري والبائع هو عملية تنتمي إلى السوق، تنتمي إلى مجال التداول. والفوارق الناشئة في طول زمن التداول، هنا، تنبع إذن في مجال التداول، ولكنها تنعكس مباشرة على مجال الإنتاج، وذلك بمعزل عن سائر آجال الدفع وشروط الائتمان الاخرى، أي أنها تنعكس على مجال الإنتاج حتى عند الدفع نقداً. إن الفحم والقطن والغزول، إلخ، هي على سبيل المثال، منتوجات قابلة للتقسيم. فكل يوم من أيام عملية العمل يقدم كمية معينة من المنتوج الناجز. ولكن إذا أبرم صاحب مصنع الغزول أو مالك منجم الفحم عقداً بتسليم كميات كبيرة من المنتوج تتطلب، مثلاً، مدة أربعة أو ستة أسابيع، في أيام عمل متتالية، فإن هذا الأمر يغدو من ناحية مدة تسليف رأس المال، وكأن فترة عمل مستمرة تتألف من أربعة أو ستة أسابيع قد أُقحمت في عملية العمل هذه. ونحن نفترض بالطبع أن كل الكتلة المطلوبة من المنتوج ينبغي أن تُسلَّم دفعة واحدة، أو ألّا يُسدد ثمنها إلّا بعد اكتمال التسليم في الأقل. وهكذا، فإن كل يوم من أيام عملية

العمل، مأخوذاً بمفرده، يقدم كمية معينة من المنتوج الناجز. بيد أن هذه الكتلة الناجزة ليست في كل لحظة غير جزء من الكتلة التي يجب تسليمها إلى الزبون وفقاً للعقد. وحين لا يعود الجزء الناجز من السلعة المطلوبة ماثلاً في عملية الإنتاج، فإنه يظل مع ذلك جاثماً في المستودع كرأسمال كامن ليس إلّا

لنأخذ الآن الفترة الثانية من زمن التداول، نعني زمن الشراء، أي تلك الفترة التي يُعاد خلالها تحويل رأس المال من الشكل النقدي إلى عناصر رأسمال إنتاجي. خلال هذه الفترة يتعين على رأس المال أن يلبث مدة قد تطول أو تقصر، بهيئة رأسمال نقدي، وعليه فإن جزءاً معيناً من رأس المال الكلّي المسلّف ينبغي أن يكون حاضراً، طوال الوقت، بهيئة رأسمال نقدي، رغم أن هذا الجزء يتألف من عناصر متغيرة أبداً. ففي مشروع معين، مثلاً، ينبغي أن تكون (100 جنيه × ن) من رأس المال الكلّي المسلّف، حاضرة في شكل رأسمال نقدي، بحيث عندما تتحوّل كل أجزاء هذا المبلغ، (100 جنيه × ن) تحوّلاً مستمراً إلى رأسمال إنتاجي، فإن هذا المبلغ يتلقى في الوقت نفسه تتمات مستمرة أيضاً عن طريق تدفق النقد من التداول، أي من تحقيق رأس المال السلعي. وعليه فإن جزءاً معيناً من قيمة رأس المال المسلّف، يكون ماثلاً باستمرار بهيئة رأسمال نقدي، أي في شكل لا ينتمي إلى مجال الإنتاج بل إلى مجال التداول.

ولقد سبق أن رأينا أن تمديد الزمن الذي يتقيد خلاله رأس المال في شكل رأسمال [257]
سلعي بسبب بُعْد سوق التصريف يؤدي، على نحو مباشر، إلى تأخير عودة النقد، وبالنتيجة تأخير تحوّل رأس المال من رأسمال نقدي إلى رأسمال إنتاجي.

كما رأينا أيضاً (الفصل السادس) بخصوص شراء السلع، كيف أن زمن الشراء، أي بُعْد أو قُرب المسافة عن المصادر الرئيسية للحصول على المواد الأولية، يحتّم ضرورة شراء مواد أولية تكفي لفترات طويلة نسبياً، والمحافظة عليها صالحة للاستعمال في شكل خزين إنتاجي، في شكل رأسمال إنتاجي كامن، أو مستتر؛ ولذا، فإن بُعداً أكبر للمصادر الرئيسية للمواد الأولية يؤدي إلى زيادة كتلة رأس المال الذي يتوجب تسليفه دفعةً واحدة، كما يؤدي إلى إطالة الفترة التي يُسلّف خلالها، وذلك بافتراض بقاء نطاق الإنتاج على حاله.

وينشأ تأثير مماثل في فروع إنتاج مختلفة بفعل الفترات ـ الطويلة أو القصيرة ـ التي تُطرح خلالها كتل كبيرة نسبياً من المواد الأولية في السوق. فالمزادات العلنية الكبيرة لبيع الصوف مثلاً تُقام في لندن كل ثلاثة أشهر، وهي تؤثر تأثيراً حاسماً على سوق الصوف بأسرها، أما أسواق القطن فتُجدَّد، بالعكس، باستمرار من موسم إلى آخر، وإن

يكن ذلك غير متسق دوماً. إن هذا النوع من الفترات يحدد المواعيد الرئيسية لشراء هذه المواد الأولية، ويؤثر بخاصة على شراءات المضاربة التي تشترط تسليفات، تطول أو تقصر، للحصول على عناصر الإنتاج هذه، مثلما أن طبيعة السلع المُنتجة تؤثر على طول أو قصر حجب المنتوجات حجباً متعمداً قصد المضاربة وإبقائها على شكل رأسمال سلعي كامن.

«ينبغي للمزارع، إذن، أن يكون مضارباً، إلى حد معين، فيمسك عن بيع منتوجاته حسب الظروف الآنية. . .».

تعقب ذلك بضع قواعد عامة:

«غير أن تسويق المنتوجات يعتمد بالأساس على الشخص، والمنتوج نفسه، والموقع. فشخص يحظى، إلى جانب البراعة والحظ (!) بمقدار كافٍ من رأسمال المشروع لن يُلام إذا ما أبقى المحاصيل التي جناها في المستودع طوال عام عندما تكون الأسعار واطئة بصورة غير اعتيادية. أما المرء الذي ليس لديه ما يكفي من رأسمال للمشروع من جهة، أو أنه مجرد عموماً(!) من روح المضاربة فسيسعى إلى الحصول على متوسط عادي للأسعار، وسيبيع حالما وكلما سنحت الفرصة لذلك. إن إبقاء الصوف أكثر من عام في المستودع سينطوي على الدوام تقريباً على خسارة، أما القمح والبذور الزيتية فيمكن أن تُختزن بضع سنوات من دون ضرر بالنوعية والصفات. أما إذا كانت المنتوجات تتعرض عموماً لتقلبات هامة في الأسعار خلال فترات زمنية قصيرة، مثل البذور الزيتية وحشيشة الدينار والمزأبرة، وما شاكل ذلك، فمن الأنفع خزنها خلال السنوات التي يكون فيها سعر البيع أقل جداً من سعر الإنتاج ولا يجوز للمرء أن يؤخر أقل تأخير بيع تلك المنتوجات التي تتطلب إدامتها مصاريف يومية مثل المواشي المسمّنة، أو تكون قابلة للتلف كالفواكه والبطاطس، إلخ. وفي بعض المناطق، يُباع منتوج معين، في الوسطي، بأوطأ سعره في بعض أوقات السنة، وبأعلى سعره في أوقات أخرى، فالسعر الوسطي للحبوب، مثلاً في بعض الأماكن يكون في عيد القديس مارتن أوطأ منه بين عيد الميلاد وعيد الفصح. وهناك أيضاً البعض من المنتوجات لا يمكن بيعها بربح في عدة مناطق إلّا في أوقات معينة، كما هو حال الصوف في أسواق الصوف الدورية المقامة في مناطق حيث تجارة الصوف ضئيلة عادة في غير هذه الأوقات، إلخ». (كيرشهوف، ص 302). [258]

ولدى دراسة النصف الثاني من زمن التداول، الذي يُعاد خلاله تحويل النقد إلى عناصر لرأس المال الإنتاجي، فلا ينبغي الإكتفاء بالتمعن في هذا التحويل مأخوذاً لذاته، بالتمعن في الزمن الذي يعود النقد خلاله تبعاً لبُعد السوق الذي يُباع فيه المنتوج؛ فما ينبغي التمعن فيه أيضاً هو، في المقام الأول، مقدار ذلك الجزء من رأس المال المسلّف الذي يجب أن يكون حاضراً باستمرار في شكل نقد، أي بهيئة رأسمال نقدي.

وبصرف النظر عن كل نوع من المضاربة، فإن حجم المشتريات من تلك السلع التي يجب أن تتوافر باستمرار كخزين إنتاجي يتوقف على الآماد الزمنية لتجديد هذا الخزين، ويتوقف بالتالي على ظروف مرهونة هي الأخرى بأوضاع السوق، وتختلف بالتالي تبعاً لاختلاف المواد الأولية، إلخ؛ وعليه ينبغي في مثل هذه الحالات تسليف النقد بين الحين والآخر بمقادير كبيرة نوعاً ما، دفعةً واحدة. فهو يتدفق عائداً بوتيرة سريعة أو بطيئة تبعاً لطول دوران رأس المال، ولكنه يعود في كل الأحوال على دفعات جزئية. ويجري انفاق جزء منه على الدوام أيضاً، على فترات زمنية قصيرة نسبياً، نعني بذلك الجزء المحوّل من جديد إلى أجور. ولكن هناك جزءاً آخر، نعني به الجزء المحوّل إلى مواد أولية، إلخ، ينبغي أن يُكدّس لفترة زمنية أطول كرصيد احتياطي سواء للشراء أم للدفع. لذلك فإن هذا الجزء يوجد في شكل رأسمال نقدي، رغم أن حجم وجوده بهذا الشكل يتغير باستمرار.

ولسوف نرى في الفصل القادم كيف أن ظروفاً أخرى، سواء نبعت من عملية الإنتاج أم من عملية التداول، تحتّم الوجود الدائم لشطر معين من رأس المال المسلّف في شكل نقد. وتنبغي الإشارة بوجه عام إلى أن الاقتصاديين ينزعون تماماً لا إلى نسيان أن جزءاً من رأس المال اللازم للمشروع يمرّ على التعاقب بالأشكال الثلاثة وهي رأس المال النقدي ورأس المال الإنتاجي ورأس المال السلعي فحسب، بل ينزعون أيضاً إلى نسيان أن أجزاء مختلفة من رأس المال هذا موجودة باستمرار، في هذه الأشكال الثلاثة جوار بعضها بعضاً، علماً أن المقدار النسبي لكل جزء في تغير دائم. وينسى الاقتصاديون [259]
بالضبط ذلك الجزء الذي يوجد باستمرار بهيئة رأسمال نقدي، رغم أن هذا الظرف بالذات مهم جداً لفهم الاقتصاد البورجوازي، وهو أمر يفصح عن أهميته بنفسه في الممارسة أيضاً.

الفصل الخامس عشر

تأثير زمن الدوران على مقدار رأس المال المسلّف

نعالج في هذا الفصل، والفصل السادس عشر الذي يليه، تأثير زمن الدوران على إنماء قيمة رأس المال.

لنأخذ رأسمالاً سلعياً يمثل منتوج فترة عمل أمدها 9 أسابيع مثلاً. إذا تركنا جانباً، لبعض الوقت، ذلك الجزء من قيمة المنتوج الذي يضيفه متوسط اهتلاك رأس المال الأساسي إلى المنتوج وفائض القيمة الذي يُضاف إلى المنتوج خلال عملية الإنتاج، فإن قيمة هذا المنتوج تكون مساوية لقيمة رأس المال السيّال [الدائر] المسلّف لإنتاجه، أي قيمة الأجور والمواد الأولية والمساعدة المستهلكة في إنتاجه. لنفرض أن هذه القيمة تساوي 900 جنيه، بحيث يكون الانفاق الأسبوعي 100 جنيه. إن فترة زمن الإنتاج التي تتطابق هنا مع فترة العمل، تبلغ إذن 9 أسابيع. ولا أهمية البتة بهذا الشأن، فيما إذا افترضنا أن هذه فترة عمل لصنع منتوج متصل، أم أنها فترة عمل متصلة لصنع منتوج منفصل؛ فلا أهمية لهذا ما دامت كمية المنتوج المنفصل المطروحة في السوق دفعةً واحدة تكلف 9 أسابيع عمل. لنفرض أن زمن التداول يبلغ 3 أسابيع. عندئذ يبلغ مجمل فترة الدوران 12 أسبوعاً. إن رأس المال الإنتاجي المسلّف يتحوّل في نهاية الأسابيع التسعة إلى رأسمال سلعي، ولكنه يلبث 3 أسابيع أخرى في فترة التداول. وعليه لا يمكن لفترة الإنتاج الجديدة أن تبدأ ثانية إلّا في بداية الأسبوع الثالث عشر، ولذلك ينبغي على الإنتاج أن يتوقف لثلاثة أسابيع، أي ربع إجمالي فترة الدوران. ولا أهمية هنا أيضاً لافتراضنا بأن هذا الزمن سيستمر وسطياً حتى يتم بيع السلعة، أو أن هذا الزمن مرهون بالبعد عن السوق، أو بآجال تسديد ثمن السلعة المُباعة. إذا كان الإنتاج يتوقف

3 أسابيع بعد كل 3 أشهر، فإنه يتوقف على مدار السنة 3 × 4 = 12 أسبوعاً = 3 أشهر = $\frac{1}{4}$ فترة الدوران السنوي. وعليه لا يمكن القيام بالإنتاج على نحو مستمر، أسبوعاً [261] تلو أسبوع وعلى النطاق نفسه إلّا بطريقين.

فأما أن يُقلص نطاق الإنتاج بحيث تصبح الـ 900 جنيه كافية لمواصلة العمل خلال فترة العمل وكذلك خلال زمن تداول الدوران الأول، عندئذ تُفتتح مع بداية الأسبوع العاشر فترة عمل ثانية، وكذلك فترة دوران ثانية، وذلك قبل أن تكتمل فترة الدوران الأولى، نظراً لأن فترة الدوران 12 أسبوعاً بينما فترة العمل 9 أسابيع. إن حاصل تقسيم 900 جنيه على 12 أسبوعاً يساوي 75 جنيهاً في الأسبوع. ومن الواضح في المقام الأول أن تقليصاً كهذا في نطاق المشروع يشترط تغيير مديات رأس المال الأساسي، ويشترط بالتالي، على وجه العموم، تقليص التوظيف الجاري في المشروع. غير أن من المشكوك به، في المقام الثاني، أن يكون بالوسع إجراء مثل هذا التقليص بالمرة، نظراً لأن مستوى التطور المعني للإنتاج في مختلف المؤسسات يقتضي حداً أدنى معتاداً من توظيف رأس المال، وإذا كان مقدار الإنفاق أقل من هذا الحدّ الأدنى، فإن أي مشروع منفرد لا يقدر على الصمود في المنافسة. ويتنامى هذا الحدّ الأدنى المعتاد نفسه باطّراد، بموازاة تطور الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي فإن هذا الحدّ الأدنى ليس ثابتاً. بيد أنه توجد بين الحدّ الأدنى الاعتيادي القائم في أية فترة زمنية معينة والحدّ الأعلى الاعتيادي المتزايد أبداً، درجات وسطية عديدة، ويسمح المجال الوسط بمقادير متباينة من توظيف رأس المال. ولذا يمكن أن يقع في نطاق هذا المجال الوسط، تقليص لتوظيف رأس المال بحدود يقررها المعدل الأدنى القائم في أية فترة زمنية معينة. ـ وعندما يتعرقل الإنتاج، وتفيض الأسواق وترتفع أسعار المواد الأولية، إلخ، يجري تقليص معدل انفاق رأس المال الدائر مع بقاء مقدار رأس المال الأساسي على حاله، عن طريق تقليص زمن العمل، فيستمر العمل، على سبيل المثال، نصف يوم فقط؛ ويحدث شيء مماثل تماماً، في أوقات الإزدهار من خلال تمديد زمن العمل من ناحية، وتشديد العمل من ناحية أخرى، مع بقاء مقدار رأس المال الأساسي على حاله، لكن مع ازدياد مفرط لرأس المال الدائر. وفي المشاريع التي يتعين أن تأخذ في الحسبان مثل هذه التقلبات منذ البداية، يسعون إلى تدبير أمورهم باللجوء إلى التدابير المذكورة أعلاه من جهة، ومن جهة أخرى باللجوء إلى استخدام عدد أكبر من العمال في آنٍ واحدٍ معاً، مما يقترن

باستخدام الاحتياطي من رأس المال الأساسي، كالقاطرات الاحتياطية في سكك الحديد مثلاً، إلخ. غير أننا لن نأخذ في الاعتبار مثل هذه التقلبات الشاذة، فنحن نفترض وجود شروط اعتيادية.

وهكذا لكي يكون الإنتاج مستمراً، حسب مثالنا، ينبغي أن يتوزع انفاق نفس رأس المال الدائر على فترة أطول، على 12 أسبوعاً بدلاً من 9 أسابيع. وعليه فإن رأسمالاً إنتاجياً أصغر يؤدي وظيفته في كل فترة زمنية معينة؛ فالجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي ينخفض من 100 إلى 75، أي بمقدار الربع. إن إجمالي مقدار تخفيض
[262] رأس المال الإنتاجي الذي يؤدي وظيفته طوال فترة عمل من 9 أسابيع، يساوي 25 × 9 = 225 جنيهاً، أي ربع التسعمائة جنيه. ولكن نسبة زمن التداول إلى فترة الدوران تساوي هي الأخرى $\frac{3}{12} = \frac{1}{4}$. يترتب على ذلك ما يلي: إذا لم يكن يُراد للإنتاج أن ينقطع خلال زمن تداول رأس المال الإنتاجي المحوّل إلى رأسمال سلعي، أي إذا كان يُراد له بالأحرى أن يمضي بصورة متواصلة ومتزامنة أسبوعاً تلو الآخر، وإذا لم يكن ثمة رأسمال دائر خاص متاحاً لهذا الغرض، فليس بالوسع التوصل إلى ذلك إلّا بتقليص نطاق الإنتاج، أي خفض الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي الناشط. إن الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الذي تحرّر عن هذا الطريق لتمشية الإنتاج خلال زمن التداول، يتناسب مع إجمالي رأس المال السيّال [الدائر] المسلّف، كتناسب زمن التداول إلى فترة الدوران. ولا ينطبق ذلك، كما أشرنا من قبل، إلّا على فروع الإنتاج التي تجري فيها عملية العمل على النطاق نفسه أسبوعاً تلو الآخر، ولا حاجة بالتالي لأن تُنفق فيها مقادير متباينة من رأس المال بتباين فترات العمل، كما هو الحال في الزراعة.

ولكن لو افترضنا، على العكس، أن طابع المشروع لا يسمح بتقليص نطاق الإنتاج، وبالتالي لا يسمح بتقليص مقدار رأس المال السيّال [الدائر] المسلّف كل أسبوع، فإن استمرارية الإنتاج لن تتحقق إلّا بتسليف رأسمال سيّال [دائر] إضافي، أي بتسليف 300 جنيه إضافي في المثال المذكور آنفاً. إذ يجري تسليف 1200 جنيه بصورة متعاقبة خلال فترة الدوران البالغة 12 أسبوعاً، والـ 300 جنيه تشكل ربع هذا المبلغ، مثلما أن الثلاثة أسابيع هي ربع الاثني عشر أسبوعاً. وفي نهاية فترة العمل البالغة 9 أسابيع تكون القيمة ـ رأسمال البالغة 900 جنيه قد تحوّلت من شكل رأسمال إنتاجي إلى شكل رأسمال سلعي. فتنتهي فترة عمل هذه القيمة ـ رأسمال، ولكن لا يمكن أن تبدأ الفترة التالية بنفس رأس المال. ففي الأسابيع الثلاثة التي يبقى رأس المال هذا خلالها في ميدان التداول مؤدياً وظيفته كرأسمال سلعي، يكون وضعه بالنسبة لعملية الإنتاج، أشبه بوضع

شيء لا وجود له البتة. ونحن نصرف النظر هنا عن جميع علاقات الائتمان، ونفترض بالتالي أن الرأسمالي ينشط برأسماله الخاص. ولكن بعد أن يُنهي رأس المال، المسلّف لفترة العمل الأولى، عملية الإنتاج، فإنه يلبث في عملية التداول 3 أسابيع، وخلال هذه الفترة ينشط رأس المال المُنفق إضافياً، وقدره 300 جنيه، ولذلك لا تنقطع استمرارية الإنتاج.

وبهذا الخصوص تنبغي ملاحظة ما يلي:

أولاً ـ إن فترة عمل رأس المال البالغ 900 جنيه والمسلّف أولاً، تكتمل في خاتمة الأسابيع التسعة، ولا يتدفق رأس المال عائداً إلّا بعد 3 أسابيع، أي في بداية الأسبوع الثالث عشر. غير أن فترة عمل جديدة تبدأ على الفور برأس المال الإضافي البالغ 300 [263]
جنيه. وعن هذا الطريق بالذات تحفظ استمرارية الإنتاج.

ثانياً ـ إن رأس المال الأصلي البالغ 900 جنيه، ورأس المال الجديد البالغ 300 جنيه الذي يُضاف في خاتمة الأسابيع التسعة من فترة العمل الأولى ليبدأ فترة عمل ثانية فور انتهاء الأولى بلا توقف، يؤديان وظيفتين محددتين بدقة، أو يمكن في الأقل أن تُحدّدا بوضوح في فترة الدوران الأولى، إلّا أنهما تتقاطعان في مجرى فترة الدوران الثانية.

فلنصور المسألة بشكل أوضح.

فترة الدوران الأولى 12 أسبوعاً: فترة العمل الأولى 9 أسابيع؛ ودوران رأس المال المسلّف هنا يكتمل في بداية الأسبوع الثالث عشر. خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة يقوم رأسمال إضافي مقداره 300 جنيه بوظيفته مفتتحاً فترة العمل الثانية البالغة 9 أسابيع.

فترة الدوران الثانية: في بداية الأسبوع الثالث عشر تتدفق الـ 900 جنيه عائدة فتستطيع أن تبدأ دوراناً جديداً. بيد أن فترة العمل الثانية تكون قد بدأت أصلاً منذ الأسبوع العاشر عن طريق الـ 300 جنيه الإضافية؛ وبفضل ذلك يكون ثلث فترة العمل قد أُنجز في بداية الأسبوع الثالث عشر، وتحوّلت الـ 300 جنيه من رأسمال إنتاجي إلى منتوج. وبما أنه لا يلزم غير 6 أسابيع أخرى لإكمال فترة العمل الثانية، فإن ثلثي رأس المال العائد البالغ 900 جنيه، أي 600 جنيه فقط، تستطيع أن تدخل عملية الإنتاج في فترة العمل الثانية: عندئذ تصير 300 جنيه، من الـ 900 جنيه الأصلية، طليقة لتلعب نفس الدور الذي لعبه رأس المال الإضافي البالغ 300 جنيه في فترة العمل الأولى. وفي نهاية الأسبوع السادس من فترة الدوران الثانية تنتهي أيضاً فترة العمل الثانية. ورأس المال المُنفق فيها، والبالغ 900 جنيه، يتدفق عائداً بعد 3 أسابيع، أي يعود في ختام

الأسبوع التاسع من فترة الدوران الثانية البالغة 12 أسبوعاً. وخلال هذه الأسابيع الثلاثة من فترة تداول رأس المال هذا البالغ 900 جنيه، يدخل رأس المال الطليق البالغ 300 جنيه إلى الخدمة. وبهذا تبدأ فترة عمل ثالثة برأسمال يبلغ 900 جنيه، في الأسبوع السابع من فترة الدوران الثانية، أي في الأسبوع التاسع عشر من السنة.

فترة الدوران الثالثة: في نهاية الأسبوع التاسع من فترة الدوران الثانية تحصل عودة جديدة لـ 900 جنيه. لكن فترة العمل الثالثة تكون قد بدأت أصلاً منذ الأسبوع السابع لفترة الدوران الثانية، وقد انقضى من فترة العمل هذه 6 أسابيع قبل بداية فترة الدوران الثالثة. وعليه تدوم فترة العمل الثالثة في فترة الدوران الثالثة 3 أسابيع لا غير. لذا لا تدخل من الـ 900 جنيه العائدة سوى 300 جنيه في عملية الإنتاج في فترة الدوران الثالثة. وتشغل فترة العمل الرابعة بقية الأسابيع التسعة من فترة الدوران هذه، وبذا تبدأ منذ الأسبوع السابع والثلاثين من السنة فترة الدوران الرابعة وفترة العمل الخامسة في آنٍ واحدٍ معاً. [264]

بغية تبسيط الحساب في المثال الثاني، دعونا نفترض أن فترة العمل 5 أسابيع وفترة التداول 5 أسابيع، فتصبح فترة الدوران 10 أسابيع؛ ولنفترض أن السنة تتألف من 50 أسبوعاً، وأن رأس المال المُنفق في الأسبوع يبلغ 100 جنيه. إن فترة عمل واحدة تتطلب عندئذ رأسمالاً سيّالاً [دائراً] يبلغ 500 جنيه، بينما يتطلب زمن التداول رأسمالاً إضافياً مقداره 500 جنيه. إن فترات العمل وفترات الدوران في هذه الحالة تكون كالآتي:

فترة العمل	الأسابيع من - إلى	السلع بالجنيهات	العودة
الأولى	1 - 5	500	نهاية الأسبوع العاشر
الثانية	6 - 10	500	نهاية الأسبوع الخامس عشر
الثالثة	11 - 15	500	نهاية الأسبوع العشرين
الرابعة	16 - 20	500	نهاية الأسبوع الخامس والعشرين
الخامسة	21 - 25	500	نهاية الأسبوع الثلاثين وهكذا دواليك

وإذا كان زمن التداول = صفراً، أي أن فترة الدوران تساوي فترة العمل، فإن عدد حركات الدوران يساوي عدد فترات العمل في السنة. وعندما تكون فترة العمل 5 أسابيع، فإن زمن الدوران سيكون $\frac{5}{50}$ = 10 أسابيع، وستكون قيمة رأس المال الذي يقوم بالدوران 500 × 10 = 5000. وحسب الجدول أعلاه الذي افترضنا فيه أن زمن التداول يساوي 5 أسابيع، تبلغ قيمة السلع المُنتجة سنوياً 5000 جنيه أيضاً، غير أن $\frac{1}{10}$ منها = 500 جنيه، تبقى على الدوام في شكل رأسمال سلعي، ولن تعود بشكل نقد إلّا بعد انقضاء 5 أسابيع. إن منتوج فترة العمل العاشرة (من أسبوع العمل 46 إلى أسبوع العمل 50) لن ينجز من زمن دورانه، عند حلول نهاية العام، سوى النصف، علماً أن زمن تداوله سيقع خلال الأسابيع الخمسة الأولى من العام التالي.

لنأخذ كذلك مثالاً ثالثاً: فترة العمل 6 أسابيع وزمن التداول 3 أسابيع، والتسليفات الأسبوعية لعملية العمل تبلغ 100 جنيه.

1- فترة العمل الأولى: الأسبوع الأول ـ الأسبوع السادس. هناك في نهاية الأسبوع السادس رأسمال سلعي مقداره 600 جنيه، تعود في نهاية الأسبوع التاسع.

2- فترة العمل الثانية: الأسبوع السابع ـ الأسبوع الثاني عشر. خلال الأسابيع 7 ـ 9 يُسلّف رأسمال إضافي مقداره 300 جنيه. في نهاية الأسبوع التاسع تعود 600 جنيه، وتسلّف 300 جنيه منها خلال الأسابيع 10 ـ 12. وعليه، ففي نهاية الأسبوع الثاني عشر تتحرر 300 جنيه نقداً وتبقى 600 جنيه في شكل رأسمال سلعي تعود في نهاية الأسبوع الخامس عشر.

[265] 3- فترة العمل الثالثة: الأسبوع الثالث عشر ـ الأسبوع الثامن عشر. خلال الأسابيع 13 ـ 15، تُسلّف الثلاثمائة جنيه المذكورة أعلاه، ثم تعود 600 جنيه يسلّف منها 300 جنيه للأسابيع 16 ـ 18. في نهاية الأسبوع الثامن عشر تتحرر 300 جنيه نقداً، بينما هناك 600 جنيه موجودة كرأسمال سلعي تعود في نهاية الأسبوع الحادي والعشرين (راجع عرضاً أكثر تفصيلاً لهذه الحالة في البند II القادم).

وهكذا، يتم خلال 9 فترات عمل (= 54 أسبوعاً) إنتاج ما مجموعه 600 × 9 = 5400 جنيه من السلع. ويكون بحوزة الرأسمالي في ختام فترة العمل التاسعة 300 جنيه نقداً و600 جنيه سلعاً لم تكمل بعد زمن تداولها.

عند مقارنة هذه الأمثلة الثلاثة نجد **أولاً**: أن حلول رأس المال الأول البالغ 500

جنيه محل رأس المال الإضافي الثاني البالغ أيضاً 500 جنيه لا يقع بالتعاقب إلّا في المثال الثاني، بحيث أن هذين الشطرين من رأس المال يتحركان بصورة منفصلة أحدهما عن الآخر؛ وما سبب ذلك إلّا الافتراض الإستثنائي بأن فترة العمل وزمن التداول يؤلفان نصفين متساويين من فترة الدوران. أما الحالات الأخرى جميعاً، فإن حركات الرأسمالَيْن تتشابك ابتداءً من فترة الدوران الثانية، مهما كان الاختلاف بين فترتي مجمل زمن الدوران، وهذا ما رأيناه في المثالين الأول والثالث. وعليه، ففي جميع هذه الحالات يؤلف رأس المال الإضافي II سوية مع جزء من رأس المال I، رأسمالاً يقوم بأداء وظيفته خلال فترة الدوران الثانية، بينما تُطلق بقية رأس المال I لكي تؤدي الوظيفة الأصلية لرأس المال II. إن رأس المال الناشط خلال زمن تداول رأس المال السلعي لا يتطابق، في هذه الحالة، مع رأس المال II المسلّف في الأصل لهذا الغرض، ولكنه يساويه في القيمة ويؤلف نفس الجزء من رأس المال الكلّي المسلّف.

ثانياً: إن رأس المال الذي كان يؤدي وظيفته خلال فترة العمل يهجع ساكناً خلال زمن التداول. ففي المثال الثاني يؤدي رأس المال وظيفته خلال فترة العمل البالغة 5 أسابيع، ويهجع ساكناً خلال الأسابيع الخمسة لزمن التداول. وعليه فعلى مدار السنة يبلغ مجموع الزمن الذي يهجع خلاله رأس المال I ساكناً في هذه الحالة نصف سنة. وفي هذا الوقت يأتي عندئذ رأس المال الإضافي II ليأخذ مكانه، ولكنه بدوره، كما افترضنا في المثال المبحوث، يهجع ساكناً نصف سنة أيضاً. غير أن رأس المال الإضافي اللازم لضمان استمرارية الإنتاج خلال زمن التداول لا يتحدد بالمجموع الكلّي أو بمجموع أزمنة التداول خلال السنة، بل يتحدد بالحصر وفقاً للتناسب بين زمن التداول وفترة الدوران. (ونحن هنا نفترض بالطبع أن كل حركات الدوران تجري في ظل الشروط نفسها). لهذا
[266] السبب يلزم في المثال الثاني 500 جنيه لا 2500 جنيه من رأس المال الإضافي. ومرّد ذلك ببساطة أن رأس المال الإضافي يدخل في الدوران، وبالتالي يعوّض عن كتلته بعدد حركات دورانه، على غرار رأس المال المسلّف بالأصل.

ثالثاً: إن الظروف المبحوثة هنا لا تتأثر قط، سيّان إن كان زمن الإنتاج أطول من زمن العمل. صحيح أن إجمالي فترات الدوران يستطيل بسبب ذلك، غير أن هذه الاستطالة لا تستلزم أي رأسمال إضافي لعملية العمل. فرأس المال الإضافي لا يخدم أي غرض سوى ملء الثغرات التي تنشأ في عملية العمل بسبب زمن التداول؛ وعليه، لا ينبغي لرأس المال الإضافي إلّا حماية الإنتاج من الاختلالات التي تنبع من زمن التداول؛ أما

الاختلالات التي تنجم عن الشروط الخاصة للإنتاج فتعالج بطريقة أخرى، لا حاجة بنا إلى بحثها في هذا الموضع. ولكن هناك مشاريع لا يمضي فيها العمل إلّا بصورة متقطعة، حسب الطلبات، بحيث قد تنشأ فيها انقطاعات بين فترات العمل. في مثل هذه المشاريع تنتفي الحاجة إلى رأسمال إضافي بنفس النسبة (pro tanto). من جهة ثانية، هناك في معظم حالات العمل الموسمي حدود معينة لزمن عودة رأس المال. فلا يمكن تجديد نفس العمل في السنة القادمة بنفس رأس المال، ما لم يكن زمن تداول رأس المال هذا قد انصرم في غضون ذلك. بل، على العكس، فقد يكون زمن التداول أقصر من الفاصل الزمني بين فترتي إنتاج. وفي هذه الحالة يهجع رأس المال بائراً، ما لم يُستخدم في شأن آخر في هذه الأثناء.

رابعاً: إن رأس المال المسلّف لفترة عمل واحدة ـ كما هو حال الـ 600 جنيه في مثالنا الثالث ـ يُنفق جزئياً على المواد الأولية والمساعدة، على خزين إنتاجي لفترة العمل، أي على رأسمال ثابت دائر، ويُنفق جزئياً على رأسمال متغير دائر أي على الدفع لقاء العمل نفسه. والجزء المنفق على رأس المال الثابت الدائر يمكن أن يوجد في شكل خزين إنتاجي خلال وقت متفاوت الطول؛ فالمواد الأولية مثلاً قد لا تُختزن على امتداد فترة العمل كلها، أو أن الفحم قد يُشترى كل أسبوعين. وبما أن الائتمان يبقى هنا خارج الاعتبار، ينبغي لهذا الجزء من رأس المال، طالما لا يُتاح في شكل خزين إنتاجي، أن يبقى متاحاً في شكل نقدي بحيث يمكن تحويله إلى خزين إنتاجي عند الحاجة. وهذا لا يغير إطلاقاً مقدار قيمة رأس المال الثابت الدائر المسلّف لستة أسابيع. من جهة أخرى تُدفع الأجور على فواصل أقصر، أسبوعية في الغالب ـ وذلك بمعزل عن [267] الذخيرة النقدية المخصصة للنفقات غير المنظورة، أي الرصيد الاحتياطي الحق المخصص لمواجهة الانقطاعات. وعليه، حيثما لا يجبر الرأسمالي العامل على تسليف عمله مدة أطول فإن رأس المال اللازم لتسديد الأجور ينبغي أن يكون متاحاً في شكل نقدي. ولذلك عندما يتدفق رأس المال عائداً، ينبغي الاحتفاظ بشطر منه في شكل نقدي لأجل الدفع لقاء العمل، بينما يمكن تحويل الشطر المتبقي إلى خزين إنتاجي.

ويُقسّم رأس المال الإضافي على غرار رأس المال الأصلي تماماً. ولكنه يختلف عن رأس المال I بما يلي (مع ترك علاقات الائتمان جانباً): لكي يكون متاحاً لدخول فترة العمل الخاصة به، ينبغي أن يُسلّف خلال مجمل فترة العمل الأولى لرأس المال I، التي لا يدخلها. ويمكن خلال هذا الوقت تحويله، جزئياً في الأقل، إلى رأسمال ثابت دائر،

يُسلّف لمجمل فترة الدوران. ويتوقف مدى اتخاذه هذا الشكل الأخير، أو وقت بقائه في شكل رأسمال نقدي إضافي حتى اللحظة التي يغدو فيها هذا التحوّل ضرورياً، يتوقف جزئياً على شروط الإنتاج الخاصة في فروع معينة من الإنتاج، وجزئياً على الأوضاع المحلية، وجزئياً على تقلبات أسعار المواد الأولية، إلخ. ولو نظرنا إلى رأس المال الاجتماعي الكلّي، فإن شطراً من رأس المال الإضافي هذا سيمثُلُ دوماً، بهذا القدر أو ذاك، بهيئة رأسمال نقدي لفترة طويلة نوعاً ما. أما من ناحية ذلك الجزء من رأس المال II الذي ينبغي أن يسلّف للأجور، فإنه لا يتحوّل دوماً إلى قوة عمل إلّا تدريجياً، بمقدار ما تنصرم فترات العمل القصيرة نسبياً ويُدفع لقاءها. إن هذا الجزء من رأس المال II يظل بالتالي حاضراً في شكل رأسمال نقدي خلال فترة العمل الأولى كلها، إلى أن يسهم في وظيفة رأس المال الإنتاجي بتحوّله إلى قوة عمل.

وعليه فإن دخول رأس المال الإضافي اللازم لتحويل زمن تداول رأس المال I إلى زمن إنتاج، لا يُزيد من مقدار رأس المال المسلّف والأمد الزمني الذي يجب أن يُسلّف به مجمل رأس المال فحسب، بل ويُزيد أيضاً، على نحو خاص، ذلك الجزء من رأس المال المسلّف الذي يوجد بهيئة ذخيرة نقدية، فيوجد بالتالي بهيئة رأسمال نقدي ويرتدي شكل رأسمال نقدي كامن.

ويحدث الشيء نفسه سواء من ناحية التسليف في شكل خزين إنتاجي أو التسليف في شكل ذخيرة نقدية، عندما لا يكون انقسام رأس المال الذي يتطلبه زمن التداول إلى قسمين هما: رأس المال اللازم لفترة العمل الأولى، ورأس المال البديل الذي يحل محله خلال زمن التداول، عندما لا يكون هذا الانقسام ناتجاً عن زيادة رأس المال
[268] المُنفق بل عن تقلص نطاق الإنتاج. إنّ رأس المال المقيد في شكل نقدي ينمو هنا أكثر بالمقارنة مع نمو نطاق الإنتاج.

إن ما يتحقق هنا عموماً بهذا التقسيم لرأس المال إلى رأسمال إنتاجي أصلي ورأسمال إضافي، هو التعاقب المتصل لفترات العمل، وديمومة قيام جزء متساوٍ من رأس المال المسلّف بوظيفة رأسمال إنتاجي.

فلننعم النظر في المثال الثاني. إن رأس المال الماثل باستمرار في عملية الإنتاج يبلغ 500 جنيه. وبما أن فترة العمل = 5 أسابيع، فإنه يؤدي وظيفته 10 مرات في 50 أسبوعاً (باعتبارها عاماً). إن منتوج رأس المال هذا يبلغ، بمعزل عن فائض القيمة، إذن 500 × 10 = 5000 جنيه. ويبدو أن زمن التداول يتلاشى تماماً، منظوراً إليه من وجهة

رأس المال المنخرط مباشرة في عملية الإنتاج من دون انقطاع ـ أي من وجهة القيمة ـ رأسمال مقدارها 500 جنيه ـ. إن فترة الدوران تتطابق مع فترة العمل، وزمن التداول يساوي صفراً.

ولكن إذا كان النشاط الإنتاجي لرأس المال البالغ 500 جنيه يتقطع على نحو منتظم بفترة تداول أمدها 5 أسابيع، بحيث لا يعود رأس المال هذا قادراً على استئناف النشاط الإنتاجي إلّا بعد انتهاء مجمل فترة الدوران البالغة 10 أسابيع، فكان لدينا 5 دورانات، أمد الواحد منها 10 أسابيع خلال السنة المؤلفة من 50 أسبوعاً، وتشتمل هذه على 5 فترات إنتاج تتألف الفترة الواحدة من 5 أسابيع، أي ما مجموعه 25 أسبوع إنتاج بمنتوج كلي يبلغ 500 × 5 = 2500 جنيه؛ كما تشتمل هذه على 5 فترات تداول كل منها 5 أسابيع، أي أن إجمالي زمن التداول يبلغ 25 أسبوعاً هو الآخر. وإذا قلنا هنا إن رأسمال قدره 500 جنيه قد قام بالدوران 5 مرات في السنة، فسيكون واضحاً ومفهوماً أن رأس المال هذا الذي يبلغ مقداره 500 جنيه لم يقم قط بوظيفة رأسمال إنتاجي خلال نصف كل فترة دوران، وإنه أدى وظيفته، على وجه الإجمال، خلال نصف عام فقط، وأنه لم يؤد وظيفته بالمرة خلال النصف الثاني من العام.

إن رأس المال الإضافي البالغ 500 جنيه يظهر على المسرح، في مثالنا، خلال فترات التداول الخمس هذه، فيزداد دوران رأس المال بذلك من 2500 جنيه إلى 5000 جنيه. غير أن رأس المال المسلّف هنا لم يعد 500 جنيه بل صار 1000 جنيه. وحاصل تقسيم 5000 على 1000 يساوي 5. وهكذا بدلاً من 10 دورانات لدينا خمسة. وعلى هذا النحو يجري الحساب في الواقع. ولكن عندما يُقال أن رأس المال البالغ 1000 جنيه قد قام بالدوران 5 مرات في السنة، فإن ذكرى زمن التداول تتوارى من رأس الرأسمالي الأجوف، وينشأ بدلها تصور مضطرب مفاده أن رأس المال هذا قد خدم باستمرار في عملية الإنتاج خلال الدورانات الخمسة المتعاقبة. ولكن إذا قلنا إن رأس المال البالغ 1000 جنيه قام بالدوران 5 مرات، فهذه الدورانات تتضمن كلاً من زمن التداول وزمن الإنتاج. الواقع، لو أن الـ 1000 جنيه كانت ناشطة حقاً في عملية الإنتاج باستمرار، [269]
لكان المنتوج يبلغ، حسب فرضيتنا، 10,000 جنيه عوضاً عن 5000 جنيه. ولكن حتى تكون لدينا 1000 جنيه ناشطة في عملية الإنتاج باستمرار، يتوجب عموماً تسليف 2000 جنيه. إن الاقتصاديين الذين لا نعثر لديهم، بوجه عام، على شيء واضح عن آلية

الدوران، يغفلون على الدوام الواقع الرئيسي التالي، وهو أن الإنتاج لن يمضي بلا انقطاع إلّا إذا كان جزءاً فقط من رأس المال الصناعي يستخدم فعلياً في عملية الإنتاج. وبينما يكون جزء من رأس المال هذا موجوداً في فترة الإنتاج، ينبغي أن يكون جزء آخر موجوداً على الدوام في فترة التداول. أو بتعبير آخر، أن جزءاً واحداً منه لا يمكن أن يؤدي وظيفته كرأسمال إنتاجي إلّا إذا كان جزء آخر قد سُحب من الإنتاج الفعلي في شكل رأسمال سلعي أو رأسمال نقدي. وإغفال هذا الجانب، يعني إغفال أهمية ودور رأس المال النقدي، بوجه عام.

وعلينا الآن أن نتفحص أية فوارق في الدوران تنشأ في حالة تساوي مقطعي فترة الدوران، أي تساوي فترة العمل وفترة التداول، أو في حالة كون فترة العمل أكبر أو أصغر من فترة التداول، إضافة إلى تفحص تأثير ذلك على تقييد رأس المال في شكل رأسمال نقدي.

ونفترض أن رأس المال المسلّف كل أسبوع يساوي 100 جنيه في كل الأحوال، وأن فترة الدوران تبلغ 9 أسابيع، بحيث أن رأس المال المسلّف لكل فترة دوران يساوي 900 جنيه.

I ـ فترة العمل تساوي فترة التداول

رغم أن هذه الحالة لا تطرأ في الواقع إلّا كاستثناء عرضي فينبغي أن تُتخذ نقطة انطلاق للبحث، نظراً لأن العلاقات تظهر هنا في أبسط الأشكال وأيسرها منالاً

إن رأسَيْ المال (رأس المال I الذي يُسلّف لفترة العمل الأولى، ورأس المال الإضافي II الذي ينشط خلال فترة تداول رأس المال I) يحلّان الواحد محل الآخر خلال حركتهما من دون أن يتقاطعا. وعليه فإن كل واحد منهما لا يُسلّف إلّا لفترة الدوران الخاصة به، باستثناء الفترة الأولى. وإذا كانت فترة الدوران 9 أسابيع، كما هو الحال في المثالين التاليين، فإن كلاً من فترة العمل وفترة التداول تساوي $4\frac{1}{2}$ أسبوع. عندئذ يكون لدينا المخطط السنوي التالي:

الجدول الأول

[270]

رأس المال I

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	المبلغ المسلّف (بالجنيهات)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	1 ـ 9	1 ـ $4\frac{1}{2}$	450	$4\frac{1}{2}$ ـ 9
الثانية	10 ـ 18	10 ـ $13\frac{1}{2}$	450	$13\frac{1}{2}$ ـ 18
الثالثة	19 ـ 27	19 ـ $22\frac{1}{2}$	450	$22\frac{1}{2}$ ـ 27
الرابعة	28 ـ 36	28 ـ $31\frac{1}{2}$	450	$31\frac{1}{2}$ ـ 36
الخامسة	37 ـ 45	37 ـ $40\frac{1}{2}$	450	$40\frac{1}{2}$ ـ 45
السادسة	46 ـ (54)	46 ـ $49\frac{1}{2}$	450	$49\frac{1}{2}$ ـ (54)[31]

رأس المال II

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	المبلغ المسلّف (بالجنيهات)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	$4\frac{1}{2}$ ـ $13\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$ ـ 9	450	10 ـ $13\frac{1}{2}$
الثانية	$13\frac{1}{2}$ ـ $22\frac{1}{2}$	$13\frac{1}{2}$ ـ 18	450	19 ـ $22\frac{1}{2}$
الثالثة	$22\frac{1}{2}$ ـ $31\frac{1}{2}$	$22\frac{1}{2}$ ـ 27	450	28 ـ $31\frac{1}{2}$
الرابعة	$31\frac{1}{2}$ ـ $40\frac{1}{2}$	$31\frac{1}{2}$ ـ 36	450	37 ـ $40\frac{1}{2}$
الخامسة	$40\frac{1}{2}$ ـ $49\frac{1}{2}$	$40\frac{1}{2}$ ـ 45	450	46 ـ $49\frac{1}{2}$
السادسة	$49\frac{1}{2}$ ـ ($58\frac{1}{2}$)	$49\frac{1}{2}$ ـ (54)	450	(55 ـ $58\frac{1}{2}$)

لقد مرّ رأس المال I بست فترات عمل كاملة خلال 51 أسبوعاً؛ وافترضنا هنا أنها

(31) الأسابيع التي تقع في السنة الثانية من الدوران محاطة بين قوسين.

عام واحد، وأنتج سلعاً مقدارها 450 × 6 = 2700 جنيه، أما رأس المال II فأنتج خلال خمس فترات عمل كاملة سلعاً مقدارها 450 × 5 = 2250 جنيهاً. يضاف إلى هذا أن رأس المال II أنتج خلال الأسبوع ونصف الأسبوع الأخير من السنة (من منتصف الأسبوع الخمسين حتى نهاية الأسبوع الحادي والخمسين) مقداراً إضافياً قدره 150 جنيهاً. فيبلغ المنتوج الإجمالي في 51 أسبوعاً 5100 جنيه. وهكذا، فمن وجهة نظر الإنتاج المباشر لفائض القيمة الذي لا يجري إنتاجه إلّا خلال فترة العمل بالذات، كان على رأس المال الإجمالي البالغ 900 جنيه أن يقوم بـ$5\frac{2}{3}$ دوران (900 × $5\frac{2}{3}$ = 5100 جنيه). ولكن إذا ما نظرنا إلى الدوران الفعلي، لرأينا أن رأس المال I يكون قد أتم $5\frac{2}{3}$ دوران، نظراً لأنه يتبقى في نهاية الأسبوع الحادي والخمسين 3 أسابيع على اكتمال فترة دورانه السادسة: 450 × $5\frac{2}{3}$ = 2550 جنيه؛ أما رأس المال II فقد قام بـ$5\frac{1}{6}$ دوران، نظراً لأنه لم يكمل سوى $1\frac{1}{2}$ أسبوع من فترة دورانه السادسة، بحيث أن $7\frac{1}{2}$ أسبوع من هذه الفترة ستقع في السنة اللاحقة: 450 × $5\frac{1}{6}$ = 2325 جنيهاً؛ إن مجموع الدوران الفعلي = 4875 جنيهاً.

إننا ننظر إلى رأس المال I ورأس المال II باعتبارهما رأسمالَيْن مستقلين أحدهما عن [271]
الآخر استقلالاً تاماً. فكل واحد منهما مستقل في حركته تماماً؛ وهاتان الحركتان تكمل الواحدة منهما الأخرى لمجرد أن فترات عملهما وفترات تداولهما تتناوب مباشرة. ويمكن اعتبارهما رأسمالَيْن مستقلين تماماً يخصان رأسماليين مختلفين.

لقد أتم رأس المال I خمس فترات دوران كاملة وثلثي فترة دورانه السادسة. ويبرز في نهاية السنة بشكل رأسمال سلعي ما يزال أمامه 3 أسابيع لكي يتحقق بصورة اعتيادية. فلا يسعه خلال هذا الوقت أن يدخل في عملية الإنتاج. فهو يؤدي وظيفة رأسمال سلعي: إنه يمضي في التداول. وهو لم يكمل سوى ثُلثَيْ فترة دورانه الأخيرة. ويمكن التعبير عن ذلك بالقول: لقد أتم ثلثي دورانه، أو أن ثلثي قيمته الإجمالية فقط قاما بدوران كامل. ونحن نقول: إن الـ 450 جنيهاً تكمل دورانها في 9 أسابيع، لذلك فإن 300 جنيه تكمل الدوران في 6 أسابيع. غير أن هذا الأسلوب في التعبير يغفل التناسب العضوي بين الجزءين الخاصين المتميزين اللذين يؤلفان زمن الدوران. إن المعنى الدقيق للقول بأن رأس المال البالغ 450 جنيهاً قد قام بـ$5\frac{2}{3}$ دوران ليس سوى أنه أتم خمسة دورانات كاملة ولم يكمل سوى ثلثي الدوران السادس. من جهة أخرى نجد أن القول بأن رأس

المال الذي قام بالدوران يساوي $5\frac{2}{3}$ أمثال رأس المال المسلّف ـ أي $450 \times 5\frac{2}{3} =$ 2550 جنيهاً حسب مثالنا الوارد أعلاه ـ قول صحيح ولكن بمعنى أنه لو لم يجر استكمال رأس المال هذا البالغ 450 جنيهاً برأسمال آخر قدره 450 جنيهاً، لوجَبَ في الواقع أن يظل جزء منه في عملية الإنتاج وجزء آخر في عملية التداول. وإذا أردنا التعبير عن زمن الدوران بواسطة كتلة رأس المال الذي أتم الدوران، فلا يمكن أبداً التعبير عن ذلك إلّا بواسطة كتلة من القيمة الموجودة (أي كتلة المنتوج الناجز في الواقع). وواقع أن رأس المال المسلّف لا يوجد بكليته في حالة يستطيع معها أن يبتدىء مجدداً عملية الإنتاج، إن هذا الواقع يجد التعبير عنه في أن جزءاً واحداً فقط من رأس المال هذا ماثل في شكل صالح للإنتاج، أو في أن استمرار رأس المال هذا في الإنتاج بلا انقطاع، يقتضي تقسيمه إلى جزءين يبقى الجزء الواحد منهما دوماً في فترة الإنتاج والجزء الآخر في فترة التداول، وذلك وفقاً للتناسب القائم بين هاتين الفترتين. ويفعل هنا نفس القانون الذي تتحدد بموجبه كتلة رأس المال الإنتاجي الناشط على نحو مستمر بنسبة زمن التداول إلى زمن الدوران.

وفي نهاية الأسبوع الحادي والخمسين، الذي نعتبره هنا نهاية العام، يجري تسليف 150 جنيهاً من رأس المال II لإكمال إنتاج منتوج غير ناجز. وجزء آخر من رأس المال [272] هذا يوجد في شكل رأسمال ثابت سيّال [دائر] ـ مواد أولية، الخ ـ أي في شكل يستطيع أن يؤدي به وظيفة رأسمال إنتاجي في عملية الإنتاج. أما الجزء الثالث منه فيوجد في شكل نقدي، بمقدار يساوي في الأقل مقدار الأجور لبقية فترة العمل (3 أسابيع)، ولكن هذه الأجور لا تدفع إلّا في نهاية كل أسبوع. ورغم أن هذا الجزء من رأس المال لا يوجد، في بداية السنة الجديدة، أي في بداية حلقة الدورانات الجديدة، في شكل رأسمال إنتاجي بل في شكل رأسمال نقدي لا يستطيع معه دخول عملية الإنتاج، فإن رأس المال المتغير السيّال [الدائر]، أي قوة العمل الحية، تنشط مع ذلك في عملية الإنتاج عند افتتاح الدوران الجديد. ومردّ هذه الظاهرة أن قوة العمل لا يُدفع لها إلّا في نهاية الأسبوع، رغم أن شراءها يتم في بداية فترة العمل، لمدة أسبوع مثلاً، وتُستهلك منذ هذه اللحظة. ويخدم النقد هنا بمثابة وسيلة دفع. لذلك فإنه لا يزال بوصفه نقداً ماثلاً بين يدي الرأسمالي من جهة، بينما من جهة أخرى تكون قوة العمل، أي السلعة التي جرى تحويل النقد إليها، قد انخرطت في عملية الإنتاج، ولهذا فإن نفس القيمة ـ رأسمال تظهر هنا مرتين.

وإذا ما عاينّا فترات العمل فقط، لرأينا أن:

رأس المال I يُنتج	6×450	=	2700 جنيه
رأس المال II يُنتج	$5\frac{1}{3} \times 450$	=	2400 جنيه
المجموع	$5\frac{2}{3} \times 900$	=	5100 جنيه

وعليه فإن إجمالي رأس المال المسلّف والبالغ 900 جنيه قام بوظيفة رأسمال إنتاجي $5\frac{2}{3}$ مرة خلال السنة. ولا أهمية بالنسبة لإنتاج فائض القيمة ما إذا كانت 450 جنيهاً تنشط في عملية الإنتاج باستمرار و450 جنيهاً أخرى في عملية التداول باستمرار، على نحو متناوب، أم كانت الـ 900 جنيه تنشط في عملية الإنتاج مدة $4\frac{1}{2}$ أسبوع وفي عملية التداول مدة $4\frac{1}{2}$ أسبوع.

أما إذا عاينا فترات الدوران لوجدنا:

رأس المال I	$5\frac{2}{3} \times 450$	=	2550 جنيهاً
رأس المال II	$5\frac{1}{6} \times 450$	=	2325 جنيهاً
أي أن رأس المال الإجمالي	$5\frac{5}{12} \times 900$	=	4875 جنيهاً

ذلك لأن عدد دورانات رأس المال الكلّي يساوي مجموع حاصل دورانات الرأسماليَن I وII، مقسوماً على مجموع الرأسماليَن I وII.

وتنبغي الاشارة إلى أنه لو كان الرأسمالان I و II مستقلين عن بعضهما بعضاً، فإنهما سيؤلفان مع ذلك جزءين مستقلين من رأس المال الاجتماعي المُسلّف في ميدان الإنتاج [273] ذاته. لذا لو كان رأس المال الاجتماعي في مجال الإنتاج هذا يتألف من رأس المال I وII لا غير، لانطبقت الحسابات ذاتها على دوران رأس المال الاجتماعي في هذا الميدان مثلما انطبقت أعلاه على كلا الجزءين الأول والثاني المكوّنين لرأسمال خاص بعينه. زد على ذلك أن كل جزء من رأس المال الاجتماعي الكلّي الموظف في أي ميدان خاص من الإنتاج يمكن أن يُحسب بهذه الطريقة أيضاً. ففي آخر المطاف إن عدد الدورانات التي يقوم بها رأس المال الاجتماعي الكلّي يساوي مجموع رأس المال الذي قام بالدوران في مختلف مجالات الإنتاج مقسوماً على مجموع رأس المال المسلّف في هذه المجالات.

وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن الرأسماليَن I وII الناشطين في مشروع خاص بعينه لا يتطابقان، بالمعنى الدقيق للعبارة، من حيث سنوات دورانهما (إن حلقة دورانات رأس

المال II تبدأ بعد $4\frac{1}{2}$ أسبوع من حلقة دورانات رأس المال I، وعليه فإن سنة رأس المال I تنتهي قبل $4\frac{1}{2}$ أسبوع من انتهاء سنة رأس المال II)، وعلى غرار ذلك فإن مختلف رؤوس الأموال الفردية الخاصة الناشطة في نفس الميدان من الإنتاج تبدأ أعمالها في فترات زمنية متباينة كلّياً، وتنهي دورانها السنوي، لهذا السبب، في أوقات متباينة من السنة. وإن نفس الحسابات الوسطية التي طبقناها أعلاه على رأس المال I ورأس المال II، تكفي في هذه الحالة أيضاً لاختزال سنوات دوران مختلف الأجزاء المستقلة من رأس المال الاجتماعي إلى سنة دوران مشتركة موحدة.

II ـ فترة العمل أطول من فترة التداول

إن فترات عمل وفترات دوران رأس المال I ورأس المال II تتقاطع بدلاً من أن تتعاقب. وفي الوقت نفسه يحصل هنا إطلاق لرأس المال، وهو أمر لم يطرأ في الحالة المبحوثة سابقاً.

ولكن ذلك لا يغير شيئاً من أن الواقع الآن كما من قبل يظل كالآتي: 1) إن عدد فترات عمل رأس المال الكلّي المسلّف يساوي مجموع قيمة المنتوج السنوي لكلا جزءي رأس المال المسلّف مقسوماً على رأس المال الإجمالي المسلّف، و2) إن عدد الدورانات التي يقوم بها رأس المال الكلّي يساوي مجموع حاصل الدورانَيْن مقسوماً على مجموع الرأسمالَيْن المسلّفين. وهنا أيضاً ينبغي النظر إلى هذين الجزءين من رأس المال وكأنهما قاما بكل دوران بصورة مستقلة تماماً أحدهما عن الآخر.

* * *

[274] إننا نفترض ثانية، إذن، أن 100 جنيه تُسلّف لعملية العمل كل أسبوع. وفترة العمل تدوم 6 أسابيع، وعليه لا بد من تسليف 600 جنيه كل مرة (رأس المال I). أما فترة التداول فتساوي 3 أسابيع، وبذا تكون فترة الدوران 9 أسابيع، كما من قبل. ورأس المال II البالغ 300 جنيه يبدأ العمل خلال الأسابيع الثلاثة التي تؤلف فترة تداول رأس المال I. وإذا اعتبرنا هذين الرأسمالَيْن مستقلين عن بعضهما بعضاً لحصلنا على المخطط التالي للدوران السنوي:

الجدول الثاني

رأس المال I، 600 جنيه

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	المبلغ المسلّف (بالجنيهات)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	1 ـ 9	1 ـ 6	600	7 ـ 9
الثانية	10 ـ 18	10 ـ 15	600	16 ـ 18
الثالثة	19 ـ 27	19 ـ 24	600	25 ـ 27
الرابعة	28 ـ 36	28 ـ 33	600	34 ـ 36
الخامسة	37 ـ 45	37 ـ 42	600	43 ـ 45
السادسة	46 ـ (54)	46 ـ 51	600	(52 ـ 54)

رأس المال الإضافي II، 300 جنيه

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	المبلغ المسلّف (بالجنيهات)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	7 ـ 15	7 ـ 9	300	10 ـ 15
الثانية	16 ـ 24	16 ـ 18	300	19 ـ 24
الثالثة	25 ـ 33	25 ـ 27	300	28 ـ 33
الرابعة	34 ـ 42	34 ـ 36	300	37 ـ 42
الخامسة	43 ـ 51	43 ـ 45	300	46 ـ 51

إن عملية الإنتاج تمضي بلا انقطاع خلال السنة كلها على نفس النطاق. ويظل الرأسمالان I و II منفصلين تماماً. ولكن لكي نعرضهما منفصلين على هذا النحو، ينبغي لنا أن نزيل ما بينهما من تقاطعات وتشابكات فعلية، فنغيّر بذلك أيضاً عدد الدورانات.

وحسب الجدول الوارد أعلاه كان يدور بالتحديد:

رأس المال I $\quad 600 \times 5\frac{2}{3} = 3400$ جنيه

رأس المال II $\quad 300 \times 5 = 1500$ جنيه

رأس المال الإجمالي $\quad 900 \times 5\frac{4}{9} = 4900$ جنيه

[275] ولكن هذه الحسابات ليست صحيحة لأن فترات الإنتاج والتداول الفعلية، كما سنرى، لا تتطابق تطابقاً مطلقاً مع الفترات المذكورة في هذا المخطط الذي اقتصر أساساً على اظهار الرأسمالَيْن الاثنين I وII مستقلين أحدهما عن الآخر.

ففي الواقع، ليس لرأس المال II فترات عمل وفترات تداول خاصة، منفصلة عن فترات رأس المال I. إن فترة العمل 6 أسابيع، وفترة التداول 3 أسابيع. وبما أن رأس المال II لا يزيد عن 300 جنيه، فليس بوسعه أن يكفي إلّا لتغطية جزء من فترة العمل. هذا هو الحال. ففي نهاية الأسبوع السادس يدخل منتوج قيمته 600 جنيه في التداول ويتدفق عائداً منه في شكل نقدي في نهاية الأسبوع التاسع. ومع ذلك يبدأ رأس المال II نشاطه في بداية الأسبوع السابع، ويغطي مستلزمات فترة العمل الجديدة ابتداءً من الأسبوع السابع وانتهاءً بالأسبوع التاسع. ولكن لا يُنجز من فترة العمل، حسب فرضيتنا، سوى نصفها في نهاية الأسبوع التاسع. وعليه ففي بداية الأسبوع العاشر يشرع رأس المال I البالغ 600 جنيه، الذي عاد لتوه، في عمله ثانية، وتغطي 300 جنيه منه التسليفات اللازمة للأسابيع العاشر ـ الثاني عشر. وبذا تكتمل فترة العمل الثانية. فهناك قيد التداول منتوج بقيمة 600 جنيه، تعود في نهاية الأسبوع الخامس عشر؛ ولكن قد أطلقت فضلاً عن ذلك 300 جنيه، وهي مقدار رأس المال II الأصلي، وتستطيع أن تؤدي وظيفتها على مدى النصف الأول من فترة العمل التالية، أي ابتداءً من الأسبوع الثالث عشر وانتهاءً بالأسبوع الخامس عشر. وبعد انقضاء هذه الأسابيع، تعود الـ 600 جنيه، فتكون 300 جنيه منها كافية لتغطية بقية فترة العمل، بينما تبقى 300 جنيه طليقة لفترة العمل التالية.

تجري الأمور إذن على النحو التالي:

I ـ **فترة الدوران الأولى:** الأسابيع 1 ـ 9.

1- **فترة العمل الأولى:** الأسابيع 1 ـ 6. رأس المال I، 600 جنيه، يؤدي وظيفته.

1- **فترة التداول الأولى:** الأسابيع 7 ـ 9. تعود الـ 600 جنيه في نهاية الأسبوع التاسع.

II ـ **فترة الدوران الثانية:** الأسابيع 7 ـ 15.

2- **فترة العمل الثانية:** الأسابيع 7 ـ 12.

النصف الأول: الأسابيع 7 ـ9. رأس المال II، 300 جنيه، يقوم بوظيفته.
في نهاية الأسبوع التاسع، تعود الـ 600 جنيه نقداً (رأس المال I).

النصف الثاني: الأسابيع 10 ـ 12، 300 جنيه من رأس المال I تقوم بوظيفتها.
أما الـ 300 جنيه الأخرى من رأس المال I فتظل طليقة.

2- فترة التداول الثانية: الأسابيع 13 ـ 15.
في نهاية الأسبوع الخامس عشر تعود 600 جنيه نقداً. (نصفها من رأس المال I ونصفها من رأس المال II)

III ـ فترة الدوران الثالثة: الأسابيع 13 ـ 21.

3- فترة العمل الثالثة: الأسابيع 13 ـ 18.

[276] النصف الأول: الأسابيع 13 ـ 15. إن الـ 300 جنيه الطليقة تبدأ بأداء وظيفتها. في نهاية الأسبوع 15 تعود 600 جنيه نقداً.

النصف الثاني: الأسابيع 16 ـ 18، 300 جنيه من الـ 600 جنيه العائدة تقوم بوظيفتها، أما الـ 300 جنيه الأخرى فتظل طليقة.

3- فترة التداول الثالثة: الأسابيع 19 ـ 21 التي تعود في نهايتها 600 جنيه ثانية نقداً؛ وفي هذه الجنيهات الـ 600 يكون رأس المال I قد امتزج برأس المال II إمتزاجاً لا يمكن معه التفريق بينهما.

وهكذا تتم 8 فترات دوران كاملة لرأسمال مقداره 600 جنيه (الأولى ـ الأسابيع 1 ـ 9؛ الثانية ـ الأسابيع 7 ـ 15؛ الثالثة ـ الأسابيع 13 ـ 21؛ الرابعة ـ الأسابيع 19 ـ 27؛ الخامسة ـ الأسابيع 25 ـ 33؛ السادسة ـ الأسابيع 31 ـ 39؛ السابعة ـ الأسابيع 37 ـ 45؛ الثامنة ـ الأسابيع 43 ـ 51) حتى نهاية الأسبوع الحادي والخمسين. ولكن بما أن الأسابيع 49 ـ 51 تقع في فترة التداول الثامنة، فينبغي على رأس المال الطليق البالغ 300 جنيه أن يدخل كي يُبقي الإنتاج مستمراً خلال هذه المدة. وبذلك يظهر الدوران في نهاية السنة على النحو التالي: إن 600 جنيه قد قامت بدوراتها الثمان، وهذا

ما يؤلف 4800 جنيه. وينبغي أن يضاف إلى ذلك منتوج الأسابيع الثلاثة الأخيرة (الأسابيع 49 ـ 51)، غير أنه لم ينجز سوى ثلث دورته البالغة 9 أسابيع، ولذلك لا يُحتسب منه في مبلغ الدوران سوى ثلث مقداره، أي 100 جنيه. وعليه إذا كان المنتوج السنوي لمدة 51 أسبوعاً يساوي 5100 جنيه، فإن رأس المال الذي قام بالدوران ليس سوى 4800 + 100 = 4900 جنيه؛ وعليه فإن رأس المال الإجمالي المسلّف البالغ 900 جنيه قد حقق $5\frac{4}{9}$ دوران، وهذا أكثر من الحالة الأولى بمقدار ضئيل.

لقد افترضنا في المثال الراهن حالة يشكل فيها زمن العمل $\frac{2}{3}$ من فترة الدوران، بينما يشكل زمن التداول $\frac{1}{3}$ من فترة الدوران؛ أي أن زمن العمل هو ضعف زمن التداول. والسؤال الآن هو: هل سيحدث إطلاق لرأس المال على نحو ما بينّا أعلاه، حتى عندما لا تكون هذه الفرضية قائمة؟

لنفترض أن فترة العمل 5 أسابيع، وزمن التداول 4 أسابيع، ورأس المال المسلّف في الأسبوع هو 100 جنيه.

I ـ **فترة الدوران الأولى:** الأسابيع 1 ـ 9.

1- فترة العمل الأولى: الأسابيع 1 ـ 5. يؤدي رأس المال I، البالغ 500 جنيه، وظيفته.

1- فترة التداول الأولى: الأسابيع 6 ـ 9. في نهاية الأسبوع التاسع تعود الـ 500 جنيه نقداً.

II ـ **فترة الدوران الثانية:** الأسابيع 6 ـ 14.

2- فترة العمل الثانية: الأسابيع 6 ـ 10.

القسم الأول: الأسابيع 6 ـ 9. رأس المال II البالغ 400 جنيه يؤدي وظيفته. في نهاية الأسبوع التاسع يعود رأس المال I البالغ 500 جنيه نقداً.

القسم الثاني: الأسبوع العاشر. تنشط 100 جنيه من الـ 500 جنيه العائدة، بأداء وظيفتها. وتظل الـ 400 جنيه الباقية طليقة لأجل فترة العمل القادمة.

2- فترة التداول الثانية: الأسابيع 11 ـ 14. في نهاية الأسبوع الرابع عشر، تعود 500 جنيه نقداً. [277]

إن الـ 400 جنيه التي باتت طليقة، تقوم بوظيفتها حتى نهاية الأسبوع الرابع عشر، (الأسابيع 11 ـ 14)؛ أما الـ 100 جنيه المأخوذة من الـ 500 جنيه التي سبق أن عادت، فتغطي بقية مستلزمات فترة العمل الثالثة (الأسابيع 11 ـ 15)، بحيث يتم إطلاق 400 جنيه مجدداً لأجل فترة العمل الرابعة. وتتكرر الظاهرة ذاتها في كل فترة عمل، حيث تكون هناك 400 جنيه متاحة في بداية الفترة، وهي تكفي لتغطية الأسابيع الأربعة.

وفي نهاية الأسبوع الرابع تتدفق 500 جنيه عائدة نقداً، منها 100 جنيه لازمة للأسبوع الأخير، أما الـ 400 جنيه المتبقية فتظل طليقة لأجل فترة العمل التالية.

لنأخذ أيضاً فترة عمل من 7 أسابيع، على أن يكون رأس المال I 700 جنيه، ويكون زمن التداول أسبوعين، ويكون رأس المال II 200 جنيه.

في هذه الحالة تدوم فترة الدوران الأولى للأسابيع 1 ـ 9، منها فترة العمل الأولى للأسابيع 1 ـ 7، بسلفة مقدارها 700 جنيه، وفترة التداول الأولى للأسابيع 8 ـ 9. وفي ختام الأسبوع التاسع تعود الـ 700 جنيه نقداً.

وتستغرق فترة الدوران الثانية الأسابيع 8 ـ 16، وتضم فترة العمل الثانية في الأسابيع 8 ـ 14. وتجري تغطية مستلزمات الأسبوعين 8 و9 من فترة العمل الثانية هذه برأس المال II. وفي نهاية الأسبوع 9 تعود الـ 700 جنيه السابقة ويجري انفاق 500 جنيه منها حتى نهاية فترة العمل هذه (الأسابيع 10 ـ 14). وتظل الـ 200 جنيه طليقة لأجل فترة العمل القادمة. وتدوم فترة التداول الثانية للأسبوعين 15 ـ 16. وفي نهاية الأسبوع 16 تعود الـ 700 جنيه كرّة أخرى. وابتداءً من هذه اللحظة تتكرر الظاهرة نفسها في كل فترة عمل. فالحاجة إلى رأس المال تُغطى خلال الأسبوعين الأولين بالـ 200 جنيه الطليقة في ختام فترة العمل السابقة؛ وفي نهاية الأسبوع الثاني تعود الـ 700 جنيه، ولكن لا يبقى من فترة العمل عندئذ سوى 5 أسابيع، ولذلك لا يمكن أن تُنفق عليها سوى 500 جنيه، وهكذا تظل 200 جنيه طليقة على الدوام لأجل فترة العمل التالية.

يتضح إذن، من حالتنا هذه، التي نفترض فيها أن فترة العمل أطول أمداً من فترة التداول، أن هناك رأسمالاً نقدياً يتحرر طليقاً في كل الأحوال عند اختتام كل فترة عمل، وهو يساوي في المقدار رأس المال II الذي جرى تسليفه لفترة التداول. لقد كان رأس المال II يبلغ في أمثلتنا الثلاثة 300 جنيه في الأول، و400 جنيه في الثاني، و200 جنيه في الثالث. وكان رأس المال الذي غدا طليقاً في ختام فترة العمل، 300 جنيه، 400 جنيه، 200 جنيه على التوالي.

[278] III ـ فترة العمل أقصر من فترة التداول

نبدأ ثانية بافتراض فترة دوران أمدها 9 أسابيع، منها 3 أسابيع لفترة العمل التي يوجد لأجلها رأسمال I مقداره 300 جنيه. ونفترض أن فترة التداول 6 أسابيع ويلزم لهذه الأسابيع الستة رأسمال إضافي مقداره 600 جنيه، يمكن لنا أن نقسّمه هو الآخر إلى رأسمالَيْن يبلغ كل واحد منهما 300 جنيه، لكي يملأ كل واحد منهما فترة عمل واحدة. وعليه يكون لدينا ثلاثة رؤوس أموال كل منها 300 جنيه، حيث تكون 300 جنيه منغمرة دوماً في الإنتاج، بينما 600 جنيه منغمرة في التداول.

الجدول الثالث

رأس المال I

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	1 ـ 9	1 ـ 3	4 ـ 9
الثانية	10 ـ 18	10 ـ 12	13 ـ 18
الثالثة	19 ـ 27	19 ـ 21	22 ـ 27
الرابعة	28 ـ 36	28 ـ 30	31 ـ 36
الخامسة	37 ـ 45	37 ـ 39	40 ـ 45
السادسة	46 ـ (54)	46 ـ 48	49 ـ (54)

راس المال II

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	4 ـ 12	4 ـ 6	7 ـ 12
الثانية	13 ـ 21	13 ـ 15	16 ـ 21
الثالثة	22 ـ 30	22 ـ 24	25 ـ 30
الرابعة	31 ـ 39	31 ـ 33	34 ـ 39
الخامسة	40 ـ 48	40 ـ 42	43 ـ 48
السادسة	49 ـ (57)	49 ـ 51	(52 ـ 57)

رأس المال III

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	15 ـ 7	9 ـ 7	15 ـ 10
الثانية	24 ـ 16	18 ـ 16	24 ـ 19
الثالثة	33 ـ 25	27 ـ 25	33 ـ 28
الرابعة	42 ـ 34	36 ـ 34	42 ـ 37
الخامسة	51 ـ 43	45 ـ 43	51 ـ 46

نحن هنا إزاء صورة مطابقة تماماً للحالة الأولى، مع فارق واحد يتمثل في وجود [279] ثلاثة رؤوس أموال لا رأسمالَيْن، يحلّ أحدها محل الآخر. فلا يجري تقاطع أو تشابك بين رؤوس الأموال، ويمكن تعقب أثر كل واحد منها على حدة حتى نهاية العام. وكما هو الأمر في الحالة الأولى لا يتحرر طليقاً أيما رأسمال في نهاية فترة العمل. فرأس المال I يُنفق بأكمله في نهاية الأسبوع الثالث، ويعود بأكمله في نهاية الأسبوع التاسع، ويستأنف وظيفته في بداية الأسبوع العاشر. كذلك الحال مع رأس المال II ورأس المال III. إن التناوب على نحو منتظم وكامل يحول دون أي تحرير لرأس المال.

ويجري حساب الدوران الكلّي على الشكل التالي:

رأس المال I 300 جنيه × $5\frac{2}{3}$ = 1700 جنيه

رأس المال II 300 جنيه × $5\frac{1}{3}$ = 1600 جنيه

رأس المال III 300 جنيه × 5 = 1500 جنيه

رأس المال الإجمالي 900 جنيه × $5\frac{1}{3}$ = 4800 جنيه

لنأخذ الآن أيضاً مثالاً لا تكون فيه فترة التداول ضعف فترة العمل بالضبط. لنفترض مثلاً أن فترة العمل تساوي 4 أسابيع، وفترة التداول 5 أسابيع. وعليه ستكون مقادير رؤوس الأموال المطابقة كالآتي: رأس المال I = 400 جنيه، رأس المال II = 400 جنيه، رأس المال III = 100 جنيه. لا نقدم أدناه سوى مخطط الدورانات الثلاثة الأولى.

الجدول الرابع

رأس المال I

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	1 ـ 9	1 ـ 4	5 ـ 9
الثانية	9 ـ 17	9، 10 ـ 12	13 ـ 17
الثالثة	17 ـ 25	17، 18 ـ 20	21 ـ 25

رأس المال II

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	5 ـ 13	5 ـ 8	9 ـ 13
الثانية	13 ـ 21	13، 14 ـ 16	17 ـ 21
الثالثة	21 ـ 29	21، 22 ـ 24	25 ـ 29

[280] رأس المال III

تسلسل الفترات	فترات الدوران (بالأسابيع)	فترات العمل (بالأسابيع)	فترات التداول (بالأسابيع)
الأولى	9 ـ 17	9	10 ـ 17
الثانية	17 ـ 25	17	18 ـ 25
الثالثة	25 ـ 33	25	26 ـ 33

في هذه الحالة لا يحدث تشابك رؤوس الأموال إلّا بمقدار ما إن فترة عمل رأس المال III، الذي لا يمتلك فترة عمل مستقلة خاصة به نظراً لأنه لا يكفي إلّا لأسبوع واحد، تتطابق مع أسبوع العمل الأول لرأس المال I. ولكن مبلغاً يساوي رأس المال III ومقداره 100 جنيه يتحرر في نهاية فترتي عمل كل من رأس المال I ورأس المال II. فلو غطى رأس المال III الأسبوع الأول من فترة العمل الثانية ومن كل فترات العمل اللاحقة لرأس المال I، وعاد مجمل رأس المال I البالغ 400 جنيه في ختام هذا الأسبوع الأول، فإن المتبقي من فترة عمل رأس المال I لن يزيد على 3 أسابيع، ولا تحتاج هذه سوى انفاق رأسمال مقداره 300 جنيه. وتتحرر بذلك 100 جنيه تكفي لتغطية الأسبوع الأول من فترة عمل رأس المال II التي تأتي عقب ذلك مباشرة؛ وفي نهاية هذا الأسبوع يعود مجمل رأس المال II البالغ 400 جنيه؛ ولكن بما أن فترة العمل الجارية لا تستطيع أن تستوعب غير 300، فإن 100 جنيه تتحرر من جديد في خاتمة هذه الفترة، وهكذا دواليك. إذن يتحرر رأس المال طليقاً في نهاية فترة العمل كل مرة لا تكون فيها فترة التداول مُضاعِفاً بسيطاً لفترة العمل؛ وإن رأس المال الطليق هذا يساوي ذلك الجزء من رأس المال الذي ينبغي أن يملأ الفارق الذي تزيد به فترة التداول على فترة عمل أو على عدد مضاعف من فترات العمل.

لقد افترضنا في جميع الحالات المبحوثة أن فترة العمل وزمن التداول يبقيان على حالهما من دون تغيير على مدى السنة كلها في أي مشروع معين من المشاريع المذكورة. وكان هذا الافتراض ضرورياً إبتغاء معرفة تأثير زمن التداول على دوران رأس المال ومقدار ما يُسلّف منه. غير أن كون هذه الفرضية لا تسري دائماً في الواقع دون قيد أو شرط، أو لا تسري بالمرة في أحيان كثيرة، لا يغيّر من الأمر شيئاً.

لقد اكتفينا في هذا الجزء كله ببحث دورانات رأس المال الدائر، لكننا لم نبحث دورانات رأس المال الأساسي، وسبب ذلك ببساطة أن لا علاقة للمسألة قيد البحث برأس المال الأساسي. فوسائل العمل، وما إلى ذلك، المستخدمة في عملية الإنتاج لا تؤلف رأسمالاً أساسياً إلّا بمقدار ما إن زمن استهلاكها يفوق فترة دوران رأس المال السيّال [الدائر]، وبمقدار ما إن الزمن الذي تواصل فيه وسائل العمل هذه الخدمة في [281]
عمليات عمل متكررة باستمرار هو أطول من فترة دوران رأس المال السيّال [الدائر]، أي أنه يساوي (ن) من فترات دوران رأس المال السيّال [الدائر]. وبصرف النظر عما إذا كان الزمن الكلّي الذي تمثله (ن) من فترات دوران رأس المال السيّال [الدائر] طويلاً أم قصيراً، فإن ذلك الجزء من رأس المال الإنتاجي الذي جرى تسليفه لهذه المدة بهيئة رأسمال أساسي لن يتكرر تسليفه خلال هذه المدة ذاتها. فهو يواصل أداء وظيفته في

شكله الاستعمالي السابق. وما من فارق سوى هذا: إن رأس المال الأساسي ينقل إلى منتوج فترة العمل هذه جزءاً أكبر أو أصغر من قيمته الأصلية بما يتناسب وطول أو قصر فترة العمل الواحدة الداخلة في كل فترة دوران رأس المال السيّال [الدائر]، وإن هذا الجزء من قيمة رأس المال الأساسي الذي يُنقل إلى المنتوج يعود بسرعة أكبر أو أبطأ في شكل نقدي تبعاً لأمد زمن التداول الداخل أيضاً في كل فترة دوران. إن طبيعة الموضوع الذي نبحثه في هذا الجزء، أي دوران الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي، تنبع من طبيعة هذا الجزء من رأس المال بالذات. فرأس المال السيّال [الدائر] المستخدم في فترة عمل ما، لا يمكن أن يُستخدم في فترة عمل جديدة قبل أن يكمل دورانه، قبل أن يتحوّل إلى رأسمال سلعي، ثم يتحوّل إلى رأسمال نقدي، ومن رأسمال نقدي إلى رأسمال إنتاجي. وعليه، فلكي تعقب فترة العمل الأولى فترة عمل ثانية في الحال، من دون انقطاع، يتوجب تسليف رأس المال ثانية، وتحويله إلى عناصر سيّالة [دائرة] من رأس المال الإنتاجي، على أن تكون كمية رأس المال المسلّف هذا كافية لسد الثغرة الناشئة عن فترة تداول رأس المال السيّال [الدائر] الذي جرى تسليفه لفترة العمل الأولى. هذا هو منبع التأثير الذي يمارسه طول فترة عمل رأس المال السيّال [الدائر] على نطاق عملية العمل في الإنتاج المعني، وعلى تقسيم رأس المال المسلّف، وبالتالي على مقدار أجزاء جديدة من رأس المال يتم تسليفها بصورة إضافية. هذا هو على وجه الدقة ما كان علينا أن نبحثه في هذا الجزء.

IV ـ نتائج

يقودنا ما تقدم من بحث إلى النتائج التالية:

آ ـ إن الأجزاء المختلفة التي يجب أن ينقسم إليها رأس المال، بحيث يمكن أن يبقى أحدها في فترة العمل باستمرار، بينما تكون الأجزاء الأخرى في فترة التداول، إن هذه الأجزاء تتناوب كرؤوس أموال فردية، مختلفة ومستقلة، في حالتين: 1) عندما تكون فترة العمل مساوية لفترة التداول، بحيث تنقسم فترة الدوران إلى شطرين متساويين. 2) عندما [282] تكون فترة التداول أطول من فترة العمل، ولكنها تشكل في الوقت نفسه مُضاعِفاً بسيطاً لفترة العمل، بحيث أن فترة تداول واحدة تساوي (ن) من فترات العمل، على أن تكون (ن) عدداً صحيحاً. وفي هذه الحالات لا يتحرر طليقاً أي جزء من رأس المال المسلّف تباعاً.

ب ـ من جهة أخرى نجد في جميع الحالات التي تكون فيها: 1) فترة التداول أطول من فترة العمل من دون أن تكون الأولى مُضاعِفاً بسيطاً للثانية، و2) فترة العمل أطول من فترة التداول، أن جزءاً من إجمالي رأس المال السيّال [الدائر] يغدو طليقاً باستمرار وبصورة دورية في نهاية كل فترة عمل، ابتداءً من حركة الدوران الثانية. وإن رأس المال الطليق هذا يساوي ذلك الجزء من رأس المال الكلّي المسلّف لتغطية فترة التداول، شريطة أن تكون فترة العمل أطول من فترة التداول، ويكون رأس المال الطليق مساوياً لذلك الجزء من رأسمال الذي يغطي المدة الإضافية التي تزيد بها فترة التداول على فترة العمل أو أضعاف فترة العمل، شريطة أن تكون فترة التداول أطول من فترة العمل.

ج ـ ينتج عن هذا أن القاعدة السارية بالنسبة لرأس المال الاجتماعي الكلّي، بمقدار ما يتعلق الأمر بجزئه السيّال [الدائر]، هي إطلاق رأس المال، أما تناوب أجزاء رأس المال الناشطة على التعاقب في عملية الإنتاج فهو الإستثناء. وسبب ذلك أن تساوي فترة العمل مع فترة التداول، أو تساوي فترة التداول مع مُضاعَف بسيط لفترة العمل، أي هذا التناسب المنتظم بين الجزءين المكوّنين لفترة الدوران، لا صلة له على الاطلاق بجوهر الأمر، ولهذا السبب لا يمكن له أن يقع أبداً إلّا على سبيل الإستثناء.

وعليه فإن جزءاً هاماً من رأس المال الاجتماعي الدائر، الذي يقوم بعدة دورانات على مدار السنة، سيوجد دورياً في شكل رأسمال طليق خلال حلقة الدورانات السنوية.

ومن الجلّي أيضاً أن مقدار رأس المال الطليق هذا ينمو، في حال بقاء الظروف الأخرى على حالها، بنمو حجم عملية العمل أو باتساع نطاق الإنتاج، أي بتطور الإنتاج الرأسمالي عموماً. ويحدث ذلك في الحالة (ب 2) لأن رأس المال الكلّي المسلّف يزداد؛ ويحدث ذلك في الحالة (ب 1) لأن تطور الإنتاج الرأسمالي يقترن بنمو في أمد فترة التداول، وبالتالي أيضاً في أمد فترة الدوران، علماً بأن فترة العمل أقصر من فترة التداول ولا يوجد تناسب منتظم بين الفترتين كلتيهما.

ففي الحالة الأولى، مثلاً، كان علينا انفاق 100 جنيه في الأسبوع. ويتطلب هذا الأمر انفاق 600 جنيه لفترة عمل مؤلفة من 6 أسابيع و300 جنيه لفترة تداول من 3 أسابيع، أي ما مجموعه 900 جنيه. فهناك يجري إطلاق الـ 300 جنيه باستمرار. أما [283]
عند انفاق 300 جنيه في الأسبوع، فإن فترة العمل تتطلب 1800 جنيه، وفترة التداول 900 جنيه. وعليه أيضاً يجري إطلاق 900 جنيه دورياً عوضاً عن 300 جنيه.

د ـ إن رأس المال الكلّي البالغ 900 جنيه، مثلاً، ينبغي أن يُقسّم إلى جزءين، كما في المثال أعلاه، لتخصيص 600 جنيه منه إلى فترة العمل، و300 جنيه إلى فترة

التداول. لذا فإن الجزء الذي يُنفق على عملية العمل حقاً يتقلص بنسبة الثلث، فيهبط من 900 جنيه إلى 600 جنيه، وبالنتيجة يتقلص نطاق الإنتاج بمقدار الثلث. من جهة ثانية لا تعمل الـ 300 جنيه إلّا لكي تتواصل فترة العمل بحيث يمكن انفاق 100 جنيه على عملية العمل كل أسبوع على مدار السنة.

وعند النظر إلى الأمر بصورة مجرّدة، فسيان إن كانت الـ 600 جنيه تعمل خلال 8 × 6 = 48 أسبوعاً (المنتوج = 4800 جنيه)، أم كان رأس المال الكلّي البالغ 900 جنيه يُنفق خلال 6 أسابيع على عملية العمل ويهجع بائراً طوال الأسابيع الثلاثة لفترة التداول. ففي هذه الحالة الأخيرة يكون قد عمل خلال الـ 48 أسبوعاً ما مدته $5\frac{1}{3} \times 6 = 32$ أسبوع عمل (المنتوج = $5\frac{1}{3} \times 900 = 4800$ جنيه) ويهجع بائراً 16 أسبوعاً. ولكن حتى لو تجردنا عن تلف أكبر نسبياً لرأس المال الأساسي، عندما يظل بائراً مدة 16 أسبوعاً، وعن إرتفاع كلفة العمل الذي ينبغي أن يُدفع لقاءه خلال السنة كلها، على الرغم من أنه لا يستخدم إلّا خلال جزء منها، فإن هذه الانقطاعات المنتظمة لعملية الإنتاج لا تتفق بوجه عام مع سير عمل الصناعة الكبرى الحديثة. فهذه الاستمرارية هي، بذاتها، قدرة إنتاجية للعمل.

ولو نظرنا الآن عن كثب إلى رأس المال الذي غدا طليقاً أو، في الواقع، إلى رأس المال الذي غدا نشاطه مؤجلاً لبعض الوقت، لتبين أن جزءاً كبيراً منه ينبغي أن يكون على الدوام في شكل رأسمال نقدي. لنأخذ المثال التالي: فترة العمل 6 أسابيع، فترة التداول 3 أسابيع، الانفاق الأسبوعي 100 جنيه. في منتصف فترة العمل الثانية، أي في نهاية الأسبوع التاسع، تعود 600 جنيه، لا يُنفق منها غير 300 جنيه لتغطية باقي فترة العمل. وبذلك تُطلق في نهاية فترة العمل الثانية 300 جنيه من 600 جنيه. فما وضع هذه الـ 300 جنيه؟ لنفترض أن ثلثها يُنفق على الأجور، وثلثيها على المواد الأولية والمساعدة؛ وعليه فإن 200 جنيه من الـ 600 جنيه العائدة تبقى في شكل نقد للأجور، و400 جنيه في شكل خزين إنتاجي، أي في شكل عناصر الجزء السيّال [الدائر] من رأس المال الإنتاجي الثابت. ولكن بما أن نصف هذا الخزين الإنتاجي فقط يلزم للنصف
[284] الثاني من فترة العمل الثانية، فإن نصفه الثاني يبقى ماثلاً مدة 3 أسابيع في شكل خزين إنتاجي فائض؛ أي خزين يزيد عن حاجة فترة عمل واحدة. بيد أن الرأسمالي يعرف أنه لا يحتاج من هذا الجزء (= 400 جنيه) من رأس المال العائد إليه سوى النصف = 200 جنيه لتغطية فترة العمل الجارية. وعليه فإن أوضاع السوق هي التي تقرر ما إذا كان سيعمل على تحويل هذه الجنيهات المائتين، على الفور، إلى خزين إنتاجي فائض، كلاً

أو جزءاً، أو يحتفظ بها في شكل رأسمال نقدي، كلاً أو جزءاً، بانتظار أوضاع مؤاتية في السوق. وبديهي، من ناحية ثانية، أن الجزء الذي يُنفق على الأجور = 200 جنيه، يُحفظ في شكل نقدي. فالرأسمالي لا يستطيع أن يُخزّن قوة العمل في المستودع بعد أن يشتريها، كما يفعل مع المواد الأولية. فينبغي عليه أن يدمجها في عملية الإنتاج ويدفع لها في نهاية كل أسبوع. وعلى كل حال، فإن هذه الـ 100 جنيه من رأس المال الطليق البالغ 300 جنيه، ستتخذ شكل رأسمال نقدي طليق، أي غير لازم لفترة العمل. وعليه فإن رأس المال الطليق في شكل رأسمال نقدي ينبغي أن يكون في الحدّ الأدنى مساوياً للجزء المتغير من رأس المال الذي أُنفق على الأجور، أما في الحدّ الأقصى، فيمكن أن يبلغ مجمل رأس المال الطليق. وفي الواقع العملي، يتقلب مقداره باستمرار بين هذين الحدين الأدنى والأقصى.

إن رأس المال النقدي الذي يغدو طليقاً بفعل آلية حركة الدورانات لا غير (سوية مع رأس المال النقدي الذي يتكوّن نتيجة لعودة رأس المال الأساسي على دفعات متعاقبة، ومع رأس المال النقدي اللازم للقيام بوظيفة رأسمال متغير في كل عملية عمل) لا بدّ من أن يلعب دوراً هاماً نظراً لتطور نظام الائتمان، ولا بد من أن يؤلف، في الوقت نفسه، أحد أسس هذا النظام.

لنفترض أن زمن التداول في مثالنا المذكور ينخفض من 3 أسابيع إلى أسبوعين. ولنسلّم بأن هذا ليس بأمر اعتيادي، بل نتيجة للأحوال الملائمة، وتقليص آجال الدفع، وما إلى ذلك. إن رأس المال البالغ 600 جنيه، المُنفق خلال فترة العمل، يعود قبل أسبوع واحد من الموعد اللازم، ويبقى لذلك طليقاً خلال هذا الأسبوع. بالإضافة إلى ذلك، تغدو 300 جنيه طليقة في منتصف فترة العمل (جزء من الـ 600 جنيه تلك) كما من قبل، ولكن لمدة 4 أسابيع لا ثلاثة. ولذا تظهر في سوق النقد 600 جنيه لمدة أسبوع، و300 جنيه لمدة 4 أسابيع عوضاً عن ثلاثة. وبما أن ذلك لا يمس رأسمالياً واحداً بل كثرة منهم، ويجري في مختلف فروع الإنتاج وفي مختلف الأوقات، فإن المزيد من رأس المال النقدي المتاح يظهر في السوق. وإذا ما استمر هذا الوضع فترة طويلة نسبياً، فإن الإنتاج يتوسع حيثما أمكن؛ ويقلّ الطلب على سوق النقد من جانب الرأسماليين الذين يعملون بنقد مقترض، فينفرج السوق بذلك مثل انفراجه عند تزايد عرض رأس المال المُقرَض، أو أن يجري أخيراً إلقاء المبالغ، التي تفيض عن حاجة آلية [285] التداول، في السوق بشكل حاسم.

إن $\frac{1}{9}$ رأس المال الكلّي المسلّف يغدو زائداً عن الحاجة في أعقاب تقلص زمن

التداول(*) من 3 أسابيع إلى أسبوعين، وتقلص فترة الدوران بالتالي من 9 إلى 8 أسابيع. وتمكن الآن تمشية فترة العمل التي تبلغ 6 أسابيع بنفس الاستمرارية السابقة بواسطة 800 جنيه عوضاً عن 900 جنيه. ولهذا فإن جزءاً من قيمة رأس المال السلعي، ومقداره 100 جنيه، يتجمد، بعد تحوّله إلى نقد، في هذه الحالة، في شكل رأسمال نقدي ولا يؤدي وظيفته كجزء من رأس المال المسلّف لعملية الإنتاج. وعلى حين أن الإنتاج يستمر على نطاق ثابت وتظل الشروط الأخرى، كالأسعار وما إلى ذلك، على حالها، فإن مقدار قيمة رأس المال المسلّف ينخفض من 900 إلى 800 جنيه، أما الـ 100 جنيه المتبقية من القيمة الأصلية المسلّفة، فتُفرَزُ في شكل رأسمال نقدي. فيدخل بهذه الصفة في سوق النقد ليؤلف جزءاً يضاف إلى رؤوس الأموال الناشطة في السوق.

ويبين لنا ذلك كيف يمكن أن يتكون فيض في رأس المال النقدي ـ ليس فقط بمعنى أن عرض رأس المال النقدي اكبر من الطلب عليه: وما هذا الفيض دائماً سوى فيض نسبي ويلاحظ على سبيل المثال، في «فترة السوداوية» التي تبدأ حلقة دورة جديدة بعد انتهاء الأزمة. كلا، إن هذا فيض بمعنى أن جزءاً محدداً من القيمة ـ رأسمال المسلّفة، يغدو زائداً عن اللزوم بالنسبة لتمشية مجمل عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية (التي تتضمن عملية التداول أيضاً) ولذلك فإنه يُفرز في شكل رأسمال نقدي؛ فهو فيض ينجم عن تقلص فترة الدوران، بينما يبقى نطاق الإنتاج وتبقى الأسعار على حالها. وإن كتلة تكبر أو تصغر من النقد تجري في التداول، وذلك لا يؤثر في هذه الحالة أدنى تأثير.

لنفترض، على العكس، أن فترة التداول تطول من 3 أسابيع إلى 5 أسابيع مثلاً. في هذه الحالة تتأخر عودة رأس المال المسلّف أسبوعين في حركة الدوران التالية. ولا يعود بمقدور آلية دوران رأس المال المسلّف ذاتها أن تكمل الجزء الأخير من عملية الإنتاج في فترة العمل هذه. وإذا ما استمر هذا الوضع مدة أطول، فقد تتقلص عملية الإنتاج ـ ويتقلص نطاق الإنتاج ـ مثلما شهدت الحالة السابقة اتساعه. ولكن حتى تستمر العملية
[286] على النطاق السابق، تنبغي زيادة رأس المال المسلّف بنسبة $\frac{2}{9}$، وتساوي 200 جنيه، لتغطية كامل مدة تمديد فترة التداول، ولا يمكن الحصول على رأس المال الإضافي هذا إلّا من سوق النقد. وإذا ما عمّ تمديد فترة التداول في فرعٍ واحد كبير أو عدة فروع كبيرة من الإنتاج، فقد يولّد ذلك ضغطاً على سوق النقد، ما لم يحبط هذا الأثر أثرٌ معاكس من جانب آخر. ويتضح بجلاء وسطوع في هذه الحالة، أن هذا الضغط، شأنه

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: زمن الدوران. [ن. برلين].

شأن فيض رأس المال النقدي في السابق، لا صلة له، قط، بتغير أسعار السلع ولا بتغير كتلة وسائل التداول المتاحة.

[كان إعداد هذا الفصل للنشر ينطوي على مصاعب كبيرة. فمع أن ماركس كان ضليعاً في الجبر، فلم يكن سهلاً عليه الحساب بالأرقام، وبخاصة الحسابات التجارية، رغم وجود رزمة كثيفة من الدفاتر التي تحتوي أمثلة عديدة على جميع أنماط الحسابات التجارية التي حلّها بنفسه. بيد أن معرفة شتى طرائق الحسابات شيء، والممارسة اليومية لحسابات التاجر شيء آخر؛ وبالنتيجة فإن ماركس التبس في حساباته التفصيلية عن الدورانات التباساً تمخض عن أمور خاطئة ومتناقضة، عدا عن ترك بعض الحسابات قبل اكتمالها. فاكتفيت في الجداول آنفة الذكر بالإبقاء على أبسط الحسابات الصحيحة رياضياً، وذلك للسبب الرئيسي التالي:

إن النتائج غير المؤكدة لهذه الحسابات المدققة المضنية قادت ماركس إلى أن يضفي على ظرف ضئيل الأهمية حقاً ـ حسب رأيي ـ أهمية لا يستحقها. أقصد بذلك ما يسميه «إطلاق» رأس المال النقدي. إن الواقع الفعلي، في اطار الافتراضات أعلاه، هو الآتي:

مهما يكن التناسب بين طول فترة العمل وزمن التداول، وبالتالي التناسب بين مقدار رأس المال I ورأس المال II، ففي نهاية الدوران الأول، ثم بعد ذلك على فترات منتظمة يُساوي كل منها طول فترة العمل، يعود إلى الرأسمالي، في شكل نقد، رأس المال اللازم لفترة عمل واحدة، أي مقدار يساوي رأس المال I.

ولو كانت فترة العمل 5 أسابيع، وكان زمن التداول 4 أسابيع، ورأس المال I 500 جنيه، فإن مقداراً من النقد يساوي 500 جنيه يتدفق عائداً كل مرة وذلك في نهاية الأسابيع: التاسع، الرابع عشر، التاسع عشر، الرابع والعشرين، والتاسع والعشرين، إلخ.

ولو كانت فترة العمل 6 أسابيع وزمن التداول 3 أسابيع، ورأس المال 600 جنيه، فإن 600 جنيه تتدفق عائدة وذلك في نهاية الأسابيع: التاسع، الخامس عشر، الحادي والعشرين، السابع والعشرين، الثالث والثلاثين، إلخ.

أخيراً لو كانت فترة العمل 4 أسابيع، وزمن التداول 5 أسابيع، ورأس المال I 400 جنيه، فإن 400 جنيه تتدفق عائدة وذلك في نهاية الأسابيع: التاسع، الثالث عشر، السابع عشر، الحادي والعشرين، الخامس والعشرين، إلخ.

ولا يغير من الأمر شيئاً إن أصبح جزء من هذا النقد العائد زائداً عن اللزوم بالنسبة [287] لفترة العمل الجارية، فغدا بالتالي طليقاً، أو أي قدر بلغه. فقد أفترض أن الإنتاج يستمر

بلا انقطاع على النطاق القائم، ولكي يتحقق ذلك لا بد من أن يتوافر النقد، أي يتدفق عائداً، سواء غدا هذا النقد «طليقاً» أم لا وإذا ما انقطع الإنتاج توقف إطلاق النقد بالمثل.

بتعبير آخر: يحصل بالفعل إطلاق للنقد، أي نشوء لرأسمال مستتر، كامن في شكل نقدي فقط، بيد أن ذلك يحصل في جميع الظروف وليس فقط في ظل الشروط الخاصة التي عولجت في النص معالجة تفصيلية ودقيقة؛ إن ذلك يحصل على نطاق أوسع مما يفترضه النص. وبقدر ما يتعلق الأمر برأس المال الدائر I، يواجه الرأسمالي الصناعي في نهاية كل دوران نفس الوضع الذي واجهه عند بدء أعمال مشروعه: لقد حصل الرأسمالي دفعة واحدة على رأس المال الدائر بأكمله، بينما لا يسعه أن يحوله إلى رأسمال إنتاجي إلّا بصورة تدريجية.

فالرئيسي في نص ماركس هو البرهنة على أن جزءاً كبيراً من رأس المال الصناعي ينبغي أن يتوافر دوماً في شكل نقدي، من جهة، وأن جزءاً أكبر منه ينبغي أن يتخذ، بين الحين والآخر، شكلاً نقدياً. وما ملاحظاتي التكميلية إلّا لدعم هذا البرهان. [ف. إنجلز].

V ـ أثر تغيّر الأسعار

إفترضنا أعلاه أن نطاق الإنتاج والأسعار تظل على حالها من جهة، وأن طول زمن التداول يتمدّد أو يتقلص من جهة ثانية. دعونا نفترض الآن، على العكس، أن طول فترة الدوران ونطاق الإنتاج يظلان على حالهما، من جهة، ولكن الأسعار تتغير من جهة ثانية، أي أن أسعار المواد الأولية، والمواد المساعدة، والعمل، ترتفع أو تنخفض، أو أن التغير يشمل العنصرين الأولين من هذه العناصر الثلاثة. لنفرض أن أسعار المواد الأولية والمساعدة تهبط، هي وأجور العمل أيضاً، إلى النصف. في هذه الحالة يكون رأس المال الواجب تسليفه في مثالنا أعلاه 50 جنيهاً بدلاً من 100 جنيه كل أسبوع، ويكون بالنسبة لفترة الدوران البالغة 9 أسابيع 450 جنيهاً بدلاً من 900 جنيه. إن 450 جنيهاً من القيمة ـ رأسمال المسلّفة تُفرز، بادىء الأمر، كرأسمال نقدي، بيد أن عملية الإنتاج تستمر على النطاق نفسه، بفترة الدوران نفسها، بنفس تقسيمها إلى فترة عمل وفترة تداول. إن كتلة المنتوج السنوي تبقى هي الأخرى على حالها، غير أن قيمتها تهبط إلى النصف. إن هذا التغير، الذي يقترن بتغير في العرض والطلب على رأس المال

[288] النقدي، لا يتأتى عن تسارع التداول، ولا عن تغير كتلة النقد قيد التداول. فالعكس هو الصحيح. فهبوط قيمة أو أسعار عناصر رأس المال الإنتاجي إلى النصف يُخفض أولاً إلى النصف القيمة ـ رأسمال الواجب تسليفها لضمان استمرارية المشروع (س) على النطاق السابق نفسه؛ وبما أن المشروع (س) يسلّف هذه القيمة ـ رأسمال أولاً في شكل نقد، أي كرأسمال نقدي، فإنه لا يزجّ في السوق سوى نصف مقدار النقد السابق، وتنخفض كتلة النقد الذي يُطرح في التداول، بسبب هبوط أسعار عناصر الإنتاج. هذه هي النتيجة الأولى.

ولكن ثانياً، إن نصف القيمة ـ رأسمال المسلّفة أصلاً والبالغة 900 جنيه = 450 جنيهاً، الذي كان في السابق (آ) يتخذ شكل رأسمال نقدي وشكل رأسمال إنتاجي وشكل رأسمال سلعي على التعاقب، و (ب) يظل دائماً بهيئة أجزاء ماثلة جنباً إلى جنب في آنٍ واحدٍ معاً، جزء في شكل رأسمال نقدي، وجزء في شكل رأسمال إنتاجي، وجزء في شكل رأسمال سلعي، إن هذا النصف يُفرز من دورة المشروع (س)، ليدخل بذلك سوق النقد بوصفه رأسمالاً نقدياً إضافياً. ويفعل فعله في هذه السوق بوصفه جزءاً مكوّناً إضافياً من رأسمال نقدي. ويعمل هذا النقد الطليق، هذه الجنيهات الـ 450، كرأسمال نقدي ليس لأنه غدا فائضاً عن حاجة المشروع (س)، بل لأنه جزء مكوّن للقيمة ـ رأسمال الأصلية، ويجب أن يواصل النشاط بوصفه رأسمالاً، ولا يُنفق على أنه محض وسيلة تداول. إن الشكل اللاحق لجعله يعمل كرأسمال، يتمثل في إلقائه في سوق النقد بمثابة رأسمال نقدي. من جهة ثانية تُمكن كذلك مضاعفة نطاق الإنتاج (بصرف النظر عن رأس المال الأساسي) فيمكن عندئذ لنفس رأس المال المسلّف 900 جنيه أن يحرك عملية إنتاج ذات نطاق مُضاعف.

ولو حصل من ناحية ثانية أن ارتفعت أسعار العناصر السيّالة [الدائرة] من رأس المال الإنتاجي بمقدار النصف، بحيث ينبغي انفاق 150 جنيهاً أسبوعياً بدلاً من 100 جنيه، أي انفاق 1350 جنيهاً بدلاً من 900 جنيه، وبذلك يلزم رأسمال إضافي مقداره 450 جنيهاً ابتغاء تسيير الأعمال على النطاق نفسه، مما يولّد ضغطاً بنفس النسبة (pro tanto) على سوق النقد، وقد يكون هذا الضغط شديداً أو ضعيفاً تبعاً للوضع السائد في السوق. فإذا كان كل رأس المال المتاح في السوق مطلوباً في الأصل للاقتراض، فإن المنافسة على رأس المال المتاح سوف تشتد. أما إذا كان جزء من رأس المال هذا يهجع بائراً، فإنه سوف يُستدعى إلى النشاط بنفس النسبة.

بيد أن هناك حالة ثالثة؛ فعندما يكون نطاق الإنتاج معيناً، وتبقى سرعة الدوران

وأسعار عناصر رأس المال الإنتاجي على حالها، يمكن لسعر منتوجات المشروع (س) [289] أن يهبط أو يرتفع. فلو هبط سعر السلع التي يقدمها المشروع (س) إلى السوق، فإن سعر رأسماله السلعي البالغ 600 جنيه، والذي كان يلقيه في التداول باستمرار، يهبط إلى 500 جنيه مثلاً. لذلك فإن سُدس قيمة رأس المال المسلّف لا يتدفق عائداً من عملية التداول، بل يُفقد فيها (نصرف النظر هنا عما يحتويه رأس المال السلعي من فائض قيمة). ولكن نظراً لعدم تغير قيمة، أو سعر، عناصر الإنتاج، فإن الـ 500 جنيه التي تتدفق عائدة لا تكفي سوى للتعويض عن $\frac{5}{6}$ من رأس المال البالغ 600 جنيه، المنغمر دائماً في عملية الإنتاج. فيلزم بالتالي انفاق رأسمال نقدي إضافي قدره 100 جنيه لمواصلة الإنتاج على النطاق نفسه.

وبالعكس، لو ارتفع سعر منتوجات المشروع (س)، فإن سعر رأس المال السلعي سيرتفع من 600 جنيه إلى 700 جنيه مثلاً. إن سُبع سعره، أي 100 جنيه، لا يأتي من عملية الإنتاج، ولم يُسلّف في هذه العملية، بل ينبع من عملية التداول. غير أن التعويض عن عناصر الإنتاج لا يقتضي سوى 600 جنيه. لذا تغدو 100 جنيه طليقة.

إن دراسة السبب الذي يؤدي، في الحالة الأولى إلى تقلص أو تمدد طول فترة الدوران، أو السبب الذي يؤدي في الحالة الثانية إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار المواد الأولية والعمل، يؤدي في الحالة الثالثة إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار المنتوجات المعروضة في السوق، إن دراسة هذه الأسباب لا تندرج في عداد المسائل التي بحثناها حتى الآن.

غير أن ما يندرج في عداد هذه المسائل هو الآتي:

الحالة الأولى ـ ثبات نطاق الإنتاج، ثبات أسعار عناصر الإنتاج والمنتوجات، تغيّر في طول فترة التداول وبالتالي في فترة الدوران.

حسبما افترضنا في مثالنا، ينبغي تسليف رأسمال أقل بمقدار $\frac{1}{9}$ نتيجة تقلص فترة التداول، بحيث ينخفض رأس المال من 900 جنيه إلى 800 جنيه، فيفرز رأسمالاً نقدياً مقداره 100 جنيه.

غير أن المشروع (س) يقدم، كما في السابق، في الأسابيع الستة نفسها منتوجاً بنفس القيمة البالغة 600 جنيه، وبما أن العمل يمضي على مدار السنة بلا انقطاع، فإن المشروع يقدم في 51 أسبوعاً نفس الكتلة من المنتوجات، التي تبلغ قيمتها 5100 جنيه. لذا، ليس ثمة تغير بقدر ما يتعلق الأمر بكتلة وسعر المنتوج الذي يلقيه هذا المشروع في

التداول، كما لا يطرأ أي تغير على الآجال التي يلقي فيها المشروع المنتوج إلى السوق. ولكن ثمة 100 جنيه ترسّبت، نظراً لأن تقلص فترة التداول يفضي إلى إشباع عملية الإنتاج بتسليف رأسمال مقداره 800 جنيه فقط عوضاً عن الـ 900 جنيه السابقة. وتتخذ
[290] هذه الـ 100 جنيه، من رأس المال المترسّب، شكل رأسمال نقدي. ولكنها لا تمثّل بأي حال جزءاً من رأس المال المسلّف ذلك الذي ينبغي أن يضطلع دوماً بوظيفته في شكل رأسمال نقدي. لنفرض أن رأس المال السيّال [الدائر] المسلّف I = 600 جنيه، تُنفق منه باستمرار $\frac{4}{5}$ أي = 480 جنيهاً على مواد الإنتاج، وتُنفق منه $\frac{1}{5}$ = 120 جنيهاً على الأجور. وعليه فإن الانفاق الأسبوعي على مواد الإنتاج هو 80 جنيهاً، وعلى الأجور 20 جنيهاً. وعليه فإن رأس المال II البالغ 300 جنيه، ينبغي أن يقسّم هو الآخر إلى $\frac{4}{5}$ = 240 جنيهاً لشراء مواد الإنتاج، و$\frac{1}{5}$ = 60 جنيهاً لدفع الأجور. إن رأس المال المنفق على الأجور ينبغي أن يُسلّف دوماً في شكل نقدي. وحالما يتم تحويل المنتوج السلعي، البالغ 600 جنيه، إلى شكل نقدي مجدداً، أي حالما يُباع، فإن 480 جنيهاً منه يمكن أن تحوّل مجدداً إلى مواد إنتاج (خزين إنتاجي)، غير أن 120 جنيهاً منه تُحفظ بشكلها النقدي كي تخدم في دفع الأجور خلال ستة أسابيع. إن هذه الجنيهات الـ 120، بالنسبة إلى رأس المال المتدفق عائداً والبالغ 600 جنيه، هي الحدّ الأدنى الذي يُجدد ويُعوّض على الدوام في شكل رأسمال نقدي، ولذا ينبغي أن يكون دوماً في متناول اليد كجزء من رأس المال المسلّف ليقوم بوظيفته في شكل نقدي.

وبعد، إذا تحررت، نتيجة لتقلص زمن التداول، 300 جنيه لتغدو طليقة مدة 3 أسابيع بصورة دورية، لتنقسم بعدئذ إلى 240 جنيهاً في شكل خزين إنتاجي و60 جنيهاً لدفع الأجور، و100 جنيه في شكل رأسمال نقدي مترسّب خارج آلية الدوران تماماً، فمن أين يأتي النقد في شكل هذه الـ 100 جنيه لرأس المال النقدي؟ إن $\frac{1}{5}$ هذا المبلغ فقط يتألف من رأسمال نقدي يتحرر بصورة دورية في نطاق حركات الدوران المعينة. ولكن $\frac{4}{5}$ = 80 جنيهاً قد تعوّضت من قبل بخزين إنتاجي إضافي له نفس القيمة. فبأية طريقة يتحوّل هذا الخزين الإنتاجي الإضافي إلى نقد، ومن أين يأتي النقد اللازم لهذا التحوّل؟

إذا كان تقلص زمن التداول قد تحقق في لحظة ما، فإن 400 جنيه فقط من 600 جنيه المذكورة أعلاه، عوضاً عن 480 جنيهاً، تتحوّل إلى خزين إنتاجي. أما الـ 80 جنيهاً الباقية فتُحفظ في شكلها النقدي وتؤلف، سوية مع الـ 20 جنيهاً المخصصة للأجور، رأس المال المترسّب والبالغ 100 جنيه. ورغم أن هذه الجنيهات المائة أتت من التداول عبر بيع رأسمال سلعي قيمته 600 جنيه، وأنها سُحبت الآن من التداول لأنها لم تُنفق

مجدداً على الأجور وعناصر الإنتاج، فينبغي ألّا ننسى أنها ماثلة في شكل نقدي، أي أنها عادت ثانية إلى ارتداء الشكل الأصلي الذي أُلقيت به في التداول. لقد جرى بادىء الأمر انفاق 900 جنيه نقداً على الخزين الإنتاجي والأجور. أما الآن فلا يلزم سوى
[291] 800 جنيه لتسيير نفس عملية الإنتاج. والمائة جنيه التي تحررت بفضل هذا في شكل نقدي تؤلف الآن رأسمالاً نقدياً جديداً يسعى للإستثمار، تؤلف جزءاً مكوّناً جديداً لسوق النقد. صحيح أن هذه الجنيهات المائة كانت، من قبل، تتخذ، على نحو دوري، شكل رأسمال نقدي طليق وشكل رأسمال إنتاجي إضافي، بيد أن هذه الحالة الخفية، كانت شرطاً لتسيير عملية الإنتاج، لأنها كانت شرطاً لاستمراريتها. أما الآن فلم تعد الـ 100 جنيه لازمة لهذا الغرض، ولهذا السبب فإنها تؤلف رأسمالاً نقدياً جديداً، وجزءاً من الأجزاء المكوّنة لمجمل سوق النقد، رغم أنها لا تؤلف، بأي حال، عنصراً إضافياً من الذخيرة النقدية الاجتماعية المتاحة (لأنها كانت ماثلة في بداية المشروع وهو الذي ألقاها في التداول) ولا كنزاً متراكماً جديداً.

إن هذه الجنيهات المائة قد سُحبت الآن فعلاً من التداول لأنها تؤلف جزءاً من رأسمال نقدي مسلّف لم يعد يُستخدم في المشروع نفسه. ولا يصبح هذا السحب ممكناً إلّا لأن تحويل رأس المال السلعي إلى نقد، وتحويل هذا النقد إلى رأسمال إنتاجي، (سَ ـ ن ـ س)، قد تسارع بأسبوع واحد، مما أدى إلى زيادة سرعة تداول النقد الناشط في هذه العملية بالمثل. لقد جرى سحبه من العملية لأنه لم يعد ضرورياً لدوران رأس المال (س).

لقد افترضنا هنا أن رأس المال المسلّف هو ملك الذي يستخدمه. ولا يتغير من الأمر شيئاً فيما لو كان مُقترضاً. فعند تقلص زمن التداول، لا يحتاج الرأسمالي (س) سوى إلى 800 جنيه عوضاً عن 900 جنيه من رأس المال المقترض. وإذا ما أعيدت الـ 100 جنيه إلى الدائن، فإنها ستؤلف، كما من قبل، رأسمالاً نقدياً جديداً مقداره 100 جنيه، ولكنها ستكون بين يدي (ص) بدلاً من (س). زد على ذلك أنه إذا تلقى الرأسمالي (س) مواد إنتاج بقيمة 480 جنيهاً ديناً، بحيث أن كل ما يجب عليه أن يدفع نقداً من عنده لا يزيد عن 120 جنيهاً للأجور، فإن عليه الآن أن يقترض مواد إنتاج أقل قيمة من السابق بمقدار 80 جنيهاً، وتؤلف هذه الـ 80 جنيهاً رأسمالاً سلعياً فائضاً بالنسبة للرأسمالي الدائن، في حين أن 20 جنيهاً من النقد تترسّب عند الرأسمالي المدين (س).

إن الخزين الإنتاجي الإضافي يتقلص الآن بمقدار الثلث. فقد كان يساوي 240 جنيهاً، أي يؤلف $\frac{4}{5}$ رأس المال الإضافي II = 300 جنيه، أما الآن فلا يزيد عن 160

جنيهاً، أي يؤلف خزيناً إضافياً لأسبوعين عوضاً عن 3 أسابيع، وسوف يتم تجديده الآن بعد كل أسبوعين لا بعد كل 3 أسابيع، ولمدة أسبوعين بدلاً من 3 أسابيع. وهكذا فإن المشتريات من سوق القطن، مثلاً، تتكرر مرات أكثر وبمقادير أقل. إن مقدار القطن الذي يُسحب من السوق يظل على حاله، لأن كتلة المنتوج تبقى ثابتة. بيد أن المشتريات تتوزع بصورة مغايرة من حيث الزمان، وتمتد لفترة زمنية أطول. لنفترض، مثلاً، أن المسألة تتعلق بتقليص زمن التداول من 3 أشهر إلى شهرين؛ وإذا كان الاستهلاك السنوي من القطن في مشروع الرأسمالي (س) يبلغ 1200 بالة، فإن المبيعات في الحالة الأولى تكون كالآتي:

[292] الأول من كانون الثاني/يناير	300 بالة، الباقي في المستودع	900 بالة
الأول من نيسان/ابريل	300 بالة، الباقي في المستودع	600 بالة
الأول من تموز/يوليو	300 بالة، الباقي في المستودع	300 بالة
الأول من تشرين الأول/أوكتوبر	300 بالة، الباقي في المستودع	صفر بالة

أما في الحالة الثانية:

الأول من كانون الثاني/يناير	200 بالة، الباقي في المستودع	1000 بالة
الأول من آذار/مارس	200 بالة، الباقي في المستودع	800 بالة
الأول من أيار/مايو	200 بالة، الباقي في المستودع	600 بالة
الأول من تموز/يوليو	200 بالة، الباقي في المستودع	400 بالة
الأول من أيلول/سبتمبر	200 بالة، الباقي في المستودع	200 بالة
الأول من تشرين الثاني/نوفمبر	200 بالة، الباقي في المستودع	صفر بالة

إن النقد المُنفق على القطن لا يتدفق عائداً بأكمله إلّا بعد شهر آخر، أي في تشرين الثاني/نوفمبر بدلاً من تشرين الأول/أكتوبر. وعليه إذا أدى تقلص زمن التداول وبالتالي زمن الدوران، إلى ترسّب $\frac{1}{9}$ رأس المال المسلّف، أي 100 جنيه، في شكل رأسمال نقدي، وكانت هذه الـ 100 جنيه تتألف من 20 جنيهاً تأتي من فيض متكرر بصورة دورية لرأسمال نقدي كان مخصصاً لدفع الأجور الأسبوعية، كما تتألف من 80 جنيهاً كانت ماثلة كفيض لخزين إنتاجي بصورة دورية لمدة أسبوع، فإن انخفاض الخزين الإنتاجي الفائض بمقدار 80 جنيهاً، من جهة الصناعي، يقابله إرتفاع الخزين السلعي بمقدار 80 جنيهاً من جهة تاجر القطن. فالقطن نفسه يبقى في مخزن التاجر كسلعة مدة أطول كلما بقي في مستودع الصناعي كخزين إنتاجي، مدة أقصر.

لقد افترضنا حتى الآن أن تقلص زمن التداول في مشروع الرأسمالي (س) يرجع إلى

أن (س) يبيع أو يقبض ثمن سلعه بصورة أسرع، أي تقليص آجال التسديد إنْ كان البيع دَيْناً. لقد نجم هذا التقلّص إذن عن تقليص زمن بيع السلعة، عن تقليص زمن تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي، عن (سَ ـ ن)، عن الطور الأول لعملية التداول. ولكنه قد ينبع أيضاً من الطور الثاني، من (ن ـ س)، أي ينبع بالتالي من تغير متزامن، سواء في فترة عمل أو زمن تداول رأسمال (ص)، أو (ك)، إلخ، الذين يجهزون الرأسمالي (س) بعناصر الإنتاج اللازمة لرأسماله السيّال [الدائر].

فعلى سبيل المثال لو أن نقل القطن والفحم، وما إليهما، من مواقع إنتاجها أو مستودعاتها إلى مكان إنتاج الرأسمالي (س) يستغرق 3 أسابيع بوسائل النقل القديمة، فإن على الرأسمالي (س) أن يحتفظ بخزين إنتاجي يكفيه 3 أسابيع كحد أدنى، حتى وصول تجهيزات جديدة. وطالما كان القطن والفحم في الطريق فإنه لا يسعهما أن يخدما كوسائل إنتاج. بل على العكس، فإنهما يؤلفان، خلال هذا الوقت موضوع عمل لصناعة [293] النقل ولرأس المال المستخدم فيها، وهما أيضاً رأسمال سلعي في مجرى عملية التداول بالنسبة لمُنتج الفحم أو بائع القطن. لنفرض أن تحسينات في وسائل النقل تختزل زمن النقل إلى أسبوعين. عندئذ تمكن الاستعاضة عن خزين إنتاج 3 أسابيع بخزين إنتاج أسبوعين. وهذا يؤدي إلى إطلاق رأس المال الإضافي المسلّف البالغ 80 جنيهاً والمخصص لهذا الغرض، كما يؤدي إلى إطلاق الـ 20 جنيهاً المخصصة للأجور، نظراً لأن رأس المال البالغ 600 جنيه يكمل دورانه ويبكر في العودة قبل أسبوع من الأجل السابق.

من جهة أخرى، لو تقلصت فترة عمل رأس المال الذي يقدّم المواد الأولية مثلاً (وقد قدّمنا أمثلة على ذلك في الفصول السابقة)، وبالتالي نشأت أيضاً إمكانية تجديد المواد الأولية في فترة أقصر، لأمكن تقليل خزين الإنتاج وتقليص الفترة الفاصلة بين أجل تجديده والذي يليه.

وعلى العكس، عندما يطول زمن التداول وتطول معه فترة الدوران، يغدو من الضروري تسليف رأسمال إضافي. ويتوجب على الرأسمالي أن يدفع ذلك من عنده إنْ كان بحوزته رأس المال الإضافي هذا. ولكن رأس المال سيُستخدم في هذه الحالة بهذا الشكل أو ذاك كجزء من رأس المال الموجود في سوق النقد؛ ولكي يصبح متاحاً، لا بدّ من نزع الشكل القديم عنه، أي بيع الأسهم وسحب الودائع مثلاً، مما يؤثر هنا أيضاً على سوق النقد تأثيراً غير مباشر. أو يتعين على الرأسمالي أن يقترضه. أما بالنسبة لذلك

الجزء من رأس المال الإضافي اللازم لدفع الأجور، فينبغي أن يُسلّف، في ظل الشروط الاعتيادية، على الدوام في شكل رأسمال نقدي، ولذلك يمارس الرأسمالي (س)، من جهته، نصيبه من الضغط المباشر على سوق النقد. وبالنسبة إلى الجزء من رأس المال الذي يجب توظيفه في مواد الإنتاج، لا ضرورة للتسليف على شكل رأسمال نقدي إلّا إذا كان عليه أن يدفع ثمنها نقداً. أما إذا استطاع الحصول عليها دَيناً، فلن يكون لذلك أيما تأثير مباشر على سوق النقد، لأن رأس المال الإضافي يُسلّف، عندئذ، كخزين إنتاجي مباشرة لا كرأسمال نقدي أول الأمر. ولكن إذا عاد الدائن فألقى الكمبيالة المسحوبة على الرأسمالي (س) في سوق النقد مباشرة وقام بحسمها، إلخ. فإن ذلك سيؤثر على سوق النقد، بصورة غير مباشرة، عبر طرفٍ ثانٍ. أما إذا استخدم الدائن هذه الكمبيالة لتغطية دين لم يستحق أجله بعد، فإن رأس المال هذا المسلّف بصورة إضافية لن يؤثر على سوق النقد، لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة.

الحالة الثانية ـ تغيّر سعر مواد الإنتاج، مع بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة.

لقد افترضنا أعلاه أن $\frac{4}{5}$ رأس المال الكلّي البالغ 900 جنيه، أي 720 جنيهاً، تُنفق على مواد الإنتاج، و$\frac{1}{5}$ منه، أي 180 جنيهاً تُنفق على الأجور.

[294] وإذا ما انخفض سعر مواد الإنتاج إلى النصف، فإن فترة عمل من ستة أسابيع لا تستلزم سوى 240 جنيهاً عوضاً عن 480 جنيهاً، وتتطلب من رأس المال الإضافي II 120 جنيهاً عوضاً عن 240 جنيهاً. وعليه فإن رأس المال I يهبط من 600 جنيه إلى 240 + 120 = 360 جنيهاً، ويهبط رأس المال II من 300 جنيه إلى 120 + 60 = 180 جنيهاً. فيتقلص رأس المال الإجمالي من 900 جنيه إلى 360 + 180 = 540 جنيهاً. لذلك يترسّب مبلغ 360 جنيهاً.

إن رأس المال النقدي هذا الذي ترسّب والذي لم يعد قيد الاستخدام، ويبحث بالتالي عن الاستخدام لنفسه في سوق النقد، ليس سوى جزء من رأس المال الأصلي البالغ 900 جنيه والذي سُلّف بادىء الأمر بهيئة رأسمال نقدي، ولكن هذا الجزء أصبح فائضاً عن الحاجة، بسبب هبوط أسعار عناصر الإنتاج التي كان يتحوّل إليها دورياً، لأن المشروع لم يتوسع بل مضى على النطاق السابق. وإذا لم يكن هذا الهبوط في الأسعار راجعاً إلى ظروف عرضية (محصول استثنائي الوفرة، أو فيض في عرض السلع، إلخ.) بل إلى زيادة قدرة إنتاجية العمل في الفرع الذي يقدم المواد الأولية، فإن رأس المال النقدي هذا سيؤلف زيادة مطلقة بالنسبة لسوق النقد، بل لعموم رأس المال المتاح

الموجود في شكل رأسمال نقدي، نظراً لأنه لم يعد يشكل جزءاً من مكوّنات رأس المال المستخدم أصلاً.

الحالة الثالثة ـ تغيّر سعر سوق المنتوج نفسه

في هذه الحالة يخسر الرأسمالي (س)، عندما يهبط سعر المنتوج، جزءاً من رأسماله، ويتعين بالتالي التعويض عنه بتسليف رأسمال نقدي جديد. وما يؤلف خسارة للبائع قد يؤلف مكسباً للشاري: ويحدث ذلك بصورة مباشرة إذا هبط سعر المنتوج في السوق بسبب تقلّب عرضي يرتفع بعده السعر ثانية إلى مستواه الاعتيادي؛ ويحدث ذلك بصورة غير مباشرة إذا نشأ تغيّر السعر نتيجة تغيّر في القيمة يرتد أثره على المنتوج القديم أيضاً؛ وإذا دخل هذا المنتوج ثانية، بوصفه عنصر إنتاج، في ميدان إنتاج آخر، فإنه يؤدي إلى إطلاق مقدار من رأس المال بنفس النسبة (pro tanto). إن رأس المال الذي يخسره الرأسمالي (س) في كلا الحالين، ويضغط على سوق النقد للحصول على عوضه، يمكن أن يقدمه أصحابه من رجال الأعمال كرأسمال إضافي جديد. وعند ذلك يحصل انتقال لرأس المال لا غير.

أما إذا ارتفع سعر المنتوج، على العكس من ذلك، فإن الرأسمالي (س) يستأثر من ميدان التداول بجزء من رأس المال لم يسلّفه. وليس هذا بالجزء العضوي من رأس المال المسلّف في عملية الإنتاج، وما لم يتم توسيع الإنتاج فإنه سيؤلف رأسمالاً نقدياً مترسّباً. وبما أننا افترضنا هنا بأن أسعار عناصر المنتوج قد تحددت قبل ظهور المنتوج في السوق كرأسمال سلعي، فإن ارتفاع سعر المنتوج قد يكون ناجماً هنا عن حدوث تغير فعلي في القيمة بمقدار ما يفعل هذا التغير فعله بأثر رجعي، فيفضي مثلاً إلى ارتفاع سعر المواد الأولية. في هذه الحالة يجني الرأسمالي (س) من منتوجه الذي يمضي في التداول كرأسمال سلعي ومن خزينه الإنتاجي القائم مكسباً إضافياً. ويوفر له هذا المكسب [295] رأسمالاً إضافياً يحتاج إليه الآن لمواصلة أعماله في ظل الأسعار الجديدة المرتفعة لعناصر الإنتاج.

ولكن من الجائز أن يكون ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج عابراً. وفي هذه الحالة فإن ما يبرز عند الرأسمالي (س) كحاجة إلى رأسمال إضافي يبرز عند آخرين كرأسمال طليق، والعكس بالعكس، نظراً لأن منتوج الرأسمالي (س) يؤلف عنصراً لفروع إنتاج أخرى. فما يخسره هذا يكسبه ذاك.

الفصل السادس عشر

دوران رأس المال المتغيّـر

I ـ المعدل السنوي لفائض القيمة

دعونا نفترض أن هناك رأسمالاً دائراً مقداره 2500 جنيه، وأن $\frac{4}{5}$ منه = 2000 جنيه رأسمال ثابت (مواد إنتاج) و$\frac{1}{5}$ منه = 500 جنيه رأسمال متغير يُنفق على الأجور.

ولنفترض أن فترة الدوران = 5 أسابيع، منها 4 أسابيع فترة عمل، وأسبوع واحد فترة تداول. ويتألف رأس المال I البالغ 2000 جنيه من 1600 جنيه رأسمالاً ثابتاً و400 جنيه رأسمالاً متغيراً، أما رأس المال II البالغ 500 جنيه، فيتألف من 400 جنيه رأسمالاً ثابتاً و100 جنيه رأسمالاً متغيراً. ويُنفق في كل أسبوع عمل رأسمالٌ مقداره 500 جنيه. إن المنتوج السنوي الذي يُصنع في سنة مؤلفة من 50 أسبوعاً = 500 × 50 = 25,000 جنيه. وعليه فإن رأس المال I البالغ 2000 جنيه، والمستخدم باستمرار في فترة العمل يحقق $12\frac{1}{2}$ دوران. وإن 2000 × $12\frac{1}{2}$ = 25,000 جنيه. إن $\frac{4}{5}$ هذه الجنيهات الـ 25,000 = 20,000 جنيه تمثل رأسمالاً ثابتاً مُنفقاً على وسائل الإنتاج، و$\frac{1}{5}$ منها = 5000 جنيه تمثل رأسمالاً متغيراً مُنفقاً على الأجور. وبالعكس فإن رأس المال الإجمالي البالغ 2500 جنيه يقوم بالدوران $\frac{25,000}{2500}$ = 10 مرات.

إن رأس المال الدائر المتغير المنفق في أثناء الإنتاج لا يمكن أن يخدم مجدّداً في عملية التداول إلّا بعد بيع المنتوج الذي أُعيد فيه إنتاج قيمة رأس المال المتغير هذا، وتحويله من رأسمال سلعي إلى رأسمال نقدي، بغية انفاق هذا الأخير ثانية لدفع أجور

قوة العمل. وينطبق القول نفسه على رأس المال الدائر الثابت (مواد الإنتاج)، المُنفق على الإنتاج، والذي تعود قيمته إلى الظهور في المنتوج كجزء من قيمة هذا الأخير. إن السمة المشتركة التي تجمع بين هذين الجزءين ـ الجزء المتغير والجزء الثابت من رأس المال الدائر ـ والتي تميزهما عن رأس المال الأساسي، لا تتمثل في أن قيمتهما المنقولة إلى المنتوج تمضي إلى التداول بواسطة رأس المال السلعي، أي من خلال تداول المنتوج كسلعة. فجزء من قيمة المنتوج، وبالتالي من قيمة المنتوج المتداول كسلعة، أو من قيمة رأس المال السلعي، يتضمن على الدوام اهتلاك رأس المال الأساسي، أي [297] يتضمن ذلك الجزء من قيمة رأس المال الأساسي الذي انتقل إلى المنتوج في مجرى الإنتاج. ولكن الفارق الفعلي هو هذا: إن رأس المال الأساسي يواصل أداء وظيفته خلال عملية الإنتاج في شكله الاستعمالي القديم على مدى حلقة، أكبر أو أصغر، من فترات دوران رأس المال الدائر (= رأس المال الثابت الدائر + رأس المال المتغير الدائر)؛ في حين أن كل حركة دوران منفردة تشترط تعويض مجمل رأس المال الدائر الذي انتقل من ميدان الإنتاج ـ في مظهر رأسمال سلعي ـ إلى ميدان التداول. إن رأس المال الثابت السيّال [الدائر] ورأس المال المتغيّر السيّال [الدائر] يشتركان معاً في اجتياز الطور الأول (سَ ـ نَ) من التداول. أما في الطور الثاني فإنهما ينفصلان. فالنقد الذي تحوّلت السلعة إليه يتحوّل جزئياً إلى خزين إنتاجي (رأسمال ثابت دائر). ويجري تحويل جزء من هذا النقد عاجلاً إلى مواد إنتاج، بينما يجري تحويل جزء آخر منه آجلاً، تبعاً لاختلاف آجال شراء الأجزاء المكوّنة لهذا الخزين، ولكن هذا النقد يتحوّل بأجمعه إلى مواد إنتاج آخر المطاف. ويُحفظ جزء آخر من النقد المتحقق ببيع السلعة في هيئة خزين نقدي، لكي يُنفق شيئاً فشيئاً لدفع أجور قوة العمل المندمجة في عملية الإنتاج. هذا الجزء من النقد يؤلف رأس المال المتغيّر الدائر. مع ذلك فإن التعويض الكامل عن هذا الجزء أو ذاك من رأس المال الدائر يحدث كل مرة في عملية دوران رأس المال، لدى تحوّله إلى منتوج، ومن منتوج إلى سلعة ومن سلعة إلى نقد. وهذا هو السبب الذي حدا بنا في الفصل السابق إلى معالجة دوران رأس المال الدائر بشقّيه الثابت والمتغير ـ معالجة منفصلة ومعالجة مندمجة لهما معاً، وذلك بمعزل عن رأس المال الأساسي.

وينبغي علينا، في إطار المسألة التي نشرع بمعالجتها الآن، أن نمضي خطوة أخرى أبعد، كي نعامل الجزء المتغير من رأس المال الدائر وكأنه العنصر الوحيد الذي يتألف منه رأس المال الدائر. بتعبير آخر أن نقصي رأس المال الدائر الثابت الذي يدور مع الجزء المتغير، خارج الاعتبار.

لقد جرى تسليف 2500 جنيه، وتبلغ قيمة المنتوج السنوي 25,000 جنيه. غير أن الجزء المتغير من رأس المال الدائر يساوي 500 جنيه، وعليه فإن ما تحتويه الـ 25,000 جنيه من رأسمال متغير $\frac{25,000}{5}$ = 5000 جنيه. وإذا قسّمنا الـ 5000 جنيه على 500 جنيه لحصلنا على 10 دورانات، مثلما هو الحال مع رأس المال الإجمالي البالغ 2500 جنيه.

إن حساب المتوسط هذا عبر تقسيم قيمة المنتوج السنوي على قيمة رأس المال
[298] المسلّف لا على قيمة جزئه المستخدم دائماً في فترة عمل واحدة (أي تقسيمها حسب حالتنا ليس على 400 بل على 500، تقسيمها ليس على رأس المال I، بل على رأس المال I + رأس المال II) هو حساب دقيق دقة مطلقة في حالتنا هذه، حيث يقتصر الأمر على إنتاج فائض القيمة. ولسوف نرى فيما بعد، عند النظر إلى الأمر من وجهة أخرى، أن هذا الحساب ليس دقيقاً تمام الدقة، مثلما أن حساب المتوسط هذا ليس دقيقاً تماماً على وجه العموم. نقصد القول إنه يفي بالأغراض العملية للرأسمالي، ولكنه لا يعبّر بدقة أو بشكل مناسب عن سائر الظروف الواقعية التي ترافق الدوران.

لقد دأبنا حتى الآن على إغفال أحد أجزاء قيمة رأس المال السلعي إغفالاً تاماً، وهو تحديداً ما يحتويه من فائض القيمة الذي أُنتج خلال عملية الإنتاج واندمج بالمنتوج. ويتعين الآن أن نصبّ اهتمامنا عليه.

إذا افترضنا أن رأس المال المتغير البالغ 100 جنيه والمنفق أسبوعياً ينتج فائض قيمة بنسبة 100%، أو 100 جنيه، فإن رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه، والمُنفق في فترة دوران أمدها 5 أسابيع، يُنتج فائض قيمة مقداره 500 جنيه، أي أن العمل الفائض يؤلف نصف يوم العمل.

ولكن إذا كانت 500 جنيه من رأس المال المتغير تُنتج 500 جنيه فائض قيمة، فإن 5000 جنيه تُنتج 500 × 10 = 5000 جنيه فائض قيمة. ولكن رأس المال المتغير المسلّف يبلغ 500 جنيه. والنسبة بين الكتلة الإجمالية لفائض القيمة الذي يتم إنتاجه خلال عام واحد وبين مقدار قيمة رأس المال المتغير المسلّف نسميها المعدل السنوي لفائض القيمة، وعليه فإن هذا المعدل في حالتنا الراهنة $\frac{5000}{500}$ = 1000%. ولو حلّلنا هذا المعدل بتفصيل أكبر، لوجدنا أنه يساوي معدل فائض القيمة الذي يُنتجه رأس المال المتغير المسلّف خلال فترة دوران واحدة مضروباً بعدد دورانات رأس المال المتغير (وهذا يتطابق مع عدد دورانات رأس المال الدائر الإجمالي).

إن رأس المال المتغير المسلّف خلال فترة دوران واحدة يبلغ في حالتنا الراهنة 500 جنيه. وفائض القيمة الذي يتم إنتاجه في هذه الفترة يساوي 500 جنيه أيضاً. وعليه فإن

معدل فائض القيمة لفترة دوران واحدة = $\frac{500ف}{500م}$ = 100%. وعند ضرب نسبة الـ100% هذه في 10، أي عدد الدورانات لسنة واحدة، نحصل على $\frac{5000ف}{500م}$ = 1000%.

وتعبّر هذه النسبة عن المعدل السنوي لفائض القيمة. أما بالنسبة لكتلة فائض القيمة المتولّدة خلال فترة دوران معينة فتساوي قيمة رأس المال المتغير المسلّف خلال تلك الفترة، وتساوي هنا 500 جنيه، مضروبة بمعدل فائض القيمة، أي 500 × $\frac{100}{100}$ = 500 × 1 = 500 جنيه. ولو كان رأس المال المسلّف يبلغ 1500 جنيه، وكان لدينا معدل فائض القيمة نفسه، فإن كتلة فائض القيمة 1500 × $\frac{100}{100}$ = 1500 جنيه. [299]

سنرمز بالرمز آ لرأس المال المتغير البالغ 500 جنيه الذي يقوم بـ 10 دورانات في السنة ويُنتج فائض قيمة سنوياً مقداره 5000 جنيه، أي رأس المال المتغير الذي يبلغ معدله السنوي لفائض القيمة 1000%.

ولنفترض الآن أن رأسمالاً متغيراً آخر، نرمز له بالرمز ب، يبلغ 5000 جنيه، ويُسلّف مدة عام كاملة (أي 50 أسبوعاً في مثالنا)، وعليه فإنه يقوم بالدوران مرة واحدة في السنة. ونفرض علاوة على ذلك أن الدفع لقاء المنتوج يتم في نهاية السنة يوم إنجاز المنتوج، وبذلك فإن رأس المال النقدي الذي يحوّل إليه المنتوج، يتدفق عائداً في اليوم نفسه. وعليه تكون فترة التداول هنا مساوية للصفر، وتكون فترة الدوران مساوية لفترة العمل، وهي بالتحديد سنة واحدة. ونجد هنا، كما في الحالة السابقة، أن عملية العمل تقتضي كل أسبوع رأسمالاً متغيراً يساوي 100 جنيه، أي 5000 جنيه في 50 أسبوعاً. لنفترض أيضاً أن معدل فائض القيمة يظل على حاله أي = 100%، نعني أن العمل الفائض يؤلف نصف يوم العمل، حين لا يتغير أمد يوم العمل. وإذا ما أخذنا مدة 5 أسابيع، فإن رأس المال المتغير الموظف يكون 500 جنيه، ومعدل فائض القيمة = 100%، وعليه، فإن كتلة فائض القيمة المُنتجة في 5 أسابيع تساوي 500 جنيه. إن كتلة قوة العمل المستغلة هنا ودرجة استغلالها، متساويتان تماماً، حسب فرضيتنا، مع ما يقابلهما في رأس المال آ.

إن رأس المال المتغير المستخدم والبالغ 100 جنيه، يُنتج كل أسبوع فائض قيمة مقداره 100 جنيه، وعليه فإن رأس المال المستخدم في 50 أسبوعاً = 100 × 50 = 5000 جنيه، يُنتج فائض قيمة مقداره 5000 جنيه. إن كتلة فائض القيمة المُنتجة هنا سنوياً تساوي كتلتها في الحالة السابقة وهي = 5000 جنيه، ولكن المعدل السنوي لفائض القيمة مختلف كلّياً. فهو يساوي فائض القيمة المُنتج في سنة واحدة مقسوماً على

رأس المال المتغير المسلّف: $\frac{5000ف}{5000م}$ = 100%. أما بالنسبة لرأس المال آ فكان هذا المعدل يساوي 1000%.

إن إنفاق رأس المال المتغير يبلغ 100 جنيه كل أسبوع، في حالة رأس المال آ كما في حالة رأس المال ب. ودرجة إنماء القيمة أو معدل فائض القيمة متساويان بالمثل في الحالتين، وتساوي 100%؛ كذلك شأن مقدار رأس المال المتغير، إذ يبلغ 100 جنيه. ويجري إستغلال نفس الكتلة من قوة العمل، كما أن مقدار الاستغلال ودرجته متساويان في الحالتين، وأيام العمل واحدة بالمثل عند الاثنين، وتنقسم بالمثل إلى عمل ضروري وعمل فائض. ويبلغ مقدار رأس المال المتغير المستخدم على مدى العام كله 5000 جنيه في الحالتين، وهو يحرك الكتلة نفسها من العمل، ويعتصر من قوة العمل التي [300] يحركها هذان الرأسمالان المتساويان الكتلة نفسها من فائض القيمة وهي 5000 جنيه. ومع ذلك ثمة فارق قدره 900% في المعدل السنوي لفائض القيمة بين الرأسمالَيْن آ و ب.

والحق أن هذه الظاهرة تولّد إنطباعاً وكأن معدل فائض القيمة لا يتوقف فقط على كتلة وعلى درجة إستغلال قوة العمل التي يحركها رأس المال المتغير، بل يتوقف أيضاً على مؤشرات يتعذر فهمها تنبع من عملية التداول؛ وقد جرى في واقع الأمر تفسير هذه الظاهرة على هذا النحو بالضبط، وإن لم يكن بشكلها الصافي هذا، بل في شكلها الأكثر تعقيداً واستتاراً (في شكل معدل الربح السنوي)، وقد أدت هذه الظاهرة منذ مطلع عشرينات القرن إلى شقاق تام في مدرسة ريكاردو.

وتتلاشى غرابة هذه الظاهرة على الفور ما إن نضع الرأسمالَيْن آ و ب في شروط متماثلة تماماً، لا من الوجهة الظاهرية فحسب بل من الوجهة الفعلية أيضاً. ولا يحصل هذا التماثل في الشروط إلّا عندما يُنفق رأس المال المتغير ب بكليته لدفع قوة العمل خلال نفس الفترة الزمنية لرأس المال آ.

في هذه الحالة يُنفق رأس المال ب البالغ 5000 جنيه في 5 أسابيع، أي 1000 جنيه كل أسبوع، ما يعني انفاق 50,000 جنيه على مدار السنة. ويكون فائض القيمة عندئذ 50,000 جنيه أيضاً، حسب فرضيتنا. وبتقسيم رأس المال البالغ 50,000 جنيه الذي قام بالدوران، على رأس المال المسلّف البالغ 5000 جنيه، نحصل على 10 دورانات. أما معدل فائض القيمة فإنه = $\frac{5000ف}{5000م}$ = 100%، وبضرب هذا المعدل بعدد الدورانات العشرة، نحصل على معدل سنوي لفائض القيمة = $\frac{50,000ف}{5000م}$ = $\frac{10}{1}$ = 1000%. فها هما المعدلان السنويان لفائض القيمة متساويان عند رأس المال آ ورأس المال ب

بالمثل، وهما 1000%، ولكن كتلتي فائض القيمة متباينتان، فهما 50,000 جنيه عند رأس المال ب، و5000 جنيه عند رأس المال آ، والتناسب بين قيمتي الرأسمالَيْن المسلّفين آ و ب، أي 5000:500 = 10:1. ولكن رأس المال ب يحرك قوة عمل تبلغ 10 أضعاف قوة العمل التي يحركها رأس المال آ خلال نفس المدة.

إن رأس المال المستخدم فعلياً في عملية العمل هو وحده الذي ينتج فائض القيمة، وعليه وحده تنطبق سائر القوانين المكتشفة من قبل والمتعلقة بإنتاج فائض القيمة، بما في ذلك القانون الذي ينص على أن كتلة فائض القيمة تتحدد بمقدار رأس المال المتغير، شريطة أن يكون معدل فائض القيمة معيناً(*)

إن عملية العمل ذاتها تُقاس بالزمن. وإذا كان طول يوم العمل معيناً (كما هو الحال هنا، حيث نفترض المساواة التامة بين الرأسماليْن آ و ب في جميع الظروف، بغية عرض الفارق في المعدل السنوي لفائض القيمة بجلاء) فإن أسبوع العمل يضم عدداً محدداً من أيام العمل. أو يمكننا أن نعتبر أية فترة عمل، أي، مثلاً، فترة عمل من 5 أسابيع في [301] هذه الحالة، بمثابة يوم عمل متصل يتألف من 300 ساعة، إذا كان يوم العمل 10 ساعات وأسبوع العمل 6 أيام. وينبغي أن نضرب هذا العدد بعدد العمال المستخدمين معاً في آنٍ واحدٍ كل يوم في نفس عملية العمل. فلو كان عدد أولاء 10 مثلاً، لكانت ساعات العمل 60 × 10 = 600 ساعة في الأسبوع، فتعطينا فترة العمل المؤلفة من 5 أسابيع 600 × 5 = 3000 ساعة عمل. وعليه يجري استخدام رأسمالَيْن متغيرين متساويين في المقدار، إذا كان معدل فائض القيمة وطول يوم العمل واحداً، وكان يُراد تحريك كتل متماثلة الحجم من قوة العمل (تُحسب هذه الكتل بضرب قوة عمل واحدة ذات سعر معين في عدد هذه القوى) خلال نفس الفترة الزمنية.

دعونا نعود الآن إلى مثالينا الأصليين. ففي المثالين آ و ب، يُستخدم في الحالتين رأسمالان متغيران متساويان في المقدار، أي 100 جنيه، كل أسبوع على مدار السنة كلها. وعليه فإن الرأسمالَيْن المتغيرين المستخدمين والقائمين فعلياً بوظيفتهما في عملية العمل متساويان؛ ولكن الرأسمالَيْن المتغيرين المسلّفين متباينان تماماً. ففي المثال آ ثمة 500 جنيه تُسلّف لكل 5 أسابيع وتستخدم منها 100 جنيه أسبوعياً. أما في المثال ب

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل التاسع، ص321-330، [الطبعة العربية، ص 389-399]. [ن.ع].

فينبغي تسليف 5000 جنيه لفترة الأسابيع الخمسة الأولى، ولكن لا تستخدم منها إلّا 100 جنيه كل أسبوع، أي 500 جنيه في 5 أسابيع، وهذا يعني أنه لا يستخدم من رأس المال المسلّف سوى عُشره. ويتوجب في فترة الأسابيع الخمسة الثانية تسليف 4500 جنيه دون أن يُستخدم منها سوى 500 جنيه، وهلمجرا. إن رأس المال المتغير الذي سُلّف لفترة معينة من الزمن لا يتحوّل إلى رأسمال مستخدم، لا يتحوّل إلى رأسمال متغير ناشط وفعّال حقاً إلّا بمقدار ما يدخل في فترات زمنية معينة تملأها عملية العمل، أي بمقدار ما يؤدي وظيفته في عملية العمل حقاً. وعندما يُسلّف جزء من رأس المال هذا خلال فواصل زمنية وسيطة لكي يُستخدم في فترة لاحقة فحسب، فكأن هذا الجزء لا وجود له بالنسبة لعملية العمل، ولذلك لا يمارس أيما تأثير على تكوين القيمة ولا فائض القيمة. فهذه هي الحالة مثلاً، في مثال رأس المال آ البالغ 500 جنيه. لقد سُلّف هذا بكليته لمدة 5 أسابيع، ولكن 100 جنيه منه فقط تدخل كل أسبوع، تباعاً، في عملية العمل. فيُستخدم $\frac{1}{5}$ منه في الأسبوع الأول، وتم تسليف $\frac{4}{5}$ منه دون أن تُستخدم، إذ ينبغي أن تكون كذخيرة احتياطية لعملية العمل في الأسابيع الأربعة اللاحقة ولهذا السبب ينبغي تسليفها.

إن الظروف التي تغير النسبة بين رأس المال المتغير المسلّف ورأس المال المتغير المستخدم لا تؤثر على إنتاج فائض القيمة ـ حين يكون معدل فائض القيمة معيناً ـ إلّا عندما وبمقدار ما تتغير كمية رأس المال المتغير التي يمكن استخدامها فعلاً في فترة [302]
محددة من الزمن، مثلاً، في أسبوع واحد أو خمسة أسابيع، إلخ. إن رأس المال المتغير المسلّف، لا يؤدي وظيفة رأسمال متغير إلّا بمقدار ما يُستخدم فعلاً، أي خلال الزمن الذي يُستخدم فيه فعلاً، إلّا أنه لا يؤدي وظيفته خلال الزمن الذي يبقى فيه مسلّفاً كذخيرة من غير أن يجد استخداماً فعلياً له. لكن جميع الظروف التي تؤدي إلى تغيير النسبة بين رأس المال المتغير المسلّف ورأس المال المتغير المستخدم تتلخص في الاختلاف بين فترات دوران رأس المال (وهو الناشىء من جراء الاختلاف إما في فترة العمل، أو في فترة التداول، أو الاثنين معاً). إن قانون إنتاج فائض القيمة هو أن كتلاً متساوية من رأس المال المتغير الناشط تُنتج كتلاً متساوية من فائض القيمة، إذا كان معدل فائض القيمة واحداً. فإذا استخدم الرأسمالان آ و ب كتلتين متساويتين من رأس المال المتغير في فترات متماثلة من الزمن، بمعدل فائض قيمة واحد، فينبغي أن يُنتجا كتلتين متساويتين من فائض القيمة في فترة زمنية واحدة، مهما كان اختلاف النسبة بين رأس المال المتغير المستخدم خلال فترة معينة من الزمن إلى رأس المال المتغير المسلّف

خلال الفترة الزمنية نفسها، ومهما كان بالتالي اختلاف نسبة كتلتي فائض القيمة المُنتجتين لا إلى رأس المال المتغير المستخدم بل إلى رأس المال المتغير المسلّف عموماً. إن الاختلافات في هذه النسبة لا تناقض البتة قوانين إنتاج فائض القيمة التي كشفنا عنها، بل إنها تؤكدها، وتؤلف نتيجتها المحتومة.

لنمعن النظر في الأسابيع الخمسة الأولى من فترة إنتاج رأس المال ب. ففي نهاية الأسبوع الخامس تكون 500 جنيه قد استُخدمت واستُهلكت. أما القيمة المُنتجة جديداً فتساوي 1000 جنيه، وبالتالي فإن $\frac{500ف}{500م}$ = 100%. تماماً شأن رأس المال آ. ولكن واقع أن فائض القيمة يتحقق سوية مع رأس المال المسلّف في حالة رأس المال آ، ولا يتحقق على هذا النحو في حالة رأس المال ب، لا يعنينا في هذا الموضع بعد، حيث ما يزال الكلام يدور حول إنتاج فائض القيمة، وعلى نسبته إلى رأس المال المتغير المسلّف خلال إنتاجه. أما إذا قمنا، على العكس، بحساب نسبة فائض القيمة عند رأس المال ب إلى رأس المال الإجمالي المسلّف البالغ 5000 جنيه وليس نسبته إلى ذلك الجزء المستخدم والمستهلك من رأس المال هذا في إنتاج فائض القيمة، لوجدنا أنه = $\frac{500ف}{5000م}$ = $\frac{1}{10}$ = 10%. إذن تبلغ هذه النسبة 10% لرأس المال ب مقابل 100% لرأس المال آ، أي عشرة أمثال. ولو قيل هنا: إن الفارق بين معدلَيْ فائض القيمة لرأسمالَيْن متساويين، يحركان كميات متماثلة من العمل، وهو عمل ينقسم إلى جزءين متساويين من عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر، إنما يتناقض مع قوانين إنتاج فائض القيمة، لكان [303] الجواب بسيطاً بمجرد نظرة وجيزة على العلاقات الفعلية: بالنسبة لرأس المال آ يُعبّر الحساب عن المعدل الفعلي لفائض القيمة، أي نسبة فائض القيمة الذي ينتجه رأسمال متغير مقداره 500 جنيه خلال 5 أسابيع إلى رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه، أما بالنسبة لرأس المال ب فإن نمط الحساب لا علاقة له بإنتاج فائض القيمة ولا بما يقابله من تحديد لمعدل فائض القيمة. ذلك لأن فائض القيمة 500 جنيه والذي أنتجه رأسمال متغير مقداره 500 جنيه، لا تُحسب على أساس نسبته إلى رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه والمسلّف خلال إنتاج فائض القيمة هذا، بل على أساس نسبته إلى رأس المال البالغ 5000 جنيه، ومنه $\frac{9}{10}$، أي 4500 جنيه، لا علاقة لها البتة بإنتاج فائض القيمة هذا البالغ 500 جنيه، بل وينبغي ألّا تؤدي وظيفتها إلّا بالتدريج في بحر الـ 45 أسبوعاً المقبلة؛ وبالتالي فلا وجود لها إطلاقاً بمقدار ما يتعلق الأمر بالإنتاج خلال الأسابيع

الخمسة الأولى التي لا يعنينا شيء سواها في الوقت الحاضر. لذا لا ينطوي الفارق بين معدلَيْ فائض القيمة للرأسمالين آ و ب في هذه الحالة على أية معضلة.

دعونا نقارن الآن معدل فائض القيمة السنوي للرأسمالَيْن ب و آ. يبلغ هذا عند رأس المال ب $\frac{\text{5000ف}}{\text{5000م}}$ = 100%؛ وعند رأس المال آ $\frac{\text{5000ف}}{\text{500م}}$= 1000%. ولكن التناسب بين معدّلي فائض القيمة يظل على حاله كما من قبل. فقد كان لدينا في السابق:

$$\frac{\text{معدل فائض القيمة لرأس المال ب}}{\text{معدل فائض القيمة لرأس المال آ}} = \frac{\%10}{\%100}$$

؛ ولدينا الآن:

$$\frac{\text{معدل فائض القيمة السنوي لرأس المال ب}}{\text{معدل فائض القيمة السنوي لرأس المال آ}} = \frac{\%100}{\%1000}$$

ولكن $\frac{\%10}{\%100} = \frac{\%100}{\%1000}$، أي نفس التناسب السابق.

بيد أن القضية قد تغيرت الآن. فالمعدل السنوي لرأس المال ب = $\frac{\text{5000ف}}{\text{5000م}}$ = 100% لا ينطوي على أدنى انحراف ـ ولا حتى مظهر انحراف ـ عن قوانين إنتاج فائض القيمة المعروفة لدينا وعن معدل فائض القيمة المطابق لهذه القوانين. فإن 5000م سُلّفت واستُهلكت استهلاكاً إنتاجياً، خلال السنة، وقد أنتجت 5000 ف. وعليه فإن معدل فائض القيمة يجد التعبير عنه في الكسر المذكور أعلاه أي $\frac{\text{5000ف}}{\text{5000م}}$ = 100%. إن المعدل السنوي يتطابق مع المعدل الفعلي لفائض القيمة. إذن، فالشذوذ الذي يتعيّن تفسيره في هذه الحالة يكمن عند رأس المال آ لا عند رأس المال ب، كما كان الحال في السابق.

إن لدينا هنا معدل فائض القيمة السنوي لرأس المال آ = $\frac{\text{5000ف}}{\text{500م}}$ = 1000%. ولكن على حين أننا قمنا في الحالة الأولى بحساب 500 ف، وهو منتوج 5 أسابيع، نسبة إلى رأسمال مسلّف قدره 5000 جنيه، و$\frac{9}{10}$ منه لم تُستخدم في إنتاج فائض القيمة هذا، فإننا [304] نقوم الآن بحساب 5000 ف نسبة إلى 500م، أي على أساس $\frac{1}{10}$ فقط من رأس المال المتغير المستخدم فعلاً في إنتاج 5000 ف؛ ذلك لأن 5000 ف هذه هي منتوج رأسمال متغير يبلغ 5000 جنيه وقد استُهلك إنتاجياً خلال 50 أسبوعاً، وليست منتوج رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه الذي استُهلك في فترة عمل واحدة تبلغ 5 أسابيع. ففي الحالة

الأولى جرى حساب فائض القيمة الذي أُنتج في 5 أسابيع في نسبته إلى رأس المال المسلّف لمدة 50 أسبوعاً، أي إلى رأسمال يبلغ 10 أمثال رأس المال المستهلك في 5 أسابيع. أما الآن فقد جرى حساب فائض القيمة الذي أُنتج في 50 أسبوعاً في نسبته إلى رأسمال مسلّف لمدة 5 أسابيع، أي إلى رأسمال أصغر عشر مرات من رأس المال ذاك المستهلك في 50 أسبوعاً.

إن رأس المال آ، البالغ 500 جنيه، لا يُسلّف قط لمدة تفوق 5 أسابيع. ويتدفق عائداً في ختام هذه المدة، ويمكن أن يجدّد نفس العملية على مدار السنة كلها عشر مرات، بأن يقوم بعشرة دورانات. تترتب على ذلك نتيجتان:

أولاً ـ إن رأس المال المسلّف آ أكبر فقط 5 مرات من ذلك الجزء المستخدم منه دوماً في أسبوع واحد من عملية الإنتاج. أما رأس المال ب الذي يقوم بالدوران مرة واحدة كل 50 أسبوعاً وينبغي بالتالي أن يسلّف لمدة 50 أسبوعاً، فهو أكبر 50 مرة من جزئه الذي يمكن أن يُستخدم باستمرار لمدة أسبوع. فالدوران يحوّر إذن التناسب بين رأس المال المسلّف لعملية الإنتاج على مدار السنة ورأس المال الذي يمكن أن يُستخدم دوماً لفترة معينة من الإنتاج، لأسبوع واحد، مثلاً. ويقدم لنا ذلك الحالة الأولى، التي يجري فيها حساب فائض القيمة في 5 أسابيع لا في نسبته إلى رأس المال المستخدم في هذه الأسابيع الخمسة، بل في نسبته إلى رأس المال المستخدم لمدة 50 أسبوعاً، وهو أكبر بـ 10 أمثال.

ثانياً ـ إن فترة دوران رأس المال آ البالغة 5 أسابيع، لا تؤلف سوى عُشر السنة، وعليه فإن سنة واحدة تتضمن 10 فترات دوران من هذه، يُعَاد خلالها استخدام رأس المال آ البالغ 500 جنيه، مجدداً كل مرة. إن رأس المال المستخدم هنا يساوي رأس المال المسلّف لخمسة أسابيع مضروباً بعدد فترات الدوران في السنة. فرأس المال المستخدم في السنة = 500 × 10 = 5000 جنيه. أما رأس المال المسلّف خلال السنة = $\frac{5000}{10}$ = 500 جنيه. الواقع، رغم أن الـ 500 جنيه تُستخدم مجدداً باستمرار، فإن المقدار المسلّف كل 5 أسابيع لا يزيد أبداً عن هذه الـ 500 ذاتها. ومن ناحية رأس المال ب، فإن 500 جنيه تُستخدم كل 5 أسابيع وتُسلّف لمدة 5 أسابيع. ولكن بما أن فترة الدوران في هذه الحالة تساوي 50 أسبوعاً، فإن رأس المال المستخدم في سنة واحدة يساوي رأس المال المسلّف في 50 أسبوعاً لا رأس المال المسلّف في 5 أسابيع. لكن كتلة فائض القيمة المُنتجة سنوياً تتحدد، إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، [305] بمقدار رأس المال المستخدم في السنة، لا بمقدار رأس المال المسلّف في السنة. لذلك

فإن كتلة فائض القيمة هذه المتولّدة عن رأس المال البالغ 5000 جنيه، الذي يقوم بالدوران مرة واحدة في السنة، ليست أكبر من نظيرتها المتولّدة عن رأس المال البالغ 500 جنيه والذي يقوم بالدوران 10 مرات في السنة؛ والسبب الذي يجعلها بهذا الحجم يرجع إلى أن رأس المال الذي يقوم بدوران واحد في السنة هو بذاته أكبر عشر مرات من رأس المال الذي يقوم بالدوران عشر مرات في السنة.

إن رأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران خلال سنة واحدة ـ أي ذلك الجزء من المنتوج السنوي، أو الانفاق السنوي المساوي لهذا الجزء ـ هو رأس المال المتغير المستخدم فعلاً، والمستهلك استهلاكاً إنتاجياً، خلال تلك السنة. يترتب على ذلك إذن أنه إذا كان رأس المال المتغير آ الذي يقوم بالدوران السنوي، ورأس المال المتغير ب الذي يقوم بالدوران السنوي، متساويين ويُستخدمان في ظل شروط متماثلة لإنماء القيمة، وبالتالي يكون معدل فائض القيمة واحداً عند الاثنين، فإن كتلة فائض القيمة المُنتجة سنوياً ينبغي أن تكون متساوية عند الاثنين بالمثل؛ وبما أن كتلتي الرأسمالَيْن المستخدمين متساويتان، كذلك يجب أن يكون معدل فائض القيمة المحسوب على أساس سنوي واحداً، وذلك في حدود التعبير عن هذا المعدل بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{كتلة فائض القيمة المُنتجة خلال السنة}}{\text{رأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران خلال السنة}}$$

أو يمكن القول بتعبير عام: مهما تكن المقادير النسبية لرؤوس الأموال المتغيرة التي تقوم بالدوران، فإن معدل فائض قيمتها المُنتج على مدار السنة يتحدد بمعدل فائض القيمة الذي يعمل به كل من رؤوس الأموال هذه، في فترات عمل وسطية (مثلاً خلال أسبوع أو يوم بصورة وسطية).

تلك هي النتيجة الوحيدة التي تتمخض عن قوانين إنتاج فائض القيمة وقوانين تحديد معدل فائض القيمة.

فلننظر الآن عن كثب إلى ما يعبّر عنه التناسب التالي:

$$\frac{\text{رأس المال القائم بالدوران خلال السنة}}{\text{رأس المال المسلّف}}$$ (آخذين في الاعتبار، كما قلنا من قبل، رأس المال المتغير وحده). إن حاصل القسمة يعطينا عدد الدورانات التي يقوم بها رأس المال المسلف خلال السنة.

وفي حالة رأس المال آ، لدينا:

$\frac{\text{5000 جنيه رأسمال يقوم بالدوران خلال السنة}}{\text{500 جنيه رأسمال مسلّف}}$ ، وفي حالة رأس المال ب لدينا:

$\frac{\text{5000 جنيه رأسمال يقوم بالدوران خلال السنة}}{\text{5000 جنيه رأسمال مسلّف}}$

إن البَسْط في الكَسْرين كليهما يعبّر عن رأس المال المسلّف مضروباً بعدد الدورانات: فهو بالنسبة لرأس المال آ 500 × 10، وبالنسبة لرأس المال ب 5000 × 1؛ أو أنه يعبّر عن رأس المال المسلّف مضروباً بكَسْرٍ مقلوب لزمن الدوران محسوباً على أساس سنوي. فزمن دوران رأس المال آ هو $\frac{1}{10}$ من السنة، والكسر المقلوب لزمن الدوران هو [306] $\frac{10}{1}$ من السنة، وعليه فإن 500 × $\frac{10}{1}$ = 5000؛ أما لرأس المال ب فإن 5000 × $\frac{1}{1}$ = 5000. أما مقام الكسر فيعبّر عن رأس المال الذي قام بالدوران مضروباً بكسر مقلوب لعدد الدورانات: وهو لرأس المال آ 5000 × $\frac{1}{10}$، ولرأس المال ب 5000 × $\frac{1}{1}$.

إن كتلتي العمل المعنيتين (أي مجموع العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر) اللتين يحركهما رأسمالان متغيران يقومان بالدوران سنوياً، تكونان متساويتين في هذه الحالة، نظراً لأن الرأسماليّن القائمين بالدوران متساويان، كما أن معدلَيْ إنماء قيمتهما متساويان بالمثل.

إن النسبة بين رأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران سنوياً وبين رأس المال المتغير المسلّف تعبر: 1) عن نسبة رأس المال المسلّف إلى رأس المال المتغير المستخدم خلال فترة عمل معينة. فإذا كان عدد الدورانات = 10، كما في حالة رأس المال آ، وتتألف السنة افتراضاً من 50 أسبوعاً، فإن زمن الدوران يساوي 5 أسابيع. خلال هذه الأسابيع الخمسة ينبغي تسليف رأس المال المتغير، ويجب أن يكون رأس المال المسلّف لهذه الأسابيع الخمسة 5 أمثال رأس المال المتغير المستخدم في أسبوع. نقصد بذلك أنه لا يمكن أن يستخدم سوى $\frac{1}{5}$ رأس المال المسلّف (البالغ هنا 500 جنيه) في مجرى أسبوع واحد. وفي المقابل نجد في حالة رأس المال ب، حيث يبلغ عدد الدورانات $\frac{1}{1}$، أن زمن الدوران يساوي سنة واحدة = 50 أسبوعاً. وعليه فإن نسبة رأس المال المسلّف إلى رأس المال المستخدم في الأسبوع تساوي 50:1. ولو كانت هذه النسبة للرأسمالي ب مثل النسبة للرأسمالي آ، لتوجّب على الرأسمالي ب أن يوظّف 1000 جنيه في الأسبوع عوضاً عن 100 جنيه. ـ 2) يترتب على ذلك أن الرأسمالي ب يجب أن يستخدم

رأسمالاً يبلغ 10 أمثال (5000 جنيه) رأسمال الرأسمالي آ لكي يحرّك نفس الكتلة من رأس المال المتغير، أي لكي يحرّك بالتالي، بمعدل فائض قيمة معين، نفس الكتلة من العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر وينتج خلال السنة نفس الكتلة من فائض القيمة التي ينتجها الرأسمالي آ. إن معدل فائض القيمة الفعلي لا يعبّر عن شيء سوى نسبة فائض القيمة، الذي تم إنتاجه خلال فترة زمنية محددة، إلى رأس المال المتغير المستخدم خلال نفس الفترة؛ أي أنه يعبّر عن كتلة العمل غير مدفوع الأجر التي حركها رأس المال المتغير المستخدم خلال هذه الفترة الزمنية عينها. ولا علاقة لهذا المعدل إطلاقاً بذلك الجزء من رأس المال المتغير الذي كان قد سُلّف ولم يجد استخداماً له؛ وبالتالي لا علاقة له بالنسبة القائمة بين ذلك الجزء من رأس المال الذي يُسلّف لفترة معينة من الزمن وبين ذلك الجزء منه الذي وجد استخداماً له خلال نفس الفترة من الزمن ـ وهي نسبة تتحور وتتباين بتأثير فترة دوران مختلف رؤوس الأموال.

يترتب على ما تقدم من تحليل، أن المعدل السنوي لفائض القيمة لا يتطابق، إلّا في حالة واحدة، مع المعدل الفعلي لفائض القيمة الذي يعبّر عن درجة استغلال العمل، وهي بالتحديد الحالة التي يدور فيها رأس المال المسلّف دوراناً واحداً في السنة ويتساوى عندها رأس المال المسلّف مع رأس المال القائم بالدوران في السنة، وعليه [307] تكون النسبة بين كتلة فائض القيمة المُنتجَة خلال السنة وبين رأس المال المستخدم لإنتاجها خلال السنة مساوية ومطابقة للنسبة بين كتلة فائض القيمة المُنتجَة خلال السنة وبين رأس المال المسلّف خلالها.

آ) إن المعدل السنوي لفائض القيمة يساوي:

$$\frac{\text{كتلة فائض القيمة المُنتجة خلال السنة}}{\text{رأس المال المتغير المسلّف}}$$

ولكن كتلة فائض القيمة المُنتجة خلال السنة تساوي المعدل الفعلي لفائض القيمة مضروباً برأس المال المتغير المستخدم في إنتاجها. وإن رأس المال المستخدم لإنتاج الكتلة السنوية من فائض القيمة يساوي رأس المال المسلّف مضروباً بعدد دورانات رأس المال هذا، وهو ما سنرمز إليه بالرمز (ن). لذلك تتحوّل الصيغة آ إلى الآتي:

ب) إن المعدل السنوي لفائض القيمة يساوي:

$$\frac{\text{المعدل الفعلي لفائض القيمة} \times \text{رأس المال المتغير المسلّف} \times \text{ن}}{\text{رأس المال المتغير المسلّف}}$$

ففي حالة رأس المال ب مثلاً يكون هذا المعدل = $\frac{1\times5000\times\%100}{5000}$ أي = 100%. إن

المعدل السنوي لفائض القيمة لا يساوي المعدل الفعلي لفائض القيمة إلّا في حالة واحدة، عندما يكون (ن = 1)، أي عندما يقوم رأس المال المتغير المسلّف بدوران واحد في السنة، ويكون بالتالي مساوياً لرأس المال الذي يستخدم أو يدور خلال السنة.

دعونا نرمز إلى المعدل السنوي لفائض القيمة بالرمز (فَ)، والمعدل الفعلي لفائض القيمة بالرمز (فَ)، ورأس المال المتغير المسلّف (م)، وعدد الدورانات (ن). إذن فَ = $\frac{\text{فَ م ن}}{\text{م}}$ = فَ × ن، بتعبير آخر أن (فَ = فَ ن)، وأن (فَ) لا يساوي (فَ) إلّا عندما يكون (ن = 1)؛ وإذن (فَ = فَ × 1 = فَ).

ويترتب على ما تقدم أيضاً: أن المعدل السنوي لفائض القيمة دائماً = فَ ن، أي يساوي المعدل الفعلي لفائض القيمة الذي أنتجه رأس المال المتغير المستهلك خلال تلك الفترة في فترة دوران واحدة، مضروباً بعدد دورانات رأس المال المتغير هذا خلال سنة واحدة، أو (وهذا ما يضارع الشيء نفسه) مضروباً بكسر مقلوب لزمن الدوران والمحسوب على أساس سنة واحدة. (إذا قام رأس المال المتغير بالدوران 10 مرات في السنة فإن زمن الدوران = $\frac{1}{10}$ من السنة، والكسر المقلوب لزمن الدوران = $\frac{10}{1}$ = 10).

ويترتب على ما تقدم أيضاً: إن فَ، = فَ، عندما يكون ن = 1. وإن فَ، أكبر من فَ عندما تكون (ن) أكبر من 1، أي عندما يقوم رأس المال المسلّف بالدوران أكثر من مرة واحدة في السنة، أو أن رأس المال القائم بالدوران أكبر من رأس المال المسلّف.

وأخيراً، يكون فَ، أصغر من فَ، عندما يكون (ن) أقل من 1، أي عندما لا يؤلف رأس المال القائم بالدوران خلال السنة سوى جزء من رأس المال المسلّف، فتكون فترة [308] الدوران بذلك أكبر من سنة واحدة.

دعونا نتوقف لحظة عند هذه الحالة الأخيرة.

سنُبقي على جميع فرضيات مثالنا السابق كما هي، ما عدا إطالة فترة الدوران إلى 55 أسبوعاً. إن عملية العمل تتطلب رأسمالاً متغيراً قدره 100 جنيه في الأسبوع، وعليه 5500 جنيه لفترة الدوران، وتُنتج كل أسبوع 100 ف، فتكون فَ بالتالي 100% كما في السابق. إن عدد الدورانات هنا، أي (ن)، يساوي $\frac{50}{55} = \frac{10}{11}$، لأن زمن الدوران في السنة الواحدة = 1+$\frac{1}{10}$ سنة (والسنة 50 أسبوعاً) = $\frac{11}{10}$ من السنة.

فَ = $\frac{\frac{10}{11}\times 5500\times\%100}{5500}$ = 100 × $\frac{10}{11}$ = $\frac{1000}{11}$ = $\frac{10}{11}$ 90%، فهذا المعدل بالتالي أقل من 100%. والواقع، لو كان المعدل السنوي لفائض القيمة = 100%، لكان على 5500م أن يُنتج 5500 ف في السنة، في حين يقتضي إنتاج ذلك $\frac{11}{10}$ سنة. إن الـ5500م لا يُنتج

سوى 5000 ف في السنة الواحدة، ولذلك فأن المعدل السنوي لفائض القيمة = $\frac{5000ف}{5500م}$ = $\frac{10}{11}$ = $\frac{10}{11}$ 90%.

ولهذا فإن المعدل السنوي لفائض القيمة، أو المقارنة بين فائض القيمة المُنتَج في سنة واحدة، وبين عموم رأس المال المتغير المسلّف (خلافاً لرأس المال المتغير الذي يقوم بالدوران خلال السنة) ليست محض مقارنة ذاتية، فالحركة الفعلية لرأس المال بالذات هي التي تولّدها. فمالك رأس المال آ، يستعيد في نهاية السنة رأسماله المتغير المسلّف = 500 جنيه، ويحصل علاوة على ذلك على 5000 جنيه فائض قيمة. وليست كتلة رأس المال التي استخدمها خلال السنة، بل كتلة رأس المال التي تعود إليه دورياً هي التي تعبّر عن مقدار رأسماله المسلّف. ولا يغير من المسألة الراهنة بشيء إنْ كان رأس المال يَمْثُلُ في نهاية السنة جزءاً بهيئة خزين إنتاج، وجزءاً بهيئة رأسمال سلعي أو رأسمال نقدي، ولا تغيرها بأية نسب ينقسم إلى هذه الأجزاء المختلفة. إن مالك رأس المال ب، يستعيد رأسماله المسلّف البالغ 5000 جنيه ويحصل علاوة على ذلك على 5000 جنيه فائض قيمة. أما فيما يتعلق بمالك رأس المال ج (رأس المال المذكور في آخر مثال ويبلغ 5500 جنيه) فقد تم إنتاج 5000 جنيه فائض قيمة خلال السنة (بإنفاق 5000 جنيه، وبمعدل فائض قيمة = 100%) ولكن لا رأسماله المسلّف تدفق عائداً إليه ولا ما أنتجه من فائض قيمة.

إن (فَ = فَ ن) تعبّر عن أن معدل فائض القيمة الذي ينطبق على رأس المال المتغير المستخدم في فترة دوران واحدة:

$$\frac{\text{كتلة فائض القيمة المُنتجة في فترة دوران واحدة}}{\text{رأس المال المتغير المستخدم في فترة دوران واحدة}}،$$

يجب أن يُضرب بعدد فترات الدوران، أو بعدد فترات تجديد إنتاج رأس المال المتغير المسلّف، أي بعدد الفترات التي يجدد فيها دورته. [309]

لقد سبق أن رأينا في المجلد الأول من رأس المال، الفصل الرابع، (تحوّل النقد إلى رأسمال) وكذلك في الفصل الحادي والعشرين (تجديد الإنتاج البسيط) أن القيمة ـ رأسمال تُسلّف عموماً، ولا تُنفق، لأن هذه القيمة تجتاز مختلف أطوار دورتها، وتعود إلى نقطة انطلاقها مغتنية بفائض قيمة. وهذا ما يَسِمُها بطابع قيمة مُسلّفة. إن الزمن الذي ينصرم من نقطة انطلاقها إلى لحظة عودتها هو الزمن الذي ينبغي أن تُسلّف خلاله. والدورة الإجمالية التي تجتازها القيمة ـ رأسمال، والمقاسة بزمن يمتد من تسليفها إلى عودتها، تؤلف دوران هذه القيمة، والأمد الزمني لهذا الدوران هو فترة دوران واحدة.

وعندما تنتهي هذه الفترة فتكتمل الدورة، تستطيع نفس القيمة ـ رأسمال أن تجدد نفس الدورة، وبالتالي أن تنمّي نفسها ذاتياً من جديد، أن تخلق فائض قيمة. ولو قام رأس المال المتغير بالدوران عشر مرات في السنة، كما هو الحال في المثال أ. فإن نفس رأس المال المسلّف يُنتج على مدار سنة واحدة عشرة أضعاف كتلة فائض القيمة التي يتوافق إنتاجها خلال فترة دوران واحدة.

ويتعين علينا الآن أن نوضح طبيعة التسليف من وجهة نظر المجتمع الرأسمالي.

إن رأس المال آ الذي يقوم بالدوران 10 مرات في السنة، إنما يُسلّف 10 مرات في السنة. فهو يُسلّف مجدداً لكل فترة دوران جديدة. ولكن، في الوقت نفسه، لا يُسلّف الرأسمالي آ خلال السنة شيئاً أكثر من القيمة ـ رأسمال ذاتها، البالغة 500 جنيه، والواقع أنه لا يتصرف بأكثر من هذه الجنيهات الخمسمائة في عملية الإنتاج التي نقوم بمعالجتها. وحالما تكمل هذه الـ 500 جنيه دورة واحدة، حتى يدفعها الرأسمالي آ لبدء نفس الدورة كرّة أخرى؛ فرأس المال بطبيعته لا يمكن أن يبقى في طابعه كرأسمال إلّا لأنه يؤدي على الدوام وظيفة رأسمال في عمليات إنتاج متكررة أبداً. وفي هذه الحالة أيضاً لا يُسلّف البتة لأكثر من 5 أسابيع. فإذا طال الدوران لا يعود رأس المال كافياً. وإذا قَصُر زمن الدوران، فاض جزء منه. ولا يجري ها هنا تسليف 10 رؤوس أموال قيمة الواحد منها 500 جنيه، بل يجري تسليف رأسمال واحد قيمته 500 جنيه 10 مرات في فترات متعاقبة من الزمن. لذلك لا يُحسَب المعدل السنوي لفائض القيمة على أساس رأسمال مقداره 500 جنيه يُسلّف 10 مرات، أي على أساس 5000 جنيه، بل يُحسَب على أساس رأسمال مقداره 500 جنيه يُسلّف مرة واحدة؛ تماماً مثلما أن تالراً واحداً يدور 10 مرات ولا يمثل مع ذلك أكثر من تالر واحد قيد التداول، رغم أنه يؤدي وظيفة
10 تالرات. ولكن هذا التالر يبقى محتفظاً بنفس القيمة المطابقة لتالر واحد، في أي يدٍ [310]
جاء كلما تبادلته الأيدي، كما هو الأمر من قبل.

وعلى النحو ذاته يبين لنا رأس المال آ، عند كل مرة يعود فيها، وكذلك عندما يعود في نهاية السنة، أن مالكه ينشط دوماً بنفس القيمة ـ رأسمال البالغة 500 جنيه. لذلك فإن 500 جنيه فقط تتدفق عائدة إلى يده في كل مرة. وعليه لا يزيد رأسماله المسلّف عن 500 جنيه قط. وعليه يؤلف رأس المال المسلّف البالغ 500 جنيه مقام الكسر الذي يعبّر عن المعدل السنوي لفائض القيمة. وقد كانت لدينا أعلاه الصيغة التي تعبر عن معدل فائض القيمة كما يلي: فَ = (فَ م ن) / م = فَ ن. وبما أن المعدّل الفعلي لفائض القيمة (فَ = ف / م)، أي يساوي حاصل تقسيم كتلة فائض القيمة على رأس المال المتغير

الذي أنتجها، فبوسعنا إحلال $\frac{ف}{م}$ محل قيمة تَ في تَ ن، ونحصل بالتالي على صيغة جديدة هي؛ فَ = $\frac{ف ن}{م}$.

ولكن رأس المال البالغ 500 جنيه يقوم بالدوران عشر مرات، ويتكرر تسليفه بالتالي 10 مرات، ولذلك فإنه يؤدي وظيفة 10 أمثاله من رأس المال، أي وظيفة رأسمال يبلغ 5000 جنيه؛ مثلما أن الـ 500 قطعة نقدية قيمة الواحدة منها تالر التي تقوم بالدوران 10 مرات في السنة تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها 5000 قطعة نقدية مماثلة تقوم بدوران واحد لا غير.

II ـ دوران رأسمال متغير مفرد

«مهما يكن الشكل الاجتماعي لعملية الإنتاج، فينبغي لها، أنْ تمضي كعملية متواصلة، أنْ تمضي باستمرار لتجتاز، دورياً، نفس المراحل. لذلك فإن أية عملية إنتاج اجتماعية حين ننظر إليها ككل دائم الترابط وسير متصل من التجدّد، تؤلف في الوقت نفسه، عملية لتجديد الإنتاج. ولما كان فائض القيمة هو الزيادة الدورية على قيمة رأس المال المسلّف، أو الثمرة الدورية لرأس المال الناشط، فإن فائض القيمة هذا يتخذ شكل إيراد يتأتّى من رأس المال». (رأس المال، المجلد الأول، الفصل 21، ص 558 ـ 559)(*)

إن لرأس المال آ في مثالنا 10 فترات دوران أمد كل منها خمسة أسابيع. ويجري تسليف 500 جنيه رأسمال متغير في فترة الدوران الأولى: أي تجري مبادلة 100 جنيه أسبوعياً بقوة عمل، بحيث تُنفق 500 جنيه على قوة العمل في نهاية فترة الدوران الأولى. إن هذه الـ 500 جنيه، التي كانت بالأصل جزءاً من رأس المال الكلّي المسلّف قد كفّت عن أن تكون رأسمالاً فقد دُفعت بمثابة أجور. والعمال يُنفقونها بدورهم لشراء [311] وسائل العيش، فيستهلكون، إذن، وسائل عيش بقيمة 500 جنيه. وهكذا تزول كتلة من السلع لها هذه القيمة بالذات (إن ما يدّخره العامل بهيئة نقد، إلخ، ليس برأسمال هو الآخر). وهذه الكتلة من السلع تُستهلك استهلاكاً غير إنتاجي بالنسبة للعامل سوى أنها تحافظ على كفاءة قوة عمله، باعتبارها الأداة التي لا غنى عنها للرأسمالي ـ غير أن هذه

(*) أنظر: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 21، ص591-592، [الطبعة العربية، ص 699-701]. [ن. ع].

الـ 500 جنيه قد بودلت، من ناحية ثانية، بقوة عمل لها ذات القيمة (أو السعر) بالنسبة إلى الرأسمالي. وهو يستهلك قوة العمل استهلاكاً مُنتجاً في عملية العمل. وفي نهاية الأسبوع الخامس توجد قيمة مخلوقة مجدداً، قيمتها 1000 جنيه. إن نصف هذه القيمة، أي 500 جنيه، هو قيمة تم تجديد إنتاجها لرأس المال المتغير المنفق على أجور قوة العمل. أما النصف الآخر، أي 500 جنيه، فهو ما أُنتج من فائض قيمة جديد. بيد أن قوة عمل الأسابيع الخمسة، التي بودل بها جزء من رأس المال فغدا بذلك رأسمالاً متغيراً، تُنفق وتُستهلك هي الأخرى، وإن يكن بصورة مُنتجة. والعمل الذي كان فاعلاً بالأمس، لم يعد نفس العمل الفاعل اليوم. فقيمة هذا العمل زائداً ما خلقه من فائض قيمة، ماثلان الآن بوصفهما قيمة شيء مادي متميز عن قوة العمل، أي قيمة منتوج. ولكن بتحويل المنتوج إلى نقد، يمكن إعادة تحويل ذلك الجزء من قيمته الذي يساوي قيمة رأس المال المتغير المسلّف، إلى قوة عمل، فيستطيع أن يؤدي من جديد وظيفة رأسمال متغير. وإن كون القيمة ـ رأسمال، لا تلك التي جرى تجديد إنتاجها فحسب بل التي جرى إعادة تحويلها مجدداً إلى نقد، هي التي يستأجر بها نفس العمال، أي نفس حامل قوة العمل، حقيقة لا تغير من الأمر شيئاً. إذ يمكن أن يستخدم الرأسمالي عمالاً غير عماله السابقين في فترة الدوران الثانية.

إن ما يجري انفاقه تباعاً على الأجور هو، في حقيقة الأمر إذن، رأسمال يبلغ 5000 جنيه لا 500 جنيه، على مدى 10 فترات دوران أمد الواحدة منها 5 أسابيع، ويُنفق العمال هذه الأجور بدورهم لشراء وسائل العيش. ورأس المال هذا البالغ 5000 جنيه والمسلّف على هذا النحو، إنما يُستهلك تماماً. فيكفّ عن الوجود. من جهة أخرى نجد أن قوة عمل بقيمة 5000 جنيه لا بقيمة 500 جنيه، هي التي تُدمج تباعاً في عملية الإنتاج، ولا تقتصر على تجديد إنتاج قيمتها البالغة 5000 جنيه، بل تُنتج علاوة على ذلك فائض قيمة قدره 5000 جنيه. ورأس المال المتغير البالغ 500 جنيه والمسلّف لفترة الدوران الثانية ليس هو نفس رأس المال البالغ 500 جنيه المسلّف خلال فترة الدوران الأولى. فقد استُهلك هذا الأخير، أُنفق على الأجور. ولكن جرى **التعويض** عنه برأسمال متغير جديد، يساوي 500 جينه، تم إنتاجه في فترة الدوران الأولى في شكل سلعي، وأُعيد تحويله إلى شكل نقدي. إن رأس المال النقدي الجديد هذا البالغ 500 جنيه هو [312] الشكل النقدي للكتلة السلعية التي أُنتجت حديثاً في فترة الدوران الأولى. وواقع وجود نفس المبلغ النقدي، وهو 500 جنيه، بين يدي الرأسمالي من جديد، وهو، إذا ما أغفلنا فائض القيمة، مبلغ يساوي بالضبط مقدار رأس المال النقدي الذي سبق أن سلّفه بادىء

الأمر، إن هذا الواقع يُخفي حقيقة أن الرأسمالي ينشط برأسمال أُنتج حديثاً. (أما بالنسبة للأجزاء الأخرى المكوّنة لقيمة رأس المال السلعي التي تعوّض عن عناصر رأس المال الثابت، فلا تُنتج قيمتها حديثاً، إذ يقتصر الأمر على تغيير شكل وجود هذه القيمة). ـ لنأخذ فترة الدوران الثالثة. من الواضح هنا أن رأس المال البالغ 500 جنيه، والذي يُسلّف للمرة الثالثة، ليس رأسمالاً قديماً بل رأسمال أُنتج حديثاً، فهو الشكل النقدي لكتلة السلع التي تم إنتاجها في فترة الدوران الثانية لا الأولى، أي الشكل النقدي لذلك الجزء من كتلة السلع الذي تساوي قيمته قيمة رأس المال المتغير المسلّف. إن كتلة السلع التي تم إنتاجها في فترة الدوران الأولى قد بيعت. وإن جزءاً من قيمة هذه الكتلة الذي يساوي قيمة الجزء المتغير من رأس المال المسلّف، قد بودل بقوة عمل جديدة في فترة الدوران الثانية، وأنتجتْ هذه كتلة جديدة من السلع، وبيعت هذه الكتلة هي الأخرى، وبات جزء من قيمتها يؤلف رأس المال البالغ 500 جنيه، الذي يسلّف في فترة الدوران الثالثة.

ويسير الأمر على هذا المنوال طوال فترات الدوران العشر. ويجري خلال هذه الفترات إلقاء كتل من سلع أُنتجت حديثاً (وبما أن قيمة هذه السلع تعوّض عن رأس المال المتغير فإنها تُنتَج حديثاً ولا تعاود الظهور كما هو الأمر بالنسبة لقيمة الجزء الدائر الثابت من رأس المال) في السوق كل 5 أسابيع، وبفضل ذلك يجري دمج قوة عمل جديدة أبداً في عملية الإنتاج.

وعليه فإن ما يتحقق بدوران رأس المال المتغير المسلّف البالغ 500 جنيه عشرة دورانات، لا ينحصر في أنْ رأس المال، 500 جنيه، يمكن أن يُستهلك استهلاكاً إنتاجياً عشر مرات، أو أن رأس المال المتغير الذي يكفي لخمسة أسابيع يمكن أنْ يستخدم خلال خمسين أسبوعاً. الواقع إن ما يُستخدم خلال 50 أسبوعاً هو رأس المال المتغير الذي يبلغ 500 جنيه × 10؛ أما رأس المال البالغ 500 جنيه، فلا يكفي دائماً سوى لخمسة أسابيع، وينبغي التعويض عنه بعد انقضاء الأسابيع الخمسة برأسمال أُنتج حديثاً بمقدار 500 جنيه. وهذا ينطبق على رأس المال آ تماماً كما ينطبق على رأس المال ب. غير أن الفارق يبدأ من هنا.

ففي ختام الفترة الأولى المؤلفة من 5 أسابيع يكون كل من الرأسمالي ب والرأسمالي آ، سواء بسواء، قد قام بتسليف وانفاق رأسمال متغير قدره 500 جنيه. وقد قام كل من الرأسمالي ب والرأسمالي آ بتحويل قيمة رأس المال هذا إلى قوة عمل، وعوّض عنها [313] بجزء من قيمة المنتوج، الجزء الذي أنتجته حديثاً قوة العمل هذه، الجزء الذي يُساوي

قيمة رأس المال المتغير المسلّف البالغ 500 جنيه. وبالنسبة إلى الرأسمالي ب كما بالنسبة إلى الرأسمالي آ، لم تقتصر قوة العمل على التعويض عن قيمة رأس المال المتغير المُنفق البالغ 500 جنيه بقيمة جديدة لها ذات المقدار، بل أضافت فائض قيمة له، حسب فرضيتنا، الحجم نفسه.

ولكن القيمة المُنتجَة حديثاً التي تعوّض عن رأس المال المتغير المسلّف وتضيف إلى قيمته فائض قيمة، لا توجد، لدى الرأسمالي ب، في شكل تستطيع معه أن تؤدي وظيفتها ثانية كرأسمال إنتاجي، أي كرأسمال متغير. فهي موجودة في هذا الشكل بالذات لدى الرأسمالي آ. ولا يحوز الرأسمالي ب، حتى نهاية السنة، على رأس المال المتغير المُنفق في الأسابيع الخمسة الأولى وفي كل خمسة أسابيع تالية، رغم أنه يُعوّض بقيمة أنتجت حديثاً زائداً فائض قيمة، في شكل يستطيع أن يؤدي به وظيفته كرأسمال إنتاجي، أو كرأسمال متغير. صحيح أن قيمة رأس المال هذا تُعوّض بقمية جديدة، أي تتجدد، ولكن شكل قيمته (أي الشكل المطلق للقيمة في هذه الحالة، نعني شكلها النقدي) لا يتجدد.

ولا بدّ من أن تتوافر للفترة الثانية المؤلفة من 5 أسابيع (وكذلك لكل 5 أسابيع تالية على مدار السنة) 500 جنيه أخرى، كما كان الحال بالنسبة للفترة الأولى. وعليه، إذا صرفنا النظر عن علاقات الائتمان، يجب أنْ تتوافر منذ بداية السنة 5000 جنيه بمثابة رأسمال نقدي مسلّف، مستتر، رغم أنها لا تُنفق ولا تُحوّل فعلياً إلى قوة عمل إلّا بصورة تدريجية في مجرى السنة.

وبالعكس، بما أن الدورة، أي دوران رأس المال المسلّف، قد اكتملت لدى الرأسمالي آ بعد انقضاء 5 أسابيع، فإن القيمة المعوَّضة تكون، بعد انقضاء الأسابيع الخمسة الأولى، في الشكل الذي تستطيع أن تحرك به قوة عمل جديدة لمدة 5 أسابيع تالية: أي أنها تكون في شكلها الأصلي، الشكل النقدي.

ويجري لدى الرأسمالي آ والرأسمالي ب على حد سواء، استهلاك قوة عمل جديدة في فترة الأسابيع الخمسة الثانية، وانفاق رأسمال جديد مقداره 500 جنيه لدفع قوة العمل هذه. إن وسائل عيش العمال المشتراة بالـ 500 جنيه الأولى قد أستُهلكت، أو أن قيمة هذه الوسائل قد تلاشت من بين يدي الرأسمالي في كل الأحوال. فتُشترى قوة عمل جديدة بالـ 500 جنيه الثانية، وتُسحب وسائل عيش جديدة من السوق. وباختصار فإن الـ 500 جنيه المنفقة هي رأسمال جديد، لا رأس المال القديم. ولكن رأس المال الجديد هذا البالغ 500 جنيه هو، لدى الرأسمالي آ، الشكل النقدي للقيمة التي أُنتجت

حديثاً والتي تعوّض عن الـ 500 جنيه المنفقة سابقاً، في حين أن هذه القيمة المعوّضة لدى الرأسمالي ب ما تزال في شكل لا تستطيع معه أن تؤدي وظيفة رأسمال متغير. إن هذه القيمة المعوّضة موجودة هنا، ولكن ليس في شكل رأسمال متغير. وعليه لا بد من توافر رأسمال إضافي مقداره 500 جنيه، ولا بد من تسليفه في الشكل النقدي، الذي لا
[314] غنى عنه هنا، بغية مواصلة عملية الإنتاج للأسابيع الخمسة التالية. وهكذا يُنفق كل من الرأسمالي آ كما الرأسمالي ب، على مدى 50 أسبوعاً، المقدار نفسه من رأس المال المتغير، ويدفعان المقدار نفسه من قوة العمل ويستهلكانها. ولكن يجب على الرأسمالي ب أن يدفع لقاءها بتسليف رأسمال يساوي قيمتها الإجمالية = 5000 جنيه، أما الرأسمالي آ فيدفع لقاءها تباعاً بقيمة تتجدد بلا انقطاع في شكل نقدي وتُنتج خلال كل 5 أسابيع وتعوّض عن رأس المال البالغ 500 جنيه المسلّف لكل 5 أسابيع. ولا يسلّف الرأسمالي آ في هذه الحالة أبداً رأسمالاً نقدياً لمدة تزيد عن خمسة أسابيع؛ أي أنه لا يسلّف أبداً رأسمالاً أكبر من رأسمال مقداره 500 جنيه، ومسلّف للأسابيع الخمسة الأولى. وتكفي هذه الجنيهات الخمسمائة للسنة كلها. فمن الواضح إذن، أنه عند تساوي درجة استغلال العمل وتساوي المعدل الفعلي لفائض القيمة فإن المعدلين السنويين لفائض القيمة لدى كل من الرأسمالي آ والرأسمالي ب يتناسبان تناسباً عكسياً مع مقدار رأس المال النقدي المتغير الذي ينبغي تسليفه بغية تحريك نفس الكتلة من قوة العمل خلال السنة. لدى الرأسمالي آ: $\frac{5000ف}{500م}$ = 1000%، ولدى الرأسمالي ب: $\frac{5000ف}{5000م}$ = 100%. ولكن 500 ف: 5000 م = 1:10 = 100%:1000%.

إن الفارق يرجع إلى اختلاف طول فترتي الدوران، أي الفترتين اللتين تستطيع القيمة المعوّضة عن رأس المال المتغير المستخدم في فترة محددة من الزمن أن تقوم بعدهما من جديد بوظيفة رأسمال، أي بالتالي كرأسمال جديد. وهنا يحصل عند الرأسمالي ب كما عند الرأسمالي آ، يحصل نفس التعويض عن قيمة رأس المال المتغير المستخدم خلال نفس الفترات. ويحصل أيضاً نفس النمو لفائض القيمة خلال نفس الفترات. ولكن رغم أنه يجري عند الرأسمالي ب التعويض كل خمسة أسابيع عن قيمة مقدارها 500 جنيه وينمو فائض القيمة بمقدار 500 جنيه، فإن هذه القيمة المعوّضة لا تؤلف رأسمالاً جديداً لأنها غير ماثلة في شكل نقدي. أما لدى الرأسمالي آ فلا يقتصر الأمر على تعويض القيمة ـ رأسمال القديمة بأخرى جديدة، بل تُعاد هذه إلى شكلها النقدي، أي تُعوّض في شكل رأسمال جديد قادر على أداء وظيفته ثانية.

إن تحويل القيمة المعوّضة، عاجلاً أو آجلاً، إلى نقد وبالتالي إلى شكل يُسلّف به رأس المال المتغير، هو ظرف لا أهمية له البتة، كما هو واضح، بالنسبة لإنتاج فائض القيمة ذاته. فهذا الأخير يتوقف على مقدار رأس المال المتغير المستخدم وعلى درجة استغلال العمل. ولكن هذا الظرف يحوّر مقدار رأس المال النقدي الواجب تسليفه لتحريك كمٍّ معين من قوة العمل خلال السنة، وبذلك فإنه يقرر المعدل السنوي لفائض القيمة.

III ـ دوران رأس المال المتغير من وجهة نظر المجتمع [315]

دعونا ندرس بإيجاز دوران رأس المال المتغير من وجهة نظر المجتمع. لنفرض أن العامل الواحد يكلف جنيهاً واحداً في الأسبوع، وأن يوم العمل 10 ساعات. ثم يجري استخدام 100 عامل في السنة، عند الرأسمالي آ كما عند الرأسمالي ب (100 جنيه لمائة عامل في الأسبوع يساوي 500 جنيه في 5 أسابيع، و5000 جنيه في 50 أسبوعاً)، ويعمل كل واحد من العمال 60 ساعة في أسبوع عمل من 6 أيام. وهكذا يعمل 100 عامل 6000 ساعة عمل في الأسبوع و300,000 ساعة عمل في 50 أسبوعاً. إن الرأسمالي آ والرأسمالي ب يمسكان بخناق قوة العمل هذه، ولا يمكن للمجتمع، بذلك، أن يُنفقها على أي شيء آخر. ومن هذه الناحية، فالأمر واحد بالنسبة لكل من الرأسمالي ب والرأسمالي آ، من الوجهة الاجتماعية. زد على ذلك أن العمال المائة المستخدمين عند الرأسمالي ب والرأسمالي آ يتلقون سنوياً أجوراً مقدارها 5000 جنيه (إن 200 عامل يتلقون معاً 10,000 جنيه) ويسحبون من المجتمع وسائل عيش بهذا المبلغ. من هذه الناحية أيضاً يتساوى الأمر اجتماعياً بالنسبة لعمال الرأسمالي آ وعمال الرأسمالي ب. فالعمال يتلقون في الحالتين أجورهم كل أسبوع، فهم يسحبون كل أسبوع أيضاً وسائل عيشهم من المجتمع، ويلقون في الحالتين مُعادِلاً نقدياً مقابلها في التداول كل أسبوع. ولكن هنا يبدأ الفرق.

أولاً ـ إن النقد الذي يلقيه عامل الرأسمالي آ في التداول ليس، كما في حالة عامل الرأسمالي ب، مجرد الشكل النقدي لقيمة قوة عمله (إنه في الواقع وسيلة دفع لقاء عمل قد تم إنجازه)؛ فهذا النقد يصبح ابتداءً من فترة الدوران الثانية التي تلي البدء بالمشروع، الشكل النقدي للقيمة المُنتجة جديداً منه هو بالذات (= سعر قوة العمل زائداً فائض القيمة) خلال فترة الدوران الأولى؛ فعلى حساب هذه القيمة تُدفع الأجور لقاء عمله

خلال فترة الدوران الثانية. ولكن الحال ليس كذلك عند الرأسمالي ب. وعلى الرغم من أن النقد يكون هنا أيضاً وسيلة دفع لقاء عمل سبق أن أنجزه العامل، ولكن لا يجري الدفع لقاء هذا العمل من القيمة المُنتجة حديثاً منه هو وقد تحوّلت إلى نقد (أي ليس من الشكل النقدي للقيمة التي أنتجها هذا العمل ذاته). فلا يمكن أن يبدأ الدفع من هذا المصدر إلّا في السنة الثانية، عندما يُدفع للعامل عند ب من القيمة المُنتجة حديثاً منه في السنة السابقة بعد أن تحوّلت إلى نقد.

وكلما قَصُرت فترة دوران رأس المال ـ قَصُرت بذلك مواعيد إعادة تجديد إنتاجه خلال السنة ـ تسارع تحويل الجزء المتغير من رأس المال، الذي سلّفه الرأسمالي في شكل نقدي بالأصل، إلى شكل نقدي للقيمة المُنتجة حديثاً (والتي تتضمن علاوة على ذلك فائض قيمة) الذي خلقها العامل تعويضاً عن رأس المال المتغير؛ وتقلص بالتالي
[316] الزمن الذي يتعين على الرأسمالي خلاله أن يسلّف النقد من صندوقه الخاص، وتضاءل مقدار رأس المال الذي يسلّفه، عموماً، بالقياس إلى النطاق المعيّن للإنتاج، وتعاظمت بهذه النسبة كتلة فائض القيمة التي يعتصرها الرأسمالي من العمال خلال السنة، عند بقاء معدل فائض القيمة على حاله. والسبب هو أنه بقدر ما تتقلص فترة دوران رأس المال، يستطيع الرأسمالي أن يشتري العامل وأن يحرك عمله من جديد مرات أكثر، بواسطة الشكل النقدي للقيمة المُنتجة حديثاً من العامل بالذات.

وإذا كان نطاق الإنتاج معيناً، فإن المقدار المطلق لرأس المال النقدي المتغير المسلّف (ولرأس المال الدائر عموماً) يهبط بنسبة تقلص فترة الدوران، في حين أن المعدل السنوي لفائض القيمة يتزايد. أما إذا كان مقدار رأس المال المسلّف معيناً، فإن نطاق الإنتاج يتنامى؛ وعليه إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، فإن الكتلة المطلقة لفائض القيمة المُنتجة في فترة دوران واحدة تنمو بالمثل في آنٍ واحدٍ مع ارتفاع المعدل السنوي لفائض القيمة، الناجم عن تقلص فترات تجديد الإنتاج. ويترتب عموماً على ما تقدم من بحث، أنه كلما تباينت آماد فترات الدوران، تباين كثيراً مقدار ما يجب تسليفه من رأسمال نقدي لتحريك نفس الكتلة من رأس المال الإنتاجي الدائر ونفس الكتلة من العمل في ظل درجة استغلال العمل نفسها.

ثانياً ـ وهذا مرتبط بالفرق الأول ـ يدفع عامل الرأسمالي ب، كما عامل الرأسمالي آ، لقاء ما يشتري من وسائل عيش بواسطة رأس المال المتغير الذي يتحوّل بين يديه إلى وسيلة تداول. فهو، على سبيل المثال، لا يأخذ القمح من السوق وحسب، بل يعوّض

عنه بما يعادله من النقد. ولكن بما أن النقد الذي يدفع به عامل الرأسمالي ب، لقاء وسائل العيش التي يأخذها من السوق، ليس الشكل النقدي للقيمة المُنتجة حديثاً التي يطرحها في السوق خلال السنة، كما هو شأن عامل الرأسمالي آ، فإنه يقدم لبائع وسائل عيشه نقداً، ولكنه لا يقدم أية سلع ـ سواء كانت هذه وسائل إنتاج أم وسائل عيش ـ يمكن للبائع أن يشتريها بما حصل عليه من نقد، بعكس ما هو الأمر في حالة عامل الرأسمالي آ. وهكذا تؤخذ من السوق قوة عمل، ووسائل عيش قوة العمل هذه، ورأسمال أساسي في شكل وسائل عمل يستخدمها الرأسمالي ب، ومواد إنتاج، وتعويضاً عن ذلك كله يُلقى في السوق مُعادِل في هيئة نقد؛ ولكن لا يُلقى أي منتوج في السوق خلال السنة للتعويض عن العناصر المادية لرأس المال الإنتاجي التي أخذت من السوق.

وإذا ما تصورنا أن المجتمع القائم ليس رأسمالياً بل شيوعياً، فإن رأس المال النقدي كله يتلاشى أولاً، وتتلاشى معه الأقنعة التي ترتديها الصفقات من خلال ذلك. وتُختزل المسألة، عندئذٍ، ببساطة إلى ضرورة أن يحسب المجتمع سلفاً كم من العمل ووسائل [317] الإنتاج ووسائل العيش يمكن له أن يُنفق، دونما إلحاق أي ضرر، على فروع الإنتاج تلك، مثل مدّ سكك الحديد، التي لا تقدم أية وسائل إنتاج أو عيش، ولا تُنتج أي أثر نافع لمدة طويلة، لسنة أو أكثر، بينما تسحب عملاً ووسائل إنتاج ووسائل عيش من إجمالي الإنتاج السنوي. أما في المجتمع الرأسمالي حيث لا يفرض العقل الاجتماعي نفسه أبداً إلّا بعد وقوع الواقعة (post festum)(*)، فإن اضطرابات كبيرة يمكن ويجب أن تقع باستمرار. فمن جهة، ثمة ضغط على سوق النقد، في حين أن الوضع الجيد لسوق النقد يستدعي إلى الوجود حشداً من مشاريع كهذه، أي يولّد بالتالي ظروفاً تثير فيما بعد ضغطاً على سوق النقد. وينشأ الضغط على سوق النقد بسبب الحاجة الدائمة إلى تسليف مقادير ضخمة من رأس المال النقدي لفترات طويلة من الزمن. وهذا بمعزل تماماً عن واقع أن الصناعيين والتجار يلقون في مضاربات سكك الحديد، إلخ.، برأس المال النقدي الذي يحتاجونه لتسيير أعمالهم، ويعوّضون عنه بالإقتراض من سوق النقد. ـ من جهة أخرى، يزداد الطلب على رأس المال الإنتاجي المتاح في المجتمع كثيراً. وبما أن عناصر رأس المال الإنتاجي تُسحب دوماً من السوق من دون أن يُلقى فيه بالمقابل غير

(*) حرفياً: بعد الوليمة، أي من موقع متأخر، بعد وقوع الحدث، إلخ. [ن. ع].

المُعادِل النقدي، فإن الطلب القادر على الدفع يتنامى، غير أنه لا يتضمن أي عنصر للعرض. لذلك ترتفع أسعار وسائل العيش وأسعار مواد الإنتاج أيضاً. زد على ذلك يجري الإحتيال بصورة منتظمة خلال هذا الوقت، وتجري تنقلات لرؤوس الأموال على نطاق واسع. فتُثري زمرة من المضاربين، والمتعهدين، والمهندسين والمحامين وغيرهم. ويثير هؤلاء في السوق طلباً محتدماً على وسائل الاستهلاك، فترتفع الأجور بموازاة ذلك. كما يجري تحفيز الزراعة، بمقدار ما يتعلق الأمر بالطلب على المواد الغذائية. ولكن لا تمكن زيادة هذه المواد الغذائية دفعة واحدة خلال السنة، فيتسع استيرادها، كما يتسع عموماً استيراد المواد غير المألوفة (كالبنّ والسكر، والنبيذ، إلخ)، ومواد الترف. من هنا ينشأ فيض ومضاربة في هذا الفرع من الاستيراد. من جهة أخرى، يؤدي إرتفاع الأسعار في تلك الفروع من الصناعة التي يمكن توسيع الإنتاج فيها بسرعة (الصناعة التحويلية بمعنى الكلمة، المناجم، إلخ.) إلى توسع فجائي سرعان ما يعقبه الإنهيار. ويتولّد تأثير مماثل في سوق العمل، بغية اجتذاب كتل كبيرة من فيض السكان النسبي، المستتر، بل حتى من العمال المستخدمين حقاً، إلى فروع الإنتاج الجديدة. إن المشاريع واسعة النطاق من هذا الطراز، كسكك الحديد مثلاً، تسحب من سوق العمل، بوجه عام، كماً معيناً من قوة العمل لا يمكن أن يُستمد إلّا من فروع معينة مثل الزراعة، التي
[318] يعمل فيها، كقاعدة عامة، فتيان أقوياء. ويحصل ذلك حتى بعد أن تتوطد المشاريع الجديدة كفرع قائم من الإنتاج وتتكوّن الفئة اللازمة له من العمال الجوّالين، كما يحدث مثلاً عندما يبدأ فجأة بناء خطوط سكك الحديد على نطاق أوسع من المدى الوسطي. عندئذ يجري امتصاص شطر من جيش العمال الاحتياطي الذي كان ضغطه يخفّض مستوى الأجور. ويطرأ في هذه الحالة ارتفاع عام على الأجور، حتى في تلك الأقسام من سوق العمل، التي كانت تتيسر فيها فرص جديدة لتشغيل العمال. ويدوم ذلك حتى يدّوي الإنهيار المحتوم ليطلق من جديد جيش العمال الاحتياطي، وعندئذ تنخفض الأجور ثانية من جراء ضغطه، إلى الحد الأدنى ودونه[32]

---

(32) ترد في المخطوطة الملحوظة التي أدرجها ماركس كي يتوسع فيها فيما بعد: «تناقض في نمط الإنتاج الرأسمالي: للعمال بوصفهم شارين للسلع وزن كبير بالنسبة للسوق. ولكن المجتمع الرأسمالي ينزع إلى حصرهم بالسعر الأدنى بوصفهم باعة لسلعتهم الخاصة ـ قوة العمل. تناقض لاحق: إن الحقب التي يبذل فيها الإنتاج الرأسمالي كل قواه تظهر، كقاعدة، على أنها حقب

وبما أن طول فترة الدوران، سواء كان مديداً أم قصيراً، يتوقف على فترة العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، أي على الفترة الضرورية لصنع المنتوج الجاهز للسوق، فإنه يعتمد على الشروط الشيئية للإنتاج المحدّدة تماماً لمختلف توظيفات رأس المال. وتكتسي هذه الشروط في الزراعة بخاصة بدرجة أكبر طابع شروط طبيعية للإنتاج؛ أما في الصناعة التحويلية، والشطر الأعظم من الصناعة الإستخراجية فإن هذه الشروط تتغير مع التطور الاجتماعي لعملية الإنتاج ذاتها.

وبما أن طول فترة العمل يتحدد بكمية المصنوعات (أي بكمية المنتوجات التي تلقى، عادة، في السوق بمثابة سلع) فإن طابعه يتسم بالعُرف. إلّا أن العُرف ذاته يرتكز على أساس مادي يتمثل في نطاق الإنتاج، ولذلك فهو ذو طابع تصادفي، إذا ما دُرس بمعزل عما سواه.

وأخيراً، بما أن طول فترة الدوران يتوقف على طول فترة التداول، فإنه مرهون جزئياً بالتغير الدائم في أوضاع السوق، بيُسر البيع أو عُسْره، وما ينجم عن ذلك من ضرورة إلقاء جزء من المنتوج في أسواق قريبة أو نائية. وبصرف النظر عن حجم الطلب عموماً، [319] تلعب حركة الأسعار دوراً رئيسياً هنا، إذ يجري تقليص المبيعات عمداً عند هبوط الأسعار، فيما يمضي الإنتاج كما في السابق؛ وبالعكس يسير الإنتاج والبيع معاً حين ترتفع الأسعار، بل يمكن بيع السلعة حتى قبل إنتاجها. ولكن ينبغي اعتبار المسافة الفعلية الفاصلة بين مكان الإنتاج وسوق التصريف الأساس المادي الحقيقي لذلك.

فالمنسوجات أو الغزول القطنية الإنكليزية، مثلاً، تُباع إلى الهند. لنفترض أن تاجر التصدير يدفع لقاءها لصناعي القطن الإنكليزي (لا يفعل تاجر التصدير هذا عن طيب خاطر، إلّا إذا كان الوضع في سوق النقد مؤاتياً. أما إذا كان الصناعي نفسه يعوّض عن رأسماله النقدي بعمليات إئتمان، فهذا يعني أن أموره تسير سيراً سيئاً). إن المصدِّر يبيع سلعته القطنية، لاحقاً، في سوق الهند، ومن هنا يعود إليه رأسماله المسلّف. وحتى

= فيض الإنتاج، لأن استخدام قدرات الإنتاج لا يتوقف على إنتاج المزيد من كتلة القيمة، بل على تحقيق هذا المزيد أيضاً، ولكن بيع السلع، أي تحقيق رأس المال السلعي، وبالتالي تحقيق فائض القيمة، محدود لا بالحاجات الإستهلاكية للمجتمع عموماً، بل بحاجات إستهلاكية لمجتمع يتألف سواده الأعظم من فقراء دائمين، قُضي عليهم بأن يظلوا فقراء على الدوام. غير أن ذلك ينتمي إلى الجزء التالي».

يحين أوان هذه العودة، تجري أمور الصناعي نفس المجرى الذي تأخذه عندما يحتم طول فترة العمل دفع رأسمال نقدي جديد لمواصلة عملية الإنتاج بلا انقطاع على النطاق السابق. فرأس المال النقدي الذي يدفع به الصناعي أجور عماله ويجدد به العناصر الأخرى من رأسماله الدائر، ليس هو الشكل النقدي للغزول التي أنتجها هذا الصناعي. ولا يمكن أن تقع هذه الحالة إلّا عند عودة قيمة غزوله إلى إنكلترا بهيئة نقد أو منتوج. وما هذا النقد إلّا رأسمال نقدي إضافي، كما هو الحال من قبل. والفارق الوحيد هو أن التاجر لا الصناعي هو من قام بتسليفه، ولربما يكون هذا التاجر، بدوره، قد حصل عليه بعمليات ائتمان. وهنا أيضاً لا يُلقى، لا قبل إلقاء هذا النقد في السوق، ولا بالتزامن معه، في السوق الإنكليزية أي منتوج إضافي يمكن شراؤه بهذا النقد ليدخل ميدان الاستهلاك الإنتاجي أو الاستهلاك الفردي. وإذا ما استمر هذا الوضع فترة طويلة من الزمن وعلى نطاق واسع نوعاً ما، فلا بد من أن يترك نفس الأثر الذي يتركه تمديد فترة العمل، المذكور آنفاً.

ويحتمل أيضاً أن تُباع الغزول في الهند على أساس الائتمان. وبهذا الائتمان يُشترى من الهند منتوج يُرسل إلى إنكلترا بمثابة تسديد للدين، أو أن يجري تحويل كمبيالة بالمبلغ إلى إنكلترا. وإذا طال هذا الوضع، فإنه يمارس ضغطاً على سوق النقد الهندية قد يولّد بدوره أزمة في إنكلترا. وتستثير الأزمة في إنكلترا بدورها، حتى لو كانت مقرونة بتصدير المعادن الثمينة إلى الهند، أزمة جديدة في ذلك البلد، بسبب إفلاس الشركات التجارية الإنكليزية وفروعها الهندية، التي منحتها البنوك الهندية قروضاً ائتمانية. وهكذا تندلع أزمة في آنٍ واحدٍ في السوق التي يقف ميزان التجارة في غير **صالحها** وفي السوق التي يكون ميزان التجارة في **صالحها**. وقد تزداد هذه الظاهرة تعقيداً. لنفرض أن إنكلترا أرسلت، [320]
مثلاً، سبائك فضية إلى الهند، ولكن الدائنين الإنكليز للهند يتقدمون في ذلك الوقت بطلب استيفاء الديون في ذلك البلد، وعندئذٍ تضطر الهند إلى شحن سبائكها الفضية إلى إنكلترا.

ومن الممكن أن يتوازن على وجه التقريب، تصدير السلع إلى الهند واستيراد السلع منها، رغم أن الاستيراد (باستثناء الظروف الخاصة، كارتفاع أسعار القطن مثلاً، إلخ.) إنما يتحدد ويتحفز بفعل التصدير. إن الميزان التجاري بين إنكلترا والهند قد يبدو متوازناً، أو قد يُبدي تقلبات طفيفة في هذا الجانب أو ذاك. ولكن ما إن تندلع أزمة في إنكلترا حتى يتضح أن المصنوعات القطنية غير المُباعة تتكدس في مستودعات الهند من جهة (أي أنها لم تتحوّل من رأسمال سلعي إلى رأسمال نقدي ـ أي فيض إنتاج من هذه

الناحية) وأن هناك من ناحية أخرى خزيناً غير مباع من المنتوجات الهندية في إنكلترا، بل إن الشطر الأعظم من الخزين الذي جرى بيعه واستهلاكه لم يُسدّد ثمنه بعد. وعليه فإن ما يتجلى بمثابة أزمة في سوق النقد، هو في واقع الأمر تعبير عن اختلال في عملية الإنتاج وعملية تجديد الإنتاج بالذات.

ثالثاً ـ أما فيما يتعلق برأس المال الدائر المستخدم ذاته (بشقيه المتغير والثابت) فإن طول فترة الدوران يؤدي، بقدر ما يتوقف على طول فترة العمل، إلى الفارق التالي: عند حدوث عدة دورانات خلال السنة، يمكن الحصول على جزء من رأس المال الدائر المتغير أو الثابت على حساب منتوج رأس المال هذا بالذات، كما هو الحال مثلاً في صناعة الفحم، ومشاغل الملابس الجاهزة، إلخ. ولا يمكن أن يقع ذلك في حالات أخرى، على الأقل في مجرى تلك السنة.

[321]

الفصل السابع عشر

تداول فائض القيمة

سبق أن رأينا أن الاختلاف في فترة الدوران يولّد اختلافاً في المعدل السنوي لفائض القيمة، حتى لو بقيت كتلة فائض القيمة المُنتجة سنوياً ثابتة على حالها.

بيد أن هناك اختلافاً محتوماً آخر يطرأ على رسملة فائض القيمة، أي على التراكم، وعلى كتلة فائض القيمة المُنتَجة خلال السنة، حتى عند بقاء معدل فائض القيمة على حاله.

ونلاحظ، بادىء الأمر، أن لرأس المال آ (حسب المثال الوارد في الفصل السابق) إيراداً دورياً جارياً، ويغطي الرأسمالي، بالتالي، متطلبات الاستهلاك الخاصة به خلال السنة مما ينتجه من فائض قيمة باستثناء فترة الدوران الأولى التي تدشن المشروع؛ ولا حاجة به لتغطية هذه المتطلبات عبر تسليف النقد من رصيده الخاص. ولكن هذا الأمر الأخير يقع عند الرأسمالي ب. وعلى الرغم من أنه يُنتج من فائض القيمة نفس المقدار الذي ينتجه الرأسمالي آ خلال نفس الفترات من الزمن، إلّا أن فائض القيمة عنده لا يتحقق وبذلك لا يمكن أن يُستهلك، لا استهلاكاً فردياً ولا إنتاجياً. هنا يجري استباق فائض القيمة بمقدار ما يعلق الأمر بالاستهلاك الفردي. ولا بد من تسليف رصيد خاص لهذا الغرض.

إن جزءاً من رأس المال الإنتاجي، وهو جزء يصعب تصنيفه، ونعني به رأس المال الإضافي اللازم لأعمال تصليح وصيانة رأس المال الأساسي، يظهر الآن في ضوء جديد.

عند الرأسمالي آ لا يُسلّف هذا الجزء ـ كلّه أو جلّه ـ من رأس المال في بداية الإنتاج. ولا حاجة به لأن يكون متاحاً ولا أن يكون موجوداً هو ذاته بالفعل. فهو ينبع

من عمل المشروع نفسه عبر التحويل المباشر لفائض القيمة إلى رأسمال، أي استخدام فائض القيمة مباشرة كرأسمال. فجزء من فائض القيمة الذي لا يُنتج دورياً فحسب بل ويتحقق أيضاً خلال السنة، يمكن أن يغطي النفقات الضرورية لأعمال التصليح، إلخ.

[322] وعليه فإن جزءاً من رأس المال اللازم لتسيير المشروع في نطاقه الأصلي إنما يُنتجه المشروع نفسه خلال عمله عن طريق رسملة جزء من فائض القيمة. وهذا أمر مستحيل بالنسبة للرأسمالي ب. فهذا الجزء قيد البحث في رأس المال ينبغي أن يشكّل لديه جزءاً من رأس المال المسلّف بالأصل. وسيبرز هذا الجزء في دفاتر حسابات الرأسمالي، في الحالتين معاً، بمثابة رأسمال مُسلّف، وهو هكذا حقاً، نظراً لأنه يؤلف، حسب فرضيتنا، جزءاً من رأس المال الإنتاجي اللازم لمواصلة المشروع على النطاق المعني. ولكن ثمة فارقاً هائلاً فيما يتعلق برصيد تسليف هذا الجزء. فهو، عند الرأسمالي ب يؤلف حقاً جزءاً من رأس المال الذي تم تسليفه بالأصل، أو يتوجب أن يكون متاحاً. أما عند الرأسمالي آ، فهو يؤلف، بالعكس، جزءاً من فائض القيمة المستخدم كرأسمال. وتبين هذه الحالة الأخيرة أن ليس رأس المال المتراكم وحده، بل كذلك شطر من رأس المال المسلّف بالأصل، يمكن أن يكون مجرد فائض قيمة مُرَسْملة.

ومع تطور الائتمان تزداد العلاقة بين رأس المال المسلّف بالأصل وفائض القيمة المرسمل تعقيداً. فمثلاً، يمكن أن يقترض الرأسمالي آ من المصرفي ج جزءاً من رأس المال الإنتاجي الذي يبدأ به مشروعه، أو يسيّره خلال السنة. وعليه فإنه يفتقر في بداية الأمر إلى رأسمال خاص يكفيه لتمشية المشروع. ويقوم المصرفي ج بإقراضه مبلغاً من النقد لا يتألف إلّا من فائض قيمة أودعها الصناعيون د، هـ، و، إلخ. ومن وجهة نظر الرأسمالي آ ليس هذا المبلغ رأسمالاً متراكماً بعدُ. أما من وجهة نظر الصناعيين د، هـ، و، إلخ.، فإن الرأسمالي آ لا يزيد في الواقع عن كونه وسيطاً منفذاً لرسملة فائض القيمة الذي استحوذوا عليه.

لقد رأينا من قبل (رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثاني والعشرون) أن التراكم، أو تحويل فائض القيمة إلى رأسمال، هو من حيث محتواه الفعلي عملية تجديد الإنتاج على نطاق موسَّع، سواء تجلّى هذا التوسع من حيث السعة الممتدة (extensive)، عن طريق بناء مصانع جديدة إضافة إلى القديمة، أم تجلى من حيث الكثافة (intensive)، عن طريق توسيع نطاق الإنتاج في المشروع المعني.

إن توسيع نطاق الإنتاج يمكن أن يمضي على دفعات صغيرة، وبالذات في تلك

الحالات التي يُستخدم فيها جزء من فائض القيمة لإجراء التحسينات التي إما أن تزيد قدرة إنتاجية العمل المستخدم لا أكثر، أو تسمح باستغلاله في الوقت نفسه إستغلالاً أشد. أو، حيثما لا يكون يوم العمل محدداً بقانون، فإن انفاقاً إضافياً من رأس المال الدائر (على مواد الإنتاج والأجور) يكفي لتوسيع نطاق الإنتاج من دون زيادة رأس المال الأساسي؛ وبذلك يطول الوقت اليومي لاستخدام رأس المال الأساسي، فيما تتقلص فترة دورانه بالمقابل. أو أن فائض القيمة المُرَسْمل يُتيح، في ظل ظروف مؤاتية في السوق، المضاربة بالمواد الأولية، أي القيام بعمليات ما كان رأس المال المسلّف بالأصل يكفي للقيام بها، إلخ.

[323] غير أن من الواضح أنه في الحالات التي يؤدي فيها تزايد عدد فترات الدوران إلى زيادة وتيرة تحقيق فائض القيمة خلال السنة، تحلّ إنْ آجلاً أم عاجلاً، فترات لا يمكن خلالها تمديد يوم العمل ولا إدخال تحسينات جزئية؛ ومن جهة ثانية فإن توسيع نطاق المشروع بأسره توسيعاً متناسقاً، لا يمكن إلّا في حدود معينة، ضيقة إلى هذه الدرجة أو تلك، يشترطها جزئياً الطابع العام للمشروع أي المباني مثلاً، وجزئياً أبعاد الحقل المحروث، كما في الزراعة؛ علماً بأن الأمر يتطلب من أجل ذلك رأسمالاً إضافياً يبلغ من الحجم مبلغاً لا يمكن توافره إلّا بتراكم فائض القيمة خلال سنوات عديدة.

وعليه، فإلى جانب التراكم الفعلي أي تحويل فائض القيمة إلى رأسمال إنتاجي (وما يقابله من تجديد إنتاج على نطاق موسع) يجري تراكم للنقد، تحشيد لجزء من فائض القيمة بهيئة رأسمال نقدي مستتر لن يؤدي وظيفة رأسمال فاعل إضافي إلّا في وقت لاحق حين يبلغ حجماً معيناً.

على هذا النحو يبدو الأمر من وجهة نظر الرأسمالي المفرد. ولكن نظام الائتمان يتطور في آنٍ واحدٍ مع تطور الإنتاج الرأسمالي. فرأس المال النقدي الذي لا يستطيع رأسمالي واحد استخدامه، بعدُ، في مشروعه الخاص، يمكن أن يُستخدم على يد آخرين يدفعون له فائدة مئوية. فبالنسبة له يؤدي رأس المال وظيفة رأسمال نقدي بالمعنى الخاص للكلمة، أي كضربٍ خاص من رأس المال متميز عن رأس المال الإنتاجي. ولكنه يؤدي وظيفته كرأسمال في يد الغير. ومن الواضح أنه مع تزايد وتيرة تحقيق فائض القيمة وتعاظم النطاق الذي يُنتج به، تزداد نسبة إلقاء رأس المال النقدي الجديد أو النقد المتخذ هيئة رأسمال في سوق النقد، ومن هنا يجري امتصاصه، أو الشطر الأعظم منه، في الأقل، لتوسيع الإنتاج.

إن الشكل الأبسط الذي يمكن أن يتخذه رأس المال النقدي الإضافي المستتر هذا، هو شكل الكنز. وقد يكون هذا الكنز ذهباً أو فضة إضافيين جرى تلقيهما، بصورة

مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق التبادل مع بلدان تستخرج المعادن الثمينة. وبهذه الطريقة وحسب، ينمو الكنز النقدي نمواً مطلقاً في حدود البلد المعني. ويمكن لهذا الكنز، من جهة أخرى، ـ كما هو الأمر في أغلب الحالات ـ أن لا يكون شيئاً سوى نقد سُحب من التداول داخل البلد ليتخذ شكل كنز بين أيدي رأسماليين فرادى. بل لعل رأس المال النقدي المستتر هذا لا يتألف إلّا من رموز للقيمة ـ نغض النظر هنا عن النقد الائتماني ـ أو من مجرد استحقاقات (سندات ملكية) للرأسمالي مسجلة على طرف ثالث بموجب وثائق رسمية. ومهما يكن شكل الوجود المتعين لرأس المال النقدي الإضافي
[324] هنا فإنه لا يمثّل، في جميع هذه الحالات، بمقدار ما هو رأسمال مقبل (in spe)، سوى سند ملكية إضافي واحتياطي للرأسمالي على الجزء الإضافي المقبل من الإنتاج السنوي للمجتمع.

«إن كتلة الثروة المتراكمة فعلاً، ضئيلة من حيث المقدار.. بالمقارنة مع القوى المُنتجة في المجتمع الذي يمتلك هذه الثروة، أياً كان مستواه الحضاري، بل حتى بالمقارنة مع الاستهلاك الفعلي لذلك المجتمع بضعة أعوام، إنها ضئيلة لدرجة ينبغي دفع المشرّعين والاقتصاديين السياسيين لصبّ جلّ اهتمامهم على القوى المُنتجة وتطورها الحر في المستقبل، لا قصر الاهتمام، كما هو الحال حتى الآن، على الثروة المتراكمة الماثلة أمام النظر. فالشطر الأعظم مما يدعى بالثروة المتراكمة، ليس إلّا ثروة إسمية، فهي لا تتألف من أشياء حقيقية، كالسفن، والمنازل، والسلع القطنية، ومنشآت تحسين التربة، بل تتألف من سندات مِلكية مسجلة على القوى المُنتجة السنوية المقبلة للمجتمع، وهي سندات مِلكية تولّدها وتخلّدها وسائط ومؤسسات انعدام الضمان. إن استعمال هذه الأشياء» (تراكم الأشياء المادية، أو الثروة الفعلية) «كوسيلة بسيطة تضمن لمالكيها تملّك الثروة التي ستخلقها القوى المُنتجة المقبلة في المجتمع، إن هذا الاستعمال سوف يُنتزع منهم، بفعل القوانين الطبيعية للتوزيع، بالتدريج ومن دون استعمال القوة؛ وبمساعدة العمل التعاوني» (co-operative labour) «سوف يُنتزع منهم في ظرف سنوات قلائل». (وليم تومبسون، بحث في مبادىء توزيع الثروة، لندن، 1850، ص453).

(William Thompson, [An] *Inquiry into the Principles of the Distribution of Wealth,* London, 1850, p. 453).

«ثمة قلة تعرف، بينما الغالبية لا ترتاب البتة في مدى ضآلة التراكم الفعلي في المجتمع سواء من حيث الأبعاد أو التأثير، إزاء القوى المُنتجة للبشرية، بل حتى إزاء الاستهلاك العادي لبضع سنوات من قبل جيل واحد. والسبب جلّي، لكن التأثير ضار. فالثروة التي تُستهلك كل عام، تختفي بمجرد استهلاكها، ولا تُرى إلّا للحظة، من دون أن تترك انطباعاً مؤثراً إلّا خلال التمتع بها أو استهلاكها. ولكن ذلك الشطر من الثروة، الذي يُستهلك ببطء، كالأثاث، والآلات، والمباني، يشخص أمام أنظارنا من الطفولة إلى الشيخوخة، بمثابة نُصب دائمة تذكّر بالجهد البشري. وبامتلاك هذا الشطر الثابت، المتين، من الثروة العامة الذي لا يُستهلك إلّا ببطء ـ الأرض والمواد الأولية للعمل عليها، والأدوات التي يتحقق العمل بها، والبيوت التي يلتجىء إليها المرء أثناء العمل ـ بامتلاك هذه الأشياء يستأثر مالكوها، لما فيه نفعهم الخاص، بالقوى المُنتجة السنوية التي يتملكها كل العاملين المُنتجين الفعليين في المجتمع، رغم أن هذه الأشياء قد تكون بالغة الصِغر بالمقارنة مع المنتوجات المتجددة دوماً لذلك العمل. إن سكان بريطانيا وإيرلندا يبلغون عشرين مليوناً، والمتوسط السنوي لاستهلاك الفرد، رجلاً كان أم امرأة أم طفلاً، قد يناهز عشرين جنيهاً، وهذا يؤلف ثروة قوامها 400 مليون جنيه تقريباً من منتوج العمل المستهلك سنوياً. أما مجمل مقدار رأس المال المتراكم لهذين البلدين فلا يزيد، حسب التقديرات، عن 1200 مليون، أي ثلاثة أمثال منتوج العمل السنوي؛ أو رأسمال مقداره [325] 60 جنيهاً للفرد الواحد، إذا ما جرى تقسيمه بالتساوي. وأكثر ما يهمنا هنا هو التناسب بين المقادير، لا الحصيلة المطلقة الدقيقة بهذه الدرجة أو تلك لهذه المبالغ المخمنة. إن الفائدة المئوية عن رأس المال هذا كلّه ستكفي لإعالة مجموع السكان بمستوى من الرفاهية يماثل المستوى الذي يعيشون في ظله الآن لمدة شهرين في السنة تقريباً، أما مجموع رأس المال المتراكم نفسه فسوف يقيم أودهم بلا عمل (إذا كان هناك شارون) مدة 3 سنوات! وفي نهاية هذه المدة سوف يهلك الناس المحرومون من مسكن وملبس ومأكل، جوعاً أو يصبحون عبيداً أرقاء لأولئك الذين أقاموا أودهم في هذه السنوات الثلاث. إن نسبة السنوات الثلاث إلى طول حياة جيل واحد معافى، لنقل إنه 40 عاماً، هي كنسبة مقدار وأهمية الثروة الفعلية، رأس المال المتراكم، حتى في أغنى بلد،

إلى قوتها المُنتجة، إلى القوى المُنتجة لجيل واحد من الناس فقط، لا نسبة إلى ما يمكن أن ينتجوه في ظل النظام المتعقل، في ظل الرفاه المضمون للجميع، وبخاصة في ظل العمل التعاوني، بل نسبة إلى ما ينتجونه فعلا بصورة مطلقة في ظل الوضع السقيم وانعدام الأمان المبهض!. ولصيانة وتخليد هذه الكتلة، الجبارة في الظاهر، من رأس المال الموجود، أو بالأحرى لصيانة وتخليد التصرف بمنتوج العمل السنوي الذي يتحقق بواسطتها واحتكارها، لا بد من تخليد كل الآلة الجهنمية لرذائل وجرائم وعذابات انعدام الأمان. ولا يمكن تراكم أي شيء من دون تأمين الضروريات، والحال أن التيار العظيم من رغبات الإنسان يبحث عن الإشباع؛ وهذا يفسر الضآلة النسبية لمقدار الثروة الفعلية للمجتمع في أية لحظة معينة. فهي دورة أبدية من الإنتاج والاستهلاك. وفي ظل هذا المقدار الهائل من الاستهلاك والإنتاج السنويين فإن المجتمع يعجز، أو يكاد يعجز، عن أن يستغني عن حفنة من التراكم الفعلي؛ ومع ذلك فإن الانتباه ينصبّ أساساً على هذه الحفنة من التراكم بالذات وليس على كتلة القوى المُنتجة. غير أن قلة قليلة استحوذت على هذه الحفنة، وقد جعلت منها أداة للإستيلاء على منتوجات العمل التي تجدّدها على الدوام الغالبية العظمى من الناس، من سنة إلى سنة؛ من هنا تنبع الأهمية الكبرى لمثل هذه الأداة، بالنسبة إلى هذه القلة.. إن قرابة ثلث المنتوج السنوي الوطني ينتُزع الآن من المُنتجين على هيئة ضرائب عامة، ويُستهلك استهلاكاً غير إنتاجي على يد أولئك الذين لا يقدمون لقاءه أي مُعادِل، نعني لا يقدمون أي شيء كمُعادِل يُرضي المُنتجين. إن الجمهور ينظر بدهشة إلى الكتل المتراكمة، وبخاصة عندما تتركز بأيدي أفراد قلائل. ولكن الكتل التي تُنتج سنوياً، تتدفق بلا انقطاع مثل أمواج نهر جبار، أزلية لا تُعدّ ولا تُحصى، تضيع دون رجعة في بحر الاستهلاك. وعلى هذا الاستهلاك الأزلي يعتمد الجنس البشري، ليس فقط لتلبية كل المسرّات فحسب، بل يعتمد عليه حتى في وجوده. إن كمية هذا المنتوج السنوي وتوزيعه ينبغي أن يكونا موضع الدراسة في المقام الأول. إن التراكم الفعلي يتسم بأهمية ثانوية تماماً، بل إنه يكتسب هذه الأهمية بفعل تأثيره، وحده [326] تقريباً، على توزيع المنتوج السنوي. ويُنظر هنا إلى التراكم والتوزيع الفعليين على الدوام» (في كتاب تومبسون) «في علاقتهما مع قوة

المجتمع المُنتجة بوصفهما عنصرين خاضعين لهذه القوة. أما جميع الأنظمة الأخرى تقريباً، فقد نظرت إلى القوة المُنتجة في علاقتها مع التراكم وتخليد النمط القائم للتوزيع بوصفها قوة خاضعة لهما. وقد جرى اعتبار بؤس أو رفاه الجنس البشري بأسره، المتجددين أبداً، أمراً لا يستحق الاعتبار، بالمقارنة مع الحفاظ على نمط التوزيع القائم هذا. إن تخليد نتائج العنف والغش والمصادفة، هو ما يسمونه الأمان؛ وللحفاظ على هذا الأمان الزائف تجري التضحية بكل القوى المُنتجة للجنس البشري بلا هوادة» (المرجع نفسه، ص 440 ـ 443).

* * *

وهناك، بالنسبة لتجديد الإنتاج، حالتان اعتياديتان ممكنتان لا غير، وذلك بمعزل عن العوائق التي تعرقل تجديد الإنتاج حتى عندما يجري في نطاق معطى:

فإما أن يجري تجديد الإنتاج البسيط.

أو تجري رسملة فائض القيمة، أي التراكم.

I ـ تجديد الإنتاج البسيط

في حالة تجديد الإنتاج البسيط، نجد أن فائض القيمة الذي يتم إنتاجه وتحقيقه سنوياً أو دورياً إذا كانت هناك عدة دورانات خلال السنة، إنما يُستهلك بكلّيته استهلاكاً فردياً، نعني استهلاكاً غير إنتاجي على أيدي مالكيه، الرأسماليين.

إن كون قيمة المنتوج تتألف، في جزء، من فائض القيمة، وفي جزء آخر من ذلك الجزء من القيمة الذي يتألف من رأس المال المتغير الذي تم تجديد إنتاجه في المنتوج مع ما استهلك فيه من رأسمال ثابت، لا يغير أقل تغيير كمّ أو قيمة المنتوج الكلّي، الذي يدخل التداول دوماً في شكل رأسمال سلعي، مثلما يُسحب دوماً من مجال التداول لكي يُستهلك استهلاكاً إنتاجياً أو فردياً، أي لكي يخدم كوسيلة إنتاج أو وسيلة استهلاك. وإذا ما تركنا رأس المال الثابت جانباً، فلن يؤثر ذلك بشيء سوى توزيع المنتوج السنوي بين العمال والرأسماليين.

وحتى عند افتراض تجديد الإنتاج البسيط وحده، فإن جزءاً من فائض القيمة ينبغي أن يبقى على الدوام في شكل نقد لا في شكل منتوج، بخلافه لا يمكن تحويل هذه القيمة من نقد إلى منتوج لأغراض الاستهلاك. ويتعين الآن أن نستفيض في بحث هذا التحويل لفائض القيمة من شكله السلعي الأصلي إلى نقد. ولتبسيط الأمور، فإننا نفترض القضية

في أبسط أشكالها، أي نفترض أن التداول يجري حصراً بالنقد المعدني، النقد الذي [327]
يؤلف مُعادِلاً فعلياً.

واستناداً إلى قوانين التداول السلعي البسيط (رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثالث)(*) ينبغي أن تكون كتلة النقد المعدني الموجودة في البلد كافية لا لتداول السلع فحسب، بل وكافية أيضاً لمواجهة تذبذبات تداول النقد، الناجمة جزئياً عن تغيرات سرعة التداول، وجزئياً عن تغير أسعار السلع، وجزئياً عن تباين وتغير النسب التي يؤدي بها النقد وظائفه كوسيلة دفع أو وسيلة تداول بالمعنى الحقيقي للكلمة. وتتغير النسبة التي تنقسم بها كتلة النقد الموجودة، إلى كنز ونقد متداول تغيراً مستمراً، ولكن كتلة النقد الإجمالية تساوي، على الدوام، حاصل جمع النقد المكتنز والنقد المتداول. وهذه الكتلة من النقد (كتلة المعدن الثمين) هي كنز تراكم لدى المجتمع بالتدريج. وبما أن جزءاً من هذا الكنز يُستهلك بفعل الاهتراء، فلا بد من تعويضه سنوياً، كما هو الحال مع أي منتوج آخر. ويتحقق هذا التعويض في الواقع بمبادلة جزء من المنتوج السنوي للبلد المعني لقاء منتوج البلدان التي تستخرج الذهب والفضة، على نحو مباشر أو غير مباشر. بيد أن هذا الطابع العالمي للصفقة يُخفي مجراها البسيط. ولاختزال القضية إلى أبسط وأصفى تعبير، ينبغي الافتراض أن استخدام الذهب والفضة يجري في البلد المعني ويؤلف بالتالي جزءاً من الإنتاج الاجتماعي الكلّي في هذا البلد.

وبصرف النظر عن إنتاج الذهب والفضة لأصناف الترف، فإن الحد الأدنى من الاستخراج السنوي لهذين المعدنين ينبغي أن يساوي الاهتراء السنوي للمعدن النقدي الناجم عن تداول النقد. زدْ على ذلك أنه إذا ازداد مجموع قيم كتلة السلع التي يتم إنتاجها وتداولها سنوياً، فإن الاستخراج السنوي للذهب والفضة ينبغي أن يزداد بالمثل، وذلك لأن ارتفاع مجموع قيم السلع المتداولة وكتلة النقد اللازمة لمداولتها (وما يقابل ذلك من تكوين للكنز) لا تعوّضهما زيادة سرعة تداول النقد وتوسيع وظيفة النقد كوسيلة دفع، أي توسيع مقاصّة عمليات البيع والشراء من دون توسط النقد الفعلي.

وعليه ينبغي انفاق جزء من قوة العمل الاجتماعية وجزء من وسائل الإنتاج الاجتماعية، كل عام، لاستخراج الذهب والفضة.

[328] إن الرأسماليين المنخرطين في استخراج الذهب والفضة يحدّدونه ـ بما أننا نفترض هنا تجديد الإنتاج البسيط ـ في حدود المتوسط السنوي لاهتراء الذهب والفضة والمتوسط

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص153-156، [الطبعة العربية، ص182-187]. [ن.ع].

السنوي لاستهلاك الذهب والفضة الذي يسببه الإهتراء، أما فائض قيمتهم الذي يستهلكونه سنوياً من دون أن يرسملوا شيئاً منه حسب فرضيتنا، فيلقونه مباشرة في التداول في شكل نقدي، وهو الشكل الطبيعي للمنتوج، خلافاً لفروع الإنتاج الأخرى حيث يكون الشكل النقدي هو الشكل المحوّل للمنتوج.

زدْ على هذا: فيما يتعلق بالأجور، أي الشكل النقدي الذي يُسلّف به رأس المال المتغير، فإنها لا تعوّض ببيع المنتوج، بتحويله إلى نقد، بل بمنتوج يكون الشكل النقدي من البداية هو شكله الطبيعي.

أخيراً، ينطبق الشيء نفسه على ذلك الجزء من المنتوج، المعدن الثمين، الجزء الذي يساوي قيمة رأس المال الثابت المستهلك دورياً، بشقيه الدائر الثابت والأساسي الثابت الذي يُستهلك خلال السنة.

دعونا ندرس الدورة، أي دوران رأس المال الموظف في إنتاج المعادن الثمينة أولاً في الشكل ن ـ س ... ج ... نَ. بما أن (س) في الفعل (ن ـ س) لا تضم قوة عمل ووسائل إنتاج فحسب، بل أيضاً رأسمالاً أساسياً لا يُستهلك سوى جزء من قيمته في ج، فمن الجلّي أن (نَ) ـ أي المنتوج ـ هو مقدار من النقد يساوي رأس المال المتغير المنفق على الأجور، زائداً رأس المال الدائر الثابت المُنفق على وسائل الإنتاج، زائداً جزء من القيمة يناسب اهتلاك رأس المال الأساسي، زائداً فائض القيمة. وإذا كان هذا المقدار أقل، وكانت القيمة العامة للذهب باقية على حالها، فإن المناجم المقصودة غير مُنتجة أو ـ إذا كان الوضع العام هكذا ـ أن قيمة الذهب سترتفع مستقبلاً، بالمقارنة مع قيم السلع التي بقيت بلا تغير، أي أن أسعار السلع ستهبط، بحيث أن مقدار النقد الذي يُنفق في الفعل (ن ـ س) سيكون أقل في المستقبل.

وإذا ما درسنا أولاً الجزء الدائر فقط من رأس المال المسلّف في (ن)، وهي نقطة انطلاق ن ـ س ... ج ... نَ، لوجدنا أن مقداراً معيناً من النقد يُسلّف ويُلقى في التداول لدفع ثمن قوة العمل وشراء مواد الإنتاج. ولكن هذا المقدار لا يُسحب من التداول عن طريق دورة رأس المال هذا بالذات، لكي يُلقى في التداول مجدداً. فالمنتوج أصلاً هو نقد حتى في شكله الطبيعي، ولذلك لا يتعين عليه أن يتحوّل إلى نقد بالتبادل، عن طريق عملية التداول. فهو ينتقل من عملية الإنتاج إلى مجال التداول، لا في شكل رأسمال سلعي يتعين أن يُعاد تحويله إلى رأسمال نقدي، بل كرأسمال نقدي ينبغي أن يُعاد تحويله إلى رأسمال إنتاجي، أي ينبغي عليه شراء قوة عمل ومواد إنتاج من جديد. [329]
إن الشكل النقدي لرأس المال الدائر، المستهلك في قوة العمل ووسائل الإنتاج إنما يُعوّض، لا ببيع المنتوج، بل بالشكل الطبيعي للمنتوج ذاته، أي ليس عن طريق سحب قيمة هذا المنتوج من التداول ثانية في شكل نقدي، بل بإضافة نقد جرى إنتاجه حديثاً.

دعونا نفترض أن رأس المال الدائر هذا = 500 جنيه، وأن فترة الدوران = 5 أسابيع، وفترة العمل = 4 أسابيع، وفترة التداول = أسبوعاً واحداً. يتعين منذ البداية تسليف النقد لمدة 5 أسابيع، جزئياً بهيئة خزين إنتاجي وجزئياً بهيئة نقد تحت اليد لدفع الأجور بالتدريج. وفي بداية الأسبوع السادس تتدفق 400 جنيه عائدة، وتغدو 100 جنيه طليقة. ويتكرر ذلك باستمرار. وهنا، كما في الحالات السابقة، تكون 100 جنيه على الدوام في شكل نقدٍ طليق خلال زمن معين من فترة الدوران. ولكنها تتألف من نقد إضافي أُنتج حديثاً، شأن الـ 400 جنيه الأخرى. ولدينا في هذه الحالة 10 دورانات في السنة، ويتولّد منتوج سنوي مقداره 5000 جنيه ذهباً. (وفترة التداول هنا ليست الزمن اللازم لتحويل السلعة إلى نقد، بل الزمن المطلوب لتحويل النقد إلى عناصر إنتاج).

وبالنسبة لأي رأسمال آخر يبلغ 500 جنيه ويقوم بالدوران في ظل الشروط ذاتها، فإن الشكل النقدي المتجدّد دوماً يكون الشكل المحوّل لرأس المال السلعي الذي يُنتج ويُلقى في التداول كل 4 أسابيع، والذي يتخذ عن طريق بيعه ـ أي عن طريق السحب الدوري لكمية النقد التي كان يمثّلها عند دخوله بالأصل إلى العملية ـ هذا الشكل النقدي المرة تلو الأخرى. أما هنا فإن الرأسمالي، على العكس، يُلقي كتلة إضافية جديدة من النقد مقدارها 500 جنيه، خلال كل فترة دوران، من عملية الإنتاج إلى التداول مباشرة، بغية سحب مواد إنتاج وقوة عمل من هذا التداول باستمرار. وهذا النقد الملقى في التداول لا يُسحب منه ثانية عبر الدورة التي يجتازها رأس المال هذا، بل يتنامى باستمرار على حساب كتل الذهب الجديدة التي يجري إنتاجها.

دعونا ننعم النظر في الجزء المتغير من رأس المال الدائر هذا، ونفترض أنه يبلغ، كما من قبل، 100 جنيه؛ أن هذه الجنيهات المائة تكفي، في إنتاج السلع الاعتيادية، لدفع ثمن قوة العمل باستمرار، عند قيام 10 دورانات في السنة. إن هذا المبلغ نفسه يكفي هنا أيضاً حيث يجري استخراج الذهب، ولكن الـ 100 جنيه التي تتدفق عائدة وتُدفع لقاء قوة العمل كل 5 أسابيع، ليست الشكل المحوّل لمنتوج قوة العمل هذه بل جزء من نفس هذا المنتوج المتجدد باستمرار. إن منتج الذهب يدفع لعماله مباشرة جزءاً من الذهب الذي استخرجوه بأنفسهم. وعليه فإن الـ 1000 جنيه التي تُنفق سنوياً على قوة العمل، ويلقيها العمال في التداول، لا تعود عبر هذا التداول إلى نقطة انطلاقها. [330]

أما بخصوص رأس المال الأساسي فلا بدّ عند تأسيس المشروع من انفاق رأسمال نقدي ضخم نسبياً، وإلقائه بالتالي في التداول دفعة واحدة. ولن يعود هذا، شأن أي رأسمال أساسي إلّا على دفعات، على مدى سنوات. ولكنه يعود كجزء مباشر من

المنتوج، من الذهب، لا عن طريق بيع المنتوج وتحويله على هذا النحو إلى نقد ذهبي. وعليه فإنه لا يتخذ شكله النقدي على نحو تدريجي بسحب النقد من التداول بل يتكدس جزء مطابق له من المنتوج. ورأس المال النقدي المعاد تكوينه على هذا النحو ليس مبلغاً من النقد المسحوب بالتدريج من التداول لتغطية مبلغ النقد الذي أُلقي فيه بالأصل لاقتناء رأس المال الأساسي، بل هو كتلة إضافية من النقد.

أخيراً، بمقدار ما يتعلق الأمر بفائض القيمة، فإن هذه القيمة تساوي، بالمثل، جزءاً معيناً من المنتوج الجديد، الذهب، الذي يُلقى في التداول خلال كل فترة دوران جديدة لكي يُنفق بكليته انفاقاً غير مُنتج، حسب فرضيتنا، على وسائل العيش ومواد الترف.

ولكن حسب افتراضنا، فإن مجمل الاستخراج السنوي من الذهب، الذي تُسحب من خلاله باستمرار قوة عمل ومواد إنتاج من السوق وليس نقداً، بينما يُلقى من خلاله في السوق باستمرار نقد إضافي ـ إن مجمل استخراج الذهب هذا لا يعوّض إلّا عن النقد المهترىء خلال السنة، أي لا يساعد إلّا في الحفاظ على كتلة النقد في المجتمع من دون نقصان، والتي توجد باستمرار، وإن يكن بنسب متباينة، في شكلين هما الكنز، والنقد المبثوث في التداول.

وينبغي لكتلة النقد، حسب قانون تداول السلع، أن تساوي كتلة النقد اللازمة لتداول السلع إضافة إلى كمّ آخر من النقد في شكل كنز، يزداد أو ينخفض بانكماش أو توسع التداول، ويخدم كذلك لتكوين رصيد احتياطي لازم من وسائل الدفع. وحين لا تحصل تسوية للمدفوعات، يتوجب دفع قيمة السلع نقداً. وإن كون جزء من هذه القيمة يتألف من فائض قيمة، نقصد أنه لم يكلف بائع السلع قرشاً، لا يغير من المسألة شيئاً على الإطلاق. لنفرض أن سائر المُنتجين مالكون مستقلون لوسائل إنتاجهم، بحيث أن التداول يجري بين المُنتجين المباشرين أنفسهم. فإذا صرفنا النظر عن الجزء الثابت من رأسمالهم، أمكننا تقسيم منتوجهم السنوي الفائض إلى جزءين، بما يناظر الوضع في المجتمع الرأسمالي: الجزء الأول آ الذي يعوّض عن وسائل عيشهم الضرورية حصراً، والجزء الآخر ب الذي يستهلكون جانباً منه في هيئة مواد الترف ويستخدمون جانباً آخر [331] منه لتوسيع الإنتاج. إن الجزء آ يمثل رأس المال المتغير، والجزء ب فائض القيمة. بيد أن هذا التقسيم يظل بلا تأثير على مقدار كتلة النقد اللازمة لمداولة منتوجهم الكلّي. وإذا ما بقيت الظروف الأخرى على حالها، فإن قيمة كتلة السلع المتداولة كلها تبقى كما هي، شأنها شأن كتلة النقد اللازم لذلك. ولكان يتعين عليهم أيضاً أن يحوزوا المقدار نفسه

من احتياطي النقد لو بقيت فترات الدوران مُقسّمة تقسيماً متساوياً، أي كان عليهم أن يحتفظوا بالجزء نفسه من رأسمالهم في شكل نقد لأن إنتاجهم، حسب فرضيتنا، هو إنتاج سلعي، كما كان الأمر من قبل. وعليه فإن كون جزء من قيمة السلع يتألف من فائض قيمة لا يغير إطلاقاً من كتلة النقد اللازم للقيام بالإنتاج كله.

وثمة خصم لتوك، يتشبث بالصيغة (ن ـ س ـ نَ)، ويسأله، كيف يستطيع الرأسمالي أن يسحب دوماً من التداول نقداً أكثر مما يُلقي فيه. هذا مفهوم تماماً. فالأمر لا يتعلق هنا بتكوين فائض القيمة. فتكوين فائض القيمة، وهو السرّ الوحيد، أمر بديهي من وجهة النظر الرأسمالية. إذ إن مقدار القيمة المستخدم لن يغدو رأسمالاً ما لم يغتني بفائض قيمة. وعليه بما أنه رأسمال حسبما افترضنا، فإن تكوين فائض القيمة أمر بديهي.

وعليه فإن السؤال ليس هو: من أين ينبع فائض القيمة، بل: من أين يأتي النقد الذي يتلبس فائض القيمة؟

غير أن وجود فائض القيمة أمر بديهي بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي البورجوازي. وليس هذا الوجود مفترضاً فحسب، بل يقترن بافتراض آخر هو أن جزءاً من كتلة السلع الملقاة في التداول يتألف من منتوج فائض، يمثّل بالتالي قيمة لم تكن جزءاً من رأس المال الذي زجّه الرأسمالي في التداول؛ وبالتالي فإن الرأسمالي إذ يُلقي منتوجه في التداول فإنه يُلقي معه فائضاً يزيد عن رأسماله، كما أنه يسحب هذا الفائض منه مجدداً.

إن رأس المال السلعي، الذي يُلقيه الرأسمالي في التداول، يمتلك قيمة أكبر (أما من أين تأتي، فليس ذلك واضح ولا مفهوم، ولكنه حقيقة واقعة (c'est un fait) من وجهة نظر هذا الرأسمالي ذاته) من رأس المال الإنتاجي الذي سحبه من التداول بهيئة قوة عمل ووسائل إنتاج. ووفقاً لهذه الفرضية يتضح لماذا يستطيع، لا الرأسمالي آ وحده، بل والرأسماليون ب، ج، د، إلخ.، أن يسحبوا باستمرار من التداول، بمبادلة سلعهم، قيمة أكبر من قيمة رأس المال الذي دفعوه للمرة الأولى، ثم دفعوه مراراً وتكراراً. إن الرأسماليين آ، ب، ج، د، إلخ.، يلقون في التداول، باستمرار، بشكل رأسمال سلعي،
[332] قيمة سلعية ـ وهذه العملية متعددة الجوانب تعدد جوانب رؤوس الأموال العاملة بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً ـ أكبر مما يسحبون منه في شكل رأسمال إنتاجي. لذا ينبغي عليهم، دوماً، أن يوزعوا فيما بينهم مقداراً من القيمة يساوي مقدار قيمة رؤوس الأموال الإنتاجية التي دفعها كل واحد منهم (أي أن على كل واحد منهم، أن يسحب من جهته من التداول كتلة معينة من عناصر رأس المال الإنتاجي)؛ كما أن عليهم، باستمرار، أن

يوزعوا فيما بينهم مقدار القيمة الذي يلقون به، من كل الجهات بالمثل، في التداول بشكل سلع، يلقون فائضاً معيناً من القيمة السلعية يزيد على قيمة عناصر إنتاج سلعهم.

ولكن ينبغي تحويل رأس المال السلعي إلى نقد قبل إعادة تحويله إلى رأسمال إنتاجي وقبل انفاق ما يحتويه من فائض قيمة. فمن أين يأتي النقد اللازم لهذا الغرض؟ يبدو هذا السؤال عسيراً للوهلة الأولى، فلا توك ولا غيره استطاع أن يقدم الجواب عنه حتى الآن.

لنفترض أن رأس المال الدائر 500 جنيه قد دُفع في شكل رأسمال نقدي، وأنه يمثل رأس المال الكلّي الدائر للمجتمع، أي لطبقة الرأسماليين مهما كانت فترة دورانه. لنفترض أن فائض القيمة يبلغ 100 جنيه. فكيف تستطيع طبقة الرأسماليين بأسرها أن تسحب باستمرار 600 جنيه من التداول، بينما تلقي فيه باستمرار 500 جنيه فقط؟

بعد أنْ يتحوّل رأس المال النقدي البالغ 500 جنيه إلى رأسمال إنتاجي، يتحوّل هذا الأخير في عملية الإنتاج إلى قيمة سلعية مقدارها 600 جنيه، وهكذا أصبح الآن يوجد في التداول، ليس فقط قيمة سلعية بمقدار 500 جنيه تساوي قيمة رأس المال النقدي المدفوع بالأصل، بل أيضاً فائض قيمة بمقدار 100 جنيه، جرى إنتاجه مجدداً.

ويُلقى فائض القيمة الإضافي هذا، البالغ 100 جنيه، في التداول بشكل سلع. وهذا مما لا ريب فيه. بيد أن عملية كهذه لا تخلق نقداً إضافياً لتداول هذه القيمة السلعية الإضافية.

ولا يجوز السعي لتفادي هذه الصعوبة بذرائع معقولة (plausible) ظاهرياً.

لنأخذ مثالاً: بمقدار ما يتعلق الأمر برأس المال الدائر الثابت فمن المعروف أنه لا يُنفق بأسره في آنٍ واحدٍ. فحين يبيع الرأسمالي آ سلعته، وبذلك يتلبّس رأسماله المسلّف شكلاً نقدياً، فإن رأسمال الشاري ب الماثل في شكل نقد يتلبّس، بالعكس، شكل وسائل الإنتاج، تلك التي أنتجها الرأسمالي آ. فمن خلال هذا الفعل نفسه الذي يعيد به الرأسمالي آ رأس المال السلعي الذي أنتجه إلى الشكل النقدي، إنما يعيد به الرأسمالي ب رأسماله إلى الشكل الإنتاجي، أي يحوّله من الشكل النقدي إلى وسائل إنتاج وقوة عمل؛ فيؤدي نفس المبلغ من النقد وظيفته في عملية مزدوجة كما يحدث في كل شراء بسيط (س ــ ن). من جهة أخرى، حين يقوم الرأسمالي آ بإعادة تحويل نقده إلى وسائل [333] إنتاج فإنه يشتريها من الرأسمالي ج، وهذا الأخير يدفع النقد نفسه إلى الرأسمالي ب، إلخ. وهكذا تبدو القصة وكأنها قد توضحت. ولكن:

إن سائر القوانين التي صغناها بخصوص كمية النقد المتداول في ظل التداول السلعي

(رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث) لا تتغير قيد شعرة بفعل الطابع الرأسمالي لعملية الإنتاج.

لذا حين يُقال إن رأس المال الدائر للمجتمع، الواجب تسليفه في شكل نقدي يبلغ 500 جنيه، فإن المرء يكون قد أخذ بعين الاعتبار، مسبقاً، إن هذا المبلغ يُسلّف دفعة واحدة، من جهة، وإنه يحرّك، من جهة أخرى، رأسمالاً إنتاجياً أكبر من 500 جنيه، نظراً لأن هذا المبلغ يخدم، بالتناوب، كرصيد نقدي لرؤوس أموال إنتاجية شتى. وعليه فإن هذا النمط من التفسير يفترض سلفاً أن النقد ماثل تحت اليد، في حين أن وجود النقد بالذات هو ما يتعين تفسيره.

قد يقال علاوة على ذلك: إن الرأسمالي آ يُنتج سلعاً يستهلكها الرأسمالي ب استهلاكاً فردياً، غير إنتاجي. وإن نقد الرأسمالي ب يحوّل رأس المال السلعي للرأسمالي آ إلى نقد، وبذلك فإن نفس المبلغ من النقد يخدم لتحويل فائض القيمة للرأسمالي ب ورأس المال الثابت الدائر للرأسمالي آ إلى نقد فضي. ولكن هنا في هذه الحالة يكون من المفترض على نحو مباشر حل المسألة التي ما يزال يتعين حلها، ونعني بها تحديداً، من أين يحصل الرأسمالي ب على النقد الذي يغطي إيراده؟ كيف حوَّل هو ذاته إلى نقد هذا الجزء من منتوجه الذي يؤلف فائض القيمة؟ ـ

وعلاوة على ذلك قد يُقال، إن ذلك الجزء من رأس المال المتغير الدائر الذي يدفعه الرأسمالي آ لعماله في أي وقت يتدفق عائداً إليه من التداول دوماً؛ وإن جزءاً متفاوتاً من هذا يظل موجوداً عنده هو دوماً لدفع الأجور. غير أنه يمرّ بين انفاق النقد على الأجور وعودته وقت يمكن خلاله لهذا النقد أن يُستخدم، من بين أمور أخرى، لتحويل فائض القيمة إلى نقد. ولكننا نعرف ـ **أولاً**: أنه كلما كان هذا الوقت أطول، كبرت الذخيرة النقدية التي يتعين على الرأسمالي آ أن يحتفظ بها تحت اليد (in petto). **وثانياً**: أن العامل يُنفق النقد، يشتري به سلعاً، وهكذا يحوِّل ما تحتويه من فائض قيمة إلى نقد بمقدار مماثل نسبياً (pro tanto). وعليه فإن نفس النقد المسلّف في شكل رأسمال متغير يخدم كذلك، بمقدار مماثل، غرض تحويل فائض القيمة إلى نقد. ومن دون التعمق في المسألة هنا حسبنا أن نقول ما يلي: إن استهلاك طبقة الرأسماليين بأسرها، والأشخاص غير المُنتجين التابعين لهم، يسير بموازاة استهلاك الطبقة العاملة؛ ولذا يتوجب على الرأسماليين أيضاً أن يلقوا بالنقد في التداول، في آن واحد مع النقد الذي يلقيه العمال فيه، لكي يُنفقوا فائض قيمتهم بمثابة إيراد؛ ولأجل ذلك لا بدّ من سحب النقد من [334]
التداول. إن التفسير الذي قدمناه تواً يختزل كمية النقد الضروري، ولكنه لا يُلغي ضرورته. ـ

أخيراً، قد يقال: إن كمية كبيرة من النقد تُلقى دائماً في التداول عند البدء بتوظيف رأس المال الأساسي، ثم لا تُستعاد من التداول إلّا بشكل تدريجي، على دفعات، بعد مضي سنوات، من جانب الذي ألقاها في التداول. فهل هذا المبلغ غير كافٍ لتحويل فائض القيمة إلى نقد؟ ـ جوابنا على ذلك أن تداول مبلغ الـ 500 جنيه (الذي يتضمن كذلك إمكانية تكوين الكنز للرصيد الاحتياطي اللازم) يفترض مسبقاً استخدام جزء معين من المبلغ لشراء عناصر رأسمال أساسي، إنْ لم يكن على يد الشخص الذي ألقاه في التداول، فعلى يد شخصٍ آخر. وقد افترضنا، علاوة على ذلك، أن المبلغ المُنفق على اقتناء سلع تخدم بمثابة رأسمال أساسي، يُدفع أيضاً لقاء فائض القيمة الذي تحتويه هذه السلع، والسؤال على وجه الدقة هو من أين يأتي هذا النقد. ـ

لقد سبق أن قدمنا جواباً عاماً عن هذا السؤال: إذا كان ينبغي تداول كتلة من السلع بمبلغ (1000 جنيه × س)، فلن تتغير كمية النقد اللازم لهذا التداول في شيء سواء كانت قيمة هذه الكتلة من السلع تتضمن فائض قيمة أم لا، سواء جرى إنتاج هذه الكتلة من السلع رأسمالياً أم لا **وهكذا فإن هذه القضية بالذات لا وجود لها**. وإذا كانت جميع الشروط الأخرى معينة، مثل سرعة جريان النقد، وما إلى ذلك، فإن مبلغاً معيناً من النقد يلزم لتداول قيمة سلعية مقدارها (1000 جنيه × س) وهذا المبلغ لا يتوقف البتة على صِغَر أو كِبَر النصيب، الذي يؤول من هذه القيمة إلى المُنتجين المباشرين لهذه السلع. ولكن بما أن ثمة قضية هنا، فإنها تتطابق مع القضية العامة: من أين يأتي مبلغ النقد اللازم لمداولة السلع في البلد المعني؟

والحال، أنه ينشأ بالفعل، من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي، مظهر لوجود قضية ما خاصة. وهي بالذات أن الرأسمالي الذي يظهر هنا كنقطة انطلاق، يُلقي منها النقد في التداول. أما النقد الذي يُنفقه العامل لقاء وسائل عيشه فقد كان موجوداً من قبل كشكل نقدي لرأس المال المتغير، وعليه فإن الرأسمالي هو الذي ألقاه في التداول بالأصل كوسيلة شراء أو وسيلة دفع لقاء قوة العمل. علاوة على ذلك يُلقي الرأسمالي في التداول نقداً يؤلف بالأصل الشكل النقدي لرأسماله الثابت، الأساسي والسيّال [الدائر]، ويُنفقه كوسيلة شراء أو وسيلة دفع للحصول على وسائل عمل ومواد إنتاج. وما عدا ذلك لا يظهر الرأسمالي كنقطة انطلاق لكتلة النقد الماثلة في التداول. ولا توجد عموماً سوى نقطتي انطلاق لا غير: الرأسمالي والعامل. أما الأشخاص الثالثون من كل الأصناف فلا [335] بد إما أن يتلقوا النقد من هاتين الطبقتين لقاء خدمات يؤدونها لهما، أو إنهم يكونون، إذ يتلقون النقد من دون أن يقدموا خدمات بالمقابل، شركاء في اقتسام فائض القيمة بشكل

ريع، وفائدة، إلخ. وواقع أن فائض القيمة لا يبقى بكلّيته في جيب الرأسمالي الصناعي وأن عليه اقتسامه مع آخرين، لا صلة له البتة بالمسألة الراهنة. فالمسألة تتعلق بالطريقة التي يتحوّل بها فائض قيمته إلى نقد فضي، لا بطريقة توزيع النقد الفضي الناجم عن تصريف هذه القيمة. وعليه فما زلنا نعتبر الرأسمالي، في حالتنا الراهنة، المالك الوحيد لفائض القيمة. أما بالنسبة للعامل، فقد سبق أن قلنا إنه ليس إلّا نقطة انطلاق ثانوية، في حين يشكّل الرأسمالي نقطة الانطلاق الأصلية للنقد الذي يلقيه العامل في التداول. فالنقد المدفوع أولاً كرأسمال متغير يجتاز الطور الثاني من تداوله حين يُنفقه العامل لشراء وسائل عيشه.

لذلك تظل طبقة الرأسماليين نقطة الانطلاق الوحيدة للنقد الجاري في التداول. فإن لزمها 400 جنيه لدفع ثمن وسائل الإنتاج و100 جنيه لدفع أجور قوة العمل، ألقت 500 جنيه في التداول. ولكن فائض القيمة المودع في المنتوج يساوي قيمة قدرها 100 جنيه إذا كان معدل فائض القيمة 100%. فكيف تستطيع طبقة الرأسماليين أن تسحب من التداول 600 جنيه باستمرار، بينما لا تُلقي فيه باستمرار سوى 500 جنيه؟ فلا شيء يأتي من العدم. ولا تستطيع طبقة الرأسماليين، بأسرها، أن تسحب من التداول شيئاً لم يُلق فيه من قبل.

ونغض النظر هنا عن واقع أن مبلغ النقد 400 جنيه قد يكفي، حين يقوم بالدوران عشر مرات، لمداولة وسائل إنتاج بقيمة 4000 جنيه وعمل بقيمة 1000 جنيه، وأن الـ 100 جنيه المتبقية قد تكفي بالمثل لمداولة ما قيمته 1000 جنيه من فائض القيمة. فالتناسب بين مقدار النقد وبين قيمة السلع التي يقوم بمداولتها، لا يغير من جوهر الأمر شيئاً. وتظل القضية هي هي. وما لم تقم نفس القطع من النقد بالتداول عدة مرات، فسيتوجب إلقاء رأسمال مقداره 5000 جنيه في التداول، وسيلزم 1000 جنيه لتحويل فائض القيمة إلى نقد. والسؤال الذي يطرح نفسه هو بالضبط من أين يأتي هذا النقد، سواء كان 1000 جنيه أم 100 جنيه؟ فهو في كل الأحوال علاوة تُضاف إلى رأس المال النقدي المُلقى في التداول.

ومهما بدا قولنا، للوهلة الأولى، مفارقة ظاهرة (paradox)، فالواقع أن طبقة الرأسماليين ذاتها هي التي تُلقي في التداول ذلك النقد الذي يخدم تحقيق فائض القيمة المودع في السلع، ولكن لنلاحظ جيداً (nota bene)، أنها لا تلقيه في التداول باعتَباره نقداً مسلّفاً، أي ليس باعتباره رأسمالاً فهي تُنفقه كوسيلة شراء لإشباع استهلاكها الفردي. لذا فإن طبقة الرأسماليين لا تسلّف هذا النقد، رغم أنها نقطة انطلاق تداوله.

[336] دعونا نأخذ رأسمالياً مفرداً شرع للتو في أعماله، كأن يكون مزارعاً. إنه يسلّف، خلال السنة الأولى، رأسمالاً نقدياً، 5000 جنيه مثلاً، يدفع منها 4000 جنيه لشراء وسائل الإنتاج، و1000 جنيه لشراء قوة العمل. لنفترض أن معدل فائض القيمة 100%، فمقدار فائض القيمة الذي يستولي عليه هو 1000 جنيه. إن الـ 5000 جنيه المذكورة أعلاه تتضمن كل النقد الذي سلّفه كرأسمال نقدي. ولكن ينبغي للمرء أن يعيش أيضاً، فهو لا يتلقى أي نقد إلّا في نهاية السنة. لنفرض أن استهلاكه السنوي يبلغ 1000 جنيه. وعليه أن يحوز هذا المبلغ. ومع أنه يقول بأن عليه أن يسلّف هذه الجنيهات الألف خلال السنة الأولى، فإن هذا التسليف ـ الذي لا يتسم هنا إلّا بأهمية ذاتية ـ لا يعني أكثر من أن عليه أن يغطي استهلاكه الفردي خلال السنة الأولى من جيبه الخاص، بدلاً من تغطيته على حساب الإنتاج المجاني لعماله. فهو لا يسلّف هذا النقد كرأسمال، بل يُنفقه، أي يدفعه كمُعادِل لقاء وسائل العيش التي يستهلكها. إنه يُنفق هذه القيمة بهيئة نقد، يُلقيها في التداول، ويسحبها منه بهيئة قيم سلعية. وهو قد استهلك هذه القيم السلعية. وعليه، لم تعد له أية علاقة بقيمتها. والنقد الذي دفعه لقاء هذه القيمة ماثل الآن كعنصر من عناصر النقد المتداول. ولكنه سحب قيمة هذا النقد من التداول في شكل منتوجات، وقد أُبيدت هذه القيمة الآن سوية مع المنتوجات التي كانت ماثلة فيها. لقد تلاشت تماماً. ولكنه يلقي في التداول، في نهاية السنة، قيمة سلعية تبلغ 6000 جنيه، ويبيعها. وبذلك يتدفق إليه عائداً: 1) رأسماله النقدي المسلَّف البالغ 5000 جنيه؛ 2) فائض القيمة المحوّل إلى نقد مقداره 1000 جنيه. لقد سلّف 5000 جنيه كرأسمال وألقاها في التداول، وهو يسحب الآن من التداول 6000 جنيه، 5000 جنيه منها عوضاً عن رأسماله، و1000 جنيه فائض قيمة. وهذه الألف جنيه الأخيرة قد تحوّلت إلى نقد بواسطة النقد الذي ألقاه هو ذاته في التداول، ليس بوصفه رأسمالياً بل بوصفه مُستهلكاً، أي أنه لم يسلّفه بل استهلكه. وهي تعود إليه باعتبارها الشكل النقدي لما أنتجه من فائض قيمة. وتتكرر هذه العملية من الآن فصاعداً كل عام. ولكن ابتداءً من السنة الثانية، فإن الألف جنيه التي يُنفقها شخصياً تمثّل باستمرار الشكل المحوّل، الشكل النقدي لما أنتجه من فائض قيمة. وهو يُنفق هذه القيمة سنوياً، وتتدفق عائدة إليه سنوياً كذلك.

ولو قام رأسماله بعدد أكبر من الدورانات في السنة الواحدة، لما تغير في الأمر شيئاً، ولكن ذلك سيؤثر على الأمد الزمني، وبالتالي يؤثر على مقدار ما يتعين على الرأسمالي أن يلقيه في التداول لاستهلاكه الفردي، علاوة على رأسماله النقدي المسلّف.

إن الرأسمالي لا يُلقي هذا النقد في التداول بوصفه رأسمالاً ولكن الطابع الذي يسم الرأسمالي هو قدرته على العيش بما يملك من وسائل حتى يحين أوان عودة فائض [337] القيمة.

لقد افترضنا في الحالة الراهنة أن مبلغ النقد الذي يُلقيه الرأسمالي في التداول لتغطية استهلاكه الفردي حتى أول عودة لتدفق رأسماله، يساوي بالضبط مقدار فائض القيمة الذي ينتجه الرأسمالي والذي يتعين تحويله إلى نقد. ومن الجلّي أن هذه الفرضية اعتباطية بمقدار ما يتعلق الأمر بالرأسمالي المفرد. ولكنها لا بد أن تكون صحيحة بالنسبة لمجمل طبقة الرأسماليين، على فرض أن هناك تجديد إنتاج بسيطاً. وهي لا تعبر إلّا عن الشيء نفسه الذي تتضمنه الفرضية الأخيرة، ونعني تحديداً أن فائض القيمة كله ولا شيء سواه، يُستهلك استهلاكاً غير إنتاجي، أي أن الرأسمالي لا يستهلك أي جزء من رصيد رأس المال الأصلي استهلاكاً غير إنتاجي.

لقد افترضنا آنفاً أن الإنتاج الكلّي للمعادن الثمينة (= 500 جنيه) يكفي للتعويض عن اهتراء النقد لا أكثر.

ويحوز الرأسماليون المستخرِجون للذهب على كامل منتوجهم بهيئة ذهب، سواء ذلك الجزء الذي يعوّض عن رأس المال الثابت، أم الجزء الذي يعوّض عن رأس المال المتغير، أم الجزء الذي يتألف من فائض القيمة. وعليه فإن جزءاً من فائض القيمة الاجتماعي يتألف من ذهب، لا من منتوج يتحوّل إلى ذهب في عملية التداول أولاً، فهذا الجزء يتألف منذ البداية من ذهب ويُلقى في التداول بغية سحب منتوجات من التداول. وينطبق الشيء نفسه هنا على الأجور، أي على رأس المال المتغير، وعلى التعويض عن رأس المال الثابت المسلّف. وعليه بينما يلقي قسم من طبقة الرأسماليين في التداول قيمة سلعية أكبر (أكبر بما يساوي فائض القيمة) من رأس المال النقدي الذي سلّفه، فإن قسماً آخر من الرأسماليين يُلقي في التداول قيمة نقدية أكبر (أكبر بما يساوي فائض القيمة) من القيمة السلعية التي يسحبها باستمرار من التداول لأجل استخراج الذهب. وهكذا بينما يسحب قسم من الرأسماليين، باستمرار من التداول نقداً أكثر مما يطرح فيه، فإن قسم الرأسماليين الذي يستخرج الذهب يضخ في التداول باستمرار نقداً أكثر مما يسحب منه بهيئة وسائل إنتاج.

ورغم أن جزءاً من هذا المنتوج، أي الذهب، البالغ 500 جنيه، هو فائض قيمة بالنسبة لمنتج الذهب، إلّا أن المبلغ كله مخصص فقط لتعويض النقد الضروري لتداول السلع؛ ولا أهمية هنا البتة كم من هذا المبلغ يحوّل فائض القيمة الماثل في السلع إلى نقد ذهبي، وكم منه يحوّل بقية الأجزاء المكوّنة للقيمة إلى نقد.

إن انتقال موضع استخراج الذهب من بلد إلى آخر لا يغيّر من المسألة إطلاقاً. ذلك أن جزءاً من قوة العمل الاجتماعية ووسائل الإنتاج الاجتماعية للبلد آ تتحوّل إلى منتوج، وليكن قماشاً، قيمته 500 جنيه، فيصدّر إلى البلد ب لشراء الذهب من هناك. ورأس
[338] المال الإنتاجي المستخدم على هذا النحو في البلد آ لا يُلقي سلعاً في سوق البلد آ ـ بل يُلقي النقد عوضاً عن ذلك ـ كما لو أنه كان مستخدماً على نحو مباشر في استخراج الذهب. إن منتوج البلد آ يتمثل في 500 جنيه من الذهب، ولا يدخل في مجال تداول هذا البلد آ إلّا بهيئة نقد. والجزء من قيمة فائض القيمة الاجتماعي الماثل في هذا المنتوج يوجد مباشرة في شكل نقد ولا يوجد أبداً بالنسبة للبلد آ في أي شكل آخر. ورغم أن جزءاً فقط من منتوج الرأسماليين المستخرِجين للذهب يمثل فائض القيمة، وجزءاً آخر يمثل تعويضاً عن رأس المال، فإن حلّ المسألة المتعلقة بكمية هذا الذهب التي تعوّض عن رأس المال المتغير وكميته التي تمثل فائض القيمة، إذا تركنا جانباً رأس المال الثابت الدائر، إنما أمر يتوقف حصراً على نسبة كل من الأجور وفائض القيمة، على التوالي، إلى قيمة السلع المتداولة. ويتوزع الجزء الذي يؤلف فائض القيمة بين مختلف ممثلي طبقة الرأسماليين. ورغم أنهم يُنفقون هذا الجزء من القيمة، دوماً، لأجل الاستهلاك الفردي ويستعيدونه ببيع منتوجات جديدة ـ وهذا البيع والشراء هو ما يؤدي بالضبط إلى أن يتداولوا فيما بينهم هم النقد اللازم لتحويل فائض القيمة إلى نقد ـ مع ذلك ثمة شطر من فائض القيمة الاجتماعية يظل، ماثلاً في شكل نقد، في جيوب الرأسماليين وإنْ يكنْ بنسب متباينة، تماماً مثلما أن شطراً من الأجور يبقى، في الأقل خلال جانب من الأسبوع، في جيوب العمال بشكل نقد. ومقدار هذا الشطر من فائض القيمة الاجتماعي لا يتحدد بذلك الجزء من منتوج الذهب(*) الذي يؤلف بالأصل فائض القيمة للرأسماليين المستخرِجين للذهب، بل يتحدّد، كما قلنا، بالنسبة التي يتوزع بها المنتوج المذكور أعلاه، والبالغ 500 جنيه، بين الرأسماليين والعمال عموماً، والنسبة التي تنقسم بها القيمة السلعية(**) المكرّسة للتداول إلى فائض قيمة وأجزاء أخرى مكوّنة للقيمة.

(*) (Goldproduckts)، منتوج الذهب، وقد ورد خطأ في الطبعتين الأولى والثانية: منتوج نقدي (Geldproduckts) وقد قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

(**) (Warenwert)، وقد ورد خطأ في الطبعتين الأولى والثانية: خزين سلعي (Warenvorrat). وقد قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

بيد أن ذلك الجزء من فائض القيمة الذي لا يوجد في السلع الأخرى، بل يوجد في موازاة هذه السلع بهيئة نقد، لا يتألف من جزء الذهب المستخرج سنوياً، إلّا في حدود ما يدخل هذا الجزء من الاستخراج السنوي للذهب في التداول لأجل تحقيق فائض القيمة. أما الجزء الآخر من النقد الذي يوجد باستمرار، بنسب متغيرة، بين يدي طبقة الرأسماليين بوصفه الشكل النقدي لفائض قيمتهم، فليس عنصراً من الذهب المستخرج سنوياً، بل جزء من كتل النقد التي تراكمت من قبل في البلاد.

واستناداً إلى فرضيتنا، فإن الاستخراج السنوي للذهب، البالغ 500 جنيه، يعوّض فقط عن النقد المهترىء سنوياً. وعليه إذا ما وضعنا نصب العين هذه الـ 500 جنيه فقط، [339] وأهملنا ذلك الشطر من كتلة السلع المُنتجة سنوياً والتي تتم مداولتها بواسطة النقد المتراكم سابقاً، فإن فائض القيمة الذي أُنتج في شكل سلعي سيجد في عملية التداول النقد اللازم لتحويله إلى نقد، ومردّ ذلك ببساطة إلى أن هناك، في الجانب الآخر، فائض قيمة يجري إنتاجه سنوياً بشكل ذهب. وينطبق الشيء ذاته على الأجزاء الأخرى من منتوج الذهب البالغ 500 جنيه، والتي تعوّض عن رأس المال النقدي المسلّف.

هنا تنبغي ملاحظة أمرين.

أولاً ـ يترتب على ما تقدم: أن فائض القيمة الذي يُنفقه الرأسماليون بهيئة نقد، وكذلك رأس المال المتغير وغيره من رأس المال الإنتاجي الذي يدفعه هؤلاء بهيئة نقد، هو في واقع الأمر منتوج العمال، وبالتحديد العمال المشتغلين باستخراج الذهب. فأولاء يستخرجون مجدداً، كلاً من ذلك الجزء من منتوج الذهب «المسلّف» لهم كأجور، وذلك الجزء من منتوج الذهب الذي يتمثل فيه مباشرة فائض القيمة الخاص بالرأسماليين المستخرِجين للذهب. وأخيراً، فيما يتعلق بذلك الجزء من منتوج الذهب، الذي يعوّض فقط عن القيمة ـ رأسمال الثابتة المسلّفة لاستخراج الذهب، فإنه لا يعاود الظهور في شكل نقد(*) (أو أي منتوج عموماً) إلّا من خلال العمل السنوي للعمال. لقد أنفق الرأسمالي هذا الجزء، عند بدء المشروع، في شكل نقد، ولكن هذا النقد لم يكن نتاج هذا المشروع بل كان يؤلف جزءاً من كتلة النقد المتداول في المجتمع. غير أن هذا الجزء لا يؤلف المنتوج السنوي للعمال إلّا بمقدار ما يُعوّض عنه بمنتوج جديد، أي بذهب إضافي. ويتجلى التسليف، من جهة الرأسمالي هنا أيضاً، باعتباره مجرد شكل

(*) (Goldform) في الطبعتين الأولى والثانية ورد خطأ: شكل نقدي (Geldform)، وقد قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

ينبع من أن العامل لا يملك وسائل إنتاجه الخاصة، ولا يستطيع التصرف، في أثناء استخراج الذهب، بوسائل العيش التي ينتجها عمال آخرون.

ثانياً ـ أما فيما يتعلق الأمر بكتلة النقد الموجودة بصورة مستقلة عن هذا التعويض السنوي البالغ 500 جنيه، في شكل كنز جزئياً، وفي شكل نقد جارٍ في التداول جزئياً، فإن ما ينطبق على هذه الـ 500 جنيه كل سنة، ينبغي أن ينطبق عليها أو كان ينبغي أن ينطبق عليها في الأصل. ولسوف نعود إلى هذه النقطة في خاتمة هذا البند. قبل ذلك ثمة ملاحظات أخرى.



رأينا في مجرى دراستنا للدوران أن التغيرات في أمد فترات الدوران تستدعي تغيرات في كتل رأس المال النقدي اللازمة لمواصلة الإنتاج على النطاق نفسه، في حال بقاء
[340] جميع الشروط الأخرى دون تغيير. وعليه ينبغي للتداول النقدي أن يتمتع بمرونة كبيرة تكفي للتكيف مع هذا التناوب من التمدّد والانكماش في فترات الدوران.

ولو افترضنا كذلك أن الشروط الأخرى تظل ثابتة ـ بما في ذلك طول يوم العمل وشدته وإنتاجيته ـ بحيث لا يتغير إلّا توزيع القيمة المُنتجة جديداً بين أجور وفائض قيمة، بحيث يرتفع الأول وتهبط الثانية، أو بالعكس، فإن ذلك لن يؤثر أي تأثير في كتلة النقد المتداول. ويمكن لهذا التغير في توزيع القيمة المُنتجة جديداً أن يطرأ من دون أي توسع أو إنكماش في كتلة النقد الجاري في التداول. دعونا ندرس، على الأخص، حالة الارتفاع العام في الأجور التي يعقبها ـ حسب الشروط المفترضة هنا ـ هبوط عام في معدل فائض القيمة، على أن يقترن ذلك، حسب فرضيتنا أيضاً، بعدم حدوث أي تغير في قيمة كتلة السلع المتداولة. يطرأ في هذه الحالة، بالطبع، ارتفاع لرأس المال النقدي الواجب تسليفه بمثابة رأسمال متغير، وبالتالي يطرأ ارتفاع مماثل لكتلة النقد التي تؤدي هذه الوظيفة. ولكن فائض القيمة ينخفض، شأن كتلة النقد اللازم لتحقيقه، بمقدار يساوي بالضبط مقدار ارتفاع كتلة النقد اللازم لأداء وظيفة رأسمال متغير. ولا تتأثر بذلك كتلة النقد العامة اللازمة لتحقيق القيمة السلعية، كما لا تتأثر به هذه القيمة السلعية ذاتها. إن كلفة إنتاج السلعة ترتفع بالنسبة للرأسمالي المفرد ولكن السعر الاجتماعي لإنتاج السلعة يظل على حاله. ويقتصر التغير، بمعزل عن الجزء الثابت من القيمة، على نسبة إنقسام سعر إنتاج السلع إلى أجور وأرباح.

ولكن، قد يقول قائل، إن ازدياد ما يُنفق من رأس المال النقدي المتغير (بشرط بقاء قيمة النقد ثابتة على حالها طبعاً) يعني مقداراً أكبر بالمثل من النقد بين أيدي العمال. وإن هذا بدوره يولّد طلباً أكبر على السلع من جهة العمال. والعاقبة الأخرى هي ارتفاع أسعار السلع. ـ أو قد يقول قائل: إذا ارتفعت الأجور، رفع الرأسماليون أسعار سلعهم. وفي الحالتين، يؤدي الارتفاع العام للأجور إلى ارتفاع أسعار السلع. وبالتالي تلزم كتلة أكبر من النقد لتداول السلع، سواء فسّرنا ارتفاع الأسعار بهذه الطريقة أو تلك.

الجواب على الصيغة الأولى هو: في أعقاب ارتفاع الأجور سيرتفع بخاصة طلب العمال على وسائل العيش الضرورية. كما سيرتفع طلبهم على مواد الترف ولكن بدرجة أقل كثيراً، أو قد ينشأ طلب على مصنوعات لم تكن تندرج من قبل في نطاق ما كانوا يستهلكون. إن الارتفاع المفاجيء، وعلى نطاق أوسع، في الطلب على وسائل العيش الضرورية سيقود، بلا ريب، إلى ارتفاع أسعارها على الفور. والنتيجة: أن شطراً من [341] رأس المال الاجتماعي أكبر من ذي قبل، سوف يُستخدم في إنتاج وسائل العيش الضرورية، فيما يُستخدم جزء منه أقل من السابق في إنتاج مواد الترف، لأن أسعار هذه الأخيرة تهبط بسبب إنخفاض فائض القيمة وما يعقبه من إنخفاض في طلب الرأسماليين على مواد الترف هذه. ولكن بمقدار ما يشتري العمال أنفسهم مواد الترف، فإن ارتفاع أجورهم ـ نقصد المبلغ الذي يُنفقه العمال لشراء مواد الترف ـ لن يقود إلى ارتفاع أسعار وسائل العيش الضرورية، بل فقط إلى تغير قوام الشارين لمواد الترف. وهكذا تدخل مواد ترف أكثر من ذي قبل في استهلاك العمال، وأقل نسبياً من ذي قبل في استهلاك الرأسماليين. هذا كل ما في الأمر (Voilà tout). فتعود كتلة السلع ذات القيمة السابقة إلى التداول، بعد بضعة تذبذبات ـ وهذه التذبذبات المؤقتة لا تترك من أثر سوى أن تدفع رأس المال النقدي المتعطل إلى التداول داخل البلد، بعد أن كان حتى ذلك الحين يبحث عن مجال للنشاط في مشاريع المضاربات في البورصة أو في الخارج.

والجواب على الصيغة الثانية: إذا كان في مقدور المُنتجين الرأسماليين أن يرفعوا أسعار سلعهم حسبما يشاؤون، فإنهم سيفعلون ذلك، وبوسعهم أن يفعلوا ذلك، حتى من دون ارتفاع الأجور. فما كانوا ليسمحوا قط برفع الأجور حتى عند انخفاض أسعار السلع، وما كانت طبقة الرأسماليين لتعمد أبداً إلى الوقوف ضد نقابات العمال، لو كان بوسعها دائماً وفي كل الظروف أن تفعل ما تفعله الآن، على سبيل الاستثناء، في ظل أوضاع خاصة، معينة، بل محلية إنْ جاز القول، ـ أي أن تستخدم كل زيادة في الأجور لرفع أسعار السلع بدرجة أعظم، فتجني بذلك أرباحاً أكبر.

إن الزعم بأن الرأسماليين يستطيعون رفع أسعار مواد الترف بسبب هبوط الطلب عليها (في أعقاب هبوط طلب الرأسماليين الذين انخفض عندهم مقدار وسائل شراء مواد الترف هذه) يؤلف تطبيقاً أصيلاً للغاية لقانون العرض والطلب. فبما أن الأمر لا يقتصر على تغير قوام الشارين لمواد الترف، أي حلول العمال بدل الرأسماليين ـ وفي حدود وقوع هذا الإحلال والإبدال، فإن طلب العمال على مواد الترف لا يسبب أي ارتفاع في أسعار وسائل العيش الضرورية، لأن ما يُنفقونه من زيادة في الأجور على مواد الترف، لا يمكن أن يُنفقوه على وسائل العيش الضرورية ـ فإن أسعار مواد الترف تهبط إثر هبوط الطلب عليها. ونتيجة لذلك ينسحب رأس المال من إنتاج مواد الترف، حتى ينخفض عرضها إلى المدى الذي يطابق تغير دورها في عملية الإنتاج الاجتماعية. وبانخفاض إنتاج مواد الترف على هذا النحو، ترتفع أسعارها، حتى مع بقاء قيمتها ثابتة، إلى المستوى [342] الاعتيادي ثانية. وطالما تمضي عملية التقلص أو التوازن هذه، فإن مقداراً من رأس المال يأتي دوماً إلى ميدان إنتاج وسائل العيش الضرورية حيثما ترتفع أسعارها، وذلك يساوي المقدار المسحوب من فروع إنتاج مواد الترف. ويستمر ذلك إلى أن يتم إشباع الطلب على وسائل العيش. وعندئذ يحلّ التوازن من جديد، وتنتهي العملية كلها بتوزيع رأس المال الاجتماعي، وبالتالي رأس المال النقدي أيضاً، بنسبة مغايرة بين إنتاج وسائل العيش الضرورية وإنتاج مواد الترف.

إن هذين الاعتراضين الاثنين يمثلان رصاصة تحذير أطلقها الرأسماليون ومدّاحوهم من الاقتصاديين.

والوقائع التي توفر الذريعة لرصاصة التحذير هذه على أنواع ثلاثة:

1. إنه لقانون عام لتداول النقد مفاده: إذا ارتفع مجموع أسعار السلع الجارية في التداول ـ سواء كان هذا الارتفاع في مجموع الأسعار يشمل الكتلة السلعية السابقة أم يشمل كتلة أكبر ـ ارتفعت كتلة النقد الجاري في التداول أيضاً، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. ولكن يجري هنا الخلط بين النتيجة والسبب. إن الأجور ترتفع (رغم ندرة ارتفاع كهذا، بل إنها لا ترتفع بنفس النسبة إلّا في حالات إستثنائية) بارتفاع أسعار وسائل العيش الضرورية. فارتفاع الأجور هو النتيجة لا السبب في ارتفاع أسعار السلع.

2. في حالة حدوث ارتفاع جزئي أو محلّي في الأجور ـ أي ارتفاعها فقط في بعض فروع الإنتاج ـ فقد يعقب ذلك ارتفاع محلي في أسعار منتوجات تلك الفروع. ولكن حتى هذا الوضع يتوقف على ظروف عديدة، فلا يمكن، مثلاً، ارتفاع الأسعار إلّا في الفروع التي لم تكنْ فيها الأجور متدنية سابقاً على نحو غير اعتيادي، وبالتالي لم يكن

معدل الربح مرتفعاً ارتفاعاً غير اعتيادي؛ وهو أمر ممكن إذا لم يتقلّص سوق سلع هذه الفروع بسبب ارتفاع أسعارها (وبالتالي إذا لم يكن ارتفاع أسعارها يتطلب تقليصاً مسبقاً في عرضها)، إلخ.

3. في حالة ارتفاع الأجور ارتفاعاً عاماً، يرتفع سعر السلع المُنتجة في فروع الصناعة التي يهيمن فيها رأس المال المتغير، ولكنه يهبط في تلك الفروع التي يهيمن فيها رأس المال الثابت أو الأساسي.

* * *

لقد تبين عند دراسة التداول السلعي البسيط (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2) أنه حتى لو كان الشكل النقدي لأي كمية معينة من السلع قيد التداول شكلاً عابراً، فإن النقد الماثل بصورة عابرة بين يدي شخص ما خلال استحالة سلعة معينة، لا بد من أن ينتقل بالضرورة إلى يد شخص آخر، وعليه لا يقتصر الأمر، في المقام الأول، على تبادل السلع في كل الجهات أو حلول بعضها محل البعض، بل إن ترسّب النقد في [343] كل الجهات، يتوسط هذا الحلول ويرافقه. «وعندما تحلّ سلعة محلّ أخرى، فإن سلعة النقد تظل دائماً لصيقة في يد شخص ثالث. فالتداول يرشح النقد من جميع مسامه دوماً». (رأس المال، الكتاب الأول، ص 92)(*) وتجد هذه الحقيقة بالذات تعبيرها، على أساس الإنتاج السلعي الرأسمالي، في أن جزءاً من رأس المال يوجد دوماً في شكل رأسمال نقدي، وأن جزءاً من فائض القيمة بالمثل حاضرٌ على الدوام في شكل نقدي، بين أيدي مالكيه.

وبصرف النظر عن ذلك، فإن دورة النقد، أي عودة تدفق النقد إلى نقطة انطلاقه، طالما هي لحظة من لحظات دوران رأس المال، لظاهرة تختلف اختلافاً كلّياً عن تداول النقد[33] بل هي نقيض هذا الأخير، الذي يعبّر عن ابتعاد النقد، أكثر فأكثر، عن نقطة

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول، ص127، [الطبعة العربية، ص 153-154]. [ن.ع].

(33) رغم أن الفيزيوقراطيين ظلوا يخلطون بين الظاهرتين، إلّا أنهم كانوا أول من لفت النظر إلى عودة النقد إلى نقطة انطلاقه كشكل جوهري لتداول رأس المال، كشكل من التداول يتوسط تجديد الإنتاج. «لو ألقيتم نظرة على الجدول الاقتصادي لرأيتم أن الطبقة المنتِجة تقدم النقد الذي

انطلاقه بعدد من تنقلاته من أيدٍ إلى أخرى (رأس المال، الكتاب الأول، ص 94)(*) غير أن تسارع دوران رأس المال ينطوي بذلك (eo ipso) على تسارع تداول النقد.

لنأخذ ابتداءً ما يخص رأس المال المتغير: لو قام رأسمال نقدي معين، يبلغ 500 جنيه، مثلاً، بالدوران عشر مرات في السنة، في شكل رأسمال متغير، فمن الواضح أن هذا الجزء الكسري من كتلة النقد المتداولة، يقوم بمداولة عشرة أضعاف قيمته = 5000 جنيه. فيتم تداوله بين الرأسمالي والعامل عشر مرات في السنة. فالعامل يقبض ويدفع [344] نفس الجزء المكوّن لكتلة النقد المتداولة، عشر مرات في السنة. لو قام رأس المال المتغير هذا نفسه بالدوران مرة واحدة في السنة لا أكثر، فلن يقع سوى تداول واحد لرأس المال البالغ 5000 جنيه، شريطة أن يبقى نطاق الإنتاج على حاله.

زد على ذلك: نفرض أن الجزء الثابت من رأس المال الدائر = 1000 جنيه. فإذا قام رأس المال بالدوران عشر مرات، فإن الرأسمالي يبيع سلعته، وبالتالي الجزء الدائر الثابت من قيمة هذه السلعة، عشر مرات في السنة. وعليه فإن نفس الجزء المكوّن لكتلة النقد المتداولة (= 1000 جنيه) ينتقل عشر مرات في السنة من أيدي مالكيه إلى يد الرأسمالي. فهذا النقد تتبادله الأيدي عشر مرات. ثانياً ـ يشتري الرأسمالي وسائل الإنتاج عشر مرات في السنة؛ وهذا ما يؤلف مرة أخرى عشرة أفعال للتداول، عشر

= تشتري به الطبقات الأخرى المنتوجات منها. وإن هذه الطبقات تعيد النقد إليها حين تقوم في السنة التالية بالمشتريات نفسها... وهكذا لا ترون هنا من دورة أخرى سوى قدرة تخلقها التكاليف التي يعقبها تجديد الإنتاج، كما يخلقها تجديد الإنتاج الذي تعقبه التكاليف؛ وهي دورة يجتاز مسارها تداول النقد الذي يقيس التكاليف وتجديد الإنتاج». (كينيه، حوارات حول التجارة وأعمال الحِرفيين، طبعة دير، الفيزيوقراطيون، الجزء الأول، ص208-209).

(Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans*, in Daire, physiocr., I, p.208-209).

[ورد العنوان في الطبعتين الأولى والثانية: قضايا اقتصادية *Problèmes économiques*. ن. برلين].

«إن هذه التسليفات الدائمة للرساميل وعودتها المستمرة تؤلف ما ينبغي أن نسميه تداول النقد، هذا التداول النافع والمثمر الذي يُنشّط كل أنواع العمل في المجتمع، والذي يديم الحركة والحياة في الجسم السياسي، والذي يشبّهونه عن حق بدوران الدم في الكائن الحي». (تورغو، تأملات، إلخ، المؤلفات، طبعة دير، ص45. (Turgot, *Réflexions*, etc., Œuvres, èd. Daire, I, p.45.

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 3، ص128-129، [الطبعة العربية، ص 154-156]. [ن. ع].

نقلات أخرى للنقد من يد إلى أخرى. ويبيع الرأسمالي الصناعي بواسطة النقد البالغ مقداره 1000 جنيه، سلعاً قيمتها 10,000 جنيه، ثم يشتري سلعاً قيمتها 10,000 جنيه. إن تداول الـ 1000 جنيه من النقد عشرين مرة، يُحقق تداولَ خزين سلعي قيمته 20,000 جنيه.

أخيراً، فإن تسارع الدوران يزيد في سرعة تداول ذلك الجزء من النقد الذي يحقق فائض القيمة.

وعلى العكس، فإن تسارع تداول النقد لا ينطوي بالضرورة على تسارع دوران رأس المال، وبالتالي تسارع دوران النقد؛ أي أنه لا ينطوي بالضرورة على تقليص عملية تجديد الإنتاج وتسريع تجدّدها.

فتداول النقد على نحو أسرع يقع كلما جرى إبرام عدد أكبر من الصفقات بواسطة الكتلة نفسها من النقد. وقد يقع ذلك أيضاً عندما تكون فترات تجديد إنتاج رأس المال متساوية نتيجة لوقوع تغييرات في آلية تداول النقد. علاوة على ذلك، قد تطرأ زيادة في عدد الصفقات التي يجري خلالها تداول النقد، دون أن يُمثّل ذلك تبادلاً فعلياً للسلع (صفقات المضاربة على فرق أسعار الأسهم في البورصة، وإلخ.). ومن ناحية أخرى، يمكن ألّا يتطلب الأمر تداول النقد كلّياً. فمثلاً، عندما يكون المزارع نفسه هو المالك العقاري، لا يجري تداول للنقد بين المزارع والمالك العقاري، أو عندما يكون الرأسمالي الصناعي ذاته هو مالك رأس المال، فلا يجري تداول للنقد بينه وبين مُقرِض النقد.



أما بخصوص التكوّن الأوّلي لكنز نقدي في بلد من البلدان، واستحواذ القلّة عليه، فلا ضرورة للتوقف عند ذلك بتفصيل أكبر في هذا الموضع.

إن نمط الإنتاج الرأسمالي ـ وأساسه العمل المأجور، وبالتالي دفع أجور العامل بالنقد، بل تحويل المدفوعات العينية عموماً إلى مدفوعات نقدية ـ لا يمكن أن يتطور [345] على نطاق واسع نسبياً ويبلغ تطوراً أعمق وأكمل إلّا في بلد تتوافر فيه كتلة من النقد تكفي للتداول ولتكوين كنز (رصيد احتياطي، إلخ.) محكوم بهذا التداول. هذه هي المقدمة التاريخية، ولكن لا ينبغي أن يُفهم الأمر وكأن كتلة كافية من النقد تتكوّن في شكل كنز أولاً، ليبدأ الإنتاج الرأسمالي تالياً. فهو يتطور في آن واحد مع تطور الشروط الضرورية له؛ وأحد هذه الشروط هو توافر عرضٍ كافٍ من المعادن الثمينة. من هنا فإن تزايد استيراد المعادن الثمينة، ابتداءً من القرن السادس عشر، يمثل لحظة جوهرية في

تاريخ تطور الإنتاج الرأسمالي. ولكن بمقدار ما يتعلق الأمر بضرورة توافر عرض إضافي من مادة النقد على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، فإننا نرى، من جهة، أن فائض القيمة يُلقى في التداول بشكل منتوج من دون النقد اللازم لتحويل هذا المنتوج إلى نقد، ونرى من جهة أخرى أن فائض القيمة يُلقى في التداول بشكل ذهب من دون تحويل المنتوج مسبقاً إلى نقد.

إن السلع الإضافية الواجب تحويلها إلى نقد تجد المبلغ الضروري من النقد اللازم لهذا التحويل حاضراً، لأنه يجري من ناحية أخرى، إلقاء الذهب (والفضة) الإضافي الذي ينبغي أن يتحوّل إلى سلع، ليس عن طريق التبادل، بل عن طريق الإنتاج ذاته.

II ـ التراكم وتجديد الإنتاج الموسَّع

بما أن التراكم يجري في شكل تجديد إنتاج على نطاق موسَّع، فمن الجلي أنه لا يؤلف أية قضية جديدة من ناحية تداول النقد.

ففيما يتعلق أولاً برأس المال النقدي الإضافي اللازم لأداء وظيفة رأسمال إنتاجي متعاظم، فإنه يتوافر عن طريق الجزء المتحقق من فائض القيمة الذي يلقيه الرأسمالي في التداول، باعتباره رأسمالاً نقدياً، لا باعتباره شكلاً نقدياً للإيراد. إن النقد حاضر سلفاً بين أيدي الرأسماليين. ولم يختلف شيء سوى استعماله.

ولكن نتيجة لنشاط رأس المال الإنتاجي الإضافي، فإن كتلة إضافية من السلع تُلقى في التداول بوصفها منتوج رأس المال هذا. كما يُلقى في التداول، سوية مع هذه الكتلة الإضافية من السلع، جزءٍ من النقد الإضافي اللازم لتحقيقها، وذلك بمقدار ما تكون قيمة هذه الكتلة السلعية مساوية لقيمة رأس المال الإنتاجي المستهلك في إنتاجها. لقد دُفعت هذه الكتلة الإضافية من النقد بوصفها رأسمالاً نقدياً إضافياً على وجه الدقة، لذلك فإنها تعود إلى الرأسمالي من خلال دوران رأسماله. وهنا يبرز أمامنا نفس السؤال آنف الذكر [346]
مجدداً. من أين يأتي النقد الإضافي اللازم لتحقيق فائض القيمة الإضافي الماثل الآن في شكل سلعي؟

والجواب العام يظل من جديد على حاله. فمجموع أسعار كتلة السلع المتداولة قد ارتفع، لا بسبب ارتفاع أسعار كتلة معينة من السلع، بل لأن كتلة السلع الجارية في التداول الآن باتت أكبر من كتلة السلع التي كانت متداولة من قبل، من دون أن يتعادل هذا الفارق بهبوط في الأسعار. والنقد الإضافي اللازم لتداول هذه الكتلة السلعية المتنامية التي تمتلك قيمة أكبر، ينبغي أن يؤمّن إما عن طريق اقتصاد أشد في استخدام كتلة النقد المتداولة ـ سواء تم بلوغ مثل هذا الاقتصاد بمقاصّة المدفوعات، إلخ. ، أو

باستخدام وسائل تعجّل تداول قطع النقد نفسها ـ أو بتحويل النقد من شكل كنز إلى شكل نقد متداول. وهذا الأمر الأخير لا يعني فقط أن رأس المال النقدي البائر يبدأ بالعمل كوسيلة شراء أو دفع؛ أو أن رأس المال النقدي القائم أصلاً بوظيفة رصيد احتياطي يُتداول على نحو فعّال من أجل المجتمع، بينما يواصل أداء وظيفة رصيد احتياطي لأجل مالكه (كما هو الحال مع الودائع في المصارف التي يُقرض منها دوماً)، وهكذا يؤدي وظيفة مزدوجة، بل إن الأمر الأخير يعني أيضاً أن الأرصدة الاحتياطية المجمّدة في شكل عملة تُستخدم باقتصاد أكبر.

«ولكي يتدفق النقد باستمرار كعملة، يتعين أن تتجمد العملة باستمرار في شكل نقد. وإن استمرار تداول العملة رهن بتخزينها المستمر، بمقادير أكبر أو أصغر، في أرصدة احتياطية من العملة التي تنبثق في كل مكان في مجال التداول، وتؤلف، في الوقت ذاته شرطاً لهذا التداول؛ إن نشوء، وتوزع، وزوال، وعودة نشوء هذه الأرصدة الاحتياطية من العملة، تتغير بلا انقطاع، فوجودها زائل دوماً، وزوالها دائم. وقد عبّر آدم سميث عن هذا التحوّل الدائب للعملة إلى نقد، وللنقد إلى عملة، بقوله إن على كل مالك للسلع أن يدّخر دوماً، إلى جانب السلعة الخاصة التي يبيعها، مقداراً معلوماً من السلعة الشاملة التي يشتري بها. لقد رأينا في التداول (س ـ ن ـ س)، أن الحلقة الثانية (ن ـ س) تتجزأ إلى سلاسل من عمليات الشراء التي لا تجري في آنٍ واحدٍ، بل على فواصل متعاقبة في الزمان، بحيث أن شطراً من (ن) يجري في التداول كعملة، بينما يهجع الشطر الآخر ساكناً كنقد. الواقع إن النقد، هنا، ليس سوى عملة معلّقة، وأن الأجزاء المكوّنة لكتلة العملة المتداولة تتجلى تارة في هذا الشكل، وطوراً في الشكل الآخر، في تبدّل دائم. فهذا التحوّل الأول لوسيلة التداول إلى نقد لا يؤلف، إذن، غير لحظة تكنيكية في تداول النقد نفسه» (كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 105 ـ 106. ـ نستخدم اصطلاح «العملة» خلافاً لاصطلاح «النقد»، للتعبير عن [347] النقد القائم بوظيفته كمجرد وسيلة للتداول، وذلك في مقابل وظائفه الأخرى).

وعندما لا تكفي جميع هذه الوسائل، فلا بدّ من استخراج ذهب إضافي أو، ـ والأمر سيّان ـ مبادلة جزء من المنتوج الإضافي مقابل الذهب ـ أي منتوج البلدان التي تُستخرج فيها المعادن الثمينة ـ سواء جرت المبادلة على نحو مباشر أم غير مباشر.

إن كامل مجموع قوة العمل ووسائل الإنتاج الاجتماعية المُنفقة على الإستخراج السنوي للذهب والفضة المزمع تخصيصهما كأدوات للتداول، يؤلف بنداً كبيراً من كل التكاليف غير المُنتجة (faux frais) بالنسبة لنمط الإنتاج الرأسمالي، أو بوجه عام بالنسبة

لأي نمط آخر من أنماط الإنتاج يرتكز على إنتاج السلع. فهذا الاستخراج للذهب والفضة بوصفهما أدوات للتداول يصرف المجتمع عن الانتفاع بمقدار مماثل من وسائل الإنتاج والاستهلاك الإضافية الممكنة، أي من الثروة الفعلية. وبمقدار ما تنخفض تكاليف آلية التداول الباهظة هذه، تتنامى قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، شريطة أن يبقى نطاق الإنتاج على حاله، أو تبقى درجة اتساعه المعينة ثابتة. وعليه، بمقدار ما يكون للوسائل المساعدة، التي تتطور بتطور نظام الائتمان، مثل هذا التأثير، فإنها تفضي مباشرة إلى زيادة الثروة الرأسمالية، إما عبر إنجاز الجانب الأكبر من عملية الإنتاج الاجتماعية وعملية العمل الاجتماعية من دون اشتراك النقد الفعلي، أو بزيادة الكفاءة الوظيفية لكتلة النقد الناشطة فعلاً في التداول.

وهذا يحسم أيضاً السؤال الأخرق الذي يدور حول ما إذا كان الإنتاج الرأسمالي ممكناً، بنطاقه الراهن، بدون نظام ائتمان (حتى لو جرى النظر إليه من وجهة النظر هذه وحدها) أي، بالتداول المعدني وحده. فمن الجلي أن ذلك ليس ممكناً. إذ سيصطدم الإنتاج الرأسمالي بالحدود المقيّدة لاستخراج المعادن الثمينة. من جهة ثانية لا ينبغي أن يؤلف المرء أية تصورات صوفية غامضة عن قدرة إنتاجية يتمتع بها نظام الائتمان، بمقدار ما إن عمله لا يزيد عن توفير أو تحريك رأس المال النقدي. ولكن المضي في تطوير هذه الفكرة خارج عن الصدد هنا.



ينبغي الآن أن نتحرى الحالة التي لا يجري فيها تراكم فعلي، أي لا يجري توسيع مباشر لنطاق الإنتاج، غير أن جزءاً من فائض القيمة المتحقق يتراكم خلال وقت طويل إلى هذه الدرجة أو تلك في هيئة رصيد نقدي احتياطي لكي يتحوّل لاحقاً إلى رأسمال إنتاجي.

طالما بقي النقد المتراكم على هذا النحو فائضاً، فإن المسألة بديهية تماماً. فلا يمكن أن يكون هذا سوى جزء من الذهب الفائض المجلوب من البلدان المستخرِجة للذهب. [348]
وتنبغي الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن المنتوج الوطني، الذي إستُورد به الذهب، لم يعد موجوداً في البلد، فلقد تم تصديره إلى الخارج لقاء هذا الذهب.

ولكن لو افترضنا أن نفس الكتلة من النقد ما تزال تُتداول في البلد كما من قبل، فإن النقد الذي تمّ تكديسه ويجري تكديسه، إنما يتدفق من قنوات التداول، ولا يتغير شيء

سوى وظيفته. فهو يتحوّل من نقد متداول إلى رأسمال نقدي مستتر، متكوّن بالتدريج.

إن النقد الذي يتكدس في هذه الحالة هو الشكل النقدي للسلعة التي بيعت، وبالذات الشكل النقدي لذلك الجزء من قيمتها الذي يمثّل فائض القيمة لمالكها (نفترض هنا أن لا وجود لنظام الائتمان). إن الرأسمالي الذي كدّس هذا النقد قد باع بنفس النسبة (pro tanto) من دون أن يشتري.

وإذا اعتبرنا هذه العملية حالة جزئية، فليس ثمة ما يستدعي الشرح. ذلك أن قسماً من الرأسماليين يحتفظ بقسم من النقد المتأتي من بيع منتوجهم من دون أن يشتروا به منتوجاً من السوق. وعلى العكس، يقوم قسم آخر منهم بتحويل كل نقده إلى منتوج، باستثناء رأس المال النقدي العائد باستمرار، واللازم لتسيير الإنتاج. إن جزءاً من المنتوج الذي يُلقى به في السوق بوصفه حاملاً لفائض القيمة يتألف من وسائل إنتاج، أو من عناصر موجودة فعلاً من رأس المال المتغير، نعني وسائل العيش الضرورية. لذلك يمكن لهذا الجزء من المنتوج أن يخدم على الفور في توسيع الإنتاج. فنحن لا نفترض أبداً أن قسماً من الرأسماليين يُكدّس رأسمالاً نقدياً، بينما يستهلك القسم الآخر فائض قيمته كلّياً، بل نفترض فقط أن قسماً منهم يقوم بتراكم رأس المال في شكل نقدي، ويؤلف بذلك رأسمالاً نقدياً مستتراً، بينما يقوم القسم الآخر بتراكم فعلي، نقصد القول إنه يوسع نطاق الإنتاج، أي يزيد رأسماله الإنتاجي فعلاً. إن كتلة النقد المتاحة كافية لمتطلبات التداول، حتى لو راح قسم من الرأسماليين يكدّس النقد، بينما راح آخرون يوسعون نطاق الإنتاج، والعكس بالعكس، على نحو متناوب. إن تكديس النقد عند أحد الجانبين، قد يمضي، من دون وجود نقد متاح، عبر تكدّس سندات الديون.

ولكن الصعوبة تنشأ عندما نفترض أن تراكم رأس المال النقدي ليس حالة جزئية بل ظاهرة عامة بالنسبة لطبقة الرأسماليين. وحسب افتراضنا ـ الذي يقوم على سيادة الإنتاج الرأسمالي سيادة عامة وحصرية ـ لا توجد طبقة إلى جانب طبقة الرأسماليين قط سوى الطبقة العاملة. إن كل ما تشتريه الطبقة العاملة يساوي مجموع أجورها، يساوي مجموع رأس المال المتغير الذي تدفعه مجموع طبقة الرأسماليين. ويتدفق هذا النقد عائداً إلى [349] الرأسماليين عن طريق بيع منتوجهم إلى الطبقة العاملة. وهكذا يستعيد رأسمالهم المتغير شكله النقدي. لنفرض أن مجموع رأس المال المتغير، المستخدم وليس المسلّف خلال السنة، يساوي (100 جنيه × س)؛ إن السؤال المطروح للبحث الآن لا يتأثر بكثرة أو قلّة النقد اللازم، حسب سرعة الدوران، لتسليف رأس المال المتغير بهذه القيمة على مدى السنة. إن طبقة الرأسماليين تشتري بهذا المقدار من رأس المال البالغ (100 جنيه

× س) كتلة معينة من قوة العمل، أو تدفع هذا المبلغ أجوراً لعدد معين من العمال، أي تجري الصفقة الأولى. ويشتري العمال بهذا المبلغ نفسه كماً معيناً من السلع من الرأسماليين، وهكذا يتدفق مبلغ (100 جنيه × س)، عائداً إلى أيدي الرأسماليين، أي تجري الصفقة الثانية. ويتكرر ذلك باستمرار. إن هذا المبلغ (100 جنبه × س) لا يمكن أن يجعل الطبقة العاملة قادرة قط على شراء جزء المنتوج الذي يمثل رأس المال الثابت، ناهيك عن ذلك الجزء الذي يمثل فائض القيمة الذي يخص طبقة الرأسماليين. ولا يمكن للعمال بهذا المقدار البالغ (100 جنيه × س) أن يشتروا، على الدوام، شيئاً أكثر من جزء من قيمة المنتوج الاجتماعي الذي يساوي ذلك الجزء من القيمة الذي تتمثل فيه قيمة رأس المال المتغير المسلّف.

لنترك جانباً الحالة التي لا يعبّر فيها هذا التراكم الشامل للنقد إلّا عن توزيع المعادن الثمينة الإضافية المستوردة، بين مختلف الرأسماليين الفرادى، بصرف النظر عن نسبة هذا التوزيع. فكيف يمكن لطبقة الرأسماليين بأسرها أن تراكم النقد في هذه الحالة؟

ينبغي عليهم جميعاً أن يبيعوا جزءاً من منتوجهم من دون أن يشتروا شيئاً بالمقابل. وليس ثمة، بالطبع، غموض في الواقعة التالية، وهي أن لديهم رصيداً نقدياً محدداً يلقونه في التداول بوصفه وسيلة تداول تخدم أغراضهم الاستهلاكية، ومنه جزء معين يعود من التداول مجدداً إلى كل واحدٍ منهم. ولكن هذا الرصيد النقدي يوجد في مثل هذه الحالة بوصفه رصيداً للتداول بالذات نشأ نتيجة لتحويل فائض القيمة إلى نقد قضي، ولا يوجد قط بوصفه رأسمالاً نقدياً مستتراً.

ولو نظرنا إلى الأمور كما تجري في الواقع الفعلي، لوجدنا أن رأس المال النقدي المستتر، الذي يتراكم بغية استخدامه مستقبلاً، يتألف من:

1) ودائع مصرفية: إن الودائع تؤلف مبلغاً صغيراً نسبياً من النقد الذي يحوزه المصرف فعلاً. فرأس المال النقدي لا يتكدّس هنا إلّا بصورة إسمية. وما يتكدّس فعلاً هو استحقاقات نقدية غير قابلة للتحويل إلى نقد (هذا إذا جرى تحويلها إلى نقد) إلّا إذا حصل توازن بين مجمل الودائع في المصرف ومبلغ النقد الذي يطلبه المودعون. فما يحتفظ به المصرف من نقد تحت تصرفه ليس إلّا مبلغاً صغيراً نسبياً.

[350] 2) سندات حكومية: وما هذه عموماً برأسمال، بل مجرد استحقاقات ديون على المنتوج السنوي للأمة.

3) الأسهم: وهي، باستثناء عمليات النصب والإحتيال، سندات ملكية على رأسمال

حقيقي لشركة مساهمة وحوالة دفع على فائض القيمة الذي يأتي به رأس المال هذا سنوياً.

في جميع هذه الحالات، لا يجري أي تكديس للنقد، وما يظهر باعتباره تكديساً للنقد على هذا الجانب، يظهر على الجانب الآخر باعتباره انفاقاً فعلياً مستمراً للنقد. ولا يغير من المسألة شيئاً إنْ كان مالك النقد هو الذي يُنفق النقد فعلاً، أم أن شخصاً آخر، أي مدينه، يقوم بهذا الإنقاق.

لا يمثل الاكتناز أبداً هدفاً بذاته، على أساس الإنتاج الرأسمالي، بل هو نتيجة إما لركود في التداول ـ حين تتخذ كتل من النقد أكبر من المعتاد شكل كنز ـ أو لتكديس يقتضيه دوران رأس المال، أو أخيراً، ليس الكنز إلّا مجرد تكوين لرأسمال نقدي، يلبث بصورة مؤقتة في شكل مستتر لكي يقوم بوظيفة رأسمال إنتاجي لاحقاً.

وعليه إذا جرى سحب جزء من فائض القيمة المتحقق بشكل نقد من التداول ليُكدّس بصفة كنز من جهة، فإن جزءاً آخر من فائض القيمة يتحوّل في الوقت نفسه باستمرار إلى رأسمال إنتاجي، من جهة أخرى. وما عدا حالة توزيع المعادن الثمينة الإضافية بين طبقة الرأسماليين، فإن التكديس في شكل نقدي لا يجري قط في آنٍ واحدٍ عند جميع النقاط.

إن كل ما قيل بصدد ذلك الجزء من المنتوج السنوي الذي يمثّل فائض القيمة في شكل سلعي، يصحّ أيضاً على الجزء الآخر من المنتوج السنوي. فيلزم مقدار معين من النقد لتداوله. وطبقة الرأسماليين تملك هذا المقدار من النقد، شأنه شأن كتلة السلع المُنتجة سنوياً والتي تمثل فائض القيمة. فطبقة الرأسماليين ذاتها هي التي تلقي هذا المقدار من النقد، أصلاً، في التداول. ثم تعيد توزيعه دوماً بين الرأسماليين عبر عملية التداول ذاتها. ومثلما يحصل في تداول العملة عموماً، يركد قسم من هذا المقدار من النقد باستمرار في نقطة تارة وفي نقطة أخرى تارة ثانية، بينما يمضي قسم آخر في التداول بلا انقطاع. وسواء كان جانب من هذا التكديس مقصوداً بهدف تكوين رأسمال نقدي أم لا، فذلك لا يغير من الأمر شيئاً.

لقد أغفلنا هنا مخاطر التداول التي يستولي فيها أحد الرأسماليين لذاته على شطر من فائض قيمة أو حتى رأسمال غيره، فيحصل بذلك تراكم وتمركز أحاديان لرأس المال النقدي كما لرأس المال الإنتاجي. فمثلاً، قد يمثّل جزء من فائض القيمة استأثر به الرأسمالي آ وراكمه كرأسمال نقدي حصة من فائض قيمة الرأسمالي ب فشلت في العودة إليه.

الجزء الثالث

تجديد إنتاج إجمالي رأس المال الاجتماعي وتداوله

[351]

الفصل الثامن عشر[34]

تمهيد

I ـ موضوع البحث

إن عملية إنتاج رأس المال المباشرة، هي عملية العمل وعملية إنماء قيمة رأس المال، أي عملية يكون المنتوج السلعي نتيجتها، وإنتاج فائض القيمة حافزها المقرّر.

وتشمل عملية تجديد إنتاج رأس المال عملية الإنتاج المباشرة هذه، كما تشمل طَوْرَي عملية التداول كليهما، أي أن عملية تجديد إنتاج رأس المال تشمل الدورة الكلّية التي تؤلف، بوصفها عملية دورية ـ أي عملية تكرّر نفسها دائماً من جديد في فترات معينة ـ دوران رأس المال.

وسواء درسنا الدورة في الشكل (ن ... نَ) أم في الشكل (ج ... ج)، فإن عملية الإنتاج المباشرة ذاتها، أي (ج)، لا تؤلف دائماً أكثر من حلقة في هذه الدورة. ففي الشكل الأول، تتجلى عملية الإنتاج كوسيط لعملية التداول؛ أما في الشكل الآخر فتتجلى عملية التداول كوسيط لعملية الإنتاج. إن التجديد المستمر لعملية الإنتاج، أي تجدّد ظهور رأس المال باستمرار في شكل رأسمال إنتاجي، مشروط في الحالتين بالتحوّلات التي تطرأ عليه في عملية التداول. من جهة ثانية يشكل التجديد المستمر لعملية الإنتاج شرطاً للتحوّلات التي يتعرض لها رأس المال المرة تلو الأخرى في مجال التداول، أي أنها تمثل ظهوره المتناوب كرأسمال نقدي ثم كرأسمال سلعي.

غير أن كل رأسمال مفرد ليس إلّا كسرة مستقلة من إجمالي رأس المال الاجتماعي

(34) من المخطوطة II.

مُنحت، إنْ جاز القول، حياة فردية، مثلما أن كل رأسمالي مفرد ليس سوى عنصر فردي
[352] من عناصر طبقة الرأسماليين. وتتألف حركة رأس المال الاجتماعي من إجمالي حركات أجزائه الكسرية المستقلة، من إجمالي دورانات رؤوس الأموال الفردية. ومثلما أن استحالة السلعة المفردة ليست سوى حلقة في سلسلة الاستحالات الجارية في عالم السلع، أي تداول السلع، كذلك فإن تحوّل رأس المال الفردي، أي دورانه، هو حلقة في دورة رأس المال الاجتماعي.

وتشتمل كل هذه العملية إجمالاً على الاستهلاك الإنتاجي (عملية الإنتاج المباشرة) مع ما يتوسطه من تحوّلات الأشكال (أي المبادلات، إذا نظرنا للأمر من وجهة مادية) والاستهلاك الفردي مع ما يتوسطه من تحوّلات الأشكال، أو المبادلات، وتشتمل العملية، من جهة، على تحويل رأس المال المتغير إلى قوة عمل، وبالتالي دمج قوة العمل في عملية الإنتاج الرأسمالية. ويظهر العامل هنا كبائع لسلعته، قوة العمل، والرأسمالي كشارٍ لها. غير أن بيع السلع ينطوي، من جهة أخرى، على قيام الطبقة العاملة بشرائها، أي قيامها بالاستهلاك الفردي. هنا تظهر الطبقة العاملة كشارٍ، ويبرز الرأسماليون كباعة للسلع إلى العمال.

إن تداول رأس المال السلعي يتضمن تداول فائض القيمة أيضاً ومن هنا يتضمن أفعال الشراء والبيع التي يمارس من خلالها الرأسماليون استهلاكهم الفردي، أي استهلاك فائض القيمة.

إن دورة رؤوس الأموال الفردية المترابطة كرأسمال اجتماعي، أي منظوراً إليها بكلّيتها، لا تشمل إذن تداول رأس المال فحسب، بل والتداول العام للسلع أيضاً. ويمكن لهذا الأخير أن يتألف إبتدائياً من جزءين مكوّنين فقط: 1) دورة رأس المال بالمعنى الدقيق للكلمة، 2) دورة السلع التي تدخل مجال الاستهلاك الفردي، أي تلك السلع التي يُنفق العامل أجوره والرأسمالي فائض قيمته (أو جزءاً من فائض قيمته) عليها. وعلى أي حال فإن دورة رأس المال تشمل أيضاً تداول فائض القيمة بمقدار ما يؤلف جزءاً من رأس المال السلعي، كما تشمل تحويل رأس المال المتغير إلى قوة عمل، أي دفع الأجور. بيد أن انفاق فائض القيمة والأجور على السلع لا يؤلف حلقة في تداول رأس المال رغم أن هذا التداول رهن بإنفاق الأجور في الأقل.

قمنا في الكتاب الأول بتحليل عملية الإنتاج الرأسمالية كفعل منفرد، وكعملية تجديد إنتاج: وقمنا بتحليل فائض القيمة وإنتاج رأس المال ذاته. أما تبدل الأشكال وتبادل المادة (الأيْض) اللذين يمر بهما رأس المال في مجال التداول، فقد اعتبرناهما مقدمة،
[353] من دون التوقف عندهما بالتفصيل. وعليه فقد افترضنا أن الرأسمالي يبيع المنتوج بقيمته،

من جهة، وأنه يجد في مجال التداول وسائل الإنتاج المادية الضرورية لتجديد العملية أو الاستمرار بها، من جهة أخرى. والفعلَ الوحيد في مجال التداول الذي كان علينا أن نتوقف عنده هناك هو شراء وبيع قوة العمل، باعتباره الشرط الأساسي للإنتاج الرأسمالي.

وقد درسنا في الجزء الأول من هذا الكتاب الثاني مختلف الأشكال التي يرتديها رأس المال خلال دورته، كما درسنا مختلف أشكال هذه الدورة ذاتها. وبعد أن بحثنا زمن العمل في الكتاب الأول نأتي الآن على زمن التداول.

أما في الجزء الثاني [من هذا المجلد] فقد درسنا دورة رأس المال كحركة دورية، أي كدوران رأس المال. وقد بيّنا، من جهة، كيف تقوم مختلف الأجزاء المكوّنة لرأس المال (الأساسي والدائر) بإنجاز دورة أشكالها في فترات زمنية مختلفة وبأساليب مختلفة؛ كما بحثنا، من جهة ثانية، الظروف التي تؤدي إلى تباين الآماد الزمنية لفترة العمل وفترة التداول. وبيّنا تأثير فترة الدورة وتأثير التناسبات المتباينة للأجزاء المكوّنة للدورة على نطاق عملية الإنتاج ذاتها وعلى المعدل السنوي لفائض القيمة. والحق، إذا كنا قد درسنا في الجزء الأول، بصورة رئيسية، الأشكال المتعاقبة التي يرتديها رأس المال ويخلعها باستمرار في مجرى دورته، فإننا درسنا في الجزء الثاني، كيف أن رأسمالاً، ذا مقدار معين، ينقسم في زمن واحد، ولكن بمقادير متباينة، في هذه الحركة وتبدّل الأشكال المتعاقب، إلى أشكال مختلفة أي: رأسمال إنتاجي ورأسمال نقدي ورأسمال سلعي، بحيث لا تتعاقب هذه الأشكال فيما بينها فحسب، بل إن أجزاء مختلفة من إجمالي القيمة ـ رأسمال توجد دوماً جنباً إلى جنب وتؤدي وظيفتها في هذه الأحوال المتباينة. وبرز رأس المال النقدي، على الأخص، بسمة متميزة لم تظهر في الكتاب الأول. وقد اكتشفنا هنا قوانين معينة يتحتم بموجبها على أجزاء متفاوتة المقدار من مكوّنات رأسمال معين، أن تُسلّف وتُجدَّد على الدوام، تبعاً لظروف الدوران، في شكل رأسمال نقدي، لكي يستمر رأسمال إنتاجي، من حجم معين، في أداء وظيفته بلا انقطاع.

ولكن المسألة، في الجزء الأول كما في الجزء الثاني من هذا المجلد، بقيت مقصورة دوماً على رأسمال فردي، على حركة جزء مستقل من رأس المال الاجتماعي.

بيد أن دورات رؤوس الأموال الفردية تتشابك، وتفترض بعضها بعضاً، وتشرط بعضها البعض، فتؤلف عبر هذا التشابك بالذات، حركة رأس المال الاجتماعي الكلّي. ومثلما أن الاستحالة الكاملة للسلعة في التداول السلعي البسيط، تظهر كحلقة في سلسلة [354]
استحالات عالم السلع، كذلك يبرز تحوّل رأسمال فردي، الآن، بمثابة حلقة في سلسلة استحالات رأس المال الاجتماعي. ولكن على حين أن التداول السلعي البسيط لا

يتضمن بالضرورة تداول رأس المال ـ إذ يمكن أن يجري الأول على أساس إنتاج غير رأسمالي ـ فإن دورة رأس المال الاجتماعي الكلّي، كما أشرنا، تتضمن أيضاً تداول السلع الذي يجري خارج مجال دورة رأسمال مفرد، أي تتضمن أيضاً تداول سلع لا تؤلف رأسمالاً.

وعلينا الآن أن ندرس عملية تداول رؤوس أموال فردية (وهي، في كليتها، شكلٌ لعملية تجديد الإنتاج) باعتبارها أجزاء مكوّنة لرأس المال الاجتماعي الكلّي.

II ـ دور رأس المال النقدي

(*)[رغم أن الموضوع التالي ينتمي إلى العرض اللاحق في هذا الجزء، فإننا نزمع مع ذلك أن نبدأ بحث رأس المال النقدي الآن، وبالذات بحثه منظوراً إليه كجزء من مكوّنات رأس المال الاجتماعي الكلّي].

لدى دراسة دوران رأسمال فردي، تكشّف لنا رأس المال النقدي عن جانبين.

أولاً ـ إنه يؤلف الشكل الذي يظهر به كل رأسمال فردي على المسرح فيبتدىء عمليته كرأسمال. فهو يتجلى إذن بوصفه محرّكاً أوّلياً (primus motor) يعطي الدفعة للعملية برمتها.

ثانياً ـ إن ذلك الجزء من القيمة ـ رأسمال المسلّفة، والذي ينبغي أن يُسلّف ويُجدَّد باستمرار في شكل نقد، يتغير مقداره بالنسبة إلى رأس المال الإنتاجي الذي يقوم هذا الجزء بتحريكه، أي يتغير بالنسبة إلى النطاق الثابت للإنتاج، تبعاً لاختلاف طول فترة الدوران، وتبعاً لاختلاف التناسب بين الجزءين المكوّنين لفترة الدوران هذه ـ وهما فترة العمل وفترة التداول. ولكن مهما يكنْ عليه هذا التناسب، فإن ذلك الجزء من القيمة ـ رأسمال الذي ينشط في العملية، والذي يمكن أن يؤدي وظيفته باستمرار كرأسمال إنتاجي، يتحدد في كل الأحوال بذلك الجزء من القيمة ـ رأسمال المسلّفة، الذي ينبغي أن يمثُل في شكل نقد إلى جانب رأس المال الإنتاجي. فالمسألة تقتصر، هنا، على الدوران الاعتيادي، على معدل وسطي تجريدي. وعليه فإننا نصرف النظر عن رأسمال [355]
نقدي إضافي قد يلزم لتسوية الانقطاعات في عملية التداول.

بصدد النقطة الأولى ـ إن الإنتاج السلعي يفترض التداول السلعي، والتداول السلعي يفترض التعبير عن السلعة بالنقد، أي يفترض تداول النقد؛ وانشطار السلعة إلى سلعة

(*) الإضافة بين قوسين مربعين من إنجلز. [ن.ع].

ونقد هو قانون ظهور المنتوج كسلعة. وبالمثل فإن الإنتاج السلعي الرأسمالي ـ سواء نظرنا إليه من وجهة نظر اجتماعية أم فردية ـ يفترض وجود رأس المال في شكل نقدي، أي يفترض وجود رأس المال النقدي بوصفه محرّكاً أوّلياً (primus motor) لكل مشروع يبتدىء حديثاً، وكمحرّك دائم له. وإن رأس المال الدائر، بوجه خاص، يفترض ظهور رأس المال النقدي كمحرك، بتكرار دائم، وعلى فواصل زمنية قصيرة. فينبغي شراء إجمالي القيمة ـ رأسمال المسلّفة، نعني بذلك شراء كل الأجزاء المكوّنة لرأس المال، التي تتألف من سلع، وهي قوة عمل، ووسائل عمل، ومواد إنتاج، شراؤها المرة تلو المرة بالنقد. وما يسري هنا على رأس المال الفردي يسري بالمثل على رأس المال الاجتماعي، الذي يقوم بوظيفته في شكل رؤوس أموال فردية عديدة، ليس إلّا ولكن لا يترتب على ذلك بأي حال، كما رأينا في الكتاب الأول، أن حقل نشاط رأس المال، أي نطاق الإنتاج، حتى لو كان يرتكز على أساس رأسمالي، إنما يتوقف من حيث حدوده المطلقة على حجم رأس المال النقدي القائم بوظيفته.

وينطوي رأس المال الإنتاجي على عناصر إنتاج لا يتوقف مقدارها، في حدود معينة، على مقدار رأس المال النقدي المسلّف. فمع بقاء أجور قوة العمل من دون تغيير، يمكن أن تتعرض هذه لاستغلال أشد من حيث السعة أو الشدّة. وإذا ما ازداد رأس المال النقدي مع اشتداد الاستغلال (أي إذا ارتفعت الأجور) فإن ازدياده لن يكون متناسباً مع اشتداد الاستغلال، أي أنه لا يزداد بنفس النسبة (pro tanto) أبداً.

إن المواد الطبيعية المستغلة استغلالاً إنتاجياً والتي لا تؤلف عنصراً من قيمة رأس المال ـ كالأرض والبحر، وخامات المعادن، والغابات، إلخ، يمكن أن تُستغل بسعة أكبر أو شدة أكثر عن طريق زيادة جهد نفس العدد من قوى العمل، من دون أي زيادة في رأس المال النقدي المسلّف. وهكذا يزداد مقدار العناصر الحقيقية لرأس المال الإنتاجي دونما حاجة إلى رأسمال نقدي إضافي. وبمقدار ما تدعو الحاجة إليه لتوفير مواد مساعدة إضافية، فإن رأس المال النقدي الذي تُسلّف بشكله القيمة ـ رأسمال، لا يزداد بما يتناسب وازدياد فعالية رأس المال الإنتاجي، وبالتالي لا يزداد بنفس النسبة أبداً.

إن نفس وسائل العمل، أي نفس رأس المال الأساسي، يمكن أن تُستخدم بكفاءة أكبر عن طريق تمديد زمن استعمالها السنوي، وكذلك عن طريق زيادة كثافة استخدامها، دونما حاجة إلى إنفاق نقد إضافي لرأس المال الأساسي. فثمة، في هذه الحالة، دوران أسرع لرأس المال الأساسي لا أكثر، ولكن عناصر تجديد إنتاجه تُجهز بسرعة أكبر أيضاً.

[356] وإذا صرفنا النظر عن المواد الطبيعية، فإن قوى طبيعية، لا تكلّف الرأسمالي شيئاً، يمكن إدماجها، بهذا القدر أو ذاك من الفاعلية، كعوامل نشطة في عملية الإنتاج. وتتوقف درجة فاعليتها على طرائق استخدامها وعلى تقدم العلم التي لا تكلّف الرأسمالي شيئاً هي الأخرى.

ويصحّ الشيء ذاته على الدمج الاجتماعي لقوة العمل في عملية الإنتاج، وعلى المهارة التي كدّسها العمال الفرديون. ويعتقد كيري أن مالك الأرض لا يتلقى أبداً ما يكفي، لأنه لا يتلقى ثمن كل رأس المال وبالتالي كل العمل الذي ضمّنه في الأرض، منذ زمن بعيد، لإيصال خصوبتها إلى المستوى الحالي. (ولا يذكر كيري، بالطبع، الخصوبة التي تفقدها الأرض). وبناء على ذلك ينبغي أن يُدفع إلى كل عامل مفرد قيمة العمل الذي بذله كامل الجنس البشري لتحويل الإنسان المتوحش إلى عامل آلي حديث. ويتوجب على المرء أن يحاكم بصورة معاكسة تماماً؛ لو حسبنا كل العمل المجاني المُضمّن في الأرض والذي حوله ملّاك الأرض والرأسماليون إلى نقد، لكان كامل رأس المال الموظف في الأرض، قد سُدّد مراراً وتكراراً مع الفائدة الربوية، وبالتالي يكون المجتمع قد اشترى المِلكية العقارية مراراً وتكراراً منذ أمد بعيد.

حقاً أن ارتفاع قدرة إنتاجية العمل، عندما لا يفترض إنفاقاً إضافياً للقيم ـ رأسمال، يزيد في المقام الأول من كتلة المنتوج، لا قيمته، باستثناء الحالة التي يتيح فيها تجديد إنتاج رأسمال ثابت أكبر ببذل نفس الكمية من العمل، فيحفظ بذلك قيمة رأس المال هذا. ولكن ارتفاع قدرة إنتاجية العمل يخلق في الوقت نفسه مادة جديدة لرأس المال، وبالتالي قاعدة لزيادة تراكم رأس المال.

وبما أن تنظيم العمل الاجتماعي نفسه، وبالتالي رفع القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، يقتضي القيام بالإنتاج على نطاق واسع، وبالتالي قيام الرأسماليين الفرادى بتسليف كتل ضخمة من رأس المال النقدي، فقد أوضحنا في الكتاب الأول(*) أن ذلك يتحقق جزئياً بتمركز رؤوس الأموال بأيدٍ قليلة من دون أن يحتّم ذلك حدوث زيادة مطلقة في حجم القيم ـ رأسمال الناشطة، ولا في حجم رأس المال النقدي الذي تُسلّف بشكله. إن مقدار رؤوس الأموال المفردة يمكن أن يزداد بتمركزها في أيدٍ قليلة من دون أن تطرأ في آنٍ واحدٍ زيادة على المجموع الاجتماعي لرؤوس الأموال هذه. كل ما في الأمر أن هناك توزيعاً مختلفاً لرؤوس الأموال المفردة.

(*) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل 23، 2، ص652-657، الفصل 24، ص790، [الطبعة العربية، ص 768-774، وص 937-938]. [ن.ع].

أخيراً، أوضحنا في الجزء السابق(*)، أن تقليص طول فترة الدوران يسمح إما بتحريك رأس المال الإنتاجي نفسه برأسمال نقدي أقل، أو تحريك رأسمال إنتاجي أكبر بواسطة نفس رأس المال النقدي. [357]

ولكن من الجلّي أن لا علاقة لذلك كله بمسألة رأس المال النقدي ذاته تحديداً. فكل ما يبينه ذلك أن رأس المال المسلّف ـ أي مقدار معين من القيمة يتألف، في شكله الطليق، في شكل القيمة، من مقدار معين من النقد ـ ينطوي بعد تحويله إلى رأسمال إنتاجي على طاقات مُنتجة لا يحدّ مقدار القيمة حدودها، ولكنها تستطيع أن تفعل فعلها ضمن حدود معينة، بدرجات متباينة من السعة أو الشدة. وما إن تتعين أسعار عناصر الإنتاج ـ وسائل الإنتاج وقوة العمل ـ حتى يتحدد مقدار رأس المال النقدي الضروري لشراء كمٍّ معين من عناصر الإنتاج هذه الماثلة بهيئة سلع. أو، بتعبير آخر، يتعين مقدار قيمة رأس المال الذي ينبغي تسليفه. ولكن أبعاد فعل رأس المال كباني لقيمة المنتوج ذات طابع مرن ومتغير.

بصدد النقطة الثانية ـ من البديهي أن ذلك الجزء من العمل الاجتماعي ووسائل الإنتاج، الذي ينبغي انفاقه كل سنة لإنتاج أو إحتياز النقد، تعويضاً عن العملة المهترئة، هو اقتطاع من الإنتاج الاجتماعي بنفس النسبة (pro tanto). أما بخصوص القيمة النقدية التي تؤدي وظيفة وسيلة تداول في جانب، ووظيفة كنز في جانب آخر، فإنها قد اكتُسبت أصلاً، ولذا فهي ماثلة ها هنا جنباً إلى جنب مع قوة العمل ووسائل الإنتاج التي تم إنتاجها، ومع مصادر الثروة الطبيعية. ولا يمكن اعتبارها قيداً يحدّ هذه الأخيرة. ولو جرى تحويلها إلى عناصر إنتاج، أو جرى تبادلها مع بلدان أخرى، لأمكن توسيع نطاق الإنتاج. ولكن ذلك يفترض سلفاً أن النقد يلعب في هذه الحالة، كما من قبل، دور نقد عالمي.

إن تحريك رأس المال الإنتاجي يستلزم رأسمالاً نقدياً، أكبر أو أصغر، تبعاً لأمد فترة الدوران. ولقد رأينا كذلك أن انقسام فترة الدوران إلى فترة عمل وفترة تداول يستلزم زيادة رأس المال المستتر المقيّد في شكل نقد أو، بتعبير آخر، رأس المال المُعلّق.

وبمقدار ما تكون فترة الدوران محددة بأمد فترة العمل، فإنها تتحدد بفعل الطبيعة المادية لعملية الإنتاج، أي ليس بالطابع الاجتماعي المميز لعملية الإنتاج هذه، شريطة أن تكون الظروف الأخرى ثابتة على حالها. بيد أن العمليات الواسعة نسبياً التي تستغرق أمداً أطول، والقائمة على أساس الإنتاج الرأسمالي، تقتضي تسليفاً لرأس المال النقدي

(*) الجزء الثاني من هذا المجلد. [ن. ع].

أكبر في المقدار وأطول من حيث المدة. فالإنتاج في ميادين كهذه يتوقف إذن على حدود [358] رأس المال النقدي الذي يحوزه رأسمالي مفرد في نطاقها. وإن نظام الائتمان وضروب الاتحادات المرافقة له، مثل الشركات المساهمة، توسّع هذه الحدود. وعليه فإن الاضطرابات في سوق النقد توقف نشاط مثل هذه المشاريع، في حين أن هذه المشاريع، بدورها، تولّد اضطرابات في سوق النقد.

ولا بدّ على أساس الإنتاج الاجتماعي من تعيين النطاق الذي يمكن في إطاره القيام بهذه العمليات، التي تسحب قوة عمل ووسائل إنتاج لفترة طويلة من دون أن تثمر في غضون ذلك أي منتوج نافع؛ أي لا بدّ من تعيين النطاق الذي يمكن القيام فيه بهذه العمليات من دون الاضرار بفروع الإنتاج التي لا تكتفي بسحب قوة عمل ووسائل إنتاج باستمرار أو عدة مرات في السنة، بل تقدّم أيضاً وسائل عيش ووسائل إنتاج. ففي ظل الإنتاج الاجتماعي، كما في ظل الإنتاج الرأسمالي، لا يسحب العمال، في فروع الإنتاج التي تتسم بفترات عمل قصيرة نسبياً، منتوجات إلّا لفترات قصيرة من دون أن يقدموا منتوجاً جديداً؛ أما فروع الإنتاج التي تتميز بفترات عمل طويلة فإنهم يسحبون منتوجات لفترات زمنية أطول قبل أن يبدأوا بتقديم منتوجات. فهذا الوضع ينشأ إذن عن الشروط الشيئية لعملية العمل المعينة، لا عن شكلها الاجتماعي. وفي ظل الإنتاج الاجتماعي يتلاشى رأس المال النقدي. ويقوم المجتمع بتوزيع قوة العمل ووسائل الإنتاج على مختلف فروع الإنتاج. وليس ثمة ما يمنع المُنتجين من أن يتلقوا حوالات ورقية تتيح لهم أن يسحبوا من المخزونات الاجتماعية لوسائل الاستهلاك كمية المنتوجات التي تقابل ما بذلوه من زمن عملهم. هذه الحوالات ليست نقداً. فهي لا تمضي في التداول.

وهكذا نرى أنه بمقدار ما تكون الحاجة إلى رأس المال النقدي ناجمة عن طول فترة العمل، فإنها تتحدد بفعل أمرين: أولاً ـ إن النقد، بوجه عام، هو الشكل الذي ينبغي أن يظهر به كل رأسمال فردي (بمعزل عن الائتمان) لكي يتحوّل إلى رأسمال إنتاجي. وهذا ينبع من ماهية الإنتاج الرأسمالي، وماهية الإنتاج السلعي عموماً. ـ ثانياً ـ إن المقدار اللازم من النقد المسلّف ينشأ من واقع أن قوة العمل ووسائل الإنتاج تُسحب، باستمرار، من المجتمع لفترة طويلة نسبياً من دون أن يعود إليه خلال تلك الفترة أي منتوج يمكن تحويله إلى نقد. إن الشرط الأول الذي يقضي بأن رأس المال الواجب تسليفه ينبغي أن يُسلّف في شكل نقد، لا يزول بسبب شكل هذا النقد نفسه، سواء كان هذا نقداً معدنياً أم نقداً ائتمانياً أم رموزاً للقيمة، إلخ. أما الشرط الثاني فلا يتأثر قط لا بنوع الوسيط النقدي ولا بشكل الإنتاج، اللذين يسحبان العمل ووسائل العيش ووسائل الإنتاج من دون طرح مُعادِل ما في التداول لقاء ذلك.

[359]

الفصل التاسع عشر[35]

التصورات السابقة عن الموضوع

I ـ الفيزيوقراطيون

يعرض كينيه في الجدول الاقتصادي (Tableau économique) بخطوط عامة وجيزة، كيف أن المنتوج السنوي للإنتاج الوطني محدّداً بقيمة معينة، يتوزع عبر التداول على نحو يسمح بتجديد الإنتاج البسيط لهذا المنتوج، أي تجديد الإنتاج على النطاق نفسه، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. ويؤلف محصول السنة السابقة، من الناحية المادية، نقطة انطلاق فترة الإنتاج. وتحتشد أفعال التداول المنفردة، التي لا تُعدّ ولا تُحصى، معاً في الحال، في حركتها الاجتماعية الواسعة المميزة ـ أي في التداول بين طبقات المجتمع الاقتصادية الكبرى، المحدَّدة وظيفياً. وما يهمّنا هنا هو الآتي: إن جزءاً من المنتوج الكلّي ـ وهو شأن أي جزء آخر منه، شيء إستعمالي، نتاجٌ جديد لعمل السنة الماضية ـ هو في الوقت نفسه مجرد حامل للقيمة ـ رأسمال القديمة التي تعاود الظهور في الشكل الطبيعي نفسه. إن هذا الجزء لا يمضي للتداول، بل يلبث بين أيدي مُنتجيه، طبقة المزارعين، لكي يبدأ هناك خدمته كرأسمال تارةً أخرى. ويُدرِج كينيه في هذا الجزء من المنتوج السنوي الذي يمثّل رأسمالاً ثابتاً، عناصر لا تنتمي إليه، وهنا يصطدم بالقضية الرئيسية، وذلك بفضل ضيق أفقه بالذات الذي يرى أن الزراعة هي ميدان التوظيف

(35) من هنا تبدأ المخطوطة VIII

الوحيد للعمل البشري، الميدان الذي يُنتج فائض قيمة، أي الميدان الإنتاجي الوحيد للعمل، من وجهة النظر الرأسمالية. إن عملية تجديد الإنتاج الاقتصادية في هذا المجال (الزراعة) تتداخل دوماً، بصرف النظر عن طابعها الاجتماعي المميز، مع عملية تجديد إنتاج طبيعية. وإن الشروط الجليّة لهذه الأخيرة، تسلّط النور أيضاً على شروط الأولى، وتَحُول دون حدوث الأغلاط الفكرية الناجمة عن غشاوة التداول.

[360] وبالمناسبة، فإن آداب المعاشرة(*) في المذهب الفكري تختلف عن نظيرتها في أصناف السلع الأخرى بأنها لا تغش الشاري وحده بل غالباً ما تغش البائع أيضاً. لقد كان كينيه نفسه، وأتباعه المقربون، يؤمنون بالدروع الاقطاعية الصورية التي يحملون. كما أن متعلّمي المدارس عندنا ما يزالون يؤمنون بها حتى الساعة. غير أن مذهب الفيزيوقراطيين، في واقع الأمر، هو أول إدراك منهجي للإنتاج الرأسمالي. فممثل رأس المال الصناعي ـ أي طبقة المزارعين ـ يقود مجمل الحركة الاقتصادية. والزراعة تجري على أساس رأسمالي، أي كمشروع مزارع رأسمالي، على نطاق واسع، والزارع المباشر للأرض هو عامل مأجور. ولا يخلق الإنتاج وسائل الاستهلاك فحسب بل يخلق قيمتها أيضاً؛ والدافع المحرك للإنتاج هو جني فائض القيمة الذي يولد في موطن الإنتاج لا موطن التداول. ومن بين الطبقات الثلاث التي يعتبرها كينيه حاملات لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية التي تتم بتوسط عملية التداول، يتميز المستغِل المباشر للعمل «المُنتج»، مُنتج فائض القيمة، المزارع الرأسمالي، عمن يستولي على فائض القيمة لا غير(**).

لقد استثار الطابع الرأسمالي للمذهب الفيزيوقراطي، منذ أيام ازدهاره، معارضة لينغيه ومابلي من جهة، ومعارضة المدافعين عن المِلكية الصغيرة الحرة للأرض، من جهة ثانية.

* * *

لكن آدم سميث نكص إلى الوراء(36) في تحليله لعملية تجديد الإنتاج، وهو أمر يثير الاستغراب، حيث إن سميث لم يتوسع في تطوير تحليلات كينيه الصائبة، معمماً، على

(*) حرفياً: Etikette اتيكيت، أي آداب التصرف والمعاشرة في المجتمع. [ن.ع].

(**) يتناول ماركس «الجدول الاقتصادي» بتحليل مفصل في نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، الفصل السادس. [ن. برلين].

(36) [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الطبعة الثانية، ص 612، الحاشية رقم 32، [الطبعة الألمانية الحديثة، ص617]. [أنظر: الطبعة العربية، ص 728-729، الحاشية رقم 32]. [ن. ع].

سبيل المثال التسليفات الأصلية (avances primitves) والتسليفات السنوية (avances annuelles) لكينيه في مفهومي رأس المال «الأساسي» ورأس المال «الدائر»[37] فحسب، بل ارتكب في مواضع متفرقة نفس الأخطاء التي ارتكبها الفيزيوقراطيون تماماً. فلكي يبين مثلاً أن المزارع ينتج قيمة أكثر من أي ضرب آخر من الرأسماليين، نراه يقول:

[361] «ما من رأسمال مماثل يحرّك كمية أكبر من العمل المُنتج مثل رأسمال المزارع. فالعاملون المُنتجون عنده لا يقتصرون على خدم العمل، بل يتعدونهم إلى دواب الجرّ». [يا له من مديح لطيف لخدم العمل!] «ففي الزراعة تعمل الطبيعة أيضاً إلى جانب الإنسان؛ ورغم أن عملها لا يكلّف أي إنفاق، فإن منتوجها يمتلك قيمة شأنه شأن منتوج أكثر العمال تكلفة. ويبدو أن أهم الأعمال في الزراعة لا تتوخى زيادة خصوبة الطبيعة، رغم أنها تحقق ذلك، بقدر ما تتوخى توجيه هذه الخصوبة نحو إنتاج أكثر المزروعات نفعاً للإنسان. إن حقلاً يكسوه العلّيق والورد البري كثيراً جداً ما ينتج كمية من الخضار بقدر ما تُنتجه أفضل بساتين الكروم أو حقول القمح. إن الغرس والفلاحة لا يوقظان الخصب الفعال للطبيعة بقدر ما يوجهانه، وبعد أن يُنهي الزارع كل عمله، يبقى على الدوام شطر كبير من العمل للطبيعة كي تقوم به. وعليه فإن العمال ودواب الجرّ (!) المستخدمين في الزراعة لا يقتصر فعلهم، مثل عمال المانيفاكتورات، على تجديد إنتاج قيمة مساوية لقيمة استهلاكهم هم أو(*) لقيمة رأس المال الذي يستخدمهم بالإضافة إلى ربح مالكه، بل قيمة أكبر من ذلك بكثير. فهم يجددون إنتاج الريع للمالك العقاري

(37) ـ وهنا، مهّد له بعض الفيزيوقراطيين الطريق، وفي مقدمتهم تورغو. فقد استخدم تورغو اصطلاح «رأس المال» (capital) بدلاً عن «التسليفات» (avances) مراتٍ أكثر من كينيه وغيره من الفيزيوقراطيين، بل إنه يُطابق على نحو أكبر التسليفات (avances) أو رؤوس أموال (capitaux) الصناعيين مع تسليفات أو رأسمال المزارعين على نحو أكبر. فهو يقول مثلاً: «مثل هؤلاء الآخرين» (أي أصحاب المشاريع الصناعية) «ينبغي عليهم» يقصد المزارعين، أي المزارعين الرأسماليين «أن يجنوا، بالإضافة إلى رؤوس الأموال التي تعود إليهم، إلخ.».
(تورغو، المؤلفات، طبعة دير، باريس، 1844، المجلد الأول، ص 40).
(Turgot, *Œuvres*, éd. Daire, Paris, 1844, T.I, p. 40).

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد حرف العطف الواو (und) بدلاً من حرف الاستدراك أو (oder). [ن. برلين].

بانتظام، علاوة على رأسمال المُزارع وكامل ربحه. ويمكن اعتبار هذا الريع بمثابة منتوج قوى الطبيعة التي يعير المالك العقاري استعمالها للمزارع. ويتباين حجم الريع بهذا القدر أو ذاك، حسب المدى المفترض لهذه القوى، وبتعبير آخر، حسب ما هو مفترض من خصب طبيعي أو مضاف في الأرض. فهو من صنع الطبيعة الذي يبقى بعد حسم أو تعويض كل ما يمكن اعتباره من صنع الإنسان. ونادراً ما يشكل هذا الريع أقل من ربع المنتوج الكلّي، وكثيراً ما يزيد على ثلثه. والكمية المماثلة من العمل المُنتج، المستخدم في المانيفاكتورات، لن تحقق تجديد إنتاج بهذه الضخامة. فالطبيعة لا تفعل في المانيفاكتورة شيئاً، ولكن الإنسان يفعل كل شيء؛ ولا بدّ لتجديد الإنتاج من أن يكون دائماً متناسباً مع القوى الفاعلة التي تخلقه. وعليه فإن رأس المال في الزراعة، لا يقتصر على تحريك كمية من العمل المُنتج أعظم من رأسمال مماثل مستخدم في المانيفاكتورة، بل إنه يضيف كذلك، بما يتناسب وكمية العمل المُنتج الذي يستخدمه، قيمة أعظم بكثير إلى المنتوج السنوي للأرض والعمل في بلد من البلدان، أي إلى الثروة والإيرادات الحقيقية لسكانه» (الكتاب الثاني، الفصل الخامس، ص 242-243).

ويقول آدم سميث في موضع آخر من الكتاب الثاني، الفصل الأول:

«إن كامل قيمة البذور. هي رأسمال أساسي، بالمعنى الدقيق».

هنا، إذن، نجد أن رأس المال = القيمة ـ رأسمال؛ وهذه موجودة في شكل «أساسي».

«ورغم أن البذور تتحرك جيئة وذهاباً باستمرار بين الحقل والأهراء، فإنها لا تغير مالكها أبداً، ولا تمضي للتداول بمعنى الكلمة. فالمزارع يجني ربحه، لا عن طريق بيعها، بل عبر زيادتها» ([المرجع نفسه]، ص 186).

[362] إن ضيق التفكير يكمن هنا في عدم رؤية سميث، ما رآه كينيه قبله، من عودة ظهور قيمة رأس المال الثابت في شكل جديد، وهي لحظة هامة من لحظات عملية تجديد الإنتاج، بل رأى فيه مثالاً آخر ـ وهو مثال خاطىء ـ للتمييز الذي قام به بين رأس المال الدائر ورأس المال الإساسي. ـ وحين ترجم سميث مفهومي التسليفات الأصلية

(avances primitives) والتسليفات السنوية (avances annuelles) إلى مفهومي رأسمال أساسي (fixed capital) ورأسمال دائر (circulating capital) حقق تقدماً باستعمال مفهوم «رأس المال»؛ وبتعميم هذا المفهوم تعميماً مستقلاً عن الارتباط الخاص بمجال الاستعمال «الزراعي» عند الفيزيوقراطيين؛ ولكن سميث تقهقر الوراء حيث اعتبر أن الفوارق بين رأس المال «الأساسي» ورأس المال «الدائر» هي فوارق حاسمة، وأبقاها على هذا النحو.

II ـ آدم سميث

1) منظورات سميث العامة

يقول سميث في الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 42:

«ينحّل سعر أية سلعة، في كل مجتمع، آخر المطاف، إلى هذا الجزء أو ذاك الجزء، أو كل هذه الأجزاء (الأجور، الربح، الريع)، وفي كل مجتمع متطور تدخل هذه الأجزاء الثلاثة كلها، بهذا القدر أو ذاك، في تكوين سعر الشطر الأعظم من السلع»[38] ثم يمضي إلى القول (ص 43). «إن الأجور والربح والريع هي **المنابع الأصلية الثلاثة** لكل إيراد **ولكل قيمة تبادلية**».

وسنبحث لاحقاً، بتفصيل أكبر، مذهب سميث هذا بخصوص «الأجزاء المكوّنة لسعر السلع» و «لكل قيمة تبادلية». ويضيف سميث.

«وبما أن هذا ينطبق على كل سلعة خاصة، مأخوذة على حدة، فلا بد من أن ينطبق هذا أيضاً على سائر السلع التي **تؤلف مجمل المنتوج**

---

(38) كي لا يخطىء القارىء فيما يتعلق بمعنى كلمات «سعر الشطر الأعظم من السلع» نورد المقطع التالي الذي يدل على كيفية تفسير سميث نفسه لهذا التعبير: مثلاً، لا يدخل الريع في سعر سمك البحر، بل يدخل فيه فقط الأجور والربح؛ ولا يدخل في سعر الحصى الاسكتلندي (scotch pebbles) سوى الأجور وبالذات: «في بعض مناطق اسكتلندا يتعاطى الفقراء على شاطىء البحر جمع الحصى المختلف الألوان المعروف باسم الحصى الإسكتلندي. ولا يتألف السعر الذي يدفعه لهم لقاءه النقارون في الحجر إلّا من الأجور لأن الريع العقاري والربح على السواء لا يؤلفان أدنى جزء من هذا السعر».

السنوي للأرض والعمل في كل بلد. إن إجمالي سعر أو القيمة التبادلية لهذا المنتوج السنوي، لا بد أن ينحلّ إلى نفس الأجزاء الثلاثة، وأن يتوزع على مختلف سكان البلاد، إما كأجور لعملهم، أو أرباح لرأسمالهم، أو ريع لأرضهم» (الكتاب الثاني، الفصل الثاني، ص 190). [363]

وبعد أن يجزىء آدم سميث سعر كل سلعة، مأخوذة على انفراد، و «إجمالي سعر أو القيمة التبادلية. للمنتوج السنوي للأرض والعمل في كل بلد» إلى أجور وربح وريع عقاري، أي إلى المنابع الثلاثة لإيرادات العامل المأجور والرأسمالي والمالك العقاري، يتعين عليه أن يُدخِل خلسة عنصراً رابعاً بطريقة ملتوية، ونعني به عنصر رأس المال. ويحقق ذلك بتمييزه بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي.

«إن الإيراد الإجمالي لسائر سكان البلد يتكون عموماً من إجمالي المنتوج السنوي لأرضهم وعملهم؛ والإيراد الصافي يؤلف الجزء الذي يتبقى تحت تصرفهم بعد اقتطاع تكلفة الحفاظ أولاً على رأسمالهم الأساسي وثانياً على رأسمالهم الدائر؛ أي بتعبير آخر الجزء الذي يستطيعون أن يدرجوه في خزين مخصص لاستهلاكهم المباشر، أو يُنفقونه على غذائهم، والرفاهية، والمسرات، من دون أن يمس رأسمالهم. فثروتهم الفعلية أيضاً تقاس، لا بالتناسب مع إيرادهم الإجمالي، بل مع إيرادهم الصافي» (المرجع نفسه، ص 190).

ولنا على ذلك الملاحظات التالية:

1) إن آدم سميث لا يتناول هنا سوى تجديد الإنتاج البسيط وليس تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، أي أنه لا يتناول التراكم؛ فهو يتحدث فقط عن نفقات الحفاظ (maintaining) على رأس المال الناشط. أما الإيراد «الصافي» فيساوي ذلك الجزء من المنتوج السنوي، سواء كان للمجتمع كله أم للرأسمالي الفردي، الذي يمكن أن يدخل في «رصيد الاستهلاك»، ولكن حجم هذا الرصيد ينبغي ألّا يمسّ رأس المال الناشط (encroach upon capital). إن جزءاً من قيمة المنتوج الفردي أو الاجتماعي، لا ينحلّ إذن إلى أجور ولا إلى ربح أو إلى ريع عقاري، بل إلى رأسمال.

2) إن آدم سميث يتخلى عن نظريته هو عن طريق اللعب بالكلمات، والتمييز بين (gross) و (net revenue)، أي بين الإيراد الإجمالي والإيراد الصافي. إن الرأسمالي الفردي، شأن مجمل طبقة الرأسماليين، أو ما يسمى بالأمة، يتلقى عوضاً عن رأس

المال المستهلك في الإنتاج منتوجاً سلعياً. وقيمة هذا المنتوج التي يمكن تصويرها على شكل أجزاء نسبية من المنتوج نفسه ـ تعوّض من جهة عن القيمة ـ رأسمال المنفقة فتؤلف بذلك دخلاً، أو كما قال سميث حرفياً «عائداً» (revenue) («revenue»، اسم الفاعل للفعل «revenir»، بمعنى «يعود»)، ولكن فلنلاحظ (nota bene) أنها تؤلف عائد ـ رأسمال (capital-revenue) أو إيراد رأسمال؛ ومن جهة ثانية فإن الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتوج التي «تتوزع على مختلف سكان البلاد، إما كأجور لعملهم، أو أرباح

[364] لرأسمالهم أو ريع لأرضهم» ـ تؤلف ما يعرف في الحياة اليومية بالدخل. وبموجب هذه النظرية فإن قيمة المنتوج بأجمعه تؤلف دخل طرف ما ـ سواء كان رأسمالياً فردياً أم بلداً بأسره؛ ولكنه دخل لرأس المال من جهة، وشكل «إيراد» (revenue) مختلف عن هذا الأخير من جهة ثانية. وعليه، فإن الشيء الذي أُقصي لدى تحليل قيمة السلعة إلى أجزائها المكوّنة، يُعاد ثانية من الباب الخلفي ـ عن طريق المعنى المزدوج لكلمة «إيراد». ولكن لا يمكن أن «تُستحوَذ كإيراد» إلّا الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتوج والموجودة فيه أصلاً. ولكي يأتي رأس المال بإيراد، لا بدّ من أن يكون قد أُنفق من قبل.

ويقول آدم سميث في موضع آخر:

> «إن أدنى معدل اعتيادي للربح ينبغي أن يكون، دوماً، أكبر بعض الشيء مما يلزم للتعويض عن الخسائر الطارئة التي يتعرض لها رأس المال في أي استخدام له. وإن هذا الفائض هو وحده الذي يؤلف الربح الخالص أو الربح الصافي».

[ولكن أي رأسمالي هذا الذي يرى أن الربح يعني الإنفاق الضروري من رأس المال؟]

> «وإن ما يسمى بالربح الإجمالي، يتضمن، في الغالب، لا هذا الفائض فحسب، بل أيضاً ذلك المبلغ الذي يُقتطع للتعويض عن الخسائر الاستثنائية المذكورة» (الكتاب الأول، الفصل التاسع، ص 72).

ولكن هذا لا يعني سوى أن جزءاً من فائض القيمة، الذي يُعد جزءاً من الربح الإجمالي، ينبغي أن يشكّل رصيد طوارىء للإنتاج. ورصيد الطوارىء هذا ينشأ على حساب قسم من العمل الفائض الذي يقوم، إلى هذا الحد، بإنتاج رأس المال مباشرة، نعني بذلك الرصيد المخصص لتجديد الإنتاج. أما بصدد نفقات «صيانة» رأس المال الأساسي، إلخ. (أنظر المقتبسات أعلاه)، فإن تعويض رأس المال الأساسي المُستهلك بآخر جديد، لا يمثّل انفاقاً جديداً من رأس المال، بل محض تجديد للقيمة ـ رأسمال

القديمة في شكل جديد. وبمقدار ما يتعلق الأمر بتكاليف تصليح رأس المال الأساسي، التي يُدرجها آدم سميث أيضاً ضمن تكاليف صيانته، فإن هذه التكاليف تدخل في سعر رأس المال المسلّف. وإن كون الرأسمالي لا يضطر إلى توظيف هذا الجزء من رأس المال دفعة واحدة، بل بصورة تدريجية، وحسبما يقتضي الحال أثناء قيام رأس المال بوظيفته، وإنه يستطيع أن يستخدم الربح الذي تلقاه لهذا الغرض، لا يغير أبداً من مصدر هذا الربح. إن الجزء المكوّن للقيمة الذي ينبع منه هذا الربح، يشير إلى أن العامل يقدم العمل الفائض إلى رصيد الطوارىء كما إلى رصيد التصليح(*)

ثم يخبرنا آدم سميث أنه ينبغي استبعاد رأس المال الأساسي بمجمله من الإيراد الصافي، أي من الإيراد بمعناه الخاص، وكذلك استبعاد كامل ذلك الجزء من رأس المال الدائر، اللازم لأعمال صيانة وتصليح رأس المال الأساسي وتجديده، أي في الواقع كل رأسمال غير موجود في شكل طبيعي مكرس لرصيد الاستهلاك. [365]

«ينبغي، بداهة، استبعاد مجمل تكاليف صيانة رأس المال الأساسي، من الإيراد الصافي للمجتمع. فلا يمكن أن تندرج فيه، لا المواد الأولية الضرورية لصيانة الآلات النافعة وأدوات العمل.. ولا منتوج العمل الضروري لصياغة هذه المواد في الشكل الملائم. إن سعر هذا العمل قد يؤلف، حقاً، جزءاً من الإيراد الصافي، نظراً لأن العمال المشغولين بهذا العمل قد يضعون كامل قيمة أجورهم في رصيدهم المخصص للاستهلاك المباشر. ولكن في الأصناف الأخرى من العمل، يدخل كل من سعره» [أي الأجور المدفوعة لقاء هذا العمل] «والمنتوج» [الذي يتجسد فيه هذا العمل] «في رصيد الاستهلاك هذا، فالسعر يدخل في رصيد العمال، والمنتوج في رصيد أناس آخرين يزداد استهلاكهم ووسائل راحتهم وملذاتهم بفضل عمل هؤلاء العمال» (الكتاب الثاني، الفصل الثاني، ص 190-191).

(*) ترد في هذا الموضع الفقرة التالية في الطبعة الأولى من المجلد الثاني [«إن تفسير آدم سميث لرأس المال الأساسي ينحصر في اعتباره ذلك الجزء من رأس المال الصناعي المدفوع الذي يُصار إلى تثبيته في عملية الإنتاج، أو، حسب قوله على الصفحة 377، إنه «يقدم إيراداً أو ربحاً من دون أن يدخل التداول أو يغيّر مالكه» أو حسب قول آخر لسميث إنه «يبقى في حوزته، ويستمر في الشكل نفسه»]. وقد حذفها إنجلز من الطبعة الثانية. [ن. ع].

يعثر آدم سميث هنا على تمايز هام للغاية بين العمال العاملين في **إنتاج وسائل الإنتاج** والعمال العاملين في الإنتاج المباشر **لوسائل الاستهلاك**. إن قيمة المنتوج السلعي الذي يصنعه الصنف الأول من العمال تحتوي على جزء مكوّن يساوي مجمل أجورهم، أي يساوي قيمة ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على شراء قوة عملهم. إن هذا الجزء من القيمة ماثل جسدياً كحصة معلومة من وسائل الإنتاج التي أنتجها هؤلاء العمال. والنقد الذي يتلقاه هؤلاء كأجور يمثل إيراداً بالنسبة إليهم، ولكن عملهم لم يصنع أية منتوجات قابلة للاستهلاك الفردي من قبلهم أو من قبل غيرهم. لذا فإن هذه المنتوجات لا تؤلف عنصراً من ذلك الجزء من المنتوج السنوي المخصص لرصيد الاستهلاك الاجتماعي، الرصيد الذي يمكن فيه وحده لـ «الإيراد الصافي» أن يتحقق. وينسى آدم سميث أن يضيف هنا أن ما ينطبق على الأجور ينطبق بالمثل على ذلك الجزء المكوّن من قيمة وسائل الإنتاج، الذي يؤلف، باعتباره فائض قيمة، إيراداً للرأسماليين الصناعيين (في المقام الأول) تحت مقولتي الربح والريع. إن هذه الأجزاء المكوّنة للقيمة موجودة أيضاً في هيئة وسائل إنتاج، في هيئة أشياء غير قابلة للاستهلاك الفردي. ولا يمكن إلّا بعد تحويلها إلى نقد، شراء كمية تناسب سعرها من مواد الاستهلاك التي ينتجها الصنف الثاني من العمال ونقلها إلى رصيد استهلاك فردي لمالكي وسائل الإنتاج هذه. وبناءً على ذلك، كان ينبغي لآدم سميث أن يرى أن ذلك الجزء من قيمة وسائل الإنتاج المصنوعة سنوياً، والذي يساوي قيمة وسائل الإنتاج الفاعلة في هذا المجال من الإنتاج ـ وسائل الإنتاج التي يتم بواسطتها صنع وسائل إنتاج ـ، أي ذلك الجزء من القيمة الذي يساوي قيمة رأس المال الثابت المستخدم هنا، لا يمكن بالمرة أن يكون جزءاً مكوّناً للقيمة التي
[366] تؤلف الإيراد، لا بسبب الشكل الطبيعي الذي يمثُل فيه هذا الجزء فحسب، بل بسبب قيامه بوظيفته كرأسمال.

أما بخصوص الصنف الثاني من العمال أي العمال الذين ينتجون، مباشرة، وسائل استهلاك، فإن تحديدات آدم سميث ليست دقيقة تماماً. فهو يقول إن كلاً من سعر العمل والمنتوج، في هذين المجالين من العمل يدخل (go to) في رصيد الاستهلاك المباشر:

> «فالسعر» (أي النقد الذي يتقاضونه كأجور) «يدخل في رصيد استهلاك **العمال، والمنتوج في رصيد أناس آخرين** (that of other people)، يزداد استهلاكهم ووسائل راحتهم وملذاتهم بفضل عمل هؤلاء العمال».

ولكن العامل لا يمكن أن يقتات على «سعر» عمله، أي النقد الذي يدفع له كأجور؛

فهو يحقق هذا النقد بأن يشتري به وسائل استهلاك؛ وقد يكون قسم من هذه أصنافاً من السلع أنتجها بنفسه. وقد يكون منتوجه هو، من ناحية أخرى، صنفاً لا يمكن أن يدخل إلّا في استهلاك مستغلي عمله.

وبعد أن يستبعد آدم سميث رأس المال الأساسي كلّياً من الإيراد الصافي لبلد من البلدان، يمضي إلى القول:

«ولكن رغم أن كل نفقات صيانة رأس المال الأساسي تُستبعد، بالضرورة، من الإيراد الصافي للمجتمع، فإن الحال ليس كذلك بالنسبة إلى نفقات صيانة رأس المال الدائر. فلقد سبق أن أشرنا إلى أن الأجزاء الثلاثة الأخيرة من الأجزاء الأربعة التي يتألف منها رأس المال هذا، وهي النقد، ووسائل العيش، والمواد الأولية، والمصنوعات الناجزة، تُسحب منه على نحو منتظم، لتوضع في رأس المال الأساسي للمجتمع، أو في خزينه المخصص للاستهلاك المباشر. إن ذلك الجزء من المواد الصالحة للاستهلاك الذي لا يستخدم في صيانة الأول» [رأس المال الأساسي] «يدخل برمته في الثاني» [في الخزين المخصص للاستهلاك المباشر] «فيؤلف جزءاً من الإيراد الصافي للمجتمع. وعليه فإن صيانة هذه الأجزاء الثلاثة من رأس المال الدائر لا تقلل الإيراد الصافي للمجتمع إلّا بذلك الجزء من المنتوج السنوي، الضروري لصيانة رأس المال الأساسي» (الكتاب الثاني، الفصل الثاني، ص 191-192).

إن قول آدم سميث بأن ذلك الجزء من رأس المال الدائر الذي لا يخدم في إنتاج وسائل الإنتاج، يدخل في إنتاج وسائل الاستهلاك، أي يدخل في ذلك الجزء من المنتوج السنوي المخصص لتكوين رصيد استهلاك المجتمع بأسره، ما هو إلّا تكرار فارغ. ولكن تلي ذلك مباشرة فقرة هامة:

«إن رأس المال الدائر لمجتمع يختلف من هذه الناحية عن رأسمال دائر لفرد. فرأس المال الدائر الخاص بفرد مُستبعد كلّياً عن إيراده الصافي ولا يمكنه أبداً أن يؤلف جزءاً من إيراده الصافي؛ فالإيراد الصافي لفرد لا يمكن أن يتألف إلّا من أرباحه. ولكن رغم أن رأس المال الدائر لكل فرد يؤلف جزءاً من رأس المال الدائر للمجتمع الذي [367] ينتمي إليه ذلك الفرد، فإن ذلك لا يستبعد البتة، بالنسبة إلى رأس المال الدائر، إمكانية تأليف جزء من الإيراد الصافي للمجتمع. ومع أن سائر السلع الموجودة في مخزن التاجر لا يمكن أن تندرج بأي حال في

الخزين الخاص به والمخصص لاستهلاكه المباشر، إلّا أنها يمكن أن تندرج في رصيد استهلاك أناس آخرين يستطيعون، بفضل إيراد يستمدونه من أرصدة أخرى، أن يعوّضوا البائع بانتظام عن قيمة سلعه وما تحويه من أرباح، من دون أن يفضي ذلك إلى أدنى إنقاص لرأسماله أو رأسمالهم هم» (المرجع نفسه).

وهكذا نعرف هنا ما يلي:

1) إن رأس المال الأساسي، وما يلزم لتجديد إنتاجه (ينسى سميث هذه الوظيفة) وصيانته من رأسمال دائر، شأنه شأن رأس المال الدائر الخاص بكل رأسمالي فردي وناشط في إنتاج وسائل الاستهلاك، مُستبعد كلّياً عن إيراده الصافي، الذي لا يتألف إلّا من أرباحه. لذا فإن ذلك الجزء من منتوجه السلعي الذي يعوّض عن رأسماله لا يمكن أن ينحل إلى مكوّنات قيمة تؤلف إيراده.

2) إن رأس المال الدائر لكل رأسمالي فردي يؤلف جزءاً من رأس المال الدائر للمجتمع، تماماً كما يؤلف كل رأسمال أساسي فردي، جزءاً من رأس المال الأساسي للمجتمع.

3) إن رأس المال الدائر للمجتمع، الذي لا يمثل سوى مجموع رؤوس الأموال الدائرة الفردية، يتسم مع ذلك بخاصية تميزه عن رأس المال الدائر الخاص بكل رأسمالي فردي. فرأس المال الدائر الأخير لا يمكن أبداً أن يؤلف جزءاً من **إيراد الرأسمالي الفردي**، في حين أن جزءاً من رأس المال الدائر الأول (ذلك الذي يتألف من وسائل استهلاك) يمكن، في الوقت نفسه، أن يؤلف جزءاً من **إيراد المجتمع**، أو كما قال آدم سميث آنفاً، لا يمكن لهذا الجزء من رأس المال أن يقلّل حتماً الإيراد الصافي للمجتمع بجزء معين من المنتوج السنوي. الواقع، أن ما يطلق عليه آدم سميث هنا إسم رأسمال دائر، يمثل رأس المال السلعي الذي يُنتج سنوياً، ويلقيه الرأسماليون مُنتجو وسائل الاستهلاك في التداول كل سنة. إن مجمل منتوجهم السلعي السنوي يتألف من مواد قابلة للاستهلاك، ولذا فإنها تشكل الرصيد الذي تتحقق فيه أو تُنفق عليه الإيرادات الصافية للمجتمع (بما في ذلك الأجور). وكان على آدم سميث أن يتخذ من الكتل السلعية المختزنة في مستودعات الرأسماليين الصناعيين مثالاً إيضاحياً بدلاً من السلع الموجودة في مخزن بائع المفرق الصغير.

ولو تسنى لآدم سميث أن يجمع شتات الأفكار التي طرأت له أثناء معاينته السابقة

لتجديد إنتاج ما يدعوه رأس المال الأساسي، بشتات الأفكار الحالية حول ما يدعوه رأس المال الدائر، لتمكن من بلوغ النتيجة التالية:

[368] I ـ إن المنتوج الاجتماعي السنوي يتألف من قطاعين، يضم الأول وسائل الإنتاج، ويضم الثاني مواد الاستهلاك، وتنبغي معالجة كل قطاع على انفراد.

II ـ إن القيمة الإجمالية لذلك الجزء من المنتوج السنوي الذي يتألف من وسائل الإنتاج تتوزع على النحو التالي: ثمة جزء من قيمتها لا يمثل سوى قيمة وسائل الإنتاج المُستهلكة في صنع وسائل الإنتاج هذه، وهي بالتالي قيمة ـ رأسمال لا تعود إلى الظهور ثانية إلّا في شكل جديد؛ وجزء ثان من هذه القيمة يساوي قيمة رأس المال المُنفق على قوة العمل، أي يساوي مجموع الأجور التي يدفعها الرأسماليون في هذا المجال من الإنتاج. أخيراً ثمة جزء ثالث من القيمة يؤلف منبع الأرباح ـ بما في ذلك الريع العقاري ـ للرأسماليين الصناعيين من هذا الصنف.

إن الجزء المكوّن الأول وهو، حسب قول آدم سميث، جزء رأس المال الأساسي المجدّد إنتاجه من كل رؤوس الأموال الفردية المستخدمة في هذا القطاع الأول «مستبعد كلّياً ولا يمكن أبداً أن يؤلف أي جزء من الإيراد الصافي»، سواء للرأسماليين الفرديين، أم للمجتمع قاطبة. فهو يقوم دوماً بوظيفة رأسمال، ولا يقوم أبداً بوظيفة إيراد. ومن هذه الناحية لا يختلف «رأس المال الأساسي» لأي رأسمالي فردي أيما اختلاف عن رأس المال الأساسي للمجتمع بأسره. ولكن الجزءين الآخرين من قيمة هذا المنتوج السنوي للمجتمع، هذا المنتوج الذي يتألف من وسائل إنتاج ـ وهما جزءان من القيمة ماثلان كجزءين متناسبين أيضاً من هذه الكتلة الإجمالية لوسائل الإنتاج ـ يؤلفان في آنٍ واحدٍ إيرادات جميع الأطراف المشاركة في هذا الإنتاج، أي أجوراً للعمال، وأرباحاً وريوعاً للرأسماليين. ولكنهما يؤلفان بالنسبة إلى المجتمع رأسمالاً لا إيراداً، رغم أن المنتوج السنوي للمجتمع ليس سوى مجموع منتوجات الرأسماليين الفرديين المنتمين إليه. ولا تصلح هذه المنتوجات في الغالب، بحكم طبيعتها، لأن تؤدي أيما وظيفة سوى وظيفة وسائل إنتاج، بل حتى المنتوجات التي يمكن أن تخدم، عند الحاجة، كوسائل استهلاك تخصص للخدمة كمواد أولية ومساعدة في إنتاج جديد. إنها تؤدي هذه الوظيفة ـ أي وظيفة رأسمال ـ لا بين أيدي مُنتجيها، بل بين أيدي أولئك الذين يستعملونها، وهم:

III ـ رأسماليو القطاع الثاني، نعني المُنتجين المباشرين لوسائل الاستهلاك. ووسائل الإنتاج هذه تعوّض لهؤلاء رأسمالهم المستهلك في إنتاج وسائل الاستهلاك (إذ إن رأس

المال هذا لم يحوّل إلى قوة عمل، أي لا يتألف من مجموع أجور العمال في هذا القطاع الثاني)، في حين أن رأس المال المستهلك، والماثل الآن في شكل وسائل استهلاك بين أيدي الرأسماليين الذين ينتجونها يؤلف بدوره ـ أي من الوجهة الاجتماعية ـ رصيد الاستهلاك الذي يحقق فيه الرأسماليون والعمال من القطاع الأول إيراداتهم.

ولو تابع آدم سميث تحليله إلى هذا الحدّ، لما بقي أمامه سوى القليل لحلّ القضية [369] بكاملها. لقد كان في جوهر الأمر قريباً جداً من ذلك، إذ لاحظ أن أجزاء معينة من قيمة صنف محدد من رؤوس الأموال السلعية (وسائل الإنتاج) التي يتمثل فيها مجمل المنتوج السنوي للمجتمع رغم أنها تؤلف جزءاً مكوّناً لإيراد المجتمع؛ في حين أن جزءاً من قيمة صنف آخر من رؤوس الأموال السلعية (وسائل الاستهلاك) رغم أنها تؤلف قيمة ـ رأسمال بالنسبة إلى مالكي هذا الجزء الفرديين، أي الرأسماليين العاملين في هذا الميدان من توظيف رأس المال، إلّا أنها لا تؤلف سوى جزء من إيراد المجتمع.

ولكن، بناء على ما تقدم من بحث، ينتج ما يلي:

أولاً ـ رغم أن رأس المال الاجتماعي يساوي فقط مجموع رؤوس الأموال الفردية، وبالتالي يساوي المنتوج السلعي السنوي (أو رأس المال السلعي) للمجتمع مجموع المنتوجات السلعية لرؤوس الأموال الفردية هذه؛ ورغم أنه يترتب على ذلك أن انحلال القيمة السلعية إلى أجزائها المكوّنة الذي يصحّ على كل رأسمال سلعي فردي يجب أن يصحّ أيضاً على رأس المال السلعي للمجتمع بأسره، وهو يصحّ عليه آخر المطاف بالفعل، فإن شكل تجلي ظاهرة هذه الأجزاء المكوّنة للقيمة في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية الكلّية هو شكل مختلف.

ثانياً ـ حتى على أساس تجديد الإنتاج البسيط، لا يجري فقط إنتاج الأجور (رأس المال المتغير) وفائض القيمة، بل كذلك إنتاج مباشر لقيمة ـ رأسمال ثابتة جديدة، رغم أن يوم العمل يتألف من جزءين لا غير، يقوم العامل في أحدهما بالتعويض عن رأس المال المتغير، أي يُنتج في واقع الأمر مُعادِلاً ضرورياً لشراء قوة عمله، وفي ثانيهما ينتج فائض قيمة (ربح، ريع، إلخ.). ـ إن العمل اليومي المبذول في تجديد إنتاج وسائل الإنتاج ـ والذي تنحلّ قيمته أيضاً إلى أجور وفائض قيمة ـ إن هذا العمل بالذات يتحقق في وسائل إنتاج جديدة تعوّض عن الجزء المُنفق من رأس المال الثابت على إنتاج وسائل الاستهلاك.

إن الصعوبات الأساسية، التي قمنا بحلّ الشطر الأعظم منها فيما تقدم من بحث، لا تبرز عند دراسة التراكم بل عند دراسة تجديد الإنتاج البسيط. لهذا السبب يتخذ آدم

سميث (الكتاب الثاني) شأن كينيه في الجدول الاقتصادي (Tableau économique)، من تجديد الإنتاج البسيط نقطة الانطلاق، كلما تعلق الأمر بحركة المنتوج السنوي للمجتمع وتجديد إنتاجه عن طريق التداول.

[370] 2) انحلال القيمة التبادلية عند سميث إلى م + ف

إن عقيدة آدم سميث تقول إن سعر كل سلعة مفردة أو قيمتها التبادلية (exchangeable value) ـ وبالتالي كل السلع التي تؤلف معاً المنتوج السنوي للمجتمع (ويفترض سميث بصواب أن الإنتاج الرأسمالي سائد في كل مكان) ـ يتألف من ثلاثة أجزاء مكوّنة (component parts) أو تنحل (resolves itself into) إلى: الأجور، والربح، والريع، إن هذه العقيدة يمكن أن تُختزل إلى أن القيمة السلعية = م + ف، أي تساوي قيمة رأس المال المتغير المسلّف زائداً فائض القيمة. وبوسعنا أن نختزل الربح والريع إلى وحدة مشتركة نرمز لها بالرمز (ف)، بموافقة سميث على وجه التحديد؛ وهذا ما سيتضح من المقتبسات التي سنوردها لاحقاً، والتي سنغفل فيها أولاً كل النقاط الثانوية، أي نغفل كل الانحرافات الحقيقية أو الظاهرية عن العقيدة القائلة بأن القيمة السلعية تتألف حصراً من العناصر التي نرمز لها بالرمز (م + ف).

ففي الصناعة نجد:

> «إن القيمة التي يضيفها العمال إلى المواد تنحلّ إلى.. جزءين، يدفع الأول أجورهم، ويدفع الثاني الربح لرب عملهم لقاء مجمل رأس المال الذي دفعه سلفاً مواد وأجوراً» (الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 40-41) ـ «ورغم أن المانيفاكتوري» [العامل الصناعي] «يتلقى الأجور سلفاً من رب عمله، فإنه لا يكلّف رب العمل في الواقع الفعلي شيئاً، نظراً لأنه يحفظ (reserved) قيمة تلك الأجور، سوية مع ربح، في القيمة المتنامية للموضوع الذي أُنفق عليه عمله» (الكتاب الثاني، الفصل الثالث، ص 221).

إن ذلك الجزء، من رأس المال (stock)، الذي أُنفق على

> «. صيانة العمل المُنتج، بعد أن أدى بالنسبة إليه» [رب العمل] «وظيفة رأسمال... صار يؤلف إيراداً بالنسبة إليهم» [العمال]. (الكتاب الثاني، الفصل الثالث، ص 223).

ويقول آدم سميث بوضوح تام، في فصل الكتاب الثاني الذي استشهدنا به تواً:

> «إن مجمل المنتوج السنوي للأرض والعمل في أي بلد من

> البلدان. ينقسم بالطبع (naturally) إلى جزءين. أولهما، وهو الأكبر في كثير من الأحيان، مخصص، في المقام الأول، للتعويض عن رأس المال، أو لتجديد الأغذية والمواد الأولية والمنتوجات الناجزة، التي سحبت من رأس المال، وثانيهما مخصص لتكوين إيراد، سواء لمالك رأس المال بمثابة ربح على رأسماله، أم إيراد لشخص آخر، بمثابة ريع لأرضه» (ص 222).

ووفقاً لما علمناه من آدم سميث سابقاً، فإن جزءاً واحداً فقط من رأس المال يؤلف في آنٍ واحدٍ إيراداً لشخص ما، وهو بالذات الجزء المُنفق على شراء العمل المُنتج. وهذا الجزء ـ رأس المال المتغير ـ يؤدي أولاً «وظيفة رأسمال» بيد صاحب المشروع ولأجل مالكه، وبعد ذلك «يؤلف إيراداً» بالنسبة إلى العمال المُنتجين أنفسهم. ويحوّل [371] الرأسمالي جزءاً من القيمة ـ رأسمال العائدة له إلى قوة عمل، وبذلك بالضبط ما يحوّله إلى رأسمال متغير؛ وبفضل هذا التحويل دون غيره يقوم رأسماله الكلّي، وليس فقط هذا الجزء منه، بوظيفة رأسمال صناعي. أما العامل ـ بائع قوة العمل ـ فيتلقى قيمتها في شكل أجور. فقوة العمل الماثلة بين يديه ليست سوى سلعة قابلة للبيع، سلعة يعتاش على بيعها، وهي بالتالي المصدر الوحيد لإيراده. ولا تقوم قوة العمل بوظيفة رأسمال متغير إلّا بين يدي شاريها، الرأسمالي، ولا يقوم هذا بتسليف سعر شرائها إلّا بصورة ظاهرية، نظراً لأن العامل يقدم له قيمتها قبل الدفع.

وبعد أن يبين لنا آدم سميث أن قيمة المنتوج = م + ف (حيث ف = ربح الرأسمالي)، يقول لنا إن العمال في الزراعة علاوة على

> «. إعادة إنتاج قيمة تساوي استهلاكهم الخاص أو(*) تساوي رأس المال» [رأس المال المتغير] «الذي يستخدمهم يعيدون إنتاج ربح الرأسمالي»، كما «يعيدون إنتاج الريع للمالك العقاري بصورة منتظمة، فضلاً عن رأسمال المزارع وكامل ربحه» (الكتاب الثاني، الفصل الخامس، ص 243).

إن ذهاب الريع إلى يد المالك العقاري أمر لا يمت بصلة إلى القضية قيد البحث. فينبغي أن يمثُل الريع بين يدي المزارع، أي الرأسمالي الصناعي، قبل أن ينتقل إلى يدي المالك العقاري. وينبغي أن يؤلف جزءاً مكوّناً لقيمة المنتوج، قبل أن يصير بمثابة إيراد

(*) في الطبعتين الأولى والثانية: وتساوي. [ن.ع].

لأي شخص كان. فما الريع والربح، عند آدم سميث بالذات، سوى جزءين مكوّنين لفائض القيمة، يُعيد العامل المُنتج إنتاجهما باستمرار في وقت واحد إلى جانب أجوره بالذات، أي سوية مع قيمة رأس المال المتغير. لذا فإن الريع والربح جزءان من فائض القيمة ف، وبذلك ينحلّ سعر سائر السلع عند آدم سميث، إلى (م + ف).

إن العقيدة القائلة إن سعر سائر السلع (وبالتالي سعر المنتوج السلعي السنوي) ينحلّ إلى أجور زائداً ربحاً زائداً ريعاً عقارياً، تتخذ حتى في ثنايا القسم الباطني الذي يرافق دائماً مؤلف سميث، الشكل التالي، وهو أن قيمة كل سلعة، وبالتالي قيمة المنتوج السلعي السنوي للمجتمع، تساوي (م + ف)، وتساوي القيمة ـ رأسمال المُنفقة على قوة العمل، والتي يجدد العمال إنتاجها باستمرار زائداً فائض القيمة التي أضافها العمال بعملهم.

إن هذه النتيجة الختامية التي ينتهي إليها آدم سميث تكشف لنا في الوقت نفسه ـ أنظر ما سيأتي ـ عن منبع تحليله أحادي الجانب للأجزاء التي يمكن أن تنحلّ إليها قيمة السلعة. فكون هذه الأجزاء المكوّنة للقيمة تؤلف في الوقت نفسه منابع مختلفة لإيراد
[372] مختلف الطبقات المنخرطة في الإنتاج، أمر لا علاقة له قط بتحديد مقدار كل واحد من هذه الأجزاء المكوّنة ولا بتحديد قيمتها الإجمالية.

وعندما يقول آدم سميث:

> «إن الأجور والربح والريع العقاري هي المنابع الأصلية الثلاثة لكل إيراد ولكل قيمة تبادلية. وإن كل إيراد آخر ينبع، آخر المطاف، من أحد هذه المنابع» (الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 43).

تتكوم هنا خلائط (Quidproquo) من كل شاكلة وطراز.

1) إن سائر أفراد المجتمع غير المنخرطين مباشرة في تجديد الإنتاج، سواء كانوا لا يعملون في مجال الإنتاج المادي أم لا يعملون عموماً، لا يمكن أساساً أن يحصلوا على نصيبهم من المنتوج السلعي السنوي ـ أي من وسائل الاستهلاك لهم ـ إلّا من أيدي تلك الطبقات التي يؤول إليها المنتوج أولاً ـ أي من أيدي العمال المُنتجين، والرأسماليين الصناعيين، والملاك العقاريين. وفي هذه الحدود تشتق إيراداتهم مادياً (materialiser) من الأجور (أجور العمال المُنتجين) ومن الربح والريع العقاري، وتعتبر لذلك إيرادات مشتقة، بالمقارنة مع تلك الإيرادات الأصلية. ولكن متلقي هذه الإيرادات، المشتقة بالمعنى المذكور، إنما يحصلون عليها لأدائهم وظيفة اجتماعية بوصفهم ملوكاً وقساوسة وأساتذة وبغايا وجنوداً، الخ؛ وهذا ما يسمح لهم بأن يعدّوا وظائفهم هذه باعتبارها المنابع الأصلية لما يأتيهم من إيراد.

2) وهنا بالذات تبلغ غلطة آدم سميث الفظة ذروتها: فبعد أن يبتدىء بتحديد صائب للأجزاء المكوّنة لقيمة السلعة ومقدار ما يتجسد فيها من القيم المُنتجة مجدداً، وبعد أن يشير إلى كيفية تأليف هذه الأجزاء المكوّنة لنفس كمية المنابع المختلفة للإيراد[39]، وبعد أن يشتق الإيرادات على هذا النحو من القيمة، يأخذ بالسير في الاتجاه المعاكس ـ ويبقى هذا التصور طاغياً لديه ـ فيحوّل الإيرادات من أجزاء مكوّنة (component parts) إلى «منابع أصلية لنشوء كل قيمة تبادلية» فاتحاً بذلك الباب على مصراعيه للاقتصاد السياسي المبتذل. (راجع صاحبنا روشر).

3) الجزء الثابت من رأس المال

دعونا نرى الآن بأية ألعوبة سحرية يسعى آدم سميث إلى تغييب الجزء الثابت لقيمة ـ رأس المال من قيمة السلعة.

«في سعر القمح، مثلاً، هناك جزء يُسدِّد ريع المالك العقاري». [373]

إن أصل هذا الجزء من مكوّنات القيمة لا علاقة له بواقع أنه يُدفع إلى المالك العقاري ويؤلف إيراداً له بشكل ريع؛ مثلما أن أصل الجزءين الآخرين من مكوّنات القيمة لا علاقة له بكونهما يؤلفان منبعين للإيراد بصفة ربح وأجور.

> «وثمة جزء آخر يُسدِّد الأجور أو يُعيل العمال» [ودواب الجرّ! هكذا يضيف] «المستخدمين في إنتاج هذا القمح، والجزء الثالث يؤلف ربح المزارع. ويبدو أن هذه الأجزاء الثلاثة» [«seem»، أنها تبدو حقاً] «تؤلف إما مباشرة أو آخر المطاف مجمل سعر القمح»[40]

إن هذا السعر بأكمله، أي تحديد مقداره كله، لا يتوقف إطلاقاً على توزيعه على الأصناف الثلاثة المذكورة من البشر.

> «قد ينشأ اعتقاد بضرورة وجود جزء رابع للتعويض عن رأسمال

(39) أوردت هذه الجملة حرفياً من موضع وردت فيه في مخطوطة ماركس، رغم أنها تبدو مناقضة، في هذا السياق، لما يسبقها وما يليها من العرض مباشرة. بيد أن هذا التناقض الظاهري سيزول لاحقاً في الفقرة رقم 4، المعنونة: «رأس المال والإيراد عند آدم سميث». [ف. إنجلز].

(40) نصرف النظر هنا تماماً عن واقع أن آدم لم يكن موفقاً بالضبط في اختيار مثاله الإيضاحي. فقيمة القمح لا تنحلّ إلى أجور وربح وريع إلّا لأنه يصور العلف الذي تستهلكه دواب الجر بمثابة أجور لهذه الدواب، ويصور هذه الدواب بمثابة عمال مأجورين، بحيث يغدو العامل المأجور، بدوره، دابّة جر. (إضافة مأخوذة من المخطوطة II).

المزارع، أي للتعويض عن اهتلاك دواب الجر وغيرها من لوازم الفلاحة. ولكن ينبغي اعتبار سعر أي من لوازم الفلاحة هذه، كحصان الجر مثلاً، يتألف هو أيضاً من نفس الأجزاء الثلاثة: ريع الأرض التي تربى الحصان عليها، والعمل المبذول في إدامته وربح المزارع الذي يسلّف كلاً من ريع هذه الأرض وأجور هذا العمل. وعليه، رغم أن سعر القمح قد يعوّض عن سعر هذا الحصان إلى جانب تكاليف إدامته، فإن سعر القمح برمته ينحلّ مع ذلك، إما مباشرة أو في آخر المطاف، إلى نفس الأجزاء الثلاثة: الريع العقاري والعمل» [(يُقصد «بالعمل» الأجور)] «والربح» (الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 42).

ذلك كل ما يقوله آدم سميث بالحرف الواحد إثباتاً لمذهبه العجيب. ويتمثل برهانه، ببساطة، في تكرار القول نفسه. فهو يسلّم، عندما يسوق مثالاً، بأن سعر القمح لا يتألف من (م + ف) فقط، بل أيضاً من سعر وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاج القمح، أي يتألف من قيمة ـ رأسمال أنفقها المزارع ليس على قوة العمل. ولكن أسعار جميع وسائل الإنتاج هذه تنحلّ بدورها، كما يقول سميث، إلى (م + ف)، مثل سعر القمح تماماً؛ غير أن آدم سميث ينسى أن يضيف: وتنحلّ أيضاً إلى سعر وسائل الإنتاج المستهلكة في صنعها هي. إنه يحيلنا من فرع إنتاج أول إلى فرع ثان، ومن هذا كرّة أخرى إلى فرع ثالث. والقول إن سعر السلع بأكمله ينحلّ مباشرة أو آخر المطاف
[374] (ultimately) إلى (م + ف)، سيظل قولاً أجوف، ما لم يبين لنا أن المنتوجات السلعية التي ينحلّ سعرها مباشرة إلى ث (سعر وسائل الإنتاج المستهلكة) + م + ف، إنما يعوّض عنها آخر الأمر بمنتوجات سُلعية لتحلّ محل كل مقدار «وسائل الإنتاج المستهلكة» هذه، المصنوعة، خلافاً للمنتوجات السلعية الأولى، بإنفاق رأس المال المتغير لا أكثر، أي رأس المال المُنفق على قوة العمل. إن سعر هذه المنتوجات السلعية الأخيرة يكون في هذه الحالة مساوياً لـ (م + ف) مباشرة. وبالنتيجة فإن سعر المنتوجات السلعية الأولى أيضاً، وهو (ث + م + ف)، حيث تمثّل (ث) الجزء الثابت من رأس المال، كان من الممكن أن ينحلّ آخر الأمر إلى (م + ف). ولم يكن آدم سميث نفسه يعتقد أنه قد قدّم مثل هذا البرهان بالمثال الذي ذكره عن جامعي الحصى الاسكتلندي (Scotch pebbles) الذين هم حسب رأيه: 1) لا يقدمون فائض قيمة من أي نوع كان، بل ينتجون أجورهم هم لا أكثر؛ 2) لا يستخدمون أية وسيلة إنتاج (لكنهم في الواقع يستخدمون وسائل إنتاج على هيئة السلال والأكياس، وغير ذلك من الأوعية لحمل الحصى).

لقد رأينا سابقاً أن آدم سميث نفسه يقوّض نظريته بيديه فيما بعد، من دون أن يعي تناقضاته. ولكن ينبغي البحث عن منبع هذه التناقضات في منطلقات آدم سميث العلمية على وجه الدقة. إن رأس المال المُبادَل بالعمل يُنتج قيمة أكبر من قيمته هو بالذات. كيف؟ يجيب آدم سميث قائلاً إن العمال يسبغون على الأشياء التي يعالجونها خلال عملية الإنتاج قيمة تؤلف، إلى جانب المُعادِل لسعر شرائهم، فائض قيمة (ربح وريع) لا يؤول إليهم بل إلى من يستخدم عملهم. ولكن هذا هو كل ما يقدمونه، وما يمكن أن يقدموه. وما يصحّ على العمل الصناعي ليوم واحد يصحّ بالمثل على العمل الذي تحركه طبقة الرأسماليين بأسرها خلال السنة. لذا فإن الكتلة الإجمالية للقيمة السنوية التي يُنتجها المجتمع لا يمكن أن تنحلّ إلّا إلى (م + ف)، أي إلى مُعادِل يعوّض به العمال القيمة ـ رأسمال التي أُنفقت كسعر لشرائهم بالذات، وإلى قيمة إضافية لا بد أن يقدموها، علاوة على ذلك، إلى من يستخدمهم. ولكن هذين العنصرين في قيمة السلع، يؤلفان معاً في الوقت نفسه منبع إيراد مختلف الطبقات المساهمة في تجديد الإنتاج: العنصر الأول هو الأجور، أي إيراد العمال؛ والعنصر الثاني هو فائض القيمة الذي يقتطع الرأسمالي الصناعي جزءاً منه لنفسه في شكل ربح، بينما يتنازل عن الجزء الآخر كريع، أي كإيراد للمالك العقاري. من أين إذن يمكن أن ينشأ جزء آخر لمكوّنات القيمة، إذا كانت القيمة المُنتجة على مدار السنة لا تضم غير العنصرين (م + ف)، ولا شيء سواهما؟ نحن هنا إزاء تجديد الإنتاج البسيط. وبما أن مجموع العمل السنوي كله ينحلّ إلى عمل ضروري لتجديد إنتاج القيمة ـ رأسمال المُنفقة على قوة العمل، وإلى عمل ضروري لخلق فائض [375] قيمة، فمن أين يمكن أن يأتي على العموم العمل اللازم لإنتاج قيمة ـ رأسمال لم تُنفق على قوة العمل؟

إن الأمر يدور على النحو التالي:

1) إن آدم سميث يحدد قيمة سلعة ما بكمية العمل التي يضيفها (adds) العامل المأجور إلى موضوع العمل. وهو يقول حرفياً؛ «إلى المواد»، نظراً لأنه يتحدث عن المانيفاكتورة، التي تعالج منتوجات عمل أصلاً، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيئاً. فالقيمة التي «يضيفها» العامل إلى شيء ما (وتعبير يضيف «adds» هو تعبير آدم) أمر مستقل تماماً عما إذا كان الشيء ذاته الذي تُضاف إليه القيمة، يمتلك أو لا يمتلك قيمة قبل هذه الإضافة. إذن فالعامل يخلق قيمة جديدة في شكل سلعي؛ وجزء من هذه القيمة المُنتجة جديداً هو، حسب آدم سميث، مُعادِل لأجور العامل؛ فهذا الجزء يتحدّد إذن بمقدار قيمة أجوره. ولكي ينتج أو يجدّد إنتاج قيمة مساوية لقيمة أجوره، ينبغي عليه أن

يضيف قدراً أكبر أو أقل من العمل، تبعاً لمقدار هذه الأجور. ولكن العامل يضيف من ناحية ثانية عملاً لاحقاً فوق الحد المرسوم على هذا النحو، وهذا العمل يخلق فائض قيمة لأجل الرأسمالي الذي يستخدمه. وسواء بقي فائض القيمة هذا كلّياً بين يدي الرأسمالي أم تعين التنازل عن جزء منه لشخص ثالث، فذلك لن يغير في شيء إطلاقاً، لا التحديد النوعي لفائض القيمة الذي يضيفه العامل المأجور (كون هذه القيمة هي فائض قيمة عموماً) ولا التحديد الكمي لفائض القيمة هذا (مقداره). فهو قيمة شأنه شأن أي جزء آخر من قيمة المنتوج، ولكنه يختلف عن غيره في أن العامل لم يتلق مقابله أي مُعادِل، ولن يتلقى فيما بعد أي مُعادِل؛ على العكس، فالرأسمالي يستولي على هذه القيمة من دون مُعادِل. إن القيمة الكلّية للسلعة تتحدد بكمية العمل التي أنفقها العامل على إنتاجها. ويتحدد جزء من هذه القيمة الكلّية بواقع أنه يساوي قيمة الأجور، أي أنه مُعادِل لهذه الأجور. وعليه فإن الجزء الثاني، أي فائض القيمة، يتحدد هو الآخر، بالضرورة، بأن يساوي القيمة الكلّية للمنتوج ناقصاً جزءاً من قيمة المنتوج يمثل مُعادِل الأجور؛ أي أنه يساوي الفائض الذي تزيد به القيمة المُنتجة في صنع السلعة، على ذلك الجزء منها الذي يساوي المُعادِل للأجور.

2) وما يصحّ على السلعة التي ينتجها عامل مفرد في مشروع صناعي معين، يصحّ بالمثل على المنتوج السنوي لكل فروع الإنتاج مجتمعة. وما يخص العمل الذي يؤديه عامل مُنتج فردي في يوم واحد، يخص مجمل العمل السنوي الذي تحركه مجمل الطبقة [376]
العاملة المُنتجة. فهذه الطبقة «تثبّت» (والتعبير لسميث) في المنتوج السنوي قيمة إجمالية تتحدد بكمية ما يُنفق من العمل على مدار السنة، وتنحلّ هذه القيمة الكلّية إلى جزءين: جزء يتحدد بتلك الكمية من العمل السنوي التي تخلق الطبقة العاملة بواسطتها مُعادِلاً لأجورها السنوية، أي تخلق في الواقع هذه الأجور نفسها؛ وجزء آخر يتحدد بالعمل السنوي الإضافي الذي يخلق العامل بواسطته فائض قيمة لطبقة الرأسماليين. إن القيمة الجديدة المُنتجة خلال السنة والتي يحتويها المنتوج السنوي تتألف لذلك من عنصرين لا غير، وهما مُعادِل الأجور السنوية التي تتلقاها الطبقة العاملة، وفائض القيمة السنوي المقدم إلى طبقة الرأسماليين. لكن الأجور السنوية تمثّل إيراد الطبقة العاملة، والمقدار السنوي لفائض القيمة يمثل إيراد طبقة الرأسماليين؛ ولذلك يُمثّل جزءا القيمة هذان (ووجهة النظر هذه صحيحة إذا كان يُقصد بها تجديد الإنتاج البسيط) حصتين نسبيتين من الرصيد السنوي للاستهلاك ويتحققان في هذا الرصيد. وهكذا لا مجال، هناك، البتة للقيمة ـ رأسمال الثابتة، لا مجال لتجديد إنتاج رأس المال الذي يؤدي وظيفته في شكل

وسائل إنتاج. ولكن آدم سميث يقول بوضوح قاطع، في مقدمة مؤلفه، بأن جميع أجزاء قيمة السلع التي تخدم بمثابة إيراد، تتطابق مع المنتوج السنوي للعمل، المخصص لرصيد الاستهلاك الاجتماعي:

«إن هدف الكتب الأربعة الأولى هو شرح ما يتألف منه إيراد عموم الأمة، أو شرح طبيعة الأرصدة التي. تسدّ (supplied)، استهلاكها السنوي» (ص 12).

ويقول مباشرة في أول جملة من المقدمة:

«إن العمل السنوي لكل أمة هو الرصيد الأصلي الذي يزودها بكل وسائل العيش.. التي تستهلكها في مجرى السنة، والتي تتألف، على الدوام، إما من المنتوج المباشر لهذا العمل، أو من الأشياء المشتراة بواسطة هذا المنتوج من أمم أخرى» (ص 11).

إن خطأ سميث الأول يكمن في أنه يساوي **قيمة المنتوج** السنوي **بالقيمة المُنتجة جديداً خلال السنة**. فهذه الأخيرة ليست سوى منتوج عمل السنة الماضية، أما الأولى فتتضمن علاوة على ذلك كل عناصر القيمة المستهلكة في صنع المنتوج السنوي، هذه العناصر التي **أُنتجت** في السنة التي **تسبق تلك، بل إن بعضها أُنتج في سنوات أسبق**، نعني: وسائل الإنتاج، التي **تعود** قيمتها **إلى الظهور فحسب** ـ فالعمل المُنفق في السنة الأخيرة لم ينتج هذه الوسائل، من حيث قيمتها، ولم يجدد إنتاجها. وبهذا الخلط يُقصي آدم سميث تماماً الجزء الثابت من قيمة المنتوج السنوي. ويقوم هذا الخلط نفسه على خطأ آخر في تصوراته الأساسية: إنه لا يميز الطابع المزدوج للعمل ذاته، أي لا يميز [377] العمل الذي يخلق قيمة، ما دام انفاقاً لقوة عمل، عن العمل الذي يخلق أشياء استعمالية (قيمة استعمالية) ما دام عملاً ملموساً، نافعاً. والمقدار الكلّي للسلع المصنوعة خلال السنة، أي **المنتوج السنوي بأجمعه** هو منتوج العمل **النافع** الناشط خلال السنة الأخيرة؛ وإن جميع هذه السلع مدينة بوجودها حصراً إلى كون العمل المستخدم اجتماعياً قد أُنفق في نطاق نظام متشعب متنوع، من مختلف أصناف العمل النافع. وبفضل ذلك وحده بقيت في مجمل قيمة السلع المُنتجة قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها، وعادت إلى الظهور في شكل طبيعي جديد. فالمنتوج السنوي برمته هو، إذن، نتيجة العمل النافع المنفق خلال السنة. ولكن لا يخلق سوى جزء من **قيمة المنتوج** السنوي **خلال** تلك السنة؛ وهذا الجزء هو القيمة **المُنتجة جديداً خلال السنة** التي يتجسد فيها مقدار العمل الذي تم تحريكه خلالها.

لذلك عندما يقول آدم سميث في الفقرة التي استشهدنا بها للتو:

«إن العمل السنوي لكل أمة هو الرصيد الأصلي الذي يزودها بكل وسائل العيش التي تستهلكها في مجرى السنة، إلخ.»،

فإنه يأخذ في الاعتبار، بصورة أحادية، العمل النافع المحض، الذي أسبغ بالفعل على كل وسائل العيش هذه شكلها القابل للاستهلاك. ولكنه ينسى أن ذلك مُحال من دون معونة وسائل العمل ومواضيع العمل الموروثة من سنوات سابقة، وإذ يشترك «العمل السنوي»، لهذا السبب في خلق قيمة، فإنه لا يخلق بأي حال كامل قيمة المنتوج المصنوع بمساهمته؛ وينسى سميث أن القيمة المُنتجة جديداً أصغر من قيمة المنتوج.

وإذا لم يكن بوسع المرء أن يلوم آدم سميث لعدم مضيه في هذا التحليل إلى أبعد مما مضى إليه أخلافه (رغم أن الفيزيوقراطيين أرسوا بداية الحل الصحيح قبلئذٍ)، إلّا أنه يمكن القول إنه أوقع نفسه في الفوضى، ومردّ ذلك بصورة رئيسية إلى أن فهمه «الباطني» لقيمة السلع بوجه عام يلغيه على الدوام فهمه «الظاهري» الذي يحتل معظم النص، لكن غريزته العلمية تتيح لوجهة النظر الباطنية هذه، أن تنبجس ثانية، بين الحين والآخر.

4) رأس المال والإيراد عند آدم سميث

إن ذلك الجزء من قيمة أية سلعة (وبالتالي من المنتوج السنوي)، الذي لا يؤلف سوى مُعادِل للأجور، يساوي رأس المال الذي يسلّفه الرأسمالي للأجور، أي يساوي الجزء المكوّن المتغير من رأس المال الكلّي المسلّف. ويستعيد الرأسمالي هذا الجزء المكوّن للقيمة ـ رأسمال المسلّفة من خلال جزء مكوّن جديد لقيمة السلعة التي أنتجها العمال [378]
المأجورون. وسواء كان رأس المال المتغير مسلّفاً بمعنى أن الرأسمالي يدفع للعامل نقداً لقاء حصة هذا من المنتوج الذي لم يجهز بعد للبيع، أم من المنتوج الناجز الذي لم يقمْ الرأسمالي ببيعه بعد، أم بمعنى أن الرأسمالي يدفع نقداً حصل عليه ببيع سلعة قد أنتجها العامل، أم بمعنى أنه سحب هذا النقد سلفاً عن طريق الاقتراض ـ فإن الرأسمالي يُنفق في جميع هذه الحالات رأسمالاً متغيراً، يتدفق إلى العمال في شكل نقد، ويستحوذ من ناحية أخرى في جميع هذه الحالات، على مُعادِل لهذه القيمة ـ رأسمال في هيئة ذلك الجزء من قيمة السلع، الذي أنتج فيه العامل مجدداً الحصة التي تؤول إليه من القيمة الكلّية، أو بتعبير آخر ذلك الجزء الذي أنتج به العامل قيمة أجوره بالذات. إن الرأسمالي

يدفع للعامل نقداً، عوضاً عن أن يعطيه هذا الجزء من القيمة في الشكل الطبيعي لمنتوجه هو. إن الجزء المكوّن المتغير للقيمة ـ رأسمال التي سلّفها الرأسمالي بات ماثلاً بالنسبة له في شكل سلع، أما العامل فقد تلقى مُعادِلاً، لقوة عمله المُباعة، في شكل نقد.

وهكذا، على حين أن ذلك الجزء من رأس المال المسلّف من قبل الرأسمالي، والذي تحوّل عبر شراء قوة العمل إلى رأسمال متغير، يقوم بوظيفته داخل عملية الإنتاج نفسها، كقوة عمل فاعلة، فيتم إنتاج الجزء المتغير من الرأسمال المسلّف ثانية، عبر إنفاق قوة العمل هذه، كقيمة جديدة في شكل سلع، أي يتم تجديد إنتاجه ـ ويتم بالتالي تجديد إنتاج، أي إنتاج جديد للقيمة ـ رأسمال المسلّفة ـ في هذا الوقت بالذات يُنفق العامل قيمة أو سعر قوة عمله المُباعة في شراء وسائل العيش، في وسائل تجديد إنتاج قوة عمله. فمبلغ من النقد مساوٍ لرأس المال المتغير يؤلف إيراد العامل، وهو الإيراد الذي لا يدوم إلّا إذا استطاع العامل بيع قوة عمله إلى الرأسمالي.

إن سلعة العامل المأجور ـ أي قوة عمله ذاتها ـ لا تقوم بوظيفة سلعة إلّا بمقدار ما تندمج برأسمال الرأسمالي، فتقوم بوظيفة رأسمال؛ ومن الناحية الأخرى فإن رأس المال الذي يُنفقه الرأسمالي بهيئة رأسمال نقدي لشراء قوة العمل، يقوم بوظيفة إيراد بين يدي بائع قوة العمل، العامل المأجور.

وتتشابك هنا عمليات تداول وعمليات إنتاج شتى، لا يميز آدم سميث بعضها عن بعض.

أولاً ـ الأفعال التي تنتمي إلى عملية التداول: يبيع العامل سلعته ـ قوة العمل ـ إلى الرأسمالي؛ ويؤلف النقد الذي يشتريها به الرأسمالي، من وجهة نظره، نقداً مستخدماً لأجل إنماء القيمة، فهو بالتالي رأسمال نقدي؛ إنه لا يُنفق هذا النقد بل يسلّفه. (وهذا هو المعنى الحقيقي لكلمة ـ تسليف «avance» عند الفيزيوقراطيين ـ وذلك بمعزل تام عن [379]
مصدر حصول الرأسمالي على ذلك النقد بالذات. فكل قيمة يدفعها الرأسمالي لغرض عملية الإنتاج هي قيمة مسلّفة بالنسبة إليه، بصرف النظر عما إذا جرى الدفع قبل إتمام عملية الإنتاج أم بعد وقوعها «post festum». فهي قيمة مسلّفة لأجل عملية الإنتاج بالذات). وتجري الأمور هنا مثلما تجري عند بيع أية سلعة أخرى: البائع يقدم قيمة استعمالية (وهي قوة العمل هنا) ويتسلم قيمتها (أي يحقق سعرها) نقداً؛ ويقدم الشاري نقده ويتسلم بالمقابل السلعة ذاتها ـ وهي هنا قوة العمل.

ثانياً ـ في عملية الإنتاج، تؤلف قوة العمل المشتراة جزءاً من رأس المال الناشط، ويقوم العامل ذاته بأداء الوظيفة هنا كمجرد شكل طبيعي خاص لرأس المال هذا، متميز

عن عناصر رأس المال الأخرى الماثلة في شكل طبيعي كوسائل إنتاج. وبإنفاق قوة العمل خلال عملية الإنتاج، يضيف العامل إلى وسائل الإنتاج التي يحوّلها إلى منتوج، قيمة تساوي قيمة قوة عمله (نترك فائض القيمة جانباً)؛ فهو إذن يجدّد للرأسمالي، بشكل سلعي، إنتاج ذلك الجزء من رأس المال الذي سلّفه الرأسمالي أو يتوجب عليه أن يسلّفه أجوراً؛ إنه يُنتج للرأسمالي مُعادِلاً لرأس المال هذا، أي يُنتج للرأسمالي رأسمالاً يمكن له أن «يسلّفه» من جديد لشراء قوة عمل.

ثالثاً ـ ولذلك فببيع السلعة، يعوّض جزء من سعر البيع للرأسمالي عن رأس المال المتغير الذي سلّفه مما يمكّنه من شراء قوة العمل مجدداً، ويمكّن العامل من بيعها مجدداً.

وفي سائر أفعال بيع وشراء السلع ـ عند الاقتصار على بحث هذه الصفقات بالذات ـ لا أهمية البتة للمصير الذي يؤول إليه النقد بين يدي البائع الذي يتلقاه مقابل سلعته، ولا المصير الذي تنتهي إليه المواد الاستعمالية المشتراة، بين يدي الشاري. وبمقدار ما يتعلق الأمر بعملية التداول المحض، لا أهمية البتة لقيام قوة العمل التي يشتريها الرأسمالي، بتجديد إنتاج القيمة ـ رأسمال لأجله من جهة، ولكون النقد الذي تلقاه العامل لقاء بيع قوة عمله، يؤلف إيراده، من جهة أخرى. فمقدار قيمة السلعة التي يبيعها العامل، أي قوة عمله، لا يتأثر بكون هذا المقدار يؤلف «إيراداً» له، ولا يتأثر بكون استعمال الشاري للسلعة التي يبيعها العامل يجدد إنتاج القيمة ـ رأسمال لهذا الشاري.

إن الأجور تغدو إيراداً ينبغي للعامل أن يعتاش عليه لأن قيمة قوة العمل ـ أي سعر البيع المناسب لهذه السلعة ـ تتحدد بمقدار العمل اللازم لتجديد إنتاجها، ولكن مقدار هذا العمل نفسه يتحدد هنا بذلك المقدار من العمل الذي يتطلبه إنتاج وسائل العيش الضرورية للعامل، أي بمقدار العمل اللازم للحفاظ على حياته. [380]

وإن الزعم التالي لآدم سميث خاطىء كلّياً:

> «**إن ذلك الجزء من رأس المال**، الذي أُنفق على إعالة العمل المُنتج يؤلف. بعد أن أدى بالنسبة له» [للرأسمالي] «وظيفة رأسمال. إيراداً بالنسبة إلى هؤلاء الآخرين» [للعمال]. ([الكتاب الثاني، الفصل الثالث]، ص 223).

إن النقد الذي يدفعه الرأسمالي لقوة العمل التي اشتراها «يؤدي بالنسبة إليه وظيفة رأسمال»، ما دام يضيف بهذا النقد، قوة العمل إلى الأجزاء الشيئية المكوّنة لرأسماله، وهذا وحده ما يمكّن رأسماله عموماً من أن يقوم بوظيفة رأسمال إنتاجي. ولكن علينا أن

نميز ما يلي: إن قوة العمل هي سلعة لا رأسمال، بين يدي العامل، وهي تؤلف بالنسبة إليه إيراداً طالما كان قادراً على تكرار بيعها باستمرار؛ وهي تقوم بوظيفة رأسمال بعد البيع، بين يدي الرأسمالي، في أثناء عملية الإنتاج نفسها. وقوة العمل بالذات هي التي تقوم عند ذلك بخدمة مزدوجة: كسلعة تباع بقيمتها، حين تكون بيد العامل؛ وكقوة تُنتج قيمة وقيمة استعمالية، حين تكون بيد الرأسمالي الذي اشتراها. ولكن النقد الذي يتقاضاه العامل من الرأسمالي، إنما يتقاضاه بعد أن يكون أولاً قد اعطاه استعمال قوة عمله، بعد أن تكون قوة عمله قد تحققت في قيمة منتوج عمل. ويستحوذ الرأسمالي على هذه القيمة قبل أن يدفع لقاءها. لذلك فليس النقد هو الذي يقوم بالوظيفة مرتين: أولاً كشكل نقدي لرأس المال المتغير، ثم كأجور. فقوة العمل هي التي تقوم بالوظيفة مرتين: أولاً، بصفة سلعة عند بيع قوة العمل (عند تحديد مقدار الأجور التي يجب دفعها، لا يلعب النقد من دور غير مقياس مثالي محض للقيمة، وقد لا يكون حاضراً بين يدي الرأسمالي)؛ وثانياً، في عملية الإنتاج، حيث تقوم قوة العمل بوظيفة رأسمال في حوزة الرأسمالي، أي كعنصر يقوم بخلق القيمة الاستعمالية والقيمة. لقد سبق لقوة العمل أن قدّمت، في شكل سلعةِ المُعادِل الذي سيُدفع إلى العامل، علماً بأنها قدّمت هذا المُعادِل قبل أن يدفعه الرأسمالي إلى العامل في شكل نقد. لذا فإن العامل يخلق بنفسه رصيد الدفع الذي يدفع له الرأسمالي منه. ولكن ليس هذا كل شيء.

إن العامل يُنفق ما يستلم من نقد للحفاظ على قوة عمله وبالتالي ـ إذا نظرنا إلى مجموع طبقة الرأسماليين وطبقة العمال بأسرهما ـ لكي يصون للرأسمالي الأداة التي تتيح له أن يبقى رأسمالياً.

لذلك فإن البيع والشراء المستمرين لقوة العمل يخلّد قوة العمل كعنصر من رأس المال، وبفضل ذلك يظهر رأس المال بمثابة خالق للسلع، خالق لمواد استعمالية تمتلك قيمة؛ وبفعل ذلك السبب نفسه أيضاً يتم، باستمرار، تجديد إنتاج ذلك الجزء من رأس [381]
المال المكرّس لشراء قوة العمل بواسطة بيع المنتوج الذي تخلقه قوة العمل، وبذلك يخلق العامل بنفسه، باستمرار، رصيد رأس المال الذي يتلقى منه أجوره، هذا من جهة. من جهة ثانية، يغدو البيع الدائم لقوة العمل المنبع المتجدد أبداً للحفاظ على حياة العامل؛ من هنا تبدو قوة عمله باعتبارها القدرة التي تمدّه بالإيراد الذي يعتاش عليه. ولا يعني الإيراد في هذه الحالة شيئاً غير الحصول على قيم عن طريق البيع المتكرر لسلعة (قوة العمل)، ولا تخدم هذه القيم شيئاً سوى تجديد الإنتاج المستمر للسلعة التي يضطر العامل إلى بيعها باستمرار. وفي هذه الحدود نجد أن سميث مصيب بقوله إن ذلك الجزء

من قيمة المنتوج الذي يخلقه العامل نفسه والذي يدفع له الرأسمالي لقاءه مُعادِلاً في شكل أجور، يغدو منبع إيراد العامل. ولكن هذا الواقع لا يغير شيئاً من طبيعة أو مقدار هذا الجزء من قيمة السلعة؛ مثلما لا تتغير طبيعة قيمة وسائل الإنتاج نتيجة قيامها بوظيفة قيم ـ رأسمال، ولا تتغير طبيعة وطول خط مستقيم سواء كان هذا الخط يؤلف قاعدة لمثلث أو محوراً لإهليلج. فقيمة قوة العمل تظل محددة على نحو مستقل عن الواقع المشار إليه شأن قيمة وسائل الإنتاج. وإن هذا الجزء من قيمة السلعة لا يتألف من إيراد العامل بوصفه عنصراً من العناصر المستقلة التي تؤلف القيمة المذكورة، ولا ينحلّ إلى إيراده. ولئن كانت هذه القيمة الجديدة التي يجدد العامل إنتاجها باستمرار تؤلف إيراداً له، فإن إيراده لا يؤلف بالمقابل الجزء المكوّن لهذه القيمة الجديدة التي أنتجها. فمقدار الحصة التي تدفع له من القيمة الجديدة التي خلقها يحدد مقدار إيراده من حيث القيمة، وليس العكس. إن كون هذا الجزء من القيمة الجديدة يؤلف إيراداً له، لا يبين سوى مآل هذا الجزء، أي طابع استخدامه، ولا صلة لذلك البتة بنشوئه أو بنشوء أية قيمة أخرى. فلو تلقيت أنا عشرة تالرات في الأسبوع، فإن واقع حصولي على هذا الإيراد الأسبوعي لا يغير شيئاً من طبيعة قيمة التالرات العشرة، ولا من مقدار قيمتها. فقيمة قوة العمل تتحدد، شأن قيمة أية سلعة أخرى، بمقدار العمل الضروري لتجديد إنتاجها؛ ومما يميز هذه السلعة (قوة العمل) هو أن مقدار العمل هذا قد تحدّد بقيمة وسائل العيش الضرورية للعامل، أي أنه يساوي العمل الضروري لتجديد إنتاج شروط حياة العامل نفسها. ولكن هذا الواقع يميز قيمة قوة العمل مثلما تتميز قيمة الدواب بواقع أنها تتحدد بقيمة وسائل العيش الضرورية لإدامتها، أي تتحدد بكتلة العمل البشري الضرورية لإنتاج وسائل العيش هذه.

لكن مقولة «الإيراد» هي سبب البلايا كلها عند آدم سميث. فمختلف أنواع الإيراد تؤلف بنظره (component parts)، أي أجزاء مكوّنة للقيمة السلعية الجديدة التي تُنتج سنوياً، في حين أن الجزءين اللذين تنحلّ إليهما هذه القيمة السلعية بالنسبة إلى الرأسمالي، أي مُعادِل رأسماله المتغير الذي سلّفه في شكل نقد لدى شراء العمل، والجزء الآخر من هذه القيمة، الذي يؤول إليه أيضاً من دون أن يكلفه شيئاً، أي فائض القيمة ـ يؤلفان، بالعكس، منبعي الإيرادات. إن مُعادِل رأس المال المتغير يسلّف ثانية في قوة عمل فيؤلف، بحدود ذلك، إيراداً للعامل في شكل أجوره. وبما أن الجزء الآخر ـ أي فائض القيمة ـ لا يُستخدم في تعويض الرأسمالي عن أي جزء من رأس المال المسلّف، فإنه يستطيع انفاقه على وسائل الاستهلاك (على وسائل الاستهلاك الضرورية [382]

وكذلك على مواد الترف)، أي أن يستهلكه برمته كإيراد من دون أن يحوله إلى قيمة ـ رأسمال مهما كان نوعها. والشرط المسبق للحصول على هذه الإيرادات يكمن في القيمة السلعية نفسها، والأجزاء المكوّنة لهذه القيمة لا تختلف بشيء، من وجهة نظر الرأسمالي، إلّا بحدود ما تؤلف مُعادِلاً لقاء القيمة ـ رأسمال المتغيرة التي سلّفها، أو فائضاً يزيد على القيمة ـ رأسمال المتغيرة التي يسلّفها. وكلا هذين لا يتألف من شيء سوى قوة العمل المبذولة في إنتاج السلعة، والتي تم تشغيلها أثناء عملية العمل. إنهما يتألفان من إنفاق وليس من «دخل» أو «إيراد» ـ من إنفاق عمل.

ونتيجة هذا الخلط (Quiproquo)، حيث يغدو الإيراد منبعاً للقيمة السلعية، عوض أن تكون القيمة السلعية منبعاً للإيراد، تظهر القيمة السلعية عند آدم سميث «مركّبة» من مختلف أنواع الإيرادات، وهذه الإيرادات تتحدد عنده بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً، أما القيمة الكلّية للسلعة فتتحدد بجمع مقادير قيمة هذه الإيرادات. وهنا يبرز السؤال، كيف تتحدد قيمة كل واحد من هذه الإيرادات، التي يُفترض أن تنبثق القيمة السلعية منها؟ بالنسبة للأجور، يمكن تحديد قيمتها نظراً لأنها تمثل قيمة سلعة معينة، قوة العمل، وتتحدد هذه القيمة (شأن قيمة سائر السلع الأخرى) بالعمل اللازم لتجديد إنتاج هذه السلعة. ولكن كيف يمكن تحديد فائض القيمة، أو كيف يمكن، حسب تعبير آدم سميث، تحديد شكليه الاثنين وهما الربح والريع العقاري. هنا يكتفي آدم سميث بتمتمة خاوية. فتارة يعرض الأجور وفائض القيمة (أو الأجور والربح) بوصفهما الجزءين المكوّنين اللذين «تتركب» منهما قيمة السلعة أو سعر السلعة، وتارة أخرى، وبنَفَس واحد تقريباً في كثير من الأحيان، يعرضهما بوصفهما الجزءين اللذين ينحل (resolves itself) إليهما سعر السلعة؛ ولكن هذا يعني العكس، أي أن قيمة السلعة هي الشيء المعطى سلفاً، وأن مختلف أجزاء هذه القيمة المعطاة تؤول في شكل إيرادات مختلفة إلى مختلف الأشخاص المشاركين في عملية الإنتاج. ولكن هذا الزعم الأخير لآدم سميث لا يتطابق بأي حال مع تركيب القيمة من هذه «الأجزاء المكوّنة» الثلاثة. فإذا قمت بتعيين أطوال ثلاثة خطوط مستقيمة متباينة على مزاجي ثم كوّنت من هذه الخطوط الثلاثة باعتبارها «أجزاء مكوّنة»، خطاً مستقيماً رابعاً يساوي طوله مجموع أطوال هذه الخطوط الثلاثة، فهذا لا يشبه أبداً الحالة التي يكون لدي من جهة أخرى خط مستقيم معين فأقسمه أو [383] «أحلله»، لغرض من الأغراض، إلى ثلاثة أجزاء مختلفة. ففي الحالة الأولى يتغير حتماً طول المستقيم الإجمالي تبعاً لتغيير أطوال المستقيمات الثلاثة التي يؤلف هو حاصل

جمعها، أما في الحالة الأخيرة فإن طول كل من الأجزاء الثلاثة من المستقيمات محدّد سلفاً بكونها تؤلف أجزاء من مستقيم معين الطول.

الواقع، لو تمسكنا بذلك الجانب الصحيح من عرض آدم سميث، والقائل إن القيمة الجديدة التي يخلقها العمل السنوي والتي يتضمنها المنتوج السلعي السنوي للمجتمع (كما هو الحال في أي سلعة مفردة، أو في أي منتوج يومي أو أسبوعي، إلخ.) تساوي قيمة رأس المال المتغير المسلّف (أي تساوي جزء القيمة المخصص مجدداً لشراء قوة العمل) زائداً فائض القيمة التي يستطيع الرأسمالي أن يحققها في وسائل استهلاكه الفردي ـ على فرض أن تجديد الإنتاج بسيط، وأن الظروف الأخرى باقية على حالها؛ ولو تذكرنا، علاوة على ذلك، أن آدم سميث يخلط العمل بصفته خالقاً للقيمة، أي باعتباره انفاقاً لقوة العمل، والعمل بصفته خالقاً للقيمة الاستعمالية، أي العمل المُنفق في شكل نافع وهادف ـ فإن مجمل تصور آدم سميث يرجع إلى ما يلي: إن قيمة أية سلعة هي منتوج العمل، وهذا ينطبق أيضاً على قيمة منتوج العمل السنوي أو قيمة المنتوج السلعي السنوي الاجتماعي. ولكن كل عمل ينحل إلى: 1) زمن عمل ضروري يقوم فيه العامل فقط بتجديد إنتاج مُعادِل لرأس المال المسلّف في شراء قوة عمله، و2) عمل فائض يُقدم به العامل للرأسمالي قيمة لا يدفع هذا الأخير لقاءها أي مُعادِل، أي يقدم للرأسمالي فائض قيمة؛ وعليه فإن كل قيمة سلعية لا يمكن أن تنحل، حسب تصور آدم سميث، إلّا إلى هذين الجزءين المكوّنين المختلفين، وبالتالي فهي تؤلف آخر المطاف إيراداً للطبقة العاملة بهيئة أجور، وإيراداً لطبقة الرأسماليين بهيئة فائض قيمة. أما بالنسبة للقيمة ـ رأسمال الثابتة، أي قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاج المنتوج السنوي، فعلى الرغم من أن آدم سميث لا يستطيع أن يقول (باستثناء القول إن الرأسمالي يطالب الشاري بها عند بيع سلعته)، كيف تدخل هذه القيمة في قيمة المنتوج الجديد، ولكن ما دامت وسائل الإنتاج هي منتوج للعمل، فإن هذا الجزء من قيمة المنتوج الجديد لا يمكن، حسب آدم سميث، أن يتألف آخر المطاف (ultimately)، إلّا من مُعادِل لرأس المال المتغير وفائض القيمة، أي من منتوج عمل ضروري وعمل فائض. ولئن كانت قيم وسائل الإنتاج هذه تضطلع بوظيفة قيم ـ رأسمال بين يدي ذلك الذي يستخدمها، فإن ذلك لا يمنع، كما يزعم، أن تكون هذه القيم «في الأصل»، أي إذا تغلغلنا إلى أساس منشئها، قد انحلّت في أيدي الآخرين، أي قبل ذلك، إلى نفس جزءي القيمة، وبالتالي إلى مصدرين مختلفين للإيراد.

[384] والنقطة الصائبة في ذلك كله أن القضية في حركة رأس المال الاجتماعي، أي حركة مجموع رؤوس الأموال الفردية، تبرز بصورة تختلف عن بروزها في حركة كل رأسمال

فردي مأخوذاً بصورة خاصة، أي من وجهة نظر كل رأسمالي فردي على حدة. فقيمة السلعة تنحل بنظر هذا الأخير إلى: 1) عنصر ثابت («عنصر رابع» حسب قول سميث) و2) مجموع الأجور وفائض القيمة، أي مجموع الأجور والربح والريع العقاري، بيد أن «عنصر» سميث «الرابع»، أي القيمة ـ رأسمال الثابتة، يزول من وجهة النظر الاجتماعية.

5) خلاصة

إن الصيغة الباهتة التي تنص على أن أنواع الإيرادات الثلاثة، أي الأجور والربح والريع تؤلف «الأجزاء المكوّنة» الثلاثة للقيمة السلعية، تنشأ، عند آدم سميث، من صيغة أخرى أقرب للمعقول وهي أن القيمة السلعية تنحل (resolves itself) إلى هذه الأجزاء المكوّنة الثلاثة. وهذا مغلوط أيضاً، حتى لو سلّمنا بأن القيمة السلعية قابلة للتجزئة إلى مُعادِل لقوة العمل المستهلكة ولفائض القيمة الذي تخلقه هذه الأخيرة. ولكن خطأ سميث هذا يرتكز هنا بدوره على أساس أعمق، صحيح. فالإنتاج الرأسمالي يستند إلى واقع أن العامل المُنتِج يبيع قوة عمله هو، كسلعة تخصه، إلى الرأسمالي، فتعمل بين يدي هذا كعنصر من عناصر رأسماله الإنتاجي. إن هذه الصفقة ـ بيع وشراء قوة العمل ـ التي تنتمي إلى مجال التداول لا تفتتح عملية الإنتاج فحسب، بل تحدد ضمنياً طابعها الخاص. إن إنتاج قيمة استعمالية، بل حتى إنتاج سلعة (وهذا ما يستطيع أن يقوم به العاملون المُنتجون المستقلون أيضاً) ليس هنا سوى وسيلة لإنتاج فائض قيمة مطلق ونسبي لأجل الرأسمالي. لهذا السبب فقد رأينا عند تحليل عملية الإنتاج كيف أن إنتاج فائض القيمة المطلق والنسبي يحدد: 1) أمد عملية العمل اليومية، 2) مجمل التركيب الاجتماعي والتكنيكي لعملية الإنتاج الرأسمالية. ويتحقق في هذه العملية تمايز بين محض صيانة القيمة (القيمة ـ رأسمال الثابتة) وتجديد الإنتاج الفعلي للقيمة المسلّفة (مُعادِل قوة العمل) وإنتاج فائض قيمة، أي قيمة لم يسلّف الرأسمالي لإنتاجها أي مُعادِل من قبل، ولا يسلّفه بعدها (post festum).

ورغم أن الاستيلاء على فائض القيمة ـ وهي قيمة تفيض على مُعادِل القيمة التي سلّفها الرأسمالي ـ يُفتتح بشراء وبيع قوة العمل، فإنه فعل يتحقق في صلب عملية الإنتاج [385]
نفسها، ويؤلف لحظة جوهرية من لحظاتها.

إن الفعل الافتتاحي نفسه، وهو فعل تداول: شراء وبيع قوة العمل، يرتكز بدوره على توزيع لعناصر الإنتاج يسبق توزيع المنتوجات الاجتماعية ويشكل مقدمة لهذا الأخير، أي أنه يرتكز على فصل قوة العمل بوصفها سلعة العامل، عن وسائل الإنتاج بوصفها ملكية غير العمال.

بيد أن هذا الاستيلاء على فائض القيمة، أو هذه التجزئة لإنتاج القيمة إلى تجديد إنتاج للقيمة المسلّفة وإنتاج لقيمة جديدة (فائض قيمة) لا تعوّض عن أي مُعادِل، لا يغير بأي حال من جوهر القيمة ذاتها ولا من طبيعة إنتاج القيمة. إن جوهر القيمة يتمثل دائماً في قوة العمل المُنفقة، أي العمل مستقلاً عن طابعه الخاص النافع ولا شيء غير ذلك، وإنتاج القيمة ليس سوى عملية هذا الانفاق لقوة العمل. إن الفلاح القن مثلاً يُنفق قوة عمله مدة 6 أيام من الأسبوع، أي يعمل لستة أيام، ولا يتغير شيء من واقع هذا الانفاق لقوة العمل، بما هو عليه، أن يكون القن قد عمل، على سبيل المثال، ثلاثة من أيام العمل هذه لنفسه، في حقله الخاص، وثلاثة أيام أخرى لسيده الاقطاعي في حقل السيد. إن كلاً من عمله الطوعي لنفسه وعمله القسري لسيده هما عمل متماثل؛ وإذا ما نظرنا إلى عمل القن خلال ستة أيام من ناحية القيم أو المنتوجات النافعة التي يخلقها، فلن نجد أية فروق في عمله. ويتعلق الفرق الوحيد بالظروف المختلفة التي تستدعي انفاق القن من قوة عمل خلال نصفين من وقت العمل المؤلف من ستة أيام. والحال نفسه مع العمل الضروري والعمل الفائض للعامل المأجور.

إن عملية الإنتاج تتلاشى في السلعة. وواقع أن قوة عمل قد أُنفقت لصنع السلعة، يتجلى الآن كخاصية شيئية في السلعة، أي خاصية امتلاكها لقيمة؛ ويُقاس مقدار هذه القيمة بمقدار العمل المبذول؛ ولا تنحلّ قيمة السلعة إلى أي شيء آخر خلاف ذلك، ولا تتألف من أي شيء غير ذلك. ولو رسمتُ خطاً مستقيماً بطول معين بطريقة تستعمل وفق قواعد (قوانين) معينة مستقلة عني، فإنني أكون، بادىء ذي بدء، قد «أنتجتُ» خطاً مستقيماً («إنتاجاً» رمزياً بالطبع، فهذا ما أعيه سلفاً). ولو قسّمت هذا المستقيم إلى ثلاثة مقاطع (يجب أن تناسب أطوالها بدورها شروط مسألة معينة). فإن كل واحد من هذه المقاطع يظل خطاً مستقيماً، كما أن المستقيم برمته، الذي تؤلف هذه المقاطع أجزاءه،
[386] لا يتحوّل بهذا التقسيم إلى أي شيء غير خط مستقيم، أي لا يتحوّل إلى نوع من المنحنى، على سبيل المثال. كما لا يسعني أن أُقسّم خطاً مستقيماً معين الطول بطريقة يصبح معها مجموع الأجزاء أكبر من المستقيم غير المقسّم؛ بتعبير آخر أن طول المستقيم برمته لا يتحدد بأطوال أجزائه المتحددة اعتباطاً. بالعكس، فالأطوال النسبية لهذه الأجزاء محددة منذ البداية بطول المستقيم التي تؤلف هي أجزاءه.

وبهذا الخصوص، لا تختلف السلعة التي ينتجها الرأسمالي عن السلعة التي ينتجها شغيل مستقل، أو جماعيات عمال، أو أرقاء. إلّا أن مجمل منتوج العمل، وكذلك مجمل قيمته، يعودان في حالتنا هذه، إلى الرأسمالي. ويتعين عليه، شأن أي مُنتج آخر،

أن يحوّل سلعته عن طريق البيع إلى نقد، قبل أن يستطيع القيام بعمليات تالية؛ يتعين عليه أن يحوّل السلعة إلى شكل مُعادِل عام.ـ

دعونا نتفحص المنتوج السلعي قبل تحوّله إلى نقد. إنه ملك للرأسمالي كلّياً. وهو، من ناحية أخرى، كمنتوج نافع للعمل ـ كقيمة استعمالية ـ يؤلف بالتمام والكمال منتوجاً لعملية العمل السابقة؛ أما قيمته فليست كذلك. فجزء من هذه القيمة لا يزيد عن قيمة وسائل الإنتاج المنفقة في إنتاج السلعة والتي تعود إلى الظهور ثانية في شكل جديد؛ ولم يتم إنتاج هذا الجزء من القيمة خلال عملية إنتاج السلعة المعينة؛ ذلك لأن وسائل الإنتاج كانت تمتلك هذه القيمة قبل بدء عملية الإنتاج، وبصورة مستقلة عنها؛ وقد دخلت إلى هذه العملية بوصفها حاملات لهذه القيمة، ولم يتجدد أو يتغير شيء في هذه القيمة سوى شكل تجلّي الظاهرة. إن هذا الجزء من قيمة السلعة يؤلف، بالنسبة إلى الرأسمالي، مُعادِلاً لذلك الجزء من القيمة ـ رأسمال الثابتة المسلّفة الذي تم استهلاكه خلال إنتاج السلعة، وقد كان هذا الجزء من القيمة ماثلاً من قبل، في شكل وسائل إنتاج، وهو ماثل الآن كجزء مكوّن لقيمة السلعة الجديدة التي أُنتجت. وما إن تتحوّل هذه السلعة إلى نقد، حتى ينبغي تحويل هذه القيمة، الماثلة الآن في شكل نقد، إلى وسائل إنتاج مجدداً، إلى شكلها الأصلي الذي تحدِّده عملية الإنتاج ووظيفة القيمة ـ رأسمال الثابتة في هذه العملية. ولا يتغير طابع قيمة السلعة في شيء من جراء تأدية هذه القيمة وظيفة رأسمال.ـ

وثمة جزء ثانٍ من قيمة السلعة، هو قيمة قوة العمل التي يبيعها العامل المأجور للرأسمالي. وتتحدد هذه، شأن قيمة وسائل الإنتاج، بصورة مستقلة عن عملية الإنتاج، التي يتعين على قوة العمل أن تدخلها، ويجري تثبيتها في فعل التداول، أي في شراء وبيع قوة العمل، قبل دخول هذه الأخيرة في عملية الإنتاج. ويقوم العامل المأجور عبر أدائه لوظيفته ـ انفاق قوة العمل ـ بإنتاج قيمة سلعية تساوي القيمة التي يتعين على الرأسمالي أن يدفعها له مقابل استعمال قوة عمله. والعامل يقدم للرأسمالي هذه القيمة [387]
في شكل سلعة، ويدفع له الرأسمالي لقاءها في شكل نقد. إن كون هذا الجزء من القيمة السلعية هو، بالنسبة للرأسمالي، مجرد مُعادِل لرأسماله المتغير الذي يتعين تسليفه للأجور، لا يغير بأي حال من الواقع التالي، وهو أن هذه القيمة هي قيمة سلعية خُلقت حديثاً خلال عملية الإنتاج، وأنها لا تتألف إلّا مما يتألف منه فائض القيمة ـ نعني بالتحديد أنها تتألف من قوة عمل أُنفقت سابقاً. وكذلك لا يمسّ هذه الحقيقة بشيء، واقع أن قيمة قوة العمل التي يدفعها الرأسمالي للعامل في شكل أجور تتخذ، عند

العامل، شكل إيراد، وليست قوة العمل وحدها هي التي يتجدّد إنتاجها باستمرار بل كذلك يتجدد إنتاج طبقة العمال المأجورين، بما هي طبقة، فيتجدد بالتالي إنتاج القاعدة التي يرتكز عليها الإنتاج الرأسمالي برمته.

غير أن مجموع هذين الجزءين من القيمة لا يؤلف كامل القيمة السلعية. فهناك فيض يزيد على الاثنين معاً هو: فائض القيمة. إن فائض القيمة هذا، شأن جزء القيمة الذي يعوّض عن رأس المال المتغير المسلّف في الأجور، هو قيمة خلقها العامل حديثاً خلال عملية العمل، هو عمل-متخثر. ويتلخص الفرق وحده في أن فائض القيمة لا يكلّف مالك المنتوج كله، أي الرأسمالي، شيئاً. ويتيح هذا الظرف الأخير للرأسمالي أن يستهلك، في الواقع، فائض القيمة كلّه بمثابة إيراد، ما لم يضطر إلى التخلي عن جزء منه لشركاء آخرين ـ مثل الريع العقاري للمالك العقاري، وتؤلف الأقسام المعنية في مثل هذه الحالة إيراداً لطرف ثالث كهذا. لقد كان هذا الظرف ذاته الدافع المحرّك الذي حمل صاحبنا الرأسمالي على أن ينصرف عموماً إلى إنتاج السلع. ولكن لا نيته الطيبة الأولى لاقتطاف فائض القيمة ولا انفاقه اللاحق لهذا الفائض، كإيراد له أو لغيره، يؤثر أي تأثير على فائض القيمة بما هو عليه. فذلك كله لا يغير البتة واقع أن فائض القيمة هو عمل مجاني متخثر، كما لا يغير في شيء مقدار هذه القيمة، فهذا المقدار يتحدد بفعل شروط أخرى، مختلفة تماماً.

ولكن بما أن آدم سميث ركز على دراسة مختلف الأدوار التي تلعبها أجزاء القيمة هذه في عملية تجديد الإنتاج الكلّية، كما فعل عند معاينة قيمة السلعة، فقد بدا له بجلاء أنه بينما تقوم أجزاء معينة من القيمة بوظيفة إيراد، فإن أجزاء أخرى تقوم بوظيفة رأسمال بالمواظبة نفسها ـ ولكان عليه، حسب منطقه بالذات، أن يعتبرها أجزاء مكوّنة للقيمة السلعية، أو الأجزاء التي تنحلّ هذه القيمة السلعية إليها.

إن آدم سميث يطابق الإنتاج السلعي عموماً بالإنتاج السلعي الرأسمالي، فهو يعُد وسائل الإنتاج «رأسمالاً» منذ البداية، ويعُد العمل عملاً مأجوراً منذ البداية، ولذلك فهو يقول

> [388] «إن عدد العمال النافعين والمُنتجين.. يتناسب في كل مكان مع مقدار رأس المال المستخدم لتشغيلهم» (to the quantity of capital stock which is employed in setting them to work) (المقدمة introduction، ص 12).

وبكلمة واحدة، فإن مختلف عوامل عملية العمل ـ الشيئية والشخصية ـ تبرز منذ

البداية مرتدية الأقنعة المميزة لحقبة الإنتاج الرأسمالي. لذا يتفق عند آدم سميث تحليل قيمة السلعة، مباشرة، مع استيضاح المدى الذي تؤلف(*) في حدوده هذه القيمة محض مُعادِل لرأس المال المنفق من جهة، والمدى الذي تؤلف في حدوده من جهة أخرى، قيمة «حرة» لا تعوّض عن أية قيمة ـ رأسمال مسلّفة، أي فائض قيمة. وهكذا، فإن شطري القيمة السلعية المقارنين ببعضهما بعضاً من هذه الزاوية، يتحوّلان خلسة إلى «جزءين مكوّنين» مستقلين للقيمة السلعية، ثم يغدوان في نهاية المطاف «منبعين لكل قيمة». وهناك نتيجة أخرى وهي أن القيمة السلعية تتركب من ضروب شتى من الإيرادات أو «تنحلّ»، في مواضع أخرى من عرض آدم سميث، إلى ضروب شتى من الإيرادات؛ وهكذا لا تعود الإيرادات عند آدم سميث تتألف من قيمة سلعية، بل باتت القيمة السلعية تتألف من «إيرادات». ولكن كون القيمة السلعية تقوم لاحقاً بوظيفة إيراد لأحد ما لا يغير من طبيعة هذه القيمة مثلما لا تتغير إطلاقاً طبيعة القيمة السلعية بما هي (qua) قيمة سلعية أو طبيعة النقد بما هو نقد، عند قيامهما بوظيفة قيمة ـ رأسمال. فالسلعة، التي يعالجها آدم سميث، هي منذ البداية رأسمال سلعي (يتضمن فائض قيمة إلى جانب القيمة ـ رأسمال المستهلكة في إنتاج السلعة)، أي أن هذه السلعة هي منذ البداية سلعة أُنتجت رأسمالياً، هي نتاج عملية إنتاج رأسمالية. وكان ينبغي، بالتالي، أن يُصار أولاً إلى تحليل هذه العملية، وبالتالي تحليل عملية إنماء القيمة وتكوين القيمة، التي تتضمنها هذه العملية. وبما أن تداول السلع هو مقدمة عملية الإنتاج الرأسمالية، فإن عرض هذه المقدمة يستوجب بالمثل تحليل السلعة على نحو تمهيدي ومستقل. ولكن حتى عندما يصيب آدم سميث أحياناً كَبِد الحقيقة «باطنياً»، فإنه لا يأخذ في الاعتبار إنتاج القيمة أبداً إلّا بمناسبة تحليله للسلعة، أي تحليله لرأس المال السلعي.

III ـ الاقتصاديون اللاحقون(41)

يستنسخ ريكاردو نظرية آدم سميث بشكل حرفي تقريباً:

«ينبغي أن يُفهم أن منتوجات بلد ما تُستهلك كلها، ولكن ثمة أكبر [389]

(*) في الطبعتين الأولى والثانية، ورد ضمير الفعل محايداً (es)، منسوباً إلى رأس المال وليس إلى القيمة. [ن. برلين].

(41) من هنا وحتى نهاية الفصل، يرد النص الإضافي من المخطوطة II.

فارق يمكن تصوره فيما إذا كانت تُستهلك على يد أولئك الذين يقومون بإعادة إنتاج قيمة أخرى، أو على يد أولئك الذين لا يفعلون ذلك. وعندما نقول إن الإيراد يُدّخر، ويُضاف إلى رأس المال، فإن ما نعنيه بذلك، أن هذا الجزء من الإيراد، الذي يُضاف إلى رأس المال على النحو المذكور، إنما يُستهلك على يد العمال المُنتجين بدلاً من العمال غير المُنتجين». (مبادئ *Principles*، ص 163).

الواقع، أن ريكاردو تقبّل بالكامل نظرية آدم سميث المتعلقة بانحلال سعر السلعة إلى أجور وفائض قيمة (أو إلى رأسمال متغير وفائض قيمة). لكنه يساجل آدم سميث في التالي: 1) الأجزاء المكوّنة لفائض القيمة: فهو يحذف الريع العقاري من العناصر الضرورية له؛ 2) يجزئ ريكاردو سعر السلعة إلى هذين الجزءين المكوّنين. وهكذا فإن مقدار القيمة بالنسبة له هو الأصل (prius). ويفترض ريكاردو أن مجموع الجزءين المكوّنين لسعر السلعة مقدار معين؛ وهو ينطلق منه خلافاً لآدم سميث الذي كان مراراً، وبالضد من رأيه الأكثر عمقاً، يحدد مقدار قيمة السلعة لاحقاً (post festum)، بجمع الجزءين المكوّنين.

ولكن رامزي يعارض ريكاردو قائلاً:

«ينسى ريكاردو أن المنتوج كله لا ينقسم إلى أجور وأرباح وحسب بل إن هناك جزءاً آخر منه ضروري للتعويض عن رأس المال الأساسي». (بحث في توزيع الثروة، إدنبرة، 1836، ص174).

(*An Essay on the Distribution of Wealth,* Edinburgh, 1836, p. 174).

ويقصد رامزي برأس المال الأساسي نفس ما أقصده برأس المال الثابت:

«إن رأس المال الأساسي ماثل في شكل لا يسهم في إعالة العمال، رغم أنه يساعد على إنتاج السلعة قيد المعالجة». (المرجع نفسه، ص 59).

لقد اعترض سميث على العاقبة الضرورية المتمخضة عن تصوره القائل إن قيمة السلعة وبالتالي قيمة المنتوج الاجتماعي السنوي تنحلّ إلى أجور وفائض قيمة، وبالتالي تنحلّ إلى محض إيرادات، أي أنه عارض النتيجة القائلة إن المنتوج السنوي يمكن أن يُستهلك بكامله. فما من مفكر أصيل يخلص إلى استنتاجات لامعقولة، بل يترك ذلك لأناس من طراز ساي وماكلوخ.

الحق، أن ساي يسّهل الأمور على نفسه بما فيه الكفاية. فما هو تسليف رأسمال

بالنسبة لهذا، هو إيراد أو منتوج صاف أو كان كذلك بالنسبة لذاك، إن الفارق بين المنتوج الإجمالي والمنتوج الصافي فارق ذاتي صرفاً، و

«. لذا فإن القيمة الإجمالية لسائر المنتوجات قد توزعت في المجتمع بصفة إيراد». (ساي، اطروحة في الاقتصاد السياسي، 1817، II، ص64). (Say, *Traité d'Écon. Pol.*, 1817, II, p. 64). «إن القيمة الإجمالية لأي منتوج تتألف من أرباح الملاك العقاريين والرأسماليين والمشتغلين بالعمل الصناعي» [تبرز الأجور هنا بمثابة ربح الصناعيين profits des industrieux] «الذين أسهموا في إنتاجه. وهذا يجعل إيراد المجتمع مساوياً للقيمة الإجمالية التي تم إنتاجها، لا مساوياً فقط، كما كانت تعتقد طائفة الاقتصاديين» [الفيزيوقراطيون] «للمنتوج الصافي للأرض». (المرجع نفسه، ص 63). [390]

وقد استولى برودون، من بين آخرين، على اكتشاف ساي هذا.

أما شتورخ الذي يتقبل هو الآخر مذهب آدم سميث من حيث المبدأ، فيرى مع ذلك أن تطبيق ساي العملي له لا يصمد أمام النقد.

«لو سلّمنا بأن إيراد الأمة يساوي منتوجها الإجمالي، دون اقتطاع أي رأسمال منه» [كان ينبغي أن يقول دون اقتطاع رأسمال ثابت] «فينبغي أن نسلّم أيضاً بأن هذه الأمة قد تستهلك بصورة غير مُنتجة كامل قيمة منتوجها السنوي من دون أن تُنزِل أدنى ضرر بإيرادها المقبل. إن المنتوجات التي تمثل رأس المال» [الثابت] «للأمة لا يمكن استهلاكها». (شتورخ، تأملات في طبيعة الايراد القومي، باريس، 1824، ص 147-150 Storch, *Considérations sur la nature du revenu national*, Paris, 1824, p. 147-150).

ولكن شتورخ نسي أن يقول كيف أن وجود هذا الجزء الثابت من رأس المال ينسجم مع انحلال السعر الذي أخذه من سميث والذي تحتوي قيمة السلع بموجبه، على الأجور وفائض القيمة فقط، ولكنها لا تحتوي على أي جزء من أي رأسمال ثابت. ولم يدرك، إلّا بفضل ساي، أن هذا الانحلال للسعر يقود إلى نتائج لامعقولة؛ أما كلمته الختامية حول هذه المسألة فهي:

«من المستحيل حلّ السعر الضروري إلى عناصره الأولية». (شتورخ، دروس الاقتصاد السياسي، بطرسبورغ، 1815، الجزء الثاني، ص 141). (Storch, *Cours d'Écon. Pol*, Pétersbourg, 1815, II, p. 141).

أما سيسموندي، الذي عالج العلاقة بين رأس المال والإيراد بوجه خاص، وجعل في الواقع من الصياغة الخاصة لهذه العلاقة السمة المميزة (differentia specifica) لمؤلفه المبادىء الجديدة *Nouveaux Principes*، فلم يتفوه بكلمة علمية واحدة قط، ولم يسهم مقدار ذرة في حلّ القضية.

ويسعى كل من بارتون، ورامزي، وشيربولييه، إلى تجاوز تصور سميث. إلّا أنهم يفشلون بسبب طرحهم أحادي الجانب للقضية منذ البداية، من دون أن يميزوا بوضوح الفرق بين الثابت والمتغير من القيمة ـ رأسمال والفرق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر.

ويقوم جون ستيوارت ميل هو الآخر، بخيلائه المألوف، باستنساخ المذهب الذي ورثه الأتباع من آدم سميث.

والنتيجة: ما يزال خلط المفاهيم السميثي قائماً حتى الوقت الحاضر، وما تزال عقيدة سميث قانون الإيمان القويم في الاقتصاد السياسي.

[391]

الفصل العشرون

تجديد الإنتاج البسيط

I ـ صياغة القضية

لو درسنا[42] نتيجة الوظيفة السنوية لرأس المال الاجتماعي، أي وظيفة رأس المال الكلّي الذي تؤلف رؤوس الأموال الفردية أجزاء كسرية منه، علماً بأن حركة هذه الأجزاء، إذ تمثل حركتها الفردية، تؤلف في الوقت نفسه حلقة وصل ضرورية في حركة رأس المال الكلّي، نعني لو درسنا المنتوج السلعي الذي يقدمه المجتمع خلال السنة، لاتضح لنا كيف تجري عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي، ولبرزت الخصائص التي تميز عملية تجديد الإنتاج هذه عن عملية تجديد إنتاج رأسمال فردي، والخصائص المشتركة بين الاثنين. إن المنتوج السنوي يتضمن تلك الأجزاء من المنتوج الاجتماعي التي تعوّض عن رأس المال، أي تُخصص لتجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي، كما يتضمن تلك الأجزاء التي تذهب إلى رصيد الاستهلاك، أي تلك التي يستهلكها العمال والرأسماليون، نعني أن المنتوج السنوي يتوجه إلى الاستهلاك الإنتاجي والفردي. وهذا الاستهلاك يتضمن تجديد إنتاج (أي صيانة) طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة على حدٍ سواء، وبالتالي تجديد إنتاج الطابع الرأسمالي لعملية الإنتاج بأسرها.

من الجلي أنه ينبغي لنا أن نحلّل صيغة التداول

سَ ـ { ن ـ س . . . ج . . . سَ
ن ـ س

---

(42) يرد النص فيما يلي من المخطوطة II.

علماً بأن الاستهلاك يلعب هنا بالضرورة دوراً معيناً، لأن نقطة الانطلاق سَ = س + س، أي رأس المال السلعي، تضم كلاً من القيمة ـ رأسمال الثابتة والمتغيرة وكذلك فائض القيمة. وتنطوي حركته إذن على كل من الاستهلاك الفردي والاستهلاك الإنتاجي. في الدورة ن ـ س ... ج ... سَ ـ نَ، وفي الدورة ج ... سَ ـ نَ ـ س ... ج

[392] تمثّل حركة رأس المال نقطة الانطلاق ونقطة النهاية: وبطبيعة الحال فإن هذه الحركة تتضمن الاستهلاك أيضاً، لأن السلعة أو المنتوج، ينبغي أن يُباع. ولكن إذا افترضنا أن السلعة قد بيعت فلن يعود لمصير هذه السلعة لاحقاً أية أهمية بالنسبة لحركة رأس المال المفرد. على العكس، ففي الحركة (سَ ... سَ) لا تبرز شروط تجديد الإنتاج الاجتماعي، إلّا لأنه ينبغي عند ذلك تبيان مآل كل جزء من قيمة هذا المنتوج الكلّي (سَ). وفي هذه الحالة، فإن عملية تجديد الإنتاج كلها تتضمن عملية الاستهلاك المتحققة بواسطة التداول، مثلما تتضمن عملية تجديد إنتاج رأس المال ذاته.

إن الهدف الحالي الذي نتوخاه، يتطلب دراسة عملية تجديد الإنتاج من وجهة نظر تعويض مكوّنات أجزاء (سَ) الفردية، من ناحية القيمة والمادة. ولم يعد بوسعنا الاكتفاء، كما فعلنا عند تحليل قيمة منتوج رأسمال مفرد، بالفرضية القائلة إن بوسع الرأسمالي المفرد أن يقوم بتحويل الأجزاء المكوّنة لرأسماله إلى نقد عبر بيع منتوجه السلعي، ليستطيع من بعد ذلك تحويلها ثانية إلى رأسمال إنتاجي، بالشراء المتجدد لعناصر الإنتاج من سوق السلع. وبما أن عناصر الإنتاج تلك، هي أشياء مادية بطبيعتها، فإنها تؤلف جزءاً مكوّناً لرأس المال الاجتماعي مثل المنتوج الفردي الناجز، الذي يُبادَل بها ويُعوَّض بها. من ناحية أخرى فإن حركة ذلك الجزء من المنتوج السلعي الاجتماعي الذي يستهلكه العامل بإنفاق أجوره، والرأسمالي بإنفاقه فائض القيمة؛ لا تؤلف حلقة وصل ضرورية في حركة المنتوج الكلّي فحسب، بل تتشابك مع حركة رؤوس الأموال الفردية، ولذلك لا يمكن تفسير هذه العملية بمجرد افتراضها وحسب.

والقضية التي تواجهنا مباشرة هي هذه: كيف يتم التعويض عن رأس المال المستهلك في عملية الإنتاج، بقيمة من المنتوج السنوي، وكيف تتشابك عملية هذا التعويض مع استهلاك الرأسماليين لفائض القيمة والعمال للأجور؟ فالمقصود بادىء ذي بدء إذن تجديد الإنتاج على نطاق بسيط. زد على ذلك أننا لا نفترض فقط أن المنتوجات تُبادل حسب قيمتها، بل نفترض كذلك أنه لا تحدث أية ثورات في مقدار قيمة الأجزاء المكوّنة لرأس المال الإنتاجي. أما انحراف الأسعار عن القيم، فلا يمكن لهذا الظرف على أية حال أن

يُمارس أي تأثير على حركة رأس المال الاجتماعي. فهناك على العموم التبادل نفسه للكتلة نفسها من المنتوجات الآن كما من قبل، رغم أن الرأسماليين الفرادى يحصلون عند ذلك على حصص من القيمة لم تعد تتناسب مع ما سلّفه كل واحد منهم أو مع كتل فائض القيمة التي أنتجها كل واحد منهم على انفراد. أما بالنسبة للثورات في مقدار [393] القيمة، فإنها لا تغير شيئاً في التناسب بين الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتوج الكلّي السنوي، إذا كانت تتسم بطابع عام وتمسّ جميع فروع الإنتاج بصورة متساوية. أما إذا كانت هذه الثورات تتسم بطابع جزئي وتمسّ جميع فروع الإنتاج بصورة متفاوتة، فإنها تشكل اختلالات لا يمكن أولاً، فهمها بما هي عليه، إلّا عندما نعتبرها انحرافات عن علاقات القيمة الثابتة؛ ولكن ثانياً، ما إنْ نبرهن على القانون القائل إن جزءاً واحداً من قيمة المنتوج السنوي يعوّض عن رأس المال الثابت، وجزءاً ثانياً يعوّض عن رأس المال المتغير، فإن أية ثورة، سواء في قيمة رأس المال الثابت أو رأس المال المتغير، لن تغير أي شيء في هذا القانون. كل ما في الأمر أنها ستغير المقدار النسبي لأجزاء القيمة التي تقوم بوظيفتها بهذه الصفة من رأس المال أو تلك الصفة منه، لأن قيماً مغايرة تكون قد حلّت محل القيم الأصلية.

وطالما كنا نعالج موضوع إنتاج القيمة وقيمة منتوج رأس المال من وجهة نظر رأس المال الفردي، فإن الشكل الطبيعي للمنتوج السلعي لا أهمية له بالنسبة لتحليلنا، فسيّان إنْ كان المنتوج السلعي يتألف من آلات مثلاً، أم من قمح أو من مرايا. ففي كل حالة نأخذ هذه الأشكال الطبيعية بوصفها مثالاً لا غير، وبوسع أي فرع من الإنتاج، مهما كان، أن يكون مثالاً، على حد سواء. فما نعالجه يقتصر على عملية الإنتاج المباشرة ذاتها، هذه العملية التي تظهر، في كل حالة على حدة، كعملية لرأسمال فردي. ولما كنا نعالج تجديد إنتاج رأس المال، يكفي الافتراض بأن ذلك الجزء من المنتوج السلعي الذي يمثل القيمة ـ رأسمال يجد فرصة في مجال التداول لكي يعود فيتحوّل إلى عناصر إنتاجه، ويتخذ ثانية شكل رأسمال إنتاجي؛ مثلما يكفي الافتراض أن العامل والرأسمالي، يجدان في السوق من كل بدّ تلك السلع التي يُنفقان عليها الأجور وفائض القيمة. بيد أن هذا الأسلوب الشكلي الصرف في العرض ليس كافياً عند دراسة رأس المال الاجتماعي الكلّي وقيمة منتوجه. فإعادة تحويل جزء من قيمة المنتوج إلى رأسمال، ودخول جزء آخر في حيز الاستهلاك الفردي لطبقة الرأسماليين كما للطبقة العاملة، يؤلفان حركة تجري ضمن قيمة المنتوج نفسها، التي تجسدت فيها نتيجة وظيفة رأس المال الكلّي؛ ولا تقتصر

هذه الحركة على تعويض قيمة المنتوج، بل تتعداه إلى تعويض قوامه المادي، ولذلك فإنها مرهونة بالعلاقة المتبادلة بين الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتوج الاجتماعي مثلما هي مرهونة بنفس القدر بقيمتها الاستعمالية، أي شكلها المادي.

إن تجديد الإنتاج البسيط(43)، أي تجديد الإنتاج على نطاق ثابت، لا يظهر كتجريد،
[394] إلّا بقدر ما يُعتبر انعدام أي تراكم أو تجديد إنتاج موسّع على أساس الإنتاج الرأسمالي فرضية بعيدة الاحتمال من جهة، وبقدر ما لا تبقى الظروف التي يجري في ظلها الإنتاج، من جهة أخرى، كما هي بصورة مطلقة في مختلف السنين (ولكن هذا ما نفترضه هنا). وتقوم فرضيتنا على أن رأسمالاً اجتماعياً ذا قيمة معينة يقدّم هذه السنة، كما قدّم في السنة الماضية، الكتلة نفسها من القيم السلعية، ويلبي الكمّ نفسه من الحاجات، رغم أن شكل السلع قد تغير في مجرى عملية تجديد الإنتاج. ولكن حتى لو جرى التراكم، فإن تجديد الإنتاج البسيط يؤلف على الدوام جزءاً من التراكم، ولذلك يمكن لتجديد الإنتاج البسيط أن يُدرس لذاته، وهو عامل فعلي من عوامل التراكم. إن قيمة المنتوج السنوي قد تنخفض، رغم أن كتلة القيم الاستعمالية تظل على حالها؛ وقد تظل القيمة على حالها بينما تنخفض كتلة القيم الاستعمالية؛ وقد تنخفض في آنٍ واحدٍ كتلة القيمة وكتلة القيم الاستعمالية التي جُدّد إنتاجها. وكل ما يعنيه ذلك أن تجديد الإنتاج يتم في ظروف أفضل من ذي قبل، أو في ظروف صعبة قد تفضي إلى تجديد إنتاج ناقص أو غير كامل. إلّا أن ذلك كله لا يمسّ إلّا الجانب الكمي لمختلف عناصر تجديد الإنتاج، ولا يمسّ الدور الذي تلعبه هذه العناصر في العملية الكلّية، بوصفها رأسمالاً يجري تجديد إنتاجه أو إيراداً تم تجديد إنتاجه.

II ـ قطاعا الإنتاج الاجتماعي(44)

إن المنتوج الكلّي للمجتمع، وبالتالي الإنتاج الكلّي للمجتمع، ينقسم إلى قطاعين كبيرين:

I ـ **وسائل الإنتاج**، وهي سلع تمتلك شكلاً يوجب عليها أن تدخل أو يمكن في الأقل أن تدخل، في الاستهلاك الإنتاجي.

(43) هذا المقطع مأخوذ من المخطوطة VIII.

(44) كل ما يرد أدناه مأخوذ أساساً من المخطوطة II، أما المخطط فمأخوذ من المخطوطة VIII.

II ـ **وسائل الاستهلاك**، وهي سلع تمتلك شكلاً تدخل به في الاستهلاك الفردي لطبقة الرأسماليين والطبقة العاملة.

إن سائر فروع الإنتاج التي تنتمي، على اختلافها، إلى كل واحد من هذين القطاعين، تُؤلف في كل منهما فرعاً واحداً ضخماً من الإنتاج؛ الأول لوسائل الإنتاج، والثاني لوسائل الاستهلاك. ورأس المال الكلّي المستخدم في كل من فرعي الإنتاج هذين يؤلف قطاعاً كبيراً خاصاً من رأس المال الاجتماعي.

وينحلّ رأس المال في كل قطاع إلى جزءين مكوّنين هما: [395]

1) **رأس المال المتغير**. إن رأس المال هذا، منظوراً إليه من ناحية **قيمته**، يساوي قيمة قوة العمل الاجتماعية المستخدمة في هذا الفرع من الإنتاج، أي يساوي مجموع الأجور المدفوعة لقوة العمل هذه. وإذا ما نظرنا إليه من الناحية المادية، فإنه يتألف من قوة العمل الفاعلة نفسها، أي من العمل الحي الذي تحركه هذه القيمة ـ رأسمال.

2) **رأس المال الثابت**، أي قيمة جميع وسائل الإنتاج المستخدمة لغرض الإنتاج في هذا الفرع. وتنحل وسائل الإنتاج من جهتها، إلى **رأسمال أساسي**، كالآلات، وأدوات العمل، والمباني، والدواب، إلخ.، وإلى رأسمال ثابت دائر: مواد الإنتاج، مثل المواد الأولية والمواد المساعدة والمنتوجات نصف المصنعة، إلخ.

إن قيمة المنتوج السنوي الكلّي الذي يُخلق في كل من هذين القطاعين، بمعونة رأس المال هذا، المتغير والثابت، تنحّل إلى قيمة جزئية تمثل رأس المال الثابت ث المستهلك في عملية الإنتاج والمنقول بقيمته إلى المنتوج لا أكثر؛ وقيمة جزئية أخرى يضيفها مجمل العمل المبذول خلال السنة إلى المنتوج. وينحلّ هذا الجزء الأخير من قيمة المنتوج السنوي، بدوره، إلى معوّض عن رأس المال المتغير المسلّف م، وإلى فائض يزيد على ذلك، ويؤلف فائض القيمة ف. وهكذا تنحل قيمة المنتوج السنوي الكلّي لكل قطاع، شأن قيمة أية سلعة مفردة، إلى ث + م + ف.

إن جزء القيمة، أي ث، الذي يمثل رأس المال الثابت **المستهلك** في عملية الإنتاج، لا يتطابق من حيث مقداره مع قيمة رأس المال الثابت **المستخدم** في عملية الإنتاج هذه. صحيح أن مواد الإنتاج تُستهلك عند ذلك بالكامل، وأن قيمتها بالتالي تنتقل كلّياً إلى المنتوج. ولكن لا يُستهلك من رأس المال **الأساسي** المستخدم غير جزء واحد استهلاكاً كلّياً، فلا تنتقل بالتالي غير قيمة هذا الجزء إلى المنتوج. أما الجزء الآخر من رأس المال الأساسي، كالآلات، والمباني، إلخ.، فموجود ويواصل وظيفته، الآن كما من قبل، رغم تناقص قيمة رأس المال الأساسي هذا بفعل الاهتلاك السنوي. ونعتبر هذا

الجزء من رأس المال الأساسي، الذي يواصل وظيفته، غير موجود، عند معاينة قيمة المنتوج. فهو يؤلف جزءاً من القيمة ـ رأسمال مستقلاً عن القيمة السلعية المُنتجة حديثاً، وقائماً إلى جوارها. وذلك ما سبق أن بيناه، عند دراسة قيمة منتوج رأسمال مفرد (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 192)(*) ولكن يتعين علينا هنا أن نتجرد لبعض الوقت عن أسلوب البحث الذي استخدمناه هناك. لقد قلنا في مجرى دراسة قيمة منتوج رأسمال مفرد، إن القيمة التي يقتطعها الاهتلاك من رأس المال الأساسي تنتقل إلى المنتوج السلعي الذي يجري خلقه خلال زمن الاهتلاك هذا، سواء تحقق أم تعذر التعويض عن جزء من رأس المال الأساسي عينياً (in natura) خلال هذا الزمن على [396] حساب القيمة المنقولة. أما هنا، حيث ندرس المنتوج الاجتماعي الكلّي، وندرس قيمته، فإن من الضروري، بصورة مؤقتة في الأقل، أن نترك جانباً ذلك الجزء من القيمة المنقول إلى المنتوج السنوي خلال السنة من جراء اهتلاك رأس المال الأساسي. وعلينا أن نتجرد عنه لأنه لا يتم التعويض عن رأس المال الأساسي هذا عينياً خلال السنة المعنية. ولسوف نبحث هذه النقطة خصيصاً في إحدى الفقرات اللاحقة من هذا الفصل.

* * *

عند دراستنا لتجديد الإنتاج البسيط سنعتمد على المخطط التالي، حيث ث = رأس المال الثابت، م = رأس المال المتغير، ف = فائض القيمة، مفترضين أن نسبة إنماء القيمة $\frac{ف}{م}$ تساوي 100%. ويمكن للأرقام أن تعني ملايين الماركات أو الفرنكات أو الجنيهات الاسترلينية.

I ـ إنتاج وسائل الإنتاج:

رأسمال المال 4000 ث + 1000م = 5000

المنتوج السلعي 4000 ث + 1000م + 1000 ف = 6000،

موجود بهيئة وسائل إنتاج.

II ـ إنتاج وسائل الاستهلاك:

رأس المال 2000 ث + 500 م = 2500،

(*) أنظر: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل السادس، ص217-218، [الطبعة العربية، ص 261-263]. [ن. ع].

المنتوج السلعي   2000 ث + 500 م + 500 ف = 3000،
موجود بهيئة وسائل استهلاك.

إذا جمعنا المنتوج السلعي للقطاعين فسيكون المنتوج السلعي السنوي الكلّي:

I ـ 4000 ث + 1000 م + 1000 ف = 6000 في وسائل إنتاج،

II ـ 2000 ث + 500 م + 500 ف = 3000 في وسائل استهلاك.

قيمة المنتوج الكلّي = 9000؛ باستثناء قيمة رأس المال الأساسي الذي يواصل وظيفته في شكله الطبيعي، حسب فرضيتنا.

ولو بحثنا الآن المبادلات الضرورية في نطاق تجديد الإنتاج البسيط، حيث يُستهلك فائض القيمة بأكمله استهلاكاً غير إنتاجي، ثم صرفنا الانتباه عن تداول النقد الذي يتوسط هذه المبادلات، لحصلنا بادىء ذي بدء على ثلاث نقاط ارتكاز أساسية.

1) إن الـ 500 م، أي أجور العمال، والـ 500 ف، أي فائض القيمة للرأسماليين في القطاع II، ينبغي أن تُنفق على وسائل استهلاك. ولكن قيمتها ماثلة في وسائل استهلاك قيمتها 1000 وموجودة بين أيدي الرأسماليين في القطاع II، حيث تعوّض عن الـ 500 م التي سلّفوها، وتمثل بالنسبة لهم الـ 500 ف. لذلك فإن أجور العمال وفائض قيمة الرأسماليين في القطاع II تُبادل، داخل هذا القطاع II، لقاء منتوج هذا القطاع. ومع ذلك تسقط من المنتوج الكلّي (500 م + 500 ف) II = 1000 في هيئة وسائل استهلاك. [397]

2) إن الـ 1000 م + 1000 ف للقطاع I، ينبغي أن تُنفق بالمثل على وسائل استهلاك، أي على منتوج القطاع II. لذا ينبغي أن تُبادل لقاء الجزء المتبقي من منتوج القطاع II، وهذا الجزء يساوي الجزء الثابت من رأس المال، أي 2000 ث. ويتلقى القطاع II بالمقابل مقداراً مساوياً من وسائل الإنتاج، وهي منتوج القطاع I، الذي تتجسد فيه قيمة الـ 1000 م + 1000 ف من القطاع I. لذلك فإن 2000 ث من القطاع II، و (1000 م + 1000 ف) من القطاع I، تسقط خارج الحساب.

3) يبقى هناك 4000 ث من القطاع I. وتتمثل هذه في وسائل إنتاج لا يمكن أن تستخدم إلّا في القطاع I، للتعويض عن رأس المال الثابت المستهلك فيه؛ لذلك يجري حلّ المسألة بخصوصها عن طريق التبادل بين الرأسماليين الفرادى داخل القطاع I، مثلما تم حلها بخصوص الـ (500 م + 500 ف) في القطاع II، عبر التبادل بين العمال والرأسماليين أو بين الرأسماليين الفرادى في القطاع II.

لم نتناول ذلك إلّا لأجل فهم ما سيأتي بشكل أفضل.

III ـ المبادلة بين القطاعين: I (م + ف) مقابل II ث[45]

نبدأ بالتبادل الضخم بين هذين القطاعين. (1000 م + 1000 ف) I ـ إن هاتين القيمتين الماثلتين بين أيدي مُنتجيهما في الشكل الطبيعي لوسائل إنتاج، تبادلان لقاء 2000 IIث، أي لقاء قيم ماثلة في الشكل الطبيعي لوسائل استهلاك. وبواسطة هذه المبادلة قام الرأسماليون من القطاع II، بتحويل رأسمالهم الثابت ـ 2000 من شكل وسائل استهلاك إلى شكل وسائل إنتاج لإنتاج وسائل استهلاك، أي إلى شكل يستطيع معه رأس المال هذا أن يقوم، من جديد، بوظيفة عنصر في عملية العمل، وبوظيفة قيمة ـ رأسمال ثابتة في عملية إنماء القيمة. من جهة أخرى، فإن مُعادِل قيمة قوة العمل في القطاع I (1000 Iم)، وفائض قيمة الرأسماليين في القطاع I (1000 Iف) تحققا، بفضل هذا التبادل، في وسائل استهلاك؛ إذ تم تحويلهما معاً من شكلهما العيني (الطبيعي) كوسائل إنتاج إلى شكل عيني (طبيعي) يمكن به استهلاكهما بمثابة إيراد.

إلّا أن هذه المبادلة المتقابلة تتحقق بفضل تداول النقد الذي يتوسط التبادل بنفس القدر [398] الذي يعسر فهمه، ولكن هذا التداول يلعب دوراً حاسم الأهمية لأنه يتعين على الجزء المتغير من رأس المال أن يبرز دائماً وأبداً في شكل نقدي، كرأسمال نقدي يتحوّل من شكل نقدي إلى قوة عمل. فرأس المال المتغير ينبغي أن يُسلّف في شكل نقدي، في جميع فروع الإنتاج، الناشطة في آنٍ واحدٍ، جنباً إلى جنب، على امتداد كامل سطح المجتمع المعني، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الفروع تنتمي إلى القطاع I، أم القطاع II. فالرأسمالي يشتري قوة العمل قبل أن تدخل هذه عملية الإنتاج، ولكنه لا يدفع لها إلّا في الآجال المقررة في العقد، بعد أن تكون هذه القوة قد أُنفقت في إنتاج قيمة استعمالية. ومثلما هو الحال مع الجزء المتبقي من قيمة المنتوج، يعود إلى الرأسمالي أيضاً ذلك الجزء من المنتوج الذي يؤلف فقط مُعادِلاً للنقد الذي أنفقه على الدفع لقوة العمل، أي الجزء من قيمة المنتوج الذي يمثل القيمة ـ رأسمال المتغيرة. وبهذا الجزء من قيمة المنتوج نفسه يكون العامل قد قدّم إلى الرأسمالي مُعادِل أجوره. غير أن إعادة تحويل السلعة إلى نقد، أي بيعها، هو الذي يعيد للرأسمالي رأسماله المتغير بهيئة رأسمال نقدي، يستطيع أن يسلّفه مجدداً في شراء قوة العمل.

وهكذا، فإن الرأسمالي الجماعي في القطاع I قد دفع، 1000 جنيه (إنني أستخدم

(45) يبدأ هنا من جديد النص من المخطوطة VIII

كلمة «الجنيه» لمجرد التعبير عن وجود القيمة في شكل نقد) = 1000 م إلى العمال لقاء جزء من قيمة منتوج القطاع I موجود أصلاً بشكل (م)، أي بشكل وسائل الإنتاج التي أنتجها العمال. ويشتري العمال، بواسطة هذه الـ 1000 جنيه، وسائل استهلاك بنفس القيمة من رأسماليي القطاع II، فيحوّلون بذلك نصف رأس المال الثابت في القطاع II إلى نقد، ويقوم رأسماليو القطاع II، بدورهم، باستخدام هذه الـ 1000 جنيه لشراء وسائل إنتاج قيمتها 1000 من رأسماليي القطاع I؛ لذلك فإن القيمة ـ رأسمال المتغيرة = 1000 م، بالنسبة لهؤلاء الأخيرين، والتي كانت موجودة كجزء من منتوجهم في الشكل العيني (الطبيعي) لوسائل الإنتاج، تحوّلت مجدداً إلى نقد، وتستطيع الآن أن تؤدي ثانية، بين أيدي رأسماليي القطاع I، وظيفتها كرأسمال نقدي يتحوّل إلى قوة عمل، أي إلى عنصر من أهم العناصر الجوهرية لرأس المال الإنتاجي. وعن هذا الطريق يعود إلى رأسماليي القطاع I رأسمالهم المتغير في شكل نقد، نتيجة تحقيق جزء معين من رأسمالهم السلعي.

أما بالنسبة للنقد اللازم لمبادلة (ف)، أي هذا الجزء من رأس المال السلعي للقطاع I، مقابل النصف الثاني من الجزء الثابت لرأسمال القطاع II، فيمكن أن يُسلّف بسبل شتى. وينطوي هذا التداول، في الواقع الفعلي، على جمهرة شراءات وبيوع مفردة لا تُعد ولا تُحصى، يقوم بها رأسماليون فرادى من كلا القطاعين، ولكن ينبغي للنقد أن ينبع من [399]
هؤلاء الرأسماليين في كل الأحوال، نظراً لأنه قد انتهى من حساب مقدار النقد الذي ألقاه العمال في التداول. فإما أنه يمكن لرأسمالي من القطاع II أن يشتري بجزء من رأسماله النقدي الموجود لديه إلى جانب رأسماله الإنتاجي، وسائل إنتاج من رأسماليي القطاع I، وإما، على العكس، يمكن لرأسمالي من القطاع I أن يشتري، برصيده النقدي المخصص للنفقات الشخصية، لا لانفاقه كرأسمال، وسائل استهلاك من رأسماليي القطاع II. لقد سبق أن بيّنا في الجزءين الأول والثاني من هذا المجلد [الثاني]، أنه ينبغي أن نفترض في جميع الأحوال وجود ذخيرة نقدية معلومة ـ سواء للتسليف كرأسمال أم للإنفاق كإيراد ـ في أيدي الرأسماليين، إلى جانب رأس المال الإنتاجي. دعونا نفترض ـ ولا أهمية أبداً للنسبة، فيما يتعلق بغرضنا ـ أن رأسماليي القطاع II يسلّفون نصف النقد لشراء وسائل إنتاج تعويضاً عن رأسمالهم الثابت، في حين أن رأسماليي القطاع I يُنفقون النصف الآخر من النقد على الاستهلاك. وفي هذه الحالة يسلّف القطاع II 500 جنيه فيشتري بذلك وسائل إنتاج من القطاع I، فيقوم بهذا (إلى جانب الـ 1000 جنيه المذكورة أعلاه التي تتدفق إليه من عمال القطاع I) بالتعويض عن $\frac{3}{4}$ رأسماله الثابت عينياً

(in natura)؛ أما القطاع I فيستخدم هذه الـ 500 جنيه التي تلقاها، لشراء وسائل استهلاك من القطاع II، بحيث أن نصف الجزء من رأس المال السلعي في القطاع I والذي يتألف من ف يكمل حركة التداول (س ـ ن ـ س)، فيحقق هذا الجزء من منتوج القطاع I في رصيد استهلاك. وبهذه العملية الثانية تعود الـ500 جنيه إلى أيدي رأسماليي القطاع II كرأسمال نقدي يملكه رأسماليو هذا القطاع إلى جانب رأسمالهم الإنتاجي. من ناحية ثانية يستبق رأسماليو القطاع I انفاق النقد بمقدار 500 جنيه لشراء وسائل استهلاك من رأسماليي القطاع II على حساب ذلك النصف من ف لرأسمالهم السلعي الذي ما يزال ـ قبل بيعه ـ هاجعاً في المستودعات بصفة منتوجات. وبهذه الجنيهات الـ 500 نفسها، يشتري القطاع II وسائل إنتاج من القطاع I، وبهذا يعوّض عينياً عن مجمل رأسماله الثابت (1000 + 500 + 500 = 2000)، في حين يكون القطاع I قد حقق مجمل فائض قيمته في وسائل استهلاك. وعلى العموم فإن تبادلاً للسلع بمقدار 4000 جنيه يكون قد تم بتداول نقد يبلغ 2000 جنيه، وما منشأ مقدار المبلغ الأخير سوى أننا صورنا تبادل المنتوج السنوي الكلّي وكأنه يجري في آنٍ واحدٍ، بعدة دفعات كبيرة الحجم. والنقطة الهامة هنا هي فقط واقع أن القطاع II لا يقتصر على تحويل رأسماله الثابت، الذي سبق أن جدّد إنتاجه بشكل وسائل استهلاك، ثانية إلى شكل وسائل إنتاج، بل استعاد إلى جانب الـ 500 جنيه التي سلّفها في التداول لشراء وسائل إنتاج؛ وبالمثل فإن القطاع I لا يستعيد رأسماله المتغير، الذي جدد إنتاجه بشكل وسائل إنتاج، ليمتلكه مجدداً في شكل نقد، أي بشكل رأسمال نقدي قابل للتحوّل مباشرة، من جديد، إلى قوة عمل، فحسب، بل كذلك تتدفق عائدة إليه الـ 500 جنيه التي أنفقها، قبل بيع الجزء الفائض من قيمة رأسماله السلعي، لكي يشتري مسبقاً وسائل استهلاك. ولكن هذه النقود [400] لا تتدفق عائدة إليه عن طريق انفاقه لها فعلاً، بل من خلال بيعه لاحقاً لذلك الجزء من منتوجه السلعي الذي يحمل نصف فائض قيمته.

وفي هاتين الحالتين كلتيهما، لا يقتصر الأمر على أن رأس المال الثابت في القطاع II يتحوّل من شكل منتوج رجوعاً إلى الشكل الطبيعي لوسائل إنتاج، وهو الشكل الوحيد الذي يستطيع أن يؤدي به وظيفة رأسمال؛ كما لا يقتصر الأمر بالمثل على أن الجزء المتغير من رأسمال القطاع I يتحوّل إلى شكل نقدي، بل إن فائض القيمة بوصفه جزءاً من وسائل إنتاج القطاع I يتحوّل إلى شكل قابل للاستهلاك، ويمكن أن يُستهلك كإيراد. بل علاوة على ذلك تتدفق الـ 500 جنيه من رأس المال النقدي عائدة إلى القطاع II والتي سلّفها هذا القطاع لشراء وسائل إنتاج قبل بيع الجزء المماثل من قيمة رأس المال

الثابت الذي يعوّض عن هذه الـ 500 جنيه والذي كان موجوداً في شكل وسائل استهلاك؛ كما تتدفق عائدة إلى القطاع I الـ 500 جنيه التي أنفقها هذا القطاع مسبقاً (antizipando) على شراء وسائل استهلاك. وإذا كان النقد الذي سلّفه القطاع II على حساب الجزء الثابت من منتوجه السلعي يعود إليه، كما يعود إلى القطاع I النقد الذي سلّفه على حساب جزء من منتوجه السلعي يتضمن فائض القيمة، فما مردّ ذلك سوى أن كلاً من صنفي الرأسماليين قد ألقى في التداول 500 جنيه أخرى؛ أحدهما علاوة على رأس المال الثابت الماثل في الشكل السلعي II، وثانيهما علاوة على فائض القيمة الماثل في الشكل السلعي I. لقد دفع القطاعان، في نهاية المطاف، أحدهما إلى الآخر بالكامل عن طريق مبادلة المُعادِلات السلعية لكل منهما. والنقد الذي ألقاه كلاهما في التداول، علاوة على مجموع قيمة سلعهما، كوسيلة لمبادلة هذه السلع، يعود إلى كل واحد منهما من التداول، بما يتناسب (pro rata) والحصة التي ألقاها كل منهما في التداول. ولم يغتنِ أي منهما بذلك مقدار ذرة. فقد كان القطاع II يمتلك رأسمالاً ثابتاً = 2000 في شكل وسائل استهلاك + 500 في شكل نقد؛ وهو يمتلك الآن 2000 في وسائل إنتاج و500 نقداً، أي كما هو الحال من قبل؛ وعلى غرار ذلك يمتلك القطاع I، كما من قبل، فائض قيمة بمقدار 1000 (في شكل سلع، هي وسائل إنتاج، تحوّلت الآن إلى رصيد استهلاك) + 500 نقداً. ـ والخلاصة العامة هي هذه: إن النقد الذي يلقيه الرأسماليون الصناعيون في التداول لتوسط تداولهم السلعي هم، سواء جرى ذلك على حساب الجزء الثابت من قيمة السلعة، أم على حساب فائض القيمة الماثل في السلع، بمقدار ما تُنفق كإيراد، يتدفق عائداً إلى أيدي أصحابه الرأسماليين، بمثل ما سلّفوه لأجل التداول النقدي.

وإذا تناولنا تحويل رأس المال المتغير للقطاع I مجدداً إلى شكل نقد، لوجدنا أن رأس المال هذا موجود في البدء بالنسبة لرأسماليي القطاع I، بعد أن أنفقوه على الأجور، في شكل سلعي قدمه فيه العمال إليهم. لقد دفعوا رأس المال هذا إلى العمال في شكل نقد، بمثابة سعر لقوة عملهم. وبحدود ذلك يكون الرأسماليون قد دفعوا لقاء ذلك الجزء المكوّن من قيمة منتوجهم السلعي، الذي يساوي رأس المال المتغير المُنفق [401]
في شكل نقد. ولهذا السبب فإنهم مالكو هذا الجزء من المنتوج السلعي أيضاً. ولكن الجزء الذي يستخدمه هؤلاء من الطبقة العاملة لا يشتري وسائل الإنتاج التي ينتجها العمال. فهؤلاء العمال يشترون وسائل الاستهلاك المُنتجة في القطاع II. من هنا، فإن رأس المال المتغير المسلّف في القطاع I نقداً لدفع أجور قوة العمل لا يعود إلى

رأسماليي القطاع I مباشرة. فهو ينتقل عبر ما يقوم به العمال من مشتريات إلى أيدي الرأسماليين الذين ينتجون السلع الضرورية والمتيسرة عموماً للعمال، وبالتالي فإن رأس المال هذا يذهب إلى أيدي رأسماليي القطاع II، ولكن بعد أن يقوم هؤلاء الأخيرون باستخدام النقد لشراء وسائل إنتاج يعود هذا النقد إلى أيدي رأسماليي القطاع I ـ أي يعود بهذا الطريق الملتوي.

يترتب على ذلك، في حالة تجديد الإنتاج البسيط، أن مجموع قيم م + ف من رأس المال السلعي للقطاع I (وبالتالي ما يقابله من جزء يناسبه من المنتوج السلعي الكلّي للقطاع I) ينبغي أن يكون مساوياً لرأس المال الثابت II ث المخصص بوصفه جزءاً متناسباً من المنتوج السلعي الإجمالي للقطاع II، أي أن I (م + ف) = II ث.

IV ـ المبادلة داخل القطاع II. وسائل العيش الضرورية ومواد الترف

بقي علينا الآن أن نبحث الجزءين المكوّنين م + ف الماثلين في قيمة المنتوج السلعي للقطاع II. ولا علاقة لهذه الدراسة بالمسألة الأهم التي تشغل بالنا في هذا الموضع وهي: إلى أي مدى ينطبق انحلال قيمة كل منتوج سلعي فردي مُنتَج رأسمالياً إلى ث + م + ف، على قيمة المنتوج السنوي الكلّي أيضاً، حتى لو تم هذا الانحلال بتوسط أشكال متباينة من تجلّي الظاهرة. تجد هذه المسألة حلّها في مبادلة I (م + ف) لقاء II ث من جهة، وفي البحث، الذي سنجريه لاحقاً حول كيفية تجديد إنتاج II ث في المنتوج السلعي السنوي للقطاع I من جهة أخرى. وبما أن II (م + ف) موجود في الشكل العيني (الطبيعي) لوسائل الاستهلاك، وبما أن رأس المال المتغير الذي سلّفه الرأسماليون للعمال لدفع قوة عملهم ينبغي أن يُنفقه العمال، بالتمام والكمال على وسائل الاستهلاك، وبما أن ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يمثل ف، يُنفق بكليته في واقع الأمر، على وسائل الاستهلاك بمثابة إيراد في حالة تجديد الإنتاج البسيط التي افترضناها، فالواضح من النظرة الأولى (prima facie)، أن عمال القطاع II يعيدون، بالأجور التي تقاضوها من رأسماليي القطاع II، شراء جزء من منتوجهم هم، يناسب
[402] مقدار القيمة النقدية التي تلقوها أجوراً. وبذلك يعيد رأسماليو القطاع II تحويل رأسمالهم النقدي الذي سبق أن سلّفوه لدفع قوة العمل إلى شكل نقدي ثانية؛ ويشبه هذا الحال كل الشبه، كما لو أن هؤلاء الرأسماليين دفعوا للعمال محض رموز قيمة. وبما أن

العمال يحققون رموز القيمة هذه بشراء جزء من المنتوج السلعي الذي أنتجوه والذي يخص الرأسماليين، فإن رموز القيمة هذه تعود إلى أيدي الرأسماليين ثانية. والفرق الوحيد أن رموز القيمة لا تمثل هنا القيمة فحسب، بل كذلك تمتلكها في جسدها الذهبي أو الفضي. وسنبحث فيما بعد، بتفصيل أكبر، هذا النمط من عودة رأس المال المتغير المسلّف في شكل نقد، عن طريق عملية تظهر فيها الطبقة العاملة كشارٍ وطبقة الرأسماليين كبائع. غير أن المسألة المطروحة هنا تختلف وينبغي بحثها ارتباطاً مع عودة رأس المال المتغير إلى نقطة انطلاقه.

يتألف قطاع الإنتاج السلعي السنوي II من أشد فروع الصناعة تبايناً، ولكن يمكن تقسيمها ـ حسب منتوجاتها ـ إلى قسمين فرعيين كبيرين.

آ) **وسائل الاستهلاك**، التي تدخل في استهلاك الطبقة العاملة وتؤلف، طالما هي وسائل عيش ضرورية، جزءاً من استهلاك طبقة الرأسماليين، حتى وإنْ كانت تختلف في الغالب من حيث النوعية والقيمة عن وسائل عيش العمال. ويمكن لأغراض بحثنا أن نُجمل هذا القسم الفرعي برمته تحت باب: وسائل استهلاك ضرورية، بصرف النظر تماماً عما إذا كان منتوج ما مثل التبغ، وسيلة استهلاك ضرورية من الوجهة الفيزيولوجية ام لا؛ حسبنا أن يكون مادة استهلاك ضرورية مألوفة.

ب) مواد الترف، التي تدخل في استهلاك طبقة الرأسماليين وحدها، ولذلك لا يمكن أن تُبادل لقاء فائض القيمة المنفق، الذي لا يؤول إلى العامل البتة. فواضح في الباب الأول، أن رأس المال المتغير المسلّف لإنتاج مختلف السلع التي تنتمي إلى هذا الباب، ينبغي أن يتدفق عائداً بشكل نقدي على نحو مباشر إلى هذا الجزء من رأسماليي القطاع II (أي إلى رأسماليي II آ) الذي ينتج وسائل العيش الضرورية هذه. فهؤلاء الرأسماليون يبيعون هذه الوسائل إلى عمالهم بالذات بمبلغ رأسمال متغير مدفوع للعمال أجوراً. إن هذه العودة مباشرة بالنسبة للقسم الفرعي آ كله من رأسماليي القطاع II، مهما كان عدد الصفقات بين رأسماليي مختلف الفروع الصناعية الداخلة في هذا القسم الفرعي، والتي يتوزع عن طريقها ما يعود من رأسمال متغير بشكل متناسب (pro rata). فهذه عمليات تداول تأتيها وسائل التداول مباشرة من النقد الذي يُنفقه العمال. ولكن الحال ليس كذلك مع القسم الفرعي II ب. إن ذلك الجزء من القيمة المُنتجة جديداً، الذي يعنينا هنا، [403]
وهو II ب (م + ف) ماثل في الشكل العيني (الطبيعي) لمواد الترف، نعني شكل مواد لا يسع الطبقة العاملة أن تشتريها كما لا يسعها أن تشتري القيمة السلعية I م، الماثلة في شكل وسائل إنتاج، رغم أن مواد الترف هذه مثل وسائل الإنتاج تلك، هي منتوجات

صنعها هؤلاء العمال. وعليه فإن التدفق الذي يعود به رأس المال المتغير المسلّف في هذا القسم الفرعي إلى المُنتجين الرأسماليين في شكله النقدي، لا يمكن أن يتحقق على نحوٍ مباشر، بل بالواسطة، على غرار ما يحدث في حالة I م.

لنفرض مثلاً أن م = 500؛ و ف = 500؛ كما كان الحال أعلاه بالنسبة لمجموع القطاع II، على أن يتوزع رأس المال المتغير وفائض القيمة المطابق له على النحو التالي:

القسم الفرعي آ: وسائل عيش ضرورية: م = 400، ف = 400؛ أي كتلة سلع في شكل وسائل استهلاك ضرورية بقيمة 400 م + 400 ف = 800، أو II آ (400 م + 400 ف).

القسم الفرعي ب: مواد ترف بقيمة 100 م + 100 ف = 200، أو II ب (100 م + 100 ف).

لقد تلقى عمال القسم الفرعي II ب 100 نقداً كمدفوعات لقاء قوة عملهم، أو لنقل تلقوا 100 جنيه؛ وهم يشترون بهذا النقد وسائل استهلاك من رأسماليي القسم الفرعي II آ بمبلغ 100. ثم إن هذه الفئة من الرأسماليين تشتري سلع II ب بمبلغ 100 أيضاً وبذلك يتدفق إلى رأسماليي القسم الفرعي II ب رأسمالهم المتغير عائداً بشكل نقد.

وتتوافر بين أيدي الرأسماليين في القسم الفرعي II آ، 400 م في شكل نقد من جديد، يحصلون عليه عبر التبادل مع عمالهم بالذات؛ زد على ذلك، أن ربع ذلك الجزء من منتوجهم الذي يمثل فائض القيمة قد انتقل إلى عمال القسم الفرعي II ب، وسُحب مقابله 100 م في شكل سلع ترف II ب.

والآن لو افترضنا أن رأسماليي القسمين الفرعيين (II آ) و(II ب) يُنفقون إيرادهم بنسبة متماثلة على وسائل العيش الضرورية ومواد الترف ـ لنفرض، مثلاً، أن هؤلاء وأولئك يُنفقون $\frac{3}{5}$ على وسائل العيش الضرورية و$\frac{2}{5}$ على مواد الترف، فإن ذلك يعني أن رأسماليي القسم الفرعي II آ يُنفقون $\frac{3}{5}$ من فائض قيمتهم أو إيرادهم البالغ 400 ف، أي 240، لشراء منتوجاتهم هم، أي وسائل العيش الضرورية، ويُنفقون $\frac{2}{5}$ = 160 على مواد الترف. كما أن رأسماليي القسم الفرعي II ب سوف يوزعون فائض قيمتهم = 100 ف، بالطريقة ذاتها: $\frac{3}{5}$ = 60 لوسائل العيش الضرورية، و$\frac{2}{5}$ = 40 لمواد الترف؛ ويجري إنتاج وتبادل هذه الأخيرة داخل قسمها الفرعي بالذات.

إن مبلغ الـ 160 في شكل مواد الترف، التي يتلقاها رأسماليو القسم الفرعي II آ لقاء مبلغ مناسب من (II آ) ف يتدفق إلى رأسماليي II آ على النحو التالي: لقد رأينا أن مبلغ

100 من (II آ) 400 ف قد بودل في شكل وسائل عيش ضرورية مقابل مبلغ مماثل (II ب) م موجود بهيئة مواد ترف، كما أن المبلغ الباقي وقدره 60 بودل بشكل وسائل عيش [404]
ضرورية لقاء مبلغ (II ب) 60 ف بشكل مواد ترف. وعليه فإن حصيلة الحساب الإجمالي لجميع المبادلات في ظل المقدمات المشار إليها تكون كالآتي:

II آ 400 م + 400 ف؛

II ب: 100 م + 100 ف.

1) إن العمال في القسم الفرعي II آ يستهلكون 400 م (آ)، التي تؤلف جزءاً من منتوجهم (وسائل عيش ضرورية)؛ ويشتريها العمال من المُنتجين الرأسماليين في قسمهم الفرعي. ويستعيد هؤلاء المُنتجون بذلك 400 جنيه نقداً، وهي قيمة رأسمالهم المتغير = 400، الذي دفعوه أجوراً لعمالهم هم؛ وبوسع الرأسماليين أن يشتروا بهذه القيمة قوة عمل مجدداً.

2) إن جزءاً من مبلغ الـ 400 ف (آ)، يساوي الـ 100 م ب، أي $\frac{1}{4}$ فائض قيمة (آ)، يتحقق في مواد ترف على النحو التالي: يتلقى عمال ب من رأسماليي قسمهم الفرعي ب، 100 جنيه كأجور وبهذا المبلغ يشترون $\frac{1}{4}$ ف، أي يشترون سلعاً تتألف من وسائل عيش ضرورية، وبهذا النقد يشتري رأسماليو القسم الفرعي آ مواد ترف بقيمة مماثلة = 100م (ب)، أي يشترون نصف إجمالي إنتاج مواد الترف. وبذلك يعود إلى الرأسماليين في القسم الفرعي ب رأسمالهم المتغير في شكل نقد، ويستطيعون البدء من جديد بتجديد إنتاجهم باستئناف شراء قوة العمل، وذلك لأن مجمل رأس المال الثابت في القطاع II كله قد تعوّض عن طريق مبادلة I (م + ف) مقابل II ث. لذا لا يمكن لقوة عمل العمال المشتغلين في القسم الفرعي لإنتاج مواد الترف أن تُباع مجدداً إلّا لأن ذلك الجزء من منتوجهم هم الذي خلقوه كمُعادِل لأجورهم قد أدخله رأسماليو القسم الفرعي II آ إلى رصيد استهلاكهم، أي حولوه إلى نقد. (وينطبق الشيء ذاته على بيع قوة العمل في القطاع I، نظراً لأن II ث الذي يبادل به I م + ف يتألف من مواد ترف وكذلك وسائل عيش ضرورية، في حين أن ما يتجدد بواسطة مُبادلة I م + ف يتألف من وسائل إنتاج لصنع كل من مواد الترف وكذلك وسائل العيش الضرورية.

3) ننتقل إلى التبادل بين القسمين الفرعيين آ و ب، بمقدار ما هو الآن محض تبادل بين رأسماليي القسمين الفرعيين كليهما. لقد تم في العرض أعلاه حل المسألة بخصوص رأس المال المتغير (400 م)، وجزء من فائض القيمة (100 ف) في القسم الفرعي آ،

كما تم حلّ المسألة بخصوص رأس المال المتغير (100 م) في القسم الفرعي ب. ثم أننا افترضنا، أن متوسط نسبة انفاق الإيراد الرأسمالي في القسمين الفرعيين الاثنين هو $\frac{2}{5}$ لمواد الترف و $\frac{3}{5}$ لحاجات العيش الضرورية. وعدا عن الـ 100 المنفقة على مواد الترف تبقى في القسم الفرعي (آ) بأسره 60 لمثل هذه المواد، وفي القسم الفرعي (ب) 40 حسب النسبة ذاتها.

وعليه فإن المبلغ (II آ) ف يتوزع على النحو التالي: 240 لوسائل العيش و160 لمواد الترف = 240 + 160 = 400 ف (II آ).

أما المبلغ (IIب) ف فيتوزع على النحو التالي: 60 لوسائل العيش و40 لمواد الترف: 60 + 40 = 100 ف (II ب). وهذه الـ 40 الأخيرة إنما يأخذها هذا القسم الفرعي للاستهلاك من منتوجه هو بالذات ($\frac{2}{5}$ من فائض قيمته)؛ أما الـ 60 بشكل وسائل [405] العيش فيحصل عليها من خلال مبادلة 60 من منتوجه الفائض لقاء 60 ف (آ).

لدينا إذن ما يلي بالنسبة لمجمل رأسماليي القطاع II (حيث تتألف م + ف في القسم الفرعي (آ) من وسائل عيش ضرورية، وتتألف في القسم الفرعي (ب) من مواد ترف):

II آ (400 م + 400 ف) + II ب (100 م + 100 ف) = 1000؛ بفضل هذا التداول تتحقق الحركة كما يلي: 500 م (آ + ب) [تتحقق في 400 م (آ) و100 ف (آ)] + 500 ف (آ + ب) [تتحقق في 300 ف (آ) + 100 م (ب) + 100 ف (ب)] = 1000.

وإذا أخذنا كلاً من القسمين الفرعيين آ وب على انفراد لحصلنا على التحقق التالي:

$$\text{آ)}\quad \frac{\text{م}}{\text{400 م (آ)}} + \frac{\text{ف}}{\text{240 ف (آ) + 150 م (ب) + 60 ف (ب)}} = 800$$

$$\text{ب)}\quad \frac{\text{م}}{\text{100 ف (آ)}} + \frac{\text{ف}}{\text{60 ف (آ) + 40 ف (ب)}} = \frac{200}{1000}$$

ولو تمسكنا، لغرض التبسيط بنفس التناسب الذي افترضناه أعلاه، بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت (وذلك، بالمناسبة، ليس ضرورياً أبداً) لكان لدينا مقابل 400 م (آ) رأسمال ثابت = 1600، ومقابل 100 م (ب) رأسمال ثابت = 400، عندئذ يكون لدينا للقسمين الفرعيين آ و ب من القطاع (II)، كالآتي:

II آ) 1600 ث + 400 م + 400 ف = 2400

II ب) 400 ث + 100 م + 100 ف = 600

والمجموع:

2000 ث + 500 م + 500 ف = 3000

وبناءً على هذا فإن 2000 IIث من مواد الاستهلاك التي تُبادل لقاء 2000 I (م + ف)، تنقسم إلى 1600 تُبادل لقاء وسائل إنتاج لصنع وسائل العيش الضرورية و400 تُبادل لقاء وسائل إنتاج لصنع مواد الترف.

وهكذا، كان من شأن هذه الـ 2000 I م + ف أن تنقسم بدورها إلى (800 م + 800 ف) I للقسم الفرعي آ = 1600 بشكل وسائل لإنتاج وسائل العيش الضرورية، وإلى (200 م + 200 ف) I للقسم الفرعي ب = 400 بشكل وسائل لإنتاج مواد الترف.

إن قسماً كبيراً، ليس فقط من وسائل العمل بالمعنى الدقيق للكلمة، بل أيضاً من المواد الأولية والمساعدة، إلخ، هي من صنف واحد بالنسبة للقسمين الفرعيين. ولا أهمية البتة لتقسيمها، في حدود ما يتعلق بتبادل مختلف أجزاء قيمة المنتوج الإجمالي I (م + ف). فكل من 800 Iم و200 I م، المذكورين أعلاه، يتحقق من خلال انفاق أجور عمال القطاع I على مواد الاستهلاك 1000 II ث، وعليه يتوزع رأس المال النقدي المسلّف للأجور، لدى عودته، بين المنتجين الرأسماليين في القطاع I بصورة مناسبة، فيعوّضهم نقداً من جديد بالتناسب (pro rata) مع ما سلّفوه من رأسمال متغير. [406]
أما بالنسبة إلى تحقق الـ 1000 I ف، من جهة أخرى، ففي هذه الحالة أيضاً يسحب رأسماليو القطاع I بالتناسب (أي بما يتناسب ومقدار ف لهم) حصصهم من كل النصف الثاني II ث = 1000، أي أنهم يسحبون 600 II آ و400 II ب بهيئة وسائل استهلاك، وبالتالي، فإن أولئك الذين يعوّضون رأس المال الثابت للقسم الفرعي II آ إنما يسحبون:

480 ($\frac{3}{5}$) من 600 ث (II آ) و 320 ($\frac{2}{5}$) من 400 ث (II ب) = 800،

أما أولئك الذين يعوّضون رأس المال الثابت للقسم الفرعي (II ب) فيسحبون:

120 ($\frac{3}{5}$) من 600 ث (II آ) و 80 ($\frac{2}{5}$) من 400 ث (II ب) = 200.

المجموع = 1000.

والشيء الاعتباطي هنا بالنسبة للقطاع I والقطاع II على السواء، هو التناسب بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، وكذلك تماثل هذا التناسب في القطاعين I و II وفي أقسامهما الفرعية. إن هذا التماثل، لم يُفترض هنا إلّا توخياً للتبسيط، فلا شروط القضية ولا حلّها ستتغير إطلاقاً بافتراض وجود نسب مختلفة. والنتيجة الضرورية التي تترتب على ذلك، عند افتراض تجديد الإنتاج البسيط، هي الآتي:

1) إن القيمة المُنتجة جديداً التي خلقها العمل السنوي في الشكل العيني (الطبيعي) لوسائل إنتاج (تنحلّ إلى م + ف) تساوي القيمة ـ رأسمال الثابتة التي تم تجديد إنتاجها بشكل وسائل استهلاك تتضمنها قيمة المنتوج الذي خلقه الجزء الآخر من العمل السنوي. ولو كانت هذه القيمة الجديدة أصغر من II ث، لكان من المستحيل على القطاع II أن يعوّض عن كامل رأسماله الثابت، ولو كانت أكبر، لتخلف فائض من دون استعمال. وفي هذين الحالين تختل فرضية تجدد الإنتاج البسيط.

2) أما بالنسبة للمنتوج السنوي الذي تم تجديد إنتاجه في شكل وسائل استهلاك، فإن رأس المال المتغير م المسلّف لإنتاجه في شكل نقد، لا يمكن أن يتحقق بالنسبة لمن يتلقونه، وهم عمال ينتجون مواد الترف، إلّا في جزء من وسائل العيش الضرورية الذي يجسّد بالنسبة لمُنتجيه الرأسماليين، فائض قيمتهم بالذات كما هو جلّي من النظرة الأولى؛ وعليه فإن م المنفق على إنتاج مواد الترف، يساوي من حيث مقدار قيمته جزءاً مطابقاً له من ف المُنتَج في شكل وسائل عيش ضرورية، ولذا ينبغي أن يكون أصغر من ف كله، أي أصغر من (II آ) ف، علماً بأن رأس المال المتغير الذي سلّفه المُنتجون الرأسماليون لمواد الترف لا يعود إليهم في شكل نقد إلّا عن طريق تحقيق م المذكور أعلاه بواسطة مبادلته لقاء هذا الجزء من ف. وهذه الظاهرة مماثلة تماماً لتحقيق I (م + ف) بواسطة المبادلة لقاء II ث؛ والفرق الوحيد هو أن (II ب) م في هذه الحالة يتحقق بواسطة المبادلة لقاء جزء من (II آ) ف يساوي (II ب) م من حيث مقدار القيمة.
[407] وتحافظ هذه النسب الكمية على أهمية نوعية مقرّرة لكل توزيع للمنتوج السنوي الكلّي، بمقدار ما يدخل هذا الأخير فعلياً في عملية تجديد الإنتاج السنوية التي تتم بواسطة التداول. إن I (م + ف) لا يمكن إن يتحقق إلّا بواسطة المبادلة لقاء II ث، وإن II ث لا يمكن بدوره أن يُجدد لأداء وظيفته كجزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي إلّا عن طريق هذا التحقق؛ وعلى غرار ذلك فإن (II ب) م لا يمكن أن يتحقق بواسطة المبادلة لقاء (II آ) ف، ولا يمكن أن يتحوّل (II ب) م مجدداً إلى شكله كرأسمال نقدي إلّا عن هذا الطريق. وبديهي أن هذا القول لا يصحّ إلّا إذا كان ذلك كله، فعلياً، نتيجة لعملية تجديد الإنتاج نفسها، أي إذا كان رأسماليو II ب، مثلاً، لا يستمدون رأس المال النقدي للتسليف بوصفه م عن طريق الائتمان من مصادر ما أخرى. وبالعكس، فإن المبادلات بين مختلف أجزاء المنتوج السنوي لا يمكن أن تقع، من الوجهة الكمية، وفق النسب المذكورة أعلاه، إلّا إذا بقي النطاق ونسب القيم ثابتة في عملية الإنتاج، وإذا لم تعدّل التجارة الخارجية هذه النسب المثبتة.

ولو قال أحدهم الآن، على غرار ما قاله آدم سميث، إن I (م + ف) ينحل إلى II

ث، وإن II ث ينحل إلى I (م + ف)، أو كما يكرر سميث بأسلوب باهت، إن I (م + ف) يؤلف «جزءين مكوّنين» لسعر (أي للقيمة، أو «القيمة التبادلية» «value in exchange» حسب تعبيره) II ث، وإن قيمة II ث تؤلف مجمل «الجزء المكوّن» لقيمة I (م + ف)، فبوسع المرء، بل ينبغي على المرء أن يقول بالمثل إن II ب «ينحلّ» إلى (II آ) ف، أو أن (II آ) ف «ينحل» إلى (II ب) م، أو إن (II ب) م يؤلف «جزءاً مكوّناً» واحداً وحيداً لفائض القيمة II أو العكس بالعكس (vice versa)، وهكذا كان من شأن فائض القيمة بأسره أن «ينحلّ» إلى أجور، أو إلى رأسمال متغير، وأن يؤلف رأس المال المتغير «جزءاً مكوّناً» وحيداً لفائض القيمة. وإننا لنجد بالفعل مثل هذه الترهات عند آدم سميث، نظراً لأن الأجور حسب رأيه، تتحدد بقيمة وسائل العيش الضرورية في حين أن هذه القيم السلعية تتحدد بدورها بما تحتويه من قيمة الأجور (رأس المال المتغير) وفائض القيمة. إن آدم سميث يغرق في دراسة أجزاء القيمة التي يمكن أن تنقسم إليها في ظل الإنتاج الرأسمالي، القيمة المُنتَجة في يوم عمل واحد، أي إلى م + ف، بحيث ينسى تماماً أنه سواء كانت المُعادَلات الموجودة في مختلف الاشكال الطبيعية تتضمن عملاً مدفوعاً أم غير مدفوع، فذلك أمر لا أهمية له تماماً بالنسبة للتبادل السلعي البسيط، نظراً لأن إنتاجها يكلّف، في كلتا الحالتين، المقدار نفسه من العمل؛ وأن الأمر سيّان أيضاً إن كانت سلعة آ وسيلة إنتاج وكانت سلعة ب وسيلة استهلاك، وسواء كانت هذه السلعة تقوم بعد بيعها بوظيفة جزء مكوّن لرأس المال، أم كانت تلك تذهب إلى رصيد الاستهلاك، وتُستهلك حسب رأي آدم (secundum Adam)، بمثابة إيراد. إن الاستعمال
[408] الذي يقوم به الشاري الفردي لسلعته لا يجري لدى تبادل السلع، ولا في مجال التداول، ولا يمسّ قيمة السلعة. ولا يتغير هذا قط إذا كان يتعين، عند تحليل تداول إجمالي المنتوج السنوي للمجتمع أن يؤخذ في الاعتبار الطابع المحدد لاستعمال هذا المنتوج، أي لحظة استهلاك شتى أجزائه المكوّنة.

إننا لم نفترض قط في المبادلة المذكورة أعلاه لـ (II ب) م مقابل جزء من (II آ) ف يساويه في القيمة، وفي المبادلات اللاحقة بين (II آ) ف و (II ب) ف، إن الرأسماليين في القسمين الفرعيين II آ وII ب، سواء أخذناهم فرادى أم جماعات، يقسّمون فائض قيمتهم بنسبة واحدة بين مواد استهلاك ضرورية ومواد ترف. فقد يُنفق أحدهم أكثر على هذا الصنف من الاستهلاك، بينما يُنفق آخر أكثر على ذاك الصنف منه. وكل ما نفترضه، على أساس تجديد الإنتاج البسيط، أن مجموعاً من القيم، مساوياً لمجمل فائض القيمة، يتحقق بكلّيته في رصيد استهلاك. وهكذا تتعين الحدود العامة. ففي نطاق كل قسم فرعي

قد يُنفق أحد الرأسماليين أكثر على منتوجات القسم الفرعي آ، بينما يُنفق الآخر أكثر على منتوجات القسم الفرعي ب؛ ولكن من الممكن أن يجري هنا تعويض متبادل، بحيث أن الرأسماليين من القسمين الفرعيين آ و ب، مأخوذين ككل، سيساهمون بنفس النسبة في استهلاك منتوجات القسمين الفرعيين آ و ب. لكن نسب القيم ـ أي الحصة النسبية لكل من صنفي مُنتجي المنتوجات آ و ب، في القيمة الكلّية لمنتوج القطاع II وبالتالي التناسب الكمي المعين بين فروع الإنتاج التي تقدم هذه المنتوجات ـ تكون معطاة، بالضرورة، في كل حالة ملموسة، سوى أن النسبة التي اخترناها كمثال ايضاحي هي نسبة افتراضية؛ ولو افترضنا نسبة اخرى، فلن يغير هذا في الجوانب النوعية بشيء، إذ لا تتغير سوى التحديدات الكمية. ولكن إذا ما طرأ، من جراء هذه الظروف أو تلك، تغير فعلي في المقدار النسبي لقيمة منتوجات آ و ب، فإن شروط تجديد الإنتاج البسيط ستتغير بالمثل.

* * *

ولما كان (II ب) م يتحقق في جزء مُعادِل له من (II آ) ف، يترتب عليه أنه بمقدار ما يتنامى جزء مواد الترف في المنتوج السنوي، وتزداد لذلك الكمية التي يمتصها إنتاج مواد الترف من قوة العمل، فإن إعادة تحويل رأس المال المتغير المسلّف في (II ب) م، إلى رأسمال نقدي، ليقوم من جديد بوظيفته كشكل نقدي للرأسمال المتغير، وبالتالي أن وجود وتجديد إنتاج ذلك الجزء من الطبقة العاملة المشغول في القسم الفرعي II ب ـ أي إمكانية حصول هذا الجزء من العمال على وسائل الاستهلاك الضرورية ـ يتوقف على إسراف طبقة الرأسماليين، وتحوّل جزء هام من فائض قيمتها إلى مواد ترف.

إن كل أزمة تخفض استهلاك مواد الترف على الفور؛ وتبطىء وتؤخر إعادة تحويل [409] (II ب) م إلى رأسمال نقدي، ولا تتيح هذا التحويل إلّا جزئياً، فتلقي بذلك قسماً من عمال مُنتجي مواد الترف على قارعة الطريق، بينما تفضي هذه الأزمة بالذات، من جهة أخرى، إلى عرقلة وتقليص بيع وسائل الاستهلاك الضرورية. هذا من دون أن نذكر الصرف الذي يتعرض له في آنٍ واحدٍ العمال غير المُنتجين، الذين يحصلون من الرأسماليين، لقاء ما يقدمون من خدمات، على جزء من مصاريف الترف التي يُنفقها الرأسماليون (وهؤلاء العمال بالذات هم بهذا القدر pro tanto مادة ترف) ولهم نصيب كبير جداً في استهلاك وسائل العيش الضرورية بالضبط. ويجري العكس في فترة

الازدهار، وبخاصة في أوقات ازدهار المضاربة في الفترة التي تنخفض فيها القيمة النسبية للنقد، معبّراً عنها بالسلع، لأسباب أخرى (من دون حدوث ثورة حقيقية في القيمة)، بحيث ترتفع أسعار السلع بصورة مستقلة عن قيمها بالذات. ولا يقتصر الأمر على ازدياد استهلاك وسائل العيش الضرورية؛ فالطبقة العاملة (التي يدخل جيشها الاحتياطي في صفوفها الآن بنشاط كامل) تشارك مؤقتاً كذلك باستهلاك مواد ترف كانت تقع، عادة، خارج متناول يدها، كما تساهم في استهلاك صنف آخر من مواد الاستهلاك الضرورية التي لا يؤلف الشطر الأكبر منها وسائل استهلاك «ضرورية»، في غير هذه الأوقات، إلّا بالنسبة لطبقة الرأسماليين؛ وهذا يستدعي بدوره ارتفاعاً في الأسعار.

وما القول بأن الأزمات تنشأ عن قصور في الاستهلاك الفعّال أو في المستهلكين الفعّالين(*)، إلّا لغو فارغ. فالنظام الرأسمالي لا يعرف صنف استهلاك غير استهلاك مدفوع، باستثناء استهلاك الفقراء المعدمين (sub forma pauperis) أو «النصابين». فالقول إن السلع غير قابلة للبيع، لا يعني سوى أنها لا تجد الشارين القادرين على الدفع، أي المستهلكين (نظراً لأن السلع تُشترى، آخر المطاف، لكي تُستهلك استهلاكاً إنتاجياً أو فردياً). وإذا ما سعى أحد لإعطاء هذا اللغو مظهر تعليلٍ أعمق، بالقول إن الطبقة العاملة لا تحظى من منتوجها هي بغير نصيب أقل مما يجب، وإن هذه الآفة ستزول ما إن يزداد نصيبها فيه، أي برفع الأجور بالتالي، فحسبنا الإشارة إلى أن الأزمات إنما يتمهد طريق كل مرة بفترة ترتفع فيها الأجور بشكل عام، وتنال خلالها الطبقة العاملة، فعلاً، نصيباً أكبر في ذلك الجزء من المنتوج السنوي المخصص للاستهلاك. ويُفترض بفترة كهذه، على العكس، ـ من وجهة نظر فرسان الحسّ البشري السليم و «البسيط» (!) ـ أن تُبعد الأزمة. وهكذا يتجلّى أن الإنتاج الرأسمالي ينطوي [410] على شروط لا تتوقف على الإرادة الحسنة أو السيئة، شروط لا تتيح للطبقة العاملة أن تنعم بالرفاه النسبي إلّا هنيهة عابرة، ودوماً بوصفه طائر شؤم يُنذر بالأزمة(46).

رأينا قبل قليل كيف أن علاقة التناسب بين إنتاج وسائل الاستهلاك الضرورية وإنتاج مواد الترف تشترط التقسيم المناسب لمقدار II (م + ف) بين القسمين الفرعيين II آ وII

(*) حرفياً: قادر على الدفع (zahlungfähig). [ن. ع].

(46) هذا لإطلاع (Ad notam) الأنصار المحتملين لنظرية رودبرتوس في الأزمات. [ف. إنجلز].

ب، وبالتالي التقسيم المناسب لمقدار II ث بين (II آ) ث و (II ب) ث أيضاً. وهكذا، يتسم هذا التقسيم بأهمية حاسمة لطابع الإنتاج وعلاقاته الكمية ويبرز عنصراً يقرر بصورة جوهرية بنيته الكلّية.

إن تجديد الإنتاج البسيط يتوخى، من الوجهة المادية، الاستهلاك، رغم أن كسب فائض القيمة يتجلى هنا أيضاً كدافع محرّك للرأسماليين الفرديين؛ ولكن فائض القيمة، مهما كان حجمه النسبي، لن يخدم هنا سوى الاستهلاك الفردي للرأسمالي حصراً.

ولما كان تجديد الإنتاج البسيط جزءاً من كل تجديد سنوي للإنتاج على نطاق موسّع، رغم أنه الجزء الأهم، فإن الدافع المذكور، أي الاستهلاك الشخصي، يحتفظ بأهميته ويبرز برفقة دافع الإثراء، بما هو إثراء، ويقف في تضاد معه. والحق أن هذا الأمر أكثر تعقيداً في الواقع الفعلي، نظراً لأن الشركاء (partners) في اقتسام الغنيمة، أي فائض قيمة الرأسمالي، يبرزون كمستهلكين بمعزل عنه.

٧ ـ توسط التداول النقدي للمبادلات

حسب تحليلنا حتى الآن، يمضي التداول بين مختلف قطاعات المُنتجين وفقاً للمخطط التالي:

1) بين القطاع I والقطاع II:

I ـ 4000 ث + 1000م + 1000 ف

II ـ 2000ث + 500م + 500 ف

لقد انتهى تداول II ث = 2000، إذ تمت مبادلته لقاء I (1000 م + 1000 ف).

وبما أننا نترك 4000 I ث جانباً لبعض الوقت ـ يتبقى هناك تداول م + ف داخل القطاع II. إن II (م + ف) تنقسم بين القسمين الفرعيين II آ وII ب على النحو التالي:

2) II ـ 500 م + 500 ف = آ (400 م + 400 ف) + ب (100 م + 100 ف).

إن الـ 400 م (آ) تقوم بالتداول داخل قسمها الفرعي؛ والعمال الذين تُدفع لهم 400م (آ) هذه يشترون بها من أرباب عملهم، أي من الرأسماليين في القسم الفرعي II آ، وسائل عيش ضرورية أنتجوها بأنفسهم.

وبما أن الرأسماليين في كلا القسمين الفرعيين يُنفقون $\frac{3}{5}$ فائض قيمتهم على منتوجات [411]

القسم الفرعي II آ، (وسائل عيش ضرورية) أنتجوها بأنفسهم و$\frac{2}{5}$ منها على منتوجات القسم الفرعي II ب (مواد ترف)، فإن $\frac{3}{5}$ من فائض القيمة لرأسماليي القسم الفرعي آ، أي 240، تُستهلك داخل القسم الفرعي II آ ذاته؛ وبالمثل فإن $\frac{2}{5}$ من فائض القيمة لرأسماليي القسم الفرعي ب (الذي أُنتج بهيئة مواد ترف وموجودة هكذا) يُستهلكان داخل القسم الفرعي II ب.

بقي، إذن، أن يجري التبادل بين القسمين الفرعيين II آ و II ب:

من جانب القسم الفرعي II آ: 160 ف.

ومن جانب القسم الفرعي II ب: 100 م + 60 ف. إن هذين المبلغين يتبادلان دون بقية. فالعمال في القسم الفرعي II ب الذين يتلقون 100 أجراً نقدياً، يشترون بهذا المبلغ من رأسماليي القسم الفرعي II آ وسائل عيش ضرورية بمبلغ 100. ويقوم الرأسماليون من القسم الفرعي II ب، بالمثل، بشراء وسائل عيش ضرورية من رأسماليي القسم الفرعي II آ، بمقدار يبلغ $\frac{3}{5}$ فائض قيمتهم أي بمبلغ يساوي 60 ف. وبفضل هاتين المبادلتين يحصل الرأسماليون من القسم الفرعي II آ على النقد اللازم لانفاق $\frac{2}{5}$ من فائض قيمتهم، أي المبلغ = 160 ف، حسب فرضيتنا أعلاه، على مواد ترف مُنتجة في القسم الفرعي II ب (لقاء 100 م موجودة بين يدي الرأسماليين في القسم الفرعي II ب، كمنتوج يعوّض عن الأجور التي دفعوها، ولقاء 60 ف). وعليه فإن مخطط ذلك هو الآتي:

3) II آ ـ (400 م) + (240 ف) + 160 ف

ب ـ 100 م + 60 ف + (40 ف)،

حيث تندرج بين قوسين تلك المقادير التي لا تُتداول وتُستهلك إلّا داخل قسمها الفرعي بالذات.

وواقع أن رأس المال النقدي المسلّف كرأسمال متغير، لا يعود مباشرة إلّا إلى رأسماليي القسم الفرعي II آ الذين ينتجون وسائل العيش الضرورية، إن هذا الواقع ليس سوى تجلّي ظاهرة تحوَّر بفعل شروط خاصة، تجلّي ذلك القانون العام سالف الذكر، الذي ينص على أن النقد الذي يسلّفه مُنتجو السلع في التداول يؤوب إليهم في الجريان الاعتيادي لتداول السلع. وينشأ عن ذلك، بالمناسبة، أنه حيثما كان عموماً ثمة رأسمالي نقدي يقف وراء مُنتج السلع، ويسلّف بدوره للرأسمالي الصناعي ما يلزمه من رأسمال نقدي (بالمعنى الدقيق للكلمة، أي قيمة ـ رأسمال في شكل نقد) فإن جيب هذا

الرأسمالي النقدي هو النقطة الفعلية التي يتدفق النقد عائداً إليها. وعلى هذا النحو، فإن كتلة النقد المتداول تخص الرأسماليين النقديين، أي قطاع رأس المال النقدي المنظّم والمتركز في شكل مصارف، إلخ، رغم أن النقد يمر بهذا القدر أو ذاك بالإيدي أياً كانت؛ وإن الطريقة التي يسلّف بها هذا القطاع رأسماله تحتم العودة المستمرة لرأس المال هذا إليه آخر المطاف في شكل نقد، رغم أن إعادة تحويل رأس المال الصناعي إلى رأسمال نقدي، تتوسط ذلك.

[412] إن تداول السلع يستلزم على الدوام أمرين: سلعٌ تُطرح في التداول، ونقدٌ يُطرح في التداول. «وعليه فإن عملية التداول لا تنطفئ، مثل المقايضة المباشرة، بانتقال القيم الاستعمالية من مكان إلى مكان ومن يد إلى أخرى. والنقد لا يتلاشى حتى حين يخرج أخيراً من سلسلة استحالات سلعة معيَّنة. إذ سرعان ما يترسب دوماً في الأماكن الجديدة التي تخليها السلع في حلبة التداول» (رأس المال، الكتاب الاول، الفصل الثالث، ص 92)(*)

لقد افترضنا لدى النظر في التداول بين II ث و I (م + ف)، مثلاً، أن القطاع II قد سلّف 500 جنيه نقداً لأجل هذا التداول. وفي ظل العدد اللامتناهي من عمليات التداول التي ينحلّ إليها التداول بين مجموعات اجتماعية كبيرة من المُنتجين، يكون ممثل هذه المجموعة تارةً أو ممثل تلك المجموعة تارةً أخرى أول من يبرز بصفة شارٍ، وهو، بالتالي، أول من يطرح النقد في التداول. يقع هذا بصرف النظر تماماً عن الظروف الفردية، الناجمة بصورة محتومة عن الفارق بين طول فترات الإنتاج، وبالتالي طول دوران مختلف رؤوس الأموال السلعية. وعليه، فبهذه الجنيهات الـ 500، يشتري القطاع II وسائل إنتاج بنفس مقدار القيمة من القطاع I، ويشتري القطاع I مواد استهلاك بـ 500 جنيه من القطاع II؛ وبذا يتدفق النقد عائداً إلى القطاع II؛ وهذا الأخير لا يزداد غنى بأي حال بعودة التدفق هذا. فلقد سبق له أن طرح أولاً 500 جنيه نقداً في التداول وسحب منه سلعاً بنفس مقدار القيمة، ثم يعود فيبيع سلعاً بقيمة 500 جنيه، ويسحب من التداول نقداً بمقدار مماثل من القيمة، وبذا تتدفق الـ 500 جنيه عائدة إليه. وهكذا، فإن القطاع II، طرح في التداول في واقع الأمر 500 جنيه نقداً و500 جنيه سلعاً، أي ما

(*) أنظر: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثالث، ص 126-127، [الطبعة العربية، ص152-154]. [ن. ع].

مجموعه 1000 جنيه؛ وهو يسحب من التداول 500 جنيه سلعاً، و500 جنيه نقداً. فالتداول لا يتطلب لمبادلة سلع (من القطاع I) بقيمة 500 جنيه، وسلع (من القطاع II) بقيمة 500 جنيه، سوى 500 جنيه من النقد؛ لذا فإن مَنْ يسلّف النقد لشراء السلع من آخرين يستعيد نقده عندما يبيع سلعته. وعليه، إذا كان القطاع I أول من اشترى سلعاً من القطاع II بقيمة 500 جنيه، ثم باع فيما بعد سلعاً بقيمة 500 جنيه إلى القطاع II، فإن الجنيهات الـ 500 تتدفق عائدة إلى القطاع I بدلاً من القطاع II.

إن النقد الذي أنفقه الرأسماليون في القطاع I، على الأجور، أي رأس المال المتغير المسلّف في شكل نقد، لا يعود إليهم في هذا الشكل على نحو مباشر، بل على نحو غير مباشر، أي بطريقة ملتوية. ولكن الأجور البالغة 500 جنيه تعود في القطاع II على نحو مباشر من العمال إلى الرأسماليين، وتكون مثل هذه العودة مباشرة دائماً حينما يتكرر البيع والشراء باستمرار بين نفس الاشخاص بطريقة تجعل هؤلاء يواجهون بعضهم بعضاً، بالتناوب، كشارين وباعة للسلع. إن الرأسمالي في القطاع II يدفع لقاء قوة العمل نقداً، [413] فيدمج قوة العمل، بذلك، في رأسماله، وفقط عن طريق فعل التداول هذا، الذي لا يزيد في نظره عن تحويل رأسماله النقدي إلى رأسمال إنتاجي، يقف كرأسمالي صناعي في مواجهة العامل بصفته عاملاً مأجوراً. ولكن العامل، الذي كان في المرحلة الأولى بائعاً، متاجراً بقوة عمله هو بالذات، يظهر الآن في المرحلة الثانية كشارٍ، كمالك للنقد، في مواجهة الرأسمالي كبائع للسلع؛ وبهذه الطريقة يتدفق النقد الذي أنفقه الرأسمالي على الأجور عائداً إليه. وبمقدار ما لا ينطوي بيع هذه السلع على أي غش، إلخ، بل يكون محض تبادل مُعَادِلات من السلع والنقد، فإن مثل هذا البيع لا يمثّل عملية يغتني الرأسمالي بواسطتها. فهو لا يدفع للعامل مرتين، مرة نقداً، ومرة سلعاً؛ ونقده يعود إليه حالما يُبادِل العامل النقد بسلع هذا الرأسمالي.

غير أن رأس المال النقدي المحوّل إلى رأسمال متغير ـ أي النقد المسلّف في الأجور ـ يلعب دوراً رئيسياً في تداول النقد نفسه؛ وبما أنه يتعين على الطبقة العاملة أن تعيش عيش كفاف، فهي لا تستطيع إذن أن تُقرِض الرأسماليين الصناعيين لأمدٍ طويلٍ نوعاً ما؛ لهذا السبب ينبغي تسليف رأس المال المتغير في شكل نقد لآجال قصيرة معلومة، مدة أسبوع مثلاً، إلخ، في مواضع مختلفة من المجتمع المعني لا تُعد ولا تُحصى، وفي آنٍ واحدٍ؛ وتتكرر هذه الفترات الزمنية بوتيرة سريعة نسبياً (كلما قَصُرت هذه الفترات، صَغُر نسبياً مقدار النقد الإجمالي الذي يمكن أن يُطرح في التداول دفعة واحدة عبر هذه القناة) ـ مهما كان اختلاف طول فترات دوران رؤوس الأموال في مختلف فروع الصناعة. إن

رأس المال النقدي المسلّف على هذا النحو والمأخوذ بالنسبة لتداول النقد بأسره يؤلف، في جميع بلدان الإنتاج الرأسمالي، حصة غالبة من هذا التداول، خصوصاً وأن هذا النقد نفسه ـ قبل عودته إلى نقطة انطلاقه ـ يتسرب إلى أكثر القنوات تنوعاً ويؤدي وظيفة وسيلة تداول في عدد لا يُحصى من صفقات أخرى.

* * *

دعونا ندرس الآن التداول بين I (م + ف) و II ث، من زاوية مختلفة.

يدفع رأسماليو القطاع I سلفاً 1000 جنيه أجوراً، ويشتري العمال بهذه الـ 1000 جنيه وسائل عيش من رأسماليي القطاع II، ويشتري هؤلاء بدورهم بالنقد نفسه وسائل إنتاج من الرأسماليين في القطاع I. وبذا يعود الآن إلى الآخرين رأسمالهم المتغير في شكل نقد، في حين يُعيد رأسماليو القطاع II تحويل نصف رأسمالهم الثابت من شكل رأسمال سلعي إلى رأسمال إنتاجي. ثم يقوم رأسماليو القطاع II بتسليف 500 جنيه [414] أخرى نقداً للحصول على وسائل إنتاج من رأسماليي القطاع I، ويُنفق رأسماليو القطاع I هذا النقد لشراء مواد استهلاك من القطاع II؛ فتتدفق هذه الـ 500 جنيه عائدة إلى رأسماليي القطاع II؛ ويقوم هؤلاء بتسليف هذا النقد ثانية لكي يعيدوا تحويل الربع الأخير من رأسمالهم الثابت، المحوّل إلى سلعة، إلى شكل عيني (طبيعي) إنتاجي. ويتدفق هذا النقد رجوعاً إلى رأسماليي القطاع I، فيقتني الأخيرون من جديد مواد استهلاك بنفس المبلغ من رأسماليي القطاع II؛ وبذا تعود هذه الـ 500 جنيه إلى القطاع II الذي يمتلك رأسماليوه، الآن كما من قبل، 500 جنيه نقداً و2000 جنيه رأسمالاً ثابتاً؛ ولكن هذا الأخير قد حُوِّل ثانية من شكل رأسمال سلعي إلى رأسمال إنتاجي. فبنقد مقداره 1500 جنيه جرت مداولة كتلة سلعية قيمتها 5000 جنيه، ونعني بالتحديد: 1) يدفع رأسماليو القطاع I 1000 جنيه إلى العمال لقاء قوة عملهم ذات القيمة المماثلة؛ 2) يشتري هؤلاء العمال بهذه الـ 1000 جنيه نفسها وسائل عيش من رأسماليي القطاع II؛ 3) يشتري رأسماليو القطاع II بنفس هذا النقد وسائل إنتاج من رأسماليي القطاع I، الذين يستعيدون بذلك رأسمالاً متغيراً بشكل نقد، مقداره 1000 جنيه؛ 4) يشتري رأسماليو القطاع II وسائل إنتاج بـ 500 جنيه من رأسماليي القطاع I؛ 5) بهذه الـ 500 جنيه نفسها يشتري رأسماليو القطاع I مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II؛ 6) يشتري رأسماليو القطاع II بهذه الـ 500 جنيه نفسها وسائل إنتاج من رأسماليي القطاع I؛ 7)

ويشتري رأسماليو القطاع I بهذه الجنيهات الـ 500 نفسها وسائل عيش من رأسماليي القطاع II. وهكذا تتدفق 500 جنيه عائدة إلى رأسماليي القطاع II، بعد أن كانوا قد طرحوها في التداول، إضافة إلى 2000 جنيه بشكل سلع، والتي لم يسحب لقاءها من التداول أي مُعادِل بشكل سلعي[47]

تجري المبادلة إذن على النحو التالي:

1) يدفع رأسماليو القطاع I 1000 جنيه نقداً لقاء قوة العمل، أي يدفعون لقاء سلعة = 1000 جنيه.

2) يشتري العمال بأجورهم النقدية البالغة 1000 جنيه مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II، أي يشترون سلعة = 1000 جنيه.

3) يتلقى رأسماليو القطاع II 1000 جنيه التي أنفقها العمال، فيشترون بها وسائل إنتاج ذات قيمة مماثلة، من رأسماليي القطاع I، أي يشترون سلعة = 1000 جنيه.

وبذا تعود الـ 1000 جنيه نقداً إلى رأسماليي القطاع I كشكل نقدي لرأس المال المتغير.

4) يشتري رأسماليو القطاع II وسائل إنتاج بـ 500 جنيه من رأسماليي القطاع I، أي يشترون سلعة = 500 جنيه.

5) يشتري رأسماليو القطاع I، بهذه الجنيهات الـ 500 ذاتها، مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II، أي يشترون سلعة = 500 جنيه.

6) يشتري رأسماليو القطاع II بهذه الجنيهات الـ 500 ذاتها، وسائل إنتاج من [415]
رأسماليي القطاع I، أي يشترون سلعة = 500 جنيه.

7) يشتري رأسماليو القطاع I، بهذه الجنيهات الـ 500 ذاتها، مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II، أي يشترون سلعة = 500 جنيه.

مجموع القيم السلعية التي جرت مبادلتها = 5000 جنيه. وبذا تكون الـ 500 جنيه، التي سلّفها رأسماليو القطاع II لشراء وسائل إنتاج، قد عادت إليهم.

---

(47) يختلف العرض هنا بعض الشيء عن العرض الوارد من قبل (ص 374). [ص399 من الطبعة الألمانية الحديثة ـ ن. برلين]. [الطبعة العربية من المجلد الثاني، ص451-452]. فهناك كان رأسماليو القطاع I يطرحون من جانبهم مبلغاً مستقلاً مقداره 500 في التداول. أما هنا فإن رأسماليي القطاع II هم وحدهم الذين يقدمون مادة نقدية إضافية للتداول. لكن ذلك لا يغير من النتيجة النهائية. [ف. إنجلز].

والنتيجة هي:

1) يمتلك رأسماليو القطاع I رأسمالاً متغيراً في شكل نقد بمقدار 1000 جنيه، وهو المقدار الذي سلّفوه بالأصل في التداول؛ لكنهم أنفقوا أيضاً لتغطية استهلاكهم الفردي 1000 جنيه من قيمة منتوجهم السلعي الخاص، أي أنهم أنفقوا النقد الذي سبق أن تلقوه ببيع وسائل إنتاج قيمتها 1000 جنيه.

من جهة أخرى فإن قوة العمل، أي الشكل الطبيعي الذي يجب أن يتحوّل إليه ثانية رأس المال المتغير الموجود حالياً في شكل نقد، قد بقيت بفضل الاستهلاك وتم تجديد إنتاجها، وهي موجودة باعتبارها السلعة الوحيدة لمالكيها، والتي يتعين عليهم بيعها إن أرادوا العيش. وبذلك تم أيضاً تجديد إنتاج العلاقة بين العمال المأجورين والرأسماليين.

2) لقد تعوّض رأس المال الثابت للقطاع II عينياً (in natura)، وتدفقت الـ 500 جنيه التي سلّفها الرأسماليون في التداول، عائدة إليهم.

إن التداول المذكور بالنسبة إلى عمال القطاع I هو التداول البسيط (س ـ ن ـ س): س$_1$ (قوة العمل) ـ ن$_2$ (1000 جنيه، الشكل النقدي لرأس المال المتغير في القطاع I) ـ س$_3$ (وسائل عيش ضرورية بمقدار 1000 جنيه)؛ وهذه الـ 1000 جنيه تُحوِّل رأس المال الثابت للقطاع II الموجود في شكل سلعة، في شكل وسائل عيش، إلى نقد بنفس مقدار القيمة.

أما بالنسبة إلى الرأسماليين في القطاع II، فتكون هذه العملية: (س ـ ن)، أي تحويل جزء من منتوجهم السلعي إلى شكل نقدي، وإعادة تحويل هذا ثانية إلى أجزاء مكوّنة لرأس المال الإنتاجي، وبالتحديد إلى جزء من وسائل الإنتاج الضرورية لهؤلاء الرأسماليين.

عندما يقوم رأسماليو القطاع II بتسليف ن (500 جنيه) لشراء الجزء الباقي من وسائل الإنتاج، الضرورية لهم، فإنهم يستبقون بذلك التحويل إلى شكل نقدي لذلك الجزء من II ث الذي ما يزال موجوداً في شكل سلعي (في شكل مواد استهلاك)؛ وفي الفعل ن ـ س حينما يشتري رأسماليو القطاع II بـ (ن)، ويبيع رأسماليو القطاع I (س)، فيتحوّل نقد (رأسماليي القطاع II) إلى جزء من رأس المال الإنتاجي، بينما تجتاز س (رأسماليي القطاع I) الفعل س ـ ن فتتحول إلى نقد؛ إلّا أن هذا النقد لا يمثل جزءاً مكوّناً للقيمة ـ رأسمال بالنسبة لرأسماليي القطاع I، بل محض فائض قيمة محوّلاً إلى نقد، يُنفقونه على وسائل الاستهلاك لا غير.

إن الفعل الأول ن ـ س، في حركة التداول ن ـ س ... ج ... سَ ـ نَ، هو فعل [416]

لرأسمالي، والفعل الأخير سَ ـ نَ (أو جزء منه) هو فعل لرأسمالي آخر. وسواء كانت (س) هذه التي يتحوّل (ن) بواسطتها إلى رأسمال إنتاجي، تمثل جزءاً مكوّناً ثابتاً لرأس المال أم جزءاً مكوّناً متغيراً لرأس المال، أم فائض قيمة، عند بائع (س) هذه (الذي يحوّل س هذه عن هذا الطريق إلى نقد) أمر لا أهمية له البتة بالنسبة إلى التداول السلعي ذاته.

وبحدود ما يتعلق الأمر بالقطاع I من جهة المكوّن م + ف لمنتوجه السلعي، فإن هذا القطاع قد سحب من التداول نقداً أكثر مما قد طرح فيه. فأولاً، تعود إلى رأسماليي هذا القطاع I الـ 1000 جنيه من رأسمالهم المتغير، وثانياً إنهم يبيعون وسائل إنتاج بـ 500 جنيه (راجع البند 4 من المبادلات المذكورة آنفاً)؛ وبذا يتحوّل نصف فائض قيمتهم إلى نقد؛ بعد ذلك (المبادلة رقم 6) يبيعون وسائل إنتاج بـ 500 جنيه أخرى وهو النصف الثاني من فائض قيمتهم، وبذلك يسحبون مجمل فائض قيمتهم من التداول في شكل نقد. أي على التعاقب: 1) يُعاد تحويل رأسمال متغير إلى نقد = 1000 جنيه؛ 2) يتحوّل نصف فائض القيمة إلى نقد = 500 جنيه؛ 3) يتحوّل النصف الثاني أيضاً من فائض القيمة إلى نقد = 500 جنيه؛ أي يتحوّل ما مجموعه 1000 م + 1000 ف إلى نقد = 2000 جنيه. ورغم أن رأسماليي القطاع I طرحوا أصلاً 1000 جنيه فقط من رأس المال المتغير في التداول (بمعزل عن المبادلات التي تتوسط تجديد إنتاج I ث، والتي سندرسها فيما بعد) فقد سحبوا منه ضعف هذا المقدار. وبالطبع فإن ف رأسماليي القطاع I المحوّلة إلى نقد (ف التي تحوّلت إلى ن) تنتقل على الفور، إلى أيدٍ أخرى (إلى أيدي رأسماليي القطاع II) لأن هذا النقد يُنفق على مواد استهلاك. ولدى تحوّل ف إلى نقد لم يسحب رأسماليو القطاع I نقداً من التداول إلّا بمقدار ما ألقوا فيه من قيمة بهيئة سلع؛ وكون هذه القيمة هي فائض قيمة، أي كونها لا تكلّف الرأسماليين شيئاً، أمر لا يغير شيئاً في قيمة هذه السلع، وبالتالي لا أهمية لذلك بالمرة أبداً بقدر ما يتعلق الأمر بتحوّل القيمة في التداول السلعي. إن مكوث فائض القيمة في شكل نقد شيء عابر بالطبع، على غرار كل الأشكال الأخرى التي يرتديها رأس المال المسلّف ويخلعها في أثناء مبادلاته. فهو لا يدوم أكثر من الفترة الزمنية بين تحويل سلعة القطاع I إلى نقد ثم إعادة تحويل نقد القطاع I فيما بعد إلى سلعة للقطاع II.

ولو افترضنا أن الدورانات أقصر، أو أن تداول النقد الجاري أسرع، ـ إذا نظرنا للأمر من وجهة نظر التداول السلعي البسيط ـ فإن مقداراً أقل من النقد سيكفي لمداولة القيم السلعية المزمع تبادلها؛ ويتحدد هذا المقدار دوماً، إذا كان عدد المبادلات المتعاقبة

معطى، بمجموع أسعار، أو مجموع قيم السلع المتداولة. ولا أهمية البتة للنسبة التي يتكوّن بها مجموع القيم السلعية هذا من فائض قيمة من جانب، وقيمة ـ رأسمال من جانب آخر.

ولو جرى دفع الأجور لعمال القطاع I، حسب مثالنا، أربع مرات في العام، لكان لدينا 250 × 4 = 1000. لذلك فإن 250 جنيهاً من النقد ستكون كافية لتداول I م ـ $\frac{1}{2}$ [417]
II ث، وللتداول بين رأس المال المتغير I م وقوة عمل القطاع I. وبالمثل، إذا جرى التداول بين I ف و II ث في أربع حركات دوران، فلا يحتاج ذلك إلّا إلى 250 جنيهاً؛ يعني أن المطلوب إجمالاً مقدار من النقد، أي رأسمال نقدي، يبلغ 500 جنيه لتداول سلع بمبلغ 5000 جنيه. وفي هذه الحالة فإن فائض القيمة يتحوّل إلى نقد أربع مرات على التوالي، أي ربعه كل مرة، عوضاً عن مرتين على التوالي، أي نصفه كل مرة.

ولو برز في المبادلة رقم 4 رأسماليو القطاع I بمثابة شارين، عوضاً عن رأسماليي القطاع II، فأنفقوا 500 جنيه نقداً على مواد استهلاك بمقدار مماثل من القيمة، لاشترى رأسماليو القطاع II عندئذ وسائل إنتاج بهذه الـ 500 جنيه في المبادلة رقم 5؛ ولاشترى رأسماليو القطاع I بهذه الـ 500 جنيه نفسها مواد استهلاك في المبادلة رقم 6؛ ولاشترى رأسماليو القطاع II بهذه الـ 500 جنيه نفسها وسائل إنتاج في المبادلة رقم 7؛ وهكذا تعود الـ 500 جنيه آخر المطاف إلى رأسماليي القطاع I، كما عادت، في السابق، إلى رأسماليي القطاع II. إن فائض القيمة يتحوّل هنا إلى نقد عن طريق النقد الذي يُنفقه المُنتج الرأسمالي على استهلاكه الفردي، ويمثل هذا النقد أيراداً مُستَبَقاً، أو مورداً مستَبَقاً من فائض القيمة الذي تحتويه سلعة تنتظر البيع. إن تحويل فائض القيمة إلى نقد لا يتم بعودة الـ 500 جنيه، ذلك أن رأسماليي القطاع I قد طرحوا في التداول، إلى جانب 1000 جنيه من سلعة I م، 500 جنيه نقداً في ختام المُبادلة رقم 4؛ وقد كان هذا نقداً إضافياً ـ بحدود ما نعلم ـ لا حصيلة بيع السلعة. وعندما يتدفق هذا النقد عائداً إلى رأسماليي القطاع I، فإنهم يستعيدون بذلك نقدهم الإضافي لا غير، ولا يحولون فائض قيمتهم إلى نقد. إن تحويل فائض قيمة رأسماليي القطاع I إلى نقد لا يتم إلّا ببيع السلع I ف، التي يتمثل فيها فائض القيمة هذا، ويدوم مكوثها في هيئة نقد، كل مرة، حتى يتم مجدداً انفاق النقد المستمد من بيع السلعة، على شراء مواد استهلاك.

ويشتري رأسماليو القطاع I بالنقد الإضافي (500 جنيه) مواد استهلاك من رأسماليي القطاع II؛ لقد أنفق رأسماليو القطاع I هذا النقد، وحصلوا على مُعادِل له في شكل

سلعة القطاع II؛ ويتدفق هذا النقد عائداً، لأول مرة، من خلال الشراء الذي يقوم به رأسماليو القطاع II لسلعة بـ 500 جنيه من رأسماليي القطاع I؛ وعليه يتدفق عائداً بوصفه مُعادِلاً للسلعة التي باعها رأسماليو القطاع I، ولكن هذه السلعة لا تكلّف رأسماليي القطاع I شيئاً. فهي تؤلف فائض قيمة رأسماليي القطاع I، وهكذا فإن النقد **الذي طرحوه هم أنفسهم في التداول هو الذي يحوّل فائض قيمتهم إلى نقد فضي**؛ وبالمثل، عندما يقوم رأسماليو القطاع I بالشراء الثاني (المبادلة رقم 6) فإنهم يتلقون مُعادِلاً في سلعة رأسماليي القطاع II. لنفترض أن رأسماليي القطاع II لا يشترون وسائل إنتاج (المبادلة رقم 7) من رأسماليي القطاع I، عندئذ يكون رأسماليو القطاع I قد دفعوا، في الواقع، 1000 جنيه لقاء مواد الاستهلاك، مستهلكين بذلك مجمل فائض القيمة كإيراد، أي يكونون تحديداً قد دفعوا 500 من سلع I (وسائل إنتاج) و500 نقداً بالمقابل، يبقى لديهم في المستودعات ما يُعادِل 500 جنيه من سلع I (وسائل إنتاج) بينما يُنفقون بدون تعويض 500 جنيه نقداً.

[418] وعلى العكس من ذلك سيكون رأسماليو القطاع II قد حولوا ثلاثة أرباع رأسمالهم الثابت فقط من شكل رأسمال سلعي إلى رأسمال إنتاجي، وحولوا الربع الباقي إلى شكل رأسمال نقدي (500 جنيه)، في الحقيقة إلى نقد يهجع بائراً، أو نقد انقطعت وظيفته ولبث معلّقاً في انتظار. ولو طال أمد هذا الوضع، لاضطر رأسماليو القطاع II إلى تقليص نطاق تجديد الإنتاج بمقدار الربع. ـ إلّا أن تلك الـ 500 التي بقيت في حوزة رأسماليي القطاع I بشكل وسائل إنتاج ليست فائض قيمة موجود في شكل سلع؛ فوسائل الإنتاج هذه بقيت بدلاً من الـ 500 جنيه المسلّفة نقداً، والتي كان رأسماليو القطاع I يمتلكونها إلى جانب فائض القيمة البالغ 1000 جنيه في شكل سلع. وعندما تصير نقداً، تجد نفسها دوماً في شكل قابل للتحقيق، أما عندما تجد نفسها في شكل سلعة فإنها غير قابلة للبيع على الفور. من الجلّي إذن، أن تجديد الإنتاج البسيط ـ حيث يتعين تعويض كل عنصر من عناصر رأس المال الإنتاجي في القطاع II كما في القطاع I ـ لا يغدو ممكناً في مثل هذه الحالة إلّا بعودة الطيور الذهبية الخمسمئة إلى القطاع I، بعد أن سُمح لها بالتحليق بادىء الأمر.

إذا أنفق أحد الرأسماليين (وحديثنا يقتصر على الرأسماليين الصناعيين الذين يمثلون بالنسبة لنا سائر الرأسماليين) النقد على وسائل استهلاك، يكون أمر هذا النقد قد انتهى بالنسبة إليه، فهو يفنى شأن كل حيّ. وإذا ما تدفق النقد عائداً إليه، فإن ذلك لن يحدث إلّا إذا اصطاده من التداول بواسطة سلع، أي بواسطة رأسماله السلعي. وعلى غرار قيمة

إجمالي منتوجه السلعي السنوي (وهذا بالنسبة إليه = رأسماله السلعي)، يمكن لقيمة كل عنصر من عناصر هذا الأخير، أي قيمة كل سلعة مفردة، أن تنحلّ، بالنسبة للرأسمالي، إلى قيمة ـ رأسمال ثابتة، وقيمة ـ رأسمال متغيرة، وفائض قيمة. وإن تحويل كل وحدة من السلع (وهي تؤلف عناصر المنتوج السلعي الكلّي) إلى نقد فضي هو في الوقت نفسه تحويل لجزء معين مما يحتويه إجمالي المنتوج السلعي من فائض قيمة إلى نقد. ويصحّ في هذه الحالة القول، بحرفية التعبير، إن الرأسمالي طرح بنفسه في التداول النقد ـ وذلك بإنفاقه على وسائل استهلاك ـ الذي يقوم بتحويل فائض قيمته إلى نقد، أي يحققها. ولا نقصد بالطبع نفس القطع من النقد بالذات، بل مقداراً معيناً من النقد الرنان مساوياً للمقدار (أو لجزء من المقدار) الذي طرحه في التداول لإشباع احتياجاته الشخصية.

ويحدث هذا في الممارسة العملية بطريقتين: إذا كان المشروع قد افتُتح لتوه، في السنة الجارية، فسينقضي زمن غير قليل، أي بضعة أشهر في أحسن الأحوال، قبل أن يكون بمقدور الرأسمالي أن يُنفق على استهلاكه الشخصي من موارد مشروعه. ولكنه لا يكّف عن استهلاكه، لهذا السبب، لحظة واحدة. إنه يسلّف نفسه بنفسه (سواء من جيبه الخاص أم بالاقتراض من جيوب الغير، فلا فرق في ذلك أبداً) نقداً على حساب فائض القيمة المنتظر، ولكنه يسلّف بذلك أيضاً الوسيط لتحقيق فائض القيمة الذي لن يتحقق إلّا لاحقاً. أما إذا كان المشروع، على العكس، يعمل بانتظام فترة طويلة نسبياً، فإن [419]
المدفوعات والعائدات تتوزع على مواعيد مختلفة خلال السنة. ولكن هناك شيئاً يجري دوماً بلا انقطاع، نعني به استهلاك الرأسمالي، هذا الاستهلاك الذي يستبق موارده ويُحتسب مقداره كنسبة معينة من الموارد المعتادة أو المُنتظرة. ومع بيع كل دفعة من السلع، يتحقق جزء من فائض القيمة التي ستُنتَج على مدار السنة. أما إذا لم يتم بيع شيء من السلع المُنتَجة خلال السنة الكاملة عدا ما هو ضروري للتعويض عن القيمة ـ رأسمال الثابتة والمتغيرة التي تحتويها السلع، أو إذا هبطت الأسعار إلى حدٍ لا يسمح، لدى بيع المنتوج السلعي السنوي كله، إلّا بتحقيق القيمة ـ رأسمال المسلّفة التي يحتويها هذا المنتوج، عندئذ يتجلى بوضوح في انفاق النقد المذكور، استباق الإيراد وأمل الحصول على فائض القيمة المُقبل. وإذا ما أفلس صاحبنا الرأسمالي، فإن دائنيه والمحكمة سيحققون فيما إذا كانت مصاريفه الشخصية، المحسوبة بأمل الحصول على موارد مقبلة، تتناسب تناسباً سليماً مع حجم أعماله والموارد، أي فائض القيمة، الذي يناسب بشكل اعتيادي أو طبيعي حجم أعماله.

لكن القول بأن طبقة الرأسماليين ككل، ينبغي أن تطرح هي ذاتها في التداول النقد

اللازم لتحقيق فائض قيمتها (وأيضاً لمداولة رأسمالها، الثابت أو المتغير) ليس تناقضاً ظاهرياً قط، بل شرط ضروري لمجمل الآلية: فثمة ها هنا طبقتان لا غير: الطبقة العاملة التي لا تمتلك ما تتصرف به غير قوة عملها. وطبقة الرأسماليين التي تحتكر ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعية والنقد أيضاً. إن التناقض الظاهري سيبرز حقاً لو كانت الطبقة العاملة أول من يسلّف من موارده الخاصة النقد اللازم لتحقيق فائض القيمة الذي تحتويه السلع. ولكن الرأسمالي المفرد لا يقوم بهذا التسليف دوماً إلّا عبر أدائه دور الشاري الذي يُنفق النقد على شراء وسائل استهلاك، أو يسلّف النقد في شراء عناصر رأسماله الإنتاجي، سواء كان هذا قوة عمل أم وسائل إنتاج. فهو لا يفترق عن النقد إلّا لقاء مُعادِل. وهو يسلّف نقداً بطرحه في التداول، بنفس هذه الطريقة التي يسلّف بها سلعته بطرحها في التداول أيضاً. فهو يتصرف في الحالتين معاً كنقطة انطلاق للتداول.

لكن الغموض يُغلّف المجرى الفعلي للأمور بفعل ظرفين:

1) ظهور رأس المال التجاري (شكله الأول هو، النقد، دوماً، نظراً لأن التاجر، بما هو تاجر، لا يصنع أي «منتوج» أو أية «سلعة») وظهور رأس المال النقدي كموضوع للمضاربة من جانب فئة خاصة من الرأسماليين، في مجرى عملية تداول رأس المال الصناعي.

2) انحلال فائض القيمة، الذي يقع بالضرورة أول ما يقع في يد الرأسمالي الصناعي [420] ـ إلى أصناف شتى تقع بيد حاملين إلى جانب الرأسمالي الصناعي، مثل المالك العقاري (للريع العقاري)، والمرابي (للفائدة الربوية)، إلخ، هذا بالإضافة إلى الحكومة وموظفيها والريعيين(*)، إلخ. ويظهر هؤلاء الأنفار كشارين في مواجهة الرأسمالي الصناعي، وفي هذه الحدود، يحوّلون سلعه إلى نقد؛ فأولاء يطرحون النقد أيضاً بحصة معينة (pro parte) في التداول، وهو يتسلم هذا النقد منهم. ولكن يجري دوماً نسيان المنبع الذي استمد أولاء النقد منه بالأصل، ويستمدونه المرة تلو المرة بلا انقطاع.

VIـ رأس المال الثابت في القطاع I(48)

بقى علينا أن ندرس رأس المال الثابت في القطاع I = 4000 I ث. إن هذه القيمة

(*) (Rentiers) ـ الريعيون، مَنْ يتلقون مداخيل مجانية بلا عمل، أو بلا عمل منتج. [ن. ع].

(48) فيما يلي يرد النص من المخطوطة II.

تساوي قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاج هذه الكتلة من السلع، والتي تعاود الظهور في المنتوج السلعي I. وهذه القيمة العائدة للظهور، التي لم يتم إنتاجها في عملية الإنتاج في القطاع I، بل دخلتها قبل سنة كقيمة ثابتة، كقيمة معينة لوسائل إنتاج هذا القطاع، توجد الآن في شكل مجمل ذلك الجزء من الكتلة السلعية للقطاع I، الذي لم يمتصه رأسماليو القطاع II؛ وإن قيمة هذه الكتلة السلعية المتبقية لدى رأسماليي القطاع I تساوي $\frac{2}{3}$ قيمة إجمالي منتوجهم السلعي السنوي. لو كان الأمر يتعلق برأسمالي مفرد ينتج صنفاً خاصاً من وسائل الإنتاج، لكان بوسعنا القول: إنه يبيع منتوجه السلعي، يحوّله إلى نقد. وعندما يحوّل منتوجه السلعي إلى نقد، يكون أيضاً قد أعاد تحويل الجزء الثابت من قيمة منتوجه إلى النقد. وبهذا الجزء من القيمة، المحوّل إلى نقد، يشتري وسائل إنتاج مرة ثانية من بائعي سلع آخرين، أي يحوّل الجزء الثابت من قيمة منتوجه إلى شكل طبيعي يستطيع أن يستأنف به مجدداً وظيفة رأسمال ثابت إنتاجي. بيد أن هذه الفرضية مستحيلة في حالتنا هذه. ففئة رأسماليي القطاع I تضم سائر الرأسماليين الذين ينتجون وسائل الإنتاج. زدْ على ذلك، أن المنتوج السلعي البالغ 4000 المتبقي بين أيديهم بعد المبادلات التي عالجناها أعلاه إنما هو جزء من المنتوج الاجتماعي لا تمكن مبادلته بأي جزء آخر، لأنه ما عاد يوجد لهذه المبادلة أي جزء آخر من المنتوج السنوي. وباستثناء هذه الـ 4000، فقد وجد كل الباقي من المنتوج السنوي مكاناً له: فجزء منه امتصه رصيد الاستهلاك الاجتماعي، وجزء آخر يجب أن يعوّض عن رأس المال الثابت [421]
في القطاع II، هذا القطاع الذي أتم مبادَلة كل ما بوسعه أن يتصرف به في التبادل مع القطاع I.

ولسوف تُحلّ الصعوبة بيسرٍ كبير، إذا أخذنا في الاعتبار أن إجمالي المنتوج السلعي للقطاع I يتألف، في شكله الطبيعي، من وسائل إنتاج، أي من العناصر المادية لرأس المال الثابت نفسه. وتبرز هنا نفس الظاهرة التي شهدناها من قبل في القطاع II، ولكن بهيئة أخرى. لقد كان المنتوج السلعي في القطاع II يتألف برمته من وسائل استهلاك، لذا أمكن لمُنتجيه بالذات أن يستهلكوا جزءاً من منتوجهم السلعي، وهذا الجزء يُقاس بما يحتويه هذا المنتوج السلعي من أجور زائداً فائض قيمة. أما هنا في القطاع I، فإن المنتوج السلعي برمته يتألف من وسائل إنتاج: مبانٍ، وآلات، وأوعية، ومواد أولية ومساعدة، إلخ. وإن جزءاً منه، أي بالتحديد الجزء الذي يعوّض عن رأس المال الثابت المستخدم في هذا المجال من الإنتاج، يمكن إذن أن يؤدي مجدداً، وعلى الفور، وظيفته وهو في شكله الطبيعي كجزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي. وبما أنه يدخل في التداول،

فإنه يُتداوَل داخل القطاع I. ففي القطاع II يجري استهلاك جزء من المنتوج السلعي عينياً (in natura) على يد مُنتجيه بالذات، استهلاكاً فردياً، وعلى عكس ذلك يجري استهلاك جزء من المنتوج في القطاع I عينياً، على يد مُنتجيه الرأسماليين بالذات استهلاكاً إنتاجياً.

إن القيمة ـ رأسمال الثابتة المستهلكة في القطاع I، تعود إلى الظهور في الجزء قيد البحث من المنتوج السلعي للقطاع I والذي = 4000 ث، وهي تعود إلى الظهور في شكل طبيعي يتيح لها أن تبدأ في الحال أداء وظيفة رأسمال ثابت إنتاجي. أما بالنسبة للقطاع II، فإن ذلك الجزء من إجمالي المنتوج السلعي البالغ 3000، الجزء الذي تساوي قيمته قيمة الأجور زائداً فائض القيمة (= 1000)، فيدخل مباشرة في الاستهلاك الفردي للرأسماليين والعمال في القطاع II، في حين أن القيمة ـ رأسمال الثابتة في هذا المنتوج السلعي (= 2000) لا تستطيع أن تدخل مجدداً في الاستهلاك الإنتاجي للرأسماليين في القطاع II، بل ينبغي أن تُعوّض عن طريق التبادل مع القطاع I.

وخلافاً لذلك، فإن ذلك الجزء من إجمالي المنتوج السلعي للقطاع I، والبالغ 6000، الجزء الذي تساوي قيمته الأجور زائداً فائض القيمة (= 2000) لا يدخل في الاستهلاك الفردي لمُنتجيه، ولا يستطيع ذلك أصلاً من جراء شكله الطبيعي. فينبغي أولاً أن تجري مُبادلة هذا الجزء بمنتوج القطاع II. وعلى العكس من ذلك نجد أن الجزء الثابت من قيمة منتوج القطاع I الذي يساوي 4000، ماثل في شكل طبيعي يتيح له ـ إذا أخذنا رأسماليي القطاع I ككل ـ أن يقوم مباشرة باستئناف وظيفة رأسمال ثابت للقطاع I. بتعبير آخر: إن إجمالي منتوج القطاع I يتألف من قيم استعمالية لا تستطيع أن تخدم، بسبب شكلها الطبيعي ـ في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي ـ إلّا كعناصر من رأس المال الثابت. لذلك فمن هذا المنتوج الذي تبلغ قيمته 6000، ثمة ثلث (2000) يعوِّض عن رأس المال الثابت للقطاع II، وثلثان آخران عن رأس المال الثابت للقطاع I.

[422] إن رأس المال الثابت للقطاع I، يتألف من كتلة تضم مجموعات رأسمال مختلفة موظفة في فروع مختلفة لإنتاج وسائل الإنتاج: فكذا عدد منها في الأفران العالية، وكذا عدد في مناجم الفحم، إلخ. وتتألف كل واحدة من مجموعات رأس المال هذه، كل مجموعة من رؤوس الأموال الاجتماعية هذه، بدورها، من عدد يكبُر أو يصغُر من رؤوس أموال مفردة، تعمل بصورة مستقلة. فأولاً ينقسم كل رأسمال المجتمع الذي تبلغ قيمته، مثلاً، 7500 (وهذا قد يعني الملايين، إلخ) إلى مجموعات مختلفة من رأس المال؛ وينقسم رأس المال الاجتماعي البالغ 7500 إلى أجزاء خاصة، كل جزء منها

موظف في فرع خاص من فروع الإنتاج؛ وإن الجزء الموظف من القيمة ـ رأسمال الاجتماعية، في كل فرع خاص من الإنتاج يتألف، جزئياً، من ناحية شكله الطبيعي، من وسائل إنتاج كل ميدان إنتاجي خاص، وجزئياً من قوة عمل لازمة لتشغيل وسائل الإنتاج في هذا الميدان، قوة عمل أُعدّت إعداداً ملائماً، وتحوّرت تحويرات شتى بفعل تقسيم العمل، طبقاً لصنف العمل(*) الخاص الذي ينبغي أن تؤديه في كل ميدان منفرد من الإنتاج. كما أن ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الموظف في كل فرع خاص من فروع الإنتاج، يتألف، بدوره، من مجموع رؤوس الأموال المفردة الموظفة فيه والعاملة بصورة مستقلة. وينطبق هذا، بداهة، على القطاعين I و II معاً.

أما القيمة ـ رأسمال الثابتة للقطاع I التي تعاود الظهور في شكل منتوجه السلعي، فإنها تدخل من جديد جزئياً كوسائل إنتاج في فرع الإنتاج الخاص (أو في المشروع الفردي نفسه) الذي انبثقت عنه كمنتوج، كما هو الحال مثلاً مع القمح في إنتاج القمح، والفحم في عملية استخراج الفحم، والحديد في شكل آلات، في إنتاج الحديد، إلخ.

وما دامت المنتوجات المفردة، التي تتألف منها القيمة ـ رأسمال الثابتة في القطاع I، لا تعود فتدخل مباشرة إلى ميدان إنتاجها الخاص أو الفردي، فإنها تقتصر على تغيير مكانها. فهي تدخل بشكلها الطبيعي إلى مجال آخر من مجالات الإنتاج في القطاع I، في حين أن منتوج مجالات إنتاجية أخرى في القطاع I يُعوِّض عنه عينياً (in natura). وهذا محض انتقال لهذه المنتوجات من مكان إلى آخر. فهي جميعاً تدخل ثانية في عملية الإنتاج كعوامل تعوّض عن رأس المال الثابت للقطاع I، سوى أنها تدخل في هذه المجموعة بدلاً من تلك المجموعة من مشروعات القطاع I. وبمقدار ما يقع هنا التبادل بين رأسماليين مفردين من القطاع I، فإنه محض تبادل لشكل طبيعي من رأس المال الثابت بشكل طبيعي آخر لرأس المال الثابت، محض تبادل لنوع معين من وسائل الإنتاج مقابل نوع آخر من وسائل الإنتاج. إنه تبادل متقابل بين مختلف الأجزاء الثابتة الفردية من رأسمال القطاع I. والمنتوجات التي لا تخدم مباشرة كوسائل إنتاج في فرع إنتاجها [423]
الخاص، تُنقل من موضع إنتاجها إلى موضع إنتاج آخر، وهكذا تعوّض هذه المنتوجات عن بعضها بعضاً بصورة متبادلة. بتعبير آخر (وهذا هو عين ما رأيناه مع توزيع فائض القيمة في القطاع II): يسحب كل رأسمالي في القطاع I من كتلة السلع هذه وسائل

(*) ورد في الطبعة الثانية: قوة العمل (Arbeitskraft)، وليس: صنف العمل (Arbeitsart). عُدّلت وفقاً للطبعة الأولى. [ن. برلين].

الإنتاج الضرورية له، بنسبة تتفق وما يملك من نصيب في رأس المال الثابت البالغ 4000. ولو كان الإنتاج اجتماعياً وليس رأسمالياً، فمن الجليّ أن منتوجات القطاع I هذه تتوزع ثانية بنفس الانتظام بوصفها وسائل إنتاج، بين مختلف فروع هذا القطاع لأغراض تجديد الإنتاج، حيث يبقى شطر منها مباشرة في ذلك الفرع من الإنتاج الذي خرج منه كمنتوج، بينما ينتقل شطر آخر إلى فروع أخرى، مما يولّد حركة منتظمة، جيئة وذهاباً، بين مختلف فروع الإنتاج في هذا القطاع.

VII ـ رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاعين كليهما

إن القيمة الكلّية لوسائل الاستهلاك المُنتَجَة خلال السنة تساوي إذن القيمة ـ رأسمال المتغيرة في القطاع II، التي تم تجديد إنتاجها في أثناء السنة، زائداً فائض القيمة الذي أُنتج حديثاً في القطاع II (أي تساوي القيمة التي أنتجها القطاع II خلال السنة) زائداً القيمة ـ رأسمال المتغيرة في القطاع I والتي تم تجديد إنتاجها خلال السنة، مع فائض القيمة الذي أُنتج حديثاً في القطاع I (أي زائداً القيمة التي أنتجها القطاع I خلال السنة).

وعليه فإن القيمة الكلّية لوسائل الاستهلاك المُنتَجَة خلال السنة تساوي، بالإستناد إلى فرضية تجديد الإنتاج البسيط، القيمة السنوية المُنتجة جديداً، أي تساوي مجمل القيمة التي أنتجها العمل الاجتماعي خلال السنة المعينة. ولا بدّ من أن يكون الأمر كذلك، ففي نطاق تجديد الإنتاج البسيط، تُستهلك هذه القيمة بأكملها.

إن يوم العمل الاجتماعي الكلّي ينقسم إلى جزءين: 1) العمل الضروري، وهو يخلق في مجرى السنة، قيمة مقدارها 1500 م؛ 2) العمل الفائض؛ وهو يخلق قيمة إضافية أو فائض قيمة مقداره 1500 ف. ومجموع هاتين القيمتين = 3000، يساوي قيمة (3000) مواد الاستهلاك المُنتجة خلال السنة. فالقيمة الكلّية لمواد الاستهلاك المُنتجة خلال السنة تساوي إذن القيمة الكلّية التي أنتجها يوم العمل الاجتماعي الكلّي خلال السنة، تساوي قيمة رأس المال المتغير الاجتماعي زائداً فائض القيمة الاجتماعي، أي تساوي المنتوج السنوي الكلّي الجديد.

ولكننا نعرف أنه بالرغم من أن هذين المقدارين من القيمة يغطيان بعضهما بعضاً أثناء التبادل، فإن هذا لا يعني بأي حال أن القيمة الكلّية لسلع القطاع II، أي وسائل الاستهلاك، قد أُنتجت في هذا القطاع من الإنتاج الاجتماعي. فهذان المقداران يغطيان [424]

بعضهما بعضاً لأن القيمة ـ رأسمال الثابتة التي تعاود الظهور في قيمة منتوج القطاع II تساوي القيمة الجديدة التي أنتجها القطاع I (القيمة ـ رأسمال المتغيرة زائداً فائض قيمة)؛ ولذلك يستطيع I (م + ف) أن يشتري ذلك الجزء من منتوج القطاع II، الذي يمثل القيمة ـ رأسمال الثابتة بالنسبة لمُنتجيه (في القطاع II). وهذا يبيّن لنا إذن، لماذا يمكن أن تنحلّ قيمة منتوج الرأسماليين في القطاع II إلى م + ف، من وجهة نظر المجتمع بأسره، رغم أن هذه القيمة تنحلّ، بالنسبة لأولاء الرأسماليين، إلى ث + م + ف. وليس مرد ذلك سوى أن II ث هنا يساوي I (م + ف)، وأن هذين الجزءين المكوّنيّن للمنتوج الاجتماعي كليهما، يأخذان، عن طريق تبادلهما، الشكل الطبيعي، الواحد من الآخر، ولذلك، يبرز II ث في الوجود ثانية، بعد هذه المبادلة كوسائل إنتاج، وتبرز قيمة I (م + ف) بالمقابل كوسائل استهلاك.

وإن هذا الظرف بالذات هو الذي قاد آدم سميث إلى القول إن قيمة المنتوج السنوي الكلّي تنحلّ إلى م + ف. وهذا يصحّ 1) فقط على ذلك الجزء من المنتوج السنوي الذي يتألف من مواد استهلاك؛ 2) لكنه لا يصحّ بالمعنى القائل إن هذه القيمة إنما أُنتجت بكليتها في القطاع II، وإن قيمة منتوج القطاع II تساوي إذن قيمة رأس المال المتغير المسلّف في هذا القطاع II زائداً فائض القيمة الذي أُنتج في نفس هذا القطاع. فالقول صحيح فقط في حدود أن II (ث + م + ف) = II (م + ف) + I (م + ف)، أي لأن II ث = I (م + ف).

يترتب على ذلك أيضاً ما يلي:

رغم أن يوم العمل الاجتماعي السنوي (أي العمل الذي تُنفقه الطبقة العاملة بأسرها خلال السنة كلها)، شأن كل يوم عمل فردي، ينقسم إلى جزءين لا غير، وهما تحديداً العمل الضروري والعمل الفائض، وبالتالي فإن القيمة التي ينتجها يوم العمل هذا تنقسم بالمثل إلى جزءين لا غير، وهما بالتحديد القيمة ـ رأسمال المتغيرة، أي ذلك الجزء من القيمة الذي يشتري به العامل وسائل تجديد إنتاجه هو بالذات، وفائض القيمة الذي يستطيع الرأسمالي أن يُنفقه على استهلاكه الفردي ـ رغم ذلك نجد، إذا نظرنا إلى الأمور من وجهة نظر المجتمع بأسره، أن جزءاً من يوم العمل الاجتماعي يُنفق حصراً على **إنتاج رأسمال ثابت جديد**، أي بالتحديد منتوجات مخصصة حصراً لتقوم بوظيفة وسائل إنتاج في عملية العمل، وبالتالي كرأسمال ثابت في عملية إنماء القيمة التي ترافق عملية العمل. إن مجمل يوم العمل الاجتماعي يتمثل، حسب فرضيتنا، بقيمة نقدية مقدارها 3000، لم يُنتج منها سوى ثلث مقداره 1000، في القطاع II الذي يُنتج مواد استهلاك، أي السلع

التي يتحقق فيها آخر المطاف إجمالي القيمة ـ رأسمال المتغيرة وإجمالي فائض القيمة في المجتمع. فحسب هذه الفرضية إذن، يجري استخدام $\frac{2}{3}$ يوم العمل الاجتماعي في إنتاج رأسمال ثابت جديد. أما من وجهة نظر الرأسماليين الفرديين والعمال في القطاع I، لا [425]
يخدم هذان الثلثان من يوم العمل الاجتماعي سوى في إنتاج قيمة ـ رأسمال متغيرة زائداً فائض قيمة، شأنهما في ذلك تماماً شأن الثلث الأخير من يوم العمل الاجتماعي في القطاع II، بيد أن ثُلثي يوم العمل الاجتماعي هذين لا يُنتجان، من وجهة نظر المجتمع كله، وآخذين القيمة الاستعمالية لمنتوج القطاع I في الاعتبار، إلّا ما يعوّض رأس المال الثابت الموجود في عملية الاستهلاك الإنتاجي أو المستهلك بكليته. والأمر كذلك من وجهة النظر الفردية. فمع أن القيمة الكلّية المُنتجَة خلال هذين الثلثين من يوم العمل، لا تساوي سوى القيمة ـ رأسمال المتغيرة زائداً فائض القيمة لمُنتجيها، إلّا أنه لا تُنتج خلال هذين الثلثين من يوم العمل قيم استعمالية من النوع الذي يمكن انفاق الأجور أو فائض القيمة عليها، فمنتوج هذين الثلثين من يوم العمل هو وسائل إنتاج.

وينبغي أن نشير، في المقام الأول، إلى أنه ما من جزء من يوم العمل الاجتماعي، سواء في القطاع I أم في القطاع II، يخدم لإنتاج قيمة رأس المال الثابت المستخدم والعامل في هذين المجالين الكبيرين من الإنتاج. فكل ما ينتجه عمال هذين القطاعين هو فقط قيمة إضافية تبلغ 2000 I (م + ف) + 1000 II (م + ف)، لتضاف إلى القيمة ـ رأسمال الثابتة = 4000 I ث + 2000 II ث. والقيمة الجديدة، التي تُنتج في شكل وسائل إنتاج، ليست بعدُ رأسمالاً ثابتاً. كل ما في الأمر أنها مخصصة لتقوم بهذه الوظيفة في المستقبل.

إن المنتوج الإجمالي للقطاع II، أي وسائل الاستهلاك، منظوراً إليه من حيث قيمته الاستعمالية، أو بصورة ملموسة في شكله العيني (الطبيعي)، هو منتوج ثُلث يوم العمل الاجتماعي المبذول في القطاع II؛ فهو منتوج عمل في شكل ملموس في عمل النسّاج، والخباز، وما إلى ذلك، ممن يشتغلون في هذا القطاع، أي منتوج عمل لأنه يؤدي وظيفته كعنصر ذاتي في عملية العمل. أما الجزء الثابت من قيمة إجمالي منتوج القطاع II هذا، فإنه، بالعكس، لا يعاود الظهور إلّا في قيمة استعمالية جديدة، إلّا في شكل طبيعي جديد، شكل وسائل استهلاك، بينما كان يتمثل سابقاً في شكل وسائل إنتاج. فبفضل عملية العمل جرى نقل قيمة هذا الجزء من شكله الطبيعي السابق إلى شكل طبيعي جديد. ولكن قيمة هذين الثلثين من قيمة المنتوج السنوي = 2000، لم يتم إنتاجها في عملية إنماء قيمة رأسمال القطاع II التي جرت في هذه السنة.

ومثلما أن منتوج القطاع II يؤلف، منظوراً إليه من وجهة نظر عملية العمل، نتيجة للعمل الحي الذي يفعل فعله حديثاً، ولوسائل إنتاج معينة تشترط هذا العمل، ويتحقق فيها هذا العمل بوصفها شروطه الشيئية، فإن قيمة إجمالي منتوج القطاع II = 3000، [426] تتألف كذلك، من وجهة نظر عملية إنماء القيمة، من قيمة جديدة أنتجها ثُلث يوم العمل الاجتماعي المضاف حديثاً (500 م + 500 ف = 1000) ومن قيمة ثابتة تجسد فيها شيئياً ثلثا يوم عمل اجتماعي سابق، انتهى قبل بدء عملية الإنتاج في القطاع II، المبحوثة ها هنا. ويتمثل هذا الجزء من قيمة منتوج القطاع II في جزء من المنتوج نفسه. فهو موجود في كمية معينة من وسائل الاستهلاك قيمتها الإجمالية 2000 = $\frac{2}{3}$ يوم العمل الاجتماعي. وهذا هو الشكل الاستعمالي الجديد الذي يعود هذا الجزء الثابت من القيمة إلى الظهور به ثانية. فمبادلة جزء من وسائل الاستهلاك يساوي من حيث قيمته 2000 II ث، لقاء وسائل إنتاج القطاع I التي تساوي من حيث قيمتها I (1000 م + 1000 ف) هي في واقع الأمر، إذن، مبادلة ثلثي يوم العمل الإجمالي، اللذين لا يتضمنان أي جزء من عمل السنة الجارية، وانقضيا قبل بدء هذه السنة، لقاء $\frac{2}{3}$ يوم العمل المضاف من جديد في السنة الجارية. ولا يمكن أن يُستخدم $\frac{2}{3}$ يوم العمل الاجتماعي للسنة الجارية في إنتاج رأسمال ثابت، وأن يؤلفا، مع ذلك، في الوقت نفسه قيمة ـ رأسمال متغيرة زائداً فائض قيمة بالنسبة لمُنتجيها، ما لم تكن قد جرت مبادلة هذين الثلثين لقاء جزء من قيمة وسائل الاستهلاك التي تُستهلك سنوياً، والتي تحتوي على ثلثي يوم عمل أُنفق وتحقق قبل السنة الجارية وليس في هذه السنة. إنها مُبادلة لثلثي يوم عمل السنة الجارية بثلثي يوم العمل المنفقين قبل هذه السنة، مبادلة بين وقت عمل السنة الجارية ووقت عمل السنة الماضية. وهذا يفسّر لنا اللغز، أي السبب الذي يجعل القيمة المُنتجة جديداً خلال يوم العمل الاجتماعي الإجمالي تنحلّ إلى قيمة ـ رأسمال متغيرة زائداً فائض قيمة، رغم أن ثلثي يوم العمل هذين لا يُنفقان على إنتاج أشياء يمكن أن يتحقق فيها رأس المال المتغير أو فائض القيمة، بل يُنفقان على إنتاج وسائل إنتاج للتعويض عن رأس المال المُستهلك خلال السنة. وتفسيره ببساطة أن ثلثي قيمة منتوج القطاع II، اللذين يحقق رأسماليو وعمال القطاع I فيهما ما أنتجوه من قيمة ـ رأسمال متغيرة، زائداً فائض قيمة (وهذا يشكل $\frac{2}{9}$ من قيمة المنتوج الاجتماعي السنوي الكلّي) هما، من ناحية القيمة، منتوج ثُلثي يوم العمل الاجتماعي الذي جرى قبل السنة الحالية.

إن مجموع المنتوج الاجتماعي للقطاعين I و II، أي مجموع وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك، منظوراً إليها من حيث قيمتها الاستعمالية، أي منظوراً إليها بصورة ملموسة، في شكلها العيني (الطبيعي)، هي منتوج عمل السنة الجارية، ولكن فقط بمقدار اعتبار هذا العمل عملاً نافعاً، ملموساً، وليس إنفاقاً لقوة عمل، أي ليس كعمل خالق للقيمة. بل إن القول الأول ليس صحيحاً إلّا بمعنى واحد وهو أن وسائل الإنتاج لم تتحوّل إلى منتوج جديد، إلى منتوج السنة الجارية، إلّا بواسطة العمل الحي الذي أُضيف إليها، واستُثمر فيها. بالمقابل، ما كان بوسع عمل السنة الجارية أن يتحوّل إلى منتوج من دون وسائل إنتاج موجودة بصورة مستقلة عن العمل في السنة المعنية أي من دون وسائل عمل [427] ومواد إنتاج.

VIII ـ رأس المال الثابت في كلا القطاعين

أما قيمة المنتوج الكلّي البالغة 9000، والأصناف التي تنحلّ إليها هذه القيمة، فلا ينطوي تحليلها على مصاعب أكبر من تحليل قيمة منتوج رأسمال مفرد؛ على العكس، فالتحليلان متطابقان.

إن المنتوج السنوي الكلّي للمجتمع يحتوي، حسب فرضيتنا، على ثلاثة أيام عمل اجتماعية، حيث يتألف يوم العمل الاجتماعي هذا من سنة واحدة. والتعبير عن قيمة كل واحد من أيام العمل هذه = 3000؛ وعليه فإن التعبير عن قيمة المنتوج الكلّي = 3000 × 3 = 9000.

علاوة عن ذلك. قبل بدء عملية الإنتاج المؤلفة من سنة واحدة والتي نقوم بتحليل منتوجها، يكون قد انقضى من كل زمن العمل هذا: $\frac{3}{4}$ يوم عمل في القطاع I (قيمة مُنتجة مجدداً 4000) و$\frac{2}{3}$ يوم عمل في القطاع II (قيمة مُنتجة مجدداً 2000). المجموع يوما عمل اجتماعي ينتجان قيمة جديدة = 6000. لهذا، تبرز 4000 I ث + 2000 II ث = 6000 ث، بوصفها قيمة وسائل الإنتاج أو قيمة رأس المال الثابت التي تعاود الظهور في إجمالي قيمة المنتوج الاجتماعي.

زد على ذلك أن $\frac{1}{3}$ يوم العمل الاجتماعي المؤلف من سنة، الذي أُضيف حديثاً، هو، في القطاع I، عمل ضروري أو عمل يعوّض عن قيمة رأس المال المتغير 1000 I م، ويدفع سعر العمل الذي وجد استخداماً له في القطاع I. وعلى النسق نفسه فإن $\frac{1}{6}$ يوم العمل الاجتماعي في القطاع II هو عمل ضروري يقدم قيمة مقدارها 500. من هنا فإن

I 1000 م + II 500 م = 1500 م، أي التعبير عن قيمة نصف يوم عمل اجتماعي، تمثل التعبير عن قيمة ذلك النصف الأول من إجمالي يوم العمل الاجتماعي المُضاف في السنة الجارية، الذي يتألف من عمل ضروري.

أخيراً، أن $\frac{1}{3}$ يوم العمل الإجمالي في القطاع I، وهو القيمة المُنتجة مجدداً = 1000، هو عمل فائض؛ أما في القطاع II فإن $\frac{1}{6}$ يوم العمل، القيمة المُنتجة مجدداً = 500، هو عمل فائض؛ وهما يؤلفان معاً النصف الثاني من إجمالي يوم العمل المُضاف مجدداً. لذا فإن إجمالي فائض القيمة الذي جرى إنتاجه = I 1000 ف + II 500 ف = 1500 ف.

لذلك فإن:

جزء رأس المال الثابت من قيمة المنتوج الاجتماعي (ث):

يوما عمل منفقان قبل عملية الإنتاج موضع البحث؛ والتعبير عن القيمة = 6000.

العمل الضروري (م) المنفق خلال السنة:

نصف يوم عمل منفق على الإنتاج السنوي؛ التعبير عن القيمة = 1500.

[428] العمل الفائض (ف) المنفق خلال السنة:

نصف يوم عمل منفق على الإنتاج السنوي؛ التعبير عن القيمة = 1500.

العمل الفائض (ف) المنفق خلال السنة:

نصف يوم عمل منفق على الإنتاج السنوي؛ التعبير عن القيمة = 1500.

القيمة الجديدة التي ينتجها العمل السنوي م + ف = 3000.

إجمالي قيمة المنتوج (ث + م + ف) = 9000.

الصعوبة، إذن، لا تقوم في تحليل قيمة المنتوج الاجتماعي ذاته. بل تبرز عند مقارنة الأجزاء المكوّنة لقيمة المنتوج الاجتماعي بأجزاء مكوّناته الشيئية.

إن الجزء الثابت من القيمة، الذي يقتصر على الظهور ثانية، يساوي قيمة ذلك الجزء من المنتوج الاجتماعي، الذي يتألف من وسائل **إنتاج** وهو متجسد في هذا الجزء من المنتوج الاجتماعي.

أما القيمة المُنتجة جديداً خلال السنة، أي مقدار م + ف، فإنها تساوي قيمة ذلك الجزء من المنتوج، الذي يتألف من وسائل **استهلاك**، وتتجسد في هذا الجزء من المنتوج الاجتماعي.

بيد أن وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك، هي، ما عدا بعض الاستثناءات التي لا

قيمة لها هنا، أصناف مختلفة تماماً من السلع، منتوجات متباينة تماماً من حيث شكلها الطبيعي أو شكلها الاستعمالي، وهي بالتالي منتوجات أصناف ملموسة متباينة كلّياً من العمل، فالعمل الذي يستخدم الآلات لإنتاج وسائل عيش، يختلف اختلافاً تاماً عن العمل الذي يصنع آلات. ويبدو أن يوم العمل السنوي الإجمالي بكامله، الذي يُعبّر عنه بقيمة = 3000، يُنفق على إنتاج مواد استهلاك = 3000، ولا يظهر فيها مجدداً أي جزء ثابت من القيمة، نظراً لأن هذه الـ 3000 = 1500 م + 1500 ف، لا تنحل إلّا إلى قيمة ـ رأسمال متغيرة + فائض قيمة. من جهة أخرى نجد أن القيمة ـ رأسمال الثابتة = 6000، تُعاود الظهور في هيئة منتوجات تختلف تماماً عن وسائل الاستهلاك، أي في هيئة وسائل الإنتاج؛ في حين لا يبدو حقاً أن أي جزء من يوم العمل الاجتماعي قد أُنفق على إنتاج هذه المنتوجات الجديدة، بل يبدو بالأحرى أن يوم العمل هذا بأكمله لا يتألف إلّا من أصناف لا تولّد وسائل إنتاج بل وسائل استهلاك. ولقد سبق أن أوضحنا جلية هذا اللغز. إن القيمة التي ينتجها مجدداً العمل السنوي تساوي قيمة منتوج القطاع II، تساوي القيمة الكلّية لمواد الاستهلاك التي أُنتجت حديثاً. بيد أن قيمة هذا المنتوج أكبر بمقدار $\frac{2}{3}$ من ذلك الجزء من العمل السنوي الذي أُنفق على إنتاج وسائل الاستهلاك (في القطاع II). إذ لم يُنفق على إنتاجها سوى $\frac{1}{3}$ العمل السنوي. أما $\frac{2}{3}$ من هذا العمل السنوي فقد أُنفقا على إنتاج وسائل إنتاج. أي في القطاع I. إن القيمة الجديدة المُنتَجَة خلال هذا الوقت في القطاع I، وهي تساوي القيمة ـ رأسمال المتغيرة زائداً فائض القيمة مما أُنتج في القطاع I، تساوي القيمة ـ رأسمال الثابتة في القطاع II التي تعاود الظهور في مواد الاستهلاك التي أُنتجت في هذا القطاع. وعليه يمكن أن تُبادَل إحداهما بالأخرى وأن تعوضا عن بعضهما بعضاً عينياً (in natura). ولذلك فإن القيمة الكلّية [429] لمواد الاستهلاك المُنتجة في القطاع II تساوي مجموع القيمة الجديدة المُنتجة في القطاعين I و II، أي أن II (ث + م + ف) = I (م + ف) + II (م + ف)، وبالتالي تساوي مجموع القيمة الجديدة في شكل م + ف التي أنتجها عمل السنة.

من جهة أخرى، إن القيمة الكلّية لوسائل الإنتاج I تساوي مجموع القيمة ـ رأسمال الثابتة التي تعاود الظهور في شكل وسائل إنتاج I وفي شكل مواد استهلاك II، فهي تساوي إذن مجموع القيمة ـ رأسمال الثابتة التي تعاود الظهور في المنتوج الكلّي للمجتمع. وهذه القيمة الكلّية تساوي التعبير القيمي عن $\frac{3}{4}$ يوم عمل ماضٍ مُنفَقَة في القطاع I قبل بدء عملية الإنتاج و$\frac{2}{3}$ يوم عمل ماض مُنفَقَين في القطاع II قبل بدء عملية الإنتاج في السنة الجارية، أي تساوي بمجموعها التعبير القيمي عن يومي عمل كلّيين.

وعليه تأتي الصعوبة لدى تحليل المنتوج الكلّي الاجتماعي السنوي، من واقع أن جزء القيمة الثابت يتمثل في صنف من المنتوجات هو وسائل الإنتاج ـ يختلف تماماً عن القيمة الجديدة م + ف المضافة إلى هذا الجزء الثابت من القيمة، والمتمثلة في وسائل استهلاك. وبذا يتولد مظهر يوحي ـ من ناحية القيمة ـ أن ثلثي كتلة المنتوجات المستهلكة يظهران مجدداً في شكل جديد، كمنتوج جديد، مع أن المجتمع لم يبذل في إنتاجه أيما عمل. وذلك ما لا يحصل بالنسبة إلى رأسمال مفرد. فكل رأسمالي فردي يستخدم صنفاً ملموساً محدداً من العمل يحوّل وسائل الإنتاج الخاصة به إلى منتوج معين. لنفترض أن الرأسمالي صانع آلات، مثلاً، وأن رأس المال الثابت المُنفق خلال السنة = 6000 ث، والمتغير = 1500 م، وفائض القيمة = 1500 ف؛ والمنتوج = 9000؛ ولنفترض أن المنتوج يمثل 18 آلة، قيمة كل واحدة منها = 500. إن المنتوج بأكمله ماثل هنا في شكل واحد، هو شكل آلات. (وإذا كان صانع الآلات يُنتج عدة أنواع من الآلات، فيجري الحساب لكل نوع على انفراد). إن مجمل المنتوج السلعي هو نتاج عمل أُنفق في صناعة بناء الآلات خلال السنة، إنه نتاج دمج لنوع العمل الملموس نفسه بوسائل الإنتاج نفسها. وعليه فإن الأجزاء المختلفة من قيمة المنتوج تتمثل في الشكل الطبيعي نفسه: 12 آلة تحتوي على 6000 ث، 3 آلات على 1500 م، و3 آلات باقية على 1500 ف. ومن الجلّي هنا أنه إذا كانت قيمة الاثنتي عشرة آلة = 6000 ث، فليس مردّ ذلك إلى أن ما يتجسد في هذه الآلات الاثنتي عشرة هو عمل بُذل في الماضي قبل بدء بناء الآلات، وليس عملاً بُذل في بنائها في السنة الجارية. إن قيمة وسائل الإنتاج اللازمة لصنع 18 آلة لم تتحوّل من تلقاء ذاتها إلى قيمة 12 آلة، ولكن قيمة هذه الـ 12 آلة (وتتألف هذه القيمة بدورها من 4000 ث + 1000 م + 1000 ف) تساوي القيمة ـ رأسمال الثابتة الكلّية التي تحتويها قيمة كل الآلات الثماني عشرة.
[430] ويتعين على صانع الآلات، إذن، أن يبيع 12 من 18 آلة، بغية التعويض عما أنفقه من رأسمال ثابت ضروري له لتجديد 18 آلة جديدة. بالمقابل سيكون أمراً يتعذر فهمه، لو أن العمل المستخدم في صناعة بناء الآلات وحدها، قد أدى إلى النتيجة التالية: من جهة، 6 آلات = 1500 م + 1500 ف، ومن جهة أخرى، حديد ونحاس وبراغي وسيور، إلخ، بقيمة مقدارها 6000 ث، أي وسائل إنتاج للآلات في شكلها الطبيعي، التي، كما هو معلوم، لا يُنتجها الرأسمالي المفرد، الصانع للآلات، بنفسه، بل يتعين عليه أن يعوّض عنها عبر عملية التداول. ومع ذلك يبدو، للوهلة الأولى، أن تجديد إنتاج المنتوج الاجتماعي السنوي إنما يتم بهذا الأسلوب المجافي للعقل.

إن منتوج رأسمال فردي، أي كل جزء من رأس المال الاجتماعي حُبِيَ بحياة خاصة، وينشط بصورة مستقلة، قد يتخذ أي شكل من الأشكال الطبيعية. والشرط الوحيد هو أنْ يتخذ هذا المنتوج، فعلاً، شكلاً استعمالياً، أي قيمة استعمالية تسمه بميسم عضو قابل للتداول في عالم السلع. وسواء استطاع هذا المنتوج أن يعود إلى الدخول كوسيلة إنتاج في نفس عملية الإنتاج التي خرج منها بصفته منتوجاً، أي سواء كان ذلك الجزء من قيمته، الذي يمثل القسم الثابت من رأس المال، يمتلك شكلاً طبيعياً يتيح له، حقاً، القيام بوظيفة رأسمال ثابت مجدداً أم لا، فذلك أمر لا أهمية له، بل عرضي تماماً. ولو لم يكن كذلك، لأُعيد تحويل هذا الجزء من قيمة المنتوج بحيث يتخذ عن طريق البيع والشراء شكل عناصر شيئية لإنتاجه، ويتم بواسطة مثل هذا التبادل تجديد إنتاج رأس المال الثابت في شكل طبيعي يستطيع فيه أداء وظيفته.

غير أن الحال يختلف مع منتوج رأس المال الاجتماعي الكلّي. فجميع العناصر الشيئية اللازمة لتجديد الإنتاج ينبغي أن تؤلف، وهي في شكلها الطبيعي، أجزاء من هذا المنتوج. ولا يمكن تعويض الجزء الثابت المستهلك من رأس المال عن طريق الإنتاج الكلّي، إلّا إذا كان مجمل الجزء الثابت من رأس المال، الذي يظهر في المنتوج السنوي مجدداً بالشكل الطبيعي لوسائل إنتاج جديدة تستطيع فعلياً أن تؤدي وظيفة رأسمال ثابت. واستناداً إلى فرضية تجديد الإنتاج البسيط، فإن قيمة ذلك الجزء من المنتوج، الذي يتألف من وسائل إنتاج، يجب أن تساوي الجزء الثابت من قيمة رأس المال الاجتماعي.

زد على ذلك: إذا نظرنا إلى الأمر من الناحية الفردية، فإن الرأسمالي لا ينتج عن طريق العمل الجديد المضاف، سوى رأسماله المتغير زائداً فائض القيمة اللذين يدخلان في مجمل قيمة منتوجه، في حين أن جزء القيمة الثابت ينتقل إلى المنتوج بفضل الطابع الملموس للعمل الجديد المُضاف.

وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر المجتمع، فإن ذلك الجزء من يوم العمل الاجتماعي، الذي يُنتج وسائل إنتاج، وبالتالي يضيف إليها قيمة جديدة، وينقل إليها قيمة [431] وسائل الإنتاج المُستهلكة في إنتاجها، ـ إن هذا الجزء من يوم العمل الاجتماعي لا يُنتج شيئاً سوى رأسمال ثابت جديد مخصص للتعويض عما استُهلك من رأس المال الثابت في شكل وسائل إنتاج قديمة في القطاع I والقطاع II على السواء. إن هذا الجزء من

يوم العمل الاجتماعي لا يُنتج غير منتوج مخصص للاستهلاك الإنتاجي. إن مجمل قيمة هذا المنتوج إذن هي قيمة لا تستطيع أن تؤدي وظيفتها من جديد إلّا كرأسمال ثابت، ولا تتيح إعادة شراء شيء غير رأسمال ثابت في شكله الطبيعي، وبالتالي لا تنحلّ هذه القيمة إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر المجتمع، لا إلى رأسمال متغير ولا إلى فائض قيمة. ـ ومن جهة أخرى، فإن ذلك الجزء من يوم العمل الاجتماعي، الذي يُنتج مواد استهلاك، لا يُنتج أي شيء للتعويض عن رأس المال الاجتماعي الثابت. إنه لا يُنتج سوى منتوجات مخصصة، في شكلها الطبيعي، لتتحقق فيها قيمة رأس المال المتغير وفائض القيمة للقطاعين I وII.

ولو عاينا الأمر من وجهة نظر المجتمع، أي لو عاينا المنتوج الاجتماعي الكلّي، الذي يضم عناصر تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي، وعناصر الاستهلاك الفردي على السواء، فينبغي ألّا نقلّد الأسلوب الذي أخذه برودون عن الاقتصاد السياسي البورجوازي، فننظر إلى الأمر كما لو أن المجتمع الذي يسوده نمط الإنتاج الرأسمالي، المجتمع المأخوذ بكليته أي كتلة واحدة (en bloc)، يفقد طابعه الاقتصادي التاريخي الخاص. على العكس. فإننا نواجه في هذه الحالة رأسمالياً كلّياً. إن رأس المال الكلّي للمجتمع يبدو بمثابة رأسمال مساهم يضم سائر الرأسماليين الفرادى معاً. وهذه الشركة المساهمة تتسم بصفة مشتركة مع العديد من الشركات المساهمة الأخرى، هي أن كلاً يعرف ما أودعه، ولكنه لا يعرف ما سيسحبه.

IX ـ عودة إلى آدم سميث، شتورخ ورامزي

إن القيمة الكلّية للمنتوج الاجتماعي تبلغ 9000 = 6000 ث + 1500 م + 1500 ف، أو بتعبير آخر: إن 6000 تجدِّد إنتاج قيمة وسائل الإنتاج، و3000 تجدِّد إنتاج قيمة وسائل الاستهلاك. وعليه فقيمة الإيراد الاجتماعي م + ف تبلغ ثُلث قيمة المنتوج الكلّي لا غير، ولا يمكن لمجموع المستهلكين، العمال والرأسماليين، أن يسحبوا سلعاً، منتوجات، من المنتوج الاجتماعي الكلّي ويدرجوها في رصيد استهلاكهم إلّا بمقدار قيمة هذا الثُلث. من جهة أخرى تؤلف الـ 6000 = $\frac{2}{3}$ من قيمة المنتوج، قيمة رأس المال الثابت الذي ينبغي تعويضه عينياً (in natura). وعليه ينبغي إدراج وسائل إنتاج بهذا المقدار في رصيد الإنتاج ثانية، وكان شتورخ قد رأى ضرورة ذلك، بيد أنه لم يستطع البرهان على هذه الضرورة:

«من الواضح أن قيمة المنتوج السنوي تنقسم جزئياً إلى رأسمال، وجزئياً إلى ربح، وأن كل واحد من جزءي قيمة المنتوج السنوي هذين، يشتري بصورة منتظمة المنتوجات التي تحتاجها الأمة لتجديد رأسمالها وكذلك لتعويض رصيد استهلاكها. إن المنتوجات التي تؤلف رأسمال الأمة، لا يمكن أن تُستهلك بأي حال». (شتورخ، تأملات في طبيعة \الإيراد \القومي، باريس، 1824، ص 134 ـ 135 ـ 150). [432]

"Il est clair que la valeur du produit annuel se distribue partie en capitaux et partie en profits, et que chacune de ces parties de la valeur du produit annuel va régulièrement acheter les produits dont la nation a besoin, tant pour entretenir son capital que pour remplacer son fonds consommable les produits qui constituent le *capital* d'une nation, *ne sont point consommables*." (Storch, *Considérations sur la nature du revenu national,* Paris, 1824, p. 134-135-150).

غير أن آدم سميث قد تقدم بعقيدته العجيبة، التي ما تزال إلى يومنا هذا تُنقل من دون تمحيص،ليس فقط في صيغتها المذكورة آنفاً، وكأن قيمة المنتوج الاجتماعي الكلّي تنحلّ إلى إيراد ـ إلى أجور زائداً فائض قيمة ـ أو، حسب تعبيره هو، تنحلّ إلى أجور زائداً ربح (فائدة) زائداً ريع عقاري. بل تقدم بها كذلك في صيغة أكثر تبسيطاً، وكأن المستهلكين ينبغي أن يدفعوا، آخر المطاف (ultimately) إلى المُنتجين قيمة المنتوج الكلّية. وهذه الموضوعة ما تزال حتى يومنا هذا واحدة من أكثر الصيغ المعتمدة شيوعاً وابتذالاً، بل حقيقة من الحقائق الأزلية لما يُسمى بعلم الاقتصاد السياسي. ويجري توضيح ذلك بما يلي من أسلوب معقول ظاهرياً. لنأخذ أي صنف من المصنوعات، وليكنْ ذلك، مثلاً قمصاناً من الكتان. أولاً، ينبغي لغازل خيوط الكتان أن يدفع لزارع الكتان كامل قيمة هذا الكتان، أي قيمة ما أُنفق من البذور، والأسمدة، وعلف دواب الجرّ، إلخ، زائداً ذلك الجزء من القيمة الذي ينقله رأس المال الأساسي لزارع الكتان، مثل المباني والمعدات الزراعية، إلخ، إلى المنتوج؛ وعلاوة على ذلك ينبغي له أن يعوّض عن الأجور المدفوعة لدى إنتاج الكتان؛ ويدفع فائض القيمة (الربح والريع العقاري) الماثلة في الكتان؛ ويعوّض، أخيراً، عن تكاليف نقل الكتان من موضع الإنتاج إلى معمل الغزول. بعد ذلك ينبغي للنسّاج بدوره أن يُسدّد لغازل خيوط الكتان، ليس فقط سعر الكتان، بل أيضاً ذلك الجزء من قيمة الآلات والمباني، إلخ، وباختصار ذلك

الجزء من قيمة رأس المال الأساسي الذي انتقل إلى الكتان، وأنْ يدفع علاوة على ذلك سعر جميع المواد المساعدة المُستهلكة في أثناء عملية الغزل، وأجور الغازلين، وفائض القيمة، إلخ، وتمضي الأمور على هذا المنوال وصولاً إلى قاصر الأقمشة والتعويض عن تكاليف نقل القماش الناجز، وأخيراً صناعي القمصان، الذي يدفع مجمل سعر كل من سبقه من المُنتجين، الذين زودوه بالمواد الأولية لا غير. وفي معمل صناعي القمصان تستمر إضافة القيمة، جزئياً من قيمة رأس المال الثابت المُستهلك في صنع القمصان بشكل وسائل عمل ومواد مساعدة، إلخ، وجزئياً من العمل المبذول الذي يضيف قيمة أجور العمال صانعي هذه القمصان زائداً فائض قيمة لصناعي القمصان. لنفترض أن هذا [433] المنتوج الإجمالي، أي القمصان، يكلّف الآن، آخر المطاف، 100 جنيه، ولنفترض أن هذا الرقم يعبّر عن ذلك الجزء من قيمة المنتوج السنوي الكلّي الذي يُنفقه المجتمع على القمصان. إن مستهلكي القمصان يدفعون هذه المائة جنيه، أي يدفعون قيمة جميع ما تحتويه القمصان من وسائل إنتاج، وكذلك من أجور زائداً فائض قيمة لكل من زارع الكتان، والغازل، والنسّاج، والقاصر وصانع القمصان، وكذلك أصحاب المشاريع في ميدان النقل. هذا صحيح كلّياً. وهذا في الواقع ما يمكن لأي طفل أن يفهمه. ولكن يُقال بعد ذلك: هكذا هو الأمر بالنسبة لقيمة كل السلع لأخرى. وكان حريّاً أن يُقال: هكذا هو الأمر بالنسبة لقيمة **جميع وسائل الاستهلاك**؛ بالنسبة لقيمة ذلك الجزء من المنتوج الاجتماعي الذي يدخل رصيد الاستهلاك، أي ذلك الجزء من قيمة المنتوج الاجتماعي الذي يمكن أن يُنفق بصفة إيراد. حقاً أن مجموع قيم سائر هذه السلع يساوي قيمة جميع وسائل الإنتاج المُستهلكة فيها (الأجزاء المُستهلكة من رأس المال الثابت) زائداً القيمة التي خلقها العمل الذي أُضيف في المرة الأخيرة (الأجور زائداً فائض القيمة). من هنا فإن مجموع المستهلكين يمكن أن يدفعوا لقاء المجموع الكلّي لهذه القيمة، وذلك لأنه رغم أن قيمة كل سلعة مفردة تتألف من ث + م + ف، فإن مجموع قيم سائر السلع التي تدخل رصيد الاستهلاك، مأخوذة معاً، لا يمكن، في حدّها الأقصى، أن تساوي غير ذلك الجزء من قيمة المنتوج الاجتماعي، الذي ينحلّ إلى م + ف، أي لا يمكن أن تساوي إلّا تلك القيمة التي أضافها العمل المُنفق خلال العام إلى وسائل الإنتاج الموجودة أصلاً، إلى قيمة رأس المال الثابت. أما بالنسبة إلى القيمة ـ رأسمال الثابتة فلقد سبق أن رأينا أنها تُعوَّض من كتلة المنتوج الاجتماعي بأسلوب مزدوج. أولاً ـ من خلال التبادل بين رأسماليي القطاع II، الذين ينتجون وسائل الاستهلاك، ورأسماليي القطاع I، الذين ينتجون وسائل الإنتاج. وهذا هو منبع العبارة

القائلة إن ما يؤلف رأسمالاً عند هذا، يؤلف إيراداً عند ذاك. ولكن واقع الأمور ليس كذلك. إن الـ 2000 II ث، الموجودة بهيئة وسائل استهلاك قيمتها 2000، تؤلف قيمة ـ رأسمال ثابتة بالنسبة لرأسماليي القطاع II. وعليه، فلا يستطيع رأسماليو القطاع II استهلاك هذه القيمة بأنفسهم، رغم أن منتوجهم مخصص، من حيث شكله الطبيعي، للاستهلاك. من ناحية ثانية، فإن الـ 2000 I (م + ف) هي أجور وفائض قيمة أنتجها رأسماليو وعمال القطاع I. وهذه القيمة موجودة في الشكل الطبيعي لوسائل الإنتاج، في أشياء لا تتيح استهلاك قيمها الخاصة. لدينا هنا، إذن، مجموع من القيم يبلغ 4000، نصفه لا يعوّض إلّا عن رأس المال الثابت سواء قبل أم بعد التبادل، ونصفه الآخر يؤلف إيراداً لا غير. ـ ولكن ثانياً، يجري تعويض رأس المال الثابت في القطاع I عينياً (in natura)، جزئياً عن طريق التبادل بين رأسماليي القطاع I، وجزئياً عن طريق التعويض عينياً داخل كل مشروع منفرد.

[434] إن القول بأن مجمل قيمة المنتوج السنوي إنما ينبغي أن يدفعها المستهلكون، آخر المطاف، كان سيغدو صحيحاً لو كان يُفهم بالمستهلكين نوعان مختلفان كلّياً منهم، وهم المستهلكون الفرديون، والمستهلكون المُنتجون. ولكن بما أن جزءاً من المنتوج ينبغي أن يُستهلك بصورة مُنتجة فلا يعني ذلك سوى أنه ينبغي أن يؤدي وظيفة رأسمال، ولا يمكن أن يُستهلك كإيراد.

ولو قسمنا قيمة المنتوج الكلّي = 9000، إلى 6000 ث + 1500 م + 1500 ف، ونظرنا إلى الـ 3000 (م + ف) بصفتها إيراداً فقط، فإن رأس المال المتغير هو الذي سيبدو، على العكس، قد تلاشى، فيما سيبدو رأس المال، من وجهة نظر المجتمع بأسره، مؤلفاً من رأسمال ثابت لا أكثر. ذلك لأن ما ظهر في الأصل بمثابة 1500 م، قد انحصر الآن في جزء من الإيراد الاجتماعي، ـ في أجور، أي في إيراد للطبقة العاملة، وبذلك تلاشى طابع هذا الجزء كرأسمال. وهذا الاستنتاج هو ما استخلصه رامزي في الواقع. ففي رأيه، لا يتألف رأس المال منظوراً إليه من وجهة نظر المجتمع، إلّا من رأسمال أساسي، ولكنه يفهم رأس المال الأساسي على أنه رأس المال الثابت، أي كتلة القيم التي تتألف من وسائل الإنتاج، سواء كانت وسائل الإنتاج هذه مجرد وسائل عمل أم مواد عمل، مثل المواد الأولية، والمنتوجات نصف المصنعة، والمواد المساعِدة، إلخ. وهو يطلق على رأس المال المتغير اسم رأس المال الدائر:

«يتألف رأس المال الدائر حصراً من وسائل العيش وغيرها من الضروريات المسلّفة للعمال قبل اكتمال منتوج عملهم.. إن رأس المال

الأساسي وحده، لا الدائر، هو منبع الثروة القومية، بالمعنى الدقيق للعبارة. ورأس المال الدائر ليس الفاعل المباشر في الإنتاج، ولا يتسم بأهمية جوهرية للإنتاج عموماً، بل هو مجرد ظرف حتمه الفقر المؤسي لجمهرة الشعب. إن رأس المال الأساسي هو وحده ما يؤلف، من وجهة النظر القومية، عنصر كلفة الإنتاج». (رامزي، المرجع نفسه، ص23-26 وما بعدها).

"Circulating capital consists only of subsistence and other necessaries advanced to the workmen, previous to the completion of the produce of their labour Fixed capital alone, not circulating, is properly speaking a source of national wealth Circulating capital is not an immediate agent in production, nor essential to it at all, but merely a convenience rendered necessary by the deplorable poverty of the mass of the people Fixed capital alone constitutes an element of cost of production in a national point of view." (Ramsay, l.c.p. 23 - 26 passim.)

ويعرّف رامزي بتفصيل أكبر رأس المال الأساسي، الذي يعني به رأس المال الثابت بالكلمات التالية:

«إن المدة الزمنية التي كان خلالها أي جزء من منتوج ذلك العمل» (تحديداً العمل المبذول في أية سلعة) «يوجد بهيئة رأسمال أساسي، أي في شكل لا يعيل فيه عمالاً، رغم أنه يساعد في إنتاج السلعة المقبلة. .» ([المرجع نفسه]، ص 59).

"The length of time during which any portion of the product of that labour" (labour bestowed on any commodity) "has existed as fixed capital, i.e. in a form in which, though assisting to raise the future commodity, *it does not maintain labourers*." ([l.c.p.] p.59).

[435] ونرى هنا من جديد، المصيبة التي أنزلها آدم سميث، بإغراقه الفارق بين رأس المال الثابت والمتغير في الفارق بين رأس المال الأساسي والدائر. إن رأس المال الثابت عند رامزي يتألف من وسائل عمل، ورأس المال الدائر من وسائل عيش، والاثنان كلاهما، سلعة ذات قيمة معينة، وليس بوسع الأولى أن تُنتج أيما فائض قيمة شأنها شأن الثانية.

X ـ رأس المال والإيراد: رأس المال المتغير والأجور[49]

إن تجديد الإنتاج السنوي بأكمله، أي كامل منتوج السنة المعنية هو منتوج العمل النافع لتلك السنة. بيد أن قيمة هذا المنتوج الكلّي أكبر من ذلك الجزء من قيمته الذي يتجسد فيه العمل السنوي، أي قوة العمل المُنفقة خلال السنة الجارية. إن **القيمة السنوية الجديدة**، أي القيمة المُنتجة مجدداً خلال هذه السنة في شكل سلعي، أصغر من **قيمة المنتوج**، أي أصغر من القيمة الكلّية لكتلة السلع المصنوعة خلال السنة بأكملها. والفارق الذي نحصل عليه بطرح القيمة التي أضافها العمل خلال السنة الجارية إلى المنتوج، من القيمة الكلّية للمنتوج السنوي، إن هذا الفارق لا يؤلف قيمة تجدد إنتاجها فعلاً بل مجرد قيمة تعود إلى الظهور في شكل جديد للوجود، إنها قيمة منقولة إلى المنتوج السنوي من القيمة التي كانت موجودة قبل هذا المنتوج والتي تبعاً لديمومة الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت المساهمة في عملية العمل الاجتماعية في السنة الجارية ـ قد تكون مُنتَجة في فترة زمنية تسبقها بهذه الدرجة أو تلك، ونابعة من قيمة وسائل إنتاج جاءت إلى الدنيا ربما في السنة السابقة، أو في عدد من السنوات السابقة. غير أنها، في كل الأحوال، قيمة منقولة من وسائل إنتاج تم إنتاجها في السنوات السابقة إلى منتوج السنة الجارية.

دعونا نعود إلى مخططنا، حيث لدينا، بعد مبادلة العناصر التي تم بحثها آنفاً بين القطاعين I و II، وداخل القطاع II، ما يلي:

I) 4000 ث + 1000 م + 1000 ف (إن الـ 2000 الأخيرة تتحقق في مواد استهلاك II ث) = 6000.

II) 2000 ث (يجدد إنتاجها عبر المبادلة مع I (م + ف) + 500 م + 500 ف = 3000.

مجموع القيمة = 9000.

[436] إن القيمة الجديدة التي أُنتجت خلال السنة تتلخص في قيمة م وقيمة ف فقط. وعليه فإن مجموع القيمة المُنتجة مجدداً في هذه السنة يساوي مجموع م + ف = 2000 I (م + ف) + 1000 II (م + ف) = 3000. أما أجزاء القيمة المتبقية من قيمة المنتوج لهذه السنة فهي، برمتها، مجرد قيمة منقولة من قيمة وسائل إنتاج قديمة استُهلكت خلال

(49) فيما يلي يرد النص من المخطوطة VIII.

الإنتاج السنوي. وإن عمل السنة الجارية لم يُنتج أية قيمة خلاف هذه الـ 3000؛ وهذه تمثل كامل القيمة المُنتجة مجدداً في السنة.

ولكن 2000 I (م + ف)، كما رأينا من قبل، تعوّض للقطاع II عن 2000 II ث بوسائل إنتاج في شكل طبيعي. وعليه فإن ثلثي العمل السنوي المنفق في القطاع I، قد أنتجا من جديد رأس المال الثابت للقطاع II، من ناحية قيمته الكاملة كما من ناحية شكله الطبيعي، سواء بسواء. وهكذا، إذا نظرنا إلى ذلك من وجهة نظر المجتمع، فإن ثلثا العمل المُنفق خلال السنة خلقا قيمة ـ رأسمال ثابتة جديدة متحققة في شكل طبيعي موائم للقطاع II. وعليه نجد أن الشطر الأعظم من العمل السنوي الاجتماعي قد أُنفق على إنتاج رأسمال ثابت جديد (قيمة ـ رأسمال ماثلة في شكل وسائل إنتاج) بغية التعويض عن القيمة ـ رأسمال الثابتة المُنفقة على إنتاج وسائل استهلاك. إن ما يميز المجتمع الرأسمالي هنا عن المجتمع البدائي لا يكمن البتة، كما يظن سنيور[50]، في تمتع البدائي بامتياز وخاصية القدرة على إنفاق عمله، في بعض الأحيان، من دون أن يخلق له ذلك ثماراً تُبدل إلى إيراد، أي إلى وسائل استهلاك. والواقع أن الفرق يكمن في الآتي:

آ) إن المجتمع الرأسمالي يستخدم قسطاً أكبر من العمل السنوي المتاح، لإنتاج وسائل إنتاج (وبالتالي رأس المال الثابت) لا تنحلّ إلى إيراد في شكل أجور أو فائض قيمة، بل يمكن أن تقوم بوظيفة رأسمال لا غير.

ب) عندما يقوم البدائي بصنع القوس، والسهام، والمطارق الحجرية، والفؤوس، والسلال، إلخ، فإنه يدرك بوضوح تام أنه استخدم الزمن المُنفق على هذا ليس في إنتاج وسائل استهلاك، بل غطّى حاجته إلى وسائل إنتاج، ولا شيء سوى ذلك. زدْ على ذلك، أن البدائي يرتكب خطيئة اقتصادية فاحشة بما يبديه من لامبالاة تامة فيما يتعلق

(50) «عندما يصنع البدائي قوساً، فإنه يزاول صنعة، ولكنه لا يمارس التقشف». (سنيور، المبادىء الأساسية للاقتصاد السياسي، الترجمة الفرنسية، أريفابينه، 1836، ص 342 ـ 343).
(Senior, *Principes fondamentaux de l'écon. pol.,* trad., Arrivabene, Paris, 1836, p. 342-343.). «كلما مضى المجتمع في التقدم، إزداد في طلب التقشف» (المرجع نفسه، ص 342). ـ قارن: [ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، الفصل الثاني والعشرين، 3، ص 619، [الطبعة الألمانية الحديثة، ص623]. [ن.برلين]، [الطبعة العربية، ص 735-736]. [ن. ع].

بكمية الوقت الذي يُنفقه على هذا؛ فصنع سهم واحد يستغرق، حسبما يقول تايلور[51]، [437] شهراً كاملاً في أحيانٍ كثيرة.

إن التصور الدارج الذي يسعى بعض الاقتصاديين السياسيين لأن يزيحوا به المصاعب النظرية عن كاهلهم، أي إدراك الروابط الواقعية ـ وهو أن ما يؤلف رأسمالاً عند هذا يؤلف إيراداً عند ذاك، والعكس بالعكس ـ تصور صحيح جزئياً، لكنه يغدو خاطئاً تماماً (ويرتبط بالتالي بعدم فهم تام لمجمل عملية التبادل التي تجري في تجديد الإنتاج السنوي، أي عدم فهم الأساس الحقيقي لما هو صحيح جزئياً في التصور المذكور). حالما يسبغون على هذا التصور طابعاً عاماً.

ونوجز الآن العلاقات الحقيقية التي تقوم عليها الصحة الجزئية لهذا التصور، وعند ذلك يتكشف على الفور عدم الصحة في فهم هذه العلاقات.

1) إن رأس المال المتغير يقوم بوظيفة رأسمال بين يدي الرأسمالي، وبوظيفة إيراد بين يدي العامل المأجور.

إن رأس المال المتغير يوجد بادىء الأمر بين يدي الرأسمالي بهيئة **رأسمال نقدي**، وهو يؤدي وظيفة **رأسمال نقدي** عندما يشتري به الرأسمالي قوة عمل. وطالما لبث بين يدي الرأسمالي في شكل نقد، فإنه لا يمثل سوى قيمة معينة موجودة في شكل نقد، فيمثل بالتالي مقداراً دائماً لا متغيراً. فهو رأسمال متغير بالقوة فقط وذلك بالذات لأنه قابل للتحوّل إلى قوة عمل. وهو لا يصبح رأسمالاً متغيراً بالفعل إلّا بعد أن يخلع شكله النقدي، أي بعد تحوّله إلى قوة عمل تبدأ القيام بوظيفتها كجزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي في العملية الرأسمالية.

إن **النقد** الذي قام أول الأمر بوظيفة الشكل النقدي لرأس المال المتغير، بالنسبة للرأسمالي، يقوم الآن بين يدي العامل بوظيفة الشكل النقدي لأجوره، التي يحوّلها إلى وسائل عيش؛ أي يقوم بوظيفة الشكل النقدي **للإيراد** الذي يستمده من البيع المتكرر لقوة عمله.

نحن هنا إزاء واقعة بسيطة تقوم في انتقال **النقد** من يد الشاري، وهو الرأسمالي في

---

(51) إي. ب. تايلور، أبحاث في التاريخ البدائي للبشرية، ترجمة هـ. موللر، لايبزيغ، بلا تاريخ نشر، ص 240. (E. B. Tyler, *Forschungen über die Urgeschichte der Menschheit*, übersetzt von H. Müller, Leipzig, ohne Datum, S. 240).

هذه الحالة، إلى يد البائع، وهو بائع قوة العمل في هذه الحالة، أي العامل. وإن ما يقوم هنا بوظيفة مزدوجة، بوظيفة رأسمال بالنسبة للرأسمالي، وبوظيفة إيراد بالنسبة للعامل، ليس رأسمالاً متغيراً بل نفس النقد الذي يوجد أولاً بين يدي الرأسمالي كشكل
[438] نقدي لرأسماله المتغير، بالتالي كرأسمال متغير كامن، ليخدم بالتالي، بين يدي العامل، كمُعادِل لقوة عمله المباعة، حالما يحوّله الرأسمالي إلى قوة عمل. ولكن كون هذا النقد نفسه يخدم بين يدي البائع غرضاً نافعاً يختلف عما بين يدي الشاري، إنما هو ظاهرة ملازمة لبيع وشراء سائر السلع.

لكن الاقتصاديين التبريريين يعرضون القضية عرضاً مغلوطاً. ويتضح ذلك على خير وجه فيما لو ركزنا أبصارنا، من دون الالتفات حالياً إلى ما سيعقب ذلك من العرض، على فعل التداول ن ـ ق ع (= ن ـ س)، أي على تحويل النقد إلى قوة عمل من جهة الشاري الرأسمالي، وعلى ق ع ـ ن (= س ـ ن) أي تحويل سلعة قوة العمل إلى نقد من جهة البائع، أي العامل. ويقول أولاء الاقتصاديون: إن النقد نفسه يحقق هنا رأسمالَيْن اثنين؛ فالشاري ـ الرأسمالي يحوّل رأسماله النقدي إلى قوة عمل حي، يضيفها إلى رأسماله الإنتاجي من جهة؛ ومن جهة أخرى، يحوّل البائع ـ العامل سلعته ـ قوة العمل ـ إلى نقد يُنفقه كإيراد، وهذا بالذات ما يمكّنه من بيع قوة عمله مراراً وتكراراً والحفاظ عليها بهذا النحو؛ وعليه فإن قوة عمله ذاتها تمثل له رأسمالاً في شكل سلعي، يدرّ عليه إيراداً مستمراً. أما في الواقع فإن قوة العمل هي ثروته (التي تجدد نفسها، تجدّد إنتاج نفسها باستمرار) لا رأسماله. إنها السلعة الوحيدة التي يمكن وينبغي له أن يبيعها باستمرار لكي يعيش، والتي لا تفعل فعلها كرأسمال (متغير) إلّا بين يدي الشاري، الرأسمالي. إن كون إنسان ما مرغمٌ على بيع قوة عمله، أي نفسه بالذات، دوماً وأبداً، إلى شخص ثالث، يبرهن، حسب هؤلاء الاقتصاديين، على أنه رأسمالي، لأنه يتعين عليه أن يبيع باستمرار «السلعة» (نفسه بالذات). وبهذا المعنى يكون العبد هو الآخر رأسمالياً، رغم أن شخصاً ثالثاً يقوم ببيعه كسلعة مرة وإلى الأبد، لأن من طبيعة هذه السلعة ـ العامل العبد ـ ألّا يكتفي شاريها بإرغامها على العمل مجدداً كل يوم فحسب، بل وأنْ يزودها أيضاً بوسائل العيش، ليمكّنها من العمل دائماً وأبداً. ـ (قارن بهذا الصدد سيسموندي وساي في الرسائل إلى مالتوس).

2) وعليه عند مبادلة 1000 I م + 1000 I ف لقاء 2000 II ث، فإن ما هو رأسمال ثابت بالنسبة للبعض (2000 II ث) يغدو رأسمالاً متغيراً وفائض قيمة، أي إيراداً بوجه عام، بالنسبة للبعض الآخر؛ وما هو رأسمال متغير وفائض قيمة 2000 I

(م + ف)، أي ما هو إيراد عموماً بالنسبة للبعض، يغدو رأسمالاً ثابتاً بالنسبة للبعض الآخر.

دعونا ننظر أولاً إلى مبادلة I م لقاء II ث، مبتدئين من وجهة نظر العامل.

إن العامل الكلّي في القطاع I قد باع قوة عمله إلى الرأسمالي الكلّي في نفس القطاع لقاء 1000؛ ويتلقى هذه القيمة نقداً يُدفع في شكل أجور. وبهذا النقد يشتري من [439] رأسمالي القطاع II وسائل استهلاك بنفس المقدار من القيمة. ويواجهه رأسمالي القطاع II كبائع سلع، لا أكثر ولا أقل، حتى لو اشترى العامل من رب عمله الرأسمالي بالذات، وهو ما يفعله حقاً، على سبيل المثال، عند مبادلته الـ 500 II م، كما رأينا ذلك من قبل (ص 380)(*) إن شكل التداول الذي تجتازه سلعة العامل، أي قوة العمل، هو شكل التداول البسيط للسلع بهدف إشباع الحاجات لا غير، أي لغرض الاستهلاك: س (قوة العمل) ـ ن ـ س (وسائل استهلاك، سلعة رأسمالي القطاع II). إن نتيجة فعل التداول هذا هي: إن العامل حافظ على نفسه كقوة عمل لأجل رأسمالي القطاع I؛ ولكي يستمر في هذا الحفاظ على نفسه بهذه الصورة يتعين عليه باستمرار أن يكرر العملية ق ع (س) ـ ن ـ س من جديد. إن أجوره تتحقق في وسائل استهلاك، وهي تُنفق بمثابة إيراد، بل إنها تُنفق مراراً وتكراراً بمثابة إيراد، فيما لو أخذنا الطبقة العاملة بمجموعها.

دعونا ننظر الآن إلى مبادلة I م لقاء II ث نفسها، من وجهة نظر الرأسمالي. إن مجمل المنتوج السلعي للقطاع II يتألف من وسائل استهلاك، أي من أشياء مُعدّة لتدخل في الاستهلاك السنوي، وتخدم، بالتالي، في تحقيق إيراد لأحد ما، هو العامل الكلّي للقطاع I في الحالة المبحوثة هنا. أما بالنسبة للرأسمالي الكلّي في القطاع II، فإن جزءاً من منتوجه السلعي = 2000، يمثّل الآن شكل القيمة ـ رأسمال الثابتة، المتحوّل إلى سلعة لرأسماله الإنتاجي، الذي ينبغي أن يُعاد تحويله من هذا الشكل السلعي إلى شكل طبيعي، حتى يمكن له أن يفعل به فعله ثانية كجزء ثابت من رأس المال الإنتاجي. وما توصل إليه رأسمالي القطاع II حتى الآن هو أنه قام، عن طريق البيع لعامل القطاع I، بإعادة تحويل نصف (= 1000) قيمته ـ رأسمال (الثابتة)، الذي تم تجديد إنتاجه في شكل سلعي (وسائل استهلاك)، إلى شكل نقدي. لذلك، ليس رأس المال المتغير I م

(*) أنظر هذا المجلد، ص 404، [الطبعة العربية، ص 457-458]. [ن. ع].

هو الذي تحوّل إلى هذا النصف الأول من القيمة ـ رأسمال الثابتة II ث، فما تحوّل هو النقد الذي قام بوظيفة رأسمال نقدي عند رأسمالي القطاع I أثناء المبادلة لقاء قوة عمل، وصار بالتالي ملكاً لبائع قوة العمل، علماً بأنه لا يمثّل عند هذا الأخير أي رأسمال بل إيراد في شكل نقدي، أي أنه يُنفق كوسيلة شراء للحصول على وسائل استهلاك. من جهة أخرى، لا يمكن للنقد = 1000، الذي تدفق إلى أيدي رأسماليي القطاع II من عمال القطاع I، أن يؤدي وظيفته كعنصر ثابت من رأس المال الإنتاجي في القطاع II. فما يزال، بعدُ، الشكل النقدي لرأسماله السلعي وينبغي أن يتحوّل إلى أجزاء مكوّنة أساسية أو دائرة من رأس المال الثابت. لذلك يشتري رأسمالي القطاع II، بالنقد الذي تلقاه من عمال القطاع I، الذين اشتروا سلعته، يشتري وسائل إنتاج من رأسمالي القطاع I بمقدار 1000. بهذه الطريقة تتجدد القيمة ـ رأسمال الثابتة للقطاع II بنصف مقدارها الكلّي في [440] الشكل العيني (الطبيعي) الذي تستطيع أن تؤدي به، من جديد، وظيفة عنصر من عناصر رأس المال الإنتاجي في هذا القطاع. وقد كان شكل التداول في هذه الحالة (س ـ ن ـ س): مواد استهلاك بقيمة 1000 ـ نقد = 1000 ـ وسائل إنتاج بقيمة 1000.

ولكن س ـ ن ـ س هنا هي حركة رأسمال. إن س تُباع إلى العمال فتتحوّل إلى ن، و ن هذه تُحوّل إلى وسائل إنتاج؛ إنها إعادة تحويل السلعة إلى عناصر مادية تكوّن هذه السلعة. من ناحية ثانية، مثلما أن رأسمالي القطاع II يقوم في مواجهة رأسمالي القطاع I بدور شارٍ للسلعة وحسب، كذلك يقوم رأسمالي القطاع I بدور بائع السلعة في مواجهة رأسمالي القطاع II. لقد اشترى القطاع I بالأصل قوة عمل قيمتها 1000 بنقد مقداره 1000 مخصص لأداء وظيفة رأسمال متغير، فتلقى بذلك مُعادِلاً لهذه الـ 1000 م التي أعطاها بشكل نقد؛ وهذا النقد هو الآن ملك للعامل الذي يُنفقه على شراء وسائل استهلاك من رأسماليي القطاع II، ولا يستطيع القطاع I أن يسترجع هذا النقد، الذي تدفّق عن هذا الطريق إلى خزائن القطاع II، ما لم يقم باقتناصه ثانية عبر بيع سلع ذات مقدار مماثل من القيمة.

لقد كان لدى الرأسمالي الكلّي في القطاع I، بادىء الأمر، مبلغ معين من النقد = 1000، مخصص لأداء وظيفة الجزء المتغير من رأس المال، ثم يؤدي هذا الجزء وظيفة رأس المال المتغير من جراء تحوّله إلى قوة عمل ذات قيمة مماثلة المقدار. أما العامل فقد قدم له، نتيجة لعملية الإنتاج، كمية معينة من السلع (وسائل إنتاج) قيمتها 6000، وسُدْس هذه القيمة، أي 1000، هو، من حيث قيمته، مُعادِل الجزء المتغير من رأس المال المسلّف نقداً. إن القيمة ـ رأسمال المتغيرة لا تؤدي وظيفة رأسمال متغير بعد أن

صارت الآن في شكل سلعي، شأنها من قبل حين كانت في شكل نقدي. إذ لا يسعها أن تقوم بذلك إلّا بعد أن تتحوّل إلى قوة عمل حي، وفقط خلال الوقت الذي تقوم فيه قوة العمل الحي هذه بأداء وظيفتها في عملية الإنتاج. ولم تكن القيمة ـ رأسمال المتغيرة، وهي بهيئة نقد، سوى رأسمال متغير كامن. ولكنها كانت ماثلة في شكل يتيح تحويلها مباشرة إلى قوة عمل. أما عندما تكون القيمة ـ رأسمال المتغيرة نفسها بهيئة سلعة، فإنها تظل قيمة نقدية كامنة فحسب؛ ولا تمكن إعادتها إلى شكلها النقدي الأصلي إلّا عن طريق بيع السلعة، أي، في هذه الحالة، عبر قيام رأسمالي القطاع II بشراء سلعة بمقدار 1000 من رأسمالي القطاع I. وحركة التداول هنا هي: 1000 (نقد) ـ قوة عمل بقيمة 1000 ـ 1000 في سلعة (مُعادِل رأس المال المتغير) ـ 1000 م (نقد)، أي أن الحركة هي ن ـ س   س ـ ن (= ن ـ ق ع   س ـ ن). وعملية الإنتاج التي تقع بين (س   س) لا تنتمي ذاتها إلى ميدان التداول؛ فهي لا تظهر في المبادلة المتقابلة بين مختلف عناصر تجديد الإنتاج السنوي، رغم أن هذه المبادلة تتضمن تجديد إنتاج جميع عناصر رأس المال الإنتاجي، سواء عناصره الثابتة أم عنصره المتغير، قوة العمل. ويظهر سائر حاملي هذه المبادلة بمثابة شارين أو بائعين، أو الاثنين معاً؛ ويظهر العمال خلال ذلك كشارين للسلع فقط؛ أما الرأسماليون فيظهرون كباعة وشارين على التناوب، بل لا يظهرون، في حدود معينة، ألّا كشارين فقط، أو كبائعين فقط. [441]

النتيجة: يتملك القطاع I من جديد جزء القيمة المتغيرة من رأسماله في شكل نقد، وهو الشكل الوحيد القابل للتحوّل مباشرة إلى قوة عمل، أي أنه يتملك من جديد هذا الجزء في الشكل الوحيد الذي يمكن أن يُسلّف به فعلاً كعنصر متغير من رأسماله الإنتاجي. من جهة ثانية، ينبغي للعامل أن يبرز الآن من جديد كبائع للسلعة، كبائع لقوة عمله، قبل أن يستطيع البروز ثانية كشارٍ للسلعة.

وبمقدار ما يتعلق الأمر برأس المال المتغير للقطاع II أي (500 II م)، فإن عملية التداول بين الرأسماليين والعمال في قطاع الإنتاج الواحد ذاته، تجري بشكل مباشر من دون توسطات، طالما كنا ننظر إليها كعملية تجري بين الرأسمالي الكلّي للقطاع II والعامل الكلّي للقطاع II.

إن الرأسمالي الكلّي للقطاع II يسلّف 500 م لشراء قوة عمل بنفس المقدار من القيمة؛ في هذه الحالة يصبح الرأسمالي الكلّي شارياً، والعامل الكلّي بائعاً. بعد ذلك يبرز العامل على المسرح، بالنقد الذي استلمه لقاء قوة عمل، كشارٍ لجزء من السلع التي انتجها بنفسه. وعليه يكون الرأسمالي هنا بائعاً. لقد عوّض العاملُ الرأسماليّ عن النقد

الذي دفعه الرأسمالي في شراء قوة العمل بواسطة جزء من رأس المال السلعي للقطاع II الذي أنتجه، وهو بالتحديد 500 م في شكل سلعة؛ ويحوز الرأسمالي الآن في شكل سلعي نفس هذا الـ م، الذي كان يحوزه في شكل نقدي قبل تحويل النقد إلى قوة عمل؛ في حين أن العامل، من جهة أخرى، قد حقق قيمة قوة عمله في نقد، ويقوم بدوره الآن بتحقيق هذا النقد بإنفاقه كإيراد من أجل الاستهلاك، لاقتناء جزء من وسائل الاستهلاك التي أنتجها هو بنفسه. وهذه مبادلة لإيراد العامل في شكل نقد مقابل جزء مكوّن لسلعة 500 م، الجزء الذي جدّد إنتاجه بنفسه، والذي يخص الرأسمالي. بهذه الطريقة يرجع هذا النقد إلى رأسمالي القطاع II كشكل نقدي لرأسماله المتغير. إن قيمة مُعادِلة من الإيراد في شكل نقدي تعوّض هنا في شكل سلعي عن القيمة ـ رأسمال المتغيرة.

ولا يُثري الرأسمالي نفسه باستعادة النقد المدفوع للعامل عند شراء قوة العمل، عندما يبيع للعامل كتلة سلعية مُعادِلة. الواقع أن الرأسمالي سيدفع للعامل مرتين، لو دفع له أولاً 500 عند شراء قوة عمله، ثم أعطاه علاوة على ذلك، مجاناً، كمية من السلع تبلغ قيمتها 500، والتي جعل العامل يُنتجها. بالعكس، فلو لم يُنتج العامل لأجل الرأسمالي شيئاً سوى 500 في شكل سلعي، أي سوى مُعادِل سعر قوة عمله البالغ 500، لبقي الرأسمالي بعد هذه العملية عند نفس النقطة كما كان قبلها. ولكان العامل قد جدّد إنتاج
[442] منتوج بقيمة 3000؛ لقد أدام الجزء الثابت من قيمة المنتوج، أي قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة فيه = 2000، بتحويلها إلى منتوج جديد؛ وقد أضاف علاوة على ذلك قيمة مقدارها 1000 (م + ف) إلى تلك القيمة المعنية. (إن التصور القائل بأن الرأسمالي يزداد ثراءً، بمعنى أنه يكسب فائض قيمة بعودة الـ 500 إليه نقداً، هو التصور الذي يطوره ديستوت دو تراسي، وذلك ما سنبينه بتفصيل أكبر في البند XIII من هذا الفصل).

وعندما يقوم عامل القطاع II بشراء وسائل استهلاك بقيمة 500، تعود إلى رأسمالي هذا القطاع قيمة الـ (500 II م)، التي كان يحوزها للتو بهيئة سلعة، تعود ثانية بهيئة نقد، أي بالشكل الذي سلّفها به في الأصل. والنتيجة المباشرة لهذه الصفقة، كما لأي بيع للسلع، هي تحويل قيمة معنية من شكل سلعي إلى شكل نقدي. وليس ثمة أية ميزة خاصة في عودة النقد إلى نقطة انطلاقه بواسطة هذه الصفقة. فلو كان رأسمالي القطاع II قد اشترى، بهذه الـ 500 من النقد، سلعة من رأسمالي القطاع I، ثم باع بدوره إلى رأسمالي القطاع I سلعة بمقدار 500، لعادت إليه هذه الـ 500 بهيئة نقد أيضاً. وفي

تلك الحالة تكون هذه الـ 500 في هيئة نقد قد خدمت فقط مبادلة كتلة من السلع قيمتها 1000، ولعادت، بموجب القانون العام الذي صغناه سابقاً، إلى الطرف الذي كان أول من طرح النقد في التداول لغرض مبادلة هذه الكتلة من السلع.

غير أن الـ 500 في هيئة نقد التي تدفقت عائدة إلى رأسمالي القطاع II، هي في الوقت ذاته رأسمال متغير كامن قد تجدّد في شكل نقد. فما سبب ذلك؟ إن النقد، وبالتالي رأس المال النقدي، هو رأسمال متغير كامن بسبب كونه، وبحدود كونه، قابلاً للتحوّل إلى قوة عمل. إن عودة هذه الـ 500 نقداً إلى رأسمالي القطاع II، تقترن بعودة قوة عمل القطاع II إلى سوق العمل. وإن عودة النقد وقوة العمل إلى قطبين متضادين ـ وبالتالي عودة هذه الـ 500 إلى الظهور، ليس فقط كنقد، بل أيضاً كرأسمال متغير في شكل نقد ـ أمر مشروط بإجراء واحد نفسه. فالنقد = 500، يتدفق عائداً إلى رأسمالي القطاع II لأنه باع إلى عامل هذا القطاع وسائل استهلاك بمقدار 500؛ أي لأن العامل أنفق أجوره، وبذلك تمكن من إعالة نفسه وأسرته، وبالتالي الحفاظ على قوة عمله. ولكي يكون قادراً على المضي في العيش والبروز ثانية كشارٍ للسلع، يتعين عليه أن يبيع قوة عمله ثانية. فعودة هذه الـ 500 نقداً إلى رأسمالي القطاع II تعني في الوقت نفسه عودة أو بقاء قوة العمل بمثابة سلعة يمكن شراؤها بهذه الـ 500 نقداً، كما تعني عودة هذه الـ 500 نقداً كرأسمال متغير كامن.

أما بالنسبة لرأسماليي القسم الفرعي II ب، الذي يُنتج مواد الترف، فإن ما يقع مع م ـ وهو (II ب) م ـ هو نفس ما يقع مع I م. فالنقد الذي يجدّد لرأسماليي القسم الفرعي II ب رأسمالهم المتغير في شكل نقدي، يتدفق إليهم بطريق ملتوٍ يمر عبر أيدي رأسماليي القسم الفرعي II آ. ولكن ثمة فارقاً فيما إذا كان العمال يشترون وسائل [443]
عيشهم بصورة مباشرة من المُنتجين الرأسماليين الذين يبيعون لهم قوة عملهم، أم كانوا يشترونها من صنف آخر من الرأسماليين الذين يعود النقد بواسطتهم إلى الفئة الأولى من الرأسماليين بطريق ملتوٍ. ولما كانت الطبقة العاملة تعيش عيش كفاف، فإنها تشتري طالما استطاعت الشراء. ولكن الحال غير ذلك مع الرأسمالي، كما يحدث مثلاً عند مُبادلة 1000 II ث مقابل 1000 I م. إن الرأسمالي لا يعيش عيش كفاف. فدافعه المحرّك هو أقصى إنماء ممكن لقيمة رأسماله. وعليه إذا ما نشأت ظروف توحي بأن من الأفضل لرأسمالي القطاع II أن يحتفظ، في الأقل، بجزء من رأسماله الثابت، في شكل نقدي وقتاً أطول، بدلاً من تجديده عل الفور، فإن عودة تدفق الـ 1000 II ث (بهيئة نقد) إلى رأسمالي القطاع I تتباطأ، وتتباطأ بالتالي إعادة 1000 م إلى الشكل النقدي، ولا يستطيع

رأسمالي القطاع I، عندها، أن يواصل أعماله على النطاق نفسه إلّا إذا كان بحوزته نقد احتياطي، ـ كما أن من المطلوب بوجه عام وجود رأسمال احتياطي بهيئة نقد كيما يستطيع مواصلة العمل بلا انقطاع، بصرف النظر عن سرعة أو(*) بطء عودة القيمة ـ رأسمال المتغيرة بهيئة نقد.

ولدى بحث تبادل مختلف عناصر تجديد الإنتاج السنوي الجاري، يتعين بالمثل بحث نتيجة عمل السنة السابقة، أي عمل السنة التي انتهت أصلاً إن عملية الإنتاج التي نجم عنها هذا المنتوج السنوي، تخلّفت وراءنا، صارت في عداد الماضي، وتلاشت في منتوجها؛ وعليه باتت تنتمي بدرجة أكبر إلى عملية التداول، التي تسبق عملية الإنتاج أو تجري بموازاتها، أي تحويل رأس المال المتغير بالقوة إلى رأسمال متغير بالفعل، نعني بيع وشراء قوة العمل. إن سوق العمل لم يَعُد يؤلف جزءاً من سوق السلع الذي يواجه المرء هنا. فلم يقتصر العامل هنا على أنه باع قوة عمله أصلاً، بل قدم في شكل سلعي مُعادِلاً لسعر قوة عمله، علاوة على فائض القيمة؛ ومن جانب آخر وضع العامل أجوره في جيبه وأخذ يبرز خلال المبادلة كشارٍ للسلع (وسائل استهلاك) لا أكثر. ولكن ينبغي للمنتوج السنوي أن يحتوي جميع عناصر تجديد الإنتاج، وأن يجدّد إنتاج جميع عناصر رأس المال الإنتاجي، وفي المقدمة منها العنصر الأهم، أي رأس المال المتغير. ولقد رأينا في الواقع أن نتيجة المبادلة المتعلقة برأس المال المتغير هي هذه: يقوم العامل كشارٍ للسلعة بإنفاق أجوره واستهلاك السلعة المشتراة، فيحافظ بذلك على قوة عمله ويجدد إنتاجها، باعتبار أن قوة عمله هي السلعة الوحيدة التي يمكن ويجب عليه أن يبيعها؛ كما رأينا أن النقد الذي سلّفه الرأسمالي في شراء قوة العمل هذه يرجع إليه، [444]
مثلما ترجع قوة العمل إلى سوق العمل كسلعة تُبادل لقاء هذا النقد؛ والنتيجة التي نحصل عليها فيما يخص حالة 1000 I م هي: إن رأسماليي القطاع I يحوزون 1000 م بهيئة نقد وفي المقابل: يعرض عمال القطاع I قوة عمل بقيمة 1000، بحيث أن مجمل عملية تجديد الإنتاج في القطاع I يمكن أن تبدأ من جديد. وهذه واحدة من نتائج عملية المبادلة.

من جهة ثانية، يُنفق عمال القطاع I أجورهم ويقتنون من رأسماليي القطاع II وسائل استهلاك بمقدار 1000 ث، ويحولونها بذلك من الشكل السلعي إلى الشكل النقدي؛ وقد أعاد رأسماليو القطاع II تحويلها من هذا الشكل النقدي إلى الشكل الطبيعي لرأسمالهم

(*) في الطبعتين الأولى والثانية ورد حرف العطف و (und) وليس حرف الاستدراك: أو (oder)، صححها إنجلز. [ن. برلين].

الثابت، وذلك بشراء سلع بمبلغ = 1000 م من رأسماليي القطاع I، الذين استعادوا بذلك قيمة ـ رأسمالهم المتغيرة في شكل نقد مرة أخرى.

إن رأس المال المتغير في القطاع I يمرّ بثلاثة تحوّلات، لا تتجلى أبداً في تبادل المنتوج السنوي أو لا تتجلى إلّا تلميحاً.

1) الشكل الأول، هو تحويل 1000 I م من نقد، إلى قوة عمل بقيمة مماثلة. ولا يتجلى هذا التحويل في مبادلة السلع بين القطاعين I و II، إلّا أن نتيجته تظهر في كون عمال القطاع I يواجهون بائع سلع القطاع II بنقد مقداره 1000، تماماً مثلما أن عمال القطاع II يواجهون، بعد حصولهم على 500 بهيئة نقد، بائع السلع بقيمة 500 II م الماثلة في شكل سلعي.

2) أما الشكل الثاني، وهو الشكل الوحيد الذي يتغير فيه رأس المال المتغير بالفعل، فيقوم بوظيفة رأسمال متغير، حيث تظهر قوة خالقة للقيمة محلّ قيمة معينة بودلت بها، إن هذا الشكل الثاني ينتمي حصراً إلى عملية الإنتاج التي سبق أن انتهت.

3) الشكل الثالث، الذي يتجلى فيه رأس المال المتغير من حيث هو نتيجة عملية الإنتاج، من حيث هو القيمة المُنتجَة مجدداً خلال السنة، وهذه القيمة بالنسبة إلى القطاع I = 1000 م + 1000 ف = 2000 I (م + ف). وبدلاً من قيمته الأصلية = 1000 نقداً، لدينا الآن ضعف هذا المقدار من القيمة = 2000 بهيئة سلعة. لذا فإن القيمة ـ رأسمال المتغيرة = 1000 بهيئة سلعة لا تؤلف سوى نصف تلك القيمة الجديدة التي خلقها رأس المال المتغير بوصفه عنصراً من عناصر رأس المال الإنتاجي. إن هذه الـ 1000 I م بهيئة سلعة هي المُعادِل الدقيق، من حيث غرضه، لذلك الجزء المتغير من رأس المال الكلّي، الجزء الذي سلّفه الرأسمالي الكلّي في القطاع I بالأصل، أي أنها المُعادِل الدقيق لـ 1000 م نقداً؛ ولكنها، إذ توجد في شكل سلعي، ليست إلّا نقداً بالقوة، (فهي لا تصبح نقداً بالفعل إلّا ببيع السلعة)، وهي، بالتالي، تمثّل بدرجة أقل رأسمالاً نقدياً متغيراً مباشراً. وستغدو رأسمالاً نقدياً متغيراً آخر المطاف ببيع السلعة 1000 I م، علماً أن الشاري هو II ث، وبعودة ظهور قوة العمل في الحال كسلعة قابلة للشراء، كمادة يمكن أن تتحوّل إليها 1000 م نقداً.

وفي مجرى هذه التحوّلات جميعاً يبقى رأسمالي القطاع I محتفظاً برأس المال المتغير [445] بين يديه: 1) بادىء الأمر كرأسمال نقدي؛ 2) ثم كعنصر لرأسماله الإنتاجي؛ 3) بعد ذلك كجزء من قيمة رأسماله السلعي، أي بهيئة قيمة سلعية؛ 4) أخيراً بهيئة نقد مرة أخرى، نقد تواجهه ثانية قوة العمل التي يمكن أن يتحوّل إليها. وخلال عملية العمل

يحوز الرأسمالي بين يديه رأس المال المتغير كقوة عمل فاعلة، وخالقة للقيمة، وليس كقيمة ذات مقدار معين؛ وبما أن الرأسمالي لا يدفع للعامل دائماً إلّا بعد أن تكون قوة هذا الأخير قد مارست فعلها لفترة معينة قد تطول أو تقصر، فإنه يتلقى القيمة التي خلقتها تلك القوة للتعويض عن نفسها هي زائداً فائض قيمة، قبل أن يدفع للعامل لقاء قوته.

ولما كان رأس المال المتغير يلبث على الدوام بين يدي الرأسمالي في هذا الشكل أو ذاك، فلا يمكن القول بأي حال من الأحوال بأنه يتحوّل إلى إيراد لأي شخص كان. بالأحرى، أن 1000 I م بهيئة سلعة تتحوّل إلى نقد ببيع هذه السلعة إلى القطاع II، الذي تعوّض له عينياً (in natura) عن نصف رأسماله الثابت.

إن الشيء الذي ينحلّ إلى إيراد ليس رأس المال المتغير في القطاع I، أي الـ 1000 م نقداً. فهذا النقد قد كفّ عن القيام بوظيفة الشكل النقدي لرأس المال المتغير في القطاع I حالما تحوّل إلى قوة عمل، تماماً مثلما أن نقد أي شارٍ آخر للسلع يكفّ عن كونه يخص صاحبه حال تحوّله إلى سلعة تخص بائعاً آخر. والتحوّلات التي يتعرض لها النقد بين يدي الطبقة العاملة التي تلقته بمثابة أجور، ليست تحوّلات رأس المال المتغير، بل تحوّلات قيمة قوة عمل الطبقة العاملة التي استحالت نقداً، تماماً مثلما أن تحويل القيمة 2000 I (م + ف) التي خلقها العامل مجدداً هو مجرد تحويل لسلعة الرأسمالي، لا يخص العامل البتة. ولكن الرأسمالي ـ وبدرجة أكبر مفسره النظري أي رجل الاقتصاد السياسي ـ لا يستطيع إلّا بمشقة بالغة، أن يتخلص من الوهم بأن النقد المدفوع إلى العامل يظل ملكه، ملك الرأسمالي. ولو كان الرأسمالي صاحب مناجم ذهب، فإن الجزء المتغير من القيمة ـ أي المُعادِل في شكل سلعة الذي يعوّضه عن سعر شراء العمل ـ يظهر مباشرة في شكل نقدي، ويستطيع بالتالي أن يؤدي من جديد وظيفة رأسمال نقدي متغير دونما حاجة لأن يتدفق عائداً بطريق ملتوٍ. ولكن الـ 500 م توجد بالنسبة لعامل القطاع II ـ ما دمنا نصرف النظر عن العمال الذين ينتجون مواد الترف ـ توجد بهيئة سلع مخصصة لاستهلاك العامل؛ وهذا العامل، منظوراً إليه كعامل كلّي، يشتريها مرة أخرى بصورة مباشرة من نفس الرأسمالي الكلّي الذي باع إليه قوة عمله. ويتألف الجزء المتغير من قيمة رأس المال في القطاع II، من ناحية شكله العيني (الطبيعي)، من وسائل استهلاك، خُصص أكثرها لاستهلاك الطبقة العاملة. ولكن ليس رأس المال المتغير هو ما [446] يُنفقه العامل في هذا الشكل، بل هي الأجور، أي نقد العامل، الذي يقوم عبر تحقيقه

في وسائل الاستهلاك هذه، بإعادة رأس المال المتغير 500 II م للرأسمالي إلى شكله النقدي ثانية. لقد تم تجديد إنتاج رأس المال المتغير II م بهيئة وسائل استهلاك، شأنه شأن رأس المال الثابت 2000 II ث؛ فلا هذا ولا ذاك يمكن أن يكون إيراداً لرأسمالي القطاع II. فالأجور، في الحالين، هي ما يتحوّل إلى إيراد.

ولكن لو تمت في حالة واحدة استعادة 1000 II ث وكذلك 1000 I م بنفس الطريق الملتوي، وتمت استعادة 500 II م، في حالة أخرى، أي استعادة رأس المال الثابت ورأس المال المتغير (وتتم الاستعادة بالنسبة لهذا الأخير جزئياً بصورة مباشرة وجزئياً بصورة غير مباشرة) ثانية كرأسمال نقدي، عبر انفاق الأجور كإيراد، فتلك حقيقة هامة في مبادلة المنتوج السنوي.

XI ـ التعويض عن رأس المال الأساسي

إن استعراض مبادلات تجديد الإنتاج السنوي، ينطوي على صعوبة بالغة تكمن في التالي. لو تناولنا أبسط شكل تتمثل فيه القضية لحصلنا على:

I) 4000 ث + 1000 م + 1000 ف +

II) 2000 ث + 500 م + 500 ف = 9000،

وهذا ينحلّ أخيراً إلى:

4000 I ث + 2000 II ث + 1000 I م + 500 II م + 1000 I ف + 500 II ف = 6000 ث + 1500 م + 1500 ف = 9000. إن جزءاً من قيمة رأس المال الثابت، بمقدار ما يتألف رأس المال هذا من وسائل عمل بالمعنى الدقيق للكلمة (أي كقسم خاص من وسائل الإنتاج)، قد انتقل من وسائل العمل إلى منتوج العمل (السلعة)، وتواصل وسائل العمل هذه وظيفتها كعناصر رأس المال الإنتاجي، علماً بأنها تفعل ذلك في شكلها الطبيعي القديم، وأن ما يصيبها من اهتلاك، أي القيمة التي تفقدها تدريجياً خلال فترة معينة من أداء وظيفتها، هو ما يعاود الظهور كعنصر من قيمة السلع التي توسطت وسائل العمل هذه في إنتاجها، وهذا ما ينتقل من وسيلة العمل إلى منتوج العمل. إذن، بما أن الحديث يدور عن تجديد الإنتاج السنوي، يتعين هنا ألّا تؤخذ بنظر الاعتبار، قبل كل شيء، سوى تلك المكوّنات من رأس المال الأساسي الذي تزيد مدة حياتها عن سنة واحدة. فإن هلكت تماماً خلال السنة المعنية توجب تعويضها وتجديدها بالكامل، عن طريق تجديد الإنتاج السنوي، فالقضية المشارة هنا، إذن، لا تخصها أصلاً.

فقد يحدث ـ وهذا كثيراً ما يحدث ـ أن أعضاء جزئية معلومة من الآلات وغيرها من الأشكال المعمّرة نسبياً لرأس المال الأساسي تتطلب التعويض بقضها وقضيضها في حدود [447] سنة واحدة رغم طول عمر المبنى كله أو الآلة بأكملها. إن هذه الأعضاء الجزئية تنتمي إلى صنف عناصر رأس المال الأساسي التي يتوجب تعويضها في حدود سنة واحدة.

ولا ينبغي خلط هذا العنصر من قيمة السلع الذي يتوجب تعويضه في حدود السنة المعنية مع تكاليف التصليح. فإن بيعت السلعة، تحوّل عنصر القيمة هذا إلى نقد، شأن بقية العناصر الأخرى؛ ولكن اختلافه عن عناصر القيمة الأخرى يتجلّى بعد تحويله إلى نقد. إن المواد الأولية والمواد المساعِدة المستهلكة في إنتاج هذه السلع ينبغي التعويض عنها عينياً (in natura) من أجل استئناف تجديد إنتاج السلع (لكي تمضي عملية إنتاج السلع، بوجه عام، على نحو مستمر)؛ كما ينبغي تعويض قوة العمل المبذولة عليها بقوة عمل جديدة. وبالنتيجة فإن النقد المستحصل من السلع ينبغي أن يُعاد تحويله باستمرار إلى هذه العناصر من رأس المال الإنتاجي، أي من الشكل النقدي إلى الشكل السلعي. ولا يتغير من جوهر الأمر شيئاً لو جرى شراء المواد الأولية والمساعِدة، مثلاً، في مواعيد معلومة بكتل ضخمة نسبياً ـ لكي تؤلف خزيناً إنتاجياً ـ بحيث لا تعود ثمة حاجة إلى شراء وسائل الإنتاج هذه مجدداً خلال مدة معينة؛ وعليه، فإن النقد المتأتي عن بيع السلع بمقدار ما يستخدم للشراء من أجل تكوين الخزين ـ يمكن أن يتجمع ما دامت وسائل الإنتاج الموجودة كافية، علماً بأن هذا الجزء من رأس المال الثابت يظهر مؤقتاً كرأسمال نقدي عُلّقت فعاليته الوظيفية. إن رأس المال ليس إيراداً، بل رأسمال إنتاجي مُعلّق في شكل نقدي. إن تجديد وسائل الإنتاج ينبغي أن يمضي باستمرار، رغم أن شكل هذا التجديد ـ من ناحية التداول ـ يمكن أن يكون مختلفاً. فالشراء الجديد، أي عملية التداول، الذي يتم تجديد وتعويض هذه الوسائل عبره، قد يجري على فواصل طويلة: عندئذ تُنفق مبالغ كبيرة من النقد دفعة واحدة، يُعوّض عنها بخزين إنتاجي مقابل؛ أو تجري هذه العملية في المواعيد المتعاقبة بسرعة؛ عندئذ يتوالى إنفاق النقد تباعاً بسرعة وبمبالغ صغيرة نسبياً، فيكون الخزين الإنتاجي صغيراً. وهذا كله لا يغير من جوهر الأمر في شيء. وينطبق الحال نفسه على قوة العمل. فحيثما يمضي الإنتاج مستمراً على النطاق نفسه خلال السنة كلها، يجري باستمرار تعويض قوة العمل المستهلكة بأخرى جديدة؛ أما إذا كان العمل موسمياً، أو جرى استخدام مقادير من العمل تختلف باختلاف الفترات، كما يحدث في الزراعة، فإن ذلك يقابله شراء قوة العمل بكمية صغيرة مرة وكبيرة مرة أخرى. وبالعكس، فإن النقد المتأتي عن بيع السلعة، بمقدار ما يمثل جزءاً

من قيمة السلعة مساوياً لاهتلاك رأس المال الأساسي، لا يعاد تحويله إلى جزء مكوّن لرأس المال الإنتاجي الذي يعوّض النقد عن فقدان قيمته. فهو يترسّب إلى جانب رأس
[448] المال الإنتاجي، ويلبث في شكله النقدي. ويتكرر ترسّب النقد هذا، إلى أن تنقضي مرحلة تجديد الإنتاج التي تتألف من عدد أكبر أو أصغر من السنين، والتي يقوم خلالها العنصر الأساسي من رأس المال الثابت بمواصلة وظيفته في عملية الإنتاج وهو في شكله الطبيعي القديم. وما إن يصل العنصر الأساسي من رأس المال الثابت كالمباني، والآلات، إلخ، نهاية عمره، ولا يعود بوسعه أداء وظيفته في عملية الإنتاج، حتى تكون قيمته ماثلة إلى جانبه وقد عُوّضت بالنقد كاملة، أي بمجموع الرواسب النقدية، بالقيم، التي انتقلت بالتدريج من رأس المال الأساسي إلى السلع التي أسهم هذا العنصر في إنتاجها، وقد اتخذت هذه القيم شكلاً نقدياً نتيجة بيع هذه السلع. ثم يخدم هذا النقد في تعويض رأس المال الأساسي (أو عناصر رأس المال هذا، نظراً لأن لمختلف عناصره آماد ديمومة مختلفة) عينياً (in natura)، وهكذا فإنه يخدم في تجديد هذا الجزء المكوّن لرأس المال الإنتاجي تجديداً فعلياً فهذا النقد إذن هو الشكل النقدي لجزء من القيمة ـ رأسمال الثابتة، أي لجزئها الأساسي. وهكذا فإن تكوين الكنز هذا هو ذاته عنصر من عناصر عملية تجديد الإنتاج الرأسمالية، فهو تجديد إنتاج وتكديس لقيمة رأس المال الأساسي، أو قيمة عناصره المفردة ـ في شكل نقدي ـ حتى يحلّ الأجل الذي تنتهي به حياة رأس المال الأساسي ويكون بالتالي قد نقل كامل قيمته إلى السلع المُنتجة، فيتوجب التعويض عنه عينياً. ولكن هذا النقد لا يخلع شكله ككنز، وبالتالي لا يستأنف فعاليته في عملية تجديد إنتاج رأس المال التي تجري بتوسط التداول إلّا حينما يجري تحويل هذا النقد إلى عناصر جديدة من رأس المال الأساسي للتعويض عن عناصره التي انتهت حياتها.

ومثلما أن التداول السلعي البسيط لا يتطابق بالمرة مع المقايضة المباشرة للمنتوجات، كذلك فإن تداول المنتوج السلعي السنوي لا يمكن أن ينحلّ إلى تبادل متقابل بين مكوّناته المختلفة من دون وسيط. فالنقد يلعب هنا دوراً خاصاً، يجد التعبير عنه، تحديداً، في نمط تجديد إنتاج القيمة ـ رأسمال الأساسية. (سوف نبحث لاحقاً بأي مظهر سوف يظهر هذا كله عند الافتراض بأن الإنتاج جماعي ولا يرتدي شكل إنتاج سلعي).

ولو عدنا الآن إلى مخططنا الأساسي، لوجدنا بالنسبة للقطاع II ما يلي: 2000 ث + 500 م + 500 ف. إن جميع وسائل الاستهلاك التي جرى إنتاجها في خلال السنة تساوي، في هذه الحالة، قيمة 3000؛ وإن كل عنصر من العناصر السلعية المختلفة،

التي تؤلف المجموع الكلّي للسلع، ينحلّ من ناحية قيمته إلى $\frac{2}{3}$ ث + $\frac{1}{6}$ م + $\frac{1}{6}$ ف، أو بموجب النسب المئوية إلى $66\frac{2}{3}$ ث + $16\frac{2}{3}$ م + $16\frac{2}{3}$ ف. إن مختلف أنواع السلع في القطاع II قد تضم قيمة رأس المال الثابت بنسب مختلفة؛ وعلى غرار ذلك، يمكن أن تختلف في هذه السلع قيمة الجزء الأساسي من رأس المال الثابت؛ بل إن أمد ديمومة الأجزاء الأساسية لرأس المال، وبالتالي أيضاً، اهتلاكها السنوي، أي جزء القيمة [449] الذي تنقله نسبياً (pro rata) إلى السلع التي تسهم في إنتاجها، تختلف هي الأخرى. ولكن لا أهمية لذلك كله هنا. فعند النظر في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية لا نتحدث إلّا عن المبادلة بين القطاع II والقطاع I. فهذان القطاعان II وI لا يواجهان أحدهما الآخر إلّا في حدود علاقتهما الاجتماعية الواسعة؛ ولذلك فإن المقدار النسبي ث = الجزء من قيمة المنتوج السلعي للقطاع II (وهو الجزء الوحيد الذي يتسم بأهمية حاسمة لحل المسألة قيد البحث) يمثّل ذلك المعدل الوسطي الذي يتكوّن حين نلخص الحصيلة العامة لجميع فروع الإنتاج الداخلة في القطاع II.

وهكذا، فإن كل نوع من السلع (وهي بأغلبها من النوع ذاته)، التي تتمثل قيمتها الإجمالية في: 2000 ث + 500 م + 500 ف، يساوي بنفس الدرجة من حيث القيمة $66\frac{2}{3}$% ث + $16\frac{2}{3}$% م + $16\frac{2}{3}$% ف. وينطبق هذا على كل 100 وحدة من السلع، سواء صنفت تحت الرمز ث أو م أو ف.

والسلع التي تتجسد فيها 2000 ث، يمكن أن تنحّل بدورها من ناحية القيمة الى:

1) $1333\frac{1}{3}$ ث + $333\frac{1}{3}$ م + $333\frac{1}{3}$ ف = 2000 ث،

ويمكن أن تنحّل الـ 500 م بالمثل إلى:

2) $333\frac{1}{3}$ ث + $83\frac{1}{3}$ م + $83\frac{1}{3}$ ف = 500 م،

وأخيراً فإن الـ 500 ف يمكن أن تنحّل إلى:

3) $333\frac{1}{3}$ ث + $83\frac{1}{3}$ م + $83\frac{1}{3}$ ف = 500 ف.

ولو جمعنا الآن كل أجزاء ث المذكورة في البنود 1، 2 و3، لحصلنا على $1333\frac{1}{3}$ ث + $333\frac{1}{3}$ ث + $333\frac{1}{3}$ ث = 2000. وبالمثل، لو جمعنا كل أجزاء (م) لحصلنا $333\frac{1}{3}$ م + $83\frac{1}{3}$ م + $83\frac{1}{3}$ م = 500، وكذا الحال بالنسبة إلى كل أجزاء ف، فحاصل الجمع يعطينا قيمة كلية تبلغ 3000، كما هو أعلاه.

إن مجمل القيمة ـ رأسمال الثابتة التي تحتويها كتلة سلع القطاع II البالغة 3000، إنما تحتويها، إذن، 2000 ث، ولكن لا الـ 500 م ولا الـ 500 ف، تحتوي ذرة من هذه القيمة ث. وينطبق الشيء نفسه بدوره على م و ف على السواء.

بتعبير آخر: إن مجمل الحصة من كتلة سلع القطاع II، التي تمثّل قيمة رأس المال الثابت، ويمكن بالتالي أن تُحوّل، سواء إلى شكل عيني (طبيعي) أم إلى شكل نقدي لرأس المال هنا ـ ماثلة في 2000 ث. فكل ما يتعلق بمبادلة القيمة الثابتة من سلع القطاع II ينحصر إذن في حركة 2000 II ث؛ ولا يمكن لهذه المبادلة أن تجري إلّا مقابل I (1000 م + 1000 ف).

وكذلك بالنسبة إلى القطاع I، فكل ما يتصل بمبادلة القيمة ـ رأسمال الثابتة في هذا القطاع يكفي أن ينحصر في بحث 4000 I ث.

[450] 1) التعويض عن الجزء المهتلك في شكل نقدي

إذا ما أخذنا قبل كل شيء:

I ـ 4000 ث + 1000 م + 1000 ف

II ـ 2000 ث + 500 م + 500 ف،

فإن مبادلة السلع 2000 II ث بالسلع من نفس القيمة I (1000 م + 1000 ف) كانت تفترض أن 2000 II ث يُعاد تحويلها بأكملها عينياً (in natura) إلى أجزاء مكوّنة طبيعية لرأس المال الثابت للقطاع II، أنتجها القطاع I، لكن القيمة السلعية 2000، التي يتمثل فيها رأس المال الثابت للقطاع II، تحتوي على عنصر يعوّض عمّا اندثر من قيمة رأس المال الأساسي، وهو عنصر لا حاجة إلى تعويضه عينياً في الحال، فينبغي أن يتحوّل هذا العنصر إلى نقد يتكدس بالتدريج وصولاً إلى المبلغ الإجمالي، حتى يحين أوان تجديد رأس المال الأساسي من حيث شكله الطبيعي. إن كل سنة هي سنة موت رأسمال أساسي ينبغي تعويضه في هذا المشروع المنفرد أو ذاك، أو في هذا الفرع من الصناعة أو ذاك؛ وفي حالة رأسمال فردي معين، ينبغي تعويض هذا الجزء أو ذاك من رأس المال الأساسي (نظراً إلى أن لأجزائه المختلفة آماد ديمومة مختلفة). عندما نتفحص تجديد الإنتاج السنوي ـ حتى في نطاق بسيط، أي بصورة مجرّدة عن كل تراكم ـ فإننا لا ننطلق من البداية (ab ovo)؛ بل نتفحص سنة واحدة من عداد سنوات كثيرة، وهي ليست السنة الأولى لحياة الإنتاج الرأسمالي. لذا فإن لشتى رؤوس الأموال الموظفة في شتى فروع الإنتاج في القطاع II، أعماراً شتى؛ ومثلما أن بشراً يعملون في فروع الإنتاج هذه يموتون كل سنة، كذلك تبلغ كتل من رؤوس الأموال الأساسية نهاية العمر كل عام، ولا بد من تجديدها عينياً من رصيد النقد المتراكم. لذلك فإن مبادلة 2000 II ث لقاء

I 2000 (م + ف) تتضمن تحويل 2000 II ث من شكلها السلعي (كوسائل استهلاك) إلى عناصر طبيعية، لا تتألف من مواد أولية ومساعدة فحسب، بل تتألف أيضاً من عناصر طبيعية لرأس المال الأساسي، كالآلات، وأدوات العمل، والمباني، إلخ. أما الاهتلاك الذي يعوّض في قيمة 2000 II ث، بهيئة نقد، فلا يتطابق إذن، بأي حال، مع مقدار رأس المال الأساسي الذي يقوم بوظيفته، لأن جزءاً من هذا الأخير ينبغي أن يعوّض عينياً (in natura) كل سنة؛ ولذلك من المفترض أن النقد اللازم لمثل هذه المبادلة قد تكدّس في سنوات سابقة بأيدي رأسماليي القطاع II. غير أن هذه الفرضية بالذات تصحّ على السنة الجارية مثلما كانت تصحّ على السنوات الماضية.

وتنبغي الإشارة أولاً إلى أنه في المبادلة بين I (1000 م + 1000 ف) وبين 2000 II ث، لا يحتوي مجموع القيمة I (م + ف) على عناصر القيمة الثابتة، كما لا يحتوي على عنصر القيمة اللازم للتعويض عن الاهتلاك، أي لا يحتوي على القيمة المنقولة من [451] الجزء المكوّن الأساسي لرأس المال الثابت إلى السلع، التي يتمثل م + ف في شكلها الطبيعي. ولكن هذا العنصر يوجد، على العكس، في قيمة II ث، وأن جزءاً من عنصر القيمة هذا بالضبط مدين بوجوده لرأس المال الأساسي، فلا ينبغي تحويل هذا الجزء مباشرة من الشكل النقدي إلى الشكل الطبيعي، بل ينبغي الاحتفاظ به أول الأمر في الشكل النقدي. وعليه فإن المبادلة بين I (1000 م + 1000 ف) وبين 2000 II ث، تواجهنا في الحال بصعوبة تتمثل في أن وسائل إنتاج القطاع I، التي يوجد في شكلها الطبيعي 2000 (م + ف)، ينبغي أن تُبادل، بكامل قيمتها البالغة 2000، لقاء مُعادِل موجود بهيئة وسائل استهلاك القطاع II، في حين أن 2000 II ث من وسائل الاستهلاك لا يمكن، من الناحية الأخرى، أن تُبادل بكامل قيمتها لقاء وسائل إنتاج القطاع I (1000 م + 1000 ف)، لأن جزءاً معيناً من قيمتها ـ ويساوي الاهتلاك الواجب تعويضه، أو يساوي إندثار قيمة رأس المال الأساسي ـ ينبغي أول الأمر أن يترسّب بهيئة نقد لن يؤدي من جديد وظيفة وسيلة تداول خلال الفترة السنوية الجارية من تجديد الإنتاج، التي يقتصر بحثنا عليها. ولكن النقد الذي يتحوّل إليه عنصر الاهتلاك الماثل في قيمة السلعة 2000 II ث، هذا النقد لا يمكن أن يأتي إلّا من رأسماليي القطاع I، لأن رأسماليي القطاع II لا يمكنهم أن يدفعوا لنفسهم بنفسهم، بل يتلقونه فقط من جراء بيع سلعتهم، ولأن I (م + ف) يشتري، حسب فرضيتنا، كامل مقدار السلع 2000 II ث؛ لذا ينبغي على القطاع I أن يقوم، عن طريق هذا الشراء، بتحويل كل اهتلاك رأس المال الأساسي المذكور للقطاع II إلى نقد. ولكن النقد المسلّف للتداول يعود، حسب القانون

الذي صغناه من قبل، إلى المُنتج الرأسمالي الذي يطرح فيما بعد في التداول قيمة مساوية بهيئة سلعة. ومن الجليّ أنه عندما يقوم القطاع I بشراء II ث، فإنه لا يستطيع أن يعطي القطاع II سلعاً قيمتها 2000، كما لا يستطيع أن يعطيه علاوة على ذلك، مرة وإلى الأبد، مبلغاً إضافياً من النقد (أي من دون عودة هذا المبلغ عن طريق عملية المبادلة). وهذا يعني عموماً أن الكتلة السلعية II ث تُشترى بما يفوق قيمتها. وإذا ما بادل القطاع II فعلاً 2000 ث التي تخصه مقابل I (1000 م + 1000 ف)، فلا يحق له أن يطالب القطاع I بأكثر من ذلك، ويعود النقد المتداول في هذه المبادلة إلى رأسماليي القطاع I أو القطاع II، اعتماداً على مَنْ منهم ألقى النقد في التداول، أي اعتماداً على مَنْ منهم قام بدور الشاري أولاً وفي الوقت نفسه يكون القطاع II قد حوّل في هذه الحالة رأسماله السلعي بمجمل قيمته إلى الشكل الطبيعي لوسائل الإنتاج، في حين أن فرضيتنا تنص على أن جزءاً معيناً من رأس المال السلعي هذا لا يتحوّل ثانية، بعد بيعه خلال فترة تجديد الإنتاج في السنة الجارية من النقد إلى الشكل الطبيعي للعناصر الأساسية من رأس المال الثابت في القطاع II. وعليه لا يمكن أن يعود الفارق الكلّي بهيئة نقد إلى القطاع II، إلّا إذا باع هذا القطاع ما قيمته 2000 للقطاع I واشترى من القطاع I بأقل من 2000، أي اشترى منه 1800 فقط، مثلاً، حيث يتعين على القطاع I في هذه الحالة [452] أن يسدّد بالنقد رصيد العجز البالغ 200، فهذا المبلغ لن يعود إليه، لأنه لم يسحب ثانية من التداول ذلك النقد الذي سلّفه لهذا التداول عندما طرح فيه سلعاً قيمتها 200. وسيكون لدينا في مثل هذا الوضع رصيد نقدي للقطاع II، يوضع في قيد الدائن في حساب اهتلاك رأسماله الأساسي، ولكن سيكون لدينا فيض في إنتاج وسائل الإنتاج بمقدار 200، على الجانب الآخر، أي على جانب القطاع I، وهذا سيقوض كل أساس المخطط الذي وضعناه، ونعني به تجديد الإنتاج على نطاق ثابت، فذلك يفرض تناسباً تاماً بين مختلف قطاعات الإنتاج. وبذلك نكون قد بدّلنا إحدى المصاعب بأخرى أسوأ بكثير.

ولما كانت هذه القضية تنطوي على صعوبات خاصة، لم يقم الاقتصاديون السياسيون بمعالجتها حتى الآن البتة، فسنعمل على معاينة كل الحلول الممكنة (أو التي تبدو ممكنة في الأقل) بالتتابع، أو بالأحرى معاينة مختلف صياغات القضية.

لقد افترضنا للتو أن القطاع II يبيع سلعاً بقيمة 2000 إلى القطاع I، ولكنه لا يشتري منه سوى بـ 1800. إن القيمة السلعية 2000 II ث تحتوي على القيمة 200 للتعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، وتنبغي المحافظة عليها بهيئة نقد، بهيئة كنز؛ وبذا فإن

القيمة 2000 II ث تنقسم إلى 1800 للمبادلة لقاء وسائل إنتاج القطاع I، و200 للتعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، ويجب أن تُحفَظ هذه (بعد بيع 2000 ث إلى القطاع I) بهيئة نقد. وعند التعبير عن ذلك بقيمته فإن 2000 II ث = 1800 ث + 200 ث (هـ)، حيث أن هـ = [detchet] [الاهتلاك].

وينبغي علينا أن نعاين في هذه الحالة المبادلة.

I ـ 1000 م + 1000 ف
II ـ 1800 ث + 200 ث (هـ)

إن القطاع I يشتري بالـ 1000 جنيه، التي تقاضاها عماله كأجور مدفوعة لقوة عملهم، يشتري مواد استهلاك بقيمة 1000 II ث؛ ويقوم القطاع II بهذه الـ 1000 جنيه نفسها، بشراء وسائل إنتاج بقيمة 1000 I م. وبذلك يتدفق عائداً إلى رأسماليي القطاع I رأسمالهم المتغير في شكل نقدي، ويمكن لهم استخدامه في السنة التالية لشراء قوة عمل بالمقدار ذاته من القيمة، أي التعويض عينياً (in natura) عن الجزء المتغير من رأسمالهم الإنتاجي. ـ علاوة على ذلك يشتري القطاع II، بـ 400 جنيه مسلّفة، وسائل إنتاج I ف، ويشتري I ف، بهذه الـ 400 جنيه نفسها، مواد الاستهلاك II ث. وهكذا فإن الـ400 جنيه التي سلّفها القطاع II في التداول ترجع إلى رأسماليي القطاع II، ولكن كمُعادِل للسلعة المُباعة لا غير. ويشتري القطاع I الآن مواد استهلاك بـ 400 جنيه مسلّفة؛ ويشتري القطاع II من القطاع I وسائل إنتاج بـ 400 جنيه، فتتدفق هذه الـ 400 جنيه بذلك عائدة إلى رأسماليي القطاع I. فالحساب هو حتى الآن كما يلي:

يطرح القطاع I في التداول 1000 م + 800 ف سلعاً؛ ثم يطرح أيضاً في التداول نقداً: 1000 جنيه أجوراً و400 جنيه للمبادلة مع القطاع II. بعد إجراء هذه المبادلة، [453]
يحوز القطاع I: 1000 م نقداً و800 ف محوّلة إلى 800 II ث (مواد استهلاك) و400 جنيه نقداً.

ويطرح القطاع II في التداول 1800 ث سلعاً (وسائل استهلاك) و400 جنيه نقداً، ويحوز بعد اكتمال المبادلة على: 1800 سلعاً من القطاع I (وسائل إنتاج) و400 جنيه نقداً.

ويتبقى الآن 200 ف على جهة القطاع I (وسائل إنتاج) و200 ث (هـ) على جهة القطاع II (مواد استهلاك).

واستناداً إلى الفرضية، يشتري القطاع I بـ 200 جنيه، مواد الاستهلاك ث (هـ) بمقدار عام من القيمة يساوي 200؛ ولكن القطاع II يحافظ على هذه الـ 200 جنيه

نظراً لأن 200 ث (هـ) تمثل احتلاك رأس المال الأساسي، وعليه لا تخضع للتحويل المباشر إلى وسائل إنتاج. وهكذا، يتعذر بيع 200 I ف، وأن $\frac{1}{5}$[*] فائض القيمة للقطاع I الواجب تعويضه لا يمكن أن يتحقق، لا يمكن أن يتحوّل من شكله الطبيعي لوسائل إنتاج إلى شكل طبيعي لمواد استهلاك.

إن هذا لا يتناقض فحسب مع فرضية تجديد الإنتاج البسيط؛ بل إنه لا يؤلف، في ذاته ولذاته، فرضية قادرة على تفسير تحوّل 200 ث (هـ) إلى نقد، بل يعني، تعذّر هكذا تفسير. وبما أنه لا يمكن إثبات الطريقة التي تتحوّل بها 200 ث (هـ) إلى نقد، فيُفترض أن القطاع I يحوّلها إلى نقد على سبيل المعروف، وذلك لأنه ليس في وضع يمكّنه من تحويل 200 ف المتبقية له، إلى نقد. إن النظر إلى ذلك باعتباره عملية اعتيادية لآلية التبادل يُعادِل تماماً الافتراض بأن 200 جنيه تهطل كل عام من السماء لتحوّل 200 ث (هـ) إلى نقد بانتظام.

ولكن سخف مثل هذه الفرضية لا يبرز أمام العين مباشرة، إذا كانت I ف، لا تبرز في شكل وجودها الأصلي، وبالتحديد لا تبرز كجزء مكوّن لقيمة وسائل الإنتاج، أي كجزء مكوّن لقيمة السلع التي يتعين على مُنتجيها الرأسماليين أن يحققوها في نقد من خلال البيع، بل تقع، بدلاً من ذلك بين أيدي أولئك الذين يتقاسم الرأسماليون معهم فائض القيمة الذي يقع، مثلاً، كريع عقاري بين أيدي مالكي الأرض أو كفائدة ربوية بين أيدي مُقرِضي النقد. ولكن إذا بقي ذلك الجزء من فائض القيمة الذي تحتويه السلع والذي يتعين على الرأسمالي الصناعي أن يتنازل عنه كريع عقاري أو فائدة إلى شركائه في تملّك فائض القيمة، إذا بقي هذا الجزء من فائض القيمة خلال فترة طويلة غير قابل للتحقق بواسطة بيع السلع، فإن دفع الريع والفائدة يتوقف، وليس في مقدور مالكي الأرض ولا متلقي الفائدة أن يقوموا بدور آلهة تنبجس آلياً[**] (dei ex machina) ليحوّلوا بمشيئتهم أجزاء معينة من تجديد الإنتاج السنوي إلى نقد عن طريق انفاق الريع والفائدة. ويصحّ الشيء ذاته على مصاريف جميع من يُسمّون بالعاملين غير المُنتجين،

(*) في الطبعتين الأولى والثانية: $\frac{1}{10}$. [ن. برلين].

(**) حرفياً: «آلهة من آلة». في المسرح الاغريقي القديم كان الممثلون الذين يؤدون دور الآلهة يظهرون على خشبة المسرح بواسطة آليات خاصة، وذلك لحلّ المشكلات المستعصية. [ن. برلين].

[454] كموظفي الدولة، والأطباء، والمحامين، إلخ، وعموماً كل من يؤلفون «الجمهور الواسع» الذي «يخدم» رجال الاقتصاد السياسي، بتفسيرهم ما تركه أولاء بلا تفسير.

كما لا يفيد في شيء اجتذاب التاجر كوسيط لتذليل كل الصعاب بـ «نقوده»، بدلاً من أن تجري المبادلة مباشرة بين القطاعين I و II ـ أي بين هذين القطاعين الكبيرين من المُنتجين الرأسماليين أنفسهم ـ. ففي هذه الحالة ينبغي على سبيل المثال تصريف 200 I ف تصريفاً نهائياً، آخر المطاف، إلى الرأسماليين الصناعيين في القطاع II. وقد تمرّ هذه بأيدي عدد من التجار تباعاً، لكن آخر تاجر فيهم سيجد نفسه، حسب الفرضية، حيال رأسماليي القطاع II، في نفس الوضع الذي كان فيه المُنتجون الرأسماليون من القطاع I في بداية الأمر، أي أن التجار لا يستطيعون بيع 200 I ف إلى رأسماليي القطاع II، ولا يستطيع المبلغ نفسه الذي أنفقه على شراء 200 I ف أن يجدّد نفس هذه العملية للقطاع I.

ونرى هنا، أن من الضروري تماماً، حتى لو صرفنا النظر عن غرضنا الحقيقي وهو، معاينة عملية تجديد الإنتاج في شكلها الأساسي الذي أُزيلت فيه كل الظروف الدخيلة التي تحيط الأمر بالغموض، كما أن من الضروري التخلّص من الحيل الباطلة التي تخلق مظهر التفسير «العلمي» إذ تتخذ من عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية موضوعاً للتحليل المباشر، وهي بعد في شكلها المتحقق، الملموس.

وهكذا فإن القانون الذي ينص على أن النقد الذي يسلّفه المُنتج الرأسمالي للتداول يجب، عند سير تجديد الإنتاج سيراً اعتيادياً (سواء كان تجديد إنتاج على نطاق ثابت أم موسّع) أن يعود إلى نقطة انطلاقه الأولى (سيّان إن كان النقد ملكاً للمُنتجين الرأسماليين أنفسهم أم مُقتَرضاً من آخرين) ـ إن هذا القانون يستبعد مرة وإلى الأبد الفرضية القائلة إن 200 II ث (هـ) تتحوّل إلى نقد بواسطة النقد الذي سلّفه القطاع I.

2) التعويض عن رأس المال الأساسي عينياً

بعد استبعاد الفرضية المبحوثة للتو، لا يبقى لدينا سوى افتراض إمكانات تتضمن، إضافة إلى التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي بالنقد، التعويض عينياً (in natura) عن رأس المال الأساسي الهالك كلّياً.

لقد افترضنا من قبل:

آ) أن الـ 1000 جنيه التي دفعها القطاع I كأجور، يُنفقها العمال لقاء II ث ذي قيمة مماثلة، أي أنهم يشترون بهذه الـ 1000 جنيه وسائل استهلاك.

إن القول بأن القطاع I يسلّف هنا هذه الـ 1000 جنيه بهيئة نقد، محض تغرير

للواقع. فالمُنتجون الرأسماليون المعنيون ينبغي أن يدفعوا الأجور بهيئة نقد ويُنفق العمال، بعد ذلك، هذا النقد على وسائل عيش فيخدم النقد باعة وسائل العيش ثانية كوسيلة [455] تداول لتحويل رأسمالهم الثابت من رأسمال سلعي إلى رأسمال إنتاجي. صحيح أن هذا النقد يمّر عند ذلك عبر قنوات كثيرة (عبر باعة المفرق ومالكي البيوت، ومحصّلي الضرائب، والعاملين غير المُنتجين كالأطباء، إلخ، الذين يحتاجهم العامل ذاته) ولا يتدفق مباشرة من أيدي عمال القطاع I إلى أيدي رأسماليي القطاع II إلّا بصورة جزئية. وقد يتوقف جريان هذا النقد، بهذا القدر أو ذاك، وعليه قد يلزم الرأسماليين احتياطي جديد من النقد. ولكننا نترك ذلك كله جانباً لدى دراسة الشكل الأساسي لتجديد الإنتاج.

ب) لقد افترضنا أعلاه أيضاً أن القطاع I يسلّف مرة واحدة وبصورة إضافية، 400 جنيه أخرى بهيئة نقد لكي يشتري من القطاع II، وأن هذا النقد يعود إليه، وأن القطاع II يسلّف مرة أخرى، 400 جنيه أيضاً لكي يشتري من القطاع I، فتعود إليه نقوده هذه. ولا بدّ من طرح هذه الفرضية، لأن الافتراض المعاكس سيكون اعتباطياً، وهو إما أن رأسماليي القطاع I، أو رأسماليي القطاع II يسلّفون في التداول، ومن طرف واحد، النقد الضروري لمبادلة السلع. ولما كنا قد بيّنا في البند رقم (1) بأن على المرء أن ينبذ الفرضية السخيفة القائلة بأن القطاع I يطرح في التداول نقداً إضافياً ضرورياً لتحويل 200 II ث (هـ) إلى نقد، فيظهر أنه لم يبق أمامنا سوى فرضية واحدة تبدو أكثر سخفاً مفادها أن القطاع II نفسه هو الذي يطرح في التداول النقد الذي يتحوّل بواسطته إلى شكل نقدي ذلك الجزء المكوّن لقيمة السلعة الذي ينبغي أن يعوّض ما اهتلك من رأس المال الأساسي. فمثلاً، أن جزء القيمة الذي تفقده آلة غزل السيد س في الإنتاج يعود إلى الظهور كجزء من قيمة الغزول؛ فما تفقده آلته من قيمة، أي ما تتعرض له من اهتلاك، على هذا الجانب، ينبغي أن يتجمع بهيئة نقد بين يديه، على الجانب الآخر. لنفرض أن الرأسمالي س، مثلاً، يشتري قطناً بـ 200 جنيه من الرأسمالي ص، فيسلّف بذلك 200 جنيه نقداً في التداول؛ بعد ذلك يشتري الرأسمالي ص منه غزولاً بهذه الـ 200 جنيه نفسها، وتخدم هذه الجنيهات المائتان الآن الرأسمالي س كرصيد للتعويض عن اهتلاك آلة الغزل. إن ما يعنيه ذلك ببساطة هو أن الرأسمالي س، بمعزل عن إنتاجه وعن منتوج هذا الإنتاج وعن بيع هذا المنتوج، يحتفظ بـ 200 جنيه جاهزة في كيسه (in petto) لكي يعوّض بها نفسه عما فقدته آلة الغزل من قيمة، أي أنه علاوة على فقدان 200 جنيه

من قيمة آلته، يتعين أن يضيف أيضاً 200 جنيه نقداً من جيبه الخاص كل عام، لكي يكون آخر المطاف في وضع يتيح له شراء آلة غزل جديدة.

بيد أن سخف ذلك ليس إلّا ظاهرياً. فالقطاع II يضم رأسماليين ممن يكون رأسمالهم الأساسي في أشد مراحل تجديد الإنتاج تبايناً. فقد يحلّ، بالنسبة إلى البعض منهم، أجَل التعويض عينياً (in natura) كلّياً. أما بالنسبة للبعض الآخر، فقد يكون رأسماله الأساسي بعيداً عن هذه المرحلة إلى حد معين؛ ويتصف جميع أفراد هذه المجموعة الأخيرة من الرأسماليين بميزة مشتركة، وهي أن رأسمالهم الأساسي لا يتم تجديد إنتاجه فعلياً، أي [456] لا يتجدد عينياً، لا يُعوّض بنسخة جديدة من النوع نفسه، بل إن قيمته تتكدس بهيئة نقد على نحو متتابع. أما المجموعة الأولى من الرأسماليين فإنها تكون في نفس الوضع (أو تقريباً نفس الوضع، فلا فرق في الأمر هنا)، الذي كانت عليه حين بدأت المشروع، حين جاء الرأسماليون إلى السوق برأسمالهم النقدي إبتغاء تحويله إلى رأسمال ثابت (أساسي ودائر) من جهة، وإلى قوة عمل، إلى رأسمال متغير، من جهة أخرى. إذ يتعين عليهم الآن، كما في حينه، أن يسلّفوا من جديد رأسمالهم النقدي في التداول، أي أن يسلّفوا قيمة رأس المال الأساسي الثابت مثلما يسلّفون قيمة رأس المال الدائر ورأس المال المتغير.

وعليه، حين نفترض أن نصف الـ 400 جنيه التي يطرحها رأسماليو القطاع II في التداول لتحقيق المبادلة مع القطاع I، إنما يأتي من أولئك الرأسماليين المنتمين للقطاع II الذين يتعين عليهم ليس فقط أن يعوّضوا، بواسطة بيع سلع، عن وسائل الإنتاج التي تنتمي إلى رأس المال الدائر، بل وأن يجددوا عينياً، بواسطة تسليف نقدهم، رأس المال الأساسي، في حين أن النصف الآخر من رأسماليي القطاع II لا يعوّض عينياً سوى الجزء الدائر من رأسماله الثابت، ولكنه لا يجدّد رأسماله الأساسي عينياً. فليس هناك في حدود هذا الافتراض، أيما تناقض إذا قلنا إن هذه الـ 400 جنيه العائدة (العائدة عندما يشتري القطاع I بها مواد استهلاك) تتوزع بصورة مختلفة بين هاتين المجموعتين من رأسماليي القطاع II. فهي تتدفق عائدة إلى رأسماليي القطاع II، ولكنها لا تعود إلى الأيدي نفسها بل تتوزع بصورة مختلفة داخل هذا القطاع، وتنتقل من قسم من رأسمالييه إلى قسم آخر.

إن قسماً من رأسماليي القطاع II قد حوّل، علاوة على شطر من وسائل الإنتاج المدفوعة بسلع هؤلاء الرأسماليين في نهاية المطاف، حوّل 200 جنيه من النقد إلى عناصر جديدة من رأس المال الأساسي عينياً. وكما كان الحال عند بدء المشروع، فإن

نقدهم المُنفَق على هذا النحو لا يعود من التداول إليهم بالتدريج إلّا على مدى سلسلة من السنوات، بوصفه جزءاً مكوّناً لقيمة السلع يناسب اهتلاك رأس المال الأساسي، السلع التي تم إنتاجها بواسطة رأس المال الأساسي هذا.

أما القسم الآخر من رأسماليي القطاع II، فلم يتلق أية سلع من رأسماليي القطاع I لقاء الـ 200 جنيه، ولكن رأسماليي القطاع I يدفعون لقاء سلعهم بالنقد الذي اشترى به القسم الأول من رأسماليي القطاع II عناصر رأسمال أساسي. إن قسماً من رأسماليي القطاع II يحوز ثانية قيمة ـ رأسماله الأساسي في شكل طبيعي مُجدَّد، في حين أن القسم الآخر ما يزال منهمكاً في تكديس هذه القيمة في شكل نقدي لتعويض رأسماله الأساسي عينياً لاحقاً.

إن الوضع الذي يجب أن ننطلق منه هو التالي: بعد وقوع المبادلات السابقة، تؤلف بقية السلع التي ما يزال يتعين تبادلها بين الطرفين 400 ف من جهة القطاع I، و400 ث من جهة القطاع II[52] إننا نفترض أن القطاع II يسلّف 400 نقداً لمبادلة هذه السلع البالغ مقدارها 800. إن نصف الـ 400 نقداً (= 200) يجب أن يُنفق في كل الأحوال [457] على يد ذلك القسم من القطاع II ث الذي كدّس 200 في شكل نقد بوصفه قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي والذي ينبغي أن يعيد تحويل هذه الـ 200 إلى شكل عيني (طبيعي) لرأسماله الأساسي.

ومثلما أن القيمة ـ رأسمال الثابتة والقيمة ـ رأسمال المتغيرة وفائض القيمة ـ التي يمكن أن تنحلّ إليها قيمة رأس المال السلعي في كل من القطاع II والقطاع I ـ يمكن أن تتمثل بأجزاء نسبية خاصة من سلع القطاع II كما سلع القطاع I، كذلك يمكن أن يتمثل، ضمن القيمة ـ رأسمال الثابتة، ذلك الجزء من القيمة الذي لم يتعين بعد تحويله إلى شكل عيني (طبيعي) لرأس المال الأساسي، بل لا يزال من الضروري تكديسه بالتدريج بشكل نقدي بوصفه كنزاً. إن كماً معيناً من سلع القطاع II (ويمثل في حالتنا هذه نصف المتبقي = 200) ليس هنا أكثر من حامل لقيمة اهتلاك رأس المال الأساسي، التي ينبغي أن تترسّب بهيئة نقد عن طريق المبادلة. (ولعل القسم الأول من رأسماليي القطاع II، الذي يجدّد رأسماله ـ الأساسي عينياً، قد حقق لنفسه، مع قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي المتمثلة في تلك الكتلة السلعية، التي لا توجد هنا سوى البقية الباقية

(52) لا يتطابق هذان الرقمان مع الأرقام المفترضة سابقاً. ولكن ذلك عديم الأهمية نظراً لأن المسألة تتعلق بنسب معينة فقط. [ف. إنجلز].

منها، جزءاً من قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي، وما تزال هناك 200 منها ينبغي أن يحققوها بهيئة نقد).

أما بالنسبة للنصف الثاني (= 200) من الـ 400 جنيه، التي طرحها القطاع II في التداول في هذه العملية الختامية، فتشترى به من القطاع I الأجزاء المكوّنة الدائرة لرأس المال الثابت. ولعل كلتا المجموعتين من رأسماليي القطاع II قد طرحت جزءاً من هذه الـ 200 جنيه في التداول، أم فعلت ذلك تلك المجموعة منهم التي لا تجدد الجزء المكوّن الأساسي من القيمة عينياً.

وهكذا سُحبت من القطاع I بواسطة الـ 400 جنيه ما يلي: 1) سلع بمقدار 200 جنيه، تتألف فقط من عناصر رأس المال الأساسي، 2) سلع بمقدار 200 جنيه لا تعوّض عينياً إلّا عن عناصر الجزء الدائر من رأس المال الثابت للقطاع II. وهكذا يكون القطاع I الآن قد باع مجمل منتوجه السلعي السنوي، بمقدار ما كان ينبغي بيعه إلى القطاع II، ولكن قيمة خُمس هذا المنتوج، أي 400 جنيه، توجد الآن في حوزة القطاع I في شكل نقدي. ولكن هذا النقد يمثل فائض قيمة محوّلاً إلى نقد، وينبغي أن يُنفق كإيراد على وسائل استهلاك. وهكذا يشتري القطاع I بهذه الـ 400 من القطاع II القيمة السلعية = 400. ويتدفق النقد عائداً إلى القطاع II بعد أن حرّك سلع هذا القطاع.

لنأخذ الآن ثلاث حالات، ونطلق عند ذلك إسم «القسم 1» على قسم رأسماليي القطاع II الذي يعوّض رأسماله الأساسي عينياً، و«القسم 2» على القسم الآخر الذي يدّخر قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي في شكل نقدي. والحالات الثلاث هي التالية: (آ) أن حصة معينة من الـ 400 التي ما تزال موجودة كبقية في هيئة سلع القطاع II، ينبغي أن تعوّض حصة معينة من الأجزاء الدائرة لرأس المال الثابت عند القسمين 1 و2 (ولنقل إنها النصف عند كل منهما)؛ (ب) إن القسم 1 قد باع أصلاً كل سلعه، في حين أن القسم 2 ينبغي أن يبيع 400؛ (ج) إن القسم 2 قد باع كل ما عنده باستثناء تلك الـ200 التي تتضمن قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي.

[458] وبهذا نحصل على التقسيمات التالية:

آ) من القيمة السلعية = 400 ث، التي لا تزال باقية بين يدي القطاع II، نجد أن بحوزة القسم 1 ـ 100 بينما في حوزة القسم 2 ـ 300؛ وإن 200 من هذه الـ 300 الأخيرة تمثّل اهتلاك رأس المال الأساسي. في هذه الحالة يكون القسم 1 قد أنفق أولاً 300 من تلك الـ 400 جنيه نقداً التي يعيدها القطاع I للحصول على سلع القطاع II، وبالذات: 200 بهيئة نقد سحب بها عينياً عناصر رأس المال الأساسي من القطاع I،

و100 بهيئة نقد أيضاً كواسطة لتبادله السلعي مع القطاع I. أما القسم 2، فلم يسلّف بالعكس، غير رُبع هذه الـ 400، أي 100، كواسطة لتحقيق تبادله السلعي مع القطاع I.

إذن فإن القسم 1 قد سلّف 300، بينما سلّف القسم 2 ـ 100 من هذه الـ 400 بهيئة نقد.

ولكن يتدفق عائداً من هذه الـ 400 ما يلي:

إلى القسم 1 ـ 100، أي ثُلث ما سلّفه من نقد. ولكن بحوزته بدلاً من الثلثين الآخرين رأسمالاً أساسياً مجدَّداً بقيمة 200. وقد دفع نقداً إلى القطاع I لقاء هذا العنصر الأساسي من رأس المال البالغ قيمته 200، ولكنه لم يبع سلعه بعد ذلك. وبمقدار ما يتعلق الأمر بهذه الـ 200 نقداً، يقف القسم 1 بمواجهة القطاع I كشارٍ ليس إلّا، ولكنه لا يواجهه فيما بعد كبائع. ولا يمكن لهذا النقد أن يتدفق عائداً، إذن، إلى القسم 1، وإلّا لكان قد تلقى عناصر رأسمال أساسي من القطاع I هدية بالمجان. ـ أما بالنسبة للثُلث الأخير من النقد الذي سلّفه القسم 1، فقد برز هذا القسم 1 أولاً كشارٍ للأجزاء المكوّنة الدائرة لرأسماله الثابت. ويشتري القطاع I من القسم 1 بهذا النقد نفسه ما تبقى من سلعه البالغة قيمتها 100. وعليه يتدفق هذا النقد عائداً إليه (إلى القسم 1 من القطاع II) لأنه يبرز كبائع للسلعة عقب بروزه كشارٍ فوراً. ولو لم يتدفق هذا النقد عائداً، لكان القطاع II (القسم 1) قد دفع للقطاع I، مقابل سلعه 100، مرتين، مرة 100 نقداً، ثم مرة ثانية 100 في شكل سلعي، أي لكان قد أهدى سلعه للقطاع I.

وبالعكس، تعود إلى القسم 2 الذي أنفق 100 نقداً، 300 نقداً: تعود 100 لأنه طرح أولاً 100 نقداً في التداول بصفته شارياً، ثم استعاد هذه الـ 100 بصفته بائعاً للسلع؛ وتعود 200 لأنه يقوم فقط بدور بائع لسلع يبلغ مقدار قيمتها 200، ولا يقوم بدور شارٍ. لذلك لا يمكن أن يتدفق النقد عائداً إلى القطاع I. وهذا يعني أن التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي يجري بالنقد الذي طرحه القطاع II (القسم 1) في التداول لشراء عناصر رأسمال أساسي؛ ولكن هذا النقد يصل إلى أيدي القسم 2 لا بوصفه نقداً آتياً من القسم 1، بل باعتباره نقداً يخص القطاع I.

ب) يتوزع المتبقي من II ث، حسب هذه الفرضية، بحيث أن 200 نقداً تخص القسم 1، و400 في شكل سلع تخص القسم 2.

لقد باع القسم 1 كل سلعه، ولكن 200 نقداً تمثّل الشكل المحوّل للجزء المكوّن

الأساسي من رأسماله الثابت، والذي ينبغي تجديده عينياً (in natura). لذلك فإن القسم 1 يبرز هنا كشارٍ فقط، ويتلقى بدل نقده سلعة من القطاع I ذات قيمة مماثلة، بهيئة طبيعية لعناصر رأس المال الأساسي. ولا يتعين على القسم 2 أن يطرح في التداول أكثر [459] من 200 جنيه في أقصى حد (إذا لم يسلّف رأسماليو القطاع I أي نقد لمبادلة السلع بين القطاعين I و II) نظراً لأن القسم 2 يبيع نصف قيمته السلعية للقطاع I من دون أن يشتري منه.

وتعود من التداول 400 جنيه إلى القسم 2: 200 تعود لأنه سلّفها كشارٍ للسلع ويسترجعها كبائعٍ لسلع بقيمة 200؛ وتعود الـ 200 الباقية لأنه يبيع سلعاً بقيمة 200 إلى القطاع I من دون أن يسحب منه مُعادِلاً سلعياً بالمقابل.

ج) بحوزة القسم 1 ـ 200 نقداً و200 ث بهيئة سلع، ويمتلك القسم 2 ـ 200 ث (هـ) بهيئة سلع.

حسب هذه الفرضية، لا يتعين على القسم 2 أن يسلّف النقد، لأنه لم يعد يواجه القطاع I كشارٍ عموماً بل كبائعٍ فقط، وينبغي بالتالي أن ينتظر حتى يقوم أحد بشراء سلعه.

ويقوم القسم 1 بتسليف 400 جنيه بهيئة نقد: 200 لمبادلة متقابلة للسلع مع القطاع I، و200 كشارٍ فقط من القطاع I. وهو يشتري بهذه الـ 200 جنيه الأخيرة من النقد عناصر رأس المال الأساسي.

يستخدم القطاع I 200 جنيه من النقد ليشتري من القسم 1 سلعاً بقيمة 200، بحيث تعود إلى هذا القسم الـ 200 جنيه من النقد الذي سبق أن سلّفه لتحقيق المبادلة السلعية، كما أن القطاع I يشتري بالـ 200 جنيه الباقية ـ التي سبق أن تلقاها من القسم 1 ـ سلعاً بقيمة 200 من القسم 2، وبفضل ذلك يترسب اهتلاك رأس المال الأساسي لهذا القسم من الرأسماليين بهيئة نقد.

ولن يتغير من الأمر شيئاً لو افترضنا، في الحالة ج، أن القطاع (I) هو الذي يقوم، بدلاً من القطاع II (القسم 1) بتسليف 200 نقداً لمبادلة السلع التي تم إنتاجها. فلو بدأ القطاع I، في هذه الحالة، بشراء سلع بقيمة 200 من القسم 2 للقطاع II ـ على افتراض أنه لا ينبغي للقسم 2 أن يبيع إلّا هذه البقية من سلعه ـ فإن هذه الـ 200 جنيه لا تعود إلى القطاع I، نظراً لأن هذا القسم من القطاع II لن يبرز بدوره كشارٍ؛ ولكن على القطاع II، القسم 1، في هذه الحالة، أن يشتري بـ 200 جنيه نقداً وأن يُبادل كذلك (ditto) سلعاً بقيمة 200، أي أن على هذا القطاع أن يحصل عن طريق التبادل

من القطاع I على سلع مجموع قيمتها 400. عندئذ تعود 200 جنيه نقداً من القطاع II ـ القسم 1، إلى القطاع I. وإذا أنفق القطاع I هذا النقد ثانية لشراء بقية السلع بقيمة 200 من القطاع II ـ القسم 1، فإن هذا النقد يعود إلى القطاع I حالما يأخذ القطاع II ـ القسم 1، النصف الثاني من الـ 400 بهيئة سلع من القطاع I. لقد أنفق القسم 1 (من القطاع II) 200 جنيه نقداً بصفته شارياً لعناصر رأس المال الأساسي ولذلك لا يعود هذا النقد إليه، بل يخدم في تحويل 200 ث، أي بقية سلع القطاع II ـ القسم 2، إلى نقد، في حين أن الـ 200 جنيه، أي النقد الذي أنفقه القطاع I لمبادلة السلع، يعود إليه من القطاع II ـ القسم 1، لا من القسم 2. لقد عاد إلى القطاع I لقاء السلع البالغة قيمتها 400 مُعادِلاً سلعياً بقيمة 400، كما عادت أيضاً إليه الـ 200 جنيه التي سلّفها نقداً لمبادلة سلع يبلغ مجموع قيمتها 800 ـ وهكذا يمضي كل شيء وفق الأصول.

* * *

[460] إن الصعوبة الناجمة عن مبادلة:

I ـ 1000 م + 1000 ف ،

II ـ 2000 ث

قد اختُزلت إلى صعوبة مبادلة المتبقي:

I ـ 400 ف.

II ـ (1) 200 نقداً + 200 ث سلعاً + (2) 200 ث سلعاً، أو، لجعل المسألة أكثر وضوحاً:

I ـ 200 ف + 200 ف.

II ـ (1) 200 نقداً + 200 ث سلعاً + (2) 200 ث سلعاً.

لما كانت 200 ث سلع في القطاع II، القسم 1، تُبادل لقاء 200 I ف (سلع)، ولما كان كل النقد المتداول في هذه المبادلة لسلع مقدارها 400 بين القطاعين I وII يتدفق عائداً إلى ذاك الذي سلّفه، سواء كان هذا هو القطاع I أو القطاع II، فإن هذا النقد، بوصفه عنصر مبادلة بين القطاعين، ليس في الواقع عنصراً من عناصر القضية التي تواجهنا هنا. أو بصيغة أخرى: لو افترضنا أن النقد الذي يتوسط مبادلة 200 I ف (سلع) لقاء 200 II ث (سلع القطاع II، القسم 1) يؤدي وظيفة وسيلة دفع لا وسيلة شراء وبالتالي ليس بمثابة «وسيلة تداول» بالمعنى الأضيق للكلمة، فمن الواضح ـ إذ إن السلع 200 I

ف والسلع 200 II ث (القسم 1) متساوية من حيث مقدار القيمة ـ إن وسائل إنتاج بقيمة 200 تُبادل لقاء وسائل استهلاك بقيمة 200، وإن النقد لا يقوم بوظيفته هنا إلّا بصورة مثالية ولا حاجة لطرح النقد في التداول بالفعل بغية تسوية الميزان في هذا الطرف أو ذاك. من هنا لا تتجلى القضية في أصفى صورها إلّا حين نشطب من كلا الجانبين، أي في القطاعين I و II، السلع 200 I ف، ومُعادِلها ـ السلع 200 II ث (القسم 1).

بعد حذف هذين المقدارين السلعيين المتساويين من حيث القيمة (في القطاعين I وII)، واللذين يوازنان بعضهما بعضاً، يظل الباقي الذي تنبغي مبادلته، والذي تبرز فيه القضية بأصفى صورها، ونعني به تحديداً:

I ـ 200 ف سلع.

II ـ (1) 200 ث نقداً + (2) 200 ث سلعاً.

من الواضح هنا أن: القطاع II، القسم 1، يشتري بـ 200 نقداً 200 I ف، أي يشتري الأجزاء المكوّنة لرأسماله الأساسي؛ وبذلك يُجدد عينياً رأس المال الأساسي للقطاع II، القسم 1، أما فائض القيمة في القطاع I، والبالغ 200، فيتحوّل من الشكل السلعي (من شكل وسائل الإنتاج، وبالذات من شكل عناصر رأس المال الأساسي) إلى شكل نقدي. وبهذا النقد يشتري القطاع I وسائل استهلاك من القسم 2 في القطاع II؛ وتكون النتيجة بالنسبة للقطاع II، أن جزءاً مكوّناً أساسياً من رأس المال الثابت للقسم 1 يتجدد بمقدار معين عينياً، وأن جزءاً مكوّناً آخر من رأس المال الثابت للقسم 2 (الذي يعوّض عن اهتلاك رأس المال الأساسي) يترسّب بهيئة نقد، ويستمر ذلك كل عام حتى يتوجب تجديد هذا الجزء المكوّن من رأسماله الثابت عينياً.

وهناك بداهةً شرطٌ مسبّق، وهو أن هذا الجزء المكوّن الأساسي لرأس المال الثابت [461] في القطاع II، الذي تحوّل ثانية إلى نقد بكامل قيمته، وينبغي بالتالي أن يُجدد عينياً كل عام (في القسم 1)، يجب أن تكون قيمة هذا الجزء من رأس المال الثابت مساوية للاهتلاك السنوي الذي يتعرض له الجزء المكوّن الأساسي الآخر لرأس المال الثابت في القطاع II، الذي يواصل وظيفته وهو في شكله العيني (الطبيعي) القديم، والذي ينبغي بادىء الأمر التعويض بالنقد عن اهتلاكه، أي عن القيمة المندثرة منه والتي تنتقل إلى السلع التي أسهم هو في إنتاجها. وعليه يبدو مثل هذا التوازن قانوناً لتجديد الإنتاج على نطاق ثابت، وهذا يضارع القول إن التقسيم المتناسب للعمل في القطاع I الذي يُنتج

وسائل الإنتاج، ينبغي أن يظل ثابتاً بلا تغيير، ما دام هذا القطاع يُقدم، من جهة، أجزاء مكوّنة دائرة، ومن جهة أخرى، أجزاء مكوّنة أساسية لرأس المال الثابت للقطاع II.

وقبل أن نشرع ببحث ذلك عن كثب، يتوجب أن نعاين أولاً، كيف تسير الأمور لو أن المقدار المتبقي من II ث (1) لا يساوي المتبقي من II ث (2)، بل قد يكون أكبر أو أصغر منه. لندرس هاتين الحالتين بالتعاقب.

الحالة الأولى

I ـ 200 ف.

II ـ (1) 220 ث (نقداً) + (2) 200 ث (سلعاً).

في هذه الحالة يشتري II ث (1) بـ 200 جنيه نقداً السلع 200 I ف، ويشتري القطاع I بالنقد نفسه السلع 200 II ث (2)، أي أنه يشتري الجزء المكوّن من رأس المال الأساسي لرأسماليي II (2) الذي ينبغي أن يترسّب عند الأخرين بهيئة نقد، وبذلك يتحوّل هذا الجزء إلى نقد. ولكن 20 II ث (1) وهي بهيئة نقد، غير قابلة للتحوّل ثانية إلى رأسمال أساسي عينياً (in natura).

ويبدو أن بالوسع معالجة هذا الوضع السيء لو افترضنا أن المتبقي من I ف يساوي 220 بدلاً من 200، أي أنه لم تُبادل من 2000 I خلال المُبادلات السابقة سوى 1780 بدلاً من 1800. وعندئذ يكون لدينا في هذه الحالة:

I ـ 220 ف.

II ـ (1) 220 ث (نقداً) + (2) 200 ث (سلعاً).

إن II ث، القسم 1، يستخدم 220 جنيهاً من النقد لشراء 220 I ف، ويشتري القطاع I، مستخدماً 200 جنيه، 200 II ث (2) من السلع. ولكن تبقى الآن 20 جنيهاً من النقد عند القطاع I، وهي شطر من فائض القيمة، لا يستطيع القطاع I أن يحتفظ به إلّا في شكل نقدي، من دون أن يستطيع انفاقه على وسائل استهلاك. وهذا يعني نقل الصعوبة من II ث (القسم 1) إلى I ف.

لنفترض الآن، من جهة أخرى، أن II ث، (القسم 1)، أصغر من II ث (القسم 2)، عندئذ:

الحالة الثانية

I ـ 200 ف (سلعاً).

II ـ (1) 180 ث (نقداً) + (2) 200 ث (سلعاً).

[462] إن القطاع II القسم (1) يستخدم 180 جنيهاً من النقد لشراء سلع مقدارها 180 I ف؛ ويشتري القطاع I بهذا النقد سلعاً ذات قيمة مماثلة من القطاع II القسم (2)، أي يشتري 180 II ث (2)؛ يتبقى 20 I ف غير قابلة للبيع على هذا الجانب، وكذلك 20 II ث (2) غير قابلة للبيع على الجانب الآخر، وهذه السلع بقيمة 40 غير قابلة للتحويل إلى نقد.

ولن يفيدنا بشيء إذا افترضنا أن المتبقي من السلع في القطاع I = 180؛ صحيح أنه لن يبقى في هذه الحالة أي فيض في القطاع I، ولكن سيبقى هناك، الآن كما من قبل، من المقدار II ث (القسم 2) فيض من السلع مقداره 20 غير قابل للبيع، غير قابل للتحويل إلى نقد.

وعليه ففي الحالة الأولى التي كان فيها مقدار القيمة II (1) أكبر من II (2)، يتبقى عند II ث (1) فيض بهيئة نقد غير قابل للتحوّل إلى رأسمال أساسي، أو إذا افترضنا أن المتبقي I ف = II ث (1)، فإن الفيض نفسه يكون، عندئذ، في جانب I ف بهيئة نقد، غير قابل للتحويل إلى وسائل استهلاك.

أما في الحالة الثانية، حيث II ث (1) أصغر من II ث (2)، فيكون ثمة عجز نقدي عند 200 I ف وII ث (2) يقابله فيض سلعي متماثل في القيمة عند الطرفين، أو، إذا افترضنا أن المتبقي I ف = II ث (1)(*)، يكون ثمة عجز نقدي وفيض سلعي عند الطرف II ث (2).

وإذا افترضنا أن المتبقي I ف يساوي في الحالتين دوماً II ث (1) ـ نظراً لأن حجم الإنتاج محدَّد بطلبات مسبقة، ولأن تجديد الإنتاج لا يتأثر بشيء لو جرى هذه السنة إنتاج المزيد من الأجزاء المكوّنة الأساسية لرأس المال الثابت، وجرى في السنة التالية إنتاج المزيد من الأجزاء المكوّنة الدائرة لرأس المال الثابت لأجل القطاع II من(**) القطاع I ـ لأمكن في الحالة الأولى تحويل I ف بكليتها إلى وسائل استهلاك، فقط عندما يشتري القطاع I بفائضه النقدي جزءاً من فائض القيمة من القطاع II(***)، أي أن

(*) في الطبعتين الأولى والثانية: ورد خطأ: II ث (2). [ن. برلين].

(**) في الطبعتين الأولى والثانية: ورد خطأ: لأجل. صححها إنجلز. [ن. برلين].

(***) في الطبعتين الأولى والثانية ورد: القطاع I. [ن. برلين].

يقوم القطاع II بتكديسه نقداً عوضاً عن استهلاكه، ولأمكن علاج الأمور في الحالة الثانية، فقط عندما يُنفق القطاع I نفسه هذا النقد، وهي فرضية سبق أن أعرضنا عنها.

وإذا كان II ث (1) أكبر من II ث (2)، فلا بدّ من استيراد سلع أجنبية بغية تحقيق الفائض النقدي في I ف. أما إذا كان II ث (1) أصغر من II ث (2)، فلا بدّ، على العكس، من تصدير سلع القطاع II (وسائل استهلاك) لكي يتحقق في وسائل إنتاج ذلك الجزء من II ث الذي يمثل اهتلاك رأس المال الأساسي. وعلى هذا تغدو التجارة الخارجية ضرورة لا مناص منها في الحالتين كلتيهما.

وحتى لو افترضنا، عند دراسة تجديد الإنتاج على نطاق لا يتغير، أن إنتاجية العمل في جميع فروع الإنتاج، وكذلك تناسب علاقات القيمة بين منتوجاتها السلعية تظل ثابتة، فإن الحالتين المذكورتين أخيراً، التي يكون فيهما II ث (1) إما أكبر أو أصغر من II ث (2)، ستظلان مع ذلك دوماً هامتين لدى دراسة تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، حيث يمكن لهما بالضرورة أن تبرزا فيه.

3) نتائج [463]

بخصوص تعويض رأس المال الأساسي ينبغي أن نلاحظ عموماً ما يلي:

لو افترضنا ـ شريطة بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة، ولا نعني بذلك نطاق الإنتاج فحسب، بل كذلك إنتاجية العمل على وجه الخصوص ـ أن الجزء الهالك من العنصر الأساسي لقيمة II ث يكون في هذه السنة أكبر مما في سابقتها، وبالتالي ينبغي تجديد جزء أكبر من هذا العنصر عينياً (in natura)، فإن الجزء الآخر من رأس المال الأساسي الذي ما يزال في طريقه إلى الهلاك، والذي ينبغي أن يُعوَّض في هذه الأثناء بهيئة نقد حتى حلول أجَل موته، يتناقص بنفس النسبة، وسبب ذلك، حسب فرضيتنا، أن مجموع (بما في ذلك مجموع قيمة) الجزء الأساسي من رأس المال والذي يواصل وظيفته في القطاع II يظل ثابتاً على حاله. بيد أن ذلك يفضي إلى النتائج التالية. **أولاً** ـ إذا كان القسم الأعظم من رأس المال السلعي في القطاع I يتألف من عناصر رأس المال الأساسي II ث، فإن الجزء الأصغر يتألف من الأجزاء المكوّنة الدائرة II ث، لأن الإنتاج الكلّي للقطاع I يظل دون تغيير بالنسبة للقطاع II ث. فإنْ تعاظمَ إنتاج جزء، تناقَصَ إنتاج الجزء الآخر، والعكس بالعكس. من ناحية أخرى يبقى حجم الإنتاج الكلّي للقطاع II على حاله. ولكن كيف يمكن أن يحدث ذلك عند تناقص كمية المواد الأولية والمنتوجات نصف المصنعة والمواد المساعدة؟ (أي عند تناقص العناصر الدائرة لرأس

المال الثابت في القطاع II). ثانياً ـ إن القسم الأعظم من رأس المال الأساسي II ث المستعاد في شكل نقدي، يتدفق على القطاع I، ليُعاد تحويله هناك من الشكل النقدي إلى الشكل الطبيعي. وهكذا يتدفق على القطاع I، نقد أكبر مما هو ضروري فقط للتبادل السلعي بين القطاعين، تتدفق كمية أكبر من النقد الذي لا يتوسط المبادلة السلعية المشتركة فيما بينهما، بل يبرز بوظيفة وسيلة شراء على نحو أحادي. ولكن عندئذ سنجد أن كتلة السلع II ث، وهي حامل التعويض عن قيمة اهتلاك رأس المال الأساسي، سوف تتقلص بنفس النسبة، أي سوف تتقلص كتلة السلع في القطاع II، التي ينبغي تحويلها إلى نقد للقطاع I فحسب وليس إلى سلع لهذا القطاع I. وعندئذ سيكون المزيد من النقد قد تدفق من القطاع II إلى القطاع I بوصفه محض وسائل شراء، بينما ستكون هناك كمية أقل من السلع عند القطاع II، التي لا يلعب القطاع I إزاءها سوى دور الشاري. وبما أن I م قد تم تحويله إلى سلع للقطاع II، فإن جزءاً أكبر من I ف لن يكون قابلاً للتحوّل إلى سلع للقطاع II؛ فلا بد من إبقاء هذا الجزء I م في شكل نقدي.

وتقع الحالة المعاكسة حين يكون، خلال سنة من السنين، تجديد إنتاج رأس المال الأساسي الهالك من القطاع II أقل بينما يكون جزء التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي على العكس، أكبر؛ فبعد ما ورد أعلاه لا حاجة للمضي في بحث هذه الحالة.

فالأزمة ـ أزمة فيض الإنتاج ـ ستندلع رغم تجديد الإنتاج على النطاق الثابت نفسه.

وباختصار: في ظل تجديد الإنتاج البسيط وببقاء الظروف الأخرى على حالها، أي بخاصة ثبات إنتاجية العمل وثبات مقدار العمل الكلّي وشدته ـ إذا افترضنا تناسباً غير [464] ثابت بين رأس المال الأساسي الهالك (الذي يجب تجديده) ورأس المال الأساسي المستمر في النشاط وهو في شكله الطبيعي القديم (الذي يضيف إلى المنتوجات قيمة تعوّض فقط عن الاهتلاك) ـ فستنشأ واحدة من حالتين، ففي الحالة الأولى: ستبقى كتلة الأجزاء المكوّنة الدائرة التي يتوجب تجديد إنتاجها على حالها، في حين أن كتلة الأجزاء المكوّنة الأساسية التي يتوجب تجديد إنتاجها سوف تزداد؛ وبذلك ينبغي أن ينمو الإنتاج الكلّي للقطاع I وإلّا نشأ عجز في تجديد إنتاج هذه الأجزاء من رأس المال الأساسي حتى بمعزل عن العلاقات النقدية.

في الحالة الثانية: إذا انخفض المقدار النسبي لرأس المال الأساسي في القطاع II الواجب تجديد إنتاجه عينياً، وارتفع بالتالي، بنفس النسبة، ذلك الجزء المكوّن من رأس المال الأساسي في القطاع II الذي لا يزال ينبغي أن يعوّض عنه بهيئة نقد فقط، فإن

كتلة الأجزاء المكوّنة الدائرة من رأس المال الثابت في القطاع II التي جدد القطاع I إنتاجها ستظل على حالها بلا تغير، في حين أن كتلة الأجزاء الأساسية الواجب تجديد إنتاجها سوف تنخفض. وعليه فإن حجم الإنتاج الكلّي للقطاع I سينخفض، أو أن ينشأ فيض في رأس المال الأساسي (كما نشأ عجز في السابق)، وهو فيض غير قابل للتحويل إلى نقد.

حقاً إن باستطاعة العمل نفسه أن يدرّ، في الحالة الأولى، منتوجاً أكبر بزيادة إنتاجيته، أو بتمديده أو تشديده لسد العجز بذلك في هذه الحالة؛ ولكن تغيراً كهذا لن يتحقق من دون انتقال لرأس المال والعمل من فرع إنتاجي إلى آخر داخل القطاع I، وأي انتقال كهذا لن يمر من دون أن يولّد في الحال اضطرابات. وثانياً، سيتعين على القطاع I (في حالة تمديد العمل وتشديده) أن يُبادل قيمة أكبر بقيمة أقل للقطاع II وسيحدث بالتالي هبوط في قيمة منتوج القطاع I.

وسيقع العكس في الحالة الثانية، حين يتعين على القطاع I أن يقلص إنتاجه، مما يعني أزمة للعمال والرأسماليين المشتغلين فيه أو أن يُنتج فيضاً مما يمثل أزمة أيضاً. إن مثل هذا الفيض ليس شراً، في ذاته ولذاته، بل خير، ولكن شرّ في إطار الإنتاج الرأسمالي.

ويمكن للتجارة الخارجية أن تسدي العون في الحالتين، لتحويل السلع التي يحتفظ بها القطاع I في شكل نقدي إلى وسائل استهلاك، في الحالة الأولى، وتصريف فيض السلع في الحالة الثانية. ولكن بما أن التجارة الخارجية لا تقتصر على تعويض عناصر رأس المال (من حيث مقدار القيمة أيضاً) فإنها لا تعمل إلّا على مد التناقضات إلى مجال أوسع، وتفتح أمامها دائرة فعل أكبر.

وإذا أزيل الشكل الرأسمالي لتجديد الإنتاج، اقتصرت المسألة على أن مقدار الجزء الهالك من رأس المال الأساسي والذي يجب بالتالي أن يعوّض عنه عينياً (in natura) (أي رأس المال الذي يقوم هنا بإنتاج وسائل الاستهلاك) يختلف باختلاف السنوات المتعاقبة. فإذا كان هذا الحجم كبيراً جداً في سنة معينة (بحيث يفوق المعدل الوسطي [465] للهلاك، كما يحدث مع البشر)، فمن المؤكد أن يكون أصغر كثيراً في السنة اللاحقة. إن كمية المواد الأولية ونصف المصنّعة والمواد المساعدة، اللازمة خلال السنة لإنتاج وسائل الاستهلاك لا تنخفض من جراء التغيرات المذكورة في تعويض رأس المال الأساسي - شريطة أن تظل الظروف الأخرى على حالها. فالإنتاج الكلّي لوسائل الإنتاج ينبغي إذن أن يزداد في الحالة الأولى وينخفض في الثانية. ولا يمكن تلافي هذه التقلبات إلّا بإحداث فيض إنتاج نسبي مستمر؛ فينبغي، من جهة، إنتاج كم معين من رأس المال

الأساسي يفيض عما يلزم مباشرة، وينبغي من جهة أخرى، توفير خزين من المواد الأولية، إلخ، يفيض عن الحاجات المباشرة للسنة المعنية (ويسري ذلك بخاصة على وسائل العيش). إن مثل هذا النوع من فيض الإنتاج يُعادِل رقابة المجتمع على الوسائل المادية لتجديد إنتاج هذا المجتمع بالذات. بيد أنّ فيض الإنتاج، في إطار المجتمع الرأسمالي، عنصر من عناصر الفوضى.

إن هذا المثال عن رأس المال الأساسي ـ عند تجديد الإنتاج على نطاق ثابت ـ لمقنع حقاً. فعدم التناسب(*) في إنتاج رأس المال الأساسي والدائر هو واحدة من الحجج المفضلة لدى الاقتصاديين في تفسير نشوء الأزمات. أما أن انعدام تناسب كهذا يمكن ويجب أن ينشأ حتى بمجرد **الحفاظ** على مقدار رأس المال الأساسي لا أكثر، وأنه يمكن ويجب أن ينشأ حتى على افتراض وجود إنتاج اعتيادي مثالي، في ظل تجديد الإنتاج البسيط لرأس المال الاجتماعي العامل أصلاً، فذلك أمر جديد عليهم.

* * *

XII ـ تجديد إنتاج مادة النقد

حتى الآن لم نلتفت كلّياً إلى إحدى اللحظات وهي بالتحديد تجديد الإنتاج السنوي للذهب والفضة. إن الذهب والفضة بوصفهما مجرد مادة لصنع الكماليات والطلاء بالذهب، إلخ، لا يستحقان أيما ذكر خاص، شأنهما شأن أية منتوجات أخرى. بيد أنهما يلعبان دوراً هاماً بوصفهما مادة للنقد، أي باعتبارهما نقداً كامناً. وتوخياً للتبسيط، نعتبر الذهب وحده مادة النقد.

وفقاً لمعطيات قديمة نوعاً، كان الاستخراج السنوي الكلّي للذهب يتراوح بين 800,000 ـ 900,000 باون، أي ما يساوي من حيث القيمة 1100 أو 1250 مليون مارك تقريباً. وحسب ما يقول زوتبير[53] لم يكن متوسط هذا الاستخراج في سنوات

(*) في الطبعة الثانية: (Missverständnis) عدم الفهم، جرى التصحيح إعتماداً على الطبعة الأولى. [ن. برلين].

(53) (آ. زوتبير، إنتاج ـ المعادن الثمينة، غوته، 1879، [ص112]).
(Ad. Soetbeer, *Edelmetall-Produktion*, Gotha, 1879, [S.112]).

(1871 ـ 1875)، يزيد عن 170,675 كغم، تناهز قيمتها 476 مليون مارك. ومن هذه الكمية قدمت أستراليا ما يقارب 167 مليون مارك، والولايات المتحدة 166 مليون مارك، وروسيا 93 مليون مارك. أما الباقي فيتوزع على بلدان شتى بمبالغ تقل عن 10 ملايين مارك لكل واحد منها. وبلغ متوسط الإنتاج السنوي من الفضة، خلال الفترة نفسها، مقداراً أقل بقليل من مليوني كغم، بقيمة $\frac{1}{2}$ 354 مليون مارك، ومن هذه الكمية قدمت المكسيك فضة بقيمة 108 ملايين مارك، والولايات المتحدة 102 مليون مارك، وأميركا الجنوبية 67 مليون مارك، وألمانيا 26 مليون مارك، إلخ، بإرقام تقريبية. [466]

إن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يُنتج الذهب والفضة من بين البلدان التي يسودها الإنتاج الرأسمالي. فالبلدان الرأسمالية الأوروبية تحصل على كل ما تحتاجه من الذهب تقريباً، كما تحصل على الشطر الأعظم من الفضة، من أستراليا والولايات المتحدة والمكسيك وأميركا الجنوبية وروسيا.

ولكننا سنفترض أن مناجم الذهب تقع في بلد يسوده الإنتاج الرأسمالي، وهو البلد الذي نقوم بتحليل تجديد الإنتاج السنوي فيه، وذلك للسبب التالي:

لا يمكن للإنتاج الرأسمالي أبداً أن يبقى في الوجود من دون تجارة خارجية. ولكن، عندما يفترض المرء وجود تجديد إنتاج سنوي اعتيادي على نطاق معين، فإنه يفترض بذلك أيضاً أن التجارة الخارجية تقتصر على استبدال المنتوجات المحلية بمنتوجات أخرى ذات شكل استعمالي أو طبيعي مغاير، من دون أن تمسّ علاقات القيمة، وبالتالي من دون أن تمسّ نسب القيمة التي يتم بموجبها التبادل المتقابل بين صنف وسائل الإنتاج وصنف وسائل الاستهلاك، ولا تمسّ النسب بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير وفائض القيمة التي تنقسم إليها قيمة منتوج أي واحد من هذين الصنفين. لذلك فإن إدخال التجارة الخارجية في تحليل قيمة المنتوج التي يتجدد إنتاجها سنوياً لا يمكن إلّا أن يشوش الأمر، إذ لا يضيف لحظة جديدة إلى القضية، ولا إلى حلها. وعليه ينبغي أخذ القضية بصورة مجردة تماماً، أي ينبغي اعتبار الذهب هنا عنصراً مباشراً في تجديد الإنتاج السنوي، لا عنصراً سلعياً مستورداً من الخارج عن طريق التبادل.

ينتمي إستخراج الذهب، كإنتاج المعادن عموماً، إلى القطاع I، أي الصنف الذي يضم إنتاج وسائل الإنتاج. لنفرض أن قيمة المنتوج السنوي من الذهب = 30 (لتسهيل الأمور؛ لكن هذا الرقم في الواقع أكبر بكثير بالقياس إلى الأرقام الأخرى الواردة في مخططنا)؛ هبْ أن هذه القيمة تنقسم إلى 20 ث + 5 م + 5 ف؛ حيث يجري تبادل

20 ث لقاء عناصر أخرى من I ث، وهذا ما سندرسه لاحقاً[*]؛ ولكن 5 م + 5 ف (I) ينبغي أن تُبادل لقاء عناصر II ث أي لقاء وسائل استهلاك.

أما بالنسبة إلى 5 م، فإن كل مشروع يقوم باستخراج الذهب إنما يبتدىء بشراء قوة [467] العمل، وتُشترى قوة العمل هذه ليس بذهب استخرجه المشروع نفسه، بل بشطر معين من النقد المدّخر في البلاد المعنية. ويقتني العمال بهذه الـ 5 م وسائل استهلاك من القطاع II، ويشتري هذا القطاع بهذا النقد وسائل إنتاج من القطاع I. هبْ أن القطاع II يشتري ذهباً من القطاع I بمقدار 2 م كمادة لإنتاج سلع، إلخ (أي يشتري الجزء المكوّن من رأسماله الثابت)، عندئذ يتدفق 2 م عائداً إلى الرأسمالي صاحب مناجم الذهب في القطاع I بهيئة نقد، كان في مجال التداول من قبل. وإذا لم يقم القطاع II فيما بعد بشراء الذهب بوصفه مادة من القطاع I، فإن القطاع I يشتري سلعاً من القطاع II بأن يطرح ذهبه في التداول بمثابة نقد، نظراً لأنه يمكن شراء أية سلعة بالذهب. ويكمن الفارق الوحيد في أن القطاع I لا يبرز هنا كبائع، بل كشارٍ فقط. فبوسع مستخرجي الذهب في القطاع I أن يصرّفوا سلعتهم دائماً، فهي ماثلة أبداً في شكل قابل للتبادل مباشرة.

دعونا نفترض أن صاحب مصنع الغزول قد دفع 5 م إلى عماله، الذين يقدمون له بالمقابل ـ بمعزل عن فائض القيمة ـ غزولاً، أي منتوجاً بقيمة = 5؛ ويشتري العمال بهذه الـ 5 سلعاً من II ث، ويشتري القطاع II غزولاً من القطاع I بـ 5 نقداً، وبذا تتدفق 5 م عائدة بهيئة نقد إلى صاحب مصنع الغزول. بالمقابل، في حالتنا المفترضة هذه، يسلّف الرأسمالي I ذ (وهو ما سنرمز به إلى مستخرِج الذهب) إلى عماله 5 م بنقد كان من قبل في مجال التداول؛ ويُنفق العمال هذا النقد على وسائل عيش، ولكن 2 من 5 فقط يعودان من القطاع II إلى الرأسمالي I ذ. غير أن بوسع الرأسمالي I ذ أن يبدأ عملية تجديد الإنتاج مجدداً، شأنه تماماً شأن صاحب مصنع الغزول، ذلك لأن عماله قدموا إليه القيمة 5 ذهباً، باع منها 2، وما تزال 3 بحوزته ذهباً، وما عليه إذن إلّا أن يسكّها عملة[54] أو يحولها إلى أوراق نقدية مصرفية لكي يحوز على كل رأسماله المتغير مباشرة في شكل نقدي ماثل بين يديه من دون توسط آخر من جانب القطاع II.

(*) أنظر هذا المجلد، ص469، [الطبعة العربية، ص532]، الحاشية رقم 55. [ن. برلين].

(54) «إن كمية كبيرة من الذهب الطبيعي (سبائك الذهب ـ gold bullion)... تأتي مباشرة إلى دار السك في سان فرانسيسكو على يد المنقبين عن الذهب». (تقارير سفراء وبعثات صاحبة الجلالة، 1879، الجزء الثالث، ص 337).

(*Reports by H.M. Secretaries of Embassy and Legation*, 1879, Part III, p. 337).

ولكن حتى في هذه العملية الأولى من تجديد الإنتاج السنوي طرأ تغير على كتلة النقد الموجود، فعلياً أو افتراضياً، في مجال التداول. لقد افترضنا أن القطاع II قام بجزء من II ث بشراء 2 م (I ذ) كمادة؛ ولنفترض أن 3 تُنفق بدورها، كشكل نقدي لرأس المال المتغير I ذ، ضمن القطاع II. لذا فإن 3 من مجمل كتلة النقد التي أنتجها ميدان إنتاج الذهب(*) جديداً. ظلت ضمن القطاع II ولم تعد إلى القطاع I. واستناداً إلى افتراضنا، فإن القطاع II قد أشبع حاجته إلى الذهب كمادة. هكذا تظل الـ 3 المذكورة بين يديه ككنزٍ ذهبي. وبما أنها لا تستطيع أن تؤلف أي عنصر من رأسماله الثابت، وبما أن [468] القطاع II كان لديه أصلاً ما يكفيه من رأس المال النقدي لشراء قوة العمل، وبما أن هذه الـ 3 ذ الإضافية ليس لها، باستثناء التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، من وظيفة تؤديها داخل II ث، الذي بودلت هي لقاء جزء منه (لم يكن بوسعها أن تغطي بنفس النسبة pro tanto اهتلاك رأس المال الأساسي، إلّا إذا كان II ث (1) أصغر من II ث (2)، وهذا أمر عرضي)؛ وبما أنه، من ناحية أخرى، وبالذات باستثناء التعويض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، ينبغي أن يُبادل مجمل المنتوج السلعي II ث لقاء وسائل الإنتاج I (م + ف) ـ فإن هذا النقد ينبغي أن ينتقل برمته من II ث إلى II ف، سواء كان هذا الأخير ماثلاً في وسائل عيش ضرورية أم في مواد ترف؛ كما أن القيمة السلعية المطابقة ينبغي أن تنتقل، بالعكس، من II ف إلى II ث. والنتيجة: إدخار جزء من فائض قيمة في القطاع II بهيئة كنز نقدي.

وفي السنة الثانية من تجديد الإنتاج، إذا ما بقيت النسبة نفسها من الذهب المستخرج خلال السنة تُستخدم كمادة، فإن 2 تتدفق رجوعاً إلى I ذ، بينما تتعوّض 3 عينياً، أي تتحرر ثانية في القطاع II لتغدو كنزاً، إلخ.

وفيما يتعلق برأس المال المتغير بوجه عام: إن الرأسمالي I ذ ينبغي، مثله مثل أي رأسمالي آخر، أن يسلّف رأس المال هذا دوماً بهيئة نقد لشراء العمل. ولكن فيما يتعلق برأس المال المتغير م هذا، فليس الرأسمالي بل عماله هم من يشتري من القطاع II؛ لذلك لا يمكن أبداً أن تقع الحالة التي يظهر فيها هذا الرأسمالي بمثابة شارٍ وبالتالي يُلقي ذهبه في القطاع II من غير مبادرة من هذا الأخير. ولكن بقدر ما يشتري القطاع II مادة منه، فيتعين على هذا القطاع أن يحوّل رأسماله الثابت II ث إلى مادة ذهب، بقدر

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: إنتاج النقد (Geldproduktion) صححها إنجلز. [ن. برلين].

ما يتدفق جزء من (I ذ) م عائداً إلى الرأسمالي I ذ من القطاع II، على نحو ما يعود رأس المال المتغير إلى رأسماليين آخرين في القطاع I؛ وما لم يكن الحال كذلك، فإنه يعوّض عن رأسماله المتغير م بذهب يقتطعه مباشرة من منتوجه. ولكن بمقدار ما لا يتدفق م المسلّف نقداً، عائداً إليه من القطاع II، فإن جزءاً من النقد المتداول في نطاق القطاع II (أي النقد الذي تدفق إلى هذا القطاع من القطاع I ولم يعد إلى القطاع I) يتحوّل داخل هذا القطاع II إلى كنز، ولهذا السبب فإن جزءاً من فائض قيمته لا يُنفق على وسائل استهلاك. ولما كانت مناجم ذهب جديدة تُفتتح باستمرار فيما يُعاد افتتاح أخرى قديمة، فإن نسبة معينة من النقد الذي يتعين أن يُنفقه الرأسمالي I ذ كرأسمال متغير م تؤلف على الدوام جزءاً من كمية النقد الموجودة قبل استخراج الذهب الجديد، ويُلقي عمال الرأسمالي I ذ هذا النقد في نطاق القطاع II، فيؤلف هناك عنصراً لتكوين كنز، إذ لا يعود من القطاع II إلى الرأسمالي I ذ.

أما فيما يخص (I ذ) ف، فإن باستطاعة الرأسمالي I ذ أن يظهر بهذا المبلغ دوماً كشارٍ؛ إنه يطرح فائض قيمته ف بهيئة ذهب في التداول ليسحب منه بالمقابل وسائل استهلاك II ث؛ وفي القطاع II يُستخدم الذهب جزئياً كمادة، فيقوم بوظيفة عنصر فعلي من الجزء المكوّن الثابت ث لرأس المال الإنتاجي؛ وما لم يحصل ذلك، فإن الذهب يصبح ثانية عنصراً لتكوين كنز، كجزء من II ف تَجمَّد بهيئة نقد. وهكذا يتضح ـ بمعزل [469] عن I ث الذي سنقوم بتحليله لاحقاً[55] ـ أنه حتى في حالة تجديد الإنتاج البسيط، أي باستبعاد التراكم بالمعنى الدقيق للكلمة، أي باستبعاد تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، فإن تكديساً للنقد أو تكويناً للكنز، أمر وارد بالضرورة. ولما كان هذا التكديس للنقد يتكرر كل عام، فإنه يفسر الفرضية التي انطلقنا منها في دراسة الإنتاج الرأسمالي وهي أن في حوزة الرأسماليين في القطاعين I و II، منذ بداية عملية تجديد الإنتاج، كمية معينة من الوسائل النقدية تُناسب مقدار مُبادلة السلع. ويجري مثل هذا التكديس للنقد حتى بعد حسم مقدار الذهب المبدَّد بسبب اهتلاك النقد الجاري في التداول.

ومن الواضح بذاته أنه كلما مضى عمر الإنتاج الرأسمالي قُدماً، تعاظمت كتلة النقد التي يكدّسها جميع الرأسماليين، وتضاءلت نسبياً الحصة التي يضيفها الاستخراج السنوي

---

(55) لم نعثر في مخطوطة ماركس على البحث المتعلق بمبادلة الذهب المستخرج جديداً، في نطاق رأس المال الثابت للقطاع I. [ف. إنجلز].

من الذهب الجديد إلى هذه الكتلة، رغم أن هذه الإضافة قد تكون هامة من حيث مقدارها المطلق. ولنعد ثانية، إلى الاعتراض(*) الموجه إلى توك: كيف يمكن لكل رأسمالي أن يسحب من المنتوج السنوي فائض قيمة بهيئة نقد، أي كيف يمكن أن يسحب من التداول نقداً أكثر مما يطرح فيه، ما دامت طبقة الرأسماليين ذاتها يجب أن تُعدّ، في آخر المطاف، المنبع الذي يرد منه النقد عموماً إلى التداول؟

نجيب عن ذلك بتلخيص الأفكار التي صغناها من قبل (الفصل السابع عشر):

1) إن الفرضية الوحيدة اللازمة هنا هي التالية: هناك بوجه عام ما يكفي من النقد لمبادلة مختلف عناصر كتلة تجديد الإنتاج السنوي ـ، ولا يغير من هذه الفرضية البتة واقع أن جزءاً من القيمة السلعية يتألف من فائض قيمة. فلو افترضنا أن الإنتاج كله ملك للعمال أنفسهم، وليس عملهم الفائض سوى عمل فائض لأجلهم هم، لا لأجل الرأسماليين، لظلت كتلة القيمة السلعية المتداولة على حالها، ولتطلبت، شريطة بقاء الظروف الأخرى ثابتة، نفس الكمية من النقد لأجل تداولها. وهكذا يثور في الحالين هذا السؤال لا غير: من أين يأتي النقد اللازم لمبادلة إجمالي القيمة السلعية؟ ـ فليس السؤال أبداً هو التالي: من أين يأتي النقد اللازم لتحويل فائض القيمة إلى نقد؟

[470] والواقع، إذا عدنا للمسألة مرة أخرى، أن قيمة كل سلعة مفردة تتألف من ث + م + ف، وأن تداول إجمالي كتلة السلع يتطلب لذلك، مبلغاً معيناً من النقد لتداول رأس المال م + ف من جهة، ومبلغاً آخر لتداول إيراد الرأسماليين، أي فائض القيمة ف من جهة أخرى. فالنقد الذي يسلّفه الرأسماليون كرأسمال يختلف، بالنسبة للرأسماليين المفردين وطبقة الرأسماليين على العموم، عن النقد الذي يُنفقونه كإيراد. من أين يأتي هذا النقد الأخير؟ إنه يأتي ببساطة من النقد الموجود بين يدي طبقة الرأسماليين، أي يأتي بوجه عام من إجمالي كتلة النقد الموجودة في المجتمع المعني، التي يقوم جزء منها بمداولة إيراد الرأسماليين. لقد رأينا آنفاً أن كل رأسمالي يؤسس مشروعاً جديداً يُنفق النقد أولاً على وسائل الاستهلاك لعيشه هو، ثم يصطاده من جديد ليخدم في تحويل فائض قيمته إلى نقد رنان حالما يبدأ المشروع بالعمل. بيد أن كل صعوبة الإجابة عن السؤال المطروح تنشأ، بوجه عام، من مصدرين هما:

أولاً ـ لو درسنا تداول رأس المال ودورانه فقط، واعتبرنا الرأسمالي محض رأسمال

(*) أنظر هذا المجلد، ص 331. [ن. برلين]، [الطبعة العربية، ص 374-375]. [ن. ع].

في إهاب شخص ـ لا مُستهلكاً رأسمالياً، ورجلاً غارقاً في الملذات ـ لرأينا أنه يطرح فائض القيمة باستمرار في التداول كجزء مكوّن من رأسماله السلعي، ولكننا لم نر النقد قط بين يديه بشكل إيراد؛ ولن نراه قط وهو يطرح النقد في التداول لأجل استهلاك فائض القيمة.

ثانياً ـ عندما تطرح طبقة الرأسماليين مبلغاً معيناً من النقد في التداول بمظهر إيراد، فيبدو الأمر وكأنها تدفع أيضاً مُعادِلاً لقاء الجزء المناسب من المنتوج السنوي الكلّي، وكأن هذا الجزء يكفّ عن أن يمثّل فائض قيمة. غير أن المنتوج الفائض، الذي يتمثل فيه فائض القيمة لا يكلفّ طبقة الرأسماليين قرشاً. وهي تملك هذا المنتوج وتنعم به مجاناً بوصفها طبقة، ولا يمكن لتداول النقد أن يغير من هذا الواقع شيئاً. وكل ما يولّده تداول النقد من تغيير يكمن في أن كل رأسمالي، عوضاً عن أن يستهلك منتوجه الفائض عينياً (in natura)، وهذا شيء مستحيل في الغالب، يسحب من مجمل كتلة المنتوج الاجتماعي السنوي الفائض شتى أنواع السلع بغية تملّكها، بما يساوي مقدار فائض القيمة التي استحوذ عليها. ولكن تحليل آلية التداول أظهر أن طبقة الرأسماليين إذ تُلقي النقد في التداول بغرض انفاق الإيراد، فإنها تسحب النقد نفسه أيضاً من التداول، وعليه يمكن لها أن تبدأ نفس العملية ثانية، بحيث لو نظرنا إليها بوصفها طبقة رأسماليين لوجدنا أنها تبقى، الآن كما من قبل، مالكة لمبلغ النقد اللازم لتحويل فائض القيمة إلى نقد. وعليه إذا لم يكن الرأسمالي يقتصر على سحب فائض القيمة من سوق السلع في شكل سلع [471] لرصيده الاستهلاكي، بل يستعيد في الوقت نفسه النقد الذي اشترى به هذه السلع، فمن الجلي أنه يسحب من التداول سلعاً من دون أن يدفع لقاءها أي مُعادِل. ولا تكلّفه هذه السلع قرشاً واحداً، رغم أنه دفع لقاءها نقداً. فحين أقومُ بشراء سلع مقابل جنيه استرليني، ثم يعيد لي بائع هذه السلع الجنيه لقاء المنتوج الفائض الذي لم يكلفني شيئاً، فمن الجلي أنني تلقيت هذه السلع بالمجان. وإن التكرار الدائم لهذه العملية لا يغير من الواقع التالي شيئاً، وهو أنني أسحب سلعاً باستمرار، وأظل باستمرار مالكاً للجنيه، رغم أنني انسلخت عنه مؤقتاً للحصول على السلع. فالرأسمالي يستعيد هذا النقد باستمرار، كفائض قيمة محوّل إلى نقد لم يكلّفه أي شيء.

لقد رأينا، أن مُجمل قيمة المنتوج الاجتماعي تنحلّ، عند آدم سميث، إلى إيرادات، إلى م + ف، بحيث أن القيمة ـ رأسمال الثابتة تُعتبر مساوية لصفر. ويترتب على ذلك بالضرورة أن النقد اللازم لتداول الإيراد السنوي يكفي أيضاً لتداول إجمالي المنتوج السنوي؛ وعليه فإن النقد المذكور في مثالنا، والضروري لتداول وسائل الاستهلاك التي

تبلغ قيمتها 3000، يكفي أيضاً لتداول مجمل المنتوج السنوي بقيمة 9000. وهذا في الواقع هو رأي آدم سميث، الذي يكرره ت. توك. وهذا التصور الخاطىء تماماً عن التناسب بين كتلة النقد اللازمة لتحويل الإيراد إلى نقد وكتلة النقد اللازمة لتداول مجمل المنتوج الاجتماعي، هو نتيجة محتومة لانعدام الفهم، والتصور المغلوط للطريقة التي يجري بها سنوياً تجديد إنتاج وتعويض مختلف العناصر المادية وعناصر القيمة التي يتألف منها إجمالي المنتوج السنوي. ولقد سبق أن دحضنا هذا الرأي.

دعونا نصغي إلى سميث وتوك بالذات.

يقول سميث:

«يمكن تقسيم التداول في كل بلد إلى قسمين: التداول بين التجار، والتداول بين التجار والمستهلكين. ورغم أن نفس القطع النقدية، الورقية أو المعدنية، يمكن أن تُستخدم أحياناً في هذا القسم من التداول وأحياناً أخرى في ذاك، فمع ذلك، ونظراً لأن هاتين العمليتين من التداول تجريان في آنٍ واحدٍ بجوار بعضهما بعضاً، فإن تحقيق كل واحدة يتطلب رصيداً نقدياً معيناً من هذا النوع أو ذاك. وقيمة السلع المتداولة بين مختلف التجار، لا يمكن أبداً أن تتجاوز قيمة السلع المتداولة بين التجار والمستهلكين، لأن كل ما يشتريه التجار، مخصص آخر المطاف، للبيع إلى المستهلكين. والتبادل بين التجار الذي يجري بالجُملة يتطلب عادة مبلغاً كبيراً نوعاً ما لكل صفقة مبادلة على انفراد. أما التداول بين [472] التجار والمستهلكين، فيجري عموماً بالمُفرق، ولا يتطلب سوى مبالغ ضئيلة في الغالب، إذ يكفيه شلن أو حتى نصف بنس بعض الأحيان. بيد أن تداول المبالغ الصغيرة أسرع كثيراً من تداول المبالغ الكبيرة. ورغم أن المشتريات السنوية التي يقوم بها سائر المستهلكين تكون في الأقل» [هذه الـ «في الأقل» لطيفة!] «مساوية في القيمة، إذن، لمشتريات سائر التجار، فإنه يمكن مع ذلك تدبيرها، كقاعدة، بكمية أصغر كثيراً من النقد» إلخ. ([ثروة الأمم]، الكتاب الثاني، الفصل الثاني).

ويعلق ت. توك على هذه الفقرة من كتاب آدم سميث،

«لا يمكن أن يرد أي شك في أن التمايز المذكور هنا صحيح من حيث الجوهر. فالتبادل بين التجار والمستهلكين يتضمن أيضاً دفع الأجور التي تؤلف المورد الرئيسي (the principal means)»

«للمستهلكين. . إن جميع المبادلات بين التجار، ونعني بذلك جميع أنواع البيع، ابتداءً من المُنتجين أو المستوردين، مروراً بجميع درجات المعالجة الصناعية التي تمر بها السلع، إلخ، وانتهاءً ببائع المفرق أو تاجر التصدير، يمكن أن تتلخص في انتقال رأس المال. لكن هذا الانتقال لرأس المال لا يفترض بالضرورة، ولا يفضي في الممارسة فعلاً إلى أن يجري، في الغالب الأعم من المبادلات، الدفع الفعلي للأوراق المصرفية أو العملة - أعني التسليم المادي لا التصوري - في لحظة انتقال رأس المال. إن المجموع الكلّي للمبادلات المتقابلة بين التجار ينبغي أن يتعين ويتحدد، آخر المطاف، بمجموع المبادلات بين التجار والمستهلكين».

(ت. توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، لندن، 1844، ص 34-36 ومواضع أخرى).

(Th. Tooke, *An Inquiry into the Currency Principle*, London, 1844, p. 34-36 passim).

لو أخذ المرء هذه الجملة الأخيرة لوحدها، لظن أن توك يقول ببساطة أن هناك تناسباً معيناً بين المبادلات الجارية بين التجار، والمبادلات الجارية بين التجار والمستهلكين، أو بتعبير آخر، أن هناك تناسباً معيناً بين قيمة إجمالي الإيراد السنوي وقيمة رأس المال الذي يُنتج هذا الإيراد بواسطته. ولكن الأمر ليس كذلك. فتوك يؤيد صراحة وجهة نظر آدم سميث. وعليه ليس ثمة ما يدعو لنقد نظريته في التداول، بشكل خاص.

2) إن كل رأسمال صناعي يطرح، في البداية، النقد في التداول لشراء كل مكوّنه الأساسي دفعة واحدة، ويسحب قيمته من التداول بالتدريج فقط، على مدى سلسلة من السنوات، عبر بيع منتوجه السنوي. لذلك فإنه يطرح في التداول بادىء الأمر، نقداً أكثر مما يسحب منه. ويتكرر ذلك كل مرة عند تجديد كامل رأس المال عينياً (in natura)؛ ويتكرر ذلك كل عام بالنسبة لعدد معين من المشاريع التي يتوجب تجديد رأسمالها الأساسي عينياً؛ كما أنه يتكرر على دفعات عند كل تصليح لرأس المال الأساسي، عند كل تجديد جزئي له. وعليه، بينما يسحب طرف من التداول نقداً أكثر مما يطرح فيه، فإن الطرف الآخر، بالعكس، يطرح في التداول نقداً أكثر مما يسحب منه.

وفي جميع فروع الصناعة التي تشمل فيها فترة الإنتاج (بوصفها تتميز عن فترة العمل) زمناً طويلاً نسبياً، يطرح المُنتجون الرأسماليون النقد في التداول باستمرار خلال هذه [473] الفترة، جزئياً لدفع أجور قوة العمل المستخدمة، وجزئياً لشراء وسائل الإنتاج المزمع استعمالها؛ وهكذا تُسحب وسائل إنتاج، مباشرة، من سوق السلع، كما تُسحب منه

وسائل استهلاك، جزئياً على نحو غير مباشر، من قِبل العمال الذين يُنفقون أجورهم، وجزئياً على نحو مباشر من قبل الرأسماليين الذين لا يؤجلون استهلاكهم بأي حال، رغم أنهم لا يطرحون أول الأمر أي مُعادِل بهيئة سلع في السوق. وخلال هذه الفترة يعمل النقد الذي يطرحونه في التداول على تحويل القيمة السلعية إلى نقد، بما في ذلك ما تحتويه من فائض قيمة. ويكتسي هذا الظرف أهمية بالغة في ظل الإنتاج الرأسمالي المتطور، عندما تنفذ الشركات المساهمة، وغيرها، مشاريع طويلة الأمد مثل مدّ خطوط سكك الحديد، وشق القنوات، وبناء الأحواض، وتشييد المباني البلدية الضخمة، وبناء السفن الحديدية، وتصريف مياه التربة على نطاق واسع، وما إلى ذلك.

3) في حين أن الرأسماليين الآخرين، بمعزل عن نفقاتهم على رأس المال الأساسي، يسحبون من التداول نقداً أكثر مما يطرحون فيه عند شراء قوة العمل والعناصر الدائرة، فإن الرأسماليين المستخرِجين للذهب والفضة لا يطرحون في التداول سوى النقد، وذلك عدا عن المعدن الثمين الذي يستخدم كمادة أولية، بينما لا يسحبون من التداول غير سلع. إن رأس المال الثابت، باستثناء الجزء المعوّض عن اهتلاك رأس المال الأساسي، والقسم الأعظم من رأس المال المتغير، ومجمل فائض القيمة باستثناء ما يتكدس بين أيدي هؤلاء الرأسماليين بهيئة كنز، تُطرح جميعاً في التداول بهيئة نقد.

4) من جهة، تُتداول أشياء متنوعة بهيئة سلع رغم أنها لم تُنتج خلال السنة المعنية، كما هو حال قطع الأراضي، والمنازل، إلخ، هذا إضافة إلى منتوجات تزيد فترة إنتاجها على سنة واحدة، كالماشية، والخشب، والخمر، إلخ. ومن المهم حيال هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر في مجال التداول أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه، بالإضافة إلى المبلغ النقدي الضروري لتداول السلع المباشر يوجد كمٌّ معين من النقد على الدوام في حالة مستترة غير فاعلة، نقد يستطيع أن يبدأ وظيفته ما إن يأتي الحافز على ذلك. وكثيراً ما تمضي قيمة مثل هذه المنتوجات في التداول هي الأخرى على أجزاء ودفعات تدريجية، شأن قيمة المنازل التي تمضي في التداول خلال عدد من السنين بشكل إيجارات.

من جهة أخرى لا تقع جميع حركات عملية تجديد الإنتاج بتوسط تداول النقد. فعملية الإنتاج كلها تقع خارج التداول ما إن يتم ابتياع عناصرها. كما أن كل المنتوج الذي يستهلكه المُنتج مباشرة ـ سواء استهلاكاً فردياً أم مُنتجاً ـ يقع خارج التداول، ويخص ذلك أيضاً الشكل العيني لدفع أتعاب العمال الزراعيين.

وعليه فإن كتلة النقد التي يُتداول المنتوج السنوي بواسطتها، موجودة في المجتمع، بعد أن تراكمت شيئاً فشيئاً. وهي لا تؤلف جزءاً من القيمة الجديدة المُنتَجَة في بحر [474]
السنة الجارية، لربما باستثناء الذهب المستخدم للتعويض عن القطع النقدية المهترئة.

لقد افترضنا في هذا العرض أن التداول يقتصر على النقد من المعادن الثمينة، وأن هذا التداول يتضمن أبسط أشكاله: البيع والشراء نقداً، رغم أن النقد يستطيع على أساس التداول المحض للعملات المعدنية، أن يقوم بوظيفة وسيلة دفع أيضاً، وقد اضطلع تاريخياً بهذه الوظيفة فعلاً، رغم أن نظام الائتمان وبعض جوانب آليته، قد تطورت على هذا الأساس.

لم توضع هذه الفرضية لدواعٍ منهجية حصراً، وهي دواع يتضح وزنها في أن توك ومدرسته، وخصومهما أيضاً، قد اضطروا دوماً، في سجالاتهم بخصوص تداول الأوراق المصرفية، للعودة إلى فرضية وجود تداول معدني خالص. لقد اضطروا إلى القيام بذلك بعد الوليمة (post festum)، ولكنهم تناولوا ذلك بصورة سطحية للغاية، وهو أمر محتوم، نظراً لأن نقطة الانطلاق هذه لم تلعب في تحليلهم غير دور عرضي.

ولكن أبسط معاينة للتداول النقدي في شكله الأولي، وهذا التداول للنقد يمثل هنا لحظة ملازمة لعملية تجديد الإنتاج السنوية، تكشف لنا ما يلي:

آ) إذا افترضنا أن هناك إنتاجاً رأسمالياً متطوراً، وبالتالي هيمنة نظام العمل المأجور، فإن رأس المال النقدي يلعب بداهة دوراً رئيسياً، نظراً لأنه الشكل الذي يُسلّف به رأس المال المتغير. وبمقدار ما يتطور نظام العمل المأجور، يتحوّل كل منتوج إلى سلعة وبالتالي ينبغي أيضاً ـ عدا عن استثناءات قليلة، هامة ـ أن يجتاز بمجمله التحوّل إلى نقد بوصفه أحد أطوار حركته. وينبغي لكتلة النقد المتداول أن تكفي لتحويل السلع إلى نقد، ويأتي الشطر الأعظم من هذه الكتلة في شكل أجور، في شكل نقد، يسلّفه الرأسماليون الصناعيون باعتباره الشكل النقدي لرأسمالهم المتغير المدفوع لقاء قوة العمل، فيعمل هذا بين أيدي العمال ـ في الجزء الأكبر منه ـ كوسيلة تداول (وسيلة شراء) لا غير. ويقف هذا في تضاد تام مع الاقتصاد الطبيعي السائد في ظل كل نظام تبعية شخصية (بما في ذلك القنانة) والسائد بصورة أكبر في المشاعات البدائية، بهذا القدر أو ذاك، سواء كانت مقرونة بعلاقات تبعية شخصية أو عبودية أم لا

وفي النظام العبودي، يقوم رأس المال النقدي المنفق على شراء قوة العمل، بدور الشكل النقدي لرأس المال الأساسي، الذي لا يُعوّض سوى تدريجياً خلال الفترة النشطة الفاعلة من حياة العبد. ولذلك كان المكسب الذي حصل عليه مالك العبيد عند أهل أثينا، مباشرة من خلال الاستخدام الصناعي لعبده، أو على نحو غير مباشر عبر تأجير [475]
العبد إلى أشخاص آخرين يستخدمون عمل العبيد في الصناعة (في استخراج المعادن مثلاً) كان هذا المكسب يعتبر مجرد فائدة عن رأس المال النقدي المسلّف (إلى جانب

اطفاء اهتلاكه)، تماماً مثلما أن الرأسمالي الصناعي في ظل الإنتاج الرأسمالي يعتبر جزءاً من فائض قيمته زائداً اهتلاك رأسماله الأساسي بمثابة فائدة وتعويضاً عن رأسماله الأساسي، وهذه هي القاعدة التي يعمل بها الرأسماليون الذين يؤجرون رأسمالهم الأساسي (كالمنازل والآلات، إلخ). أما عبيد المنازل، سواء كانوا يؤدون خدمات ضرورية أم مجرد استعراض ترفي، فلا شأن لدراستنا بهم هنا، فهم يقابلون طبقة الخدم في عصرنا. ولكن النظام العبودي ـ بمقدار ما يكون الشكل المهيمن للعمل المُنتج في الزراعة والمانيفاكتورة والملاحة، إلخ، كما كان الحال قائماً في دول اليونان المتطورة وفي روما ـ يحتفظ هو الآخر بعنصر من عناصر الاقتصاد الطبيعي. ويتلقى سوق العبيد نفسه الإمدادات الدائمة من سلعته ـ قوة العمل عن طريق الحرب والقرصنة، إلخ، ويتحقق كل هذا السلب، بدوره، من دون توسط عملية التداول، بل بالإستيلاء العيني على قوة عمل الغير من خلال القسر الجسدي المباشر. وحتى في الولايات المتحدة نجد، بعد تحويل المناطق الفاصلة بين ولايات العمل المأجور في الشمال وولايات ملّاك العبيد في الجنوب، إلى مرعى لتربية العبيد لولايات الجنوب حيث صار العبد المطروح في السوق هو ذاته عنصراً من عناصر تجديد الإنتاج السنوي، نجد أن ذلك المصدر غدا غير كافٍ بمرور الزمن، ولذلك تواصلت تجارة العبيد المجلوبين من أفريقيا أطول مدة ممكنة لإشباع سوق العبيد.

ب) إن مدّ النقد وجزره بصورة عفوية، على أساس الإنتاج الرأسمالي، في مجرى مبادلة المنتوج السنوي؛ وتسليف رؤوس أموال أساسية دفعة واحدة، وبكامل قيمتها، ثم سحب قيمتها من التداول بالتدريج على مدى سنوات، أي إعادة تكوينها تدريجياً في شكل نقدي باكتناز سنوي يختلف في ماهيته كلّياً عن الاكتناز الموازي له على أساس الاستخراج السنوي للذهب الجديد؛ وتباين الآماد الزمنية التي يجري خلالها، تسليف النقد، تبعاً لطول فترات إنتاج السلع، وبالتالي، ضرورة تملّك هذا النقد في شكل كنز، تملّكه قبل توافر إمكانية استعادته ثانية من التداول عبر بيع السلع؛ واختلاف الآماد الزمنية لتسليف النقد، الناجم عن مجرد تباين المسافات الفاصلة بين مواضع الإنتاج وأسواق التصريف؛ وكذلك الاختلاف في مقدار وموعد عودة المبالغ النقدية تبعاً لحالة الخزين الإنتاجي أو حجمه النسبي في مختلف المشاريع ولدى مختلف الرأسماليين الفرادى في [476]
الفرع الواحد من الإنتاج، أي اختلاف آجال شراء عناصر رأس المال الثابت ـ وهذا كله خلال سنة واحدة لتجديد الإنتاج. وتكفي رؤية سائر هذه اللحظات المتنوعة من الحركة العفوية على أساس التجربة العملية، والاهتمام بها حتى تُستخدم استخداماً منهاجياً سواء

لتطبيق الوسائل الميكانيكية المساعدة التي يتيحها نظام الائتمان، أم للإصطياد الفعلي لرؤوس الأموال المتاحة القابلة للإقتراض.

ويُضاف إلى ذلك، الفارق بين الفروع التي يمضي إنتاجها في الظروف الاعتيادية عموماً على النطاق نفسه باستمرار، والفروع الأخرى التي تستخدم قوة عمل يختلف حجمها باختلاف مواسم السنة، كما هو الحال في الزراعة.

XIII ـ نظرية ديستوت دو تراسي في تجديد الإنتاج[56]

لعل خير مثال على الاضطراب الفكري، المشوّش والدعيّ في آن، لرجال الاقتصاد السياسي، في بحثهم لتجديد الإنتاج الاجتماعي، إنما يتجسد في رجل المنطق الكبير ديستوت دو تراسي (قارن الكتاب الأول، ص 146، الحاشية رقم 30)[*] الذي حمله حتى ريكاردو على محمل الجد فدعاه بـ «كاتب مرموق جداً» (a very distinguished writer) ([ريكاردو]، مبادىء، ص 333). ([Ricardo,] *Principles*, p. 333).

يقدم لنا هذا الكاتب المرموق الشروح التالية بخصوص إجمالي عملية تجديد الإنتاج وعملية التداول الاجتماعيتين:

> «لو سئلت كيف يجني أصحاب المشاريع الصناعية هؤلاء مثل هذه الأرباح الطائلة، ومم يمكن أن يجنوها لأجبت إنهم يحققون ذلك ببيع كل ما ينتجونه بأغلى مما كلفهم إنتاجه، وأنهم يبيعون:
>
> 1) لبعضهم بعضاً كل ما يذهب لاستهلاكهم، لإشباع حاجاتهم، ويدفعون لأجل ذلك جزءاً من أرباحهم؛
>
> 2) للعمال الأجراء، الذين يستخدمونهم بأجور، وكذلك الذين يستخدمهم الرأسماليون المتعطلون بأجور، وبذلك فهم يسترجعون من هؤلاء العمال الأجراء كل أجورهم، لربما باستثناء القليل الذي يدّخره العمال؛
>
> 3) للرأسماليين المتعطلين الذين يدفعون لهم جزءاً من إيرادهم لم يُنفق بعد على استئجار العمال المستخدمين مباشرة عند هؤلاء

---

(56) من المخطوطة II.

(*) [ماركس]، المجلد الأول، الطبعة الألمانية، ص177 [حاشية رقم 30]، [الطبعة العربية، ص213-214]. [ن. برلين].

الرأسماليين المتعطلين، بحيث أن مجمل الريع الذي يدفعه أصحاب المشاريع إلى الرأسماليين المتعطلين كل عام، يرجع إليهم بهذه الطريقة أو تلك». (ديستوت دو تراسي، أطروحة في الإرادة ونتائجها، باريس، 1826، ص 239).

(Destutt de Tracy, *Traité de la vonlonté et de ses effets*, Paris, 1826, p. 239).

وهكذا يغتني الرأسماليون أولاً بخداع بعضهم بعضاً عند مبادلة ذلك الجزء من فائض [477] القيمة الذي يخصصونه للاستهلاك الشخصي أي الذي يستهلكونه بمثابة إيراد. وبتعبير آخر: لو كان هذا الجزء من فائض قيمتهم أو أرباحهم = 400 جنيه، فإن هذه الـ 400 جنيه تنمو مثلاً إلى 500 جنيه، ما دام طرف مشارك في الـ 400 جنيه يبيع حصته للآخر بزيادة 25%. ولما كان الكل يفعل الشيء نفسه، فإن النتيجة تظل كما لو أنهم باعوا لبعضهم بعضاً حسب القيمة الحقيقية. ولكنهم سيحتاجون إلى كتلة من النقد تبلغ 500 جنيه لتداول قيمة سلعية تبلغ 400 جنيه، وتبدو هذه، بالأحرى، طريقة لإفقارهم وليس لإثرائهم، لأنها سترغمهم على إبقاء قسم كبير من ثروتهم الإجمالية، على نحو غير مُنتج في شكل غير نافع كوسائل تداول. وكل ما في الأمر أن الرأسماليين لا يمكنهم، رغم الارتفاع الإسمي العام في أسعار سلعهم، أن يوزعوا فيما بينهم من أجل استهلاكهم الشخصي سوى رأسمال سلعي تبلغ قيمته 400 جنيه، ولكن الرأسماليين سيتبادلون الصنيع لبعضهم بعضاً بمداولة قيمة سلعية تبلغ 400 جنيه بكمية من النقد تكفي لمداولة قيمة سلعية تبلغ 500 جنيه.

ونحن نصرف النظر تماماً عن كون «جزء من أرباحهم» في هذه الحالة، وبالتالي بوجه عام، ماثلاً، حسبما هو مفترض، بهيئة خزين سلعي يتمثل فيه الربح. غير أن ديستوت عازم على أن يوضح لنا في الحال من أين يأتي هذا الربح. فمسألة كتلة النقد اللازمة لمداولة الربح مسألة ثانوية تماماً. أما كتلة السلع التي يتمثل فيها الربح فتنشأ، في رأي ديستوت، لأن الرأسماليين لا يبيعون هذه الكتلة السلعية لبعضهم بعضاً فحسب، يا لها من «فكرة» جيدة وعميقة، بل لأنهم جميعاً يبيعونها لبعضهم بعضاً بسعر أغلى. وهكذا نعرف الآن أحد منابع إثراء الرأسماليين. إنه يعود إلى لغز «المفتش بريزغ»(*) القائل إن الفقر المدقع يأتي من الفقر (pauverté) المدقع.

(*) المفتش بريزغ (Brasig)، شخصية في مؤلفات الكاتب الفكاهي الألماني فريتز رويتر. [ن. برلين].

2) ثم إن الرأسماليين أنفسهم يبيعون سلعاً.

«إلى العمال الأجراء، الذين يستخدمونهم بأجور، وكذلك الذين يشتري الرأسماليون المتعطلون خدماتهم، وبذلك فهم يسترجعون من هؤلاء العمال الأجراء كل أجورهم، لربما باستثناء القليل الذي يدّخره العمال».

وحسب رأي السيد ديستوت، فإن عودة رأس المال النقدي إلى الرأسماليين، وهو الشكل الذي سلّفوا به الأجور إلى العمال، هو المنبع الثاني لإثراء أولاء الرأسماليين أنفسهم.

وعليه، فلو أن طبقة الرأسماليين دفعت للعمال، على سبيل المثال، 100 جنيه
[478] كأجور، ولو اشترى هؤلاء العمال أنفسهم من طبقة الرأسماليين نفسها سلعاً بنفس القيمة وهي 100 جنيه، بحيث أن مبلغ الـ 100 جنيه الذي سلّفه الرأسماليون بوصفهم شارين لقوة العمل، يرجع إليهم حين يبيعون إلى عمالهم سلعاً بقيمة 100 جنيه، فإن الرأسماليين يزدادون ثراء بذلك. ومن وجهة نظر الحس البشري السليم يبدو بديهياً أن الرأسماليين سيجدون أنفسهم ثانية حائزين على 100 جنيه بعد هذا التدبير، مثلما كانوا يملكونها قبله. فكان لديهم قبل بدء التدبير 100 جنيه بهيئة نقد، واشتروا بها قوة عمل. والعمل المُشترى ينتج، لقاء هذه الـ 100 جنيه من النقد، سلعاً تبلغ قيمتها، بحدود ما نعلم حتى الآن على لسان ديستوت، 100 جنيه. وببيع هذه السلع التي تبلغ قيمتها 100 جنيه إلى العمال، يستعيد الرأسماليون 100 جنيه من النقد. فالرأسماليون إذن يملكون من جديد 100 جنيه نقداً، ولدى العمال ما قيمته 100 جنيه من السلع التي أنتجوها بأنفسهم. ويستحيل على المرء أن يفهم كيف يمكن أن يزداد الرأسماليون ثراء بذلك. ولو لم تتدفق الـ 100 جنيه من النقد عائدة إليهم، لكان عليهم أولاً أن يدفعوا للعمال 100 جنيه نقداً مقابل العمل، ولكان عليهم ثانياً أن يعطوهم منتوج هذا العمل، أي وسائل الاستهلاك البالغة 100 جنيه، بالمجان. إن عودة هذا النقد يمكن أن تفسّر لنا، في أحسن الأحوال، لماذا لا يصاب الرأسماليون بالفقر نتيجة لهذه العملية، ولكنها لا تفسر قط لماذا يزدادون بها ثراء.

والحق هناك مسألة أخرى وهي كيف يحوز الرأسماليون هذه الـ 100 جنيه بشكل نقد، ولماذا يضطر العمال إلى تبادل قوة عملهم لقاء هذه المائة جنيه عوضاً عن إنتاج سلع لحسابهم الخاص. ولكن هذه أمور مفهومة بذاتها عند مفكرين من عيار ديستوت.

بيد أن ديستوت نفسه غير راضٍ تماماً عن هذا الحلّ. الواقع أنه لم يقلْ لنا إن الإثراء

يتم لأن امرءاً أنفق أولاً مبلغاً من النقد مقداره 100 جنيه، ثم استرجع مبلغاً من النقد مقداره 100 جنيه، أي أنه لم يقل إن الإثراء يتم من جراء عودة الـ 100 جنيه نقداً؛ فكل ما يبينه لنا ذلك هو لماذا لا تضيع الـ 100 جنيه من النقد هدراً. لقد قال لنا إن الرأسماليين يثرون،

«ببيع كل ما ينتجونه بأغلى مما كلفهم إنتاجه».

فيتضح أن الرأسماليين ينبغي أن يثروا أيضاً في صفقتهم مع العمال، حيث يبيعون لهؤلاء العمال بسعر أعلى مما يجب. عظيم!

> «إنهم يدفعون أجوراً. وتتدفق هذه كلها عائدة إليهم من خلال ما يُنفقه كل هؤلاء الناس الذين يدفعون لقاءها» [لقاء المنتوجات] «ثمناً أكبر مما كلفتهم» [أي كلفت الرأسماليين] «بسبب دفع هذه الأجور» (المرجع نفسه، ص 240).

[479] وعليه، يدفع الرأسماليون 100 جنيه أجوراً للعمال، ثم يبيعون لهؤلاء العمال منتوجهم هم بالذات بقيمة 120 جنيهاً، بحيث لا يستعيد الرأسماليون هذه الـ 100 جنيه فحسب، بل ويجنون علاوة على ذلك 20 جنيهاً أخرى؟ هذا محال. فالعمال لا يستطيعون أن يدفعوا شيئاً خلاف النقد الذي تقاضوه في شكل أجور. فإن تلقوا 100 جنيه أجوراً من الرأسماليين، فلن يسعهم الشراء إلّا بهذه الـ 100 جنيه، لا 120 جنيهاً. إن الأمور لا تستقيم إذن على هذا النحو. لكن ثمة سبيل آخر. يشتري العمال من الرأسماليين سلعاً بـ100 جنيه، ولكنهم يتلقون في الواقع سلعاً لا تزيد قيمتها عن 80 جنيهاً. وعليه فقد غُبنوا، حتماً، 20 جنيهاً، وأثرى الرأسماليون، حتماً، بـ 20 جنيهاً، لأنهم دفعوا لقوة العمل 20% أقل من قيمتها الفعلية، أو اقتطعوا من الأجور الإسمية مقدار 20% بطريق ملتو.

وبإمكان طبقة الرأسماليين أن تحقق هذا الهدف نفسه، إذا ما دفعت للعمال، منذ البداية، 80 جنيهاً كأجور، ثم أعطتهم، فيما بعد، لقاء هذه الـ 80 جنيهاً من النقد ما قيمته، في الواقع، 80 جنيهاً من السلع. ويبدو أن هذه ـ إذا أخذنا طبقة الرأسماليين بأسرها ـ هي الطريقة الاعتيادية، فالطبقة العاملة، حسب رأي السيد ديستوت نفسه، ينبغي أن تتلقى «أجوراً كافية» (المرجع نفسه، ص 219)، لأن أجورها هذه ينبغي أن تكفي، في الأقل، للحفاظ على وجودها وقدرتها على العمل لكي يستطيع العمال «اقتناء أكثر وسائل العيش ضرورة» (المرجع نفسه، ص 180). فإن لم يحصل العمال على أجور كافية كهذه، فذلك يعني، حسب رأي ديستوت نفسه «هلاك الصناعة» (المرجع

نفسه، ص 208)، ولا يبدو أن ذلك سبيل لإثراء الرأسماليين. ولكن مهما يكن مقدار الأجور التي تدفعها طبقة الرأسماليين للطبقة العاملة، فإنها ذات قيمة معينة، كأن تكون 80 جنيهاً مثلاً. وعليه إذا ما دفعت طبقة الرأسماليين 80 جنيهاً للعمال، فإن عليها أن تزودهم لقاء هذه الـ 80 جنيهاً بقيمة سلعية مقدارها 80 جنيهاً، وبذلك ترجع إليها 80 جنيهاً من دون أن تزيدها ثراءً. ولو دفعت لهم 100 جنيه نقداً، وباعتهم قيمة سلعية مقدارها 80 جنيهاً لقاء 100 جنيه، فإنها تكون قد دفعت لهم 25% نقداً أكثر من أجورهم الاعتيادية، ولكنها تكون قد قدمت لهم بالمقابل سلعة أقل بـ 25%.

بتعبير آخر: إن الرصيد الذي تستمد منه طبقة الرأسماليين، على العموم، أرباحها سيتألف مما يُقتطع من الأجور الاعتيادية بدفع ثمن قوة العمل بأقل من قيمتها، أي أقل من قيمة وسائل العيش اللازمة لتجديد إنتاج قوة العمل بصورة اعتيادية كعمال مأجورين. إذن، لو جرى دفع الأجور الاعتيادية، وهو ما يفترض ديستوت وقوعه، فلن ينشأ أي رصيد للربح لا للصناعيين ولا للرأسماليين المتعطلين.

وعليه، فقد كان على السيد ديستوت أن يختزل كامل سر إثراء طبقة الرأسماليين إلى الأمر التالي: الاقتطاع من الأجور. وعندها فإن رصيدي فائض القيمة الآخرين اللذين [480]
يذكرهما في البندين 1 و3 لن يعود لهما وجود.

وعليه، ففي سائر البلدان التي تُختزل فيها الأجور النقدية للعمال إلى قيمة وسائل الاستهلاك الضرورية لبقائهم كطبقة لن يكون هناك رصيد استهلاك، ولا رصيد تراكم للرأسماليين، وبالتالي لن يكون هناك رصيد لبقاء طبقة الرأسماليين، أي لن تكون هناك طبقة رأسماليين في الوجود. هذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال، حسب رأي ديستوت، في سائر البلدان الغنية، المتطورة، ذات الحضارة العريقة، فهنا،

> «في مجتمعاتنا ذات الجذور العريقة، يؤلف الرصيد الذي يتكفل بالأجور.. مقداراً ثابتاً على وجه التقريب» (المرجع نفسه، ص 202).

وحتى مع هذا الاقتطاع من الأجور، لا يثري الرأسماليون، بأن يدفعوا للعامل أولاً 100 جنيه نقداً ثم يزودونه بعدئذ بسلع قيمتها 80 جنيهاً مقابل تلك الـ 100 جنيه، أي أنهم يقومون في الواقع بمداولة سلع قيمتها 80 جنيهاً بواسطة مبلغ نقدي مقداره 100 جنيه، أي بزيادة 25%، بل لأن الرأسمالي يستأثر من منتوج العامل، فضلاً عن فائض القيمة ـ أي ذلك الجزء من المنتوج الذي يمثل فائض القيمة ـ يستأثر بـ 25% من ذلك الجزء من المنتوج، الذي ينبغي أن يتلقاه العامل في شكل أجور. ولن تجني طبقة الرأسماليين أي مكسب على الاطلاق بالطريقة الحمقاء التي يتصورها ديستوت. فهي تدفع

للعامل 100 جنيه أجوراً، ثم تأخذ منه هذه الـ 100 جنيه لتعطيه بالمقابل قيمة سلعية تبلغ 80 جنيهاً، من منتوج هذا العامل بالذات. ولكن يتعين عليها في العملية التالية أن تسلّف 100 جنيه للغرض نفسه. وهي بذلك لا تفعل شيئاً سوى أن تلهو دون جدوى بتسليف 100 جنيه نقداً، وتقديم سلع قيمتها 80 جنيهاً بالمقابل، بدلاً من تسليف 80 جنيهاً نقداً وتقديم 80 جنيهاً سلعاً بالمقابل. نقصد القول إن طبقة الرأسماليين تقوم دائماً، دون جدوى، بتسليف رأسمال نقدي يزيد بنسبة 25% عما يلزم لتداول رأسمالها المتغير، وهذه طريقة غريبة تماماً للإثراء.

3) أخيراً تبيع طبقة الرأسماليين سلعاً.

> «للرأسماليين المتعطلين الذين يدفعون لهم جزءاً من إيرادهم لم يُنفق بعد على استئجار العمال المستخدمين مباشرة عند هؤلاء الرأسماليين المتعطلين، بحيث أن مجمل الريع الذي يدفعه أصحاب المشاريع إلى الرأسماليين» (المتعطلين) «كل عام يرجع إليهم بهذه الطريقة أو تلك».

لقد سبق أن رأينا آنفاً أن الرأسماليين الصناعيين

> يدفعون «بجزء من أرباحهم» كل «ما يذهب لاستهلاكهم، لإشباع حاجاتهم».

وهكذا، لنفترض أن أرباحهم = 200 جنيه. ولنقل إنهم يُنفقون 100 جنيه منها، [481] مثلاً، على استهلاكهم الفردي. ولكن النصف الآخر، ويساوي 100 جنيه، لا يعود إليهم، بل يعود إلى الرأسماليين المتعطلين، أي إلى متلقي الريع العقاري، وإلى الرأسماليين الذين يقرضون النقد بفائدة. فعلى الرأسماليين الصناعيين إذن أن يدفعوا 100 جنيه نقداً إلى هذا المعشر. لنفرض أن الرأسماليين المتعطلين يحتاجون إلى 80 جنيهاً من هذا النقد لاستهلاكهم الخاص، و20 جنيهاً لاستئجار خدم، إلخ. وعليه فهم يشترون بهذه الـ 80 جنيهاً، وسائل استهلاك من الرأسماليين الصناعيين. وهكذا بينما يبتعد عن هؤلاء منتوج قيمته 80 جنيهاً، تتدفق إليهم عائدة 80 جنيهاً نقداً، أو $\frac{4}{5}$ المائة جنيه التي سبق أن دفعوها إلى الرأسماليين المتعطلين بصفة ريع وفائدة، إلخ. زدْ على ذلك أن طبقة الخدم، أي العمال المأجورين العاملين مباشرة لأجل الرأسماليين المتعطلين، قد تلقت 20 جنيهاً من الأسياد. ويشتري هؤلاء الخدم، بالمثل، وسائل استهلاك من الرأسماليين الصناعيين بمبلغ 20 جنيهاً. وهكذا، بينما يبتعد عن هؤلاء الرأسماليين منتوج بقيمة 20 جنيهاً، تتدفق إليهم عائدة 20 جنيهاً نقداً، أي الخُمس الأخير من المائة جنيه التي دفعوها إلى الرأسماليين المتعطلين كريع وفائدة، إلخ.

في نهاية الصفقة يظهر أن الـ 100 جنيه نقداً التي قدمها الرأسماليون الصناعيون للرأسماليين المتعطلين لتسديد الريع والفائدة، إلخ، قد عادت إليهم، في حين أن نصف منتوجهم الفائض = 100 جنيه، قد انتقل من أيديهم إلى رصيد استهلاك الرأسماليين المتعطلين.

وهكذا يتضح أن إدخال تقسيم هذه المائة جنيه بأي شكل كان بين الرأسماليين المتعطلين وعمالهم المأجورين المباشرين، أمر لا لزوم له في حل المسألة قيد البحث. فالأمر بسيط؛ أن الريع والفائدة، وباختصار أن حصة هؤلاء من فائض القيمة التي تساوي 200 جنيه، إنما يدفعها لهم الرأسماليون الصناعيون بشكل نقد، بهيئة 100 جنيه. وهم يشترون بهذه المائة جنيه، على نحو مباشر أو غير مباشر، وسائل استهلاك من الرأسماليين الصناعيين. وبذلك يعيدون إليهم 100 جنيه نقداً، ويأخذون منهم وسائل استهلاك بقيمة 100 جنيه.

وبذا تكتمل عودة الـ 100 جنيه التي دفعها الرأسماليون الصناعيون نقداً إلى الرأسماليين المتعطلين. فهل عودة النقد هذه وسيلة لإثراء الرأسماليين الصناعيين كما يتخيل ديستوت؟ فقد كان بحوزتهم قبل الصفقة مقدار من القيم يبلغ 200 جنيه، 100 بهيئة نقد و100 بهيئة وسائل استهلاك. أما بعد الصفقة فلم يبق لديهم سوى نصف المقدار الأصلي من القيم. فلديهم، من جديد، 100 جنيه نقداً، ولكنهم فقدوا 100
[482] جنيه، بهيئة وسائل استهلاك انتقلت إلى أيدي الرأسماليين المتعطلين. فهم إذن أفقر من ذي قبل بـ 100 جنيه لا أغنى بـ 100 جنيه. ولو قاموا، عوضاً عن هذه الطريقة الملتوية بدفع 100 جنيه نقداً أول الأمر، ثم استرجاع هذه الـ 100 جنيه كمدفوعات لوسائل استهلاك تبلغ 100 جنيه، لو قاموا بتسديد الريع والفائدة، إلخ، مباشرة بصورة منتوجهم في شكله العيني (الطبيعي)، لما استرجعوا من التداول 100 جنيه، لأنهم ما كانوا سيلقون مثل هذا المقدار من النقد في التداول. ولو جرى الدفع عينياً لاتخذ الأمر، ببساطة، الصورة التالية: يحتفظ الرأسماليون بنصف المنتوج الفائض، البالغ 200 جنيه، لأنفسهم، ويتخلون عن نصفه الآخر للرأسماليين المتعطلين دون مُعادِل بالمقابل. وما كان حتى ديستوت نفسه سيجد ما يغريه بإعلان ذلك وسيلة للإثراء.

وبالطبع فإن الأرض ورأس المال اللذين يستأجرهما ويقترضهما الرأسماليون الصناعيون من الرأسماليين المتعطلين، ويدفعون لقاء ذلك جزءاً من فائض قيمتهم بشكل ريع عقاري

وفائدة، إلخ، يدرّان عليهم الربح، فذلك أحد شروط توليد المنتوج عموماً، وتوليد ذلك الجزء منه الذي يؤلف المنتوج الفائض، أي الذي يمثل فائض القيمة. وينبع هذا الربح من استعمال الأرض المستأجرة ورأس المال المقترض لا من السعر المدفوع لقاء استعمالهما. فهذا السعر، بالأحرى، يُقتطع من الربح. وبخلاف ذلك ينبغي الزعم بأن الرأسماليين الصناعيين لن يزدادوا غنى بل يزدادون فقراً، لو استطاعوا أن يحتفظوا بالنصف الآخر من فائض القيمة لأنفسهم بدلاً من التخلي عنه لأحد. لكن مثل هذه البلبلة إنما تنشأ عن خلط ظاهرات التداول، مثل عودة تدفق النقد، بتوزيع المنتوج الذي يتحقق فقط بواسطة ظاهرات التداول تلك.

مع ذلك فإن ديستوت نفسه يمتلك من الدهاء ما يجعله يشير قائلاً:

«من أين تأتي إيرادات هؤلاء الناس المتعطلين؟ ألا تأتي من الريع الذي يدفعه، من أرباحهم، أولئك الذين يشغلون رؤوس أموال المتعطلين، أي أولئك الذين يستخدمون أرصدة الأوّلين لكي يدفعوا ثمن العمل الذي يُنتج أكثر مما يكلف، أي باختصار الصناعيون؟ ولذا لا بد للمرء أن يعود إلى الصناعيين دائماً ليعثر على منبع كل ثروة. فهؤلاء هم في الواقع الفعلي، الذين يطعمون العمال الذين يستخدمهم الأولون». (المرجع نفسه، ص 246).

إن ما يُدفع للريع وإلخ، الآن يُقتطع من ربح الصناعيين إذن. قبل ذلك كان هذا الريع بالنسبة لهم وسيلة لإثرائهم.

ولكن يبقى لصاحبنا ديستوت سلوان آخر. فهؤلاء الصناعيون الشجعان يعاملون الرأسماليين المتعطلين على غرار ما يعاملون بعضهم بعضاً والعمال. فهم يبيعون إلى هؤلاء كل السلع بسعر أغلى بنسبة 20% مثلاً. ثمة الآن احتمالان. فإما أن المتعطلين [483] يمتلكون، علاوة على الـ 100 جنيه التي يتلقونها سنوياً من الصناعيين، يمتلكون وسائل نقدية أخرى، أو أنهم لا يمتلكون هذه الوسائل الأخرى. في الحالة الأولى يبيع لهم الصناعيون سلعهم بقيمة 100 جنيه بسعر 120 جنيهاً مثلاً. وببيع السلع تتدفق إلى الصناعيين، ليس فقط المائة جنيه التي دفعوها للمتعطلين، بل تردهم إلى جانب ذلك 20 جنيهاً أخرى تؤلف حقاً قيمة جديدة بالنسبة إليهم. كيف تبدو صورة الحساب الآن؟ لقد وَهبَ الصناعيون سلعاً بقيمة 100 جنيه دون مقابل، لأن المائة جنيه نقداً التي دفعوا بها لهم جزئياً هي نقودهم هم. إذن، فإن أسعار سلعهم قد دفعت لهم بنقودهم هم. وعليه

تؤلف الـ100 جنيه خسارة. ولكنهم تلقوا بالإضافة إلى ذلك 20 جنيهاً علاوة في السعر على القيمة. يعني أن 20 جنيهاً تؤلف ربحاً؛ ولكن بطرح هذا الربح من خسارة 100 جنيه، تبلغ الخسارة 80 جنيهاً، وهي تبقى خسارة على الدوام، ولن تكون كسباً قط. إن الاحتيال على المتعطلين يقلل خسارة الصناعيين، ولكنه، لهذا السبب بالذات، لا يجعل نقصان ثروتهم وسيلة للإثراء. غير أنه لا يمكن لهذه الطريقة أن تدوم طويلاً، فليس في مقدور المتعطلين أن يدفعوا سنوياً، 120 جنيهاً نقداً إذا ظلوا يتلقون سنوياً 100 جنيه فقط.

أو إليكم طريقة أخرى: يبيع الصناعيون سلعاً بقيمة 80 جنيهاً مقابل 100 جنيه من النقد الذي دفعوه إلى المتعطلين. في هذه الحالة، كما في الحالة السابقة، يتخلى الصناعيون، دون مقابل، عن 80 جنيهاً بشكل ريع وفائدة، إلخ. وعن طريق هذا الإحتيال قللوا الأتاوة التي يدفعونها إلى المتعطلين، ولكن الأتاوة تظل قائمة، ويظل المتعطلون، بموجب تلك النظرية التي تقول بأن الأسعار تتوقف على الإرادة الطيبة للبائعين، في وضع يسمح لهم أن يطالبوا مستقبلاً بالحصول على 120 جنيهاً بدلاً من 100 جنيه، كما في السابق، كريع وفائدة، إلخ، عن أرضهم ورأسمالهم.

إن هذا البحث البارع لجدير تماماً بذلك المفكر الثاقب الذي ينسخ عن آدم سميث، من جهة، بأن

«العمل منبع كل ثروة» (المرجع نفسه، ص 242)،

وإن الرأسماليين الصناعيين

«يستخدمون رأسمالهم لكي يدفعوا لقاء العمل الذي يُجدد إنتاج رأس المال هذا مع ربح» (المرجع نفسه، ص 246).

وهو يستنتج على الفور، من جهة أخرى، أن هؤلاء الرأسماليين الصناعيين

«يطعمون كل الناس الآخرين» وهم «وحدهم من يُنمي الثروة العامة، ويخلق لنا جميع وسائل المتعة» (المرجع نفسه، ص 242)،

أي ليس العمال هم الذين يطعمون الرأسماليين، بل الرأسماليون هم الذين يطعمون العمال، وذلك استناداً إلى أساس بديع وهو أن النقد الذي يُدفع للعمال لا يظل بين أيديهم، بل يعود باستمرار إلى الرأسماليين لدفع ثمن السلع التي أنتجها العمال. [484]

«فكل ما يفعلونه أنهم يتلقون بهذه اليد ليعيدوا بالأخرى. لذا ينبغي اعتبار استهلاكهم على أنه يتحقق بفعل أولئك الذين يستأجرونهم» (المرجع نفسه، ص 235).

بعد هذا التصوير الوافي لكيفية توسط التداول النقدي في تجديد الإنتاج والاستهلاك الاجتماعي، يمضي ديستوت في القول:

«ذلك هو ما يكمل الحركة الأبدية (perpetuum mobile) للثروة، ورغم سوء فهم هذه الحركة» [«mal connu» سوء فهم حقاً!] «فقد سُميت، بصواب، دوراناً، فهي تمثل دورة بالفعل وتعود دوماً إلى نقطة انطلاقها. وهذه النقطة هي المكان الذي يجري فيه الإنتاج» (المرجع نفسه، ص 239 ـ 240).

إن ديستوت، هذا الكاتب المرموق جداً (that very distinguished writer) وعضو معهد فرنسا(*) والجمعية الفلسفية في فيلادلفيا وهو إلى حد معين، نابغة لامع وسط الاقتصاديين المبتذلين، يلتمس قراءه، في الختام، أن يعجبوا بالوضوح المدهش الذي صور به سير العملية الاجتماعية، وفيض الأنوار الذي سكبه على الموضوع، بل إنه يتكرم بالتنازل ليخبر القراء من أين يأتي كل هذا النور. وهذا ما ينبغي أن نقرأه في النص الأصلي:

«سيلاحظ المرء، وهذا ما آمله، كم ينسجم هذا الأسلوب في معاينة استهلاك ثرواتنا مع ما قد قلناه بخصوص إنتاجها وتوزيعها وأي وضوح يسبغه في الوقت نفسه على معالجة مجمل سير حركة المجتمع. من أين يأتي هذا الانسجام وهذا النور؟ من واقع أننا التقينا الحقيقة وجهاً لوجه. ويذكرنا ذلك بالمرايا التي تنعكس فيها الأشياء بدقة، بأبعادها الصحيحة، عندما توضع في البعد الصحيح لبؤرة المرآة، ولكنها تبدو مشوشة ومشوهة عندما توضع أقرب مما ينبغي أو أبعد مما ينبغي».

«On remarquera, j'espère, combien cette manière de considérer la consommation de nos richesses est concordante avec tout ce que nous avons dit à propos de leur production et de leur distribution, et en même temps *quelle clarté elle répand sur toute la marche de la société*. D'où viennent cet accord et cette *lucidité?* De ce que nous avons rencontré la vérité. Cela rappelle l'effet

---

(*) معهد فرنسا: أعلى مؤسسة علمية في فرنسا، تضم كبار الأكاديميين، وكان دو تراسي عضواً في الأكاديمية. [ن. برلين].

de ces miroirs où les objets se peignent nettement et dans leurs justes proportions, quand on est placé dans leur vrai point de vue, et où tout paraît confus et désuni, quand on en est trop près ou trop loin». (المرجع نفسه، ص 242-243).

تلك هي الغباوة البورجوازية بكامل غبطتها!

«Voilà le crétinisme bourgeois dans toute sa béatitude!»

[485]

الفصل الحادي والعشرون[57]

التراكم وتجديد الإنتاج الموسع

بيّنا في المجلد الأول كيف يسير التراكم بالنسبة لرأسمالي مفرد. إن تحويل رأس المال السلعي إلى نقد يؤدي أيضاً إلى تحويل المنتوج الفائض الذي يمثّل فائض القيمة إلى نقد. ويقوم الرأسمالي بتحويل فائض القيمة المحوّل إلى نقد، مجدداً إلى عناصر طبيعية إضافية لرأسماله الإنتاجي. ويقدم رأس المال المتنامي مقداراً أكبر من المنتوج في دورة الإنتاج اللاحقة. ولكن ما يحدث بالنسبة لرأس المال الفردي، لا بد من أن يتجلّى أيضاً في مجمل تجديد الإنتاج السنوي، مثلما رأينا عند بحثنا لتجديد الإنتاج البسيط، حينما يجد ـ أثناء تجديد إنتاج رأس المال الفردي ـ الترسّب المتعاقب لمكوّناته الأساسية المُستهلكة بهيئة نقد يُصار إلى اكتنازه، يجد تعبيره أيضاً في تجديد الإنتاج الاجتماعي السنوي.

ولو كان ثمة رأسمال فردي معين = 400 ث + 100 م، وكان فائض القيمة السنوي = 100، فإن المنتوج السلعي = 400 ث + 100 م + 100 ف. وتتحوّل هذه الـ 600 إلى نقد. إن 400 ث من هذا النقد تُحوّل من جديد إلى شكل طبيعي لرأس المال الثابت، و100 م إلى قوة عمل، كما تحوّل 100 ف أخرى ـ شريطة تراكم مجمل فائض القيمة ـ إلى رأسمال ثابت إضافي، عن طريق المبادلة بعناصر طبيعية لرأس المال الإنتاجي. من المفترض عند ذلك: 1) إن هذا المبلغ يكفي، في ظل شروط تكنيكية

---

(57) من هنا حتى نهاية الكتاب يرد النص من المخطوطة VIII.

معينة، إما لزيادة رأس المال الثابت الناشط، أو لإقامة مشروع صناعي جديد. ولكن قد يتفق أيضاً أن فائض القيمة يجب أن يُحوّل إلى نقد، وأن يُكتنز هذا النقد لفترة مديدة قبل أن تستطيع هذه العملية أن تتحقق، ويستطيع التراكم الفعلي أن يبدأ، أي توسيع الإنتاج؛ 2) ويُفترض أن توسيع الإنتاج قد جرى واقعاً من قبل، إذ ينبغي، لكي يتحوّل النقد (أي
[486] فائض القيمة المُكتنز بهيئة نقد) إلى عناصر من رأس المال الإنتاجي، أن تُباع هذه العناصر في السوق بمثابة سلع؛ ولا فرق إنْ لم تكن تُشترى كسلع ناجزة، بل تُصنع حسب الطلب. فلن يُدفع ثمنها إلّا بعد استلامها، وعلى كل حال إلّا بعد أن يتم فعلاً تجديد الإنتاج على نطاق موسَّع لهذه السلع، أي بعد توسع الإنتاج الذي كان حتى الآن اعتيادياً. فقد كان ينبغي للسلعة أن تكون حاضرة على نحو كامن، أي بهيئة عناصرها، لأنها لا تحتاج إلّا إلى محفّز للطلب، نعني شراء السلعة قبل وجودها الفعلي، أي قبل بيعها المقبل، لكي يجري إنتاجها فعلاً. إن النقد الماثل في هذا الجانب يستدعي عند ذلك تجديد الإنتاج الموسَّع إلى الوجود من الجانب الآخر، لأن إمكان تجديد الإنتاج الموسَّع موجود بدون النقد، وذلك لأن النقد، في ذاته، ليس عنصراً من عناصر تجديد الإنتاج الفعلي.

فلو كان الرأسمالي آ مثلاً، يبيع خلال سنة واحدة أو عدد من السنين كتلاً معينة من المنتوج السلعي قام بإنتاجها على التعاقب، فإنه يحوّل المنتوج الفائض بذلك إلى نقد أيضاً، أي ذلك الجزء من المنتوج السلعي الذي يتضمن فائض القيمة، وبالتالي يحوّل فائض القيمة الذي أنتجه في شكل سلعي إلى نقد على التعاقب، فيدّخر هذا النقد بالتدريج مكوّناً رأسمالاً نقدياً جديداً كامناً، وهو كامن لأن قابليته وغرضه يتلخصان في التحوّل إلى عناصر من رأس المال الإنتاجي. أما في الواقع، فإن ما يقوم به الرأسمالي لا يزيد عن اكتناز بسيط لا يمثّل عنصراً من عناصر تجديد الإنتاج الفعلي. وينحصر نشاط هذا الرأسمالي بادىء الأمر في أن يسحب النقد المتداول بالتعاقب من التداول، وبالطبع ليس مُحالاً أن يكون هذا النقد، الذي حبسه وأغلق عليه في حرز أمين، هو نفسه جزءاً من كنز آخر قبل أن يقع في التداول. إن كنز الرأسمالي آ هذا، وهو رأسمال نقدي كامن جديد، لا يؤلف ثروة اجتماعية إضافية الآن أكثر منه لو أُنفق على وسائل استهلاك. ولكن النقد المسحوب من التداول، أي الذي كان موجوداً فيه من قبل، قد يكون بالأصل مكدساً من قبل بهيئة كنز، كجزء مكوّن من الكنز أو يكون شكلاً نقدياً للأجور، أو كان يُستخدم لتحويل وسائل إنتاج أو سلع أخرى إلى نقد، أو لتداول الجزء الثابت من رأس المال أو إيراد الرأسمالي. فهو ليس بثروة جديدة أكثر من النقد المنظور

إليه من زاوية التداول السلعي البسيط، فهو إذ يمثُل حاملاً لقيمته الفعلية فحسب، لا يمثُل حاملاً لعشرة أضعاف هذه القيمة، لمجرد أنه قام بالدوران عشر مرات في اليوم وحقق عشر قيم سلعية مختلفة. إن السلع توجد دون نقد، أما النقد فيظل على ما هو عليه (بل قد يتضاءل بفعل الاهتلاك) سواء قام بدوران واحد أم بعشرة دورانات. وفي صناعة الذهب وحدها تم خلق ثروة جديدة (نقد كامن) لأن المنتوج بهيئة ذهب(*) يحتوي [487]
على منتوج فائض يمثل حاملاً لفائض القيمة، ولكن المنتوج الجديد لا يزيد مادة النقد لأجل رساميل نقدية جديدة كامنة، إلّا بمقدار ما يدخل بمجمله في التداول بهيئة نقد.

ورغم أن فائض القيمة المكتنز في شكل نقد ليس ثروة اجتماعية إضافية جديدة، إلّا أنه يمثّل رأسمالاً نقدياً جديداً كامناً بفعل الوظيفة التي يُكدَّس من أجلها. (ولسوف نرى فيما بعد أن رأس المال النقدي الجديد يمكن أن ينبع بطريقة أخرى غير التحويل التدريجي لفائض القيمة إلى نقد).

إن النقد يُسحب من التداول ويُكدس بهيئة كنز عن طريق بيع السلعة من دون أن يُردف ذلك بشراء. وعليه إذا تصورنا أن هذه العملية تتسم بطابع عام، فسيبدو متعذراً علينا أن ندرك من أين يأتي شراة السلع، ذلك لأن الجميع في هذه العملية ـ وينبغي النظر إليها كعملية عامة لأن كل رأسمال فردي قد يوجد في مرحلة تراكم ـ إنما يرغبون في البيع لكي يكدسوا كنوزاً بينما لا ينزع أحد للشراء.

ولو تصورنا أن عملية التداول بين مختلف أجزاء تجديد الإنتاج السنوي تجري على خط مستقيم ـ وهذا ليس بصحيح لأن هذا التداول ينطوي دوماً، ما خلا بعض الاستثناءات، على حركات متعاكسة بالتقابل ـ فعلينا أن نبدأ من مستخرِج الذهب (أو الفضة) الذي يشتري من دون أن يبيع، وأن نفترض أن سائر الآخرين يبيعون إليه. في مثل هذه الحالة ينتقل مجمل المنتوج الاجتماعي السنوي الفائض (حامل مجمل فائض القيمة) إلى يديه، فيما يتقاسم جميع الرأسماليين الآخرين فيما بينهم، بصورة متناسبة (pro rata)، منتوجه الفائض الماثل بطبيعته بهيئة نقد، أي فائض قيمته المتجسد طبيعياً في الذهب؛ وذلك لأن الجزء من منتوج مستخرِج الذهب الذي يجب أن يعوّض عن رأسماله الناشط، مُقيَّد أصلاً وتم استخدامه بصورة مناسبة. وعليه، فإن ما أنتجه مستخرِج الذهب من فائض قيمة بشكل ذهب، سيكون الرصيد الوحيد الذي يستمد منه سائر الرأسماليين الآخرين المادة التي يحوّلون بها منتوجهم السنوي الفائض إلى نقد. فينبغي

(*) ذهب، (Gold). في الطبعتين الأولى والثانية: نقد (Geld). قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

إذن لمقدار قيمة هذا الرصيد أن يكون مساوياً لمجمل فائض القيمة الاجتماعي السنوي، الذي ينبغي أن يتحوّل إلى شرنقة ذهبية بشكل كنز. وعلى ما في هذه الفرضيات من سخف بيّنْ فلن ينفعنا في شيء خلاف تفسير إمكانية تكوين كنوز بصورة عامة وفي آنٍ واحدٍ، ولكنها لن تدفع بتجديد الإنتاج نفسه خطوة واحدة إلى الأمام، باستثناء ما يتعلق بمستخرِجي الذهب.

وقبل الشروع في حل هذه الصعوبة الظاهرة، يتعين أن نميز: التراكم في القطاع I (إنتاج وسائل الإنتاج) عن التراكم في القطاع II (إنتاج وسائل الاستهلاك). نبدأ بالقطاع I.

[488] I ـ التراكم في القطاع I

1) تكوين كنز

من الواضح أن رؤوس الأموال الموظفة في الفروع الصناعية العديدة التي تؤلف القطاع I، ورؤوس الأموال الفردية المختلفة داخل كل فرع من فروع الصناعة هذه، إنما توجد في مراحل مختلفة من عملية التحويل المتعاقب من فائض قيمة إلى رأسمال نقدي كامن، وذلك تبعاً لأعمارها، أي تبعاً للأمد الزمني الذي قامت خلاله بوظيفتها، هذا بصرف النظر تماماً عن أحجامها، وشروطها التكنيكية، وأوضاع السوق، إلخ، سواء كان رأس المال النقدي هذا سيُكرَّس لزيادة رأس المال العامل أصلاً، أم لتأسيس مشاريع صناعية جديدة ـ وهما شكلا توسيع الإنتاج. لذلك يحوّل قسم من الرأسماليين، باستمرار، رأسماله النقدي الكامن، بعد أن ينمو لحجم مناسب، إلى رأسمال إنتاجي، أي أنه يشتري بالنقد المُكتنز إثر تحويل فائض القيمة إلى نقد، وسائل إنتاج، أي عناصر إضافية لرأس المال الثابت؛ بينما لا يزال قسم آخر من الرأسماليين منغمراً، في غضون ذلك، باكتناز رأسماله النقدي الكامن. وعليه يواجه الرأسماليون المنتمون إلى هاتين الفئتين بعضهم بعضاً، البعض كشارين، والبعض الآخر كباعة، علماً أن كل رأسمالي ينتمي إلى إحدى الفئتين يبرز في دور واحد لا غير.

لنفرض مثلاً أن الرأسمالي آ يبيع 600 (= 400 ث + 100 م + 100 ف) إلى الرأسمالي ب (الذي يمكن أن يمثل أكثر من شارٍ واحد). إن الرأسمالي آ يبيع 600 سلعاً لقاء 600 نقداً، 100 منها تمثل فائض القيمة، فيسحبها من التداول ويكتنزها في

شكل نقد؛ ولكن هذه الـ 100 من النقد ليست غير الشكل النقدي للمنتوج الفائض، الذي كان حاملاً للقيمة 100. إن تكوين الكنز ليس إنتاجاً بالمرة، وبالتالي ليس زيادة في الإنتاج أصلاً. ويكمن فعل الرأسمالي هنا فقط في أن يسحب من التداول النقد الذي يكسبه ببيع المنتوج الفائض بمقدار 100 ويحتفظ به دون انفاقه. ولا يقوم الرأسمالي آ وحده بهذه العملية، بل يقوم بها أيضاً رأسماليون آخرون هم آ وآَ وآً، إلخ، في نقاط عديدة من مجال التداول، حيث يعملون بإندفاع مماثل لتحقيق هذا الضرب من الاكتناز. وتبدو هذه النقاط العديدة التي يُسحب فيها النقد من التداول ليُكدَّس بهيئة كنوز فردية أو رؤوس أموال نقدية كامنة عديدة، بمثابة عدد مماثل من العوائق التي تعرقل التداول، لأنها تشلّ حركة النقد وتجرده من القدرة على التداول لفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر. ولكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن الاكتناز يجري في اطار التداول السلعي البسيط قبل أن يبدأ هذا التداول بالجريان على أساس الإنتاج السلعي الرأسمالي بوقت طويل، وأن كمية النقد الموجودة في المجتمع هي دوماً أكبر من جزئه الماثل في التداول [489] الفعال، رغم أن هذا الجزء يتضخم أو يتقلص تبعاً للظروف. إننا نواجه هنا ثانية، الكنوز نفسها، والاكتناز نفسه، ولكنها غدت الآن لحظة ملازمة لعملية الإنتاج الرأسمالية.

ويمكن للمرء أن يتفهم السرور الذي يطغى عند تركيز سائر رؤوس الأموال الكامنة هذه بين أيدي المصارف، إلخ، ضمن نظام الائتمان، لتصير رأسمالاً متاحاً أو «رأسمالاً قابلاً للإقراض» (loanable capital)، رأسمالاً نقدياً لم يعد سلبياً ولا من «موسيقي المستقبل» بل أصبح رأسمالاً إيجابياً، رأسمالاً ربوياً (ربوي هنا بمعنى يربو أي ينمو).

غير أن الرأسمالي آ لا يحقق تكوين مثل هذا الكنز إلّا بمقدار ما يبرز كبائع فقط ـ بالنسبة لمنتوجه الفائض ـ من دون أن يبرز كشارٍ فيما بعد. وهكذا فإن قيامه على نحو متعاقب بإنتاج منتوج فائض ـ حامل فائض قيمته الذي يجب أن يتحوّل إلى نقد ـ هو الشرط المسبق لتكوين كنزه. إن الشكل الطبيعي للمنتوج الفائض، والشكل الطبيعي للمنتوج الكلّي الذي يشكل هذا المنتوج الفائض جزءاً منه، هو، في الحالة الراهنة حيث لا نبحث التداول إلّا في نطاق القطاع I، الشكل الطبيعي لعنصر من عناصر رأس المال الثابت للقطاع I، نقصد أن المنتوج الفائض ينتمي إلى صنف وسائل لإنتاج وسائل إنتاج. ولسوف نرى بعد قليل ماذا يصبح هذا، أي أية وظيفة يخدم بين يدي الشارين ب، بَ، بً، إلخ.

ولكن ينبغي هنا قبل كل شيء أن نُثبّت ما يلي: رغم أن الرأسمالي آ يسحب من التداول نقداً بمقدار فائض قيمته ويكتنزه، فإنه يقوم، من جهة أخرى، بطرح سلع في

التداول من دون أن يسحب عنها(*) سلعاً أخرى بالمقابل، وبذا يتمكن الرأسماليون ب، بَ، بٌ، إلخ، بدورهم من طرح نقدهم في التداول وسحب السلعة فقط. وهذه السلعة، في هذه الحالة، تدخل، بسبب شكلها الطبيعي والهدف المتوخى منها، إلى رأس المال الثابت للرأسماليين ب، بَ، إلخ، كعنصر أساسي أو سيّال [دائر] من عناصره. ولسوف يرد المزيد عن ذلك، ما إن نتناول شراة المنتوج الفائض، أي الرأسماليين ب، بَ، بٌ، إلخ.

* * *

دعونا نشير، هنا، بصورة عابرة إلى ما يلي: نجد هنا، ثانية، كما وجدنا من قبل عند بحث تجديد الإنتاج البسيط، أن مبادلة مختلف الأجزاء المكوّنة للمنتوج السنوي، أي تداولها (الذي ينبغي أن يتضمن في الوقت نفسه تجديد إنتاج رأس المال، وإعادته عند ذلك في مختلف أشكاله مثل رأس المال الثابت، المتغير، الأساسي، الدائر، النقدي، السلعي) لا يفترض بأي حال مجرد شراء للسلعة يُستكمل ببيع لاحق، أو مجرد بيع
[490] يُستكمل بشراء لاحق، بحيث أن ما يجري حقاً لن يزيد عن محض مبادلة سلعة بسلعة، كما يتبنى ذلك الاقتصاد السياسي، وبخاصة مدرسة التجارة الحرة، منذ أيام الفيزيوقراطيين وآدم سميث. فنحن نعرف أن رأس المال الأساسي، بعد انفاق ما يتطلبه شراؤه دفعة واحدة، لا يُجدَّد على امتداد كامل فترة نشاطه، بل يواصل عمله في شكله القديم، بينما تترسب قيمته بالتدريج بهيئة نقد. لقد رأينا أن التجديد الدوري للجزء المكوّن الأساسي من رأس المال II ث (علماً بأن مجمل القيمة ـ رأسمال II ث يُبادل لقاء عناصر بقيمة I (م + ف)) يفترض من جهة مجرد شراء جزء القيمة ـ رأسمال II ث، الذي يمثل رأس المال الأساسي ويتحوّل من الشكل النقدي إلى الشكل الطبيعي، علماً بأن هذا الشراء يقابله مجرد بيع I ف؛ ومن جهة أخرى يفترض ذلك مجرد بيع من جانب II ث، بيع ذلك الجزء من قيمة رأس المال الأساسي (قيمة الجزء المهتلك من رأس المال الأساسي)، الذي يترسب بهيئة نقد، ويقابله مجرد شراء I ف. ولكي يحصل التبادل بصورة اعتيادية، في هذه الحالة، لا بد من الافتراض بأن مجرد الشراء من جانب II ث يساوي من حيث مقدار القيمة مجرد البيع من جانب II ث نفسه، وأن مجرد بيع I

(*) في الطبعتين الأولى والثانية: عنهم، وقد صححها إنجلز. [ن. برلين].

ف، القسم 1 II ث، يساوي مجرد شراء القسم 2 II ث (راجع ص 440)(*) وبخلافه يختل تجديد الإنتاج البسيط، لأن الشراء المحض هنا يجب أن يقابله البيع المحض من هناك. كما ينبغي الافتراض في هذه الحالة بالمثل، البيع المحض لذلك الجزء من I ف الذي يؤلف كنزاً بالنسبة إلى الرأسماليين آ، آَ، آً، إنما يوازنه الشراء المحض لذلك الجزء من I ف من جانب الرأسماليين ب، بَ، بً، الذين يحولون كنزهم إلى عناصر رأسمال إنتاجي إضافي.

وبمقدار ما يُستعاد التوازن، بظهور الشاري، بظهور الشاري، لاحقاً، بدور البائع لنفس المقدار من القيمة، والعكس بالعكس، فإن النقد يعود إلى الطرف الذي سلّفه عند الشراء، الطرف الذي باع قبل أن يشتري ثانية. غير أن التوازن الفعلي المتعلق بتبادل السلع ذاتها، أي تبادل مختلف أجزاء المنتوج السنوي، مشروط بتساوي مقدار قيم السلع التي تُبادل لقاء بعضها بعضاً.

ولكن بمقدار ما تقع مبادلات أحادية محضاً، أي كتلة من البيع المحض من هنا، وكتلة من الشراء المحض من هناك ـ ولقد رأينا أن المبادلة الاعتيادية للمنتوج السنوي تشترط، على أساس رأسمالي، مثل هذه الاستحالات الأحادية المحض ـ فلا يمكن الحفاظ على التوازن إلّا بافتراض أن مقدار قيمة المشتريات الأحادية ومقدار قيمة البيوع الأحادية يغطيان بعضهما بعضاً. وإن واقع أن الإنتاج السلعي هو الشكل العام للإنتاج الرأسمالي يعني أن النقد، لا يقوم بدور وسيلة تداول فحسب، بل يقوم أيضاً بدور [491]
رأسمال نقدي، مما يفضي إلى نشوء شروط معينة للمبادلة الاعتيادية وهي شروط خاصة بهذا النمط من الإنتاج، أي شروط السير الاعتيادي لتجديد الإنتاج، سواء كان على نطاق بسيط أم موسّع، وهي شروط تنقلب إلى كثرة مماثلة من شروط السير المضطرب لتجديد الإنتاج، وإلى كثرة مماثلة من إمكانات نشوب أزمات، نظراً لأن التوازن محكوم بالمصادفة.

ولقد رأينا أيضاً، في مجرى مبادلة مقدار I م لقاء مقدار قيمة مماثل من II ث، أنها تنتهي أخيراً بالنسبة إلى II ث على وجه الدقة، بتعويض سلعة الرأسمالي الكلّي في القطاع II بمقدار قيمة مماثل من سلعة الرأسمالي الكلّي في القطاع I، وعليه فإن الرأسمالي الكلّي في القطاع II يكمل بيع سلعته لاحقاً بشراء سلعة ذات مقدار قيمة

(*) أنظر هذا المجلد، ص460، [الطبعة العربية، ص 521-522]. [ن. ع].

مماثل من الرأسمالي الكلّي في القطاع I. وهذا التعويض يحصل، ولكن لا يحصل أي تبادل بين رأسماليي القطاع I ورأسماليي القطاع II لدى تحوّل سلعهم هذا. إن الرأسماليين، مالكي II ث يبيعون سلعهم لعمال القطاع I. ويقف العمال إزاءهم، بصورة أحادية، كشارين للسلع، فيما يقف مالكو II ث إزاء العمال بصورة أحادية، كباعة للسلع. ويقف مالكو II ث بالنقد الذي يكسبونه على هذا النحو إزاء الرأسمالي الكلّي في القطاع I، بصورة أحادية، كشارين للسلع، ويقف الرأسمالي الكلّي في القطاع I إزاءهم بصورة أحادية كبائع للسلع بقيمة I م. وعن طريق هذا البيع للسلع وحده يقوم القطاع I آخر المطاف بتجديد إنتاج رأسماله المتغير ثانية في شكل رأسمال نقدي. ولو كان رأسمال القطاع I يقف إزاء رأسمال القطاع II بصورة أحادية كبائع للسلع بمقدار I م، فإنه يقف إزاء عمال القطاع I بصورة أحادية كشارٍ لسلعهم، أي قوة عملهم، وإذا وقف عمال القطاع I إزاء رأسماليي القطاع II بصورة أحادية كشارين للسلع (تحديداً كشارين لوسائل العيش)، فإنهم يقفون إزاء رأسماليي القطاع I، بصورة أحادية، كباعة للسلعة، أي بالضبط، كباعة لقوة عملهم.

إن عرض عمال القطاع I لقوة العمل باستمرار، وإعادة تحويل جزء من رأس المال السلعي في القطاع I إلى شكل نقدي لرأس المال المتغير في هذا القطاع، وتعويض جزء من رأس المال السلعي في القطاع II بعناصر طبيعية لرأس المال الثابت II ث ـ إن جميع هذه المقدمات الضرورية لتجديد الإنتاج تشترط بعضها بعضاً بصورة متبادلة، ولكنها تتحقق بتوسط عملية بالغة التعقيد، تتضمن ثلاث عمليات تداول تمضي بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً، ولكنها تتشابك فيما بينها. وتعقيد هذه العملية ذاتها يوفّر الكثير من الفرص لاختلال سيرها.

2) رأس المال الثابت الإضافي

إن المنتوج الفائض، حامل فائض القيمة، لا يكلّف من يستولي عليه، أي رأسماليي القطاع I، قرشاً. فهم ليسوا ملزمين، بأي حال، بتسليف أي نقد أو سلع بغية الحصول عليه. لقد كان التسليف (avance)، حتى عند الفيزيوقراطيين، الشكل العام للقيمة [492]
المتجسدة في عناصر رأس المال الإنتاجي. وعليه فإن ما يسلّفه رأسماليو القطاع I هو رأسمالهم الثابت والمتغير ليس إلّا ويقوم العامل ليس فقط بصيانة رأسمالهم الثابت بما يُنفق من عمل، وليس فقط بتعويض القيمة ـ رأسمال المتغيرة بجزء جديد مماثل من

القيمة التي يخلقها في شكل سلع؛ بل يقدم لهم كذلك بعمله الفائض فائض قيمة ماثلاً في شكل منتوج فائض. وعن طريق البيع المتعاقب لهذا المنتوج الفائض يكوّن الرأسماليون كنزاً، رأسمالاً نقدياً إضافياً افتراضياً. ويتألف هذا المنتوج الفائض، في الحالة المبحوثة هنا، منذ البداية، من وسائل إنتاج لوسائل إنتاج. إلّا أن هذا المنتوج الفائض لا يقوم بوظيفة رأسمال ثابت إضافي إلّا عندما يصل إلى أيدي الرأسماليين ب، بَ، بً وإلخ (القطاع I)؛ ولكنه كان بهذه الصفة افتراضياً حتى قبل بيعه، أي بين أيدي الرأسماليين آ، آَ، آً (القطاع I) الذين يكدسون كنزاً الآن. وعندما لا نعاين سوى حجم قيمة تجديد الإنتاج في جانب القطاع I، نجد أننا ما نزال في نطاق تجديد الإنتاج البسيط، إذ لم يجر تحريك أي رأسمال إضافي لخلق رأس المال الثابت الإضافي الافتراضي (virtualité) هذا (المنتوج الفائض)، كما لم يجر تحريك مقدار من العمل الفائض أكبر مما كان يُبذل على أساس تجديد الإنتاج البسيط. الفارق الوحيد هنا إنما يكمن في شكل العمل الفائض المبذول، في الطبيعة الملموسة لطابعه النافع الخاص. فقد بُذل هذا العمل على وسائل إنتاج من أجل I ث بدلاً من II ث، أي على وسائل لإنتاج وسائل إنتاج بدلاً من وسائل لإنتاج وسائل استهلاك. لقد افترضنا في حالة تجديد الإنتاج البسيط أن مجمل فائض القيمة في القطاع I يُنفق بمثابة إيراد، أي يُنفق على سلع القطاع II؛ ولذلك كان فائض القيمة يتألف حصراً من وسائل إنتاج تعوّض عن رأس المال الثابت II ث في شكله العيني (الطبيعي). فلكي يحصل الانتقال من تجديد الإنتاج البسيط إلى تجديد الإنتاج الموسَّع، لا بدّ إذن من أن يكون الإنتاج في القطاع I في وضع يستطيع معه أن يصنع عناصر رأسمال ثابت أقل للقطاع II وأكثر بنفس القدر للقطاع I. وهذا الانتقال الذي لا يجري دوماً من دون مصاعب، ييسره واقع أن عدداً من منتوجات القطاع I يصلح كوسائل إنتاج في كلا القطاعين.

يترتب على ذلك ـ عند النظر إلى المسألة من زاوية حجم القيمة فقط ـ أن الأساس المادي لتجديد الإنتاج الموسَّع ينتج من صلب تجديد الإنتاج البسيط. ويتألف ببساطة من العمل الفائض لعمال القطاع I، المُنفق مباشرة لإنتاج وسائل إنتاج، لخلق رأسمال إضافي افتراضي في القطاع I. وعليه فإن تكوين رأسمال نقدي إضافي افتراضي في جانب رأسمالي آ، آَ، آً (القطاع I) ـ بالبيع المتعاقب لمنتوجهم الفائض الذي يتكوّن من دون انفاق رأسمالي للنقد ـ هو هنا الشكل النقدي المحض لوسائل الإنتاج المُنتجة إضافياً في القطاع I. [493]

إن إنتاج رأسمال إضافي افتراضي لا يعبّر إذن في حالتنا هذه (ولسوف نرى أنه يمكن أن يتكوّن بطرق أخرى مختلفة تماماً)، إلّا عن ظاهرة من ظاهرات عملية الإنتاج ذاتها: الإنتاج في شكل معين ـ إنتاج عناصر رأس المال الإنتاجي.

إن إنتاج رأسمال نقدي افتراضي إضافي على نطاق واسع ـ وفي نقاط عديدة من مجال التداول ـ ما هو إذن إلّا نتيجة وتعبير عن إنتاج متعدد الأوجه لرأسمال إنتاجي افتراضي إضافي، لا يشترط نشوؤه بالذات أية نفقات نقدية إضافية من جانب الرأسماليين الصناعيين.

إن تحويل رأس المال الإنتاجي الافتراضي ـ الإضافي هذا، بالتعاقب إلى رأسمال نقدي افتراضي (كنز) عند الرأسماليين آ، آَ، آً، إلخ (في القطاع I)، التحويل المشترط بالبيع المتعاقب لمنتوج هؤلاء الرأسماليين الفائض ـ وبالتالي البيع الأحادي المتكرر للسلعة من دون استكمال ذلك بالشراء ـ يتم بالسحب المتكرر للنقد من التداول، وتكوين كنز بالمقابل. ولا يفترض هذا الاكتناز ـ ما عدا الحالة التي يكون فيها الشاري صاحب منجم ذهب ـ تكوين أية ثروة إضافية في هيئة معادن ثمينة، فهو يفترض فقط تغير وظيفة النقد الماثل في التداول من قبل. فقد كان هذا النقد يؤدي قبل قليل وظيفة وسيلة تداول، أما الآن فأنه يؤدي وظيفة كنز، أي وظيفة رأسمال نقدي افتراضي جديد في طور التكوّن. وعليه ليس ثمة ترابط سببي بين تكوين رأسمال نقدي إضافي وبين كتلة المعادن الثمينة الموجودة في بلد من البلدان.

كما يترتب على ذلك ما يلي: كلما كان رأس المال الإنتاجي الناشط أصلاً في بلد من البلدان أكبر (بما في ذلك قوة العمل المندمجة فيه، وهي خالقة المنتوج الفائض)، وكلما كانت قدرة إنتاجية العمل وبالتالي الوسائل التكنيكية لتوسيع إنتاج وسائل الإنتاج بوتيرة سريعة، أكثر تطوراً، تعاظمت كتلة المنتوج الفائض من حيث قيمته ومن حيث كمية القيم الاستعمالية التي يتمثل فيها ـ، ويتعاظم ما يلي:

1) رأس المال الإنتاجي الإضافي - الافتراضي في شكل منتوج فائض بيد الرأسماليين آ، آَ، آً، إلخ؛

2) كتلة هذا المنتوج الفائض المحوّل إلى نقد، وبالتالي كتلة رأس المال النقدي الإضافي ـ الافتراضي بين أيدي الرأسماليين آ، آَ، آً. وعليه إذا كان فولارتون، على سبيل المثال، لا يريد أن يعرف شيئاً عن فيض الإنتاج، بمعناه الاعتيادي، بل يعترف بفيض إنتاج رأس المال فقط، أي تحديداً رأس المال النقدي، فإن ذلك يبين من جديد ضآلة فهم خيرة الاقتصاديين البورجوازيين لآلية نظامهم.

[494] وعلى حين أن المنتوج الفائض الذي يقوم الرأسماليون آ، آَ، آً، إلخ (القطاع I) بإنتاجه والاستيلاء عليه مباشرة، هو القاعدة الحقيقية لتراكم رأس المال، أي لتجديد الإنتاج الموسَّع، رغم أنه لا ينشط بهذه الصفة فعلياً إلّا بعد أن يصبح بين أيدي الرأسماليين ب، بَ، بً، إلخ (القطاع I) فإنه لا يكون مُنتجاً على الاطلاق حين يكون بهيئة شرنقته النقدية ـ بصفة كنز ورأسمال نقدي افتراضي في طور التكوّن التدريجي ـ ورغم سيره بموازاة عملية الإنتاج وهو في هذا الشكل، فإنه يلبث خارجها. إنه ثقل ساكن (dead weight) في الإنتاج الرأسمالي. وإن التوق إلى استخدام فائض القيمة هذا المتراكم بشكل كنز، بهيئة رأسمال نقدي افتراضي، من أجل الحصول على الربح أو «الإيراد»، يجد ضالته المنشودة في نظام الائتمان و «الوريقات»(*) وبهذه الطريقة يكتسب رأس المال النقدي شكلاً آخر يمارس به أقوى تأثير على مجرى نظام الإنتاج الرأسمالي وتطوره الجبّار.

إن المنتوج الفائض المحوّل إلى رأسمال نقدي افتراضي ينمو من حيث الكتلة، كلما تعاظم المقدار الكلّي لرأس المال الناشط، الذي يتولّد هذا المنتوج عن نشاطه. وتأتي هذه الزيادة المطلقة في حجم رأس المال النقدي الافتراضي المجدَّد إنتاجه سنوياً لتسهّل فصل رأس المال هذا، بحيث يمكن توظيفه بسرعة أكبر في أي مشروع خاص إما على يد صاحبه الرأسمالي بالذات، أو على يد آخرين (أفراد الأسرة، مثلاً، عند تقسيم ميراث وإلخ). ونعني بفصل رأس المال النقدي هنا عزله كلّياً عن رأس المال الأصلي وتوظيفه كرأسمال نقدي جديد، في مشروع جديد مستقل.

وعلى حين أن باعة المنتوج الفائض، أي الرأسماليين آ، آَ، آً، إلخ (من القطاع I)، حصلوا على هذا المنتوج كثمرة مباشرة لعملية الإنتاج التي لا تفترض أي فعل جديد من أفعال التداول، ما عدا تسليف رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، اللازم أيضاً لتجديد الإنتاج البسيط، وعلى حين أنهم يشيدون بذلك القاعدة الحقيقية لتجديد الإنتاج على نطاق موسَّع، بل إنهم في الواقع ينتجون رأسمالاً افتراضياً إضافياً، فإن الأمر يختلف بالنسبة للرأسماليين ب، بَ، بً، إلخ (القطاع I). 1) إن المنتوج الفائض العائد إلى الرأسماليين آ، آَ، آً، إلخ، لن يقوم على نحو نشيط بوظيفة رأسمال ثابت إضافي (نترك جانباً في الوقت الحاضر العنصر الآخر من رأس المال الإنتاجي، أي قوة العمل

(*) الأوراق المالية من قبيل الأسهم والسندات، إلخ. [ن. ع].

الإضافية، أي رأس المال المتغير الإضافي)، إلّا بعد أن يصير بين أيدي الرأسماليين ب، بَ، بً، إلخ. (القطاع I). 2) ولكي يؤول المنتوج الفائض بين أيديهم، لا بدّ من القيام بفعل تداول، أي يجب عليهم أن يشتروا هذا المنتوج الفائض.

وتنبغي الإشارة هنا بصدد النقطة (1) إلى أن الجزء الأكبر من المنتوج الفائض (رأس المال الثابت الإضافي الافتراضي) الذي أنتجه الرأسماليون آ، آَ، آً، (القطاع I)، وإن كان مُنتجاً في السنة الجارية، لا يمكن أن يؤدي على نحو نشيط وظيفته كرأسمال صناعي بين أيدي الرأسماليين ب، بَ، بً (القطاع I) إلّا في السنة التالية، أو لربما بعدها. أما [495] بصدد النقطة (2) فثمة سؤال يبرز هو: من أين يأتي النقد اللازم لعملية التداول هذه؟

وبما أن المنتوجات التي ينتجها الرأسماليون ب، بَ، بً، إلخ (القطاع I) تعود إلى الدخول عينياً، في عملية الإنتاج ذاتها، فمن البديهي أن جزءاً من المنتوج الفائض الخاص بهم ينتقل بهذا القدر النسبي (pro tanto) مباشرة (دون توسط التداول) إلى رأسمالهم الإنتاجي ويصبح هنا عنصراً إضافياً من رأس المال الثابت. ولكنهم ليسوا بهذا القدر رأسماليين يحوّلون المنتوج الفائض للرأسماليين آ، آَ، إلخ. (القطاع I) إلى نقد. فمن أين يأتي النقد، بمعزل عن ذلك؟ نحن نعرف أن الرأسماليين ب، بَ، بً، إلخ (القطاع I) قد كوّنوا كنزهم على غرار ما فعل الرأسماليون آ، آَ، إلخ، ببيع منتوجاتهم الفائضة المناسبة، فبلغوا الآن غايتهم: يتعين الآن على رأسمالهم النقدي المكدس بشكل كنز، وهو ليس سوى رأسمال افتراضي، أن ينشط بالفعل كرأسمال نقدي إضافي. ولكننا في هذه الحالة إنما نحوّم حول الموضوع. فالسؤال ما يزال قائماً: من أين يأتي النقد الذي سبق أن سحبه رأسماليو المجموعة ب (القطاع I) من التداول وكدسوه؟

غير أننا نعرف من دراستنا لتجديد الإنتاج البسيط أن على الرأسماليين من القطاعين (I و II) أن يحتفظوا، تحت اليد، بكمية معينة من النقد لكي يكون بمقدورهم تبادل منتوجهم الفائض. ففي ظل تجديد الإنتاج البسيط كان النقد، الذي لا يخدم سوى بمثابة إيراد يُنفق على وسائل استهلاك، يعود إلى الرأسماليين بمقدار ما كانوا يسلّفونه لمبادلة كتلهم السلعية المناسبة؛ أما في ظل تجديد الإنتاج الموسَّع فإن النقد نفسه يعاود الظهور، ولكن ليؤدي وظيفة مختلفة. فرأسماليو المجموعتين آ و ب (القطاع I) يقدمون، بالتناوب، النقد اللازم لتحويل المنتوج الفائض إلى رأسمال نقدي افتراضي إضافي، ويطرحون رأس المال النقدي المتكوّن حديثاً، في التداول بالتناوب، كوسيلة شراء.

إن الافتراض الوحيد الذي نضعه هنا، في هذه الحالة، هو أن تكون كمية النقد الموجودة في البلد (معتبرين سرعة الدوران ثابتة وإلخ.) كافية لكل من التداول الفعّال وللكنز الاحتياطي؛ فكما سبق أن رأينا، فإن هذا هو نفس الافتراض الذي ينبغي أن يتحقق في التداول السلعي البسيط أيضاً. والفارق الوحيد أن وظيفة الكنوز المكدّسة تختلف هنا. ثم إن كمية النقد المتوافر ينبغي أن تكون هنا أكبر: 1) لأن كل منتوج في ظل الإنتاج الرأسمالي (باستثناء المعادن الثمينة المستخرجة حديثاً وبعض المنتوجات القليلة التي يستهلكها المُنتج نفسه) هو بمثابة سلعة، وينبغي لذلك أن يمرّ بمرحلة التحوّل إلى شرنقة نقدية؛ 2) لأن كتلة رأس المال السلعي ومقدار قيمته لا يكونان أكبر بصورة مطلقة فحسب، على أساس الإنتاج الرأسمالي، بل إنهما يتناميان بسرعة كبيرة لا مثيل لها؛ 3) لأن رأسمالاً متغيراً متنامياً باطراد ينبغي أن يتحوّل باستمرار إلى رأسمال نقدي؛ 4) لأن تكوين رؤوس أموال نقدية جديدة يسير بموازاة توسع الإنتاج، الأمر الذي يتطلب أيضاً توافر المادة لتراكمها في شكل كنز. ـ وإذا كان كل ذلك يصحّ بالنسبة للطور الأول من الإنتاج الرأسمالي على الأقل حيث يقترن نظام الائتمان بطغيان التداول المعدني، فإنه [496] يصحّ أيضاً بالنسبة للطور الأكثر تطوراً من نظام الائتمان طالما بقي مرتكزاً على التداول المعدني. ونجد، من ناحية، أن وفرة أو شحة الاستخراج الإضافي من المعادن الثمينة، يمكن أن تولّدا تأثيراً يخلّ بأسعار السلع ليس على مدى فترات زمنية طويلة نسبياً فحسب، بل كذلك على مدى فترات زمنية قصيرة جداً؛ ونجد من ناحية أخرى، أن مجمل آلية الائتمان تعمل باستمرار على اختزال التداول المعدني الفعلي إلى حد أدنى نسبي ما يني يتناقص باطراد، وذلك عن طريق مختلف العمليات والطرائق والأجهزة التكنيكية ـ الأمر الذي يمعن في تشديد الطابع الاصطناعي لمجمل الآلية ويزيد من فرص اختلال سيرها المعتاد بالدرجة ذاتها.

إن مختلف الرأسماليين ب، بَ، بً، إلخ (القطاع I) الذين يشرع رأسمالهم النقدي الافتراضي الجديد بالعمل يستطيعون شراء منتوجاتهم (أجزاء من منتوجهم الفائض) من بعضهم بعضاً، أو بيعها إلى بعضهم البعض. ونجد أن النقد الذي سلّفوه لمداولة المنتوج الفائض يتدفق عائداً بقدر مماثل نسبياً (pro tanto) ـ عند سير الأمور بصورة اعتيادية ـ إلى مختلف رأسماليي المجموعة ب بنفس النسبة التي سلّف بها كل واحد منهم هذا النقد لمداولة سلعه المناسبة. وإذا جرى النقد في التداول كوسيلة دفع، فلا يتعين سوى تسوية

الأرصدة، إذا كانت المشتريات والمبيعات المتقابلة لا توازن بعضها. ولكن من المهم أن نفترض قبل كل شيء، هنا كما في أي موضع آخر، وجود التداول المعدني في أبسط أشكاله وأكثرها بدائية، لأن مدّ النقد وجزره، وتسوية الأرصدة، وباختصار جميع اللحظات التي تتجلى في نظام الائتمان بوصفها عمليات منظمة بصورة واعية، تبدو هنا قائمة بصورة مستقلة عن نظام الائتمان، ويظهر كل الأمر في شكله الأصلي، لا في الشكل اللاحق، المنعكس.

3) رأس المال المتغير الإضافي

عالجنا حتى الآن رأس المال الثابت الإضافي، وعلينا الآن أن نوجه اهتمامنا إلى دراسة رأس المال المتغير الإضافي.

لقد أوضحنا في المجلد الأول، بإسهاب، كيف تتوافر قوة العمل، على أساس الإنتاج الرأسمالي، تحت اليد دوماً، وكيف يمكن عند الضرورة تحريك المزيد من العمل، من دون زيادة عدد العمال أو كمية قوة العمل المستخدمة. فلا حاجة بنا هنا إذن إلى الخوض أكثر في ذلك؛ بل ينبغي لنا أن نفترض، بالعكس، أن ذلك الجزء من رأس المال النقدي المتكّون حديثاً، الذي يتحوّل إلى رأسمال متغير، يجد في متناوله دوماً قوة العمل التي يتعين أن يتحوّل إليها. كما أوضحنا في المجلد الأول كيف يمكن لرأسمال [497]
معين أن يوسع حجم إنتاجه، في حدود معينة، من دون تراكم. بيد أننا نعالج، هنا، تراكم رأس المال بالمعنى الخاص للتراكم، بحيث أن توسيع الإنتاج مشروط بتحويل فائض القيمة إلى رأسمال إضافي، وبالتالي مشروط بتوسيع الأساس الرأسمالي للإنتاج.

إن بوسع مستخرِج الذهب أن يُراكم جزءاً من فائض قيمته بهيئة ذهب كرأسمال نقدي افتراضي. وما إن يغدو هذا الأخير كافياً من حيث الحجم، حتى يستطيع أن يحوّله مباشرة إلى رأسمال متغير جديد، من دون أن يضطر أولاً إلى بيع منتوجه الفائض؛ كما يستطيع بالمثل أن يحوّل رأس المال النقدي الافتراضي هنا إلى عناصر رأسمال ثابت. ولكن ينبغي له في هذه الحالة الأخيرة أن يجد في متناوله هذه العناصر الشيئية لرأسماله الثابت؛ ولا أهمية هنا، حسبما افترضنا في شرحنا حتى الآن، أن يعمل كل مُنتج على تكديس سلعته الناجزة في المستودع ليدفع بها إلى السوق، أو أن يعمل حسب الطلب. ويجري في الحالتين افتراض التوسيع الفعلي للإنتاج، أي افتراض المنتوج الفائض الذي يكون في الحالة الأولى حاضراً فعلياً، ويكون في الحالة الثانية حاضراً بصورة افتراضية، أي قابلاً للتجهيز.

II ـ التراكم في القطاع II

افترضنا حتى الآن أن الرأسماليين آ، آَ، آً، إلخ (القطاع I) يبيعون منتوجهم الفائض إلى الرأسماليين ب، بَ، بً، إلخ، الذين ينتمون إلى القطاع I نفسه. ولكن لنفرض أن الرأسمالي آ (القطاع I) يحوّل منتوجه الفائض إلى نقد ببيعه إلى الرأسمالي ب (في القطاع II). ولا يتحقق ذلك إلّا عندما يبيع الرأسمالي آ (القطاع I) وسائل إنتاج إلى الرأسمالي ب (القطاع II) من دون أن يشتري لاحقاً وسائل استهلاك؛ أي عندما يقوم من جهته ببيع من طرف واحد. ولا يمكن أن يتحوّل II ث من شكل رأسمال سلعي إلى شكل عيني (طبيعي) لرأسمال إنتاجي ثابت إلّا لأنه تجري مبادلة، ليس I م وحده، بل في الأقل جزء من I ف أيضاً، لقاء جزء من II ث، الموجود في شكل وسائل استهلاك، أما الآن فإن الرأسمالي آ لا يحوّل I ف إلى نقد إلّا لأن هذه المبادلة لا تتحقق؛ وعلى عكس ذلك فإن صاحبنا الرأسمالي آ يسحب من التداول النقد الذي حصل عليه في القطاع II عند بيعه I ف، ولا يُنفقه على شراء وسائل الاستهلاك II ث؛ ومع أنه يحدث هنا، على جهة الرأسمالي آ (القطاع I) تكوين رأسمال نقدي افتراضي إضافي، يلبث، على الجهة الأخرى، جزء من رأس المال الثابت للرأسمالي ب (القطاع II) جامداً بمقدار قيمة مماثل، في شكل رأسمال سلعي، غير قادر على التحوّل إلى شكل طبيعي لرأسمال إنتاجي ثابت. بتعبير آخر: إن جزءاً من سلع الرأسمالي ب (القطاع II)، كما هو واضح [498] من النظرة الأولى (prima facie) لا يجد تصريفاً، وهو الجزء الذي لا يستطيع الرأسمالي ب (القطاع II) من دون بيعه أن يعيد تحويل رأسماله الثابت كلّياً إلى شكل إنتاجي؛ فثمة إذن، بقدر ما يتعلق الأمر بهذا الجزء، فيض إنتاج يعيق تجديد الإنتاج، بالنسبة لهذا الجزء من السلع، حتى في ظل تجديد الإنتاج على نطاق ثابت.

ولو أن رأس المال النقدي الافتراضي الإضافي في جهة الرأسمالي آ (القطاع I) هو في هذه الحالة المنتوج الفائض (فائض القيمة) الذي اتخذ شكل نقد، غير أن المنتوج الفائض (فائض القيمة) بما هو عليه، هو هنا ظاهرة من ظاهرات تجديد الإنتاج البسيط، وليس بعد من ظاهرات تجديد الإنتاج على نطاق موسع. إن سلع I م + ف ـ وهذا يخص، على كل حال، جزءاً ما من ف ـ ينبغي أن تُبادل في نهاية المطاف لقاء II ث، لكي يتم تجديد إنتاج II ث على النطاق نفسه، وعندما يقوم الرأسمالي آ (القطاع I) ببيع منتوجه الفائض إلى الرأسمالي ب (القطاع II) فإنه يقدم لهذا الأخير جزءاً مناسباً من قيمة

رأس المال الثابت وهو في شكله العيني (الطبيعي)، ولكنه في نفس الوقت يجعل جزءاً من سلع الرأسمالي ب (القطاع II) ذات القيمة المساوية متعذراً على البيع، بسحب النقد من التداول ـ وبعدم استكمال البيع بشراء لاحق. وعليه، لو وضعنا نصب أعيننا كامل عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية، التي تشمل ـ بنفس القدر رأسماليي القطاعين I و II ـ لوجدنا أن تحويل المنتوج الفائض للرأسمالي آ (القطاع I) إلى رأسمال نقدي افتراضي يعبّر عن تعذّر إعادة تحويل رأس المال السلعي للرأسمالي ب (القطاع II) بمقدار مماثل من القيمة إلى رأسمال إنتاجي (ثابت)؛ وعليه لا يعبّر هذا التحويل عن إمكانية الإنتاج على نطاق موسّع بل عن اختلال تجديد الإنتاج البسيط، ويعبّر بالتالي عن وجود عجز في تجديد الإنتاج البسيط. وبما أن تكوين وبيع المنتوج الفائض للرأسمالي آ (القطاع I) هما ظاهرتان اعتياديتان من ظاهرات تجديد الإنتاج البسيط، فإننا نجد هنا، على أساس تجديد الإنتاج البسيط ذاته، الظاهرات التالية التي تشرط بعضها بعضاً: تكوين رأسمال نقدي إضافي افتراضي ـ في القطاع I (وهذا بالتالي، عدم اكمال الاستهلاك من وجهة نظر القطاع II)؛ تكدّس مخزون سلعي في القطاع II يتعذر تحويله ثانية إلى رأسمال إنتاجي (أي فيض إنتاج نسبي في القطاع II)؛ فيض من رأس المال النقدي في القطاع I، ووجود عجز لدى تجديد الإنتاج في القطاع II.

ومن دون التوقف عند هذه النقطة أكثر، حسبنا الإشارة إلى أننا قد افترضنا، عند تصويرنا لتجديد الإنتاج البسيط، أن مجمل فائض القيمة في القطاعين (I و II) يُنفق بمثابة إيراد. ولكن في الواقع أن جزءاً من فائض القيمة يُنفق بمثابة إيراد، بينما يُحوّل الجزء الآخر إلى رأسمال. فلا يمكن للتراكم الفعلي أن يتم من دون هذا الشرط. أما القول بأن التراكم يجري على حساب الاستهلاك فهو ـ إذا ما طُرح بمثل هذه الصيغة [499] العامة ـ وهمٌ يناقض ماهية الإنتاج الرأسمالي، لأنه يفترض أن الاستهلاك، لا الظفر بفائض القيمة ورسملته، أي التراكم، هو غاية الإنتاج الرأسمالي ودافعه المحرّك.

* * *

دعونا نعاين الآن التراكم في القطاع II بصورة أكثر تفصيلاً.

إن الصعوبة الأولى المتعلقة بـ II ث، أي إعادة تحويله من الجزء المكوّن لرأس

المال السلعي في القطاع II إلى شكل طبيعي لرأس المال الثابت في القطاع II، تتعلق بتجديد الإنتاج البسيط. لنعد إلى المخطط السابق:

(1000 م + 1000 ف) I تُبادل لقاء:

2000 IIث.

والآن، لو جرى، مثلاً، دمج نصف المنتوج الفائض للقطاع I، أي $\frac{1000}{2}$ ف، أي 500 I ف، في القطاع I نفسه ثانية بصفة رأسمال ثابت، فإن هذا الجزء من المنتوج الفائض، المستبقى في القطاع I، لا يمكن أن يعوّض عن أي جزء من II ث. فبدلاً من أن يُحوّل إلى وسائل استهلاك فإن على هذا الجزء I ف، أن يخدم كوسائل إنتاج إضافية في القطاع I نفسه (وهنا، في هذا المجال من التداول بين القطاعين I وII يجري التبادل متقابلاً بالفعل، أي يجري تبديل ثنائي لمواقع السلع بخلاف التعويض عن 1000 II ث عن طريق المبادلة لقاء 1000 I م التي تتحقق بتوسط عمال القطاع I). فهذا الجزء من المنتوج الفائض لا يستطيع أن يؤدي هذه الوظيفة في القطاعين (I و II) في آنٍ واحدٍ. فلا يستطيع الرأسمالي أن يُنفق قيمة منتوجه الفائض على وسائل استهلاك، ويستهلك هذا المنتوج الفائض، في الوقت نفسه، استهلاكاً إنتاجياً، أي يدمجه برأسماله الإنتاجي. وعوضاً عن 2000 I (م + ف)، لا يمكن إذن مبادلة غير 1500، أي (1000 م + 500 ف) I لقاء 2000 II ث؛ وعليه لا تستطيع 500 II ث أن تتحوّل من شكلها السلعي إلى رأسمال إنتاجي (ثابت) للقطاع II. وهكذا ينشأ فيض إنتاج في القطاع II، وهو يساوي تماماً من حيث الحجم التوسع الذي طرأ في إنتاج القطاع I. إن فيض الإنتاج في القطاع II قد يرتد عكسياً على القطاع I بدرجة من الشدة بحيث أن عودة تدفق الـ 1000 التي يُنفقها عمال القطاع I على وسائل الاستهلاك II قد لا تتم إلّا جزئياً، أي أن هذه الـ 1000 لا تعود كلّياً إلى أيدي رأسماليي القطاع I في شكل رأسمال نقدي متغير. وقد يجد هؤلاء الرأسماليون أنفسهم في وضع يعيق تجديد الإنتاج على النطاق نفسه، لمجرد سعيهم لتوسيع هذا الإنتاج. ولا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار، في هذا الصدد، أن ما جرى حقاً في القطاع I لا يزيد عن تجديد إنتاج بسيط، وأن عناصره فقط
[500] قد جُمعت بصورة تختلف عما في مخططنا المذكور آنفاً، لتتفق مع متطلبات التوسع في المستقبل، أي في السنة القادمة مثلاً.

ومن الممكن السعي لتفادي هذه الصعوبة على النحو التالي: إن الـ 500 II ث الهاجعة في مستودعات الرأسماليين من غير أن تتحول مباشرة إلى رأسمال إنتاجي لا تمثل البتة فيض إنتاج بل تمثّل، على العكس، عنصراً ضرورياً لتجديد الإنتاج، أغفلناه حتى الآن، لقد رأينا أن تكدّس ذخيرة نقدية ينبغي أن يجري في نقاط عديدة، أي

يتوجب سحب النقد من التداول، جزئياً لجعل تكوين رأسمال نقدي جديد ممكناً في القطاع I، وجزئياً للحفاظ مؤقتاً، في شكل نقدي، على قيمة رأس المال الأساسي المستهلك تدريجياً. ولكن بما أن كل النقد وكل السلع موجودة، منذ البداية، في أيدي رأسماليي القطاعين I و II على وجه الحصر، حسب المخطط الذي رسمناه، وبما أنه لا وجود هنا لتجار أو لتجار نقد أو أصحاب مصارف، ولا لطبقات تقتصر على الاستهلاك فحسب ولا تسهم مباشرة في إنتاج السلع، فيترتب على ذلك أن التكوين المستمر لمخزون من السلع بين أيدي المُنتجين المعنيين أمر لا غنى عنه لسير آلية تجديد الإنتاج بلا انقطاع. وعليه فإن الـ 500 II ث الهاجعة في مستودعات رأسماليي القطاع II تمثل خزيناً سلعياً من وسائل الاستهلاك يضمن استمرارية عملية الاستهلاك التي تتضمنها عملية تجديد الإنتاج، وبالتالي يكفل هذا الخزين الانتقال، هنا، من سنة إلى أخرى. ورصيد الاستهلاك الماثل بين أيدي بائعيه، الذين هم مُنتجوه أيضاً، لا يمكن أن يتقلص إلى نقطة الصفر هذه السنة، لكي يبدأ في السنة التالية من الصفر، مثلما لا يمكن لذلك أن يجري عند الانتقال من اليوم إلى الغد. وبما أنه ينبغي تكوين هذه المخزونات السلعية المرة تلو الأخرى بلا انقطاع، على تفاوت أحجامها، يتوجب على أصحابنا المُنتجين الرأسماليين في القطاع II أن يكون لديهم رأسمال نقدي احتياطي، يتيح لهم مواصلة عملية الإنتاج حتى وإنْ كان جزء من رأسمالهم الإنتاجي مقيّداً بصورة وقتية في شكل سلعي. وتقوم الفرضية على أنهم يجمعون في أيديهم أعمال التجارة بأعمال الإنتاج، ويتعين عليهم لذلك أن يملكوا أيضاً رأسمالاً نقدياً إضافياً وهو رأسمال يغدو بين أيدي التجار عندما يُصار إلى فصل الوظائف المفردة في عملية تجديد الإنتاج بصفة وظائف مختلف أصناف الرأسماليين.

واعتراضنا على ذلك: 1) إن لتكوين مثل هذا الخزين وضرورته أهمية بالنسبة إلى سائر الرأسماليين، سواء رأسماليي القطاع I أم رأسماليي القطاع II. وهم لا يختلفون عن بعضهم بعضاً، إذا نظرنا إليهم كباعة للسلع فحسب، إلّا في اختلاف أصناف السلع التي يبيعونها. إن وجود خزين من السلع في القطاع II يفترض سلفاً وجود خزين سابق من السلع في القطاع I. وإذا أهملنا هذا الخزين على هذا الجانب، توجب إهماله على [501]
الجانب الآخر. ولو أخذناهما في الحسبان على الجانبين لما تغيرت القضية قط. ـ 2) إذا كانت السنة الجارية تنتهي، في القطاع II، بوجود خزين من السلع للسنة التالية، فإنها ابتدأت في القطاع II نفسه، بخزين من السلع انتقل من السنة السابقة. ولا بدّ لنا إذن، عند تحليل تجديد الإنتاج السنوي، المختزل إلى أكثر صوره تجريداً، من حذف الخزين

السلعي في كلتا الحالتين. ولو تركنا للسنة الجارية كامل إنتاجها، بما فيه ذلك الجزء من المنتوج السنوي المنقول إلى السنة القادمة بصفة خزين سلعي، ثم حذفنا من جهة أخرى، من هذا الخزين السلعي ذلك الخزين السلعي الآخر الذي تلقته من السنة السابقة، لحصلنا بذلك في الواقع على المنتوج السنوي الوسطي لنتخذه موضوعاً للتحليل. ـ 3) إن الواقع البسيط المتمثل في أننا لم نجابه، عند دراستنا لتجديد الإنتاج البسيط، الصعوبة التي يتعين الآن تذليلها، يبين أننا نواجه هنا ظاهرة خاصة تماماً ناجمة فقط عن الترتيب المختلف لعناصر المنتوج في القطاع I (من ناحية تجديد الإنتاج)، وهو ترتيب مختلف لا يمكن لأي تجديد إنتاج على نطاق موسّع أن يتم بدونه أبداً.

III ـ تخطيط مبسّط للتراكم

ندرس الآن تجديد الإنتاج وفق المخطط التالي:

(المخطط آ)
I ـ 4000 ث + 1000 م + 1000 ف = 6000
II ـ 1500 ث + 376 م + 376 ف = 2252
المجموع = 8252.

بادىء ذي بدء نلاحظ أن المقدار الكلّي للمنتوج الاجتماعي السنوي = 8252، هو أصغر مما في المخطط الأول، حيث كان هذا المقدار = 9000. وباستطاعتنا أن نفترض مقداراً أكبر بكثير، قد يبلغ 10 أضعاف هذا، مثلاً. وقد اخترنا مقداراً أصغر مما في المخطط الأول لنُبرز للعيان أن تجديد الإنتاج على نطاق موسّع (الذي نعتبره هنا محض إنتاج يجري بتوظيف رأسمال أكبر) لا علاقة له بالحجم المطلق للمنتوج، وأنه يشترط، بالنسبة لكتلة معينة من السلع، محض توزيع مختلف أو غرض مختلف لوظائف شتى عناصر المنتوج المعطى، وأنه بالتالي، وفي البداية، محض تجديد إنتاج بسيط، من ناحية القيمة. فإن ما يتغير في البداية ليس كمية العناصر المعطاة لتجديد الإنتاج البسيط، بل غرضها النوعي، وهذا التغير هو المقدمة المادية لتجديد الإنتاج اللاحق على نطاق موّسع[58]

(58) هذا يضع حداً، مرة وإلى الأبد، للخلاف بين جيمس ميل وس. بايلي حول تراكم رأس المال، الذي بحثناه من زاوية أخرى في المجلد الأول (الفصل 22، 5، ص 634، حاشية رقم 65)،

[502] ويمكن لنا تعديل هذا المخطط بتغيير التناسب بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، على النحو الآتي مثلاً:

(المخطط ب) { I ـ 4000 ث + 875 م + 875 ف = 5750 / II ـ 1750 ث + 376 م + 376 ف = 2502 } المجموع = 8252.

يبدو المخطط في هذا الشكل وكأنه قد رُتب لأجل تجديد إنتاج على نطاق بسيط، ففائض القيمة يُنفق بأكمله كإيراد ولا يتراكم. ولدينا في الحالتين سواء المخطط آ أم المخطط ب منتوج سنوي بمقدار قيمة مماثل، غير أن عناصر المنتوج في الحالة ب قد رتبت وظيفياً بطريقة تتيح مواصلة تجديد الإنتاج على النطاق نفسه، ولكن الترتيب الوظيفي في الحالة آ يؤلف الأساس المادي لتجديد الإنتاج على نطاق موسّع. وبالذات: في المخطط ب يجري تبادل (875 م + 875 ف) I = 1750 I (م + ف) مقابل 1750 II ث، من دون بقاء فائض، أما في المخطط آ فإن مبادلة (1000 م + 1000 ف) I = 2000 I (م + ف) مقابل 1500 II ث تترك فائضاً مقداره 500 I ف للتراكم في القطاع I.

دعونا الآن نحلل المخطط آ بتفصيل أكبر. لنفرض أنه في كل من القطاع I و II يجري تراكم نصف فائض قيمته أي تحويله إلى عنصر رأسمال إضافي، عوضاً عن إنفاقه كإيراد. وبما أن نصف 1000 I ف = 500 ينبغي أن يتراكم بهذا الشكل أو ذاك، أن يُستخدم كرأسمال نقدي إضافي، أي ينبغي أن يُحوّل إلى رأسمال إنتاجي إضافي، يترتب على ذلك أن (1000 م + 500 ف) I فقط تُنفق كإيراد. وبناء عليه فإن المقدار الاعتيادي الذي تكون عليه II ث الآن يساوي 1500 فقط. ولا حاجة بنا لبحث المبادلة بين 1500 I (م + ف) وبين 1500 II ث، فلقد بحثناها سابقاً بوصفها عملية تجديد إنتاج بسيط؛ كما لا يتطلب الأمر أن نبحث 4000 I ث، نظراً لأن إعادة ترتيب هذه من أجل بدء تجديد الإنتاج مجدداً (الذي يجري هذه المرة على نطاق موسّع) قد بُحثت هي الأخرى بوصفها عملية تجديد إنتاج بسيط.

= ويدور الخلاف بالتحديد حول توسيع نشاط رأس المال الصناعي مع ثبات حجمه. ولسوف نعود إلى ذلك لاحقاً [الطبعة الألمانية الحديثة، ص637، حاشية 64 ـ ن.برلين]. [الطبعة العربية، الفصل الثاني والعشرين، البند 5، الحاشية 64، ص 752]. [ن. ع].

والشيء الوحيد الذي يبقى من أجل البحث هنا هو فقط 500 I ف و(376 م + 376 ف) II، ما دام ذلك يتضمن العلاقات الجوّانية ضمن القطاع I وضمن القطاع II من ناحية، والحركة بين الاثنين من ناحية أخرى. وبما أننا قد افترضنا أن نصف فائض القيمة في القطاع II بالمثل يُخصص للتراكم، أي أن 188 تُحوّل هنا إلى رأسمال، وأن ربعها = 47، أو نقربها إلى أرقام زوجية لتساوي 48، ينبغي أن يتحوّل إلى رأسمال متغير، فيبقى 140 للتحويل إلى رأسمال ثابت.

إننا نصطدم هنا بقضية جديدة، لا بد أن يبدو مجرد وجودها غريباً بالنسبة إلى الرأي [503] الدارج القائل بأن سلعاً من صنف معين تُبادل بسلع من صنف آخر، أي، وهذا هو الشيء نفسه، أن سلعاً تبادَل بالنقد، ليُبادل النقد نفسه بسلع من صنف آخر. إن هذه الـ 140 II ف، لا يمكن أن تتحوّل إلى رأسمال إنتاجي إلّا عبر تعويضها بجزء من سلع I ف بقيمة مماثلة في المقدار. ومن البديهي أن ذلك الجزء من I ف، الذي تجري مبادلته لقاء II ف، ينبغي أن يتألف من وسائل إنتاج تستطيع الدخول في ميدان الإنتاج في كلا القطاعين I و II، أو أن تدخل حصراً في ميدان الإنتاج في القطاع II. ولا يمكن لهذا التعويض أن يتحقق إلّا بشراء أحادي يقوم به القطاع II، نظراً لأن مجمل المنتوج الفائض 500 I ف، الذي يتعين أن نبحثه، ينبغي أن يُستخدم لأغراض التراكم ضمن القطاع I، ولا تمكن بالتالي مبادلته لقاء سلع القطاع II؛ بتعبير آخر، لا يمكن لرأسماليي القطاع I أن يكدّسوا هذا المنتوج الفائض وأن يلتهموه في آنٍ واحدٍ. ويتعين على القطاع II، لذلك، أن يشتري 140 I ف ويدفع نقداً، من دون أن يستعيد نقده ببيع سلعته لاحقاً إلى القطاع I. ولكن هذه العملية تتكرر باستمرار في كل إنتاج سنوي جديد، بمقدار ما يؤلف هذا تجديد إنتاج على نطاق موسّع. من أي منبع يأتي النقد لهذا الغرض في القطاع II؟

إن القطاع II يبدو، على العكس من ذلك، حقلاً غير مؤاتٍ لتكوين رأسمال نقدي جديد، هذا التكوين الذي يرافق التراكم الفعلي ويكون شرطه الضروري في ظل الإنتاج الرأسمالي، والذي يتجلى، بادىء الأمر، حقاً، بمثابة اكتناز بسيط.

نبدأ أولاً بـ 376 II م؛ أن رأس المال النقدي البالغ 376، والمسلّف في قوة العمل، يعود باستمرار إلى الرأسمالي الكلّي في القطاع II باعتباره رأسمالاً متغيراً في

شكل نقدي كلما جرى شراء سلع القطاع II. إن هذا التكرار المستديم لابتعاد النقد عن وعودته إلى نقطة الانطلاق ـ نعني جيب الرأسمالي ـ لا يُزيدُ النقد الجاري في هذه الدورة بشيء. فليس هذا إذن بمنبع لتراكم النقد؛ كما لا يمكن سحب هذا النقد من التداول المذكور لتكوين رأسمال نقدي افتراضي جديد يتراكم بصفة كنز.

ولكن صبراً! أما من فرصة هنا لجني ربح صغير؟

ينبغي ألّا يغرب عن بالنا أن القطاع II يتمتع بمزية لا يتمتع بها القطاع I، وهي أن عماله مضطرون لأن يشتروا مجدداً من رأسماليي هذا القطاع السلع التي أنتجوها بأنفسهم. فليس القطاع II شارياً لقوة العمل فحسب، بل هو في الوقت نفسه بائعاً للسلع إلى مالكي قوة العمل المستخدمة في هذا القطاع. وعليه باستطاعة رأسماليي القطاع II أن يفعلوا ما يلي:

1) أن يخفضوا، بكل بساطة، الأجور دون مستوى المعدل الاعتيادي، وهم يشتركون بهذه الميزة مع رأسماليي القطاع I. وبهذه الطريقة يمكن تحرير جزء من النقد الذي كان [504] يقوم بوظيفة شكل نقدي لرأس المال المتغير، وإذا ما تكررت هذه العملية باستمرار فمن الممكن أن يصبح هذا منبعاً اعتيادياً للإكتناز، وبالتالي منبعاً لتكوين رأسمال نقدي افتراضي إضافي في القطاع II. وبالطبع فإننا لا نتحدث عن ربح عابر يتم الحصول عليه عن طريق غبن العمال، نظراً لأننا نعالج هنا التكوين الاعتيادي لرأس المال. ولكن ينبغي ألّا يغرب عن البال أن الأجور الاعتيادية المدفوعة فعلاً (التي تحدد مقدار رأس المال المتغير شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها ceteris paribus) لا يدفعها الرأسماليون من باب الطيبة، بل هي ما يتوجب عليهم أن يدفعوه في ظل علاقات معينة. وهذا يلغي أسلوب التفسير أعلاه. فحين نفترض أن 376 م، هي رأس المال المتغير الذي ينبغي أن يُنفقه القطاع II، لا يحق لنا أن نقحم بغتة، فرضية أخرى تنص على أن القطاع II لا يسلّف سوى 350 م بدلاً من 376 م، لمجرد أن نفسر القضية الجديدة التي برزت تواً.

2) ولكن من ناحية أخرى فإن القطاع II مأخوذاً ككل، يتسم بالمزية المذكورة آنفاً عن القطاع I، وتتمثل في أنه شارٍ لقوة العمل وبائعٍ للسلع إلى عماله بالذات، في آنٍ واحد. وهناك، في كل بلد صناعي كبريطانيا والولايات المتحدة مثلاً معطيات لا تدحض عن طريقة استثمار هذه المزّية ـ كيف يمكن دفع الأجور الاعتيادية اسمياً وكيف يسترجع

الرأسماليون في واقع الأمر جزءاً منها من دون أن يعطوا العمال مُعادِلاً معيناً من السلع، بتعبير آخر (alias) ينهبون العمال، وكيف يمكن أن يتحقق ذلك إما عن طريق تطبيق نظام دفع الأجور بالسلع (Trucksystems) أو بتزييف النقد الموجود في التداول (حتى وإنْ يكنْ بطريقة مراوغة لا يطالها القانون). (ينبغي سوق عدة أمثلة ساطعة في هذا الصدد). وهذه العملية تشبه ما ورد في البند 1، سوى أنها مموهة ومنفذة بطريق ملتو. ولذا يتعين علينا أن نقصيها جانباً، شأن السابقة. فنحن نعالج هنا الأجور المدفوعة فعلياً لا اسمياً.

وفي التحليل الموضوعي للآلية الرأسمالية لا حاجة بنا لاستخدام بعض العيوب الشائنة الخارقة للعادة التي تلازم هذه الآلية كمهرب لتذليل بعض المصاعب النظرية. ولكن الغالبية الكبرى من نقّادي البورجوازيين يصرخون على نحو غريب بأنني أسأت في المجلد الأول من رأس المال مثلاً، بافتراضي أن الرأسمالي يدفع القيمة الفعلية لقوة العمل، ـ وهو شيء لا يفعله في غالب الأحيان ـ أسأت إلى هذا الرأسمالي ذاته! (يمكن أن أستشهد هنا بشيفله بما يعزوه لي من «شهامة»).

وهكذا فإن 376 II م لا يمكن أن تقرّبنا من الهدف المنشود قيد أنملة.

ولكن يبدو أن الـ 376 II ف ما تزال في وضع أكثر تعقيداً. إن رأسماليي القطاع نفسه هم الذين يواجهون بعضهم بعضاً هنا، فيشترون من بعضهم ويبيعون لبعضهم وسائل الاستهلاك التي أنتجوها. والنقد اللازم لهذه المبادلة يؤدي وظيفة وسيلة تداول فقط [505] وينبغي، عند سير الأمور في مجراها الاعتيادي، أن يعود إلى الأطراف المشاركة بنفس النسبة التي سلّفت بها هذا النقد للتداول، لكي يجتاز الدرب نفسه المرة تلو الأخرى باستمرار.

ويبدو أن ثمة سبيلين لا غير ممكنان لسحب هذا النقد من التداول لتكوين رأسمال نقدي افتراضي إضافي. فإما أن قسماً من رأسماليي القطاع (II) يخدع القسم الآخر فيسرق منه النقد. فنحن نعرف أن تكوين رأسمال نقدي جديد لا يستلزم أية زيادة مسبقة لكمية النقد الموجود في التداول. كل ما يلزم، هو قيام أطراف معينة بسحب النقد من التداول واكتنازه. ولا يتغير الحال بشيء إنْ كان هذا النقد مسروقاً، بحيث أن تكوين رأسمال نقدي إضافي عند هذا القسم من رأسماليي القطاع II سوف يولّد خسارة فعلية من النقد عند القسم الآخر. إن القسم المخدوع من رأسماليي القطاع II ينبغي أن يحيا بمسرّات أقل، هذا كل ما في الأمر.

أو، أن يُصار إلى تحويل جزء من وسائل العيش الضرورية متمثل في II ف إلى رأسمال متغير جديد، مباشرة، ضمن القطاع II. أما كيف يحدث ذلك، فهذا ما سنبحثه في نهاية هذا الفصل (في البند IV).

1) المثال الأول

آ) مخطط تجديد الإنتاج البسيط

I ـ 4000 ث + 1000 م + 1000 ف = 6000
II ـ 2000 ث + 500 م + 500 ف = 3000
المجموع = 9000.

ب) مخطط إبتدائي لتجديد الإنتاج(*) على نطاق موسع

I ـ 4000 ث + 1000 م + 1000 ف = 6000
II ـ 1500 ث + 750 م + 750 ف = 3000
المجموع = 9000.

إذا افترضنا، في المخطط ب، أن نصف فائض القيمة في القطاع I، أي 500، يُكرّس للتراكم، لحصلنا أولاً على أن (1000 م + 500 ف) I، أو 1500 I (م + ف) ينبغي أن تعوّض من خلال 1500 II ث؛ عندئذ يبقى في القطاع I 4000 ث + 500 ف، منها 500 ف يجب أن تُراكم. إن تعويض (1000 م + 500 ف) I من خلال 1500 II ث، هو عملية تجديد إنتاج بسيط سبق أن بُحث من قبل.

دعونا نفترض بأن 400 من 500 I ف، تُحوّل إلى رأسمال ثابت، و100 إلى رأسمال متغير. إن مبادلة هذه الـ 400 ف داخل القطاع I، التي تُحوّل إلى رأسمال، قد بُحثت سابقاً، فيمكن الحاقها بـ I ث، من دون إيضاح لاحق، فنحصل في هذه الحالة بالنسبة إلى القطاع I: [506]

4400 ث + 1000 م + 100 ف (ينبغي مُبادلة 100 ف بـ 100 م).

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: للتراكم. [ن. برلين].

لكن القطاع II، بدوره، يشتري، لغرض التراكم، 100 I ف (وهي موجودة بشكل وسائل إنتاج) من القطاع I، فتؤلف هذه الآن رأسمالاً ثابتاً إضافياً للقطاع II، في حين أن الـ 100 نقداً التي دفعها القطاع II لقاء وسائل الإنتاج هذه تتحوّل إلى شكل نقدي لرأس المال المتغير الإضافي في القطاع I. فيحصل القطاع I على رأسمال يبلغ 400 ث + 1100 م (1100 م بهيئة نقد) = 5500.

إن لدى القطاع II الآن (1600 ث) لتحويلها إلى رأسمال ثابت؛ ومن أجل استخدامه في عملية الإنتاج ينبغي تسليف (50 م) أخرى نقداً لشراء قوة عمل جديدة، فينمو رأسماله المتغير من 750 إلى 800. إن هذا التوسع في رأس المال الثابت والمتغير في القطاع II بما مجموعه 150، يُستمد من فائض القيمة في هذا القطاع؛ وعليه لا يبقى من 750 II ف، سوى 600 ف كرصيد استهلاك للرأسماليين في القطاع II، الذين يتوزع منتوجهم السنوي الآن كالآتي:

II ـ 1600 ث + 800 م + 600 ف (رصيد استهلاك) = 3000. إن الـ 150 ف التي أُنتجت كوسائل استهلاك، وبودلت هنا لقاء (100 ث + 50 م) II، تذهب كلها وهي في شكلها الطبيعي إلى استهلاك العمال: فتُستهلك منها 100 على يد عمال القطاع I (100 I م) و50 على يد عمال القطاع II (50 II م)، كما بيّنا أعلاه. الواقع، يتوجب على القطاع II، وهو القطاع الذي يقدم المنتوج الكلّي في شكل لازم للتراكم، أن يجدد إنتاج فائض القيمة في شكل وسائل استهلاك ضرورية وذلك بمقدار 100 أكبر من ذي قبل. وإذا ابتدأ فعلاً تجديد الإنتاج على نطاق موسّع، فإن 100 من رأس المال النقدي المتغير في القطاع I تتدفق عائدة من خلال أيدي عمال القطاع I إلى القطاع II؛ في حين أن القطاع II ينقل 100 ف بهيئة خزينه السلعي إلى القطاع I، كما ينقل 50 بهيئة خزينه السلعي إلى عماله بالذات.

والآن يبدو توزع المنتوج الكلّي وقد تغير من أجل التراكم، على النحو التالي:

I ـ 4400 ث + 1100 م + 500 رصيد استهلاك = 6000

II ـ 1600 ث + 800 م + 600 رصيد استهلاك = 3000

المجموع = 9000 كما في السابق.

من هذه المقادير تكون الآتية رأسمالاً:

I ـ 4400 ث + 1100 م (نقد) = 5500
II ـ 1600 ث + 800 م (نقد) = 2400
} = 7900،

في حين أن الإنتاج ابتدأ بالآتي:

I ـ 4000 ث + 1000 م = 5000
II ـ 1500 ث + 750 م = 2250
} = 7250

[507] والآن لو جرى التراكم الفعلي على هذا الأساس، نقصد القول لو إن الإنتاج مضى برأس المال المتنامي هذا، لحصلنا في نهاية السنة التالية على:

I ـ 4000 ث + 1100 م + 1100 ف = 6600
II ـ 1600 ث + 800 م + 800 ف = 3200
} = 9800.

لنفترض أن التراكم في القطاع I يستمر بالنسبة نفسها، بحيث يجري إنفاق 550 ف كإيراد ومراكمة 550 ف. في هذه الحالة يجري أولاً تعويض I 1100 م من خلال II 1100 ث(*)، ثم ينبغي أن تتحقق I 550 ف في مقدار مماثل من سلع القطاع II، فيصبح مجموع ما ينبغي تحقيقه I 1650 (م + ف). بيد أن رأس المال الثابت في القطاع II الذي ينبغي تعويضه لا يزيد عن 1600، لذلك يجب أخذ الـ 50 الباقية من II 800 ف. وإذا تركنا النقد جانباً لبعض الوقت لحصلنا، نتيجة هذه الصفقة، على:

I ـ 4400 ث + 550 ف (تتعين رسملتها)؛ هذا إضافة إلى أن رصيد استهلاك الرأسماليين والعمال يتضمن 1650 (م + ف) متحققة في السلع II ث.

II ـ 1650 ث (50 منها اقتُطعت من II ف كما أشرنا أعلاه) + 800 م + 750 ف (رصيد استهلاك الرأسماليين).

ولكن إذا بقي التناسب بين م و ث على حاله في القطاع II، فينبغي انفاق 25 م إضافية من أجل 50 ث، وتؤخذ هذه من 750 ف؛ عندئذ يصبح لدينا:

II ـ 1650 ث + 825 م + 725 ف

وتنبغي رسملة (550 ف) في القطاع I؛ فإذا بقي التناسب السابق م:ث على حاله، فإن 440 من هذا المقدار تؤلف رأسمالاً ثابتاً، و110 منه تؤلف رأسمالاً متغيراً. ويمكن أن تؤخذ هذه الـ 110 من II 725 ف، أي أن وسائل استهلاك بقيمة 110 تُستهلك الآن على يد عمال من القطاع I بدلاً من رأسماليي القطاع II، وبالتالي، سوف يُضطر هؤلاء الأخيرون إلى رسملة هذه الـ 110 ف التي لا يمكنهم استهلاكها. يبقى إذن 615

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: I 1100 ث. قام إنجلز بتصحيحها. [ن. برلين].

II ف من 725 II ف. ولكن إذا قام القطاع II بتحويل هذه الـ 110 إلى رأسمال ثابت إضافي، فإنه سيحتاج إلى رأسمال متغير إضافي يبلغ 55؛ وينبغي عليه من جديد أن يأخذها من فائض قيمته؛ فإذا طرحنا هذه الـ 55 من 615 II ف، لبقي لدينا 560 لأجل استهلاك الرأسماليين في القطاع II؛ ولحصلنا الآن على القيمة ـ رأسمال التالية، بعد إنجاز كل الانتقالات الفعلية والممكنة:

I ـ (4400ث + 440ث) + (1100م + 110م) = 4840ث + 1210م = 6050

II ـ (1600ث+50ث+110ث) + (800م+25م+55م) = 1760ث + 880م = 2640

المجموع 8690

[508] وإذا سارت الأمور سيرها الاعتيادي، فينبغي أن يجري التراكم في القطاع II بسرعة أكبر مما في القطاع I، وإلّا فإن الجزء I (م + ف)، والذي ينبغي أن يُبادل لقاء السلع II ث، سينمو بسرعة أكبر من II ث التي لا يمكن له أن يُبادل لقاء شيء سواها.

وإذا استمر تجديد الإنتاج على هذا الأساس، وبقيت الشروط الأخرى على حالها، لحصلنا في نهاية السنة التالية على ما يلي:

I ـ 4840 ث + 1210 م + 1210 ف = 7260

II ـ 1760 ث + 880 م + 880 ف = 3520

= 10780

وإذا بقيت نسبة تقسيم فائض القيمة على حالها، فإن القطاع I سيُنفق أول الأمر ما يلي كإيراد: 1210 م ونصف ف = 605، أي ما مجموعه 1815. إن رصيد الاستهلاك هذا، من جديد، أكبر من II ث بمقدار 55. وإذا أقتطعت هذه الـ 55 من 880 ف، بقيت 825. وإن تحويل 55 II ف إلى II ث، يفترض إقتطاعاً آخر من II ف، بالنسبة إلى رأس المال المتغير = $\frac{1}{2}$ 27؛ فيبقى للاستهلاك $\frac{1}{2}$ 797 II ف.

ويجب على القطاع I أن يرسمل الآن 605 ف؛ منها 484 رأسمالاً ثابتاً، و121 رأسمالاً متغيراً. ويقتطع هذا المبلغ الأخير من II ف، التي تبلغ الآن $\frac{1}{2}$ 797، فيبقى منها $\frac{1}{2}$ 676 II ف. وعليه يقوم القطاع II بتحويل 121 اخرى إلى رأسمال ثابت، فيحتاج لأجل ذلك إلى رأسمال متغير آخر يبلغ $\frac{1}{2}$ 60، وهذا يُقتطع بدوره من $676\frac{1}{2}$، فيبقى للاستهلاك 616.

عندئذ يكون لدينا من رأس المال:

I ـ ثابت 4840 + 484 = 5324.

متغير 1210 + 121 = 1331.

II ـ ثابت 1760 + 55 + 121 = 1936.

متغير 880 + $27\frac{1}{2}$ + $60\frac{1}{2}$ = 968.

المجموع
I ـ 5324 ث + 1331 م = 6655
II ـ 1936 ث + 968 م = 2904
} = 9559،

ونحصل في نهاية السنة على منتوج يساوي:

I ـ 5324 ث + 1331 م + 1331 ف = 7986
II ـ 1936 ث + 968 م + 968 ف = 3872
} = 11858.

وإذا كررنا الحساب نفسه وقرّبنا الكسور، لحصلنا في نهاية السنة التالية على منتوج مقداره:

I ـ 5856 ث + 1464 م + 1464 ف = 8784
II ـ 2129 ث + 1065 م + 1065 ف = 4259
} = 13043.

ونحصل في نهاية السنة التي تعقب التالية:

I ـ 6442 ث + 1610 م + 1610 ف = 9662
II ـ 2342 ث + 1172 م + 1172 ف = 4686
} = 14348.

وفي غضون خمس سنوات من تجديد الإنتاج على نطاق موسع، ارتفع إجمالي [509] رأسمال القطاع I والقطاع II من 5500 ث + 1750 م = 7250 إلى 8784 ث + 2782 م = 11566، أي بنسبة 100:160. لقد كان إجمالي فائض القيمة 1750 بالأصل، وبات الآن 2782. وكان فائض القيمة المُستهلك يبلغ في البداية 500 في القطاع I و600 في القطاع II، أي ما مجموعه 1100. أما في السنة الأخيرة فقد بلغ 732 للقطاع I و745 للقطاع II، أي ما مجموعه 1477. لقد نما فائض القيمة بنسبة 100:134(*).

(*) في الطبعتين الأولى والثانية جاءت هذه الفقرة بالصيغة التالية:
«وفي مجرى تجديد الإنتاج الموسَّع على مدى أربع سنوات، ينمو إجمالي رأسمال القطاع I والقطاع II من 5400 ث + 1750 م إلى 8789 ث + 2782 م = 11566؛ أي بنسبة 100:160. أما إجمالي فائض القيمة فقد كان في الأصل 1750، ونما الآن إلى 2782. وكان

2) المثال الثاني

لنأخذ الآن منتوجاً سنوياً يبلغ 9000، ويمثّل بمجمله رأس المال السلعي الموجود بين أيدي طبقة الرأسماليين الصناعيين في شكل يكون معه المعدل العام للنسبة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت 1:5. إن هذا يفترض تطوراً هاماً، مسبقاً، في الإنتاج الرأسمالي، وفي ما يطابقه من تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي؛ وتوسّعاً هاماً مسبقاً في نطاق الإنتاج؛ وأخيراً تطوراً في سائر الأوضاع التي تولّد فيض سكانٍ نسبياً وسط الطبقة العاملة. ينقسم المنتوج السنوي، عندئذٍ، على النحو التالي، بعد تقريب الكسور:

I ـ 5000 ث + 1000 م + 1000 ف = 7000
II ـ 1430 ث + 285 م + 285 ف = 2000
} = 9000.

والآن لنفترض أن رأسماليي القطاع I يستهلكون نصف فائض القيمة = 500، ويراكمون النصف الآخر. في هذه الحالة تتعين مبادلة (1000 م + 500 ف) I = 1500 لقاء 1500 II ث. وبما أن II ث لا يزيد هنا عن 1430، فمن الضروري أن يُضاف إليه 70 تقتطع من فائض القيمة؛ وباقتطاع هذا المقدار من 285 II ف، يبقى 215 II ف. فيصبح لدينا:

I ـ 5000 ث + 500 ف (تنبغي رسملتها) + 1500 (م + ف) تدخل رصيد استهلاك الرأسماليين والعمال.

II ـ 1430 ث + 70 ف (تنبغي رسملتها) + 285 م + 215 ف.

ولما كانت 70 II ف في القطاع II تضاف مباشرة إلى II ث، فإن رأسمالاً متغيراً مقداره $\frac{70}{5}$ = 14 يلزم الآن لتحريك رأس المال الثابت الإضافي هذا. ولا بد أن تؤخذ هذه الـ 14 إذن من 215 II ف، فيبقى 201 II ف، ونحصل على:

II ـ (1430 ث + 70 ث) + (285 م + 14 م) + 201 ف.

إن مبادلة 1500 I (م + $\frac{1}{2}$ ف) مقابل 1500 II ث، هي عملية تجديد إنتاج(*) بسيط.
[510] وليس ثمة ما يدعو لقول المزيد بصددها. غير أن ثمة خصائص معينة تنبغي الإشارة

= فائض القيمة المستهلك يبلغ في البدء 500 في القطاع I، و535 في القطاع II، بما مجموعه = 1035. أما فائض القيمة المستهلك في السنة الأخيرة فهو 732 في القطاع I، و958 في القطاع II، بما مجموعه = 1690. وقد نما هو الآخر بنسبة 100: 163». [ن. برلين].

(*) ورد في الطبعتين الأولى والثانية: عملية التراكم. [ن. برلين].

إليها، وهي تنشأ عن أن I (م + $\frac{1}{2}$ ف) لا تعوّض، في مجرى تجديد الإنتاج المرتبط بالتراكم، بواسطة II ث وحده، بل بواسطة II ث زائداً جزءاً من II ف.

ومن البديهي، أننا إذا افترضنا وجود تراكم، فإن I (م + ف) تكون أكبر من II ث لا مساوية لها، كما هو الحال في تجديد الإنتاج البسيط؛ وسبب ذلك هو: 1) إن القطاع I يدمج جزءاً من منتوجه الفائض في رأسماله الإنتاجي، ويحول خمسة أسداس من هذا الجزء إلى رأسمال ثابت، ولا يستطيع لذلك أن يعوّض هذه الأسداس الخمسة، في آنٍ واحدٍ، بوسائل استهلاك من القطاع II؛ 2) على القطاع I أن يقدم من منتوجه الفائض المادة اللازمة لرأس المال الثابت الضروري للتراكم في القطاع II، مثلما أن على القطاع II أن يقدم للقطاع I المادة اللازمة لرأس المال المتغير الذي عليه أن يحرّك ذلك الجزء من المنتوج الفائض للقطاع I الذي يستخدمه القطاع I نفسه بمثابة رأسمال ثابت إضافي. ونحن نعرف أن رأس المال المتغير الفعلي يتألف من قوة عمل، وكذلك حال رأس المال المتغير الإضافي. فليس رأسمالي القطاع I هو الذي يشتري من رأسماليي القطاع II وسائل العيش الضرورية على سبيل الإدخار أو يكدّسها لأجل قوة العمل الإضافية التي يزمع استخدامها، كما كان يتوجب على مالك العبيد. فالعمال أنفسهم هم الذين يشترون السلع من رأسماليي القطاع II. ولكن هذا لا يمنع الرأسمالي من أن ينظر إلى وسائل الاستهلاك اللازمة لقوة العمل الإضافية باعتبارها وسائل إنتاج وإعالة قوة العمل الإضافية المستأجرة، وبالتالي باعتبارها الشكل الطبيعي لرأسماله المتغير. إن عمليته التالية، التي تجري في هذه الحالة في القطاع I، تكمن حصراً في أنه يكدّس رأس المال النقدي الجديد اللازم لشراء قوة عمل إضافية. وما إن يضم هذه القوة إلى رأسماله، حتى يصبح النقد بالنسبة لقوة العمل هذه وسيلة لشراء سلع القطاع II؛ وعليه يجب أن يجد العمال لأنفسهم وسائل الاستهلاك المعنية جاهزة.

بالمناسبة. كثيراً ما يبدي السيد الرأسمالي امتعاضه، مثل صحافته، من الطريقة التي يُنفق بها العمال نقودهم، مثلما يبدي امتعاضه من سلع القطاع II التي يحققون فيها هذه النقود. ويأخذ في مناسبات كهذه بالتفلسف، فيهذر بحديث في الثقافة والإحسان، على غرار ما يفعل مثلاً السيد دروموند، سكرتير السفارة البريطانية في واشنطن. فقد ذكر أن [صحيفة] ذي نيشن *The Nation* نشرت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر عام 1879 «مقالاً ممتعاً» يتضمن أموراً عديدة، من بينها المقاطع التالية:

> «لقد تأخر العمال من حيث مستواهم الثقافي عن مواكبة تقدم الاختراعات؛ فثمة أشياء كثيرة تهطل عليهم ولا يعرفون كيف

يستعملونها، فلا يؤلفون بالتالي سوقاً لها» [يود كل رأسمالي بالطبع أن يشتري العمال سلعته] «وليس ثمة ما يمنع العامل من أن يشتهي الحصول على الكثير من المتع شأن الكاهن والمحامي والطبيب، الذين يكسبون بمقدار ما يكسب هو». [إن هذه الفئة من المحامين والكهنة والأطباء ينبغي حقاً أن تقنع بمجرد اشتهاء هذه المتع!] «ولكنه لا يفعل ذلك. وتظل المشكلة القائمة هي معرفة التدابير العقلانية والسليمة التي يمكن [511]
بواسطتها رفع مستوى العامل بوصفه مستهلكاً؛ وليست هذه بالقضية السهلة، نظراً لأن طموح العامل لا يتعدى انقاص ساعات عمله، فالديماغوجيون يحرضونه بهذا الإتجاه بدلاً من تحسين وضعه بتطوير قدراته الفكرية والأخلاقية». (تقارير سفراء وبعثات صاحبة الجلالة، حول المانيفاكتورات، والتجارة، إلخ، في بلدان إقامتهم، لندن، 1879، ص 404).

(*Reports by H. M.'s Secretaries of Embassy and Legation on the Manufactures, Commerces etc, of the Countries in which they reside,* London, 1879, p. 404).

إن يوم العمل الطويل هو على ما يبدو سرّ التدابير العقلانية والسليمة، التي يجب أن تحسّن وضع العامل بتطوير قدراته الفكرية والأخلاقية، وتجعل منه مستهلكاً عقلانياً. ولكي يغدو العامل مستهلكاً عقلانياً لسلع الرأسماليين ينبغي أن يبدأ أولاً بأن يدع رب عمله الرأسمالي يستهلك قوة عمله استهلاكاً لاعقلانياً وضاراً بالصحة ـ غير أن الديماغوجيين يمنعونه من ذلك! ويتجلى المعنى الذي يقصده الرأسمالي بالاستهلاك العقلاني من نظام مقايضة العمل بالسلع (Trucksystems) الذي يمتد عطف الرأسمالي في ظله إلى حد تدخله المباشر في استهلاك عماله، علماً بأن هذا النظام يتضمن فروعاً كثيرة منها توفير السكن للعمال، بحيث يصبح الرأسمالي مؤجر هذا السكن في الوقت نفسه.

إن دروموند هذا نفسه، الذي تخفق روحه الجميلة بالثناء لمساعي الرأسمالي في رفع مستوى الطبقة العاملة، يتحدث في التقرير ذاته، بين أمور أخرى، عن معامل غزل القطن النموذجية في مدينتي لوويل ولورنس. إن المطاعم وبيوت السكن الخاصة بفتيات المعامل، ملك للشركة المساهمة أي الشركة التي تملك المعامل، وتعمل مدبّرات هذه البيوت في خدمة الشركة نفسها، التي تسّن للفتيات قواعد السلوك. فلا يُسمح لأية فتاة بالعودة إلى المنزل بعد العاشرة مساءً. ثم تأتي الدرّة: ثمة دوريات بوليس خاص تابع للشركة تجوب المكان لمنع أية مخالفة لهذا النظام المنزلي. ولا يُسمح لأية فتاة أن

تخرج من المنزل أو تدخله بعد العاشرة مساء. وعلى جميع الفتيات أن يسكنّ فقط في الأرض العائدة للشركة، حيث يدرّ كل منزل حوالى 10 دولارات في الأسبوع إيجاراً.
وها نحن نرى المستهلكين العقلانيين في ذروة مجدهم:

«لما كان في كثير من أحسن البيوت البيانو المعروف إياه من أجل العاملات، فإن الموسيقى والغناء والرقص تحظى بنصيب هام من اهتمام العاملات، في الأقل بين اللواتي أمضين في العمل المستديم على الأنوال مدة عشر ساعات، وبتن بحاجة إلى التخلص من الرتابة أكثر من حاجتهن إلى الاستراحة الفعلية» (المرجع نفسه، ص 412).

ولكن السر الكبير لجعل العامل مستهلكاً عقلانياً سيأتي بعد قليل. لقد زار السيد دروموند مصنعاً للسكاكين في تيرنرز فولز (على نهر كونيكتيكوت) والتقى بأمين صندوق الشركة المساهمة، السيد أوكمان، وبعد أن حدثه هذا الأخير عن تفوق سكاكين الموائد الأميركية الصنع على الإنكليزية في النوعية، أضاف: [512]

«وسيأتي الزمن الذي نبزّ فيه إنكلترا بالأسعار أيضاً: نحن متفوقون منذ الآن من حيث النوعية، وهذا أمر معترف به، ولكن ينبغي أن تكون أسعارنا أدنى، وسنحقق ذلك ما إنْ نحصل على الفولاذ بسعر أرخص، ونجعل سعر العمل أدنى!» (المرجع نفسه، ص 427).

خفض أجور العمل ويوم العمل الطويل، هذا هو لبّ التدابير العقلانية والسليمة للسمو بالعامل إلى مصاف مستهلك عقلاني، لكي يخلق العامل سوقاً لكتلة من الاشياء أتاحتها له الثقافة وتقدم الاختراعات.

* * *

وعليه، مثلما أن على القطاع I أن يأخذ من منتوجه الفائض ليجهز القطاع II برأسمال ثابت إضافي، كذلك يقوم القطاع II بالمثل بتجهيز القطاع I برأسمال متغير إضافي. فالقطاع II يكدس من أجل القطاع I، ومن أجل نفسه بقدر ما يتعلق الأمر برأس المال المتغير، عن طريق قيامه بتجديد إنتاج الجزء الأكبر من منتوجه الكلّي، أي بالتالي من منتوجه الفائض أيضاً، في شكل وسائل استهلاك ضرورية.

وفي ظل إنتاج يرتكز على قاعدة رأسمال متنام، ينبغي على I (م + ف) أن يساوي II ث زائداً ذلك الجزء من المنتوج الفائض الذي يُدمج ثانية برأس المال، زائداً جزءاً إضافياً من رأس المال الثابت يلزم لتوسيع الإنتاج في القطاع II؛ والحد الأدنى من هذا

التوسيع هو ذلك الذي لا يتم بدونه أي تراكم فعلي، أو أي توسيع فعلي للإنتاج في القطاع I نفسه.

ولو عدنا الآن إلى الحالة الأخيرة التي بحثناها أعلاه، لوجدنا فيها الخاصية المتميزة التالية، وهي أن II ث أصغر من I (م + $\frac{1}{2}$ ف) أي أنها أصغر من ذلك الجزء الذي يُنفق من منتوج القطاع I، كإيراد، على وسائل الاستهلاك، بحيث لو جرى تبادل 1500 I (م + ف)، فإن جزءاً من المنتوج الفائض في القطاع II، وهذا الجزء = 70، سوف يتحقق على الفور. أما بالنسبة إلى II ث = 1430، فإنه ينبغي أن يُعوّض، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، بمقدار قيمة مماثل يؤخذ من I (م + ف) لكي يكون تجديد الإنتاج البسيط في القطاع II ممكناً، وفي هذه الحدود لا حاجة بنا، هنا، إلى المضي في دراسته. أما بالنسبة إلى 70 II ف الإضافية، فالأمر مختلف. فما هو عند القطاع I مجرد تعويض للإيراد بوسائل استهلاك، أي محض تبادل سلعي بغية الاستهلاك، هو عند القطاع II ليس مجرد إعادة تحويل لرأسماله الثابت من شكله السلعي إلى الشكل العيني (الطبيعي) ـ كما يحدث عادة في نطاق تجديد الإنتاج البسيط ـ بل هو عملية تراكم مباشرة، أي تحويل لجزء من منتوجه الفائض من شكل وسائل استهلاك إلى [513]
شكل رأسمال ثابت. فلو اشترى القطاع I بواسطة 70 جنيهاً من النقد (وهي الاحتياطي النقدي لتحويل فائض القيمة) 70 II ف، ولم يقم القطاع II بشراء 70 I ف، بل راح يكدّس هذه الـ 70 جنيهاً كرأسمال نقدي، فسيكون هذا الأخير، بالطبع، تعبيراً عن منتوج إضافي (أي بالضبط عن المنتوج الفائض للقطاع II، الذي يؤلف هذا جزءاً منه) رغم أن هذا المنتوج يختلف عن المنتوج الذي يدخل ثانية في الإنتاج؛ ولكن تراكم النقد في هذه الحالة عند القطاع II يعني، في الوقت نفسه، أن 70 I ف من وسائل الإنتاج ستصبح متعذرة على البيع. وسينشأ إذن فيض إنتاج نسبي في القطاع I، ويقابله في آن واحد تجديد الإنتاج على نطاق سابق في القطاع II.

ولكن بمعزل عن هذا، فخلال الوقت الذي لم تعد فيه الـ 70 جنيهاً من النقد، المأخوذة من القطاع I، إلى القطاع I، أو عادت إليه جزئياً فقط، وذلك عبر قيام القطاع II بشراء جزء من 70 I ف، فإن هذه الـ 70 جنيهاً من النقد ستظل، كلاً أو جزءاً، بمثابة رأسمال نقدي افتراضي إضافي بين أيدي رأسماليي القطاع II، ويصحّ ذلك على كل مبادلة بين القطاعين I وII إلى أن يفضي التعويض المتقابل لسلع كل واحد منهما بسلع الآخر إلى عودة النقد إلى نقطة انطلاقه. ولكن النقد لا يلعب هذا الدور إلّا بصورة عابرة، إذا سارت الأمور سيرها المعتاد. أما في نظام الائتمان، حيث يجب على كل

النقد الإضافي المتحرر حتى لوقت قصير، أن يؤدي في الحال وظيفة رأسمال نقدي فعال، فإن مثل رأس المال النقدي هذا، المتحرر بصورة مؤقتة، يمكن أن يُثبَّت في المشروع، ويُستخدم، على سبيل المثال، في خدمة مشروعات جديدة في القطاع I، بينما يتعين عليه أن يحقق منتوجاً إضافياً ما يزال كاسداً في مشاريع أخرى من هذا القطاع. وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن دمج 70 I ف برأس المال الثابت في القطاع II يتطلب في الوقت نفسه زيادة رأس المال المتغير في القطاع II بمقدار 14. وهذا يفترض ـ مثلما كان الحال في القطاع I، عند القيام بدمج المنتوج الفائض I ف مباشرة برأس المال I ث ـ إن تجديد الإنتاج في القطاع II جارٍ أصلاً باتجاه المزيد من الرسملة، أي أنه يتضمن زيادة ذلك الجزء من المنتوج الفائض الذي يتألف من وسائل عيش ضرورية.

* * *

إن المنتوج البالغ 9000 في المثال الثاني ينبغي، كما رأينا من قبل، أن يتوزع لغرض تجديد الإنتاج، على النحو التالي، في حالة رسملة 500 I ف. ولسوف نأخذ في الاعتبار السلع فقط، ونهمل تداول النقد.

I ـ 5000 ث + 500 ف (تنبغي رسملتها) + 1500 (م + ف) رصيد استهلاك = 7000 بشكل سلع.

II ـ 1500 ث + 299 م + 201 ف = 2000 بشكل سلع. المجموع الكلّي: 9000 في منتوج سلعي.

[514] وتجري الرسملة الآن على النحو التالي:

إن الـ 500 ف التي تنبغي رسملتها في القطاع I تنقسم إلى $\frac{5}{6}$ = 417 ث + $\frac{1}{6}$ = 83 م. إن 83 م تسحب مبلغاً مماثلاً لها من II ف، فيشتري رأسماليو القطاع II به عناصر رأسمال ثابت ويُضاف إلى II ث. وإن ازدياد II ث بمقدار 83 يعني ازدياد II م بمقدار خُمس الـ 83 = 17. ونحصل إذن بعد هذه المبادلة:

I ـ (5000 ث + 417 ف) ث + (1000 م + 83 ف) م =

+ 5417 ث + 1083 م = 6500

II ـ (1500 ث + 83 ف) ث + (299 م + 17 ف) م =

1583 ث + 316 م = 1899

المجموع = 8399.

إن رأس المال في القطاع I قد نما من 6000 إلى 6500 أي بنسبة $\frac{1}{12}$. أما رأسمال القطاع II فقد نما من 1715 إلى 1899 أي بما يناهز $\frac{1}{9}$.

إن تجديد الإنتاج على هذا الأساس في السنة الثانية يولّد في نهاية السنة رأسمالاً يبلغ:

I ـ (5417 ث + 452 ف) ث + (1083 م + 90 ف) م

= 5869 ث + 1173 م = 7042.

II ـ (1583 ث + 42 ف + 90 ف) ث + (316 م + 8 ف + 18 ف) م

= 1715 ث + 342 م = 2057،

وفي نهاية السنة الثالثة نحصل على المنتوج التالي:

I ـ 5869 ث + 1173 م + 1173 ف

II ـ 1715 ث + 342 م + 342 ف

وإذا راكم القطاع I نصف فائض قيمته، كما من قبل، لوجدنا أن I (م + $\frac{1}{2}$ ف) تثمر 1173 م + 587 ($\frac{1}{2}$ ف) = 1760، فهي إذن أكبر من مجمل 1715 II ث بمقدار 45. ولا بدّ من موازنة الفارق بنقل مقدار مماثل من وسائل الإنتاج إلى II ث. وبذلك تنمو II ث بمقدار 45، مما يحتم زيادة II م مقدار $\frac{1}{5}$ =9. ومن ثم تنقسم 587 I ف المُرسملة إلى $\frac{5}{6}$ و $\frac{1}{6}$، أي إلى 489 ث و98 م. وتحتم هذه الـ 98 إضافة 98 جديدة إلى رأس المال الثابت في القطاع II، وهذا يزيد بدوره رأس المال المتغير في القطاع II بمقدار $\frac{1}{5}$ = 20. عندئذ نحصل على:

I ـ (5869 ث + 489 ف) ث + (1173 م + 98 ف) م

= 6358 ث + 1271 م = 7629

II ـ (1715 ث + 45 ف + 98 ف) ث + (342 م + 9 ف

+ 20 ف) م = 1858 ث + 371 م = 2229

رأس المال الكلّي = 9858

ففي غضون 3 سنوات من تجديد الإنتاج المتنامي تزايد رأس المال الكلّي في القطاع I إذن من 6000 إلى 7629، ورأس المال الكلّي في القطاع II من 1715 إلى 2229، ورأس المال الاجتماعي الكلّي من 7715 إلى 9858.

3) مبادلة II ث في مجرى التراكم

[515]

يتضح مما سبق أنه تطرأ في مجرى مبادلة I (م + ف) مقابل II ث، حالات شتى.

ففي تجديد الإنتاج البسيط ينبغي أن يكون هذان المقداران الاثنان متساويين وأنْ يعوّض أحدهما الآخر، فبخلافه لا يمكن لتجديد الإنتاج البسيط أن يمضي بلا اختلال، كما رأينا من قبل.

أما في التراكم، فإن معدل التراكم هو ما ينبغي أخذه في الاعتبار قبل كل شيء. لقد افترضنا في كل الحالات السابقة أن معدل التراكم في القطاع I = $\frac{1}{2}$ ف I، كما افترضنا أن هذا المعدل يظل ثابتاً في شتى السنوات. ولم نغير شيئاً سوى النسبة التي ينقسم بها رأس المال المتراكم هذا إلى رأسمال ثابت ومتغير. وقد أدى ذلك إلى نشوء ثلاث حالات:

1) I (م + $\frac{1}{2}$ ف) = II ث، فتكون II ث إذن أصغر من I (م + ف). وينبغي أن يظل الأمر هكذا دائماً، وإلّا لن يجري تراكم في القطاع I.

2) I (م + $\frac{1}{2}$ ف) أكبر من II ث. في هذه الحالة يتحقق التعويض بإضافة جزء مناسب من II ف إلى II ث، بحيث يصبح مجموعها = I (م + $\frac{1}{2}$ ف). إن التبادل بالنسبة إلى القطاع II لا يؤلف تجديد إنتاج بسيطاً لرأسماله الثابت، بل تراكماً، أي إنماء لقيمة رأس المال الثابت هذا، بمقدار جزء من المنتوج الفائض يبادله القطاع II لقاء وسائل إنتاج من القطاع I. وهذا الإنماء لقيمة رأس المال الثابت يفترض، في الوقت نفسه، قيام القطاع II بإنماء قيمة رأسماله المتغير إنماءً مماثلاً علماً بأن مصدر هذا الإنماء هو منتوجه الفائض بالذات.

3) I (م + $\frac{1}{2}$ ف) أصغر من II ث. في هذه الحالة لا يجدّد القطاع II تماماً إنتاج رأسماله الثابت عن طريق التبادل، ويجب عليه أن يعوّض عن العجز في رأس المال الثابت بالشراء من القطاع I. ولكن هذا لا يقتضي أي تراكم جديد لرأس المال المتغير في القطاع II، نظراً لأنه لا يتم، بفضل هذه العملية، إلّا تجديد إنتاج رأسماله الثابت بكامل حجمه. من جهة أخرى، فإن ذلك القسم من رأسماليي القطاع I الذي يقتصر على تكديس رأسمال نقدي إضافي، يكون قد حقق بهذه المبادلة تراكماً جزئياً من هذا النوع.

إن فرضية تجديد الإنتاج البسيط، التي تفيد أن I (م + ف) = II ث، لا تتفق مع الإنتاج الرأسمالي، رغم أن هذا القول لا يستبعد إمكانية أن هذه السنة أو تلك، من دورة صناعية تغطي 10 ـ 11 سنة، غالباً ما تعطي، إنتاجاً إجمالياً أقل من السنة التي سبقتها، بحيث لا يحصل حتى تجديد الإنتاج البسيط بالمقارنة مع السنة السابقة. فضلاً عن ذلك، فإن تجديد الإنتاج البسيط، في ظل النمو السنوي الطبيعي للسكان، لا يمكن

أن يحصل إلّا إذا اشترك عدد أكبر، بنسبة مماثلة، من الخدم غير المُنتجين في استهلاك الـ 1500 التي تمثل فائض القيمة الكلّي. غير أن تراكم رأس المال، أي الإنتاج [516] الرأسمالي الحقيقي، يكون مستحيلاً في مثل هذه الحالة. فواقع التراكم الرأسمالي ينفي إذن أن تكون II ث = I (م + ف). مع ذلك قد يتصادف، حتى في ظل التراكم الرأسمالي، أن تصبح II ث ليس فقط مساوية لـ I (م + ف) بل قد تكون أكبر منها، وذلك بسبب عمليات التراكم التي تحققت في مجرى سلسلة سابقة من فترات الإنتاج. وهذا يعني حدوث فيض إنتاج في القطاع II، فيض لا تمكن إزالته إلّا بانهيار كبير، يفضي إلى انتقال رأس المال من القطاع II إلى القطاع I. ـ ولن يتغير شيء في العلاقة بين I (م + ف) وII ث، حين يقوم جزء من رأس المال الثابت في القطاع II بتجديد إنتاج نفسه بنفسه، كما يحدث في الزراعة مثلاً، باستخدام البذور المُنتجة داخل الاستثمارة. وهذا الجزء من II ث لا يُدرج في حساب المبادلات بين القطاعين I وII، شأنه شأن I ث. كما لن يتغير شيء في الأمر لو أن جزءاً من منتوجات القطاع II يمكن أن يدخل بدوره في القطاع I بصفة وسائل إنتاج. فهو يُعطى بجزء من وسائل الإنتاج التي يقدمها القطاع I بالمقابل، وينبغي شطب هذا الجزء من القطاعين منذ البداية، إذا ما رغبنا في بحث التبادل بين القطاعين الكبيرين للإنتاج الاجتماعي في شكله الصافي والواضح، نعني التبادل بين مُنتجي وسائل الإنتاج ومُنتجي وسائل الاستهلاك.

وعليه، أن I (م + ف) لا يمكن أن تساوي II ث في ظل الإنتاج الرأسمالي ولا يمكن أن يتوازن الاثنان في التبادل. لكن، من جهة أخرى، إذا اعتبرنا أن I $\frac{\text{ف}}{\text{س}}$ وهي جزء من I ف يُنفقه رأسماليو القطاع I كإيراد، فإن I (م + $\frac{\text{ف}}{\text{س}}$) قد تساوي II ث وقد تكون أكبر أو أصغر منها؛ ولكن ينبغي على I (م + $\frac{\text{ف}}{\text{س}}$) أن تكون دوماً أصغر من II (ث + ف) بفارق يساوي ذلك الجزء من II ف الذي يتوجب أن يستهلكه رأسماليو القطاع II بأنفسهم في كل الأحوال.

وتنبغي الإشارة إلى أننا، في هذا العرض للتراكم، لا نصور قيمة رأس المال الثابت تصويراً دقيقاً إذ إن رأس المال الثابت هذا يؤلف جزءاً من قيمة رأس المال السلعي الذي يُسهم في إنتاجه. فالجزء الأساسي من رأس المال الثابت المتراكم حديثاً، لا يدخل في رأس المال السلعي إلّا بصورة تدريجية ودورية، وذلك حسب اختلاف طبيعة هذه العناصر من رأس المال الأساسي؛ ولذلك حيثما تدخل المواد الأولية والسلع نصف المصنعة، إلخ، بكميات ضخمة في إنتاج السلع، نجد أن رأس المال السلعي يتألف، في الجانب

الأكبر منه، من التعويض عن الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت الدائر ورأس المال المتغير. (ولكن لا يمكن اتباع هذه الطريقة في عرض الأمور بسبب خصوصية دوران الأجزاء المكوّنة الدائرة؛ ويُفترض إذن أن الجزء الدائر يقوم، سوية مع جزء من قيمة رأس المال الأساسي مضافاً إليه، بالدوران خلال السنة عدداً من المرات بحيث يصبح المجموع الكلّي لقيمة السلع المُنتجة يساوي قيمة كل رأس المال الكلّي الذي يدخل في إنتاج السنة المعنية). ولكن حيثما لا تدخل سوى مواد مساعدة لا مواد أولية في الإنتاج، إلى جانب الآلات، فإن عنصر العمل = م، ينبغي أن يعود إلى الظهور في رأس المال [517] السلعي بوصفه الجزء الأكبر المكوّن له. وعلى حين يجري، عند تعيين معدل الربح، احتساب فائض القيمة بالنسبة إلى رأس المال الكلّي، بصرف النظر عما إذا كانت الأجزاء المكوّنة لرأس المال الأساسي تنقل، دورياً، مقداراً كبيراً أو صغيراً من القيمة إلى المنتوج، فإنه لا ينبغي، عند تعيين قيمة كل رأسمال سلعي يتم إنتاجه دورياً، حساب الجزء الأساسي من رأس المال الثابت إلّا بمقدار معدل القيمة التي ينقلها إلى المنتوج نتيجة الاهتراء.

* * *

IV ـ ملاحظات إضافية

إن المنبع الأصلي لنقد القطاع II هو مبلغ (م + ف) العائد إلى مستخرِجي الذهب في القطاع I، الذي يُبادل لقاء جزء من II ث؛ إن (م + ف) التي تخص مستخرِج الذهب لا تدخل في القطاع II إلّا بمقدار ما يقوم مستخرِج الذهب هذا بمراكمة فائض قيمة، أو بتحويله إلى وسائل إنتاج I، نعني بمقدار ما يوسِّع إنتاجه؛ ومن جهة أخرى، بمقدار ما يفضي تراكم النقد عند مستخرِج الذهب نفسه، آخر الأمر، إلى تجديد إنتاج موسَّع، فإن جزءاً من فائض القيمة في صناعة الذهب، أي ذلك الجزء الذي لا يُنفق كإيراد، بل يُنفق كرأسمال متغير إضافي لمستخرِج الذهب، يدخل إلى القطاع II، فيساعد هنا على تكوين كنوز جديدة أو يقدم وسائل جديدة يستطيع القطاع II أن يشتري بها من القطاع I من دون أن يبيعه مباشرة. ومن هذا النقد المستمد من I (م + ف) العائد لصناعة الذهب ينتقل جزء من الذهب إلى فروع معينة لإنتاج القطاع II والذي تحتاجه كمادة أولية، إلخ،

أي، باختصار، تحتاجه كعنصر يعوّض رأس المال الثابت في القطاع II. وهناك عنصر اكتناز تمهيدي ـ لأغراض توسيع تجديد الإنتاج مستقبلاً ـ ماثل في التبادل بين القطاعين I وII في الحالات التالية: إنه ماثل في القطاع I فقط إذا باع هذا جزءاً من I ف بصورة أحادية، من دون أن يردفه بشراء، إلى القطاع II ليخدم هناك كرأسمال ثابت إضافي؛ وهذا العنصر ماثل في القطاع II إذا قام القطاع I بنفس الشيء من أجل تحويله إلى رأسمال متغير إضافي؛ وهذا العنصر ماثل علاوة على ذلك إذا كان II ث لا يغطي الجزء الذي يُنفقه القطاع I من فائض القيمة كإيراد، وهذا يعني أن هذا الأخير يمكن أن يشتري جزءاً من II ف ويحوله بذلك إلى نقد. وإذا كان I (م + $\frac{\text{ف}}{\text{س}}$) أكبر من II ث، فإن II ث لا يحتاج، من أجل تجديد إنتاجه البسيط، تعويضاً بالسلع من القطاع I لقاء ما أخذه القطاع I من II ف لأجل الاستهلاك. ويبرز السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن للإكتناز أن يتم في نطاق التبادل الجاري بين رأسماليي القطاع II أنفسهم ـ وهو تبادل لا يمكن أن يكون غير تبادل متقابل لـ II ف. نحن نعرف أن التراكم المباشر يجري داخل القطاع II عبر تحويل جزء من II ف مباشرة إلى رأسمال متغير (مثلما يجري في القطاع I تحويل جزء من I ف، إلى رأسمال ثابت مباشرة). وفي ظل تباين أعمار التراكم في شتى [518] فروع الإنتاج في القطاع II، ولدى الرأسماليين الفرادى في كل فرع، فإن المسألة تجد تفسيرها، بعد إجراء التعديلات الضرورية (mutatis mutandis)، على غرار ما يجري في القطاع I. فالبعض ما يزال في مرحلة الاكتناز، فيبيع من دون أن يشتري، بينما بلغ البعض الآخر نقطة التوسيع الفعلي لتجديد الإنتاج، فيشتري من دون أن يبيع. والحق، أن رأس المال النقدي المتغير الإضافي يُنفق أولاً على شراء قوة عمل إضافية، أما العمال فيشترون بدورهم وسائل عيش من المكتنزين، مالكي وسائل الاستهلاك الإضافية التي تدخل في استهلاك العمال. ولا يرجع النقد من هؤلاء المالكين إلى نقطة انطلاقه بما يتناسب (pro rata) مع الاكتناز لدى كل واحد منهم؛ فهم إذن يكدّسونه.

ملاحق وفهارس

[520]

[521]

المقتبسات باللغات غير الألمانية

ص24 ألماني، 28 عربي، الحاشية 3

□ "Ainsi donc, par la concentration des fortunes entre un petit nombre de propriétaires, le marché intérieur se resserre toujours plus, et l'industrie est toujours plus réduite à chercher ses débouchés dans les marchés étrangers, où de plus grandes révolutions les attendent (bei Sismondi: la menacent)" (...). ([Sismondi,] *Nouv. Princ.* éd. 1819, I. p.336).

ص133 ألماني، 150-151 عربي، الحاشية 11

□ "Les frais de commerce, quoique nécessaires, doivent être regardés comme une dépense onéreuse." (Quesnay, *Analyse du Tableau Économique*, in Daire, *Physiocrates*, 1ère partie, Paris, 1846, p. 71.)

□ " ... à mettre leur rétribution ou leur gain au rabais ... n'est sérieusement parlant qu'une *privation de perte* pour le vendeur de la première main et pour l'acheteur-consommateur. Or, une privation de perte sur les frais du commerce n'est pas un *produit réel* ou un accroît de richesses obtenu par le commerce, considéré en lui-même simplement comme échange, indépendemment des frais de transport, ou envisagé conjointement avec les frais de transport." (p. 145-146.)

□ "Les frais du commerce sont toujours payés aux dépens des vendeurs des productions qui jouiraient de tout le prix qu'en payent les acheteurs, s'il n'y avait point de frais intermédiaires." (p.163) Die propriétaires und producteurs sind "salariants", die Kaufleute sind "salariés". (p. 164, Quesnay, *Dialogues sur le*

Commerce et sur les Travaux des Artisans, 1. und 2. Auflage: Problèmes économiques, in Daire, *Physiocrates*, 1[ère] partie, Paris, 1846.).

ص138 ألماني، 156 عربي، الحاشية 13

□ "The money circulating in a country is a certain portion of the capital of the country, absolutely withdrawn from productive purposes, in order to facilitate or increase the productiveness of the remainder; a certain amount of wealth is, therefore, as necessary in order to adopt gold as a circulating medium, as it is to make a machine, in order to facilitate any other production." (*Economist*, vol. V, p. 520.)

ص152 ألماني، 170 عربي، الحاشية 18

□ "True, but how is the additional value given to it? By adding to the cost of production, first, the expenses of conveyance, secondly, the profit on the advances of capital made by the merchant. The commodity is only more valuable, for the same reason that every other commodity may become more valuable, because more labour is expended on its production and conveyance before it is purchased by the consumer. This must not be mentioned as one of the advantages of commerce." (Ricardo, *Principles of Pol. Econ.*, 3[rd] ed. London, 1821, p. 309-310.)

ص190 ألماني، 218 عربي، الحاشية 23 [522]

□ "Les avances annuelles consistent dans les dépenses qui se font annuellement pour le travail de la culture; ces avances doivent être distinguées des avances primitives, qui forment le fonds de l'établissement de la culture." ([Quesnay, *Analyse du Tableau Économique*. In: *Physiocrates*, éd. Daire, 1[ère] partie, Paris, 1846,] p. 59.)

□ "Au moyen de la durée plus ou moins grande des ouvrages de main-d'œuvre, une nation possède un fonds considérable de richesses, indépendant de sa reproduction annuelle, qui forme un capital accumulé de longue main, et

originairement payé avec des productions, qui s'entretient et s'augmente toujours." ([Le Trosne, *De l'intérêt social.* In: *Physiocrates*, éd.] Daire, II, p. 928-929.)

ص216 ألماني، 248 عربي، الحاشية 24

□ "Not only his" (the farmer's) "labouring servants but his labouring cattle are productive labourers." ([Adam Smith, *Wealth of Nations.*] Book II, chap. V, p. 243.)

ص343 ألماني، 387-388 عربي، الحاشية 33

□ "Jetez les yeux sur le Tableau Économique, vous verrez que la classe productive donne l'argent avec lequel les autres classes viennent lui acheter des productions, et qu'elles lui rentrent cet argent en revenant l'année suivante faire chez elle les mêmes achats... Vous ne voyez donc ici d'autre cercle que celui de la dépense suivie de la réproduction, et de la réproduction suivie de la dépense; cercle qui est parcouru par la circulation de l'argent qui mesure la dépense et la réproduction." (Quesnay, *Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans,* 1. und 2. Auflage: *Problèmes économique*, in Daire, *Physiocrates*. I, p. 208-209.)

□ "C'est cette avance et cette rentrée continuelle des capitaux qu'on doit appeler la circulation de l'argent, cette circulation utile et féconde qui anime tous les travaux de la société, qui entretient le mouvement et la vie dans le corps politique et qu'on a grande raison de comparer à la circulation du sang dans le corps animal." (Turgot, *Réflexions etc., Œuvres,* éd. Daire, I, p. 45.)

ص360 ألماني، 409 عربي، الحاشية 37

□ "Comme eux" (les entrepreneurs-manufacturiers), "ils" (les fermiers, d.h. die kapitalistischen Pächter) "doivent recueillir, outre la rentrée des capitaux etc." (Turgot, *Œuvres,* éd. Daire, Paris, 1844. T.I, p. 40.)

المراجع المعتمدة في الكتاب

1) كتب ومقالات لمؤلفين معروفين وغُفل

- ☐ Adams, W[illiam] Bridges, *Roads and rails and their sequences, physical and moral,* London 1862, p. 170, 171, 173.
- ☐ [Bailey, Samuel], *A critical dissertation on the nature, measures, and causes of value; chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers.* By the author of essays on the formation and publication of opinions. London 1825, p. 110.
- ☐ Barton, John, *Observations on the circumstances which influence the condition of the labouring of classes of society,* London 1817, p. 229.
- ☐ Chalmers, Thomas, *On political economy in connexion with the moral state and moral prospects of society,* 2nd ed. Glasgow 1832, p. 156.
- ☐ Corbet, Thomas, *An inquiry into the causes and modes of the wealth of individuals; or the principles of trade and speculation explained.* In 2 parts. London 1841, p. 140.
- ☐ Courcelle-Seneuil, J[ean]-G[ustave], *Traité théorique et pratique des entreprises industrielles, commerciales et agricoles ou manuel des affaires,* 2ème, éd., revue et augmentée. Paris 1857, p. 242.
- ☐ Destutt de Tracy, [Antoine-Louis-Claude], comte de, *Éléments d'idéologie,* 4ème et 5ème parties. Traité de la volonté et de ses effets, Paris 1826, p. 476-484.
- ☐ Dupont de Nemours, [Pierre-Samuel], *Maximes du docteur Quesnay. ou resumé de ses principes d'économie sociale.* In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd.

sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1ème partie. Paris 1846, p. 190.

- Good, W[illiam] Walter, *Political, Agricultural and Commercial Fallacies; or, the prospect of the nation after twenty years' "Free-trade"*, London [1866], p. 238, 239.
- Hodgskin, Thomas, *Popular political economy,* Four lectures delivered at the London Mechanics' Institution. London 1827, p. 245.
- Holdsworth, W. A., *The law of landlord and, tenant,* with a copious collection of useful forms. London 1857, p. 173, 177, 178.
- Kirchhof, Friedrich, *Handbuch der landwirthschaftlichen Betriebslehre,* Ein Leitfaden für praktische Landwirthe zur zweckmässigen Einrichtung und Verwaltung der Landgüter. Dessau 1852, p. 179, 243, 246-250, 257, 258.
- Lalor, John, *Money and morals: a book for the times,* London 1852, p. 141.
- Lardner, Dionysius, *Railway economy: a treatise on the new art of transport, its managment, prospects, and relations, commercial, financial, and social,* With an exposition of the practical results of the railways in operation in the United Kinodom, on the continent, and in America, London 1850, p. 170, 179-181.
- Laveleye, Emile de, *Essai sur l'économie rurale de la Belgique,* Bruxelles [1863], p. 245, 246.
- Lavergne, Léonce de, *The rural economy of England, Scotland, and Ireland,* Transl. from the French, with notes by a Scottish farmer. Edinburgh, London 1855, p. 240.
- Lee, Nathanael, *The dramatick works,* In 3 vols. Vol. 3. Containing Sophonisby. Nero. Gloriana. *Rival Queens*. The massacre of Paris, London 1734, p. 131
- Le Trosne, [Guillaume-Francois], *De l'intérêt social par rapport à la valeur, à la circulation, à l'industrie et au commerce intérieur et extérieur*. In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeaux, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire, 2ème partie. Paris 1846, p. 190.
- Macleod, Henry Dunning, *The elements of political economy,* London 1858, p. 230.
- *Manava Dharma Sastra, or the institutes of Manu according to the gloss of*

Kulluka, comprising the Indian system of duties, religious and civil. Verbally transl. from the original, with a preface by William Jones, and collated with the Sanskrit text, by Graves Chamney Haughton. 3rd ed. ed. by P. Percival, Madras 1863, p. 240.

□ Marx, Karl, *Das Elend der Philosophie. Antwort auf Proudhons "Philosophie des Elends"*, Deutsch von E[duard] Bernstein und K[arl] Kautsky. Mit Vorwort und Noten von Friedrich Engels. Stuttgart 1885, p. 13.

Das Kapital, *Kritik der politischen Oekonomie*. Bd. 1. Buch 1: *Der Produktionsprocess des Kapitals*. 2. verb. Aufl. Hamburg 1872, p. 8, 13, 18, 21, 35, 45, 55, 59, 72, 83, 84, 116, 125, 128, 136, 143, 155, 158, 162, 164, 166, 173, 174, 182, 187, 203, 205, 209, 218, 227-229, 241, 309, 310, 322, 327, 333, 342, 343, 352, 353, 355, 356, 360, 395, 412, 436, 476, 485, 496, 497, 501, 502, 504.

(anonym) *Lohnarbeit und Kapital*. In: Neue Rheinische Zeitung. Organ der Demokratie, Köln, vom 5., 6., 7., 8. und 11. April 1849, p. 15.

Misère de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de Proudhon, Paris, Bruxelles 1847, p. 15, 20, 21, 24.

Zur Kritik der Politischen Ökonomie. 1. Heft. Berlin 1859, p. 8, 346

□ Meyer, R[udolf Hermann], *Der Emancipationskampf des vierten Standes*. Bd. 1: Theorie des Socialismus. - Der katholische Socialismus. - Die Internationale. - Deutschland. -Schulze. - Lassalle. - Marx. - Die Gewerkvereine. - Die Socialconservativen. - Die Arbeiterpresse, Berlin 1874, p. 13, 14.

□ Mill, John Steuart, *Essays on some unsettled questions of political economy,* London 1844, p. 230.

□ Müller, Adam H[einrich], *Die Elemente der Staatskunst*. Oeffentliche Vorlesungen, vor Sr. Durchlaucht dem Prinzen Bernhard von Sachsen-Weimar und einer Versammlung von Staatsmännern und Diplomaten, im Winter von 1808 auf 1809, zu Dresden, gehalten. Th. 3. Berlin 1809, p. 186.

□ Newman, Samuel P[hilips], *Elements of political economy,* Andover, New York 1835, p. 156.

□ Patterson, R[obert] H[ogard], *The science of finance. A practical treatise,* Edinburgh, London 1868, p. 230.

□ Potter, A[lonzo], *Political economy: its objects, uses, and principles: considered with reference to the condition of the American people,* With a summary for the use of students. New York 1841, p. 186, 187.

□ Quesnay, [Francois], *Analyse du Tableau économique. (1766)*. In: Physiocrates. Quesney, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1ème partie. Paris 1846, p. 133, 190, 359, 369.

Dialogues sur la commerce et sur les travaux des artisants, Ebendort, p. 133, 343.

□ Ramsay, George, *An essay on the distribution of wealth,* Edinburgh 1836, p. 230, 389, 434.

□ Ravenstone, Piercy, *Thoughts on the funding system, and its effects,* London 1824, p. 21.

□ Ricardo, David, *On the principles of political economy, and taxation,* 3rd ed. London 1821, p. 152, 217, 225, 228, 229, 388, 389, 476.

□ Rodbertus-Jagetzow, [Johann Karl], *Briefe und socialpolitische Aufsätze,* Hrsg. von Rudolph Meyer. Bd. 1. Berlin [1881], p. 14, 24.

Das Kapital. *Vierter socialer Brief an von Kirchmann*. Hrsg. Und eingel. von Theophil Kozak. Berlin 1884, p. 14.

Sociale Briefe an von Kirchmann. Dritter Brief: Widerlegung der Ricardo'schen Lehre von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie. Berlin 1851, p. 14, 15.

Zur Erkenntniss unsrer staatswirthschaftlichen Zustände, 1. Heft: Fünf Theoreme. Neubrandenburg, Friedland 1842, p. 13, 14, 18, 26.

□ Roscher Wilhelm, *Die Grundlagen der Nationalökonomie,* Ein Hand-und Lesebuch für Geschäftsmänner und Studierende. 3., verm. Und verb. Aufl. Stuttgart, Augsburg 1858, p. 372.

□ Roscoe, H[enry] E[nfield], und C[arl] Schorlemmer, *Ausführliches Lehrbuch der Chemie,* Bd. 1. Nichtmetalle. Braunschweig 1877, p. 22.

□ Say, Jean-Baptiste, *Lettres à M. Malthus, sur différents sujets d'économie politique, notament sur les causes de la stagnation générale du commerce,* Paris 1820, p. 438.

Traité d'économie politique, ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent, et se consomment les richesses, 3ème éd. T.2. Paris 1817, p. 151, 152, 389.

□ Scrope, *The principles of political economy* siehe Potter A[lonzo]: Political economy... [p.186, 187].

□ Senior, N[assau]- W[illiam], *Principes fondamentaux de l'économie politique,* tirés de leçons édites et inédites de Mr. Senior par Jean Arrivabene. Paris 1836, p. 436.

□ Sismondi, J[ean]-C[harles]-L[éonard] Simonde de, *Études sur l'économie politique,* T.1. Bruxelles 1837, p. 141.

Nouveaux principes d'économie politique, ou de la richesse dans ses rapports avec la population, T.1. Paris 1819, p. 24, 25, 114, 115, 390.

□ Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations,* With a memoir of the author's life. Complete in one vol. Aberdeen, London 1848, p. 16, 17, 141, 190-199, 201-211, 213, 216, 361-367, 369-373, 376, 377, 380, 388, 471, 472.

□ Soetbeer, Adolf, *Edelmetall-Produktion und Werthverhältniss zwischen Gold und Silber seit der Entdeckung Amerika's bis zur Gegenwart.* (Ergänzungsheft No. 57 zu "Petermann's Mittheilungen".) Gotha 1879, p. 465.

□ *The source and remedy of the national difficulties, deduced from principles of political economy,* in a letter to Lord John Russell. London 1821, p. 18-21.

□ Storch, Henri, *Considérations sur la nature du revenu national,* Paris 1824, p. 390, 432.

Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations, T.2. St.-Pétersbourg 1815, p. 390.

□ Thompson, William, *An inquiry into the principles of the distribution of wealth most conducive to human happiness; applied to the newly proposed system of voluntary equality of wealth,* London 1824, p. 20, 324.

An inquiry into the principles of the distribution of wealth most conducive to human happiness, A new ed. by William Thompson. London 1850, p. 20, 21, 324-326.

□ Tooke, Thomas, *An inquiry into the currency principle; the connection of the currency with prices, and the expediency of a separation of issue from banking,* 2nd ed. London 1844, p. 472,

□

□ Turgot, [Anne-Robert-Jacques, de L'Aulne], *Réflexions sur la formation et la distribution des richesses.* In: Oeuvres. Nouv. Éd... par Eugène Daire. T.1. Paris 1844, p. 190, 343, 360.

- Tyler, [Tylor], E[dward] B[urnett], *Forschungen über die Urgeschichte der Menschheit und die Entwickelung der Civilisation,* Aus dem Engl. von H. Müller. Leipzig O.J., p. 437.
- Wayland, Francis, *The elements of political economy,* Boston 1843, p. 227.
- Williams, R[ichard] Price, *On the maintenance and renewal of permanent way.* In: Minutes of proceedings of the institution of civil engineers; with abstracts of the discussions. vol. 25. Session 1865/66. Ed. by James Forrest, London 1866, p. 170, 180, 181.

2) تقارير برلمانية ووثائق رسمية

- *East India (Bengal and Orissa famine).* Papers and correspondence relative to the famine in Bengal and Orissa, including the report of the Famine Commission and the minutes of the Lieutenant Governor of Bengal and the Governor General of India. (Presented to Parliament by Her Majesty's command.) Ordered, by the House of Commons, to be printed, 31 May 1867, p. 142.
- *East India (Bengal and Orissa famine).* Papers relating to the famine in Behar, including Mr. F. R. Cockerell's report. (Presented to Parliament by Her Majesty's command.) Part III. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 31 May 1867, p. 142.
- *East India (Madras and Orissa famine).* Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 4 July 1867. Ordered, by the House of Commons, to be printed 30 July 1867, p. 239, 240.
- *Report from the select committee on bank acts;* together with the proceedings of the committee minutes of evidence, appendix and index. Part I. Report and evidence. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857, p. 236, 237.
- *Renorts bv Her Maiestv's secretaries of embassy and legation, on the manu-*

[*Tschuprow*] *Чупров, А[лександр Иванович]*: Желѣзнодорожное хозяйство. Его экономическія особенности и его отношенія къ интересамъ страны. Москва 1875. 60

London 1865, p. 243, 244.

- *Reports by Her Majesty's secretaries of embassy and legation, on the manufactures, commerce & c., of the countries in which they reside.* Part III. Presented to both House of Parliament by command of Her Majesty. May

1879. London 1879, p. 467, 510-512.

□ *Royal commission on railways. Report of the commissioners.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1867, p. 140, 152, 170, 174, 179 254.

3) الدوريات اليومية والاسبوعية والشهرية

□ *The Economist,* Weekly Commercial Times, Bankers' Gazette, and Railway Monitor: a political. literary, and general newspaper. [London], vom 8. Mai 1847, p. 138.

vom 16. Juni 1866, p. 255.

vom 30. Juni 1866, p. 255.

vom 7. Juli 1866, p. 255.

□ *Money Market Review,* London, vom 2. Dezember 1867, p. 170.

vom 25. Januar 1868, p. 179.

□ *Neue Rheinische Zeitung,* Organ der Demokratie. Köln. vom 24. Juni 1848, p. 15.

vom 4. Juli 1848, p. 15.

□ *Neue Rheinische Zeitung,* vom 26. Juli 1848, p. 15.

vom 10. September 1848, p. 15.

vom 12. September 1848, p. 15.

vom 9. November 1848, p. 15.

vom 5. April 1849, p. 15.

vom 6. April 1849, p. 15.

vom 7. April 1849, p. 15.

vom 8. April 1849, p. 15.

vom 11. April 1849, p. 15.

□ *Zeitschrift für die gesammte Staatswissenschaft,* Hrsg. von Fricker, Schäffle und A. Wagner, Bd. 35. Tübingen 1879, p. 13, 14.

فهرس الأعلام

- ز -

- س -

الأوزان والمقاييس والعملات

□ الأوزان

الطن (ton)	= 20	= 1016.50	كيلوغرام
الباون	= 16 أونصة	= 453.592	غرام
الأونصة	=	= 28.349	غرام

□ الأطوال (مسافات)

الميل الانكليزي	= 5280 قدم	= 1 609.329	متراً
الفرسخ (مقياس روسي قديم)		= 1 066.780	متراً

□ العملات

الباون (الجنيه الاسترليني)	= 20 شلن
الشلن	= 12 بنساً (جرى تعديلها إلى 10 بنسات في القرن العشرين)
البنس	= 4 فارذنغ
الفارذنغ	= $\frac{1}{4}$ بنس
الملك (عملة ذهبية)	= باون استرليني
الفرنك	= 100 سنتيم
الدولار	= 100 سنت

التالر (عملة بروسية قديمة
بقيت قيد الاستعمال = 30 غروشن فضي
حتى عام 1873)

فهرس المواضيع والبلدان

ـ آ ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

- ط -

- ع -

- ف -

- هـ -

- و -

- ي -

فهرس المحتويات



ملاحق وفهارس

صور أغلفة ورسائل ومخطوطات

نقدّم للقارئ العربي الترجمة الجديدة لكتاب «رأس المال» بمجلداته الثلاثة، وهو المؤلّف الرئيس لكارل ماركس الذي أمضى في إعداده أربعة عقود من حياته. وتطابق هذه الترجمة الطبعة الألمانية الصادرة عن دار «ديتز فيرلاغ - برلين» عام 1984، المنقولة عن الطبعة الألمانية الرابعة الصادرة في هامبورغ عام 1890 بالنسبة إلى المجلد الأول، والطبعة الألمانية الثانية التي صدرت أيضاً في هامبورغ عام 1893 بالنسبة إلى المجلد الثاني، وتطابق كذلك الطبعة الألمانية الأولى الصادرة في هامبورغ عام 1894 بالنسبة إلى المجلد الثالث.

بعد صدور المجلد الأول من رأس المال عام 1867، عمل ماركس بكل جهد ودون أي كلل على تهيئة المجلدين الثاني والثالث، عازماً على إتمام المؤلّف كله دون إبطاء، ولكنه لم يفلح في ذلك. فقد كان يكرّس قسطاً كبيراً من وقته لنشاطه في المجلس العام لرابطة العمال الأممية، وكذلك تزايد انقطاعه عن العمل بسبب سوء أوضاعه الصحية، فتولى فريدريك إنجلز بعد وفاته في 14 آذار/ مارس عام 1883 مهمة مراجعة المخطوطات النهائية وإعدادها للنشر، فصدر المجلد الثاني عام 1885 والمجلد الثالث عام 1894.

ولا بدّ لنا من لفت النظر إلى أننا قد أضفنا إلى المجلد الأول نصاً يُعرف باسم «الجزء المجهول من "رأس المال"»، وهو يؤلف الجزء الثامن والأخير منه. وعلى هذا الأساس تصدر هذه الطبعة الجديدة من كتاب «رأس المال» كاملة لأول مرة باللغة العربية.

يحوي هذا الكتاب كل الهوامش الأصلية لماركس، فضلاً عن الهوامش التي وضعها فريدريك إنجلز، وهذه الأخيرة مذيّلة باسمه.

وكذلك وضع الناشر الألماني شروحاً للمقتبسات والشخصيات الفكرية والأدبية والأسطورية، أوردنا منها ما نعتقد أنه مفيد للقارئ العربي، وقد ميّزناها عن هوامش المؤلف بوضع نجمة وتذييلها بـ (ن.برلين). كما أضفنا هوامش إيضاحية بعلامة النجمة، ذيّلناها بتوقيع الناشر العربي (ن.ع)، حينما كان ذلك ضرورياً.

نرجو أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا الهادف إلى إغناء المكتبة العربية بكتاب موسوعي يعتبر من الأركان الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي.

وفي الختام نقول مع ماركس في مقدمته الأولى للمجلد الأول: «إنني أرحّب بكل حكم يرتكز على نقد علمي...»، فشعاري الآن، كما من قبل، حكمة الشاعر الفلورانسي العظيم (دانتي): «سِرْ في طريقك، ودع الناس يقولون ما يشاؤون».